





ذكريات
من سنيّ حياتي
في واشنطن

أسمَى مَراتب الشرَف

كوندوليزا رايسْ

دار الكتاب العربي
بيروت - لبنان

هذه قصة إحدى أكثر نساء العالم تميّزاً واستئثاراً بالإعجاب، قصة كوندوليزا رايس، مستشارة الأمن القومي ووزيرة الخارجية السابقة لأعوام خِدْمتها الثمانية في أعلى مستويات الحكم. فهي من موقعها في رئاسة الدبلوماسية الأمريكية جالت حول العالم من دون انقطاع تقريباً في سعيها لإيجاد أرضية مشتركة مع أعداء ألداء أحياناً، أو للتوصل إلى اتفاق حول قضايا كانت سبباً للخلاف، وبذلك تقدم سجلاً رائعاً للمنجزات.

إنها امرأة من مدينة بيرمنغهام بولاية ألاباما، تغلبت على حقبة التمييز العنصري في الحقوق المدنية لتغدو أستاذة جامعية متألقة تنتزع الإعجاب وخبيرة في الشؤون الخارجية. تميزت من خلال موقعها كمستشارة لجورج دبليو بوش إبان حملته الانتخابية الرئاسية عام 2000. وعندما انتُخب بوش عملت لديه بصفة كبيرة مستشارية لشؤون الأمن القومي – وهو موقع يستلزم تحقيق التوافق والانسجام في العلاقة بين وزيري الخارجية والدفاع. فكان من شأن دورها هذا أن عمّق الصلة بينها وبين الرئيس وبالتالي باتت واحدة من أقرب المؤتمنين لديه ثقة.

عندما وقعت اعتداءات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر عام 2001 الإرهابية وجدت رايس نفسها في مركز الجهود المكثفة للإدارة الأمريكية للحفاظ على أمن وسلامة أمريكا. فهي تصف الأحداث المروّعة لذلك اليوم في كتابها هذا وتصف أيضاً الأيام التي شهدت الاضطراب والصخب الكبيرين في أعقاب ذلك اليوم المؤلم، الذي لم يكن يشبه أي يوم آخر. كما تكشف رايس أيضاً تفاصيل جديدة عن المناقشات التي أفضت في نهايتها إلى الحرب في أفغانستان وفي العراق فيما بعد.

في عام 2004 انشدّت عيون الأمة مجدداً على رايس عندما مثُلت أمام لجنة 9/11 لتجيب عن أسئلة بالغة القسوة حول استعداد البلاد – وردها الفوري – على اعتداءات 9/11. لكن إجاباتها، كما أقر الجميع عموماً، صاغت وحدّدت رؤية الأمة وفهمها لكفاءة الإدارة أثناء الأزمات. وتحكي لنا رايس كيف أن ظهورها أمام هذه اللجنة كان مفعماً بالضغوط، كما تصف شعورها بالامتنان ودهشتها عندما وجدت الترحيب على نطاق واسع في الأيام التالية لما أظهرته من صراحة وكياسة ودماثة خلق. ومن تلك اللحظة صارت الهدف الذي يسعى إليه الإعلام بقوة، كما صارت في نظر الآخرين بطل هذه الإدارة الأكثر نفوذاً وفاعلية.

في عام 2005 كُلِّفت رايس بالمزيد من المهام

(تابع على الطية الخلفية للغلاف)

أسمى مراتب الشرف

ذكريات من سنيّ حياتي في واشنطن

كوندوليزا رايس

ترجمة

وليد شحادة

دار الكتاب العربي
بيروت - لبنان

أسمى مراتب الشرف

ISBN: 978-9953-27-967-1

Authorized Translation from the English Language Edition:

No Higher Honor: A Memoir of My Years in Washington
by Condoleezza Rice

Published in The United States by Crown Publishers,
an imprint of the Crown Publishing Group.

الناشر

DAR AL KITAB AL ARABI	دار الكتاب العربي
Verdun St., Byblos Bank Bldg.,	شارع فردان، بناية بنك بيبلوس،
8th, floor, P.O. Box 11-5769	الطابق الثامن، ص. ب. 11-5769
Beirut 1107 2200 Lebanon	بيروت 1107 2200 لبنان

Tel (+961 1) 800811 - 862905 - 861178 هاتف
Fax (+961 1) 805478 فاكس

daralkitab@idm.net.lb بريد إلكتروني
academia@dm.net.lb

www.kitabalarabi.com
www.academiainternational.com

الإهـداء

إلى والديّ

إلى أولئك الرجال والنساء بزيهم العسكري الذين تطوعوا ليدافعوا عنا في الخطوط الأمامية للحرية

و

إلى الدبلوماسيين وغيرهم من المدنيين الذين يؤدون واجبهم في أماكن صعبة لخلق توازن قوى للدفاع عن الحرية



المحتويات



كلمة لا بد منها

كانت **الرحلة من الشقة التي أسكنها في ووترغيت إلى فوغي بوتوم** Foggy Bottom قصيرة. وأسعدني الحظ أن عشت أربع دقائق قبل الوصول إلى مكان عملي، فكم شعرت بالامتنان بعد أيام كنت أقضيها في العمل حتى وقت متأخر من الليل وبعد قضاء أيام شديدة التوتر إذ لم أكن بحاجة لتلك الرحلات اليومية بين البيت والعمل.

كان بوسعي في هذا الصباح، صباح اليوم الأخير في عملي، أن أستمتع بمزيد من الوقت ولو قليلاً للتأمل. لكنني وجدت نفسي دونما تأخير في المرآب ثم أصعد في المصعد الخاص بالوزير إلى الطبقة السابعة للمبنى، وما هي إلا لحظات حتى دخلت الصالة الأنيقة المزدانة جدرانها بصور من سبقوني إلى هذا المنصب.

التقيت طاقم عملي لمرة واحدة أخيرة لأعرب لهم عن شكري. كان معهم هدية لي: فقد اشتروا الكرسي الذي كنت أجلس عليه في حجرة مجلس الوزراء بالبيت الأبيض. كل عضو في مجلس وزراء رئيس البلاد يجلس في كرسي وثير مغلف بالجلد البني، وعلى جانبه الخلفي توجد لوحة نحاسية. أذكر يوم رأيت "وزيرة الخارجية" منقوشة على هذه اللوحة لأول مرة، وتورّد وجهي خجلاً إذ خطرت ببالي فكرة أن عدداً قليلاً من الآخرين كان لهم كراسي مثل هذا. فساءلت نفسي "هل كان لتوماس جيفرسون كرسي مثل هذا؟".

لكن الجزء الاحتفالي لهذا اللقاء كان قصيراً فأمامنا عمل يجب إنجازه. جاءت تسيبي ليفني، وزيرة خارجية إسرائيل، لتفاوض حول مذكرة تفاهم تتعلق بشروط انسحاب الجيش الإسرائيلي من غزة. عندما وصلت كانت الاضطرابات قد بدأت في الشرق الأوسط، ويبدو أنها سوف تستمر إلى يوم مغادرتي. ولكن لا بد من القول إن المكان قد اختلف كثيراً عما كان عليه حين دخلنا المكتب في العام 2001. لقد حدثت أمور كثيرة كان من شأنها أن رسمت خطوط شرق أوسط جديد.

قبيل انتهاء هذا اليوم توقفت قليلاً لأنظر إلى أربعة رسوم لوزراء خارجية سابقين كنت قد جعلتها قريبة مني. كان ثمة رسم لتوماس جيفرسون - كل شخص يحتفظ بصورة توماس جيفرسون - وهنالك أيضاً رسم لجورج مارشال، وهو دون جدال أعظم وزراء الخارجية، وهنا أيضاً، كل شخص يحتفظ برسمه أيضاً.

لكنني طلبت نقل رسمي دين أتشيسون ووليم سيوارد إلى المقدمة. كان رسم أتشيسون يزين الجزء الخارجي لمكتبي. بعدما رحل عن الوزارة في العام 1953 ما انفك الجميع يسألونه: "من أضاع الصين؟" الكثيرون يلومونه هو شخصياً لعجز أمريكا عن منع ماوتسي تونغ من الانتصار. لكن الجميع يذكرون اليوم أنه واحد من الآباء المؤسسين لحلف شمال الأطلسي "الناتو".

واحتفظت أيضاً برسم وليم سيوارد. لماذا يرغب شخص ما وضع رسم سيوارد في لائحة الشرف؟

حسن، لقد اشترى ألاسكا. عندما أحيل هذا الشراء للتصديق عليه في مجلس الشيوخ في العام 1867 وُجه لوم وتقريع عنيف له إذ سئل: "لماذا تدفع سبعة ملايين دولار لقيصر روسيا مقابل ذلك الصندوق الجليدي؟" وسرعان ما صار هذا القرار يعرف بـ "حماقة سيوارد". تصادف في أحد الأيام أن كنت أتبادل الحديث مع وزير الدفاع الروسي آنذاك سيرجي إيفانوف، الذي قام بزيارة إلى ألاسكا مؤخراً. فقد قال: "إنها جميلة جداً، تذكرني بروسيا." فقلت له ساخرة: "كانت في الماضي روسيا، يا سيرجي". نحن جميعاً سعداء لإقدام سيوارد على شراء ألاسكا.

لم تكن تلك الرسوم لمجرد التزيين، بل كانت تذكرة لشيء ما كثيراً ما كنت أقوله للصحافة وغيرها: قلما تكون عناوين أخبار اليوم وحكم التاريخ شيئاً واحداً. إن كنت شديد الاهتمام بالأولى ضمنت الأخرى دون عناء.

بهذه الروح كان ما يجمعني بدين أتشيسون أكبر من شرف كوننا ننهض بواجباتنا في أوقات تتسم بالاضطراب. وكان مما يجمعنا أيضاً قول جميل قاله المؤرخ الانكليزي سي. في. ودجوود C. V. Wedgewood: "التاريخ يعاش نحو الأمام لكنه يكتب من خلال الاستعادة. نحن نعرف النهاية قبل أن نفكر في البداية ولا نستطيع البتة أن نسترد ذاك الشيء الذي كان لكي نعرف البداية فحسب".

وقلت في نفسي: "عجباً، لقد عشت الكثير من التاريخ!" ثم توجهت نحو قاعة الاجتماعات لألتقي وزيرة خارجية إسرائيل للمرة الأخيرة.

مقدمة

يومان طويلان. صباح يوم الخميس في الثالث عشر من أيلول/سبتمبر من العام 2001 وقفت أمام المرآة أنظر إلى نفسي، وتساءلت "كيف حدث ذلك؟ هل فاتنا شيء؟ ركزي تفكيرك. لا عليك سوى الوصول إلى آخر النهار، ثم الغد، ثم اليوم التالي. سيكون ثمة وقت للعودة. ليس الآن. أمامك عمل يجب إنجازه".

زمن الحساب يأتي في نيسان/أبريل 2004 - حين أواجه الأمة وأواجه نفسي حول ما حدث في ذلك اليوم حين أدليت بشهادتي أمام لجنة 9/11. لقد أدركت، منذ إعلان تشكيل هذه اللجنة، أن أسئلة سوف توجه إلى الإدارة، هي أسئلة كنت أطرحها على نفسي. "كيف تسمحين له أن يحدث وأنت تراقبين؟ لماذا لم تشاهدي النظام وهو يعطي الضوء الأحمر؟"

أعرف هذا النوع من اللجان، فهو ليس غريباً عني، حتى إنني ألقيت محاضرات حول التحقيقات التي أجريت بشأن إخفاق إدارة الرئيس روزفلت في اكتشاف إشارات الخطر الدالة على هجوم متوقع على بيرل هاربر. ولكن شتان بين ما يقرأ المرء عنه، وأن يكون محورياً فيه، أو ربما الشخصية المحورية في المسرحية.

سؤال يقول: "أليس حقيقة، يا دكتورة رايس، أن ما جاء في الإيجاز الرئاسي اليومي PDB في السادس من آب/أغسطس قد حذّر من هجمات محتملة في هذا البلد؟" وقد طرحه على نحو مفاجئ ريتشارد بن فينيست، النائب العام المجرب والخبير، بعد انقضاء نحو خمس وأربعين دقيقة من بدء شهادتي. كان يشير إلى تقرير استخباراتي تم إعداده بتاريخ 6 آب/أغسطس من العام 2001 لأجل الإيجاز الرئاسي اليومي. والواقع إن هذا التقرير قد وضع بعد أن طلب الرئيس نفسه أن يعرف ما إذا كان ثمة معلومات حول هجوم محتمل من القاعدة على الوطن

الأمريكي. لكن الحقيقة التي مفادها أنه قد طلب ذلك توحي بأن مجموعة الاستخبارات قد ظنت أن ذلك حادث غير محتمل.

غير أن التقرير عينه تضمن تلخيصاً لمعلومات تاريخية موجودة في وثائق استخباراتية قديمة، بالإضافة إلى حوار إعلامي كان معروفاً للملأ. وجاء في التقرير أيضاً أن مجموعة الاستخبارات لم تستطع أن تؤيد تقريراً صدر في العام 1998 حول رغبة أسامة بن لادن في اختطاف طائرة أمريكية. أضف إلى ذلك أن أحداً منا لم يتذكر الإيجاز الرئاسي اليومي المشار إليه إلا في شهر أيار/مايو من العام 2002 عندما أشارت صحيفة *CBS Evening News* إلى ذلك التقرير. تحدثت مع بوب وودوارد Bob Woodward وزميله دان إيغن Dan Eggen من صحيفة *Washington Post* حول هذا الموضوع وقدمت إيجازاً صحفياً مطولاً أمام الصحافة في البيت الأبيض. والقصة معروفة على نطاق واسع.

رغم ذلك، تضمن التقرير عنواناً لافتاً يقول: "بن لادن مصمم على شن هجوم داخل الولايات المتحدة". وحيث إن هذا التقرير قد صدر قبل شهر واحد فقط من 9/11 فقد اختطف الأضواء أثناء جلسات الاستماع. وفي بياني الافتتاحي أمام اللجنة قلت إن هذا البند الوارد في الإيجاز الرئاسي لم ينجم عن معلومات بخصوص تهديد خاص. بل لحظ نشاطاً مشبوهاً جهدنا كثيراً في التحقيق فيه. ولم يكن هذا التقرير تحذيراً، وهذا ما أوضحته من خلال نقاط أخرى أثناء جلسة الاستماع. لكن هذا لم يمنع أعضاء اللجنة من طرح أسئلة أكثر سبراً للمعلومات – وفي بعض الأحيان معادية – حول مضمونه. وكان لزاماً علي أن أتوخى الحذر فيما أقول، ذلك أن التقرير نفسه كان من الوثائق السرية آنذاك. وحقيقة الأمر لا يوجد وثائق ينبغي صون سريتها أكثر من الإيجازات الرئاسية اليومية التي لا يراها إلا الرئيس ونائب الرئيس وعدد قليل جداً من المسؤولين. ولأن هذه الإيجازات الرئاسية تتناول عادة التقارير الاستخباراتية الراهنة والأكثر حساسية لا ترفع عنها السرية إلا في القليل النادر. بيد أن هذه الحقيقة عينها لم تمنع عضو اللجنة بن فينيست من أن يسألني عن عنوان مذكرة السادس من آب/أغسطس. وكان علي أن أجيب عن سؤاله.

فقلت: "أعتقد أن العنوان هو 'بن لادن مصمم على شن هجوم داخل الولايات

المتحدة'" وضجت القاعة بتنهدات مسموعة، وبخاصة من عائلات الضحايا الحاضرين. فكان عنوان التقرير النبأ الهام عن جلسات الاستماع.

وبصفتي مستشارة الأمن القومي عند الرئيس فإن من واجبي ومسؤوليتي أن أثير مختلف الوكالات التي لها صلة بشؤون الأمن القومي أثناء العدوان. وهذا ما أسعفني في تذكر أنني فعلت كل ما وجدته ضرورياً في حينه. منذ البداية كنت ألح على وضع استراتيجية تشل القاعدة. ووجهت ريتشارد كلارك، خبير البيت الأبيض في مكافحة الإرهاب، لوضع هذه الاستراتيجية. وعندما بدأت تتصاعد مستويات التهديد في صيف العام 2001 وضعنا حكومة الولايات المتحدة في أعلى حالة من حالات التأهب، وعمل وزير الخارجية كولن باول ودونالد رامسفيلد على تأمين سفاراتنا وقواعدنا العسكرية في الخارج. لكن تقييم الاستخبارات، أولاً وأخيراً، يشير إلى احتمال أن يكون الهجوم في الأردن أو السعودية أو إسرائيل، أو في أوروبا. كنا ثلاثتنا نتحدث يومياً ونقيّم الأوضاع والحاجة لمزيد من الإجراءات. سألت مدير وكالة الاستخبارات المركزية CIA، جورج تينيت، إذا كان ثمة شيء آخر يتوجب علينا فعله، وحاولنا العثور على العضو البارز في القاعدة، أبو زبيدة، حتى إن نائب الرئيس ديك تشيني طلب مساعدة السعوديين والأردنيين بهذا الصدد. كان رئيس أركان البيت الأبيض أندرو كارد حاضراً عندما طلبت بإصرار إلى ديك كلارك إبلاغ الوكالات المحلية بتصاعد وتيرة التهديد تحسباً لاحتمال وقوع الاعتداء داخل الولايات المتحدة، بالرغم من عدم توافر معلومات استخباراتية تشير إلى الوطن. لقد فعلت كل ما قدرت عليه.

وكنت مقتنعة بذلك فكرياً. ولكن بالنظر لقسوة ما حدث فإنني لم أفعل ما يكفي. أما أصعب لحظة في ذلك الصباح فقد كانت عندما دخلت إلى القاعة ورأيت عائلات ضحايا 9/11. كان بعضهم ينظرون نظرة اتهام، وكان بعضهم الآخر متعاطفاً ومسانداً، إلا أن نظراتهم جميعاً كانت مؤلمة. وتألمت لهم ذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية أخفقت في حماية ما يقرب من ثلاثة آلاف من مواطنيها الأبرياء.

كانت القاعة تغص بالحاضرين وكانت الكاميرات وأضواء التلفزة في كل مكان. لكنني كنت هادئة على نحو مدهش، تلوت صلاة قصيرة قبل أن أبدأ. تلوت بياني الافتتاحي، الذي اعترفت فيه أن البلاد لم تكن مستعدة الاستعداد الكافي – لكن

السبب في ذلك أعطال بالنظام، وليس بسبب إهمال إحدى الإدارات أو أحد الأشخاص. لم يكن لدينا رصاصة فضية تمنع حصول هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر. واختتمت شهادتي التي كنت حضّرتها بالتأكيد على أن الإرهابيين قد ينجحون لمرة واحدة فقط، بينما يتعين على المدافع أن يكون يقظاً حذراً لمئة بالمئة من الوقت.

وكان علي أن أؤكد على سياسة ما كنا قد فعلناه رداً على تلك الهجمات، وأن أضع اللوم كله على القاعدة، واقتراح تغييرات معينة تهدف إلى الحيلولة دون حدوث اعتداء آخر، وإعادة ثقة الشعب الأمريكي بإدارة الرئيس بوش. أحسست بداخلي في جانب منه بضرورة أن أعتذر، لكن الرأي الجمعي لكل مستشاريّ أن هكذا اعتذار سوف يطغى ويدمر كل شيء آخر قلته. فاكتفيت بالتعبير عن الأسف لما حصل.

قلت للجنة: "سألت نفسي ألف مرة ما الشيء الأكثر الذي كان بمقدورنا أن نفعله. فأنا أعلم لو أننا ظننا بأن اعتداء سوف يقع داخل واشنطن أو نيويورك، لكنّا قلبنا السماء والأرض في محاولاتنا لمنع حصوله".

* * *

وانقضت بضع سنين، في العام 2008 وقبيل انتهاء ولايتنا وقع اعتداء إرهابي في مدينة مومباي بالهند. ذهبت إلى نيودلهي لأقدم الدعم للحكومة الهندية ولنزع فتيل التوتر بين الهند والباكستان. دخلت إلى غرفة الجلوس في مقر إقامة رئيس الوزراء مانموهان سنغ Manmohan Singh والتقيت مستشار الأمن القومي الهندي. كان رجلاً نحيلاً يضع نظارة ذات إطار داكن جعلته يبدو كالبوم. سمعت أنه عرض تقديم استقالته من منصبه بعد هذا الاعتداء وأن رئيس الوزراء رفض هذه الاستقالة. كان اسمه م.ك. نارايانان M.K.Narayanan، وكانت تعلو وجهه هيئة شبيهة إلى حد كبير بتلك الهيئة الدالة على اضطراب عصبي ونفسي أذكر أنني رأيتها في المرآة في أعقاب الاعتداءات الواقعة على البنتاغون والبرجين.

أخذت يده بيدي، وقلت: "الخطأ ليس خطأك. أعرف كيف تشعر. إنه إحساس كمن يكون المرء داخل غرفة مظلمة والأبواب كثيرة حوله، ويعرف أن شيئاً ما سوف يظهر فجأة ويهاجم ثانية. لكن عليك الآن أن تركز على منع حصول هجوم جديد".

لا أذكر ما قال في رده على كلامي لأنني في واقع الحال كنت غارقة في

أفكار داخل نفسي. كنت أستعيد في ذهني ما حصل في تلك الأيام الرهيبة غداة 9/11، أياماً كانت تكرر نفسها مرات ومرات بعد 9/12. لا شيء ظل على حاله. وبدا الأمر كما لو أن تَصَدُّعاً قد أصاب الزمن.

اعترضي كما تشائين، قولي احتجاجك لنفسك، للأمة، للعالم أجمع، لن تتغلبي على ذاك الشعور بأن بمقدورك أن تفعلي الأفضل. وأنت عاقدة العزم على ألا تَدَعي ذلك يحدث مرة أخرى.



1

قبل ذاك التصدّع في الزمن

في شهر آب/أغسطس عام 1998 اتصل بي الرئيس جورج بوش الأب George H. W. Bush ودعاني لقضاء بعض الوقت معه والسيدة بربارا بوش في ولاية مين Maine. توطدت علاقتي بالرئيس بوش في السنوات التي أعقبت مدة خدمتي في مجلس الأمن القومي كخبيرة في الشؤون السوفياتية، وقد استضافني الزوجان بضع مرات من قبل في منزل العائلة الجميل في كينيبنكبورت Kennebunkport. كان منزلاً قديماً جميلاً بني بطراز يغلب عليه طابع الألواح الخشبية التي تكسو الجدران والسقف وتزينه الأقمشة الفضية الملونة بألوان الباستيل الهادئة، بأناقة بعيدة عن المبالغة وله إطلالة رائعة على البحر المحيط. لست مغرمة بالنزول إلى الماء لكنني أحب النظر إليه، وليس ثمة مكان أجمل من ووكر بوينت Walker's Point للاستمتاع بالنظر إلى المحيط الأطلسي. فقبلت الدعوة دون تردد.

في طريقي بالسيارة على طول الساحل الصخري بولاية نيو إنغلند New England وحتى مدخل المنزل دهشت لرؤية علمين يرتفعان في سماء المجمع السكني وهما علم ولاية تكساس لأجل الحاكم، وعلم الولايات المتحدة لأجل الرئيس السابق. (سيضاف إليهما علم ولاية فلوريدا عندما انتخب جيب بوش Jeb Bush حاكماً لها). كان ذلك تذكرة بأن هذه العائلة ليست من العائلات العادية، وأن الأمسية لن تكون أمسية نهاية أسبوع عادية.

لم يخف بوش الأب رغبته بأن يجمعني مع ابنه جورج لكي نعرف بعضنا معرفة أفضل ونتحدث قليلاً عن السياسة الخارجية. وقبل أن نتناول وجبة من الكركند في العشاء غير الرسمي في تلك الأمسية التقيت مع الحاكم بوش في

الشرفة الخلفية. وقد أخبرني أنه واثق كل الثقة من إعادة انتخابه في شهر تشرين الثاني/نوفمبر، وأنه إن فاز بأغلبية جيدة (وهذا ما كان يتوقعه) فسوف يرشح نفسه للرئاسة.

غير أن قيام حاكم ولاية تكساس بالترشح لمنصب الرئاسة والقدوم إلى البيت الأبيض ليس له فرص جيدة للنجاح. صحيح أن عهد الرئيس كلنتون أصيب بلوثة أخلاقية لكنه كان عهداً آمناً، سلمياً، ومزدهراً نسبياً. والحاكم يفتقر إلى الخبرة ومن المحتمل أن يواجه خصماً محترفاً في شخص نائب الرئيس آل غور. لكن الكياسة منعتني من قول هذه الأشياء في تلك الأمسية، لكنني يقيناً فكرت بها.

في إجازة نهاية الأسبوع، وإبان صيد السمك (حيث كان هو يصيد السمك وأنا جالسة أشاهد) أو حين كنا نمارس الرياضة جنباً إلى جنب في الصالة الرياضية العائلية الصغيرة داخل المجمع السكني كنا نتحدث عن روسيا والصين وأمريكا اللاتينية. كانت لديه الرغبة بالبدء في التفكير حول ما سيفعل في السياسة الخارجية إذا انتخب. وأدركت من فوري أنه يعرف جيراننا الجنوبيين، والمكسيك على وجه الخصوص، أفضل من معرفتي أنا بهم. فألزمت نفسي بأن أقرأ بعض المقالات عن المكسيك حين أعود إلى الدار في كاليفورنيا.

وتحدثنا أيضاً عن أشياء أخرى. أبدى اهتماماً بنشاتي في برمنغهام التي كانت تعاني من الفصل العنصري. وأعجبت بشغفه لتحسين ظروف تعليم الشباب الذين يعانون من الحرمان. وتبادلنا لغرض المقارنة مذكرات حول مشكلات القبول بالجامعات وبرامج إيجاد فرص عمل لأولئك الذين سبق وتعرضوا للتمييز. وكنت أكثر تمسكاً بالتقاليد في دعمي للقبول القائم على العرق في الجامعات، أما هو فقد حاول أن يزيد من التنوع في جامعة تكساس بوسائل أخرى. وقال متفاخراً إنه يتوقع أن يحصل على نصف أصوات الناخبين ذوي الأصول الإسبانية وأكثر من ربع أصوات الأمريكيين الأفارقة.

أعجبني، فقد كان محباً للهزل، وقليل الاحترام للغير، لكنه يميل إلى الجد في السياسة. تبادلنا الرسائل عبر البريد الإلكتروني مرات عدة في الخريف، وكانت في معظمها دردشة حول ما تتناقله الأنباء - مثل الصراع المتزايد في البلقان أو جهود إدارة الرئيس كلنتون لتوسيع حلف شمال الأطلسي (الناتو). بعدئذ، وبعد انقضاء

عدة أيام على انتخابات تشرين الثاني/نوفمبر وتلك النصر الكاسح الذي حققه الحاكم بوش وكان يتمناه تلقيت رسالة قصيرة منه، ذلك أنه يريد أن يتابع عن كثب الأحداث الدولية.

في مطلع آذار/مارس عام 1999 اتصل بي كارل روف Karl Rove المستشار السياسي للحاكم، وسأل إن كنت لا أمانع في القدوم إلى مدينة أوستن والتحدث مع الحاكم حول الحملة المقبلة. فسألته: "هل تتفضل وتحجز لي غرفة في الفندق؟"

فأجاب: "أنتِ لست بحاجة لفندق. فالحاكم يريدك أن تمكثي في مقر إقامته". لقد كان ذلك إشارة بأنه يريدني أن أدعم حملته تلك التي سرعان ما غدت مسعى جاداً. بعد أسابيع قليلة، وحين ظهرت صورتي على الصفحة الأولى لصحيفة نيويورك تايمز بصفتي عضوة في "اللجنة الاستكشافية" الخاصة بانتخاب جورج دبليو بوش رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية شعرت للحظة بشيء من الذهول لذلك الظهور المفاجئ، ولكن مع الالتزام بالقضية.

كان والدي أول شخص اتصلت به بعد أن طلب الحاكم مني أن أنضم إلى حملته. فوالدي جون ويسلي رايس الابن John Wesley Rice, Jr. يعشق السياسة. كان يشاهد البرامج الإخبارية وبخاصة برنامج C-SPAN لساعات طويلة في المرة الواحدة، وكان مؤيداً للجمهوريين منذ ذلك الوقت الذي قام فيه موظف كاتب تابع للحزب الجمهوري بتسجيل اسمه للتصويت في ولاية آلاباما التي طبق عليها نظام الفصل العنصري. آنذاك لم يستطع والدي أن يحتوي انفعالاته وحماسته.

كانت الحملة ذاتها إنجازاً جيداً بالمعايير المهنية، لكنني وفي وقت مبكر منها أدركت أنها تتطلب مني التفرغ الكامل. وكنت منذ ستة أعوام عميدة إدارية - منصب كبير موظفي التشغيل - بجامعة ستانفورد Stanford University. وكنت على استعداد للاستقالة بمعزل عن الفرصة لكي أنضم إلى حملة بوش. غير أن السياسة الخارجية ستكون نقطة الضعف لدى الحاكم في مواجهة مرشحين أكثر خبرة وتجربة منه في الانتخابات الأولية وتالياً في الانتخابات العامة. وأدركت أن جورج دبليو بوش سوف يستعين بي للإجابة عن أسئلة لا بد منها حول مدى استعداده لارتداء عباءة القائد العام للقوات الأمريكية.

لهذا عملت طوال عام 1999 على تشكيل مجموعة صغيرة من المختصين بالسياسة الخارجية لوضع سياسة خاصة للحاكم. وكانت أولى اتصالاتي مع بول وولفويتز Paul Wolfowitz الذي شغل منصب سفير في أندونيسيا في عهد الرئيس رونالد ريغان، كما شغل منصب وكيل وزارة الدفاع في البنتاغون للشؤون السياسية في عهد الرئيس بوش الأب. كان بول من المفكرين، يكاد يكون من عالم آخر. تلقى علومه الجامعية في مرحلتها الأولى بجامعة كورنيل Cornel، وتابع دراسته لدرجة الدكتوراة في بيئة أكاديمية كثيفة بجامعة شيكاغو. ومع أنه يحظى بمنصب مميز في السياسة العامة فهو في حقيقة الأمر يشعر بالراحة في الجدال ومناقشة الأفكار. جمعتني به صداقة جيدة منذ ثمانينيات القرن المنصرم، وحين طلبت إليه أن يشاركني في رئاسة مجموعة السياسة الخارجية وافق دون تردد.

أما ريتشارد أرميتاج Richard Armitage وستيفن هادلي Stephen Hadley، فقد كانا أيضاً داخل إدارة الرئيس بوش الأولى. كان ريتشارد ضابطاً سابقاً في البحرية، رجلاً رياضياً قوي البنية. خدم في فييتنام وتخصص بالشؤون الآسيوية. ويعتقد الكثيرون أن شخصية رامبو المعروفة كان أساسها ريتشارد هذا. لكنّ لهذا الرجل وجهاً آخر، فقد تبنى هو وزوجته عدداً من الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة. وهو من أعز أصدقاء كولن باول، وهذه حقيقة من شأنها أن تؤدي مستقبلاً إلى صراع لا بأس به داخل الإدارة.

أما ستيف فقد كان رجلاً محباً للهدوء، هو محام من مدينة كليفلاند، بولاية أوهايو تدرب في جامعة ييل Yale. كان آنذاك يرتدي نظارات ذات إطار سميك، رجلاً ذكياً محباً للنظام والمنهجية، وحين يوجد عمل حقيقي ينبغي إنجازه لأجل الحملة (وليس مجرد أشياء تقال أو تناقش) كانت أنظار الجميع تتجه إلى ستيف ليضع المسوّدة الأولى له. وكان يفعل ذلك دون أنانية وبفاعلية.

هذا وقد عملت أنا وروبرت زوليك Robert Zoellick وروبرت بلاكويل Robert Blackwill معاً في تلك الأيام الاستثنائية لأعوام 1989 – 1991 عند انتهاء الحرب الباردة. فقد كان الاثنان من بين أفضل مهندسي السياسة الذين عرفتهم، يستطيعان رؤية الحل المطلوب وتنفيذه فعلاً. كان زوليك من أقرب مساعدي وزير الخارجية جيمس بيكر في وزارة الخارجية، وكان إلى جانب ذلك

مهندس العديد من المبادرات الهامة بخصوص أمريكا الوسطى وأوروبا. ورأس الوفد الثلاثي الأمريكي إلى محادثات توحيد ألمانيا وكنت أنا آنذاك ممثلة البيت الأبيض.

أما روبرت بلاكويل فقد كان رئيسي لفترة من الزمن في مجلس الأمن القومي عند أول مجيئي لأشغل منصب المساعد الخاص للشؤون الأوروبية والسوفياتية. وقد تقلد عدداً لا بأس به من المناصب ذات المستوى الرفيع. فهو من كنساس متمسك بقيم التقاليد ولديه حس فكاهي خبيث. وقد يكون في حالات معينة صلباً وقاسي الطباع، برماً ضيق الصدر، ومعادياً. يظن البعض أن بوب سيكون نخراً قوياً، إلا أنه هام جداً للحاكم، ومع ذلك كنا صديقين حميمين نتحدث بصدق وأمانة عن أي مشكلات قد تنشأ.

وطلبت إلى ريتشارد بيرل Richard Perle أن ينضم إلى المجموعة فيكون ممثلاً للجناح اليميني في مؤسسة السياسة الخارجية داخل الحزب الجمهوري. كان بيرل سبب دمار التقليديين الجمهوريين في حلقة السياسة الخارجية من أمثال برنت سكاوكروفت Brent Scowcroft وهنري كيسنجر Henry Kissinger، له سمعة يستحقها بأنه شديد القسوة لا يعرف الرحمة. لكن الحاكم جورج بوش كان يريد أن يرى جميع عناصر الحزب متحدين خلفه، والمجموعة التي شكلتها كانت تضم أفراداً جديرين بأن يمثلوا التزامه الشخصي لخيمة السياسة الخارجية الكبيرة. أما دوف زاخم Dov Zakheim، الذي قام بمعظم العمل اللازم لدعم خططنا لإصلاح البنتاغون، فقد أغلق دائرة المجموعة. إلى جانب ذلك، كان بمقدورنا أن نستعين بخبرات الآخرين في الشؤون الإقليمية مثل جندايي فريزر Jendayi Frazer الذي وضع سياستنا الخاصة بإفريقيا.

عموماً كانت المجموعة جيدة ومنسجمة. وقد اقتصر عملي على تنظيم المجموعة والتعاطي مع الأشخاص و"الأنا" عندهم – أو بعبارة أخرى أن أحافظ على بقاء الجميع داخل الدائرة لكي نركز اهتمامنا وعملنا على الحملة، وليس على أنفسنا. وإذا كان ثمة أي استياء من دوري (حيث كنت الأصغر سناً والأقل خبرة أمام أولئك الذين عملوا في إدارة الرئيس بوش الأب)، فلا أستطيع أن أعرف. وعلى أية حال، كان الجميع يعرفون أنني الشخص الوحيد الأكثر قرباً من الحاكم، وكنت أنا همزة الوصل. عملنا بسلاسة، بقليل من الدراما، نحرص على إنجاز العمل عبر

اتصالات هاتفية مستمرة ليلة الأحد لتنسيق الطلبات ومواقع السياسة والإجابات بالنيابة عن الحاكم بوش.

ومن باب اللهو قررنا أن نتبنى اسماً مستعاراً وأسمينا جماعتنا جماعة "فلكان"، تيمناً باسم الإله الروماني Vulcan(*)، وتيمناً أيضاً برمز مدينة برمنغهام بولاية الاباما، حيث ولدت ونشأت. ولم يكن هذا الاسم يعني شيئاً أكثر من ذلك لكن الكثيرين من أصحاب نظرية المؤامرة حاولوا أن يتكهنوا بمعنى أكثر عمقاً.

سارت أعمال الحملة سيراً حسناً. وقمت بزيارات عدة إلى مدينة أوستن لأبلغ المرشح بذلك، ووضعت دراسات عن السياسة حول نحو ست مبادرات رئيسية، وشاركت في كتابة بضع خطب كبرى. وبدأت أيضاً بالظهور أمام الصحافة بالنيابة عن المرشح بوش. وكان السؤال الذي تكرر كثيراً: "ما الذي يجعلك تعتقدين أن حاكم تكساس لولاية واحدة جاهز ليكون رئيساً للولايات المتحدة؟"

كانت أول مقابلة متلفزة لي في برنامج *Hardball* الذي يقدمه كريس ماثيو Chris Mathew في شهر حزيران/يونيو. كان كريس محاوراً شديد التحدي وشديد القسوة، لا يعطي ضيفه الوقت الكافي ليجيب فعلاً عن السؤال. عندما سئلت عما إذا كان وجود جورج دبليو بوش في المكتب البيضوي سيكون بمثابة "تدريب أثناء العمل" أوضحت له أن مرشحي فعلاً يتعاطى بأشياء معقدة كثيراً وهو حاكم لولاية تكساس. وهذه الولاية ولاية كبيرة وكثيرة التعقيد، والشخص الذي يدير هكذا ولاية لا بد أنه قادر على طرح الأسئلة الصحيحة ويهضم المعلومات ويتمسك بمبادئه ويتخذ القرارات. وحاكم ولاية تكساس يجب أن يكون شخصاً قوياً صلب العود.

لكن كريس، حين أحس أني أجري مفارقة بين استعداد جورج دبليو بوش واستعداد بيل كلنتون حين رشح نفسه أول مرة لمنصب الرئاسة، قال: "حسن، تبدين مثل زوجة الحاكم في الانتخابات الأولية Primary Colors حين قالت 'وهو حاكم ولاية حقيقية، وليس ولاية أركنساس'". لم أدر من أين جاء بها، لكنني أجبت في الحال: "أنا من الاباما، لذلك لن أتحدث عن ماهية الولايات الحقيقية".

(*) إله النار والأشغال المعدنية (المترجم).

ضحك كريس، وظننت أنني قد اجتزت أول اختبار لي في الإعلام بخصوص الحملة.

كل من له اهتمام بالسياسة يجب أن يعمل في الطابق الأرضي للحملة مرة واحدة في الحد الأدنى. من بدايات الحملة كنا نعلق في اختناقات مرورية وكنا نحمل حقائبنا. كانت الجماهير متحمسة لكنها كانت صغيرة العدد في بعض الأماكن. أما الجانب الموسيقي الذي يعلن تقديم الحاكم عند المهرجانات الخطابية فقد تضمن أغنية قدمها ستيفي وندر Stevie Wonder ومطلعها "Signed, Sealed, Delivered (I'm Yours)". لم أفهم لماذا وقع الاختيار على هذه الأغنية، ولغاية اليوم لا يمكنني أن أستمع إليها دون أن أستعيد في ذهني ذكريات مدرّجات الملاعب الرياضية والقاعات وحانات الكاوبوي المليئة بأوائل المؤمنين بجورج دبليو بوش.

أحببت ذاك الإحساس بأنني جزء من مغامرة. فالحياة قد استقرت لدي وفق نمط جميل لما بعد العمل في الجامعة، وكنت مقتنعة به. حين اتخذت ترتيباتي للقاء جورج دبليو بوش مع والدي أثناء رحلة قمنا بها إلى مدينة بالو ألتو Palo Alto في تموز/يوليو 1999، تعلق والدي به، وكان يمطرني كل ليلة بأسئلة عن الحملة واستراتيجيتها لم أجد لها جواباً. إذ يقول: "كيف لنا بالله عليك أن نتجمع في نيو هامبشاير New Hampshire؟ إن جورج بوش لا يصل إلى الناس لكي يروا بأنه نوع مختلف من الجمهوريين. هذا ما يجب أن يعلمه الناس!" لقد كان معجباً بالحاكم بوش وكان فخوراً بارتباطي بالحملة.

في شباط/فبراير عام 2000 عدت إلى الدار لأعمل على تجميع الأنصار لأجل الانتخابات الأولية في كاليفورنيا في أعقاب الكوارث الحاصلة في نيو هامبشاير وميتشيغان. وكنت أجهز نفسي لإجراء مقابلة مع إحدى المراسلات الصحفيات واسمها آن داود Ann Dowd لأقدم لمحة عن نفسي. وكانت آن قد أجرت مقابلة مع والدي ذلك الصباح، وكانت في المنزل عندما أصيب والدي فجأة بأزمة قلبية. فاتصلت مباشرة بالرقم 911 وبمساعدتي مارلين ستانلي. كنت في اجتماع، لكن مارلين دخلت قاعة الاجتماعات وقالت إن شيئاً قد أصاب والدي وأنه لا يتنفس. طلبت من مساعدتي روث إليوت أن تصحبني وخرجت وقدت السيارة مسرعة إلى البيت. رأيت مشهداً يشبه ذاك المشهد المعروف في فلم *ER*. والدي ممدد على الأرض، وهم يجرون الصدمة الكهربائية لقلبه. سمعت الطبيب يقول:

"النبض ضعيف". وانطلقنا جميعاً إلى المستشفى حيث بقينا ننتظر. لم تكن نوبة قلبية، بل كان قلبه قد توقف لمدة طويلة تكفي لحصول ما وصفه طبيبه بأنه "نقص الأوكسيجين بالدماغ"، ما يعني أنه حرم من وصول الأوكسيجين إلى دماغه، وهو الآن في غيبوبة. ولا أحد يستطيع القول ما هو التشخيص.

استمرت غيبوبة والدي لنحو أسبوع بدأ عندها يتحرك. لكنه تعرض لأذية دماغية كبيرة لم يشف تماماً منها، لكنه ناضل ليعيش. مرات عدة وصل فيها إلى شفا الموت ورفض أن يموت. حين كنت أنظر إلى هذا الرجل المارد الذي أحبني أكثر من أي شخص آخر في هذا العالم وهو يدنو من نهايته أجد أن من العسير أن يجد المرء الكثير من الخير في الحياة. يبدو أنه من غير العدل ألّا أستطيع بعد الآن أن أحكي قصص الحملة لوالدي. في هذه الأونة كنت في قمة حياتي المهنية، ووالدي لا يستطيع أن يشاركني متعتها. ليس من الغرابة في شيء أن غيابي المتكرر عن البيت قد بات مصدراً للشعور بالذنب، وأن الحملة التي غدت جولة سحرية غامضة ورائعة قد باتت نوعاً من الكد الطويل والشاق.

لكنني تابعت وقلت في نفسي إن والدي دون شك يوافق على قراري بأن أحافظ على التزامي بالحملة. أحرز الحاكم تقدماً بطيئاً في استطلاعات الرأي، وبدا واضحاً أن لديه فرصة حقيقية بأن يصبح رئيس البلاد. لكننا نحن لم نلغ من خطتنا مسائل الكفاءة في السياسة الخارجية. وواقع الحال، حصلت في مرحلة مبكرة من الحملة خطوة واحدة خاطئة أحدثت حفرة عميقة جداً لم نستطع الخروج منها إلا بعد جهد ووقت طويلين.

وصلت إلى مطار مدينة أوستن مساء يوم من أيام تشرين الثاني/نوفمبر عام 1999، وكان هاتفي الخلوي يرن دون انقطاع. كان المتصل جويل شين Joel Shin، الشاب المخلص والوفي الذي كان ينام في مكتب الحملة. (وقد استطاع جوشوا بولتن Joshua Bolten أخيراً أن يؤمن له شقة سكنية، وجوشوا هو مدير السياسات في الحملة، وفيما بعد معاون رئيس الأركان، ثم مدير مكتب الإدارة والميزانية ثم رئيس الأركان). سألني جويل عما إذا كنت قد رأيت المقابلة التي أجراها الحاكم مع أندي هيلر Andy Hiller. قلت لقد كنت بالطائرة ولم أشاهدها. فقرأ النسخة المكتوبة. أحسست بخيبة الأمل. سؤال: "هل تعرف اسم رئيس تايوان؟" جواب: "لي". سؤال: "هل تعرف اسم الجنرال الذي كان

المسؤول الأول في الباكستان؟" جواب: "جنرال". و"رئيس وزراء الهند؟" لا جواب.

فكان تعليقي: "هذا سيّئ جداً".

أجاب جويل: "والأسوأ، أنه مسجل على شريط فيديو، ويعرض مرة تلو المرة".

توجهت إلى الفندق وقررت ألا أتصل بالحاكم، ظناً مني بأن الأفضل أن أنتظر حتى أراه في صباح الغد كي أفعل ما ينبغي فعله. لكنه في المساء اتصل بي، وسأل "من هو رئيس وزراء إيطاليا؟" ضحكت وقلت في نفسي إنه في حال جيدة. والحق يقال، إن عدم معرفة أسماء القادة لا يقلل من كفاءة الحاكم على قيادة البلاد. حتى إن الرئيس كلنتون قال إذا أصبح الحاكم بوش في البيت الأبيض فإنه "سرعان ما يتعلم أسماءهم". وهذه ليست قضية تبرز ضعفاً كما تحاول الصحافة أن تفعل. في صباح اليوم التالي وعندما كنا نتناول الإفطار معاً في فناء منزل الحاكم ذكرت له ما كنت أفكر فيه، حيث قلت: "يتعين علينا أن نصعّد الحملة".

فأجاب: "أعرف".

وقد صعّد الحملة فعلاً. نحن بحاجة أن نناضل لنصل إلى نقطة التعادل في مجال السياسة الخارجية، وذلك لكي يركز الشعب الأمريكي على صفات الحاكم ومنجزاته على الصعيد المحلي، وليس على ما يعرفه من أسماء الزعماء والقادة. واخترنا بعض القضايا الهامة التي ينبغي أن نركز عليها - الدفاع الصاروخي، وتخفيض الأسلحة النووية الهجومية، والعلاقات مع الديمقراطيات الناشئة مثل الهند - بالإضافة إلى التركيز على معرفته الواسعة بالمكسيك وأمريكا اللاتينية.

بعض الساسة ورجال الدولة القدامى في الحزب الجمهوري كانوا من أوائل المؤيدين للحاكم مثل ديك تشيني ودون رامسفيلد وجورج شولتز، الذي كان يقيم ندوات حول السياسة في منزله في حرم جامعة ستانفورد. وبعد انتهاء الانتخابات التمهيدية انضم إلينا شخصيات أخرى من الوزن الثقيل، كان من بينهم كولن باول وهنري كيسنجر. وأثمر عملنا بأن أعطى أفضل نتائجه في المناظرة الثانية بمواجهة آل غور Al Gore.

كان جورج بوش في المناظرة الأولى متردداً مرتعشاً في السياسة الخارجية،

ولكن ولحسن الحظ غاب هذا التردد أمام تنهدات آل غور والماكياج البرتقالي. إضافة لذلك تضمنت المناظرة أسئلة قليلة في موضوعات السياسة الخارجية، بل أقل مما توقعناه. فقد كنا جميعاً نعلم أن الشؤون الدولية سوف تهيمن على اللقاء التالي. في عصر يوم المناظرة الثانية جلست أنا وكارين هيوز Karen Hughes، أمينة سر الحاكم ومديرة اتصالات الحملة، في الجناح المخصص له في ولاية كارولينا الشمالية نستعرض مسائل رئيسية في السياسة الخارجية. وبعد برهة من الزمن قال جورج بوش وعلى وجهه علائم التعب: "يكفي".

لكننا عند هذه اللحظة كنا قد سلّحناه بأجوبة جيدة حول أمور وقضايا تتعلق بالتطورات العالمية والفقر. وعندما طرح عليه السؤال أجاب إن الولايات المتحدة بلد سخي وعليها أن تشارك في إعفاء ديون البلدان الأكثر فقراً. بعد أيام قليلة ظهر في صحيفة "نيويورك تايمز" مقالة تؤيد الإعفاء من الديون من جانب عدد متنوع من الزعماء كان من بينهم الحاكم بوش والبابا. ومن خلال إجاباته البيّنة والواضحة عن أسئلة أخرى – وأمام حالة آل غور المضطربة التي يصعب تفسيرها – استطاع جورج بوش أن يقدم أداء في السياسة الخارجية كان بحاجة ماسة إليه. وهكذا لم تعد مادة السياسة الخارجية بعد الآن عبئاً أو نقطة ضعف.

وهو كان يعرف أهمية ذلك أيضاً. وجدته بعد انتهاء المناظرة خارج غرفته في الفندق. احتضنني وقال: "أوه، يا طفلتي!". وترجمت ذلك بأنه "أداء رائع!".

فلوريدا

انقضى الوقت بعد المناظرات سريعاً. ذهبت بالطائرة إلى مدينة أوستن عصر يوم الانتخابات. وقبيل وصولي إلى فندق فورسيزنز Four Seasons كانت المحطات الإخبارية تسجل بالطبشور ولاية إثر ولاية في الحقل المخصص لآل غور. ذهبت إلى الأسفل لأشاهد إلى جانب عدد صغير من أصدقاء بوش وعائلته، فوجدت أن كل شيء كان ضدنا: ميتشيغان، إلينوي، بنسلفانيا، فلوريدا، كلها ليست معنا. جلست هناك مع دورو بوش كوش Doro Bush koch، شقيقة الحاكم، نشاهد ما يجري والألم يعتصرنا. فقلت لها: "لنبدل أماكننا" مستفيدة من خرافة سمعتها إبان فترة

كنت فيها أمارس الرياضة إذ قال لي أحدهم: إذا وجدت أن فريقك لا يربح وكنت جالسة على الجانب الأيمن للأريكة انتقلي إلى الطرف الأيسر. أجل! أنا أعرف أن هذا لا يفيد، ولكنه لا يضر.

وتبادلنا الأماكن. وكأن سحراً ما قد حصل، إذ ذكرت أخبار NBC أننا ربحنا جورجيا. بعدئذ تلقت جين بكر Jean Becker مساعدة جورج بوش الأب، اتصالاً بالهاتف. كانت جين مراسلة صحفية، وقد اتصل بها أحد الأصدقاء من صحيفة *USA Today* ليخبرها أنهم سوف يبطلون تلاوة الأسماء الخاصة بفلوريدا. وفيما بدا لنا أنه دقائق إنما في الواقع أكثر من ذلك، بدأت شاشة التلفاز تعرض بشكل مفاجئ "جورج دبليو بوش الرئيس الثالث والأربعون للولايات المتحدة". كانت لحظة ما بعدها لحظة، وكان أول شعور أحسست به أن أتصل بوالدي لأبلغه النبأ. لكنني قررت ألا أفعل مخافة أن يكون في حالة من العجز فلا يشاركني سعادة هذه اللحظة.

وهرعت لركوب سيارة minivan إلى جانب مناصرين آخرين لبوش متوجهين إلى مبنى الكابيتول حيث سيلقي خطاب النصر. كان الطقس شديد البرودة في أوستن، لكننا وقفنا في الميدان نغني "Y'all Ready for This" من البوم جوك جامز Jock Jams ونعانق بعضنا بعضاً. لكن خطأ ما قد وقع. آل غور لم يستسلم. ورأيت أيضاً الشاشة الكبيرة تعرض تغطية CNN للانتخابات. هامش النصر في ولاية فلوريدا آخذ بالتقلص سريعاً.

اتصلت كارين هيوز بزوجها، جيري، فقال: مع أن آل غور قد اتصل بالحاكم ليعلن تنازله إلا أنه فيما بعد سحب تنازله. بعد ساعة أو نحوها رجعنا جميعاً إلى سيارة minivan عائدين إلى الفندق. هناك فوضى وارتباك ولكن لا يوجد يأس. أويت إلى سريري واستيقظت صبيحة اليوم التالي على نبأ أن انتخابات فلوريدا سوف يطعن بها.

حين وجدت مراسل أخبار فوكس Fox News كارل كاميرون Carl Cameron في بهو الفندق سألته: "ماذا يجري؟".

أجابني: "حسبت أنك تعرفين، ثم مضى ليخبرني أنه من المحتمل إجراء إعادة لفرز الأصوات".

والتقيت أيضاً بوب بلاكويل الذي سألني: "أتعلمين ما يشبه ذلك؟ إنه يشبه

تناولك لوجبة كثيرة التوابل اللاذعة قبل النوم وتحلم حلماً مزعجاً حقاً، ثم تقول في نفسك 'لا بد أن سببه ما أكلته ليلة البارحة. آه، أنا مسرور لاستيقاظي من ذلك الحلم'".

وبالطبع لم يكن ذلك مجرد حلم. مكثت في أوستن بضعة أيام. وكنت على اتصال مستمر مع كارل روف، أحاول استيعاب ما يجري على أرض الواقع عبر متابعة التحليلات المتطورة لكل مقاطعة من المقاطعات في الولاية بمفردها لتبيان فرصنا في فلوريدا.

اتصل الحاكم بوش بي صبيحة اليوم التالي للانتخابات ليقول لي إنه يريدني أن أكون مستشارة الأمن القومي، ولكن يبدو أننا يجب أن ننتظر قليلاً قبل أن نعلن أي نبأ. كان الأمر كله غير واقعي، لكننا استعرضنا جميع مقترحات تخطيط انتقال في السياسة الخارجية قد لا يحدث قط. كانت واحدة من الآراء السيئة وضع صورة يظهر فيها الحاكم وأنا جالسين أمام المدفأة نناقش مسائل في السياسة الخارجية. تبدو صورة زائفة للمكتب البيضوي، وقد أضحكت الجميع. وقررت أن أعود إلى موطني في كاليفورنيا.

أتاحت لي عودتي إلى كاليفورنيا الفرصة لقضاء وقت جيد مع والدي. وفي هذه الأثناء كنت أشاهد تطورات ما يجري في فلوريدا، وكان مزاجي يتأرجح مع كل قرار يصدر عن المحكمة. وطلبت من ستيف هادلي أن يكون معاون مستشار الأمن القومي إن احتجت إلى ذلك. والتقينا نحن الاثنين بأفراد مجموعة فالكان في واشنطن وتحدثنا حول كيفية تنظيم سياسة بوش الخارجية إذا أتيحت لنا الفرصة لذلك. وبعد الجلسة جلست وستيف في قاعة الاجتماعات في مكتبه للمحاماة عندما تلقينا خبراً يقول إن المحكمة العليا في فلوريدا أمرت بإجراء فرز يدوي. لقد ناضل محامو بوش طويلاً للحيلولة دون التوصل إلى هذا القرار، ومع أن أحداً لا يستطيع التنبؤ بالنتيجة إلا أنه قرار قد ينذر باحتمال الهزيمة.

سرنا معاً نحو المطعم لتناول وجبة العشاء، وقلت له: "كنت أحب أن نعمل معاً، يا ستيف. فأنت الإنسان الجيد جداً لمنصب معاون مستشار الأمن القومي".

وعدت بالطائرة إلى كاليفورنيا في اليوم التالي، يساورني اعتقاد بأن الأمر قد انتهى. بعد أن نزلت من الطائرة وركبت السيارة، قدمت لي السائقة ماري رينولدز آخر الأنباء. فقالت إن المحكمة العليا بقرار نال أغلبية 5-4 أصدرت أمراً بالتريث وإيقاف الفرز اليدوي وحددت موعداً لجلسة استماع حول هذه القضية يوم الاثنين

في الحادي عشر من كانون الأول/ديسمبر. وهذا يعني أن القضاة بغالبيتهم يحتمل أن يصدروا حكماً لصالح بوش، مؤكدين أنه هو الفائز في الأصوات الانتخابية بولاية فلوريدا. إذن جورج دبليو بوش هو حقاً الرئيس الثالث والأربعون للولايات المتحدة.

في تلك الليلة حضرت حفل عيد ميلاد لجورج شولتز أقيم في نادي بوهيميان Bohemian بمدينة سان فرنسيسكو. كان الجو احتفالياً وهنأني الجميع على تعييني. لم يتم الإعلان عن هذا التعيين لكنه كان مفترضاً منذ أمد طويل بأنني سوف أرافق الحاكم إلى واشنطن بصفتي مستشارة الأمن القومي. تقبلت الشكر، إلا أنني في صباح اليوم التالي اتصلت هاتفياً بالحاكم وأبلغته أنني لا أظن أن بمقدوري أن أذهب إلى واشنطن، مبينة له أنني لا أستطيع أن أترك والدي وهو في وضعه الحالي. والحق أقول إنني أخبرت بذلك عدداً صغيراً من الأصدقاء المقربين. أذكر حديثاً أجريته مع جان نولان Janne Nolan، زميلة بحوث لي في جامعة ستانفورد عام 1981، حيث قلت: "قد يفهمني الناس إن قلت إنني لا أستطيع تقبل هذا المنصب بسبب الأطفال، لكنهم لا يستوعبون التزاماتي نحو والدي".

عندها نصحتني جان بقولها: "استأجري طفلاً". ضحكنا معاً لكنها واحدة من الأشخاص القلائل الذين يتفهمون الوضع.

ورد عليَّ الحاكم باتصال ثان قائلاً إنه يتفهم الوضع لكن من الأهمية بمكان أن أذهب، قال "أنا لا أطلب منك أن تتركي والدك وحيداً. هو موجود دائماً بالنسبة لك، ولا ضرورة لأن تكوني هنالك لأجله. سوف نجعل الأمر ينجح". واتفقنا بأن أذهب إلى واشنطن وعلى أن أعود إلى كاليفورنيا كل أسبوعين. غير أنني أحسست بداخلي أن هذا ليس حلاً عملياً، وأنا لست على استعداد لأن أترك والدي وحيداً.

قبل عيد الميلاد بثلاثة أيام دُعيت لتناول العشاء في منزل صديقتي الحميمة ورفيقة الرياضة لوري وايت Lori White. وفي طريقي إليها عرجت لأرى والدي الذي بدا لي بصحة جيدة. وبعد بضع ساعات وقبيل خروجي من منزل لوري اتصلت به لأطمئن عليه، ورد على الهاتف:

قال: "أنا ذاهب إلى البيت"

أجبت: "أنت في البيت يا أبي"

قال: "لا، لقد حان الوقت بي لأذهب إلى البيت"

وأدركت سراً ماذا يعني، وهذا ما أفزعني. فوالدي كاهن من أتباع الكنيسة المشيخية Presbyterian وإيمانه قوي جداً، يؤمن بأننا عندما ينتهي أجلنا في هذه الدنيا يدعونا الله إلى بيت الحياة الأبدية.

وأسرعت إلى منزله. كان يبدو بصحة جيدة، فغادرت. وفي غضون عشر دقائق وصلت إلى منزلي. وما أن عبرت الباب حتى اتصلت بي زوجة أبي كلارا، وقالت إن تنفس والدي قد توقف. وهرعنا إلى المستشفى. تبين الآن أن الأذية الجسدية والدماغية لا يمكن إصلاحها. وعشية عيد الميلاد توفي والدي بعد أن دخل في غيبوبة.

اذكر أنني أخبرت والدي بعد انتهاء الانتخابات أن جورج دبليو بوش يريدني أن أذهب إلى واشنطن لأكون مستشارة الأمن القومي. كان والدي يومها قادراً على نقل ما يفهمه للآخرين، لكنه في الوقت عينه بكى، ولم أستطع أن أتبين ما إذا كانت تلك دموع الفرح بما أنجزته أم هي دموع حزن لأنه كان يدرك أننا سنكون بعيدين عن بعضنا. لكنه بوفاته حل مشكلتي. هل كان ذلك محض صدفة؟ كنت أصلي دوماً بأن وفاته كانت بسبب كوني لا أحتمل التفكير بأن جون ويسلي رايس الابن قد فعل عن قصد هذا الشيء الأخير ليضمن بأني حققت أحلامي. وأقول صادقة إن هذه هي طبيعته.

يوم تنصيب الرئيس

جلست في المنصة على بعد صفوف قليلة من المقاعد خلف الرئيس المنتخب، وقدماي تكادان تتجمدان وقد دثرت نفسي برداء واق من المطر يحميني من مطر شديد البرودة يهطل في يوم ماطر في كانون الثاني/يناير. أخذت أفكر برحلتي السابقة لتلك المرحلة وتأملت كثيراً بأن والديّ ليسا موجودين في The Mall ليشاهدا جورج دبليو بوش وهو يقسم اليمين الدستورية، ثم وهو يدخلني معه إلى البيت الأبيض. ومع ذلك كان يوماً مليئاً بالبهجة والمتعة، إذ كنت أنظر وأسمع ذلك التمثيل الجميل جداً لاستقرار الديمقراطية في الولايات المتحدة بالرغم من ذاك الجدال الذي أحاط بالانتخابات. عند الغداء في صالة التماثيل National Statuary Hall دخل الرئيس الجديد للمرة الأولى على أنغام "مرحى للرئيس". شعرت

بقشعريرة الاعتزاز والحماس. ثم انتهى الاحتفال. وعدنا مباشرة إلى البيت الأبيض وبدأنا العمل.

منذ ذلك اليوم أدركت أن "الروتين" ووتيرة العمل لن تكون في واقع الحال روتيناً. الدخول عبر البوابة صباح كل يوم، والمرور أمام الحرس من مشاة البحرية بوقفتهم الثابتة بقوة، والسير عبر الممرات التي سار عليها كثيراً لنكولن وروزفلت، وترومان وكينيدي وريغان، فهذا كله أعطاني إحساساً غريباً، غير معتاد، بالمكان- هو مكان صغير- بالتاريخ. لكن أولئك الذين ركزوا كل اهتمامهم على الجو لم يمكثوا طويلاً. أمامنا عمل يجب إنجازه، ونحن تحت ضغط شديد وأي خطوة خاطئة قد ينتج عنها عواقب مؤلمة. فالبيت الأبيض بيت ساخن، وكل من عمل في هذه المناصب التي يكثر فيها المتنافسون يعلمون كل هذه الأخطار.

2

الوسيط النزيه

فكرت كثيراً بنوع المؤسسة التي أريد أن أشكلها. تأسس مجلس الأمن القومي بموجب قانون الأمن القومي لعام 1947، عندما تبين في أعقاب الحرب العالمية الثانية بأن الولايات المتحدة سيكون لها دوماً وبصورة مهيمنة مشاركة فاعلة في سياسة العالم. يوجد أربعة أعضاء أصيلين بموجب القانون في مجلس الأمن القومي هم الرئيس، ونائب الرئيس، ووزير الخارجية، ووزير الدفاع. والمنصب الوحيد الآخر الذي نص عليه هذا القانون هو منصب السكرتير التنفيذي لمجلس الأمن القومي. وهو منصب إداري عموماً إلا أنه ذو أهمية حيوية بالغة. فهذا الشخص يتدبر تدفق الورق، ويشرف على غرفة المواقف Situation Room، ويتولى جميع الاتصالات ما بين الوكالات، وفي أغلب الأحيان يؤمن مجموعة الأشخاص المرافقين للرئيس في رحلاته. فهذا الدور يتطلب إدارياً جيداً جداً قادراً على "جعل القطارات كلها تنطلق بمواعيدها" داخلياً ويعمل مباشرة دون واسطة مع الوكالات الأخرى. ولكن من المفيد أيضاً أن يكون لدينا شخص خبير بالسياسة الخارجية يستطيع أن يفهم سياق ومعنى الورقة التي يشاهدها. وكان سكرتيرونا التنفيذيون، بوب برادتك، وستيف بايغون، وفيما بعد غريغ شولت، يمتلكون كل هذه المؤهلات.

وبسبب الحاجة إلى هيئة موظفين قادرة وكفوءة تعمل بقيادة السكرتير التنفيذي هنالك نوع من الاستمرارية البيروقراطية. فهذه الاستمرارية تتيح السلاسة بالعمل في جانب الأمن القومي للبيت الأبيض أكثر منه على الجانب الداخلي الذي ليس له جهاز مهني دائم. عندما عدت إلى واشنطن أدهشتني تلك الدرجة التي بقيت فيها الأعمال الورقية على حالها تماماً عندما تركت البيت الأبيض بعد أن كنت المساعد الخاص للرئيس جورج بوش الأب للشؤون السوفياتية في مجلس الأمن القومي عام 1991.

وبالنظر لبروز أهمية منصب مستشار الأمن القومي هذه الأيام فإنه من اللافت أن هذا الدور، المعروف رسمياً بمساعد الرئيس لشؤون الأمن القومي، لم يرد ذكره في قانون عام 1947. والجدير ذكره بهذا السياق أن ماكجورج بوندي McGeorge Bundy الذي عمل لدى الرئيس جون ف. كنيدي يعتبر أول شخص يتولى هذا المنصب. ومنذ ذلك التاريخ حدثت تبدلات كثيرة حول طريقة الاضطلاع بهذا الدور. بعضهم، مثل هنري كيسنجر، حاول – ونجح – بأن يصبح مراكز قوى مستقلة. وآخرون، مثل برنت سكاوكروفت، كانوا وسطاء نزيهين في تمثيلهم لآراء الوزراء لدى الرئيس لكنهم يقدمون النصح له على انفراد، وليس بالعلن.

إن مستشار الأمن القومي موظف – موظف حساس ورقيق، يندر وجوده، بالتأكيد، لكنه موظف رغم ذلك. لا شك أن الجلوس على بعد أقدام قليلة من المكتب البيضوي يعطي المرء نفوذاً، إلا أنه النفوذ الانعكاسي للرئيس ويجب استخدامه باقتصاد شديد. وعلى مستشار الأمن القومي أن يجد الوسيلة المناسبة لجعل الوزراء يفعلون ما يريده الرئيس. ذات مرة قلت للرئيس إن هذا العمل يشبه إلى حد ما محاولة تنفيذ السياسة من خلال التحكم عن بعد. فأنت لا تملك جيشاً ولا دبلوماسيين ولا ميزانية، لديك علاقاتك فقط مع الرئيس. وكنت أكيدة وواثقة من علاقاتي، وكنت أكيدة بأني أعرف ما هو صنف مجلس الأمن القومي الذي سأتولى قيادته.

نحن جميعاً أسرى خبراتنا وتجاربنا السابقة، وكانت تجاربي ناجحة عندما عملت تحت قيادة برنت سكاوكروفت. وجعلت نمط دوري مماثلاً لبرنت، الذي كان وسيطاً نزيهاً، وليس مركز قوة مستقل. وسيكون لدي هيئة موظفين صغيرة تكرس نفسها لفعل ما هو مطلوب منها والذي لم تستطع وزارات مجلس الوزراء أن تفعله واجتناب نزعة ازدواجية الجهود لدى موظفي مجلس الأمن القومي. ولن يكون لهذا المجلس أي مشاركة في القضايا العملياتية. أما تنفيذ السياسة فهو أمر متروك للوزراء الذين يتمتعون بالسلطة التي منحهم إياها تثبيت مجلس الشيوخ لهم. ومن جانب آخر لا يمكن للكونغرس أن يحاسب مجلس الأمن القومي، ذلك أن هذا المجلس جزء من هيئة موظفي الرئيس شخصياً. فهو صغير جداً وقريب جداً من الرئيس وهذا ما يتيح له أن يعمل فعلاً باسم الولايات المتحدة.

أما القاعدة القائلة بأن الوزراء (ووزاراتهم) يتناولون المسائل العملياتية فهو

إيمان راسخ يؤمن به كل من عمل على دراسة الكوارث التي حلت بالرؤساء عندما حاول مجلس الأمن القومي أن يكون أكبر من مجرد هيئة تنسيقية. وآخر مثال لهذه الواقعة مسألة إيران-كونترا، وذلك عندما أخذ موظفو مجلس الأمن القومي على عاتقهم تخطيط ثم تنفيذ سياسة كان الجميع يرونها سياسة كثيرة المخاطر في أفضل صورها، وربما سياسة غير مشروعة. وكما تبين من الوقائع فقد اتضح أن خطة تحويل أموال ناتجة عن مبيعات خفية لأسلحة إلى إيران لتجعلها بيد المقاومة في نيكاراغوا (المعروفة باسم الكونترا) كانت قد طبخت سراً داخل مجلس الأمن القومي - وعلى ما يبدو دون علم وزير الخارجية، وبالطبع دون علم الكونغرس. فكانت النتائج كارثية وكادت تؤدي إلى انهيار رئاسة ريغان.

أما المحامي الذي مثل الرئيس ريغان أمام لجنة تاور Tower Commission التي رأسها السناتور السابق عن ولاية تكساس جون تاور Senator John Tower والذي حقق في المشكلة، فلم يكن إلا ستيف هادلي الذي هو الآن معاون مستشارة الأمن القومي. وقد تعاهدنا هو وأنا بأن هيئة مجلس الأمن القومي سوف تلعب دوراً محدوداً ولكن فاعلاً، تنفذ جدول أعمال الرئيس من خلال، وليس من حول، الوزراء الذين يعينهم. وأما فيما يخص دوري أنا تحديداً، فقد عزمت على إبقاء نفسي بعيدة عن الأضواء.

ولكن إذا أريد لمجلس الأمن القومي أن يكون وسيطاً نزيهاً فمن المفيد جداً أن يكون ثمة وزراء يحسنون التعاون فيما بينهم. وعلى مجلس الأمن القومي أن يتدخل حين يوجد خلاف بشأن السياسة بين الوزارات، أو حين لا تستطيع هذه الوزارات التنسيق فيما بينها. والمجلس لا يستطيع أن يتدخل في كل قضية بمفردها كل يوم، وإلا فسوف يتوقف النظام، متخبطاً باللافاعلية. وفي معظم الأحوال يتعين على وزارة الدفاع ووزارة الخارجية أن تجدا الوسيلة للتعاون فيما بينهما - على جميع المستويات.

مما لا شك فيه أن التوتر بين وزارتي الدفاع والخارجية يكاد يكون داء مستوطناً، وكانت ثمة حالات - أذكر في هذا السياق الوزيرين كاسبار واينبرغر وجورج شولتز - قلما كان الوزيران يتحدث أحدهما مع الآخر. ليس السبب في ذلك، كما يظن البعض، أن الخارجية جاءت من كوكب الزهرة وأن الدفاع جاءت من المريخ. بل إن واقع الأمر أنه في مرات عديدة كان وزير الخارجية أكثر رغبة من

البنتاغون باستعمال القوة، هذا إذا أخذنا بنظر الاعتبار التحفظ الذي يدعو للإعجاب لدى ضباط محترفين حيال استخدام القوة العسكرية.

وبرغم ذلك، يجد وزراء الخارجية البنتاغون شديد الرغبة في التأثير على السياسة الخارجية. فوزارة الدفاع التي تبلغ ميزانيتها ما يعادل أربعين ضعف ميزانية وزارة الخارجية تملك الطاقة اللوجستية الرهيبة، فتجد الخارجية نفسها في بعض الأحيان تعتمد على، ومستاءة من، امتدادات العسكر. فلا تكون ثمة استجابة أمريكية لأي أزمة إنسانية، كما حصل عندما وقع زلزال في أندونيسيا عام 2004، بالرغم من تلك القدرات الاستثنائية للبنتاغون. فالعسكر يأخذون على عاتقهم الأعمال الإنسانية في العالم أجمع من خلال الباخرة المستشفى ميرسي (الرحمة) Mercy، على سبيل المثال، وفي أفضل الظروف تندمج هذه القدرات مباشرة مع الخبرة الدبلوماسية عند السفير وطاقم السفارة فتعطي استجابة أمريكية موحدة للأزمة أو للفرصة.

ولكن ليس الحال هكذا دوماً. القادة المقاتلون موجودون في كل إقليم من أقاليم العالم، وفي بعض الأحيان هم يتصرفون باستقلالية؛ ينمون علاقاتهم الخاصة مع الزعماء الأجانب، ولهم نفوذهم وتأثيرهم على قضايا وأمور تكون في أفضل الحالات تتخطى الخطوط الفاصلة بين الدبلوماسية والسياسة الأمنية وفي أسوأ الحالات تحطمها. ولهؤلاء القادة أرصدة هائلة. فمثلاً، قائد منطقة الباسيفيك USPACOM يقيم في هاواي ويسافر بطائرة عسكرية خاصة عبر الباسيفيك وداخل آسيا. بالمقابل، يجد مساعد وزير الخارجية لشؤون شرق آسيا والباسيفيك نفسه في أغلب الأحيان أسير شبكة عنكبوتية؛ يتنقل من طائرة تجارية إلى أخرى تحتاج لأكثر من أربع وعشرين ساعة لتوصله إلى الإقليم.

وبالطبع يوجد أيضاً في مكتب وزير الدفاع مدنيون لديهم النزعة لتقديم آراء مختلفة عديدة حول كيفية القيام بالعمل الدبلوماسي. وهنا يتعين على المسؤولين في وزارة الخارجية أن يعيدوا إلى أذهانهم أن مهمة جعل البلدان الأخرى تفعل ما يريدون لهم أن يفعلوه ليس بالمهمة السهلة. فوزارة الخارجية هي التي يتعين عليها القيام بهذا العمل، ولكنْ لكل واحد آراؤه حول طريقة فعل ذلك، وفي معظم الأحيان ينتقد هؤلاء الأفراد وبصوت عالٍ كيف تقوم الخارجية بواجبها. لذلك، ليس من الغريب أن تكون العلاقة بين هاتين الوزارتين متوترة قليلاً.

واللافت في هذا الصدد حالة الوزير كولن باول والوزير دون رامسفيلد، فقد

تخطت العلاقة بينهما مثل تلك التوترات التي لا مفر منها. لقد عرف الرجلان كل منهما الآخر لسنوات عدة، ويوجد بينهما احترام شخصي متبادل. ولكن يوجد أيضاً قدر مساو من انعدام الثقة. لكن الاثنين لم يجابه أحدهما الآخر مباشرة وجهاً لوجه، ولم يحدث ذلك حتماً أمام الرئيس. عوضاً عن ذلك، كان دون يرسل منكرات قصيرة (كنا نسميها "snowflakes" أي كسفاً ثلجية) ينتقد فيها بصورة مبطنة - وأحياناً صريحة - عمل الخارجية أو مجلس الأمن القومي. لكن هذه المنكرات كانت في معظم الأحيان تعكس مناقشات حدثت، ورغم ذلك تترك الانطباع بأن دون يبلّغ الآخرين حكمة جديدة أو يقدم توصية هامة. أما في الاجتماعات، فكان يحب أن يطرح أسئلة فلسفية شبيهة بأسئلة سقراط بدلاً من أن يتخذ موقفاً. وكان ذلك يفضي إلى توترات وإحباطات لدى كولن.

إضافة لذلك، كان على كولن باول أن يكافح ذلك التصور بأن وزارة الخارجية ليست دوماً على تساوق جيد مع البيت الأبيض، فهنالك نزعة لدى المسؤولين في الخارجية لأن ينظروا إلى الرئيس ومستشاريه السياسيين على أنهم ظاهرة مؤقتة سوف تزول، وليس لديهم تلك الخبرة العميقة التي يتمتعون بها هم ويجلبونها للدبلوماسية. فكانت هذه النزعة تقود الخارجية أحياناً لأن تقول للعالم "ما الذي يقصد الرئيس قوله"، وعادة عبر تسريبات إلى "الواشنطن بوست" أو "نيويورك تايمز". والجدير ذكره أن ميل البعض في وزارة الخارجية لإظهار ما يعتبرونه خبرتهم المتفوقة كان قوياً، على وجه الخصوص في السنوات الأولى المضطربة من عهد إدارة الرئيس بوش، لكن وزير الخارجية الأسبق دين أتشيسون Dean Acheson تحدث عن نشوء هذه الظاهرة قبل عقود من السنين. وقد وصف أتشيسون هذه الظاهرة في منكراته بعنوان *Present at the Creation*، حيث قال: "إن هذا الموقف القائل بأن الرؤساء والوزراء يأتون ويذهبون لكن الوزارة باقية للأبد جعلت الكثيرين من الرؤساء يفقدون الثقة بوزارة الخارجية ويكرهونها".

إذن تقع على مستشار الأمن القومي مسؤولية أن يتفهم هذه التوترات ويسمو فوقها. وعموماً، كان ثمة انسجام بيني وبين زملائي. كان لنائب الرئيس وصول مباشر إلى الرئيس، وقد أفاد منه. إنما بعد تلك المحادثات بينهما كان الرئيس يبلغني بالتفصيل ما كان يجول بفكر نائب الرئيس، لذلك لم أكن يوماً كفيفة البصر في أحد الجانبين. وفي كثير من الأحيان كنت ونائب الرئيس نتحدث حديثاً مباشراً عن أشياء

تدور في ذهنه. وفي مرحلة لاحقة، عندما غدوت وزيرة الخارجية كنت في معظم الأوقات أختلف في الرأي معه، ونتجادل بصوت عال أمام الرئيس. لكن الأمر لم يكن قط شخصياً.

لكن هذه الأشياء لم تكن تنطبق دوماً على هيئة موظفي نائب الرئيس. في بادئ الأمر كان ثمة محاولة لتغيير تقليد متبع منذ زمن طويل يقضي بأن يتولى نائب الرئيس رئاسة لجنة المديرين Principals Committee القوية والمكونة من الوزراء بديلاً عن مستشار الأمن القومي. ذهبت إلى الرئيس وقلت: "سيدي الرئيس، إن هذا ما تفعله وكالة الأمن الوطني NSA: كنت أعقد اجتماعات للجنة مديري الأمن القومي ليقدموا توصياتهم إليك". وافق الرئيس، وتلك كانت نهاية الموضوع. وقد أخبرني ستيف هادلي فيما بعد أن الرئيس تحدث مع نائبه الذي أقر بأن تلك كانت فكرة سخيفة.

المشكلة هي أن هيئة موظفي نائب الرئيس، الذين يبدو أنهم من جماعة الصقور المغالين في مواقفهم، كانوا مصممين على العمل وكأنهم مركز قوة مستقل. عُملت أشياء كثيرة "باسم نائب الرئيس" سواء كانت بتوجيه منه أم لا. لكن المؤكد أنه يشارك موظفيه بآرائهم، ولم تكن هذه الأفكار بعيدة عن جوهر تفكيره. إنما بعض الألعاب البيروقراطية التي كان يلعبها مكتب نائب الرئيس لم تكن تحمل سمات تعاملي مع رئيسهم.

أما علاقتي مع دون رامسفيلد فكانت أكثر تعقيداً، رغم أن هذا التعقيد لم يكن يتعارض مع الحكمة العامة في واشنطن. لقد جمعتني بدون صداقة امتدت لسنين. التقيته أول مرة عندما شاركنا في تمرين امتد لثلاثة أيام تحت عنوان "استمرارية الحكومة"، وهو تمرين يقصد به الاستعداد لحرب نووية. (لم تكن الحرب الباردة قد انتهت). هو لعب دور الرئيس وأنا أخذت دور رئيس الأركان. وبقينا على اتصال لسنين بعد ذلك. كما دعاني دون وزوجته جويس Joyce إلى العشاء أكثر من مرة، وأحياناً كانا يقبلان دعوتي عندما تأخذني أعمالي بجامعة ستانفورد إلى شيكاغو. كما حاول دون أن يسند إلي مناصب في مجالس إدارة شركات يرأسها هو، وكنت أنا من ساهم في تجنيد دون لأجل قضية جورج دبليو بوش عام 1999. وما هو أكثر من ذلك أنني اقترحت على الرئيس المنتخب أن يختار دون عندما لم ينجح المرشحون الأوائل لمنصب وزير الدفاع إبان الفترة الانتقالية، حيث أوضحت له أن

دون معروف عنه شدته كمقاتل بيروقراطي وأنه "يعرف أين تُطمر الأشياء داخل البنتاغون" وهو قادر على تنفيذ عملية تحويل قواتنا العسكرية لما بعد الحرب الباردة التي كنا بحاجة ماسة لها.

ظلت العلاقة بيننا ودية طوال مدة الولاية بكل ما فيها من حسنات ومساوئ. كان دون يأتي إلى حفلات عيد الميلاد التي أقيمها ويغني بكل محبة أغنية "We Three Kings". واحتفظت برسالة بعث بها دون إليّ لمدة طويلة، إذ أرسلها عام 2006 يقدم لي منزله الخاص بعطلات نهاية الأسبوع في الساحل الشرقي لولاية ماريلاند Maryland فيما لو أردت الذهاب خارج واشنطن. أنا أعرف أن أحداً لن يصدق ذلك دون برهان. لكنني أود أن أقول إن التوتر الذي قام بيننا لم يكن قط مشكلة عداء شخصي إنما نزاع مهني.

لكنني مقتنعة بأن دون ببساطة كان مستاء من الدور الذي عليّ أن أضطلع به كمستشارة للأمن القومي. يشعر بالإحباط إذا ما تمدد موظفو مكتبي إلى الضباط العسكريين في البنتاغون لتنسيق دقائق تفاصيل السياسة بين الوكالات. فهذا الأمر عمل روتيني في إطار مسؤولية مجلس الأمن القومي، إنما ولسبب ما فسر دون هكذا عمل بأنه اعتداء على سلطته.

في كانون الأول/ديسمبر عام 2002 أرسل مذكرة - "كسفة ثلج" - يقول فيها إنني "لست جزءاً من التسلسل القيادي" - وهي حقيقة كنت أعرفها جيداً - وبأنني إن لم أكف أنا أو من يعمل في مكتبي عن "الإرشاد والتكليف بالمهام" إلى القادة العسكريين وهيئة الأركان المشتركة فسوف يرفع احتجاجاته للرئيس. وجدت هذا التقريع مسلياً لو تلطف قليلاً وتمنيت لو ذهب به إلى الرئيس. فأنا واثقة أن الرئيس نفسه سيجده خارج المألوف وغريباً.

نتج عن هذه العداوة لدوري شكاوى وتذمر حول عمل مجلس الأمن القومي. لم يكن دون طرفاً في أحاديثي مع الرئيس حول القضايا الموضوعة أمام مجلس الأمن القومي فافترض أنني أضع رغباتي محل آراء الرؤساء. واشتكى بأنني أحاول تكوين إجماع في الرأي في وقت كان ينبغي أن يعطى الرئيس مذكرة لقرار - لكي يتخذ قراره. لكن الرئيس في بعض الأوقات كان يوجهني لأن أحاول مرة أخرى أن أجد أرضية مشتركة. وفي أحيان أخرى كان يستمع إلى الجدال الدائر في مجلس الأمن القومي، وبعدئذ يخبرني ما الذي يريد فعله. ليس لدى جورج دبليو بوش

مشكلة في اتخاذ القرار عندما يفشل البحث عن إجماع في الرأي. ورغم ذلك فإنه في كثير من الحالات يكون من الأفضل أن يقوم مستشار الأمن القومي وليس الرئيس بإبلاغ أحد الوزراء برفض أمر ما. وأحياناً كانت المذكّرة التي تحتوي على قرار، حيث يضع الرئيس علامة في مربع، تفشل في التعبير عن تعقيد التحليل الذي أدّى إلى هذا القرار- والذي، إذا ما سُرّب للصحافة، من المؤكد أنه يُحَرَّف بوصفه انتصاراً لأحد الوزراء وخسارة لآخر في سجال السياسة.

كذلك فليس صحيحاً ما صدر في الصحافة سابقاً في أن دون كان يرفض دوماً الإجابة على مكالماتي الهاتفية. لقد كنت وكولن ودون نتحدث كل صباح تقريباً إذا سمحت لنا برامج أسفارنا ذلك. أما دون فقد كان فعلاً لا يحب اجتماعات المديرين في مجلس الأمن القومي، قائلاً للجميع إن هذه الاجتماعات تلهيه عن عمله في إدارة البنتاغون، لكن خطوط اتصالاتنا لم تغلق البتة.

لسخرية القول، أود أن أشير إلى أنني تعاطفت مع وجهة نظره هذه بعد أن أصبحت وزيرة للخارجية. فعمل مستشار الأمن القومي يقتصر على التنسيق بين مختلف الوزارات وتأمين مرافقي ومساعدي الرئيس. علماً أن هيئة موظفي هذا المجلس تضم نحو مئة شخص. لكن العمل فيه كثير المطالب، وهو يختلف كثيراً عن خط المسؤوليات لدى الوزراء الذين يتعين عليهم تولي مسؤولية إدارة مؤسسة ضخمة (الخارجية لديها سبعة وخمسون ألف موظف في العالم والبنتاغون لديها سبعمئة ألف موظف مدني) هي دوماً بحاجة للإشراف والاهتمام وصنع القرار. ويوجد دوماً أشياء مفاجئة توضع على مكتب الوزير، وغالباً ما يكون شيئاً معروفاً عند عامة الناس وصعب الحل. المؤسسات الضخمة إدارتها صعبة، وكما كنت ووزير الدفاع بوب غيتس Bob Gates نقول في أحاديثنا معاً مازحين: "أنت لا تعرف ما يجري في مبنى وزارتك إلا بعد فوات الأوان".

والوزراء، بحكم مناصبهم الدستورية، مسؤولون أمام الكونغرس. فأعضاء الكونغرس ينتظرون من الوزير أن يوجه اهتمامه (اهتمامها) لعدد كبير من الأمور تتراوح من حالة الدوائر الانتخابية بمفردها وحتى خيارات سياسية كبرى. وهنالك مقتضيات رفع التقرير بصورة مستمرة وتقديم الإيجازات وأحياناً جلسات استماع. يضاف إلى ذلك مطالب الصحافة والمناسبات الاحتفالية وبرامج الأسفار ذات المطالب الكثيرة، ودوماً لا يوجد ما يكفي من وقت. واجتماع مديري مجلس الأمن القومي

الذي يستمر لساعتين هو بمثابة نواة المهمة التي يضطلع بها مستشار الأمن القومي، إلا أنه في الآن ذاته استنزاف لوقت الوزير الذي يضطر للقيام برحلة إلى البيت الأبيض مرتين أو ثلاث مرات في اليوم.

والحق أقول كان بمقدورنا أن نخفض عدد اجتماعات المديرين لو أن أزمة الثقة بين دون وكولن لم تجعل المستويات التي هي دون مستوى الوزير غير قادرة على اتخاذ القرار. فالاثنان لهما أسلوبان غير متماثلين: كولن بنّاء حذر للإجماع في الرأي في السياسة الدولية، ودون رجل محب للتحدي والمجابهة. دون لا يرى اللون الرمادي في أي أمر بينما كولن يرى دوماً فروقاً شديدة الدقة. وهذه الصفات، بالطبع، تعكس دور كل منهم المختلف عن الآخر، بل وأكثر من ذلك، فالقضية تكمن في الشخصية وفي النظرة إلى العالم أيضاً. نظرة دون للعالم في الأبيض والأسود تتوافق أحياناً وعن كثب مع نظرة الرئيس في أوائل عهده، وتحديداً في أعقاب 9/11.

والتحدي الرئيسي الآخر عند دون هو تكتمه في إدارة البنتاغون. يزعم أنه فوّض المستويات الأدنى باتخاذ القرار، لكنه لم يصادق على ما يفعله مساعدوه. والموظفون الذين يعملون لديه كانوا دوماً يخشون فورة غضبه. فالجو في البنتاغون هو جو لا يستقر فيه شيء فعلاً حتى يقول الوزير كلمته. وهذا الجو معوق لعمل لجنة المعاونين (وهي التي تأتي بالدرجة الثانية بعد الوزير في الوزارات) التي رأسها ستيف وجعلت اجتماعات المديرين التي يكرهها دون ويزدريها أمراً ضرورياً.

في كثير من الحالات كنا نتدبر هذه التوترات فيما بيننا. لكننا كنا نصطدم مرات متزايدة مع مرور الوقت. فمن غير المريح، وبخاصة للرئيس، أن يعمد عضو في هيئة موظفي الرئيس إلى تحدي أحد الوزراء. ومع ذلك، وفي مناسبات قليلة، كنت ودون نشتبك أمام الآخرين. ويجدر بي أن أقول بعد إحدى هذه الحوادث كنا نحن الاثنين نسير جنباً إلى جنب في رواق الحديقة الوردية Rose Garden. التفت إليه وقلت: "ما الذي جرى بيننا؟"

فأجاب: "لست أدري. كنا دوماً على وفاق. فأنت دون شك ذكية وملتزمة، ولكن ببساطة لن ينجح."

وقلت في نفسي: "ذكية؟" هي جزء من المشكلة. كان دون أكثر راحة في الأيام السالفة حين كان رجل دولة له أقدميته، مسانداً لعملي المهني. والعلاقة بين شخصين متساويين ومتكافئين شيء لا يحتمله.

أما كولن باول، من جهة أخرى، فكان على الدوام يبدو مرتاحاً لدوري ولعلاقتنا الشخصية. التقيته أول مرة عام 1987 عندما كان معاون مستشار أمن قومي، وكنت أنا في زمالة لمدة عام مع هيئة الأركان المشتركة. دعاني لتناول الغداء، وكانت مناسبة سعيدة، تحدثنا خلالها عن مستقبلي. وأصبح هو وزوجته ألما Alma من أصدقائي. وهنالك روابط عائلية تجمعني بزوجته ألما بمدينة برمنغهام في الاباما. فقد عمل والدي لدى عم ألما الذي كان مديراً لنا في أكبر مدرسة ثانوية للسود. ووالد ألما، السيد جونسون R. C. Johnson كان مدير أكبر مدرسة ثانوية هي ثانوية "باركر هاي" Parker High، وكان أسطورة في الطبقة الوسطى لمجتمعنا المعزول.

كان كولن يعرف جيداً مدى صعوبة عمل مستشار الأمن القومي، وحاول أن يدعمني. لكنه هو أيضاً، كما أعتقد، يظن أنني لست قوية بما يكفي لدعمه ودعم أجندة وزارة الخارجية. سألني مرات عدة لماذا لم أذهب إلى الرئيس لـ "تأديب" وزارة الدفاع بصدد عدد من آثام الإهمال أو التفويض، بعضها متخيل، وبعضها الآخر غير متخيل. ولعله لم يدرك كم مرة أخذتُ قضية وزارة الخارجية إلى الرئيس متعاطفة معها.

والصدق أقول، لقد تساءلت كثيراً لماذا لم يستفد جيداً من مكانته الاستثنائية. وساءلت نفسي أحياناً لماذا لا أذهب إلى الرئيس وأقترح عليه أن حان الوقت له ليجلس مع كولن لتناول العشاء معاً، فالعلاقة بين الرجلين كانت دوماً تنحو نحو الأفضل بعد أن يلتقيا. وكثيراً ما كنت أقول للرئيس قبل إحدى هذه الجلسات إن كولن غير سعيد، وأنه سيخبره بذلك. لكنه لم يفعل، وكان الرئيس أحياناً يصعب عليه معرفة مدى عدم سعادة كولن. ورغم أني أكره عمل التحليل النفسي، إلا أنني ساءلت نفسي ما الذي يمنع كولن من ذلك، لعل هذا "الجندي" يشعر بأنه مكره على أمر ما، وبالطبع، يجب أن يعلم أن بمقدوره أن يكون رئيساً لو اختار أن يرشح نفسه. بيد أن العلاقة بين جورج دبليو بوش وكولن باول كانت علاقة يسودها الاحترام – الخالص – إنما معقدة.

خلاصة القول، كان الرئيس يعرف بأن دون وكولن لا ينسجمان، وصنع القرار عمل صعب. ومهمتي تتمثل بأن أعمل بعيداً عن أزمة الثقة الشخصية بين الرجلين، وهي مهمة ازدادت صعوبتها كلما ازدادت صعوبة المشاكل. وفي التحليل النهائي

أستطيع القول إن كولن كان محقاً عندما سألني ذات يوم "لماذا لا يعمل الرئيس على تربيع الدائرة؟ أحدنا يجب أن يغادر". كان عليّ أن أذهب إلى الرئيس وأن أسأله هذا السؤال عينه. قد يجري الرئيس تغييراً ما ولكن أين؟ كولن ضروري وأساسي في التعامل مع الحكومات الأجنبية، والبنتاغون كان في خضم حرب تحت قيادة دون رامسفيلد. وظننت أنه من الأفضل أن أحاول أن أجعل الأمور تسير حسناً. ولكن بالرغم من هذه التحديات تعلمت دروساً هامة من الصراعات البيروقراطية، وهي دروس حملتها معي إلى وزارة الخارجية بعد بضع سنين.

في نهاية المطاف تابعنا العمل، دون يشكو لنائب الرئيس بأنني أجعل عملية صنع القرار تميل نحو وزارة الخارجية، وكولن يشكو لي بأن وزارة الدفاع تتحالف مع مكتب نائب الرئيس لتقويض مواقف وزارة الخارجية. وانعكاساً لما يجري في القمة كانت العلاقة بين أولئك الذين في المستوى الأدنى تزداد تعقيداً حتى باتت غير مقبولة. كانت المستويات الأدنى في فوغي بوتوم Foggy Bottom (مقر وزارة الخارجية) في بعض الأحيان تسرّب للصحافة بأن وزارة الدفاع أكثر براعة في اصطناع المناورات من وزارة الخارجية. والتسريبات تسبب الوهن والضعف. تبذر بذور عدم الثقة بين المسؤولين الذين يتعين عليهم أن يتعاونوا، وتشوه خيارات الرئيس. والناس يفعلون ذلك ليثبتوا أنهم يعرفون أكثر من غيرهم أو لغرض تقديم موقف. ولكنني لا أستطيع أن أفهم لماذا ترى وزارة الخارجية أن ما يعزز عملها يكمن في أن تخبر الصحافة بأن كولن يخسر كل معركة بيروقراطية. لكن واقع الأمر أن الخارجية كانت تربح نصيبها.

ساءلت نفسي كثيراً كيف أستطيع أن أكسر دائرة عدم الثقة والاختلال الوظيفي. لكنني وستيف هادلي استطعنا أن نجعل هذا النظام المتصدع يعمل في معظم الأوقات وكنا قادرين على ذلك إبان خوض الحرب في أفغانستان والمساعدة في تحرير ليبيريا وتقديم جدول أعمال تحويلي عبر الناتو، ودعم السلام في البلقان، وإدارة الأزمات بين الهند والباكستان، وإطلاق أجندة الرأفة التي وضعها الرئيس، وإعادة هيكلة مقاربتنا للصراع الفلسطيني الإسرائيلي. أما بخصوص موضوع العراق المرهق فإن الضغط والإجهاد على نظام مجلس الأمن القومي قد قربه – كما قرب علاقاتنا الشخصية – من نقطة الانكسار.

3

وبدأت السياسة

كل رئيس ياتي تراه عاقداً العزم على رسم مسار جديد في السياسة الخارجية. وهذه هي الحال حتى لو لم يكن ثمة تغيير في الحزب الحاكم. عندما جاء الرئيس جورج بوش الأب إلى البيت الأبيض عام 1989 أعطى برنت سكاوكروفت تعليماته إلى موظفي مجلس الأمن القومي لإجراء سلسلة مراجعات لهذه السياسة. والغرض من ذلك إفساح المجال للإتيان بأشخاص جدد إلى مواضعهم، وفي حالة السياسة الأوروبية والسوفياتية لإبطاء ما كان مشاهداً على نطاق واسع بأنه احتضان رونالد ريغان لميخائيل غورباتشوف عام 1988. لكن هذه المراجعات، التي أشرفت شخصياً على اثنتين منها، كانت تشهد تزايداً في الغليان مع انعدام الثقة بالمتغيرات الحاصلة في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي. ومع ذلك كان من شأن الانهيار السريع للشيوعية أن وجّه اهتمامنا في الوقت المناسب للتغلب على حذرنا المتأصل فينا. ولحسن الحظ، لا أحد يذكر أننا كتبنا توجيهاً في السياسة نشكك فيه بدوافع غورباتشوف ونضع "اختبارات" دقيقة لنوايا موسكو وذلك قبل شهور من انهيار القوة السوفياتية في أوروبا الشرقية وتوحيد ألمانيا.

عندما يكون ثمة تغيير في الحزب في أعقاب حملة حامية تكون الرغبة في اقتناص الأجندات بالطبع أكثر وضوحاً وجزماً. وقد وضعت مقاربة بوش من خلال سلسلة من الخطب التي ألقيت خلال الحملة. وبعدها مباشرة شرعنا بتنفيذ تلك الخطط الأولية.

كان الخطاب الأكثر شمولية ذلك الخطاب الذي ألقاه الحاكم في صالة المتحف والمكتبة الرئاسية لرونالد ريغان في شهر تشرين الثاني/نوفمبر عام 1999. ولمكان الخطاب أهمية لا تقل عن أهمية الخطاب نفسه، سيما وأن الفعالية نفسها تجسّد ما

يشبه وضع يد مؤسسة ريغان، وعلى وجه الخصوص السيدة نانسي ريغان. لم تكن هذه السيدة في لحظة ما أكثر كرماً ولطفاً من تلك اللحظة، وبقيت كذلك طوال عهد هذه الإدارة.

آنذاك كان المعنى المفهوم ضمناً للحملة هو ما إذا كانت رئاسة جورج دبليو بوش امتداداً أو ولاية ثانية لرئاسة جورج بوش الأب فكان لها تداعيات على جانب كبير من الأهمية ليس فقط في إطار السياسة الداخلية وتحديداً في المجال الضريبي (عدم وفاء الرئيس بوش الحادي والأربعين بتعهده القائل "لا ضرائب جديدة" الذي لا يزال يقلق الكثيرين من الجمهوريين الذين كانوا يأملون خيراً من الرئيس بوش الثالث والأربعين) بل وأيضاً في السياسة الخارجية حيث كان ينظر إلى جورج بوش الأب بشيء من الريبة في الأوساط المحافظة. وهكذا كانت سياسة الرجلين وحتى آخر مدة الولاية موضع مقارنة ومفارقة: الواقعية مقابل المثالية، الدبلوماسية بمواجهة المجابهة، المهادنة مقابل الاستبدادية، الحكمة بمواجهة الاندفاع والتهور. والحق أقول إنني رأيت - ولا أزال أرى - أن المقارنات المغرقة بالمغالاة والمفقودة بين اللونين الأبيض والأسود الصارخين غير عادلة. أجل، يوجد اختلافات في الأسلوب وفي المزاج، وبخاصة أن جورج بوش الابن أسرع غضباً، وأقل تقبلاً للألوان الرمادية، أما إلى درجة أن تكون هذه الاختلافات حادة (وهي كذلك في بعض الأحيان) فمرد ذلك في غالبيته إلى كون عالم عام 1989 وعالم عام 2001 بعيدين جداً عن التشابه. فالناس يذكرون بوش الأب بدبلوماسيته الشخصية اللبقة، وهكذا يجب أن ينظر إليه فهي التي أنهت الحرب الباردة. وحرب الخليج العربي الناجحة - برغم أنها كانت حرباً شاملة - هي أيضاً جزء من إرثه الرائع.

ومع ذلك، لا بد من القول إن اللحظات الحقيقية التي شكلت أسس الانتصار في الحرب الباردة جاءت في تلك الأيام السوداء لعهد جوزيف ستالين وعهد نيكيتا خروشوف. لقد أصدر رونالد ريغان التحدي النهائي للاتحاد السوفياتي في فجر عقد ثمانينيات القرن العشرين حين أطلق عليه تسمية إمبراطورية الشر، وضغط كثيراً في اتجاه زيادة ميزانيات الدفاع التي أنفقت حتى العصر الجليدي.

وفي الوقت الذي جاء فيه جورج بوش الأب إلى سدة الرئاسة كان الاتحاد السوفياتي قوة منهكة ولم يكن سهلاً قيادة قوة عظمى وخطرة وهي في حالة الاحتضار إلى الانهيار. فقد كان من الصعوبة بمكان توحيد ألمانيا وفق الشروط

الغربية، ودعم ذاك الزخم الدافع قدماً نحو الحرية في أوروبا الشرقية. أجل كان الاتحاد السوفياتي في أوان الغروب وعرف ذلك قادة متنورون من أمثال ميخائيل غورباتشوف ووزير خارجيته إدوارد شيفاردنادزه. وفي عام 2001 كان قدر جورج دبليو بوش أن يواجه تهديداً جديداً وناشئاً تجسد في تنظيم القاعدة وأمثاله المتطرفين المفعمين بالحماس الثوري والتظاهر بالقوة والشجاعة وأن يكون في منصب قيادي في بداية حقبة تاريخية جديدة مليئة بالأخطار.

لم يكن حجم هذا التحدي واضحاً جلياً في عام 1999. لكن الخطاب الذي ألقي في مكتبة ريغان قد وضع خطوطاً عريضة، إنما تقليدية إلى حد ما، للسياسة الخارجية بما في ذلك خطة التعامل مع قوى عظمى مثل روسيا والصين. وتضمن الخطاب أيضاً توقعات بوصول الهند، التي تعد أكبر ديمقراطية في العالم، إلى مصاف قوى لها أهميتها العالمية، وتعهدات بتعزيز علاقات الولايات المتحدة معها عبر زيادة حجم التجارة والاستثمارات. وقد عملتُ على تطوير وتوسيع هذه الأفكار في مقالة نشرت في مجلة *Foreign Aairs* في شتاء ذاك العام. لكن الفكرة المحورية في جدول أعمال السياسة الخارجية كان مستمداً من معرفة الحاكم بأمريكا اللاتينية واهتمامه بها، ومن هذا المنطلق شكلت هذه الفكرة خروجاً عن الجدول. ففي خطاب ألقاه في ميامي بولاية فلوريدا في شهر آب/أغسطس عام 2000 تحدث الحاكم عن أهمية ومحورية "الجوار". وتعهد بجعل أمريكا اللاتينية موضع اهتمام أساسي في سياسته الخارجية مؤكداً على العلاقات القوية مع المكسيك، وعلى تجديد تشجيعه للتجارة الحرة في هذا الجزء من العالم وعلى الدعم المستدام للحرية والديمقراطية في الأمريكتين.

جاءت فرصتنا الأولى لوضع هذا التعهد موضع الممارسة في شهر شباط/فبراير عام 2001 حين قام الرئيس بأول جولة خارجية له. تضمن برنامج زيارات الرئيس قيامه بالجولات التي ينبغي القيام بها – إلى مؤتمرات قمة حلف الناتو ومجموعة الثمانية، على سبيل المثال – ورحلات يقوم بها للترويج لمبادرة ما. كانت الغاية من قراره بأن تكون أول زيارة له إلى الرئيس فيسنت فوكس Vicente Fox في مزرعته قرب مدينة سان كريستوبال في المكسيك تشكل رسالة قوية بأن أمريكا اللاتينية ستكون الأول بين المتساوين في سياسة بوش الخارجية.

قصد من هذه الرحلة أن تؤكد ليس فقط على الأهمية المركزية لأمريكا

اللاتينية عموماً، بل وأهمية المكسيك على وجه الخصوص. التقى بوش وفوكس في مدينة دالاس بعيد انتخابهما. وقد وضعا آنذاك جدول أعمال موسّعاً تضمن فيما تضمنه تعزيز التجارة، وتحديث الحدود، وإصلاح أنظمة الهجرة، والدفع باتجاه مقاربة السوق الحرة للمنطقة بأسرها. عرف الرجلان كلٌّ منهما الآخر منذ سنوات حين كانا حاكمين وكان كل واحد يكنّ الاحترام للآخر.

كانت المكسيك آنذاك في خضم تحول ديمقراطي تجسد في انتخاب فوكس، وهي المرة الأولى التي يفوز فيها حزب معارض خلال واحد وسبعين عاماً. وكان الرئيس أرنستو زيديللو Ernesto Zedillo، سلف الرئيس فوكس، قد بشر بنوع جديد من السياسة الشخصية النظيفة حين قال لشعبه إنه يعتزم أن يغادر منصبه كما جاء، ليس أكثر ثراء. وجاء فوكس ليدعم الخطوة المهمة التالية، ألا وهي نضج المكسيك المؤسساتي في كونها ديمقراطية والتداول السلمي للسلطة من حزب إلى آخر.

أدرك جورج دبليو بوش أهمية فيسنت فوكس وأراد أن يكون صديقاً وداعماً له في تصديه للفساد وللمصالح الشخصية الضيقة التي كانت تحول دون تقدم المكسيك اقتصادياً واجتماعياً. للمكسيك والولايات المتحدة تاريخ طويل غير سعيد بينهما. وقد أزمعنا بقوة أن نضيء على أهمية المكسيك وتواضع الولايات المتحدة.

في صبيحة السادس عشر من شباط/فبراير عام 2001 استقل الرئيس ونحن معه طائرة الرئاسة Air Force One عند الساعة الثامنة. وحطت بنا الطائرة في مطار غواناخواتو Guanajuato بالمكسيك حيث استقبلنا الرئيس فوكس وعقيلته المقبلة مارتا ساهاغون Marta Sahagun التي كانت سكرتيرته الصحفية. فوكس رجل ضخم الجثة، أسمر اللون، وسيم، ورأيت فيه رجلاً يصلح أن يكون ممثلاً في فلم سينمائي يلعب فيه دور صاحب مزرعة من أواخر القرن التاسع عشر. لكنه في الواقع كان رجل أعمال سابق له علاقاته الدولية، وكان الرئيس التنفيذي لشركة كوكا كولا في المكسيك ويتكلم الإنكليزية بطلاقة. وبرغم ذلك، يبدو كما لو أنه يألف ركوب جواد جميل، وحقيقة الأمر إن ركوب الجياد من هواياته المفضلة. ويقال إنه شعر بخيبة الأمل عندما أعلن البيت الأبيض إلغاء رياضة ركوب الخيل التي لا يحبها الرئيس بوش.

في طريقنا إلى المزرعة توقفنا لنلقي التحية على والدة الرئيس فوكس التي بلغت الحادية والثمانين من عمرها. انتظرنا جميعاً في السيارة بينما دخل الرئيسان

المنزل الذي يحكي مجلدات ضخمة عن بدايات فوكس المتواضعة. لكن المسافة القصيرة إلى المزرعة كانت بهيجة حيث اصطف المواطنون المكسيكيون بأعداد كبيرة لتحية الرئيس. كانوا يلوحون بأعلام الولايات المتحدة. صحيح، في كل بلد نزوره يلوح المواطنون المتواجدون على مسار الموكب بالأعلام الأمريكية ما لم يكن ثمة احتجاج على شيء ما فعلته الولايات المتحدة. لكن المتفرجين هذه المرة كانوا ودودين.

وصلنا إلى المزرعة التي لا يبدو عليها أنها مزرعة – ليس حسب رؤيتي في الحد الأدنى. كانت أشبه بسلسلة رائعة من المنازل مصفوفة على خلفية منظر مكسيكي طبيعي جميل. عُقدت المحادثات في باحة مغلقة في جزئيتها تزينها زخارف جصية لآجر أبيض ومتعدد الألوان لأكبر منزل في المزرعة يطل على منظر ريفي هادئ. جلسنا حول طاولة خشبية كبيرة، وقلت في نفسي "كل شيء يسير كما ينبغي ". وانطلقت العلاقات الأمريكية المكسيكية من بداية جيدة.

انقضى نحو ساعة واحدة من المحادثات حين لمحت آري فلايشر Ari Fleischer سكرتيرنا الصحفي المشاء تيمناً بالفيلسوف الإغريقي سقراط. وآري له مرفقان قويان حادان يصارع الصحافة يومياً، لكن علاقتنا كانت ودية وسليمة. وقد تحدثنا سابقاً حول ضرورة أن تقوم مستشارة الأمن القومي والسكرتير الصحفي بتنمية علاقة قائمة على الثقة. اعتاد آري أن يعرج كل صباح ليتلقى أحدث الأنباء، ويطور خطاً للهجوم – أو الدفاع – بخصوص قضايا اليوم. وأبلغته بأنه توجد أوقات لا أستطيع أن أتحدث فيها حول قضايا معينة لكنني لن أخدعه.

لم أتصور ما الذي أراده آري، لكنه كان على ما يبدو في حركة متواصلة وبإلحاحية متزايدة مشيراً لي بأن أغادر الطاولة وأتحدث معه. لم أرغب بذلك، لا سيما أنني كنت إلى جانب الرئيس. لكن آري كان إذ ذاك في حالة قلق وضيق. اعتذرت وذهبت إليه، فسألني: "لماذا نحن نقصف بغداد؟"

فقلت: "ماذا؟"

أجاب: "أبلغتني الصحافة أننا نقصف بغداد، وهواتفهم الخلوية لا تتوقف عن الرنين".

عدت إلى الطاولة، وأومأت إلى كولن باول ثم إلى كارن هيوز. وسرعان ما بدا المشهد شبيهاً بتلك البرامج التلفزيونية حيث يبدأ المشاركون بالبرنامج بالمغادرة

ويتبعه آخرون حتى لا يبقى إلا مشارك واحد. لا أستطيع أن أتصور ما يدور بخلد المكسيكيين، ها نحن هنا، نكتب فصلاً جديداً في العلاقات الأمريكية المكسيكية وسط إلهاءات تبعدنا عما نحن فيه. وأخيراً توقف الرئيس عن الكلام في جملة لم يتمها وسأل بانفعال "ما الذي يجري؟" وهمست في أذنه قائلة إن شيئاً ما يحدث في العراق وبأنني سأعود إليه. ولست بحاجة للقول إن هذه اللحظة قد انهارت.

أجريت سلسلة من المكالمات الهاتفية المؤلمة مع واشنطن وطلبت ستيف هادلي للهاتف. اتصل بالبنتاغون وعلم بأنه أثناء تحليق "روتيني" في الأجواء العراقية، وقال بأسلوبه الذي يصور الأمر بما هو أقل من حقيقته "اقتربنا كثيراً من دفاعات بغداد الجوية". ويبدو أننا أطلقنا صفارات الإنذار من غارات جوية ضمن مناطق تسمع فيها في المدينة بأسرها. لم يكن يوجد وقت كاف له ليعلل كيف حصل ذلك. وعلى نحو عاجل كتبنا توجيهاً صحفياً أوضح بأن الولايات المتحدة، بموجب التزاماتها ببنود شروط الهدنة التي وضعت نهاية لحرب الخليج عام 1991 كانت تقوم بدوريات جوية تمنع صدام حسين من استخدام طائراته ضد شعبه أو جيرانه. وكانت تسمى "مناطق حظر جوي".

أما المؤتمر الصحفي فكان كارثة. تحدث الرئيس وأوضح وجهات نظره بشجاعة حول أهمية العلاقات الأمريكية المكسيكية، وعن احترامنا للديمقراطية في المكسيك وعن رغبته بالشراكة مع فيسنت فوكس: لكن أحداً لم يصغ له. بل توالت الأسئلة: "لماذا تقصفون بغداد؟" "هل ستدخلون الحرب؟" "هل قلت للرئيس فوكس إنك ستخوض حرباً؟" أذكر أنني شعرت بدوار من جراء حرارة الطقس عصر ذلك اليوم والتي اشتدت على نحو مفاجئ. أنهى الرئيسان مؤتمرهما الصحفي وودعناه.

غير أن العلاقة بين فوكس وبوش لم تصل فعلاً إلى كامل إمكاناتها. وكان ثمة أسباب عدة لذلك، منها التوقعات المكسيكية الكبيرة بخصوص إصلاح نظام الهجرة وعدم قدرتنا على تقديم أي تعديل بخصوص هذا الموضوع الحساس، بالرغم من رغبة الرئيس الشديدة في تقديمها.

وكانت ثمة أيضاً إحباطات على كلا الجانبين في أعقاب أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر عام 2001، كان من شأنها أن غيرت مركز اهتمامنا واقتضت دعماً من فوكس للأولويات الأمريكية لم يستطع تقديمه. وواقع الحال أن أحداث 11/

9 وقعت بعد أيام قليلة من زيارة الوفد المكسيكي الرسمية في مرحلة لاحقة من ذلك العام، إذ تضمنت هذه الزيارة لقاء مشتركاً تاريخياً ضم مجلسي وزراء البلدين. وكان مقدراً أن تشوب هذه العلاقة مع المكسيك بعض الظلال. ومع ذلك لا بد من الاعتراف أن هذا اللقاء الأول قد ترك بصمته وأسهم جيداً في الإحساس بالفرص الضائعة الذي ساد في أعقابه.

في تلك الليلة ذهبنا إلى مزرعة الرئيس بوش في كراوفورد Crawford بتكساس. وكنا جميعاً مذهولين واجمين، فمحطات التلفزة كانت تعيد مشهد "الهجوم" مرات ومرات، وصدام حسين، الذي يُتقن جيداً فن العلاقات العامة بأسلوب شرق أوسطي، خرج يعرض للنظارة أعداداً لجثث مدماة ومشاهد من داخل المستشفيات. قصف الدفاعات الجوية كان قريباً من بغداد، ومن غير المحتمل أن ينتج عنه إصابات بين المدنيين كما تشير الأخبار. فقال الرئيس: "سوف أهاتف ديك تشيني"، لعله يريد سماع بعض التطمين من مساعد قديم في السياسة الخارجية. أجاب نائب الرئيس أن ذلك كان من وجهة نظره رسالة جيدة تظهر أننا يجب أن نكون صارمين مع صدام حسين. أما أنا فأعتقد أنها أثبتت للمرة الثانية غطرسة الولايات المتحدة أمام مضيفينا المكسيكيين.

وفي صباح اليوم التالي ذهلت عندما رأيت صحيفة "نيويورك تايمز" وقد تبنت الخط الذي تنبأ به نائب الرئيس. فقد ذكرت الصحيفة أن الضربات الجوية "أرسلت إشارة في حينها" بأن الإدارة الجديدة لن "تتوانى عن استخدام القوة لاحتواء أي تهديد عسكري عراقي جديد". أما "الواشنطن بوست" فقد وصفت هذه الضربات بأنها "إعادة تنشيط مرحب به لسياسة قائمة سمح لها أن تنزلق عن موضعها". دخلت والرئيس إلى الإفطار، وقلت: "سيدي الرئيس، أود أن أبلغك أنني أعرف الفرق بين كلمتي سعيد الحظ وجيد".

عدنا إلى واشنطن وأجرينا تحليلاً لما حدث. قبل أيام معدودات من مغادرتنا إلى المكسيك. قام سلاح الطيران بإبلاغي وإبلاغ ستيف هادلي عن مهمة قادمة في منطقة الحظر الجوي. والجنرال الذي قام بإبلاغنا فعل ذلك بأسلوب واقعي وعملي. ولأن هكذا تجربة كانت الأولى بالنسبة لنا لم نسأل أسئلة أخرى مثل "ما مدى روتينية مهمة من هذا النوع؟" و "ما مدى قربها من بغداد؟" ولو سألنا لكانت الإجابات مثل "ليست روتينية جداً" و "قريبة جداً". وحتى لو سألنا، فإنني أشك

باحتمال أن نكون سندخل في تبادل نيران "ساخن" من خلال إطلاق نيران الأسلحة. وقد لمت نفسي لعدم طرح هكذا أسئلة. وقلت في نفسي "كان علي أن أعرف". كم مرة من خلال خدمتي السابقة في البيت الأبيض رأيت أثر أحداث غير متوقعة اشتملت على القوة العسكرية؟ وكم مرة ألقيت دروساً حول النتائج غير المقصودة؟ لقد كانت هذه الحادثة درساً بالغ القيمة.

لقد كانت الحادثة الحاصلة في المكسيك بارقة تذكير لنا بمشكلة عراق صدام حسين الدامية وتهديده لمصالحنا. منذ البداية كان العراق الشغل الشاغل لفريق الأمن القومي. ولم يكن تركيزنا، كما تقول الحكمة العامة الآن، على الإطاحة بصدام حسين، بل كانت أولى جهودنا تهدف إلى محاولة تقوية احتواء النظام، ذلك الاحتواء الذي بدأ تطبيقه بعد حرب الخليج. لقد انتهت تلك الحرب بإخراج القوات العراقية من الكويت لكن النظام ظل قائماً. وتبين لنا خطأ تقديرات إدارة الرئيس بوش الأب عام 1991 بأن صدام حسين قد أُنهك وأُضعف فإما أن يسقط من تلقاء نفسه أو يبقى داخل صندوقه.

كانت مناطق الحظر الجوي مجرد جزء واحد من شبكة عنكبوتية معقدة من التقييدات والإرباكات التي اعتمدت عليها المنظومة الدولية لمنع صدام حسين من مهاجمة جيرانه وشعبه ومنعه من إعادة بناء أسلحته للدمار الشامل. لكن تلك التقييدات تقوضت على جبهات عدة. فمثلاً كان الصينيون يبنون منظومة ألياف بصرية داخل العاصمة وحولها، وهذا ما يصعّب عملية تتبع اتصالات العراق العسكرية. فقد كان صدام يجد وسائل جديدة لحماية قواته.

مع انتهاء حرب الخليج عام 1991 علمت الأسرة الدولية بأن قدرات أسلحة الدمار الشامل لدى صدام حسين أكثر تطوراً مما كان متوقعاً. وعندما وصل المفتشون بعد هزيمة صدام وجدوا بأن صدام كان قريباً جداً، بل خلال عام ونيف من امتلاك قنبلة نووية خام. وهو بالطبع استخدم الأسلحة الكيميائية مرتين، الأولى ضد إيران، والثانية ضد الأكراد، وفي كلتا المرتين تسبب بقتل آلاف المدنيين الأبرياء. اتسمت أعوام التسعينيات من القرن المنصرم بجهود تهدف إلى منعه من استعادة قدراته. وصدرت قرارات، القرار تلو القرار – بمجموع ستة عشر قراراً – تطالب بتسهيل الوصول الأفضل لمفتشي الأسلحة. لكن نظام التفتيش مع مرور السنين تعرض للتمييع بوسائل شتى. كان صدام حسين يريد استبدال المفتشين

البريطانيين والأمريكيين بخليط من جنسيات مختلفة بعضهم ليس له خبرة بمجال أسلحة الدمار الشامل. وقبيل انتهاء عقد التسعينيات رضخ مجلس الأمن لمطالبه. وناهيك عن أن عمليات التفتيش نفسها في بعض الأحيان فقدت عنصر المفاجأة عندما أصر صدام حسين على التبليغ المسبق لمواقع موصوفة، وحصل عليه. (وحتى حين يدخل المفتشون كانوا يجدون أنفسهم عرضة لمضايقات من قوات صدام حسين). وكان المجتمع الدولي ينزلق على نحو بطيء نحو وضعية "احترام السيادة العراقية".

ومع مرور الزمن بات العراقيون أقل امتثالاً لعمليات التفتيش التي تقلصت، وهذا ما يقود إلى أسئلة كثيرة حول ما يجري داخل العراق. وهو ما دفع الرئيس بيل كلينتون في آخر المطاف لأن يأمر بتوجيه ضربة عسكرية على مواقع مشتبه بها في كانون الأول/ديسمبر 1998. وقبل الهجوم بوقت قصير غادر المفتشون البلاد ولم يعودوا حتى عام 2002، وظل النظام العراقي على موقفه اللاامتعاون.

تعرض العراق منذ عام 1991 إلى مجموعة عقوبات شاملة غطت بنوداً محظورة يمكن استخدامها في إعادة بناء القدرات العسكرية بما في ذلك الحظر على بيع النفط. وهذا يعني عدم وجود إيرادات للتزود بالسلع الأساسية للشعب العراقي مثل الغذاء والدواء. كانت آثار هذه العقوبات على الشعب شديدة القسوة حيث تجاوزت معدلات سوء التغذية 20 بالمئة في أواخر عقد التسعينيات. في عام 1996 تم إحداث برنامج النفط للغذاء الذي سمح للعراق ببيع كمية معينة من النفط. أما عائدات البيع فكانت تودع في حساب مستقل خاص، ومن هذا الحساب يتم شراء الأغذية والأدوية. غير أن الامتثال كان الاستثناء وليس القاعدة. فقد أثبت صدام حسين أنه بارع في تطوير شركات واجهة ومخططات تمويل في الظل لإتمام مشتريات غير مشروعة. وهكذا بفضل ما لديه من مكر وخداع والرشاوي التي يقدمها صارت العقوبات غير مجدية، إذ تحولت الأموال باتجاه أولويات النظام.

في مقابلة له أجراها في مطلع كانون الثاني/يناير تحدث الرئيس بوش عن هذا الوضع قائلاً إن العقوبات ضد صدام حسين قد غدت "قطعة من الجبن السويسري". وبناء عليه، في اجتماع مجلس الأمن القومي الأول جرت مراجعة لوضعية نظام العقوبات، وجرت دراسة لمشكلة كيفية جعل مناطق حظر الطيران

أكثر فاعلية. وأعددت مذكرة للجنة المديرين لخصت فيها الوضع في العراق واصفة إياه بأنه غير محتمل واقترحت خطة عمل. وتم تبني المقاربة في ذلك اليوم.

أوكلت المهمة الأولى إلى وزارة الخارجية، ألا وهي وضع برنامج "عقوبات ذكية" تستهدف بنوداً أقل عدداً، وترفض تلك التي قد تفيد النظام وجهوده في إعادة بناء قدراته العسكرية.

والمؤسف أن ذلك البرنامج أعطى نتيجة غير مرضية. قامت الولايات المتحدة وبريطانيا بتقديم البرنامج لكنه سرعان ما وصل إلى طريق مسدود بسبب الاختلافات حول، مثلاً، هل يسمح للعراق بشراء عربات مقطورة للشاحنات، إذ كنا نقول إن هذه المقطورات يمكن تعديلها وإعادة صنعها لتكون دبابات. وواقع الأمر أن الروس، والفرنسيين بدرجة أقل، عارضوا أي تشديد هام للعقوبات.

والحق يقال إن الشركات الفرنسية والروسية كانت تستفيد من الوضع الراهن. وما كشف هذه الحقيقة تلك التحقيقات المستقلة التي أجرتها الولايات المتحدة بخصوص الفساد وسوء الإدارة. وكشفت التحقيقات في برنامج النفط مقابل الغذاء أن العراق أفسد وخرب الأجهزة الرقابية للبرنامج وحصد ما يقرب من 13 مليار دولار كدخل غير مشروع من خلال الابتزاز والأجور الإضافية وتهريب النفط. قدمت هذه التحقيقات توصيفاً لـ "السياسة الصريحة" لهذا النظام ببيع النفط إلى أقطار "صديقة" للعراق، وتحديداً "إذا كانت من الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن وتكون في وضع يمكنها من تخفيف تقييدات العقوبات". وبحسب التقرير تعتبر الشركات الروسية أكبر مشتر للبترول من العراق بموجب برنامج النفط مقابل الغذاء، وتليها الشركات الفرنسية.

فيما عدا ذلك التحدي المتمثل بتكوين إجماع دولي، فإن تشديد العقوبات بهدف منع صدام حسين من إعادة التسلح صار أكثر صعوبة، ذلك أن الأسلحة الكيميائية أو البيولوجية يمكن صنعها من مواد لها استعمالات صناعية مشروعة. فمثلاً، مادة الكلورين تستخدم لتنقية مياه السباحة وفي الوقت عينه لإنتاج غاز الأعصاب المميت. لذلك ليس غريباً أن تجري محاولات جعل العقوبات أكثر ذكاء ببطء شديد، كما أن تحديد موقف واحد للحكومة الأمريكية، ناهيك عن موقف دولي واحد، جعل المعاونين - وأحياناً المديرين في مجلس الأمن القومي- يقضون ساعات وساعات.

كان هذا الموضوع سبباً في حدوث انقسامات حتى إننا عقدنا اجتماعاً لمجلس الأمن القومي عصر يوم الأحد وترأسه الرئيس شخصياً لتقرير ما إذا كنا سنؤيد قراراً لمجلس الأمن كانت وزارة الخارجية قد فاوضت بشأنه الفرنسيين والبريطانيين والروس والصينيين أم لا. (هذه البلدان إلى جانب الولايات المتحدة هي الأعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الأمن والذين يملكون حق النقض "الفيتو"). هذا القرار يضع شروط "العقوبات الذكية". كان دون رامسفيلد ومعه نائب الرئيس يعتقدان أن القرار ضعيف جداً. لم أستطع الحصول على إجماع في الرأي لذلك عُقِد الاجتماع مع الرئيس.

صدرت تعليمات لكولن باول بأن يقوم بعمل أفضل، لكن الروس أوضحوا أنهم سيستخدمون "الفيتو" ضد تبني عقوبات أشد قسوة. ولم يستطع التغلب على معارضتهم، وبعد يومين قبلنا جوهرياً القرار نفسه الذي رفضناه يوم الأحد.

بينما كانت الخارجية تعمل على "العقوبات الذكية"، طُلب إلى وزارة الدفاع دراسة سبل تحسين مناطق الحظر الجوي. كان الطيارون البريطانيون والأمريكيون الذين يحلقون بطائراتهم من الكويت وتركيا (مع أن أنقرة بدأت تحد من عدد المهام كثيراً) يقومون بعدد لا بأس به من الدوريات كل أسبوع لمنع الطائرات العراقية من الطيران. ومع ذلك لم تكن الدفاعات الجوية العراقية لتجاري الطائرات ذات الأداء الرفيع. كان العراقيون يطلقون نيرانهم عشوائياً على طائراتنا وكان ثمة خوف متزايد بأن يتمكنوا بـ "ضربة حظ" من إسقاط واحدة. وطلب إلى دون رامسفيلد أن يضع خيارات فيما لو حدث ذلك، بما في ذلك الرد المحتمل فيما لو أخذ الطيار رهينة.

وقررنا أيضاً أن نكثف الجهود الأمريكية، وبشكل رئيسي عبر القنوات الاستخباراتية، لبناء قدرات شخصيات معارضة في المنفى وتوحيدهم. أما الكونغرس الذي استاء من استهزاء صدام حسين المستمر بالتزاماته بموجب اتفاقية الهدنة، فقد تبنى، وبالتالي وقع الرئيس كلنتون، القانون الذي عرف باسم قانون تحرير العراق عام 1998 الذي أمّن الآلية والتمويل اللازمين. لكن العراقيين في المنفى كانوا خليطاً غير متجانس. منهم الأكراد المنظمون جيداً والذين يقطنون ويحكمون شمال العراق، ومنهم الشيعة والسنّة المنتشرون من سورية إلى إيران ومن لندن إلى نيويورك ولهم دعم ضئيل جداً من السكان الأصليين.

حقيقة الأمر أن هذا الخليط المتعدد الألوان للإجراءات المتعلقة بتنفيذ شروط هدنة عام 1991 أخذ يصاب بالبلى والترهل. ومع أنه سهل نسيان الجدال الذي أحاط حرب العرق بعد انتهائها إلا أن المخاوف أخذت تتصاعد الآن لعشر سنين. وهي مخاوف بدأت تشعر بها الأسرة الدولية وكلا الجناحين داخل الولايات المتحدة، مؤداها أن عراق صدام حسين بدأ يظهر ثانية على شكل تهديد كبير لمنطقة الشرق الأوسط. الضربة الجوية التي أمر بها الرئيس كلنتون في كانون الأول/ديسمبر 1998 حظيت بتأييد أغلبية أعضاء مجلس النواب (417–5)، فحسم الأمر بأن على الولايات المتحدة "أن تؤيد المساعي الهادفة إلى إسقاط النظام الذي يرأسه صدام حسين في العراق، وأن تشجع نشوء حكومة ديمقراطية". وقد أعلن عدد من أعضاء مجلس الشيوخ من الحزب الديمقراطي مثل روبرت بيرد وجوزيف بايدن وديانا فاينشتاين دعمهم للعمل العسكري الذي أمرت به إدارة الرئيس كلنتون. احتفى صدام بانتصاره عام 1991 في الذكرى العاشرة لحرب الخليج عام 2001، واللافت أنه ما انفك يتكلم عن الكويت بأنها إقليم عراقي. وهذا ما جعل كولن باول يؤكد للكويت علانية بأن الولايات المتحدة وأصدقاءها سوف يدافعون عن حريتها. ومع ذلك، فإن فكرة استخدام القوة العسكرية الأمريكية للإطاحة بالنظام، على ما أذكر، لم يرد ذكرها في أول اجتماع لمجلس الأمن القومي وفي الاجتماعات اللاحقة عام 2001.

وأما موضوع كوريا الشمالية، وهي أيضاً نظام مارق يسعى للحصول على أسلحة دمار شامل، فقد وردت في الأجندة في وقت مبكر أيضاً. لم يمض وقت طويل بعد الاحتفال بتنصيب الرئيس حتى طلبت كوريا الجنوبية عقد لقاء بين رئيسها كيم داي جونغ Kim Dae-jung والرئيس بوش، وهذا ما اضطرنا إلى إجراء مراجعة لموقفنا إزاء كوريا الشمالية.

إبان الحملة الانتخابية كنا ننتقد اتفاقية الإطار المبرمة بين إدارة كلنتون وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، وهو الاسم الرسمي لكوريا الشمالية. إذ بعد أن قامت كوريا الشمالية بطرد مفتشي الأسلحة الذين أوفدتهم الوكالة الدولية للطاقة الذرية، هي مجموعة الرقابة النووية التابعة للأمم المتحدة، وهددت بالانسحاب من معاهدة عدم الانتشار النووي في عام 1993، بدأت إدارة الرئيس كلنتون بمفاوضات دبلوماسية متقطعة مع كوريا الشمالية استمرت لنحو عام

ونصف ونتج عنها اتفاق إطار عام 1994. تم التوقيع على هذا الاتفاق في تشرين الأول/أكتوبر عام 1994، وهو يهدف إلى تخلي كوريا الشمالية عن قدرتها لصنع أسلحة نووية. وتطلّب من كوريا الشمالية أن تعلق بناء وتشغيل المفاعلات النووية التي يشتبه بأنها جزء من برنامج خفي لأسلحة نووية مقابل مساعدات وقود أمريكية والمساعدة في بناء مفاعلين لن يكون لهما شأن في تعزيز قدرة كوريا الشمالية على إنتاج السلاح. وبعد ذلك يسعى الجانبان إلى تطبيع كامل للعلاقات السياسية والاقتصادية.

كنا على علم بأن إدارة الرئيس كلنتون كانت تسعى خلال الشهور الأخيرة لعقد صفقة مع كوريا الشمالية تعد اختراقاً. قامت وزيرة الخارجية آنذاك مادلين أولبرايت Madeleine Albright بزيارة سيئة السمعة إلى بيونغ يانغ (اكتملت بعرض "ثقافي" في الملعب المدرّج (استاد) للعاصمة قام به نحو مئة ألف كوري) كانت غايتها إنجاز ما يكفي للسماح للرئيس كلنتون بزيارة "مملكة الناسك الزاهد".

بعد أن حُسم أمر الانتخابات تلقى كولن باول اتصالاً هاتفياً من مادلين تسأل إذا كان ممكناً أن نستمع هو وأنا إلى إيجاز منها عن جهودهم. في مطلع شهر كانون الثاني/يناير كنت بمرافقة الرئيس المنتخب في رحلته إلى واشنطن من تكساس للبدء بعملية انتقال السلطة. بعد الوصول إلى مدينة دالاس انفصلتُ عن حاشية الرئيس وذهبت مباشرة إلى منزل كولن. وهناك، في غرفة الطعام، تحدثت وندي شيرمان Wendy Sherman محامية الوزيرة، وجاك بريتشارد Jack Pritchard، المدير الأول للشؤون الآسيوية في مجلس الأمن القومي، عن خططهم. نحن لم نعلّق لأن الرئيس المنتخب بوش كان أكيداً من موقفه القائل بوجود رئيس واحد في المرة الواحدة. نحن لم نتحدث عن شكوكنا لا سراً ولا علناً. في النهاية، أخفقت محاولات التوصل إلى أجندة مشتركة للاجتماع - بما في ذلك تعهدات كوريا الشمالية بوقف تجارب وتطوير الصواريخ مقابل تعويضات أمريكية - ولم يذهب الرئيس كلنتون إلى بيونغ يانغ.

ذلك كان حتى الآن اللقاء الأكثر تفصيلاً بخصوص السياسة بين مستشاري السياسة الخارجية في الفترة الانتقالية. وفيما بعد برزت ادعاءات بإيجازات موسعة بخصوص تنظيم القاعدة أثناء الفترة الانتقالية، وتذكرت أن موضوع كوريا الشمالية، وليس الإرهاب، كان العمل الأكثر إلحاحاً عند إدارة كلنتون مع فريق العمل القادم.

حُدد موعد اللقاء مع الرئيس كيم بتاريخ السابع من آذار/مارس عام 2001. كان كيم داي جونغ شخصاً يحظى بالاحترام لعدة أوجه؛ سجن إبان الحكم العسكري في عهد رئيس كوريا الجنوبية شون دو-وان Chun Doo-hwan في ثمانينيات القرن المنصرم، وأنقذت حياته بسبب توسلات الولايات المتحدة. وهو رجل لطيف المعشر، ورجل دولة متقدم في السن، ومثالي يؤمن بأن الالتقاء مع كوريا الشمالية من خلال ما أسماه "سياسة الشمس الساطعة" قد يغير بالتالي طبيعة النظام. بنيت هذه السياسة على أساس تقديم عون كبير إلى الشمال مع خفض المطالب بالمقابل. لكن سياسة كوريا الجنوبية ومحاولات الولايات المتحدة لفرض شروط أكثر حزماً بموجب اتفاقية الإطار كانتا في كثير من الأحيان على طرفي نقيض. من هذا المنطلق يشعر المرء أن كيم داي جونغ يريد ببساطة اجتناب الصراع مع كيم جونغ إيل مهما كان الثمن.

في اليوم الذي سبق وصول الرئيس كيم عقدنا اجتماعاً للجنة المديرين لنراجع وندرس المقاربة التي تتبناها الإدارة. واتفقنا جميعاً على ألا ننتقد علناً سياسة "الشمس الساطعة" بل بأن نوضح له بأن الولايات المتحدة تصبو إلى مقاربة مختلفة نحو كوريا الشمالية. لا أحد يريد إحراج الكوري الجنوبي ولكن عليه أن يفهم بأننا لن نتابع اتفاقية الإطار. في عصر ذلك اليوم توجهت إلى المكتب البيضوي وأبلغت الرئيس نتائج مداولاتنا. وقد وافقنا الرأي.

صباح اليوم التالي وعند الساعة الخامسة رن جرس الهاتف في الشقة المؤقتة التي سكنتها في الشارع السابع وسط مدينة واشنطن. وكان ذلك قبل أن أبدأ ممارسة تمارين الصباح اليومية التي وضعتها لنفسي في كاليفورنيا، وكنت نائمة. الشقة صغيرة، لكن لا بد لي من أن أنهض وأذهب إلى غرفة الجلوس لأرد على الهاتف. لقد اتصل الرئيس مباشرة، كما يفعل دوماً طوال السنين. شعرت بسعادة لأن يكون رقم هاتفي على قرص هاتفه السريع، لكنني حرمت من تلك اللحظة التي سرقها مني عامل المقسم الذي قال – "الرئيس على الهاتف" – وشغلت بتجميع أفكاري. سأل قائلاً: "هل رأيت صحيفة الواشنطن بوست؟"

"كلا سيدي الرئيس، لم أرها".

"اخرجي من البيت واحصلي عليها". كان يتحدث جملاً قصيرة تصريحية – وهذه علامة أكيدة بأنه منزعج.

وضعت الرداء على كتفيّ وخرجت لأحضر الجريدة، وحمدت الله أنها وصلت باكراً نوعاً ما. تذكرت قول الرئيس "افتحي الصفحة A20". ورأيت عنواناً بالخط العريض الأسود لمقابلة صحفية يقول فيها كولن باول إننا سنقول للكوريين الجنوبيين بأننا سنتبنى مقاربة إدارة الرئيس كلنتون نحو كوريا الشمالية. سألني الرئيس "هل تريدين أن أتولى هذا الأمر، أم أنت تريدين ذلك؟"

أجبته: "سأتولى هذا الموضوع، سيدي الرئيس". وهذا، باختصار، هو عمل مستشار الأمن القومي: يتولى القيام بالعمل.

طلبت كولن على الهاتف وأعدت تكرار التمرين ذاته: "أحضر الجريدة". فعل ورأى المشكلة فوراً. كان كولن يقصد أن يقول إننا نراجع السياسة لكننا لن نجرد مقاربة كلنتون من جميع جوانبها. إذن صحيفة "واشنطن بوست"، حقيقة، قد "بالغت" في رواية القصة. إن نزعة الصحفيين لأخذ جوهر الخبر وتحويله إلى سبق صحفي كثير الضجيج هو شيء أصبحت أعرفه جيداً، وقد عانيت منه، طوال عملي في واشنطن لثماني سنين.

كان كولن هادئاً، ومهنياً، وقال إنه سوف يتولى الأمر. وذهبت مباشرة إلى المكتب البيضوي وأخبرت الرئيس لدى وصوله إلى البيت الأبيض أن كولن سوف يسحب تصريحه قبل مجيئه للاجتماع. وهذا ما فعله. فقد اتصل بالصحافة ليبلغها بأنه "بسبب زلاجاته في السباق على الجليد تقدم قليلاً إلى الأمام". لكن الضرر قد وقع، واستمرت طويلاً نظرة الرأي العام لكولن باول بأن زمام أمره بيد البيت الأبيض.

اتسم اللقاء مع كيم داي جونغ بالتهذيب برغم أنه كان واضحاً بأننا من عالمين تفصل بينهما مسافات شاسعة والقول نفسه ينسحب بخصوص طريقة التعامل مع الشمال. لم يساورني شك بأن كيم كان رجلاً رحيماً شفوقاً وهو بلا شك يهتم بحقوق الإنسان وقلق على بؤس شعب كوريا الشمالية الذي أفرز سوء التغذية إذ لديهم فوارق في الطول عن أشقائهم الجنوبيين بنحو خمس بوصات. ومع ذلك أعطى كل ما لديه من دلالات بأنه لن يتحدى كوريا الشمالية بأي وسيلة. وكنا على قناعة بأن اتفاقية الإطار لم تفعل شيئاً في سبيل التعامل مع ترسانة بيونغ يانغ، وبأن هبات كوريا الجنوبية وسخاءها كان يقوي النظام. شعر جورج دبليو بوش بانزعاج كبير إزاء حكم كيم جونغ إيل الاستبدادي، ولم يفهم لماذا يبقى حراك كوريا الجنوبية ساكناً.

إن أحد الأشياء الأكثر صعوبة في الدبلوماسية أن يضع المرء نفسه مكان الآخر دون أن يتنازل أو يهادن على مبادئه. فالولايات المتحدة، التي تقع في قارة جيدة الحماية بعيداً عن نظام كوريا الشمالية الرهيب قد تكون أكثر عدائية في مجابهته. وبالنسبة لكوريا الجنوبية التي هي ديمقراطية حديثة نسبياً وناجحة، يبدو التكيف مع هذا النظام ثمناً غالياً يستحق دفعه حفاظاً على الاستقرار والسلام. لدى كوريا الشمالية آلاف الصواريخ وقطع المدفعية التي تطال سيؤول العاصمة التي لا تبعد أكثر من ثلاثين ميلاً عن الحدود. وأما التركيز على الأحوال السيئة لشعب كوريا الشمالية فله جانب سلبي آخر. ما الذي سيحدث إذا توحد الشمال والجنوب؟ وتشاء الصدف أن ألتقي بدبلوماسي كوري جنوبي بعد سنوات من هذه الزيارة أخبرني أن أكثر ما يؤرقه حيال الشمال هو أن سيؤول سوف تتحمل عبء ملايين من "الأقزام ذوي الأدمغة التالفة". ولم يكن قاسياً في وصفه، بل كان يتحدث بوضوح عن ذلك الضعف الخاص الذي تشعر به كوريا الجنوبية.

لكن للولايات المتحدة مصالح مختلفة، ذلك أن برنامج كوريا الشمالية النووي هو برنامج عالمي وليس مجرد برنامج إقليمي. كما أن معاملة هذا البلد لشعبه سبّب إزعاجاً ليس للرئيس شخصياً وحده، بل وأيضاً بسبب التزام بلدنا بحقوق الإنسان. وقُدِّر لهذه الاختلافات في وجهات النظر أن تظل عامل انقسام بيننا لحين صعود الرئيس لي ميونغ باك Lee Myung-bak في عام 2008، فقد حرص هذا الرئيس على التأكيد علانية على مخالفات كوريا الشمالية. أما الآن فيمكن القول قد لا توجد أرضية مشتركة تساعد في التقدم للأمام.

كان ذلك واضحاً بصورة مؤلمة لدى تواجد الصحافة بعد الاجتماع. كان الرئيس بوش يفعل ما بوسعه دوماً للتغطية على الخلافات مع ضيوفه. وكما هو معتاد، فقد اجتمع الجانبان قبل المؤتمر الصحفي واتفقا على التعاطي مع الأسئلة الصعبة بحيث لا يكون انقطاع واضح. لكن الصحافة المتسلحة بتصريحات كولن باول في اليوم السابق لم تقتنع. انتهت الزيارة نهاية مؤلمة بحصول شرخ بين الولايات المتحدة وواحدة من أقرب حلفائها الآسيويين إليها.

أما قضية كوريا الشمالية وطريقة التعاطي معها فسوف تتسبب عما قريب في حدوث بعض اللحظات التي شهدت أقوى انقسام داخل الإدارة.

ثم بدأت العلاقة الخاصة

العلاقات مع حلفائنا الأوروبيين بدأت على نحو أكثر سلاسة نوعاً ما. فقد تحدد موعد أول لقاء للرئيس مع زعيم أوروبي، هو تحديداً طوني بلير رئيس وزراء بريطانيا العظمى، في الثالث والعشرين من شباط/فبراير وهو موعد ننتظره بفارغ الصبر. فالعلاقة الخاصة التي تُعرف بها الصداقة بين بريطانيا والولايات المتحدة، علاقة متينة ووطيدة شأنها في ذلك شأن أي علاقة في السياسة الدولية. هنالك قرابة وحس عميق بالقيم المشتركة التي تكوّنت عبر سنوات من تضحيات مشتركة، وبخاصة إبان الحرب العالمية الثانية. وهذه العلاقة مريحة جعلتني أذكر أحد كتبة خطب الرئيس الذي قال إن بريطانيا العظمى ليست أقدم حليف لأمريكا، بل هي فرنسا. وهذا لا يعني أن ليس ثمة خلافات، بل يوجد إحساس عميق بأنك إن لم تعتمد على البريطانيين تظل وحيداً حقاً.

والعلاقة السياسية تسمو فوق التغيرات في الإدارات في لندن وواشنطن. وبرغم ذلك، فإن العلاقات الشخصية بين رؤساء الوزارة في بريطانيا ورؤساء الجمهورية في الولايات المتحدة كانت تشهد تبايناً من حيث الدفء والعمق. كان رونالد ريغان ومارغريت تاتشر قريبين جداً لبعضهما لأنهما ينتميان للنسيج الإيديولوجي نفسه وينظران للعالم نظرة واحدة. لكن العلاقة بين مارغريت تاتشر وجورج بوش الأب كانت فاترة وفي بعض الأحيان صعبة، وبخاصة في فترة توحيد ألمانيا التي أعربت تاتشر عن تحفظاتها إزاءها.

ولأن بيل كلنتون وطوني بلير تربطهما علاقة قربى أيديولوجية كما كان شأن ريغان وتاتشر، صارت العلاقة بينهما رمزاً لانتصار سياسة يسار الوسط، التي تسمى "الطريق الثالث"، وإعادة تنشيط سياسة حزب العمال في بريطانيا والحزب الديمقراطي في أمريكا. كانا قريبين جداً على المستوى الشخصي، وكذلك زوجتاهما، هيلاري كلينتون وتشيري بلير، وكلاهما محاميان لديهما دوافع النشطاء الاجتماعيين في أواخر عقد الستينيات. بعد بضعة شهور انتابتني ضحكة داخل نفسي أثناء زيارتنا الأولى إلى منتجع رئيس الوزراء البريطاني المعروف باسم تشيكرز Chequers المكافئ لكامب ديفيد Camp David بأمريكا، وشاهدت صورة موضوعة

بمكان بارز لطوني بلير وزوجته وبيل كلنتون وزوجته معاً. وتساءلت عما إذا كان أحدهم قد نسي إزالتها من هذا المكان.

حبن اقترب موعد زيارة بلير كانت الثرثرة في واشنطن (وفي لندن بهذا الموضوع) حول ما إذا كان جورج دبليو بوش السياسي المحافظ من تكساس والمبتدئ في السياسة الخارجية سيجد شيئاً مشتركاً بينه وبين طوني بلير المحنك والهادئ ذي الميول اليسارية نوعاً ما. كان طوني بلير زعيماً يحظى بثقة واسعة ويتمتع بكفاءة عالية، وهو "النجم" في السياسة الدولية. وكانت الصحافة تتهيأ لاختبار الرئيس الأمريكي. فهل يكون نداً لبلير؟

كان كامب ديفيد، ذاك المنتجع المستكين في جبال كاتوكتين Catoctin بولاية ماريلاند منتجعاً للرؤساء يقضون فيه عطلات نهاية الأسبوع منذ أيام الرئيس فرانكلين ديلانو روزفلت حيث يبتعدون فيه عن ضغوطات واشنطن وعن القفص الذهبي في البيت الأبيض. هو ريفي ولكن بشكل أنيق، فيه أكواخ متفردة كاملة التجهيزات والمدافئ، وشرفات واسعة في الهواء الطلق وحولها الغابات الخضراء. ومع مرور الزمن بات هذا المجتمع مكاناً يؤخذ إليه القادة الأجانب الذين يستحقون أن يحاطوا بالأهمية وروح الرفاقية لمجرد تلقيهم هذه الدعوة.

وصل بلير وزوجته عصر يوم الجمعة في الثالث والعشرين من شباط/ فبراير عام 2001، فكانا أول ضيفين للرئيس بوش وعقيلته يحلان في كامب ديفيد. جرى لهما استقبال وترحيب ضيق في مهبط الطائرات العامودية ينسجم مع البيئة الريفية لكامب ديفيد. لم يُعزف النشيدان الوطنيان، ولم يكن سوى حرس من البحرية ومشاة البحرية يرفعون الأعلام الوطنية. خُصص وقت للضيفان للاستراحة من عناء السفر قبل الدخول إلى لوريل لودج Laurel Lodge، الكوخ الرئيسي المخصص للاجتماعات في كامب ديفيد، وهذا ما بات ممارسة اعتيادية في الأيام التالية.

يكون للاجتماعات بين رؤساء الحكومات، وبخاصة الاجتماعات الأولى، عادةً محاضر جلسات. وأي فعالية من هذا النوع تجعل البيت الأبيض في حال من الحماس والاندفاع المفرط، حيث يتوجب إعداد دفاتر خاصة للإيجازات تغطي كل موضوع يتصوره المرء ربما ينشأ، وهذه مسؤولية موظفي مجلس الأمن القومي. ولا بد من وجود شخص يهتم بالترتيبات الاجتماعية: من الذي يدعى إلى مآدب

العشاء مع الرؤساء ومن الذي يهتم بباقي المرافقين؟ وما هي المقابلات الصحفية التي ينبغي إجراؤها ليتم تهيئة المكان، ومن الذي يجري المقابلة؟ زيارة يومين تحتاج لأسابيع من التحضير. وإن كنت مستشار أمن قومي ذكي عليك أن تقرأ كل كلمة وتدقق في كل التفاصيل مهما صغرت.

وهنالك أيضاً عمل ينبغي القيام به مع أعضاء الوفد المرافق للزعيم الضيف. لهذا تعاونت في وضع البرنامج مع ديفيدماننغ David Manning، مستشار السياسة الخارجية لرئيس الوزراء بلير، وهو رجل استثنائي بقدراته وأهل للثقة. وهذا عمل روتيني قبل التقاء "الزعيمين". لكنني كنت أعرف أن علاقتي مع ديفيد لن تكون علاقة روتينية. فهو دبلوماسي محترف، أنيق، مهذب، لطيف - ولديه حس الدعابة. كان مستشاراً ورئيساً للقسم السياسي في السفارة البريطانية بموسكو. تحدثنا كثيراً عن الافتتان وعن الإحباطات مع روسيا والروس فجمعتنا صداقة حميمة، وشعرت بالامتنان أني وجدت أصدقاء مثل ديفيد وكاثرين ماننغ، وقد امتدت صداقتنا لما بعد عملنا بالحكومة.

في ضوء كل ما فعله الرجلان معاً بعد الحادي عشر من أيلول/سبتمبر عام 2001 فإن الأجندة التي أعددناها معاً لأجل ذاك اللقاء الأول في كامب ديفيد تبدو في نظري الآن بعد كل تلك المدة عادية جداً. تحدث الزعيمان عن وضع سياسة للدفاع والأمن الأوروبي ESDP، رآها الكثير من الخبراء الأمريكيين منافساً لحلف الناتو. وكان بلير يريد موافقة الرئيس بأن الولايات المتحدة سوف تدعم قوات أوروبية مستقلة معززة. وأراد الرئيس أن يطمئن بأن الأوروبيين، الذين لا يرغبون بزيادة الأنفاق على الدفاع، لن يعملوا على إضعاف الناتو بل أن يحاولوا جعل قواتهم الضئيلة الآن تقوم بواجب مزدوج. ونحن أردنا الإشارة إلى أهمية الدفاع الصاروخي - أو في الحد الأدنى إقراراً واعترافاً بأهمية الهجوم والدفاع على حد سواء. ونال الاثنان ما يبغيان. وكان ثمة جولة أفق في المشهد الدولي بما في ذلك التوافق على التعاون لتشديد العقوبات على صدام حسين. وتحدثنا أيضاً عن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين والدفاع الصاروخي، حيث قال الرئيس لضيفه بلير إنه عازم على الانسحاب من معاهدة الحدّ من الصواريخ البالستية. لم يعلق بلير واكتفى بالقول إننا سنحاول أن نبرم صفقة مع الروس بدلاً من الانسحاب من جانب واحد.

وهكذا كان اللقاء الأول عادياً، وليس رائعاً إلى حد ما، وقد ظننت أن الرئيس

كان مشدود الأعصاب؛ يتحدث سريعاً، وبإيقاع متقطع غير مترابط تصعب متابعته. عندما تحول النقاش إلى نزاع تجاري بغيض بين الاتحاد الاوروبي والولايات المتحدة بخصوص الموز، فعل بلير شيئاً كسر الجليد، ربما عن غير قصد ولعله عن سابق تصميم. ولم يكن عسيراً إدراك أن معرفة الرئيس بهذا الأمر لم تكن بصريح العبارة عميقة. أوضح بلير ما لديه من نقاط ثلاث رداً على الرئيس وقال: "لقد قلت الآن كل شيء أعرفه عن الموضوع". وشعر الجميع بارتياح عندما اتفق الطرفان على إحالة الموضوع إلى "الخبراء".

تابع الزعيمان محادثاتهما في جولة حول المكان ثم واجها الصحافة. كان أحد الأسئلة الأخيرة: "ما الذي يجمع بينكما؟" وبالطبع كان المقصود الضمني من السؤال أن لا شيء يجمع بينهما. لكن الرئيس أجاب "نحن الاثنين نستعمل معجون الأسنان كولغيت". حسناً، وكان ثمة تكهنات كثيرة حول كيفية معرفته لذلك، إنما كانت نهاية جيدة محببة ليوم جيد جداً.

في تلك الليلة وبعد العشاء ذهبنا جميعاً إلى صالة سينما صغيرة وشاهدنا الفلم *Meet the Parents*. شاهدت جزءاً منه. وكما وصف الرئيس ذلك، كنت أضحك بقوة في النصف الأول من الفلم ثم هدأت ولم أقل كلمة. استيقظت في الصباح لأرى رئيس وزراء بريطانيا العظمى ورئيس الولايات المتحدة واقفين أمام السرير، يقولان: "أفيقي، يا دكتورة رايس". ففي منصبي هذا، أنام حين يتاح لي.

أعتقد أنه أثناء تلك المحادثات على انفراد بدأ جورج دبليو بوش وطوني بلير يريان أن شيئاً ما أكثر أهمية من القرابة الأيديولوجية في المعنى السياسي الحديث يجمعهما معاً. لديهما قيم مشتركة، ومع مرور الزمن سوف يريان أن لديهما رغبة واحدة في فعل أشياء صعبة يدور جدل كبير حولها. تلك هي الأشياء التي تجمع بينهما، وهذه السمة سوف تجعلهما عما قريب يقومان معاً بأعمال تغير جذرياً الوضع الراهن في السياسة الدولية.

هيكلية بلّورية تسمى بروتوكول كيوتو

كان إنجازاً رائعاً أن أسس الرئيس لعلاقة مع رئيس الوزراء البريطاني، ذلك أنه

عما قريب سوف يكون بحاجة لأصدقاء في أوروبا. منذ البداية كانت القوى الأوروبية تنظر إلى جورج دبليو بوش نظرة مريبة، غير واثقة من الطريقة التي سيقود بها هذا الرجل المتهور القادم من تكساس القوة الأمريكية. من سخرية القول إن المواجهة الأولى مع حلفائنا الأوروبيين لم تكن بموضوع الحرب والسلام، بل التغير المناخي.

أثناء الحملة الانتخابية كان الحاكم بوش بكل وضوح معارضاً لبروتوكول كيوتو، وهو اتفاقية تلزم الدول الصناعية بها نفسها بتخفيض انبعاثات غازات الدفيئة بمعدل 5.2 بالمئة دون مستويات تسعينيات القرن العشرين وذلك في غضون السنين العشر التالية. كان يعارض هذا البروتوكول لأنه يعفي نحو 80 بالمئة من العالم، بما في ذلك المراكز السكانية الكبرى مثل الصين والهند، من الالتزام به. وكان يقول أيضاً سيكون له أثر سلبي على الاقتصاد الأمريكي. ولم يكن وحيداً في ذلك. مجلس الشيوخ الأمريكي وبقرار غير ملزم رفض هذا الاتفاق بأغلبية 95 إلى لا شيء، وهذا ما جعل الرئيس كلنتون يضع المعاهدة على الرف.

وبغض النظر، مع أنه كان متشككاً حيال بعض التنبؤات المفزعة بخصوص التغير المناخي، إلا أنه أبدى حساسية إزاء موضوع انبعاثات الكربون وتعهد إبان الحملة بتنظيم انبعاثات الملوثات الأربعة من معامل الطاقة بما في ذلك غاز ثاني أكسيد الكربون.

كنت في مكتبي بتاريخ الثالث عشر من آذار/مارس عام 2001 عندما تلقيت مكالمة هاتفية تطلب مني أن أوافق على كتاب من الرئيس إلى أربعة أعضاء جمهوريين بمجلس الشيوخ كانوا وجهوا سؤالاً إلى الإدارة لتوضيح موقفها إزاء الحد من الملوثات لمعالجة تأثير غازات الدفيئة.

رأيت مشكلة بهذه الرسالة، وحيث إنني أعلم أن ثمة صفة للاستعجال، توجهت مباشرة إلى الرئيس لأقول من الضروري تغيير جملة واحدة فيها. هذه الجملة تنتقد بروتوكول كيوتو بأقسى العبارات، واقترحت بأننا لا علاقة لنا به. وأردت أن أضيف أسلوباً تخفيفياً يفيد بأننا برغم عدم تأييدنا للمعاهدة لأنها تتضمن خطأ كبيراً فإننا سنعمل مع حلفائنا لمعالجة مشكلة التغير المناخي. واعتقدت أن ذلك خط عادي يستخدمه الدبلوماسيون دوماً وبأن الرئيس لن يرى مشكلة فيه.

حين دخلت المكتب البيضوي وتحدثت عن هذه المقاربة، نظر الرئيس إلي مندهشاً وقال: "لكن الكتاب قد ذهب. نائب الرئيس يحمله معه إلى الكابيتول لأن لديه اجتماعاً هناك. ظننت أنك وافقت عليه". صعقت. وعلى عجل اتصلت بكولن ثم كريستين تود ويتمان Christine Todd Whitman المديرة في EPA لأخبرهما بما حدث، ولأقترح عليهما أن يتصلا فوراً للاعتراض. لكن الرئيس قال: "فات الأوان".

عندما أدركت أنه لا يمكن فعل شيء عدت إلى المكتب البيضوي لأتحدث مع الرئيس. وقلت: "سيدي الرئيس، إن هذا الموضوع سوف يشوه سياستك الخارجية منذ البدء، وهذه مشكلة". وقلت أيضاً إنني مندهشة جداً لأن سمح لنائب الرئيس بأن يأخذ كتاباً إلى الكابيتول في شأن موضوع له أهميته الدولية دون موافقتي عليه، بل وما هو الأهم أنه من أسرار الدولة.

وإنصافاً للرئيس لا بد من القول إنني أظن أنه اعتقد بأن الكتاب يتناول موضوعاً محلياً يخص الكونغرس. وأولاً وأخيراً، نحن متفقون بأننا لا نؤيد بروتوكول كيوتو. فما هي القيمة الكبرى؟ إنني أعرف أفضل من سواي. وكما تنبأت، لقد قاسينا كثيراً جراء هذا الموضوع على مدى سنوات، ورسم خط مبكر في الرمال مساعد في تأسيس سمعة لنا بأننا "أحاديو الجانب" لم نحسن التعاطي مع هذا الموضوع.

كانت ردة فعلي الأولى ألا أعترف بالخطأ. ومن سوء طالعي أنني يجب أن ألتقي سفراء دول الاتحاد الأوروبي في مسكن المبعوث السويدي في اليوم التالي مباشرة. كان علي أن أقول إن هذا الكتاب لا يعكس تماماً وجهة نظرنا وأن علينا أن نتعاون معهم. لكنني بدلاً من ذلك، ولأنهم كانوا هجوميين في أسئلتهم، صرت أنا هجومية أيضاً. وقلت "بروتوكول كيوتو مات لحظة ولادته". كان الاجتماع "ليس للنشر" غير رسمي ولكن لا شك أن السفراء سينقلون ما دار في الاجتماع إلى عواصمهم. وفي الواقع لم يمض جزء من الثانية حتى ترددت أصداء كلماتي في أنحاء القارة الأوروبية بأسرها.

لسوء الحظ استمر تردي الوضع. إذ من المقرر أن يقوم الرئيس بزيارة إلى السويد لأول قمة له بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. كان الاتحاد الأوروبي آنذاك يتألف من خمس عشرة دولة وله هيئات عدة، منها البرلمان الأوروبي والمفوضية الأوروبية والمجلس الأوروبي الذي تترأسه دولة أوروبية من الدول

الأعضاء بالتناوب كل ستة شهور. في تلك الفترة كانت السويد تتولى الرئاسة. وكان اللقاء مع رئيس المفوضية ومع السويديين مملاً للغاية حيث كان الكل يقرأ النقاط التي يريد التحدث بها و"المداخلات" التي أعدها الموظفون حول كل موضوع ممكن. في إحدى المراحل كنا نناقش موضوع توسيع حلف شمال الأطلسي (الناتو) باتجاه أوروبا الشرقية، فقلت للرئيس إني أود أن أقول شيئاً. ودهشت عندما سمعته يعلن للجماعة: "كوندي، لديك شيء تقولينه سريعاً". فشعرت بغضب شديد ذلك أن طريقته في قولها تبدو وكأنه يقلل من شأن مشاركتي.

في الأيام الأولى كانت لدى الرئيس نزعة لأن يكمل جملة أقولها بالنيابة عني. ذات يوم، إذ كنت واقفة في المكتب البيضوي، قلت له: "سيدي الرئيس، أنا أعرف أننا قريبين من بعضنا وأنك تظن بأنك تعرف ما سوف أقوله وأنا أعرف أنك لا تقصد الإساءة إلي، لكنني أكيدة بأن الآخرين يرونها إشارة لعدم احترام رأيي". أحس بالأسى، وحزنت لأنني تحدثت هكذا، لكنني كنت كمن يسير على حبل مشدود. فأنا موظفة ولست وزيرة، وعلى القادة داخل البلاد وخارجها أن يعرفوا أن الرئيس يستمع إليّ. ومع مرور الأيام غدوت أدرك أن لا أحد يشك في علاقتنا. فكان الرئيس يقول للآخرين بأننا مثل اخ وأخته. ومع ذلك لم يكن سهلاً إبقاء الميزان قائماً.

في ذلك المساء في السويد، ذهب الرئيس لتناول العشاء مع رؤساء حكومات الاتحاد الأوروبي. وكان كولن يحضر عشاء وزراء الخارجية. وكنت أنا وكارين هيوز "الاثنتين الإضافيتين"، أي الموظفتين اللتين سُمح لهما بالبقاء في الغرفة مع الرئيس. كان الرئيس يجلس حول طاولة مستطيلة في غرفة غير جذّابة وباردة نوعاً ما ويحاضر عن التغير المناخي. لم يتغير النص، بل كان مكتوباً بلغات مختلفة: "التغير المناخي يشكل أزمة دولية كبيرة، والولايات المتحدة لا تعبأ بمسؤولياتها وبحلفائها. ألا تعلمون أن الكوكب برمته على المحكّ وأن اتفاقية كيوتو وحدها يمكن أن تنقذنا؟" كان الوضع كما لو أنه لا يوجد أي موضوع غير ذلك. وعلى الرغم من أني تنبأت بحدوث ذلك، إلا أن الأمر هالني كثيراً.

في إحدى اللحظات أبعد الرئيس "سماعة" الترجمة عن أذنه، فقلت في نفسي "أوه، أوه، يحاول أن يظهر لهم بأنه لا يهتم بما يفكرون". لكنني شعرت بالارتياح بعد بضع لحظات حين رأيته يعيد السماعة إنما لأذنه الثانية.

لحسن الطالع أن خوزيه ماريا أزنار Jose Maria Aznar رئيس وزراء إسبانيا والذي صار فيما بعد حليفاً قوياً للرئيس عمل على تهدئة الأجواء حين أشعل سيجاراً. وآخرون قلائل شاركوا في التهدئة. رئيس الوزراء بلير أوضح وجهات نظره بعيداً عن تلك النغمة الاتهامية التي سادت الأجواء ذلك اليوم. المشارك الفنلندي سخر من المداخلة الدانماركية التي بدت وكأنها تشير بأن "طواحين الهواء" هي الجواب على مشكلة مناخ العالم.

لقد كان الرئيس غاضباً حقاً، ولم ينس قط ما سمعه من نبرة تفتقر إلى الاحترام في حفل العشاء. ومع الزمن أنتجنا سياسات تعطينا صوتاً حقيقياً في الجدال الدائر حول التغير المناخي. وحظيت مقاربة الرئيس بجذب الاهتمام حيث أدرك الجميع أن الهدف والغاية يكمن في إيجاد مصادر للطاقة النظيفة تحمي البيئة وفي الوقت نفسه تتيح النمو الاقتصادي. وصارت المناقشات حول مصادر بديلة للوقود ابتداء من تكنولوجيا المدخرة (البطارية) وحتى الكتلة الحيوية السيلولوزية تستأثر باهتمام الرئيس وهو يقرأ التقارير ويستمع لرجال الأعمال ويتحدث مع زعماء مثله في تفكيرهم مثل لويز إيناثيو لولا دا سيلفا Luiz Inacio Lula da Silva رئيس البرازيل. وعندما حانت لحظة نهاية ولايتنا كانت الولايات المتحدة قد أنفقت أكثر من 40 مليار دولار على برامج ذات صلة بالتغير المناخي.

وتوخياً للعدل والإنصاف، لقد ناضلت هذه الإدارة ليكون لها صوت بين من يثير المخاوف من التغير المناخي الذين لا يقدمون إلا إجراءات شديدة القسوة في مواجهة المشكلة وأولئك - حتى داخل الإدارة - الذين يظنون بأن أي "تنازل" في هذه المسألة يشكل منحدراً زلقاً. أنا لا أظن أنه يوجد "رافضون" بين كبار الأعضاء الهامين في فريق الرئيس، إنما يوجد تباين في الآراء حول مقدار ما ينبغي أن يفعله الرئيس.

مع مرور الوقت، كان مقدراً أن تحقق رغبتنا في التحدث مع المجتمع الدولي اختراقات عدة: شراكة آسيا والباسيفيك حول التنمية النظيفة والمناخ، التي جاءت بالصين والهند إلى هذه المحادثات في عام 2005، وعقد مؤتمر للدول الأكثر إنتاجاً لغازات الدفيئة بغرض رسم سبيل مشترك نحو الأمام؛ وأيضاً، ولعله الأكثر أهمية، التصريح العلني للرئيس الذي أقر أخيراً بالعنصر البشري في التغير المناخي وذلك في تموز/يوليو عام 2005. ومع ذلك لم ينظر إلينا أحد ويرى بأننا مؤمنون

وصادقون، وكان من العسير لفت الأنظار إلى العمل الهائل، وبخاصة في فترة الولاية الثانية، الذي قام به المجلس الخاص بجودة البيئة في البيت الأبيض وبخاصة حين ترأسه جيمس كونوتون James Connaughton بمشاركة وكيل وزارة الخارجية للشؤون العالمية باولا دوبريانسكي Paula Dobriansky.

وانقضت سنون وعندما تحدثت والرئيس عن الأسباب التي جعلت ردود الفعل عام 2001 حادة جداً قلت: "سيدي الرئيسن لقد بنى الأوروبيون هذه الهيكلية البلّورية المسماة [بروتوكول] كيوتو".

فأجاب: "فهمت، فجئنا نحن وأسقطناها".

فقلت: "كلا، بل أسوأ من ذلك، نحن أسقطناها وقلنا 'هل ارتطمت أنا بشيء ما؟' وتابعنا سيرنا". إنه جرح ذاتي المنشأ كان يمكن اجتنابه.

وتكشفت أول أزمة خطرة

قضايا كثيرة مثل التغير المناخي تكون حاضرة دوماً وتحديداً في مؤتمر دولي أو عند الاجتماع مع رئيس دولة. فهي تشكل الستارة الخلفية للعمل اليومي الثابت والذي تقوم بمعظمه الوكالات والخبراء المختصون كل حسب اختصاصه. لكن حياة مستشار الأمن القومي مختلفة كثيراً. فهنالك مسامير ونتوءات في الطريق ناتجة عن أزمات تجعل المرء يترك كل شيء ما عداها حتى يزول الخطر. وغالباً ما تبدأ بمكالمة هاتفية تبدو أنها جاءت من لا مكان.

صوت على الهاتف يقول: "دكتورة رايس، غرفة المواقف على الهاتف يريدونك. يمكنك أخذ المكالمة من مكتب القائد". كنت دوماً أفزع من هذه الكلمات التي ترد من ناظر منتجع كامب ديفيد، وبصورة خاصة عند العاشرة مساء ونحن نشاهد الفلم السينمائي الذي يعرض في أمسية السبت في صالة Holly Cabin. لا بد أن في الأمر شيئاً.

نهضت وذهبت إلى مكتب القائد وطلبت غرفة المواقف. قال الضابط المناوب إن البنتاغون يتحدث عن حادث وقع قبالة ساحل الصين. التفاصيل قليلة، إنما طائرة أمريكية تقوم بدورية في مهمة استطلاع روتينية اصطدمت باثنتين من المقاتلات الصينية. دُمِّرت الطائرتان في الاصطدام، وهبطت الطائرة الأمريكية هبوطاً اضطرارياً

في مطار واقع في جزيرة هاينان Hainan التابعة للصين. تم توقيف أربعة وعشرين من أفراد الطاقم. وقيل لي إن الطائرة كانت في المجال الجوي فوق المياه الدولية عندما وقع الحادث.

كان الطاقم في أمان إنما في الأسر، وقد نفذوا إجراءات الأمن في حالة الطوارئ قبل الهبوط. وهذه الإجراءات خطوات ضرورية لمنع سرقة تكنولوجيا الطائرة فيما لو سقطت بأيد أجنبية. هذا وقد أصدرت الطائرة الأمريكية المصابة نداء نجدة Mayday وهي تنزل باتجاه المطار. وعلى الفور عقد مؤتمر هاتفي ضم جميع الجهات الحكومية ذات العلاقة (تسمى عادة بالرمز "noiwon" اختصاراً لـ National Operations and Intelligence Watch Officer Network)، وبقيت في جلسة متواصلة.

وبدأت أستعيد في ذهني قائمة المعلومات وأنا في طريقي إلى Holly Cabin لحظة خروج الرئيس. قلت له سأهاتف كولن ودونالد وأعود إليه. تحدثت مع الاثنين. قال دون إن ما لديه من المعلومات مثل ما جاءني لكنه يتابع الموضوع باستعجال. وبدأ كولن محاولته للاتصال بوزير الخارجية الصيني.

الأيام الأحد عشر ما بين الأول من نيسان/أبريل والعاشر منه حين أطلق سراح الطاقم كانت تهيمن عليها كلياً أزمة جزيرة هاينان. وغني عن القول إن هذه ليست الطريقة التي كنا نتمنى أن تكون بداية علاقتنا مع بيجينغ (بكين). إبان الحملة الانتخابية كنا نتحدث عن الصين بأنها المنافس الاستراتيجي، موضحين للجميع بأن أولويتنا الأولى في آسيا هي تقوية علاقاتنا مع أصدقائنا الديمقراطيين القدامى وهم اليابان وكوريا الجنوبية وأستراليا. ولم نكن نقصد أن يكون ذلك القول إشارة عداء لجمهورية الصين الشعبية، لكن بعض المعلقين في بيجينغ – وفي واشنطن أيضاً – فسروها كذلك.

كان الرئيس يعد للسماح برزمة كبيرة لبيع الأسلحة إلى تايوان وكان ثمة تغطية صحفية. هذه الرزمة ستكون هامة بما يكفي لتوضيح ضرورة التعامل مع هذا الموضوع على أساس سنوي. سوف تغضب بيجينغ ولكن في الحد الأدنى لن نضطر لأن نعاني من هكذا تراكمات كل سنة. وجاءت أزمة هاينان في أعقاب توترات برزت جراء صفقة الأسلحة وقبل أن نؤسس لقاعدة منتجة للعلاقات الأمريكية الصينية.

أضف إلى ذلك أن الصين ونحن لم نرغب في تصعيد الأزمة، ومع ذلك كانت أزمة عسيرة جداً يُستعصى نزع فتيلها. أولاً، كانت الطائرة الأمريكية فوق المياه الدولية، وكان من المهم الدفاع عن حرية الملاحة. وتفاقمت المشكلة بسبب معلومات محرّفة كان جيش التحرير الشعبي ينقلها إلى القيادة الصينية. ولهذا الجيش أسباب كثيرة ليصور نفسه بأنه الضحية والولايات المتحدة هي المعتدي. يبدو أن القيادة الصينية المدنية تعتمد اعتماداً كلياً على العسكر للحصول على المعلومات، وبخاصة في البداية. وقد أدى هذا الموقف إلى مشاعر في غير محلها حيال الاستقامة والصلاح.

وثانياً، وهو الأهم، الطيار الصيني الذي اصطدم بطائرتنا قتل أثناء الحادث، وهو ما جعله بطلاً في الصحافة الصينية. أراد الصينيون أن نقدم لها اعتذاراً للتسبب في وفاته، وهذا شيء ليس لدينا أي استعداد لقبوله - وعلى وجه الخصوص حين علمنا أن ملاحقته لنا كانت السبب الرئيسي في الحادث. لكن الأمر صار بنظر الصين مسألة كبرياء وطنية. وقد رأينا ذلك أكثر من مرة. الصين تحرك المشاعر القومية عند الشعب من خلال الإعلام الذي تسيطر عليه الدولة، فتقلص كثيراً مساحة المناورة حين تصل إلى العواطف التي أوجدتها. هذه النزعة القائمة لدى الأنظمة الاستبدادية لاستغلال "الرأي العام" المفبرك واحدة من المظاهر الأكثر خطراً لهذه الأنظمة. في البلد الديمقراطي لن يضطر المرء لخلق صوت لعامة الناس، فالمواطنون يفعلون ذلك دون أن يحركهم أحد.

وأخيراً، لم يكن بمقدورنا أن نقيم اتصالات ملائمة مع القيادة الصينية لأيام عدة. في الليلة الأولى لم يستطع كولن الاتصال بوزير الخارجية حتى يرد على مكالمته. جربنا قنوات كثيرة طوال القسم الأكبر من أول يومين. ومع ذلك كنا نجد صعوبة في المحافظة على اتصال متواصل مع الصينيين. عصر اليوم الثاني، الأحد، استعنت بالحكومتين الأرجنتينية والتشيلية (فالقيادة الصينية كانت في رحلة إلى أمريكا الجنوبية) لتأمين اتصالنا مع الصينيين عبر الهاتف الخلوي. وفي حادثة غير مألوفة حقق الأرجنتينيون اتصالاً عبر الهاتف الخلوي مع نظيري بعد أن تتبعوا أثره ووجدوه في حفل للشواء!

كانت أسباب هذا السلوك محط تكهنات بيننا نحن الذين كنا ندير الأزمة. تقول إحدى النظريات إن القيادة الصينية لم تكن على علم جيد بالوقائع، وكانت تحاول

شراء الوقت حتى تستجمع معلوماتها. وهذه النظرية تتطابق مع ما صادفه مسؤولو إدارة الرئيس كلنتون عام 1999 عندما قصفت الولايات المتحدة بطريق الخطأ السفارة الصينية في الصرب. وفي ذلك الوقت أيضاً انقضت أيام قبل إقامة خطوط اتصال صحيحة. ولكن أيا يكن التفسير، فقد كان من شأن هذا السلوك أن يجعل الأيام القليلة الأولى عالية التوتر.

بعد عودتنا إلى واشنطن من كامب ديفيد ابتكرنا نمطاً لإدارة الأزمة. أبدأ أنا حديثي مع كولن باول عند الساعة الخامسة صباحاً كل يوم. وكما نوه كولن، يبدو أن الصينيين يتخذون قراراتهم عند الساعة الرابعة ونصف مساء بتوقيتهم لأنهم كانوا دوماً يهاتفونه عند الرابعة والنصف صباحاً حسب توقيتنا. بعدئذ أذهب إلى البيت الأبيض عند السادسة صباحاً أو نحوها، وعند السابعة صباحاً نلتقي الرئيس وأنا مع كارين هيوز وآندي كارد. وفي أغلب الأحيان ينضم كولن إلى اجتماعنا. وكان لزاماً علينا أن تبقى رسالتنا تحت رقابة محكمة بينما يحاول كولن التوصل إلى حل مقبول.

إحدى مشكلات إدارة الأزمة في البيئة الإعلامية هذه الأيام أن المرء ملزم بأن يقول شيئاً كل يوم. وإن لم تكن حذراً، فقد يتصاعد خطابك شيئاً فشيئاً فتخلق مطالب يجب أن يلبيها الجانب الآخر. وبما أن الجانب الآخر يفعل مثلما نفعل فمن السهل أن تجعل الأزمة تخرج عن السيطرة سريعاً. فمثلاً، وجه دينيس بلير، رئيس قيادة الباسيفيك الأمريكية، تأنيباً إلى السلاح الجوي الصيني لعدم اعتراض الطائرة بأسلوب مهني، فصارت تلعب لعبة "تصادم السيارات في الجو". مما اضطرنا لأن ننكر ونتنصل من هذا التصريح.

وكنا في الوقت نفسه قلقين على صحة مواطنينا. أرسلنا تحذيرات سراً إلى الصينيين بأن يمتنعوا عن فعل أي شيء استفزازي، مثل عرضهم أمام الملأ بهدف إحراجنا. لكن سفيرنا القدير، الأميرال السابق جوزيف بروهر Admiral Joseph Prueher عمل جاهداً ليتمكن القنصل من الوصول إليهم ولنتمكن نحن من التأكيد لعائلاتهم وللأمة بأنهم سالمون.

لكن النقطة الحاسمة بهذه المسألة أن نجد طريقة تنقذ ماء وجه الصينيين. نحن لن نعتذر عن شيء لم يكن خطأنا. ولكن بعد أيام عدة أرسل الصينييون لنا إشارة: إذا أرسل كولن كتاباً يقول فيه إننا نأسف لوفاة أحد طياريهم فسوف ننهي

الأزمة. وقال دون ساخراً: وربما إذا قال كولن "رجاءً" فهذه تحل المشكلة. استهلكتُ الأيام التالية في محاولات لإيجاد صيغة مقبولة. وأخيراً اعترفنا بالوفاة وبضرورة الحيلولة دون حصول حوادث أخرى وذلك كله دون أي تلميح لخطأ من جانبنا.

وجاءنا خبر إطلاق سراح مواطنينا في ساعة مبكرة من صباح يوم الحادي عشر من نيسان/أبريل. كنت مع الرئيس في مدينة كونكورد Concord بولاية كارولينا الشمالية. وفي وقت لاحق من ذلك اليوم صرح الرئيس بأنه سوف يزور عائلة أحد جنودنا على متن الطائرة. لقد كان انتباه الأمة مشدوداً نحو مصير الطاقم، وعندما قال الرئيس تصريحه هذا انطلقت الحشود تنشد "U.S.A, U.S.A".

امتلأت عيناي بالدموع حين تحركت مشاعري وأنا ألتقي هذا الطاقم في المكتب البيضوي بعد أسابيع. كان شعوراً غامراً بالارتياح حين رأيناهم على أرض الوطن. في مرحلة لاحقة غادر طاقم من سلاح الجو الأمريكي إلى الصين وفككوا الطائرة لتشحن أجزاؤها جواً إلى الولايات المتحدة. وكان ذلك بعد الكثير من الأخذ والرد حول ما إذا كانت بيجينغ ستسمح بإعادة الطائرة. ووقف أفراد من المؤسسة العسكرية الصينية "يراقبون العمليات عن كثب"، حسبما جاء في تقرير سلاح الجو؛ يلتقطون الصور باستمرار ويسجلون بالتسجيل المرئي هذه العملية ويراجعون الصور وأشرطة الفيديو التي وضعها الأمريكيون.

* * *

ما تبقى من فصل الربيع كان في قسمه الأعظم يسير سيراً مستقيماً مباشراً. إلا أن البلقان اشتعلت، والعنف في مقدونيا هدد استقرار المنطقة، ولم تكن الأزمة من النوع الذي يهيمن على جدول أعمال البيت الأبيض كل يوم. تعاونت وزارة الخارجية مع الحلفاء لنزع فتيل الأزمة قبل حلول صيف ذلك العام.

أما قمة الأمريكتين في أواخر شهر نيسان/أبريل فكانت فرصة ثانية كنا بحاجة لها لتسليط الأضواء على أجندتنا من أجل أمريكا اللاتينية. عقد اجتماع الدول الأربع والثلاثون في نصف الكرة الغربي (باستثناء كوبا بسبب عدم وجود رئيس لها منتخب ديمقراطياً) في مدينة كويبك على خلفية مظاهرات مناهضة للعولمة. لذلك كانت الإجراءات الأمنية مشددة حين مررنا بشوارع وسط المدينة التي خلت من التجار الذين أوصدوا أبوابهم لهذا اليوم تجنباً للمتاعب.

وفي داخل صالة المؤتمرات حيث التقينا كان الاجتماع سلساً بما يدعو للدهشة. تضمن بيان القمة الختامي للجنة دعم المجتمعين لحرية المشاريع والتجارة الحرة، مؤكدين على ضرورة تأسيس منطقة تجارة حرة للأمريكتين. كانت غالبية حكومات أمريكا اللاتينية من يمين الوسط وأفكارها متقاربة. وكان أوغو شافيز Hugo Chavez مصدر متاعب لكنه لم يصبح بعد الشخصية المحورية في المنطقة. عندما التقيناه على هامش قمة دول الأنديز كان يوزع الابتسامات، ويجهد ليظهر في الصور إلى جانب الرئيس. عندما دخل جورج دبليو بوش قاعة الاجتماعات وثب شافيز عبر الطاولة وقال بضع كلمات للرئيس حول اهتمامهما المشترك بألعاب البيسبول. فيما بعد علق الرئيس قائلاً إن شافيز "مجرم شوارع" وهو غير آمن في لباس قائد وطني. وقلت في نفسي لعله أكثر سوءاً مما قيل، ذلك أنه يتحرك تحت رداء من الكاريزما الخام. لكن هذا "المجرم" سوف يصبح قريباً دكتاتوراً عديم الرحمة وفاعلاً مؤثراً، وهذه العبارة بأنه "غير آمن" سوف تمهد الطريق له ليشن حملة صارمة ضد مبادئ الديمقراطية وضد الأسواق الحرة. والأهم من ذلك ضد النفوذ الأمريكي في هذه المنطقة.

4

الشرق الأوسط

كانت **منطقة الشرق الأوسط** الاستثناء لما هو مفهوم عن الحالة الطبيعية في ذلك الربيع. فقد هيمنت على أجندتنا الأمنية تلك الحرب المنخفضة الشدة بين الفلسطينيين والإسرائيليين، بل إن ذلك الانفجار الواقع في المنطقة سبقنا زمنياً. ففي عام 2000 قامت إدارة الرئيس كلنتون بجمع الجانبين معاً في كامب ديفيد في محاولة جادة لحل النزاع الذي امتد لعقود من الزمن. كان إيهود باراك، الجنرال السابق في الجيش والذي أصبح زعيم حزب العمل والآن رئيس وزراء إسرائيل يريد اتفاقاً ويلح عليه. لكن السجلّ غير مكتمل حتى ذلك اليوم، إنما يبدو في الظاهر أنه على استعداد للانسحاب من كل أراضي الضفة الغربية وغزة تقريباً، وأن يسمح بعودة عدد محدود من اللاجئين الفلسطينيين إلى إسرائيل، وأن يجد حلاً للقدس يعطي، بطريقة ما، السيادة لإسرائيل على أجزاء من المدينة المقدسة. من السهل على المرء أن ينسى مدى صعوبة الموقف الذي كان فيه باراك في كامب ديفيد. وبرغم ذلك كله لم يكن في عام 2000 إجماع في الرأي داخل إسرائيل حول قيام دولة فلسطينية.

في الصيف، وقبل فشل اجتماعات كامب ديفيد شاهدت القلق بأم عيني داخل إسرائيل. فقد تلقيت دعوة لإلقاء محاضرة بجامعة تل أبيب من صديقي شاي فيلدمان Shai Feldman وقمت برحلتي الأولى إلى الأرض المقدسة في تموز/يوليو من ذاك العام. كانت هذه الرحلة بالنسبة لي رحلة لاكتساب خبرة دينية، حيث زرت طبريا ("بحر الجليل") وجبل "البركات" Beatitudes حيث ألقى المسيح موعظته، ومشيت في الأماكن التي مشى فيها المسيح. ولكن وحيث إنه كان معروفاً آنذاك بأنني مستشارة جورج دبليو بوش اتخذت الزيارة طابعاً سياسياً. اجتمعت مع باراك ومع عدد من وزرائه وتباحثنا في جهودهم لصنع السلام.

كانت الأجواء في إسرائيل مفعمة بتوقع نجاح كامب ديفيد في إنهاء النزاع مع الفلسطينيين. وإنني أذكر جيداً ذلك اللقاء الذي جمعني مع أصدقاء في الجامعة في باحة فندق الملك داوود بالقدس في أمسية يوم دافئ حيث تدارسوا الطريقة التي بها تعمل دولة إسرائيل اليهودية على تطوير شروط للسلام مع الفلسطينيين. فالقسم الأعظم من تاريخ إسرائيل الفتي يتحدث عن حروب مع العرب. فكانوا يتساءلون: "كيف ستكون الحياة بدون هذا النزاع؟"

وفي مناسبة أخرى التقيت بأفراد من جماعة "التكنولوجيا العليا" المزدهرة بإسرائيل، واعتماداً على خبرتي الخاصة بوادي السيليكون بدأت أحاورهم حول مستقبل إسرائيل الاقتصادي في حال غياب ذاك الصراع الدائم. كانت لحظة تردد وتشكك، ولكن بكل تأكيد لحظة توقعات متفائلة.

ثم ذهبت لزيارة آرييل شارون، زعيم حزب الليكود المحافظ، ومستشاريه الذين كانوا يحضّرون لمنافسة باراك في الانتخابات القادمة. لقد أوضح لي هذا اللقاء بأن الإسرائيليين كلهم ليسوا راغبين بإنهاء الصراع على أساس اتفاق مماثل لكامب ديفيد.

اجتمعت بشارون في مكاتب حزب الليكود الصغيرة الكائنة في الطابق الأخير من مبنى شديد الحرارة في تل أبيب. ولفت نظري على الفور أن عرضه مماثل لطوله. عيناه كسولتان قليلاً وقسمات وجهه مكتنزة ويتكلم الإنكليزية بنبرة توكيدية. ومع توالي السنين غدوت أعرف أن شارون واحد من أشخاص قلائل يتحدثون الإنكليزية بأفضل مما يفهمونها. وهذا ما كان يؤدي غالباً إلى سوء الفهم وإلى تلك النزعة عند شارون لترديد عباراته مراراً، سواء كانت ذات صلة بما نتحدث فيه أم لا، غير أنني في تلك اللحظات أعجبت بما عرفته عن طلاقته باللغة الإنكليزية.

وعرفت أيضاً أن لشارون سمعة أنه المدافع غير المهادن عن إسرائيل وتلك القصة الفظيعة عن دوره في الهجوم على مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في صبرا وشاتيلا حيث لقي الكثيرون من الفلسطينيين الأبرياء حتفهم إبان الحرب مع لبنان عام 1982. لقد كان الزعيم الإسرائيلي الذي يكرهه العرب (والكثيرون من الإسرائيليين الليبراليين والأمريكيين) كثيراً. لم يحصل شيء في ذلك اللقاء الأول يدل على أنه غير جدير بشهرته هذه بأنه المتشدد الذي لا يهادن، لكنني رغم ذلك أعجبت به. فقد بدا لي أنه يجسد التجربة الإسرائيلية ذلك أنه، بكل صدق، لولا تلك

الشدة والمثابرة وحتى القسوة التي لا ترحم لانتهت إسرائيل وزالت عن الوجود بين جيران لها عازمين على تدميرها.

عندما انتقلنا بالحديث نحو الحاكم بوش، تكلم عنه شارون بكل دفء. فقد قام جورج دبليو بوش بزيارة لإسرائيل قبل سنتين من قيام غيره من حكام الولايات الامريكيين بزيارتهم لها. وكان شارون دليله في تلك الزيارة حيث جال به بطائرة الهليكوبتر فوق الضفة الغربية وغزة. وقد تركت تأكيدات شارون على هشاشة الحالة الأمنية لإسرائيل انطباعاً كبيراً ودائماً في نفس جورج دبليو بوش، وكذلك الأمر كان لتعاطف الحاكم مع حالة إسرائيل السيئة أثر هام لدى شارون لا يقل في أهميته عن انطباعات بوش.

كرّس شارون لقائي معه عندما عرض "خرائط" تؤكد مطالبته بجميع أراضي الضفة الغربية وغزة والقدس. وكان جلياً بانه لن يؤيد تقسيم الأرض وإقامة دولة فلسطينية. وتبادر إلى ذهني ذلك التفكير بأن باراك سيكون خصماً عنيداً أمامه ينبغي التغلب عليه إذا نجح في التوصل إلى اتفاق مع الفلسطينيين.

كان شارون متلهفاً على نحو خاص ليجمعني في لقاء مع مستشارته التي توازيني في السن واسمها تسيبي ليفني. فهي مثله تتصف بالشدة والعناد ولديها وجهة نظر غير مهادنة حول حق إسرائيل في الوجود على كامل أراضيها التوراتية. أشار شارون بكل اعتزاز إلى ابنة الأرغون Irgun، تلك الميليشيا الإسرائيلية المسلحة التي عملت على طرد البريطانيين من الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الثانية. كانت والدتها "مقاتلة لأجل الحرية" أمضت زمناً في سجن بريطاني. وكان والدها قائد عمليات في الأرغون إبان ذلك القصف الشهير للمقر البريطاني في فندق الملك داوود عام 1946. فلا حاجة بي للقول إن هذا اللقاء كان على النقيض من لقاءاتي مع مفكرين من اليسار الإسرائيلي الذين قضيت معهم معظم وقتي في تلك الزيارة.

بذلت إدارة الرئيس كلنتون طوال الصيف والخريف مساعي محمومة للتوصل إلى اتفاق، لكن اجتماعات كامب ديفيد فشلت. كان الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات يؤكد وحتى وفاته أن الاتفاق ليس جيداً، وأبلغ إدارة كلنتون أنه "سيقتل" إذا قبل به. عاد باراك إلى دياره ليواجه نقداً شديد القسوة وهزيمة أكيدة في الانتخابات.

في الثامن والعشرين من أيلول/سبتمبر عام 2000 عزم أرييل شارون على

زيارة "جبل الهيكل"، ليؤكد بها سيادة إسرائيل على أقدس الأماكن اليهودية. فمنذ حرب الأيام الستة كانت الحكومة الإسرائيلية تمنع اليهود المتدينين من زيارة المنطقة، فقبة الصخرة والمسجد الأقصى موجودان على جبل الهيكل. قبة الصخرة التي تقول الروايات إن النبي محمد صعد منها إلى السماء على متن حصان مجنح (البراق) هي واحدة من أقدس الأماكن في الإسلام. ويعتقد بعض اليهود، بدورهم، أنها بنيت في القرن السابع لتدنيس موقع أطلال الهيكلين الأول والثاني لإسرائيل القديمة.

رأيت تلك الأماكن عن كثب في صيف العام السابق. مشيت في القدس، وأخذت أتأمل وأفكر بأن ديانات العالم العظيمة لا تتآلف في هذه المدينة المقدسة، بل تتصادم فيها، حيث الجنود الإسرائيليون يحرسون قبة الصخرة القائمة على قمة جبل الهيكل قريباً من حائط المبكى - فقد بنيت قبة الصخرة بأسلوب يظهر هيمنتها على كامل المدينة المقدسة - والطوائف المسيحية المختلفة تتنازع فيما بينها حول أماكن لها قرب كنيسة القيامة. وجدت القدس مدينة ساحرة إنما مزعجة، مكاناً تبرز فيه على نحو جلي رغبة الإنسان في استغلال الدين للسيطرة على غيره من بني البشر.

وعلى أية حال استغل ياسر عرفات، في محاولة منه للتغطية على فشله في كامب ديفيد، زيارة شارون إلى جبل الهيكل كذريعة وتغاضى عن العودة إلى العنف الذي تخلى عنه الفلسطينيون طبقاً لاتفاقات أوسلو عام 1993. وابتدأت "الانتفاضة الثانية" سلسلة متوالية من الهجمات على الإسرائيليين، منها هجوم انتحاري قامت به جماعة الجهاد الإسلامي في 26 تشرين الأول/أكتوبر، وسيارة مفخخة في الثاني من تشرين الثاني/نوفمبر، وتفجير حافلة مدرسية في 20 تشرين الثاني/نوفمبر، وسيارة مفخخة في 22 تشرين الثاني/نوفمبر، وهجوم انتحاري في 22 كانون الأول/ديسمبر، وسيارة مفخخة في الأول من كانون الثاني/يناير، واختطاف وقتل إسرائيليين اثنين في طولكرم بالضفة الغربية في 23 كانون الثاني/يناير. لذلك لا غرابة في أن يفوز آرييل شارون ويدحر إيهود باراك بمنصب رئيس الوزراء بتاريخ 6 شباط/فبراير عام 2001. دعا شارون إلى فرض سيطرة كاملة على القدس الموحدة ولا مفاوضات حتى يوقف الفلسطينيون أعمال العنف. بعد بضعة أيام، وتحديداً في 14 شباط/فبراير، فرضت إسرائيل حصاراً كاملاً على الأراضي

الفلسطينية رداً على مقتل ثمانية جنود ومدني في هجوم نفذه سائق حافلة فلسطيني.

صار من المعتاد إبان عهد فريق الرئيس بوش الذي استمر لثمانية أعوام أن نقول إننا لم نأت للسلطة ونحن ملتزمون بعملية السلام، وبأننا يتعين علينا أن نتابع تفاهمات كامب ديفيد. بل سيكون من الغباء الاعتقاد بأنه توجد مساحة للمفاوضات بين الإسرائيليين والفلسطينيين في عام 2001 أو بأي وقت بعد ذلك. لقد أوضح ياسر عرفات بأنه لن ولا يستطيع أن يصالح. وآرييل شارون جاء إلى السلطة لكي يهزم المقاومة الفلسطينية وليس ليفاوض.

هذه هي الأوضاع التي ورثناها. وأنا لا ألوم إدارة كلنتون على المحاولة إنما في مرحلة لاحقة، عندما حاولنا إعادة إحياء عملية السلام، كان العرب والفلسطينيون والإسرائيليون، على السواء، يرسلون الرسالة نفسها: لا تدعوا كامب ديفيد تعود ثانية!

* * *

عندما تسنمنا سدة الرئاسة كان هدفنا ببساطة تهدئة المنطقة. ومع ذلك، بدأ شرخ دقيق ينشأ داخل الإدارة. الرئيس عازم بأن علينا أن ندعم حق إسرائيل بالدفاع عن نفسها. وكان يؤمن بأن الهجمات المستمرة على المدنيين الإسرائيليين لا يمكن أن يتسامح بها أي قائد ديمقراطي. كان، وأنا معه، متعاطفاً مع وجهة نظر شارون بأن السلام مع الفلسطينيين لا يمكن أن يتحقق طالما بقيت قيادتهم تريد إبقاء قدم في الإرهاب والقدم الأخرى في الفساد.

وبدأتُ مع الرئيس نبحث عن مقاربة مختلفة لهذا الصراع، مقاربة تعتمد كثيراً على تغيير جذري بين الفلسطينيين يكون مفتاحاً للسلام. لا يمكن لأحد أن يتوقع بأن تقبل إسرائيل باتفاق وهي معرضة للاعتداء، أو بأن توافق على إقامة دولة إلى جانبها يقودها الإرهاب. ومع أننا حافظنا على التزامنا إزاء عملية السلام إلا أننا أردنا أن نركز أكثر على طبيعة تلك الدولة الفلسطينية. أحس الرئيس باشمئزاز من ياسر عرفات الذي رأى فيه على وجه الدقة رجلاً إرهابياً ومخادعاً.

هذا، وقد كان لوزارة الخارجية رأي ضمن الإطار التقليدي، ذلك أن على الولايات المتحدة أن تكون عادلة وغير متحيزة لكي تحقق السلام. فإسرائيل تحتل أراضي فلسطينية وتبني المستوطنات، وينبغي متابعة عملية السلام حتى في

مواجهة العنف. وياسر عرفات برغم كل عيوبه قائد للشعب الفلسطيني وهو مفتاح أي سلام في المستقبل.

في الصيف وطوال أيامه كان دور كولن باول أن يطفئ النيران المتأججة في الشرق الأوسط. كان يواجه الصحافة كل يوم ويواجه العرب الذين أرادوا أن يلجموا إسرائيل. وفي كل يوم كان آري فلايشر Ari Fleischer يأتي إلى مكتبي فنناقش معاً بياناً للصحافة. وبعد فترة من الزمن أخذ يقول: "أعلم. يجب أن يتوقف الإرهاب. ولإسرائيل الحق في الدفاع عن نفسها، نحن نحث على ضبط النفس لكيلا يموت الأبرياء".

وكنت أجيبه: "عين الصواب".

وفي خضم هذا الاضطراب الشديد قرر كولن أن يقبل دعوة للتحدث أمام اللجنة الأمريكية الإسرائيلية للشؤون العامة (الإيباك AIPAC)، وهي أكثر جماعات المصالح نصرة لإسرائيل، وحدد الموعد في 19 آذار/مارس. وصفت الصحافة هذا الخطاب بأنه أول بيان حول سياسة الولايات المتحدة للشرق الأوسط. ومع أن خطابه هذا لم يتضمن أي شيء جديد أو مثير للجدل إلا أنه قوبل بترحيب دولي ذلك أنه في الحد الأدنى أكد التزامنا بعملية السلام. وقررنا المشاركة في خطة ميتشل Mitchell Plan، التي حملت اسم السناتور السابق جورج ميتشل الذي تم تعيينه في أواخر ولاية إدارة الرئيس كلنتون ليعالج العنف المتفجر. تدعو خطة ميتشل إلى مجموعة التزامات تُعتمد خطوة بخطوة يلتزم بها كل طرف، وتتوّج باستئناف مفاوضات السلام.

لكن أياً من الجانبين لم يكن جاهزاً لهذه المداخلات المتواضعة. بتاريخ 28 آذار/مارس عندما قتل انتحاري من حماس شابين إسرائيليين عند موقف حافلة مدرسية تصرف شارون؛ قامت الطائرات العامودية الإسرائيلية الحربية بمهاجمة رام الله (مركز حكومة السلطة الفلسطينية)، فأدى هذا الهجوم إلى موجة من الأعمال الانتقامية والهجمات المضادة. ولتصب الزيت على النار أعلنت وزارة الإسكان عن خطط لبناء أكثر من سبعمئة منزل جديد للمستوطنين قرب قلقيلية والقدس. صارت إعلانات وتصريحات من هذا القبيل مشكلة دائمة طوال مدة ولايتنا. وكانت تقال مع العلم أن البناء لن يبدأ قبل سنين. وفي معظم الأحيان كانت نوعاً من إعادة التأكيد على التزامات قديمة لغرض إرضاء بعض الدوائر الانتخابية للائتلاف في لحظة

زمنية معينة. لكنها دوماً تكون استفزازية تذكر العالم بأسره بالنشاط الاستيطاني الإسرائيلي المثير للجدل. وفي إطار العنف المندلع في عام 2001 كان هذا الإعلان أكثر سميّة من أي وقت آخر. فالفلسطينيون والإسرائيليون في حالة حرب.

كان من شأن تلك الأحداث المبكرة أن وضعت أسس سياستنا الشرق أوسطية، لكنني كنت أريد في ربيع وصيف عام 2001 اجتناب اشتعال حريق شامل في المنطقة. غير أن الاختلافات داخل الإدارة بين من هم إلى جانب إسرائيل عن سابق تصميم وإصرار في البيت الأبيض وبين رأي وزارة الخارجية التقليدي المنحاز للعرب كانت تعتمل تحت السطح.

أنا أعلم أن كولن يؤمن بأن علينا أن نحل الخلافات داخل الإدارة وندعو الرئيس لرسم مسار لسياستنا الشرق أوسطية. وتعاطفت معه لأنه كان على خط الجبهة الأول كل يوم. ولم تكن الخارجية والبيت الأبيض على وفاق، وكل من في المنطقة - وحتى في واشنطن - يعلمون ذلك. لكنني لم أعتقد بأنه حان الوقت لنحاول حلّ التوترات الأساسية داخل الإدارة حول هذه القضية. تحدثت يومياً إلى الرئيس وكنت أعرف موقفه. العنف المستمر ضد المدنيين الإسرائيليين ومراوغة عرفات وعدم رغبته في الابتعاد عن العنف جعل الرئيس يميل نحو تل أبيب. وأظن أنني أقنعت كولن بأن أي محاولة لرسم مسار جديد في عام 2001 قد تفرز نتيجة تكون منحازة لإسرائيل فتزيد اشتعال حالة هي الآن متردية.

لهذا تعاملنا مع الصراع الفلسطيني الإسرائيلي في هذا الصيف كما كان علينا أن نتعامل معه في الأعوام الثمانية القادمة. لكن الربيع في معظمه كان هادئاً. وتواصلت حياتي في واشنطن وفق نمط متوقع لكنه مزدحم بالعمل. ساعدتني العمة غي Gee وصديقي لويس أوليف Louis Olave في الانتقال إلى منزلي الدائم في مجمع ووترغيت، ووجدت مناسبات لنفسي لأستمتع بحياة واشنطن. في أيام الآحاد أستقل سيارتي لزيارة صديقتي ماري بوش أو للذهاب إلى مركز التسوق، وعادة مركز Galleria في Chevy Chase بولاية ماريلاند. في الأيام التي سبقت 9/11، كنت أذهب للعمل بسيارة يقودها السائق لذلك كنت دوماً أصبو لأستقل سيارتي الخاصة والخروج وحدي في عطلات نهاية الأسبوع.

لكنني استمتعت أيما استمتاع بأن يكون منزلي بجوار مركز جون كنيدي لفنون الأداء. كثيراً ما كنت أذهب لحفلات موسيقية مع بعض الأصدقاء من مثل

زميلتي في البيت الأبيض هارييت مايرز Harriet Miers، وعائلتي المتبناة ستيف وآن هادلي وابنتيهما كيت وكارولين.

بمناسبة الجمعة العظيمة التي جاءت في تلك السنة الأولى ذهبت وعائلة هادلي لحضور *German Requiem* لبرامز Brahms. بعدها مشيت وحدي للبيت. كان الطقس دافئاً ومنعشاً. لم أكن بمرافقة أمنية، وحدي فقط. أذكر أنني قلت في نفسي كم أنا محظوظة لأن أعيش إلى جوار مركز جون كنيدي، وأن أستمتع بليال هادئة كثيرة مثل هذه الليلة. ولن يكون شيء من هذا بعد الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر عام 2001.

5

فلاديمير بوتين

يوصف الحال في عام 2001 بأنه لا يوجد في السياسة الدولية ما هو جدير بأن يكون خبراً مثل خبر أول لقاء بين رئيس الولايات المتحدة الجديد ورئيس روسيا. فقد كانت هذه اللقاءات استمراراً منذ أيام مؤتمرات القمة الأمريكية الروسية، عندما كان الرئيس والأمين العام للحزب الشيوعي يلتقيان. قمة كنيدي وخروتشوف، ونيكسون وبريجينيف، وريغان وغورباتشوف، والقمة الأخيرة التي جمعت بوش وغورباتشوف: مجرد ذكر هذه الأسماء يعيد إلى الذاكرة بقوة تلك الدراما التي ترافقت مع هذه القمم. في تلكم الأيام كانت اللقاءات تثمّن، في جزئية منها، بالإشارة التي تحملها بأن الصراع بين القوتين العظميين تحت السيطرة. وبما أن واشنطن وموسكو تتحدثان فهما لا يتوقعان حرباً نووية. ومع ذلك، وحتى بعد زوال توترات الحرب الباردة ظلت هذه اللقاءات تحتفظ بسماتها البارزة، ومن هنا كان الجميع ينتظر أول لقاء للرئيس مع فلاديمير بوتين بفارغ الصبر.

تقرر عقد اللقاء في سلوفينيا قبيل قمة الثماني المقررة في جنوى بإيطاليا. وكان يقصد به أن تتاح للرجلين فرصة التعارف وليناقشا، للمرة الأولى وجهاً لوجه، موضوع الدفاع الصاروخي. كان من أبرز أفكار مبادرة الحاكم بوش في حملته الانتخابية والتي تحدث عنها في خطابه في القلعة Citadel بمدينة تشارلستون Charleston بولاية كارولينا الجنوبية في أيلول/سبتمبر عام 1999، أنه سيعمل على تحويل القوات العسكرية الأمريكية، التقليدية والنووية. فالجانب التقليدي في التحويل العسكري منبعه ذلك الاعتقاد بأن على الولايات المتحدة أن تستغل تطورها التكنولوجي في سبيل بناء قوات أكثر خفة بالحركة، وأكثر فتكاً، وسهلة الانتشار. لقد انتهت الحرب الباردة لكن المؤسسة العسكرية الأمريكية لا تزال تبدو كما لو

أنها تنتظر الاشتباك مع القوات السوفياتية في سهول ألمانيا الشمالية. وقد دعا الحاكم آنذاك لتحديثها من خلال رافعة الابتكارات في أسلحة الدقة وفي خلسة التسلل وجمع المعلومات والتحليل. وقال إنه عندما يصبح رئيساً للبلاد سوف يوجه وزير الدفاع لرفع سوية التكامل بين العسكريين والاستخباراتيين لتعزيز قوات العمليات الخاصة وقدرات الضربة ذات اليد الطويلة. وتعهد أيضاً بأن يخصص 20 مليار دولار للبحوث والتطوير في مجال التكنولوجيات العسكرية الجديدة لتحل محل برامج أسلحة صارت بالية.

ظهرت مشكلة عندما سئلنا عن ماهية المنظومات العسكرية التي سوف يلغيها، وهذه مناقشات من شأنها أن تغضب الناخبين في بعض الولايات. واستقر الرأي على منظومة Crusader سيئة الحظ، وهي منظومة مدفعية بالغة الخبث، ثم انتقلنا إلى أرضية أكثر خصباً، مثل الدفاع عن جاهزية أعظم، وتحسين الإسكان العسكري. وعلى أن يبدأ دون رامسفيلد بالتالي بحملة لإعادة هيكلة القوات التقليدية الأمريكية.

مثّل الجانب النووي في المعادلة انقساماً أكثر دراماتيكية. كانت الاستراتيجية النووية السرية للحرب الباردة التي لا يعرفها إلا القلة القليلة تقوم على الافتراض بأن كلاً من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة يجب أن يكونا عرضة للهجوم وذلك بغية منع اندلاع حرب نووية. "التدمير المؤكد تبادلياً" يحرم الجانبين معاً من الإفادة من الصراع، إذ لن يكون ممكناً إطلاق الضربة الأولى بقوات هجومية ثم الاحتماء ضد الهجوم المضاد بالدفاعات الصاروخية إذا أخذنا بنظر الاعتبار حجم ترسانات الأسلحة. كل جانب يملك عشرات ألوف الرؤوس النووية تصبح مجتمعة عشرات ألوف أضعاف قوة القنبلتين اللتين ألقيتا على ناكازاكي وهيروشيما، وهذا الواقع وحده يجعل من العسير تصور كيف يمكن لأي من هذين البلدين أن يظل على قيد الحياة. وبرغم ذلك دخل الجانبان في شبكة من الاتفاقيات الخاصة بالحد من التسلح والهادفة إلى الحفاظ على هذا التوازن، كان منها معاهدة الحدّ من الصواريخ البالستية Anti-Ballistic Missile (ABM) لعام 1972 التي حددت الدفاعات بمستويات يمكن إهمالها.

في عام 1983 أبدى رونالد ريغان طعنه لمنطق هذه الاستراتيجية. فهو لم يفهم لماذا تكون الدفاعات سيئة، واقترح مبادرة الدفاع الاستراتيجي (SDI) الهادفة

إلى جعل الأسلحة النووية "عقيمة وقديمة الطراز". لكن مبادرة الدفاع الاستراتيجي التي هي من أعلى منظومات الحد من التسلح شكلت تهديداً للاستقرار الاستراتيجي.

حتى أولئك الذين لم تعجبهم نظرية التدمير المؤكد تبادلياً وجدوا احتمالات نجاح مقاربة ريغان قاتمة إلى حد ما. فالدفاعات الأمريكية يجب أن تقضي على آلاف الرؤوس النووية بحسب المعنى الحرفي للكلمة. وقالوا العلم لم ينجح، وحتى لو نجح، وإذا حصل تسرب لعدد قليل من الصواريخ فالدمار سيكون كبيراً. وبرغم ذلك تابع ريغان مبادرته التي نتج عنها اختراقات هامة في القيادة والسيطرة التي لسخرية القول أفرزت تحسينات في قدرات القتال التقليدي الأمريكي. لكن الحلم بدرع وطني يحمي الولايات المتحدة من الأسلحة النووية السوفياتية انهار مع انتهاء الحرب الباردة. ومضى ريغان وغورباتشوف للتوقيع على اتفاقيات هامة للحد من التسلح وبقيت معاهدة الحد من الصواريخ البالستية على حالها لم يمسسها شيء. وهذه الطريقة عينها - اتفاقيات جديدة والحفاظ على المعاهدة - ظلت في عهد جورج بوش الأب وبيل كلنتون.

لكن المشهد كله تغير أمام جورج دبليو بوش تغيراً كبيراً وجلب مجموعة جديدة من التحديات الملحة، وسبباً لإعادة صنع الاستراتيجية النووية. كان من الصعوبة بمكان تصور تبادل نووي بين موسكو وواشنطن على الدوام. لكن "المفاجأة الصاعقة" إذا شن أحد الجانبين هجوماً دون استفزاز فإنه سيكون عملاً انتحارياً. أما السيناريو الأكثر قبولاً فهو حصول مواجهة نووية تنشأ عن صراع تقليدي في وسط أوروبا. وقد حصل طوال حقبة الحرب الباردة أن وقعت مواجهات بين القوات الأعلى تدريباً في كلا الحلفين، الناتو وحلف وارسو، عبر الخط الذي كان يقسم ألمانيا إلى شطرين. إذن فالمؤسستان العسكريتان السوفياتية والأمريكية على استعداد لاحتمالات حصول صدام نووي، وكل رئيس (وأمين عام) يجب أن يكون متأهباً للتفكير بما قد لا يخطر على البال. لقد أنفقت الكثير من جهدي ووقتي في أوائل عهدي بالعمل لأن أفعل ذلك عينه وخدمت في الفترة 1986 - 1987 في قسم الأسلحة النووية والكيميائية المعروفة باسم NUCHEM - نيوكام - في هيئة الأركان المشتركة.

لكن هذا السيناريو الكابوس لم يعد يتصوره أحد مع حلول عام 2001. انهار الاتحاد السوفياتي وخرج الجيش الأحمر من أوروبا، منسحباً إلى عمق الأراضي

الروسية. وتوحدت ألمانيا وصارت دول المواجهة - بولونيا وجمهورية التشيك والمجر - أعضاء في حلف الناتو، ولم يعد ثمة وجود لحلف وارسو. فما هو السيناريو المحتمل لصراع نووي بين الولايات المتحدة وروسيا اللتين لم تعودا عدوتين؟

هذا السؤال قاد الرئيس بوش ليقترح تخفيضات جذرية في الترسانات النووية دونما مفاوضات موسعة ومجهدة كما كان الحال إبان الحرب الباردة. وكان الرئيس على استعداد لتخفيض الرؤوس الحربية الأمريكية إلى مستوى معقول من جانب واحد ويدع الروس يتبعونه. لكن هذا التخفيض يجب أن يرافقه مراجعة لمعاهدة الحد من الصواريخ البالستية، أو من الأفضل الإلغاء المشترك للمعاهدة، بما يتيح تطوير دفاعات صغيرة الحجم تستخدم ضد الخطر المتنامي والحقيقي لتهديد صاروخي من دول مارقة مثل كوريا الشمالية وإيران.

كان هذا العمل كثيراً جداً على مؤسسة الأمن القومي. قبل اللقاء مع بوتين بدا لنا أن الموضوع الأكثر سخونة في واشنطن هو هل سنحتفظ بمعاهدة الحد من الصواريخ البالستية التي انقضى من عمرها ثلاثون عاماً والباقية من حقبة مضت وانتهت منذ مدة طويلة؟ بيد أن مناقشات الحد من التسلح التي انقضت أيضاً منذ مدة طويلة عادت للوجود ثانية وعلى نحو مفاجئ في موسكو وواشنطن وأوروبا. وتركزت المباحثات على "الاستقرار الاستراتيجي"، لكنني صرت أعتقد أن هذا الأمر ليس قضية لدى الروس.

لا أقصد أن أشير بأن موسكو، وعلى وجه الخصوص الأركان العامة الروسية، كانت غير معنية بالتوازن العسكري، إنما وفي المعنى الأعم، إن نهاية للحد من التسلح كما بدأنا نفهمها كانت تعني أيضاً نهاية للمساواة بين الكرملين والبيت الأبيض الذي بدت رمزاً له. أحب الروس تلك المفاوضات الكبيرة التي تمتد لسنوات، والتي كانت تنتهي بتوقيع معاهدات ولقاءات قمة فخمة. أنظمة الحد من التسلح التي يعود تاريخها إلى إدارة الرئيس نيكسون ترافقت مع "مبادئ أساسية للعلاقات بين الولايات المتحدة واتحاد الجمهوريات السوفياتية الاشتراكية"، وهي وثيقة وضعت جوهرياً قواعد الطريق للقوتين العظميين لـ "إدارة" الشؤون الدولية.

وروسيا، وريث الاتحاد السوفياتي، قوة كبرى، ولكن ليست القوة العظمى طبقاً للمعنى الذي عرفت به هذه الكلمة إبان الحرب الباردة. في شروط الأسلحة النووية

وحدها كانت روسيا ومهما اتسع الخيال وامتد الند المكافئ للولايات المتحدة. وقد قالت الصفوة في الأمن القومي الروسي جميع الأشياء الصائبة حول التعاون في فترة ما بعد الحرب الباردة، حتى إنهم تصرفوا على هذا النحو في معظم الأوقات. ولكن في أعمق الأعماق بداخلهم كان ثمة حنين للماضي، للزمن الذي كانت فيه موسكو تقف شامخة في النظام الدولي تتحدى واشنطن وحلفاءها برأي مخالف حول كيفية تطور التاريخ الإنساني. إذن الحد من التسلح ومعاهدة الحد من الصواريخ البالستية كانتا جزءاً لا يتجزأ من هذا الواقع ولذلك هما الطلسم الذي يحمي من الانحدار.

على هذه الخلفية وصلنا إلى القلعة التي تعود في تاريخها إلى القرن السادس عشر في مدينة بردو Brdo في ضواحي ليوبليانا Ljubljana في سلوفينيا قبل وصول الوفد الروسي بقليل. معروف عن جورج دبليو بوش حرصه على الوصول في الوقت المحدد للاجتماع أو حتى قبله. أذكر أنني قلت للرئيس ذات يوم إنه يستطيع أن ينهي مدة ولايته قبل انتهائها بستة شهور بسبب مجيئه مبكراً لأي موعد.

عندما أعلن رئيس المراسم وصول الروس خرج الرئيس من القاعة إلى فناء القلعة ليلتقيهم بمنتصف الطريق. حين تقدم بوتين نحوه فوجئت بهيئته الجسدية؛ فهو ليس طويلاً جداً، لعل طوله خمسة أقدام وثماني بوصات، لكن منكبيه عريضان وله مشية رجل رياضي. بدا لي خجولاً نوعاً ما، وحتى قلقاً. عندما صافحته وألقيت عليه التحية الروسية المعتادة (*Ochen priyatno*) – "جميل أن أراك"، خطر ببالي على نحو مفاجئ أنني التقيته من قبل.

في عام 1992 ذهبت إلى سان بطرسبرغ للقاء عمدة المدينة الإصلاحي الراحل أناتولي سوبشاك Anatoly Sobchak الذي كان يرغب سماع آراء عدد من أساتذة جامعة ستانفورد بخصوص إحداث جامعة أوروبية يكون موقعها في العاصمة القديمة للإمبراطورية الروسية. في تلك الأمسية أقام سوبشاك حفل استقبال لوفدنا. الجدير بالذكر أن سوبشاك وزوجته من الملكيين الذين يحبون الأجواء المميزة للقرن التاسع عشر، وكانا يفعلان كل ما يستطيعان فعله لاستعادة الماضي المجيد لمدينة سان بطرسبرغ في روسيا الحديثة. وامتلأت الصالة بأشخاص يرتدون الزي الأسود (كما كانت تفعل عادة طبقة الطليعة الفكرية

الاجتماعية في مطلع القرن العشرين). وبدا لي آنذاك أن أفراداً كثيرين منهم يحملون اسم تولستوي أو بوشكين، ولهم روابط عائلية حقيقية أو نسبية مع الشخصيات الأدبية والفنية العظيمة في الماضي. وكان ثمة رجل واحد أيضاً يبدو أنه لا ينتمي لهذه الطبقة، يرتدي بزة تليق برجل سوفياتي بيروقراطي رفيع المرتبة، وقُدّم لي على أنه معاون العمدة لمدينة سان بطرسبرغ، فلاديمير بوتين.

لم أقل شيئاً حول هذا اللقاء الأول، مركزة انتباهي على ما بين يدي من عمل. ودخل الرئيسان إحدى الحجرات لجلسة على انفراد. وقلما تكون هذه الجلسات "تحت أربعة عيون" فحسب، وفي تلك المناسبة رافقت الرئيس بوش بينما حضر اللقاء إلى جانب بوتين مستشاره فلاديمير روشايلو Vladimir Rushailo مستشار الأمن القومي الروسي وكان في السابق وزير الداخلية، وجنرالاً، عُيِّن مثلي مؤخراً في منصبه هذا. بدا لي وكأنه مصارع لكن السمة اللافتة للأنظار كانت حاجبيه - أو بالأحرى ما بدا وكأنه حاجب واحد ممتد على جبينه.

بدأ القائدان حديثهما بالمجاملات، لكن هذه لم تأخذ وقتاً طويلاً شرعا بعدها بالعمل. قال الرئيس بوش مخاطباً بوتين: "أود أن أعرف بمن تثق. من هو الشخص الذي ترجع له إذا وُجدت مسائل حساسة بيننا؟"

أجاب بوتين: "سيرغي إيفانوف وزير الدفاع".

أومأ الرئيس برأسه وقال: "أما أنا فهي كوندي". وساءلت نفسي إن لاحظ أحد غيري ذلك اللاتماثل. أنا هو الشخص الذي يرجع إليه الرئيس، وروشايلو على ما يبدو معه في الرحلة.

تلك هي الطريقة التي ابتدأت بها علاقتي مع سيرغي إيفانوف. وهذا الأخير، مثله مثل بوتين، ضابط سابق في جهاز KGB لديه قدرة لغوية غير عادية. يشبه بوتين قليلاً؛ أشقر اللون، أزرق العينين، إنما قسمات وجهه أكثر نعومة من رئيسه. يتكلم الإنكليزية جيداً، إنما بنبرة خفيفة، حيث إنه كما قال كان يستمع إلى موسيقى الروك ليحسّن مهاراته. كان سيرغي رجلاً قوياً صارماً وإلى حد ما يرتاب بالولايات المتحدة إنما يمكن الاعتماد عليه. لم يقل لي يوماً إنه سيفعل شيئاً ولم يفعله. وكان القناة التي لا تفتأ تعمل عند بوتين فيما يخص الأمور الأكثر حساسية عبر التغيرات في المناصب والألقاب. (أصبح فيما بعد معاون رئيس الوزراء ومرشحاً لم ينجح في نيل مصادقة بوتين للرئاسة الروسية، وبالطبع أصبحت أنا وزيرة

للخارجية). كانت قناتنا القناة الأكثر أهمية والأكثر تحفظاً بين البيت الأبيض والكرملين.

تحدث بوتين والرئيس في اجتماعهما حول موضوعات متنوعة. قال الرئيس إنه ينوي أن ينسحب من معاهدة الحد من الصواريخ البالستية، لكنه يفضل لو كان ذلك بصورة مشتركة. وبهدوئه المعروف قال بوتين إنه لا يوافق على ذلك، لكنه لم يهدد بأي عمل انتقامي. واتفقا على أن يريا إذا كان بالإمكان إيجاد طريقة بعيدة عن المواجهة للمضي قدماً.

وبعد ملامسة بعض القضايا الأخرى أثار بوتين وعلى نحو مفاجئ مشكلة الباكستان. أدان نظام برويز مشرف بسبب دعمه للمتطرفين ولذاك الارتباط بين الجيش والاستخبارات الباكستانية وطالبان والقاعدة. وقال إن هؤلاء المتطرفين يتلقون التمويل من بعض دول الخليج، وأنه في وقت قصير جداً سينتج عن ذلك كارثة كبرى. أما نحن، بالطبع، فكنا نعرف تلك الصلات بين باكستان وطالبان، وكنا نطالب إسلام أباد مراراً وتكراراً، كما كانت تفعل إدارة الرئيس كلنتون، بقطع علاقاتها مع المتطرفين. لكنني فوجئت بتنبيه بوتين وقسوة كلامه المباغتين، وأرجعت ذلك إلى تعصب الروس ضد الباكستان بسبب دعمها للمجاهدين الأفغان الذين هزموا الاتحاد السوفياتي في المنطقة في ثمانينيات القرن الماضي. لكن بوتين كان مصيباً فيما قاله، فطالبان والقاعدة قنبلتان موقوتتان قد تنفجران في الحادي عشر من أيلول/سبتمبر عام 2001. وعلاقة باكستان بالمتطرفين سوف تغدو واحدة من أكثر مشكلاتنا خطورة. ولم يدعنا بوتين ننساها، إذ أعاد إلى الأذهان ذلك الحديث مرات ومرات.

روى لنا بوتين أثناء الاجتماع قصة مُجمّلة عن صليب أهدته أمه إليه، وإنصافاً في القول كان الرئيس يبحث عن وسيلة لإقامة علاقة شخصية قوية معه، فسأل ما قصة الصليب الذي كان هذا الروسي يعلقه على صدره؟ ولهذا السبب يمكن القول إن بوتين لم يكن الشخص الذي بدأ الرواية. تقول القصة التي رواها إن حريقاً قد التهم بيته الريفي وتمكن العمال من العثور على الصليب بين الأنقاض فأعادوه إلى بوتين. لست أدري ما مغزى هذه القصة، ذلك أنني حتى يومي هذا لا يمكنني أن أتصور بوتين هذا الموظف السابق لدى الشيوعية الملحدة أن يكون رجلاً متديناً.

في المؤتمر الصحفي طُرح سؤال على الرئيس بوش عما إذا كان يثق ببوتين. وومضت في ذهني بارقة ذكرتني أننا لم نعالج هذا السؤال في تحضيراتنا. لكنه سؤال مليء بالمآزق الخفية. أجاب الرئيس بكلمة "نعم". وهذا جواب لا بأس به، لأنه لو قال "لا" فسوف توضع علاقتنا على قاعدة سيئة من بدايتها. لكن الرئيس أضاف: "نظرت إلى الرجل في عينيه ... واستطعت أن أعرف شيئاً عن روحه". تيبست في وقفتي. فهذه طريقة غير لبقة للخروج من ورطة. ولم نكن قط قادرين على التخلص من ذاك التصور بأن الرئيس عن سذاجة وثق ببوتين، وقد خانه. ولم يكن المجال متاحاً لإقناع النقاد بأن ظروف عام 2001 والعلاقة مع فلاديمير بوتين في نلك العام تختلف كثيراً عما ستصبح فيما بعد.

إنذار كاذب

لا شك أن تحذيرات بوتين في واقع الأمر جاءت في وقت كان فيه الإرهاب وتنظيم القاعدة قد بدآ في إثبات وجودهما بقوة في شهري حزيران وتموز/يونيو ويوليو.

عندما وصلنا إلى واشنطن لأول مرة بعد الانتخابات بدأنا سلسلة من الاجتماعات مع فريق الأمن القومي بإدارة كلنتون المنتهية ولايته. التقيت ساندي بيرغر Sandy Berger في البيت الأبيض وتحدثنا في مواضيع متنوعة، كان ساندي شديد التركيز على الشرق الأوسط وعن آلام احتضار عملية كامب ديفيد وعن زيارة رئاسية محتملة إلى كوريا الشمالية.

وتحدثنا أيضاً عن عمل مجلس الأمن القومي وعمل مختلف الوزارات. في إحدى هذه المحادثات قال شيئاً تكرر الحديث فيه بعد 9/11: فقد نوه بأنني سوف أقضي الكثير من وقتي، بل وأكثر مما أتوقع، في التعامل مع الإرهاب، مستذكراً حادثة تفجير وقعت في مركز التجارة العالمي عام 1993 وهجمات عام 1998 على سفارتينا في كينيا وتنزانيا، ولم يقل المزيد.

واقترح ساندي أيضاً أن يقوم ديك كلارك Dick Clarke، المستشار المتخصص بمكافحة الإرهاب في مجلس الأمن القومي، بإعطائي معلومات في هذا الصدد بشكل مستقل. وقد حضر ساندي جزءاً من هذا الاجتماع ثم غادر. ظننت أن كلارك أراد الحصول على موافقة ساندي على هذا الحديث لكي أصغي بانتباه شديد

إلى مخاوفه. وما كان له أن يشعر بالقلق. كنت أعرف بأنه يوجد تهديد جدي. وقد أوضحت ذلك في مقابلة إذاعية لي بمدينة ديترويت إبان الحملة الانتخابية، حيث قلت: "ينبغي أن يكون ثمة تعاون أفضل [بين مختلف الوكالات الاستخباراتية الأمريكية] لأننا لا نريد أن نستيقظ صباحاً في يوم ما ونجد أسامة بن لادن قد حقق نجاحاً على أراضينا".

ومع ذلك، اعتقدت أن ما قاله كلارك ممتاز جداً برغم أنه لم يعط المزيد من التفاصيل في المحتوى العملياتي. فقد كثر حديثه عن القاعدة، ولم يتحدث كثيراً عما يمكن فعله. وأكد بأن تنظيم القاعدة شبكة عازمة كل العزم على تدمير الولايات المتحدة. وكان ثمة شرائح ضوئية تظهر وجوه عناصر التنظيم وجرى حديث عن ملاذهم الأمن في أفغانستان. لكن الحديث عن الباكستان ودول الخليج العربي كان مقتضباً. وأخيراً سألت كلارك وفريق عمله عما إذا كنا نفعل كل ما باستطاعتنا لمكافحة القاعدة. ذكر بعض الأنشطة الخفية وقال إنه سوف يتكلم لاحقاً عن بعض الجهود الأخرى.

كان من شأن هذا اللقاء أن أكد وجهة نظري التي يشاركني فيها ستيف هادلي بأنه يتعين علينا أن نحتفظ بفريق عمل إدارة كلنتون المختص بمكافحة الإرهاب بالرغم من سمعة ديك كلارك الرهيبة لدى من عملوا معه. في اجتماعي الأول مع هيئة الموظفين طلبت إلى كبار المديرين (رؤساء المديريات الإقليمية والعملياتية في مجلس الأمن القومي) أن يقدموا لي أولوياتهم الأكثر إلحاحاً. وأرسل ديك كلارك مذكرته لي بهذا الشأن بتاريخ 25 كانون الثاني/يناير عارضاً رأيه مؤكداً على تصعيد الجهود ضد القاعدة. ومن سخرية القول إن مذكرته تضمنت فقرة واحدة فقط ضمن ملحق إضافي للمذكرة يتطرق فيها إلى القاعدة والخطر الذي يهدّد أرض الوطن. وتضمنت الفقرة سطراً واحداً يشير إلى أن مكتب التحقيقات الفدرالي FBI يتابع الخلايا النائمة داخل الولايات المتحدة. لكن معظم ما ورد في المذكرة ركز على خيارين اثنين هما: تسليح التحالف الشمالي وهو المقاومة المنظمة ضد طالبان، وزيادة التعاون في مكافحة الإرهاب مع أوزبكستان، هذا البلد ذي الموقع الاستراتيجي الهام الذي منه يجب أن تنفذ الأنشطة العسكرية والاستخباراتية. وكان ديك يفضل أيضاً تطوير "الطراز Predator المسلح" وهو طراز لطائرة استخباراتية بلا طيار تستطيع تحديد الهدف وإطلاق النار عليه.

دعوت كلارك إلى مكتبي بتاريخ 31 كانون الثاني/يناير وأخبرته بأن لديه الضوء الأخضر ليضع الاستراتيجية. ولم يكن ثمة ضرورة لعقد اجتماع للجنة المديرين إذ تم تقديم إيجاز جيد حول القاعدة لكل من دون وكولن ونائب الرئيس. وقلت إن جورج تينيت George Tenet قد قدم إيجازه في الفترة الانتقالية. والذي نحن بحاجة إليه الآن هو استراتيجية ليست "للتصدي" للقاعدة بل لوضع نهاية لهذا التهديد.

أوضح الرئيس بأنه لا يريد أن يوضع في موقف مماثل لموقف إدارة كلنتون في أعقاب تفجير سفارتي الولايات المتحدة في نيروبي ودار السلام عام 1998 أو الاعتداء على حاملة الطائرات الأمريكية USS Cole في عام 2000. فالخيار الحقيقي الوحيد إذن هو "التصدي بقوة" - حيث يمكن استخدام صواريخ كروز أو ربما الطائرات القاذفة انطلاقاً من المياه الدولية أو من قواعد عسكرية أمريكية، وليس أكثر من ذلك لعدم وجود دعم إقليمي. وفي الواقع إن إدارتنا لم ترد رداً عسكرياً على الحادث الذي أصاب السفينة كول Cole لأننا لم نرد أن نقوم بهجوم عقيم بصواريخ كروز، ونترك القاعدة دون أن تصاب بأذى، ما يتيح لأسامة بن لادن التباهي بأنه نجا من رد الولايات المتحدة العسكري.

بحثت وستيف هادلي مسألة ضرورة وجود كتاب دليل مرافق للاستراتيجية التي يعكف ديك كلارك على تطويرها يعالج مسألة الدعم الإقليمي لعمليات مكافحة الإرهاب ودور الباكستان الخاص. وإن لم يكن لدينا وسيلة تجعل الباكستان تغير موقفها من دعم طالبان فإن أي استراتيجية لن يكون لها جدوى. فاستقدمنا زالماي خليل زاد Zalmay Khalilzad الذي نشأ وترعرع وتعلم في أفغانستان وكان خبيراً ممتازاً في شؤون جنوب آسيا ليقود العمل بهذا الاتجاه.

وكانت تساورنا مخاوف أيضاً بأنه ليس لدينا اتصال كاف مع جنوب ذاك البلد. كان أمراء الحرب في التحالف الشمالي في غالبيتهم من أوزبكستان وطاجيكستان، ولا يحتلون أكثر من 10 بالمئة من أرض أفغانستان. فالثقل الثقافي والسياسي والجغرافي لهذا البلد يكمن في الحزام الجنوبي المعروف باسم حزام الباشتون Pashton في مناطق هلمند وقندهار الجنوبية. ومع أن لوكالة الاستخبارات المركزية CIA علاقات متطورة وجيدة في الشمال إلا أن الاتصال كان ضعيفاً جداً مع قادة المعارضة في معقل طالبان الجنوبي، فطلبنا إلى خليل زاد والـ CIA أن يضعا استراتيجية خاصة بالجنوب.

واستمر العمل في هذا الإطار طوال ربيع عام 2001. وكان ثمة جهود متزايدة للضغط على طالبان لتسليم أسامة بن لادن إلى بلد يواجه فيه محاكمة ملائمة. وبدأت الاستخبارات المركزية أيضاً بتطوير وثيقة رئاسية متضمنة استنتاجات من شأنها تطبيق برامج واسعة لتقديم مساعدات خفية لخصوم طالبان. وهذه الوثائق مجازة من الرئيس وأبلغت إلى أعضاء هامين في الكونغرس وأفراد اللجان الاستخباراتية. وكان من الأهمية بمكان الإسراع ببدء العمل، برغم أننا نعلم بأن الاستراتيجية لا تتضمن شيئاً يحتمل أن يكون له أثر قصير المدى على القاعدة. أبلغت الرئيس أن من شأن هذه الفكرة أن تلحق ضرراً جدياً بالقاعدة في مدة ثلاث إلى خمس سنين. وأي تهديد إرهابي في المدى القصير سيتم التعامل معه في إطار الاستراتيجية الراهنة والهيكليات العملياتية.

لهذا، عندما قام جورج تينيت بإبلاغ الرئيس قبل انتهاء شهر أيار/مايو بأنه قلق إزاء "ثرثرة" تدور بين عناصر إرهابية حول هجوم قادم، تمت تعبئة الآلية الراهنة لمكافحة الإرهاب.

كان الافتراض أن التهديد سيكون وراء البحار. فخشينا من هجمات محتملة في الأردن والسعودية وإسرائيل وجنوى بإيطاليا، حيث ستنعقد قمة مجموعة الثماني في عام 2001. فكانت الفترة الممتدة من أواخر أيار/مايو وحتى منتصف تموز/يوليو فترة توتر شديد بينما كنا نحاول التصدي لتهديد ضبابي سديمي. كنا، أنا ودون وكولن، نبحث ونناقش الوضع بشكل يومي من خلال مكالماتنا الهاتفية، وقد تصرف الوزيران سريعاً لتأمين أصولنا ومصالحنا خارج البلاد وحمايتها من هذا التهديد. وزارة الخارجية، على سبيل المثال، أطلقت برنامجاً في السعودية لإصدار تأشيرات دخول سريعة كإجراء أمني غايته منع تشكل أرتال طويلة من الأجانب أمام أبواب السفارة. في الحادي والعشرين من حزيران/يونيو أُغلقت السفارة الأمريكية في اليمن، ورفعت القيادة الأمريكية الوسطى مستوى حماية القوات الأمريكية في ستة أقطار إلى أعلى مستوى تأهباً لهجوم وشيك. واتخذت ترتيبات خاصة لأجل جنوى بما في ذلك إغلاق المجال الجوي فوق المدينة وحولها، ذلك أن بعض المكائد المحتملة تضمنت الطائرات.

كان جورج تينيت يأتي إلى المكتب البيضوي كل صباح ويقدم إيجازاً للرئيس حول أوضاع التهديد. وكنت ألتقي به عدّة مرات أسبوعيا لنراجع ما تم عمله. يقول

جورج في كتابه *At the Center of the Storm* [في قلب العاصفة] إنه هاتفني بتاريخ العاشر من تموز/يوليو ليدق ناقوس الخطر إزاء هجوم وشيك، وتحديداً ادعى أن أعداداً متزايدة من المتطرفين الإسلاميين يسافرون إلى أفغانستان. وأذكر جيداً أنني تلقيت مكالمة هاتفية من جورج قال فيها: "إني قلق حيال تلك الثرثرة". وسألته ماذا سيفعل؟ فاقترح أن يأتي إلينا فوراً. فوافقت حالاً.

ما أذكره عن هذا اللقاء ليس شديد الوضوح والسبب في ذلك أننا كنا نناقش مسألة التهديد كل يوم. وكان ثمة شرح قدمه متضمناً كل المعلومات عن التهديدات التي كنا نراجعها يومياً بالإضافة إلى بعض المعلومات الاستخباراتية الجديدة. وأذكر أني سألت جورج عما إذا كان ثمة مزيد من العمل يمكن أن تقوم به الـ CIA لإلقاء القبض على أبو زبيدة الذي نعرف أنه في موقع قيادي هام في القاعدة ولذلك قد يعرف تفاصيل المكيدة. أجرى نائب الرئيس اتصالات مع الأردن والسعودية طالباً المساعدة في العثور عليه وليؤكد مخاوفنا على أمن هذين البلدين. ومع ارتفاع مستويات التأهب في وزارتي الخارجية والدفاع رأيت أننا نعمل ما ينبغي فعله.

في الوقت نفسه كان ديك كلارك يعقد اجتماعات يومية للمجموعة الأمنية الخاصة بمكافحة الإرهاب، وفي بعض الأحيان مرتين في اليوم. تتألف هذه المجموعة من خبراء كبار ينتمون إلى دوائر في وكالة الاستخبارات المركزية CIA ومكتب التحقيقات الفدرالي FBI وهيئة الأركان المشتركة ووزارات الدفاع والعدل والخارجية. وكانت مسؤوليتهم إجراء فرز دقيق للتقارير الاستخباراتية ليتأكدوا بأن جميع الجهات المعنية تتخذ الخطوات اللازمة للتصدي لهذا التهديد.

في مرحلة لاحقة، وُجِّهت إلينا اتهامات كان منها اتهام بأننا لم نولِ اهتماماً "عالي المستوى" للتهديد الإرهابي في شهري حزيران وتموز / يونيو ويوليو. في عام 1999، وعند اقتراب الألفية الجديدة، لوحظ وجود فجوة في رفع تقارير بخصوص التهديد، وتبين أن المكيدة قد فشلت قبل أن تتبلور. آنذاك عقد ساندي بيرغر اجتماعات يومية للمديرين، وكانت النظرية التي قيلت بعد 9/11 أن المديرين لو كانوا يجتمعون كل يوم ولو أنهم "أخذوا يهزون الأشجار" فإن شيئاً ما لعله سقط فيعطينا معلومات أكيدة بأن هجوماً على أرض الوطن سوف يحدث.

غير أن المشكلة ليست في غياب مجهود للتصدي للتهديد، فالضعف في

مجهودنا سببه النظام. بل إن واحداً من أسبابه الكبرى هو ذلك الخط الفاصل بين استخبارات "محلية" و"خارجية". فمثلاً، المراقبة الإلكترونية كانت مقسمة صنعياً بين وكالة الأمن القومي المسؤولة عن مراقبة اتصالات الإرهابيين خارج الولايات المتحدة، ومكتب التحقيقات الفدرالي FBI، الذي يفترض به أن يقوم بمراقبة الإرهابيين المشتبه بهم على التراب الأمريكي. فكان هذا الفصل يعني أنه لا توجد وكالة مسؤولة عن جمع المعلومات المرسلة بين رجال المباحث المقيمين بأمريكا وخلايا الإرهابيين الخارجية.

وهذا الفصل نفسه بين الخارجي والمحلي منع الوكالة المركزية CIA ومكتب FBI من التعاون الجيد بينهما. مكتب FBI تعامل مع مشكلة الإرهاب الداخلي بأنها مسألة تتعلق بتطبيق القانون والنظام، وليست على أنها مهمة استخباراتية. أضف إلى ذلك أن المداولات بصدد التهديدات الداخلية لم تكن مزودة جيداً بالمعلومات التي تتلقاها الـ CIA من مصادر خارجية. فالمنع كان أمراً ثانوياً لمعاقبة الإرهابيين بعد الإمساك بهم عند ارتكابهم للجرم. وعلى العملاء أن يحرصوا على عدم جمع أدلة بوسائل تجعل القضية مرفوضة أمام المحاكم الأمريكية: فكر بما جاء في كتاب *Law and Order*. فهذا التوجه نحو تطبيق القانون أفضى إلى إقامة جدار فاصل بين التحقيقات الجنائية والاستخباراتية داخل المكتب نفسه. وهو مكتب شديد اللامركزية، والتواصل فيه أدنى من المعدل المثالي بين المكاتب الميدانية القوية والمسؤولين على مستوى البلاد. لذلك، ليس غريباً ألا يقوم مقر مكاتب FBI بالعمل وفقاً لتوصيات وردت من عميل في مدينة فونكس Phoenix يحذر بأن أسامة بن لادن يرسل طلبة إلى الولايات المتحدة ليأخذوا دروساً في الطيران، ولم يربط هذا التنبيه مع تحقيقات في قضية زكريا موسوي Zacaria Moussaoui الذي تلقى دروساً في الطيران في ولاية مينيسوتا Minnesota.

وقد وجدت ما هو مزعج وهجومي أثناء جلسات الاستماع بقضية 9/11 ذلك أن النائبة السابقة للمحامي العام في إدارة كلنتون جيمي غورليك Jamie Gorelick التي كنت معجبة بها شكّكت في اهتمام إدارة بوش بالإرهاب، فهي التي كتبت منكرة شهيرة كان لها أثر كبير في تقوية الجدار الفاصل بين التحقيقات الجنائية والاستخباراتية في عام 1995. قد يكون الجدار قد أقيم لأسباب معقولة (وبخاصة الحريات المدنية) لكنه منع الـ FBI من التحرك سريعاً لتتبع معلومات أولية قالها

موسوي قبل 9/11 بالإضافة إلى أنه قوض قدراتنا على التعامل بعمومية أكبر مع التهديدات الإرهابية بين الدول.

هذا، ويمكن القول ببساطة إن التهديد الموجه للوطن لم يكن على شاشة رادار الجميع بما فيه الكفاية على المستوى القومي قبل 9/11. فالتقارير الخاصة بهذا التهديد كانت تشير صراحة إلى هجوم على المصالح الأمريكية خارج الوطن. وبرغم ذلك، فقد خطر لي أنه ربما يتعين علينا أن نبلّغ الوكالات المحلية بهذه التقارير تحسباً لاحتمال شن الهجوم على الوطن الأمريكي. وطلبت إبلاغ المحامي العام عقب اجتماعي مع جورج تينيت بصفته مشرفاً على الـ FBI. وأكثر من ذلك، اتصلت بديك كلارك وطلبت مجيئه بتاريخ 5 تموز/يوليو كما طلبت من آندي كارد أن ينضم إلينا. طلبت من ديك أن يعقد اجتماعاً مع الوكالات المحلية إن لزم الأمر. ودعا ديك إلى اجتماع وذكر أن الـ FBI وFAA وغيرهما من الوكالات الأخرى قد أُبلغوا بالمعلومات المتعلقة بالتهديد وهم يعملون بموجباتها.

أيام تلت 9/11 أرسل بعدها ديك كلارك بريداً إلكترونياً إليّ، دون طلب مني، يؤكد لي فيه بأن البيت الأبيض قد أرسل المعلومات إلى الجهات المحلية المسؤولة عن تطبيق القانون وغيرها من السلطات، بما في ذلك FAA، وبأننا طلبنا وجوب اتخاذ إجراءات خاصة. وهذا، طبعاً، ليس الانطباع الذي نقله إلى برنامج *60 Minutes* الذي أشار فيه إلى أننا بطريقة ما لم نركز بما فيه الكفاية على الإرهاب. كما أنني علمت بتاريخ 9/16 أنه يوجد تقرير لما بعد العمل حول التهديد ضد الوطن قدم في ربيع عام 2000 غداة فشل مؤامرة الألفية. من سخرية القول، وبالنظر إلى جميع الأوراق التي مررها إلى إدارة الرئيس بوش، لم يعتقد كلارك أن هذا التقرير حول تأمين الوطن جدير باهتمامنا.

تصاعدت تقارير التهديد في نهاية تموز/يوليو ثم تراجعت. وأخيراً حصل الرئيس على جواب عن سؤاله بخصوص بن لادن وتهديد الوطن في مذكرة 6 آب/ أغسطس الشهيرة. أجل، كان الجميع يعرفون أن بن لادن عازم، بل مصمم، على مهاجمة الولايات المتحدة. لم يبلغنا عن طريقة تنفيذه لهذا الهجوم المحتمل، وكل ما نعرفه أنه أعجب بالهجوم الناجح في جانب منه على مركز التجارة العالمي في عام 1993.

كانت تلك المذكرة البند الوحيد في الإيجاز اليومي للرئيس PDB التي تناولت

موضوع تهديد الوطن بين وثائق الإيجازات اليومية هذه التي بلغ عددها 192 وثيقة اطلع عليها الرئيس منذ توليه منصب الرئاسة. بتاريخ 6 آب/أغسطس كان الرئيس في كراوفورد Crawford، وكان جورج تينيت كما أبلغني في عام 2003 "على الشاطئ في نيوجيرسي New Jersey". وتهديد الوطن لم يكن النقطة المركزية في الإيجازات الاستخباراتية العديدة التي تلقاها الرئيس.

فالحقيقة هي أن الولايات المتحدة لم تكن مهيأة التهيئة الكافية لما وقع في الحادي عشر من أيلول/سبتمبر عام 2001، وذلك لأسباب نفسية وأسباب تتعلق بالأجهزة. لم يتعرض وطننا لهجوم أجنبي كبير منذ قيام البريطانيين بإحراق البيت الأبيض إبان حرب عام 1812. أجل، كان هنالك هجوم مدمر على قاعدة عسكرية في بيرل هاربر Pearl Harbor، وكان ثمة مخاوف من خطر يتهدد الوطن إبان الحرب العالمية الثانية. لكن الوطن لم يصب بضربة. ولا أحد كان مهيأ لما حدث في ذلك اليوم الرهيب.

من سخرية الأقدار أن استراتيجية القاعدة كانت أخيراً جاهزة لاطلاع لجنة المديرين بتاريخ الرابع من أيلول/سبتمبر. وكان الاجتماع ناجحاً ومثمراً. واستطعنا التوافق على استراتيجية لتطبيق برنامج عمل خفي طموح في أفغانستان وإطلاق مهمات استطلاعية تقوم بها طائرات بلا طيار من طراز Predator. وحيث إن الإمكانات التسليحية لهذا الطراز لم تكن جاهزة بعد فقد تزودنا هذه الطائرات، كما اتفق المديرون، بمعلومات استخباراتية يمكن تنفيذها لغرض استهداف مواقع قادة هامين في القاعدة. ورُفعت هذه الاستراتيجية للرئيس للموافقة بتاريخ العاشر من أيلول/سبتمبر.

6

"الولايات المتحدة تتعرض للهجوم"

ابتدأ **يوم الحادي عشر** من أيلول/سبتمبر عام 2001 كما يبدأ أي يوم آخر. في الليلة السابقة تناولت العشاء مع ديفيدماننغ، مستشار السياسة الخارجية لدى طوني بلير، بعد حضوري اجتماع الرئيس في ذلك اليوم مع جون هوارد رئيس وزراء أستراليا.

وصلت إلى مكتبي حوالي الساعة السادسة والنصف صباحاً واطلعت على القصاصات الورقية المتضمنة آخر الأنباء وعلى البرقيات والتقارير الاستخباراتية. لم يكن فيها شيء يثير الاهتمام. وكان مقرراً أن ألقي خطاباً ذلك اليوم في كلية الدراسات الدولية المتقدمة بجامعة جونز هوبكنز.

كانت خطتي أن أتحدث عن الدفاع الصاروخي، مشيرة إلى أننا يجب أن نتعامل مع التهديد الإرهابي المنخفض التكنولوجيا والقدرات الصاروخية العالية التقنية لدى الدول المارقة مثل كوريا الشمالية وإيران. ولا بد لي من القول إنني لم أركز كثيراً على التهديد الإرهابي الذي نعمل عليه في جهاز مجلس الأمن القومي. تحدثت مع ستيف حول هذا الموضوع وقررنا أنه هو، أو أنا، أو الرئيس شخصياً، يجب أن نلقي خطاباً بعد الكشف عن استراتيجيتنا الجديدة لمكافحة القاعدة. فركزت ملاحظاتي حول الدفاع الصاروخي لأرد فيها على النقاد الذين ظنوا أن الرئيس يركز كثيراً على التهديد الصاروخي.

كان مقرراً أن يسافر الرئيس في ذلك الصباح إلى فلوريدا لحضور فعالية تربوية. والمعتاد أن يسافر معه ستيف أو أنا. لكن الرحلة ليوم واحد وقصيرة فأرسلنا مديرة غرفة المواقف الكابتن في البحرية الأمريكية ديبورا لوير Deborah Loewer لمرافقة الرئيس.

قبل الساعة التاسعة صباحاً بقليل كنت واقفة أمام طاولة المكتب عندما دخل مساعدي التنفيذي الضابط بالجيش الأمريكي آنذاك طوني كراوفورد Major Tony Crawford وقال إن طائرة ارتطمت بمركز التجارة العالمي. فقلت: "أمر غريب"، ظناً مني أنها على الأغلب طائرة صغيرة خرجت عن مسارها. منذ مدة ليست طويلة توفي لاعب الغولف الشهير بين ستيوارت Payne Stewart بحادث طائرة عندما انخفض الضغط كثيراً داخل قمرته وسقط الطيار فاقداً الوعي. ذلك كان السيناريو الذي خطر لي مباشرة.

وبعد دقائق معدودة دخل طوني ثانية وقال إنها طائرة تجارية ارتطمت بمركز التجارة. اتصلت بالرئيس على الهاتف وأخبرته بما حدث. فقال: "هذا حادث غريب". واتفقنا على البقاء على اتصال.

ذهبت فوراً إلى غرفة المواقف لعقد اجتماع لهيئة مكتبي. كنت أجول حول الطاولة لأستمع لما يقوله كبار المديرين عندما دخل طوني فجأة وبيده مذكرة. طائرة ثانية ارتطمت بمركز التجارة العالمي. أخبرني بعض الأشخاص أنني قلت حينئذ، بهدوء نوعاً ما: "يجب أن أذهب". ربما! لكنني في تلك اللحظة أدركت أنه هجوم إرهابي وأنا أرتجف من الأعماق.

غرفة المواقف آنذاك (إذ أعيد ترتيبها بعد ذلك التاريخ) كانت قاعة اجتماعات متاخمة لنوع من مركز عمليات يعمل فيه موظفون مدنيون وعسكريون ويراقبون حركة الاستخبارات ويتدبرون أمر الاتصالات الهاتفية الواردة للرئيس ولموظفي مجلس الأمن القومي. وهم على تواصل دائم مع مراكز العمليات في وكالة الاستخبارات CIA ووزارة الخارجية ومع مركز القيادة العسكرية القومية في البنتاغون.

توجهت إلى مركز العمليات حيث الهواتف ترن دون انقطاع والناس يتحدثون بصوت عال وهم يشاهدون شاشات التلفزة العديدة ويستعرضون الأفلام من نيويورك. حاولت الوصول إلى لجنة مديري مجلس الأمن القومي. أما جورج تينيت فقد ذهب قبل لحظات إلى موقع آمن في لانغلي Langley. كان كولن باول في أمريكا اللاتينية. وأحسست بخوف آنيٍّ لأنني ظننت أنه في كولومبيا التي كانت آنذاك مرتع الإرهاب. لكنه، لحسن الحظ، كان في البيرو يحضر اجتماعاً لمنظمة الدول الأمريكية. حاولت الاتصال بدون رامسفيلد، ولم أستطع. كانت هواتفه لا تكف

عن الرنين كما قيل لي. التفت ورأيت على شاشة التلفزة أن طائرة ارتطمت بالبنتاغون.

وقبل أن أفعل شيئاً آخر دخل رجال الشرطة السرية وقالوا: "دكتورة رايس، يجب أن تذهبي إلى الملجأ. الآن! الطائرات تصطدم بالمباني في جميع أنحاء واشنطن. ومن المتوقع أن يكون البيت الأبيض الهدف التالي". والتفت لأذهب إلى الملجأ وإذا بي وعلى نحو مفاجئ أجد نبأ (تبين أنه كاذب) بأن سيارة مفخخة كانت عند وزارة الخارجية.

انقضت اللحظات التالية سريعاً. توقفت قليلاً لأهاتف عمي آلتو Alto وعمتي كوني Connie في بيرمنغهام. وقلت لهما: "توجد صور رهيبة من واشنطن، ولكن قولوا للجميع إنني بخير".

ثم اتصلت بالرئيس، الذي قال: "إنني عائد".

قلت: "سيدي الرئيس، ابق حيث أنت. لا تستطيع العودة إلى هنا".

كان فرانك ميلّر Frank Miller، المدير الذي أثق به والمسؤول عن السياسة الدفاعية والحد من التسلح، واقفاً إلى جانبي. قال لي "أخبريه أنه لا يستطيع العودة".

قلت: "أعرف". ثم فعلت شيئاً لم أفعله ثانية. رفعت صوتي مع الرئيس وقلت بنبرة صارمة استطعت أن أستجمعها: "سيدي الرئيس: لا تستطيع العودة إلى هذا المكان، واشنطن، وأقصد الولايات المتحدة، تتعرض للهجوم". لم يرد. أما الشرطة السرية فقد حملوني جسدياً ودفعوا بي نحو الملجأ.

أعرف الطرق المؤدية إلى المركز الرئاسي للعمليات الطارئة جيداً. لكنني لا أذكر كيف وصلنا إليه في ذلك اليوم. أول شخص رأيته كان نائب الرئيس الذي كان على الهاتف مع الرئيس. ورأيت نورمان مينتا Norman Minta وزير النقل والموظف المدني الأكثر أناقة وتهذيباً. كان في السابق نائباً في الكونغرس من الحزب الديمقراطي عن مقاطعة قريبة من منزلي في شمال كاليفورنيا. هو أمريكي من أصل ياباني، له تاريخ رائع ومدهش لعائلة ظلت مخلصة للولايات المتحدة على الرغم من المعاملة غير اللائقة التي قامت بها الحكومة الأمريكية إبان الحرب العالمية الثانية.

كان نورمان جالساً في زاوية طاولة طويلة أمامه مجموعة أوراق قانونية،

ويتابع الأرقام الظاهرة على نيل الطائرات. لم نعرف عدد الطائرات التي قيل بأنها اصطدمت بالمباني. لذلك كانت المهمة الأولى أن نجعل جميع الطائرات تخرج من الأجواء وتعود للأرض بالسرعة الممكنة. وحصل ارتباك وفوضى عارمة، حيث قيل إن عدداً من الطائرات لا يستجيب عندما تتصل بها إدارة التحكم بالحركة، وطائرات أخرى تظهر في الاتصالات ثم تختفي. ففي لحظة من اللحظات سمعنا أن طائرة أقلعت دون ترخيص من مدريد متجهة إلى الولايات المتحدة. بعد دقائق سمعنا أنها حطت في البرتغال، ثم سمعنا أنها أغلب الظن في الجو متجهة إلى نيويورك، ثم عادت إلى مدريد دونما تفسير. لقد باتت الطائرات التجارية سلاحاً، ويجب أن نعرف مكان - ونية - جميع الطائرات المحلقة في أجواء الولايات المتحدة والتي كان تعدادها في ذلك اليوم 4500 طائرة.

اتصل نائب الرئيس بالرئيس وسأله عمَّ يريده أن يفعل إذا امتنعت طائرة ما عن التعريف بنفسها. هل نسقطها؟ وأعطى الرئيس الأمر الذي نقله نائب الرئيس إلى البنتاغون: إن لم تستجب طائرة ما بالشكل اللائق، تعاملوا معها على أنها عدو وأسقطوها. كان ذلك احتمالاً مُرعباً. لقد اتخذ الرئيس قراراً لا يمكن التفكير فيه، ذلك أنه أمر السلاح الجوي الأمريكي بإسقاط طائرة تجارية وقتل ركابها الأبرياء. ومع ذلك لقد كان هذا القرار "خيار هوبسون Hobson's Choice"(*) الذي وجدناه أمامنا على حين غرة. عملياً لا خيار بيدنا.

في بعض الأوقات وبعد صدور هذا الأمر، قيل لنورمان إن إحدى الطائرات اختفت من رادار مراقبة الحركة الجوية. وتبين أنها تعود لشركة United Airlines، الرحلة 93. للحظات ظننا جميعاً أننا أسقطناها. كان نائب الرئيس على الخط مع البنتاغون. فأجرى ستيف هادلي اتصالاً ثانياً مع مركز القيادة العسكرية القومية. كان نائب الرئيس يقول ويردد: "يجب أن تعرفوا إذا كنتم قد اشتبكتم مع طائرة مدنية. وكيف تعرفون إذا كنتم اشتبكتم مع طائرة مدنية؟" ومضت الدقائق وكأنها لن تنتهي قبل أن نحصل على جواب. لم تُسقط طائرات سلاح الجو طائرة مدنية. وعلمنا فيما بعد، طبعاً، أن الركاب وطاقم الطائرة في الرحلة 93 قد دفعوا بوجهتها نحو الأرض لكي لا يقوم الإرهابيون بتدمير مبنى آخر - على الأغلب مبنى

(*) هو موقف لا خيار فيه، منسوب إلى طوماس هوبسون في القرن السابع عشر الذي كان يؤجّر الخيول ويُجبر الناس على القبول بالحصان القريب من باب الإسطبل (المترجم).

الكابيتول أو ربما البيت الأبيض. هذه الأرواح الشجاعة أنقذت المئات من بني وطنها.

بعد سنة ذهبت إلى قداس أقيم في بنسلفانيا تكريماً لضحايا الرحلة 93. إحدى العائلات كانت أمريكية إفريقية، مجموعة أخوات، ذكرنني بأقاربي. أخوهم لو روي هومر .Le Roy Homer, Jr الذي كان المحبوب الغالي عندهن، كان مساعد الطيار في تلك الرحلة. قلت لهن إنني أريدهن أن يعرفوا أن شقيقهن ربما أنقذ حياتي أنا أيضاً كما أنقذ الكثيرين.

لكنني في ذلك اليوم، 9/11 لا أنكر أنني شعرت بخطر شخصي. سئلت مراراً عما إذا كنت خائفة، لكنني أقولها بصراحة لم يكن لدي وقت لمثل هذه الأفكار، بل كنت في حال متناغمة مع كل ما تعلمته وعلّمته حول إدارة الأزمات.

بمجرد وصولي إلى الملجأ خطر ببالي أن نتصل بالروس. فالقوات العسكرية الروسية تعمل في جميع أنحاء العالم وأحياناً قريباً جداً من قواتنا. وكان ثمة على الدوام مخاوف إبان الحرب الباردة بأن رفع مستوى التأهب عند القوات الأمريكية سوف يحفز الاتحاد السوفياتي على فعل الشيء نفسه، ما يسبب تصاعداً خطراً في حالات التأهب.

وكما تبين فيما بعد كان بوتين يحاول الاتصال بالرئيس الذي كان في تلك اللحظة في مكان ما بين فلوريدا وموقع آمن في لويزيانا. طلبت الكلام مع سيرغي إيفانوف، لكن بوتين رفع سماعة الهاتف. فقلت له: "سيدي الرئيس، إن الرئيس لا يستطيع أن يأخذ مكالمتك الآن نلك أنه في طريقه الآن إلى موقع آخر. وأردت أن أبلغك أن القوات الأمريكية ترفع مستوى التأهب".

أجاب: "عرفنا لتونا وقد ألغينا تمريناتنا وخفضنا مستويات تأهبنا. هل يوجد شيء آخر نفعله؟"

شكرته، وللحظة قصيرة ومضت برأسي فكرة مفادها: "انتهت الحرب الباردة حقاً".

والأولوية الأخرى أن أتأكد بأن العالم كله يعرف أن الولايات المتحدة لا تزال قائمة على أعمالها. وأخذت تجول في ذهني الصور التي يشاهدها الجميع في البلدان الأخرى حول العالم والتشكك الذي قد يثيره صمت الحكومة الأمريكية. أمام مشاهد المباني تتساقط في نيويورك والهجوم على البنتاغون في واشنطن يتعين علينا أن نرسل رسالة إلى الصديق والعدو على السواء بأن الولايات المتحدة الأمريكية لم تفقد رأسها: القيادة عندنا سليمة لم تصب بأذى وبأننا نقوم بأعمالنا

على خير وجه. طلب ستيف هادلي إلى وزارة الخارجية بأن ترسل برقية إلى جميع المواقع تنقل حقائق هامة.

وحين أعود بذاكرتي الآن إلى تلك الأيام أرى أن قيامنا بعملنا بالجودة التي قمنا بها أمر يدعو للدهشة والإعجاب. كانت ثمة صعوبات بالتأكيد، عرفنا أن الشاشات في الملجأ قادرة على عرض غرفة المواقف أو قنوات تلفزيونية ولكن ليس بشكل متزامن. كان ثمة لحظة تواجد فيها عدد كبير من الناس داخل الغرفة ما أدى إلى انخفاض مستوى الأكسجين كثيراً فكان من الضروري أن نُخرج منها عدداً من الموظفين "غير الضروريين".

في اللحظات القليلة الأولى لم نتمكن من التواصل بشكل مقنع مع العالم الخارجي، وما هو أكثر أهمية، مع أبناء الوطن. والسبب في ذلك في قسمه الأعظم أن الرئيس كان خارج واشنطن. وإذا نظرت الآن للوراء، فإني أرى البيان الأول للرئيس، الذي وضعته على نحو غير لائق كارين هيوز وعاونها آري فلايشر، لم يتضمن معلومات جيدة ولم يكن مطمئناً. لكن أحداً في تلك اللحظات لم يرغب أن يقول الكثير أو القليل حول ما الذي قد يحدث تالياً.

لكننا في التحليل النهائي تابعنا عملنا. فنحن جميعاً مخضرمون من عهد الحرب الباردة. كنت أشعر بالامتنان لأنني لم اضطر يوماً لاستخدام ما تدربت عليه في النجاة من حرب نووية للغرض المقصود منه. لكنه بكل تأكيد أفادني في جعل تلك الغرائز تعمل انعكاسياً حين اضطررت على نحو مباغت للتعامل مع نوع مختلف من الحوادث "التي لا تخطر بالبال".

ما تبقى من ذلك اليوم كان ضبابياً. وصل الرئيس إلى قاعدة باركسديل Barksdale الجوية في لويزيانا ثم قرر أنه لن يكون أمامنا اتصالات كافية هناك. فنقل إلى قاعدة أوفوت Outt الجوية في نبراسكا، حيث عقدنا مؤتمراً عبر التلفزيون لمجلس الأمن القومي عند الساعة الثالثة عصراً. كان كولن باول لا يزال بالجو عائداً من البيرو، لذلك حضر ريتشارد أرميتاج ممثلاً عن وزارة الخارجية. وتمكن دون وجورج من الوصول إلى البيت الأبيض. كان المؤتمر مختصراً، حيث قال الرئيس إن ما حصل هو عمل حربي وأن مكافحة الإرهاب هي الأولوية الجديدة لإدارته. أما في هذه اللحظة فإن المهمة الأكثر إلحاحاً هي حماية البلد من هجوم آخر والتعامل مع الجرحى والمصابين. وينبغي تقديم كل عون ممكن لضحايا نيويورك والبنتاغون، وقد

فوجئنا بقلة عدد الجرحى. تسبب الاعتداء بدمار كبير لذلك لم يكن لدى معظم الضحايا فرصة للنجاة.

بعد ساعات قليلة تلت انتهاء الاجتماع اتصل بي الرئيس قائلاً: "أنا عائد، ولا اريد أن أسمع أي شيء بهذا الخصوص!" وأدركت أنه من غير المفيد قول أي شيء أكثر.

حطت طائرة الرئيس الهليوكوبتر على المرج الأخضر الجنوبي South Lawn في البيت الأبيض عند حوالي الساعة السابعة مساء. خرجت لتحيته، فسأل: "أين لورا Laura؟" كانت في مركز العمليات الطارئة. توجه مباشرة إلى المكتب البيضوي لرؤية السيدة الأولى. عندما عاد انضم إلينا أنا وكارين هيوز وآري فلايشر في غرفته الخاصة للطعام الواقعة قريباً من البهو والمكتب البيضوي. فقد نقلنا إلى الشبكات خبراً بأن الرئيس سوف يخاطب الأمة عند التاسعة مساء، فكان فريق عمل من شبكة CBS يهيئ المكتب البيضوي لهذا الخطاب.

كان مايك غيرسون قد وضع مسودة الخطاب الذي تضمن ما يمكن أن يتوقعه كل فرد: الرئيس في حداد على الضحايا ويطمئن الأمة بأن الولايات المتحدة ستكون بخير. ولكن برز سؤال حول ما الذي سيقال بخصوص الإرهابيين. مع أننا نستطيع أن نتوسع بمناقشة السياسة فيما بعد، إلا أن الرسالة الأولى سوف تُقرأ في كل مكان وتحديداً في أوساط القاعدة وأوساط أولئك الذين قد يفكرون بإيذائنا.

تحدث بيان الرئيس بصراحة وبصورة قاطعة بأننا سوف نعثر على الإرهابيين ونقدمهم للعدالة. لكن الموضوع المهم هو ماذا نقول عن الدول الراعية التي كانت تدعمهم. إن إحدى مشاكل الإرهابيين أنه ليس لديهم ما يخسرونه بحسب المعنى التقليدي. فهم ليسوا مثل الدول، ليس لهم أراض يمكن تهديدها ولا سيادة يخسرونها. لكننا نستطيع إرسال رسالة إلى الدول الداعمة لهم.

وهكذا قررنا أن نضع الدول الراعية على اللائحة، حيث قال الرئيس: "لن نميز بين الإرهابيين الذين ارتكبوا هذه الأفعال وأولئك الذين يؤونهم". وتوقف الرئيس قليلاً عند هذا السطر ونظر إلي. سألته إذا كان يشعر بأنه يجب أن يقول ذلك الآن. قال إنه يريد أن يقوله لكنه يسأل إذا كان لي رأي آخر. ابلغته بأنني أرى أنه يجب أن يقوله في أول رسالة لأنها إذا تأخرت تفقد أثرها. تشاورت مع نائب الرئيس وهاتفت كولن ودون وقرأت لهما هذا السطر. وافق الجميع، وصار هذا

السطر يعرف بأنه واحد من العناصر الأكثر أهمية في مبدأ بوش Bush Doctrine.

بعد أن ألقى الرئيس خطابه عقدنا اجتماعاً آخر لمجلس الأمن القومي امتد حتى الساعة العاشرة ليلاً. كان كولن قد عاد من البيرو فحضر الاجتماع شخصياً إلى جانب أعضاء لجنة المديرين جميعاً. قدم كل مدير تقريراً موجزاً عن الوضع، وقال جورج تينيت إنه واثق بأن تنظيم القاعدة هو المتهم لكنه سينتظر حتى صباح اليوم التالي ليجري مكالمة نهائية.

فوجئت بأن الرئيس لا تبدو عليه علامات التعب. كان عازماً على جعل الجميع يركزون على ما ينبغي فعله في أعقاب الحادثة. وأخذ يردد دوماً سوف نعاقب الذين اعتدوا علينا. لكن ذلك مسألة ليوم آخر. أذكر أنني قلت في نفسي إنه يضبط نفسه بالتأكيد ولا تظهر عليه أي علامة للإجهاد.

قيل لي في وقت مبكر من المساء إن الشرطة السرية لا تريدني أن أذهب إلى منزلي في ووترغيت. وليس لدي مرافقة أمنية، وأن عناصرها سوف تخصص لي مرافقاً في اليوم التالي. وإلى أن يحصل ذلك يفضل أن أبقى في البيت الأبيض. لم أناقشهم في المسألة واعتزمت المبيت في مكتبي. لكن الرئيس تلطف ودعاني للإقامة في مسكن الرئاسة، فطلبت إلى إحدى الموظفات لدي سارة لنتي Sarah Lenti أن تذهب إلى شقتي وتحضر لي بعض الملابس لليوم الثاني. ومن تلك اللحظة صرت أحتفظ بحقيبة ملابس جاهزة في مكتبي، فيما لو احتجتها ثانية.

بعد اجتماع المجلس جاءني إلى المكتب ستيف هادلي وأندي كارد. وأخيراً شعرت بالإرهاق. عظامي متعبة. كنا على وشك أن نضع مخططاً لمهام الغد عندما دخل المكتب أحد عناصر الشرطة السرية، وقال: "اذهبوا جميعاً إلى الملجأ. طائرة أخرى متجهة نحو البيت الأبيض!" وهرعنا مسرعين إلى مركز عمليات الطوارئ. كان أول من تم "إجلاؤهم" الكلب بارني Barney ثم الكلب الآخر سبوت Spot. ثم لمحت نيل Neil شقيق الرئيس الذي تصادف وجوده في البيت الأبيض، وماريا غالفان، مديرة منزل عائلة بوش، ثم لورا والرئيس. كانت لورا ترتدي رداء الاستحمام وبدون عدساتها اللاصقة، كما قالت لي فيما بعد، ولذلك لم تر جيداً. وكان الرئيس قد ارتدى ملابس النوم.

وتبين فيما بعد أنه إنذار كاذب، لكن أحد عناصر الشرطة السرية قال بنبرات جادة: "سيدي الرئيس يجب أن تنام هنا هذه الليلة". فقد خططوا له لينام على

أريكة تسحب لتكون سريراً، وهي قديمة أصابها العث يبدو أنها لم تفتح منذ ستينيات القرن الماضي. ألقى الرئيس نظرة عليها وقال: "أنا ذاهب للنوم" واستدار وذهب إلى الطابق العلوي، تبعته لورا والعائلة والكلبان، ثم تبعناه أنا وستيف وآندي. كانت هذه المشاهد لحظة ارتياح لي. وهمست إلى ستيف قائلة: "لا أحد يصدق ما يجري".

صعدت إلى الطابق العلوي ودخلت واحدة من غرف النوم في الطابق السكني، أدرت التلفاز الذي كان يعيد عرض مشاهد الهجوم، لكنني في واقع الحال لم أشاهده. ومع أنني كنت متعبة حقاً، إلا أنني لم أنم إلا قليلاً، أو ربما لساعتين أو نحو ذلك. عند الرابعة والنصف فجراً، نهضت وارتديت ملابسي ونزلت للطابق السفلي إلى مكتبي.

حين وصلت وجدت رسالة من نيكولاس بيرنز Nicholas Burns سفيرنا في حلف شمال الأطلسي. اتصلت به هاتفياً رداً على رسالته، فقال إن حلفاء الناتو يريدون التصويت على قرار تحت المادة الخامسة، وهي: "إن اعتداء مسلحاً على أي دولة منهم أو أكثر من دولة في أوروبا أو أمريكا الشمالية يعتبر اعتداءً عليهم جميعاً". غالبت الدموع في عيني وقلت له نحن نرحب بهذا الإجراء. وبما أنني دارسة لهذا الحلف وباحثة قديمة عرفت للوهلة الأولى أنها ستكون المرة الأولى التي يضع الحلف فيها موضع التنفيذ فقرة الدفاع المشترك التي هي جوهر الحلف. عندما تم التوقيع على معاهدة شمال الأطلسي التي أسست لحلف الناتو NATO عام 1949 كانت المادة الخامسة مصدر الكثير من الجدل والمناقشة ذلك أنها ألزمت الولايات المتحدة بالدفاع عن أوروبا في زمن التوتر الشديد وما كان يعتقد بأنه صراع أكيد مع الاتحاد السوفياتي. والآن، وبعد عشرة أعوام انقضت على انهيار الاتحاد السوفياتي يعرب هذا الحلف عن الشكل الأعلى للتضامن معنا. تأثرت كثيراً ومن أعماقي. وقلت في نفسي، "جميل أن يكون للمرء أصدقاء".

ومع مرور الزمن شعر الحلفاء بالإحباط إذ لم نضمهم إلينا على نحو كامل في ردنا على 9/11. وتساءلت كثيراً فيما إذا كنا أضعنا الفرصة لجعل مضمون المادة الخامسة تعني كثيراً للحلف. صحيح أننا قادرون لوحدنا على شن حرب ضد طالبان. وصحيح أيضاً أنه، بعد انقضاء سنين على إهمال قدراتهم العسكرية، والفشل المتلازم مع هذا الإهمال في التحديث للحرب التي سنخوضها بالنتيجة، إلا أن معظم

الأعضاء في هذا الحلف غير قادرين على تحريك قواتهم العسكرية سريعاً. ونحن صامدون، موطدو العزم، مكلومون، ومصممون على الثأر لاعتداءات 9/11، وتدمير القاعدة وملاذها الخطر بأسرع وقت ممكن. ومع ذلك، فقد شعرت أننا تركنا الحلف متهيأ للذهاب ولكن لا مكان يذهب إليه. أتمنى لو أننا فعلنا أفضل.

"كل يوم بعده هو يوم 9/12"

هذه هي العبارة التي تعبر خاطري دوماً كلما أحاول على مدى السنين أن أفسر أثر الاعتداء على إدارة الرئيس بوش وتفكير هذه الإدارة وعلي أنا شخصياً. لا يوجد موضوع أمني يبدو ثانية كما هو عينه وفي كل يوم كان شغلنا الشاغل اجتناب اعتداء آخر. الولايات المتحدة هي البلد الأقوى في العالم – عسكرياً وسياسياً. ومع ذلك، لم تستطع أن تمنع اعتداءاً مدمراً قامت به شبكة من المتطرفين ليسوا بدولة ويعملون من أراضي واحدة من أفقر بلدان العالم. لقد اهتز مفهومنا لما يشكله الأمن. المؤسسات الحكومية ببساطة لم توجد للتعامل مع تهديد من هذا النوع. لهذا كان لزاماً في الأيام والشهور الأولى اتخاذ ترتيبات خاصة تملأ الفراغ.

لأول مرة حضر مدير مكتب التحقيقات الفدرالي FBI والمحامي العام الإيجاز الاستخباراتي للرئيس إلى جانب مدير الاستخبارات المركزية CIA. ولأول مرة تم جسر ذاك الانقسام الفاصل بين الاستخبارات المحلية والخارجية لبرهة صغيرة داخل المكتب البيضوي. التقرير الخاص بالتهديد يثير الرعب والفزع، ذلك أن كل تهديد يمكن تصوره بين عشية وضحاها، ومهما كان بعيد الاحتمال، يبدو أنه قادم إلى الرئيس. وأما وكالات الاستخبارات، بعد أن قصرت في تلك الاعتداءات، فقد كانت عاقدة العزم على ألا تخطئ ثانية.

صباح ذلك اليوم الثاني عشر من أيلول/سبتمبر قدم جورج تينيت إيجازاً حول دلائل تواطؤ تنظيم القاعدة في هذه الهجمات. استمع الرئيس إلى الشرح المقدم بصدد القضية ضد تنظيم القاعدة وأعلم المجلس الحربي بأننا عبرنا خط اللاعودة وبأننا سندمرهم. غير أن المهمة الأكثر أهمية كانت التأكد بأن هذا التنظيم لن يقوم بأي اعتداء آخر.

أذكر أنني ذهلت لما رأيته من وضوح الرئيس حول الأولويات. أولاً، أمن

البلاد. ثانياً، طمئنوا الشعب الأمريكي واجعلوا البلاد تعود إلى حياتها الطبيعية بالسرعة الممكنة. إن وصل أسلوب حياة أمريكا إلى نقطة التوقف فالقاعدة تكون رابحة. ثالثاً، خططوا لتدمير شبكات الإرهابيين وأعطوا من يرعونها الخيار بأن يكونوا معنا أو ضدنا. ورابعاً، استعداد لخوض حرب ضد القاعدة بطريقة ذات مغزى - وهذا يعني تدمير ملاذهم الآمن في أفغانستان. لن يكون ثمة هجوم تشنجي يتمثل في إطلاق صواريخ كروز على خيام فارغة. لقد أراد خياراً لجنود على الأرض. وسوف نلاحق القاعدة في زمن نحن نختاره.

* * *

جاء وضوح الرئيس بتناقض صارخ مع هيكليات صنع القرار الهيولية الداعمة له. بعد مكالمات هاتفية مع عدد من قادة العالم والاستماع إلى الإيجاز الاستخباراتي دعا الرئيس مجلس الأمن القومي لاجتماع في قاعة مجلس الوزراء. تزايد عدد الحضور كثيراً بسبب تلك الطبيعة المتعددة الجوانب للمشكلة التي أمامنا. بالإضافة إلى النواة الأساسية للمجلس - وهي الخارجية والدفاع والأركان المشتركة والـ CIA - كان ثمة حضور لوكالات أخرى عدة، مثل مكتب التحقيقات الفدرالي FBI، ووزارة العدل التي تتعامل مع الاستخبارات والأمن المحليين، ووزارة الخزانة، والمجلس الاقتصادي القومي لكي يتعامل مع الصدمة الموجهة للاقتصاد، ووزارة النقل لتتعامل مع المطارات والطرق الرئيسية.

بدا الوضع وكأن ثمة أناساً في كل مكان، ومع تزايد الوضوح الذي طلبه الرئيس، تزايدت هيولية الاجتماع. رئيس الوزراء الأسترالي جون هوارد علق داخل الولايات المتحدة ويجب أن يعود إلى بلاده. واحتجنا لإعادة آلان غرينسبان الرئيس الاحتياطي الفدرالي إلى البلاد من أوروبا. وأراد الرئيس أن يعرف متى يمكن إعادة فتح المطارات بأمان بأقرب فرصة ممكنة. وكم سيطول الوقت قبل عودة وول ستريت Wall Street والجهاز المصرفي للعمل ثانية؟ هل لدينا أي خطط لحماية معامل الطاقة الكهربائية التي سميت هدفاً في التقارير الخاصة بالتهديد؟ من الذي يتعامل مع سبعة وأربعين حاكماً كانت ولاياتهم هدفاً للتهديد؟ ومن هم الذين ينتظرون متلهفين ليسمعوا من البيت الأبيض ما الذي يجب أن يفعلوه؟ نظرت حولي

وقلت في نفسي "أنا مستشارة الأمن القومي. وأنا من يفترض فيه أن ينقل هذه الأمور كلها للرئيس".

عُقد اجتماع ثان عصر ذلك اليوم وكان أفضل قليلاً من سابقه. برزت مشكلات جديدة. كنا قد أغلقنا حدودنا، وتبين بأن النشاط الاقتصادي في طريقه للتوقف. واتضحت بجلاء تلك الطبيعة التكاملية لسلسلة توريداتنا الصناعية مع كندا، وهذا ما تبين حين بدأت المكالمات ترد من ديترويت وشركة جنرال موتورز GM وغيرها من معامل صنع السيارات التي أُغلقت أمام مورديها الكنديين، وعما قريب ستتوقف عن الإنتاج. كان الرئيس يضغط بقوة لإعادة فتح المطارات ولإيجاد السبيل لطمأنة الشعب الأمريكي بأن الطيران آمن.

وقررنا أنا وجوش بولتن، معاون رئيس الأركان، وستيف هادلي، أن نعمل على تشكيل مجموعات من المسؤولين يتولون مسؤولية مختلف عناصر الرد. تولى جوش مسؤولية الأمور المحلية والعلاقات مع الولايات. وطلبنا إلى لاري تومسون، معاون المحامي العام، أن يضع خطة لحماية البنية التحتية الحرجة. تولى لاري لندسي من المجلس الاقتصادي القومي مسؤولية محاولة التنسيق بين الجوانب العديدة لبقاء الاقتصاد وبالتالي إنعاشه. وتولينا أنا وستيف مسؤولية إدارة عمل المجلس الحربي. بعد سنوات، كنت أنا ولاري تومسون نتناول الغداء، فسألني: "لماذا خصصت البنية التحتية الحرجة لي؟ فأنا لا أعرف شيئاً عنها". أخبرته أن لا أحد يدري كيف يحمي البنية التحتية الحرجة، لكنه هو قادر وكفوء والجميع يثق به. في تلك الأيام التالية لـ 9/11 مباشرة، كان هذا الجواب كافياً.

عصر يوم الثاني عشر من أيلول/سبتمبر رافقت الرئيس إلى البنتاغون، وفي طريقنا شاهدنا المكان الذي ارتطمت فيه الطائرة بأحد جوانب المبنى. حيث كان يوجد جدار يوجد الآن ثغرة واسعة من القضبان المعدنية المفتولة والإسمنت. عمال الإنقاذ ما زالوا يعملون وأراد الرئيس أن يشكرهم. مشيت إلى جانبه لبرهة من الزمن ثم ابتعدت عنه لأتحدث مع الأطباء والممرضات وغيرهم من أوائل المتطوعين الذين سحبوا الضحايا من تحت الأنقاض – من أمكن إنقاذه ومن توفوا. كنت أرتعش عندما عدت إلى الموكب الرئاسي. وعدت إلى البيت الأبيض وعملت حتى ما بعد العاشرة ليلاً. عندما ترجلت من السيارة في ووترغيت، سألت نفسي: "ما تلك الرائحة؟" كانت الرائحة منبعثة من ملابسي التي تشبعت بدخان وهباب الحريق من البنتاغون.

واظبت على الذهاب في اليوم التالي ولم تذهب عني تلك الانفعالات لكنني كبتُّ مشاعري، فأمامي عمل يجب إنجازه. لكن تلك الانفعالات بدأت تعود للظهور تدريجياً. حاولت تهدئة نفسي بأن عدت إلى بعض تصرفاتي الروتينية اليومية، مثل ممارسة التمارين الرياضية. وأخيراً خصصت بعض الوقت لقص شعري الذي كان يفترض أن أقصه منذ مدة. حين جلست هناك سمعت برنامج Imagine الذي يقدمه جون لينون John Lennon على المذياع. اغرورقت عيناي بالدموع، فعدت إلى البيت الأبيض وركزت على عملي. في تلك الليلة غادرت المكتب عند الساعة الحادية عشرة وتسعة وأربعين دقيقة ليلاً. لقد باتت أيام عمل بسبع عشرة ساعة شيئاً روتينياً.

حين استيقظت صبيحة اليوم التالي أدرت التلفاز. كان المشهد من لندن، وكان حرس كولدستريم Coldstream Guards في عروضهم بالساحة خارج قصر باكنغهام. احتجت للحظات قبل أن أركز تفكيري لكنني أدركت سريعاً أنهم كانوا يعزفون نشيدنا الوطني. انهارت أعصابي وأجهشت بالبكاء.

* * *

طالما أحسست وكأني أعمل في ضباب، حالة افتراضية للصدمة، ولمدة يومين بعد 9/11. تلك كانت حالتي الذهنية في الرابع عشر من أيلول/سبتمبر حين كنا نحضّر لقداس يوم وطني للصلاة والتذكر في الكاتدرائية الوطنية. بدا لنا الموكب الرئاسي مثل موكب جنائزي. كنت في سيارة "الرقابة" أو الاتصالات، وكان معي أندي كارد، مستشارة الأمن القومي ورئيس الأركان يركبان معاً في السيارة دوماً ومعهما المساعد العسكري للرئيس. وبينما كان الموكب يشق طريقه في شارع ماساتشوستس رأيت رجلاً يحمل يافطة كتب عليها "حمى الله أمريكا، لن يخيفنا الإرهاب". مررنا أمام الكنيسة الأرثوذكسية الروسية، حيث الكهنة يقرعون الأجراس الضخمة. وببطء توقفنا في المستديرة أمام الكاتدرائية. دخلنا الكنيسة فرأيت تجمعاً استثنائياً: رؤساء الجمهورية السابقون، والوزراء، والوزراء السابقون، وقضاة المحكمة العليا، وأعضاء الكونغرس، والعسكر. جميعهم تجمعوا في يوم الحداد الوطني. كان قداساً جمع الديانات، حيث كان ممثلون للديانات التوحيدية الثلاث، والإسلام منها. واعظ الأمة، بيلي غراهام Billy Graham كان ضعيفاً واهناً لكنه جاء ليلقي الموعظة في هذا القداس.

وقبل أن يلقي الرئيس كلمته وقفت مغنية السوبرانو الرائعة دينيس غريفز Denyce Graves لتنشد الصلاة الربانية The Lord's Prayer. لم أتصور كيف سينهي الرئيس كلمته دون أن تنهار أعصابه. في اجتماع مجلس الوزراء قبل القداس كانت انفعالاته في أوجها. وكان كولن باول يجلس إلى جانبه، فوزير الخارجية يجلس دوماً بجوار الرئيس. وقد مرر له ملاحظة مكتوبة يقول فيها: "سيدي الرئيس لا تنفعل وتنهار أثناء القداس". بعد أن روى الرئيس ذلك لمجلس الوزراء قال ساكون بخير، وكان مصيباً فقد ألقى كلمته بحساسية رقيقة لكنه كان مسيطراً على مشاعره. فقلت في نفسي: لا يمكنني أن أفعل هذا.

كان القداس علاجاً تنفيسياً. أنا ابنة كاهن في الكنيسة المشيخية، ووالدتي عازفة الأرغن في الكنيسة، فالموسيقى كانت محور حياتي منذ ولادتي. ولا أستطيع حتى هذا اليوم أن أنشد ترتيلة O God Our Help in Ages Past دون أن أعود بذاكرتي إلى الكاتدرائية الوطنية National Cathedral. ركزت على الموسيقى وعلى الكلمات الاستثنائية في أغانينا الوطنية الرائعة. وما كانت بدايته يوم حزن انتهى بالنسبة لي بإحساس بتصاعد التحدي. كانت الترنيمة الأخيرة بعنوان The Battle Hymn of the Republic. تقول الكلمات الأصلية لترنيمة الحرب الأهلية: "حيث إنه قضى ليجعل الناس أتقياء، فلنمت لنجعل الناس أحراراً". ومع مرور السنين بدل المصلون (آمل ألا يكون في هذا القول أي إساءة) الكلمات لتصبح: "حيث إنه قضى ليجعل الناس أتقياء فلنحيا نحن لنجعل الناس أحراراً". ولدهشتي البالغة أنشدنا الترنيمة بكلماتها الأصلية. وبينما كانت الجوقة العسكرية تنشد كلمات الذروة "Amen, Amen" أحسست وكأن روحي قد رُدّت إليّ وشجاعتي تجدّدت. لقد حزنّا على الضحايا، والوقت الآن للدفاع عن البلاد.

* * *

غادر الرئيس إلى نيويورك بعد القداس. سألته إن كان ينبغي لي أن أرافقه، لكنه قال إنه يريدني أن أذهب مباشرة إلى كامب ديفيد لأجتمع بنائب الرئيس وكولن ودون. وغادرت بالطائرة إلى كامب ديفيد يصحبني دون حيث أقلتنا طائرة عمودية عسكرية. في ذلك المساء التقينا نحن الأربعة على العشاء حيث تناولنا وجبة من شرائح لحم الجاموس (التي يفضلها نائب الرئيس) وتباحثنا في كيفية الترتيب لجلسة صباح اليوم التالي مع الرئيس. كنا جميعاً نعرف أن النتيجة

ستكون إعلان الحرب على طالبان وغزو أفغانستان. كان النقاش مفيداً في معالجة مسائل يريد الرئيس أن يتطرق إليها.

وللمرة الأولى شعرت أنني غريبة. فهؤلاء الرجال الذين لديهم خبرات عشرات السنين في الحكم كانوا يعرفون بعضهم بعضاً منذ سنين. ومروا بأزمات كثيرة منفصلين ومجتمعين. لكن ضخامة ما قد حدث في 9/11، وثقل التحدي الذي نواجهه الآن شغل تفكيري بقوة. فهذه الأيام ليست أياماً طبيعية والأفعال ليست كما كان في تصوري أن افعلها في ذلك اليوم من شهر آذار/مارس في مدينة أوستن بتكساس.

في صباح اليوم التالي اتصل الرئيس عند الساعة السادسة والنصف، كما يفعل دوماً حين نكون في كامب ديفيد، وسأل عن كيفية سير الأمور في المساء، وقال إنه سيستمع لما سيقدمه عدد من المديرين ثم يقرر ماذا سيفعل. وفكرنا بعقد جلسة صباحية لأجل هذه الشروح، واستراحة عند العصر ثم جلسة ختامية لوضع التوصيات. أحس بالقلق حيال أحوال الناس في ظل هذه الظروف. وأكدت له أن الليلة السابقة كانت هادئة بالرغم من كل شيء. وسألته عن أحواله، فقال إنه بصحة جيدة.

هذه المكالمة من الرئيس أعطتني القوة. هو يعتمد عليّ ويجب علي أن أكون معه. فكان لزاماً علي أن أبعد عن نفسي الشكوك والمخاوف وأتابع عملي وأقوم بواجبي.

بعد الإيجاز الاستخباراتي للرئيس الذي قدم في قاعة الاجتماعات التي تحمل اسم لوريل لودج Laurel Lodge عقدنا اجتماعاً لأعضاء مجلس الأمن القومي ومعاونيهم. وضعنا خارطة في وسط طاولة الاجتماعات الكبيرة المصنوعة من خشب السنديان. تلك هي أفغانستان، المكان الذي تذهب إليه القوى الكبرى للموت. وأفغانستان لم تكن محاطة بجيران معادين ومضطربين فقط (وفي بعض الحالات معادين لنا مثل إيران)، فإن أراضيها الوعرة والقاسية ظاهرة بجلاء. فقلت في نفسي، ومن ناحية أخرى، إن حملة ناجحة في أفغانستان قد تساعد في إعادة رسم المنطقة.

والجدير نكره أن جنوب ووسط آسيا، ابتداء من الطرف الجنوبي للهند ومروراً بباكستان وأفغانستان وحتى تلك الدول التي تنتهي أسماؤها بـ "ستان" (وهي

أوزبكستان، تركمانستان، قيرغيزستان، طاجيكستان وكازاخستان، ذات الأهمية الكبيرة) يشكل العمود الفقري لهذه المنطقة. وهي منطقة مفتوحة على الشرق الأوسط وإيران من جهة، وعلى غرب الصين من الجهة الثانية. والوجود العسكري الأمريكي في أفغانستان والدول المحيطة بها - والذي تفرضه ضرورات أحداث 11/9 - سوف يسهم في تحقيق الاستقرار في وسط وجنوب آسيا. ونشوء حكومة صديقة في أفغانستان إضافة إلى علاقات أكثر متانة مع دول "ستان" سوف ترسي نفوذاً جيواستراتيجياً أمريكياً في منطقة كان يسميها زبيغنيو بريجنسكي Zbigniew Brezezinsk "قوس الأزمات". فقلت لستيف هادلي يجب أن نبدأ بالتفكير في هذه المنطقة بأنها قوس الفرصة بديلاً عن التسمية تلك.

لكن الوصول إلى تلك المرحلة يحتاج للكثير من الجهد والعناء على مدى سنوات عدة. كانت أفغانستان عرضة للنهب والسلب والخراب بسبب حروب دامت عشرات السنين. عندما احتل الاتحاد السوفياتي هذا البلد عام 1979 انضم المقاتلون العرب إلى صفوف قوات المقاومة المحلية الذين وضعوا جانباً خلافاتهم القبلية والإثنية ليشكلوا تحالفاً هشاً صار يعرف على نطاق واسع بالمجاهدين. وبمساعدة الولايات المتحدة وبتمويل وأسلحة من بعض دول الخليج أدخلت عبر الباكستان نجح المجاهدون بدحر القوات السوفياتية في أواخر ثمانينيات القرن.

غير أن حقيقة عدم وجود عدو مشترك جعلت المنافسات الشديدة بين أمراء الحرب المتنازعين تعود للظهور ثانية على السطح وأقحمت البلد في حرب أهلية. في حمأة هذا الصراع تمكنت حركة طالبان، وهي جماعة من المقاتلين الإسلاميين يقودها الملا محمد عمر، من اجتياح جنوب البلاد عام 1996 والسيطرة على كابول.

بعد أن وطدت طالبان سيطرتها وأحكمت قبضتها على العاصمة وصل أسامة بن لادن إلى شرق أفغانستان. بعد مغادرته للسودان وتخليه عن الجنسية السعودية، عاد إلى المكان الذي قاتل فيه في صفوف المقاومة ضد السوفيات وليؤسس قاعدة عمليات لشبكته الإرهابية. وحيث إن حركة طالبان ترتبط به إلى درجة معينة بصلة قربى إيديولوجية قبلت به، وفي مراحل معينة دعمت جهود بن لادن لإقامة معسكرات تدريب للقاعدة وتجنيد المتطرفين في سبيل قضيته.

أما الباكستان فقد قامت هي أيضاً بتدريب المناضلين المتطرفين ليقاتلوا في صفوف المقاومة ضد الجيش الأحمر في أفغانستان، وحافظت على ارتباطات مع الكثيرين من هؤلاء بعد الانسحاب السوفياتي. عندما وصلت طالبان إلى السلطة سعى المسؤولون في القوات العسكرية والأمنية الباكستانية وبخاصة صفوة هذه القوات المعروفة باسم مديرية الاستخبارات للخدمة البينية Inter-Service Intelligence (ISI) للاتصال بها وطوروا روابط تنامت مع الزمن. بيد أن هذه الروابط كانت عموماً ذات منشأ إثني، توحد قبائل الباشتون عبر الحدود التي رسمها البريطانيون دونما اعتبار للهوية الثقافية أو القبلية. وكانت الباكستان تتملق وتظهر ولاء غير حقيقي للمطالب الأمريكية التي تعود بتاريخها لعهد الرئيس بوش الأب حيث كانت واشنطن تطالبها بالتخلي عن روابطها مع المتطرفين.

لكن المشكلة الآنية التي مثلت أمامنا بعد 9/11 تكمن في إيجاد استراتيجية لإلحاق الهزيمة بطالبان. نحن جميعاً ندرك التجربة السوفياتية في ذلك البلد، والشروح التي عرضها البنتاغون بخصوص الخطط العسكرية لحظت أهمية "بصمة قدم خفيفة" للقوات الأمريكية. وهذا ما سوف يبدو قراراً حاسماً. فالولايات المتحدة لن تقاتل في حرب على أرض واسعة في أفغانستان، وبرغم ذلك نحن بحاجة لوجود "قوات على الأرض". سوف نعتمد اعتماداً كبيراً على المقاتلين الأفغان وعلى القوات الخاصة الأمريكية والاستخبارات والقوة الجوية، وسيكون الالتزام الأمريكي عنصراً يسهم في الرواية التاريخية بأننا نساعد الشعب الأفغاني في استعادة حريته من طالبان، وليس غزواً أجنبياً آخر لأفغانستان. سار النقاش بانتظام آخذين في الاعتبار جعل الباكستان حليفاً لنا في الحرب على الإرهاب وتأمين حقوق إقامة قواعد لنا في وسط آسيا.

بعد سلسلة من المداخلات وبعض المناقشات حول السبيل للمضي قدماً أعلن دون رامسفيلد وعلى نحو مفاجئ انتقال الكلام لمعاونه بول وولفويتز Paul Wolfowtiz الذي استهل كلمته بالحديث عن العراق. وكانت حجته جديرة وفي محلها، تركز على أهمية العراق الاستراتيجية النسبية التي تفوق أهمية أفغانستان. لا شك أن صدام حسين عدو للولايات المتحدة وقد دعم الإرهاب. والحرب في أفغانستان ستكون أكثر تعقيداً من اشتباك "مباشر" ضد جيش حقيقي مثل جيش صدام.

المشكلة هنا أن كل من جاء إلى هذه القاعة يعرف أن حربنا سوف تكون في أفغانستان التي تشكل الأرض التي منها انطلقت الهجمات على الولايات المتحدة. أنكر أنني ظننت في تلك الآونة أن ملاحظات بول كانت انحرافاً كبيراً عن العمل في وقت يحضر أمامنا عمل كبير. استمع الرئيس لكنه لم يعلق.

وكما كان مخططاً، طلب الرئيس استراحة بعد ساعات عدة من المناقشات، وطلب إلى الجميع التوجه لتناول الغداء (حيث دعي الأزواج والزوجات) وبعد الغداء استراحة لبضع ساعات، إذ قال: "اخرجوا للتنزه، للتمرين، أريحوا عقولكم!"، على أن نعود للاجتماع عند الرابعة عصراً، وسوف يطلب تقديم التوصيات والاقتراحات.

بعد الغداء سألت الرئيس عما يريده مني. هل يريد اقتراحي أثناء الاجتماع أم على انفراد؟ فأجاب: "على انفراد". ثم سمعت عن غير قصد الرئيس يقول لآندي كارد أن يهاتف بول جانبياً ويخبره بألا يقحم نفسه على هذا النحو، وهو يتوقع أن يستمع من مستشاريه أنفسهم وليس من معاونيهم. لست أدري ما الذي قاله آندي لكن بول لم يقل شيئاً في جلسة المساء.

بعد الاستراحة طلب الرئيس من كل عضو في المجلس الحربي أن يقدم توصية. قال كولن بالطبع ينبغي أن نذهب للحرب. واقترح توجيه إنذار إلى طالبان ذلك أنه لا توجد دولة محترمة وجديرة بالاحترام تخوض حرباً دون توجيه إنذار إلى الطرف الآخر. والحق يقال، كان ثمة نقاش مطول حول الهجوم الياباني على بيرل هاربر والرغبة في اجتناب "هجوم غادر". إذن من الضروري توجيه إنذار إلى طالبان وبعدئذ إصدار إعلان حرب. وتولى كولن مهمة إعطاء الباكستانيين الخيار: هل سيكونون معنا أم ضدنا؟ فلا يوجد مكان في الوسط. كان كولن أساساً معارضاً للحرب في العراق. وقال محذراً إن الوقت غير مناسب وبأن ذلك سيسبب شرخاً في التحالف القوي جداً ضد طالبان.

لم يقدم دون أي توصية. اكتفى بطرح أسئلة منمقة تشي بأنه يؤمن بخيار الحرب. رئيس هيئة الأركان المشتركة، هيو شيلتون Hugh Shelton، أكد للرئيس بأن القوات المسلحة ستضع خطة للجنود على الأرض لكنه أكد أهمية التعاون الإقليمي. أما جورج تينيت فلم يعبر عن أي رأي، وهذا ما يتلاءم مع طبيعة كونه مديراً للاستخبارات المركزية CIA. لكن آندي كارد قال إن الشعب الأمريكي ينتظر منا أن نخوض الحرب في أفغانستان، وليس في العراق.

التفت الرئيس إلى نائبه الذي بدوره أكد خيار الحرب والحاجة إلى إنذار. بعدئذ، وبعد تأنيب لطيف لبول انضم إلى كولن ودون في رفضهما لفكرة الحرب على العراق كجزء من الرد على 9/11. وبرغم كل ما كتب عن نائب الرئيس وعن ادعاءاته بخصوص العراق و9/11، فقد كان حازماً وموطد العزم في اجتماع كامب ديفيد في إيمانه بأن العراق ستكون حرفاً لاهتمامنا في أعقاب الاعتداءات.

قال الرئيس إنه سوف يبلغ الجميع بما قرره صبيحة يوم الاثنين. وأنه بحاجة للتفكير ملياً بما سمعه هذا اليوم. لقد أصيبت الولايات المتحدة إصابة ثقيلة وموجعة وهو لن يسكت. يجب التفكير جيداً بالرد وهذه المرة لا بد من إيقاع الهزيمة بالقاعدة.

في تلك الليلة وقبل العشاء، عزف المحامي العام جون أشكروفت John Ashcroft الحان بعض الأناشيد الدينية الزنجية على البيانو، وأنشدنا جميعاً. خلافاً للمعتاد يعزف جون عزفاً رائعاً مقطوعات إنجيلية على البيانو بينما أحب أنا أن أعزف الحان برامز Brahms وموزارت Mozart. وهكذا أنشدت بمرافقة عزف جون أنشودة His Eye is on the Sparrow. تقول كلمات هذه الأنشودة بأن عين الله على العصفور و"أنا أعرف أنه يراني". كانت لحظة حزن عميق جداً. وعند تناولنا للعشاء طلب الرئيس مني أن أقول صلاة. فقلت: "نحن رأينا وجه الشر لكننا لا نخاف. لأنك أنت، يا رب، أمين علينا".

كان قداس كنيسة كامب ديفيد بطبيعة الحال مكرساً لـ 9/11. صلوات للضحايا وللوطن. وكنيسة كامب ديفيد الصغرى الخاصة التي انتهى بناؤها في عهد جورج بوش الأب كانت مصلى للرئيس حين مكوثه في كامب ديفيد. والمصلون هم الرجال العسكريون وعائلاتهم المقيمون هناك. وهذا يعني أن الرئيس وعائلته ومساعديه يصلون إلى جانب الضباط والمجندين وعائلاتهم. هذا هو التعبير الحقيقي والصادق عن الديمقراطية الأمريكية وطبيعتها المحبة للمساواة. في ذلك اليوم صلى القائد العام إلى جانب أولئك الذين سوف يأمرهم عما قريب بالدفاع عن بلدنا الجريح في أرض بعيدة.

بعد الصلاة عدنا أدراجنا إلى البيت الأبيض. وطلب الرئيس إلي أن أرافقه إلى مكتبه في سكنه. أجاب على مكالمة قادمة من فيسنت فوكس وقال إنه بحاجة لبعض التمرين الرياضي. وطلب مني أن أعود عند السادسة مساء لنتكلم حول ما ينبغي عمله. وصلت في الموعد حسب الاتفاق وجئت إلى المكتب.

سألني الرئيس عما يدور في ذهني. أخبرته أننا دون شك سنخوض الحرب في أفغانستان إلا أنني أعربت عن مخاوفي بخصوص إقناع قادة آسيا الوسطى لإعطائنا حقوق إقامة قواعد نحتاجها. بعد أن انتهيت تكلم الرئيس لنحو نصف ساعة دون توقف. فالبلد أصيب بجرح عميق، هذا ما قاله تكراراً لما قيل في جلسة السبت، لكننا لا نستطيع القيام بهجوم مفاجئ. هو بحاجة لجنود على الأرض، لكنه يشعر بالقلق حيال القتال في أفغانستان. لا يمكن أن نفشل. فهذه الحرب مختلفة عن أي حرب أخرى في التاريخ. وباستخدامه لتشبيه رياضي (وهو يحب ذلك) قال إنه لا يعرف عدد اللكمات الأخرى التي تستطيع القاعدة أن تسددها.

أحسست وهو يتكلم أنه يحمل على كاهله حملاً أثقل مما حمله أي رئيس آخر منذ الرئيس أبراهام لنكولن في الحد الأدنى. كان ثمة رؤساء حصلت في عهودهم حروب لكنهم لم يتعرضوا لهجوم كبير يشن داخل واشنطن ونيويورك. من السهل أن ينسى المرء أننا في تلك الأيام افترضنا أن هجوماً آخر كان وشيكاً. كنا نتبادل الحديث في غرفة المداولات Treaty Room التي كانت لفترة من الزمن مكتب الرئيس قبل بناء المكتب البيضوي في الجناح الغربي. هي غرفة معتمة، كثيرة الأثاث واللوحات الكئيبة، كان منها لوحة للرئيس لنكولن يحيط به جنرالاته إبان الحرب الأهلية. لم أر بحياتي جورج دبليو بوش حزيناً كئيباً هكذا.

طلب الرئيس إلي أن أدون رسمياً قراراته المتخذة تلك الليلة. وقال إنه سيوزع الورقة أثناء الاجتماع صبيحة اليوم التالي. تركته جالساً وحيداً وعدت إلى مكتبي عند الساعة التاسعة ليلاً لأقوم بإعداد الوثيقة. بعد ذلك ذهبت إلى البيت يخالجني الإحساس بثقل العمل الذي سوف نقوم به.

7

وبدأ التخطيط للحرب

ابتدأ عملنا الروتيني اليومي بعد 9/11 في اليوم التالي مباشرة. من المعتاد أن يبدأ عملنا كل صباح بالإيجاز اليومي للرئيس. ولكن هذه الجلسة باتت الآن أكثر عملياتياً حيث كل من الـ CIA والـFBI يقدمان تقاريرهما حول التهديدات والجهود المبذولة لتعطيلها. والواقع أن هذا الأمر عقّد عملية صنع القرار، ذلك أن للرئيس ميلاً لطرح أسئلة خاصة بالسياسة مدفوعاً في ذلك بمعلومات استخباراتية. وحيث إن وزير الخارجية، وكذلك وزير الدفاع، غير موجودين صار من واجبي أن أحافظ على استمرارية الأحاديث وإبقائها تركز على ما يفترض باختصاصيي الاستخبارات أن يقدموه: تقييماً محايداً في السياسة لمختلف الأوضاع. ووجدت نفسي أذكّر الرئيس دوماً بأنه من اختصاص فريقه للأمن القومي أن يقدم له الإجابة عن المعضلات في السياسة التي يثيرها ما كان يسمعه.

بعد هذا الإيجاز الاستخباراتي يتلقى الرئيس عدداً من المكالمات الهاتفية من رؤساء الدول يعربون فيها عن تضامنهم الذي أخذ يكثر ويتكدس في تلك الأيام المحمومة في أعقاب 9/11. ومن بين هذه المكالمات كانت مكالمة أخرى مع بوتين. وكان بين الرجلين حديث رائع تعهد فيه الرئيس الروسي بتقديم المساعدة وبخاصة في تأمين تعاون دول وسط آسيا. واتضحت فوائده على الفور، نحن بحاجة للعون الذي كنا نتوقع بأن الاستخبارات الروسية قادرة على تقديمه من خلال شبكاتها الواسعة المنتشرة في وسط وجنوب آسيا.

انتهت المكالمة وبدأ اجتماع مجلس الأمن القومي للقيام بأول دراسة معمقة لكيفية الإعداد للحرب في أفغانستان. وزع الرئيس الوثيقة التي أعددتها في الليلة

السابقة موضحاً بأن اعتبارنا الأول يقضي بحماية البلاد من اعتداء جديد. وهذا يعني التعامل مع ملاذ القاعدة الآمن في أفغانستان.

وأكثر من ذلك عملنا سريعاً على وضع عدد من المبادئ لأجل امتدادنا نحو شعب أفغانستان. وشعرنا بالتزام بأن نترك هذا الشعب وهو في حال أفضل من حاله عند مجيئنا. وهكذا برز موضوع تحرير النساء الأفغانيات هدفاً مبكراً من أهداف السياسة. فقد اضطهدت النساء في أفغانستان بوحشية على أيدي طالبان. منعن من التعليم، ومن العمل خارج المنزل، ومن الظهور دون مرافقة ذكورية. كان نظام طالبان يجمع الحشود من الناس في استاد رياضي، عملت الأمم المتحدة على تجديده، ليشاهدوا تنفيذ الإعدام بنسوة اتهمن بارتكاب جرائم بحق التفسيرات المتطرفة للشريعة الإسلامية. هذه الطبيعة الغريبة والشاذة للنظام اتضحت من خلال طلب يثير السخرية تقدم به أحد زعماء طالبان إلى الأمم المتحدة لبناء منشأة أخرى لإعدام النسوة لكي يجري استخدام الاستاد الرياضي لمباريات كرة القدم. في هذا الإطار ألقت السيدة الأولى لورا بوش خطاب الرئيس الإذاعي بتاريخ 17 تشرين الثاني/نوفمبر واضعة بذلك مصير النساء في مركز الوسط في الأجندة الخاصة بأفغانستان.

بعد ذلك انتقلنا إلى الاستراتيجية الدبلوماسية التي كانت بلا شك صعبة التنفيذ. يجب إقناع باكستان لتضع حداً وتنهي دعمها الدائم لطالبان. أوفد ريتشارد أرميتاج إلى باكستان حاملاً رسالة إلى الرئيس برويز مشرف. تقول الرسالة إن الولايات المتحدة لم تعد تحتمل الألوان الرمادية: على باكستان أن تكون معنا أو ضدنا. رد الرئيس مشرف بقوة قائلاً إنه معنا.

في هذا الاجتماع الأول قال الرئيس إنه يريد أن يري الشعب الأفغاني وجهاً مختلفاً عن وجه الاتحاد السوفياتي في بداية الحرب. وكان قد طلب في مرحلة مبكرة بأن تكون "القنابل" الأولى إسقاط أغذية تعالج مشكلة المجاعة المستوطنة في القسم الأكبر من البلد. فكان أندرو ناتسيوس Andrew Natsios الذي كان رئيس الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID قادراً على تنسيق مجهود إغاثة دولي ضخم يكون متمماً للعمل العسكري.

في هذه الأثناء، أعددنا إنذاراً يوجه إلى طالبان وأجرينا مراجعة للخطط الأولية للحرب. وكرر الرئيس على أسماع الجميع ذلك الرأي الذي قاله كولن باول في كامب

ديفيد: البلدان التي تحترم نفسها لا تشن هجوماً مفاجئاً، كما فعلت اليابان في هجومها على بيرل هاربر.

عندما درسنا خياراتنا اتضح أن وكالة الاستخبارات CIA كانت على أتم استعداد لعمليات داخل أفغانستان. ولكن وكما علمنا قبل 9/11 كانت اتصالات الوكالة مع التحالف الشمالي أفضل من اتصالاتها مع الباشتون في الجنوب.

رفض الرئيس أي استراتيجية تعتمد على وجود أمريكي كبير على الأرض، قائلاً، عوضاً عن ذلك، نترك الأمر للأفغان ليأخذوا المبادرة في الحملة على الأرض، بدعم من الاستخبارات الأمريكية وقوات العمليات الخاصة والقوة الجوية الأمريكية. وهذا ما يقتضي مستوى غير مسبوق من التكامل بين القدرات الاستخباراتية والقوة العسكرية، ما أدى إلى حالة من الضبابية حول من سيكون الشخص الذي يتولى هذه المسؤولية.

مع تقدم عملية التخطيط جاءت لحظة غير مريحة بعد أيام عندما سأل الرئيس وقد أصابه الإحباط إزاء انعدام الوضوح بخصوص التسلسل القيادي: "ومن الرئيس؟" في ذلك اليوم كان جون ماكلوخلن John McLaughlin معاون جورج تينيت في الـ CIA، حاضراً بالنيابة عن جورج. أشار جون إلى دون وأشار دون إلى جون. فالتفت الرئيس إلي وقال: "تدبري هذا الأمر!" ثم أنهى الاجتماع على نحو مفاجئ نوعاً ما، فطلبت إلى المديرين التريث قليلاً. ولم أكن بحاجة لقول المزيد. فقد وصلت الرسالة إلى دون والـ CIA. وتوصل الطرفان إلى ترتيب مرن لنقل المسؤولية إلى البنتاغون بعد بدء الغزو.

تلك كانت واحدة من الإشارات بأن هيكليات الأمن القومي التي تعود بداياتها إلى الحرب الباردة لم تكن مناسبة بشكل جيد جداً لهذا النوع الجديد من الحرب التي نواجهها. لكن الفضل يعود لها في إقدام جورج ودون، بعد تلك اللحظة المحرجة، على العمل معاً لحل الأمور. ومع أن التنسيق العسكري والاستخباراتي لم يكن دوماً سلساً إلا أنه صار أكثر فاعلية وعلى نحو متزايد. هذا التعاون بعد أن تعزز سوف يتكلل بعملية ناجحة لملاحقة أسامة بن لادن وقتله في العام 2011، لكن جذوره تمتد إلى ذلك العمل المبكر بين الوكالات ونحن نقارب الحرب في أفغانستان.

لقد أُنجز هذا التعاون في مرحلة مبكرة من خلال العلاقات الشخصية

والاهتمام اليومي من أعلى المستويات داخل هاتين المؤسستين والبيت الأبيض. وهذه هي الطريقة التي تتكيف بها المؤسسات في المراحل الأولى من تحد جديد. وحقيقة الأمر أن الهيكليات التي تعجب الجميع والتي أقرها قانون الأمن القومي الصادر عام 1947، متضمنة مجلس الأمن القومي ووكالة الاستخبارات المركزية CIA، كانت أول الترتيبات لغرض معين، حيث كان قبلها المجلس الحربي ومكتب الخدمات الاستراتيجية اللذين أسسهما فرانكلين روزفلت بهدف تحسين أعمال التخطيط في وقت الحرب إبان الحرب العالمية الثانية.

على الرغم من هذه التحديات الجديدة فإن آليات عمل مجلس الأمن القومي عند المقارنة قد عملت جيداً وعلى نحو سلس. كان تعاون كولن ودون تعاوناً جيداً، حيث كانت الخارجية راغبة، بل وقادرة، على تنفيذ العمل الدبلوماسي لدعم المهمة العسكرية. فالمهمة الأكثر أهمية هي الحصول على حقوق إقامة قواعد عسكرية في أفغانستان وحولها من القادة المتصلبين في وسط آسيا، وعلى وجه الخصوص إسلام كريموف رئيس أوزبكستان. بعد جلسات عديدة تشبه ما يمكن تسميته "البازار" انتهت المساومة وحصلنا على ما نريد. وكان لدى كريموف رزمة مالية كبيرة يعرضها لأجل دعمه.

* * *

يقول الروس وحتى هذا اليوم إنهم هم من أعطى الضوء الأخضر إلى كريموف وإلى طاجكستان وقرغيزستان ليتعاونوا معنا. وليس ثمة شك بأن دعم روسيا لوجود أمريكي "مؤقت" في المنطقة قد أزال كل قلق قد يكون لدى قادة دول وسط آسيا إزاء رد فعل موسكو.

من سخرية الأقدار أن هذا التعاون عينه أوجد الظروف التي ستؤدي فيما بعد إلى بعض القضايا المثيرة للنزاع مع الكرملين. حين نضج الوجود الأمريكي في المنطقة مع مرور السنين فأنتج قواعد عسكرية أكبر وأكثر ديمومة في أوزبكستان وقرغيزستان أصبحت موسكو حذرة ومتيقظة. وعندما بدأت "الثورات الملونة" في عام 2003 تجتاح الدول التي كانت في السابق تدور في فلك موسكو وأخذت تطيح بالمسؤولين الفاسدين وصعود قادة موالين للغرب ومنتخبين ديمقراطياً في جورجيا وأوكرانيا وقرغيزستان ندم بوتين على موقفه القديم. فبدأ يتحدث ليس عن التعاون بل عن "تطويق" روسيا من قبل الولايات المتحدة المعتدية.

غير أنني على قناعة أكيدة بأن بوتين في أعقاب 9/11 رأى الحرب على الإرهاب النقطة المركزية الجديدة لعلاقات روسيا مع الولايات المتحدة، علاقة تسودها مبادئ واستراتيجية وتكتيكات مشتركة. وتحرك سريعاً ليربط بين الهجمات على الولايات المتحدة مع إرهاب المقاتلين الشيشان. ومع أننا لم نؤيد وجهة النظر هذه أو أعمال روسيا الوحشية في الشيشان إلا أن القول بأن الشيشانيين مرتبطون بالقاعدة قول صحيح. طوال سنوات حكم إدارة بوش كان التعاون المناهض للإرهاب في روسيا تعاوناً جيداً بالتأكيد. وعندما هوجمت إحدى المدارس في مدينة بيسلان Beslan في روسيا عام 2004 كان الرئيس بوش واحداً من أوائل القادة الذين وصفوه بقوة بأنه إرهاب وساوى بينه وبين ما مر بنا. وأعرب الروس عن تقديرهم لهذا الوضوح.

لكن رؤية بوتين الكبرى لمهمة مشتركة تصطدم مباشرة بتأكيد الولايات المتحدة على الديمقراطية و"أجندة الحرية" اللتين هما الرد الأول والأخير على الإرهاب. وما زاد في تعقيدات هذه المهمة المشتركة تحول روسيا نحو مبدأ السلطوية في الداخل. لكن هذا الصدام سوف يأتي لاحقاً. كان الروس فاعلين ومؤثرين في تقديم العون والمساعدة ونحن نعدّ للحرب في أفغانستان. فقد كان لهم علاقات قديمة مع التحالف الشمالي ووافقوا على تزويد التحالف بالعتاد.

ذات يوم قال جورج تينيت إن مقاتلي محمد فهيم خان وعبد الرشيد دستم وقادة التحالف الشمالي الذين سوف يقودون القوات الأفغانية لم يتلقوا المؤن التي يحتاجونها. عندئذ قال الرئيس موجهاً كلامه إلي "اتصلي بسيرغي إيفانوف". وفعلت. قال إيفانوف إنه يفعل كل ما باستطاعته للوفاء بطلباتهم، "لكن ليس من السهل إيجاد الحمير".

سألت: "الحمير؟"

أجاب: "أجل. الحمير. تلك هي الطريقة التي بها يتنقلون عبر الشعاب الضيقة في الجبال". كانت تنتابنا ضحكات خافتة ونحن ننظر إلى صور لطائرات مقاتلة أمريكية من القرن الواحد والعشرين توفر غطاءً جوياً لـ "فرساننا" - رجال يمتطون الحمير.

"متى سأحصل على خطة معركة"

كان التخطيط العسكري يمضي قدماً على نحو سلس ولكن ببطء، وبدأ الرئيس يشعر بالإحباط. وبدا لنا أن كل اجتماع لمجلس الأمن القومي صار ينتهي دون حسم شيء ما، حيث العسكريون غير جاهزين تماماً لتقديم خطة نهائية للرئيس. وكان الرئيس قد أخبرني بأنه لا حاجة للتحرك باندفاع نحو الحرب. يجب أن نكون بكامل الإعداد لها. ومع ذلك كان يعرف أنه سيأتي - قريباً - يوم يشعر فيه الشعب الأمريكي والعالم أجمع أنهم ينتظرون رداً. وأيضاً، هو لم يقبل أن ينتظر طويلاً، ما يسمح للقاعدة، ربما، أن تشن هجوماً آخر من ملاذها في أفغانستان.

وأخيراً نفد صبر الرئيس. كنت ذهبت إلى وكالة الاستخبارات CIA لأجل إيجاز يقدم عصر يوم 27 أيلول/سبتمبر. وجاء من يطلبني إلى خارج الاجتماع لمكالمة من الرئيس. كان منفعلاً، وقال: "أريد خطة غداً. تكلمي مع دون واحرصي على أن تصلني الخطة".

"حاضر، سيدي"، وقررت أن أغادر الـ CIA فوراً وأعود إلى البيت الأبيض. كانت سيارتي تنعطف لتدخل شارع جورج واشنطن قادمة من بوابة لانغلي Langley عندما رن جرس الهاتف في السيارة. كان الرئيس على الخط المأمون الذي لم يبدُ قط أنه يعمل، وبخاصة في حالة طوارئ، ولا أعرف السبب. فالولايات المتحدة واحدة من الدول الأكثر تطوراً في التكنولوجيا بالعالم، إنما الاتصالات الحكومية - حتى اتصالات الأمن القومي - تتعطل بسبب سوء الأداء. ولا أستطيع أن أعدّد المرات التي انقطعت فيها فجأة مكالماتي عبر مؤتمرات هاتفية صباحية مع دون في البنتاغون وكولن في وزارة الخارجية، وتلك هي الحالة أيضاً عند ستيف هادلي، ووزير الدفاع بوب غيتس ومعي أنا أيضاً في سنوات قادمة. بُذلت جهود مضاعفة لإصلاح المشكلة. وأظن أن أموالاً كثيرة أُهدرت من أجل ذلك - لكن الحكومة لم تصلحها.

لم تكن المشكلة مزعجة يوماً كما في ذلك اليوم. الرئيس يقول شيئاً حول رغبته بالحصول على خطة، والهاتف لا يعمل. فقلت: "سيدي، أنا في الطريق إلى البيت الأبيض. وسوف ألقاك في السكن".

حين وصلت إلى مكتبي هاتفني ثانية، قال: "لا ضرورة لأن تأتي إلى هنا. فقط هاتفي دون".

وطلبت دون فوراً، ورويت له حديثي مع الرئيس، وقلت: "هو منزعج يا دون. من الضروري وجود خطة نهائية غداً".

أجاب دون: "هي لدي".

في ذلك المساء اجتمعت بفرانك ميلر الذي يشغل منصب كبير المديرين للسياسة الدفاعية في مجلس الأمن القومي، وكان لمدة عشرين عاماً في البنتاغون. قلت له: "استفد ممن تعرفهم لتتأكد بأن العسكريين قد قرؤوا الرسالة"، ثم ذهبت إلى البيت، وأنا أدعو الله بأن تصل الخطة إلى مجلس الأمن القومي عند اجتماعه غداً صباحاً.

في صباح اليوم التالي قدّم دون شرحاً جيداً عن الخطة النهائية طالباً موافقة الرئيس. شعرت بالارتياح، مع أنه كان واضحاً وجود ميل لدى البنتاغون لتقديم الإيجازات العسكرية التي كانت تفتقر إلى التفاصيل. بعد انتهاء الاجتماع تبعت الرئيس إلى مكتبه البيضوي وأشرت إلى ضرورة أن يصرّ على قيام لجنة المديرين بكامل أعضائها بمراجعة الخطط. وقلت: "هم يستطيعون أن يطرحوا أسئلة أكثر تفصيلاً وأكثر صراحة مما نستطيع. والناس لا يحبون أن يعترفوا بأنهم لا يفهمون شيئاً ما – أو انتقاد زملائهم – وأنت حاضر في الغرفة". اعترض نائب الرئيس قائلاً إن الإيجازات العسكرية للرئيس كافية. فقد كان وزيراً سابقاً للدفاع، وهو قريب جداً من دون رامسفيلد ويرعى امتيازات البنتاغون.

قلت: "يا سيدي الرئيس، أنت بحاجة لخطط عسكرية سياسية، وليس مجرد خطط عسكرية، وهذا الأمر يقتضي كل ما في مجلس الأمن القومي من خبرات". أومأ الرئيس برأسه موافقاً، وأكد إصراره على تدقيق كامل لجميع الأمور مثل الضرر غير المباشر. لكن دون رامسفيلد عارض إجراء مراجعة لخطة المعركة الحقيقية مع لجنة مديري مجلس الأمن القومي معتمداً عوضاً عن ذلك على الإيجازات مع الرئيس التي تكون عادة قليلة التفاصيل العملياتية. ما هو جدير ذكره أن الرئيس كان قد قرأ قصصاً كثيرة عن فييتنام، ولا يريد أن يكون مثل ليندون جونسون الذي كان يختار الأهداف من قبو البيت الأبيض. كان لديه ميل لقبول

شروح العسكريين، إنما بعد تساؤلات كثيرة، وتحقيق أقل مما فعله لاحقاً أثناء مدة رئاسته.

وأخيراً، وبعد الانتهاء من التخطيط وقف الرئيس أمام الشعب الأمريكي بتاريخ السابع من تشرين الأول/أكتوبر عام 2001 ليعلن ما طال انتظار الناس له: الولايات المتحدة تعلن الحرب على طالبان لأنها رفضت تلبية مطالبنا بتسليم قادة القاعدة وإغلاق معسكرات تدريب الإرهابيين. غير أن المرحلة الأولى من العملية التي سميت "عملية الحرية الدائمة" أفرزت إحباطات جديدة. فقد قصفت المقاتلات الأمريكية المنشآت القليلة التي يمكن إصابتها من الجو. ولأن أفغانستان بلد ريفي ومتخلف نفدت الأهداف سريعاً. وحان أوان الهجوم البري، لكن سلاح "فرساننا" لا يتحرك. ولهذا السبب كان السؤال الدائم في اجتماعات مجلس الأمن القومي لأيام أعقبت السابع من تشرين الأول/أكتوبر، "متى سوف يتحرك فهيم خان؟" فيأتي جواب جورج تينيت "يقولون إنهم بحاجة للمزيد من العتاد ولاستخبارات أفضل". فيطرح السؤال من أحد الحاضرين: "ولماذا لا تقدمون لهم الاستخبارات التي يريدونها؟" ويكون جواب تينيت: "سوف تأتي الاستخبارات عندما يبدؤون بالتحرك للأمام ويشتبكون مع قوات طالبان". يحس الرئيس بنفاد الصبر ويقول متذمراً: "يجب أن يتحركوا". إن غياب العمل العسكري على الأرض أدى إلى تغطية إخبارية استمرت لأيام تتحدث عن "مستنقع" سقطت فيه القوات الأمريكية.

وأخيراً في أواخر أيام تشرين الأول/أكتوبر أصاب الملل الجنرال دستم من انتظار فهيم خان، فشن هجوماً على مدينة مزار الشريف. كان الرئيس قد غادر إلى شنغهاي لحضور اجتماعات منظمة آبيك APEC (التعاون الاقتصادي في آسيا والباسيفيك) التي أُرجئت بعد وقوع هجمات 9/11. وما هي إلا أيام حتى كانت قواتنا تلاحق قوات طالبان في جميع أنحاء أفغانستان. كنا في اجتماع مع فلاديمير بوتين في اليوم الذي كانت كابول العاصمة على وشك السقوط. وتباحثنا مع الوفد الروسي حول ما إذا كانت قوات التحالف ستحتل كابول أم تطوق المدينة وتطالب باستسلام طالبان. وحيث إننا قلقون بأن طالبان قد تلجأ للمقاومة وتدمر كابول وقع الخيار على الأفضلية الأولى. وسجل الباكستانيون أيضاً مخاوفهم بأن الظهور المفاجئ للتحالف الشمالي بقيادة طاجيكيين وأوزبكيين في العاصمة قد يحدث خللاً بالتوازن الأمني داخل المدينة.

ولكن التحالف الشمالي حقق اختراقاً في خطوط طالبان وسيطر على العاصمة قبل إبلاغ هذا القرار. وكما قال الرئيس لبوتين عندما بدأ بالهجوم، تفسخت طالبان كما تتفسخ خيوط "بزة بالية رخيصة". لست أكيدة من الترجمة الروسية لهذه العبارة. لكن يبدو أن بوتين فهمها وأعلن موافقته بصوت عال.

8

الحرب على الإرهاب والجبهة الداخلية

لم تكن لدينا رفاهية التنعّم بالتركيز حصراً على أفغانستان. في خطابه للأمة ليلة الحادي عشر من أيلول/سبتمبر أوضح الرئيس بوش أن الولايات المتحدة سوف تشن حرباً على الإرهاب. لكن مدى هذه الحرب لم يتحدد بعد. هل هي حرب واسعة ضد أي جماعة إرهابية، أياً كان منشؤها أو مسوغاتها، أم هل العدو مقتصر على القاعدة وأتباعها؟ وما هي تداعيات حرب ضيقة؟ وماذا عن حرب تكون أكثر اتساعاً؟

في نهاية المطاف تمسكنا برأي أكثر توسعاً يركز على الإرهابيين الذين لهم امتداد عالمي ويهددون أسلوب حياتنا وحياة أصدقائنا وحلفائنا. وقرر الرئيس بعد مداولات كثيرة بأن التعريف العالمي الواسع يقتضي مساهمة المجتمع الدولي في إقامة شبكة صيد عالمية نحتاجها لتحقيق استقرار للنظام الدولي وتأمين للولايات المتحدة وحلفائها. كيف نطلب من الآخرين أن يساعدونا ونحن لا نساعدهم في ردع هجمات الإرهابيين؟ إن هكذا قرار يعكس ضرورة إقامة عرف دولي ضد الإرهاب بغية نزع شرعيته في كونه تكتيكاً وفي الآن عينه رسم صورة حية للعدو الذي سوف نحشد العالم بأسره ضده. وهذا برأيي هو السبب في أن البعض لم يحسنوا فهم استخدامنا لمصطلح "الحرب على الإرهاب" بدلاً من "الحرب على القاعدة". فالحرب يجب أن تشن ضد التكتيك والأشخاص الذين يمارسونه معاً.

في بعض الحالات، قادنا هذا القرار للتورط في حروب بعيدة كانت في حقيقة الأمر مرتبطة ارتباطاً هشاً مع القاعدة. وهذه كانت المشكلة مع الجماعة الإسلامية في أندونيسيا، وجماعة أبو سياف في الفيليبين. ومع أن هذين التنظيمين يختلفان تنظيمياً عن شبكة بن لادن الإرهابية إلا أنهما كانا يتعاونان مع القاعدة للقيام بهجمات، كما حصل في عام 2002 عند تفجير ملهى ليلي في بالي بأندونيسيا أدى إلى مقتل مئتي شخص.

وهذا ينسحب أيضاً على الإرهابيين الشيشان حتى لو كنا نحن لا نشعر بالارتياح إزاء تعامل موسكو الجائر مع النزاع في القفقاس. ومن وقت لآخر كنا نقبل مسؤولية الرد على جماعات ليس لها علاقة يمكن ملاحظتها مع موسكو وليس لها امتداد عالمي مثل جماعة الباسك Basque الانفصالية في إسبانيا في عهد أزنار حليفنا القوي.

عند وضع تعريف واسع للهدف، كنا نحكم على التكتيكات التي نستخدمها لكل حالة على حدة. ولم نكن نعتمد حصراً أو حتى بشكل أساسي على القوة العسكرية، بل ونستخدم أيضاً روافع تشمل جميع أدوات القوة الأمريكية - الدبلوماسية، والاقتصادية، والاستخباراتية - لإلحاق الهزيمة بالإرهابيين. وعلى سبيل المثال، كنا نحتفظ ببعض الخيارات المميتة لأجل جماعات وأفراد مرتبطين بالقاعدة ارتباطاً مباشراً لا سبيل لانفصامه. ولكن عندما يتعلق الأمر بالدعم الكلامي وفي بعض الحالات بأدوات مثل تجميد أصول الإرهابيين فكنا أحراراً ليبراليين في تعريف من هو في داخل اللعبة ومن هو خارجها. واعتقدنا أن من الضروري تشويه صورة الإرهاب كسلاح، ولا يوجد استثناءات لهذا التعريف. لن يكون ثمة استثناء لـ: "المقاتلين في سبيل الحرية". لا توجد قضية تسوغ استخدام الإرهاب.

* * *

كانت خطوط التآمر الإرهابي الجديدة تطفو على السطح يومياً من خلال عمل الوكالات الاستخباراتية المستمر لتقرير ما هو حقيقي وما هو غير ذلك. بتاريخ الخامس عشر من أكتوبر/تشرين الأول، فتحت رسالة مغلقة بشريط ملوث بداء الجمرة (يصيب الماشية والإنسان) في مكتب السناتور توم داشلي Tom Dashle في مبنى مجلس الشيوخ في هارت Hart، وبعد وقت قصير جداً تم تسليم رزمة مماثلة لها في محطة NBC News. عززت هذه الاكتشافات شكوكنا بأن الرجل الذي توفي في فلوريدا قبل أيام بسبب إصابته بداء الجمرة لأسباب غير معروفة كان ضحية الإرهاب. إذن الولايات المتحدة للمرة الثانية تعرضت للعدوان. لقد دخل جهاز البريد ما مجموعه خمس رسائل تحمل داء الجمرة في خريف ذلك العام، وكل واحدة منها تحمل رسالة قصيرة متضمنة إشارة لتاريخ 9/11. خمسة أشخاص قد يموتون في تلك الهجمات، وهذا ما يجعلها الأحداث الأكثر سوءاً في إطار الإرهاب الحيوي بتاريخ الولايات المتحدة. ما يجدر ذكره أن مكتب التحقيقات الفدرالي FBI

قرر فيما بعد أن هجمات داء الجمرة كان عملاً قام به شخص محلي ولم يكن شخصاً أجنبياً. لكن بعد انقضاء شهر واحد على هجمات 9/11 كان ذلك احتمالاً بعيداً جداً. وقد اعتقدنا جميعاً أن ذلك كان بمثابة الموجة الجديدة للقاعدة.

هذا وقد علمنا فيما بعد بمؤامرة أخرى تشير إلى أن الولايات المتحدة ستواجه تهديداً يتمثل بهجمة لمرض الجدري. وحيث إن هذا المرض قد تم القضاء عليه فإن المواطنين عرضة للإصابة به لعدم وجود برنامج عام للتلقيح ضده. ودعوت إلى اجتماع مشترك للجنة مديري مجلس الأمن القومي ومجلس أمن الوطن المحدث مؤخراً ويرأسه حالياً حاكم ولاية بنسلفانيا السابق توم ريدج Tom Ridge، وذلك بهدف دراسة الوضع.

قالوا للرئيس إن القيام بعملية تلقيح ضد هذا المرض للبلد بكامله سيكون أمراً عسيراً، وكان في الأمر خطر في الوفيات لا يمكن إهماله، كوفاة من لديهم حساسية للقاح. لذلك انتابه قلق شديد حيال فكرة وجود عدد كبير من الوفيات جراء برنامج التلقيح - الذي قد يكون غير ضروري بسبب ضعف طبيعة التهديد. وذكر أحدهم احتمال رفع دعاوى في المحاكم إذا سبب هذا البرنامج أضراراً. تكلم الرئيس وأبلغ الجميع أن ذلك هو أقل شيء يقلقه.

أما المسائل المطروحة للنقاش فهي مسائل سوف تعترضنا كثيراً ومراراً في عهد رئاسة بوش. كيف نقول للشعب الأمريكي إن ثمة تهديداً محتملاً دون أن يصاب الناس بالهلع؟ وهل المعلومات موثوقة ومتينة لتشكل تهديداً مشروعاً؟ وما هي أخطار الرد؟ وما هي عواقب عدم الرد؟ وقلت في نفسي أمام الرئيس معضلات غير مسبوقة.

وأخيراً استقر الرأي على مسار وسط. سيتم تلقيح أول المستجيبين والعسكريين بدءاً بأولئك الذين هم في الميدان. وتم تكليف قسم من مراكز الرقابة والوقاية من الأمراض (CDC) برئاسة قائد استثنائي هو جولي غربردنغ Julie Gerberding لوضع خطة لتلقيح واسع النطاق لجميع السكان فيما لو كثرت تحذيرات الاستخبارات. وكلف نائب الرئيس بالإشراف على هذا المجهود.

ثم برز سؤال حول ضرورة تلقيح الرئيس ومستشاريه الأقربين. واستقر الرأي على القيام بهذا التلقيح، ووضعت لائحة بأسماء من ينبغي تلقيحهم. وتم إبلاغنا إفرادياً إذا كنا نرغب بالتلقيح لكن لا أحد يعلم من سواه على هذه القائمة.

عندما سألني الدكتور ريتشارد تب Dr Richard Tubb، طبيب البيت الأبيض، عما إذا كنت قد أخذت اللقاح سابقاً وما كان رد فعلي، تذكرت شيئاً ما بأنني شمرت كم ساعدي في المدرسة الابتدائية لكنني لا أذكر إذا كان اللقاح ضد الجدري خصوصاً. والدي ليس على قيد الحياة لذلك لا يوجد من نسأله. أخذت اللقاح بشيء من الخوف لكنني افترضت أنه لن يكون له أثر سلبي. في تلك الحالة، ذهب عني إحساسي بضعفي الشخصي. لكننا كنا نواجه ذلك بصورة مباشرة بين وقت وآخر.

* * *

في شهر تشرين الأول/أكتوبر عام 2001 كنت مع الرئيس في شنغهاي لحضور قمة آبيك APEC (التعاون الاقتصادي في آسيا والباسيفيك). وفي كل يوم لدينا مؤتمر مأمون عبر التلفزيون، يضم نائب الرئيس وستيف هادلي من واشنطن والرئيس وكولن وآندي وأنا من الصين. صباح ذلك اليوم تحديداً ظهرت أول صورة على الشاشة لنائب الرئيس مرتدياً لباسه الرسمي وربطة العنق البيضاء حيث إنه سوف يلقي كلمة تلك الليلة في مأدبة عشاء تقام في مؤسسة ألفريد سميث في نيويورك (الفارق الزمني بين شنغهاي وتوقيت الساحل الشرقي 12 ساعة). كان وجهه مشدوداً وشاحباً.

بادره الرئيس قائلاً: "صباح الخير، ديك؟" ثم سأل بعد أن لاحظ تصرفاته مستفسراً إذا كان كل شيء حسناً.

قال نائب الرئيس: "سيدي الرئيس، سجلت أجهزة الكشف البيولوجي في البيت الأبيض وجود مادة سمية تسمى botulinum toxin، ولا يوجد لها ترياق موثوق، ومن صدف وتعرض له منا فقد يموت".

سأل الرئيس وهو يغوص في مقعده: "ماذا تقول يا ديك؟"

تدخل كولن وسأل: "وما هو زمن التعرض؟" يبدو أنه كان يحسب الزمن من لحظة كان فيها في البيت الأبيض. وبعد أن أدرك أن زمن تعرضه كان طويلاً غاص هو أيضاً في مقعده.

وأنهينا على عجل استعراضنا المختصر للوضع في أفغانستان وبعض المسائل الأخرى وأغلقنا المؤتمر. قال الرئيس لي: "اذهبي واطلبي هادلي واعرفي منه ما الذي يجري بحق الجحيم".

طلبت ستيف على الهاتف. وبالفعل سجلت أجهزة الكشف في البيت الأبيض وجود غاز الأعصاب القاتل وجرى اختبار هذه المادة على فئران المخبر، لكن الجواب لن يأتي قبل أربع وعشرين ساعة. قال ستيف: "دعينا نضع الحالة على هذا النحو، إذا كانت أقدام الفئران للأسفل، فنحن في حالة جيدة. وإن كانت أقدام الفئران للأعلى فنحن كالخبز المحمص". وقال إنه سيراقب الوضع إلى جانب المحامي العام جون أشكروفت ووزير الصحة والخدمات البشرية تومي تومسون ثم يتصل بنا حالما يعلمون شيئاً.

وشغلنا بعملنا في شنغهاي وكأن شيئاً لم يحصل. وقلت في نفسي لعله إنذار كاذب برغم أن بعض الأفكار السوداء تخطر في ذهني وأنا جالسة في اجتماعات وفعاليات تبدو لا نهاية لها. في إحدى اللحظات أذكر أني ساءلت نفسي هل نصل إلى البيت الأبيض قبل أن يظهر تأثير غاز التوكسين، فأنا لا أريد أن أموت في الصين.

وأخيراً وفي اليوم التالي عند وقت الغداء جاءني أحد المساعدين وأعطاني مذكرة قصيرة تقول إن ستيف على الهاتف. مررت أمام طاولة الرئيس وقلت: "إنه ستيف وهذه هي!" لم يقل الرئيس شيئاً رداً على ما قلته.

قلت لستيف: "هاي"

قال: "الفئران أقدامها للأسفل". لقد كان إنذاراً كاذباً.

وعدت إلى الطاولة. قلت "الأقدام للأسفل، ليس للأعلى". ابتسم الرئيس. أعتقد أن الصينيين ظنوا ذلك رسالة مرمزة.

سئلت في كثير من الأحيان إن كنت قلقة على سلامتي الشخصية في أعقاب 9/11. في بعض الأحيان، أشعر بأن إحساساً بالخوف كالذي حصل الآن يذكرني بضعفي. لكن مثل هذه الأفكار في معظمها تغوص عميقاً وتتلاشى وراء ضرورة إنجاز العمل.

لكن المشكلة الأكثر إزعاجاً هي المعضلة الأخلاقية التي تفرضها في أغلب الأحيان معرفة معلومات تكون مرعبة ومخيفة وفي الوقت عينه غير مكتملة. لكن مسألة ما الذي سنقوله للشعب الأمريكي لكي يحموا أنفسهم كان الهم الدائم.

غير أن تلك المعضلة وصلت إلى مرحلة وضوحها الكامل في وقت متأخر من ذلك الشهر عندما أشارت التقارير إلى هجوم آخر محتمل على واشنطن العاصمة. حتى إن بعض المعلومات تحدثت عن احتمال أن يكون هجوماً إشعاعياً أو نووياً.

نحن نعرف أن تنظيم القاعدة كان يحاول الحصول على قدرات نووية، وأنه يجري تجارب على وسائل من صنع يدوي. التهديد حقيقي دون أدنى شك.

في بداية الأسبوع عقدنا مؤتمراً للجنة مديري مجلس الأمن القومي ومجلس أمن الوطن، واتخذنا خطوات مختلفة للتصدي لهذا الخوف، بما في ذلك نقل أجهزة الكشف الشعاعي من الساحل الغربي إلى الساحل الشرقي. بعد الاجتماع ذهبت إلى المكتب البيضوي لأبلغ الرئيس ولأخبره أنه سيحصل على تقرير كامل عند اجتماع مجلس الأمن القومي في الغد.

كان في مزاج كئيب، مستغرقاً في تفكير عميق. قال: "لقد دعوت بعض الأصدقاء إلى هنا في واشنطن لقضاء نهاية الأسبوع، فهل أخبرهم ألا يأتوا؟" وتذكرت فجاة أنني دعوت صديقتي في كاليفورنيا سوزان فورد وابنها تومي للمجيء إلى واشنطن أيضاً.

لقد عملت دون توقف يوماً إثر يوم وتحت ضغط لا يمكن وصفه. ولم يقطع تسلسل أيام عمل لسبع عشرة ساعة باليوم إلا دعوة جاءت في حينها بعد انقضاء ثلاثة أسابيع على 9/11 من كارين وجيري هيوز، وابنهما روبرت. قالت كارين: "تبدين وكأنك بحاجة لوجبة تُطهى في المنزل". والآن، وبعد انقضاء بضعة أسابيع كنت أنتظر استراحة بفارغ الصبر تكون معي صديقة في واشنطن. وأحسست أن الرئيس يشاركني هذه المشاعر.

وتابع الرئيس قائلاً: "كيف أقول لأصدقائي لا تأتوا ولا أقول للشعب الأمريكي شيئاً عن هذا الخطر؟" فقلت إن الوضع مختلف ذلك أن البيت الأبيض هو الهدف المحتمل للهجوم. لكن الرئيس لم يقبل به. كان يشعر بالتزام أن يقول شيئاً. لكن ما الذي نقوله للأمة؟ هل يفترضون بأننا نقترح إجلاء السكان من عاصمة البلاد؟ وهل نحن جاهزون لذلك؟

اقترحت أن يطلب من أصدقائه عدم المجيء، ليس لأجل سلامتهم بل لأنه سوف يذهب إلى موقع غير معروف. كان رد فعله قوياً. "أولئك الأغبياء سيجدونني هنا في المكتب البيضوي".

فوجئت وقلت برد فعل انعكاسي: "وأنا أيضاً".

كنت أعرف دوماً متى أترك الرئيس وحده. عدت إلى مكتبي وهاتفت ستيف هادلي لأخبره ما ارتشح من معلومات. وسألته: "هل أنت خائف؟"

قال: "ليس على نفسي. لكنني لا أحتمل أن يحصل شيء لبناتي".

وحسمت أمري، أيا تكن المعضلة الأخلاقية يجب أن أطلب إلى سوزان عدم المجيء. وعلى أية حال سوف تكون إجازة نهاية أسبوع مكثفة وكثيرة العمل ومتوترة. قلت لها: "ليس الوقت مناسباً". وقد أخبرتني فيما بعد أنها لم تدر ما الذي يحصل لكن نبرة صوتي أنبأتها أن الأمر خطير جداً. قد نلتقي معاً في وقت آخر.

* * *

تلك كانت طريقة معيشتنا وعملنا في الشهور التي تلت 11/9. وصار من المعتاد بعد سنوات أعقبت الاعتداء أن نقول إن إدارة الرئيس بوش بالغت في رد الفعل على 11/9 واتخذت خطوات مثيرة للجدل وراديكالية ولا مبرر لها في الحرب على الإرهاب. وهذا ما جعل الرئيس باراك أوباما يقول في بداية عهد إدارته إن إدارة بوش في الأيام التي تلت الاعتداءات على نيويورك وواشنطن، "اتخذت قرارات قائمة على الخوف".

حسن، أجل نحن فعلنا ذلك، ولكن ليس بباعث من خوف غير معقول أو بسبب جنون الارتياب. بل كانت الأيام التي تلت 11/9 أياماً اتصفت بالشك وعدم الارتياح الصادرين عن عمل ينفذ في أراض خطرة ومجهولة. كانت معرفتنا عن القاعدة وعن طريقة عملها ضئيلة جداً. ومعرفتنا أقل حول ما الذي تخططه لعمل قادم. لم تكن لدينا خارطة ولكن لدينا بوصلة وكان المبدأ الذي يرشدنا في عملنا أن نفعل كل شيء ضمن صلاحياتنا – وقوانيننا – للحيلولة دون حصول اعتداء آخر.

إطار للحرب على الإرهاب

ثلاثة أشياء ملحة برزت أمامنا في فترة ما بعد 11/9 كانت تتحدى الأفكار التقليدية للأمن، وهي: تصنيف ومعاملة الموقوفين، وهل نحاكم المشتبه بهم بالإرهاب، وكيفية الوصول إلى المعلومات التي لديهم من خلال التحقيق والمراقبة الإلكترونية. نحن في حرب ضد أشخاص شنوا اعتداءً خارجياً على الوطن الأمريكي هو الأكثر دموية في تاريخ البلاد. لا أنكر شخصاً واحداً شكك فيما إذا كانت

القاعدة قد ارتكبت عملاً حربياً، إذ لم يخطر ببال أحد منا أن ما فعلته هو شيء غير ذلك. لهذا، لم يكن ثمة منذ البداية، أي انشقاق عن الرأي القائل بأننا نعمل على أساس أنها حرب ونعمل تحت سلطة الرئيس الذي هو القائد العام. ولكن هنا ينتهي الإجماع في الرأي. فماذا يعني؟

ذلك هو السؤال المطروح على المحامين الذين اتُّهموا بتفسيرات قانونية لها أهمية تاريخية. جون بلينجر John Bellinger، محامي مجلس الأمن القومي، هو أقدر رجل يمكن أن يعثر عليه المرء. عمل جون لصالح الاستخبارات المركزية CIA ووزارة العدل وهو مخلص ووفي وضليع. ولكن في مجال الحروب البيروقراطية ليس نداً لديفيد أدنغتون David Addington، المستشار القانوني لنائب الرئيس. كان لدى أدنغتون، وبدعم من نائب الرئيس، رأي - بل رأي موسع - حول الامتيازات والحقوق الرئاسية في زمن الحرب، واستناداً إلى آراء محامين آخرين مثل جاي بايبي Jay Bybee وجون يو John Yoo في المكتب القانوني بوزارة العدل، كان مصمماً على توسيع حدود السلطة التنفيذية. ومن خلال عمله هذا كان مجلس الأمن القومي (وأحياناً محامي البيت الأبيض) مفصولين عن العملية. وهذا يعني أنه تم تجاوز وزارة الخارجية والمؤسسة العسكرية، وحتى المحامي العام في بعض الأوقات. أنا لم أدرك هذا الأمر جيداً إلى أن وقّع الرئيس كما سوف نرى أمراً عسكرياً لم أره. ومنذ ذلك الحين غدوت أكثر انسجاماً مع العمل البيروقراطي في تقييم هذه الأمور. فنحن لم نكن نتعاطى بمسائل قانونية صرفة، فهنالك تداعيات هامة على السياسة لمثل هكذا قرارات داخلياً في الوطن وخارجياً.

كان أول سؤال تصدينا له هو ماذا سنفعل بأولئك الأشخاص الذين أوقفهم العسكر في ميدان القتال. نحن نعرف أنه ليس باستطاعتنا إطلاق سراحهم لأنهم لا يزالون يشكلون تهديداً لقواتنا ومواطنينا. وقررنا أنهم يجب أن يبقوا موقوفين بموجب قوانين الحرب. وبالنسبة لأولئك الذين ارتكبوا جرائم، شعرنا أننا في كثير من الحالات لا نستطيع محاكمتهم في المحاكم المدنية العادية ذلك أن معايير البينات التقليدية قد تكشف عن طريقتنا وأسلوبنا في جمع المعلومات الاستخباراتية أمام أعدائنا. وأردنا نظاماً عدلياً يحمي مصادرنا وطرائقنا، ويعاقب من يشكلون تهديداً للولايات المتحدة وبشكل مسؤول يطلق سراح من نستنتج بعد التحقيق الدقيق أنهم لا يشكلون تهديداً.

هنا قام محامي البيت الأبيض ألبرتو غونزالين، بصفته رئيس المستشارين القانونيين عند الرئيس، ودعا لمؤتمر لمجموعة تضم ممثلين لوكالات عدة لبحث المسألة. واجتمع المحامون من مجلس الأمن القومي ووزارة الدفاع والعدل والخارجية بقيادة بيير ريتشارد بروسبر، والسفير المطلق الصلاحية لجرائم الحرب وناقشوا الخيارات الخاصة بمحاكمة الموقوفين.

لكن بعض المسؤولين في الإدارة شعروا بأن هذه المجموعة لم تكن تعمل بالسرعة الكافية. إنه دوماً اختبار صعب أن تتم الاستجابة لأزمة ما وفي الوقت عينه توضع الأسس لمؤسسات وأطر جديدة تتماشى مع ذلك الواقع الجديد. لقد تم أسر مئات من المشبوهين على أرض المعركة في أفغانستان ونحن بحاجة ملحة لإطار قانوني لمحاكمتهم. لكن هذه الحاجة لصفة الاستعجال ليست عذراً، كما أعتقد، لما سيأتي فيما بعد.

في مساء يوم الثالث عشر من تشرين الثاني/نوفمبر عام 2001 علمت أن الرئيس قد وقّع أمراً عسكرياً في وقت سابق من ذلك اليوم ولم أطّلع عليه. هذا الأمر يوجه وزارة الدفاع لتشكيل لجان عسكرية لمحاكمة الموقوفين وإصدار توجيه حول الإجراءات الناظمة لعمل اللجان. أنا لم أعترض على الحجج الجوهرية التي كانت وراء تشكيل هذه اللجان العسكرية، فلها سابقة في الحرب العالمية الثانية، وتبدو أنها تعطي الحل لبعض مخاوفي إزاء حماية طرائقنا في جمع المعلومات الاستخباراتية.

إنما الشيء الذي لم أقبل به هو تجاوز كبار مسؤولي الأمن القومي عند الرئيس. لقد وُجدت الوكالات المتعددة ضماناً لأن تكون جميع وجهات النظر متمثلة فيها فيحصل الرئيس بذلك على نظرة شاملة تبين له أثر قراراته. ويبدو أن كولن سمع بهذا الأمر على محطة CNN. وقيل إن المحامي العام، المسؤول الأول عن تطبيق القانون في البلاد، كان حريصاً على ألا يعطي أي دور رسمي لوزارة العدل في عملية تشكيل المحاكم، وقد أتيحت له فرصة للاعتراض على المسودة قبل أيام قليلة فقط من توقيع الرئيس على الأمر. ربما كان من شأن دراسة أكثر تمعناً ودقة أن أفضت إلى السطح بعض التحديات الإجرائية التي جعلت المحكمة العليا توقف عمل اللجان في عام 2006. لن نعرف شيئاً على وجه الدقة، فهذا هو السبب الذي يجعل الفحص والتدقيق في الأفكار المتباينة على جانب كبير من الأهمية.

ما أن علمت بما حدث حتى ذهبت للرئيس وقلت: "إن حدث هذا مرة أخرى فإما آل غونزاليز أو أنا يجب أن يستقيل". اعتذر الرئيس، ولكن لم تكن غلطته. آل غونزاليز وأنا أصدقاء، وأنا أحترمه. ولكن في تلك القضية قلت للرئيس بأن محامي البيت الأبيض ومكتب نائب الرئيس لم يخدماه جيداً.

ثم برز أمامنا سؤال حول أين يمكن الاحتفاظ بهذا العدد الهائل من الذين تم أسرهم على أرض المعركة. لا يوجد موقع آمن لتوقيفهم فيه ولا أحد يريد أن يجازف إن هرب أحد في هذه البيئة المتقلبة في أفغانستان - أو في الوطن الأمريكي. وعلى ما أتذكر كان نائب الرئيس هو الشخص الذي اقترح البحث عن مكان "بعيد عن الشاطئ". وذلك المكان أصبح مركز الاعتقال في خليج غوانتانامو في كوبا، الذي تميز بأنه تحت الإدارة الأمريكية وليس أرضاً أمريكية. لكن الاعتبار المهيمن هو الحرص على أن هؤلاء الأشخاص الخطرين لم يكونوا في الوطن الأمريكي لشهور فقط بعد 9/11. ولم يكن هناك أي خلاف على مستوى المديرين بخصوص قرار لإقامة معسكر غوانتانامو، مع أنه حصلت بعض المشاحنات حول من سيدفع المال وبالتالي ذهبت الفاتورة إلى وزارة الدفاع.

أثارت مناقشات اللجان العسكرية سؤالاً أكبر وأهم ألا وهو كيف ستتم معاملة الموقوفين وما هي الحمايات التي من حقهم بموجب القانون الدولي. وكانت النقطة المركزية في النقاش هي إمكانية تطبيق اتفاقيات جينيف لعام 1949، وهي عبارة عن أربع معاهدات تعالج معاملة القوات المسلحة والمدنيين أثناء القتال. اتفاقية جينيف الثالثة تضع المعايير الأساسية لمعاملة أسرى الحرب، والمادة الثالثة المشتركة، أي هي فقرة حكمية مشتركة في المعاهدات الأربع، تنص على أن الأفراد غير المشمولين بهذه الاتفاقيات يجب أن يعاملوا بالحد الأدنى بصورة إنسانية وأن يكونوا محميين من "ثورات غضب تمس كرامتهم الشخصية".

وفي عملية أشرف على تنسيقها مكتب محامي البيت الأبيض طُلب إلى وزارة العدل إجراء تقييم حول ما إذا كانت أحكام اتفاقيات جينيف تنطبق على حربنا مع القاعدة وطالبان. في شهر كانون الثاني/يناير عام 2002 قدم مكتب المستشار القانوني في وزارة العدل استنتاجاته. جاء في مطالعته إن موقوفي القاعدة لا يحق لهم وضع أسرى حرب بموجب اتفاقيات جينيف ذلك أن القاعدة ليست دولة، بل هي حركة سياسية تعتمد العنف، وتنظيم القاعدة ليس طرفاً في أي معاهدة بين

الدول. ويبدو أنه يوجد إجماع عام في الرأي لدى لجنة المديرين في مجلس الأمن القومي حول تلك النقطة؛ عناصر القاعدة ليسوا مقاتلين قانونيين وفق المعنى التقليدي للكلمة. وهم لا يمثلون دولة هي طرف في الاتفاقية، ولا يرتدون الزي الموحد للجنود وهاجموا المدنيين غدراً.

وأصبحت الاختلافات في الرأي أكثر حدة عند الحديث عما إذا كان أي الأحكام في اتفاقيات جنيف ينطبق على الموقوفين الآخرين، وعلى وجه الخصوص طالبان. استنتجت وزارة العدل أن الأسرى من حركة طالبان لا يحق لهم وضعية أسرى حرب، وأن الرئيس يملك السلطة بتعليق اتفاقيات جينيف في الصراع مع أفغانستان وأن المادة 3 المشتركة لا تنطبق على الموقوفين. وقد قبل الرئيس استنتاجات وزارة العدل وكان على استعداد لإصدار أمر بهذا المعنى عندما أثار كولن باول القادم من رحلته إلى آسيا بعض المخاوف. كان قلقاً جداً حيال نتائج هذه السياسة في تقرير أن اتفاقيات جينيف لا تنطبق على صراع مع دولة موقعة على هذه الاتفاقيات مثل أفغانستان. وتأكدت بأن الرئيس يدري بأنه كان ثمة اعتراض، شرح كولن قضيته في اجتماع مجلس الأمن القومي الذي يرأسه الرئيس.

المذكرة الرئاسية الناتجة عن الاجتماع بخصوص معاملة الموقوفين حاولت أن تجسر هوة الخلافات بين المديرين. فقد قرر الرئيس أن أحكام اتفاقيات جينيف تنطبق على الصراع في أفغانستان لكنه قبل الاستنتاجات القانونية المقدمة من وزارة العدل القائلة بأن القاعدة وطالبان غير مؤهلين لوضعية أسرى الحرب أو الحمايات المفروضة بموجب المادة 3 المشتركة. لكنه قال: "في إطار السياسة يجب أن تواصل القوات المسلحة الأمريكية معاملتها للموقوفين معاملة إنسانية وفي الحدود المناسبة والمنسجمة مع الضرورات العسكرية وبطريقة تنسجم مع مبادئ جينيف". فيما بعد وفي عام 2006 حكمت المحكمة العليا بنقض الحكم القانوني من الإدارة بخصوص المادة الثالثة المشتركة.

* * *

مع انتهاء العام أحسست أننا حققنا جميع توجهاتنا. الحرب في أفغانستان تسير سيرها الجيد ونحن نعمل مع المجتمع الدولي لإقامة حكومة أفغانية تقوم بواجباتها. وبرعاية الأمم المتحدة اجتمعت الجماعات الإثنية والسياسية في مدينة

بون بألمانيا لوضع خطة للمصالحة الوطنية وتشكيل حكومة وطنية تمثل جميع الأطياف. وعلى مدى ثمانية أيام من المفاوضات اتفقت الوفود المشاركة في المؤتمر على تشكيل إدارة مؤقتة تشرف على الحكم في أفغانستان لحين انعقاد ما يسمونه لويا جيرغا Loya Jirga، أي الجمعية الممثلة لزعماء القبائل الأفغانية والمواطنين العاديين لتشكيل حكومة انتقالية ووضع مسودة الدستور الأفغاني.

اختارت الوفود حميد قرضاي لقيادة الإدارة المؤقتة، وهو أحد زعماء الباشتون من قندهار. كان قرضاي قاد المقاومة الداخلية ضد طالبان في معقلها الجنوبي أثناء عملية "الحرية الدائمة"، لذلك اعتقدنا أن الأفغان قد اختاروا شريكاً له مصداقيته تستطيع الولايات المتحدة أن تتعاون معه. وتأكد لي انطباعي الأولي عند أول لقاء لنا في كانون الثاني/يناير عام 2002 حين حضر خطاب الرئيس عن حالة الاتحاد. وبعد ستة شهور انتخب مجلس لويا جيرغا قرضاي رئيساً للبلاد، وشكل حكومة أفغانستان الانتقالية.

الاتفاقية الخاصة بالترتيبات المؤقتة في أفغانستان لحين إعادة تشكيل المؤسسات الحكومية والمعروفة أيضاً باسم اتفاقية بون أنشأت قوة إيساف ISAF (القوة الدولية للمساعدة الأمنية International Security Assistance Force) بغية الحفاظ على الأمن داخل كابول وحولها ومساعدة الشعب الأفغاني على تشكيل وتدريب القوات المسلحة الوطنية في البلاد. وافق مجلس الأمن الدولي على اتفاقية بون وصادق عليها وفوض بتشكيل قوة إيساف بتاريخ 20 كانون الأول/ديسمبر عام 2001. بعد يومين اثنين انتقلت السلطة رسمياً إلى الإدارة المؤقتة في أفغانستان، واضعة البلاد بذلك على الطريق - بما فيه من مصاعب - المؤدي إلى حكم تمثيلي.

مع بداية عملية الانتقال السياسي كرسنا اهتمامنا أيضاً على جهود الاستقرار والعمران في أفغانستان وعملنا على الحصول على دعم المجتمع الدولي وحرصنا على تطبيق ذلك عملياً. عُقد مؤتمر المانحين في طوكيو في كانون الثاني/يناير عام 2002 حيث تعهدت ستون دولة وأكثر على تقديم نحو 1.8 مليار دولار لمجهود الإعمار في ذلك العام. وأسهمت الولايات المتحدة بما يقرب من 300 مليون دولار من أصل هذا المبلغ. أُنفقت تلك الأموال لتغطية احتياجات متنوعة بين ما هو قصير المدى وطويل المدى، منها: الإغاثة الإنسانية العاجلة، بناء الطرق، برامج المرأة،

الصحة، التعليم. كانت الجهود العمرانية على جانب كبير من الأهمية في سبيل تحقيق هدفنا النهائي المتمثل في تمكين الشعب الأفغاني ومساعدته في اكتساب القدرة على مساعدة نفسه. وحقيقة الأمر أن ما حصل في أفغانستان كان بناء أكثر منه عمراناً. وكنا نبني على أسس ضعيفة لاقتصاد هيمن عليه الفساد وتجارة المخدرات.

بعد 9/11 تبين لنا أن الدول الضعيفة والفاشلة تشكل تهديداً أمنياً خطيراً على الولايات المتحدة. فهي لا تستطيع السيطرة على حدودها، وقد تصبح الملاذ الآمن للإرهابيين. لذلك فإن إعادة بنائها يشكل مهمة ضخمة وهامة في آن، لم تكن الولايات المتحدة تملك المؤسسات الكافية لدمج القدرات العسكرية والمدنية معاً كما تقتضي تلك المهام. وأخيراً، وقبل انتهاء عام 2002 وضعنا نموذجاً جديداً يعاوننا في جمع قطع الأحجية المختلفة ووضعها معاً. من أجل ذلك صممت نماذج فرق الإعمار الإقليمي بحيث تضم قوات حماية من العسكريين إلى جانب مسؤولين كبار في الشؤون المدنية وموظفين مدنيين خبراء في التطوير والإعمار. وبالتعاون مع شركائنا في التحالف شكلنا عدداً من هذه الفرق في الشهور التالية وانتشرت في الأماكن البعيدة بالبلاد. ومع أن هذه الفرق كانت متنوعة التركيب والنشاط إلا أن لها جميعاً هدفاً واحداً، هو مد سلطة الحكومة الأفغانية المركزية ومساعدتها على توفير الأمن والتنمية للشعب الأفغاني. كانت خطوة في الاتجاه الصحيح، لكن الطريق طويل.

* * *

وهكذا كانت هيكليات الأمن القومي تتطور ببطء لتعكس المطالب الجديدة للحرب اليومية على الإرهاب. أما أنا فمن موقعي الأكاديمي أصلاً، فقد تركز عملي على المؤسسات، وبخاصة المؤسسات العسكرية: ولادتها، وكيفية تكيفها (أو عدم تكيفها) مع تغير الظروف. وكانت كتاباتي متناغمة مع مدرسة فكرية في العلوم السياسية تسمى "المؤسساتية الجديدة the new institutionalism". تقول هذه المدرسة: تنشأ المؤسسات ويكون لها سلطة على مجموعة من القضايا وتكتسب الخبرة والكفاءة لممارسة هذه السلطة. ولها أيضاً تقاليد وأعراف - هي توقعات دائمة حول طريقة فعل الأشياء - تقيد قدرتها على التكيف سريعاً مع التغيير.

عندما ينشأ تحدٍ جديد تكون الاستجابة الآنية له محاولة التعاطي معه من داخل الهيكليات القائمة، ولكن المطلوب في بعض الأحيان مجموعة ترتيبات مختلفة اختلافاً كلياً.

قد ركز عملي على طريقة استجابة العسكريين لمكننة العمل الحربي بعد الحرب العالمية الأولى ونشوء قوة جوية استراتيجية (تضرب بالعمق) والأسلحة النووية إبان وبعد الحرب العالمية الثانية. وفي بعض الحالات أحدثت مؤسسات جديدة مثل سلاح الجو والقيادة الاستراتيجية الجوية (لأجل الأسلحة النووية) أو كما في الاتحاد السوفياتي قيادة القوات الصاروخية الاستراتيجية، فقد أحدثت هذه المؤسسات إنما دون صراع مع المؤسسات القائمة وتداخل متواصل في الوظائف. وفي بعض الحالات، على سبيل المثال بعد الحرب العالمية الأولى، كان من شأن المصالح المؤسساتية أن عملت قسراً على اتخاذ قرارات سيئة مثل دمج الدبابات في سلاح الفرسان في كثير من البلدان. وكانت ألمانيا (الدولة المهزومة) أول دولة عملت على الاستفادة جيداً من قوة المكننة وذلك باستحداث ألوية مؤللة مستقلة.

في وسط هذا الاضطراب اليومي بعد 9/11 وجدت نفسي أفكر ملياً بهذه المشكلة وأنا أشاهد الهيكليات القائمة تجهد لتواكب التحديات الجديدة. كانت الثغرة المؤسساتية الأشد خطورة ناشئة عن ذلك الغياب الملحوظ لخطر يتهدد الوطن لما يقرب من مئتي عام ما جعل الجميع يظنون أن الأمن القومي يعني أمناً خارجياً. وغني عن القول إن لدى الولايات المتحدة قيادات عسكرية لديها مسؤولية في جميع أنحاء العالم، إنما ليس داخل الولايات المتحدة. (أحدثت القيادة الشمالية في تشرين الأول/أكتوبر عام 2002 بغية ملء هذا الفراغ). وكانت وزارة الداخلية في بلادنا تتعاطى مع المحميات البيئية والمتنزهات والشؤون الهندية. إنما في معظم البلدان، تتعاطى مع الأمن الداخلي، ولها صلاحيات قانونية أوسع وأشمل من دور مكتب التحقيقات الفدرالي FBI في تطبيق القانون. وفكرت فعلاً في إحداث منصب معاون في مجلس الأمن القومي لشؤون الوطن في بداية تولينا السلطة. وقد أبلغني جون هامر John Hamre، رئيس مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، بتقرير للهيئة يتحدث عن هذا الاقتراح. وقررنا عوضاً عن ذلك أن نضع شؤون الوطن بيد "مديرية استراتيجية الانتشار ومكافحة الانتشار والدفاع عن الوطن"، وإبقاء وظيفة

مكافحة الإرهاب مستقلة بيد ديك كلارك. واليوم وأنا أفكر بما مضى أجد أن ذلك كان خطأ، برغم أنني غير واثقة بأن ذلك ربما قد صنع فرقاً في الشهور الثمانية التي سبقت 9/11.

في هذا السياق عينه رحبت باستحداث مؤسسات أمنية مكرسة للوطن. واجتمعنا، نائب الرئيس وآندي كارد وأنا، مع الرئيس في اليوم السابق لخطابه إلى الأمة بتاريخ العشرين من أيلول/سبتمبر عام 2001. فقد قرر إحداث منصب للشؤون الوطنية على غرار منصب مستشار الأمن القومي وطلب إلى توم ريدج Tom Ridge، حاكم ولاية بنسلفانيا أن يتولى هذا المنصب.

وأراد الرئيس أن يؤكد لي بأن هذا لا يعني البتة أي تقليص لدوري بصفتي المستشارة الرئيسية للشؤون الأمنية. وما كان له أن يقلق بهذا الشأن، إذ ما علي إلا أن أعود بتفكيري إلى ذلك الاجتماع الهيولي الذي عقد في الثاني عشر من أيلول/سبتمبر حين برزت ضرورة وجود وكالات لتأمين حماية الولايات المتحدة بدءاً من النقل إلى الطاقة إلى حماية الحدود وانتهاء بخفر السواحل الأمريكية. وماذا عن حكام الولايات ورؤساء البلديات الذين أرادوا أن يعرفوا ما تعنيه أحداث 9/11 لهم، وكيف ينبغي توزيع المسؤولية بين واشنطن والولايات؟ من هنا تتضح بجلاء ضرورة وجود مجموعة جديدة من الهيكليات. وبيّنت أنه يتعين علينا أن نجتنب ظهور فواصل جديدة بين الوطن والسياسة الخارجية. سررت باختيار الرئيس لتوم ريدج، فهو رجل رائع وشريك يتفانى في عمله. والجدير ذكره أن اجتماعات مجلس أمن الوطن ومجلس الأمن القومي المشتركة ركزت في معظمها على قضايا الإرهاب.

وهكذا أُحدثت وزارة أمن الوطن بتاريخ الثامن من تشرين الأول/أكتوبر، وفي اليوم التالي تم تعيين مستشار جديد لمكافحة الإرهاب يكون مسؤولاً مباشرة أمام توم وأمامي. وتولى هذا الدور الجنرال وين داوننغ Wayne Downing، وتم نقل ديك كلارك إلى منصب المستشار الخاص للرئيس لأمن الفضاء الإلكتروني (cyberspace). واستحدثنا أيضاً هيئة حماية البنية التحتية الحرجة، وتولى ديك قيادة هذا المجهود الهام لجسر الثغرات بين الحكومة والقطاع الخاص بخصوص هذا الموضوع. لقد كان تغييراً ممتازاً.

* * *

ولكن لم تكن كل التعديلات المؤسساتية بحاجة لهيكليات جديدة. حين عينت بمنصب مستشارة الأمن القومي كنت أدرك جيداً ذلك الدور الهام للتمويل الدولي في السياسة الخارجية، وهو دور أخذت أهميته تتزايد في اقتصاد العولمة. بتاريخ الثالث عشر من شباط/فبراير عام 2001 أصدر الرئيس بوش "التوجيه الرئاسي في الأمن القومي" الأول (NSPD) حيث جعل فيه مقعداً لوزير الخزانة في مجلس الأمن القومي. سررت دون شك بأن القضايا الاقتصادية لها من يمثلها في هذا المجلس، وبخاصة حين ظهرت الأزمة المالية العالمية في أيلول/سبتمبر عام 2008، لكنني سررت أكثر عندما كنا قد طبقنا التعديلات المؤسساتية قبل 9/11، ذلك أن العقوبات المالية سوف تصبح واحدة من أكثر أدواتنا أهمية.

والحق يقال، لم تكن الضربة الأولى في الحرب على الإرهاب ضربة عسكرية. ففي الثالث والعشرين من أيلول/سبتمبر عام 2001 وقّع الرئيس بوش الأمر التنفيذي رقم 13224 القاضي بتجميد الأصول المملوكة للإرهابيين، وتعطيل تدفق الأموال إلى المنظمات الإرهابية. متسلحاً بهذا الأمر التنفيذي عمل جون تايلور John Taylor، وكيل وزارة الخزانة للشؤون الدولية، وهو اقتصادي مميز من جامعة ستانفورد وصديق، على تنسيق سياسة موحدة لمكافحة الإرهاب بين دول مجموعة السبع، واضعاً بذلك معياراً تحذو حذوه الدول الأخرى. وكانت النتائج ممتازة، ومستوى التعاون الدولي غير مسبوق، إذ أصدرت نحو 120 دولة قوانين جديدة بصدد تمويل الإرهاب، وتم تجميد نحو 1400 حساب مصرفي للإرهابيين بأصول تقترب من 137 مليون دولار. فهذا المجهود المشترك لوزارة الخزانة ووكالات الاستخبارات في تجميد وملاحقة تمويل الإرهاب كان سلاحاً فعالاً في الحرب على الإرهاب.

ومع أنه كان من الأهمية بمكان قطع تمويل الإرهابيين إلا أن عملية متابعة خطوط التمويل عبر الحوالات المصرفية المشبوهة والشبكات الوهمية التي تغطي "الهبات والتبرعات" أعطتنا معلومات كانت عظيمة القيمة في القبض على المرتكبين. كما أضاف قانون باتريوت PATRIOT أدوات جديدة إلى ترسانة أسلحتنا الاقتصادية. من أحكام هذا القانون كان الجزء رقم 311 الذي عزز قدرات وزارة الخزانة في منع غسيل الأموال وتمويل الإرهاب على المستوى الدولي، وفي العمل على كشف هكذا عمليات وتقديمها للمحكمة. والكيانات الموصوفة بأنها "ذات اهتمام

أول في غسيل الأموال" تواجه بموجب هذه الأحكام عقوبات اقتصادية وعزلاً من النظام المالي الأمريكي.

كانت هذه الأدوات المالية مفيدة لكنها لم تكن كافية. وحقيقة أن كل يوم يبدأ بالاطلاع على تقرير بخصوص التهديد الإرهابي كثير الصفحات أكدت لنا ضعف أوضاعنا أمام الأخطار المحيطة. وكنا جميعاً نشعر بإحساس طاغ بأننا لا نزال متأخرين خطوة للوراء عن الإرهابيين وأننا لا نزال أمام خطر اعتداء آخر ناجح. كان ثمة مكالمات وأحاديث على الهاتف. بتاريخ 22 كانون الأول/ديسمبر خبأ أحد ركاب الطائرة، وهو ريتشارد ريد Richard Reid، مواد متفجرة في حذائه، لحسن الحظ لم تنفجر على متن الطائرة المتجهة في رحلة تجارية من باريس إلى ميامي.

قانون باتريوت وسع الأدوات التي يمكن لمكتب FBI وغيره من الوكالات أن تستخدمها لمكافحة الإرهاب. وأسهم في إزالة ذلك الجدار الفاصل بين مسؤولي تطبيق القانون ومسؤولي الاستخبارات، وذلك من خلال تخفيف القيود على تبادل المعلومات التي كانت تحول دون تعاون فعال في مكافحة الإرهاب قبل 9/11. لكن الرئيس أراد أن يفعل ما هو أكثر من ذلك، وطلب إلى كبار المسؤولين الأمنيين لديه إعطاءه خيارات أكثر عدائية.

أنتجت هذه الدعوة في بعض الأحيان أفكاراً جيدة لها جوانب سلبية هامة. اقترح المحامي العام جون أشكروفت إمكانية زيادة مشاركة ضباط تطبيق القانون داخلياً في التبليغ عن الأنشطة المشبوهة والأشخاص المشبوهين. وهذا الأمر جميل لا غبار عليه عموماً، ولكن إذا دخل دائرة المبالغة في التطبيق فقد ينتج عنه مغالاة في حماس المسؤولين المحليين الذين يفتقرون إلى التدريب اللازم في التعرف على الإرهابيين الحقيقيين - دون إغفال كيف يبدو الواحد منهم. عندما تحدث جون عن بعض الأفكار ذات يوم في غرفة المواقف أحسست بضرورة إبطاء الزخم نحو القبول. فقلت: "سيدي الرئيس، أنت وأنا نأتي من أنحاء في هذا البلد قد ترغب بأن تكون حذراً عند منح سلطات لرؤساء شرطة محليين على هذا النحو". قيل الكثير وما يكفي. ثم أشار الرئيس بأنه لا يرغب أن يرى كل رئيس شرطة يحاول الفوز بـ "وسام الحرية" من خلال ملاحقة الإرهابيين. شعرت بانزعاج داخلي خشية أن أكون قد أحرجت جون. هاتفته عصر ذلك اليوم، فقال لي مداعباً كان عليه أن يفكر

كيف يبدو الأمر على أرض الواقع. وقال: "توجد أماكن حيث أتيت يحتاج فيها المرء أن يكون حذراً أيضاً".

وفي ترابط منطقي آخر تحضرني حادثة أخرى حيث اقترب مايكل هايدن Michael Hayden، الذي كان آنذاك مدير وكالة الأمن الوطني (NSA)، من الرئيس عارضاً اقتراحاً بعيد الأثر إنما هام. والحق أقول كثيراً ما كان الرئيس يتساءل بصوت عال يقول هل كان ممكناً منع حصول الهجمات قبل 9/11 لو أننا تمكنا من اعتراض سبيل اتصالات الإرهابيين. ومع أن وكالة الاستخبارات هذه قد أجرت متابعات كثيرة للكيانات الأجنبية إلا أن هايدن كان يريد تفويضاً من الرئيس لاعتراض الاتصالات الدولية لأشخاص ينتمون أو يناصرون القاعدة. برنامج مراقبة الإرهاب المقترح، كما بات يعرف، سوف يسمح للوكالة بالقيام بمراقبة إلكترونية لمشبوهي القاعدة، حتى لو كان أحد طرفي الحديث في الولايات المتحدة. ولكن على الرغم من التصور الشعبي - والخاطئ - لم يكن المقصود به مراقبة الاتصالات بين طرفين يقيمان في الولايات المتحدة. واستخدمت عملية مراجعة ودراسة على طبقات عدة داخل وكالة الأمن الوطني لتحديد انتماء المشتبه به للقاعدة وملاءمته كهدف لهذا البرنامج.

كانت وكالة الأمن الوطني تأمل أن تقوم بهذه الأنشطة من خارج مقتضيات الحكمة التقليدية بخصوص المراقبة الإلكترونية. فقانون 1978 للمراقبة الاستخباراتية الخارجية FISA يقضي بأن تحصل الوكالة على مذكرة قضائية من محكمة خاصة شُكِّلت لمراجعة طلبات من هذا النوع لمراقبة الأفراد داخل الولايات المتحدة. لكن السرعة النسبية للهواتف الخلوية والبريد الإلكتروني وغيرهما من تكنولوجيات الاتصالات الجديدة جعل من العسير على وكالة الأمن الوطني الحصول على معلومات استخباراتية بموجب هذا الإطار. وكما أوضح المحامي العام آل غونزاليز في وقت متأخر عند مناقشة هذا البرنامج إذ قال: "إن قانون FISA على جانب كبير من الأهمية في الحرب على الإرهاب. لكنه لا يوفر السرعة والحراك اللازمين في جميع الظروف للتعاطي مع هذا النوع الجديد من التهديد".

أصغيت إلى الرئيس وهو يناقش ما يفكر به في اجتماعه مع هايدن ذلك اليوم. أراد أن يطمئن بأن لدى وكالة الأمن الوطني السلطة الكافية لجمع المعلومات الاستخباراتية القابلة للعمل بالأسلوب الآني. وأخبر مايك بأنه سوف يفوضه لهذا

البرنامج بعد دراسة مشروعيته لدى وزارة العدل ومكتب المستشار القانوني. ووضعتُ ذلك في ذهني لكي أتابع عن كثب الرأي الذي ينتظره. يبدو أن هذا الموضوع سيكون مثيراً للجدل.

كانت النتيجة التي خلصت إليها وزارة العدل أن من صلاحية الرئيس بصفته القائد العام أن يعطي التفويض لبرنامج المراقبة، كما فعل رؤساء آخرون في الماضي في أوقات الحرب. ورغب الرئيس بوش أيضاً بالتأكد من وجود ضمانات كافية لحماية الحريات المدنية للأمريكيين الأبرياء. فإذا اعترضت هذه الوكالة وبالرغم من أفضل جهودها، وعن غير قصد، اتصالات محلية صرفة، فسوف يتم تبليغ وزارة العدل لاتخاذ ما يلزم. وكان الرئيس إلى جانب ذلك ملتزماً بأن لا يستخدم هذا البرنامج إلا للضرورة. واشترط أن يخضع البرنامج لإعادة تفويض كل خمسة وأربعين يوماً، وأن هكذا تفويض يقتضي مراجعة شاملة للتقييمات الراهنة للتهديد من قبل وكالات الاستخبارات بالإضافة إلى ملخص للمعلومات التي جرى جمعها من خلال برنامج مراقبة الإرهاب وغيره من البرامج خلال فترة التفويض السابقة.

وبصفتي مستشارة الأمن القومي كنت واحدة من مسؤولين قلة قرؤوا هذا البرنامج العالي السرية أو تم إبلاغهم به. وبالنظر لطبيعته الحساسة فقد استبعد عن الحلقة بعض كبار مسؤولي الأمن في الإدارة. لذلك فوجئت عندما اتصلت بي في آذار/مارس عام 2004 فرانسيس تاونزند Francis Townsend التي كانت آنذاك كبير مستشاري الرئيس في مكافحة الإرهاب، تطلب كلمة سر لبرنامج لم تعرفها. التقى جيمس كومي James Comey نائب المحامي العام بفرانسيس في الجناح الغربي وطلب أن يتحدث معها على انفراد. وسار بها إلى الممر الممتد بين "حجرة روزفلت" و"قاعة مجلس الوزراء"، ثم قال لها:

"سأبدأ بالحديث معك عن شيء. إن لم تفهمي ما أقول اطلبي مني التوقف". ودون الدخول في التفاصيل ذكر الاسم الرمزي لبرنامج مراقبة الإرهاب.

قالت فرانسيس: "توقف". وأخبرته بأنني أعرف ما الذي يشير إليه، وبأنها سوف تتحدث معي حول هذا اللقاء. عرفتُ كومي بأنه محام حقق سجلاً جيداً ومميزاً حين كان مدعياً عاماً في نيويورك. وإذا كان يريد الوصول إلى شخص لم يكن قد قرأ شيئاً في البرنامج، فإن هذا يوضح لي أن ثمة شيئاً ما ليس على ما يُرام.

تحدثتُ مع الرئيس صباح يوم الثاني عشر من آذار/مارس واقترحت أن يلتقي بكومي، علماً أنني أجهل تفاصيل ما يرمي إليه. وقلت: "إنه شاب محترم، ويفضل أن تسأله وتسمع منه".

بعد الإيجاز الخاص بمكافحة الإرهاب ذلك اليوم طلب الرئيس إلى كومي أن يتخلف قليلاً ليتكلما معاً على انفراد. وعلمت فيما بعد أن الرئيس قد وقّع على إعادة التفويض ببرنامج مراقبة الإرهاب بالرغم من اعتراضٍ مُقَدَّم من وزارة العدل بخصوص جانب من جوانب البرنامج. يبدو أن محامي البيت الأبيض قد علموا بهذا الاعتراض منذ أسابيع، لكن الرئيس لم يعلم به حتى صباح اليوم الذي من المقرر أن تنتهي فيه صلاحية برنامج مراقبة الإرهاب. ولذلك وجد نفسه في موقف صعب: إما أن يقتل البرنامج الذي ثبتت أهميته لأمننا القومي أو يتجاوز اعتراض وزارة العدل ليبقى البرنامج حياً.

واختار الرئيس المسار الثاني، لكنه لم يدرك جيداً مدى خطورة الموقف حتى التقى كومي في ذلك اليوم، إذ كان وعدد من المسؤولين الآخرين في وزارة العدل بمن فيهم مدير مكتب التحقيقات الفدرالي FBI روبرت مولر Robert Mueller يخططون لتقديم استقالاتهم. ويبدو أن ذلك كاد يكون تكراراً "لمجزرة ليلة السبت" حيث استقال كبار مسؤولي وزارة العدل، بمن فيهم المحامي العام بعدما طرد الرئيس ريتشارد نيكسون النائب العام المكلف بقضية ووترغيت أرشيبولد كوكس Archibald Cox في تشرين الأول/أكتوبر عام 1973.

كان الرئيس ينوي أن يعدّل البرنامج ليأخذ في الاعتبار اعتراضات وزارة العدل، فسحب جيم وغيره من المسؤولين تهديداتهم بالاستقالة. شعرت بالسعادة إذ رتبت لهذا الاجتماع.

* * *

ومع ذلك، فكل هذه التغييرات في الهيكلية والبرامج الجديدة لن تكون بديلاً عن معلومات تؤخذ من أشخاص هامين في القاعدة. وسرعان ما حصلت الفرصة التي طالما تمنيناها. فقد لوحظ أن أبو زبيدة، أحد أفراد تنظيم القاعدة والذي كما يقال أسهم في تسهيل مؤامرة الألفية الفاشلة، موجود في مدينة فيصل أباد بالباكستان بتاريخ 28 آذار/مارس عام 2002. شنت السلطات الأمريكية والباكستانية غارة قبل الفجر على منزله الآمن والحصين، وهو داخل تجمع سكني

تابع لجماعة إرهابية باكستانية لشكر طيبة Lashkar-e-Taiba (عسكر طيبة). ونشب قتال وتبادل للنيران، وأصيب أبو زبيدة بثلاث رصاصات في الفوضى التي تلت تبادل النيران. لكنه نجا وظل على قيد الحياة بفضل تلك العناية التي تلقاها من طبيب أمريكي شهير جاءت به الوكالة المركزية CIA بالطائرة. لو توفي أبو زبيدة لكانت وفاته تكلفة كبيرة للولايات المتحدة لفقدانها مصدراً ثميناً للمعلومات حول عمليات القاعدة، فهو واحد من أكثر المساعدين الذين يثق بهم بن لادن، وهو المسؤول الأول عن التجنيد في هذه الجماعة، ومسؤول عن إدارة هذا الدفق من المناضلين إلى معسكرات التدريب في أفغانستان وإعطائهم الأوامر حين يخرجون من المعسكر. وبصفته هذه اكتسب معرفة لا ينافسه فيها أحد عن قوات القاعدة المسلحة داخل أفغانستان وخارجها. وأبو زبيدة، علاوة على ذلك، هو من وضع كتيب العمليات حول كيفية مقاومة فنون التحقيق، وكان حقاً تحدياً كبيراً للمحققين.

كانت وكالات الاستخبارات وأولئك الذين يحققون معه واثقين جداً بأنه يعرف أكثر مما قال، وربما يعرف معلومات هامة عن مكائد وشيكة الحدوث. في ظل هذه الظروف أرادت وكالة CIA التفويض باستخدام إجراءات معينة كانت تصفها بأنها "أساليب معززة في التحقيق". فسأل الرئيس سؤالين: "هل برنامج التحقيق المقترح شرعي؟ وهل هو ضروري؟"

طُلب إلى نائب الرئيس والمحامي العام وستيف هادلي وأنا، أن نجتمع بمدير الاستخبارات المركزية جورج تينيت عصر ذلك اليوم. قال جورج إنه سيقول للرئيس إن البرنامج ضروري موضحاً لماذا ترى هذه الوكالة (CIA) أن أبو زبيدة مهم لفهم المكائد الوشيكة. وتحدث بعبارات عمومية عن ماهية الأساليب التي سيقترحها، بما في ذلك ركوب الماء. وكذلك الضمانات التي ستستخدم بما في ذلك وجود أطباء للتأكد بأن التحقيقات تجري بأمان. وأكد مدير الوكالة أن الأساليب آمنة وفاعلة. وقد استخدمت في التدريب العسكري لآلاف الجنود الأمريكيين. وقال المحامي العام إنه سيطلب إلى وزارة العدل أن تحدد ما إذا كان البرنامج مشروعاً بموجب القوانين المحلية والدولية. وطلبت تقديم إيجاز إلى كل من كولن ودون. سأل الرئيس سؤالاً مباشراً، على أن تأتيه الإجابات من CIA (بخصوص الضرورة)، ومن وزارة العدل (بخصوص المشروعية).

كانت الوكالة المركزية CIA تلح على الجواب. فالوكالة مقتنعة تماماً بأن أبو زبيدة يعرف شيئاً على قدر كبير من الأهمية وبأن الوقت يمضي سريعاً. ذهبت لأرى الرئيس وسألني إذا جاء خبر من وزارة العدل. قلت إن المحامي العام ما يزال يدرس القضية. وفي الواقع، أنا طلبت من المحامي العام أن يعمل شخصياً في هذه القضية. والرئيس يريد التأكد من أعلى مسؤول قانوني في البلاد، وليس مجرد المحامين في مكتب المستشار القانوني.

قرر الرئيس أن يطلب من جورج وضع تحضيرات للتحقيقات وأن يحتفظ بها إلى أن تقرر وزارة العدل قرارها حول مشروعيته. أبلغت قرار الرئيس إلى جورج، حيث من المقرر ألا تبدأ الوكالة المركزية CIA بتنفيذ البرنامج إلا بعد أن تستنتج وزارة العدل بأن البرنامج المقترح مشروع، وهذا ما فعلته في أوائل شهر آب/ أغسطس.

وتبين حقاً أن أبو زبيدة بحد ذاته مصدر هام جداً. لكن حقيقة أنه قدم معلومات ساعدت في إلقاء القبض على خالد شيخ محمد هي أيضاً ذات تبعات بالغة الأهمية. ألقي القبض على خالد شيخ محمد KSM، كما صار يدعى، في شقة سكنية في الباكستان بعد عام واحد، أي في الأول من آذار عام 2003. كنا نلاحقه عن كثب منذ مطلع عام 2003 يساعدنا في ذلك معلومات استخباراتية جمعت بوسائل إلكترونية ومن خلال التحقيق مع عناصر بالقاعدة رفيعي الرتبة. لكن القضية هذه صارت معروفة في أواخر شهر شباط/فبراير عندما زرعت الوكالة المركزية مخبراً استطاع أن يعطي معلومات عن أماكن تواجد خالد. بعد ساعات، وبناء على معلومة صغيرة من الوكالة المركزية أغارت القوات الباكستانية على شقة خالد السكنية في روالبندي، وأيقظته من نومه في ساعات ما قبل الفجر واعتقلته.

كنت في كامب ديفيد في إجازة نهاية الأسبوع في آذار/مارس مع الرئيس. رن جرس الهاتف عند منتصف الليل. تكلم جورج تينيت وقال: "قبضنا على خالد شيخ محمد". ووصف جورج الظروف التي أحاطت بالقبض عليه ووعد بتقديم المزيد من المعلومات عند الصباح.

وقررت ألا أوقظ الرئيس حيث لا يوجد شيء يستدعي ذلك. لكنني بعد انتهاء المكالمة حمدت الله أننا قبضنا على خالد شيخ محمد. كنا نشك بأنه هو العقل المدبر لهجمات 9/11، وهو قائد عمليات القاعدة في أمريكا الشمالية والرجل الأكثر

احتمالاً لأن يعرف ما الذي سوف يحدث ومن الذي يخطط له. وقد تباهى أيضاً بأنه هو من نفذ الإعدام بحق دانييل بيرل Daniel Pearl.

كان بيرل الخريج من جامعة ستانفورد رئيس مكتب جنوب آسيا في صحيفة *Wall Street Journal*. بينما كان يتابع قصة إخبارية في الباكستان في كانون الثاني/يناير 2002، اختطفته جماعة من المقاتلين كانوا قد أغروه بوعد كاذب عن مقابلة يجريها مع أحد رجال الدين البارزين. عندما وصل بيرل في الموعد المحدد للمقابلة اختطفوه واحتفظوا به رهينة في منزل آمن في ضواحي كراتشي، حيث مكث إلى أن قتلوه. شاهد العالم - وكذلك زوجته الحامل ماريان - هذه المسرحية على مدى الأيام التالية. حيث كان الخاطفون يبعثون بسلسلة من الرسائل تتهم بيرل بأنه جاسوس، وتعرض صوراً له والمسدس مصوب إلى رأسه. وعندما عرف هؤلاء المقاتلون أن بيرل يهودي أعلنوا أنهم سينفذون فيه حكم الإعدام خلال أربع وعشرين ساعة. وأقدم أحمد عمر شيخ، قائد حلقة الاعتقال، على نقل بيرل إلى رعاية جماعة من مقاتلي القاعدة يقودها خالد شيخ محمد الذي نفذ التهديد. وبعث القتلة شريطاً مصوراً يثير الغثيان للجريمة البشعة بحق بيرل، استخدم لاحقاً في انتزاع اعترافات خالد.

كانت المكالمة الهاتفية التي أجريتها مع ماريان بيرل أصعب مكالمة أجريتها في حياتي بالعمل الحكومي. كلمتها لأخبرها أن خالد شيخ محمد قد اعترف بقتل زوجها، لكننا في الوقت الراهن، لن نذيع الخبر. كانت هادئة ولطيفة، وحمداً لله، لم تسأل عن كثير من التفاصيل التي كما أعلم كانت شنيعة. يبدو أن خالد كان سعيداً بأن يتحف آسريه برسم لكل ضربة في جريمته التي ارتكبها بحق الصحفي.

* * *

تابعنا جهودنا للعثور على أسامة بن لادن حتى بعد اعتقال أبو زبيدة وخالد شيخ محمد وآخرين. يقول بعض الناس إنه أتيحت لنا الفرصة لأسره وقتله في جبال تورا بورا في المراحل الأخيرة من الحملة الأفغانية الأولى عام 2001. والواقع كان ثمة تقارير متضاربة حول أماكن تواجده في ذلك الحين. ونتيجة لذلك لم يطلب العسكريون قوات إضافية لتوجيه الضربة. وحسب معلوماتي، لم يطلب من الرئيس أن يتخذ قراره بشأن عملية محتملة. لكن شيئاً واحداً مؤكد. لو أننا علمنا أين بن لادن لفعلنا كل شيء نقدر عليه لاعتقاله دون شك.

في السنوات التالية حصلت "مشاهدات" عدة لبن لادن لكن أياً منها لم يكن يحالفه التوفيق. وكان ذلك مخيباً لآمالنا لأننا كنا نحلم باليوم الذي يتلقى فيه الشعب الأمريكي نبأ إغلاق هذا الملف الذي يتم عند إلقاء القبض عليه. لكنني وجدت ما يشجعني ويبعث فيّ الأمل عندما جاء مايك هايدن الذي أصبح الآن مدير الوكالة المركزية CIA وأخبر الرئيس أننا وجدنا الآن خيطاً يقودنا إليه – ساعي بريد عاجل قد يقودنا إلى زعيم القاعدة. ولكن مرة أخرى باءت الملاحقة بالفشل. في شهر أيار/مايو عام 2011 وجدت الولايات المتحدة أخيراً ضالتها ونالت من بن لادن. أحسست بشعور الارتياح والزهو وأيضاً بالامتنان للرئيس أوباما لقراره الجريء بشن الغارة التي أدت إلى مقتله. وأحسست إلى جانب ذلك بأن ما فعلناه في تطبيق العديد من الأدوات التي أوصلتنا إلى ذلك اليوم كان لها ما يسوغها.

كنت أؤمن دوماً أننا سوف ننال من بن لادن ولو بعد انقضاء سنين على أحداث 9/11. لكن ما جعلني أحس بالراحة أن خالد شيخ محمد ورمزي بن الشيبة الذي كان المخطط اللوجستي لهجمات 9/11 قد وقعا في الأسر وصارا يمداننا بالمعلومات. وهذا ما ذكرني بالحرب العالمية الثانية حين اعتُقل الفيلد مارشال إيروين رومل Erwin Romnel القائد العسكري النازي السيئ السمعة.

وكنت أعرف آنذاك أن الخطوات التي اتخذناها، وبخاصة برنامج التحقيق الذي نفذته الوكالة المركزية CIA سيكون موضوعاً مثيراً للجدل بعد أن تتلاشى ذكريات 9/11. تحدثنا عن ذلك كثيراً أنا وستيف هادلي. وتشاء الظروف أن يجري تعديل وتعليق ثم تعديل وبالتالي استئناف للعمل ببرنامج وكالة الاستخبارات المركزية في السنين التالية. ثلاثة مديرين تسلموا إدارة الـ CIA أوصوا بأنه ضروري. وثلاثة محامين عامين أجروا تقييماً له وأقروا بمشروعيته. زعماء في الكونغرس بمجلس الشيوخ ومجلس النواب كانوا أعضاء في لجان الاستخبارات استمعوا لإيجازات حول البرنامج. رحبت بهذه المناظرة – التي كانت برأيي مشروعة – من داخل وخارج الإدارة بعد أن تغيرت الظروف. ففي الديمقراطيات العظمى مؤسسات تُجري تقييمات على الدوام، وإن لزم الأمر تُدخل تعديلات في مسار البلد سعياً وراء التوافق والتناغم مع قيمنا وقوانيننا حتى في أحلك الظروف. ومع الزمن لعبتُ هذا الدور في المناظرات أيضاً بعد أن أصبحت وزيرة للخارجية.

عندما أعود بذاكرتي إلى تلك الأيام التي سادها الرعب في أعقاب الهجوم على

البرجين والبنتاغون لا يخالجني أي ندم على قرارات اتخذناها. ما كنت لأشارك الرئيس أو أشجعه على القيام بأنشطة قد أظن أنها غير قانونية. لهذا السبب كانت وزارة العدل الطرف الأول والمحوري في تقييم السياسات. لم أكن شديدة الحماس لكل ما تم فعله، لكنني قبلت بتوصيات مدير المخابرات المركزية DCI التي رأيتها ضرورية. وجدت أيضاً أن وضع قوائم بأسماء أشخاص مستهدفين بأنهم "مطلوبون أحياء أو أمواتاً" أمراً مزعجاً، وبخاصة لأنه قد يوجد احتمال وقوع إصابات في صفوف المدنيين.

ذلك كان قدرنا بعد 9/11. لا أعتقد أنه كان علينا أن نرفض خيارات كانت قانونية وضرورية. وما كنت لأسامح نفسي لو وقع اعتداء ثان. ولو حصل فلا بد أن يحصل على نوع مختلف من التفكير الثاني كما طلب الأمريكيون حين سألوا: "لماذا لم تفعلوا كل ما كان باستطاعتكم فعله لتمنعوا حصوله ثانية؟"

9

متاعب في الجنوب الآسيوي النووي

ينزع التاريخ إلى فرض نوع من الترتيب المتسلسل للأحداث لكن المشارك لا يملك رفاهية الانتباه لهذه الأحداث على نحو متسلسل. في خريف عام 2001، وكما كان الحال حيث يبدأ اليوم بالاستماع صباحاً إلى تقرير حول التهديد الإرهابي، كانت أحداث تجري في كل مكان في العالم، وعلى وجه الخصوص في جنوب آسيا والشرق الأوسط، وكل منهما له ديناميكيته. ومع ذلك في هذه البيئة الأمنية الجديدة كان ثمة روابط أكيدة تربط بين هذه الأحداث ويزداد التطرف والحرب على الإرهاب.

كان الاجتماع المنعقد في غرفة المواقف في صباح ذلك اليوم في منتصف كانون الأول/ديسمبر عام 2001 اجتماعاً ساده توتر شديد يفوق في شدته ما كان في أي وقت آخر منذ وقوع الهجمات على البرجين. فالتوتر بين الهند والباكستان أخذ يتصاعد غداة اعتداء وقع على البرلمان الهندي في نيودلهي في الثالث عشر من كانون الأول/ديسمبر وتسبب بمقتل تسعة أشخاص. أرسل الرئيس الباكستاني برويز مشرف رسالة تعزية إلى رئيس وزراء الهند أتال بيهاري فاجبايي Atal Bihari Vajpayee وبضغط دولي كبير - من الولايات المتحدة وبريطانيا على وجه الخصوص - أدان هذا الاعتداء بخطاب متلفز بعد يومين. وفي الوقت نفسه حذر الرئيس مشرف الهند من القيام بأي عمل من شأنه تصعيد التوتر، إذ قال: "فهذا سوف يقود إلى تداعيات خطيرة. وهذا ما يجب ألا يكون". لكن هذه التحذيرات لم تعجب الهنود الذين كانوا يشتبهون بأن تنظيماً متطرفاً يعرف باسم عسكر طيبة (لشكر طيبة) مقره في الباكستان عرف عنه أنه مدعوم من الجهاز الأمني الباكستاني (ISI) هو من قام بالعدوان. كان فاجبايي يواجه ضغطاً كبيراً في الداخل للقيام برد عسكري على هذا العدوان المدمر الذي وقع على البرلمان.

عندما اجتمع مجلس الأمن القومي ذلك الصباح كانت الاستعدادات العسكرية تجري على قدم وساق في المنطقة، وتعبئة قد تنتهي في غضون أسابيع قليلة في مواجهة مليون جندي عبر الحدود. منذ تلك الأيام التي شهدت نشوء دولة الباكستان في شبه القارة الهندية عام 1947 والتوترات عالية بين إسلام أباد ونيودلهي لا سيما بصدد إقليم كشمير المتنازع عليه. خاض الجاران أربعة حروب ضد بعضهما، وحين تصاعدت العمليات العسكرية في شتاء عام 2001 كان لدينا توق لاجتناب أي مواجهة أخرى. ولكن بما أن الخصمين يملكان أسلحة نووية وقواتهما في حالة تأهب شبه دائمة فقد تمكنا من حشد القوات ورفع حالة التأهب في غضون أيام قليلة.

ومع ذلك كان التحدي الماثل أمام صانع السياسة أن يفسر الدلائل وقد تبين أن هذا التفسير ليس بالأمر السهل. من خلال دراستهما للأحداث الجارية على الأرض قدم كل من البنتاغون ووكالة الاستخبارات المركزية CIA تقييماً مختلفاً لاحتمالات الحرب. رأت وزارة الدفاع من خلال اعتمادها على تقارير وتحليل من وكالة استخبارات الدفاع (DIA) أن هذه الاستعدادات تمثل خطوات شبيهة بتلك التي تتخذها أي قوات عسكرية (بما فيها قواتنا) في مثل هذه الظروف. فمثل هذا الحشد العسكري، برأي البنتاغون ليس بالضرورة دلالة على قرار رسمي بشن عدوان.

بالمقابل رأت وكالة الاستخبارات المركزية أن من العسير اجتناب النزاع المسلح ذلك أن الهند قررت أن "تعاقب" الباكستان. ولعل هذا هو أيضاً رأي إسلام أباد التي أرادت أن تأخذ به الولايات المتحدة أيضاً. تشير الوقائع إلى أن هذا البلد المعزول عن الهند لسنوات طويلة صار ينظر إلى الولايات المتحدة بارتياب منذ عقود من السنين، وكانت الوكالة المركزية CIA تعتمد كثيراً على مصادر باكستانية في عام 2001. بعد أزمات عديدة في شبه القارة على مدى السنوات السبع المقبلة يبدو أن عجزاً في المؤسسات حال دون فهمي للوقائع بأفضل مما فهمته آنذاك.

أصاب الرئيس ومديري مجلس الأمن القومي إحباط من جراء التغيرات والتباينات في التقييم في السنوات الثلاث التالية. وبقيت وزارة الدفاع ووكالة الاستخبارات المركزية على تباعدهما. ذات يوم قُدم لنا تقرير يفيد بأن إطلاقاً للنار حصل عبر الحدود في كشمير، رأى ملحقنا العسكري أنه يجافي الحقيقة. ولحسن الحظ تبين أنه على حق. كانت لجنة المديرين تجتمع كل يوم في محاولة لفهم ما

يرشح من أنباء. لكن كان ثمة شيء واحد واضحاً لا يحتمل اللبس ألا وهو أن الجانبين، مهما كانت نواياهما، قد ينزلقان إلى الحرب سواء قصدوا ذلك أم عن غير قصد. فهذان الخصمان النوويان يستطيعان في ساعات معدودة أن يغرقوا المنطقة كلها بالفوضى - وربما الفوضى النووية.

قادت الولايات المتحدة مجهوداً دبلوماسياً عاجلاً لتهدئة الوضع. وبينما كنا نحاول نزع الفتيل أحسسنا بضرورة تأكيد حق الهند بالدفاع عن النفس. وقام بذلك آري فلايشر ببيان صحفي تم اختيار صيغته بدقة بتاريخ 18 كانون الأول/ديسمبر، وفي الوقت نفسه حث نيودلهي على عدم اتخاذ أي إجراء قد يعقد الوضع. كان ذلك نتيجة مباشرة للطريقة التي نظرنا بها إلى موضوع الإرهاب بعد الحادي عشر من أيلول/سبتمبر. وفي هذا الصدد كان يتعين علينا أن نقرّ بحق الآخرين بأن يفعلوا ما فعلناه في الرد على الهجمات التي طالت البرجين، وفي الوقت عينه نقنعهم بألا يفعلوا ذلك حقاً.

كان للإرهابيين الذين نفذوا الاعتداء على الهند ارتباطات واضحة بالقاعدة من خلال شبكة من العلاقات مع الجماعات المتطرفة التي تحتفظ الباكستان بها في المنطقة. فهذه النزعة تفاقمت كثيراً بفعل الحرب ضد السوفيات في أفغانستان، التي جعلت جهاز الاستخبارات الباكستانية (ISI) يطور شبكة متداخلة لمتطرفين يقومون بأعمال عنف في كشمير وأفغانستان حيث يشاركون المجاهدين في مقاومتهم للاحتلال السوفياتي. ولم يكن جهاز الاستخبارات الباكستانية يتوخى الحرص عند الفصل بين المعدات العسكرية والتدريب مع هذه الجماعات المتطرفة. وعندما مني الاتحاد السوفياتي بالهزيمة عام 1989 بقيت بعض المعدات العسكرية والدعم التي زودتهم بها الولايات المتحدة في البلاد وأضافت الشيء الكثير لعسكرة المنطقة.

تمثلت المهمة الملحة في عام 2001 بكسر قبضة المتطرفين على الباكستان. وكان الرئيس مشرف شريكاً غير موثوق. جاء إلى السلطة عام 1999 إثر انقلاب عسكري فكانت شرعية بقائه في الحكم داخلياً محدودة. لكنه أظهر تفهماً للوقائع على الأرض لما بعد 9/11 في الأيام الأولى التي تلت الاعتداء. والآن، وحيث الهند والباكستان على حافة الحرب يتعين عليه أن يفعل المزيد.

لم يكن مفاجئاً أن رفضت الهند اقتراح الباكستان بإجراء تحقيق مشترك حول الهجمات على البرلمان الهندي. بتاريخ الحادي والعشرين من كانون الأول/ديسمبر

ازداد التصعيد عندما استدعت الهند سفيرها في الباكستان. كانت تلك هي المرة الأولى على مدى ثلاثين عاماً حيث تكون الهند دون تمثيل دبلوماسي في الباكستان على الرغم مما مضى من صعود وهبوط في العلاقات والمواجهات العسكرية بين الدولتين. وهذه إشارة إلى مدى خطورة الوضع.

قررنا، بالتعاون مع البريطانيين، أن نقارب المشكلة على ثلاث جبهات. أولاً، سوف نضغط على مشرف ليعلن جهاراً قطعه لأي صلة بالمتطرفين. ولا نكتفي بمجرد بيانات، يتعين على القوات الأمنية الباكستانية أن تلاحق المتطرفين وتعتقلهم. ثانياً، سنظهر للجميع أننا نعمل أيضاً. وهذا ما أنتج داخل الولايات المتحدة تجميداً لأموال وأصول بعض الجماعات الإرهابية الباكستانية، بما فيها جماعة عسكر طيبة وكذلك جبهة "العمل الخيري" المعروفة باسم "أمة تامير وناو (UTN)". فهذه الأخيرة مشتبه بأنها تساعد القاعدة على تطوير سلاح نووي. رضخت الباكستان للضغوط الأمريكية وأعلنت أنها ستجمد أموال وأصول "أمة تامير وناو" أيضاً.

وأخيراً، علمنا أن مشرف يواجه مقاومة داخلية عميقة في صفوف أجهزته الأمنية، وحتى داخل القوات المسلحة التي رأت في تصرفاته استسلاماً للهند. وكان عليه أن يتحرك سريعاً، وبحرص كاف كي لا يجلب لنفسه الموت والهلاك. لهذا رتب كولن باول بالتعاون مع جاك سترو Jack straw، وزير خارجية بريطانيا، حملة دبلوماسية تثير الإعجاب يمكن تلخيصها بالقول إن الحملة تقتضي بإرسال اكبر عدد ممكن من الزوار الأجانب إلى كل من باكستان والهند. وكان رأينا بأن البلدين لن يدخلا في حرب وفي المنطقة مسؤولون رفيعو المستوى. وفي كل مرة كانتا تقبلان بإحدى الزيارات كنا نتنفس الصعداء. فنحن بحاجة لشراء الوقت.

لكن تدهور الأوضاع لم يتوقف. غادرت إلى مدينة نورفولك Norfolk في فرجينيا لزيارة عمتي جي Gee في منزلها في الثالث والعشرين من كانون الأول/ ديسمبر ظناً مني أن هذا المكان سيكون قريباً جداً في حال اضطررت للعودة إلى واشنطن سريعاً. في ليل الخامس والعشرين من كانون الأول/ديسمبر وبينما كانت العائلة تنتظرني لنذهب معاً إلى عشاء عيد الميلاد عقدنا مؤتمراً هاتفياً شاركت فيه كولن وجاك وديفيد ماننغ، وطال الحديث الهاتفي. وردت تقارير جديدة تتحدث عن تحركات عسكرية، كان منها تقرير مزعج مفاده أن الهند تستعد لتحريك صواريخ بالستية قصيرة المدى قادرة على حمل رؤوس نووية نحو الحدود الهندية

الباكستانية. استعرضنا لائحة بأسماء الشخصيات الرفيعة الذين بعثنا بهم إلى المنطقة، وبحثنا عن وسطاء محتملين نستطيع من خلالهم إرسال رسائل إلى الخصمين. واتفقنا على مؤتمر هاتفي ثان في اليوم التالي. نزلت للطابق الأرضي لتناول العشاء لكن شهيتي ذهبت عني. اعتذرت عن حضوري الاحتفال، وتحدثت ثانية مع كولن، وتلقيت أحدث المعلومات عن الوضع من البيت الأبيض واتصلت بالرئيس وذهبت للنوم. ولا حاجة بي للقول إنني غادرت إلى واشنطن في اليوم التالي.

تأكدت الأنباء التي حملتها التقارير بتاريخ 27 كانون الأول/ديسمبر: لقد قامت الهند حقاً بنقل صواريخ قابلة لحمل رؤوس نووية إلى الحدود. اتصل كولن هاتفياً بوزير الشؤون الخارجية الهندي جازوانت سينغ Jaswant Singh وطلب أن يجلس الجانبان معاً ويتحدثا. لكن هذا الاقتراح رفض من فوره. تحدثت على الهاتف مع نظيري براجيش ميشرا Brajesh Mishra، وهو دبلوماسي هندي مخضرم وخبير. براجيش بعيد الشبه عن الشخصيات المركزية، تلقى علومه في بريطانيا وهو لطيف ومهذب، هادئ وعاقل رزين، لكنه في تلك اللحظة كان شديد الانفعال والاضطراب. قال: مشرف والباكستانيون لم يفعلوا شيئاً. كانت حمى الحرب آخذة بالارتفاع في الهند. وأخيراً، في الحادي والثلاثين من كانون الأول/ديسمبر ألقت الباكستان القبض على مؤسس وزعيم جماعة عسكر طيبة. وبعد أسبوع أو يزيد، وتحديداً بتاريخ 12 كانون الثاني/يناير ألقى الرئيس مشرف خطاباً متلفزاً أدان فيه الإرهاب بأشكاله كافة، رافضاً أي نشاط إرهابي باسم كشمير ومتعهداً بحظر الجماعات الإرهابية. لقي الخطاب قبولاً حسناً في المجتمع الدولي، وقد رتبنا مسبقاً لبيانات دعم وتأييد يصدرها عدد من رؤساء الدول. لكن الهند كانت متشككة وأبقت قواتها على الحدود.

في اليوم التالي اقترحتُ أن يتحدث الرئيس بوش مع كل من مشرف وفاجبايي على الهاتف ويعرب عن شكره لهما للحيلولة دون خروج التوترات عن السيطرة. فسألني الرئيس: "وهل هي تحت السيطرة؟"

أجبت: "كلا، ولكن دعنا نتصرف كما لو أننا واثقون بأنها تحت السيطرة".

أوفد الرئيس وزير خارجيته كولن باول إلى جنوب آسيا، وأخبرنا أن الأوضاع قد هدأت كثيراً. أولى الأزمات العديدة بين الهند والباكستان والتي شهدناها في سني إدارتنا الثمان هدأت لكنها لم تنته. والصراع المحتمل في شبه القارة بين قوتين

نوويتين يشكل دوماً أخطاراً عالية الدرجة. وحيث إن قواتنا تقاتل في أفغانستان وبما أن الاستقرار في الباكستان هام جداً في تصدينا للقاعدة فإن اندلاع حرب في المنطقة يهدد مصالحنا مباشرة وأكثر من أي وقت مضى.

لكن انفجاراً ثانياً سوف يحدث في أيار/مايو حيث أغار ثلاثة رجال مسلحين على حي سكني للعائلات داخل مخيم عسكري قرب مدينة كالوتشاك Kaluchak في كشمير، كانت حصيلته مقتل أكثر من ثلاثين شخصاً بينهم عشرة أطفال. ومرة أخرى اتجهت أصابع الاتهام إلى جماعة عسكر طيبة. وحقيقة الأمر أن الباكستان قد أطلقت سراح مؤسسها قبل أسابيع زاعمة أنه سيكون تحت المراقبة. وهذا ما أثار سخط الهنود. وهكذا تفاقمت الأوضاع على الحدود حيث احتشد نحو مليون جندي.

ومرة ثانية وجدنا أنفسنا نذير أزمة قد تؤدي إلى حرب نووية. هذا وقد حذر الرئيس بوش المواطنين الأمريكيين وطلب إليهم مغادرة الهند بسبب وجود خطر متوقع. وحيث إنه يوجد نحو ستين ألف مواطن أمريكي في الهند فالمسألة ليست صغيرة.

كان الرئيس بوش في أوروبا لاجتماعات ثنائية ولقمة الناتو وروسيا عندما تأججت الأوضاع. تلقيت اتصالاً عاجلاً من براجيش ميشرا، حيث كنت في الاجتماع ودعيت إلى خارجه. قال: "لا أستطيع احتواء جماعة الضغط للحرب هنا من دون مساعدة،" موضحاً بأنه يعمل وحيداً، وطلب أن يدلي الرئيس ببيان صحفي ليتمكن من استخدامه داخلياً في محاولة منه لمواصلة خطه. عدت أدراجي إلى القاعة وتحدثت مع كولن باول ومع الرئيس الذي وافق فوراً على الإدلاء بالبيان. داعياً مشرف للوفاء بالوعود التي قطعها على نفسه في خطاب سابق له.

في الواقع أن مشرف قد أغضب الرئيس لقيامه بإجراء سلسلة من التجارب على صواريخ قصيرة ومتوسطة المدى قادرة على حمل رؤوس نووية، وأعرب الرئيس جهاراً عن "قلقه العميق" واستخدم لغة قوية في حض مشرف للجم المقاتلين. وعلى الرغم من ذلك، استمر مشرف في جعل الأوضاع تزداد سوءاً. وبعد أن قال إن الباكستان سوف "ترد بكل قوة" على استفزازات الهند أعلن أنه سوف يعزز قواته في كشمير عبر نقل جزء من القوات المرابطة على حدود أفغانستان. عندئذ اتصل الرئيس ببرويز مشرف وقال له على انفراد ما قاله جهاراً: إن باكستان قد اختارت بعد 9/11 وعليها أن تتصرف وإلا فسوف تخسر دعم الولايات

المتحدة. وقام دون رامسفيلد بزيارة المنطقة ليعمل على منع حصول تصعيد جديد. وبعد حوارات وزيارات على مدى أسابيع، تبين أن التوترات القائمة بين الهند والباكستان بدأت تهدأ. إنني واثقة بأن سبب هذا الهدوء يعود في معظمه إلى براجيش ميشرا.

* * *

في الفترة ما بعد هاتين الأزمتين عمدنا إلى تسريع تطبيق تغييرات في سياساتنا نحو الهند والباكستان. في مرحلة سابقة وإبان الحملة الانتخابية الرئاسية تحدثنا عن أهمية الهند باعتبارها دولة ديمقراطية ناشئة متعددة الأعراق على المسرح العالمي. وكان الرئيس قد تحدث مسبقاً عن اهتمامه بتقوية العلاقات مع الهند في خطابه إبان الحملة في مكتبة ريغان Reagan Library، وكتبت حول الموضوع عينه في مقالة نشرت بمجلة *Foreign Affairs* في العام 2000. وفي جلسات كثيرة ناقش أعضاء اللجنة الذين عرفوا باسم فالكان Vulcan أهمية التخلص من إطار هندوباك Indo-Pak إذ رأوا أن العلاقات بين البلدين انعكاس للصراع القائم بينهما.

ولم تكن الحكمة من فعل ذلك في يوم من الأيام أكثر وضوحاً مما ظهرت عليه بعد أحداث كانون الأول/ديسمبر 2001 وفي الفترة من أيار/مايو إلى حزيران/يونيو عام 2002. فالباكستان دولة مضطربة، شوه صورتها التطرف داخل مساجدها ومدارسها الدينية، وللأسف، داخل جهازها الأمني أيضاً. مخطط "التقسيم" البريطاني لعام 1947 اقتطع من الهند كياناً إسلامياً اسمه الباكستان. أياً تكن الدوافع آنذاك، فقد أوجد هذا المخطط دولة تميز نفسها عن الهند بعبارات مغايرة. لذلك يرى بعض الباكستانيين مصلحة وجود في الصراع مع جارتهم وفي الاعتماد على الروح القتالية منذ عهد رئاسة ضياء الحق في عقد الثمانينيات من القرن الماضي.

تركزت علاقتنا مع الباكستان على ملاحقة واعتقال الإرهابيين. وحاولنا توسيع جدول الأعمال هذا عبر دعم جهود مشرف في التعامل مع التطرف من جذوره، وبناء بلده. فمثلاً، أطلقنا برنامج مساعدات خارجية للباكستان بمبلغ مليار ومئتي مليون دولار، يخصص منه 100 مليون دولار للتعليم دعماً لبرنامجه لإصلاح المدارس الإسلامية، ودعمنا الباكستان في محاولاتها لتطبيق الإصلاحات الاقتصادية

لدى البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وبنك التنمية الإسلامي. لكن هذا الدعم بدا لنا وكأنه يسير صاعداً الجبل. يبدو أن مشرف يعرف أن على الباكستان أن تتغير لكن افتقاره للشرعية، وكراهيته للهند أحياناً جعلت من العسير عليه أن يلتزم.

كانت الباكستان مصدر شبكة الانتشار النووي المعروفة باسم عبد القدير خان، A. Q. Khan، وفيها ألقينا القبض على معظم قادة القاعدة، وبالتالي كانت الملاذ الآمن للإرهابيين في الحرب الأفغانية. وصفت هذا الوضع ذات يوم بأنه شبيه بالاعتناء بمريض في وضع حرج. تستيقظ صباح كل يوم وتتعاطى مع الأعراض المشاهدة في حينها، وتأمل في كل مرة أن تجد دواء شافياً من المرض الأساسي وهو التطرف. فيما بعد، عندما كنت وزيرة للخارجية زرت العديد من تلك الأماكن الخطرة: بغداد وكابول إبان الحرب، ولبنان عام 2006، والضفة الغربية والقدس مرات عدة، وحتى دارفور في السودان. ولم أجد مكاناً سريع الانفجار مثل الباكستان. كانت تلك الأماكن جميعها تئن تحت وطأة الصراعات أثناء زياراتي لها، لذا كان متوقعاً حصول توترات شديدة، أما الباكستان فكانت نظرياً هادئة. إنما برغم هذا الهدوء تجد شوارع إسلام أباد مكتظة بشباب عاطلين عن العمل والأمل ضئيل والغضب جمر تحت الرماد. يبدو أن التطرف متغلغل عميقاً في نسيج هذا البلد.

شعرت الهند بذلك وكانت مختلفة. فهي ديمقراطية ناضجة تسعى لدمج مختلف فئات السكان العرقية والدينية معاً. لكن هذا لا يعني عدم وجود مشاكل بين السيخ والمسلمين والهندوس (وغيرهم) وبالتأكيد يوجد تعصب ملحوظ وتمييز ضد جماعات الأقليات. ولكن المرء لا بد وأن يلاحظ بأن أي وفد هندي، أكان من القطاع العام أو الخاص، لا بد وأن يكون متنوعاً. ومهما كانت المشاكل فالمرء لا بد وأن يعجب ببلد يبلغ تعداد سكانه مليار نسمة وتجري فيه انتخابات هادئة وحرة وعادلة.

بل ثمة ما هو أكثر من ذلك، فعلى الرغم من وجود أقاليم شاسعة حيث الفقر المدقع ومشاكل بالغة للفساد، بدأت الهند تتخذ موقعها كقوة اقتصادية عالمية، تعتمد إلى حد كبير على إبداع شعبها. وقد لاحظ الرئيس بوش ذلك حين كان حاكماً لولاية تكساس، وكذلك أنا حين كنت عميدة إدارية بجامعة ستانفورد في وادي السليكون (silicon Valley)، لاحظتُ بإعجاب شديد مساهمات الشتات الهندي في ثورة المعلومات. تلك العائلات المهاجرة الباحثة عن الفرصة حافظت على روابطها

مع وطنها فبدأت تساعد في تحول الهند. والهند ليست فقط كشمير وكلكتا، هي أيضاً بنغالور وومومباي وبوليوود.

لهذا أراد الرئيس علاقة عريضة وعميقة مع الهند التي رأى فيها المكان الطبيعي والمناسب للمصالح الأمريكية. فبدأنا في ربيع عام 2001 بتطبيق البنية التحتية للتغيير المطلوب في العلاقات الهندية الأمريكية. أطلق البلدان أول حوار سياسي عسكري في نيسان/أبريل عام 2002. وبدأت البحرية الهندية مهمة مرافقة مشتركة لمدة ستة شهور مع الأسطول الأمريكي في مضيق ملقا الذي يعد الطريق التجاري البحري الأكثر ازدحاماً في العالم. هذا بالإضافة إلى استحداث مجموعة عمل مشتركة بخصوص مكافحة الإرهاب وتطبيق القانون التي شكلت إطاراً للأجندة المشتركة في الحرب على الإرهاب.

ولكن ثمة قضية واحدة تعترض سبيل تحقيق اختراق حقيقي في العلاقات الأمريكية الهندية ألا وهي قضية التعاون في مجال التكنولوجيا العليا. هنالك شبكة من العقوبات والتقييدات، وكثير منها تعود في تاريخها إلى عام 1974 حين أجرت نيودلهي أول تجربة للأسلحة النووية. وهي ما جعلت من المستحيل إشراك الهنود في هذا النطاق. وتحدثت مع الرئيس حول القيام بعمل ما بخصوص هذه الحواجز. وكان ستيف هادلي مشاركاً ومن رأينا أيضاً. ولكننا عرفنا أن من الضروري أن يكون تحركنا في هذا الميدان حذراً ودقيقاً. ومع أن معظم من يعمل معنا في الإدارة متفقون على أنه آن الأوان للتحرك قدماً نحو الهند إلا أن كبار كهنة معاهدة عدم الانتشار وحُماتها داخل الكونغرس (وفي بعض زوايا وزارة الخارجية) سوف يعارضون بقوة أي شيء قد يشبه التغيير في السياسة الأمريكية لتلك المنطقة.

اتفقنا جميعاً بأننا لا نستطيع إطلاق أي مبادرة من هذا النوع رغم وجود أشياء كثيرة على الطاولة أمامنا للعامين 2001 – 2002. وقد بدأنا فعلاً محادثاتنا حول هذه القضايا. في تشرين الثاني/نوفمبر عام 2002 أطلق الجانبان مجموعة التعاون الهندية الأمريكية في التكنولوجيا العليا بين البلدين. وما صار يعرف بمبادرة "الخطوات التالية في الشراكة الاستراتيجية" (NSSP) كان نقطة تحوّل شبيهة بمن يدخل الدبّ إلى كرمه في تنظيم الوضعية النووية للهند والبدء بعلاقة أمريكية هندية كشريكين استراتيجين كاملي الشراكة.

10

حل الدولتين

لدى **مايكل غيرسون** Michael Gerson الموهوب وكبير كتبة خطب الرئيس، موهبة ترجمة مبادئ المحافظين الرؤومة عند الرئيس بوش في أسلوب نثري يأسر القلوب، ولعل مرد ذلك إلى أنه يؤمن بها إيماناً قوياً. أحببت التعاون معه ليس لأنه صائغ كلمات فقط بل لأنه أيضاً خير من أختبر لديه فعالية أفكاري. في أواخر شهر تشرين الأول/ أكتوبر عام 2001 اجتمعنا لنناقش ما سيقوله الرئيس في الجلسة الافتتاحية القادمة للجمعية العامة للأمم المتحدة التي أرجئت شهرين بسبب هجمات 9/11. ففي أول خطاب له يوجهه للعالم منذ ذلك اليوم سوف يتحدث الرئيس دون شك عن الإرهاب. لكنه يريد أيضاً أن يؤكد دعمه للسلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين لكون السلام عماد شرق أوسط جديد وأكثر استقراراً.

في المسوّدة الأولى للخطاب تم اجتناب استعمال كلمة "دولة"، واستعيض عنها بالقول يجب على الفلسطينيين أن يحكموا أنفسهم انسجاماً مع ما كان آنذاك سياسة أمريكية. عندما عرضنا الخطاب على الرئيس بوش سأل بدلالة مميزة: "هل يعني هذا أنهم سيكون لهم دولة؟" أجبت بالإيجاب لكن الولايات المتحدة كانت تتعامل دوماً مع مسألة كيف يحكم الفلسطينيون أنفسهم على أنه قضية في الوضع النهائي وبالتالي فهي خاضعة للمفاوضات.

كان الرئيس يجد تلك اللغة غير المباشرة في عملية سلام الشرق الأوسط تدعو للإحباط. بعد توليه سدة الرئاسة بأيام قليلة أبدى اعتراضه لي حين قدمت له بياناً صيغت كلماته بدقة ليدلي به للصحافة في الحديقة الجنوبية للبيت الأبيض قبل أن يستقل الطائرة الرئاسية Marine One، فسأل: "لماذا ينبغي لي أن أقوله بهذه الطريقة؟"

لم يكن لدينا الوقت الكافي للمناقشة، فاكتفيت بالقول: "سيدي الرئيس، إذا غيرت فاصلة واحدة، تكون قد غيرت السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط". تراجع وقرأ البيان كما هو مكتوب.

أما الآن وقد مضى عام واحد من ولايته وبما تكوّن لديه من خبرة هامة بالقضية، أراد الرئيس أن يقول ما يعني بشكل مباشر. واتفقنا على أن يدعو لإقامة دولة فلسطينية.

ثم سأل الرئيس فيما إذا كانت هذه الدولة ستسمى "فلسطين". وهذا موضوع دقيق يقتضي المزيد من البراعة ذلك أن الإسرائيليين دوماً يربطون اسم "فلسطين" بمعنى تاريخي عميق. وهم يعتبرون استخدام هذا الاسم حكماً مسبقاً لمسألة أي الأجزاء من "يهودا والسامرة"، التي هي من الأسماء التوراتية في الضفة الغربية، سوف تتنازل عنها إسرائيل، إن وجدت ما تتنازل عنه. وأجبت بأنها على الأغلب سوف تسمى فلسطين، وفعلت ما بوسعي لشرح المنطق الإسرائيلي الدائري نوعاً ما بخصوص هذه القضية. ولم يقبل الرئيس بشيء من هذا. بل أراد أن يتحدث حول إقامة دولة فلسطين وكيف ستعيش بسلام وحرية إلى جانب دولة إسرائيل.

وبما أن الرئيس قد اتخذ قراره بهذا الشأن فلا ضرورة لعقد اجتماع بين الوكالات. هاتفت كولن باول الذي سرعان ما أبدى موافقته بسرور لهذه الخطوة الهامة للأمام في السياسة الأمريكية للشرق الأوسط. أما موظفو نائب الرئيس فقد أعربوا عن تذمرهم أمام ستيف هادلي، ولكن لم يحصل كثير من الضغط المضاد.

في عصر اليوم السابق لمغادرته إلى نيويورك أجرى الرئيس تجربة لإلقاء خطابه في صالة المسرح العائلي الكائنة في الجناح الشرقي للبيت الأبيض. الجدير ذكره أن الرئيس فرانكلين روزفلت هو الذي فكر بتخصيص صالة مسرح عائلية حيث إنه لا يستطيع قائد للعالم الحر أن يذهب إلى صالة سينما ليشاهد أحدث الأفلام. لكن هذه الصالة تخدم أيضاً دوراً ثانياً فتكون مكاناً لتجربة الأداء مخصصاً للرئيس ليتمرن بمصاحبة الملقن وأمام رئيس الأركان وعدد من كبار الموظفين. وكانت كارين هيوز المسؤولة عن هذه الجلسات، إضافة إلى أن هذه التدريبات تشكل فرصة أخيرة لإدخال التعديلات. كان الرئيس يكره مثل هذه الانقطاعات، وبخاصة ما كان يسميه أفكاراً "تُدسّ" في اللحظة الأخيرة لأن أحدهم لم يفكر بها من قبل أثناء إعداد الخطاب.

مضت الجلسة سلسة في هذه الحالة. ولكن بعد الاستماع للخطاب من أوله إلى نهايته وجد البعض منا أن اللغة الخاصة بـ "دولة فلسطين" تبدو أكثر راديكالية مما كانت تبدو في شكلها المكتوب على الورق. همس ستيف هادلي بأذني بأن عليّ أن أعطي الإسرائيليين أسلوباً رشيقاً وكفوءاً. سمع الرئيس ذلك وقال إنه لن يجري أي تعديل. فقلت: "كلا، سيدي، فنحن لا نريدهم أن يفاجؤوا".

اتصلت هاتفياً بداني أيالون Danny Ayalon، مستشار السياسة الخارجية لرئيس الوزراء الإسرائيلي شارون. كان الوقت في ساعة متأخرة من المساء في القدس، ولكن يبدو أن الإسرائيليين لا ينامون. كانوا يعملون حتى ساعة متأخرة من الليل، وهذا ما يجعل الاتصال بهم مريحاً. تلقى داني علومه في الولايات المتحدة وهو متزوج من سيدة ولدت في أمريكا ويتكلم الإنكليزية بطلاقة. وهو مدافع شرس عن مصالح وامتيازات رئيس الوزراء، إضافة إلى كونه شريكاً ممتازاً لي وله وصول مباشر إلى شارون.

قلت له: "الرئيس سوف يلقي خطاباً غداً، يا داني". واستطعت أن أسمع توتر مشاعر داني، "وسوف يدعو لإقامة دولة فلسطينية". والآن تناهى إلى سمعي أنه تنفس الصعداء. لم يسبق أن دعا رئيس أمريكي لإقامة دولة فلسطينية بمثل هذه الصراحة وعلى أنها من سياسة أمريكا، لهذا كان هذا التصريح خروجاً عن السياسة. ومع ذلك لم تكن هذه العبارة راديكالية كما كان داني يخشى، على الأقل لم يكن الرئيس في ذلك يدعو لمؤتمر سلام، أو أي شيء من هذا القبيل. ثم أضفت قائلة: "وهو سوف يسميها فلسطين".

أجاب داني معترضاً: "لا يمكنه أن يفعل ذلك. فلسطين هي يهودا والسامرة، وهي الموطن التوراتي للشعب اليهودي".

استمعت بهدوء ولبرهة من الزمن لدرس في التاريخ، وأعدت قولي: "داني، هو سوف يسميها فلسطين". فقال داني إنه سوف يتحدث مع رئيس الوزراء. فقلت إن الرئيس اتخذ قراره.

عندما عاد داني واتصل بي سألني إن كان ممكناً تسميتها "فلسطين الجديدة". تبدو التسمية "فلسطين الجديدة" تسمية خرساء والرئيس لن يقبل أي تعديل في نص الخطاب. فقلت: "يا داني، لا تضغطوا على الكونغرس فلن يجدي ذلك". وكان رد الفعل في الصحافة الإسرائيلية على الخطاب خافتاً نسبياً. لقد جعل

الرئيس مسألة إقامة دولة فلسطينية هدفاً من أهداف السياسة الخارجية الأمريكية. بعد تسعة أيام ألقى كولن باول خطاباً في جامعة لويزفيل Louisville أعاد التأكيد فيه على رؤية الرئيس وعيّن الجنرال أنطوني زيني Anthony Zinni مبعوثاً خاصاً للشرق الأوسط. وبالتالي تخلدت الرؤية السياسية للرئيس إزاء فلسطين في قرار مجلس الأمن الدولي الصادر في شهر آذار/مارس من السنة التالية.

أروي هذا الحديث بشيء من التفصيل لأن هذه الواقعة هي أول تجربة لي في نطاق إدارة العلاقات الأمريكية الإسرائيلية. كان جورج دبليو بوش موضع ثقة في إسرائيل وذلك بفضل دعمه المعلن بصوت عال لحق إسرائيل في الدفاع عن نفسها بمواجهة الإرهاب الواقع عليها في بداية ولايته الرئاسية. زار شارون الولايات المتحدة مرتين، وأبدى الرئيس دعمه لموقف إسرائيل في مفاوضات الوضع النهائي التي كانت سابقة لأوانها في ظل العنف الفلسطيني.

وأنا أيضاً جعلت نفسي صديقة لإسرائيل حيث جعلت جهودنا في الحرب على الإرهاب مرتبطة بكفاح إسرائيل. ذات مرة قلت أمام الصحافة: "لا يستطيع المرء أن يدين القاعدة وفي الوقت نفسه يحتضن حماس". وهذا ما بعث السرور والسعادة في نفوس الإسرائيليين.

ومع ذلك، حتى على قاعدة هذه الثقة، كانت كل تلميحة إلى تغيير في الوضع الراهن تقابل بالشك والريبة ومحاولة مساومات على كل كلمة. وكانت الاختلافات مع إسرائيل تنقل فوراً إلى الكابيتول، مقر الكونغرس وإلى جماعات الضغط مثل لجنة العلاقات العامة الأمريكية الإسرائيلية (إيباك – AIPAC). وأكثر من ذلك، كان لهذه الجماعات خط مباشر إلى داخل البيت الأبيض، وتحديداً عبر مكتب نائب الرئيس. لذلك كثيراً ما كان ذلك يؤدي إلى مشكلة مع وزارة الخارجية التي كانوا ينظرون إليها على أنها قلعة للمشاعر المؤيدة للعرب. لهذا كانت المساعي الإسرائيلية لإيجاد انفراج قابل للاستغلال بين الرئيس ووزير الخارجية تعقد المسائل أمام أكثر من إدارة أمريكية واحدة.

ومن حسن الطالع أنني طورت لنفسي علاقات وثيقة مع الجالية اليهودية في واشنطن ومع الإسرائيليين أيضاً. ومن هذا المنطلق صار يثق بي عدد لا بأس به من الشخصيات الإسرائيلية مثل أبراهام فوكسمان المدير القومي لرابطة "مناهضة القذف وتشويه السمعة"، ومالكولم هونلان نائب الرئيس

التنفيذي لمؤتمر رؤساء المنظمات الأمريكية اليهودية الكبرى، وهارولد تانر رئيس اللجنة اليهودية الأمريكية، وهوارد كوهر، المدير التنفيذي للجنة إيباك. وكانت الثقة بيننا متبادلة. كان أبراهام تحديداً يتصل بي بين وقت وآخر وينوه بأنه آن الأوان للاجتماع بقادة منظمات هامة عندما تتباعد المسافة بين الرئيس والجالية اليهودية. لكن هذا لا يعني أن لهذه الجماعات حق النقض (الفيتو) – لا بل هي بعيدة كل البعد عن ذلك. لكنها في معظم الحالات تتحقق مما نفعل. وهي على أية حال تريد أن تكون على علم، وأحياناً تريد أن تطمئن. فكانت الجلسات مفيدة لنا في اجتناب المشاكل المحتملة.

ولكن مهما حصل من مشاكل. كنت أذكّر نفسي دوماً بأنه حتى لو كان قادة إسرائيل في بعض الأوقات كابوساً لي فعليّ أن أتعامل معهم، ذلك أن حليفتنا الهامة هذه هي الدولة الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط. وكانت علاقتنا معها قائمة فعلاً على ما هو أكثر من مصالح استراتيجية، كنا أصدقاء، وهذا هو المهم.

لم يكن خطاب الرئيس خبراً للصفحة الأولى في الصحافة العربية. كانت مصر والأردن والسعودية أكثر اهتماماً بعملية السلام لذلك، على ما يبدو، لم تلاحظ دعوة رئيس الولايات المتحدة إلى إقامة "دولة فلسطين". لكن العرب، بعد سنتين، اعترفوا بأهمية ما فعله الرئيس. فوجدت في هذا التردد الأولي عن شكر الرئيس لموقفه درساً له أهميته الكبرى أيضاً، ألا وهو: مهما يفعل المرء في سبيل السلام في الشرق الأوسط فهو ليس كافياً في نظر الأطراف العربية.

تأجج العنف مجدداً

على الرغم من الدعم الخطابي المتفائل لدولة فلسطينية إلا أن الحرب بين الإسرائيليين والفلسطينيين تواصلت بوتيرة منخفضة. وبينما كان مبعوثنا الخاص للشرق الأوسط أنطوني زيني يحاول التوسط بين الطرفين قامت حماس بسلسلة من عمليات التفجير الانتحارية في أوائل كانون الأول/ديسمبر عام 2001 أودت بحياة ستة وعشرين إسرائيلياً في غضون أربع وعشرين ساعة في القدس وحيفا. رداً على هذه العمليات قامت الطائرات العمودية الإسرائيلية بمهاجمة مقر ياسر عرفات في رام الله وأعلن شارون في الحال أن عرفات أصبح "خارج اللعبة".

عندما سمعت الخبر، رأيت أن من الضروري أن أعيد تذكير الإسرائيليين بالتزام رئيس الوزراء الذي تعهد به أمام الرئيس بوش بعدم قتل عرفات. وعُدنا مجدداً لعملية إدارة الأزمة، محاولين فقط وقف العنف وتهدئة المنطقة.

ثم وقع حادث في البحر الأحمر كان من شأنه أن وطد وجهة نظرنا الباهتة حول "قيادة" عرفات. أنا لم أجتمع به، ولا الرئيس اجتمع به. ولكن كان واضحاً لنا بالمطلق أنه لن يقود شعبه باتجاه السلام. وقد أنحى الرئيس باللائمة على عرفات لفشل مفاوضات كامب ديفيد. وكان يعتقد بأن عرفات فاسد وغير راغب في اتخاذ الخيارات الصعبة لأجل السلام. في شهر كانون الثاني/يناير عام 2002 أضفنا "الإرهابي الملتزم" إلى قائمة الجرائم. كان عرفات ظاهرياً قد نبذ الإرهاب في عام 1988 وثانية في عام 1993 عند التوقيع على اتفاقيات أوسلو التي اعترفت بأن منظمة التحرير الفلسطينية هي السلطة الحاكمة للشعب الفلسطيني. ولكن عندما أوقفت البحرية الإسرائيلية بإسناد متواصل من الولايات المتحدة بتاريخ الثالث من كانون الثاني/يناير العبّارة "كارين– آ" التابعة للسلطة الفلسطينية محملة بالأسلحة ومتوجهة إلى غزة كُشف أمر ازدواجية ونفاق عرفات.

عقد مجلس الأمن القومي اجتماعاً بعد بضعة أيام لدراسة بيّنات هذه الحادثة ولمناقشة تداعياتها على السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط. والمزعج في الأمر أن ثمة احتمالاً بأن الأسلحة قادمة من إيران، فللقيادة الفلسطينية كفلاء ضامنون يرعونها لا نستطيع احتمالهم والتسامح معهم. وعكفنا على دراسة بدائل لعرفات، ولكن ينبغي أن نكون حذرين، وخصوصاً مع الإسرائيليين، في توضيح نيتنا في إجراء تغيير سلمي – وليس اغتيال عرفات.

وتواصل العنف بكامل قوته حيث اغتال الإسرائيليون مناضلاً فلسطينياً قيادياً في مدينة طولكرم بالضفة الغربية. وبعد أسبوعين قامت أول فتاة فلسطينية بعملية انتحارية داخل القدس فقتلت شخصاً وجرحت أكثر من مئة آخرين من بينهم رجل أمريكي كان في مركز التجارة العالمي في الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر.

على هذه الخلفية أصدر ولي العهد السعودي الأمير عبد الله "مبادرة السلام" بعد مأدبة عشاء مع توماس فريدمان Thomas Friedman المحرر الكاتب في صحيفة "نيويورك تايمز". تحدث فريدمان في مقالته المنشورة في

الصحيفة بتاريخ 17 شباط/فبراير عام 2001 عن وجود هذه الخطة. تقول المبادرة إن العالم العربي الموحد سوف ينهي الصراع مع إسرائيل مقابل إقامة دولة فلسطينية قائمة على حدود عام 1967 (تقريباً الأراضي التي احتلتها إسرائيل إثر حرب عام 1967 ضد جيوش عربية مشتركة). لقد كانت هذه مبادرة جريئة وشجاعة وقد تكون نقطة انطلاق للمفاوضات. لكن السعوديين فيما بعد أعربوا عن خيبة أملهم بأننا لم نستجب إيجابياً لمساعي ولي العهد. لقد كان التوقيت غير مناسب، ولعله جاء في لحظة ليس ثمة أسوأ منها. انتُخب شارون ليعمل على إلحاق الهزيمة بالانتفاضة - وليس لصنع السلام. ولا توجد ثقة في عرفات، وهذا تقييمنا نحن أيضاً.

كانت دورة العنف في المنطقة تشتد عندما أُعلنت المبادرة السعودية. في مطلع شهر آذار/مارس رد شارون على سلسلة من التفجيرات الانتحارية عبر إصدار أوامره بتوغلات عسكرية إلى داخل عدد من المدن الفلسطينية في غزة والضفة الغربية، عاقداً العزم على القضاء على الإرهابيين وتأمين دولة إسرائيل. بصراحة لا أحد، وخاصة الرئيس، لامه على ذلك.

وبرغم ذلك، وعندما تصاعد العنف اشتد الضغط من حلفائنا العرب وأصدقائنا الأوروبيين لنفعل شيئاً. قام نائب الرئيس بزيارة الشرق الأوسط في الفترة 12-19 آذار/مارس عام 2002، عارضاً إمكانية الاجتماع بعرفات إذا وافق الفلسطينيون على التنفيذ الكامل لخطة التعاون الأمني التي وضعها جورج تينيت، مدير وكالة الاستخبارات المركزية CIA.

في عهد إدارة الرئيس كلنتون تولت الوكالة المركزية CIA الإشراف على المسائل الأمنية بالضفة الغربية وغزة. فالقوات الأمنية الفلسطينية كانت تعمل بأسلوب ظليل ومبهم. كانت هذه القوات أصلاً قوات استخبارات تشبه إلى حدٍ ما زعماء المافيا أو ربما عصابات شوارع. وكان لدى عرفات شبكة من نحو اثني عشر تنظيماً أمنياً في الحد الأدنى على هذه الشاكلة، كل واحد منها يرأسه "رئيس" وجميعها تدين بالولاء له، وفي الوقت نفسه تخدع بعضها بعضاً أو يتعرض التنظيم الواحد منها للآخر. والعنف بين هذه التنظيمات أمر شائع للتنافس على غنائم من فساد عرفات أو السيطرة على الأرض. وغني عن القول، كانت المنطقة عالماً تكون فيه الوكالة المركزية CIA أكثر قدرة من وزارة الخارجية أو

البنتاغون، وكانت الوكالة في بعض الأوقات تنجح في إطفاء العنف. لكن تلك النسخة للتعاون الأمني لم يكن لها أثر في إحلال الديمقراطية في المؤسسات الفلسطينية أو في اجتثاث الفساد من جذوره.

وحيث إن الفلسطينيين لم ينفذوا خطة تينيت الأمنية بحذافيرها لم يجتمع نائب الرئيس مع عرفات. عندما عاد إلى البيت الأبيض، ورفع تقريره حول رحلته هذه، انتقلت مناقشاتنا مجدداً إلى الطريقة التي قد يعمل الفلسطينيون بها لإيجاد قيادة لهم تجعل حل الدولتين ممكناً. ونحن بصريح القول كنا على استعداد لنقول للعالم بأن هذا الحل لن يتحقق طالما ظل عرفات على رأس السلطة.

بعدئذ اتخذت الأحداث انعطافاً جذرياً. في عيد الفصح اليهودي نفذت حماس هجوماً انتحارياً على فندق بارك أوتيل في ناتانيا أدى إلى مقتل عشرات الإسرائيليين وجرح أكثر من مئة شخص. وحتى أمام هذا الاستفزاز أرسل الإسرائيليون رسالة بأنهم سيقبلون بخطة زيني الأمنية المستندة إلى حد كبير على وثيقة تينيت السابقة. لكن الفلسطينيين رفضوا.

لهذا، عندما قام الإسرائيليون بشن هجومهم المعروف باسم "عملية الدرع الدفاعي" وأعادوا احتلال الضفة الغربية، لم نفاجأ ولم ننتقد. وقال الرئيس وكولن باول مرة ثانية إن لإسرائيل الحق في الدفاع عن نفسها. وأعاد آري فلايشر التأكيد على هذا التصريح كل يوم. ولكن يبدو أن الإسرائيليين يذهبون بعيداً أكثر مما ينبغي. قرروا محاصرة المقر الرئاسي الفلسطيني في رام الله وعرفات بداخله. عرضت قناة CNN ولأيام متتالية صوراً للزعيم الفلسطيني وهو تحت رحمة القوات الإسرائيلية.

عندما دخلت إسرائيل مدينة بيت لحم دخل عشرات المقاتلين الفلسطينيين الهاربين إلى كنيسة المهد طالبين اللجوء إليها، أصيبت هذه الكنيسة التي هي مهد المسيح بأضرار من جراء نيران إسرائيلية طائشة. وهذا ما استدعى مكالمة هاتفية غاضبة تلقيتها من وزير خارجية الفاتيكان، الذي لم يتكلف في اختيار ألفاظه، بل قال إن الأب الذي في السماء قد وجهه ليجري هذه المكالمة الهاتفية، ووصف هذا الكاردينال الحادث بأنه اعتداء على واحد من الأماكن الأكثر قداسة عند المسيحيين. حاولت الاحتجاج وأن أقول له إن هذا الاعتداء كان حادثاً عارضاً، لكن الفكرة كما

يبدو بدت غير ذات أهمية. كان العرب يهددون بكل صنوف الرد إن لم تتوقف إسرائيل. لقد كنا وسط أزمة شرق أوسطية مكتملة العناصر وانقسام مع إسرائيل يزداد عمقاً.

* * *

مستشار الأمن القومي هو في الكثير من الأوقات النقطة المحورية في إدارة أزمة ما مع إسرائيل. وهذا الوضع في جزئيته قائم بحسب الهيكلية. ويجري اختيار وزير الخارجية الإسرائيلي عادة في إطار الائتلاف الداخلي، وفي بعض الأحيان يفتقر إلى السلطة الكاملة في مسألة الحرب والسلم. وبما أن إسرائيل تؤمن بأنها في حالة حصار (وليس ذلك دون مسوغ) فإن رئيس الوزراء ومكتبه يحمل حقيبة السياسة الخارجية كما لو أن الدولة في حالة حرب دائمة. وأما في العلاقات مع واشنطن، فإن رئيس الوزراء، ابتداء بديفيد بن غوريون وحتى إسحاق رابين ثم بنجامين نتنياهو، هو الذي "يدير بشكل خاص" العلاقة مع واشنطن. وقد تعزز هذا الاعتقاد بسبب ذلك الارتباك المشار إليه آنفاً بأن وزارة الخارجية "منحازة للعرب".

عندما تزايد العنف دعوت إلى اجتماع للجنة المديرين وفيما بعد لمجلس الأمن القومي لنرى ما الذي سيقوله الرئيس ومتى. انقضت خمسة أيام منذ أن أطلقت إسرائيل عملية الدرع الدفاعي، والعالم العربي في حالة من الغضب. وكنا تحت ضغط هائل لنلجم الإسرائيليين. لكن، ثمة ثلاث مشكلات في هذا الأمر. أولاً، هنالك افتراض وبخاصة لدى العرب وحتى الأوروبيين، بأنه إذا هددت الولايات المتحدة إسرائيل بالعزل الدبلوماسي، أو ربما وضع قيود على مساعدتها المالية أو العسكرية، فإن إسرائيل ستلتزم التزاماً كاملاً وفورياً. وهذا، بالطبع، ليس صحيحاً، وعلى وجه الخصوص وهي في خضم عملية عسكرية تراها ضرورية لأمن إسرائيل وقامت بها ونفذتها حكومة منتخبة ديمقراطياً. وما هو أكثر من ذلك، هو ما الذي يريده الرئيس الأمريكي من تهديد حليف للولايات المتحدة بهذه الطريقة حين تكون إسرائيل في حالة رد على العدوان؟ ثانيا، يجب أن يكون الرئيس حذراً لأنه إذا دعا إسرائيل للتوقف ولم تقبل، فإن مصداقيته ومصداقية الولايات المتحدة ستصاب بضرر كبير. وأخيراً، يوجد داخل الإدارة، وبخاصة من جانب نائب الرئيس ودون رامسفيلد، شعور بأن للإسرائيليين حقاً بسحق الإرهابيين الذين يعتدون عليهم.

والرئيس يشاركهم هذا الرأي، لكنه أقر برأي كولن باول بأن المجزرة التي يتعذر تفاديها لفلسطينيين أبرياء هي أيضاً مشكلة خطيرة وأن مصداقية الولايات المتحدة ستتدهور. وعلى هذه الخلفية وضعنا خياراتنا التي تباينت بين عدم فعل شيء وحتى دعوة إسرائيل لإنهاء عمليتها.

قرر الرئيس، بالرغم من تحفظات كل من شارك، بأن يلقي خطاباً في الرابع من نيسان/أبريل عام 2002 يحث فيه إسرائيل على إيقاف بناء المستوطنات ووقف عملية الدرع الدفاعي، مع العلم أن كولن شعر بالقلق بأن الإسرائيليين قد يتجاهلون هذه الدعوات، وبذلك يزيدون في تقويض مصداقية الولايات المتحدة. وفعل الرئيس ما يفعله الرؤساء عادة في مثل هذه الظروف: أوفد وزير الخارجية إلى المنطقة مع أن كولن ليس لديه شيء يقدمه. وقال الرئيس لكولن مباشرة إن عليه أن يسافر، وينفق شيئاً من مصداقيته الشخصية بالنيابة عن الإدارة. وسافر كولن بالرغم من تحفظاته العميقة.

كانت الأسابيع الثلاثة التالية بالغة الصعوبة ومفعمة بالتوتر. سافر كولن باول إلى الشرق الأوسط والتقى عرفات بـ "المقاطعة" (المقر الرئاسي الفلسطيني في رام الله) والدبابات الإسرائيلية في الخارج. وقال لعرفات إنه سيكون آخر مسؤول أمريكي يجتمع به إن لم يعمل على لجم الإرهابيين. وعلم أيضاً أن الحكومة الإسرائيلية قررت بناء جدار أمني عازل بين إسرائيل والضفة الغربية يمتد من جبل جلبوع Mount Gilboa في الشمال وحتى صحراء يهودا في الجنوب. مع أن الغرض الظاهري منه هو جعل دخول الإرهابيين إلى إسرائيل أمراً مستحيلاً، إلا أننا أدركنا أن بناء "الجدار" (أو "السياج" كما يسميه الإسرائيليون) سيفسر على أنه محاولة إسرائيلية لتوطيد الوضع الراهن للأراضي، وبالتالي يكون حكماً مسبقاً لحدود دولة فلسطين. الصورة رهيبة أيضاً، حاجز قبيح المنظر يُنصب بين شعبين يفترض أنهما يسعيان لإيجاد طريقة للعيش بسلام.

عاد كولن من المنطقة دون أي اتفاقيات. حاول أن يطرح للتفاوض وثيقة قد ترسم الطريق لإنهاء العنف، ينتج عنها مؤتمر سلام من نوع ما. لكن الرئيس كان يشارك الإسرائيليين في حساسيتهم إزاء أي إشارة موافقة على التفاوض مع عرفات. وحاولت أن أوضح للرئيس بأن مجرد الإشارة إلى المفاوضات لا يرتب علينا أي تكاليف. لكنه كان حاسماً متمسكاً برأيه، فاتصلت بكولن الذي كان لا يزال

في المنطقة لاخبره بأن مسودة البيان التي بعث بها إلى واشنطن ماتت لدى وصولها. لقد كانت جهودنا الدبلوماسية تمنى بالإخفاق. وعندما أجاب الرئيس عن سؤال طرح عليه بتاريخ 18 نيسان/أبريل، ووصف رئيس الوزراء الإسرائيلي بأنه "رجل سلام" قلت في نفسي لقد تسببنا بضرر طويل المدى لعلاقاتنا مع العالم العربي.

كان كولن باول يجلس إلى جوار الرئيس حين أعطى جوابه هذا. بعد مغادرة الصحفيين، جاء إلي وسألني: "هل تعرفين كيف سيكون صدى ذلك في التلفزة العربية؟ فالإسرائيليون يشمخون بأنوفهم ازدراء بالرئيس، فلماذا يعطي شارون بطاقة مرور؟" وهكذا كرست وزارة الخارجية كل طاقتها لتوضح ما الذي "قصد الرئيس أن يقوله."

آنذاك كنت متفقة تماماً مع الرأي القائل إن الرئيس قد ارتكب خطأ. لكنني فيما بعد وجدت أن التصويت على الثقة بشارون كان له أثر عميق على هذا الإسرائيلي الصلب والعجوز. فشارون سيتخذ في النهاية الخطوات الهامة وغير المتوقعة باتجاه الفلسطينيين الذين لا يثق بهم والذين يطمحون لدولة كان دوماً يسحقها. ولم تكن تلك الواقعة المرة الأولى التي يتخذ جورج دبليو بوش فيها قفزة خطابية للأمام تكون غير مكتوبة واستراتيجياً هي خطوة حكيمة.

غير أن المشكلة في ذلك اليوم هي أن الإسرائيليين يعيثون خراباً في الضفة الغربية وغزة. وصور الفلسطينيين الأبرياء القتلى، والرجال الفلسطينيين تعتقلهم القوات الإسرائيلية وصور حصار رام الله كانت تعرض مرات ومرات على التلفزيون. وعدم استجابة الإسرائيليين لدعوة الرئيس لوقف القتال باتت مخيبة للآمال ومحرجة. عندما سئلت على قناة CNN الإخبارية في السابع من نيسان/أبريل عام 2002، ما الذي يقصده الرئيس بقوله "دون تأخير" عندما دعا لوضع نهاية للعملية الإسرائيلية، أجبت: "يعني الآن." وقد رد مسؤول في الحكومة الإسرائيلية قائلاً إن إسرائيل سوف تنسحب "دون تأخير" عندما تنهي عملياتها. ولم يكن هذا هو الجواب الذي ننتظره. واستمرت العملية الهجومية.

بتاريخ الخامس والعشرين من نيسان/أبريل استضاف الرئيس ولي العهد السعودي الأمير عبد الله في مزرعته بتكساس. أثناء الاجتماع طلب القائد السعودي الانفراد بوفده في غرفة الجلوس. فوجئنا لهذا الطلب. لكننا انتقلنا إلى الشرفة

المجاورة لمكان اجتماعهم. بعد دقائق قليلة جاء جمال هلال المترجم الأمريكي القدير، مسرعاً إلى الغرفة حيث جلسنا. العرب يثقون بجمال هلال فهو أمضى أكثر من عشر سنين مترجماً ومستشاراً لوزراء الخارجية. وقد سمح له بالبقاء مع السعوديين لأجل مسامرتهم. وقد قال للرئيس إن السعوديين يهددون بالعودة إلى بلادهم فوراً إن لم يعمل الرئيس على وقف الإسرائيليين وجعلهم ينسحبون في ذلك اليوم. فسأل الرئيس بأسلوب منمق: "هل لمغادرتهم أهمية؟"

فقلت: "ستكون كارثة." وأومأ كولن برأسه موافقاً، فقال له الرئيس مباشرة: "اذهب وأصلح الأمر". لم يستطع. وكسباً للوقت من خلال إطالة الحديث، دعا الرئيس ضيفه السعودي لجولة في المزرعة والتحدث عن الدين. وكما ورد في مذكرات الرئيس بوش فقد طرأ تحسن على الأجواء بينهما وهما معاً في سيارة الرئيس المكشوفة. فقد وجدا أثناء تجوالهما ديكاً رومياً برياً رأى فيه ولي العهد السعودي إشارة من الله وعهد صداقة قوية بين الرجلين. حين روى الرئيس هذه الحادثة عند العشاء ذلك المساء، قلت في نفسي "كل شيء مفيد".

غير أن هذا التخفيف الآني للتوتر مع السعوديين لم يضع حداً لإصرارهم بأن على الولايات المتحدة أن تتعامل مع إسرائيل. ونحن كنا نرفع درجة الضغط ونحض الإسرائيليين على الانسحاب. كنت على الهاتف مع داني أيالون كل يوم، وأحياناً بضع مرات في اليوم. كان على ما يبدو منزعجاً، فالقوات الإسرائيلية لديها الضوء الأخضر لإنهاء ما بدأته. وتوسلت إلى داني بأن يعملوا على الأقل لإنهاء حصارهم لمجمّع المقاطعة. وقلت: "عرفات يتحدث على قناة CNN على ضوء الشموع. وأنتم تجعلونه يبدو كالأم تيريزا، أضيئوا له النور".

أجاب داني: "لديهم الكهرباء. وهو يفعل ذلك لاستدرار العطف".

قلت: "هذا هو بيت القصيد". وفي مكالمة أخرى في السابع والعشرين من نيسان/أبريل قلت له: أعطاني الرئيس تعليماته بأن أقول لكم إن من الأفضل أن يحصل تحرك خلال أربع وعشرين ساعة، وإلا فسوف ينتقد إسرائيل ورئيس الوزراء علانية بأشد العبارات قسوة. وأعدت إلى ذهن داني أن الرئيس قد جازف ووصف شارون بأنه "رجل سلام". والآن حان الوقت لكي يثبت ذلك.

وأخيراً حصلنا على تحرك للأمام. استطعنا من خلال تعاوننا مع البريطانيين التوصل إلى حل مع الإسرائيليين حول جزء واحد من المشكلة. بعض الإرهابيين

اختبؤوا مع عرفات داخل المجمّع في رام الله. وبين هؤلاء مقاتلون أدينوا باغتيال وزير السياحة الإسرائيلي قبل شهور. والإسرائيليون يطلبونهم لكن الفلسطينيين يريدون بقاءهم محتجزين في سجن فلسطيني. توصلنا إلى اتفاق يقضي بنقلهم إلى سجن في الضفة الغربية يديره بريطانيون. عندئذ وافق الإسرائيليون على البدء بالانسحاب من المدن الفلسطينية، مدينة فلسطينية واحدة في كل فترة (والواقع أنهم قد انسحبوا فعلاً من بعض المدن) وأن يعلنوا بأنهم سوف يواصلون انسحابهم طالما لم يحصل مزيد من الاعتداءات. وأخيراً، في الثاني من أيار، أي بعد خمسة أسابيع من تاريخ فرض الحصار على المقاطعة، انسحبت القوات الإسرائيلية، وسمحت لياسر عرفات المبتسم أن يخرج ليستقبله الفلسطينيون استقبال الأبطال. يبدو أن الإسرائيليين لا يحسنون إدارة المشاعر العامة جيداً.

في العاشر من حزيران/يونيو قام شارون بزيارة البيت الأبيض للمرة السادسة. وأخبره الرئيس بأن الولايات المتحدة سوف تصر على السلطة الفلسطينية للقيام بالإصلاحات قبل مفاوضات السلام. يجب أن يكون ثمة سلطة فلسطينية جديدة بقيادة جديدة. فكان لهذا القول وقع جميل في أذن شارون، وكان من شأنه أن قرّب المسافة بين إسرائيل والولايات المتحدة وجعلهما قريبتين من التوافق. ملت برأسي نحو الرئيس وطلبت إليه أن يعيد التأكيد على نقطة واحدة. فقال الرئيس لشارون: "وهذا لا يعني أنكم تستطيعون قتل عرفات". وأومأ شارون برأسه موافقاً.

* * *

بعد انحسار الأزمة الآنية عدنا أدراجنا إلى مسألة ماذا سنفعل في الشرق الأوسط. اقترح كولن باول ووزارة الخارجية مؤتمراً للسلام مجدداً، ومرة أخرى قال الرئيس كلا، ليس مع عرفات. كانت السلطة الفلسطينية قد أطلقت خطة إصلاح للحُكم على مدى مئة يوم، لكننا لا نثق بأنها ستنفذها فعلاً. ومع ذلك هنالك فراغ دون شك. إن لم نكن على استعداد لدعم المفاوضات، فمن أجل ماذا نحن على استعداد؟

كان هذا السؤال يؤرق الرئيس الذي كان يقلب الأفكار فيه بشكل يومي تقريباً. أذهب كل صباح إلى المكتب البيضوي لاجتماعنا الصباحي، ولأسمعه يسأل أسئلة عن الفلسطينيين. والسؤال الذي كان يشغل فكره أكثر من أي سؤال آخر هو

لماذا لا تستطيع السلطة الفلسطينية أن تجد لها قيادة لائقة ومقبولة. كان يعرف فلسطينيين كثراً، يعيش أكثرهم في الولايات المتحدة وكانوا ناجحين في أعمالهم. وهو لم يفهم لِمَ لم "يجدوا نيلسون منديلا الفلسطيني" حتى في ظل الاحتلال، كما قال. أراد الرئيس أن يلقي كلمة تحشد الفلسطينيين والعالم قاطبة خلف قضية الأساليب الجيدة في الحكم. في مؤتمر صحفي عقد أثناء قمة أوروبية أمريكية دعا الرئيس إلى انتخابات في الأراضي الفلسطينية. ولم تجد هذه الدعوة أذناً صاغية، ولم ينتبه لها أحد وسط دعوات تنادي بمؤتمر للسلام.

لقد بات الرئيس على قناعة أكيدة بأن المسألة ليست هل تقام دولة فلسطينية أم لا، بل السؤال هو ما نوع الدولة الفلسطينية؟ وأراد أن يضع على الأجندة حق الفلسطينيين بالعيش بحرية من إسرائيل ومن زعمائهم الفاسدين على السواء. واللافت أن حجر الزاوية في "أجندة الحرية" لهذه الإدارة يكمن في البحث عن نهاية دائمة ومستدامة للصراع بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

دعوت مايك غيرسون وجلسنا سوية نضع أفكاراً لخطاب رئاسي. في هذا الخطاب سوف يدعو الرئيس إلى إقامة دولة فلسطينية مؤقتة أساسها الديمقراطية وإصلاح المؤسسات ونبذ الإرهاب. وسوف يدعو إسرائيل أيضاً لوقف بناء المستوطنات في الأراضي المحتلة، وأن تسحب قواتها إلى مواقعها قبل الثامن عشر من أيلول/سبتمبر عام 2000. وسيقول أيضاً إن على الإسرائيليين أن يتخذوا خطوات من شأنها أن تعيد حرية الحركة في المناطق لتساعد في تحسين الاقتصاد الفلسطيني. وسيقول بشكل مباشر إن الفلسطينيين بحاجة لقيادة جديدة.

كانت عملية تنقيح الخطاب كابوساً بين الوكالات. أسقطنا فكرة دولة مؤقتة بعد أن قبلنا بوجهة نظر وزارة الخارجية القائلة إن الفلسطينيين سوف يرفضون هذا المقترح. فهم يريدون حدوداً دائمة وليس حدوداً مؤقتة. واستمر النقاش حول ما الذي يجب أن يقوله الرئيس. لكن الصراع على الصيغة كان فعلياً يشكل قناعاً تختفي وراءه الاختلافات بخصوص السياسة. وبعد أسبوعين تقريباً أبلغت الرئيس أن لدينا نصاً، واقترحت أن يطلب عقد اجتماع لمجلس الأمن القومي للتأكد.

واجتمعنا لإجراء مراجعة نهائية للخطاب في 21 حزيران/يونيو. تحدث نائب الرئيس مصراً ومؤكداً إصراره بأن الخطاب يجب ألا يلقى ما دامت الانتفاضة

مستمرة إذ قد يعطي كثيراً من المصداقية للفلسطينيين ومطالبهم. أعرب كولن عن خشيته بأن الولايات المتحدة من خلال خطاب يدين عرفات سوف تبدو أنها تحاول انتقاء القادة الفلسطينيين. لكن الرئيس ما انفك يقول إنه يريد أن يتكلم ويرفع صوته دعماً لحق الفلسطينيين في حياة لائقة وحكم لائق. وسأل: "ألن يكون مدهشاً لو أن الديمقراطية في الشرق الأوسط انبثقت من التربة الصخرية في الضفة الغربية؟" واستمر النقاش حيث توصل كولن ونائب الرئيس للاستنتاج نفسه لأسباب متعارضة جداً.

وأخيراً قررت أن أتكلم وأبدي رأيي، وهذا شيء قلما أفعله في اجتماع لمجلس الأمن القومي. وكنت عادة أتكلم لأوضح بعض النقاط فقط أمام الرئيس أو لأحصل على موافقته بخصوص المضي قدماً. لكنه كان آنذاك يحاول جاهداً أن يجد تأييداً واضحاً وبشكل مباشر لما يريد أن يفعله. قلت: "سيدي الرئيس ..." وحين لاحظت أن صوتي يرتعش توقفت قليلاً ثم ابتدأت ثانية: "سيدي الرئيس، هذا هو ما يفعله حقاً رئيس الولايات المتحدة. هو يغير ويبدل في شروط المناظرة، والله يعلم أن شخصاً ما يجب أن يفعل ذلك في الشرق الأوسط". استطعت أن أتبين أن الرئيس فوجئ حيث إنني عموماً أقول آرائي على انفراد، لكنني سررت أنني قلت رأيي.

وبعد قليل من الجدال استند إلى كرسيه وقال "سوف ألقي الخطاب".

عندما يلقي الرئيس خطاباً في حديقة البيت الأبيض الوردية Rose Garden فهذه إشارة إلى أن الرسالة على جانب كبير من الأهمية. وهكذا ألقى الرئيس خطابه أمام حشد من الصحفيين تجمعوا في الحديقة بمواجهة أبواب المكتب البيضوي الفرنسية الطراز. قال: "أدعو الشعب الفلسطيني لانتخاب قادة جدد، قادة لا يقبلون بتسوية مع الإرهاب. وأدعوهم لبناء ممارسة ديمقراطية، قائمة على التسامح والحرية. وإذا سعى الفلسطينيون لهذه الأهداف بنشاط فسوف تدعم أمريكا والعالم كله جهودهم".

بعد انتهائه من الخطاب عدنا أدراجنا إلى المكتب البيضوي. شعر بالرضا والسعادة لما فعل، وكذلك أنا. كان خطاباً رائعاً ومنطقياً ويختلف عن الدعوات المتوقعة لمفاوضات بين الجانبين كانت تتسم بالأفكار البالية الناظمة للسياسة نحو الشرق الأوسط.

وقررت أن أتحقق من الأمر مع وليم بيرنز William Burns مساعد الوزير

لشؤون الشرق الأدنى بوزارة الخارجية. سألته: "ما رد الفعل؟" بيل رجل مهني شديد البراعة، لا يحب الغلو والمبالغة، لذلك عندما قال إن ردود الفعل في العالم العربي كانت "فظة" أدركت من فوري ما الذي يعنيه بأن "أبواب جهنم قد فتحت".

وهذا ما كان حقاً. هاتفت كولن. كان يفعل كل ما يستطيع لتهدئة المياه في العالم العربي وليوصل رسالة الرئيس الصحيحة، لكن الأمر كان "عسيراً جداً"، كما قال قبل أن يذهب مسرعاً "للسيطرة على الضرر".

كان لدينا مشكلة استثنائية مع الرئيس المصري حسني مبارك. كان الرئيس بوش في مرحلة سابقة وتحديداً في الثامن من حزيران/يونيو قد استضاف مبارك في كامب ديفيد في محادثات مباشرة وصريحة حول الشرق الأوسط. هذا الرئيس المتقدم في السن يعتبر نفسه الخبير الثقة بهذا الموضوع بالنظر لمعاهدة السلام التاريخية بين بلده وإسرائيل عام 1979، فهو المفتاح لأي اتفاق بين الإسرائيليين والفلسطينيين. ولديه نزعة بأن يحاضر أمام محاوريه حول المنطقة، وكان الأمر يبدو وكأن الحوار يسير باتجاه واحد.

لم يقل أحد شيئاً لمبارك حول خطاب الرئيس المنتظر، وبالطبع لا شيء عن مضمونه الذي لم يتحدد بعد داخل الإدارة. وبرغم ذلك شعر مبارك بعد الخطاب أن خيانة ارتكبت بحقه، نظراً للقرب الزمني بين زيارته وموعد إلقاء الخطاب. وقد ساوره القلق بأن بعض الناس قد يظنون أنه مؤيد لدعوة الرئيس المثيرة للجدل بخصوص إقصاء عرفات. وقد استطعنا أن نتعاون مع مبارك اعتباراً من تلك اللحظة فصاعداً، لكنه لم ينس ما حدث.

أفرغ الخطاب أيضاً المناصرين للعرب في وزارة الخارجية. أحد الدبلوماسيين، وكان قد خدم في الشرق الأوسط، قال لأحد الصحفيين حين التقاه في حفل كوكتيل بأنه بفضل "هذا الخطاب" لم يعد قادراً على القيام بواجبه، والمؤسف أن هذه الملاحظة وصلت إلى البيت الأبيض، وكان من شأنها أن زعزعت ثقتنا به، وأضافت شيئاً في تصورنا المسبق بأن الاختصاصيين في الخدمة الخارجية لا يؤيدون الرئيس فعلاً.

من ناحية أخرى، يمكن القول إن الحديث الهاتفي المرتب مسبقاً مع قيادة الجالية اليهودية في ذلك المساء كان مناسبة للغزل. حيث قيلت العبارات: "نشكركِ، اشكري الرئيس، قولي له لم يحدث من قبل أن سمعنا خطاباً أكثر أهمية من خطابه

بخصوص الشرق الأوسط". وقلت في نفسي "حسن، لقد استقطبنا انتباه الجميع".

في اليوم التالي غادر الرئيس إلى مدينة كاناناسكيس Kananaskis في إقليم ألبرتا بكندا للمشاركة في قمة مجموعة الثماني، وما أن فتحت باب منزلي عند الساعة الخامسة صباحاً حتى حياني بائع صحف ينادي بصوته العالي: "بوش يطالب بخلع عرفات". ولما كنت جالسة في مكتب الرئيس على متن الطائرة الرئاسية Air Force One، استعرضنا عناوين الصحف مع آري الذي غادر المكتب ليواجه الوفد الصحفي المرافق. قال له الرئيس قبل أن يغادر: "إياك أن تتراجع عما قلته أنا". فقد كان يعلم ميول الدبلوماسيين لتفسير "ما الذي كان يقصد الرئيس قوله".

بقيت في المكتب وتحدثنا عن تلك النيران المتأججة والحرائق التي بدأت تشتعل. يستطيع المرء أن يعوّل على جورج دبليو بوش ليقف صامداً بوجه النقد المدمر. ورأيت أن علاقة الثقة القائمة بيننا تسمح لي بأن أسبر الأمور معه بعمق أكثر لأرى حقيقة شعوره. فمثلاً، فيما يخص بن لادن، عندما ألقى الرئيس خطابة الشهير الذي قال فيه إنه يريده "حياً أو ميتاً" سألني حين كنا على انفراد إن كان قد ارتكب خطأ. فقلت: "اللغة كانت ساخنة جداً لا يقولها رئيس الولايات المتحدة". أومأ برأسه موافقاً معترفاً بأن السيدة الأولى كانت من هذا الرأي. ولم يعترف بالخطأ علناً لبضع سنين.

لكن في هذا اليوم كان واثقاً كل الثقة بأنه قد فعل الشيء الصواب. عرفات يجب أن يذهب إذا كنا نريد سلاماً في الشرق الأوسط. وافقته الرأي، وكنا نعرف أن اجتماع قمة الثماني سيكون كثير الصعاب. فالأوروبيون يعتقدون أن عرفات مهم جداً للسلام. وسيرون في بيان الرئيس إشارة بأنه إلى جانب إسرائيل حتى النهاية. وهم ليسوا الوحيدين. ويبدو أن والدة الرئيس جاءت تسأله عن شعوره بوصفه أول رئيس يهودي!

كان أول لقاء لنا حين وصلنا إلى كندا مع رئيس الوزراء الياباني جونيشيرو كويزومي Junichiro Koizumi الذي لم يتطرق لموضوع عرفات. لكن جان كريتيان Jean Chrétien رئيس الوزراء الكندي أحس بالروع لما فعله الرئيس، قائلاً أن ليس لديه "وجهة نظر خاصة" إزاء مسألة هل يتعين على عرفات أن يغادر. وأبقى نقده ضمن حدود، لكنه لم يستطع اجتناب إعطاء محاضرة للرئيس عن تاريخ مفاوضات سلام الشرق الأوسط والدور الهام الذي كانت تقوم به كندا دوماً. استمع الرئيس

بأدب واحترام ولم يغير موقفه. ولحسن الطالع كان المساء "وقتاً حراً" دون لقاءات، وجلستُ مع آندي كارد وكارين هيوز إلى مائدته لتناول العشاء حيث وُضعت مسألة ما العمل إزاء ردود الفعل في الشرق الأوسط على قائمة الانتظار.

في صباح اليوم التالي ذهبت إلى الصالة الرياضية لإجراء بعض التمارين ووجدت نفسي مع طوني بلير الذي سيلتقي بالرئيس تلك الصباح. قال بأسلوبه البريطاني البعيد عن المغالاة: "حسن. لقد أثار جورج ضجة". وبعد بضع دقائق وصل الرئيس وتحدث عن خطابه موضحاً لماذا ألقاه، وأنه أراد له أن يكون إشارة إلى حرصه على السلام في الشرق الأوسط.

قال بلير إنه يستطيع أن يمد يد العون في المؤتمر الصحفي بعد الاجتماع. وهو أيضاً يعتقد أن عرفات صار قوة مستهلكة. والمسألة فقط أن العرب والأوروبيين، الذين يدركون هذه الحقيقة جيداً، لا يرغبون بالطعن في الرأي القائل إنه هو القائد الشرعي للشعب الفلسطيني. عندما وجه الصحفيون سؤالهم إلى طوني بلير وجد طريقته بأسلوبه الرائع ليدعم صديقه، حيث قال: "لقد حاولت جاهداً كما فعل آخرون لجعل عرفات يقوم بالإصلاح، موضحاً أنه التقى بعرفات أكثر من ثلاثين مرة في السنوات الأخيرة. "لكننا وصلنا إلى حالة لم نستطع عندها أن نحرز أي تقدم، وكان ثمة حالة تتجه نحو الإرهاب وهذا شيء لا ينسجم مع فكرة أمن إسرائيل."

سوف تهدأ ضجة العرب عما قريب، ونجح كولن في حشد الدعم لرؤية الرئيس بوش إزاء دولة فلسطين الديمقراطية، وهو عمل لم يحظ بالتقدير الكافي له. في مطلع تموز/يوليو قام وزراء خارجية كل من الأردن والسعودية ومصر بزيارة الرئيس بوش ليناقشوا معه كيفية تحقيق الأهداف الواردة في خطاب الرئيس. قدم وزير الخارجية الأردني اقتراحاً، أعاد التأكيد عليه الملك الأردني أثناء زيارته لواشنطن في الشهر التالي، يقضي بترجمة خطاب الرئيس إلى خطة مكتوبة لها نقاط محددة استناداً للأداء. وقد انبثق عن اقتراحه هذا وثيقة "خارطة طريق إلى السلام". لقد كان بلير مصيباً في قوله إن العرب يعرفون أن عرفات لن يصنع السلام، مع أنهم لا يريدون الاعتراف بذلك جهاراً، كما أنهم لم يرتاحوا إلى التأكيد على الديمقراطية الفلسطينية.

لا بد من القول إن الرئيس قد حطم محظوراً كان ينبغي أن يحطم. أحب الإسرائيليون هذا الخطاب كثيراً، لكنهم سرعان ما أدركوا أن الرئيس ينتظر منهم أن

يدعموا ويشاركوا في تغيير القيادة الفلسطينية. وذلك الادعاء الإسرائيلي القديم بأنه "لا يوجد شريك فلسطيني للسلام" سيفقد سمات بروزه أيضاً. وستكون الولايات المتحدة قادرة على مقاربة مسألة سلام الشرق الأوسط على أساس مختلف جذرياً، ألا وهو حل الدولتين الذي من خلاله سوف تعيش دولة فلسطين الديمقراطية ودولة إسرائيل الديمقراطية جنباً إلى جنب.

11

الأسلحة الأشد خطراً في العالم

ليس كل يوم نمضيه في البيت الأبيض نعالج فيه ازمة ما، مع أن الأمر يبدو على هذا النحو في بعض الأحيان. في مطلع عام 2002 أردنا أن نفسر بطريقة ممنهجة ماذا تعني أحداث 11 أيلول/سبتمبر عام 2001 لأمن الولايات المتحدة. فالاعتداءات التي وقعت على مركز التجارة العالمي والبنتاغون لم تكن أقل أهمية في تفكيرنا من أهمية الهجوم على بيرل هاربر في نظر صناع السياسة الأمريكيين في كانون الأول/ديسمبر عام 1941. لكن الاعتداء الأخير أثّر على النفس الأمريكية دون شك وكان أكثر إرباكاً وتشويشاً ذلك أنه لم يأت من دولة قوية بل من شبكة جيدة التنظيم للاعبين ليسوا من دولة نجحوا في شن هجوم كان الأشد دماراً على الأرض الأمريكية في التاريخ الحديث، إذ قاموا به بتكلفة لا تزيد عن مئات من الدولارات مستخدمين الطائرات التجارية سلاحاً وأراضي دولة أفغانستان المتخلفة والضعيفة قاعدة لعملياتهم.

كنا بحاجة إلى لفت الانتباه إلى عملية إعادة هيكلة أساسية لأولويات أمن الولايات المتحدة فرضتها الضرورة من جراء أحداث 9/11، الا وهي كيف ندافع عن أنفسنا في عالم يأتي فيه العدوان دون سابق إنذار، وتكتنفه إمكانية أن يتضمن أسلحة دمار شامل. والدفاع في هذه الحقبة الجديدة يقتضي ما هو أكثر من ملاحقة ودحر الإرهابيين أنفسهم، يقتضي التعامل مع الدول المتخلفة التي تشكل أرضاً خصبة للإرهاب والاتجار بالبشر والمتاجرة غير المشروعة بالأسلحة والمخدرات. ولكي نساعد هذه الدولة المتخلفة لتبرأ من عجزها وضعفها، تتضح لنا أهمية بناء مؤسسات ديمقراطية مستقرة تتوفر لشعوبها وتمنع استخدام أرضها

لصالح شبكات خطرة متعددة الجنسيات. وأخيراً سوف تحتاج الدول الديمقراطية القليلة الخبرة لمساعدة خارجية لتحقيق الاستقرار. وهكذا نجد أن المفهوم الجديد للأمن يربط الدفاع والديمقراطية والتنمية معاً - وكل عنصر فيها هو عنصر متمم لنجاح الاستراتيجية.

كانت مناسبة خطاب "حالة الاتحاد" لعام 2002 الفرصة الأولى للرئيس ليضع التوجه الجديد لسياستنا للأمن القومي، لا سيما وأنها الأولى منذ أحداث 9/11. وسوف يتكلم عن الحرب على الإرهاب، دون شك، ولكن ماذا سيقول غير ذلك؟

في الوقت الذي ألقى فيه الرئيس خطابه للأمة بتاريخ 20 أيلول/سبتمبر عام 2001 درس مجلس الأمن القومي مسألة الربط بين الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل - وهذا يعني أن المجلس ناقش ما إذا كان عليه أن يثير شبح اعتداء تابع لاعتداء 9/11، وبحيث يشتمل على أسلحة دمار شامل. ولكن وجد المجلس في جلسته المنعقدة في 19 أيلول/سبتمبر في غرفة المواقف وهو يستعرض خطاب الرئيس أن الوقت غير مناسب الآن. لقد تعرضت الأمة لحادث تسبب بدمار كبير، وليس الشعب الأمريكي بحاجة لما يزيد من مخاوفه وقلقه بحديث عن شبح اعتداء نووي على أراضينا.

أما الآن فالرئيس يجب أن يتحدث عن تلك الرابطة بينهما. بعد أحداث 9/11 صارت مسألة انتشار أسلحة الدمار الشامل تأخذ صفة استعجال جديدة. وعلى العالم أن يمنع وصول الأسلحة الأشد خطراً إلى أيدي أشخاص هم أشد خطراً، سواء أكانوا إرهابيين أم دولاً مارقة.

نحن من المحاربين القدامى في الحرب الباردة ونعلم تمام العلم جهود القوى المسؤولة في الحيلولة دون وقوع حرب نووية أو كيماوية أو بيولوجية. كوريا الشمالية وإيران، ونظاماهما الاستبداديان غير الشفافين ونوا العداء الشديد للولايات المتحدة تبدوان الآن قريبتين جداً من تطوير أسلحة دمار شامل بما في ذلك الأسلحة النووية. وكان صدام حسين في الشرق الأوسط قد أطلق العنان لقدرته على شراء أو إنتاج أسلحة دمار شامل. استخدمها في وقت سابق ضد شعبه وجيرانه، ولم يكن ارتباطه بأسلحة الدمار الشامل، نظرياً قط. بعد أن استلمنا مقاليد السلطة علمنا، بأن عبد القدير خان، مؤسس البرنامج النووي الباكستاني، كانت له أعمال في

هذا الجانب: بيع تكنولوجيا وخبرة إنتاج الأسلحة النووية لمن يشتري، وقد فزعنا من هذا العمل.

بدا العالم مخيفاً جداً يوم العاشر من أيلول/سبتمبر عام 2001، أما بعد الهجمات على البرجين وعلى البنتاغون فقد اتخذ التهديد صفة استعجال أكبر. واجهنا واقع أن للجماعات الإرهابية مصادر كثيرة تشتري منها هكذا أسلحة أو تطور ما تعرف أنها بحاجة ماسة إليه، ألا وهو سلاح نووي قادر على جعل الكارثة التالية لـ9/11 على درجة لم يفكر بها أحد. في شهر تشرين الأول/أكتوبر عام 2001 رأينا خبراً قابلاً للتصديق ذلك أن الإرهابيين سيهاجمون الولايات المتحدة مجدداً وربما بسلاح إشعاعي أو نووي.

أراد الرئيس في خطابه عن حالة الاتحاد عام 2002 أن يضع هذا كله في السياق وأن يوضح بأن الولايات المتحدة غير قادرة على الدفاع عن نفسها إلا إذا تنكبت تحدي الانتشار. في هذا الصدد تكلم بعبارات كثر ترددها في سني رئاسته. بعد أن وصف الأنظمة في كوريا الشمالية وإيران والعراق وارتباطها بالإرهاب وأسلحة الدمار الشامل، قال: "إن دولاً مثل هذه وحلفاءها من الجماعات الإرهابية تشكل محور الشر، إنهم يتسلحون ليهددوا السلام في العالم. وهذه الأنظمة من خلال سعيها لامتلاك أسلحة الدمار الشامل تشكل خطراً مميتاً ومتنامياً ... سوف نعمل بتعاون وثيق مع حلفائنا لنحرم الإرهابيين والدول الراعية لهم من المواد والتكنولوجيا والخبرة لصنع أسلحة الدمار الشامل وتسليمها ... وستفعل أمريكا كل ما هو ضروري لتضمن أمننا القومي".

المادة الجوهرية في هذه الجملة ليست استثنائية، إنما عبارة "محور الشر" التي أدخلها في الحقيقة كاتب الخطاب، كان يقصد بها إحياء وإذكاء فكرة أن أنظمة حكم معينة لديها أسلحة دمار شامل قد تعطي هذه الأسلحة إلى الإرهابيين. لا أذكر جيداً مقدار الكم الكبير من التركيز على هذه العبارة أثناء عملية كتابة الخطاب. وتحدثت مع ستيف حول ما إذا كانت كلمة "الشر" تبدو نذير كارثة، ولم نفكر قط بكلمة "محور" أو بحقيقة أنها قد تفسر لتعني تحالف دول مارقة. جرت مراجعة الخطاب في البنتاغون وفي وزارة الخارجية ولم يرفع أحد حتى علماً أصفر.

عندما قدمت إيجازاً للصحافة قبل خطاب الرئيس ركزت على ما اعتقدنا أنه النبأ الهام في رسالته. أي قوله: "أمريكا ستنحاز إلى الأشخاص الشجعان الذين

يدافعون عن هذه القيم [الديمقراطية] في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك العالم الإسلامي". كان الرئيس ينادي بالحرية من الاستبداد في منطقة لدينا فيها كثير من الأصدقاء، وبعضهم استبداديون. وحرصت على الاتصال هاتفياً بالسفير السعودي الأمير بندر لكي لا يفاجأ أصدقاؤنا في الرياض.

لذلك عندما ركز الإعلام في صبيحة اليوم التالي على عبارة "محور الشر" حصراً دون غيرها تقريباً، ذهلت، وكذلك كان الرئيس. بما أن العديد من الأشخاص يعتقدون بأننا قد حسمنا أمرنا في الذهاب إلى الحرب ضد العراق، أشارت التفسيرات الشريرة بأننا نعد العدة لاستخدام القوة العسكرية ضد هذه الدول الثلاث. كان بعضهم يعتقد بأننا أعلنا الحرب على كوريا الشمالية وإيران والعراق عن سابق تصميم وترصد.

لحسن الحظ، كان مقرراً أن ألقي خطاباً حول معاهدة الانتشار النووي في اليوم التالي. من خلال تحضيري لهذا الخطاب بالتعاون مع ستيف هادلي وروبرت جوزيف المدير في مجلس الأمن القومي والمختص بسياسة الانتشار النووي، راجعت الخطاب لأوضح ما الذي يقصده الرئيس، وواصلت تقديم التوضيح في مقابلات صحفية لاحقة. فالرئيس لم يقل إن تلك الدول الثلاث تشكل حلفاً رسمياً. بل، هي مثال لفئة من الدول تشترك بصفات معينة، منها السعي للحصول على أسلحة دمار شامل، والمحور هو ذلك الارتباط بينها وبين حلفائها الإرهابيين المحتملين. كلا، نحن لم نعتقد بأن العمل العسكري هو المسار الصحيح والملائم في جميع الحالات. والرئيس لا يأخذ خياراته من تحت الطاولة، بل قال إننا سنتعاون مع أصدقائنا في التعامل مع المشكلة، والدبلوماسية هي الخط الأول في الدفاع. ولكن، لا بد من الاعتراف بأن اللغة القاسية توحي بأن المفاوضات مستحيلة. فكيف يفاوض المرء مع أعضاء "محور الشر"؟ وهذا ما جعل الآخرين يصفون إدارة بوش الراديكالية والمولعة بالقتال معتادة على الخطابات الساخنة وتفضل القوة العسكرية.

وتعززت هذه النظرة عندما ألقى الرئيس خطاب تخريج دفعة من طلاب الضباط في كلية وست بوينت West Point عام 2002. واتبعنا الطريقة المعتادة في كتابة الخطاب والتي تبدأ دوماً بحديث مع الرئيس حول الأفكار التي يريد قولها. قال إنه يريد التطرق لمسألة كيفية اجتناب هجوم مباغت في المرة القادمة. قاد هذا

الحديث إلى مناقشة ما إذا كنا نحن، كدولة، قد انتظرنا طويلاً قبل أن نقوم بأي عمل في أفغانستان. لا شيء في التاريخ الدولي، أو في القانون، يشير إلى أن على الدولة أن تنتظر حتى تتعرض لاعتداء ومن ثم ترد. ولماذا لا نجادل في شرعية الحرب الاستباقية في كونها استراتيجية تستطيع الدولة من خلالها أن تقوم بعمل عسكري دفاعاً عن النفس حين تتوقع الاعتداء، بدلاً من مجرد القيام بمحاولات لردع الإرهابيين أو المارقين أو احتوائهم. وبعد نقاش أكاديمي نوعاً ما حول الحرب الاستباقية والحرب الوقائية والردع تركنا الرئيس لنعمل على الخطاب.

جلسة المتابعة عُقدت في مكتبي بحضور ستيف هادلي ومايك غيرسون وآندي كارد وكارين هيوز وكارل روف. وعملت المجموعة معاً بصورة جيدة ذلك أننا نثمن آراء بعضنا بعضاً. ولكن عندما وصلنا إلى مادة الخطاب حافظ الجميع على مساراتهم. كارل، على سبيل المثال، حقق التوازن الصائب عند مناقشة كيف يكون الأثر السياسي للخطاب، لكنه لم يحاول أن يتصرف كخبير في السياسة الخارجية، مع أنه يتقنها. أحببت التعاون مع كارل، فهو ذكي ألمعي ويحب المرح، وكان شديد الالتزام بنجاح الرئيس. وعندما أقول إن شيئاً ما لا ينسجم مع بنود السياسة الخارجية، كان يتبناه. وعندما يقول إن شيئاً ما غير ناجح سياسياً، كنت أحاول أن أستوعب آراءه. أنا أعلم أن لكارل سمعة بأنه رجل مباحث سياسي "لا يأخذ أسرى" وأنه لاعب ماهر في "لعبة المحصلة صفر". لكنه لم يحاول أن يدس أنفه في جوهر السياسة الخارجية – وهذه شهادة له وللرئيس. كان بين كارل وبيني علاقة عمل سهلة يسيرة.

يقول الخطاب في شكله النهائي "أمننا يقتضي من جميع الأمريكيين أن يكونوا متطلعين للأمام وعاقدي العزم، وأن يكونوا مستعدين لعمل عسكري استباقي إذا دعت الضرورة للدفاع عن حريتنا وحماية أرواحنا". ولكن لماذا ينبغي أن يثار جدل حول هذا القول؟ فالرئيس لم يقل إن الولايات المتحدة سوف تعمل دائماً بصورة استباقية. لقد قال ببساطة ما الذي نعتقد أنه واضح لا لبس فيه، ألا وهو قد لا يكون ممكناً ردع شبكات في الظل، وأن ذاك الاحتواء قد لا يكون ممكناً عندما يكون باستطاعة الحكام الطغاة تقديم الأسلحة إلى الإرهابيين أو تزويدهم بها سراً. وقد اكتنف لغة الخطاب كلام حول الدفاع عن الوطن والدفاع الصاروخي والحاجة إلى استخبارات جيدة. وحتى لو قرأت هذا الخطاب بعد سنوات عديدة، فلا يبدو لي

بأنه يتضمن شيئاً "يثير الرعب". ومع ذلك، فهذا هو الانطباع الذي تركه، ومرة أخرى كان مرتبطاً بالعراق، إذ الولايات المتحدة تعلن عن حقها في الهجوم في الوقت الذي تختاره، حتى لو لم يقع الاعتداء عليها.

وسوف تكون هناك فرصة أخرى لتوضيح الأساس المنطقي لهذه السياسة ولتوسيع المناقشات لتشمل عناصر هامة أخرى في استراتيجيتنا للمضي بها قدماً. الإدارة تملك التفويض بموجب قانون الأمن القومي الصادر عام 1947 والمعدل بموجب قانون عام 1986 لإعادة تنظيم وزارة الدفاع باسم غولدووتر نيكولز Goldwater-Nichols القاضي بتقديم استراتيجية الأمن القومي إلى الكونغرس كل عام. فقد كانت الوثيقة سابقاً عملاً بيروقراطياً من الأدنى إلى الأعلى فأنتجت مجلداً ضخماً مؤلفاً من مئات الصفحات. وقد شاركتُ في هذا العمل عندما كنت في مجلس الأمن القومي بقيادة برنت سكوكروفت، لكن الناس من داخل الإدارة وخارجها لم يأخذوا مضمونه على محمل الجد، لقد كان عملاً ضخماً أُنجز بقليل من الجهد ليتمكن المرء من أن ينتقل بعده إلى أشياء أكثر أهمية.

لكننا قررنا في هذه المرة أن تكون استراتيجية الأمن القومي مختلفة وذات ترابط منطقي. واتخذنا نموذجاً لنا الوثيقة التاريخية لمجلس الأمن القومي NSC-68 التي يمكن اعتبارها بحق بياناً شاملاً بتوجه مستقبلي لأهداف الولايات المتحدة واستراتيجيتها عند بداية الحرب الباردة.

أتحنا المجال لبيروقراطية وزارتي الخارجية والدفاع لتجول فيها بحثاً وتنقيباً بالطريقة التقليدية، وفي الوقت نفسه تضع مسودة وثيقة واضحة ومختصرة داخل هيئة مجلس الأمن القومي. وتم العمل بصورة مستمرة، فطلبت من فيليب زيليكوف Philip Zelikow، الذي تعاونت سابقاً معه، وبتعاوننا معاً ألفت كتاباً عن توحيد ألمانيا قوبل بكثير من الاستحسان، أن يمسك بالقلم ويكتب المسودة الأولى. وأثناء تناول الغداء بمشاركة مايك غيرسون وستيف هادلي ومايكل أنطون كاتب الخطب وآخرين طلبت إلى فيليب ألا يستبعد شيئاً عند تناوله الظروف المتغيرة في الولايات المتحدة. والاختلاف في الرأي أمر جيد. أردت للجميع أن يتناقشوا ويتجادلوا في موضوع الوثيقة ويؤمنوا أنها ذات أهمية. وقلت تحديداً إن علينا أن نتطرق إلى الرابط بين الإرهاب والأسلحة النووية ومسألة كيف نستطيع تفادي مفاجأة ثانية كما حصل بتاريخ الحادي عشر من أيلول/سبتمبر عام 2001. لكننا أردنا أن نتحدث

ليس فقط عن الجانب السلبي بل وأيضاً رأي الولايات المتحدة إزاء كيف ينبغي أن يكون العالم. يجب أن تعبّر هذه الوثيقة عن ثقة هذا البلد في مقدرته على الفوز في هذا الصراع استناداً إلى قيمه، مثلما فاز في الحرب الباردة.

كانت المسودة التي وضعها فيليب مثل واضعها، رائعة تثير الإعجاب، إنما كثيرة الزخرفة. فقررت أن أجرب يدي لوضع نسخة أكثر بساطة وأكثر صراحة. فكانت المسودة مختصرة وواضحة - أو هكذا كان رأيي. عندما رفعتها للرئيس بوش للاطلاع عليها، طلب مني الحضور إلى المكتب البيضوي. بادرني قائلاً: "ظننت أن هذه الوثيقة ستكون استراتيجيتي". أومأت برأسي موافقة، ثم أضاف قائلاً: "الشباب في ميدلاند لن يصدقوا ذلك. فهي لا تبدو مني".

امسكت قلمي مجدداً وبعد محاولات عدة أخرجت الوثيقة التي مرت بسلام خارجة من عملية مختصرة شملت عدداً من الوكالات بقيادة ستيف بيغون Steve Biegun السكرتير التنفيذي لمجلس الأمن القومي والذي يتمتع بخبرة ممتازة في مسائل الدفاع والسياسة الخارجية. بدأت استراتيجية الأمن القومي بالتزام قوي من جانب الولايات المتحدة "بتحقيق توازن في القوى يدعم حقوق الإنسان". ووضعت صراعنا ضد الإرهاب في قالب من المصطلحات الإيديولوجية الشديدة القوة، تشبه إلى حد كبير ذلك الصراع الكبير في القرن العشرين بين الحرية والاستبداد، فالولايات المتحدة اليوم تواجه عالماً يشهد "حرباً بين الحرية والخوف". في هذا العصر الجديد، كما تنص الوثيقة، يتعين علينا الا ننسى أننا "أولاً وأخيراً ندافع عن قيمنا الديمقراطية وأسلوب حياتنا".

وبينت الاستراتيجية بأسلوب واضح وجلي أننا لن نتوانى عن استخدام "قوتنا العسكرية التي لا مثيل لها ونفوذنا الاقتصادي والسياسي العظيم" لتحقيق هذه الغايات. غير أن تأكيدنا على الحفاظ على هيمنتنا العسكرية أثار بعض التعليقات، وبخاصة عندما اقترنت مع التزامنا بالدفاع عن مصالحنا "من خلال تحديد التهديد وتدميره قبل أن يصل إلى حدودنا". فساور حلفاءنا قلق إزاء العبارة التي تبعتها والتي تقول: "وبرغم أن الولايات المتحدة سوف تسعى دائماً لحشد دعم المجتمع الدولي، فإننا لن نتردد بالعمل بمفردنا، إذا لزم الأمر، لنمارس حقنا في الدفاع عن النفس عبر العمل الاستباقي ضد هؤلاء الإرهابيين، لمنعهم من إلحاق الأذى بشعبنا وبلدنا".

وكما لحظنا فيما بعد في الاستراتيجية فقد حافظت الولايات المتحدة طويلاً على خيار العمل الاستباقي للرد على تهديدات تطال أمننا القومي. وقد أقر القانون الدولي منذ مئات السنين أنه لا ينبغي للدول أن تكون ضحية اعتداء قبل أن تتخذ العمل اللازم ضد تهديد وشيك. وعلى النقيض من وجهة النظر الشعبية فإن المظهر الجديد الوحيد في وضعنا لتفاصيل استراتيجية العمل الاستباقي هو الطريقة التي كيفنا بها مفهوم "التهديد الوشيك" مع الوقائع المعاصرة. تنص الاستراتيجية: "الولايات المتحدة لن تستخدم القوة في جميع الحالات استباقاً لتهديدات بدأت تظهر للعيان، ولا يجوز للدول أن تستخدم العمل الاستباقي ذريعة للعدوان. ومع ذلك، في عصر يسعى فيه أعداء الحضارة علناً وبقوة للحصول على التكنولوجيات الأشد تدميراً لا يمكن للولايات المتحدة أن تبقى مكتوفة اليدين والأخطار تتكاثر."

وكان علينا أن نؤكد بأن "أعداء الحضارة" مختلفون عن السابق. ففي الماضي، عندما كانت التهديدات تأتي عموماً من الدول، كان ثمة شيء من التوقع بأن الاستعدادات العسكرية للهجوم قد تكون ظاهرة للعيان. لكن الإرهابيين يعملون في الظل، ويهاجمون دون إنذار - كما فعلوا في الحادي عشر من أيلول/سبتمبر. في ضوء هذا التهديد ليس ثمة معنى مفيد في أن يقتصر العمل الاستباقي على مناسبات نكون فيها على ثقة أكيدة بأن العدو على وشك القيام بهجوم.

وأخيراً، ألزمت الاستراتيجية الولايات المتحدة بأن "تستفيد من كل أداة موجودة في ترسانتنا" - ليس القوة العسكرية فحسب - في سبيل التصدي للتهديد الذي يشكله الإرهابيون وأنظمة الحكم المارقة لبلدنا ولقيمنا ومُثُلنا. وأكدت الاستراتيجية على التعاون مع حلفائنا في تبادل المعلومات الاستخباراتية وقطع تمويل الإرهابيين. وتحدثت عن أهمية انفتاح المجتمعات أمام حرية التجارة والوصول إلى الأسواق. ولعل ما هو الأكثر ابتكاراً أنها أقرت بأهمية ربط المساعدة التنموية بإصلاحات نُظُم الحكم بشكل جيد والتحول نحو النظام الديمقراطي. فالمساعدات الخارجية، ومنذ عهد بعيد، أخفقت في تحفيز تنمية اقتصادية في الدول الأكثر فقراً في العالم. كان النجاح يقاس بمقدار ما ينفق من أموال بدلاً من معدلات النمو وتخفيض معدلات الفقر التي تحققها الدول المتلقية.

أقرت الاستراتيجية أن التنمية الاقتصادية تتطلب شفافية أكثر واحتراماً لحكم

القانون وحقوق الإنسان الأساسية، وأوجدت مقاييس مختلفة يمكن بها تقييم النجاح. جاءت جميع الإجراءات المستخدمة من فرقاء آخرين لكي يوضحوا بأن الولايات المتحدة سوف تكون موضوعية وشفافة في تنفيذها للبرنامج. ومن خلال تمويل صادر من حساب تحدي الألفية الجديدة نستطيع "مكافأة الدول التي أظهرت تغيراً حقيقياً في السياسة، ومطالبة الدول التي لم تتغير بتطبيق الإصلاحات". ففي نهاية المطاف سوف نعمل لحماية حقوق الإنسان الأساسية والحرية السياسية والاقتصادية لكي تتمكن هذه الدول من "إطلاق إمكانات شعوبها وتضمن ازدهارها الاقتصادي".

كانت ردود الفعل مثلما توقع الرئيس وتوقعتها أنا وستيف. الصحف الرائدة مثل "الفايننشال تايمز"، و"الواشنطن بوست"، و"نيويورك تايمز"، جميعها، نشرت مقالات على صفحات كاملة تناقش هذه الاستراتيجية. جون لويس غاديس John Lewis Gaddis، المؤرخ البارز في جامعة ييل Yale وصفها بأنها وثيقة السياسة الخارجية الأكثر أهمية منذ وثيقة NSC-68 التي وضعتها إدارة الرئيس هاري ترومان. ولا بد لي من الاعتراف أن الشخصية الأكاديمية بداخلي أحست بسرور بالغ لأنني قدمت من داخل تخوم الحكومة شيئاً يراه الكثيرون قوي الترابط المنطقي. وسوف تتعزز مبادئ استراتيجية الأمن القومي في وثيقة عام 2003 بعنوان الاستراتيجية القومية لمكافحة الإرهاب التي وضع جزءاً من مسودتها وليم ماكرافن William McRaven، وهو ضابط في البحرية الأمريكية عمل معي في مجلس الأمن القومي، وتولى فيما بعد قيادة العمليات الخاصة المشتركة في البنتاغون. فقد كان العالم بأسره ينتظر ليسمع كيف سترد الولايات المتحدة على أحداث 9/11 المدمرة. لكن الخطب التي ألقاها الرئيس وكذلك استراتيجية الأمن القومي أزالت كل شك: سوف نكون هجوميين في مواجهة التهديدات وحازمين في النضال لتحقيق أهدافنا وقيمنا القومية. وكان المقصود من هذا الموقف أن يربك أعداءنا. ويبدو أنه نجح في إرباك كثير من أصدقائنا أيضاً.

قبول تحدي الانتشار

مع أن استراتيجية الأمن القومي تناولت تنوعاً واسعاً من القضايا إلا أن قضية

انتشار أسلحة الدمار الشامل هي التي شدت معظم اهتمام الصحافة الدولية واهتمامنا نحن أيضاً. قاربنا هذه المشكلة على ثلاث جبهات. أولاً، نحن بحاجة لطريقة لإيقاف وإن أمكن إلغاء، برامج الأسلحة لدى الدول المارقة. وثانياً، نحتاج لتأمين الأسلحة وكذلك المواد النووية الموجودة في أماكن متنوعة مثل الباكستان وروسيا حتى لا تقع في أيدي الإرهابيين أو الدول المارقة. وأخيراً، نحتاج للدفاع عن الولايات المتحدة وحلفائنا فيما لو حدث شيء لا يتصوره أحد.

كان المجهود الخاص بتأمين ترسانات الأسلحة بعيداً عن الجدال، فكان الرئيس ملتزماً بتمويل برنامج نون–لوغار Nunn-Lugar التعاوني لخفض التهديدات Cooperative Threat Reduction (CTR) الذي عمل طوال العقدين المنصرمين من السنين لوضع ضمانات وتفكيك الاحتياطات الكبرى من الأسلحة النووية والكيماوية والبيولوجية الموجودة في دول الاتحاد السوفياتي السابق. بعد انهيار الاتحاد السوفياتي ورثت كل من بيلاروسيا وكازاخستان وأوكرانيا وروسيا أعداداً هائلة من أسلحة مخزونة في منشآت لم تكن مؤمنة في أفضل الحالات، وبعض المواقع لا يوجد ما يحميها سوى سياج من سلاسل.

عندما أدرك السناتور سام نون والسناتور ريتشارد لوغار خطر أن تقع هذه الأسلحة في أيدي الإرهابيين أو غيرهم من اللاعبين المعادين قاد الاثنان مجهوداً داخل الكونغرس لوضع برنامج في عام 1991 يساعد الدول الوريثة للاتحاد السوفياتي في تفكيك احتياطاتها من الأسلحة وتطوير عمليات آمنة لخزن ونقل المواد وخفض خطر الانتشار، ليس فقط انتشار الأسلحة نفسها وتكاثرها بل وأيضاً انتشار المعرفة العلمية اللازمة لتطويرها. استثمر الرئيس بوش كثيراً في الجوانب المتعلقة بعدم الانتشار في وثيقة نون–لوغار طالباً تمويلاً يفوق 3.2 مليارات دولار لبرنامج CTR وغيره من المبادرات مثل البرامج المعززة لمراقبة الحدود والتصدير، واسترداد مواد مشعة وبناء منشآت آمنة لإتلاف الأسلحة الكيماوية. وأشرفت الإدارة أيضاً على أول توسيع لبرنامج CTR لما وراء الاتحاد السوفياتي السابق من خلال تقديم المساعدات إلى ألبانيا للتخلص من الأسلحة الكيماوية. كما قدمت الولايات المتحدة المساعدة للباكستان لغرض تأمين ترسانتها النووية وكان ذلك في الأيام الأولى التي أعقبت أحداث 9/11، ومن خلال جعلها تشارك في الممارسات الفضلى لضمان أمن المواد النووية.

وإضافة لذلك شارك الرئيس بوش في قمة قادة دول مجموعة الثماني المنعقدة في كاناناسكيس بكندا في حزيران/يونيو عام 2002 في وضع وثيقة تحمل عنوان "شراكة مجموعة الثماني ضد انتشار أسلحة ومواد التدمير الشامل". ومن خلال برنامج صار يعرف باسم "10+10 على 10" التزمت الولايات المتحدة بتقديم 10 مليارات دولار على مدى عشر سنين لدعم جهود التخفيض المستمر من التهديد والقائمة في روسيا وغيرها من بلدان الاتحاد السوفياتي السابق، وطلبت من الدول الأخرى الأعضاء في مجموعة الثماني أن تحذو حذوها وتتعهد بتقديم دعم لهذا البرنامج بمبالغ تصل بمجموعها معاً حتى 10 مليارات دولار. وفيما بعد وفي مؤتمرات قمة لاحقة انضم كثير من حلفائنا الآخرين لهذه الشراكة إما مانحين أو متلقين.

لم يخل تأكيدنا على الدفاع الصاروخي من الجدل، لكن إلغاء معاهدة الحدّ من الصواريخ البالستية (ABM) في سبيل تطوير دفاعات صاروخية من دون حدود جعل الطريق أكثر سهولة. بتاريخ الثالث عشر من حزيران/يونيو عام 2002، وعلى الرغم من محاولات الكونغرس في اللحظة الأخيرة لإنقاذ الاتفاقية دخل انسحاب الولايات المتحدة رسمياً من هذه المعاهدة حيز التنفيذ. كان رد فعل الروس هادئاً حين أصدروا بيان احتجاج لطيف.

في كانون الثاني/يناير كان رونالد رامسفيلد قد أنهى عملية إعادة هيكلة بيروقراطية البنتاغون بهدف تنظيم وتبسيط عملية تطوير وشراء تكنولوجيات الدفاع الصاروخي إذ أسس "وكالة الدفاع الصاروخي". ومع حلول شهر كانون الأول/ديسمبر أعلن الرئيس أن الولايات المتحدة سوف تبدأ قريباً بنشر الإمكانات الأولية للدفاع الصاروخي تشتمل على صادات أرضية وبحرية وكذلك حساسات كاشفة تقام على الأرض والبحر وفي الجو والفضاء الخارجي.

لكن القضايا الأكثر إثارة للجدل والأشد صعوبة لغاية الآن تتعلق بكيفية الكشف والسيطرة على الطموحات المشبوهة لكوريا الشمالية وإيران والعراق للحصول على برامج أسلحة دمار شامل. فهذه الدول الثلاث تختلف الواحدة عن الأخرى في مستوى تطورها وفي التداعيات الإقليمية لبرامجها.

وكما نوهت آنفاً، كان الرئيس قد رفض العودة إلى اتفاق الإطار مع كوريا الشمالية ذلك أنه يؤمن - وكذلك نحن جميعاً - بأنه مشوب بالأخطاء. أخذ

الكوريون الشماليون المنافع، بما في ذلك 4.5 مليارات دولار لبناء مفاعلين للماء الخفيف، لكنهم في أواخر عام 2002 جددوا تهديداتهم بطرد المفتشين النوويين جميعاً وإعادة تشغيل منشآت معالجة البلوتونيوم في يونغبيون. وهذا نمط مألوف مع الكوريين الشماليين. وكما قال الرئيس بوش في وصفه لهم: "هو [يقصد كيم جونغ إيل] يرمي بطعامه على الأرض، ويهرع الكبار جميعاً لالتقاطه وإعادته إلى الطاولة. وينتظر قليلاً، ثم يرمي طعامه على الأرض ثانية". كان وصفاً جيداً، ولكن بحسب تبعات هذا الصراع على شبه الجزيرة الكورية لا يبدو أن ثمة الكثير من البدائل.

في هذا الإطار شرعنا في عملية مثيرة للنزاع لتطوير استراتيجية ملحقة باتفاقية الإطار. فالانقسامات عميقة، بين الخارجية من جهة والدفاع مع مكتب نائب الرئيس في الجهة الأخرى. والواقع أن وزارة الخارجية عانت من التفكك في صفوفها. جون بولتون John Bolton المعين حديثاً وكيلاً للوزارة لشؤون الحد من التسلح والأمن الدولي، تولى الإشراف على المكتب المختص بوضع سياسة انتشار الأسلحة. كان جون الموظف الذي قبل به كولن باول احتراماً لرغبة الرئيس بأن تكون إدارته مرآة تعكس تنوع الآراء داخل الحزب الجمهوري. لكن ولاء جون كان لزملائه العقائديين وليس لوزير الخارجية، لذلك كان مصدراً دائماً لإزعاج كولن.

وقد استمر هذا الانقسام طوال ولاية هذه الإدارة لمدة ثمانية أعوام. وهذه مشكلة بنيوية إلى حد ما. فوزير الخارجية هو رأس الدبلوماسية ويحاول دوماً حل المشكلات دبلوماسياً، وهذا الأمر يقتضي في بعض الأحيان التحدث مع أنظمة لا نستسيغها أو حتى مع الأعداء واتخاذ خطوات للأمام نحوهم، وذلك ليرى إذا كان ثمة تداخل في المصالح. فالمرء لا يستطيع التفاوض، وينجح في تفاوضه، مع نظام إذا كان ملتزماً جهاراً بتدمير هذا النظام. نائب الرئيس، وإلى درجة أقل دون رامسفيلد، يؤمنان بأن هذه الأنظمة لن تبرم اتفاقاً، وأي اتفاق يبرم معها لا يستحق جهد التعامل لأجله. وقد أوضحا بشكل معقول موضوع تشديد العقوبات والعزل بهدف تغيير النظام.

كان الرئيس بصراحة إلى جانب الصقور بكل قوة. وأنا أيضاً كنت مشدودة إلى جانب ضغط لا يلين على هذه الأنظمة، لكنني في الوقت نفسه رأيت مشكلتين بهذه المقاربة. أولاً، في عام 1994 كان لدى بعض المسؤولين في إدارة الرئيس

كلنتون رأي بأن النظام الكوري الشمالي قد ينهار قبل أن تقدم الولايات المتحدة الإعانات التي تنص عليها اتفاقية الإطار. لكن النظام بقي وظل مرناً يقاوم الصدمات بأسلوبه الشيطاني. وإذا كان على كيم جونغ إيل أن يجعل شعبه يتجمد من البرد حتى الموت بسبب قطع مساعدات الوقود فإنه يقول: "فليكن". ولكوريا الشمالية وسائل كثيرة جداً لشراء وسرقة وتهريب ما تحتاجه لتؤمن الراحة النسبية للنظام ولقواته المسلحة. أما الشعب الذي يتعرض لسوء التغذية والقمع والعزلة فمن غير المحتمل أن ينتفض ضد "القائد المحبوب".

ثانياً، سياسة الولايات المتحدة للعزل الكامل ليست على المدى البعيد تلك السياسة التي قد يلتزم بها آخرون في المنطقة، وتحديداً الصين وكوريا الجنوبية. ففي هذه السياسة لا يرون إلا التعنت الأمريكي، ومتابعة تنفيذ هذه الاستراتيجية سيخلق توتراً دائماً مع تلك البلدان. ومع أنها كانت تخشى أن تستعمل الولايات المتحدة القوة العسكرية إلا أنها لم تكن لتقلق، ذلك أن البنتاغون لم يرغب في دور في النزاع المسلح في شبه الجزيرة الكورية. ولم يكن لدينا سياسة قابلة للتطبيق.

واتضح لنا مع بداية عام 2002 أننا بحاجة لمقاربة جديدة. في شهر آذار/ مارس وبعد مناقشات مطولة أبلغنا الكونغرس أن كوريا الشمالية لم تلتزم بشروط اتفاقية الإطار، لأنها لم تقدم بياناً كاملاً ودقيقاً عن أنشطتها النووية، ورفضت السماح بتفتيش منشآتها ذات الصلة. هذا التبليغ يعني نهاية لمساعدة خارجية مقدارها 95 مليون دولار لتعويم البرنامج. وفي آخر لحظة قرر الرئيس أن يقف إلى جانب هذا القرار إنما مع تقديم بعض التنازل لكي لا يتأثر مبلغ المساعدة الخارجية إلى كوريا الشمالية البالغ 95 مليون دولار. هذا الموقف أعطانا الوقت الكافي لتطوير مقاربة جديدة دون التسبب بعاصفة من الاحتجاجات بين حلفائنا.

رتبتُ لعقد اجتماع للجنة المديرين في مجلس الأمن القومي في شهر نيسان/ أبريل من ذاك العام لنرى أين نقف. كانت كوريا الشمالية تهدد وتتوعد منذ ذلك الخطاب الذي تحدث عن "محور الشر". ولكن، وعلى نحو غير متوقع عاد دونالد غريغ Donald Gregg سفير الولايات المتحدة السابق في سيؤول في عهد الرئيس جورج بوش الأب من بيونغ يانغ يحمل رسالة تقول إن كوريا الشمالية ترحب باستقبال مبعوث أمريكي. بعد مناقشات مطولة صاخبة كسب كولن باول الموافقة على إيفاد مساعد وزير الخارجية لشؤون شرق آسيا والباسيفيك جيمس كيلي

James Kelly إلى بيونغ يانغ. وتدخلت أنا شخصياً لدى الرئيس للحصول على موافقته التي أبداها عن غير طيبة خاطر. ولكن ماذا سيفعل كيلي بعد أن يصل إلى هناك؟

كان كولن يدافع عن مقاربة شجاعة، كما أسماها، مقترحاً الدخول في مباحثات عبر سلسلة من التحركات خطوة بخطوة من كل جانب. وكان أمله بأن هذه التحركات سوف تفضي إلى علاقة جديدة ومختلفة (وإن كانت غامضة بعض الشيء) بين الولايات المتحدة وكوريا الشمالية. بعدئذ، وبينما كانت الاستعدادات على قدم وساق ألقت جماعة الاستخبارات قنبلتها. فقد بدأت تظهر تقارير غير كاملة ومزعجة تربط بين كوريا الشمالية وشبكة عبد القدير خان. إضافة لذلك، هنالك شبهات بأن بيونغ يانغ تسعى للحصول على عناصر لتخصيب اليورانيوم من أنحاء العالم المختلفة. ومع اقتراب موعد الذكرى السنوية الأولى لأحداث 9/11 قدّم جون ماكلوغلن John McLoughlin معاون مدير الوكالة المركزية CIA تقديراته حول تقييم الوكالة ومفادها أن كوريا الشمالية بنت منشأة "بمقياس إنتاجي" لتخصيب اليورانيوم. لذلك أياً تكن وضعية اتفاقية الإطار بصدد إبطاء مسار برنامج البلوتونيوم فإن كوريا الشمالية تبدو منهمكة في سعيها للتوصل إلى وسيلة ثانية للحصول على سلاح نووي.

هنالك خلاف في الرأي كبير يصعب جسره داخل الإدارة حول مدى شدة التهديد. واتفق الجميع بأن كوريا الشمالية تغش، وتخادع بجد، لكن كولن لم يرد إشعال فتيل أزمة جديدة في شبه الجزيرة عبر تصديها لقسمه الشمالي. وقد وافق على الرأي القائل بأن زيارة كيلي لا يمكن أن تحرز تقدماً.

ومع ذلك كان حلفاؤنا يتحركون للأمام في مقاربتهم لكوريا الشمالية. وبينما كنا نحن نتداول هذا الموضوع قام رئيس وزراء اليابان كويزومي بزيارة بيونغ يانغ في سعي منه لتطبيع العلاقات بين الخصمين وإيجاد حل للأزمة المتعلقة بمواطنين يابانيين مخطوفين. ففي واحدة من أغرب المفاجآت في التاريخ الدولي الحديث اعترفت كوريا الشمالية أنها فعلاً اختطفت مواطنين يابانيين في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي لتسرق هوياتهم وتستخدمهم في تدريب جواسيس كوريين شماليين على النطق باللغة اليابانية. كانت هذه القضية مثيرة لمشاعر عائلات المخطوفين وللشعب الياباني بأسره. وكان كيم قد وعد بالسماح لهؤلاء المواطنين

بمغادرة البلاد (وحتى هذا اليوم لم يتم الوفاء به كاملاً) ما شجع كويزومي للقيام بزيارته علماً أن خمسة فقط من المخطوفين الثلاثة عشر كانوا أحياء. وقد ألح وزير خارجية اليابان يوريكو كاواغوشي على كولن باول وعليّ أنا أيضاً لإرسال وفد أمريكي إلى كوريا الشمالية. وقدّم كويزومي مثل هذا الطلب أيضاً في اتصال هاتفي أجراه بعد بضعة أيام مع الرئيس.

على أية حال لم يكن ثمة حماس لدى لجنة المديرين في مجلس الأمن القومي لهذه الزيارة، باستثناء وزارة الخارجية. وشعرت أن علينا أن نكون إيجابيين مع اليابانيين والكوريين الجنوبيين وبأن سياسة العزل لن تجدي نفعاً إن بقيت أحادية الجانب. بعد مكالمة كويزومي الهاتفية مكثت قليلاً لأتحدث مع الرئيس. سألته: "لماذا لا تفوض كيلي للذهاب؟" ثم أضفت قائلة إن من الممكن له أن ينقل رسالة شديدة اللهجة قد تساعد أصدقاءنا. فقال إنه سيفكر في الأمر، وفي صباح اليوم التالي أخبرني بأننا سوف نمضي بالمهمة. لكنه يريد لكوريا الشمالية أن تفهم بأننا قد شددنا موقفنا، ولم نلينه. لم أتحدث مع أحد عما دار بيننا، ما عدا ستيف هادلي. وقبل أن أضع مسألة سفر كيلي على الطاولة أردت أن أحصل على "توجيه" من الرئيس. وكنت غالباً ما أفعل ذلك في مسائل مثيرة للجدل توضع أمام مجلس الأمن القومي للمناقشة لا سيما أنه توجد احتمالات متزايدة للتوصل إلى نتيجة جيدة إذا عرفتُ مسبقاً حدود تسامح الرئيس. وفي هذه الحالة كان واضحاً أن حدود تسامحه ليست كبيرة.

بعد جدال طويل حُدد موعد رحلة كيلي في شهر تشرين الأول/أكتوبر. ولا بد من الإشارة في هذه المناسبة أنه عندما يكون مقرراً أن يدخل دبلوماسي أمريكي بمفاوضات حساسة يزوده مجلس الأمن القومي بمجموعة من الأفكار يتحدث بها ليضمن أن تسير المباحثات طبقاً للسياسة المتفق عليها. غير أن التعليمات التي وضعتها الخارجية لكيلي كانت بنظرنا وللوهلة الأولى "ناعمة". وهذا ما دعا لردة فعل غاضبة من جناح جون بولتون في الخارجية، وكذلك من مكتب نائب الرئيس والبنتاغون. بل وأكثر من ذلك، كانت الأفكار أكثر ليونة مع الكوريين الشماليين مما يسمح به الرئيس.

أمسك ستيف بالقلم، وبالتعاون مع مايكل غرين Michael Green، مدير الشؤون الآسيوية في مجلس الأمن القومي، وضع مسودة مقاربة أكثر تشدداً. يوجد في المعتاد ثقة كافية في مفاوض خبير ومجرب بحيث يكون التوجيه مجرد نقاط

مرجعية أكثر منها نصاً مكتوباً. لكننا في هذه الحالة، وأمام هذه الانقسامات في الرأي وضعت النقاط بحيث تقرأ حرفياً. وكان ثمة نوع من الإخراج المسرحي أُجري لكيلي. يجب عليه ألا ينخرط في أحاديث جانبية بأي طريقة كانت مع الكوريين. وهذا في الحقيقة ما جعله يتوجه إلى زاوية الطاولة ليتفادى ممثلي بيونغ يانغ. لكن كولن غضب إزاء هذا التجاوز على صلاحياته وعلى ما ورد في المسودة بخصوص وزارة الخارجية. فقررنا، أيضاً، بأنه لا يجب أن يكون ثمة نشاط اجتماعي، وطلبنا من كولن باول أن يلغي مأدبة العشاء مع الوفد الكوري الشمالي. ففعل، ولكن على مضض. أما أنا فقد ساعدت، في الحد الأدنى، في إيفاد كيلي إلى بيونغ يانغ، لكنه هو ووزارة الخارجية كانا موثقين بقيود ضيقة. وسجلت في ذهني أن هذه الطريقة لا يحسن استعمالها مع وزير الخارجية.

تبين لنا فيما بعد أن زيارة جيم كيلي كانت موفقة للغاية ولكن ليس للأسباب التي توقعناها. أوضح جيم قضيته بوضوح بما في ذلك الاتهام الخاص بتخصيب اليورانيوم. فأكد لمضيفيه بأنه لن يكون ممكناً التقدم للأمام حتى يتم إلغاء هذا البرنامج. لم يكن الكوريون الشماليون متأهبين لسماع الخبر بأننا اكتشفنا برنامجهم هذا فأنكروا في البداية وجوده. لكن النائب الأول لوزير الخارجية، كانغ سوك جو، في اليوم التالي، أقر في مداخلته بادعاءاتنا.

اتصل جيم بكولن قائلاً له إن كل أعضاء الوفد سمعوا شيئاً واحداً. وتأكدوا بأن الناطقين باللغة الكورية وافقوا بأن الكوريين الشماليين أقروا بوجود برنامج سري لتخصيب اليورانيوم. ولأن التعليمات التي لديه كانت شديدة التقييد، لم يستطع جيم أن يغوص أكثر ليعرف ما الذي قد يكون افتتاحاً في الحديث لوضع البرنامج على الطاولة. بعث ببرقية إلى واشنطن يصف فيها الأحداث. وسرعان ما تسربت. وتبين لي أن المتشددين سربوا هذه البرقية ليطفئوا أي أمل بمزيد من المفاوضات. ونجحوا في ذلك بسبب تراجع الكوريين الغاضب.

كان على الولايات المتحدة أن ترد بقوة أمام غياب أي تحرك. أبلغنا حلفاءنا بما نعرفه وأوضحنا لهم أننا سنوقف التمويل الأمريكي لشحنات الوقود الموعودة بموجب اتفاقية الإطار. وبسبب عمل رائع قامت به وزارة الخارجية ضمنّا موافقة شركائنا الرئيسيين كوريا الجنوبية واليابان والاتحاد الأوروبي. بتاريخ الثامن عشر من تشرين الثاني/نوفمبر وصلت الشحنة الأخيرة المقرر تسليمها بموجب اتفاقية

الإطار إلى مرفأ نامبو Nambo في كوريا الشمالية. بعد ثلاثة أيام من وصولها أصدر الكوريون الشماليون بياناً ينحون فيه باللائمة على الولايات المتحدة لانهيار اتفاقية الإطار. وهكذا قُطع الخيط الأخير من إطار التعامل مع المشكلة الكورية الشمالية.

مع دنو نهاية العام عدنا ثانية إلى مسألة وضع استراتيجية لكوريا الشمالية. في هذه المرة عمد ستيف هادلي إلى تكليف عدد من المساعدين في البيت الأبيض لتقديم دراساتهم. قدم مايك غرين دراسة تضمنت اقتراحاً بوجوب تدويل الصراع واتباع سياسات تهدف أساساً إلى تشكيل تحالف لمقاربة مشتركة. وقدمت سامانتا رافيتش Samantha Ravich، من مكتب نائب الرئيس، اقتراحاً بوجوب أن نعلن صراحة بأن تغيير النظام هو هدفنا، ومتضمناً وضع مجموعة من الخطوات للوصول إلى هذا الهدف. كانت فكرة مثيرة للاهتمام، لكنها قد لا تلقى التأييد الدولي، وقد تزيد من مخاوف حلفائنا. وأخيراً، اقترح بوب جوزيف "احتواءاً مناسباً" يهدف إلى تغيير سلوك النظام من خلال الضغط. وفي اجتماع المجلس المنعقد في الثالث عشر من تشرين الثاني/نوفمبر أعرب الرئيس، بإلحاح مني، عن تأييده للمقاربة الثالثة.

غير أنه أخبرني قبل أن نذهب إلى غرفة المواقف بأنه توصل إلى استنتاج بأن شيئاً لن ينجح إن لم تكن الصين معنا. وهذا عين الصواب، دون شك. لكننا في تلك الفترة لم نكن نملك الوسيلة لشد الصين إلى جانبنا، وهكذا بقيت هذه الفكرة معلقة بالهواء. مع حلول نهاية عام 2002 قضى الكوريون الشماليون على كل فرصة للمفاوضات عندما بعثوا برسالة إلى الهيئة الدولية للطاقة الذرية يعلنون فيها أنهم سيعيدون تشغيل مفاعلهم النووي. وأعلنوا أيضاً أن منشآتهم النووية ليست خاضعة لأي اتفاقية مع هيئة الطاقة الذرية. وبذلك أصبحت القضية بين كوريا الشمالية والولايات المتحدة. وهكذا رمى كيم جونغ إيل مقداراً كبيراً من الطعام على الأرض. وفي ذلك الوقت لم نبذل أي محاولة لالتقاطه.

التحدي الإيراني

كانت إيران نوعاً من التحدي يختلف عن كوريا الشمالية. فقد شكلت بيونغ يانغ خطراً أكيداً على مصالحنا الإقليمية، وخطراً مباشراً على كوريا الجنوبية، لكن

الولايات المتحدة أيضاً متفوقة في قوتها التي تحتفظ بها في شبه الجزيرة الكورية، وهي قوة قادرة على ردع الشماليين. وكان ثمة ومضات خطر بكل تأكيد لاعتداءات تقوم بها بيونغ يانغ. وبرغم ذلك، كنت أؤمن أن كيم جونغ إيل رجل مجنون لكنه ليس انتحارياً. لكن المشكلة المحتملة هي قيام كوريا الشمالية بنقل المواد النووية والخبرة إلى دول أخرى مارقة أو حتى إلى الإرهابيين، وليس قيامها بغزو عبر خط العرض 38. وعلى أية حال يمكن لكوريا الشمالية أن تبيع أي شيء.

من جهة أخرى كانت طهران النموذج الصارخ لرعاية الدول للعنف في الشرق الأوسط، وبذلت محاولات مستمرة لتغيير ميزان القوى في المنطقة. يحتفظ هذا النظام بشبكة من الجماعات المسلحة، منها حزب الله الأشد خطراً والذي لديه القدرة على ارتكاب أعمال إرهابية في أي مكان بالعالم. جعل حزب الله الموجود في لبنان تأثيره يصل إلى أمريكا اللاتينية حيث قام بهجمات داخل بيونس أيرس في الأرجنتين في تسعينيات القرن العشرين. وقد أشار جورج تينيت إلى هذا التنظيم بأنه "الفريق آ" في الإرهاب، مقابلاً بينه وبين تنظيم القاعدة المهلك المميت، إلا أن حزب الله أكثر تطوراً.

وبما أن إيران شيعية كان حلفاؤنا في الشرق الأوسط وهم من مذهب السنّة يخشون من تغلغل نفوذها في المنطقة. وقد عُرف عن الإيرانيين إثارتهم للقلاقل بين السكان الشيعة في السعودية والكويت والبحرين، على سبيل المثال لا الحصر. وهم يعتقدون أن إيران تريد إقامة "هلال شيعي" توحّد فيه أولئك السكان عبر الحدود بين البلدان، فتمزق بذلك وحدة أراضي الدول التي حكامها من السنّة. فهذا الخطر "الفارسي" كما سمّاه أصدقاؤنا السنّة ينبغي أن يقاوم بثقل موازن له لأنه يستحيل تدميره. فجاء دور العراق الذي كان عبر التاريخ المنطقة العازلة، وهذا ما يفسر سبب وقوف الولايات المتحدة إلى جانب صدام حسين في الحرب العراقية الإيرانية في ذلك الصراع الذي بدأه دكتاتور بغداد.

يضاف إلى ذلك أن الولايات المتحدة كانت بنظر الإيرانيين "الشيطان الأكبر"، وهي نظرة تبادلها بها واشنطن منذ تلك الأحداث الكاوية لأزمة الرهائن التي امتدت زهاء 444 يوماً بين عامي 1979 وحتى 1981. لكن معظم دول العالم، بما فيها أوروبا واليابان، لم تشاركنا هذه الكراهية السياسية لإيران. وخلافاً لما كان عليه الحال نحو كوريا الشمالية المعزولة فقد احتفظت كل دولة من القوى الكبرى

بسفاراتها في طهران، وكانت علاقات التجارة بين إيران وباقي دول العالم قوية ووطيدة. وكانت ألمانيا واليابان الحليفان للولايات المتحدة أكبر شريكين تجاريين لإيران عام 2002.

إذن على الصعيد الدولي لم يكن يوجد تفسيرات تثير الفزع بخصوص برنامج إيران النووي، وبالتالي كان ثمة مسافة لا بأس بها بين الولايات المتحدة والدول الأخرى في نطاق ما يجب فعله. وُضع خط السياسة سريعاً وعلى نحو جلي في عهد إدارة بوش: أي برنامج نووي إيراني لن يكون مقبولاً. وأنفقنا الوقت والجهد الكبيرين في محاولة لإقناع موسكو بعدم بناء مفاعل بوشهر النووي للطاقة الكهربائية. رد الروس على ذلك بأن إيران، وهي دولة موقعة على معاهدة عدم الانتشار النووي لها "الحق" بالطاقة النووية السلمية. ورداً على مخاوفنا جعلوا المفاعل "مقاوماً للانتشار" من خلال إصرارهم على أن يتم تصنيع الوقود النووي بكامله في موسكو ثم يشحن إلى طهران لتشغيل المفاعل. ثم يعود الوقود المستهلك بعد ذلك إلى موسكو.

من خلال مواصلتها في الإصرار على عدم وجود برنامج نووي في إيران أشارت الولايات المتحدة إلى ما هو واضح، ألا وهو أن إيران تملك احتياطات هائلة من النفط والغاز. فلماذا لا تركز على تقوية قدراتها في التكرير لتستفيد مما لديها؟ ولماذا تسعى للحصول على الطاقة النووية بدلاً من ذلك؟ وأكثر من ذلك، تبين لنا أن اكتشاف مفاعلين نوويين في ناتانز وأراك لم يكشف عنهما في عام 2002 جاء معززاً وداعماً لموقف الولايات المتحدة. إذا كانوا كما يقولون يسعون للحصول على تكنولوجيات نووية لأغراض سلمية فلماذا يكون لديهم شيء يخفونه؟

برغم أن البرنامج الإيراني كان مصدر قلق شديد عام 2002 إلا أنه كان كما يبدو في مرحلة مبكرة نسبياً من التطور. ليس لأن إيران كانت موضع ثقة تامة في المجتمع الدولي، بل لوجود تفاعل سياسي واقتصادي طبيعي بين طهران وباقي دول العالم، لم تكن ثمة أسباب ملحة لدى معظم أصدقائنا للتدخل. فقد كنا وحيدين في التنبيه إلى الأخطار المتزايدة للتهديد النووي الإيراني الذي لم يحتل بعد مركز الصدارة على المسرح.

12

صدام حسين مجدداً

لم **يكن الحال** مع صدام حسين على هذا النحو، فهو أقحم المنطقة في حرب للمرة الثانية عام 1990 عندما أقدم على احتلال الكويت. وكان الجميع يعلمون أن العراق بأسلوبه الممنهج كان يخالف اتفاقية وقف إطلاق النار التي وقعها عام 1991 وكان يحاول التهرب من العقوبات المفروضة عليه. تأججت أزمات متقطعة في السنوات التالية أدت إلى خروج مفتشي الأسلحة من العراق عام 1998 تاركين برنامج صدام حسين لأسلحة الدمار الشامل دون مراقبة. وخلافاً لما هو الوضع عليه في إيران حشد المجتمع الدولي كل أدواته للتعاطي مع صدام حسين – العزل الدبلوماسي، والتفتيش عن الأسلحة، والعقوبات الاقتصادية، ومنع السفر، وحظر النفط والسلاح، والاحتواء العسكري من خلال فرض مناطق حظر جوي، وحتى استخدام القوة العسكرية (للرد على عدوانه ضد الكويت عام 1991 ولتدمير مواقع يشتبه أنها لأسلحة دمار شامل عام 1998).

عندما جئنا إلى السلطة عام 2001 هكذا كانت الأوضاع التي ورثناها وحاولنا مقاربتها من خلال تقوية احتواء هذا النظام. لكن جهودنا هذه كانت محبطة ولم تنجح. جاءت أحداث 11/9 لتصرف انتباهنا عن مشكلة صدام حسين، حيث أوضح الرئيس أن المشكلة الآنية هي ملاذ القاعدة في أفغانستان. والآن، في ربيع عام 2002، وعند دراستنا لخطر أسلحة الدمار الشامل وصلته بالإرهاب، عادت مسألة ما الذي ينبغي فعله بخصوص صدام حسين إلى الطاولة مجدداً، ذلك أن لصدام سجلاً حافلاً باستخدام الأسلحة النووية ضد أهداف إيرانية وضد أقليات عرقية من شعبه.

كان الرئيس قلقاً جداً إزاء عدم قدرتنا على التعامل بفاعلية مع العراق.

فالصورة التي رسمتها الاستخبارات حول برامج صدام العسكرية ونواياه كانت قاتمة. وكان ثمة شكوك حول الوضع الدقيق لأسلحة الدمار الشامل عند صدام حسين. ومن النادر جداً أن يحالف الحظ صناع السياسة بحيث يجدون دلائل وبينات لا تثير الجدل حول برامج التسلح لدى الخصوم. فالأنظمة المارقة التي تسعى للحصول على أسلحة دمار شامل تحاول بصورة محمومة التهرب من عمليات الكشف عنها. يبنون شركات في الواجهة للاتجار بسلع غير مشروعة، ويشحنون الأجهزة والمعدات تحت أعلام غير حقيقية ويجعلون التفتيش - إن وافقوا عليه - في غاية الصعوبة. وهم يستخدمون لعبة القط والفأر التي تقود دوماً إلى تقييمات مقيدة بشدة حول أوضاع برامجها. وخلافاً لوضعية الاتحاد السوفياتي، الذي كان دولة تملك أسلحة نووية لا يخفيها، وكان القسم الأعظم من عتاده العسكري يعرض في العروض العسكرية في الساحة الحمراء، فإن شيئاً من أنشطة انتشار الأسلحة لدى الأنظمة المارقة لا يجري في العلن. وهذا يعني أن تحليل الاستخبارات لمثل هذه الأنشطة الخفية هو فن (وليس علم) تجميع أجزاء المعلومات المتسربة لتكوين الصورة الكاملة عما يجري.

مثلاً، لإنتاج أسلحة كيماوية أو بيولوجية أو نووية تلزم مواد وأجهزة معينة. لكن قسماً كبيراً من هذه المواد يمكن استعماله أيضاً لاغراض تقليدية. والمجتمع الدولي يعلم ذلك جيداً، ولهذا السبب فُرضت قيود صارمة على قدرة العراق لاستيراد مواد توصف بأن لها استعمالات مزدوجة في التسعينيات. وخالف صدام حسين تلك المحظورات. لهذا قد يذكر تقرير الاستخبارات أن صدام أنشأ شركات تكون في الواجهة تقوم بشراء مادة الكلورين المستخدمة في إنتاج غاز الأعصاب، أو أنابيب من الألمنيوم العالي الجودة قد تستخدم في الأسلحة التقليدية كالمدفعية أو الطرد المركزي لتخصيب اليورانيوم. وكانت ثمة فُرص دوماً ليكون لدى صدام حسين أعداد ضخمة من المسابح ينبغي تنظيفها، لكن ذلك قد لا يبدو التفسير المحتمل لشراء كميات كبيرة من مادة الكلورين.

ثم تأتي الخطوة الثانية لتقييم ما إذا كان بلد ما يملك القدرة والخبرة لصنع أسلحة من تلك المواد. وفي حالة صدام حسين الجواب بالإيجاب - العلماء الذين أنتجوا أسلحة الدمار الشامل في العراق قبل حرب الخليج الأولى لا يزالون أحياء وهم يخدمون النظام.

وهنالك أيضاً مسألة البنية التحتية والمختبرات والمستودعات ومنشآت الإنتاج. وحيث إنه لا يوجد مفتشون في العراق منذ عام 1998 اعتمدت الولايات المتحدة وغيرها من الدول على الخرائط وصور الأقمار الصناعية في مراقبتها لبناء العراق لمجمعات يمكن إنتاج الأسلحة فيها. ولم يكن ثمة شك بأن الكثير من المباني الجديدة كانت تقام في أماكن ترتبط مواقعها بأنشطة عسكرية. وبالطبع لا أحد يستطيع أن يذهب فعلاً ويفتشها.

وأخيراً، يبرز موضوع النية: هل لدى الدولة حافز لصنع أسلحة دمار شامل؟ فهذه الحقائق نفسها حول قدرات اليابان، على سبيل المثال، لا تقود إلى الاستنتاجات نفسها. فقد أنتج صدام حسين في الماضي أسلحة دمار شامل واستخدمها. وهذا يعني أن رغبته بامتلاك أسلحة دمار شامل لم تكن قضية نظرية.

هذه الحقائق جعلت جماعات الاستخبارات في الولايات المتحدة وأوروبا وحتى روسيا يتوصلون إلى تقييم بأن صدام حسين كان يلتف حول العقوبات وأنه قد يسلك درباً مؤدياً لإعادة إنتاج أسلحة الدمار الشامل. لكن السؤال هو ما مدى سرعة برامج أسلحة الدمار الشامل، والأهم هو ما مقدار اقتراب موعد أن يكون لديه إمكانات سلاح نووي؟ كانت هذه التقديرات تتأثر بحقيقة أن تقصير الاستخبارات ينتج عادة عن استخفاف بنضج تلك البرامج. في عام 1949، على سبيل المثال، قام الاتحاد السوفياتي بتفجير سلاح نووي قبل خمسة أعوام تقريباً مما جاء في التقديرات الاستخباراتية. ومع أن جماعات الاستخبارات قد أعربت عن شكوك إزاء قيام الهند ببرنامج أسلحة نووية إلا أن صناع القرار أُخذوا على حين غرة عندما أجرت نيودلهي أول تجربة نووية لها عام 1974. وفي عام 1991، أي بعد حرب الخليج الأولى وجد المفتشون أن البرنامج النووي العراقي أكثر تطوراً مما كان يعتقده المحللون، أي كان صدام حسين بحاجة لأكثر من عام بقليل ليمتلك قنبلة نووية خام.

أما الخطوة الأخيرة في عملية تقديم تقديرات استخبارية فتتمثل بقيام مختلف الأجهزة (كان لدى الولايات المتحدة اثنا عشر جهاز استخبارات آنذاك، واليوم سبعة عشر) بتقديم تقييم مشترك يسمى "التقديرات الاستخباراتية الوطنية NIE". توجد عادة، وفي أكثر الأوقات، اختلافات بين الأجهزة، ويتم تسوية بعضها من خلال العمل. وبعضها الأخر يرفع في التقارير على أنها اختلافات غير محسومة في نص

التقييم. وبعضها يشار إليه في الهوامش على أنه مختلف أو معارض. تستغرق هذه العملية شهوراً وتحصل كلها داخل أجهزة الاستخبارات. ولا يكون لمجلس الأمن القومي أي مشاركة. بعدئذ ترفع هذه التقديرات الوطنية (NIE) إلى الكونغرس والسلطة التنفيذية.

منذ اللحظة التي تولى فيها منصب الرئاسة كان الرئيس يتلقى يومياً إلى حد ما تقارير تتزايد في إثارتها للمخاوف عن التقدم الذي يحرزه صدام حسين في إعادة تأسيسه لبرنامج أسلحة الدمار الشامل. جورج تينيت مدير الوكالة المركزية (CIA) كان آنذاك مكلفاً بتزويد الرئيس بتقييم مشترك لأجهزة الاستخبارات. وجورج رجل من الساحل الشرقي يدخن السيجار ويتكلم بأسلوب قاس عند عرض قضيته بطريقة مؤثرة. ولا أظن وأنا أستعيد تلك اللحظات بذاكرتي أنه قد بالغ في الدلائل، فقد استخلص النتائج التي أشارت بكل وضوح إلى تقدم أحرزه صدام حسين في إعادة العمل ببرنامجه لأسلحة الدمار الشامل.

أما التقييم الاستخباراتي الوطني (NIE) فقد لخص هذا الموضوع في شهر تشرين الأول/أكتوبر عام 2002 كما يلي: "لقد واصل العراق عمله ببرنامج أسلحة الدمار الشامل متحدياً بذلك قرارات الأمم المتحدة وتقييداتها. لدى بغداد أسلحة كيماوية وبيولوجية ولديها أيضاً صواريخ ذات مدى أكبر مما تسمح به التقييدات. وإن تُركت على حالها دون مراقبة فمن المحتمل أن يكون لديها سلاح نووي خلال العقد الحالي من السنين".

وتضمن التقييم الوطني (NIE) رأياً بديلاً قدمه مساعد وزير الخارجية لشؤون الاستخبارات والبحوث (INR) بخصوص الأسلحة النووية، علماً أن الخارجية قد انضمت للإجماع الحاصل بخصوص الإمكانات الكيماوية والبيولوجية. ومع أن هذا الرأي أقر برغبة صدام في الحصول على الإمكانات النووية، إلا أنه ذكر: "لكن الأنشطة التي كشفناها لا تضيف شيئاً إلى قضية فارضة نفسها بقوة بأن العراق يسعى ... للقيام بمقاربة شاملة ومتكاملة للحصول على الأسلحة النووية. قد يكون العراق يفعل ذلك حالياً، لكن رأي مساعد وزير الخارجية (INR) يرى أن الأدلة غير كافية لمساندة هذا الحكم. وحيث إن رأي شؤون الاستخبارات والبحوث يفتقر إلى أدلة مقنعة بأن بغداد أطلقت جهداً متماسكاً لإعادة العمل ببرنامج الأسلحة النووية، فإن رأي شؤون الاستخبارات والبحوث لم يكن يرغب في التكهن بأن هذا الجهد قد

بدأ عقب رحيل مفتشي الأمم المتحدة مباشرة أو بتوقع جدول زمني لإتمام أنشطة لا يراها تحدث الآن. ونتيجة لذلك فإن هذا الرأي لا يستطيع التنبؤ متى يتمكن العراق من امتلاك قنبلة أو سلاح نووي".

وصانع السياسة الذي يجد أمامه تقييماً يقول إن بغداد "قد تصنع سلاحاً نووياً في غضون أشهر إلى عام" فيما لو "حصلت على مادة قابلة للانشطار من الخارج" والرأي البديل لشؤون الاستخبارات والبحوث (INR) الذي لا يتحدث عن جدول زمني من المحتمل ألا يجازف ويقبل الرأي الأخير، لا سيما بعد وقوع أحداث 9/11 وظهور شبح إرهاب بأسلحة دمار شامل.

كان صدام حسين معروفاً بدعمه للإرهابيين. فقد كان يعطي مبلغ 25,000 دولار لكل عائلة من عائلات الانتحاريين الفلسطينيين بعد كل عملية. ووفر مأوى لأبو عباس الذي قام باختطاف الباخرة *Achille Lauro* وقتل مواطناً أمريكياً مصاباً بالشلل النصفي. لذلك كان احتمال أن يقوم صدام بتسليح الإرهابيين بأسلحة كيماوية أو بيولوجية أو حتى نووية ويطلقهم ضد الولايات المتحدة ونحن تحت ظلال أحداث 9/11 احتمالاً قائماً وواقعياً في نظرنا. فنحن أخفقنا سابقاً في الوصل بين النقاط لاكتشاف عملية 9/11 ولم يدر بخلدنا استخدام طائرات مدنية كما تستخدم الصواريخ ضد مركز التجارة العالمي والبنتاغون، ولم يبدُ لنا أن احتمال قيام صدام هذا الذي لا يتقيد بقيود بمساعدة رجل إرهابي ليقوم بهجوم على الولايات المتحدة احتمال صعب المنال.

يقول بعض المراقبين إن صدام لن يعطي أسلحة دمار شامل للإرهابيين خوفاً من رد انتقامي فيما لو عرف مصدر هذه الأسلحة. لكنه أسس لنفسه نمطاً من التهور والطيش، وعلى وجه الخصوص في عجزه عن توقع رد قوي من المجتمع الدولي على غزوه للكويت عام 1990 ولمحاولته عام 1993 اغتيال الرئيس الأسبق جورج بوش الأب. لذلك عندما يربط المرء سوء تقديره مع دعمه السابق للنشاط الإرهابي لا يجد نفسه مجافياً للمعقول في الاشتباه باحتمال إقدامه على تزويد المتطرفين بسلاح يمكن تفجيره داخل مدينة أمريكية. وعلى أية حال، هذه مجازفة لا نريد أن نخوضها.

ومما لا شك فيه أن الجدال الدائر قد تأثر قليلاً بمسألة ما إذا كان لصدام يد في اعتداءات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر. ومن المعقول طرح السؤال عما إذا

كان هذا العدو الحاقد على الولايات المتحدة قد ساعد وحرض على الهجوم على البرجين. أشار بعضهم إلى أن صدام والقاعدة لا يحتمل أن يكونا حليفين، وبخاصة إذا أخذنا بنظر الاعتبار علمانية هذا الدكتاتور الوحشية وخوفه من طموح بن لادن في تغيير الوضع القائم في الشرق الأوسط. لكنني لم أجد هذه الحجة مقنعة. والتاريخ حافل بالكثير من القصص القائلة "عدو عدوي صديقي". ولكن بينما كانت وكالة الاستخبارات المركزية تستعرض الدلائل لم تجد قضية مقنعة لتؤكد وجود علاقة بين أحداث 9/11 وصدام حسين.

غير أن نائب الرئيس وهيئة كبار موظفيه كانوا على قناعة أكيدة بأن صدام حسين هو المتهم. وحيث إن لدى نائب الرئيس هوى بالقيام شخصياً بغربلة البيانات الاستخباراتية الخام (وليس التقييمات التي تم تحليلها، والتأكد من صحتها وصدقيتها وتكاملها مع معلومات استخبارية أخرى، بل المعلومات غير المهضومة والقادمة مباشرة من الميدان) فقد انكب يقلب كل تقرير وصل عن اجتماع بين عملاء عراقيين وأفراد ينتمون للقاعدة. معظم هذه التقارير جاءت من مصادر مشكوك بمنشئها وتوقيتها - لشدة الارتياب بها انتاب وكالة الاستخبارات شعور قوي جداً بعدم وجود تواطؤ بين صدام والقاعدة في اعتداءات 9/11، وذكرت ذلك في تقاريرها. لكن مكتب نائب الرئيس ظل على قناعته بوجود تلك العلاقة. في إحدى المراحل طلب نائب الرئيس من لويس "سكوتر" ليبي Lewis "Scooter" Libby تقديم الدليل للرئيس، وهذا أمر غير عادي قط. جلسنا في المكتب البيضوي واستمعنا لما يقوله لويس ليبي الذي كان لبلاغته وقوة بيانه أثر في أن يبدو الدليل مقبولاً. ولكن بعد أن انتهى، وهذا ما أسعدني، لم يقل الرئيس أكثر من "تابع بحثك".

مكثت قليلاً في المكتب بعد أن رحل لأتأكد بأنه يعرف أن هذا الشرح لم يخضع لتدقيق أجهزة الاستخبارات فأكد لي أنه يعرف. لم يستخدم الرئيس أياً من هذه التقارير في خطاب له، أو في إيجاز قدمه، أو في حديث خاص. فهو يؤمن بأن المشكلة ليست في الصلة بين صدام حسين وأحداث 9/11 بل في الربط المحتمل بين برنامج أسلحة الدمار الشامل العراقي والإرهاب واحتمالات حصوله.

وبدأنا نعيد النظر في استراتيجيتنا نحو صدام حسين على مسارين منفصلين. عقدت لجنة المديرين في مجلس الأمن القومي اجتماعات متواصلة بعد

شهر كانون الثاني/يناير عام 2002 لتنظر في خيارات وضعناها، وهي: الاستمرار بسياسة الاحتواء بما في ذلك فرض عقوبات ذكية ومناطق حظر جوي، والسعي لتغيير النظام عبر المهاجرين المغتربين والعمل السري، وتقوية الضغط الدولي بهدف عودة مفتشي الأسلحة إلى العراق، وإقناع أو الضغط على صدام للتنحي، واستخدام القوة العسكرية للإطاحة به. وكان ثمة دراسة موجزة حول إقامة محمية كردية في الشمال لتمارس الضغط على النظام من الداخل، لكن هذه الفكرة لم تعتمد. وعلى أية حال، فإن فكرة وجود وحدة سياسية كردية مستقلة داخل العراق لن يقبل بها الأتراك الذين عملوا لعشرات السنين لتهدئة قلاقل السكان الأكراد المنتشرين على حدود بلادهم وتفكيك النظام الإرهابي لحزب العمال الكردستاني (PKK).

لم يكن النقاش في المرات القليلة الأولى حاسماً. ومع ذلك لم يعتقد أحد بأن صدام سيتنحى عن السلطة بهدوء وسلام. وبدت الإطاحة به باستخدام حقيبة مختلطة مكونة من حزب المؤتمر الوطني العراقي احتمالاً بعيداً جداً. فكنا أمام خيارين إذا أردنا أن نغير المسار: إما أن نزيد الضغط الدولي لجعله يتخلى عن برنامج أسلحة الدمار الشامل، أو الإطاحة به بالقوة.

في مسار منفصل، طلب الرئيس إلى وزير الدفاع دون رامسفيلد دراسة الخيارات العسكرية، وحيث إنه شهد قرار الولايات المتحدة بعدم التقدم نحو بغداد عند انتهاء حرب الخليج الأولى عام 1991 أراد الرئيس بوش أن يعرف جدوى الإطاحة بصدام. كما أن الرئيس كان محبطاً للغاية لافتقار القوات المسلحة للجاهزية قبل حرب أفغانستان وأراد تمهيداً مبكراً لخطة المعركة العراقية فيما لو تبين أنها ضرورية في نهاية المطاف.

وبدأ رامسفيلد هذا العمل رسمياً من خلال أمر سري وجهه إلى الجنرال تومي فرانكس Tommy Franks بتاريخ الأول من كانون الأول/ديسمبر عام 2001. واقتطع فرانكس أجزاء مختلفة من جهاز هيئة الأركان المشتركة محاولاً منع الجميع باستثناء المستويات العليا في البنتاغون من معرفة طبيعة الأسئلة التي يسألونها فعلاً. قدم تومي فرانكس إيجازاً تمهيدياً إلى مجلس الأمن القومي عبر مؤتمر فيديوي بتاريخ 28 كانون الأول/ديسمبر. وبدت احتمالات تكوين حشد عسكري مؤلف من 400,000 جندي مروعة بقدر ما هي مثبطة للعزيمة، ونوه تومي أنه

يدرس خيارات لبصمة أقدام أخف من ذلك – وهي طريقة لإعطاء القوات الأمريكية "بداية متولدة".

كان الرئيس في كامب ديفيد في شهر شباط/فبراير عام 2002 بعد خطابه الذي ألقاه في "خلوة الكونغرس الجمهوري في وست فرجينيا". وصباح الأحد عقب الخروج من الكنيسة، كنت وآندي كلارك نقف معه في مكتبه. كان يفكر بموضوع العراق وكان يتساءل حول كيفية استخدام التهديد باستعمال القوة لإجبار صدام حسين على الامتثال لالتزاماته ويدمر أسلحة الدمار الشامل المشتبه بأنها لديه. وقال الرئيس: "كل ما يفكر به هو البقاء في السلطة". فقلت للرئيس "ربما إذا ظن أننا سوف نطيح به قد يتغير". وأضفت إن هذا ما يسمونه في العلوم السياسية "الدبلوماسية القسرية". أعجبته التسمية، ومع مرور الزمن سيندمج الخياران الباقيان – وهما الضغط الدولي والقوة العسكرية.

إقناع الأوروبيين بالتعاون

سارت عملية إعادة تقييم استراتيجية العراق بخطى ثابتة. في شهر نيسان/أبريل أجرى الرئيس وطوني بلير مباحثات موسعة حول العراق وضرورة فعل شيء بخصوص صدام. وكان الرئيس واضحاً في قوله إن على صدام حسين أن يخشى المجتمع الدولي إذا فكر بالامتثال. ووجد الرئيس وبلير أرضية مشتركة في هذا التقييم ولكن ماذا عن الحلفاء الآخرين؟

كانت الفعالية الكبرى والمشهورة في أواخر ربيع ذلك العام زيارة الرئيس إلى كل من ألمانيا وروسيا وفرنسا وبعدئذ إلى إيطاليا لحضور قمة حلف شمال الأطلسي "الناتو". (تنعقد مؤتمرات قمة الناتو في بلد عضو أو في مقر الحلف في بروكسل حسب الحاجة.) كانت الجولة ذكرى لا تنسى إذ حظينا بلقاء البابا يوحنا بولس الثاني، ولكونها أيضاً زيارتي الأولى للفاتيكان. وسأذكر ما حييت تلك الزلة البروتستانية في اللسان إذ ما أن أخذ البابا بيدي حتى قلت "باركك الله". وأدركت من فوري أن هذه العبارة يقولها البابا ولست أنا في حضرته، أنت لا تبارك البابا، هو الذي يباركك. لكنه قال ببساطة: "شكراً".

تضمنت هذه الجولة أيضاً زيارتنا الأولى واستمتاعنا بكرم ضيافة سيلفيو

برلسكوني Silvio Berlusconi. أقيمت مأدبة العشاء في فيلا Madama الرائعة الجمال. تطل هذه الفيلا التي تعود في تاريخها إلى القرن السادس عشر على الأطلال الرومانية من إحدى جهاتها ومن الجهة الأخرى على الفاتيكان. عندما وقف آندي كارد على الشرفة حين كانت الشمس تغيب في سماء روما قال "أظن أن المنظر من شرفة ترومان [في البيت الأبيض] ليس بهذا الجمال!".

حين توجهنا للدخول إلى قاعة مأدبة العشاء المؤلف من "باستا" ثلاثية الألوان ولحم البقر و"الجيلي" بنكهته الثلاثية كما العلم الإيطالي، قال برلسكوني: "احرصوا على النظر إلى السقف وما فيه من لوحات جصية، فهي من أعمال الفنان رافاييل."

التفت إلى آندي وقلت: "أظن أن السقف في البيت الأبيض ليس بهذه الخصوصية".

ثم كانت زيارتنا إلى روسيا البقعة الأشد إشراقاً في جولتنا. وحيث إنني دارسة لروسيا وجدت ما أبهجني حين دخلت بنا السيارة "الليموزين" التي تقل رئيس الولايات المتحدة عبر بوابة Spassky في الكرملين. عدت بذاكرتي لا شعورياً إلى أول زيارة لي إلى الساحة الحمراء حين كنت طالبة في المرحلة الجامعية الأولى عام 1979. يومها لم أحلم قط أنني سأصبح يوماً مستشارة الرئيس للأمن القومي. وتألمت حزناً لأن والديّ غير موجودين ليشهدا هذه اللحظة.

بالنسبة لمستشار الأمن القومي تعتبر الجولات الرئاسية حافلة بالأعمال ومفعمة بمشاعر القلق. فهنالك الكثير مما يجب فعله ووضع جميع الوكالات على أهبة الاستعداد من أجل مختلف المبادرات. وفي الوقت عينه الاهتمام بجميع تفاصيل زيارة الرئيس. لكن الرحلة إلى موسكو كانت نسبياً مريحة. لدينا كل ما "يمكن تقديمه" (وهذا يعني الاختراق الذي ينتظر أن يقدمه كل رئيس أثناء زيارة هامة للخارج)، والمعاهدة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن "تخفيض ترسانة الأسلحة الهجومية والاستراتيجية، المعروفة أيضاً باسم "معاهدة موسكو" التي تنص على خفض كبير في ترسانة كل من الطرفين. لقد كانت إنجازاً بحق، لا سيما وأنها جاءت بعد أقل من عام من إلغاء الولايات المتحدة لمعاهدة الحد من الصواريخ البالستية. كانت علاقاتنا مع روسيا هادئة، بل حتى

دافئة. وقد قام بوتين بزيارة الرئيس في مزرعته قبل بضعة شهور، فكانت زيارتنا هذه رداً عليها ومناسبة للقاء الرجلين اللذين يتمتعان بدرجة معينة من الكيمياء الشخصية.

كراوفورد بتكساس هي منزل الرئيس والدعوة لزيارته مؤشر لالتزام شخصي نحو علاقة ممتازة مع رئيس دولة. كانت تلك الزيارة ناجحة بكل المقاييس، مع أن الأمطار هطلت بغزارة شديدة عند وصول بوتين. أحس الرئيس بشيء من الانزعاج بأن هذه الزيارة إلى منزله الخاص ابتدأت بطقس عاصف. وكان أكثر انزعاجاً عندما جاء بوتين، الذي كان يقيم في بيت الضيافة، قبل ساعة من العشاء. عندما عاد بوتين أدراجه إلى حجرته بكل أدب وتهذيب التفت الرئيس إليّ وإلى كارين هيوز وقال غاضباً: "هل نسي أحدكم أن يخبر فلاديمير عن تبديل التوقيت". أنا أعرف أنه يقصدني وكان علي أن أحزن. لكنني لسبب ما ضحكت. ووجدت فكرة أن ضابطاً كبيراً سابقاً في جهاز الاستخبارات KGB لم يحسب التوقيت جيداً – إذ نسي أن يضبط ساعته حسب تبدل التوقيت – فكرة غريبة بعض الشيء. لم يحصل أي ضرر بل سجّل حفل العشاء نجاحاً عظيماً. في اليوم التالي وعندما عقد الرئيسان مؤتمراً صحفياً أمام طلبة من مدرسة كراوفورد الثانوية بدت العلاقة بينهما في أفضل حال.

أظهر بوتين معاملة بالمثل حيث تضمن جدول الأعمال أنشطة شخصية غير عادية عندما قمنا بزيارته في مسقط رأسه بمدينة سان بطرسبرغ. يجدر بي أن أشير إلى وجود تنافس بين المدن الكبرى في روسيا، وبخاصة بين موسكو وسان بطرسبرغ، فسكان الثانية يعتبرون أنفسهم أكثر تهذيباً ورقياً من سكان موسكو. جرى تكريم الرئيس بتنظيم زيارات له إلى روائع المواقع الثقافية في هذه المدينة الجميلة التي أمر ببنائها بطرس الأكبر على ضفاف نهر نيفا Neva. وحين زار متحف الإرميتاج Hermitage، ابتعد مرافقو الرئيس عنه. لقد زرت الإرميتاج سابقاً مرات كثيرة، وروسيا تمتلك الكثير جداً من الفن الجميل وهذا ما يجعل المعارض المتنقلة مناسبات منعشة.

في هذه المرة شاهدنا عرضاً لم أره من قبل ولن أنساه: هو تمثال شمعي للقيصر بطرس الأكبر بحجمه العادي. قال لنا دليلنا إن الشعر على هذا التمثال هو شعر القيصر الحقيقي. أما نحن القادمين من الغرب فقد استمعنا وتراجعنا

قليلاً للوراء مندهشين. "هل جزوا فروة رأسه؟" يبدو كذلك. لعل هذا هو الجانب المهذب والراقي من روسيا، لكن روسيا تظل روسيا. بعد سنوات شاءت الظروف وزرت الإرميتاج ثانية وشاهدت هذا العرض نفسه. وفي هذه المرة قال الدليل إن الشعر على التمثال هو شعر مستعار. ربما رأى زوار كثر الشرح السابق مثيراً للأعصاب.

في ذلك المساء قام بوتين وزوجته ليودميلا Lyudmila، والرئيس والسيدة بوش، يرافقهم سيرغي إيفانوف وأنا بنزهة في نهر نيفا لنشاهد "الليالي البيضاء"، تلك الظاهرة المذهلة التي يكون فيها ضوء النهار عند منتصف الليل، بسبب الموقع الشمالي البعيد لمدينة سان بطرسبرغ. على مائدة العشاء وأطعمة الكافيار والشمبانيا سأل الرئيس مضيفه بوتين عن بناء قديم من الآجر الأحمر على الضفة الأخرى للنهر له إطلالة غير عادية على القصر الشتوي. أجاب بوتين: "إنه السجن". وتابع حديثه موضحاً أنه يريد أن يفعل شيئاً بخصوص الأحوال المريعة بداخله. لكن الرئيس لم يصدق. فقال: "السجن! عليكم أن تعطوا هذه الأرض لأحد المطورين العقاريين وتنقلوا السجن إلى مكان آخر خارج المدينة". كانت هذه الحادثة واحدة من المناسبات التي يرى فيها المرء أن الحافز الرأسمالي لم يكن بعد قد تطور عند القيادة الروسية.

ثم تحدث الرئيس عن مشاهدته أدوات تدريب رقص الباليه في الصالة الرياضية بمنزله في موسكو. فأجاب بوتين: "أجل، ليودميلا تتعلم الباليه وهي ترقص على أنغام 'بحيرة البجع'. وبالطبع لو حاولت أن أحملها سأكون بجعة ميتة". لم يكن من اللائق الضحك على هذه الإشارة البعيدة عن الكياسة لمقاس زوجته. لكن الجميع ضحكوا حتى ليودميلا المرتبكة.

استفاد الرئيس مما تبقى من جولته خارج الولايات المتحدة ليختبر درجة اهتمام الأوروبيين بخصوص صدام حسين. كان ثمة تأييد عام لرفع مستوى المشكلة العراقية ومضامينها، وعدنا إلى واشنطن ونحن على ثقة بأنه حان الوقت لنفعل ذلك.

* * *

مرت السنة بسرعة، وأنجزنا خطاب الرئيس الذي يشكل نقطة هامة حول الشرق الأوسط في حزيران/يونيو، وكذلك الاستعدادات لتشكيل حكومة انتقالية في أفغانستان، وتابعنا تقييم استراتيجيتنا حول العراق. سرعة الإنجاز كانت محمومة، وكنت أحرص في غضون ذلك على متابعة التمارين الرياضية وإيجاد المناسبات للابتعاد قليلاً عن العمل. فقد أثر في صحتي عمل متواصل لما يزيد عن ثلاثين يوماً دون استراحة. عندما يكون المرء عازباً عليه أن يحاذر الانغماس في العمل في كل لحظة يكون فيها مستيقظاً، فلا زوج ولا أطفال يحتاجون لوقتك واهتمامك. وهنالك أشياء كثيرة أحب أن أفعلها، ومنذ سنوات طويلة قلت في نفسي بأنني لن أصبح يوماً مدمنة عمل. فكان من المهم لي أن أخرج للتنزه حتى لو لم يكن أمامي سوى القليل جداً من الوقت. وكانت أكثر اللحظات متعة لي حين أجلس إلى البيانو أيام الآحاد عصراً.

هيأ لي ربيع عام 2002 واحداً من أفضل الأسباب التي يمكن أن يفكر بها المرء للترويض. ذات يوم جاءتني مساعدتي ليز لاينبري Liz Lineberry وقالت إن يو-يو ما Yo-Yo-Ma على الهاتف ويريد محادثتي. سألتها: "أتقصدين عازف الفيولونسيل؟" أجابت "أظن ذلك."

كان حقاً من أعظم عازفي الفيولونسيل في عصرنا، وكان لديه اقتراح يعرضه علي. قال إن حفلاً سوف يقام بمناسبة منحه "الميدالية الوطنية للفنون" بتاريخ 22 نيسان/أبريل ويسألني إن كان ممكناً أن نعزف معاً بعض القطع الموسيقية في الحفل. التقيته منذ سنين في جامعة ستانفورد حيث قدم حفلاً موسيقياً. في تلك الأثناء بدا اقتراحه "دعينا نعزف معاً في مناسبة ما" نوعاً من الكلام العابر. لكنه هنا اليوم ويطلب مني أن أعزف البيانو بمرافقته. قبلت دعوته دون تردد، وبعد مناقشة قررنا أن نقدم الحركة الثانية لسوناتا برامز للكمان *D Minor Violin Sonata*، وهي قطعة موسيقية يخبئها عازفو الفيولونسيل عادة في جعبتهم بعد أن أتقنوا التدرب عليها.

التقينا في صباح يوم الحفل في "قاعة الدستور" (Constitution Hall) لنتدرب معاً على المقطوعة. كان عازفاً رائعاً ذا أسلوب سهل شعرت بالراحة معه مباشرة. كان ثمة بعض الأماكن الصعبة في هذا التدرب، ولكن بعد نحو ساعة من الزمن شعرنا أننا جاهزان للأداء عند الساعة الخامسة والنصف عصراً. ثم عدت

أدراجي للعمل، لأترأس اجتماعاً عند الساعة الثانية عصراً. التقيت ستيف عند الباب وسألني: "هل تعرفين أنك ستعزفين بمرافقة يو-يو ما Yo-Yo Ma أمام رئيس الولايات المتحدة ونحو ألفي شخص بعد ساعات قليلة؟" فقلت له: "أجل، لكن علي أولاً أن أترأس هذا الاجتماع. ثم سأذهب إلى مكان آخر أفكر فيه وأجهز نفسي".

كان الأداء ممتازاً. وكان الرئيس مبتسماً ومشرقاً وهو يهنئنا بعد الانتهاء. كان يوماً لا أنساه ما حييت. فقد درت دورة كاملة وعدت إلى الموسيقى. لكنني لم أكن في حيرة من أمري حيال قدري إذ ما كان لي أن أعزف بمرافقة يويوما لو أنني بقيت في العمل الموسيقي. لقد اختارني للعزف معه لأنني مستشارة الأمن القومي وأعزف البيانو. ووجدت أن قراري حين غيرت اختصاصي الجامعي كان قراراً حكيماً.

كانت هذه التجربة ممتعة جداً لي فقررت أن أواصل ممارستي للموسيقى. وما هي إلا شهور قليلة حتى شكلت خماسي البيانو، وغدا كل من روبرت باتي وسويي كيم ولورنس والاس وجوشوا كلاين من أصدقائي المقربين وفريق عملي "المسؤول عن راحتي النفسية" في الأوقات الصعبة القادمة. كان بوب عازف الفيولونسيل، وسويي عازفة الكمان الأولى، محاميين يمارسان عملهما وهما موسيقيان محترفان. سويي خريجة من جامعة Juilliard وبوب كان أستاذاً للموسيقى في جامعة ميسوري بمدينة كانساس. ويشارك أحياناً في العزف مع أوركسترا واشنطن الأوبرالية الوطنية، وهو "مدرب العزف" في فرقتنا. أما لاري عازف الكمان الأول، فهو نائب المحامي العام المتقاعد بالولاية في الولايات المتحدة، وشارك في محاكمة عدد من القضايا أمام المحكمة العليا تفوق في تعدادها قضايا أي محام عام آخر في القرن العشرين، ولا يزال يعزف الفيولا والكمان بحرفية عالية. وأما جوش عازف الكمان الثاني، فهو خريج من كلية القانون بجامعة ستانفورد، وكان كاتباً لدى ساندرا داي أوكونور، وهو هاوٍ مثلي ولم يحترف العزف.

التقيت أفراد هذه المجموعة عندما زارني أحد الأصدقاء في واشنطن هو بول بريست Paul Brest عميد كلية القانون بجامعة ستانفورد. الجدير بالذكر أن بول وأنا كنا مشاركين في الخماسي الوتري بمدينة بالو آلتو Palo Alto، ورغب إليّ أن أتابع عزفي للموسيقى. وقد نجح في دوره هذا وتعريفي بهذه المجموعة التي

حافظت على عملها بعد هذا اللقاء الأول مع بول. وهم موسيقيون من الدرجة الممتازة، واكتشفت متعة الموسيقى من خلال عملي معهم. حتى إننا استطعنا أن نقدم الحفلات الموسيقية، كان منها حفلة قدمناها في السفارة البريطانية، حضرها صديقي عازف البيانو الشهير فان كليبيرن Van Cliburn والناقد الموسيقي أنطوني توماسيني من صحيفة "نيويورك تايمز" الذي كتب عن فرقتنا عام 2006. لم يكن العزف الموسيقي تهرباً من روتين العمل - بل جاء ومعه جاء ضغطها وإجهادها - بل كان مجرد نشوة طرب، وانغماساً كلياً بدافع من شيء بداخلي كان يتطلب أحياناً شيئاً من الاهتمام والغذاء.

خليط كوكتيل شديد الخطر

عملنا طوال ربيع عام 2002 بحثاً وتنقيباً عن خيار قابل للحياة بخصوص صدام حسين. وقدمت إيجازات للجنة المديرين حول تطورات الخطة العسكرية في العاشر من شهر أيار/مايو. وفي وزارة الخارجية أطلق كولن باول "مشروع مستقبل العراق" الذي تناول بالبحث والتقييم مختلف مواضيع الإعمار لما بعد الحرب، والتي ستواجه الولايات المتحدة بعد انتهاء حكم صدام. جمع هذا المشروع عشرات من المنفيين العراقيين إلى جانب خبراء من الإدارة العامة الذين شكلوا معاً مجموعات عمل حول عناوين مختلفة مثل الصحة والمالية والمياه والزراعة. وكان ثمة شعور بالاستعجال لفعل شيء ما بخصوص العراق، إنما أرادوا أن يكون ذلك على الوجه الصحيح.

ونحن في غمرة هذه التحضيرات سمعنا أن أبو مصعب الزرقاوي، الإرهابي من قياديي القاعدة، كان يعمل على تشغيل مختبر في مكان ما في جبال زاغروس شمال العراق. لقد انضم الزرقاوي ومعاونوه إلى صفوف "أنصار الإسلام" وهو تنظيم إرهابي كردي يسعى لإنتاج أسلحة الدمار الشامل. جاء في الإيجاز: "كان الزرقاوي يدير عمليات لتهريب مادة كيميائية غير محددة من منشأ عراقي إلى الولايات المتحدة". وكانت ثمة مخاوف بأن الزرقاوي و"أنصار الإسلام" يقومون بعمل في أسلحة غير تقليدية، ويجرون تجارب على غاز السيانايد Cyanide وسموم شديدة الأثر على الحيوانات وحتى على بعض شركائهم المتعاملين معهم.

انقسم مستشارو الرئيس حول ما يجب عمله. نائب الرئيس ودونالد يفضلون العمل العسكري، وربما ضربات جوية يتبعها "استغلال واستثمار"، وهذا يعني جمع أدلة من الموقع بعد الضربات الجوية. بينما يعتقد كولن أن العمل العسكري قد يدمر أي فرصة لبناء تحالف دولي لمواجهة صدام. بعد أحد الاجتماعات الهامة تبعت الرئيس إلى المكتب البيضوي وأخبرته بأنني إلى جانب كولن. وسألته في الوقت نفسه إذا كان يشعر بالراحة إزاء الخيار العسكري المقدم له. هل نحن حقاً سوف "ننشر الجنود على الأرض" بعد الضربة الجوية لكي "نستغل" الأراضي داخل العراق – وحتى الأراضي التي يسيطر عليها الأكراد؟ ماذا سيظن الأكراد؟ وشعرت بالارتياح بأن لدى الرئيس نفس تحفظاتي. فقد قرر الانتظار لحين انتهاء الاستراتيجية الرئيسية حول العراق خلال الشهور المقبلة. لكن الحادث نفسه جاء ليذكرنا جميعاً بأن الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل والعراق ما هي إلا خليط كوكتيل خطر جداً.

مع تقدم العمل بالتخطيط العسكري، وجد دون وتومي أن من الضروري توسيع دائرة الأشخاص "الذين يعلمون" بهذا المجهود بغية تحديث الخيارات العسكرية في العراق. حيث إن الحديث عن "محور الشر" لا يزال في أذهان الناس وكذلك سمعتنا القائمة حالياً بأننا إلى جانب السياسات الهجومية فقد تسربت هذه الأنشطة إلى الصحافة تحت عنوان "المسير نحو الحرب".

كان الناس على اختلاف مشاربهم يعبرون عن آرائهم حول أخطار الحرب – اقتصادياً وسياسياً وإقليمياً ومحلياً. ولكن عندما دخل برنت سكاوكروفت هذه المناظرة من خلال مقالة ضد الحرب نشرها في صحيفة "وول ستريت جورنال" بتاريخ 15 آب/أغسطس، اتخذت هذه المناظرة لوناً مختلفاً. فهو في رأي الكثيرين يتحدث بصفته وكيلاً ينوب عن الرئيس بوش الأب الذي قرر في حرب الخليج الأولى النأي عن محاولة الإطاحة بصدام حسين. ويعرف الكثيرون أنني قريبة من برنت، وتساءل آخرون عما إذا كان أيضاً يتحدث بالنيابة عني. وجدت هذا الكلام غريباً، ذلك أنني بالطبع أستطيع أن أتكلم وأعبر عن رأيي وفي الوقت نفسه أحظى بثقة الرئيس.

في صباح اليوم الذي نُشرت فيه مقالة برنت هاتفني الرئيس مباشرة بمجرد اطلاعه على الصحيفة. كان الوقت مبكراً لا سيما وأنني كنت في إجازة. وقال صارخاً: "ماذا يفعل؟"

فقلت: إن برنت حذر وحريص جداً حيال هذه المسائل، لكنني سوف أتصل به.

فسأل: "ومتى تعودين إلى واشنطن؟"

أجبت: "اليوم".

"ومتى تأتين إلى كراوفورد؟"

أجبت: "غداً، لكنني سأهاتف برنت الآن".

عندما التقيت مع برنت أوضحت له أننا نعمل على موضوع العراق هذا بمنهجية وبدقة وحذر، وقلت له في اليوم الذي سبق نشر مقالته اجتمعت لجنة المديرين في المجلس ووافقت على "توجيه رئاسي خاص بالأمن القومي" بخصوص أهدافنا وغاياتنا في استراتيجية الولايات المتحدة. لا يوجد تسرع في موضوع الحرب، إنما شعر الرئيس بأنه لا يستطيع أن يترك أمور العراق دون معالجة. وأوضحت أيضاً أن الرئيس قد فوجئ بهذا المقال المنشور في صحيفة "وول ستريت جورنال". وسألته لماذا لم يتصل بي ليعرب لي عن وجهات نظره، أو حتى لماذا لم يطلب مقابلة الرئيس. أصيب برنت بالذهول أمام هذا الضجيج وقال إنه لم يقصد انتقاد الرئيس أو اتهامه. كان فقط يعبر عن وجهة نظره، وظن أنها قد تفيد في تهدئة الكلام عن الحرب.

وأنا أؤمن دون أي ريب وحتى يومي هذا أن برنت كان مخلصاً ونزيهاً في دوافعه. لكن الشيء نفسه حصل مرات كثيرة أخرى. وفي كل مرة كان مستوى الثقة بين الرئيس وبرنت يتناقص شاقولياً حتى لم يتبق شيء. كان صدعاً عميقاً امتد ليشمل علاقتي مع برنت الذي هو واحد من معلميّ الأكثر أهمية والأكثر احتراماً. وعملنا على مدى سنوات لإصلاح الضرر، وبقينا أصدقاء نحافظ على علاقاتنا.

* * *

قبل مغادرتي إلى كراوفورد اغتنمت فرصة مقابلة أجريتها مع هيئة الإذاعة البريطانية BBC لأقول إن في مسألة الإطاحة بصدام حسين قضية أخلاقية وقضية أمن قومي. فقلت: "نحن بكل تأكيد لا نستطيع أن نقف دون أن نفعل شيئاً". واعتُبر كلامي هذا دليلاً آخر على أن الرئيس يعد العدة للحرب.

على هذه الخلفية اجتمع مجلس الأمن القومي في السادس عشر من آب/

أغسطس. وقال كولن إن علينا أن نذهب إلى الأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر. وكان ثمة موافقة بالإجماع على أن استراتيجيتنا الجديدة سوف تنطلق في الأمم المتحدة، لكننا لم نقرر بعد ماذا سيقول الرئيس.

وفي السابع من أيلول/سبتمبر اجتمع الرئيس بلجنة مديري مجلس الأمن القومي مجدداً وطلب الاستماع إلى آرائهم. قال نائب الرئيس ودونالد رامسفيلد لقد كانت هنالك فرص كثيرة لصدام ليقدم اعترافاً كاملاً وأنه لا بد من توجيه إنذار بمدة ثلاثين أو ستين يوماً وبعدئذ يتعين على الولايات المتحدة أن تطيح به بالقوة إن لم يمتثل للإنذار. وقال نائب الرئيس بما لدينا من أدلة جمعناها بأن صدام يعيد العمل ببرنامج أسلحة الدمار الشامل ليس ثمة وقت لقرار آخر ولمزيد من التفتيش. وكان كولن يلح على قرار قائلاً إنه الوسيلة الوحيدة لجعل الحلفاء ينضمون إلينا ولحشد الدعم لتنفيذ الخطة العسكرية إذا أخفقت "دبلوماسيتنا القسرية".

وصل الجدال إلى أوجه بعد أن استنفد شهور الصيف. وعرف الرئيس لدى دخوله إلى الاجتماع ما موقف المديرين. والواقع أن نائب الرئيس أوضح موقفه صراحة في شهر آب/أغسطس في خطاب ألقاه أمام قدامى المحاربين في الحروب الخارجية (VFW)، وهو ما جعل الرئيس يشعر أنه حشر في الزاوية. فقال لي: "اتصلي بديك وقولي له إنني لم أتخذ أي قرار". ذهبت إلى "بيت الحاكم"، وهو مسكن مستقل في المزرعة كنت أقيم فيه حين أذهب إليها. عندما رد نائب الرئيس حين اتصلت به قلت: "يخشى الرئيس أن يُفهم من خطابك بأن قراراً اتخذ بتجاوز الأمم المتحدة وشنّ هجوم أحادي الجانب على صدام". فقال نائب الرئيس إنه لم يكن في نيته أن يحدد خيارات الرئيس، وطلب إليّ أن أتصل بليبي Libby وأنقل إليه الأسلوب الدقيق في اللغة التي يستعملها في خطابه القادم الذي سيلقيه في غضون أيام. وقرأ نائب الرئيس النص حرفياً.

بعد أن استمع لآراء الجميع في اجتماع مجلس الأمن القومي في أيلول/ سبتمبر قال الرئيس إنه قرر السعي للحصول على قرار دولي. وهذا يزيل أي غموض حول موقف المجتمع الدولي. وأضاف إنه سوف يبين حججه في خطاب وشيك سيلقيه في الجمعية العامة للأمم المتحدة.

لقد قرر الرئيس اعتماد سياسة الدبلوماسية القسرية. سيعطي صدام حسين الفرصة للاستجابة للضغط الموحد من المجتمع الدولي، وسيكون من شأن حشد

القوات الأمريكية أن يجعل هذا الضغط ذا مصداقية. وهكذا من المقرر أن تكرس الشهور القادمة لهذا المجهود. ستكون سمعة الولايات المتحدة على المحك. ولكن بطريقة أو بأخرى سوف يزاح تهديد عراق صدام حسين.

زعم بعض الناس أن الرئيس لم يطلب رأي مستشاريه حول ما إذا كان ينبغي له أن يشن حرباً على صدام حسين. ولكن في ذلك الاجتماع المنعقد في شهر أيلول/سبتمبر كان حاضراً كل من نائب الرئيس ووزير الخارجية ووزير الدفاع ورئيس هيئة الأركان المشتركة ومدير الاستخبارات المركزية ومستشارة الأمن القومي، واتخذ مجلس الأمن القومي بعد مناقشات مستفيضة اتسمت بالصراحة قراره حول مسار العمل. كل واحد كان في الاجتماع سمع الرئيس يقول: "إما أن يعترف اعترافاً كاملاً بأسلحته أو ستكون الحرب". ولم يكن ثمة خلاف في الرأي. ولا يمكن أن يكون السبيل إلى الأمام أكثر وضوحاً.

أزمة من نوع مختلف

بينما كانت استراتيجية العراق تتكشف وتتوضح وجدت نفسي أتعامل يومياً مع الفوضى الاقتصادية في أمريكا اللاتينية. ومع أن ما نواجهه هنالك لم يكن أزمة حرب وسلام، إلا أنه كان يبدو كذلك في بعض الأحيان، وبخاصة في الأرجنتين حيث تبدل الموقع الرئاسي أربع مرات في أقل من أسبوعين قبل الأول من كانون الثاني/يناير عام 2002. ففي غمرة أعمال الشغب العنيف الذي عم العاصمة بيونس آيرس استقال الرئيس فرناندو دي لا روا Fernando de la Rua وهرب من القصر الرئاسي Casa Rosada بطائرة عمودية مخلفاً وراءه عملية وراثة شديدة الاضطراب. وما هي إلا أيام قليلة حتى أعلنت جمهورية الأرجنتين تخلفها رسمياً عن تسديد ديونها السيادية.

عندما وصلت إلى واشنطن في السنة السابقة كانت الأرجنتين غارقة في مستنقع دورة دَيْن عام محفوفة بالمخاطر تزايد سوءاً في عقد التسعينيات وكبر حتى خرج عن السيطرة. قروض صندوق النقد الدولي استُهلكت دون أن تحفز منافع ولو لأجل قصير، وبرامج إعادة الهيكلة المبتكرة عملت على تأجيل السداد باستمرار، والبيزو الأرجنتيني المرتبط بالدولار انخفضت قيمته. كانت

واشنطن تغص بالأكاديميين الذين صاروا صناع سياسات، وهذا ما وجدته أمراً جيداً، ذلك أنني كثيراً ما يتعين علي أن أتعاون مع أصدقاء قدامى من جامعة ستانفورد. حين سألت صديقتي آن كروغر Anne Krueger الاقتصادية المعروفة التي كانت آنذاك معاونة المدير العام لصندوق النقد الدولي عما يجري في الأرجنتين، تحدثت بكل جدارة عاقدة مقارنة بين وزير مالية هذا البلد وسيزيف Sisyphus، إذ قالت: "في كل مرة يدفع بالحجر للأعلى يسقط أبعد قليلاً في الاتجاه الخطأ".

شكلت هذه الأزمة أخطاراً جسيمة للاقتصادات الهشة الأخرى في المنطقة. قد يسأل سائل لماذا يعتبر هذا الموضوع قضية لمستشارة الأمن القومي. لا سيما وأن لدى الرئيس مستشارين اقتصاديين كباراً. حسن، لا يسعني إلا أن أقول إن المجلس الاقتصادي القومي يفتقر إلى القوة والنفوذ اللذين يتمتع بهما مجلس الأمن القومي العريق. وقد وافقني الرأي كل من لاري لندسي Larry Lindsey وفيما بعد ستيفن فريدمان Stephen Friedman على ضرورة عقد اجتماع مشترك يضم هذين المجلسين لحل هذه القضايا.

ولا بد من القول إن ثمة مخاوف متداخلة كثيرة وهذا ما يجعل من الصعب فصل السياسة الخارجية عن الاعتبارات الاقتصادية في أي قضية. وهنا يبرز السؤال: هل الولايات المتحدة على استعداد لتأخذ زمام القيادة من خلال صندوق النقد الدولي فيما ارتقى ليصبح إنقاذ بلد آخر من مأزق مالي؟ مع أن وزارة الخارجية تميل إلى تأييد خطة إقراض لكي تخفف من الآثار الدبلوماسية الضارة وتدعم جهود الرئيس في إقامة منطقة تجارة حرة في النصف الغربي من الكرة الأرضية. إلا أن وزارة الخزانة وصندوق النقد الدولي لم يكن لديهما الرغبة بفعل المزيد. ولا بد من القول في هذا الصدد إن الأرجنتين التهمت مساعدات بقيمة 22 مليار دولار ولم تقدم شيئاً منها للإصلاحات. وقد سبب الإسراف في الإنفاق والفساد كارثة للحكومة الأرجنتينية. وماذا عن الدول الأخرى كلها التي كانت في أمس الحاجة، مثل البرازيل وتركيا؟

وجدت نفسي مستغرقة في مكالمات هاتفية واجتماعات لا نهاية لها محاولة التوسط للوصول إلى حل معقول. وكانت العملية لا تزال بين أخذ ورد عندما وصل نداء شخصي إلى الرئيس بوش من رئيس الوزراء الإسباني أزنار كان من شأنه أن

غير مسار حركة المد عند اقتراب نهايتها. عندما التقيت بآن على مأدبة العشاء قلت لها: "الرئيس يريد حقاً أن يدعم الأرجنتين. ولكن لا يمكن للولايات المتحدة أن تكون طرفاً في تخلف عن سداد الديون. نريد منك أن تجدي ترتيباً معيناً مع الحكومة الأرجنتينية". لم يرق هذا القرار لبعض الأشخاص في الإدارة وفي صندوق النقد الدولي. ومع ذلك، حصلت الأرجنتين على ما تريد. ومع أن نستور كيرشنر Nestor Kirchner لم يبد أي اعتراف بالجميل لما فعلنا، لكن الاقتصاد الأرجنتيني أظهر تحسناً على مدى خمس سنوات متوالية حيث شهد الناتج المحلي الإجمالي نمواً إيجابياً بعد الأزمة.

13

مواجهة المجتمع الدولي بخيار واحد

تركز اهتمامنا ونحن نصوغ خطاب الرئيس الذي سيلقيه في الأمم المتحدة على مطلبين أساسيين. الأول هو أن الرئيس يريد أن يعيد إلى أذهان المستمعين أخطار نظام صدام حسين وتاريخه الطويل في تحدي الرأي الدولي. لذلك كان الخطاب في نبرته وأسلوبه شديداً غير مهادن إلا أنه لم يقدم شيئاً جديداً أو مختلفاً.

أما المطلب الثاني من الخطاب فتمثل في ضرورة إبلاغ العالم أن الولايات المتحدة سوف تتصرف - وحدها إن لزم الأمر - للتعامل مع هذا التهديد. قال الرئيس أمام الجمعية العامة "سوف نتعاون مع مجلس الأمن الدولي لاستصدار القرارات اللازمة. ولكن لا ينبغي أن يشكك أحد بأهداف الولايات المتحدة. قرارات مجلس الأمن سوف تطبق - وسوف تلبي مطالب السلم والأمن العادلة - وإلا فالعمل العسكري أمر محتوم لا مفر منه. والنظام الذي يفقد شرعيته سيفقد سلطته أيضاً".

ويجب ألا تغيب عن أذهاننا ضرورة مخاطبة مستمعين لهم آراؤهم ومواقفهم المختلفة. وهذه مشكلة دائمة أمام صناع السياسة؛ والرسالة يجب أن يقصد بها جمع الحلفاء والتأكيد لهم بأنك ستكون حازماً وحصيفاً في الوقت عينه، وعلى التوازي مع إنزال الخوف والرعب في نفس العدو. والكلمات نفسها سوف يسمعها مستمعون مختلفون بأشكال مختلفة. وليس من السهل إيجاد التوازن بينها.

وبينما كنت وكولن جالسين في قاعة الأمم المتحدة أدركت بعد أن انتهى الرئيس من نصف الخطاب وجود خطأ طباعي. فالمفترض أن يدعو الرئيس لاستصدار قرار جديد، وهذا هو فحوى ما دار الجدال حوله داخل الإدارة. ولكن وبطريقة ما سقطت الكلمة سهواً. فكيف ننكّر الرئيس بها وهو على المنبر؟ ولم

نضطر لذلك، لحسن الحظ. فقد كان الرئيس مشاركاً بعمق في الجدال حول القرار. ولاحظ الخطأ فوراً وأضاف سطراً واحداً ارتجالاً جعل مصير صدام في أيدي مجلس الأمن الدولي.

قبل أسبوع واحد من إلقائه لخطابه في الأمم المتحدة طلب الرئيس تفويضاً من الكونغرس بشأن عمل عسكري ضد صدام حسين. وكان ثمة جدال مفعم بالحيوية داخل البيت الأبيض حول ما إذا كانت الحكمة تقضي الذهاب إلى الأمم المتحدة أولاً أم الكونغرس. ورأى الرئيس جازماً أن يدنا ستكون أقوى مع المجتمع الدولي ومع صدام أيضاً إذا وافق الكونغرس على استعمال القوة العسكرية، وهذا منسجم مع اعتقاده بأن صدام لن يمتثل في النهاية إلا إذا آمن هذه المرة بأن لا خيار أمامه.

تقتضي الدبلوماسية القسرية السير في مسارين متوازيين ومتزامنين هما الاستعداد العسكري والعمل الدبلوماسي، ونجاح الثاني يتوقف على شدة الأول. لكن الرقص المطلوب بينهما معقد ومليء بالتناقضات. وللتعبئة العسكرية إيقاع معين وحركة صلبة للأمام ولا يمكن دعمها إلى ما لا نهاية. أما حركة الدبلوماسية، من جهة أخرى، فهي غير أكيدة وغريبة الأطوار وقلما يعرف المرء ما إذا كان سيتحقق اختراق أم لا.

وابتدأ كولن باول مفاوضاته لاستصدار قرار جديد من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بعد إلقاء الرئيس لخطابه أمام الجمعية العامة مباشرة على وجه التقريب. وفي غضون أيام قليلة وكما كان متوقعاً تعثر صدور القرار رقم 1441 بسبب مساومات ومجادلات حول صيغته. ودار الجدال حول من سيقوم بعمليات التفتيش وما الذي سيُسمح للمفتشين بالتحقق منه، والجدول الزمني لرفع التقارير إلى مجلس الأمن، وهكذا. لكن الشيء الذي لم يفاجئنا وكان النقطة الأقسى في الجدال هي ما المقصود بالتهديد الموجه لصدام في القول "تبعات خطيرة"، وهذه عبارة تُفهم دوماً بأنها تعني استخدام القوة العسكرية إن لزم الأمر إذا لم يمتثل للقرار. أرادت الولايات المتحدة وبريطانيا أن تجعلا القرار الخطوة الوحيدة اللازمة قبل القيام بالعمل العسكري. وأصر الفرنسيون والروس على نص يترك الحاجة لقرار ثان مفتوحة.

استغرق حسم هذه الأمور أكثر من ستة أسابيع، ولكن عندما صدر القرار

كان صدوره بإجماع الأعضاء. وهذا نصر للدبلوماسية الأمريكية، ونصر لجون نيغروبونتي John Negroponte، سفيرنا في الأمم المتحدة، ونصر لكولن باول. وسررت به أنا أيضاً لأنني أشرفت على تدخل وزارة الخارجية في هذه العملية، وإحالة كل موضوع أثار الجدل إلى الرئيس مباشرة بدلاً من جدال عقيم فيما بين الوكالات المختلفة. أعلم أن هذا الأمر أزعج بعض الأطراف في وزارة الدفاع وفي مكتب نائب الرئيس، لكن العملية داخل الأمم المتحدة استطالت وتأخرت، ونحن لا نريد لها أن تتباطأ بسبب انقسامات داخل صفوفنا.

وما أن صدر القرار حتى سارت الأحداث سيرها السريع - على الأقل بحسب مقاييس الأمم المتحدة. أعطي العراق شهراً واحداً، لغاية السابع من كانون الأول/ديسمبر عام 2002 ليقدم بياناً كاملاً ودقيقاً عن وضعية برامج الأسلحة لديه وأن يستقبل مفتشي الأسلحة الدوليين ليبدؤوا عملية التحقق مما جاء في البيان.

لكن حقيقة الأمر هو أن الوقت كان يمرّ. كنا نحاول أن ننقل ثلاثة أشياء بوقت واحد: تقييم سير أعمال مفتشي الأسلحة، وتهذيب وصقل خططنا العسكرية للبدء بتعبئة قواتنا للضغط على صدام، وخطة لما بعد الحرب، لعراق ما بعد صدام فيما لو أخفقت الدبلوماسية.

كانت مهمة مراقبة سير أعمال التفتيش من حصتي. وأسست لعلاقة جيدة مع كل من هانز بليكس، الدبلوماسي السويدي المشرف على هذا العمل ومع محمد البرادعي المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، الذي تقع على كاهله مسؤولية المكونات النووية في نظام التفتيش. غير أن البنتاغون والبيت الأبيض كانا ينظران إلى هذين الرجلين بعين الريبة. لكنني أخذت على عاتقي مسؤولية أن أؤكد للرئيس بأنه لن يُسمح لصدام بالإفلات بفعلته.

سررت لما وجدت بليكس رجلاً نزيهاً وصارماً. وفيما بعد، مثل كثيرين غيره، صار ينتقد الحرب ويدّعي أننا لم نعطه الوقت الكافي لإتمام تفتيشه. لكنه كان يشك في صدق صدام حسين، وهذا ما لمسته منه في محادثات أجريتها معه، وتحديداً في الأمم المتحدة في كانون الثاني/يناير أولاً، ثم في واشنطن في شباط/فبراير. وقد ذكر في تقريره المقدم إلى مجلس الأمن الدولي: "يبدو أن العراق وحتى هذا اليوم لم يتوصل إلى قبول حقيقي لنزع السلاح المطلوب منه والذي يجب عليه تنفيذه ليكسب ثقة العالم وليعيش بسلام". وكان التقرير الثاني الصادر في 14

شباط/فبراير أكثر غموضاً. أعلم أنه سمع نقداً بالغ الأهمية من الأوروبيين الذين اعتقدوا أن تقاريره أعطت الولايات المتحدة ذريعة للحرب.

وأما البرادعي فقد أسست معه علاقة جيدة إلى حد معقول أيضاً. قال لي إنه لا يعتقد بأن صدام قد أعاد العمل ببرنامجه النووي. وذكرت ذلك للرئيس، لكن حقيقة أن الوكالة الدولية للطاقة النووية كانت مخطئة في عام 1991 هي التي جعلت من العسير قبول هذا التقييم كما ورد.

في مطلع عام 2003 كنت على قناعة أكيدة بأن علينا أن نستخدم القوة العسكرية. فقد بدأ صدام حسين بخداع المفتشين، وكان يرفض قيامهم بمقابلة العلماء الذين لديه، أو يرسل "ملاحظين" معهم عند اجتماع العلماء مع المفتشين. وهذا ما كان يصفه بالتعاون، وبدا أنه لا يقدم إلا القليل جداً من المعلومات. وبرغم ذلك كله تمكن المفتشون، رغم القيود، من جمع الأدلة بأن المسؤولين العراقيين كانوا ينقلون مختلف الأجهزة ويخبئونها في مواقع مشبوهة قبل زيارات المفتشين. وبدا لنا أن الدكتاتور العراقي عاد إلى ألاعيبه القديمة.

أقول بصراحة إنني لم أفهم ما يجري. لعله لا يصدقنا. في عام 1990 لم يقدّر رد فعل العالم حق قدره فقام بغزو الكويت. كنت في البيت الأبيض عندما بدأت عملية "عاصفة الصحراء" عام 1991 وعاونت في إدارة عمليات الإعداد لهذه العملية. كان مشهداً لا ينسى، حيث شاهدت صدام يرفض الانسحاب من الكويت وقوات الولايات المتحدة والتحالف الدولي عند أبوابه، بالرغم من تحذيرات تلقاها من أصدقائه بمن فيهم الروس الذين قالوا له إن أيامه باتت معدودة. لقد كان في عام 1991 إما عنيداً وإما واهماً، ويبدو أنه لم يتغير.

ومع ذلك، كنت أفكر والرئيس أيضاً يفكر دوماً بمسألة كيف نجعل صدام يخرج من دون حرب. اتصلنا بالزعماء العرب طالبين إليهم أن يخبروه بأننا جادون بالإطاحة به إن لم يمتثل. في إحدى المرات قال المصريون إن ابن صدام أرسل رسالة يقول فيها إن صدام مستعد للمغادرة مقابل مليار دولار. وأرسل الرئيس من يقول إننا مستعدون لدفع المبلغ، لكن لم يحصل شيء. وحري بي أن أقول إنني لا أرى من الصواب في شيء أن ندفع مالاً لدكتاتور لكي يغادر. فما هي السابقة التي شكلها هذا الوضع؟ ولكن قد يواجه المرء أحياناً خيارات غير مستساغة. ولم تكن تلك المرة الأولى التي يواجه فيها المجتمع الدولي توتراً بين جَلْب طاغية مجرم

للعدالة وخيار إرساله للمنفى بغية اجتناب العنف والحرب. وفي هذه الحالة كان الرئيس مستعداً للخيار الثاني.

قبل خطاب الرئيس في الأمم المتحدة ببضعة أسابيع زارني في مكتبي تشارلز بويد Charles Boyd، وهو جنرال متقاعد في سلاح الجو كان قد عمل سابقاً لدى مجلس العلاقات الخارجية. وكانت لديه فكرة مبتكرة، إذ قال لعل الأمم المتحدة تفوض إرسال مفتشين مسلحين للعراق فهذا يعطيهم مزيداً من المصداقية لدى أتباع صدام. إن مجرد رؤية الدكتاتور العراقي في وضع مذل قد يفضي بالبعض وحتى الجيش للإطاحة به. هذه الفكرة أعجبت الرئيس، وأعجبتني أنا أيضاً. لكننا لم نجد الوسيلة التي تضمن لها النجاح. ماذا سيفعل المفتشون المسلحون، هل يطلقون النار ليدخلوا مناطق محظورة؟ وماذا لو رد حرس صدام على النار بالمثل؟ أضف إلى ذلك أنه من الصعب تصور أن يوافق الروس والفرنسيون على ما قد يرونه انتهاكاً لسيادة العراق. ولم ترق الفكرة للقاعدة الأولى في لجنة مديري مجلس الأمن القومي. عندما أثرت هذا الموضوع في اجتماع عقد في كامب ديفيد قبل الحرب كان كولن ودون ونائب الرئيس في موقف موحد في عدم تقبلهم لهذه الفكرة.

والحقيقة هي أننا غزونا العراق لأننا كنا نعتقد بأننا استنفدنا كل الخيارات. العقوبات لا تجدي، وعمليات التفتيش غير مقنعة، ولم يكن بمقدورنا أن نجعل صدام يغادر بوسائل أخرى. لم يرغب الرئيس بالذهاب إلى الحرب. لكننا توصلنا إلى استنتاج مفاده لقد آن الأوان للتعامل مع صدام. وكان في اعتقادنا أن العالم سيكون بحال أفضل لو خرج الدكتاتور من السلطة. وراودتنا فكرة بأن صدام لن يبقى طويلاً إذا كان بلا أسلحة دمار شامل، ومنزوع السلاح أمام العالم. لقد حكم بلاده بالخوف والمكر. وإذا جرّد منها فلن يبقى وإن لم يحقق عمل الأمم المتحدة هذه النتيجة، فخير وبركة. والإطاحة به تعطينا وقتاً، بعد أن نكون قد تعاملنا مع تهديد أسلحة الدمار الشامل، للمناداة بمزيد من الخطوات مثل الانتقال إلى الانتخابات.

إضافة لذلك يجدر بي القول إننا لم نذهب إلى العراق لننشر الديمقراطية، ولم يدخل روزفلت الحرب ضد هتلر لتحويل ألمانيا إلى بلد ديمقراطي، مع أن هذا الهدف بات سياسة أمريكا منذ إلحاق الهزيمة بالنازيين. لقد ذهبنا للحرب لأننا رأينا

فيه تهديداً لأمننا القومي وأمن حلفائنا. أما إذا كنا قد أطحنا بصدام فذلك لأن الولايات المتحدة ملزمة بأن يكون لها رأي فيما قد يحدث بعد ذلك. عندما تناول مجلس الأمن القومي بحث هذا الموضوع، جادل بعض الأعضاء ومنهم دونالد بأننا لسنا ملتزمين بذلك. وإذا برز رجل قوي فليكن. أما الرئيس فكان يؤمن أن استعمال القوة العسكرية الأمريكية يجب أن يتبعها تأكيد لمبادئ الولايات المتحدة. إن وقعت الحرب فسوف نحاول أن نبني عراقاً ديمقراطياً. والديمقراطية في قلب العالم العربي ستجعل الشرق الأوسط ديمقراطياً وسنتصدى لثغرة الحرية التي هي مصدر اليأس والإرهاب.

الاستعداد للحرب

في الوقت الذي كانت فيه أعمال التفتيش تجري ببطء كان المكون العسكري في الاستراتيجية يستجمع زخمه. ولكي ينفذ خطة تومي فرانك عكف دون على التحقق من وجود العناصر الأساسية للغزو - تحريك العتاد والمؤن إلى قواعد متقدمة، على سبيل المثال. ينبغي تعبئة القوات العسكرية واستدعاء الجنود. والمعتاد أن يتم ذلك في رزم متناسقة بحيث يتحرك العتاد والجنود معاً. غير أن دون من خلال تحسسه لاهتمامات الرئيس بحيث لا تتخطى الاستعدادات العسكرية سرعة الدبلوماسية عمل طويلاً على فصل الربط بين تلك العناصر وحاول تبطيء الحركة. فوجد الجنود بلباسهم العسكري ذلك محبطاً برغم أنه أحد متطلبات الدبلوماسية القسرية.

كان أعضاء لجنة المديرين في مجلس الأمن القومي يستعرضون ويراجعون الخطة العسكرية مرة في الأسبوع خلال فترة الاستعداد للحرب. وبرزت أسئلة كثيرة أثناء المناقشات. كان يساورنا قلق إزاء احتمال لجوء صدام لاستعمال أسلحة الدمار الشامل ضد جنودنا، أو ربما ضد شعبه مرة أخرى. وهذا ما جعل الحلفاء يتخذون إجراءات استثنائية بما في ذلك نشر فرق حرب كيماوية متخصصة من جمهورية التشيك وبولونيا وسلوفاكيا وأوكرانيا. فقد كان حلف وارسو أفضل استعداداً ضد أسلحة دمار شامل ميدانياً من نظيره حلف الناتو، وهذه حقيقة كتبتُ دراسة عنها حين تخصصتُ بأوروبا الشرقية. وكان ثمة جدال دائم حول السبب في ذلك، وقد أشار البعض إلى أن السبب يكمن في نية القوات

السوفياتية إطلاق استعمال مخزونها الكبير جداً من هذه الأسلحة القذرة. ولكن أياً يكن التفسير فقد ورثنا القدرات المتفوقة للحماية من أسلحة الدمار الشامل عندما انضمت دول حلف وارسو السابق إلى حلف شمال الأطلسي. والآن ستكون هذه الثروات مفيدة.

وكنا نخشى أيضاً أن يعمد صدام وقواته إلى الانسحاب إلى بغداد (أطلقنا على هذا العمل اسم "سيناريو قلعة بغداد") فيجعلنا نشن هجوماً دموياً على منطقة آهلة بالمدنيين. أثار دونالد رامسفيلد وناقشنا احتمال انتشار أعمال القتل الانتقامي والعنف العرقي وذلك بأن يقوم الشيعة بالاعتداء على السنّة الذين برغم كونهم أقلية إلا أنهم كانوا المسيطرين على السلطة وعلى معظم ثروة البلاد. وكان هذا أحد الأسباب التي جعلتنا نتوجه لإقامة سلطة مؤقتة متعددة الأعراق بالسرعة الممكنة.

غير أني كنت شديدة القلق إزاء ما بدا لي اهتمام البنتاغون غير الكافي بقضيتين اثنتين: أولاً، خطط لأجل الشمال والخليط التركي/الكردي القابل للانفجار في أي لحظة، وثانياً متطلبات ما أسميناه "أمن المنطقة الخلفية". من سيكون المسؤول عن حفظ النظام عندما تندفع قوات التحالف لمواجهة قوات صدام العسكرية؟

استطعت معالجة القضية الأولى عندما نقلت مخاوفي كلها إلى الرئيس. كنا نصادف كل أنواع المشاكل مع الأتراك الذين في بادئ الأمر وافقوا على مرور قواتنا عبر أراضيهم لكنهم فيما بعد رفضوا ذلك. وهذا يعني عدم وجود مدخل شمالي إلى البلد. بعد أحد الإيجازات التي قدمت في غرفة المواقف لحقت بالرئيس إلى المكتب البيضوي. جلست على الأريكة إلى يمين الكرسي المجنح الذي يجلس فيه الرئيس. وكان نائب الرئيس في الجانب الآخر. وكان جورج تينيت حاضراً أيضاً. وقلت: "سيدي الرئيس، ليس لديك استراتيجية للشمال، والبنتاغون مدين لك بواحدة". اعترض نائب الرئيس مباشرة، قائلاً أمام الجميع إن على الرئيس أن يعهد إلى دون والجنرالات بالتخطيط العسكري. لكنني تمسكت بموقفي، وأثار الرئيس هذا الموضوع مع دون في الاجتماع التالي.

لكن الخطة لم تكن كاملة البتة. وتوصل فرانكس إلى قرار يقضي بإمكانية إرسال فرقة المشاة الرابعة عبر الكويت إن لزم الأمر، ولكن من الممكن إبقاؤها عند

ابتداء الحرب فوق البواخر في الشمال. وهذا يؤمن لنا قوة طوارئ إذا حصلت متاعب على الحدود الكردية التركية أو إذا حاولت قوات صدام التوجه شمالاً. وحيث إن الحكومة التركية رفضت السماح بمرور فرقتنا الرابعة للمشاة عبر أراضيها فإن نحو ألف جندي مظلي من اللواء المجوقل الثالث والسبعين بعد المئة قد يهبطون في الشمال.

أما بخصوص موضوع أمن المنطقة الخلفية فلم أستطع تقديم خطة للرئيس قابلة للتنفيذ. فكان ذلك مشكلة كبرى في الأيام القليلة التالية لسقوط صدام حسين. عندما تقدمت قواتنا، عمت الفوضى وراءهم. فلا نحن لدينا ولا البريطانيون لديهم قوات كافية لحفظ النظام.

لم تثمر محاولاتي العديدة لجعل البنتاغون يعالج موضوع أمن المنطقة الخلفية معالجة جدية، فكانت هذه الجهود تنتهي إلى شرائح خالية من معلومات مفيدة، وإلى النأي عن المسألة. وعندما رتبت أخيراً لتقديم إيجاز حول هذا الموضوع أمام الرئيس في مطلع شهر شباط/فبراير بدأ الاجتماع بطريقة أطاحت بأي فرصة للحصول على جواب، إذ قال "هذا شيء تريد كوندي أن تتحدث عنه". ورأيت من فوري أن الجنرالات ظنوا أن الأمر ليس بالمسألة الخطيرة. هذه هي الناحية الضعيفة في موقع مستشار الأمن القومي: السلطة تأتي من الرئيس. إن لم يكن مهتماً بهذا الموضوع، فلماذا هم يهتمون؟

لحق ستيف هادلي بي إلى مكتبي بعد هذا اللقاء الكارثي، وقال: "لو كنت أنا لاستقلت بعد ذلك التعليق الذي قاله الرئيس".

أجبت: "كلا، سوف أكلم الرئيس، وعلينا أن نتابع هذا الموضوع". وهذا ما فعلناه، إذ كنا نعلم أن الرئيس سوف يشاركنا اهتمامنا هذا ويريد معالجة الموضوع. وشرع في السؤال عن أمن المنطقة الخلفية. وقدم البنتاغون له المعلومات مرات عدة، وكانت تنتهي دوماً إلى الجواب نفسه، ألا وهو "أنجزنا هذه التغطية". ربما ظنت وزارة الدفاع أنها فعلت. بل كان ذلك دلالة مبكرة بأن خطط المرحلة الرابعة التي أعدها العسكريون (أي ما بعد الغزو) غير موجودة. وعندما تكشفت أهمية هذا الموضوع في الأيام التي أعقبت الحرب قلت في نفسي لعل ستيف كان محقاً.

ما بعد صدام حسين

من جهة أخرى، كنت واثقة من التخطيط لما بعد الحرب على الجانب المدني. حصلت بعض الأحداث الطارئة التي لم نتوقعها. لكن الرأي القائل بأننا لم نأخذ وضع ما بعد الحرب موضع الجد هو رأي غير صحيح. لقد درسنا جيداً إجراءات إنهاء الحرب والقضايا الإنسانية وإعادة الإعمار والترتيبات السياسية، فأنجزنا مئات الوثائق وعقدنا اجتماعات لا حصر لها لمراجعتها.

كُلّف إليوت إبرامز Elliott Abrams بوضع خطة إغاثة إنسانية مع تقييم دقيق لكل وزارة على حدة وما لديها من إمكانات لتقديم السلع للمواطنين. وكانت هذه المجموعة تخشى من احتمال وجود نحو مليوني شخص عراقي مهجر، ووضعت خطط لإشراك وكالات الأمم المتحدة في معالجة هذا الحمل.

في شهر آب/أغسطس طلبت إلى فرانك ميلر، المدير الأول للبرامج الدفاعية، بأن ينسق جهود التخطيط لما بعد الحرب مع الحكومة ومؤسساتها. وفرانك موظف مدني له خبرته الجيدة ويحظى بالاحترام والتقدير وكان قد عمل في البنتاغون لنحو اثنين وعشرين عاماً. عرفته أول مرة عام 1986 حين كان يعمل في مكتب وزير الدفاع وأنا كنت أعمل في مكتب رئاسة الأركان المشتركة. كان محباً للدقة والجد وشديد التمسك بالتفاصيل ولديه شبكة من المعارف والمصادر داخل البنتاغون.

وهذا أمر في غاية الأهمية ذلك أن مسؤولية تنفيذ المرحلة الرابعة تقع في نهاية المطاف على وزارة الدفاع. غير أن قرار منح سلطة بعيدة عن الغموض لوزارة الدفاع سوف يبدو فيما بعد واحداً من القرارات الأكثر أهمية التي اتخذها الرئيس ومستشاروه - ولم يكن مثار جدال خاص داخل الإدارة آنذاك.

أراد الرئيس أن تأخذ الولايات المتحدة زمام القيادة في مرحلة ما بعد الحرب. وفكرنا بخيارين اثنين: أولهما، أن ندع الأمم المتحدة ووكالاتها المختلفة تتولى قيادة هذا المجهود. لكن الرئيس ذهب سابقاً إلى كوسوفو في عام 2001 وراعه ما شاهد من ذلك الحضور اللامبالي للأمم المتحدة بعد ما يزيد عن عامين من انتهاء الحرب. أخبرنا رئيس البعثة، الذي لم يبد عليه أي اهتمام بالحديث، أن الاقتصاد بدأ يعمل لكن البطالة لا تزال مستفحلة وبلغت 55 بالمئة. في رحلة العودة بالطائرة أبدى الرئيس رأيه قائلاً إن كوسوفو تبدو المكان الذي ترسل إليها

الحكومات الأوروبية دبلوماسييها المرهقين بدلاً من إرسال أفضل وألمع الدبلوماسيين. ووافقته الرأي.

وكان البديل الثاني لتنسيق الجهود اللازمة للفترة التي تلت انتهاء الحرب أن نتبع نموذج جهود ما بعد الحرب المطبقة في أفغانستان. هنالك لجأنا إلى خطة "تبني واحدة من الوزارات" بحيث تتولى الحكومات الحليفة مسؤولية مختلف الوظائف: الألمان يتولون مسؤولية الشرطة، والإيطاليون مسؤولية العدل، ونحن لدينا مسؤولية الجيش، وهكذا. غير أن هذا البديل قد بدأ يولّد نزاعات وخلافات ولا أحد يريد أن يكرر تلك المقاربة.

بوجود أعداد هائلة من الجنود الأمريكيين على الأرض أراد الرئيس سلطة واحدة فقط تكون بيدها المسؤولية الكاملة. وتلك السلطة هي وزارة الدفاع. لا أحد طعن بهذا الاقتراح، وعلى وجه الخصوص لم تعترض وزارة الخارجية. قال كولن باول هذا سبب يعلل لماذا لم يكن دوغلاس ماك آرثر موظفاً في وزارة الخارجية. فهذه الوزارة صغيرة الحجم وليست مهيأة للإشراف على عملية معقدة وسط منطقة حربية. غير أن كولن، من جانبه أراد أن يتأكد بأن لوزارته دوراً ملائماً وداعماً. وقد بعث الرئيس في أواسط شهر تشرين الأول/أكتوبر بإشارته بأن وزارة الدفاع ستكون الجهة الرائدة المسؤولة عن التخطيط لما بعد الحرب في الفترة التي تلي الغزو مباشرة، فيما لو لزم الأمر. وسيكون ذلك من خلال "توجيه رئاسي بخصوص الأمن القومي" الذي أنشأ رسمياً مكتبنا في البنتاغون لتنسيق هذه الجهود.

في الثامن عشر من كانون الأول/ديسمبر، وبعد أن شاهد المفتشين يلعبون لعبة القط والفأر مع الحكومة العراقية طلب الرئيس إلى دون أن يسارع إلى افتتاح مكتب الإدارة المدنية التي من المقرر أن تساعد في إدارة عراق ما بعد الحرب. وعندما ذكرت للرئيس ضرورة تأمين التنسيق مع واشنطن وافق لكنه قال يتعين علي أن أستخدم "لمسة خفيفة". كان يعتقد أنه بمجرد منح البنتاغون السلطة على الأرض ينبغي أن يكون حراً في التصرف.

لكنه لم يقصد القول بأن البنتاغون يجب أن يفعل ذلك بأسلوب استبدادي غير مبال كما تبين لنا. فإن دوغلاس فيث Douglas Feith وكيل وزارة الدفاع لشؤون السياسات، لم يدخر جهداً ليوضح بأن البنتاغون لا يحتاج ولا يرحب بآراء

الآخرين. وتعامل مع المجموعة التنفيذية للإدارة والتوجيه بقيادة فرانك بفتور وبشيء قليل من الاحترام. في مناسبة من المناسبات سأل ستيف هادلي دوغلاس إذا كان يدرك بأن الرئيس قد أعطى دونالد الكرة العراقية ومعها مستقبله السياسي في الرئاسة. فأجاب: "هو لا يعرف ذلك فحسب بل يرحب به".

أنتجت وزارة الدفاع الكثير جداً من الأعمال التحضيرية، حتى إنها أصدرت وثيقة أسمتها "استعراض المرعبات" تضمنت تسعة وعشرين حدثاً مأساوياً قد تسببها الحرب في العراق. وطلبنا من وكالات الاستخبارات أن تدرس احتمالات حصول كوارث. وكانت معظم النقاط الواردة على اللائحة واضحة بذاتها ولا تحتاج لتفسير، مثل احتمال اندلاع عنف طائفي ودعم إيراني لأعدائنا في العراق، مع أنني ظننت بأن الدافع لدى وزارة الدفاع هو إصدار تنبيه موثق في حال فشل المجهود الذي تقوم به. وعلى أية حال لم يكن ثمة خطط تنفيذية لمعالجة النتائج.

بتاريخ 20 كانون الثاني/يناير أصدر الرئيس "التوجيه الرئاسي بخصوص الأمن القومي رقم 24" الذي بموجبه استحدث آلية التخطيط في عراق ما بعد الحرب، ومنها مكتب الإعمار والمساعدات الإنسانية" (ORHA). وتضمن هذا التوجيه تسع مهام يتعين على هذا المكتب أن يعالجها بما في ذلك مساعدات الإغاثة الإنسانية، وإعادة تأسيس الخدمات المدنية الهامة، وإعادة هيكلة القوات العسكرية العراقية بالإضافة إلى مختلف القضايا السياسية والاقتصادية. أسندت رئاسة هذا المكتب إلى الجنرال المتقاعد جاي غارنر Jay Garner. ويبدو أنه كان الاختيار الأمثل لا سيما وأنه هو الذي أشرف على التنفيذ الناجح لعملية "تقديم الاطمئنان" دعماً للإغاثة الإنسانية للأكراد في أعقاب هجوم صدام عليهم في عام 1991. قدم جاي غارنر إيجازاً لمجلس الأمن القومي بعد "تدريب مثقاب الصخر" (وهو تمرين يقصد به محاكاة مختلف الحوادث غير المتوقعة) الذي نفذه مكتبه بحضور ممثلين عن الجهات العسكرية والمدنية التي من المقرر لها أن تشارك في إدارة العراق. وكشف هذا التدريب عدداً من المشاكل التي أحيلت فوراً إلى تلك الجهات لدراستها وحلها.

جرت مراجعة هذه الخطط جميعها في اجتماعات لجنة المديرين بتاريخ الأول والسابع من آذار/مارس. وفي اجتماع موسع لمجلس الأمن القومي بتاريخ العاشر من آذار/مارس قدم دوغلاس فيث إيجازاً أمام الرئيس حول الخطة السياسية لنقل

الحكم إلى سلطة عراقية مؤقتة مؤلفة من منفيين عراقيين وزعماء أكراد. صُمِّمت هذه السلطة المؤقتة التي تضمنت مهامها وضع دستور للبلاد وتنظيم انتخابات دائمة فيها بحيث تكون ممثلة للطائفتين السنية والشيعية في العراق. وكان ثمة آراء متباينة حول المدة التي سوف يستغرقها نقل السلطة والحكم إلى العراقيين. وزارة الدفاع التي كانت أكثر رغبة في الاعتماد على المنفيين رأت أنه لا ينبغي للولايات المتحدة أن تتحمل مسؤولية إدارة هذا البلد طويلاً. أما الخارجية فكانت أقل تفاؤلاً في قدرة العراقيين على حكم بلادهم وكانت متخوفة من المبالغة في الاعتماد على أشخاص كانوا خارج العراق لعشرات السنين.

حسم الرئيس هذه الخلافات بين مستشاريه من خلال توضيحه بأنه يريد وضع بعض الوزارات الحكومية تحت سيطرة العراقيين في أسرع وقت ممكن. لكنه أعرب عن قلقه أيضاً بأن وضع مغتربين عراقيين في أعلى مستويات الحكم قد يثير حفيظة أشخاص من الداخل عانوا كثيراً تحت حكم صدام حسين. فقال لقد تغيرت كثيراً ديناميكية السلطة منذ أن غادر هؤلاء المنفيون بلادهم، وهذا ما حرمهم من أن يكون لهم قواعد انتخابية في بلدهم تقف وراءهم، وبالتالي تجرد الإدارة المؤقتة من الشرعية التي هي بحاجة لها. وبرغم ذلك وافق الرئيس على إطار للسلطة المؤقتة العراقية بشرط أن تتضمن "تمثيلاً كاملاً" لمن هم من الداخل. كان الهدف من وجود سلطة مؤقتة في العراق أن تتعاون مع التحالف العسكري بقيادة الولايات المتحدة في تنفيذ المهام السياسية والعسكرية وسوف يتحمل العراقيون من المسؤوليات بالقدر الذي تؤهلهم قدراتهم لتحمله.

تمثل التحدي الآخر الذي واجهنا في كيفية إعادة هيكلة المؤسسات في عراق متعدد الأعراق بغية تحرير وحماية المواطنين الذين عانوا كثيراً في ظل نظام صدام حسين دون استعداء من استفادوا من حكمه. قدم فرانك ميلر إيجازاً للرئيس حول خطتنا لاجتثاث حزب البعث، وهي عملية يقصد بها تطهير الحكم من الموالين لصدام حسين دون أن تشل الخدمات الأساسية الضرورية لعمل الدولة. ومع أن عدد أعضاء حزب صدام البعثي يبلغ ما يقارب 1.5 مليون عضو بين عامل ونصير، إلا أن تقديرات ميلر سجلت نحو 1–2 بالمئة من هؤلاء – أي نحو 25,000 عضو – هم أعضاء "نشطون وكاملو العضوية – وهم الذين يشكلون الصفوة في الحزب. وقال إن هؤلاء الأعضاء يجب إقصاؤهم عن المناصب الحكومية وجميع مواقع

السلطة والنفوذ. في البلاد نحو مليونين من موظفي الحكومة بمن فيهم الشرطة والجيش، وعملية اجتثاث البعث، كما تصورناها، سوف تطال نحو (1) بالمئة منهم، وكما قال ميلر "لن نترك المؤسسات العامة دون قيادة".

في ختام الاجتماع تحدث وزير الخزانة جون سنو John Snow عن خطة لعملة جديدة في العراق تحل محل عملتين رسميتين يجري التداول بهما الآن، وهما الدينار السويسري في الشمال ودينار صدام في الجنوب. طالب جون باستعمال مؤقت للدولار الأمريكي كبديل مستقر أثناء الفترة الانتقالية، ووافق الرئيس على هذه الخطة. (بحلول منتصف تشرين الأول/أكتوبر بات الدينار العراقي الجديد متوفراً وألغي استعمال الدولار الأمريكي).

بعد يومين اثنين، وتحديداً في الثاني عشر من آذار/مارس قدم فيث إيجازاً للرئيس مفاده أن خطط "مكتب الإعمار والمساعدات الإنسانية" (ORHA) لما بعد الحرب باتت جاهزة لأجل الخدمات العسكرية والاستخباراتية. فكان واضحاً بأن الجهاز الأمني في البلد، كما المؤسسات الحكومية القائمة، يجب أن يتخلص من العناصر المسيسة ومن الموالين لصدام الذين ارتكبوا أعمالاً وحشية ضد المواطنين لصالح نظامه. كانت خطة وزارة الدفاع تقضي بتفكيك القوات شبه العسكرية في العراق تفكيكاً كاملاً، بما في ذلك ميليشيات حزب البعث، وجيش تحرير القدس وفدائيي صدام. وقال إن أجهزة الاستخبارات العراقية بكاملها يجب أن تسرّح وتدمج وبأن الحرس الجمهوري في العراق يجب أن يجرد من أسلحته وأن يفكك ويسجن وينبغي تقديم بعض أفراده للقضاء بتهمة جرائم الحرب لما يحفل به سجله الشائن من انتهاكات.

أما فيما يتعلق بالجيش العراقي النظامي الدائم فلم تدعُ الخطة المرفوعة للرئيس بتاريخ 12 آذار/مارس إلى تفكيكه وتسريح أفراده كلهم، بل دعت للاحتفاظ به ولدمج بعض عناصره في المجتمع العراقي. ومما لا شك فيه أن المجتمع العراقي بحاجة لتجريده من الصفة العسكرية بحيث تخضع القوات المسلحة لسيطرة مدنية. ومن جهته كان الجيش مبتلى بأحقاد طائفية بين كبار الضباط الذين هم من الطائفة السنية والمجندين الشيعة. ولكن فوائد الاحتفاظ ببعض عناصر القوات العراقية لها قوتها ومنفعتها، منها مثلاً التسلسل القيادي الرسمي، والأفراد ذوو التدريب العالي، والبنية التحتية العالية التطور. إضافة لذلك، كان واضحاً لنا أننا

سوف نستطيع تسريح نحو 250 الف إلى 300 الف عسكري. فلا أحد يريد أن يلقي إلى الشارع شباناً يائسين عاطلين عن العمل كانوا مسلحين في السابق.

لذلك دعت الخطة المرفوعة للرئيس إلى الاحتفاظ بثلاث إلى خمس فرق عسكرية تشكل "نواة" لجيش عراقي جديد. وبحيث يسمح لعناصر الجيش العراقي بأن يحتفظوا بأوضاعهم الراهنة داخل مناطق تجمّع وحاميات عسكرية دائمة. وسوف يستخدم هؤلاء الجنود كقوة إعمار وطنية لها فائدة مزدوجة في تدريب وتحديد القيادة العسكرية الجديدة وإعادة بناء بلدهم الذي سوف يعملون لحمايته.

وأخيراً بالتعاون مع توم ريدج وضع مجلس الأمن القومي خطة للأمن هنا، داخل البلاد، تحسباً من أن تعتقد الجماعات الإرهابية أن ثمة نافذة يستطيعون الولوج من خلالها للهجوم أثناء الحرب. وهذه حالة لم نفكر بها قبل 11/9، فالعالم قد تغير.

خلاصة القول كان علينا أن نستعد فالرئيس بات على قناعة متزايدة يوماً بعد يوم بأن صدام حسين قد خسر فرصته الأخيرة. والآن علينا أن نوضح للشعب الأمريكي وللعالم اجمع أن عبارة "تبعات خطيرة" يجب أن يكون لها معنى.

الأسباب الموجبة للعمل العسكري

في عرض القضية ضد صدام حسين ثلاثة عناصر. أولاً، نستعرض تجاوزاته ومخالفاته ضد المجتمع الدولي وضد شعبه. في عام 1991 وقّع صدام على اتفاقية وقف إطلاق النار، وكان بشكل ممنهج يخالف كل جانب من جوانبها. ثانياً، سوف نبلّغ العالم بما نعرفه عن سعيه المتواصل للحصول على أسلحة الدمار الشامل. وأخيراً، سوف نرسم صورة للأخطاء الكامنة في عدم التصدي لتهديد صدام حسين المستمر لما يزيد عن عشرة أعوام.

بدأ الرئيس هذا المجهود في الأمم المتحدة، ولكن هناك الكثير مما ينبغي قوله. فريق العمل بمجلس الأمن القومي تحدث عن هذه القضية في مقابلات تلفزيونية وحوارات مع الصحافة المكتوبة. "برامج يوم الأحد" – مثل برامج *"Meet the Press"* و *"Fox News Sunday"* و *"Face the Nation"* و *ABC*

This Week " وبرنامج *CNN Late Edition* – هذه جميعها كانت مواقع هامة نتحدث فيها عن قضيتنا. جماهير هذه القنوات لم تكن ضخمة (مثلاً برنامج *Meet The Press* يستقطب بضعة ملايين من المشاهدين، وهو أكبرها)، لكنها ذات تأثير قوي لدى الصفوة في الميدان السياسي، ناهيك عن كونها توجه عناوين صحف يوم الاثنين.

عندما توليت منصب مستشار الأمن القومي، كان في نيتي أن أحذو حذو برنت سكاوكروفت، وألا أكثر من الظهور على الملأ، تاركة هذا الظهور الإعلامي للوزراء. ولكن بعد الحادي عشر من أيلول/سبتمبر وجدت ما يشدني كثيراً للعمل والسبب الأهم هو أنني قد أكون وكيلاً موثوقاً عن الرئيس. وازدادت أهمية هذا العمل عند التحضير لحرب العراق. لذلك ظهرت في مقابلات تلفزيونية بلغت اثني عشر برنامجاً ليوم الأحد في الفترة الممتدة بين أيلول وآذار (سبتمبر ومارس).

لم يكن عندي مشكلة في إجراء المقابلات الصحفية مع أن الظهور في البرامج التلفزيونية يحرمني من الاستمتاع بإجازة نهاية الأسبوع. وبسبب أهمية هذه المقابلات كنت أخصص أمسيات السبت للتحضير لها بعد انتهائي من العمل في الصباح والعصر. وإذا صادف ظهور أكثر من مسؤول حكومي كنا نشارك في مؤتمرات هاتفية مطولة بغية تنسيق إجاباتنا. بعدئذ كان يبدأ صباح يوم الأحد مبكراً، حيث أستعرض الصحف والأخبار، وتحديثاً لهذه الأنباء من الصحفيين حول ما جرى في الليل. وعلى أية حال كان ثمة حديث بيني وبين الرئيس صباح كل يوم أحد، وفي بعض الأحيان يمرر لي أفكاره حول ما يتعين عليّ أن أحققه.

كان الهدف من هذه المقابلات في معظم الأحيان أن أتحدث عن سياسة الولايات المتحدة الحالية وأن أتلقى سهام الصحفيين القديرين ذوي الخبرات الذين يديرون الحوارات. لكننا تبنينا نمطاً للعمل أعتقد الآن وأنا أستعيده في ذهني أنه كان خاطئاً. فقد بدأت أجهزة الاستخبارات في سبيل دعم القضية ترفع السرية عن معلومات بهدف تقديم وصف كامل للتهديد الماثل أمامنا. وهذا هو مصدر بعض المطالب التي تبين أنها مثيرة للجدل وفي كثير من الحالات خطأ، مثل أنابيب الألمنيوم العالية الجودة التي كنا نظنها مكونات لتخصيب اليورانيوم، والمختبرات المتنقلة لتطوير الأسلحة البيولوجية، والحصول على برمجيات خرائط لأراضي

الولايات المتحدة التي يمكن استعمالها بمرافقة طائرات بلا طيار. وفي واحدة من الحالات التي تبين اليوم أنها سيئة السمعة، استخدمنا تقييمات الوكالة المركزية CIA بأن أنابيب الألمنيوم كانت لأجل عمليات الطرد المركزي، وهذا عنصر جوهري في برنامج الأسلحة النووية. أخطأت القول في إحدى هذه المقابلات إذ قلت إن هذه الأنابيب لا تستخدم إلا في الاستعمالات النووية. في حين أنني كنت أقصد القول إنها في أكثر الاحتمالات لأجل استعمالات نووية، وقد صوبت هذا الخطأ في مقابلات لاحقة. لكن الكلام الخطأ اتخذ حجة علينا بأننا نضخم هذه الأدلة. كان ذلك درساً لنا في الأخطار الكامنة في أفكار فردية في الاستخبارات. نتيجة لهذا النمط في العمل غدت هذه "الشذرات" الاستخباراتية في بؤرة الحجج المقدمة حول أخطار صدام حسين. وهكذا توقفت القضية بأسرها عند عبارات استخبارية معزولة حول برامجه.

كانت الحجة أكثر قوة وصراحة، إذ قيل إن صدام حسين هو سرطان في جسم الشرق الأوسط اعتدى على جيرانه، وأغرق المنطقة بالفوضى. وقد جر الولايات المتحدة للحرب مرتين، مرة لطرده من الكويت وفي المرة الثانية لتقوم بضربات جوية على مواقع يشتبه بأنها مواقع أسلحة دمار شامل بحجة أنه لا يسمح لمفتشي الأسلحة بالقيام بواجباتهم. وكان صدام بشكل روتيني يطلق النار على طائراتنا عند قيامها بالدوريات بموجب تفويض الأمم المتحدة. والعقوبات المطبقة بهدف احتوائه انهارت وتفتت تحت ثقل الفساد الدولي وبسبب مكره وخداعه. حاول اغتيال رئيس سابق للولايات المتحدة ودعم الإرهاب ووفر مأوى آمناً في بلده لأكثر الإرهابيين شهرة برداءة السمعة. لم يدخل التفتيش عن الأسلحة إلى العراق لما يزيد عن أربعة أعوام. وكان الرأي بالإجماع للجهات الاستخباراتية الأمريكية أنه أعاد العمل ببرامج الأسلحة الكيماوية والبيولوجية، وكان الاعتقاد عند هؤلاء جميعاً ما عدا جهة واحدة فقط أنه أعاد العمل أيضاً ببرنامج الأسلحة النووية وقد يمتلك قنبلة نووية خام خلال عام واحد إذا استعان بعون خارجي، وإن مضى بالعمل وحده فسوف يمتلكها قبل انتهاء العقد الحالي من السنين. وكان لدى كثير من المنظمات الاستخباراتية الدولية، ومنها البريطانية، رأي مماثل. لقد أعطى العالم فرصة أخيرة لصدام ليعترف اعترافاً كاملاً ببرنامجه للتسلح وإلا فسوف يواجه تبعات خطيرة. وكلمة المجتمع الدولي هذه المرة يجب أن تعني شيئاً.

في عام 2001 لم ننجح في وصل النقاط ببعضها، ولا يمكن أن نقع في الخطأ مجدداً. عندما قلت "نحن لا نريد لمدفع يصدر دخاناً أن يكون سحابة فطر سريع التكاثر،" وهذا ما قصدته. المعلومات الاستخباراتية قلما تكون أكيدة. والانتظار إلى أن ينفجر التهديد ليس خياراً مقبولاً بعد ما عانيناه في 9/11. يصعب على كثير من الناس بعدما علموا بالذي حدث أن يتفهموا مدى ما تبين من إلحاحية وقوة القضية الاستخباراتية ضد صدام. أنا واحدة من المحاربين القدامى في الحرب الباردة، وحرب الخليج الأولى واعتداءات 9/11. وخدمت في الأركان المشتركة بالبنتاغون، وأنفقت سنوات وأنا أحاول تحديد اتجاه البرامج السوفياتية العسكرية. ولم أر قضية أقوى من هذه، ونعلم أن صدام حسين قد استخدم أسلحة الدمار الشامل من قبل. استعرضنا معلومات استخباراتية حول مناسبات متعددة. وقرأت لجنة المديرين، وهم جميعاً أناس لهم خبراتهم التي يعتد بها تقرير التقديرات الاستخباراتية الوطنية NIE من الغلاف للغلاف، وكان جورج تينيت يؤكد لنا حكمه مراراً وتكراراً بأن المعلومات الاستخباراتية سليمة.

لكن الذي ثبّت هذه الحجة وأكدها هو وجود أسلحة الدمار الشامل في أيدي صدام حسين وليس مشكلة أسلحة الدمار الشامل بذاتها. وقد ذكّرني السناتور روبرت بينيت Robert Bennett من ولاية أوتاه Utah أنني قلت هذا الشيء عينه لمجموعة من نواب الكونغرس. فقد كان لدى روسيا أضعاف ما لدى صدام، ولكن لا يوجد قلق حيال استخدام موسكو لهذه الأسلحة أو إعطائها لإرهابيين. لكن صدام حسين كان تهديداً فريداً من نوعه في كلا الجرمين. الاستخبارات هي مداخلات، وليست البديل عن حكمنا الاستراتيجي حول ما الذي يفعله، أو، ولعله الأكثر أهمية، ما الذي يحتمل أن يفعله. ولا يستطيع المرء أن يصدر حكماً يمكن الوثوق به عن نوايا عدوه، لكن صدام أبدى الاستعداد والرغبة من قبل ليكون تصرفه متهوراً. ولم نعتقد أن لدينا ترف البقاء خاملين لا نفعل شيئاً.

اعتمادنا العام على شذرات استخباراتية معزولة كان نوعاً من الغباء وبخاصة عندما جعلنا رئيس الولايات المتحدة "شاهد إثبات". ولا يقع اللوم في هذا الأمر على أحد إلا أنا. لقد عملنا بتعاون وثيق مع رجال الاتصالات في البيت الأبيض، وهم دفعوا الرئيس ليكون دقيقاً في توصيفه لهذا التهديد. هم يحبون تلك الشذرات

المتقطعة المرفوعة عنها السرية التي تكتسب جانبية إعطاء الشعب الأمريكي الإحساس بأن "الجاسوس يقف خلف الستارة" كما قال أحدهم. لكنني لو عرفت تلك الأشياء المجهولة التي تصاحب عمل الاستخبارات دوماً وكيف تكون صحيحة على نحو خاص في الاستخبارات وبأن الكل يساوي أكثر من مجموع الأجزاء لكنت اعترضت على ذلك.

وصل هذا النمط في الممارسة إلى الذروة في الخطاب الخاص بحالة الاتحاد بتاريخ 28 كانون الثاني/يناير عام 2003. كان الرئيس يعرف جيداً بأننا على الأغلب متجهون للحرب وأراد أن يقدم للشعب الأمريكي تقييماً دقيق التفاصيل قدر الإمكان. تضمن الخطاب تلاوة طويلة رتيبة لما نعرفه نحن عن أسلحة الدمار الشامل عند صدام حسين. إحدى الشذرات أشارت إلى تقرير بريطاني يؤكد أن صدام كان يحاول شراء اليورانيوم من دولة النيجر الإفريقية.

والجدير ذكره في هذا السياق أن جورج تينيت قبل ثلاثة شهور اقترح في مذكرة لتوضيح خطاب رئاسي آخر عدم الإشارة إلى هذا الموضوع. ولكن عندما كنا ندقق الخطاب عن حالة الاتحاد لم تطلب الوكالة مثل هذا الطلب بخصوص هذا الموضوع. إلا أن الإشارة ظهرت في تقرير التقديرات الاستخباراتية NIE عام 2002. وعلى أية حال كانت لدينا، ستيف هادلي وأنا، سياسة حازمة وهي إذا لم تؤيد أجهزة الاستخبارات شيئاً يعتزم الرئيس قوله، فلن يقوله. وفي هذه المرة لم ترفع الراية الحمراء، وكان من شأن هذا الخط أن يقوي موقف النقاد في الشهور القادمة.

في أواخر شهر شباط/فبراير، أدركت وكذلك ستيف هادلي وفي وقت متأخر أن الرئيس لم يقدم الحجة الأساسية. ويبدو أن استغراقنا في المباحثات والمناقشات أذهب عنا بطريقة أو بأخرى ما أردنا قوله عن كل ما فعله صدام حسين وماذا يعنيه في استقرار الشرق الأوسط. وافق الرئيس على إلقاء خطاب واحد وأخير بخصوص العراق، وقد فعل ذلك في معهد American Enterprise Institute. لقد سبق السيف العذل. وهذه حرب يسوّغها ما حكمت به الاستخبارات، وليست حرباً استراتيجية، والأساس المنطقي لها يرتفع أو ينخفض طبقاً لذلك.

تحالف الراغبين

حين كانت عمليات التفتيش تواصل سيرها البطيء والاستعدادات العسكرية تسير سيرها السريع بدأت الانقسامات تظهر داخل المجتمع الدولي. كان الرئيس يجري مكالمات هاتفية يومية مع نظرائه وسمع معلومات من مصادرها بوجود اختلافات بينهم. وتحدث كولن باول عن ذلك أيضاً. كنا نعرف أن لفرنسا وروسيا تحفظات عميقة إزاء عمل عسكري ضد صدام. وأقولها بصراحة إن سياساتهما قد أسهمت في إضعاف نظام الاحتواء ضد صدام، ولم تكونا راغبتين في تشديد القيود عليه في عام 2001. روسيا، في الحد الأدنى، تحدثت بأمانة بأن مصلحتها الاقتصادية هي الأساس المنطقي الرئيس لاجتناب الحرب. لكننا لم نكن على ثقة أكيدة أن موسكو وباريس ستعارضان حقاً العمل العسكري إذا قررت الولايات المتحدة وبريطانيا السير بهذا الاتجاه.

قررنا الدعوة إلى جلسة غير عادية لمجلس الأمن الدولي في الخامس من شباط/فبراير حيث عرض كولن باول الموقف ضد صدام. في بادئ الأمر اقترحنا، ستيف وأنا، عقد جلستين منفصلتين، واحدة حول أسلحة الدمار الشامل والثانية حول سلوك صدام في مخالفته للقرارات المتعلقة بالإرهاب وحقوق الإنسان. كان رأي وزارة الخارجية أن العالم لن يقف إلى جانبنا إلا حول تهم تتعلق بأسلحته للدمار الشامل، إلا أنها وافقت على أن يكون ثمة قرار ثان يتهمه بمخالفات أخرى. لكن هكذا قرار لم يصدر إذ انتقل الاهتمام إلى تنقيح وتهذيب وبالتالي إلى إصدار القرار رقم 1441.

وهكذا، وحيث إن الموضوع قد تم اختياره، جاء دور الاستخبارات المركزية CIA لإعداد المذكرة. درسها كولن باول ووجد فيها نقصاً. وعرض جورج تينيت وجون ماكلوخلن القضية أمام الرئيس في اجتماع عقد في المكتب البيضوي قبل عيد الميلاد. ووجد الرئيس أيضاً فيها نقصاً وسأل عن قوة البينة والدليل. وهذا هو سياق التعليق الذي قاله تينيت "رمية قوية في عين الهدف" وأظن أنه يقصد القول إن الاستخبارات قوية حقاً. فهمت التعليق هكذا، ولم أر فيه ما هو أكثر من ذلك، لكن الرئيس طلب مني أن أراجع المعلومات الاستخباراتية مرة أخرى. وهذا ما فعلته بالتعاون مع أحد المحللين في جلسة مطولة داخل غرفة المواقف بتاريخ 23 كانون

الأول/ديسمبر. ومن جهة أخرى، كتب نائب الرئيس وليبي Libby على خلفية رد فعلهما على مذكرة الوكالة المركزية CIA "مرافعة قضائية" لم تركز فقط على أسلحة الدمار الشامل بل قدمت أيضاً الكثير من أدلة هي موضع شك حول القاعدة وصدام حسين.

وقرر كولن أن يمسك القلم ويدقق شخصياً بالمعلومات الاستخباراتية. وخصص لذلك جلسات عقدها على مدى أيام في Langley حيث درس وفحص كل ادعاء، يسأل عن المصادر والطرائق وتخلّص من جزء كبير مما كُتب. فقد كان في السابق رئيساً لهيئة الأركان المشتركة ويعرف جيداً المزالق الخطرة للاستخبارات. شاركته العمل ليومين وأحسست بثقة كبيرة بالنتائج التي سيخرج بها.

شاهدت الجزء الأول من الشرح الذي قدمه كولن على التلفاز في مكتبي، ثم مع الرئيس في غرفة الطعام المجاورة للمكتب البيضوي حتى نهاية عرضه للقضية. وظننت في ذلك الحين أن ما قام به عمل يدل على القوة والبراعة. فالبينة المقدمة لا تشبه "موقف آدلاي ستيفنسون"، في إشارة إلى سفير الولايات المتحدة في الأمم المتحدة وما كشفه بصورة مفاجئة آنذاك عن صور التقطتها الأقمار الصناعية للصواريخ النووية السوفياتية في كوريا عام 1962. ومع ذلك كان شرحاً ينتزع الإعجاب وبخاصة في ضوء سجل صدام حسين مع المجتمع الدولي.

كان الرد على ذلك متوافقاً مع ما هو متوقع، حيث دعا كل من وزيرة خارجية إسبانيا آنا بلاثيو Ana Palacio ووزير خارجية بريطانيا جاك سترو Jack Straw للعمل العسكري، ودعا وزيرا خارجية فرنسا وروسيا لإعطاء مفتشي الأسلحة مزيداً من الوقت. عندما قدم هانز بليكس تقريره بتاريخ 14 شباط/فبراير الذي كان أكثر غموضاً من تقريره بتاريخ 27 كانون الثاني/يناير تبين لنا أن عملنا نال تأييد المجتمع الدولي الذي أقر بأنه هو الإجراء المناسب.

كان ثمة عاملان وراء الإلحاحية التي أحسسنا بها. الأول أن قواتنا المسلحة اقتربت من مستويات من التعبئة التي لا يمكن أن تدوم طويلاً. لم يكن إصبعنا على الزناد، إنما يجب اتخاذ القرار إما بالمضي بالتعبئة أو البدء بالتراجع. كان محالاً الوقوف بلا حراك، ذلك أن السكون يجعل قواتنا عرضة للهجوم دون دعم لوجستي

كاف. ورأيت ما يدعو للسخرية بأن بعض الدبلوماسيين، ومنهم هانز بليكس، أحبوا أن تكون خلفية القوة العسكرية الأمريكية وسيلة لإجبار صدام. يبدو أنهم لا يدركون بأننا لا نستطيع البقاء في حالة تأهب واستعداد إلى ما لا نهاية بينما يمارس صدام لعبة القط والفار كما يفعل دوماً. وثانياً، كان الرئيس يؤمن بأن الطريقة الوحيدة لاجتناب الحرب هي في ممارسة الحدود القصوى للضغط الموحد على صدام. وهذه حجة إلى جانب استمرار التعبئة وليس التراجع. لعله يفهم الرسالة ويقرر إنقاذ نفسه.

والمؤسف أن المجتمع الدولي بدأ يرسل رسائل مختلطة. وبدأت تقترب لحظة الإحساس بضرورة التوفيق بين الآراء المتضاربة حول اللغة الغامضة باعتراف الجميع في القرار 1441 بخصوص الحاجة إلى قرار ثان يفوض بالحرب. وصل طوني بلير إلى البيت الأبيض للاجتماع بالرئيس بتاريخ 31 كانون الثاني/يناير. وقال بوضوح إنه بحاجة لقرار ثان صريح التفويض باستعمال القوة. لم تكن المسألة مسألة المشروعية، بل السياسة، فهو سيضطر لمواجهة مجلس العموم الذي سيقترع على استعمال القوة، وقد تسقط حكومته في هذا التصويت. أما الرئيس فقد حظي بتفويض الكونغرس وإذا أراد البريطانيون قراراً ثانياً فسوف نسعى للحصول على قرار ثان.

اعتقد كولن باول أن لدينا فرصة قوية للحصول على تسعة أو عشرة أصوات في مجلس الأمن القومي، وقد يتمكن من إقناع مندوبي أمريكا اللاتينية – المكسيك والتشيلي – ليصوتا إلى جانبنا. ومع ذلك، إذا صوتت روسيا أو فرنسا أو الصين ضد القرار، فسوف يفشل، لأن لكل واحدة منها حق النقض "الفيتو" باعتبارها عضواً دائماً في المجلس. فقد أوضحت روسيا أنها تخشى على مصالحها الاقتصادية في العراق. أما فرنسا فكانت ذات موقف مبدئي ترى في الدكتاتور العراقي شراً لا بد منه في منطقة من العالم تحتاج لرجال أقوياء يحافظون على استقرارها. لكن يصعب علينا أن نفهم أسباب الصين.

لذلك، كان نشوء الثلاثي الفرنسي الروسي الألماني المعارض علناً لعمل عسكري في العراق القشة الأخيرة المدمرة. وقد صُدِم الرئيس بمشاركة ألمانيا، وعلى وجه الخصوص حيث إن المستشار الألماني غيرهارد شرودر، منذ شهور، جعلنا نعتقد أنه قد يؤيد الولايات المتحدة ضد صدام "طالما كان ذلك سريعاً".

غني عن القول إن من المؤلم حقاً رؤية حلفاء الولايات المتحدة في حلف الأطلسي (الناتو) يحتضنون روسيا ضد الولايات المتحدة في مسألة تتعلق بالأمن القومي. ومع ذلك ما زال كولن يأمل في الحصول على قرار يعيد التأكيد على عبارة "تبعات خطرة" الواردة في القرار رقم 1441.

قرر الرئيس الاتصال بطوني بلير، واتفقا على العمل لاستصدار قرار ثان حتى لو كانت الاحتمالات غير مشجعة. الرئيس الفرنسي جاك شيراك أعلن صراحة بأن "لا شيء يبرر الحرب". ومع ذلك كان ثمة شيء من الأمل بأن فرنسا وروسيا قد تمتنعان عن التصويت إذا كان إلى جانبنا عدد كاف من أعضاء المجلس. قُدِّم القرار بتاريخ 24 شباط/فبراير، وكان على حافة الموت عند وصوله.

تبين لنا أن مندوبي أمريكا اللاتينية أكثر صعوبة مما توقعنا. قال مندوب التشيلي إنه لن يؤيد قرار حرب. وعندما اتصل الرئيس بوش بالرئيس المكسيكي فيسنت فوكس، قال الأخير "أي قرار؟" ووعد بالاتصال بالرئيس ثانية، ولما لم يتصل لبضع ساعات اتصلت أنا بنظيري المكسيكي لأتبين السبب فعلمت أن الرئيس فوكس دخل المستشفى لإجراء عملية في ظهره، وهو غير موجود. يبدو أن فرصة تمرير قرار ثان باتت بعيدة جداً.

في مطلع آذار/مارس اتصل الرئيس بطوني بلير ثانية. ظننت أنهما سيستعرضان وضعية القرار، لكن شيئاً آخر كان يشغل باله. فقد كان متخوفاً أن تكون الحرب سبباً في سقوط حكومة بلير، موضحاً للأخير بأنه لا يستطيع تصور أن بريطانيا لن تشارك في الغزو، ولعله توجد طريقة ما لجعل المملكة المتحدة تشارك فيما بعد في هذا الصراع. لكن بلير لم يقبل بهذا بل قال إنه وعد بأن يكون إلى جانبنا وأنه لم يغير موقفه.

تذكرت وأنا أستمع إلى هذا الحديث تلك اللحظة التي جلست فيها مع مارغريت تاتشر في "غرفة روزفلت" بشهر آب/أغسطس عام 1990 حين كنت المساعدة الفنية للرئيس جورج بوش الأب. فقد جاءت رئيسة وزراء بريطانيا إلى البيت الأبيض لتبحث موضوع الرد على غزو صدام حسين للكويت. كان الرئيس آنذاك مرتبطاً مع وفد من الكونغرس، لذلك ناب عنه في الاجتماع مع السيدة تاتشر ريتشارد هاس Richard Haas الذي كان حينذاك مساعد الرئيس الخاص لشؤون الشرق الأدنى وجنوب آسيا، ورافقته في الاجتماع لحين انتهى الرئيس من اجتماعه.

كانت تعتزم أن تقول للرئيس بألا يكون "متردداً" إزاء صدام. يا لسخرية الأقدار! وغادرت مكتب الرئيس وأنا أشعر بعميق الاحترام وشدّة الإعجاب بطوني بلير والمملكة المتحدة. يبدو أنه عندما تشتد الأزمات لا يشعر البريطانيون بالتردد والارتعاش.

اتفق الرئيس وبلير على عقد اجتماع في جزر الآزور يضم الأعضاء الهامين في مجلس الأمن الدولي الذين يؤيدون العمل العسكري. وهكذا التأم شمل الرئيس بوش ورئيس الوزراء البريطاني بلير ورئيس الوزراء الإسباني أزنار إلى جانب رئيس وزراء البرتغال خوزيه باروزو، مضيفهم، الذي اقترح هذا المكان الهادئ للاجتماع.

من الجدير بالذكر أن رئيس الوزراء أزنار ووزيرة خارجيته آنا بالاثيو قد أصبحا حليفين شديدي البأس في الحرب على الإرهاب وفي انتقاد صدام حسين. فالإسبانيون لهم تجربتهم الخاصة مع الإرهاب في التصدي لجماعة إيتا (ETA) الانفصالية في إقليم الباسك، وقد أعرب الرئيس عن تأييده ودعمه لموقفهم من هؤلاء الانفصاليين. وهذا ما أسس لرباط قوي بين البلدين. لكن حزب أزنار فيما بعد أخفق في انتخابات عام 2004 في أعقاب هجوم إرهابي فسره الكثيرون بأنه رد انتقامي لموقف إسبانيا الداعم للحرب على الإرهاب ولمشاركتها في حرب العراق. لكن خلفه، خوزيه لويس رودريغز ثاباتيرو بدّل هذا المسار وبشكل انفعالي سحب القوات الإسبانية من العراق، ما سبب توتراً في علاقاتنا لم نتجاوزه بعد.

التقينا جميعاً عصر ذلك الأحد في جزر الآزور، وجلسنا مكتئبين تراودنا أفكار بأن مجتمعاً دولياً موحداً لن يتحقق. سوف نهاجم صدام بتحالف الراغبين وإلا فلا. كان على البريطانيين أن يغادروا مبكرين لأجل الاستعداد لـ "لحظة الحقيقة" التي سيواجهها طوني بلير في مجلس العموم. ذهبوا مودعين، فالتفتّ إلى أندي كارد وقلت: "أرجو ألا يكون هذا اللقاء آخر مرة نراهم فيها".

فاز طوني بلير في التصويت على الثقة في مجلس العموم. وشاهدته صباح يوم الثلاثاء وهو يدافع عن موقفه الداعي لتعزيز القرار 1441. ولا بد لي من القول إن الجدال في البرلمان البريطاني شبيه بأداء مسرحي. ووجدت نفسي أومئ برأسي موافقة حتى عندما أستمع إلى أشخاص لا أتفق معهم في الرأي. يوجد شيء في

نبرة نطقهم وفي الطريقة الجميلة التي بها يستخدم البريطانيون هذه اللغة التي هي أولاً وأخيراً لغتنا المشتركة. يبدو نطقهم للغة مؤثراً ويثير الإعجاب.

في النهاية فاز بلير بهامش أكبر مما توقع. والتزم بمشاركة القوات البريطانية في الحملة الأولى الهادفة إلى الإطاحة بصدام حسين وتحرير العراق. وفعل الشيء نفسه كل من جون هوارد رئيس وزراء أستراليا وإلكساندر كفانيفسكي رئيس وزراء بولونيا، بينما وقفت فرنسا وألمانيا وكندا بعيداً، وشاركت في هذا التحالف ثماني عشرة دولة من دول حلف شمال الأطلسي (منها سبع دول انضمت للحلف مؤخراً في عام 2004) إلى جانب عدد من البلدان الأخرى. رفض المشاركة بعض الدول من "أوروبا العجوز" كما دعاهم دونالد رامسفيلد بصورة بعيدة عن الدبلوماسية. لكن ما هو مشجع في هذا السياق رؤية دول البلطيق وبعض دول شرق ووسط أوروبا، وحتى جورجيا تفعل ما بوسعها، وبأفضل دافع ممكن لديها، ولا عجب في ذلك فهي أصبحت حرة بعد سنين طويلة من الاستبداد فأرادت أن تساعد الآخرين في نيلهم للحرية. أما اليابان وكوريا الجنوبية فسوف يكملان هذا المجهود في الشمال والجنوب من خلال القيام بمهام إنسانية والمساعدة في تدريب قوات الأمن العراقية. فهذه هي أول مهمة لليابان "وراء البحار" في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية. لقد كان مسيئاً لهذه البلدان أن ترى جهودها ومساهماتها موضع سخرية عند الآخرين الذين وصفوها بأنها غير ذات أهمية، وكان مزعجاً لنا أن يتحدث الآخرون عن عملنا العسكري ضد صدام ويصفونه بأنه عمل أحادي الجانب. وواقع الحال أن ثلاثة وثلاثين بلداً من التحالف قدموا قوات إسناد للعمليات العسكرية داخل العراق عام 2003.

ولم تكن تلك المرة الأولى التي تتصرف فيها الولايات المتحدة دون قرار صريح صادر عن مجلس الأمن الدولي. في الفترة الممتدة من عام 1948 حين وفرت الولايات المتحدة برئاسة ترومان جسراً جوياً إلى برلين وحتى عمليات قصف حلف الناتو ليوغوسلافيا عام 1999 عملت التحالفات المشاركة دون تفويض خاص. لكننا في هذه المرة اعتقدنا أن القرار 1441 والقرارات الستة عشر التي سبقته كانت أكثر من كافية للتعبير عن رأي المجتمع الدولي بأن صدام حسين يشكل خطراً على السلم والأمن الدوليين. وفي رأينا أن عبارة "تبعات خطيرة" يجب أن يكون لها معناها.

14

48 ساعة

قبيل مغادرتنا إلى جزر الآزور عقد مجلس الأمن القومي اجتماعاً في كامب ديفيد في الخامس عشر من آذار/مارس ليستعرض الموقف. وقررنا أن أي عمل عسكري سنتخذه يجب أن يسبقه إنذار يوجه إلى صدام حسين. وكما كان الحال مع طالبان كانت وجهة النظر الموحدة في هذا السياق أن الأمم التي تحترم نفسها لا تشن الحرب دون سابق إنذار. وجه الرئيس خطابه للأمة بتاريخ 17 آذار/مارس من قاعة Cross Hall في البيت الأبيض. وقف وعلى جانبيه رتل من الجنود من جانب وأعلام الرئاسة والولايات المتحدة على الجانب الآخر عن بعد، وأصدر إنذاراً إلى صدام بأن يغادر البلاد أو يواجه الحرب خلال ثمان وأربعين ساعة. بتاريخ 19 آذار/مارس اجتمع مجلس الأمن القومي مرة أخيرة مع القادة العسكريين الذين انضموا إلى المؤتمر التلفزيوني من أماكنهم في الميدان. سأل الرئيس كلاً من القادة باسمه إذا كان بحاجة إلى شيء. والجميع أجابوا كل بدوره مؤكدين ثباتهم.

أنهى الرئيس الاجتماع قائلاً: "حمى الله أمريكا". أحسست أن عاطفته غلبته فلم ألحق به إلى المكتب البيضوي كما أفعل دوماً. وكذلك آندي كارد. عندما يعمل المرء لدى رئيس الولايات المتحدة يدرك أن من يكون رئيساً يقوم بعمله بمفرده. في بعض الأحيان قد تحصل أمور لا يستطيع أقرب المقربين من المستشارين أن يقول أو يفعل شيئاً يغير الواقع. وليس ثمة لحظة ينطبق فيها هذا القول أصدق من لحظة يصدر فيها القائد الأعلى للقوات المسلحة أمره إلى رجال أمريكيين ونساء أمريكيات بالتوجه للمعركة. لم أحلم مرة أن أتطفل على اللحظة التي يقر فيها الرئيس بأنه، هو وحده، المسؤول عن هذا القرار.

"ربما لن نضطر لشن الحرب"

رجعت إلى مكتبي لأستعرض جدول أعمالي لهذا اليوم. يجب أن أجري بعض المكالمات الهاتفية مع نظرائي في مختلف دول العالم، وأمامي عدد من الاجتماعات المقررة بخصوص الحرب وما بعدها. الجزء الخفي من العملية يفترض أن يبدأ هذه الليلة بعنصر طليعي مؤلف من قوات خاصة بريطانية وبولونية وأسترالية وأمريكية.

عند الثالثة عصراً اتصل الرئيس بي وطلب إلي المجيء إلى المكتب البيضوي في الحال. أنا دائماً أذهب في الحال، أما أن يقول ذلك الآن فهذا شيء مستغرب. حين وصلت رأيت جورج تينيت يميل بجسمه فوق الطاولة ويري الرئيس موقعاً على الخارطة قريباً من بغداد. فقد ورد إلى الوكالة خبر يفيد بأن صدام حسين انتقل إلى موقع "مزارع الدورة" خارج العاصمة بغداد. وذكر المصدر الإحداثيات التقريبية للمنزل الذي سيقيم فيه والزمن المقدر لوصوله. وقيل لنا أيضاً إنه استقل سيارة بيضاء اللون. فكان السؤال هل نهاجم الموقع ونقتل صدام قبل البدء بالغزو العسكري؟

وزير الدفاع دونالد رامسفيلد ورئيس هيئة الأركان المشتركة ريتشارد مايرز كانا قد سبقاني للاجتماع، لكنني نظرت حولي فلم أجد كولن باول، وقال الرئيس: "اطلبي إليه أن يحضر".

استأذنت بالخروج ودخلت إلى مكتب الرئيس الصغير المجاور للمكتب البيضوي، وهاتفته قائلة بصوت عالٍ: "تعال إلى هنا في الحال!" ولم يتسن لي الوقت للشرح والتفسير.

كان الرئيس في حيرة من أمره. فقد بدأ العمل العسكري بالتحرك قبل ساعات قليلة. فكيف ينسجم هذا العمل مع الخطة؟ هل غُرّر بنا لنقع في الشرك؟ لعل صدام حسين قد ملأ ساحة المجمع السكني بالنساء والأطفال كي يقتلوا بالضربة الجوية، فتملأ صور الضحايا الأبرياء من جراء العدوان الأمريكي شاشات التلفزة عبر الأقمار الصناعية. لقد بات القرار أكثر صعوبة من جراء تبدل التقارير الواردة من المصدر، ما جعل جورج تينيت يرسم إحداثيات جديدة على قصاصة من الورق وهو متكئ على الأريكة البيضاء في المكتب البيضوي. انتابت الرئيس شكوك

كثيرة، ولا أخفيكم أنني أنا أيضاً انتابتني الشكوك - لكننا كنا جميعاً متفقين بأن الوضع يستحق المحاولة. طلب الرئيس إلى دون بأن يتأكد بأن تومي فرانكس موافق. نحن جميعاً كنا نرى الجانب الإيجابي، أي إن استطعنا قتل صدام فقد نتفادى الحرب.

إذن ينبغي وضع خطة هجومية فوراً بغية إعطاء الطائرات القاذفة الوقت الكافي للوصول إلى الهدف. وهكذا أخذ ديك مايرز يجري مسرعاً بين المكتب البيضوي ومكتب ستيف في آخر الممر، ويتواصل مع الأركان المشتركة، وهي تعد الخطة على عجل وتجهز رزمة الأسلحة. ستكون المهمة غير تقليدية، وفي الحد الأدنى لفرصة تكفي لإسكات الدفاعات الجوية العراقية قبل دخول الطائرات القاذفة، إذ يتعين على الطيارين التسلل دخولاً وخروجاً دون أن تكتشف.

عند الساعة الثامنة تقريباً ذهبت إلى مكتبي وأيقظت ديفيدماننغ لأخبره عن وجود تغيير في الخطة وأوضحت له بأفضل ما أستطيع ما الذي كنا نحاول فعله. عندئذ قام ديفيد بدوره بإيقاظ رئيس الوزراء. فالبريطانيون متفقون معنا.

حبسنا أنفاسنا إلى أن أنجز الطيارون مهتمهم وغادروا المجال الجوي العراقي بعد ساعات. في اليوم الثاني وصلتنا التقارير الأولية التي أفادت بأن سيارة بيضاء اللون قد أصيبت وأن "شخصية هامة" أخرجت منها على نقالة. أياً يكن هذا الشخص فهو ليس صدام حسين. وفي اليوم نفسه بدأت العملية العسكرية لتحرير العراق كما هو مخطط لها.

لكنني ذهلت في صباح اليوم التالي عندما رأيت المساعدة التنفيذية لدينا الرائد جين إيسترلي Jen Easterly ترتدي زيها العسكري. ولا بد لي من أن أقول إن المساعدين التنفيذيين في مجلس الأمن القومي ومنهم كيفن موران، ومايكل ما، ومات واكسمان وديف ترامبرز الذي كان في السابق طالباً عندي بجامعة ستانفورد كانوا يعملون لساعات طويلة ولا ينالهم ضعف أو شدة تحت الضغط الكبير، وكنت وستيف وثيقي الصلة بهم.

سألتها: "لماذا ترتدين الزي العسكري يا جين؟"

أجابت بكل تواضع: "نحن في حالة حرب، وأنا جندية".

* * *

سارت الحملة العسكرية سريعاً إذ تقهقرت القوات العراقية وبالتالي تفككت وتشرذمت. وواصلنا اجتماعات لجنة المديرين واجتماعات مجلس الأمن القومي لمناقشة أوضاع ما بعد الحرب. ولكن لم يكن لدينا أو لدى الرئيس شيء نفعله. فالعملية الآن بيد القادة العسكريين. لكنني والحق أقول وأنا أستعيد في ذهني صور تلك الأيام شعرت بدهشة بالغة إزاء ما قام به الرئيس فعلاً. وصل رئيس الكاميرون وانتهت زيارته بعد اجتماع عقد في المكتب البيضوي ومأدبة غداء وذلك كله في العشرين من آذار/مارس. لكنني اليوم وأنا أستعيد ذكرياتي لست أدري لماذا جاءت هذه الزيارة. ولعل عدم تذكري لهذا الاجتماع أو أن الاجتماع قد حدث حقاً (إذ لم أتذكره إلا حين استعرضت يومياتي لأجل هذا الكتاب) دليل على ذاك المستوى من انصراف الذهن الذي عشناه، حتى لو بدت الأشياء في ظاهرها طبيعية.

خلافاً لما كان عليه الحال في بداية العمليات بأفغانستان لم يكن لدينا شعور بأننا عاجزون عن إحراز أي تقدم. كانت قوات التحالف تتقدم بثبات وسرعة وتقترب من بغداد. وتساءلنا عما إذا كان صدام سوف يصمد هناك لكنه لم يصمد. بتاريخ التاسع من نيسان/أبريل دخلت القوات الأمريكية العاصمة. كانت شوارع العاصمة تضج بالهرج والمرج والصخب. وشاهدت على شاشة التلفاز تمثال صدام حسين يهوي إلى الأرض. لقد تحرر العراق. ولكن عندما تسلق أحد الجنود فوق الأنقاض ليزرع العلم الأمريكي سرعان ما أنذر بإنزاله. نحن لم نرغب أن يكون وجودنا هناك احتلالاً - أو أن يبدو كذلك.

بعدما شاهدت هذه الصور هرعت إلى المكتب البيضوي، ورأيت نائب الرئيس ومعه كنعان مكية، أحد المنفيين العراقيين الذي تعاون معنا جيداً. كان الجميع يحتضن الجميع. أما الرئيس فكان جالساً إلى مكتبه. قلت له: "أنت فعلت ذلك كله". لكنه لم يجب. ومرة أخرى انسحبت وخرجت فقد كان مستغرقاً في التفكير.

هذا وقد علمت فيما بعد أن نائب الرئيس قد دعا ليبي Libby وبول وولفويتز Paul Wolfowitz وعدداً من الأشخاص إلى منزله للاحتفال بتحرير العراق. لم أعلم يقيناً ما إذا كان دون رامسفيلد بين المدعوين، لكن كولن وأنا لم تشملنا الدعوة. كان ثمة نوع من الغطرسة لبعض الوقت فيما بين أولئك الذين كانوا الأكثر إصراراً على الإطاحة بصدام. وقد أجمل نائب الرئيس هذا كله حين

قال بعد أن طولب بضرورة التنسيق بين مختلف الوكالات: "البنتاغون حرّر العراق. فماذا فعلت وزارة الخارجية؟" كنت أعلم أن عملي مفصّل على قياسي. ونحن جميعاً نعرف ذلك.

"أين هم عمال النفط؟"

لكن فرحة التحرير لم تدم طويلاً. انتشرت أعمال النهب والسلب على نطاق واسع. ولعل هذا أمر متوقع حدوثه بعد الإطاحة بدكتاتور مكروه. لكن هذه الأعمال تجاوزت مجرد السلب والنهب وتعدتها لتغدو هجمات منظمة وممنهجة على المباني الهامة بما فيها المتحف الذي يضم بين جنباته آثار العراق العظيمة. وكان ثمة أشخاص غير معروفين يقومون بهجماتهم على مستودعات الأسلحة. وعلى الأقل لم تحدث محاولات كالتي وقعت في عام 1991 حين أضرمت النيران في حقول النفط، إلا أن الصور الآتية من العراق كانت بمنتهى القبح.

كنت على قناعة أكيدة بأن أعضاء حزب البعث الموالين لصدام حسين، وليس المواطنين العاديين، هم الذين يتسببون بالقسم الأكبر من الفوضى لكي يحرجونا ولكي يبذروا بذور عودتهم. وفي غضون أيام قليلة بدأت تردنا تقارير عن عصابات مسلحة تسمي نفسها "فدائيو صدام." سألت جورج: "ومن هم فدائيو صدام؟" وقد غاب عن ذهني لفترة وجيزة أن الاسم ذكر أمامي بصورة عابرة أثناء الإيجازات قبل الحرب.

وسط هذه الفوضى المتزايدة بدأ تنفيذ الخطط الموضوعة لما بعد الغزو. واتضح لنا دون عناء أن بعض افتراضاتنا كانت خاطئة. لا أحد يستطيع أن يعرف أين هم الموظفون المدنيون الذين كنا ننتظر منهم أن يحافظوا على استمرارية الدولة. أذكر جيداً كيف وقفت أمام طاولة مكتبي بعد أسبوع واحد من دخول القوات الأمريكية إلى بغداد وصرخت بأعلى صوتي: "أين هم عمال النفط؟" يبدو أنهم اختفوا ولم يعد يراهم أحد كما رجال الشرطة والجيش.

وتفاقمت المشكلة حين وجدنا أننا غير قادرين على إدخال جاي غارنر Jay Garner وفريقه إلى العراق بسبب الوضع الأمني. لم يكن من السهل تفسير ذلك علماً أننا قد نشرنا في العراق ما يقرب من مئتي ألف جندي، لكن البنتاغون كان

مصراً على أن الوضع خطر جداً ولا يمكن دخول غارنر. وأخيراً وبعد ما يقرب من ثلاثة أسابيع بعد الغزو تمكن من دخول العراق. ومن فوره وجد نفسه في حالة من الإرباك الشديد.

اتصلت بمارغريت توتوايلر Margaret Tutwiler سفيرتنا في المغرب. كانت مارغريت الصديقة الحميمة لجيمس بيكر والمؤتمنة على أسراره عندما كان وزيراً للخارجية. وهي تشبه كارين هيوز كثيراً، تعبر عن آرائها بدقة ووضوح، ومستشارة سياسية بارعة الذكاء. قلت لها متوسلة: "اذهبي وساعدي جاي غارنر، يبدو أنه في حيرة من أمره حيال ما يفعل أو يقول". وأوضحت لي أنها لا تريد هذه المهمة. لكنها امرأة تحب وطنها فوافقت على الذهاب.

كان المخطط يقضي أن تجري عملية غارنر بالتعاون مع السلطة العراقية المؤقتة المشكّلة من الزعماء المنفيين من الشيعة والسنّة والأكراد. وقد قُدّم للرئيس إيجاز حول هذه العملية قبل نشوب الحرب. فقدم دوغ فيث Doug Feith شرحاً لنسخة كثيرة التفاصيل في الحادي والثلاثين من آذار/مارس تتضمن المبادئ اللازمة للسلطة وتعهدات أعضائها بالتمسك بهذه المبادئ والعمل بموجبها. وأعطيت وزارة الدفاع السلطة الكاملة لتنفيذ هذه الخطة، ومرة أخرى مع تنبيه من الرئيس لتحرص الوزارة على أن تضم هذه السلطة قادة وزعماء من داخل البلاد وليس فقط ممن كانوا في المنفى.

بالإضافة إلى التخطيط الموضوع للإدارة الجديدة بأن يكون لها "وجه" عراقي فقد توخى مكتب دوغ فيث توظيف خبراء مدنيين خارجيين للمساعدة في إدارة شؤون الحكومة. وأحيلت عقود الدفاع بخصوص مختلف الوظائف، كان بعضها معقولاً، لكن بعضها الآخر لم يكن كذلك. وقد علمت فيما بعد أن "الهيئة الدولية لتطبيقات العلوم"، على سبيل المثال، كُلِّفت بإدارة وتشغيل محطة التلفزة العراقية التابعة للدولة. وهذه الهيئة شركة فنية ممتازة لكنها لا تعلم شيئاً عن الإعلام، فكيف تعلم بمضمون الإعلام العربي.

كانت وزارة الخارجية على استعداد لإرسال الموظفين وكثير منهم من العرب. وقد أُرسل بعضهم دون أن تحدث حادثة، علماً أن فيث كان يعارض العديد من توصيات وزارة الخارجية ولم يكن ذلك إلا لأسباب يمكن تسميتها بأسباب إيديولوجية. عندما علمت بالأمر ذهبت إلى الرئيس مباشرة وقلت له إن التصرف

على هذا النحو يُعَدّ إهانة لكولن باول فنحن بحاجة للخبرات. لكن ذلك كان برنامج وزارة الدفاع ولم يشأ الرئيس أن يتدخل. غير أن ستيف عمل جاهداً لجلب أكبر عدد ممكن من موظفي وزارة الخارجية.

للأسف لم يكن لدى البنتاغون القدرة الكافية لتطبيق تفاصيل الخطط الموضوعة للسلطة العراقية المؤقتة أمام تلك الفوضى العارمة على الأرض. استطاعوا إدخال بعض المنفيين إلى العراق بمساعدة العسكريين الأمريكيين، لكن مهمة غارنر انهارت لحظة دخولها ولم تستطع أن تتدبر أمورها فكيف بها تتدبر أمر البلاد والسلطة العراقية المؤقتة. وتبدّى لنا الكابوس الذي حاولنا جعل وزارة الدفاع تتفادى حصوله من خلال التخطيط لـ "أمن المنطقة الخلفية". كان ثمة نقص خطير جداً في العمالة داخل بغداد، وبقي دونالد متمسكاً بموقفه المصر على وجود ما يكفي من الجنود، على الرغم من إلحاح الرئيس لمعرفة عدد هؤلاء الجنود على الأرض.

قال كولن باول ذات يوم إن القوة العسكرية يجب أن تكون صارمة في التطبيق. وعُرف هذا القول بمبدأ كولن باول، ذلك أنه يقدم توصيفاً أكيداً للاستراتيجية المتبعة في حرب الخليج الأولى عندما وضعت على الأرض قوة قوامها 500 ألف رجل. وقد أخبرني في مرحلة لاحقة أنه شخصياً أعرب عن مخاوفه حيال مستويات القوات أمام تومي فرانكس. لكن البنتاغون اختار مقاربة مختلفة وحسم أمره إزاءها، وتقضي باستخدام ما سمي "بصمة الأقدام الخفيفة". نجحت هذه المقاربة في إلحاق الهزيمة بجيش صدام وبالتالي الإطاحة به ولكن لم يكن لدينا العدد الكافي من القوات لإرساء الاستقرار في بيئة ما بعد الحرب. وعادت إلى ذهني وأنا أشاهد تلك الفوضى أصداء كل تلك الإيجازات التي كانت تبين للرئيس أن الخطة "تتضمن ما يكفي"، ما يعني وجود عدد كافٍ من القوات. وإن كان ثمة اعتراضات في أوساط كبار الجنرالات على التقييم، فالرئيس لم يعلم بها.

أدركت دونالد خارج غرفة المواقف بعد اجتماع لمجلس الأمن القومي حيث تكشفت كل هذه المشكلات، وسألته إن كان قد علم بأن مهمة غارنر لم تنجح. وقلت له: "حتى إننا لا نستطيع جعل غارنر يدخل إلى البلد". قال إنه رأى المشكلة بالتأكيد وبأنه يدرس نموذجاً آخر. بتاريخ الحادي عشر من نيسان/أبريل تقدم

دونالد بتوصية تقضي بأن يعين الرئيس مبعوثاً رئاسياً جديداً يحل محل مكتب الإعمار والمساعدة الإنسانية ORHA (وأخيراً وصل غارنر إلى بغداد في هذا اليوم نفسه). وضع دون ومعاونوه لائحة تتضمن تنوعاً في الشخصيات لنحو ما يزيد عن مئة مرشح، كان منهم بول وولفويتز، ووزير الخارجية الأسبق جورج شولتز، وحاكم كاليفورنيا الأسبق بيت ولسون، ورئيس الاحتياطي الفدرالي السابق بول فولكر، وبول "جيري" بريمر.

معظمنا يعرف بول بريمر جيداً فقد كان يعمل في شركة استشارية يملكها هنري كيسنجر. وكان الخيار المعقول، إذ سرعان ما أُعجب الرئيس به وبحضوره وبهيئته الدالة على أنه رجل صاحب قرار. لكننا بصراحة لم نجر عملية تحقيق مطولة ذلك أن الوضع على الأرض كان يتطلب رداً فورياً. وتم تعيين بول بريمر في السادس من أيار/مايو رئيساً لسلطة التحالف المؤقتة. وقبل إيفاده إلى العراق حضر بول بريمر جلسة مع كل عضو بمفرده من أعضاء لجنة مديري مجلس الأمن القومي، ثم التقاه الرئيس على انفراد. أما تعليمات دون رامسفيلد له فقد فوضته بجميع الوظائف التنفيذية والتشريعية والقضائية. وفعل بمجرد وصوله ما لم يستطع غارنر فعله، فقد أحكم سيطرته وحقق نوعاً من النظام.

هكذا كانت طريقة تشكيل سلطة التحالف المؤقتة. لكن بعض المسؤولين في وزارة الدفاع لم يكفوا عن المطالبة بضرورة تسليم مزيد من السلطة والصلاحيات للسلطة العراقية المؤقتة، لكن ذلك كان يتنافى مع التعليمات التي أعطاها الوزير دونالد لبول بريمر. فهل كان دونالد يريد أن تكون بيد بول جميع الوظائف التنفيذية والتشريعية والقضائية أم لا؟ لم تكن القضية بين الخارجية والدفاع. وإن كان ثمة مشكلة تنسيق، فهي أن وزارة الدفاع لم تشأ، بل لم تستطع، أن توفّق بين السلطة العراقية المؤقتة (IIA) التي كانت بيد دوغ فيث وسلطة التحالف المؤقتة (CPA) التي يرأسها بول بريمر وكلتاهما في مبنى واحد.

لكن ستيف هادلي، بهدف إعطاء المرونة القصوى لسلطة التحالف المؤقتة (CPA) عمل على "إغلاق" عملية المندوبين ومجموعة الإدارة التنفيذية بقيادة فرانك ميلر. فالتنسيق سيكون في بغداد بتوجيه من البنتاغون وقيادته في واشنطن.

أوضح بول بريمر بمجرد وصوله إلى بغداد أن على الولايات المتحدة أن تظهر اليد القوية ولو لفترة قصيرة من الزمن في الحد الأدنى. ولم تكن مسألة

خيار مزدوج، أي تسليم البلاد إلى السلطة العراقية المؤقتة (IIA) أم لا. بل هي مسألة ما مدى سرعة تمكن العراقيين من قدرتهم على تولي السلطة، وبخاصة إزاء الوضع الأمني على الأرض، وحقيقة أن معظمهم غاب عن البلاد لسنين عدة، وليس لهم قاعدة داخل البلاد. كان الرئيس يثق ببول جيري بريمر، وكان يؤمن بأن من الضرورة بمكان إعطاء "موفده على الأرض" المرونة الكافية للتنظيم بالطريقة التي يراها.

ومع ذلك. كان ممكناً رفد مهمة بريمر عبر مواصلة الاعتماد على زالماي خليل زاد Zalmay Khalilzad بصفته مبعوثاً سياسياً. لقد كان زالماي السفير الذي حقق نجاحاً منقطع النظير في أفغانستان، ولديه خبرة طويلة مع المنفيين من جميع أنحاء العراق. عمل بصورة فاعلة ومؤثرة مع زعماء القبائل وقادة الأقاليم الذين نجوا من نظام صدام حسين ودعاهم جميعاً لمؤتمر يعقد في محافظة صلاح الدين. وهؤلاء الزعماء ومعهم المنفيون قد يعطون شرعية أكبر للسلطة المؤقتة القائمة في بغداد.

لست ممن يتقنون الجدالات الثقافية، ولكنني رأيت شيئاً من فاعلية زالماي وتأثيره ما قد يكون مرده مستوى ارتياحه إلى الأساليب المتبعة في المنطقة ومعرفته بها، وكذلك مستوى اطمئنان المنطقة له. طلبت إلى الرئيس إبقاء زالماي على رأس عمله ليساعد بول بريمر في التعامل مع الشخصيات العراقية الصعبة المراس. فقال الرئيس إن هذا الأمر منوط ببول. لكن بول اعترض واحتج، قائلاً إنه سيقوم بهذا العمل دون مساعدة من أحد. وكان ذلك خطأ.

غير أن بول أثبت فيما بعد فاعليته في التعامل مع العراقيين. أما النقد القائل بأن سلطة التحالف المؤقتة (CPA) قد انتفخت كثيراً وأمست تتكلف العظمة فله ما يسوغه، ففي ذروة عملها كان يعمل فيها أكثر من 1200 شخص. وارتكبت الأخطاء، بما في ذلك قرارها بتسريح الجيش. ولكن برغم كل ما شهده العام التالي من سعود ونحوس فقد أنجز بول عملاً بطولياً في ظل أكثر الظروف صعوبة والتي لم تخل من تردي الحالة الأمنية. وقد قدر الرئيس ذلك، وكذلك أنا.

"عاقب فرنسا، وسامح روسيا، وتجاهل ألمانيا"

في الفترة التي أعقبت الحرب مباشرة بدأنا نفكر في الطريقة التي نعيد بها شكلاً لعلاقاتنا الطبيعية مع فرنسا وألمانيا وروسيا. وكان الرئيس مهتماً على وجه الخصوص بروسيا التي رأى أنها كانت في الحد الأدنى صريحة ومباشرة في معارضتها للحرب. وأحسست بهذا الشعور عينه، إلا أنني تفوهت بما ظننت أنه ملاحظة بارعة في لحظة خلتها لحظة انفراد مع الرئيس بحضور عدد قليل من المساعدين في المكتب البيضوي، حيث قلت: "عاقب فرنسا، وسامح روسيا، وتجاهل ألمانيا". وضحكنا جميعاً. لكنني صدمت عندما وجدت أن أحدهم قد مرّر هذه الملاحظة للصحافة. وتذكرت ما قاله بنجامين فرانكلين بأن ثلاثة أشخاص قد يحفظون سراً إذا كان منهم اثنان متوفين. لا بد أنه كان يتحدث عن جورج واشنطن.

اتصل الرئيس بفلاديمير بوتين وأخبره بأنه سيوفدني إلى موسكو. قدّر بوتين عالياً هذه البادرة ورد عليه قائلاً إنه يرحب باستقبالي.

وصلت إلى موسكو في السادس من نيسان/أبريل وتوجهت مباشرة إلى غرفة خصصت لي في منزل السفير الأمريكي المعروف باسم Spaso House. وهو منزل جميل كلاسيكي الطراز أقام به المبعوث الأمريكي منذ بداية العلاقات بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة عام 1933. أدرت التلفاز واخترت محطة إخبارية روسية. كانت معرفتي باللغة الروسية سابقاً جيدة، لكن هذه اللغة يصعب حفظها بسبب بنيتها النحوية الخاصة. وكنت أجد من المفيد لي أن أجعل "أذني" الروسية تقبل عليّ سريعاً.

بينما كنت أفرغ حقيبة ملابسي سمعت خبراً كدت لا أصدقه، قافلة من الدبلوماسيين والصحفيين الروس أصيبوا بجروح من جراء تعرض موكبهم لإطلاق النار وهم يغادرون بغداد. وقلت لنفسي "ستكون هذه الجولة عظيمة الشأن". واتصلت بالرئيس الذي قال لم نحصل على الحقائق بعد ولكنه بالطبع طلب إلي أن أعرب لبوتين عن عميق أسفه.

كانت اجتماعاتي في موسكو سلسة يسيرة لولا بعض الأخذ والرد حول المسؤولية في شأن هذه الحادثة. اجتمعت مع سكرتير مجلس الأمن الروسي

وغيره من المسؤولين ثم توجهت عبر الساحة المرصوفة بالحجارة نحو مكتب بوتين في الكرملين. كان آخر عهدي بهذا الطريق حين جئت بمهمة لتمهيد السبيل الدبلوماسي قبل انسحابنا من معاهدة الصواريخ البالستية في صيف عام 2001.

كان بوتين يعرف أنني دارسة جيدة لروسيا، وهذه حقيقة بدا لي أنه يراها مطمئنة – في الأيام الأولى على الأقل. وكانت الكيمياء الشخصية بيننا جيدة، ومع أنني كنت دوماً أحدثه باللغة الإنكليزية (فقد أردت أن أتوخى الدقة في إيصال الرسائل) إلا أنني كنت أستمع إليه باللغة الروسية. كان يتكلم بطريقة فظة من غير تجامل، وأردت أن أستمع إليه وهو يتحدث بلغته، ليس عبر الترجمة. وعلى أية حال، أبلغته أن الرئيس راغب في عودة العلاقات إلى مسارها الطبيعي. وقال إنه راغب بالشيء نفسه وأكد لي ضرورة أن يعرف الرئيس بوش مصالح روسيا الاقتصادية في إعادة بناء العراق. وهذه المصالح تتضمن ديون صدام حسين الضخمة لموسكو وكذلك عقود النفط المعلقة. لقد كان صريحاً وصادقاً في حديثه معي.

أما اللقاءات الأولى مع الفرنسيين والألمان منذ الغزو فسوف تكون على هامش اجتماع مجموعة الثماني في مدينة إيفيان Evian الفرنسية المقرر انعقاده في حزيران/يونيو من ذلك العام. بدأ الرئيس جولته في بولونيا ثم توجه إلى سان بطرسبرغ لحضور احتفالات الذكرى المئوية الثالثة لتأسيس المدينة. أُنفقت مبالغ هائلة تقدر بملايين الدولارات لإعادة تأهيل قصر بيترهوف Peterhof البهي الفخم الذي كان قصر القيصر بطرس الأكبر. أينما تنظر تجد الذهب: قباب الكاتدرائية تغطيها أوراق من ذهب، وفسقيات الماء من ذهب، والناس من ذهب. أجل، الناس من ذهب. فما كان يبدو لأول وهلة تماثيل تبين لي أنهم بشر غطاهم رذاذ بلون الذهب. أما العرض الموسيقي الرائع بعد مأدبة العشاء فقد تضمن أداء "بحيرة البجع" تلك البالية الرائعة التي يؤديها راقصون وراقصات بحركاتهم البديعة. وليس غريباً أن يكون الختام برائعة تشايكوفسكي الخالدة "افتتاحية 1812" (*1812 Overture*) كاملة لا ينقصها شيء حتى أصوات المدافع عبر النهر. كان هذا الشيء كله وبكماله شبيهاً بلقاء بولشوي مع قصر القيصر، أما الروس جميعاً وكذلك بوتين فكانوا مفعمين بأقصى مشاعر التيه

والزهو. وقد لاحظت ونحن نغادر المكان أن الجانب الخلفي لإحدى الكاتدرائيات بقي دون طلاء. وتذكرت عبارة "قرية بوتمكين Potemkin Village". ففي الأيام الخوالي كان المسؤولون المحليون يطلون واجهات المنازل فقط كلما مر القيصر عبر القرية ولم يهتموا بالجانب الذي لا يراه القيصر. بعض الأشياء لا تتغير.

أثناء الحفل اقترب الرئيس بوش من المستشار الألماني غرهارد شرودر وصافحه. كانت لحظة دفء سعى الاثنان معاً لتكون كذلك. وقد حافظ الاثنان على علاقاتهما الودية طوال ما تبقى من مدة ولاية شرودر.

وشاءت الظروف أنني أجريت مقابلة صحفية قبل قمة إيفيان أجدها فظة إلى حد كبير وأنا اليوم أستعيد ذكراها. فقد قلت إن خيبة أملنا في حلفائنا لن تمر ببساطة، وأضفت قائلة كانت ثمة أوقات تبين لنا فيها أن البعض ربما يرون أن قوة أمريكا أشد خطراً من صدام حسين. وقد ذهبت حينئذ إلى الرئيس وقلت له إنني كنت قاسية قليلاً بخصوص حلفائنا. لكنه لم يهتم، قائلاً إنها مناسبة تترك له المجال ليكون الشاب اللطيف.

سارت الأمور في قمة الثماني سيراً حسناً سلساً إذ كان الجميع يحاول أن يوضح، كما قال كولن باول، بأننا "بدأنا نتحدث عن المستقبل وليس فقط نشد على أضراسنا من آلام إحباطات الماضي". هم جميعاً ينظرون للأمام ويتحركون. عادت الوحدة لمجلس الأمن الدولي من خلال قرار أصدره بإعطاء تفويض للولايات المتحدة وبريطانيا باستخدام واردات النفط العراقي لإعادة بناء العراق.

أما في داخل الإدارة، فقد كان ثمة جدل سخيف حول حجم السلطة التي يمكن إعطاؤها للأمم المتحدة. وقد درست وزارة الدفاع، وكذلك مكتب نائب الرئيس، ودققت في كل كلمة وردت في القرار لتتأكد بأن لدى الولايات المتحدة الحرية في إعادة بناء العراق دون أي نصيحة أو مشورة يقدمها المجتمع الدولي وتثير الغيظ والحنق. عندما هاتفت كولن ولدي "اقتراح" واحد آخر من البيت الأبيض، قال "في يوم ما سوف نجد أنفسنا نحاول إعطاء هذا الطفل المريض إلى الأمم المتحدة". وكان بالطبع محقاً. فمشكلتنا لن تكون كثرة التدخل من الأمم المتحدة، بل في قلّته. وأغلقتُ عملية التحقق التي طلبت إلى الوكالات القيام بها وأعطيتُ كولن الضوء الأخضر للمضي قدماً ووضع الصيغة النهائية للقرار.

لكن الغطرسة المستبدة لم تتوقف هنا. عندما كنا ندرس المقترحات الأولى لإعادة إعمار العراق اتخذنا قراراً تبين لنا فيما بعد أنه قرار رديء لا يمكن تطبيقه. فقد أراد البنتاغون أن تكون العقود بيد الدول التي أيدت الحرب. وهذا الموقف نظرياً معقول. لكنه من الناحية العملية يجعل الولايات المتحدة تبدو ضيقة الأفق والتفكير ونحن في نهاية المطاف بحاجة للعون - والكثير من العون - من الجميع لإعادة إعمار العراق.

"فرصة لسلام الشرق الأوسط مجدداً"

يوجد عند الكثيرين اعتقاد قديم بأن حرباً على العراق قد تكون مقبولة في المنطقة إذا ترافقت مع جهود لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي. ومع أن الصلة بينهما غير واضحة إلا أن الواقع يدل على أن هذا التصور والاعتقاد قد باتا واقعاً الآن. بعد حرب الخليج الأولى عام 1991 دعا جيمس بيكر وزير الخارجية آنذاك إلى عقد مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط كسب الدعم الدولي. ثم جاء التوقيع على اتفاقات أوسلو بين ياسر عرفات والإسرائيليين التي أسست لقيام السلطة الفلسطينية ولشيء يسير جداً من الحكم الذاتي للشعب الفلسطيني. وأعلن عرفات نبذه للعنف واعترف بحق إسرائيل في الوجود. ولم تكن الاتفاقات ذات صلة مباشرة بالمؤتمر (بل جرت في الواقع سراً ودون مشاركة أمريكية). ومع ذلك أرسى هذان الحدثان قواعد جديدة لـ "عملية السلام".

بدا لنا أن سقوط صدام حسين يتيح لنا فرصة مماثلة. فمنذ انتهاء العمليات الإسرائيلية في الضفة الغربية في صيف عام 2002 تزايد الضغط الهائل على عرفات لإصلاح السلطة الفلسطينية. وكان من شأن إصدار القانون الأساسي وتعيين الزعيم المعتدل محمود عباس رئيساً للوزراء أن حظي بترحيب عالمي واسع لأنه خطوة حقيقية للأمام.

قرر الرئيس أن يبني على تلك التطورات، آملاً بأن تظهر للوجود القيادة الفلسطينية "الجديدة" التي دعا إليها سابقاً في خطابه الذي ألقاه في الحديقة الوردية Rose Garden بالبيت الأبيض، إذ من المقرر أن يغادر قمة مجموعة الثماني في إيفيان ويتوجه إلى الشرق الأوسط. ويقيناً كان يشعر بشيء من السرور

غير المرغوب به لأن يغادر الحفل الساهر الذي أقامه الرئيس شيراك في وقت مبكر قليلاً ليذهب ويصنع السلام في الشرق الأوسط.

حاولنا وبذلنا جهودنا مع الأطراف الإقليمية ونلنا موافقتهم على عقد اجتماعين، الأول في شرم الشيخ حيث يلتقي القادة العرب: ولي عهد السعودية الأمير عبد الله، والعاهل الأردني الملك عبد الله، والملك حمد عاهل البحرين، والرئيس المصري حسني مبارك، مع رئيس الوزراء الفلسطيني محمود عباس، فيكون هذا اللقاء بادرة دعم له ولمجهود جديد مع الإسرائيليين. وبعدئذ يذهب عباس لاجتماع مع رئيس الوزراء الإسرائيلي شارون في العقبة بالأردن.

أردنا لهذا المجهود أن يكون جريئاً وشجاعاً، ولكن كان ثمة إجماع في الرأي بأن الفريقين غير جاهزين بعد للبدء بمفاوضات الوضع النهائي. ما زال عباس يتحرك بأمر من عرفات وما زال شارون يعلن أنه "لا يجد شريكاً في السلام". وأهدافنا متواضعة لكنها هامة. أردنا للفلسطينيين أن يعرفوا بأنهم يريدون حلاً لهذا النزاع عبر المفاوضات وبأنه لن تكون ثمة انتفاضات أخرى. وأردنا للعرب، وبخاصة السعوديين، أن يبينوا لأشقائهم في العالم العربي أن "خادم الحرمين الشريفين"، الاسم الذي اختاره لنفسه ملك المملكة العربية السعودية، يدعم هذا المجهود. وكنا نأمل أن يقدم السعوديون بادرة نحو الإسرائيليين، فيفتحون، ربما، مركزاً تجارياً.

كانت المفاوضات لأجل عقد هذا الاجتماع عملاً شاقاً بكل ما في الكلمة من معنى، وحالها كحال كل محاولة تبذل لإيجاد لغة مشتركة عند التعامل مع هذين الجانبين. تناولت أمر الإشراف على المفاوضات بالنيابة عن الرئيس من واشنطن، أشجع كلاً من العرب والفلسطينيين والإسرائيليين على تبني لغة خطاب يكون من شأنها جعل العملية تسير قدماً. وليس من غير المعتاد أن يقوم مستشار الأمن القومي بالتفاوض على وثيقة من أجل زيارة يقوم بها الرئيس. ففي كثير من الأحيان تنأى وزارة الخارجية بنفسها عن ذلك، وتدعم مثل هذه الجهود بدلاً من أن تتولى قيادتها. لكنني في هذه الحالة تعاونت مع كولن باول وكان تعاوناً وثيقاً، وفي بعض الأحيان كنا، نحن الاثنين، نحاور من نتحدث معه كفريق واحد لتيسير إنجاز العمل.

أما السفير السعودي في الولايات المتحدة الأمير بندر فقد تناول المفاوصات الخاصة بالبيان الذي سيدلي به الجانب العربي. وأي شيء يقبل به ولي العهد يكون

مقبولاً عند المصريين والأردنيين الذين لديهم علاقات دبلوماسية مع الإسرائيليين. عرفت الأمير بندر عندما كنت أعمل في إدارة الرئيس بوش الأب. أمضى نحو عشرين عاماً في عمله الدبلوماسي سفيراً للسعودية، وعلى الرغم من أسلوب حياته المكثر في إسرافه - إذ لديه منزل فخم رائع الجمال في فرجينيا وآخر بمدينة آسبن Aspen بولاية كولورادو وطائرة خاصة - فإن هذا الدبلوماسي الموهوب يحظى بثقة ولي العهد والبيت الأبيض معاً. لم يكن من السهل جعل العرب جريئين بما فيه الكفاية، وكنت حقاً أضغط بكل قوة. وفي إحدى المراحل كان الأمير بندر ينسحب ونحن في خضم المفاوضات قائلاً بأنه قد فعل أكثر مما قد يفكر به أي سعودي آخر. وانسحبت حين أدركت أنه قد وجد نفسه غير قادر على التحرك بين تحفظ ولي العهد الأمير عبد الله وتوقعات واشنطن. لكننا استطعنا إنجاز بيان جيد.

لم يكن التفاوض مع الفلسطينيين والإسرائيليين بالأمر الأكثر سهولة. كل لقاء يحصل كان ينتج درساً في التاريخ أو محاضرة حول قرار من قرارات الأمم المتحدة. في هذا السياق أبدى أحد مساعديّ بعد أن رأى إحباطي ملاحظته قائلاً: الإسرائيليون أكثر الناس تمسكاً بحرفية القانون في العالم، فالتوراة، كما قال، تحض على احترام القانون. ولما سألته كيف يفسر سلوك الفلسطينيين قال: "هم أبناء عمومة".

وأخيراً استطعنا التوصل إلى وثائق يمكن إصدارها في اجتماعات القمة. لا أحد يذهب إلى اجتماع هام يكون الرئيس مشاركاً فيه ولا يكون لديه نص متفق عليه إلا الغبي. ولكن كان علي أن أخالف هذه القاعدة بين الفينة والفينة، لكنها قد تكون سبباً لأرق يبعد النوم عني لليال عدة، وتكون سبباً أيضاً لاحتمال إحراج الولايات المتحدة. لكننا في هذه المرة جعلنا لغة الخطاب مقفلة لا تقبل التعديل.

وصلنا إلى شرم الشيخ قادمين من باريس في وقت متأخر من المساء. وعقدت اجتماعاً أخيراً بهذا الشأن مع الأمير بندر ثم أويت إلى فراشي. صباح اليوم التالي وصلنا إلى قاعة الاجتماعات حيث استقبلنا الرئيس مبارك، وبعد برهة وصل الملك الأردني عبد الله ومعه محمود عباس. لكن ولي العهد لم يحضر. انتظرنا، وطال انتظارنا، اتصلت ببندر لكنه لا يرد على هاتفه. لا بد أن شيئاً ما قد حصل. كانت الصحافة في حيرة من أمرها بعد أن علمت بأن موعد الاجتماع جاء وانقضى.

وما لبثنا أن علمنا من المصريين أن ولي العهد السعودي كان في فندقه ويهدد بالعودة إلى بلاده. فقلت في نفسي "ها قد عدنا إلى تلك الدوامة مرة أخرى". ولحسن الحظ، استطعنا تهدئته من خلال إدخال بعض تعديلات اللحظة الأخيرة في المسودة، وهكذا تم الاجتماع وكان ناجحاً.

أما اجتماع المتابعة في العقبة فقد سار حسبما هو مرسوم له تقريباً إذا ما قورن باجتماع شرم الشيخ. تضمن الوفد الفلسطيني سلام فياض الذي كان آنذاك وزيراً للمالية. وقد انتزع إعجابنا بما لديه من تصميم على فعل الأشياء الصواب، بما في ذلك وضع ميزانية السلطة الفلسطينية على الإنترنت كخطوة أولى نحو المزيد من الشفافية. وكان سلام فياض الخريج من جامعة تكساس ذلك النوع من القادة الذين تحدث عنهم الرئيس في خطابه بتاريخ 24 حزيران/يونيو، رجلاً ذكياً ونزيهاً وقديراً. وسوف يكون حليفنا الهام في وضع أسلوب الحكم الفلسطيني على مسار ديمقراطي.

قرر الرئيس اصطحاب شارون وعباس في جولة خاصة في أرجاء الحديقة لإقناعهما بأهمية التحرك نحو السلام. وبقينا نحن جميعاً في أماكننا مع الوفود التي كانت تتناقش فيما بينها من دون تدخل منا. في إحدى اللحظات التفت رئيس الاستخبارات الإسرائيلي إلى محمد دحلان، أحد قياديي أمن عرفات وهنأه على إتقانه للغة العبرية، رد عليه دحلان قائلاً: "لقد تعلمتها في أحد سجونكم". هؤلاء الأشخاص يعرفون بعضهم بعضاً حق المعرفة.

انتهت اجتماعات العقبة ببيانين من كل من شارون وعباس. تعهد شارون بتحسين الأوضاع الإنسانية في الأراضي الفلسطينية وبإزالة المواقع غير المرخصة التي أنشأها المستوطنون الإسرائيليون في تحد صارخ للقانون، حتى القانون الإسرائيلي. واعترف بأهمية الامتداد المتصل للدولة الفلسطينية وقال ليس في مصلحة إسرائيل أن تحكم الفلسطينيين. كانت هذه الكلمة بياناً غير عادي يصدر عن "الأب المؤسس لحركة الاستيطان" كما كان شارون يُلَقّب. إبان محادثات كامب ديفيد عام 2000 قدّم إيهود باراك تعهدات باسم إسرائيل، لكنه كان رئيس وزراء من حزب العمل. أما حزب الليكود المحافظ فلم يكن يوماً يقبل أو يقر بدولة فلسطينية. بعد بضعة شهور من ذلك الاجتماع ألقى شارون خطاباً شكل اختراقاً أمام مؤتمر هرتزليا تحدث فيه عن ضرورة التوصل إلى حل وسط. فقال: "نحن على استعداد

للمضي نحو تطبيق [خارطة الطريق]. دولتان، هما إسرائيل والدولة الفلسطينية، تعيشان جنباً إلى جنب في هدوء وأمن وسلام. لقد توصل شارون إلى استنتاج مفاده أن الآوان قد حان لأن تقدّم إسرائيل "تنازلات مؤلمة" كما وصفها في خطاب سابق له قبل بضعة أسابيع. والآن أقر جمهور عريض من الجسم السياسي الإسرائيلي بضرورة قبول حل الدولتين.

أما عباس، بدوره، فقد أوضح أن دولة فلسطينية لا يمكن أن تنشأ من الإرهاب الذي وصفه بأنه العقبة المميتة لتطلعات الفلسطينيين. وتعهد بجعل المؤسسات الفلسطينية بما في ذلك الخدمات الأمنية أكثر ديمقراطية وعرضة للمحاسبة والمساءلة.

أصدر الرئيس تعليماته بتعيين جون وولف John Wolf، الدبلوماسي الخبير، مراقباً يلحظ مدى التقدم الذي يحرزه الجانبان في الوفاء بتعهداتهما. وتوليت أنا شخصياً المسؤولية المباشرة في الإشراف على الجهود التي تبذلها الولايات المتحدة، أقوم بجولات إلى كل من القدس والضفة الغربية حاملة رسالة الرئيس إلى المنطقة. وخالجني شعور بأنني أحمّل مستشار الأمن القومي دوراً عملياتياً كبيراً. لكن الأمر بدا واحداً من تلك الأوقات التي يكون فيها استخدام العلاقة الشخصية مع الرئيس من الأهمية بمكان في دفع العملية نحو الأمام. وتألمت حين وجدت الصحافة تنسج قصصاً عن شقاق بيني وبين كولن باول. لا وجود لهكذا شقاق. فقد كنت أبلّغه بتطورات ما يحصل وكانت وزارة الخارجية تدعم عملي. لكن بعضهم رأى في ذلك إهانة لرئيس الدبلوماسية في هذا البلد.

وعلى أية حال، ما لبث مجهودنا هذا أن تعثر ولم يحقق أي تقدم. لكنني تعلمت دروساً قيّمة حول الإحباط الذي يصيب المرء عندما يحاول جعل الإسرائيليين يفون بوعود قطعوها على أنفسهم ولها صلة بالفلسطينيين. يقولون دوماً إن البؤر الاستيطانية غير الشرعية سوف تزال، لكنها ظلت مكانها دوماً. حواجز الطرقات "الأمنية" التي لا مسوغ لها والتي كانت تمنع الفلسطينيين من التنقل في الضفة الغربية يقولون دوماً سوف تزال، لكنها لا تزال.

والفلسطينيون أيضاً كانوا سبباً في الإحباط. كان لدى عباس نية جيدة، لكن ياسر عرفات سرعان ما تأخذه الغيرة من الموقع الدولي الجديد لرئيس الوزراء. عندما حاول عباس تنفيذ الإصلاحات اصطدم بمعارضة قادة عرفات الأمنيين،

ومعارضة الحرس القديم في حركة "فتح" الحاكمة، فكان دوماً يتراجع أو بأبسط الحالات يؤجل العمل. بعد ذلك كله قدم عباس استقالته بشكل مفاجئ في السادس من أيلول/سبتمبر عام 2003.

في غضون ذلك، تابع سلام فياض جهوده المتواصلة لوضع مالية السلطة الفلسطينية على أساس من الشفافية، وكان بحاجة للعون منا. الإسرائيليون منذ أمد بعيد يحصّلون الإيرادات الضريبية بالنيابة عن الفلسطينيين ثم يحولونها إلى السلطة الفلسطينية وفق استنسابهم. وعندما اندلعت الانتفاضة أوقف الإسرائيليون دفع المبالغ المستحقة للفلسطينيين، فحرموهم بذلك من مصدر دخلهم الأكثر أهمية. توسل فياض إليّ لأتوسط لدى الإسرائيليين. لقد كان يحاول بناء اقتصاد لائق قائم على أسس سليمة لكن السلطة الفلسطينية لا تملك الأموال المشروعة وهو يرفض الاعتماد على مصادر مشبوهة كالتي استخدمها الرئيس عرفات لإدارة سلطته.

أجريت اتصالاً هاتفياً مع دوف فايسغلاس Dov Weisglass، مستشار شارون المقرب. كان رئيس الوزراء يصطحب هذا المحامي في جولاته دوماً، وهو برغم كونه مسؤولاً غير منتخب كان الرجل الذكي الاستثنائي في جحر أفعى السياسة الإسرائيلية. كانوا يلقبونه باسم دوبي، وهو الطبيب المداوي لشارون. عندما تحدثت معه عن المشكلة مع الفلسطينيين، قال إن الإسرائيليين لا يعرفون البتة أين تذهب هذه الأموال، ولا يستطيع المجازفة بالقول إنها تنفق في تمويل الإرهابيين. قلت له إن فياض رجل مختلف، وطلبت إليه أن يجتمع مع وزير المالية.

بعد لقائهما هاتفني دوبي ليقول إنه أعجب بما لدى فياض من نوايا حسنة، وعلى وجه الخصوص قراره بالاستعانة بشركة خدمات مالية أمريكية تعمل على تحسين إدارة وشفافية حسابات السلطة الفلسطينية. وحيث إن فياض يتابع تطبيق إصلاحات مالية سليمة بدأ الإسرائيليون بتسليم السلطة الفلسطينية نصيبها من واردات الضرائب. كانت هذه العملية الخطوة الأولى على طريق مساعدة القيادة الفلسطينية الجديدة في بناء حكم نزيه قائم على أسس قويمة.

وهكذا، وبالرغم من النكسات كانت الفترة التي أعقبت حرب العراق مباشرة بالغة الأهمية لعملية السلام. فالصراعات التي طال أمدها لا تحل بقفزة واحدة كبيرة إلى الأمام. بل ينجز التقدم على خطوات، وكل خطوة للأمام تتبعها هضبة – لكنها هضبة جديدة.

كان من شأن أحداث حزيران/يونيو أن وضعت الصراع الفلسطيني الإسرائيلي على أسس جديدة، وبعد الأحداث المروعة أثناء الانتفاضة وهزيمتها فيما بعد بدأ الطرفان التحرك للأمام - حتى وإن تخلل هذا التحرك بعض التوقف. سوف يصادق المجتمع الدولي على خارطة الطريق وخطة الخطوة خطوة على ثلاث مراحل المتضمنة التزامات الجانبين على الطريق المؤدي للسلام في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر 2003. وسوف يقبل بها الإسرائيليون والفلسطينيون على السواء، مع أن الإسرائيليين وضعوا تحفظات معلنة.

لكن ما هو أكثر أهمية أننا قد أكدنا أن طبيعة وخصوصية الدولة الفلسطينية مهمة بقدر أهمية حدودها. وقد قبل معظم الإسرائيليين، الذين يمثلهم آرييل شارون، بأن تعيش الدولتان، الفلسطينية والإسرائيلية، جنباً إلى جنب بسلام وأمان. وهكذا باتت الآن رؤية بوش لحل الدولتين سياسة المجتمع الدولي بأسره.

بحثاً عن أسلحة الدمار الشامل

أعلن الرئيس نهاية العمليات القتالية الرئيسية في العراق بتاريخ الأول من أيار/ مايو عام 2003 (من خلال راية "أنجزت المهمة" التي رفعت على ظهر البارجة الأمريكية USS Abraham Lincoln)، وبعد تولي سلطة التحالف المؤقتة (CPA) وقيامها بمهامها، توجه اهتمامنا للبحث عن أسلحة الدمار الشامل المزعومة عند صدام حسين لنعثر عليها وندمرها. وقع اختيار جورج تينيت على ديفيد كاي David Kay لرئاسة مجموعة دعيت "مجموعة المسح الخاصة بالعراق (ISG)، التي ستتولى مهمة تقصي الحقائق بخصوص أسلحة صدام حسين. لم تكتشف قواتنا أي مخابئ أو مخازن للأسلحة وهي تتابع سير عملها عبر البلاد. ويظهر شخص بين وقت وآخر ليقول لا يوجد أسلحة. في صباح يوم من الأيام اتصل بي ديفيدماننغ ليقول إن المفتشين اكتشفوا بعض الأسلحة في حديقة منزل أحد علماء صدام. ثم تبين أن هذه المكتشفات لم تكن سوى قطع قديمة صدئه ليس لها أية فاعلية. لكننا بالرغم من عدم العثور على شيء في الأيام الأولى للبحث فقد افترضنا أن صدام أتقن فن تخبئة الأسلحة وتوزيعها حين أدرك دنو الحرب.

ومع ذلك، وفي غضون هذا الوقت تقريباً، بدأت تبرز تساؤلات داخل الاستخبارات حول بعض تقييمات ما قبل الحرب بخصوص برامج أسلحة الدمار الشامل بالعراق. فمثلاً، بتاريخ 25 أيار/مايو قام الخبراء المدنيون التابعون لوكالة استخبارات الدفاع بتفتيش مختبرين اثنين متنقلين كانا موضع شبهة بأن الأسلحة البيولوجية تصنع فيهما، واستنتجوا أنهما لم يستخدما لهذا الغرض، لكن هذه الحقيقة لم تذكر للرئيس مباشرة ولا لمجلس الأمن القومي.

وأثيرت تساؤلات أيضاً حول تقارير أخرى. بتاريخ السادس من أيار/مايو نشر الصحفي المرموق نيكولاس كريستوف Nicholas Kristof عموداً في صحيفة "نيويورك تايمز" يشير فيه بأن الإدارة عند إعدادها للحرب اعتمدت معلومات استخباراتية كانت تعرف أنها غير صحيحة. وقال كريستوف مستشهداً بمصادر لم يكشف عنها بأن مكتب نائب الرئيس قد أمر آنذاك بإجراء تحقيق في خبر يزعم أن العراق حاول شراء اليورانيوم من النيجر. وكان الموفد قد أخبر الوكالة المركزية (CIA) وكذلك وزارة الخارجية في شهر شباط/فبراير عام 2002 أن هذه المعلومات "خطأ بالمطلق" وأن الوثائق ذات الصلة بالخبر المزعوم كانت مزورة. وقد أعرب محمد البرادعي المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية عن شكوكه حيال صحة الوثائق حين تحدث أمام مجلس الأمن الدولي بتاريخ السابع من آذار/مارس.

فيما بعد سألني جورج ستيفانوبولوس في برنامجه الذي يذاع صبيحة يوم الأحد بتاريخ 8 حزيران/يونيو سؤالاً بخصوص مزاعم كريستوف وعن الطريقة التي وصلت بها هذه المعلومات إلى خطاب الرئيس عن حالة الاتحاد، علماً أن بعض المسؤولين في الإدارة يعرفون أنها كاذبة. أجبته ربما يكون صحيحاً أن بعض المعلومات الواردة في التقارير لم تكن صحيحة لكن ذلك لم يسترع اهتمامنا. ونوهت بأن القضية ضد صدام حسين بمجملها لم تكن مستندة إلى عبارة واحدة بمفردها وردت في خطاب الرئيس.

بعد أسابيع معدودة وبينما كان الرئيس يستعد للقيام بجولة في أفريقيا برزت هذه المسألة مجدداً. السفير السابق جوزيف ولسون كتب في صفحة الرأي بصحيفة "نيويورك تايمز" رأياً كشف فيه أنه هو شخصياً "الموفد السابق الذي لم يذكر اسمه" الذي قام بالتحقيق في المزاعم الخاصة بالنيجر، وكما قال بطلب

من مكتب نائب الرئيس. (مكتب نائب الرئيس لا علاقة له بمهمة ولسون. والحق يقال إن مسؤولين في قسم مكافحة انتشار الأسلحة النووية Counterproliferation في الوكالة المركزية للاستخبارات (CIA) هم الذين فُوِّضوا بهذه المهمة). قال إنه سافر إلى النيجر، وكانت استنتاجاته أن عملية البيع لعلها لم تحصل بسبب طبقات عدة داخل الحكومة تشرف على مناجم اليورانيوم بالإضافة إلى الصعوبة المادية في نقل اليورانيوم إلى العراق. وزعم أيضاً أنه أبلغ الوكالة المركزية (CIA) والخارجية بما توصل إليه لدى عودته.

أذكر أن أول مرة سمعت فيها بالسفير السابق ولسون كانت عندما أشار جورج تينيت بأن زوجة ولسون، فاليري بلامي Valerie Plame، كانت تعمل لدى الوكالة المركزية (CIA). قال جورج إنه لا يعرفها شخصياً، لكننا نحن الاثنين ظننا ذلك مجرد مصادفة تثير الاهتمام، ليس أكثر. حتى إن جورج نفسه لم يكن على علم بالمهمة.

في اليوم الذي سبق مغادرة الرئيس اجتمعت بالرئيس ونائب الرئيس وحضر جورج تينيت. كان جورج يشعر بالقلق إزاء اللغو والثرثرة بخصوص تقرير النيجر، منوهاً بأن وكالته لا تستطيع الجزم بصحة الادعاء.

وقررنا في لحظتها أن على البيت الأبيض أن يسحب الموضوع برمته من النقاش وأن يقول بأن هذا الادعاء ما كان ينبغي أن يذكر في خطاب الرئيس. بدا لي هذا القرار نوعاً من الاعتراف الصريح بالخطأ. ولم يكن المقصود أن أحداً قد اعتزم التضليل، لكن رأيي هو إذا كانت وكالة الاستخبارات المركزية (CIA) لا تستطيع أن تؤيد هذا الادعاء فالأفضل ألا يقوله الرئيس.

وكان نائب الرئيس متشدداً في موقفه المضاد لتحمل أي مسؤولية، مؤكداً بأن المعلومات قد وردت في التقديرات الاستخباراتية (NIE) ولذلك فهي معلومات مشروعة. وافق بعض الموظفين في مكتبي مع ما قاله، بمن فيهم مستشارتي الصحفية آنا بيريز Anna Perez، إذ رأوا أن من ينتقدون الرئيس الآن سوف يهاجمون هذا الإقرار ويرسمون صورة للبيت الأبيض بأنه حاول الخداع. فقد قالت: "سوف يشمون رائحة الدم في الماء؟" أما أنا فقد اعتقدت أن الصحافة سوف تتفهم الغلطة بأنها مجرد غلطة. لقد كان نائب الرئيس وكذلك آنّا على حق.

في صباح اليوم التالي، وكنا على وشك المغادرة إلى أفريقيا كانت عناوين

الصحف بالخط العريض اللافت للأنظار تقول الرئيس تبنى معلومات غير صحيحة في خطابه عن حالة الاتحاد. وحيث إنه لم يتم العثور على أسلحة دمار شامل كان ثمة افتراضات متزايدة بأن الاستخبارات كانت مخطئة، أو، وهو الأسوأ، أننا تلاعبنا بها من خلال اندفاعنا نحو الحرب.

لكنني اتصلت بجورج تينيت قبل سفري وكان في ولاية أيداهو، وقلت له: "جورج، رجالك أجازوا ذلك الخطاب. ولا تستطيع أن تترك الرئيس ينتظر طويلاً". فقال إنه سوف يعمل على إصدار بيان يوضح بأن الادعاء الخاص بالنيجر جاء من مصادر استخباراتية. وهذا يعني أن الرئيس لم يكن يكذب.

لكن الوضع تفاقم وخرج عن السيطرة منذ لحظة ركوبنا الطائرة. اقترح آري Ari أن أدلي ببيان أوضح فيه مصدر المعلومة، ووافقت. غير أن ما اعتزمت قوله دفاعاً عن الرئيس وبياناً للوقائع بأن وكالة الاستخبارات المركزية (CIA) قد أجازت ما جاء في الخطاب تبين أنه محاولة للإيحاء بأن اللوم يقع على الوكالة ذاتها. وهكذا جرت مفاوضات على مدى أربع وعشرين ساعة أصدر جورج بعدها بياناً يأخذ فيه على عاتقه المسؤولية إلى حد كبير عن "الكلمات الست عشرة"، لكن المسألة لم تنته عند هذا الحد.

كان الصحفيون المرافقون للرئيس في جولته الأفريقية يكثرون من أسئلتهم للرئيس حول هذا الموضوع. وكان مراسلو الصحف يشبهون إلى حد كبير قطيعاً من الحيوانات يلاحقون قصة واحدة دون هوادة ثم يقولون لا يمكن للرئيس أن ينجو من الرقابة والتدقيق بخصوص هذه القصة. وصرت أقول في نفسي:"حسن، هذه نبوءة تحقق ذاتها، لأنك لا تفتأ تتحدث بها". أذكر أنني قمت بزيارة إلى مصح لمرض الإيدز في أوغندا في وقت لاحق من ذلك اليوم وسمعت الأيتام ينشدون أغنية "أمريكا الجميلة" وكان الصحفيون يقفون جانباً يمطرون كلاً من آري Ari وكارين Karen بأسئلة عن النيجر واليورانيوم.

15

بـوش الإفـريقـي

على الرغم من نلك الجدال والمنازعات كنا في الواقع نجد متعة في تسليط الأضواء على سجل الرئيس الاستثنائي في أفريقيا. بدأت جولتنا في السنغال حيث قمنا بزيارة جزيرة غوري Goree Island، الميناء الذي منه كان العبيد يؤخذون إلى الأمريكتين. كانت تجربة تهز المشاعر بالنسبة لي وأنا أمر عبر القنطرة التي منها اقتيد العبيد إلى مراكب الشحن. وتذكّرت رغماً عني ما جاء في كتاب الجحيم *Inferno* حيث يقول دانتي: "أنتم يا من تدخلون هذا الباب اتركوا وراءكم كل أمل لديكم". وساءلت نفسي رغماً عني إن كان أحد أجدادي قد عبر هذه البوابة ليخرج إلى مآسي حياة كانت بانتظاره. وأصغيت للرئيس وهو يقول معترفاً بما أسهمت به أفريقيا في ولادة الولايات المتحدة الأمريكية، إذ قال: "أبناء وبنات أفريقيا الذين اختُطفوا منها أسهموا في إيقاظ ضمير أمريكا".

كنا جميعاً ننتظر هذه الجولة بفارغ الصبر، وبصورة خاصة جداً الرئيس نفسه الذي افتتن بهذه القارة منذ بداية توليه هذه الإدارة. وكنت قد عرّفت الرئيس على جنداي فريزر Jendayi Frazer التي أمست المساعد الخاص في مجلس الأمن القومي للشؤون الأفريقية. تحدثت جنداي عارضة بصورة مقنعة أن أفريقيا يمكن أن تكون أكثر من مجرد قضية خيرية، وشرعنا في وضع سياسة متكاملة تتصدى لحل النزاعات والتنمية الاقتصادية ونشر الديمقراطية. وكان من شأن أحداث 9/11 أن أضافت بند التعاون في مكافحة الإرهاب إلى تلك اللائحة. أعجب الرئيس بالزعماء الافارقة، والتقى بهم مراراً، فقد اجتمع مع خمسة وعشرين رئيس دولة في أفريقيا في الفترة الممتدة من 2001 حتى 2003.

كان الرئيس يؤمن أيضاً بأن الولايات المتحدة تضطلع بمسؤولية خاصة

للتعاطف مع أولئك الذين هم أقل حظاً. قال بعضهم إن الرئيس مقتنع بهذه المسؤولية بسبب ارتباطه بالطائفة المسيحية الإنجيلية، وهذا إلى حد معين صحيح. لكنه يؤمن أيضاً بأن الافارقة أنفسهم يتحملون جزءاً من المسؤولية في الحد الأدنى عن حالتهم المزرية وعن إيجاد السبيل للخروج من هذه الحالة. وشرعنا نبني علاقة شركة مع أفريقيا، لا علاقة رعاية. ولهذا السبب كانت تنشأ في كثير من الأحيان خلافات بينه وبين نظرائه الأوروبيين، وعلى وجه الخصوص الرئيس الفرنسي جاك شيراك الذي يتمسك بالمنهج الأبوي في إدارة هذه الدول. قال شيراك للرئيس ذات يوم: نحن لا نستطيع أن ندين الفساد في أفريقيا لأننا "نحن"، يقصد الغرب، كنا المسؤولين عنه. وهنا حرص الرئيس على أن يذكّر شيراك بأن الولايات المتحدة ليس لها ماض استعماري في أفريقيا، وعلى أية حال كان الكفاح ضد الفساد لصالح الأفارقة، وليس الغرب.

حصل هذا الحديث بين الرئيسين في عام 2002 في مؤتمر قمة مجموعة الثماني نفسه الذي نوقش فيه مصير ياسر عرفات. وكان الرئيس، قبل ثلاثة شهور، قد أعلن عن زيادة كبيرة في مساعدات الولايات المتحدة الخارجية للدول الفقيرة. لكن هذه المساعدات مشروطة، أي إن هذه الأموال تعطى لدول نظام الحكم فيها حكيم ويستثمر الأموال في شعبها بشكل صحيح، ويشجع الحرية الاقتصادية. الحساب الخاص بتحديات الألفية (MCA) الذي يفترض به أن يكون بإدارة كيان حكومي جديد، هو الهيئة العامة لتحدي الألفية، كان مقاربة تتصدى لاهتمام له ما يبرره بأن أموالاً كثيرة "غارت في جحر الفأر" قُدّمت على شكل مساعدات خارجية على مدى عقود طويلة من السنين. ومن هنا كان خطاب الرئيس الذي ألقاه في قمة مونتري الاقتصادية المنعقدة في المكسيك في آذار/مارس عام 2002 قد هيأ لنا الفرصة لوضع تعريف جديد للصفقة، ألا وهو أننا نعطي الموارد الجديدة والجيدة ولكن المتلقي يجب أن يكون من يحسن إنفاق المال. ولم يكن هدفنا أن يكون "حساب تحدي الألفية" مكافأة على حسن السلوك، مع أنه كذلك. لكن الفكرة الأساسية تقضي بأن البلدان لن تتطور إلا بوجود حكم جيد ومكافحة ضد الفساد. أما المساعدة الخارجية إن قدمت على أسس غير ما ذكرنا فهي هدر للمال ليس بعده هدر، بل تخلق أفراداً في النظام الدولي لا يستطيعون الوفاء بتعهداتهم أمام شعوبهم. وعند إعطاء منح كبيرة لدول فيها أنظمة حكم جيدة يستطيع قادة تلك

الدول معالجة العقبات التي تعرقل مسار التنمية مثل البنية التحتية أو نظام تمليك الأراضي بهدف تشجيع الزراعة. وعندئذ يمكن لتلك الاقتصادات أن تجني فوائد التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر من القطاع الخاص. وهذا يعني أيضاً أن تقوم الحكومات الديمقراطية بتحقيق رغبات شعوبها، فتعزز الحرية والتحرر. ويصبح حساب تحدي الألفية نواة استراتيجية الأمن القومي لعام 2002.

وقد أشرف على وضع هذا البرنامج غاري إدسون Gary Edson معاون مستشارة الأمن القومي للشؤون الاقتصادية. وهو واحد من أفضل من عرفت من "مهندسي السياسات"، من أولئك الأشخاص النادرين الذي يمسكون بالفكرة منذ ولادتها وحتى تنفيذها. وقد تعامل مع ستيفن كراسنر Stephen Krasner، أستاذ العلاقات الدولية الذي استقدمته من جامعة ستانفورد إلى مجلس الأمن القومي. تمتد معرفتي بستيف إلى نحو عشرين عاماً مضت، وقد عرفته مبدعاً قادراً على تقديم أفكار جديدة للفكر البيروقراطي البالي. لقد أنتج هذان المبدعان تصميماً يدعو للإعجاب، وبعد بعض المناقشات والمماحكات مع مكتب الإدارة والميزانية (OMB) طلبنا تمويلاً بمستوى 1.3 مليار دولار. وهذا التفويض بالتمويل مضافاً إليه زيادات أخرى في المساعدات يشكل ارتفاعاً يزيد عن ضعف الأرقام السابقة للمساعدات الخارجية التي تقدمها إدارة بوش لمختلف أنحاء العالم، في حين وصلت إلى أربعة أضعاف ما كانت عليه بالنسبة لأفريقيا.

أعلن الرئيس مبادرة حساب تحدي الألفية (MCA) بتاريخ 14 آذار/مارس عام 2002، وذلك في خطابه الذي ألقاه في بنك التنمية الأمريكي بمدينة واشنطن قبيل مغادرته لحضور قمة التنمية في المكسيك. فقد أردنا أن تتوجه الاهتمامات إلى هذه المبادرة وكان لدى جوش بولتن Josh Bolten، معاون رئيس الأركان آنذاك، فكرة عنها. فقد سبق لنا نحن الاثنين أن التقينا مغني موسيقى الروك الأيرلندي بونو Bono الذي كان يحاول إثارة الشعور العام طلباً لعون الولايات المتحدة في معالجة وباء "الأيدز". وكان بونو إلى جانب ذلك ينادي بزيادة حجم المساعدات الخارجية للدول الأكثر فقراً وإعفائها من ديونها. وقد لفت اهتمامه تعهد الرئيس بفعل شيء ما بخصوص هذا المطلب الأخير أثناء مناظرته الثانية مع آل غور، وقد جاء إلى البيت الأبيض مرات عدة ليرى ما إذا كان الرئيس يعني ما يقول.

طلبت إلى بونو المجيء إلى مكتبي قبل بضعة أيام من موعد إلقاء الرئيس

لخطابه. كان متحفظاً بعض الشيء بخصوص تأييد مبادرة تحدي الألفية (MCA). وافق على ما فيها من مبادئ، لكنني لست متأكدة من وقوفه هو ومؤيديه إلى جانب جورج دبليو بوش. فقد كان يخشى من أن تهدف مبادرة الألفية (MCA) إلى صرف الانتباه عن المساعدة المطلوبة لمرضى الأيدز. وأكدت له أننا نعمل على هذه المشكلة أيضاً وبأنه لن يندم إذا وقف إلى جانبنا. ووافق على ذلك وأصبح واحداً من أشد أنصارنا قوة في هذا العمل. وقلت له إن واجبه يقضي بأن يكون "الشوكة في خاصرتنا التي نتحملها". وأدى دوره هذا بكفاءة تنتزع الإعجاب. وبتنا جميعاً نرى أن بونو ليس فقط ذلك النوع من الأشخاص الذين يصعدون للنجومية مستغلين قضية اجتماعية يسلطون الأضواء عليها ليكسبوا الشعبية. بل كان حقاً يهتم بهذه القضايا ويعلم تفاصيلها كافة. وهو إلى جانب ذلك رجل متدين يشترك مع الرئيس في الشعور بالالتزام الأخلاقي لمساعدة المحتاجين. لقد أصبح صديقاً عزيزاً، وهكذا ظل.

كان محقاً في توجيه الاهتمام إلى ضرورة معالجة قضية الأيدز. أذكر أنني في إحدى لقاءاتي مع جورج بوش حين كان حاكماً للولاية عام 1999 اتفقنا على أن أجندتنا الافريقية لن يكون لها فائدة إن لم نتصد لوباء الأيدز الكارثي. فهذا المرض يصيب قارة بكاملها بالشلل، وأودى بحياة زهاء تسعة ملايين ونصف المليون شخص في الفترة ما بين عام 2000 و 2003، وتشير التقديرات إلى أن نحو 100 مليون من الناس سيلقون حتفهم من جراء هذا الوباء خلال الأعوام العشرين القادمة إن لم تتخذ الإجراءات الكفيلة بإيقاف هذه الجائحة. فكان واحداً من أول قراراته قرار يقضي بدعم إنشاء "الصندوق العالمي لمكافحة الأيدز (HIV/AIDS) والملاريا والسل، الذي أعلنه الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان Kofi Anan في الحديقة الوردية Rose Garden بالبيت الأبيض في الحادي عشر من أيار/مايو عام 2001. وتعهدت الولايات المتحدة بدعم هذا الصندوق بمبلغ 200 مليون دولار. ولكن سرعان ما أصيب الرئيس بخيبة الأمل جراء المساهمات الضئيلة من البلدان الأخرى وتباطؤ التنفيذ. فزادت الولايات المتحدة التزاماتها لتصل إلى 500 مليون دولار، وشرع البيت الأبيض بالعمل على مبادرات أكبر من تلك.

في شهر حزيران/يونيو عام 2002 أماط الرئيس اللثام عن برنامج يهدف إلى

منع انتقال المرض من الأم إلى ابنها. ومع ذلك لم يكن الرئيس راضياً بذلك. وطلب إلى مجموعة صغيرة العدد برئاسة جوش بولتن وضع خطة تستفيد من اختراقات تحققت مؤخراً من استخدامات الأدوية المضادة لارتكاسات الحمّات الراشحة في معالجة هذا الداء. وقد ناب عني غاري إدسون في قوة المهام الخاصة هذه. وبعد شهور من العمل المستمر اجتمعنا جميعاً في المكتب البيضوي لينظر الرئيس في النتائج ويصدر قراره. أوصت مجموعة جوش برصد مبلغ 15 مليار دولار للبرنامج على مدى خمسة أعوام. لقد كان أكبر برنامج صحي دولي تقوم به دولة واحدة بمفردها.

بدأ الرئيس حديثه بالقول إن الولايات المتحدة مباركة بما فيها من الوفرة، واستشهد بآية من إنجيل لوقا تقول "من أُعطي الكثير مطلوب منه الكثير". هذا وقد شهد أنطوني فاوسي Anthony Fauci مدير معاهد الصحة الوطنية بالمعطيات الواعدة للمداخلات الدوائية المضادة لارتكاسات الحمّات الراشحة. أما المسؤولون عن الميزانية والتمويل فقد فعلوا ما يفترض فيهم أن يفعلوه، إذ شككوا بهكذا نفقة ضخمة في ضوء أولويات أخرى، وتساءلوا عما إذا كان الشعب الأمريكي يجد ضرورة في إرسال كل هذه الأموال إلى خارج البلاد. وكان ثمة نقاش وجيز حول ما إذا كان ممكناً الاعتماد على الدول الأفريقية في إنفاق هذه الأموال بفاعلية وبعيداً عن الفساد. ونوه جوش بأن القسم الأكبر من هذه الأموال سوف تتدفق من خلال منظمات أمريكية غير ربحية، والعديد منها قائمة على أسس دينية.

في المرحلة الختامية للمناقشات التفت الرئيس يسأل كل واحد: أنمضي قدماً بالبرنامج؟ ولكن كان ثمة سؤال معلق لم يجد له أحد جواباً، ألا وهو أن الأدوية المضادة لارتكاسات الحمّات الراشحة قد تطيل عمر مريض الأيدز، أما الدواء الشافي فلا يزال في علم الغيب. فهل هذا يكفي؟

عندما التفت الرئيس إليّ قررت أن أتطرق لهذا السؤال عينه. فقلت: "سيدي الرئيس، إن اليوم الأشد حزناً في حياتي هو يوم وفاة والدتي. لكنني كنت أشعر بالامتنان عندما تجاوزت النوبة الأولى لمرض السرطان. توفيت حين كنت في الثلاثين من عمري، وليس في الخامسة عشرة. وهذا يعني أنها كانت معي حين كبرتُ وتعلمتُ وتخرجتُ من الجامعة وأصبحتُ أستاذة في جامعة ستانفورد. والمرء

لا يستطيع تقديم الشفاء من المرض لأولئك الأمهات في أفريقيا، ولكن لعلهن يعشن مدة تكفي لرعاية أبنائهن وهم يكبرون، وهذا هو المهم". ثم أغلق مايك غيرسون النقاش بقوله: "إذا كنا قادرين على الفعل ولم نفعل فهذا هو العار".

قبيل مغادرتنا للمكتب البيضوي نبهنا الرئيس بألا نخبر أحداً عن قراره بمن فيهم الوزراء في وزاراتهم، فهو لم يرغب بأن يشاهد الوزارات تتصارع من أجل المال. وقرر أن يعلن "خطة طوارئ الرئيس للإغاثة من الأيدز" President's Emergency Plan for AIDS Relief (PEPFAR) في خطابه عن حالة الاتحاد المقرر إلقاؤه في الشهر القادم.

ونهض كلا الجناحين في البلاد يصفقون وقوفاً مرحبين بالإعلان في ذلك المساء، وهكذا حظيت خطة الرئيس الخاصة بالإغاثة من الأيدز PEPFAR بدعم الحزبين، وهي المرة الأولى لهكذا تأييد منذ ما يقرب من عشر سنين. وفي مرحلة متقدمة طلب الرئيس قبل انتهاء ولايته تفويضاً ثانياً من الكونغرس بمضاعفة المبلغ المخصص للإغاثة من الأيدز. حقق البرنامج الأهداف التي رسمها الرئيس، ألا وهي أدوية مضادة لارتكاسات الحمّى الراشحة للملونين من البشر والرعاية الصحية لعشرة ملايين آخرين، وعمليات اختبار واستشارات لنحو 57 مليوناً. وواصل الرئيس جهوده لإطلاق حملة واسعة للتخلص من نحو 50 بالمئة من حالات الملاريا ومعالجة مشكلة الأمراض المدارية الأخرى. ولكن ستبقى خطة الطوارئ التي وضعها الرئيس للإغاثة من الأيدز في ذاكرة الجميع بأنها أضخم وأعظم عمل نابع من العطف والحنان تقدمه دولة في العالم على مر التاريخ.

تشارلز تايلور يجب أن يرحل

تصادفت جولتنا الأفريقية مع حصول أزمة سياسية وإنسانية مهلكة في ليبيريا. تمتد جذور الرئيس تشارلز تايلور في كونه الدكتاتور الشرس إلى الولايات المتحدة. في أواخر ثمانينيات القرن المنصرم فر تايلور من سجنه في ولاية ماساتشوستس وتهرب من عملية تسليم المجرمين حيث اتهم بالاختلاس. وبدلاً من العودة إلى ليبيريا ذهب إلى ليبيا وتدرب على عمليات حرب العصابات بإشراف وتوجيه الدكتاتور الليبي معمر القذافي. وبعد أن جدد دعمه المالي وتسليحه العسكري قاد

تايلور ميليشيا مسلحة وعاد بها إلى ليبيريا في عام 1989 حيث أشعل حرباً أهلية استمرت لعشر سنين.

في عام 1997 انتخب الشعب الليبيري تشارلز تايلور رئيساً له خوفاً من تجدد العنف في البلاد. واستمرت في ظل نظام الرئيس تايلور انتهاكات حقوق الإنسان والدعم المتواصل لجماعات الميليشيا في المنطقة. كان تايلور يخطف الأطفال ويجعلهم جنوداً من خلال إجبارهم على تناول العقاقير ويرهب السكان المدنيين. وقاده جشعه الذي لا حدود له للألماس إلى دعم "الجبهة الثورية المتحدة" في سيراليون، وهي الميليشيا التي أشرفت على قتل واغتصاب عشرات الألوف في هذا البلد. وهكذا لقب تشارلز تايلور بـ "ميلوسيفيتش أفريقيا" وبات دكتاتوراً لا يحتمل وطالب المجتمع الدولي بتشكيل حكومة انتقالية في ليبيريا عام 2003.

في منتصف شهر حزيران/يونيو وعلى الرغم من تعهداته بالتنحي تبين أن هذا الدكتاتور ليس لديه النية بالتخلي عن الحكم. وصل العنف ذروته في العاصمة مونروفيا. ولا أنسى تلك الصورة التي نشرتها "نيويورك تايمز" على صدر صفحتها الأولى بتاريخ 28 حزيران/يونيو تظهر فتى يحمل على ذراعه جعبة من جلد الدب وفي يده الثانية بندقية هجومية. عمره لا يزيد عن اثني عشر عاماً.

في واشنطن، وقبل مغادرتنا إلى أفريقيا عقدنا اجتماعاً لمجلس الأمن القومي خُصِّص للبحث في موضوع ليبيريا. كان كولن باول يبذل محاولاته لمساعدة كوفي أنان في إنهاء الأزمة ولكن دون جدوى. وكان أعضاء المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (ECOWAS) يريدون تنحي تشارلز تايلور لكي تهدأ الأوضاع ولأجل السماح بدخول قوات حفظ السلام. ومع ذلك لم يرغب الزعماء الأفارقة أن يقولوا ذلك علانية محتفظين بقواعد السلوك غير المنتجة في رفض انتقاد أحدهما للآخر مهما بلغت رداءة السلوك.

أراد الرئيس في الاجتماع أن يعرف ما هي خياراته في التعامل مع الأزمة الليبيرية. لقد شارك في محاولات عديدة لنزع فتيل نزاعات طال أمدها في أفريقيا، وخلال تلك المشاركات كان يفضل لو أنه تعاون بشكل مباشر مع القادة الأفارقة عبر المؤسسات الأفريقية. وقد حصل ذلك عينه وكان موفقاً في الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك عام 2002 عندما اجتمع بالرئيس تابو مبيكي Thabo Mbeki رئيس جمهورية جنوب أفريقيا وعملا معاً لجسر الخلافات بين الرئيس

لوران ديزيريه كابيلا Laurent-Désiré Kabila رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية والرئيس بول كاغامي Paul Kagame رئيس جمهورية رواندا. وكان من شأن هذه الجهود أن أعطت دفعاً لتهدئة صراع البحيرات العظمى والعنف المتأجج الذي طال رواندا وبوروندي والكونغو وراح ضحيته ملايين البشر منذ عام 1994.

أما الآن، وبخصوص ليبيريا، فقد توقف الرئيس عند السؤال: إلى أي مدى يكون تدخل الولايات المتحدة. والتقيت وكولن باول مع الرئيس في المكتب البيضوي قبل الاجتماع، حيث طرح السؤال: "ولماذا يتعين عليّ أن أفعل شيئاً في ليبيريا؟"

أجبته: "لأن ليبيريا تخصنا يا سيدي الرئيس". وتحدثنا عن تاريخ هذا البلد الذي أسسه عبيد أمريكيون محررون. وأضاف كولن قائلاً: "حتى علم ليبيريا يحاكي العلم الأمريكي في نجومه وخطوطه". وأخبرت الرئيس أن عمتي تيريزا درّست في جامعة ليبيريا في عام 1961. إن روابط الجالية الأمريكية الأفريقية بهذا البلد روابط عميقة الجذور.

كانت جندايي قد أعدت دراسة قدمتها لي تتضمن خطة لا تحتاج لأكثر من بضع مئات من الجنود الأمريكيين على الأرض (وربما بارجة واحدة أو اثنتين في البحر) ليبثوا الخوف في صفوف المتمردين الليبيريين وتمنعهم من القتال، وقالت: "هم يحترمون أمريكا. وفي هذا ما يكفي".

حين كنا في غرفة المواقف كان سهلاً علي أن أقرأ لغة الجسد من نائب الرئيس ووزير الدفاع دونالد رامسفيلد، اللذين لم يجدا سبباً معقولاً لتدخل الولايات المتحدة في هذا الشأن. وكانا متخوفين بصورة خاصة عندما سأل الرئيس عن الخيارات العسكرية التي لديه، وربما للانضمام إلى قوة حفظ السلام. وانتهى اجتماع مجلس الأمن القومي بوعد قدمه البنتاغون بالرجوع إلى الرئيس ببعض الخيارات. في غضون ذلك سوف يغتنم الرئيس فرصة جولته في أفريقيا لحشد دعم قادتها لاستراتيجية سياسية تتضمن: تنحي تشارلز تايلور، ودخول قوة حفظ السلام، وتشكيل حكومة انتقالية تعد العدة للانتخابات.

بعد أن عاد الرئيس من جولته كان أكثر عزماً وتصميماً على فعل شيء ما بخصوص ليبيريا. بتاريخ 14 تموز/يوليو قام كوفي أنان بزيارة إلى واشنطن، وانتهز الرئيس فرصة وجوده في العاصمة ليتحدث عن هذا الموضوع في مؤتمر صحفي مشترك. قال الرئيس: "إن موقف حكومتنا موقف صلب وقوي. نحن نريد

أن نمكّن المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (ECOWAS) من الدخول والمساهمة في خلق الظروف اللازمة لوقف دائم للنار". وأعاد الرئيس التأكيد على ضرورة تنحي تايلور، وقال: إن الولايات المتحدة سوف "تشارك بقوة عسكرية". من خلال ارتجاله للكلمات الأخيرة في بيانه ألزم الرئيس الولايات المتحدة بدور عسكري.

انقضت أيام قليلة ودعوت بعدها إلى اجتماع للجنة المديرين لبحث موقف البنتاغون إزاء طلب الرئيس. فقد انقضت ثلاثة أسابيع مذ طلب الرئيس خيارات عسكرية. والخيارات التي يتلقاها من وزارة الدفاع عندما تكون هذه الوزارة غير راغبة بعمل ما تكون بصيغة يبدو فيها وكأنه سوف يشن الحرب العالمية الثالثة. كان الرد مني ومن كولن باول إن القضية لا تحتاج لآلاف من الجنود لحفظ أمن المطار والمرفأ ليصبح بالإمكان إدخال وتوزيع المساعدات الإنسانية ولدخول قوة حفظ النظام.

ولم يكن الاجتماع الثاني للجنة المديرين المنعقد بعد يوم واحد أفضل من سابقه. وأخيراً، قدم البنتاغون بتاريخ 23 تموز/يوليو خياراً واقعياً. وفي 25 تموز/يوليو أصدر الرئيس أمره لقوة برمائية من البحرية مؤلفة من 2300 جندي من مشاة البحرية للإبحار من البحر الأبيض المتوسط لتتخذ مواقع لها قبالة ساحل ليبيريا. وقال كولن باول للصحفيين: "نحن باعتبارنا الدولة الأقوى والأهم على وجه البسيطة ملزمون بألا نبتعد عندما تبرز أمامنا مشكلة مثل هذه". لكن استياء البنتاغون كان واضحاً، إذ قالت "مصادر" عسكرية لصحيفة "نيويورك تايمز" إن البنتاغون فوجئ بهذا التصريح.

وهكذا وجد تشارلز تايلور نفسه في مواجهة ضغط دولي وتصميم أمريكي، فقدم استقالته من رئاسة جمهورية ليبيريا في الحادي عشر من آب/أغسطس حين ظهرت في الأفق ثلاث بوارج أمريكية وحلقت في السماء طائرتان عموديتان. كنت أشاهد التلفاز عندما رأيت الرئيس الغاني جون كوفور John Kufuor، رئيس المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا يرافق تايلور إلى خارج البلاد. كان ثمة تأخير لبضع ساعات عن الوقت المتوقع للمغادرة. واتصلت هاتفياً بكولن لأستوضح الأمر. لم يكن متأكداً لكنه ظن بأن الأفارقة يحتاجون لبعض الوقت "للحديث مع الأخ وليودّعوه حين يغادر دون عودة". وما لبثا أن خرجا وأقلعت الطائرة حاملة

تايلور إلى نيجيريا حيث يقيم منفياً إلى حين اعتقاله وتقديمه للمحاكمة في لاهاي عام 2006 بتهمة جرائم حرب أمام المحكمة الخاصة بسيراليون.

بعد استقالة تايلور ببضعة أيام نزل إلى الساحل مئتان من مشاة البحرية، وفي غضون أسابيع قليلة دخلت قوة حفظ السلام الأفريقية بقيادة جنرال قدير من نيجيريا، وانتشرت في جميع أنحاء البلاد. وأصبحت ليبيريا قصة نجاح عندما أجريت الانتخابات بعد سنتين وفازت إيلين جونسون سيرليف Ellen Johnson Sirleaf لتصبح أول سيدة تتولى رئاسة البلاد في القارة الأفريقية. ومع أن ليبيريا بلد فقير أنهكته الحروب فقد غدت الآن في منزلة عليا بحسب معايير تحدي الألفية بخصوص الحريات السياسية والرقابة على الفساد. ولم تتخل الولايات المتحدة عن التزاماتها، فقد أَوْفَت بسخاء بتعهداتها لشعب ليبيريا ولمسيرة الديمقراطية في أفريقيا.

16

تحديات جديدة في العراق

مع عودتنا من الجولة الأفريقية كان الجدال حول "الكلمات الست عشرة" التي قيلت في الخطاب عن حالة الاتحاد على أشده. وظهرتُ في اليوم التالي على البرامج الخاصة بيوم الأحد لأواجه سيلاً عارماً من الاتهامات حول البيان المتعلق بالنيجر. وحاولت عبثاً أن أوضح أن البريطانيين متمسكون بتقريرهم، ولكن كانت ثمة شكوك لدى وكالة الاستخبارات المركزية (CIA) حول صحته - وهي مخاوف لم أكن أدري بها. وصار الناس يقولون إن الرئيس قاد البلاد للحرب بسبب ادعاء بخصوص النيجر كان سخيفاً ومثيراً للسخرية. والقضية موضوع الخلاف هي جملة واحدة في بيان اتهامي مطول ضد صدام حسين.

كان بوب شيفر Bob Schieer في برنامجه "واجه الأمة *Face the Nation*" المحاور الأكثر عدائية وهو يطرح أسئلته: "كيف وُضع هذا السطر في الخطاب؟" و"هل كان مساعدوك مصرّين على وضع هذا السطر [برغم اعتراض وكالة CIA]؟" و"هل اطلع على الخطاب مكتب نائب الرئيس؟" النسخة المكتوبة لهذه المقابلة وكلماتها الثلاثة آلاف كانت برمتها على هذا النحو. وهكذا أيضاً كانت المقابلة التي أجريتها مع وولف بلتزر Wolf Blitzer على قناة CNN ومع طوني سنو Tony Snow في برنامجه *Fox News Sunday*.

بعد المقابلة مع بوب شيفر ركبت السيارة مع آنا بيريز التي تحتفظ بهدوئها ولا تنفعل أمام أي شيء. بل انتابها القلق. لعلها ظنت أنني حاولت التملص والمراوغة، أو لعلني لم أتحمل مسؤولية ما حدث. عند وصولي إلى منزلي في حي ووترغيت ظهرت تقارير تقول إن السناتور جاي روكفلر Jay Rockfeller قد شجب رفضي تحمل المسؤولية الشخصية. فوجدت نفسي وسط هجوم عنيف من النقد، وأسئلة كانت أشد وقعاً تشكك بنزاهتي الشخصية.

ولم يتحسن الوضع عندما أبرزت وكالة (CIA) وعلى نحو مفاجئ المذكرة التي أرسلت إلى البيت الأبيض حين ألقى الرئيس خطابه في سنسناتي Cincinnati والتي تشكك بصحة التقرير البريطاني. لا أذكر أنني رأيتها ولكن عندما وجد مايك غيرسون هذه الوثيقة عينها في ملفاته تبين أنها فعلاً قد وردت إلى مكتبي، ربما كان يتعين علي أن أتذكر سطراً واحداً في مذكرة مطولة تجيز ما جاء في الخطاب، لكنني لم أتذكر.

عندئذ تقدم ستيف هادلي وبكل غيرية وتفان أخذ المسؤولية على عاتقه بشأن كل هذه الجلبة. مع أنه لا يشك أحد بأن ستيف أشرف على عملية إجازة ما يرد في الخطاب من بدايتها لكن ما حصل لم يكن خطأ منه. فإذا كان لدى الوكالة (CIA) مشكلة في هذه الكلمات الست عشرة الواردة في خطاب حالة الاتحاد لكان عليها أن تقول رأيها في حينه، وكنا شطبنا هذه الكلمات فوراً. نقطة أول السطر. وقد اعترف جورج تينيت بأنه لم يقرأ الخطاب.

كنت أحضر حفل افتتاح مكتبة في كنساس للسناتور السابق روبرت دول Robert Dole عندما وجه ستيف دعوة للصحافة، وعلى نحو ممنهج استعرض معهم كل ما حصل. كانت تجربة قاسية له – وهو الموظف النزيه المتفرد في نزاهته.

غير أن "اعتراف" ستيف لم يكبح جماح العاصفة. فالصحافة تريد اعترافاً مني أنا. لقد كانت آنّا على حق حين قالت إنني أوجدت لدى الآخرين تصوراً بأنني تهربت من المسؤولية. اتصلت بالراحل تيم راسرت Tim Russert من شبكة NBS News، الذي أحترمه وأجل مشورته. وسألته سؤالاً ليس للنشر "ماذا يتوجب عليّ أن أفعل؟" فأجاب: "الشعب الأمريكي يغفر ويسامح لكنهم يريدون أن يعرفوا ما إذا كان ضميرك يؤنبك على ما فعلت".

وظهرتُ على شاشة التلفاز بتاريخ 30 تموز/يوليو في برنامج *The News Hour with Jim Lehrer* بإدارة غوين إيفل Gwen Ifill. أعرف أنها قاسية في حوارها لكنها لا تظلم أحداً، وأنها أهل للثقة، وهذا هو المهم. قلت بوضوح لا لبس فيه: إنني أشعر بمسؤوليتي الشخصية عن كل ما حصل. غير أن الرئيس كان قد تحدث في مؤتمر صحفي في وقت سابق من ذلك اليوم نفسه، وقد سئل عما إذا كان يريدني أن أستقيل. فأعطى تأييده الأقوى لي. إنه لأمر حاسم حقاً أن يعطي

الرئيس واحداً من تصريحاته القائلة "إنني أثق ثقة كاملة بـ ..." فهذا قول إن دل على شيء فإنما يدل على عمق المتاعب التي يتعرض لها مسؤول عام. أذكر أنني في ذلك المساء تلقيت اتصالاً هاتفياً من عضو في الكونغرس لن أشير إليه إلا بأنه صديق. وكان يفترض بنا أن نتناول العشاء معاً بعد بضعة أيام، حيث قال لي: "من الأفضل ألا يشاهدنا الناس معاً. فأنا يجب أن أحافظ على موقفي الموضوعي". وشعرت كيف أن واشنطن مكان لا يجد فيه المرء صديقاً حين تهاجمه الذئاب.

ومع الأيام سوف تضعف محاكماتي الشخصية وتتلاشى، لكن المشاكل بدأت بالظهور لدى الإدارة. فقد تواصلت عمليات البحث عن الأسلحة، ولم يعثر أحد على شيء منها. جاء ديفيد كاي David Kay إلى البيت الأبيض والتقى بالرئيس بتاريخ 27 تموز/يوليو وقال للرئيس: من المرجح أن لدى صدام حسين قدرة كامنة مستترة لعله حركها وحشدها عندما تراجع الضغط من المجتمع الدولي. والبنية التحتية لا تزال قائمة: العلماء، والمختبرات، والشركات الواجهة. وأيضاً، الضربات الجوية على أسلحة الدمار الشامل العراقية في عام 1998 كانت أكثر نجاحاً مما ظننا، وقد تعرضت قدرات صدام حسين آنذاك لأضرار بالغة.

وبعد إيجازات قُدِّمت وراء أبواب مغلقة بخصوص اختيار لجنة من مجلس الشيوخ بعد أربعة أيام خرج ديفيد كاي ليقول إن البحث عن أسلحة الدمار الشامل "سوف يستغرق وقتاً ليس بالقليل" لكن فريق عمله يحرز "تقدماً ملموساً"، وأنه في كل يوم "يفاجأ بتقدم جديد". وموجهاً كلامه للنقاد في مبنى الكابيتول المتلهفين للعثور على الأسلحة، قال: "عمل العراقيون لما يزيد عن عشرين عاماً في تطوير هذه الأسلحة. وكانت أعمال إخفائها جزءاً من برنامجهم. لذلك ليست مهمتنا بالمهمة السهلة، ولسنا قريبين بعد من التوصل إلى استنتاج نهائي". إنما مع حلول العام التالي تحدث ديفيد كاي أمام لجنة القوات المسلحة في مجلس الشيوخ قائلاً: "نحن مخطئون". وفي قوله هذا أصبح واحداً من أشد منتقدي الإدارة قسوة وإيلاماً.

استمعت إلى تسجيلات ما قاله المرة تلو المرة عبر السنين. وساءلت نفسي: ماذا كان بمقدورنا أن نفعل خلاف ذلك؟ أين أخفقتُ؟ يبدو أننا أتحنا المجال للحجة الخاصة بأسلحة الدمار الشامل بأن تنفصل وتنعزل عن القضية الاستراتيجية الأعم ضد صدام حسين. ما كان عليّ أن أوافق على استخدام آراء ونصائح من

الاستخبارات، وعلى وجه الخصوص لكي تقال على لسان الرئيس. لقد كانت وكالات الاستخبارات مخطئة، بالتأكيد حول مدى قوة تهديد أسلحة الدمار الشامل عند صدام حسين، وليس في ما قالته عن وجود دليل للتهديد. كان ثمة آراء متباينة داخل الجماعات الاستخباراتية، لكن الوكالة المركزية ظنت أنه أعاد العمل ببرنامج الأسلحة البيولوجية والكيماوية، والجميع ما عدا وزارة الخارجية كانوا يظنون أنه كان يفعل ذلك أيضاً على الجانب النووي. وقد شاركت بهذا الرأي جهات استخباراتية أجنبية عدة أيضاً. كنت أرتعد غضباً وأنا أستمع إلى النقاد في الكونغرس يتهموننا بتضخيم التهديد، ويتناسون تصريحاتهم السابقة حول الهلاك المحتوم الذي تسببه أسلحة صدام حسين للدمار الشامل.

وفي النهاية أصابت الشظايا كل واحد فينا. كولن باول وصف البيان الذي أدلى به في الأمم المتحدة بتاريخ الخامس من شباط/فبراير بأنه وصمة عار في سجله المهني. شعرت بالأسف لإحساسه هذا. وتألمت كثيراً حين علمت أن تلك اللحظة تذكر دوماً حين استعراض سجل خدمة طويلة رائعة لهذا البطل الأمريكي صديقي. لكن ما يجدر قوله الآن إنه لم يحاول قط خداع أحد. لا أحد منا حاول خداع أحد. وفي هذه اللحظة التي أستعيد فيها تلك الذكريات أتمنى لو قلت مراراً وتكراراً إن المعلومات الاستخباراتية تتضمن دوماً أشياء غير مؤكدة، وتلك هي طبيعة الوحش المخيف.

شكل امتلاك صدام حسين لأسلحة الدمار الشامل بعد الحادي عشر من أيلول/سبتمبر وفي منطقة هي الأكثر تقلباً في العالم احتمالاً يثير الفزع، ما يدل على أن شرق أوسط بدون صدام حسين سيكون منطقة أقل رعباً. ولا زلت على يقيني بأن هذه العبارة الأخيرة هي الصواب عينه. لدي أشياء كثيرة ندمت على فعلها أثناء الإعداد للحرب لكنني لست نادمة على عمل قمنا به للإطاحة بصدام. وأنا اليوم سعيدة أشعر بالامتنان بأن ما نخشاه اليوم ليس سباق تسلح نووي وشيك بين محمود أحمدي نجاد في إيران وصدام حسين في العراق.

"مقر الأمم المتحدة يتعرض للتفجير"

كان إخفاق الاستخبارات يتكشف ويتضح بالتزامن مع تدهور الوضع الأمني على

الأرض. في ربيع ومطلع صيف العام بدت حركات التمرد تستجمع زخمها وباتت الأحداث المروّعة شيئاً عادياً. في أيار/مايو عام 2003 استقال تومي فرانكس. وظننت أن عالم فرانكس قد تنحى، لكن دونالد أخبرنا بأن هذا الجنرال قد شعر بالتعب ويرغب بالتقاعد من العمل. ورشح الجنرال جون أبي زيد John Abizaid ليحل محل فرانكس في الثامن عشر من حزيران/يونيو حيث تولى القيادة رسمياً بتاريخ السابع من تموز/يوليو. لست واثقة بأن لتبديل القيادة أهمية في التحليل النهائي، لكنني أنكر أنني في تلك الآونة رأيت التغيير في القيادة أثناء الحرب شيئاً غريباً غير مألوف. وعلى نحو سريع جداً جرت ترقية ريكاردو سانشيز Ricardo Sanchez الذي كان جنرالاً بنجمتين إلى رتبة عماد ليصبح القائد الأعلى في العراق. ومع نلك كانت قيادة أركان هذا القائد تفتقر إلى الخبراء في تنفيذ مهمة معقدة في العراق يتزايد تعقيدها يوماً بعد يوم في الشهور الأولى من قيادته. صحيح أن جون أبي زيد أثبت أنه قائد قدير واستثنائي في القيادة المركزية للولايات المتحدة (سنتكوم CENTCOM) لكن التبديل المستمر في القيادة العسكرية في الميدان هو ما كنت أعتبره، ولا أزال، مقاربة خاطئة.

وكانت سلطة التحالف المؤقتة CPA أيضاً تعاني من صعوبات. فقد بدأ المتمردون بمهاجمة مشاريع الإعمار التي بدأت بتنفيذها، وكان بول جيري بريمر يسعى جاهداً للتوفيق بين هيكليات ومؤسسات السلطة القائمة مع المطالب السياسية لعراق جديد. وكانت واحدة من أولى الخطوات التي اتخذها إصداره لأوامر من السلطة المؤقتة للتحالف تقضي باستبعاد أعضاء حزب البعث العاملين من جميع المناصب الحكومية، وبالتالي حل الجيش وسلاح الجو والبحرية وجميع الخدمات العسكرية النظامية في العراق.

وفي محاولة استعادية أجريت دراسة مطولة حول ما إذا كان الأمر القاضي بحل الجيش العراقي قد خضع لدراسة كافية بواشنطن وبتنسيق معها. وقد تبين في تحليل أجري بعد صدور الأمر وتنفيذه أجراه الراحل بيتر رودمان Peter Rodman مساعد وزير الدفاع لشؤون الأمن الدولي أن البنتاغون كان على علم بنوايا بريمر في إصدار أمر يقضي بحل المؤسسات الأمنية العراقية بما فيها الجيش كجزء من مشروع اجتثاث البعث. وقد تلقى دونالد رامسفيلد مذكرة بهذا الخصوص بتاريخ 19 أيار/مايو إلا أنه لم يطلعني عليها ولا أطلع الرئيس عليها. قال بريمر إنه نكر

الموضوع أمام مجلس الأمن القومي بتاريخ 22 أيار/مايو. وفي هذا السياق تذكّر عدد من الأعضاء المشاركين في الاجتماع أن الموضوع قد أثير في إطار عبارات عامة أثناء مناقشة موضوع اجتثاث البعث. وبالتأكيد لم يكن طلباً للإذن بإصدار هذا الأمر.

عند تلك المرحلة كان الجيش بمعظمه قد تلاشى ولم يبق من تلك البنية الشكلية إلا القليل جداً. أما القرار الخاص بحل الجيش فهو بالتأكيد مخالف للخطط الأولى التي أمرت بالاحتفاظ بما يقرب من ثلاث إلى خمس فرق تكون نواة لجيش عراقي جديد. فنحن جميعاً نعرف أن الجيش واحد من أعمدة المجتمع العراقي ومصدر عز وفخار. وكانت ثمة مخاوف، كنت أتفهّمها وأؤيدها، بأن الجيش كله تقريباً من البعثيين ويجب إصلاحه. ومع ذلك فوجئت عندما قرأت في الصحف بتاريخ 24 أيار/مايو أن المؤسسة العسكرية العراقية قد حُلّت بأمر من المبعوث الأمريكي.

وقررت في تلك اللحظة أن أتولى الإشراف بصورة أفضل على ما يجري داخل بغداد. صحيح أن الرئيس أكد بأنه يريد لبول بريمر أن يتمتع بالمرونة في التعامل مع الظروف على الأرض. ولكن يوجد خطأ عندما يصدر قرار بهذه الأهمية والضخامة دون أن يكون قد دُرس جيداً في واشنطن.

إضافة لذلك، كانت ثمة احتجاجات يومية تتجمع خارج مقر السلطة المؤقتة للتحالف (CPA) وقد بدأت في شهر حزيران/يونيو تطالب بانتخابات لتشكيل حكومة وطنية. يبدو أن قوة اليد الأمريكية قد بدأت تثير الكبرياء القومي للسكان، وفي رده على ذلك وافق بريمر على تشكيل مجلس الحكم العراقي المؤلف من خمسة وعشرين عضواً. ومن خلال التوضيح بأن لهذا المجلس دوراً استشارياً كنا نأمل بأنه سيكون خطوة أولى باتجاه إعطاء العراقيين دوراً في تنمية بلدهم. لكنه كان عملاً حساساً للتوازن ذلك أن المجلس نفسه كان مجموعة منقسمة تعكس تلك الانقسامات السياسية الحادة في البلاد. وقرر الزعماء التناوب على رئاسة المجلس كل شهر، وهذا ما زاد في الفوضى. وفي مرات ليست قليلة كان بريمر يجد صعوبة في دعوة المجلس للانعقاد ذلك أن بعض أعضائه يجدون متعة كبيرة في القيام بزيارات إلى عواصم العالم لصالح العراق الجديد.

غير أن الوضع على الأرض تحول نحو الأسوأ بصورة أذهلت الجميع بتاريخ

20 آب/أغسطس. لقد تجاوزنا منذ مدة طويلة معارضتنا لدور للأمم المتحدة في العراق. والآن خلص الرئيس إلى استنتاج بأن كولن باول على حق، نحن بحاجة إلى حضور كثيف للأمم المتحدة يساعدنا في إضفاء الشرعية على الخطوات التي نتخذها على طريق حفظ النظام بعد الحرب في العراق.

لا أستطيع أن أقول ما يكفي حول العون الذي تلقيناه من الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان في هذا الصدد. فمع أنه كان معارضاً للحرب إلا أنه تحرك سريعاً، وبأسرع مما توقعت، لإقامة علاقة جيدة بين الأمم المتحدة والولايات المتحدة بخصوص العراق. طلب، وبالتالي حصل على تفويض مجلس الأمن الدولي لتعيين ممثل خاص للأمين العام ينفذ المهمة الصعبة في العراق. واختار رجلاً استثنائياً هو سيرجيو فييرا دي ميللو Sergio Vieira de Mello البرازيلي الذي يتميز بخبرته المديدة في حل النزاعات. عندما رفض فييرا دي ميللو هذه المهمة في بادئ الأمر طلب إليّ كوفي أنان أن أجتمع به. والتقينا في مكتبي في الخامس من آذار/مارس، وبعدئذ توجهنا معاً إلى المكتب البيضوي للاجتماع بالرئيس. بعدها عاد إلى نيويورك ووافق على تولي المهمة. في عصر ذلك اليوم تحدثت وكولن عن تلك القفزة الكبيرة للأمام التي أنجزناها. سيكون فييرا دي ميللو العون الموثوق به وسيوفر الشرعية الدولية لعملنا ونحن ندفع باتجاه الانتقال إلى حكومة عراقية جديدة.

* * *

قررت أن آخذ إجازة قصيرة في شهر آب/أغسطس أقضيها في منتجع غرين بريير Greenbrier في غرب فرجينيا. صار هذا المنتجع الجميل مكاني المفضل لقضاء بعض الوقت كل صيف وذلك بفضل قربه من بيتي في حال طُلب إلي الحضور إلى واشنطن. ذات مرة كان بيني وبين كولن حديث عابر فاتفقنا بأن مكان قضاء الإجازة هو ذلك المكان الذي ننفق فيه الكثير من المال، ونتمتع بمناظر الطبيعة الخلابة ونتلقى مكالمات هاتفية من البيت الأبيض. ولكن برغم ذلك كله كنت أشعر بانتعاش كلما عدت من إجازتي قرب ينابيع المياه الكبريتية.

في اليوم الأخير من إجازتي كنت ألعب كرة المضرب مع لاعب محترف هو تيري درمر Terry Deremer وميسي فايس Missy Weiss، وهي امرأة تقضي إجازتها كل عام في منتجع غرين بريير. لعبت ميسي دور اللاعب الأول في منتخب

ولاية أوهايو، وكانت عائدة من جولة لها. لست نداً لها على أرض الملعب، ومع ذلك كنت أحب أن أتبارى معها. وكنت في بعض الأحيان القليلة أكسب نقطة أو نقطتين.

كنا في منتصف المباراة حين قفز أحد مرافقيّ الأمنيين إلى وسط الملعب، وقال: غرفة المواقف على الهاتف. صحت معتذرة بأعلى صوتي وعدوت مسرعة إلى هاتفي الخلوي وما لبثت أن علمت أن مقر الأمم المتحدة في بغداد تعرض للتفجير. أشارت التقارير الأولية إلى أن ثمة إصابات كثيرة، وأن مصير فييرا دي ميللو غير معروف. عدت أدراجي سريعاً إلى غرفتي، حزمت أمتعتي وقلت لعمتي وابن عمتي وأصدقائي الذين رافقوني في هذه الإجازة إننا عائدون إلى واشنطن في الحال. بعد دقائق قليلة جاءتني معلومات جديدة تطمئنني عن فييرا دي ميللو، الذي كما قيل لي تحدث على الهاتف مع كوفي أنان بعد الحادث مباشرة. ولكن بعد أن انطلقنا بالسيارة وصرنا على الطريق الرئيسي رقم 81 جاءنا الخبر بأن فييرا دي ميللو قضى ومعه واحد وعشرون شخصاً آخرون بمن فيهم موظفو الأمم المتحدة. أصابني انهيار وأحسست أنني شخصياً مسؤولة عن مصيره هذا بعد أن تحدثت معه وأقنعته بقبول المهمة.

كان أقاربي وأصدقائي يتحدثون وهم في مؤخرة السيارة. صحت بهم بشيء من عدم التهذيب "لا أستطيع أن أسمع"، ذلك أنني كنت أصغي على الهاتف لآخر الأنباء من غرفة المواقف. وتوقفت ثرثرتهم وواصلنا الرحلة إلى البيت بصمت لم يقطعه إلا بعض التقارير من البيت الأبيض ومكالمة من الرئيس، فأكدت له أنني متجهة للبيت.

* * *

أخذ الوضع يتدهور سريعاً بعد ذاك الهجوم المريع الذي حدث في شهر آب/ أغسطس. ولم تستطع قوات التحالف السيطرة على عمليات التمرد التي كانت قوتها تشتد يوماً بعد يوم. ولم تكن الأوضاع السياسية آيلة للاستقرار، حيث كان العراقيون يلحون على استعادة السيطرة على بلدهم. وبدأنا نسمع كلمة "المحتلين" تتردد مراراً. أنا لم أتوقع، كما قال نائب الرئيس وغيره من المسؤولين عن سذاجة، بأن العراقيين سوف يرحبون بنا ويصفوننا بالمحررين. وقلت في نفسي إن المكان الوحيد الذي يلقى فيه الجنود الترحيب بالورود والأزهار تُلقى عند أقدامهم هو الأفلام السينمائية التي تحكي عن الحرب العالمية الثانية. العراقيون رجال شجعان وشديدو البأس عُرف عنهم أنهم مستقلون ونالوا

استقلالهم بقوة. أذكر أن الرئيس المصري حسني مبارك قال لستيف هادلي ذات يوم: "أنا أعرف أنكم تريدون نشر الديمقراطية في الشرق الأوسط، ولكن لماذا بدأتم بالعراق؟ فهم الأسوأ".

لكن لم يخطر ببالي أن توصف الولايات المتحدة بالمحتل. لقد ذهبنا مسافات بعيدة لنتفادى أن يكون لنا بصمة قدم عسكرية ثقيلة في هذا البلد. والقوة العسكرية الأكبر تعطينا القوة البشرية التي كنا بحاجة ماسة لها عند التعاطي مع حالات طارئة متعددة – ولكن يوجد أيضاً جانب سلبي لوجود أجنبي كبير.

في ذلك الحين أرسل لنا تومي فرانكس مسودة خطابه الأول للشعب العراقي لنراجعه، وأذكر أنني التفتُّ إلى آنّا بيريز، وقلت لها: "يبدو لي وكأنه من إمبراطور روماني". أدخلنا التعديلات على هذا الخطاب ليبدو أكثر وداً. ولم يكن لدى البريطانيين مثل هذه المفاجآت وتلك الشكوك. هم يعرفون أننا عملياً محتلون للبلد، ويقولون ذلك في كل حين. وتبين لنا أن العراقيين، حتى أولئك الذين دعمونا في البداية، يعتقدون ذلك أيضاً.

كان علينا، بالتأكيد، أن نساعد العراقيين في معرفة السبيل لتحقيق سيادتهم. وفهم بول بريمر ذلك جيداً واقترح خارطة طريق نشرها في صحيفة "واشنطن بوست" بتاريخ الثامن من أيلول/سبتمبر عام 2003. المشكلة أنه فعل ذلك دون التشاور مع واشنطن. هذه الخطة ذات السبع نقاط التي نشرتها الصحيفة على صفحة الرأي فيها أثارت عاصفة في العراق وذعراً في البيت الأبيض ووزارة الخارجية. اقترح بريمر وضع دستور جديد للبلاد من خلال عملية ينظمها مجلس الحكم العراقي وعلى أن تتبعه انتخابات. لكن هذه الخطة استدعت تأنيباً وتوبيخاً شديدين من الرجل الأقوى في العراق وهو آية الله السيد علي السيستاني الذي احتج على التسلسل المقترح من بريمر. رأى السيستاني أن دستور العراق الجديد يجب أن يضعه ممثلون منتخبون من الشعب العراقي وليس من خلال عملية يشكلها تنظيم منبثق عن سلطة التحالف المؤقتة.

السيستاني الذي يبلغ من العمر أكثر من سبعين عاماً واحد من أئمة الطائفة الشيعية الأكثر تبجيلاً. إبان حكم صدام حسين وُضع في الإقامة الجبرية لكنه الآن حر في التحدث مع أتباعه. وتبين لنا أن السيستاني رجل مرموق واستثنائي. يصر على مبدأ "الزهد" عند رجال الدين، ويؤمن بأنه يتعين على رجال الدين أن يبتعدوا

عن الأدوار الرسمية في السياسة. وهذا بالطبع يتناقض بشدة مع رجال الدين الحاكمين في إيران. عندما كان السيستاني معتكفاً في النجف، المدينة المقدسة عند الشيعة، ممنوعاً من التكلم في العلن، كان رجال الدين الإيرانيون في قم قد أصبحوا صوت الطائفة الشيعية. وكان السكان العرب في العراق ينظرون إلى الإيرانيين الفرس نظرة تشكيك وارتياب وحتى كراهية. فمدينة النجف، وليس قم، هي بمثابة القلب عند الطائفة الشيعية، تشبه مقام الفاتيكان عند هذه الطائفية الإسلامية.

لذلك، حين يتكلم السيستاني فلكلامه أهميته. لكن ما يدعو للسخرية أنه لا يرغب لقاء أحد من غير دينه وبخاصة الأجانب، لذلك لم يكن لنا اتصال مباشر معه. كان ابنه قناة تنقل آراءه التي بتنا نعتبرها ذات أهمية قصوى للتقدم في العراق. ومع ذلك كان هذا الرجل الغامض يبدو لنا على الجانب الصواب من القضايا، فهو صوت لأجل الديمقراطية ولفصل الدين عن أمور الدولة. وكنا نحنا فيما بيننا نلقبه بنجامين فرانكلين(*) العراق - الرجل الحكيم الذي لم يتول منصباً، ولم يرغب في أن ينتخب لمنصب.

وما هي إلا أيام قليلة حتى تبين أن خارطة الطريق التي وضعها بول بريمر يتعذر الدفاع عنها. واجتمع مجلس الأمن القومي لدراسة الخطوات التالية، وكان ثمة الكثير من الكلام من جميع المجتمعين حول ما إذا كان السيستاني محقاً في كلامه عن التسلسل الزمني. تدخل الرئيس مقاطعاً الجدال وقال: "كيف صرت على الجانب الخطأ من طلب الانتخابات؟" وبهذا قطع قول كل مجادل، وقررنا البحث عن سبيل جديد لإعطاء العراقيين فرصة لانتخاب قادتهم الذين سيضعون مسودة الدستور.

* * *

أحداث كهذه أقنعتني بأن علينا أن نؤسس لتواصل أفضل بين بول بريمر وواشنطن. تحدثتُ وكولن كثيراً مع دونالد حول مشكلة تصريحات وبيانات وقرارات تصدر في بغداد دون أن تخضع أصولها للدراسة في مجلس الأمن القومي. وعلمت من فرانك ميلر أن بول بريمر شعر هو أيضاً بانقطاع التواصل،

(*) بنجامين فرانكلين (1706 - 1790م) كاتب وناشر وعالم مخترع ودبلوماسي أمريكي، عمل لأجل الاستقلال وتوحيد الولايات، وشارك في وضع مسوّدة إعلان الاستقلال عام 1776، واخترع عدة اختراعات، ومع ذلك رفض أن يحتفظ ببراءة اختراعاته أو أن يستفيد منها مادياً، واعتبرها إسهامات مجانية منه لراحة المجتمع. يقال أنه كان يتمتع بمحبة الأمريكيين كلهم دون استثناء. (المترجم).

حيث لا يملك إلا اتصالات متقطعة مع دونالد. استقدم بريمر للعمل معه شخصاً اسمه روبن جيفري Reuben Jeery، وهو رجل ذو كفاءة عالية كان شريكاً في شركة Goldman Sachs، ليتولى إدارة مكتبه في واشنطن نيابة عنه، وليسهل له التواصل مع البنتاغون. وما زلنا نفاجأ بالقرارات - بعضها صغير لكن بعضها الآخر كبير حقاً.

توجهت إلى الرئيس في أواخر شهر أيلول/سبتمبر وأخبرته أنني أريد أن أشكل مجموعة إدارية تكون جسراً يوصل بين سلطة التحالف المؤقتة في بغداد وواشنطن. فوافق. ووضعت مسودة مذكرة ناقشتها مع كولن ودونالد، تمهد لإقامة مجموعة تحقيق استقرار العراق ISG، وعلى أن يتولى قيادة هذا العمل روبرت بلاكويل Robert Blackwell الذي عملت معه في الحكومة سابقاً. كان روبرت (بوب) قد عاد لتوه من مهمته كسفير في الهند لكن الشيء الذي جعله الشخص المناسب لهذا العمل هو الحزام الأسود الذي لديه في مجال السياسة البيروقراطية. فهو مثل ثور داخل حانوت مليء بالخزفيات، وكنت أعرف بأن توترات سوف تحدث مع الآخرين. لكنني قد أتسامح مع هكذا توترات، ذلك أن بوب سوف يعمل على أن يكون لمجلس الأمن القومي صوت هناك.

بعد أيام معدودة من إرسال المذكرة إلى دونالد وكولن اتصلت بي آنّا لتقول إن ديفيد سانغر David Sanger من صحيفة "نيويورك تايمز" قد عرف بتشكيل هذه المجموعة. وهي ترى أن علينا أن نعطيه القصة لكي نضمن الدقة في مضمونها. وكنت أعرف أيضاً أن آنّا تعتقد بـأن ذلك سوف يعطيني موقعاً جيداً - بمعنى أنني أسيطر على ما كان يسمى وضعاً متدهوراً في العراق.

لكن القصة التي نشرت في الصحيفة أثارت ضجة كبرى. ولم تفلح محاولاتي لتوضيح أن البنتاغون يحتفظ بالإشراف المباشر والمسؤولية الكاملة على سلطة التحالف المؤقتة (CPA) إذ ذهبت هباء بسبب ذلك التصور بأنني أبعدت دونالد جانباً وأمسكت بزمام السيطرة العملياتية للأعمال المدنية في العراق. وتفاقمت المشكلة من جراء محاولات وزارة الدفاع لإعطاء الانطباع بـأن الوزير دونالد قد فوجئ بتأسيس المجموعة. حدث ذلك بالرغم من أن لاري دي ريتا Larry Di Rita المتحدث الرسمي باسم دونالد رامسفيلد قد وافق على إعطاء حديث للصحفي سانغر ليكون على بينة أكيدة بأننا جميعاً صف واحد وموقفنا واحد. وقد تحدثت شخصياً مع لاري حول هذا الموضوع.

وجاءت زيارة الرئيس الكيني مواي كيباكي Mwai Kibaki في اليوم عينه الذي ظهرت فيه مقالة ديفيد سانغر في الصحيفة. وكالمعتاد كان اجتماعي بالرئيس الشيء الأول الذي أؤديه ذلك اليوم ولم يبد عليه أنه مهتم بالتغطية الصحفية. إنما بعد ساعة ونصف الساعة وجدني آندي كارد حين كنا بانتظار مراسم الاستقبال وقال إن الرئيس سمع صرخات استياء وسخط من البنتاغون. ثم قال "عليك أن تتحدثي معه".

وذهبت لرؤية الرئيس عصر ذلك اليوم، فقال "عليك أن تصلحي الأمور مع دون، فالبنتاغون مغتاظ". قلت: لم يكن في نيتي أن أتسبب بمشكلة، وأدركت أن التغطية الصحفية قد أثارت ضجة. فقال: "انظري إذا كان نائب الرئيس يستطيع المساعدة".

وخرجت لتوي لرؤية نائب الرئيس، حيث قال إنه سوف يتحدث مع دونالد. في صباح اليوم التالي وأثناء اجتماع مجلس الأمن القومي أعاد الرئيس التأكيد على دور دونالد في الإشراف على بريمر وعلى سلطة التحالف المؤقتة. وكان قوله هذا عين الصواب في هذه الظروف، لكنني أحسست أن مكانتي قد تزعزعت وأدركت أن إدارة الوضع في العراق أكثر صعوبة من ذلك. بعد هذا الاجتماع ونحن خارج غرفة المواقف قال دون: "إن الذي فعلتِهِ قد أساء كثيراً للرئيس". لكنني أمسكت عن الكلام وقاومت إغراءات الرد على كلامه بالقول "ألا تعتقد أن الفوضى في العراق تسيء للرئيس؟"

ولكن، ولدهشتي البالغة، وبدلاً من أن يعمل على مضاعفة سلطته على سلطة التحالف المؤقتة، اغتنم دونالد الفرصة لينفض يديه من الوضع السياسي. كان دون قد أخبر كولن وأخبرني في حديث سابق جرى بيننا نحن الثلاثة أن بول بريمر يتبع البيت الأبيض ولا يتبع له ولوزارة الدفاع. فقلت بإصرار: "لكن هذا ليس صواباً". وهو لم يتراجع عما قاله. ثم قلت: "انظر إلى التوجيه الصادر عن الرئيس". وأقفل الحديث بهذا الموضوع. فيما بعد وعندما حصلت الضجة حول مجموعة تحقيق الاستقرار في العراق (ISG) قال للجميع إن بول بريمر تابع لي. كانت عبارة تثير السخرية. نحن بحاجة لتواصل أفضل. ولا يمكن أن أكون أنا بديلاً لوزير الدفاع في الإشراف على تنفيذ سياسة ما.

لم أدرك من قبل مدى عدوانية موقف دونالد حيال ما كان يظنه تدخلاً من

البيت الأبيض في التسلسل القيادي. لم يكن مسروراً عندما اجتمع الرئيس ببول بريمر على انفراد بعد تعيينه. وكان يستشيط غضباً كلما اتصلت ببول بريمر يومياً وتحديداً عندما بدأنا نرسم استراتيجية عودة السيادة للشعب العراقي. ذهب بوب بلاكويل إلى العراق، وعما قريب سوف تعين الأمم المتحدة الأخضر الإبراهيمي، الدبلوماسي الخبير، للمساعدة في هذا العمل.

بصراحة، إن الوضع لم يكن مريحاً. شعرتُ أنني أُقحمت في خضم عملية الانتقال السياسي في العراق، وأنني أغوص للأعماق في مسائل عملياتية لم أعتقد أنها من عمل مستشار الأمن القومي. ومع ذلك، عندما اتصل بي بوب بلاكويل ليبلغني أن بول بريمر على وشك أن يقدم برنامجاً آخر معدلاً للفترة الانتقالية، شعرت بالسعادة إذ تدخلت.

* * *

في يوم الأحد التاسع من تشرين الثاني/نوفمبر عام 2003 قررت أن أحضر مباراة كرة القدم لفريق Redskins مع صديقتي الحميمة جين واشنطن. غير أن الفريق الذي أحببت له أن يعزز موقعه، وهو Cleveland Browns، كان، كالمعتاد، وما كان لي أن أقلل من اهتمامي بفريق Redskins أو فريق Seahawks. إنما كان هدفي من حضور المباراة أن أقضي برهة من الزمن بعيداً عن صخب العمل، وأستمتع بمشاهدة تسليتي المفضلة - وهي مباراة كرة القدم.

دقائق قليلة قبيل نهاية الشوط الأول قال لي مرافقي الأمني إن بوب بلاكويل على الهاتف المأمون (فنحن نحمل هذا الهاتف دوماً) من بغداد. قلت في نفسي لعل التوقيت متأخر مساء في العراق، فخشيت أن يكون ثمة أمر عاجل جداً. قال بوب "إن بول بريمر سوف يصدر غداً مجموعة جديدة من التوجيهات السياسية".

سألته: "ماذا؟" بعد كارثة "النقاط السبع" لم أصدق ما سمعت. فقلت له: "عليك أن تبلغه بأن الرئيس يجب أن يرى ما سوف يقوله".

أجابني بوب: "من الأفضل أن تبلغيه ذلك أنت".

وعلى الفور اتصلت به وقلت إن من رأيي أن يطّلع الرئيس على الخطوات التالية في العراق. وافق وقال سوف يتصل به في الصباح. فقلت "لعلك، يا بول، تستقل الطائرة وتأتي إلى واشنطن". ووافق قائلاً سوف يصل يوم الأربعاء.

وفي صباح اليوم التالي توجهت إلى المكتب البيضوي وأخبرت الرئيس عما

جرى بيني وبين بول بريمر من حديث. فسألني رافعاً صوته: "لماذا فعلت ذلك؟" لعله لا يزال متألماً من حادثة مجموعة تحقيق الاستقرار في العراق، وأضاف: "وهل وافق دونالد؟"

قلت: "سيدي الرئيس، أحببت أن أخبرك أولاً، وسوف أهاتف دون. وإن كنت تريدني أن أخبر بريمر الا يأتي فسوف أفعل ذلك أيضاً. إنما لا تندهش عندما يكون لدى الولايات المتحدة خطة جديدة لأجل عمليات الانتقال السياسي في العراق ولا يكون لديك علم بها". وأحسست أن كلامي هذا قد يبدو مبطناً بشيء من العصيان، غير أنني والرئيس قد نتحدث دون تكلف حين نكون وحيدين.

ثم قال وعلى وجهه ما يشبه الابتسامة: "حسن، متى سيأتي؟"

"الأربعاء."

وجاء بول الأربعاء فعلاً، والتقاه مجلس الأمن القومي، واتفقنا على وضع خطة جديدة قد تلبي معايير تحدث عنها السيستاني وسوف تؤدي بالتالي إلى مفاوضات حول القانون الإداري الانتقالي (TAL) الذي سيشكل توجهاً نحو التحضير للانتخابات. سوف نعمل لإقامة حكومة انتقالية تشرف على هذا الانتقال. وسوف تُجرى الانتخابات في عام 2005.

ومن خلال تقلبات متوالية بين الهدوء والاضطراب عمل بول بلطف وهدوء موجهاً العراقيين لوضع وثيقة سياسية باتت أساس الدستور العراقي. كنت في منزل السفير الإسرائيلي بمناسبة الاحتفال بذكرى خروج اليهود من مصر وعيد الفصح اليهودي عندما انتهى وضع القانون الإداري الانتقالي. هاتفني بول وأنا هاتفت الرئيس واحتفلنا جميعاً بتلك الخطوة الهامة على طريق الحكم الذاتي في العراق. ووضعت خطة لمراسم احتفالية كبرى لمناسبة إطلاق هذا القانون يوم الجمعة الخامس من آذار/مارس عام 2004. اتصل بول بي صباح ذلك اليوم ليقول إن العراقيين جاؤوا بأعداد ضخمة لهذه الاحتفالية. وجاء غالبية الزعماء العراقيين مصطحبين زوجاتهم وأطفالهم، كما قال، حيث أضاف مداعباً "وبعضهم مصطحباً أكثر من زوجة واحدة". ولكن كانت جوقة الأطفال تنتهي مما حفظته من أناشيد، ولما يصل زعماء الشيعة. وتبين حصول خلاف في اللحظة الأخيرة حول مضمون الوثيقة. ولحسن الحظ كانت مشكلة فنية سرعان ما حُلّت أثناء نهاية الأسبوع، ودخل القانون حيز التنفيذ في الثامن من آذار/مارس عام 2004.

حصل هذا التقدم السياسي على خلفية عنف متزايد وتدهور في الوضع الأمني. وتمكن المتمردون من تعويق عمليات إعادة الإعمار، مستغلين أماكن الضعف في الشبكة الكهربائية التي كنا نحاول إصلاحها. أرسل بوب بلاكويل مذكرة لي في شهر أيلول/سبتمبر عام 2003 يقترح فيها أن يأمر الرئيس بإرسال 40000 جندي إضافة لما هو موجود على الأرض. لم أناقش هذا الأمر مع الرئيس آنذاك لكنني ذهبت إليه في تشرين الثاني/نوفمبر لأقترح أن يأمر بطرح هذه الإمكانية مع البنتاغون من جديد. ففعل وتلقى الجواب نفسه ألا وهو لدينا ما يكفي من جنود على الأرض.

كان الجميع من جهة يعولون على قوات الأمن العراقية التي أعيد بناؤها لتأخذ عن كاهلنا جزءاً من العبء. إنما المجهود الذي نبذله لتأسيس جيش عراقي جديد كان يسير سيراً وئيداً. وكانت عمليات إعادة بناء قوات الشرطة أكثر صعوبة. وهذه المشكلة ليست مشكلة يتفرد فيها العراق، فالواجب الأكثر صعوبة على الإطلاق في بيئة ما بعد الحرب يكمن في بناء قوة شرطة يمكن الاعتماد عليها، وتكون خالية من الفساد ومؤهلة التأهيل الكافي لمعالجة تنوع واسع من الأخطار الأمنية ابتداءً بحركات التمرد وحتى الجرائم التي تحصل يومياً. وقد رأينا هذه المشكلة في أماكن مختلفة مثل البلقان وأفغانستان وليبيريا.

كان الذراع الدفاعي لمجموعة تحقيق الاستقرار في العراق (ISG) بقيادة فرانك ميلر يفعل ما بوسعه ليجعل تركيز البنتاغون على المشكلة الأمنية، لكنه كان دوماً يتلقى الجواب الذي لا يتغير: سوف يتحسن الوضع الأمني عندما تتحسن الأمور السياسية. ولكن ليس سهلاً كسب قلوب الناس وعقولهم عندما لا نستطيع حمايتهم.

ومع ذلك أنجز الكثير، وأراد الرئيس أن يزور الجنود في بغداد ليعرب لرجالنا ونسائنا الذين يرتدون الزي العسكري عن امتنانه ودعمه. ولهذه الغاية كلف جو هاغن Joe Hagin، معاون رئيس الأركان، بمهمة إيجاد السبيل الأنجع لإدخال الرئيس إلى بغداد وإخراجه منها بأمن وسلام. وكان العمل الفذ الذي أنجزه جو يدعو للتقدير بشكل استثنائي.

في يوم الأربعاء الذي سبق عيد الشكر ذهب الرئيس إلى المزرعة لأجل ما يظنه الجميع عدا عدد قليل من المساعدين أنه لقضاء إجازة نهاية الأسبوع. مساء

ذلك اليوم استقل الرئيس وأنا معه سيارة فان خمرية اللون ولا تحمل أية علامات وغادرنا المزرعة. كنا نرتدي على رؤوسنا قبعات البيسبول، وهذا ما جعل الرئيس يقول فيما بعد كنا نبدو ثنائياً ذاهباً للتسوق في حانوت Wal-mart. لا أحد، ما خلا السيدة الأولى لورا بوش ورئيس مفرزة الخدمة السرية للرئيس، يعرف أين وجهتنا.

ولأن الشرطة السرية لا تريد استعمال الموكب الرسمي المعتاد، فقد اضطر السائق ليواكب حركة المرور الكثيفة على الطريق الدولي رقم 35، وهذا ما جعل الرئيس يسأل: "ما هذا؟"

وأجبته: "ازدحام مروري" ظناً مني أنه ربما لم يشهد هكذا ازدحام منذ زمن. ومع ذلك تمكنا أخيراً من الوصول إلى مهبط طائرات في مدينة واكو Waco وركبنا طائرة إلى قاعدة أندروز الجوية حيث ركبنا الطائرة الرئاسية Air Force One.

كانت الرحلة إلى بغداد تشبه الحلم. جلست أنا وآندي كارد وجو هاغن مع دان بارتليت Dan Bartlett، مدير اتصالات الرئيس، في قمرة الموظفين في الطائرة. وكان معنا على متن الطائرة أربعة ممثلين للصحافة فقط. عندما اقتربنا من بغداد بدأ ربان الطائرة العقيد تلمان Colonel Tillman مناوراته التي شعرنا بها جميعاً. ثم خفض الأضواء، حتى كادت القمرة تكون معتمة لولا الشاشة الرقمية الزرقاء، وخطر ببالي أن نذهب جميعاً إلى القمرة التي يجلس فيها الرئيس لنصلي معاً. فهو رجل متدين، وفي أوقات مثل هذا الوقت يصلي الأشخاص المتدينون، وهنالك في العتمة وعلى متن الطائرة الرئاسية أدى كل واحد منا صلاة قصيرة. عندما عدنا أدراجنا إلى القمرة قبل عشر دقائق من الهبوط، أغلقت عيني لأصلي ثانية، وسمعت من داخلي صوتاً يقول "احفظهم من الأذى أو الضرر أو الخطر". كانت كلمات لم أسمعها منذ توفي والدي - كلمات صلاة كان يرددها دوماً عندما يغادر أحدنا في رحلة. فقلت في نفسي بكل هدوء: "شكراً يا أبي!"

حطت الطائرة في المطار وصعدنا الدرج لصالة طعام مؤقتة. وبينما نحن واقفون في الانتظار تساءلت بعجب ودهشة: ها أنذا أقف اليوم في مطار صدام حسين. لكن تلك الأفكار سرعان ما انقضت وولت حيث دخل الرئيس إلى قاعة تغص بنحو ستمئة جندي أمريكي. وضجت القاعة بالهتاف إذ لجورج دبليو بوش طريقته الخاصة مع الجنود. مع أن هؤلاء الجنود لم يكونوا على علم بقدوم الرئيس

إلا أن آلات التصوير بدأت تخرج من الجيوب في أرجاء القاعة كافة. المكان كله صخب يضج بالهرج والمرج.

جلست مع عدد من الجنود المتطوعين وبعض الضباط. تحدثنا عن المدن التي جاؤوا منها، وكيف انضموا للجيش، وقليلاً عن مباريات كرة القدم. وعندما أعربت لهم عن شكري لقيامهم بالخدمة، بادلوني هذه المشاعر. كان وقتاً رائعاً لي - ولنا جميعاً.

بعد ساعتين أو نحو ذلك عدنا إلى الطائرة الرئاسية وأقلعت بنا عائدة. وعند هذا الوقت تقريباً بدأت محطات الأخبار تذيع خبر قيام رئيس الولايات المتحدة بزيارة مفاجئة إلى بغداد.

اختراق في قضية عدم الانتشار النووي

على الرغم من كل المحاولات والاضطرابات في العراق سجلنا بعض المكاسب. فمثلاً، الإطاحة بصدام حسين بدأت تعطي أثرها المفيد في الجوانب الأخرى لأجندة عدم الانتشار النووي.

بذلنا محاولات عدة منذ بعض الوقت لجعل الصينيين يلعبون دوراً أكثر نشاطاً في لجم برنامج كوريا الشمالية النووي. لقد كان الرئيس على صواب حين قال إن بيجينغ وحدها التي لديها الرافعة الكافية لإقناع كيم جونغ إيل للتخلي عن موقفه العدائي نحو المجتمع الدولي. لكن القسم الأكبر من المشكلة يكمن في اتفاقية الإطار، ذلك أنها تركت الولايات المتحدة تحاور الكوريين الشماليين بمفاوضات ثنائية، وهذا ما سمح لبيونغ يانغ أن تنفرد مع كل من الكوريين الجنوبيين والأوروبيين والصينيين من خلال الحصول على تنازلات من كل واحد منهم على حدة.

أما الآن فلدينا رأي آخر. عوضاً عن المفاوضات الثنائية مع كوريا الشمالية التي كان حلفاؤنا يحثوننا عليها اقترحنا إطاراً سداسياً تترأسه الصين. لكن بيجينغ عارضت الفكرة مبدئياً عندما عرضها كولن باول في آذار/مارس عام 2003. أحس الرئيس بوش بالإحباط من الصينيين بسبب إثارته موضوع الثمن الواجب دفعه في حديث هاتفي مع الرئيس الصيني جيانغ زيمين. لكنه قبل أن يتحدث على الهاتف

سأل: ما الذي يمكن قوله أكثر من ذلك لتحريك بيجينغ. اقترحت عليه أن يثير شبح الخيار العسكري، بلطف ظاهر، ضد كوريا الشمالية. أعجبته الفكرة، وحين بدأ جيانغ يعيد الحديث عن شعار أكل عليه الدهر وشرب حول ضرورة أن تظهر الولايات المتحدة بعض المرونة مع الشمال، أوقفه الرئيس عن الكلام. وبطريقة مباشرة لم أتوقعها قال لجيانغ إنه يتعرض لضغط شديد من المتشددين لاستخدام القوة العسكرية، وأضاف، من تلقاء نفسه، بأن المرء لا يمكنه أن يستبعد وجود يابان نووية إذا بقيت كوريا الشمالية حرة لا تقيدها قيود.

لعلنا لن نعرف البتة ما الدور الذي لعبه هذا الحديث – أو ربما العمل العسكري في العراق – في ذلك التوجه الجديد الواضح في استراتيجية الصين نحو مشكلة كوريا الشمالية النووية. قبيل حلول فصل الصيف وافقت بيجينغ على البدء بالمحادثات السداسية. وقد أتاحت لنا هذه الموافقة أن نوحد مقاربتنا السياسية مع حليفتينا اليابان وكوريا الجنوبية لتضطلعا بدور ناشط في حل المشكلة. ودعونا روسيا للمشاركة أيضاً بسبب قربها من كوريا الشمالية وعلاقاتها العريقة مع بيونغ يانغ. والتأم شمل الملتقى للمرة الأولى في بيجينغ في أواخر آب/أغسطس عام 2003.

ولكن كان ثمة تطورات مفاجئة تستحق التوقف عندها كانت تحدث في ليبيا. في ربيع عام 2003 سمعنا من البريطانيين أن معمر القذافي يريد الدخول في مفاوضات مع الولايات المتحدة والمملكة المتحدة من خلال جزرة قدمها بغية وضع نهاية لبرنامج أسلحة الدمار الشامل في ليبيا. في بادئ الأمر لم نكن نصدق هذه الافتتاحية، لكننا في نهاية المطاف قررنا إرسال بعثة مشتركة من الوكالة المركزية CIA والاستخبارات البريطانية MI5 لتقييم الوضع. وعادت البعثة بتقريرها الإيجابي، ألا وهو أن القذافي جادّ في رغبته.

وتقرر أن تُجرى المفاوضات بسرية تامة، وأي مخالفة لهذه السرية قد تفضي بالدكتاتور الليبي للتخلي عن هذه المبادرة. وهكذا ودون علم الكثيرين في الحكومة قام وفد يضم بوب جوزيف Bob Joseph من مجلس الأمن القومي ووليم إهرمان William Ehrman وديفيد لاندسمان David Landsman من المملكة المتحدة مع مندوبين من وكالات الاستخبارات بالتفاوض مع الليبيين. وبوب رجل محافظ حازم ومتشكك. عندما أخبرني بأننا نستطيع إنجاز الصفقة أدركت بأننا سوف نحقق اختراقاً يكاد لا يصدق. فتوليت شخصياً إلى جانب نايغل شينوالد Nigel

Sheinwald الذي أخذ مكان ديفيدماننغ في مكتب طوني بلير الإشراف على هذه المفاوضات بالنيابة عن رئيسينا.

وبينما كنا قريبين من التوصل إلى اتفاق بدأ الليبيون يُحجمون عند مطالبتهم بالشفافية بشأن تدمير ما لديهم من أسلحة الدمار الشامل. وبدا الوضع وكأن المفاوضات ستنهار حيث بدأت طرابلس تنكر وجود البرامج التي كانت قد اعترفت بها. في تلك اللحظة حانت لنا الفرصة: فقد أوقفت السلطات الألمانية والإيطالية باخرة قادمة من ماليزيا تحمل شحنة مشبوهة ومتوجهة إلى ليبيا وطلبت تفتيشها. كان على متنها خمس حاويات كبيرة الحجم كتب عليها "قطع آلات مستعملة"، تبين فيما بعد أنها تحمل آلاف المكونات المستخدمة في الطرد المركزي – منها بعض المكونات القادمة من شبكة عبد القدير خان. عندما كشف الأمر أثناء المفاوضات تراجع الليبيون عن موقفهم المتشدد وبات الاتفاق وشيكاً.

يعود الفضل في نجاح هذه الأعمال إلى مبادرة الرئيس التي أطلقها في شهر أيار/مايو في بولونيا بعنوان "مبادرة أمن الانتشار" Proliferation Security Initiative (PSI) التي أسست لشبكة من البلدان التي تتعاون في تبادل المعلومات الاستخبارية بخصوص الشحنات الجوية والبحرية والبرية التي يشتبه بأمرها. فإذا كانت الاستخبارات قوية بما يكفي قد توافق الدولة على تفتيش الشحنة المقصودة أو حتى ترفض حقوق طيران من يتاجر بها فوق أراضيها. ليس لهذه المبادرة أمانة سر، ولا مبنى تستقر فيه ولا موظفون. فهي مؤسسة افتراضية، وهي النموذج البعيد عن المديح للتعاون في مكافحة برامج انتشار أسلحة الدمار الشامل في مختلف أنحاء العالم. وهي نموذج أيضاً لتحالف الراغبين. كان ممكناً للأمم المتحدة أن تناقش تفاصيل هكذا ترتيب منذ سنين. لكن المرونة واللاشكلية لمبادرة أمن الانتشار (PSI) أتاح المجال لبلدان متباعدة مثل روسيا واليابان أو حتى أستراليا والسعودية، لتكون أعضاء فيها.

وقد أفادنا الشأن الليبي في تكوين فهم أفضل لطريقة التفاعل البيني للشبكات التي تعمل في الظل مع أنظمة الحكم المارقة. شبكة عبد القدير خان التي علمنا بها في عام 2001، كانت الجزء الكبير في هذه القصة. وسوف تتمكن وكالة الاستخبارات (CIA) بالتعاون مع عدد من البلدان من إلقاء القبض على أعضاء قياديين في هذه الشبكة. في عام 2004 وضع عبد القدير خان نفسه تحت الإقامة

الجبرية في الباكستان. ومع أن العلاقات مع الرئيس الباكستاني مشرف شهدت تبدلات بين الجيدة والسيئة بخصوص مصير هذا العالم النووي، فقد كنا متيقنين بأنه لم يعد يورّد بضاعته للأنظمة المارقة. (وقد أفرج عنه عام 2009).

في التاسع من كانون الأول/ديسمبر كنا على استعداد لنخبر العالم أجمع عن نزع أسلحة ليبيا. فهذا النموذج برهان على أن من الممكن إقناع أو حتى إجبار الحكام المستبدين للتخلي عن أسلحتهم للدمار الشامل. وتم الاتفاق على أن يقوم وزير الخارجية الليبي والعقيد معمر القذافي بإعلان هذا النبأ، وبعدئذ يرحب به كل من الرئيس بوش ورئيس الوزراء طوني بلير.

بينما كان هذا اليوم يدنو بطيئاً كان علينا، نايغل وأنا، أن نتدبر أمر القلق الذي انتاب رئيسينا، اللذين كانا ينتظران اللحظة التي يخبران فيها العالم عما صار معروفاً. كان الوقت بحسب التوقيت البريطاني متأخراً بعض الشيء، فقررنا أن يبدأ رئيس الوزراء أولاً. أما الرئيس فكان لديه الوقت الكافي قبل حلول موعد النشرات الإخبارية في الولايات المتحدة. كان لدى نايغل خط مفتوح مع مصادر المملكة المتحدة داخل ليبيا، ولكن لا توجد مادة إخبارية. ثم تبين لاحقاً أن ثمة مباراة هامة لكرة القدم تجري في ليبيا تلك الليلة، و"الأخ القائد" يستمتع بوقته هناك. وأخيراً قرأ المصدر البريطاني التصريحات الليبية لنايغل الذي كان على الهاتف معي.

وسألت: "وماذا بعد؟"

أجاب: "جيد، بما يكفي". ومع أن البيان الذي أدلى به القذافي يتحدث كثيراً عن ثورة خضراء (إسلامية وليست بيئية) إلا أن بيان وزير الخارجية كان يلبي المطالب الصريحة والواضحة التي تضمنتها الاتفاقية، وحصلنا على ما كنا بحاجة إليه. سوف يتخلى معمّر القذافي عن أسلحة الدمار الشامل ويسعى لإنهاء عزلة ليبيا عن المجتمع الدولي. هذه الأسلحة الخطرة سوف تنقل من طرابلس إلى ولاية تينيسي قاطعة 5000 ميل أو يزيد، حيث تفكك في مختبر أوك ريدج Oak Ridge الوطني.

إنما في يوم السبت الذي سبق الإعلان الليبي اتصلت بدان بارتليت Dan Bartlett لأزف له النبأ السار. وقد فوجئت إذ بدا محبطاً، حيث قال "ظننت أنك سوف تخبرينني بأننا قد عثرنا على صدام حسين". فقلت له مازحة: "هذا سيكون في الأسبوع القادم". غير أنني كنت في حقيقة الأمر منزعجة قليلاً لأن دان لم يبدُ عليه أنه قد أدرك أهمية ما أنجزناه.

* * *

انقضى أسبوع واحد على هذا الحديث مع دان، وكنت أهيئ نفسي لاستقبال ثلاثين من الأصدقاء أو نحو ذلك سيحضرون إلى منزلي ليشاركوا في حفلة عيد الميلاد وإنشاد أنشودة الميلاد يوم الأحد الثاني عشر من كانون الأول/ديسمبر. وقبيل وصول الأصدقاء تلقيت مكالمة من الرئيس الذي قال: "تلقيت لتوي مكالمة من دون. يظن العسكر أنهم وجدوا صدام".

كان دون وستيف بين المدعوين وقد انزوينا نتجانب أطراف الحديث في المطبخ بعيداً عن مسامع الآخرين. قال دون إنه لا يريد أن يقول شيئاً عن الموضوع حتى تتوضح لهم بصورة إيجابية هوية الرجل الذي وجد مختبئاً في حفرة في مزرعة قريبة من تكريت. ثم أخذنا جميعاً نغني أغنية الميلاد، لكنني لم أستطع التركيز على فرحة الميلاد. وأظن يقيناً أن الآخرين كذلك.

في وقت مبكر جداً من صباح اليوم التالي، وتحديداً عند الساعة الثالثة رن جرس الهاتف. وإذا ببول بريمر يقول: "نلنا منه"، بعد أن أيقظني من نوم لم يكن عميقاً. اتصلت بالرئيس وأيقظته. اتصل بدوره بدونالد، فالقصة صحيحة. رجال من قوة المهام الخاصة رقم 121، وبإسناد من فريق من الفوج القتالي الأول من كتيبة المشاة الرابعة في الجيش ألقوا القبض على دكتاتور العراق. هذا الرجل الذي شن الحروب على جيرانه وعامل شعبه بمنتهى الوحشية لما يزيد عن عشرين عاماً أصبح اليوم بأيدينا. قال حين ألقى الجنود القبض عليه: "اسمي صدام حسين، وأنا رئيس جمهورية العراق، وأريد أن أفاوض".

نهضت وارتديت ملابسي سريعاً وتوجهت إلى المكتب. أمامي عمل كبير يجب إنجازه تحضيراً للإعلان الذي سيوجهه بول بريمر، والذي قد يكون خلال ساعات معدودة. واتصلت بدان بارتليت. هذه المرة أعجبه الخبر. توجه بول بريمر إلى المنصة يحيط به أعضاء مجلس الحكم العراقي ليعلن للصحافة التي تجمهرت أمامه إلقاء القبض على صدام. قال: "نلنا منه"، مردداً عبارة قالها لي منذ ساعات قليلة. وانفجرت الصحافة العراقية تهلل ابتهاجاً. كانت لحظة فرح. لكنني أذكر الآن أننا قد ارتكبنا غلطة، إذ قلت في نفسي "كان يجب أن يذيع النبأ رجل عراقي". ولكن الأوان قد فات لجعل اعتقال صدام لحظة عراقية، وليست أمريكية.

* * *

مع اقتراب عيد الميلاد أحسست بالتعب والإرهاق والحاجة لإجازة. فقد ارتشح الكثير من الأخبار التي صارت معروفة على نطاق واسع، ومعظمها له أهمية تاريخية بالغة، وبخاصة مع كل ما جاءت به من توترات وإجهاد. لكنني في الوقت نفسه كنت أستمتع بالأحداث التي تغلفت بجودة قصص وحكايات خيالية مفعمة بالجمال. لكن الحدث الأهم والاستثنائي كان الزيارة الرسمية الملكية إلى إنكلترا في تشرين الثاني/نوفمبر عام 2003 وفرصة الإقامة في قصر باكنغهام. لحظة وصولنا، جاء من يرافقني إلى الغرفة حيث سأقيم، وحيث وصيفتي الشخصية كانت تنتظر لتفرغ محتويات حقائبي. وبعفوية تقدمت لأعاونها. لكن كولن باول الذي أقام هو وزوجته آلما في الغرفة المجاورة قال لي حين شاهد ما اعتزمت فعله: "أنت تعوقين عملها. هن يقمن بهذه الأعمال منذ ما يزيد عن ثلاثمئة عام".

تلك الليلة جلست وكولن وآلما في حجرة الجلوس نتناول بعض الشراب، فقلت في نفسي "ماذا عسى والدا كل منا يقولون؟" وشربت بمشاركة آلما نخب والدها ووالدي. وجاءت فتاتان سوداوتان صغيرتان من بيرمنغهام. بعدئذ رافقني الأمير تشارلز إلى المأدبة الفخمة بينما كانت الأوركسترا تعزف لحن "عاشت الملكة"، ومرة أخرى تمنيت لو كان بيدي أن أخبر أبي وأمي عن هذه التجربة التي لا تصدق. وهذا ما فعلته في صلاة قصيرة قبل أن آوي إلى فراشي.

قبل أيام قليلة من حلول عيد الميلاد غادرت متوجهة إلى منزل عمتي في نورفولك، لكن العمل لاحقني إلى هناك، يحركه بقوة وابل يومي من الأنباء القادمة من العراق وأفغانستان والحرب على الإرهاب، بعضها جيد وبعضها الآخر سيئ، ومع ذلك وحيث إن صدام حسين قد اعتقل فقد وصل العام إلى منتهاه بجرس موسيقي مرتفع. وكنا نعتقد أن الأخبار القادمة من تكريت سوف تبشر بنهاية التمرد. في مطلع العام، وفي اليوم عينه الذي التقى فيه ستيف هادلي بالصحافة ليتحدث عن جدلية النيجر، كان عُدَي وقُصَي، نجلا صدام حسين قد قتلا في الموصل إثر إطلاق نار عنيف. وبالتأكيد سوف يتخلى فرسان حزب البعث عن القتال وقد باتوا الآن دون رئاسة.

وكنا أيضاً نستعد للانتخابات في أفغانستان، فاعتقدنا أننا على وشك أن نضع هذا البلد على أساس سياسي راسخ. عملية بون التي وضعت البلاد على الطريق المؤدي إلى حكومة تمثل أطياف الشعب، لم تكن بعد قد كشفت عن الاهتراء

والتفكك الذي لم يلبث أن ظهر للعلن. وفي الواقع كان الحلفاء في "الناتو" يتقدمون للأمام ليشاركونا في هذا المجهود. كان الأعضاء الجدد في الحلف من شرق أوروبا ووسطها يحاربون بحماس ظاهر في العراق وأفغانستان، وهكذا برزت بوضوح جلي الحكمة القائلة بوجوب توسيع عضوية حلف شمال الأطلسي (الناتو) ليضم الدول الشيوعية سابقاً.

كانت الحرب على الإرهاب تسير سيرها الحثيث أيضاً بعد أن ألقينا القبض على أعداد متزايدة من الجنرالات الميدانيين الهامين في القاعدة. وفي جنوب شرق آسيا بدأنا نشهد نتائج التعاون في مكافحة أعمال التمرد والعصيان في المنطقة. في عام 2002 ظهرت جبهات جديدة في الحرب على الإرهاب حيث ظهرت دلائل على وجود صلة بين القاعدة وأعمال العنف التي تقوم بها حركة تمرد أبو سياف في جنوب الفيليبين. وعلاوة على ذلك ظهرت شبهات حول تنظيمات تنتمي للقاعدة تهدد استقرار الحكومة الديمقراطية في أندونيسيا على إثر عملية تفجير وقعت في نادٍ ليلي بمدينة بالي. لكن هذه التهديدات والأخطار انحسرت مع حلول عام 2004 بعد اعتقال الحنبلي الرأس المدبر للإرهاب وانتخاب سوسيلو بامبانغ يودهويونو Susilo Bambang Yudhoyono رئيساً لأندونيسيا مبشراً بولادة حقبة جديدة للاستقرار الديمقراطي في بلد يعتبر موطن أكبر عدد من السكان المسلمين في العالم.

وفي الوقت ذاته كانت عملية إعادة تشكيل هيكلياتنا للأمن القومي تستمر بوتيرة جيدة أيضاً، برغم كل تلك الآلام المتنامية المصاحبة لتغيير مؤسساتي كبير. في هذا الشأن فعلتُ ما ثبت أنه واحد من أكثر التغييرات أهمية في الجسم الوظيفي. وين داوننغ Wayne Downing، الرئيس الأول لمكافحة الإرهاب استقال من منصبه وحل محله الجنرال جون غوردون John Gordon، الذي عملتُ إلى جانبه في إدارة الرئيس جورج بوش الأب. لقد قام الاثنان بعمل جيد في تأسيس الدور لما بعد 9/11. لكنني بعد أن التقيت فران تاونسند Fran Tounsend، المدعي العام السابق الجازم والصلب في الحديث، والقادم من نيويورك، وتصادف أن هذا الشخص أنثى، أدركت أنني عثرت على الشخص المناسب الجدير بالإمساك بكل ما يقتضيه العمل في هذا المنصب. كسبت فران الحكم بإدانة عائلة غامبينو Gambino الإجرامية، وقلت في نفسي إنها تستطيع التعامل مع القاعدة وواشنطن. لكنها خدمت أيضاً في وزارة العدل بإدارة الرئيس كلنتون، ما حمل بعض الأفراد في جوقة النقاد

المحافظين للتشكيك بولائها للرئيس. لكن كارل روف أعطاني غطاء في هذا الصدد، وهذا ما وضع حداً لصراع كان يتشكل لدى بعض من أصدقائنا في الكابيتول وفي الصحافة.

بلدنا ليس آمناً بعد، لكنه بكل تأكيد أكثر أمناً وسلاماً مما كان عليه الحال في الحادي عشر من أيلول/سبتمبر عام 2001. ودخلنا معركة الانتخابات في العام 2004 ونحن على استعداد تام لمواصلة القتال خارج البلاد ومهيّئين بقوة للدفاع عن سجل الرئيس داخل البلاد.

17

2004

ابتدأت السنة الأخيرة في عملي كمستشارة للأمن القومي كما سنتي الأولى، بزيارة إلى المكسيك. ولكن عندما ذهبنا إلى مونتري للمشاركة في مؤتمر قمة خاص بالأمريكتين اتضح لي أن الأجندة التي كان تطبيقها محط أملنا في هذا النصف من الكرة الأرضية قد انزلقت بعيداً.

ليس الحال أن علاقاتنا مع المكسيك قد ساءت، لكنها لم تكن جيدة. بل يمكن القول إنها بلغت ذروتها عندما جاء الرئيس فيسنت فوكس بزيارة رسمية إلى واشنطن في أيلول/سبتمبر عام 2001، قبيل وقوع أحداث 9/11. فكانت مراسم الاستقبال وكذلك مأدبة العشاء مؤشراً لبدء يوم جديد في العلاقات الأمريكية المكسيكية. ولعل ذلك الهطول الغزير للمطر الذي هدد عرض الألعاب النارية كان علامة صغرى تنذر بأن الأمور لن تكون كما نتمنى. ولم يمض وقت طويل حتى بدأت تهيمن على الأجندة مع المكسيك أمور هامة جداً إنما تصعب معالجتها، مثل تقديم مياه من المكسيك إلى تكساس وعمليات تحديث وأمن الحدود بين البلدين. شكلنا هيئة على مستوى وزاري للإشراف على هذه الأعمال، وبدأت أشير إلى هذه التفاعلات بأنها "لقاءات جمعية مالكي البيت". نحن نعيش في قارة واحدة، وهذا هو أساس تعاوننا. ولكن بطريقة ما تلاشت الخطط التي كنا نصبو إليها كثيراً لتعاون جيد في هذه القارة حول قضايا كبرى مثل الهجرة والتجارة والتحول الديمقراطي.

جدول أعمال قمة الأمريكتين الذي بدا واعداً في عام 2001 عندما توحدت حكومات كان جلها من يمين الوسط لدعم منطقة تجارة حرة للأمريكتين بدأ يتعثر. في ذلك الوقت بدا أوغو شافيز Hugo Chavez شخصاً معزولاً، لكن اليوم وبعد

انقضاء ثلاثة أعوام وقف قادة أمريكا اللاتينية الذين كانوا ينتقدونه بشدة في السر يحتضنونه في العلن.

نجا هذا الفنزويلي من محاولة انقلاب عسكري في نيسان/أبريل عام 2002، وفي تلك الآونة برز الكثير من التكهنات حول دور للولايات المتحدة في هذا الانقلاب. نحن لم ندعم قادة الانقلاب، كما زعم بعضهم. لكننا في واقع الأمر حذرنا بأن الولايات المتحدة لن تدعم جهوداً غير دستورية ضد شافيز. كانت وزارة الخارجية وسفارتنا في العاصمة كراكاس تدير هذه الأزمة. وقد أحسنت صنعاً.

كان عمل مستشارة الأمن القومي يختلف كثيراً عن عمل وزير الخارجية في هذا الشأن. فأنا بما لدي من عدد صغير من الموظفين وبوجود المطالب الكثيرة في برنامج الرئيس لم أستطع أن أركز على كل قضية - حتى على كل قضية هامة. وكانت الأزمة الفنزويلية واحدة من أزمات كثيرة لم ترتق إلى مستوى يتطلب تدخلاً قوياً من البيت الأبيض - مكالمات هاتفية مع رؤساء الدول، على سبيل المثال. لكنني بالطبع كنت أتلقى المعلومات وبدوري كنت أنقلها للرئيس. وكان كولن باول يحدث الرئيس عنها أيضاً. إنما، وكما علمت لاحقاً حين صرت وزيرة للخارجية، كان ثمة الكثير والكثير من الأزمات التي لم يخبرنا بها كولن، وكان يعالجها شخصياً بكفاءة عالية. ومع ذلك عندما فشل الانقلاب صار الدكتاتور الفنزويلي أكثر قوة داخل بلاده وأكثر نشاطاً في المنطقة.

ومع أن أجندتنا الشاملة لنصف الكرة التي نحن جزء منها كانت تتعثر إلا أننا نجحنا في التوصل إلى اتفاقية تجارة حرة مع خمس بلدان في أمريكا الوسطى ومع جمهورية الدومنكان وواحدة أخرى مع التشيلي. وأحرزنا تقدماً جيداً في أجنداتنا الثنائية مع البرازيل وكولومبيا. واستطاع الرئيس أن يطور علاقات شخصية وثيقة مع قادة هذين البلدين كان من شأنها أنها أفادتنا كثيراً.

في موضوع الرئيس الكولومبي ألفارو أوريبه Alvaro Uribe يمكن القول إن العلاقة بيننا توطدت من خلال أجندة مشتركة ضد الإرهاب. عندما انتخب أوريبه كانت كولومبيا دولة فاشلة ضعيفة. وقد أخبرنا الكولومبيون أن الجيش والشرطة غير قادرين على الدخول بأمان إلى نحو 30 بالمئة من أراضي البلاد. فالصراع المستمر منذ عشرات السنين ضد جماعة فارك FARC ذات الميول الشيوعية ترك البلاد نهباً للمسلحين ولقوات مسلحة غير نظامية من الذين أضعفوا الدولة

وجعلوها عرضة للسقوط بيد الأعداء. كانت جماعة فارك تحتفظ بالعديد من الرهائن بينهم ثلاثة أمريكيين. لكن الرئيس السلف لأوريبه، الرئيس أندريه باسترانا Andrei Pastrana، رجل شريف، ولم تفلح جهوده لعقد اتفاق سلام مع جماعة فارك التي استغلت توقف الأعمال العسكرية لتحكم قبضتها على مناطق واسعة من البلاد. ومع انقضاء السنين أنتجت أعمال فارك بتمردها ردود فعل مضادة إلى جانب تطوير مجمعات ميليشاوية، كان أقواها مجموعة أوك AUC. في بعض الأحيان كانت هذه المجموعات الميليشاوية تتحالف مع القوى الأمنية وحتى مع بعض أعضاء الحكومة. وعندما انتخب أوريبه كانت هذه المجموعات قد باتت جزءاً كبيراً جداً من المشكلة.

سبق للولايات المتحدة أن قامت بتدريب وتجهيز القوات الأمنية في كولومبيا من خلال مشروعها "خطة كولومبيا". وقد شرعت إدارة الرئيس كلينتون بتنفيذ برنامج ضخم وشامل لتعزيز الجوانب الأمنية من خطة "الحرب على المخدرات" وذلك بتقديم العون لكولومبيا والدول المجاورة لها. كانت الغاية مساعدة جميع دول الأنديز بحيث لا يتاح لأمراء المخدرات المهزومين في إحدى هذه البلدان القيام بعمليات على أراضي جارة ضعيفة.

لم يكن أوريبه راغباً بمواصلة هذا المجهود فحسب بل كان يريد أيضاً تغيير طبيعته أيضاً. جاء إلى السلطة وأخذ يتحدث عن "الأمن الديمقراطي" الذي من خلاله تلحق الهزيمة بجماعة فارك وتعود السلطة للقوى الأمنية التابعة للدولة. وأوضح للجميع بأنه سوف يرحل بعد رحيل الميليشيات حتى لو كان لدى بعضهم ارتباطات بحزبه السياسي. عندما التقى الرئيس بوش للمرة الأولى تحدث عن هذا التحدي وعن قوة التزامه بمواجهته. وقد أعجب الرئيس فوراً بإصراره وتشدده، فسأله: "هل تعني ما تقوله حقاً؟ لأنك إن كنت تعنيه فعليك أن تكون على استعداد للقيام بعمل صارم حقاً. اقتل القادة، وسوف تراهم ينهارون". وأكد أوريبه للرئيس أنه سيفعل ذلك عينه. وأصبح أوريبه في الأعوام التالية واحداً من أقرب حلفائنا إلينا، وما هو أهم من ذلك أنه وعد ووفى بوعده. والآن تعتبر دولة كولومبيا مثالاً للنجاح، دولة استعيدت من حافة هاوية الفشل والفوضى.

وطور الرئيس أيضاً علاقة مختلفة قليلاً لكنها جيدة أيضاً مع الرئيس البرازيلي لويز إيناسيو لولا داسيلفا Luiz Inácio Lula da Silva. كان أوريبه رجلاً

في السياسة من يمين الوسط، وكان بينه وبين جورج دبليو بوش انسجام طبيعي. أما داسيلفا فكان يسارياً، ومنظّماً سابقاً للعمال حقق نصراً ساحقاً في الانتخابات ليرأس البرازيل. ومع أن المؤشرات الأولية تدل على أنه سوف يحتفظ بالإصلاحات ذات التوجه نحو اقتصاد السوق التي قام بها سلفه إلا أن مجتمعات الأعمال في العالم كانت تنظر إليه بارتياب – وكذلك البيت الأبيض.

عندما دخل داسيلفا إلى المكتب البيضوي أول مرة، وكان آنذاك الرئيس المنتخب للبرازيل، بتاريخ 10 كانون الأول/ديسمبر عام 2002 كان الرئيس كعادته دافئاً ومرحباً. لكنه لم يستطع إبعاد نظره عن الدبوس الذي كان يضعه على صدره – رمزاً لحزبه السياسي، ويجسد شعاراً اشتراكياً. فيما بعد قال الرئيس كان عليه أن يضع على صدره علم البرازيل. ورغم ذلك كانت الكيمياء بين الرجلين جيدة. لداسيلفا طريقته السهلة بالتعامل مع الآخرين وفي عينيه تلألؤ يقربه من الجميع. ولاحظت أيضاً أن إصبعاً في إحدى يديه كان مفقوداً – فقد خسره جراء حادث وقع له عندما كان يعمل على آلة خراطة في المصنع. كان ثمة إحساس بمودة صادقة – ليس كمثل شافيز الضابط العسكري الذي أصبح سفاحاً حاكماً للبلاد، كان داسيلفا يبدو شخصاً يمكن التعاون معه.

بهذا الامتداد والتقارب الذي حققناه مع البرازيل وكولومبيا والتشيلي وبلدان أمريكا الوسطى صار لدينا أساس جيد نبني عليه سياسة موفقة في أمريكا اللاتينية. لكنني حين كنت هنالك في مونتيري لحضور مؤتمر قمة الأمريكتين أدركت أننا، بسبب التحولات التي شغلتنا من جراء أحداث 9/11 والحرب في كل من أفغانستان والعراق، لم نفعل شيئاً لمساعدة أصدقائنا. ونتيجة لعدم اهتمامنا كان خصومنا يستجمعون زخمهم. ولسوف يأتي زمان يتوجب علينا فيه أن نفعل شيئاً بهذا الخصوص – إذا فاز الرئيس بولاية ثانية.

"الاستراتيجيا"

مع ابتداء العام **2003** بدأ كارل روف يعقد اجتماعات نصف شهرية لكبار موظفي البيت الأبيض لمراجعة مجمل ما في جدول أعمال الرئيس. هذه الاجتماعات كانت تعقد في بداية المساء ويتخللها تناول قطع الحلوى الصغيرة والجبن والفواكه

والبطاطا المقلية - كنا نسميها "الاستراتيجيا" بطريقة استعمال اللفظة لغير معناها الأساسي المعروفة عن الرئيس بوش حين كان حاكماً - وكانت تعقد بهدف إبقاء الجميع على اطلاع دائم وموحد. وقد وجدتها مفيدة تنير العقول وتوسع الآفاق، وتضيء عمل مارغريت سبلنغز، مستشارة السياسة الداخلية، في الترويج للبرنامج المتعلق بعدم التخلي عن أي طفل". أو مقدار التقدم المنجز في الأجندة الاقتصادية أو في مجال "مكتب مبادرات المجتمع القائمة على الدين". أضافت هذه اللقاءات شيئاً هاماً إلى المجاملة والكياسة الأصيلة عند آندي كارد التي يمارسها بنجاح داخل البيت الأبيض. وهذا كله لم تغفله سجلات أنشطة واشنطن. ولكن ما لم يكن مألوفاً أن يتكلم المرء ويقول إن بعض أفضل أصدقائه كانوا موظفين زملاء آخرين في البيت الأبيض. لهذا لم يكن ثمة شيء يقلقني بأن شخصاً ما تحدث من وراء ظهري. جميعهم كانوا أصدقاء شرفاء ونزيهين: مارغريت، ولاري لندسي، وفيما بعد ستيف فريدمان من المجلس الاقتصادي القومي، وميتشل دانييلز ومعاونه كلاي جونسون من مكتب الإدارة والميزانية، وهارييت مايرز، وكارين هيوز، ودان براتليت، وكارل، وجوش، وآري، وعلى وجه الخصوص آندي، هم جميعاً مخلصون وصادقون، وكان أحدنا يدعم الآخر في أحسن الأوقات وأسوئها. وقد أصلحنا علاقتنا أنا وآل غونزاليس بعد أن سمح بتوقيع الرئيس على التفويضات العسكرية دون علمي. فقد أصبح من أعز الأصدقاء ولا يزال.

عندما بدأ يقترب وقت الحملة الانتخابية أصبحت جلسات هذه "الاستراتيجيا" تتداخل بصورة طبيعية مع العمل السياسي لإعادة انتخاب الرئيس. أراد كارل ومعه الجانب المختص بالشؤون المحلية في البيت الأبيض أن يدّخروا جزءاً كافياً قدر الإمكان من وقت الرئيس لإنجاز الأعمال الضرورية واللازمة للفوز بولاية ثانية. لكن رئاسة بوش للبلاد كانت رئاسة لزمن الحرب، والجميع يدركون أن الأمن القومي سوف يظل المسألة المهيمنة على جدول أعماله.

أرقام استطلاعات الرأي المؤيدة للرئيس انخفضت لكنها لم تتأثر سلباً بمجريات الحرب في العراق على الرغم من تزايد صعوبة الموقف هناك. إنما كان الخلاف والجدال حول الكلمات الست عشرة والإيحاء الذي تولى القيام به بعض الصحفيين ورجال الإعلام بأن الإدارة قد كذبت على الرأي العام بخصوص استخبارات ما قبل الحرب كان لها نصيب في ذلك الانخفاض. على سبيل المثال،

وجدتُ ما قرأت على غلاف مجلة "تايم" *Time* بالخط العريض: "الكذب وعواقبه: ما مدى الخطأ في الأسباب الموجبة لشن الحرب على صدام؟" ما يروع النفوس. ومع إصابة العديد من المشرّعين في مبنى الكابيتول بفقدان الذاكرة وبخاصة أولئك الذين يلقون الخطب النارية حول التهديد الذي تشكله أسلحة صدام حسين للدمار الشامل على الأمن القومي، وجدنا أنفسنا ودون سابق إنذار وحيدين ندافع عن موجبات الحرب. لدينا دون شك مشكلة المصداقية، لكننا في الوقت نفسه تقع علينا مسؤولية معرفة ما الخطأ الحاصل.

في شهر شباط/فبراير أصدر الرئيس أمراً بتشكيل هيئة برئاسة القاضي لورنس سلبرمان Laurence Silberman والسناتور الديمقراطي السابق تشارلز روب Charles Robb للتحقيق في موضوع المعلومات الاستخباراتية حول أسلحة الدمار الشامل بالإضافة إلى دراسة قدرات الجماعات الاستخبارية. ومع أن الهيئة خلصت إلى نتيجة أن الكثير من أحكام الجهات الاستخباراتية كانت لا تخلو من الأخطاء إلا أنها ولكونها تضم الحزبين معاً تعاطفت مع الذين أيدوا الإجماع الحاصل في واشنطن حول ما لدى صدام من أسلحة دمار شامل. فقد خلص تقريرها إلى القول: "إن قرار العراق بالتخلي عن برامجه للأسلحة غير التقليدية وفي الوقت عينه يخفي هذا القرار كان في حده الأدنى قراراً مناهضاً للحدس البدهي. وإذا أخذنا بعين الاعتبار طبيعة هذا النظام لا يمكننا أن ننحي باللائمة على أجهزة الاستخبارات لعدم قدرتها على اختراق عملية صنع القرار لدى صدام. وفي هذا الضوء يجدر بنا الإشارة إلى أن العرب زملاء صدام حسين (بما في ذلك ودون ريب كبار القياديين العسكريين لديه دون إغفال العديد من أجهزة الاستخبارات في باقي دول العالم، ومعظم المفتشين) قد ظنوا أيضاً أن برامج التسلح موجودة لديه". إذن فشل الاستخبارات كان مفهوماً إلى درجة ما ولكن لا بد من تنفيذ الإصلاحات.

* * *

هذه الدراسة الدقيقة التي واجهناها بشأن العراق تكثفت من خلال تحقيقات الهيئة في الهجمات الإرهابية الواقعة في 9/11. في شهر تشرين الثاني/نوفمبر عام 2002 أجاز الرئيس والكونغرس معاً إحداث "الهيئة الوطنية حول الهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة"، التي ستتولى معرفة كيفية وقوع اعتداءات 9/11

ثم تصدر توصياتها حول كيفية اجتناب مآس مستقبلية. كانت الهيئة برئاسة حاكم ولاية نيوجرسي السابق توماس كين Thomas H. Kean والعضو السابق في الكونغرس لي هاملتون Lee H. Hamilton، وقد عكفت على دراسة ما يزيد عن 2.5 مليون صفحة من الوثائق وأجرت مقابلات مع ما يزيد عن 1200 شخص أثناء تحقيقاتها.

وحيث إن الهيئة باشرت عملها في ربيع عام 2004 فقد فعل الأشخاص الذين كانوا في موقع المسؤولية بتاريخ 9/11 ما يفعله الناس عادة، وحاولوا تصوير أعمالهم بأفضل صورة. وهذا ما فعله المسؤولون في عهد إدارة الرئيس كلنتون، لا سيما وأن ولاية الرئيس بوش لم يمض عليها أكثر من ثمانية شهور فكانت بكل المعايير قصيرة لا تستحق اللوم على ما حصل.

ومع ذلك حصلت الاعتداءات تحت أعيننا، وبدأ الحديث يتطور ليصبح قصة إهمال. منها أن إدارة بوش جاءت إلى الحكم وهمها الأول العراق والدفاع الصاروخي وليس الإرهاب. ولهذا لم ندرك الخطر سريعاً فأبطأنا الرد على إشارات "لا تحتمل الخطأ" بأن هجوماً كان وشيكاً. والآن وأنا أستعيد في ذهني تلك اللحظات أرى أن كل بريد إلكتروني أو مذكرة أو مكالمة على الهاتف ورد فيها ذكر عن القاعدة وتهديدها، ولئن كان ملتبساً، بات دليل إثبات على الإهمال.

في جلسات الاستماع أمام هذه الهيئة تعرض مسؤولو إدارة كلنتون لبعض النقد المعادي، وبخاصة حيال عدم قيامهم بأي عمل عسكري ضد ملاذ القاعدة الآمن في أفغانستان. لكن ساندي بيرغر، مستشار الأمن القومي لدى الرئيس كلنتون، تمكن من تقديم تقرير شامل كامل ووافٍ ومقنع عن مكافحتهم للقاعدة. ومن ناحية أخرى، لم يكن لدى كولن باول ودون رامسفيلد وجورج تينيت ومعاون وزير الخارجية ريتشارد أرميتاج سوى نتف من قصة أخذت منظور بعض الوزارات بمفردها وليس من إدارة بوش بأسرها. مستشارة الأمن القومي وحدها كان لها ذلك المنظور.

قدمت "شهادتي" أمام الهيئة على انفراد، وأجبت عن أسئلة أعضاء الهيئة على مدى أربع ساعات، ولم يكن ثمة سجل عام، ولم تكن المقابلة تحت اليمين القانونية. وأمست اليوم جلسات استماع هذه الهيئة حدثاً يعرض على شاشات التلفاز. لكن إجاباتي التي قدمتها من وراء أبواب مغلقة في غرفة المواقف بالبيت

الأبيض لم تكن نداً للنقاد الذين كانوا يسعون ليثبتوا بأن هذه الإدارة – التي بدأت تفقد شعبيتها بسبب حرب العراق – كانت تغط في نوم عميق في يوم الحادي عشر من أيلول/سبتمبر.

وعلى الرغم من تلك الجوقة المتزايدة المطالبة بأن أشهد بالإجابة عن تهم تتزايد وتتضاعف ضد الإدارة فقد كان نائب الرئيس ومحامي البيت الأبيض، والرئيس بالتأكيد، متمسكين بقوة بالامتياز التنفيذي القائل بأن مستشاري الرئيس المقربين (الذين لم يحصلوا على تثبيت من مجلس الشيوخ) لا يتوجب عليهم أن يشهدوا. وكان ثمة حجج وجدالات كثيرة التفاصيل حول فصل السلطات وحق الرئيس بالحفاظ على سرية اتصالاته مع موظفيه.

لكن الصحافة والكونغرس – والبلاد كلها – لم يقتنعوا. لقد كنت مستشارة الأمن القومي في اليوم الذي وقع فيه أسوأ اعتداء على التراب الأمريكي بتاريخنا، والناس يريدون أن يعرفوا ما الذي عرفته، ومتى عرفته. وطلع مستشارو البيت الأبيض بفكرة مفادها أن أوضح قضيتي للشعب الأمريكي مباشرة من خلال شاشة التلفزة والإذاعة والصحف. وأعطيت مقابلات للجميع – صحيفة "نيويورك تايمز" و"الواشنطن بوست" ووكالة أسوشيتدبرس (AP) للأنباء ورويترز على سبيل المثال لا الحصر – وكانت مسجلة. كنت دوماً في الخلفية عندما أتحدث للصحافة، أي إنهم يقدمونني على أنني من كبار المسؤولين في الإدارة دون أن يذكروا اسمي الصريح، لذلك وحيث إن المقابلة مسجلة فقد كانت تسترعي الاهتمام. عندما خرجت من اجتماع في غرفة المواقف تقدم مني شون ماكورماك Sean McCormack، الناطق الصحفي باسم مجلس الأمن القومي وانتحى بي جانباً ليقول: "مجلة 'تايم' ترتب لنشر موضوع الغلاف، وربما 'نيوزويك' أيضاً". كان موضوع الغلاف لمجلة "تايم": "هل كوندي هي المشكلة؟" يبدو أن الاستراتيجية بدأت تعطي عكس النتائج المتوقعة. وكان المسمار الأخير في النعش مقابلة تلفزيونية أعطيتها لبرنامج *60 Minutes*، يوم الأحد الثامن والعشرين من آذار/مارس عام 2004.

أجرى المقابلة الراحل إد برادلي Ed Bradley، وكنت أشعر بالراحة. حتى إننا أجرينا بعض التسجيلات على شرفة مكتب السيدة تشيني المطل على الجناح الغربي للبيت الأبيض. بعد المقابلة أخبرت شون ماكورماك أن الأمور سارت سيراً

حسناً. لكن نزعة برنامج *60 Minutes* لإجراء الحذف بكل حرية معروف للجميع. عندما شاهدت هذه المقابلة وجدت أنها لا تشبه ما كان بذهني بُعيد انتهائها مباشرة.

وفي اليوم التالي جاء إلى مكتبي كل من جيم ولكنسون الذي صار فيما بعد كبير مستشاريّ في وزارة الخارجية وشون ماكورماك وستيف هادلي وقالوا بأنني يجب أن أقنع الرئيس بالموافقة على أن أدلي بشهادتي علانية أمام لجنة 9/11، وقد وافقتهم الرأي.

اتصلت بآشلي هيكي Ashley Hickey، سكرتير الرئيس، وسألته متى يمكنني أن أراه. وكان على استعداد ليستقبلني في تلك اللحظة، أي قبيل دقائق من تناوله الغداء مع نائب الرئيس. توجهت إلى المكتب البيضوي ووجدت الرئيس واقفاً وراء مكتبه. تقدم نحوي، وسأل: "ما الأمر؟" فهو يعرف ما بي مباشرة، وعرف أيضاً أن زيارتي هذه لم تكن لغرض الحديث عن الأزمة الأخيرة بخصوص السياسة. أخبرته بأنني أشعر بضرورة الإدلاء بالشهادة وبأنه لن يكون لي أي مصداقية إن لم أفعل. والشعب يريد معرفة القصة. وقد طلبت سابقاً الإذن بالشهادة وقد رفض طلبي. وكنا قد جربنا استراتيجية "التوجه للشعب مباشرة". ولم تنجح، والآن، حتى عائلتي وأصدقائي يتساءلون ما الذي يجري، أنا لم أهدد بالاستقالة. وعلاقتي بالرئيس لم تكن على هذا النحو. لكنني ربما كنت قد تقدمت بها إن لم نفلح بالتوصل إلى طريقة لأدلي بشهادتي.

قال الرئيس إنه قد بدأ يفكر بضرورة أن أدلي بالشهادة لكن المستشار القانوني ونائب الرئيس يعارضان. وقال بود ومحبة إن من مصلحته أن أدلي بشهادتي لأنني أفضل من يتحدث ويدافع عن الإدارة. لكنه يشعر بالقلق حيال سابقة حدثت في الماضي عندما أدلى مستشار أمن قومي بشهادته تحت اليمين.

فقلت ببساطة: "سيدي الرئيس، يجب أن نجد طريقة". وغادرت المكتب البيضوي. وصدر القرار في غضون أربع وعشرين ساعة. وأعطيت موافقتي لتيم راسرت Tim Russert من شبكة NBC الإخبارية الذي أحترمه وأثق به. وأذيع النبأ عصر ذلك اليوم.

على هذه الخلفية اكتسبت شهادتي أهمية سياسية فاجأتني. كان العنوان الرئيسي لصحيفة "نيويورك تايمز" في عددها الصادر قبل أيام من الشهادة

"مصداقية بوش تقع الآن على كتفيها". أما صحيفة "الواشنطن بوست" فكان عنوانها "'الأميرة المحاربة' تخوض معركة التغطية الكاملة".

درست واجتهدت كما لو أنني أحضر لامتحان أنجح فيه بكل شيء أو أخسر كل شيء. والأسئلة تتراءى لي. "ماذا فعلنا رداً على ذلك الضجيج والثرثرة داخل النظام حول هجوم متوقع؟ ما هي الإشارات التي ظهرت؟ وما الذي لم نفعله؟

شكلت فريق عمل يساعدني في الإعداد لهذه الشهادة ضم محاميين من مجلس الأمن القومي، جون بيلنغر وبريان كننغهام، ومستشارين في السياسة ستيف هادلي وبوب زوليك الذي كان يقوم بمهام الممثل التجاري للولايات المتحدة، واختصاصيين في الاتصالات دان بارتليت، وجيم ولكنسون، وشون ماكورماك. وأعددت جدولاً سجلت فيه ما بذاكرتي حول الأحداث. قرأت السير الذاتية والأوصاف الشخصية لأعضاء اللجنة لتتكون لدي معرفة بأساليبهم في طرح الأسئلة.

ثم وضعت ذلك كله جانباً في اليوم السابق للشهادة. وقلت لفريق عملي: "أنا أستاذة جامعية. لا أستطيع أن أشفي مريضاً أو أخلق فرص عمل أو أخترع منتجات. لكنني أعرف جيداً كيف أتحدث. وعليكم الآن أن تثقوا بي".

استيقظت صبيحة اليوم المحدد للشهادة وأنا أشعر بالهدوء والطمأنينة. نمت جيداً إلى حد ما وأفقت في وقت مبكر. وقمت بأعمالي الصباحية المعتادة، ومارست الرياضة، ثم جاء مصفف الشعر العظيم بروس جونسون مبكراً وشذب شعري بينما كنت أستعرض عناوين الصحف لما قبل الشهادة. وقلت في نفسي يجب أن أتقن جيداً طريقة دخولي القاعة (بثقة، واختبرت ذلك على المرآة). فكرت جيداً بالأثر الذي تتركه صورة واحدة - حتى لو كانت مضللة - وفكرت حتى كيف ستبدو الصورة التي تلتقط لي وأنا أقسم اليمين. (قد يكون لدى المرء ميل لينظر يعينين متسعتين، فقلت في نفسي انظري بعينين ضيقتين).

قلت في شهادتي أمام اللجنة: إن الفشل في منع حصول الاعتداءات ليس مرده خطأ من إدارة بذاتها، بل هو خطأ بنيوي. والقضية الحرجة كانت أنبوب نقل المعلومات بين الوكالات الحكومية، وذاك الفصل بين ما نعرفه عن تهديدات محلية وتهديدات خارجية.

التكامل الأفضل في الاستخبارات هو الأمر الأكثر أهمية لمنع حصول اعتداء قادم. ومثال واحد لم أذكره في شهادتي يوضح هذه النقطة. كان ثمة مكالمات

هاتفية أجراها اثنان من المختطفين من سان دييغو إلى منزل آمن للقاعدة في الشرق الأوسط قبل 9/11. ولأن التقييدات القانونية والسياسية المعمول بها آنذاك لم تعترض هذه المكالمات إلا خارج البلاد، لذلك لم تتكشف أي معلومات عن المنشأ الأمريكي لهذه المكالمات لا بعملية الاعتراض ولا المضمون. ولو كان مسموحاً استخدام أشكال أخرى لجمع المعلومات كما هو وارد في "برنامج مراقبة الإرهابيين" فمن الممكن أن نكون قد علمنا بمكان هذين الإرهابيين قبل الحادي عشر من أيلول/سبتمبر. وقد وجدت لجنة 9/11 وكذلك لجنة التحقيق المشتركة في الكونغرس بخصوص قوانين الإرهاب تاريخ 2011/9/11 أن ذاك الفصل بين الاستخبارات المحلية والخارجية هو نقطة الضعف الرئيسية. وهذا ما وجدناه نحن أيضاً. وقد أصبح التغلب على هذا الضعف فيما بعد الأساس المنطقي لبرنامج مراقبة الإرهاب الذي كان موضوع جدالات ساخنة، والذي سمح للحكومة بمراقبة المكالمات الدولية لعدد صغير من الإرهابيين بصرف النظر عن منشأ تلك المكالمات.

مع أن مواجهتي مع عضو اللجنة ريتشارد بن فينيسته Richard Ben-Veniste كانت الأبرز إلا أنه كانت ثمة لحظات لا تنسى في تلك الجلسة التي استغرقت خمس ساعات. في إحدى اللحظات الخفيفة الظل خاطبني السناتور السابق بوب كيري باسم "دكتور كلارك"، ليس مرة واحدة بل ثلاث مرات، مخطئاً بيني وبين ذلك الرجل الأبيض، الأشيب، الشاحب اللون الذي عمل تحت رئاستي كرئيس لقسم مكافحة الإرهاب في المجلس. أثناء التحضيرات لجلسات الاستماع أمام هذه اللجنة كان ديك كلارك قد لعب دور كبير المنتقدين الذين وجهوا إصبع الاتهام في إصرارهم على أن الإدارة كانت مهملة في أدائها في الأيام التي سبقت اعتداءات 9/11. لكنني قلت له أخيراً: "لا أظن أنني أشبه ديك كلارك". فهذه الملاحظة أعطتني شيئاً من التخفيف ولو للحظة واحدة.

عموماً أحسست بالرضا عن النتائج. كنت أكافح لأخرج من المساءلة بنتيجة التعادل في الحد الأدنى أو أفضل قليلاً. اتصل بي الرئيس فور عودتي إلى البيت الأبيض ليقول لي: كنت "رهيبة". في ذلك المساء شاركت صديقتي ماري بوش على العشاء ثم قداس خميس العهد (الغسل) Maundy Thursday في الكنيسة المشيخية الوطنية. عندما كنا في المطعم جاءني بعض الأشخاص وأعربوا عن شكرهم للشهادة التي أدليت بها. مجموعة صغيرة منهم صفقوا لي. أما صديقتي

بربارا هاربون، المسؤولة المحلية عن أخبار الصباح في شبكة NBC، فقد اتصلت بي في اليوم التالي، وأخبرتني بأنه قد طلب إليهم أن يكونوا جاهزين في غرفة الأخبار تحسباً لأي طارئ. لقد عرضت شبكات التلفزة هذه الشهادة مباشرة على الهواء. ولا يسعني إلا أن أقول بأنني استبقت المنزلقات.

* * *

كانت النتائج التي توصلت إليها هاتان اللجنتان متناغمة مع تفكيرنا بخصوص إعادة هيكلة أجهزة الاستخبارات في البلاد. طلبت إلى برنت سكاوكروفت، الذي كان رئيس الهيئة الاستشارية للاستخبارات الخارجية التابعة للرئيس، أن يقدم توصياته ومقترحاته حول التغييرات بخصوص وكالات الاستخبارات، وأطلقنا مشروعاً بحثياً داخلياً حول الإصلاحات المؤسساتية. نتج عن هذه الجهود صدور قرار من الرئيس باستحداث منصب مدير الاستخبارات القومية (DNI) تكون مهمته الإشراف على عمل خمس عشرة وكالة استخبارات في البلاد. فقد درجت العادة منذ عام 1947 أن يكون مدير وكالة الاستخبارات المركزية (CIA) رئيساً لهذه الوكالة (DCIA) وفي الوقت نفسه رئيساً لمجموعة وكالات الاستخبارات برمتها بصفته مدير الاستخبارات المركزية (DCI). وهذا الترتيب الغريب استرعى انتباه العديد من لجان الإصلاح منذ ذلك التاريخ. وأخيراً وبسبب فشل حصل مرتين، الأولى بخصوص 9/11 والثانية بخصوص أسلحة الدمار الشامل في العراق، جُرِّد مدير الاستخبارات المركزية (DCI) من وظيفة الإشراف على مجموعة وكالات الاستخبارات وتأسس منصب مدير الاستخبارات القومية (DNI).

كُلِّفت بمهمة شرح هذا الترتيب المؤسساتي الجديد للصحافة قبيل ساعات من إعلان الرئيس لأول مرة بأنه سوف يطلب إلى الكونغرس استحداث منصب مدير الاستخبارات القومية (DNI). لكنني قصدت عرض الموضوع على نحو خفيف فلم أكثر من الحديث عن التفاصيل، بل تحدثت بالعموميات، وقلت إن منصب مدير الاستخبارات القومية يهدف إلى الحرص على أن تكون آراء جميع الوكالات مسموعة كاملة وبالتساوي. فمثلاً كانت وكالة الاستخبارات المركزية الوكالة ذات القناعة الأكيدة بأن أنابيب الألمنيوم العالية القوة التي أمر صدام بشرائها سراً كانت لأجل عمليات الطرد المركزي النووي. لكن وزارة الطاقة لم توافق على ذلك. واليوم ومن خلال استعادة الأحداث يمكن للمرء أن يرى أن مدير الاستخبارات القومية الذي كان

يرتدي أيضاً قبعة مدير وكالة الاستخبارات المركزية، قد أعطى ثقلاً أكبر من ثقل نتائج الوكالة التي يرأسها، علماً أن الشقاق بين الجانبين كان مسجلاً. فهذا المدير (DNI) سوف يمهد أرض الملعب بين كل تلك الوكالات.

ومن المقرر أيضاً أن يتغلب مدير الاستخبارات القومية على مشكلة "الصوامع" من خلال العمل على تقاطع الإخصاب في الدروب المهنية لاختصاصيي الاستخبارات. فقد أبدى الجميع موافقتهم بأن "حزمة" التحليل الاستخباراتي بحاجة للمراجعة ولوضع برامج تدريب جديدة. فالبلد يفتقر إلى اللغويين في بعض اللغات الهامة مثل العربية والفارسية والصينية. وينبغي أن يوجد شخص يجري مراجعة لميزانية الاستخبارات بهدف التخلص من الوفرة الزائدة عن الحاجة وللتأكد بأن التحصيل الفني للمعلومات الاستخبارية متوازن مع التحصيل البشري لهذه المعلومات التي تفتقر في بعض الأحيان للاعترافات. غير أن العمليات الاستخبارية الأغلى كلفة - وكالة الأمن الوطني التي تشرف على الاستخبارات الإلكترونية، ومكتب الاستطلاع القومي الذي يشرف على الاستخبارات عبر الأقمار الصناعية - تتبع وزير الدفاع. وميزانياتها دوماً عالية التبويب (حفاظاً على السرية) والإنفاق باهظ التكلفة على البرامج التي تخضع مراراً لأزمان طويلة للتطوير. سوف يتعين على مدير الاستخبارات القومية أن يفعل الكثير.

ومع ذلك فإن الذي يحظى بالأهمية القصوى في تقديري هو دور لمدير الاستخبارات القومية (DNI) بمنصب كبير مستشاري الاستخبارات عند الرئيس، يقوم بوظيفة تشبه إلى حد كبير الوظيفة التي يقوم بها رئيس هيئة الأركان المشتركة في الجانب العسكري. فالرئيس يحتاج، في أي يوم لا على التعيين، لشخص يجري فرزاً لمختلف المدخلات ويقدمها له مع تحليل متماسك ومحايد للصورة الاستخبارية.

وقد أصدر الكونغرس قانوناً بإحداث منصب مدير الاستخبارات القومية بتاريخ الثامن من كانون الأول/ديسمبر عام 2004، وتم تعيين فران تاونسند، معاون مستشارة الأمن القومي لمكافحة الإرهاب لتتولى قيادة الخطوات الآيلة إلى وضع القانون موضع التنفيذ. وظل منصب هذا المدير عملاً قيد الإنجاز لغاية هذا اليوم، وأصدرت دعوات لإلغاء المنصب الذي وصفه بعضهم بأنه طبقة لا لزوم لها في البيروقراطية. لكن هذه المعارضة ليست بالشيء الجديد المفاجئ. فالمؤسسات تحتاج

لوقت لا بأس به لتنشأ وتتطور وتثبت مكانتها، إذا أتيح لها الوقت والأشخاص المناسبون والدعم الرئاسي، لكنني أعتقد أن منصب مدير الاستخبارات القومية (DNI) سوف يحقق الوعد. وأعتقد أن الرئيس بوش كان محظوظاً بوجود شخص مثل جون تيغروبونتي وفيما بعد مايك ماكونيل ليكونا أول وثاني مدير للاستخبارات القومية. فقد كان لتوليهما القيادة الفاعلة لهذا المكتب في السنين الأولى لنشأته ما جعل مسار تطور هذه المؤسسة الوليدة إيجابياً. والقول نفسه يصدق على توم فنغر Tom Finger، الذي كان من زملائي في جامعة ستانفورد، وتولى مناصب استخبارية عدة في وزارة الخارجية قبل أن يصبح معاون مدير الاستخبارات القومية للتحليل ورئيس مجلس الاستخبارات القومية. لقد ترك عمل هؤلاء القادة بصمة إيجابية لا تمحى على منصب مدير الاستخبارات القومية.

18

"على العراقيين أن يحكموا أنفسهم"

القانون الإداري الانتقالي الذي رعاه بول بريمر وكان ناجحاً من خلال مجلس الحكم العراقي أعطى العراق إطاراً مؤسساتياً لممارسة الحكم. لكن وضع المبادئ على الورق شيء وتطبيق هذه المبادئ على الصعيد العملي شيء آخر. وهذا الأمر يجب أن يقوم به العراقيون وليس الولايات المتحدة، فالعراقيون كانوا متلهفين لتوكيد استقلالهم. التقيت بعدد لا بأس به من أعضاء مجلس الحكم العراقي في العشرين من كانون الثاني عام 2004 واستمعت إلى شكاويهم الكثيرة. واتضح لي أن هؤلاء المندوبين لم يتفقوا إلا على القليل النادر وكانوا يصرون على أجندات طائفية.

كان أحمد الجلبي واحداً ممن زارني. وقد كان في ذلك الحين ولا يزال حتى اليوم شخصاً موضع جدل ونزاع. لم يكن ثمة شك بأننا، بحسب المعلومات الاستخبارية عنه، وأنا أيضاً، وجدناه محاوراً مثيراً للاهتمام- ولو أنه بارع في تلاعبه إلى حد ما. ومع ذلك، فقد بلور شيئاً في ذلك اليوم كنت أفكر به كثيراً، وقد نال إيماءات الموافقة من الآخرين. فقد قال ببساطة: "نريد منكم أن تحترموا حاجتنا للسيادة". ذهبت إلى المكتب البيضوي وتحدثت مع الرئيس، مشيرة إلى أن الوقت بدأ ينفد من بين أيدينا لأن صبر العراقيين بدأ ينفد. لست أدري ما الذي كنت أترقب أن يقوله، ولكن يبدو أن العراقيين وجدوا حليفاً لهم في شخص رئيس الولايات المتحدة. فقد قال: "هم على حق. على العراقيين أن يحكموا أنفسهم".

هنالك الكثير من الأمور الواجب فعلها لتحقيق هذا الهدف. عمليات تدريب وتجهيز قوات الأمن العراقية كانت تسير بشكل غير منتظم. والمشاكل العملية مثل مشكلة أن عدداً قليلاً من العراقيين لديهم حسابات مصرفية، وهذا يعني أن المجندين في هذه القوات سيتركون وحداتهم عندما يقبضون المال ليأخذوه إلى

عائلاتهم. ولا يعودون في بعض الأحيان. عندما تلقينا الإيجازات الأسبوعية حول سير الأعمال في بناء القوات الأمنية، تبين لنا وجود بعض التناقض: فمن جهة توجد أعداد متزايدة من القوات الأمنية المدربة، ومن جهة أخرى يوجد تردٍّ في الوضع الأمني. واستنتجت بأن البنتاغون يفتقر إلى المقاييس الموثوقة، وهذا ما يجعلني أستخدم عامل "الخصم" (التخفيض) كلما استمعت إلى تلك الإيجازات.

وكانت عملية إعادة بناء الاقتصاد مهمة صعبة لا تختلف عن سابقتها. فقد استؤنف إنتاج النفط بعد الحرب مباشرة، فأعطى العراقيين شيئاً تفتقده معظم الديمقراطيات الجديدة، ألا وهو الوارد. لكن الهجمات التي يقوم بها العصاة المتمردون على أنابيب النفط الرئيسية لها أثرها السلبي وبخاصة في جنوب البلاد، فكان من العسير الإبقاء على إنتاج ثابت للنفط. بعد أن هبط معدل الإنتاج قبل الحرب البالغ 2.5 مليون برميل باليوم ارتفع هذا الإنتاج في صيف عام 2003، ليثبت في تشرين الأول/أكتوبر عند نحو مليوني برميل يومياً. وبقي عند هذا المستوى حتى حزيران/يونيو عام 2004، والسبب في معظمه هجمات المتمردين.

أقر الكونغرس منحة قدرها 18.4 مليار دولار للمساعدة في إعمار العراق. ولم يكن سهلاً الخوض في جدال لأجل منحة تعطى لبلد غني بالنفط. جوش بولتن، الذي أضحى الآن مديراً لمكتب الإدارة والميزانية، وأنا حملنا هذه القضية إلى الكونغرس وجادلنا بشأنها من خلال عشرات الاجتماعات الفردية والإيجازات الجماعية. قلنا إنه يتعين على الولايات المتحدة أن تظهر سخاءها نحو العراق الذي سوف يستفيد من المنح ليعود كما كان واقفاً على قدميه، ثم يستخدم موارده الذاتية للتنمية الاقتصادية المستدامة والنمو. وقد نتج عن هذا الالتزام المالي عمل جيد جداً، وعلى وجه الخصوص إعادة تأهيل الأراضي الزراعية وبناء المدارس والمشافي ومصادر آمنة للمياه، والجسور، وما إلى ذلك. حققنا تقدماً في مجال تجديد خطوط الأنابيب وإعادة بناء شبكة الكهرباء. بيد أن المشاريع الكبيرة تعثر إكمالها مع تزايد أعمال التمرد. وكانت شبكة الكهرباء على وجه الخصوص عرضة للاعتداءات. كان هذا النظام المتصدع مثقلاً بأعباء أكثر من طاقته إثر القرار المتخذ بعد الغزو لتوزيع الطاقة الكهربائية بالتساوي لجميع أنحاء البلاد. وما لبثنا أن علمنا أن صدام حسين كان مستعداً لحرمان القسم الأكبر من العراق من الكهرباء لصالح تغذية بغداد. وازداد الطلب على مساحة البلد أيضاً لأن العراقيين استفادوا من

حريتهم الجديدة لشراء الكثير من السلع ومنها أطباق الاستقبال من الأقمار الصناعية بأعداد كبيرة جداً.

في استعادتي لتلك الأحداث أرى أن عملية إعادة الإعمار كانت أفضل لو تمت عبر مشاريع صغيرة ومحلية. تلك كانت في جوهرها الاستراتيجية التي صارت في صدر الأولويات مع بداية عام 2005، ثم تسارعت مع تزايد العمل عام 2007، وقد ركزت عمليات إعادة الإعمار العسكري والمدني الأمريكي على المحافظات والنواحي.

ومع ذلك كانت ثمة تطورات إيجابية جمة على مستوى الاقتصادات الكبرى. فقد حققت وزارة الخزانة بقيادة الوزير جون سنو ووكيل الوزارة جون تايلور معجزة كبرى عام 2003 حين استعاضت عن العملة العراقية الحالية بالدينار الجديد. فقد تضمن التخطيط قبل الحرب للانتعاش الاقتصادي دراسة حول كيفية منع انهيار النقد والمال، وتأمين استقرار عملة كانت بحاجة ماسة للإصلاح. فقد ابتلي اقتصاد العراق في عهد صدام حسين بتضخم متفش يصعب كبحه، ناهيك عن مشكلات أوراق النقد المزورة. فقد طبعت مليارات الدنانير، دون علم الرأي العام، وأدخلت إلى البلاد واستبدلت. وقد حققنا استقراراً لعملة العراق بقيت مستقرة حتى اليوم.

وكان العراقيون بحاجة أيضاً لمساعدة دولية في مجال ديونهم التي تضمنت مبلغ 42 مليار دولار أو يزيد لصالح نادي باريس، وهذا النادي هو تجمع للدول الدائنة منها دول مجموعة الثماني وغيرها من الدول الصناعية وبشكل رئيسي السعودية. فوجدتُ أن من الأهمية بمكان أن أطلب إلى وزير الخارجية الأسبق جيم بيكر ليكون مبعوثاً رئاسياً إلى دول مجموعة الثماني والدول العربية، وقد وافق. قام جيم بالتفاوض لأجل تخفيض ديون العراق لنادي باريس بمعدل 80 بالمئة. فساعد هذا الإطار الجديد للديون في خلق أساس لمساعدة صندوق النقد الدولي للعراق، ويعود الفضل في ذلك لآن كروغر.

أما المهمة الأكثر أهمية فهي استبدال مجلس الحكم العراقي بحكومة مؤقتة. كان المجلس بطبيعته غير عملي، لا سيما وأن رئاسة المجلس متداولة بالتناوب كل شهر. أما الحكومة المؤقتة الجديدة فسوف يكون لها رئيس ومجلس وزراء يتولى أكبر قدر ممكن من الأعمال. بتاريخ 28 كانون الثاني/يناير عام 2004 اجتمع مجلس الأمن القومي للموافقة على "الشكل العام للانتقال" الذي يشكل إطاراً لعملية تسليم الوظائف والمهام للعراقيين. وسوف تأخذ الحكومة الجديدة السيادة من سلطة

التحالف المؤقتة، وتنهي الاحتلال. وفي ظل هذه الحكومة تجري الاستعدادات للبدء بانتخابات هي نقطة تحول في العالم العربي.

وقد أُوكلت مهمة تشكيل حكومة انتقالية تتولى إدارة البلاد إلى حين إجراء الانتخابات في كانون الثاني/يناير عام 2005 لمندوب الأمم المتحدة الأخضر الإبراهيمي الذي عمل بتعاون وثيق مع بول بريمر وبوب بلاكويل والمبعوث البريطاني جيريمي غرينستوك. كنت أحادث بلاكويل على الهاتف كل صباح ثم قبيل انتهاء العمل اليومي. وشعرت أنني لا أستطيع معاونتهم في معالجة تلك العملية المعقدة حيث إن حظوظ مختلف المرشحين لتولي المناصب الحكومية وغيرها من المواقع في الحكومة الانتقالية كانت في تصاعد وانخفاض.

لكن الحكومة المؤقتة تشكلت أخيراً، وكانت برئاسة إياد علاوي، وهو شيعي علماني استطاع إلى حد معقول تجسير الخلافات الطائفية التي كانت في حالات كثيرة في السابق تحول دون تشكيل معارضة فاعلة في المنفى، برغم أن العديد من الشخصيات هي نفسها. ولم يكن في منأى عن الجدالات، وفي بعض الأحيان لا يتجلد بالصبر عند التشاور مع زملائه من الزعماء عند اتخاذ القرارات. لكنه قام بعد ذلك بعمل ممتاز في قيادة البلاد نحو الانتخابات.

وعلى أية حال، في خضم تلك المفاوضات الحساسة لتشكيل الحكومة تعرضنا لضربة كبرى على الصعيد العسكري عندما تعرضت قافلة صغيرة من عربات الدفع الرباعي (SUV) للهجوم في الفلوجة أسفر عن مقتل أربعة أشخاص هم نقاط اتصال أمني خاص. وقد بثت شاشات التلفزة في العالم قاطبة صور جثامينهم متدلية من جسر على نهر الفرات. فالمتمردون دون شك كانوا يأملون جذب متعاونين جدد معهم، وتقويض الدعم الأمريكي المحلي للمجهود الحربي. صارت مدينة الفلوجة في محافظة الأنبار معقلاً للتمرد السنّي، وهو نوع من الاتحاد الهش لبعثيين ناقمين ورجال قبائل لديهم رهاب الأجانب. وهي أيضاً مقر أبو مصعب الزرقاوي الذي جعل نفسه قائداً لما صار يعرف تنظيم القاعدة في العراق، والذي لديه مختبرات لصنع أسلحة الدمار الشامل التي اكتشفناها قبل الحرب. يبدو أن الإرهابيين قد قرروا محاربتنا على تراب عربي، ظانين أن هزيمة تلحق بالقوات العسكرية الأمريكية ستكون نصراً لهم أعظم من نصر 9/11. وهم عرفوا بالفطرة ما لم يفهمه نقادنا: أن نشوء عراق ديمقراطي سيكون ضربة شديدة القوة لطموحات

المتطرفين في إقامة خلافة إسلامية تثأر لضياع الإمبراطورية الإسلامية التي حكمت الشرق الأوسط وأجزاء من أوروبا لقرون من الزمن، وسيحرم المتطرفين أيضاً من هدفهم المتمثل في طرد النفوذ الغربي من الشرق الأوسط.

إن ما حصل في الفلوجة والتداولات بشأنه يجب أن يفهم في هذا الإطار عينه. بعض القادة العسكريين وقيادات مدنية داخل البنتاغون كانوا يؤيدون هجوماً على المدينة ذاتها التي أضحت قطب الرحى للتمرد السنّي. وكان رأيهم أن هجوماً انتقامياً كبيراً قد يستهدف أولئك الذين قتلوا أشخاصاً هم نقاط اتصال لدينا وارتكبوا أعمالاً شنيعة أخرى وفي الوقت عينه يشكل ضربة موجعة تشل حركة التمرد.

ومع أن حملة من هذا النوع قد تكون مقبولة في بيئة تقليدية للمعارك، إلا أن المناقشات حول ما حصل في الفلوجة ما لبثت أن كشفت عن مدى صعوبة موازنة الحالة الأمنية مع الحالة السياسية في العراق. سوف تنطلق الحملة في الوقت الذي كانت تتسارع فيه عملية تشكيل الحكومة وقبل بضعة شهور من الموعد المقرر لانتقال السيادة من سلطة التحالف المؤقتة إلى الحكومة. لكن الأخضر الابراهيمي، رئيس بعثة الأمم المتحدة في العراق، قال إنه سوف ينسحب إذا وقع هجوم على المدينة. وما هو أسوأ من ذلك أن انقسامات بدأت تظهر داخل مجلس الحكم العراقي حيث هدد الأعضاء السنة بالتخلي عن عملهم إذا أقدمت الولايات المتحدة على مهاجمة الفلوجة.

دعوت إلى اجتماع للجنة مديري مجلس الأمن القومي للإعداد لاجتماع موسع للمجلس مع الرئيس بتاريخ الخامس من نيسان/أبريل. في تلك المرحلة كان مشاة البحرية قد أطلقوا عملية هجومية كبرى لتأمين الفلوجة كانت أكبر مهمة قتالية منذ انتهاء العمليات القتالية الكبرى في أيار/مايو عام 2003. واجهت القوات أولئك المتمردين الذين خططوا لتكتيكاتهم وأعمالهم التي لا تعرف الرحمة بحيث لا يقتلون الجنود الأمريكيين وحسب، بل لخداعهم بحيث يقومون بمهاجمة المدنيين عن غير قصد. أخذوا الرهائن من الأجانب بغية تقويض دعم شركائنا في التحالف. وفي تحرك كان بكل تأكيد محاولة لإنكاء نار غضب السكان العراقيين ضدنا اتخذوا مواقع لهم في المباني العامة مثل المستشفيات وأماكن العبادة، ليجبروا قواتنا على إطلاق النار في تلكم البيئات المدنية الكثيفة.

كانت الأجواء في غرفة المواقف ذلك اليوم الذي انعقد فيه اجتماع لجنة المديرين مكهرباً، بتأييد قوي جداً لمواصلة الهجوم على الفلوجة. أجرى ريتشارد أرميتاج، الذي حضر ممثلاً عن الخارجية، تشاوراته مع كولن باول، ولم تعترض وزارة الخارجية. كولن الذي سبق له أن كان رئيساً لهيئة الأركان المشتركة، يبدو دوماً بأن لديه شعوراً بالارتباك في موقف من هذا النوع - يشبه قليلاً مديراً تنفيذياً سابقاً في إحدى الشركات يريد تجنب التفكير بخلفه المحتمل. كان يتدخل حسب المناسبة، مثلما فعل في الصيف الذي سبق الحرب، عندما كان دونالد يفضل مهاجمة مختبرات الزرقاوي العلمية في شمال العراق. لكنه بلا ريب يعرف كيف يختار المعركة، وفي هذه الحالة، إما أنه وافق على مهاجمة الفلوجة، أو أنه اختار ألا يوافق.

كانت درجة الحرارة عالية قليلاً لا أستسيغها، لذا فضلت أن أطرح القضية بطريقة "ماذا لو؟" وبخاصة فيما يتعلق بتشكيل الحكومة في العراق. وانتهى الاجتماع دون نتيجة، كما كنت أتمنى. فأنا لم أرغب أن نواجه الرئيس في الغد بقرار اتخذه المديرون بالإجماع يقضي بالهجوم على الفلوجة. لكن فرانك ميلر أدركني بعد الاجتماع في الممر وقال: "كان يوجد شيء كثير من هرمون التستستيرون في تلك الغرفة، أليس كذلك؟" أومأت برأسي موافقة فقط ومضيت في سبيلي للقاء الرئيس، طالبة إليه أن يفكر جيداً بالإطار السياسي حين يتخذ قراره.

بعد يومين فقط انعقد الاجتماع برئاسة الرئيس وجرى استعراض للموقف. كان بول بريمر حاضراً في مؤتمر تلفزيوني أثناء جلسة مجلس الأمن القومي، ولحسن الحظ أعطى رأيه مطابقاً لما ذكرته عن المنعكسات السياسية الباعثة على القلق. إذ قال إن الأخضر الإبراهيمي والأعضاء السنّة في مجلس الحكم قالوا له إن الهجوم على الفلوجة سوف يؤثر سلباً على مساعي تشكيل الحكومة. تلقى الرئيس تلك المخاوف وتقبلها وأشار إلى أن الولايات المتحدة لا يمكنها أن تجازف بعمل يؤدي إلى زعزعة استقرار الوضع السياسي.

وما إن جاء يوم الحادي عشر من نيسان/أبريل حتى كانت القوات الأمريكية والمتمردون السنّة قد توصلوا إلى اتفاق لوقف النار. وقد رأى قادتنا العسكريون أن بعض زعماء العشائر أبدوا استعدادهم لتأييد القوات الأمريكية إذا كان من شأن هذا التأييد أن يفضي إلى حقبة جديدة تنعم بالاستقرار والأمن. وكانت التوقعات بأن قوات الأمن المحلية سوف تشارك في الحرب على المتمردين. وهكذا، يوجد لدينا

الآن سيبان للإمساك عن شن هجوم على الفلوجة. وافق الرئيس وتم تشكيل لواء الفلوجة. من سوء الطالع أن الصحف الصادرة صباح اليوم التالي حملت صوراً لقائد هذا اللواء الجنرال جاسم محمد صالح الذي يشبه صدام حسين. يبدو أن كل خطوة نتخذها نحو الأمام في العراق تتبعها خطوة إلى الوراء.

هذا، وقد تصادف عنف المتمردين السنّة مع انتفاضة قامت بها ميليشيا شيعية في مدينة النجف المقدسة ومدينة الصدر، إحدى ضواحي بغداد. قتل هؤلاء المسلحون سبعة جنود أمريكيين في نيسان/أبريل عام 2004 استجابة لدعوة للعنف أطلقها مقتدى الصدر، وهو رجل دين شيعي راديكالي ظهر لاعباً شديد الحماس وذا نفوذ كبير على الساحة السياسية العراقية. يقود مقتدى عملياته من حي يحمل اسم والده، فحشد آلاف الأنصار العراقيين لحمل السلاح للتصدي لقوات التحالف وذلك بعد أيام معدودة من انطلاق انتفاضة السنة في الفلوجة. ولكن برغم هذا العدد الكبير من أتباع الصدر فقد أصدر قاض عراقي شجاع مذكرة اعتقال بحقه لصلته بقتل رجل دين آخر في المسجد عام 2003. وما يجدر ذكره في هذا السياق أن جيش المهدي التابع للصدر يكرس جهوده لزعزعة استقرار مؤسسات الحكم الوليدة في العراق وبالتالي سيصبح عما قريب الجبهة الثانية للتمرد ضد القوات الأمريكية. ناقشنا كثيراً الحكمة في قيام القوات المسلحة الأمريكية بالتصرف بناء على مذكرة اعتقال الصدر. (فيما بعد اتخذ من إيران مقراً له). فالأخطار السياسية المترتبة على هذا العمل أكثر ثقلاً من المنافع.

* * *

ولكن حتى هذا التمرد لم يكن له أي أثر سلبي كتلك الفضيحة المتمثلة بتعذيب السجناء في سجن أبو غريب. في ربيع ذلك العام طلب دونالد رامسفيلد الاجتماع بالرئيس. أوضح بكل هدوء أن ثمة مزاعم بأن بعض الجنود الأمريكيين يسيئون معاملة السجناء في سجن أبو غريب في العراق. ومع أن دونالد قال توجد صور "تثير الغثيان"، إلا أنه لم يعرض أياً منها للرئيس. ولم يمض وقت طويل حتى بث برنامج *60 Minutes* التلفزيوني صوراً على الهواء توثق تلك الإساءات. غضب الرئيس، توقع شيئاً رديئاً لكنه لم يتوقع مدى رداءته. وما علمته بعد سنوات عدة أن دونالد عرض استقالته من منصبه بسبب تلك الفضيحة. ومع أنه توجد بعض الخلافات بيني وبين دونالد لكنني شعرت بأن الرئيس كان على حق في رفضه

قبول الاستقالة. صحيح أنه أخطأ بعدم إعطاء الرئيس صورة واضحة عن شدة قسوة المشكلة، لكن البنتاغون لم يفوّض، ولم يتغاض عن هذا السلوك، وكان من شأن استقالة دونالد أن تطمس هذه الحقيقة.

شعرت بحزن شديد ليس فقط حيال العراقيين الذين عذبوا وأسيئت معاملتهم، بل وأيضاً لأجل مئات الآلاف من الرجال والنساء الشرفاء في القوات العسكرية الذين تطوعوا وقاتلوا وماتوا في أماكن كثيرة في مختلف أرجاء المعمورة. فتلك الأعمال المشينة ارتكبها عدد صغير من الأفراد الذين تحدوا الأوامر المعطاة لهم. ومع أن وزارة الدفاع قد أجازت للمحققين العسكريين استخدام أساليب معززة عند التحقيق مع مقاتلين من الأعداء إلا أن الأساليب المعتمدة لديها لا تتضمن شيئاً من ذلك التعذيب الحاصل في سجن أبو غريب الذي يستوجب التأنيب والتوبيخ. لاحقاً، وبعد تحقيقات موسعة بشأن المزاعم الخاصة بسجن أبو غريب وغيره من الأماكن أصدر نائب الأميرال ألبرت تشرش الثالث Albert T. Church III تقريراً شاملاً خلص فيه إلى نتيجة مفادها "لا توجد صلة بين أساليب التحقيق المعتمدة وعمليات تعذيب الموقوفين". ورغم ذلك بات أولئك الأشخاص القلائل المسؤولون عن تلك التصرفات، في عيون البعض، الوجه المرئي العام للقوات العسكرية الأمريكية. كانت وصمة عار، ما كان لها أن تلامسهم، لكنها لامستهم، والمؤسف أيضاً أن صورة الجندي الأمريكي أينما ذهب في بقاع العالم باتت ترتبط بتلك النذالة التي حصلت في سجن أبو غريب.

لم نكد نستفيق من أثر صدمة أبو غريب التي سرعان ما أضحت لدى الصحافة - وكذا الأمر في أذهان الناس - موضوعاً يُخْلَط بينه وبين معتقل غوانتانامو في كوبا، وبين سياسات الاعتقال والتحقيق المتبعة لدى هذه الإدارة. لقد اعتُمدت هذه الأحكام في أعقاب اعتداءات 9/11 بهدف توقيف المقاتلين الأعداء الذين يُعتقلون على أرض المعركة. ووضعنا أيضاً جائزة تشجيعية للحصول على معلومات حساسة زمنياً قد تساعد في منع حصول اعتداء إرهابي جديد على الولايات المتحدة.

تركزت النقاشات الأولية بشكل موسع على قانونية وسلطة الرئيس الدستورية لتوقيف المسلحين. لكن تعقيدات ممارسة هذه السياسة بدأت تظهر بوضوح أشد مع حلول خريف عام 2002.

كان الكثيرون من المعتقلين في معسكر الاعتقال الواقع في خليج غوانتانامو يشكلون تهديداً كبيراً ومستمراً للولايات المتحدة. كان منهم أفراد أشداء كثر ينتمون لتنظيم القاعدة، ومسلحون لهم صلة بهجمات كبرى مثل اعتداءات 9/11 وأعمال التفجير الواقعة على المدمرة الأمريكية كول (USS Cole). ومنهم أيضاً أفراد لهم تجارب كثيرة في صنع القنابل وممولون لعمليات إرهابية. وقد أعرب الكثيرون من المعتقلين الأشد خطراً عن رغبة دائمة بقتل الأمريكيين.

وبدأت تظهر على السطح تقارير تشير إلى أن عدداً غير قليل من المعتقلين الآخرين الموقوفين في غوانتانامو لهم ارتباط عارض بالقاعدة أو لم يتورطوا في أعمال عدائية ضد الولايات المتحدة. وقد درستُ شخصياً قضية رجل أفغاني يتجاوز عمره تسعين عاماً يبدو أنه اعتقل بسبب ارتباطات مشبوهة بالقاعدة. كان الرجل قد بلغ من العمر عتياً حتى يكاد لا ينكر كم عمره على وجه الدقة، وقد قرر المحققون معه أنه في الثالثة والتسعين استناداً إلى ما يذكره عن ملك أفغاني منذ عهد بعيد. كان واضحاً دون أي لبس بأن هذا العجوز الضعيف لا يشكل خطراً على الولايات المتحدة وقواتها المسلحة، وبالتالي فقد أطلق سراحه.

في موقع حربي مثل أفغانستان حيث لا يستطيع المرء التمييز بين المقاتلين الأعداء والمدنيين قد يفهم المرء حدوث اعتقالات خاطئة على أرض المعركة. وكما رأيت، فإن التحدي الماثل أمامنا الآن هو كيف نعرف الذين اعتقلوا دون ضرورة لاعتقالهم ونجد السبيل لإطلاق سراحهم بكل مسؤولية.

لكن المشكلة تفاقمت بوجود مزاعم مضللة توحي بأننا نعتزم الاحتفاظ بالموقوفين إلى أجل غير معروف ودون أي شكل من أشكال التعويض. في الأمر العسكري الذي أصدره الرئيس في تشرين الثاني/نوفمبر عام 2001 اقتضى بتشكيل لجان عسكرية لغرض أكبر هو النظر قضائياً بقضايا ضد إرهابيين مشتبه بهم. وعلى أن تكون هذه المحاكم شديدة الحساسية إزاء احتياجاتنا الأمنية وطرائقنا في جمع المعلومات الاستخبارية.

وللأسف كانت وزارة الدفاع شديدة البطء في استحداث هذه المحاكم. وقد صدر أمر يحدد الإجراءات وأصول محاكمات اللجان العسكرية في شهر آذار/مارس عام 2002، واحتاجت وزارة الدفاع عاماً كاملاً ليتخذ محاموها قرارهم حول ماهية الجرائم التي تنظر بها تلك اللجان. حتى إن بعض حلفائنا مثل المملكة المتحدة

وأستراليا أصابهم الإحباط من جراء هذا التأخير وضغطوا على كولن باول وحتى على الرئيس شخصياً ليتمكنوا من الوصول إلى مواطنيهم ولآلية التعويض عليهم.

لذلك نظمت لعقد سلسلة من الاجتماعات للجنة المديرين في شهر تشرين الأول/أكتوبر عام 2002 ركزت تحديداً على قضايا المعتقلين، وعاونني في هذا الترتيب مستشاري القانوني جون بيلنغر والجنرال جون غوردون الذي كان آنذاك مساعد مستشارة الأمن القومي لمكافحة الإرهاب. ولأسباب لم أتفهمها لم يشارك دون رامسفيلد في هذه الاجتماعات وبالتالي رفض حضورها وأرسل بالنيابة عنه معاونه بول وولفويتز.

وقد أفرز هذا الوضع حادثة غريبة لا تزال باقية حية في ذاكرتي. لقد طلبت عقد اجتماعين متتابعين للجنة المديرين، اجتماع بخصوص العراق وآخر لموضوع المعتقلين. (ولم يكن هذا الوضع غير معتاد بالنظر للتحدي المدرج على الجدول لعقد اجتماع يضم جميع مديري مجلس الأمن القومي في البيت الأبيض). عندما انتهى الاجتماع الأول، وعرضت موضوع المعتقلين، نهض دون وتوجه نحو الباب. فسألته: "إلى أين أنت ذاهب؟"

فأجاب وهو يخرج من الباب: "لا علاقة لي بالمعتقلين".

وبرغم ذلك أحرزنا تقدماً لا بأس به، والفضل في ذلك يعود للعمل المضني الذي بذله كل من ستيف هادلي وبول وولفويتز وجون بيلنغر. الأمر الأول أننا أبدينا الحرص على معاملة المعتقلين معاملة إنسانية. وعملنا بالتعاون مع البنتاغون لمنح حرية الوصول إلى غوانتانامو إلى اللجنة الدولية للصليب الأحمر. كان رئيس هذه اللجنة الدولية الدبلوماسي السويسري جاكوب كيلينبرغر Jakob Kellenberger، وكان شريكاً موثوقاً يمكن الاعتماد عليه في تحقيق ذلك. ومع أن لديه تحفظات عميقة إزاء سياساتنا إلا أن اهتمامه بحل المشكلات كان أكبر من مجرد توليد عناوين للصحف. كنت أجتمع به مرة كل بضعة شهور دون ضجيج إعلامي بهدف الاستماع إلى اهتمامه ونتخذ الخطوات اللازمة لمعالجتها. وفيما بعد اتفقنا على لقاء خاص مع الرئيس. والأكثر من ذلك أننا عملنا على تحسين ظروف أولئك الموقوفين في غوانتانامو عبر تقديم الوجبات الملائمة ثقافياً والخدمات الطبية والأنشطة الترفيهية، ومواد للقراءة وتوفير الوقت لممارسة الشعائر الدينية. وهذا الواقع الجديد جعل أحد المسؤولين في بلجيكا يقول إن هذا المعتقل "سجن نموذجي".

إضافة لذلك وضعنا أسساً لعملية مراجعة فاعلة لأولئك المعتقلين في غوانتانامو لكونهم مسلحين من الأعداء. في شهر أيار/مايو عام 2004 أعلنت وزارة الدفاع عن تشكيل هيئة إعادة النظر الإدارية (ARB)، التي أوكلت إليها مهمة تقييم ما إذا كان هؤلاء المعتقلون يشكلون تهديداً للولايات المتحدة أو حلفائها في الحرب على الإرهاب، وما إذا كان ثمة عوامل أخرى تستدعي بقاءهم رهن الاعتقال مثل القيمة الاستخبارية للمشتبه به. ووضعت لها ثلاثة خيارات، إما الإفراج، أو النقل إلى بلد آخر، أو استمرار الاعتقال. في الجولة الأولى لأعمال التقييم التي قامت بها هذه الهيئة تبين أن ما يقرب من 30 بالمئة من المعتقلين الذين أعيد النظر بحالاتهم قابلون للإفراج أو النقل إلى بلد آخر.

تصادفت عملية القيام بتقييمات هيئة إعادة النظر الإداري مع حكم أصدرته المحكمة العليا في قضية "حمدي ضد رامسفيلد" يقضي بأن يعطى المعتقلون الأمريكيون الموقوفون لكونهم مقاتلين من الأعداء "فرصة مفيدة للطعن بالأساس القائم على وقائع الاعتقال أمام صانع قرار محايد". وقد ردت وزارة الدفاع على هذا الحكم في تموز/يوليو عام 2004 بتشكيل "محاكم إعادة النظر بأوضاع المسلحين" التي تكون بمثابة محكمة يلجأ إليها المعتقلون للطعن بأوضاع اعتبارهم مسلحين أعداء. تتكون هيئة محاكم إعادة النظر من ثلاثة ضباط عسكريين ليس لهم علاقة باعتقال هؤلاء الأشخاص أو في احتجازهم أو التحقيق معهم. وهكذا ستكون هيئات إعادة النظر الإداري (ARB) ومحاكم إعادة النظر بأوضاع المسلحين هي التي تسمح أساساً بالإفراج المسؤول عن أولئك الذين لا يشكلون تهديداً، تكون في جوهرها عملية – تتوافق في وظيفتها مع قيمنا وتقاليدنا القانونية – تقرر الاحتجاز المستمر لأولئك الذين يشكلون دون شك تهديدات خطيرة لأمن بلدنا.

لكن هذه التدابير لم تعط حلاً لكل تلك المخاوف الكامنة حول سياساتنا في احتجاز الأفراد. حتى عندما قررنا أنه من الممكن نقل المحتجزين أو الإفراج عنهم كان علينا أن نتأكد بأن البلد المتلقي لديه برامج كافية لإعادة التأهيل ويطبقها وذلك بهدف إدماج المعتقلين المفرج عنهم في مجتمعاتهم. إضافة لذلك كان ثمة أماكن بعيدة الاحتمال للنقل بسبب مخاوف حول حقوق الإنسان.

ويجدر القول بأن هذه التغييرات في السياسة برغم عيوبها أفرزت نتائج جيدة. فقد أفرجت الولايات المتحدة قبيل حلول شهر شباط/فبراير عام 2004 عن

ما يزيد عن تسعين معتقلاً ونقلتهم إلى بلدان أخرى، من بينهم خمسة من أصل تسعة معتقلين بريطانيين محتجزين في غوانتانامو. لكن هذه النتيجة لم تخل من نتائج سلبية. فالانتكاسية والنزعة إلى العودة إلى السلوك الإجرامي كانت مشكلة، لا سيما وأن واحداً من كل أربعة أشخاص أفرج عنهم من غوانتانامو كان موضع شبهة بالانخراط في نشاط إرهابي أو عملية تمرد بعد نقله. وهذه الحالة تؤكد صعوبة القتال في هذه الحرب، وفي الوقت عينه صعوبة العمل في إطار التزاماتنا الدولية بشأن معاملة المحتجزين. هو عمل يهدف إلى الحفاظ على التوازن وأعتقد أننا قمنا به بالشكل الصائب.

ولكن التحديات سوف تستمر فيما يتعلق بغوانتانامو وسياسات الإدارة الواسعة في الاحتجاز والتحقيق. وهي ما سوف أتولى مسؤوليتها مباشرة من منصبي كوزيرة للخارجية.

* * *

على الرغم من فضيحة أبو غريب وأعمال التمرد المتصاعدة فقد استمرت التحضيرات على قدم وساق لنقل السيادة إلى العراقيين وإنهاء الاحتلال. وبالتأكيد سوف تنتقل المسؤولية أيضاً من وزارة الدفاع إلى وزارة الخارجية التي سوف تفتتح سفارة في بغداد لقيادة علاقات "طبيعية" مع دولة أخرى ذات سيادة. اقترح كولن باول أن يكون جون نيغروبونتي أول سفير لنا في بغداد. وجون له تاريخ مهني مجيد في السياسة الخارجية تجعله في مصاف بعض أعظم الدبلوماسيين في تاريخ الولايات المتحدة. اعتقد كولن، وهو على صواب في ذلك، أن طبيعة جون الهادئة ومهنيته وخبرته ستفيده في قيادة ما سوف تصبح مهمة معقدة حيث تكون معنويات الموظفين مصدراً دائماً للقلق والمخاوف.

وكانت خطة إعادة السيادة للعراقيين بتاريخ الثلاثين من حزيران/يونيو تسير سيرها الحثيث أيضاً، لكننا كنا نخشى من قيام المتمردين بإعاقة هذا الانتقال. يبدو أنهم قادرون على القيام بهجمات مشهدية ومثيرة قد تقوض الرسالة الإيجابية بأن العراقيين يحكمون أنفسهم.

لا أذكر على وجه الدقة من كان صاحب الفكرة، لكن عدداً منا لا بأس به بدأ التفكير بجعل الانتقال يحصل في الثلاثين من حزيران/يونيو لكي "نضلل" الإرهابيين. أعجب بول بريمر بهذه الفكرة وتحدث بها مع عدد من العراقيين منهم

بالطبع إياد علاوي الذي اختاره مجلس الحكم العراقي ليكون رئيساً للحكومة المؤقتة في البلاد. أما جورج تينيت فلم ير أن لذلك أهمية لكنه قال لا بأس من المحاولة. بينما رأى البريطانيون أنها كفيلة بإعطاء التحالف اليد العليا.

في الثامن والعشرين من حزيران/يونيو كنا في مؤتمر قمة حلف الناتو في إستانبول وكنا في ذلك الصباح على أحر من الجمر ننتظر الأخبار من بغداد. وما هي إلا دقائق معدودة بعد الوقت المقرر حتى تلقيت مكالمة هاتفية من بول بريمر. لقد سلّم إياد علاوي الكتاب الذي بموجبه تنتقل السلطة رسمياً من سلطة التحالف المؤقتة إلى الحكومة العراقية المؤقتة. لقد انتهى الاحتلال.

عدت أدراجي إلى قاعة الاجتماعات ودونت بضع كلمات على ورقة وطلبت إلى دونالد أن يمررها للرئيس الذي كان جالساً أمامه مباشرة. قلت في المذكرة: "سيدي الرئيس، العراق الآن دولة ذات سيادة. بريمر أعطى هذا الكتاب عند الساعة 10:26 بتوقيت العراق".

رأيت الرئيس يلتفت إلى الرجل الجالس إلى جواره بحسب الترتيب الهجائي. تصافح جورج دبليو بوش وطوني بلير واعترفا بخطوة واحدة إلى الأمام في المسار التاريخي المثير للجدل الذي بدآه معاً. أعاد الرئيس بوش المذكرة إليّ بعد أن أضاف عليها سطراً واحداً: "لتكن السيادة للحرية!"

حين شاهدت هذه الملاحظة على صفحات الجرائد في اليوم التالي كان أول ما خطر ببالي أن طريقتي في الكتابة قد أصبحت سيئة. كانت والدتي مدرّسة لغة إنكليزية، وكانت تلح علي دوماً بأن أحسن خطي، وكانت تسميه "الخط الجميل". لكنني أعترف أنها فكرة غريبة تخطر لي في تلك اللحظة البالغة الأهمية.

وعلى أية حال لم تكن ثمة احتفالات كثيرة. فالعمل الذي ينتظرنا يزداد صعوبة وتعقيداً. والجميع يعرفون ذلك. لقد قطع العراقيون شوطاً كبيراً بدءاً من أيام "المؤتمر الوطني العراقي" المعارض في المنفى وحتى مجلس الحكم الذي تشكل في أعقاب الغزو والآن إلى حكومة مؤقتة ذات سيادة تمهد الطريق لأول انتخابات حرة في البلاد. لكن ستيف هادلي كان محقاً حين قال، وهو جالس في مكتبي بعد بضعة أيام من عودة السيادة للعراقيين: "لا يزال أمام العراقيين أن يحرروا أنفسهم، لقد أطحنا بصدام حسين، لكن هذا لا يفيد حتى يمتلك العراقيون حريتهم". وهذا ما سوف يستغرق بعض الوقت.

19

خطوة أخرى نحو دولة فلسطينية

انتهز آرييل شارون فرصة هزيمة صدام حسين وأفاد من ثقته بجورج دبليو بوش ليجري تغييرات هامة في المواقع التي يحتفظ بها حزب الليكود في إسرائيل. بعد أن وافق على خريطة الطريق للسلام في الشرق الأوسط، وبعد أن تحدث بقوة وحزم حول ضرورة تقديم "تنازلات مؤلمة" في عام 2003 وضع رئيس الوزراء الإسرائيلي نفسه بحزم إلى جانب حل الدولتين. ومع ذلك حين جاء دوبي فايسغلاس Dubi Weisglass، مستشار شارون المقرب، ليزورني في البيت الأبيض وقال إن رئيس الوزراء يدرس موضوع انسحاب أحادي الجانب من غزة، ذهلت.

إن ما يفكر به شارون لا يُظهر فقط مقدار التقدم الذي أحرزه باتجاه السلام بل وأيضاً يوضح دهاء قيادته السياسية. قال فايسغلاس لقد رأى رئيس الوزراء فرصة لإحداث انقسام في الرأي العام الإسرائيلي بخصوص موضوع المستوطنات الشائك، وبذلك يعزل الأقلية المعارضة لحل الدولتين. والنقطة المركزية في مناورة شارون هي انسحاب إسرائيلي كامل من غزة يشمل كل شيء بما في ذلك المستوطنين. وعندئذ سيكون لدى الفلسطينيين فرصة حقيقية ليحكموا أنفسهم.

ولكن كما هي الحال دوماً في أي حديث يجري مع الإسرائيليين يوجد دوماً "ولكن". قال دوبي لكي يحصل هذا التقدم نحو السلام ينبغي لشارون أن يؤكد للرأي العام بأن عدداً قليلاً من المستوطنات القائمة في الضفة الغربية سوف تبقى على حالها دون أن تمسها أي اتفاقية سلام في المستقبل. والشيء المؤكد أنه من أجل إفساح المجال لقيام دولة فلسطينية سوف يتعين إخلاء الضفة الغربية وغزة من المستوطنين. لم يكن ثمة تعاطف مع أولئك الذين يحتلون المخيمات المنتشرة في أعماق الضفة الغربية، وكذلك مع أولئك الموجودين في غزة. وقوات الدفاع

الإسرائيلية لم تعد راغبة في الدفاع عن تلك المستوطنات المعزولة، وغزة بما فيها من عدد كبير من السكان الفلسطينيين الغاضبين والفقراء ليس لها مستقبل داخل دولة يهودية ديمقراطية. لكن بعض المستوطنات في الضفة الغربية مثل مستوطنة آرييل، ومعال أدوميم، وموديعين إيليت وبيتار إيليت هي الآن مدن إسرائيلية باعتراف الجميع. يقول فايسغلاس إن رئيس الوزراء بحاجة ليعطي مؤشراً بأن تلك الكتل الضخمة للسكان، حوالي 80,000 مستوطن، سوف تكون ضمن إسرائيل حين تقوم الدول الفلسطينية.

لقد أرسل رئيس الوزراء مستشاره دوبي ليرى إذا كان الرئيس بوش سوف يؤكد هذا المبدأ، أي سيعطي الشرعية لبعض المستوطنات لكي تبدأ إسرائيل بانسحابها. استمعت وستيف هادلي لما يقوله دوبي بانتباه واهتمام شديدين. حدث اختراق في مكان ما هناك، لكنه كان مفعماً بالأخطار بالنسبة لسياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط. أولاً، لا يستطيع الرئيس أن يضفي صفة الشرعية على مستوطنات معينة. ثانياً، الانسحاب الأحادي الجانب من غزة دون مفاوضات، أو على الأقل دون تنسيق مع الفلسطينيين قد يؤشر إلى أن الإسرائيليين على استعداد لتقرير الأمر الواقع بمفردهم. وهذا يعني بعبارة أخرى، رسالة خاطئة يقدمها الإسرائيليون حتى لو تم إحراز نتيجة جيدة تتمثل بانسحابهم من أراض متنازع عليها. ثالثاً، نحن معنيون بأن يكون الانسحاب من غزة نهاية العملية وليس بدايتها: غزة **أولاً** شيء واحد، وغزة **فقط** أمر غير مقبول. وكنا نصر على أن يترافق مع الانسحاب من غزة إزالة بعض المستوطنات في الحد الأدنى من الضفة الغربية. وأخيراً تم إخلاء المستوطنات الأربع الواقعة في أقصى الشمال.

في الشهر التالي توصلنا إلى تفاهم مع الإسرائيليين حول الطريقة للتحرك إلى الأمام. وكانت المفاوضات برئاستي ورئاسة دوبي. وأوفد ستيف هادلي وإليوت إبرامز إلى إسرائيل لعقد جلسات مطولة مع رئيس الوزراء بهدف التوصل إلى فهم أفضل للطريقة التي يمكن بها الحد من تنامي المستوطنات وتحفيز التحرك نحو دولة فلسطينية. فكانت النتيجة كتاباً من الرئيس بوش إلى رئيس الوزراء شارون يعترف بضرورة التكيف مع "الوقائع الجديدة على الأرض" بما في ذلك "المراكز السكانية الإسرائيلية الكبرى القائمة" في الضفة الغربية عند التفاوض على تسوية للنزاع.

وتطرق هذا الكتاب على نحو غير مباشر لموضوع "حق العودة" حيث قال إنه بموجب أي حل واقعي لهذه القضية يُنتظر من اللاجئين الفلسطينيين أن يعيشوا في وطن جديد، هو دولة فلسطين والغالبية العظمى منهم لن "يعودوا" إلى أرض آبائهم وأجدادهم في إسرائيل. وهذا الموضوع نفسه تضمنته الرسالة العائدة في معظمها إلى التفاعل الحاصل بيني وبين تسيبي ليفني التي التقيتها أثناء زيارتي الأولى لإسرائيل عام 2000. كانت وزيرة استيعاب المهاجرين عندما جاءت لزيارتي في آذار/مارس عام 2004. تحدثنا مطولاً عن حياتها الشخصية حين كانت ابنة مقاتلين إسرائيليين لأجل الحرية. قالت لي إنها قد توصلت إلى استنتاج بأن الإسرائيليين غير قادرين بعد الآن على حكم الفلسطينيين، وبأن التنازلات مطلوبة. وهذا يعني كما أقرّت أنه لن يكون ثمة "إسرائيل الكبرى". تحدثتْ بطريقة تثير المشاعر واصفة مدى صعوبة قولها ذلك لا سيما وأن الشاهد على ضريح والدها قد نقشت عليه خارطة إسرائيل مشتملة على جميع أراضي يهودا والسامرة. لكن إنهاء الصراع بين العرب والإسرائيليين هو مهمتها في سياسة إسرائيل الآن.

غير أن ما كان يقلقها هو احتمال وجود مطالب بعد إقامة الدولة الفلسطينية تقتضي قبول إسرائيل لأعداد ضخمة من اللاجئين الفلسطينيين تلبية للإصرار العربي على حق العودة الذي نص عليه قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194. إسرائيل لم تقبل بشرعية هذا القرار لكن العالم كله قبل به. وهذا الأمر قد يغير طبيعة دولة إسرائيل التي تأسست على أنها دولة لليهود.

لا بد لي أن أعترف بأنني برغم فهمي لهذا القول فكرياً إلا أنه استوقفني لكونه دفاعاً مزعجاً عن الصفاء العرقي لدولة إسرائيل حين ذكرته تسيبي. وكان حديثها واحداً من تلك الأحاديث التي صدمت مشاعري كمواطنة أمريكية. المفهوم المتعلق بتعريف "الأمريكي" بحد ذاته يرفض التعريف الإثني أو العرقي أو الديني للمواطنة. بل وما هو أكثر من ذلك وجود مواطنين عرب داخل إسرائيل، فأين يكون موقعهم؟

أخذت نفساً عميقاً وحاولت أن أستوعب ما قالت، وشيئاً فشيئاً فهمت ما تعنيه. نحن في غالبيتنا ظننا بأن خلق دولة إسرائيل جاء في سياق الفظائع المرتكبة إبان الحرب العالمية الثانية والهولوكوست. لكن ولادة دولة إسرائيل كانت بعيون الإسرائيليين أنفسهم نهاية رحلة تاريخية ودينية طويلة لإعادة تأسيس "الدولة

اليهودية". وحق عودة الفلسطينيين يتناقض مع اختتام تلك العملية التي استغرقت آلاف السنين. وعلى الرغم من ذلك التنافر في المشاعر الذي حركه هذا القول بداخلي اقترحت عليها أن يضيف الرئيس سطراً واحداً يوضح بأن من المنتظر أن يعيش اللاجئون الفلسطينيون في فلسطين. وهذا القول سيتيح لدولة إسرائيل الديمقراطية أن تكون "يهودية".

في الرابع عشر من نيسان/أبريل جاء آرييل شارون إلى البيت الأبيض. ووقف إلى جانب الرئيس على البساط الأحمر الطويل في بهو Cross Hall، ذلك البهو الفخم الجليل المؤدي إلى الغرفة الشرقية. لكنني في الليلة التي سبقت حضوره التقيت به لثلاث ساعات نستعرض الكتاب وما تضمنه. وكنت حريصة على نحو خاص بألا يقول الإسرائيليون إن الولايات المتحدة تضفي الشرعية على النشاط الاستيطاني. فقد كانت ثمة إشارات غير مباشرة لهذا الموضوع في الصحافة، وراودتنا ظنون بأن الإسرائيليين بذلوا جهوداً مكثفة لرسم "خلفية" للقصة على هذا النحو. فقال رئيس الوزراء إنه يتفهم الأمر وبأنه لن يغدر بصديقه.

حصلت بعض التمتمات المسموعة من القاعة أثناء قراءة الرئيس للنص، ما يعبر عن ابتعاد كبير في سياسة الولايات المتحدة تجاه الشرق الأوسط. فقد استبدل السطر الذي يقول: إن جميع المسائل يجب أن "يُتفق عليها من الطرفين" بالتركيز على كيفية "تشريع" المستوطنات و"رفض" حق العودة.

بعد المؤتمر الصحفي ركبت السيارة وتوجهت مباشرة إلى الأكاديمية البحرية الأمريكية في أنابوليس، حيث كان مقرراً أن ألقي خطاباً. سألت بيل بيرنز، مساعد الوزير لشؤون الشرق الأدنى في وزارة الخارجية، عن أي شيء جديد. وبطريقته الهادئة الخارقة قال بيل إن الاضطرابات اندلعت في الشرق الأوسط رداً على ما جاء في المؤتمر الصحفي، مثلما حصل قبل عامين بعد خطاب الرئيس الذي ألقاه في الحديقة الوردية والذي دعا فيه إلى الديمقراطية عند الفلسطينيين وإلى إزاحة ياسر عرفات. عندما أنهيت كلمتي في الأكاديمية البحرية ورجعت إلى البيت الأبيض، وجدت رسائل عدة بانتظاري من الأردنيين والسعوديين والمصريين. قال الأردنيون، على وجه الخصوص: إن على الرئيس أن يعطي ضمانات للعرب مثلما أعطى الإسرائيليين.

نحن لنا طريقتنا في كسر محظورات قديمة في نص متفق عليه بخصوص الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، ولكن بالرغم من جميع الالتزامات المقدمة لأجل

"عملية السلام" على مدى سنوات، فقد أخفقت في إقامة دولة فلسطينية أو تزويد الشعب الفلسطيني بقيادة لائقة ومقبولة. هنالك أشياء كثيرة يجب إنجازها ومع ذلك كنا نحقق تقدماً. الإسرائيليون يعدون العدة للانسحاب من غزة وستكون لدى الفلسطينيين فرصة ليثبتوا قدرتهم على حكم أنفسهم.

أما الكتاب المرسل إلى شارون فقد أطلق العنان لعملية التصدي لمشكلة قديمة ومستعصية هي التوسع الاستيطاني الإسرائيلي. اقترح دوبي أن نسمي المستوطنات التي سوف يشملها العفو في اتفاقية الوضع النهائي. وهذا يقتضي أخيراً منهم ما الذي تعنيه عبارة "النمو الطبيعي" الغامضة. ويبدو من المنطقي أنه إلى أن يحين وقت التوقيع على اتفاقية سلام يجب أن تكون ثمة حدود لتوسع تلك "المدن". وحاول ستيف وإليوت الحصول على تفاهم مفصل للحجج الإسرائيلية المتبدلة دوماً حول البناء داخل الخطوط البلدية وداخل مناطق مبنية، البناء الأفقي، والعامودي، وما إلى ذلك. ولم نحصل قط على تعريف متفق عليه لعبارة تجميد المستوطنات استناداً إلى تلك المعايير.

لكننا اتفقنا بشكل غير رسمي مع الإسرائيليين على أن يتخذوا خطوات معينة للحد من نمو المستوطنات، أولاً، سوف يضعون حداً لجميع الإعانات الحكومية الخاصة للمستوطنين. ثانياً، لن يكون ثمة مستوطنات جديدة، مع أن التوسع داخل المستوطنات على أرض الواقع هو المشكلة في كثير من الأحيان. ثالثاً، لن يستولوا على مزيد من الأراضي لبناء المستوطنات. ورابعاً، سوف يعتمدون ما دعوته "اختبار برنامج غوغل إيرث Google Earth" أي لن يكون ثمة بناء باتجاه الخارج. ومع أن نمو المستوطنات القائمة استمر نقطة خلاف جوهرية بيننا طوال الأعوام الخمسة التالية إلا أنه لم يجر بناء كتل استيطانية جديدة من عام 2004 وحتى 2009، وتزايد نمو السكان المستوطنين بمعدل سنوي أقل من المعدلات المسجلة منذ حرب عام 1967. وقد سمعنا بعض التأكيدات بأن ما فعلناه كان له أهميته عندما اتهمت حكومة شارون بأنها تدير ظهرها عن المستوطنين إرضاء لجورج دبليو بوش.

20

أربع سنوات أخرى

مع اقتراب فصل الصيف توجه اهتمام البيت الأبيض لحملة إعادة الانتخاب، واعتزمت في سري أن أتابع تركيزي على مهام الأمن القومي. فقررنا، ستيف وأنا، بأن واحداً منا يجب أن يرافق الرئيس في تنقلاته لمواكبة أنشطة الحملة، فهذه أول انتخابات رئاسية تجري منذ أحداث 9/11، والرئيس بحاجة لدعم على مستوى عال في موضوع الأمن القومي في كل حين. وبين الفينة والفينة كان بوب بلاكويل الخبير الذي شاركنا في مجموعة فالكان Vulcan عام 2000 يشارك ليعطي أحدنا بعض الاستراحة. وفي سياق الحملة كنا أيضاً نوفر الدعم للرئيس حين تمطره الصحافة بوابل من الأسئلة حول الحرب والإرهاب وغيرهما من القضايا الأمنية مثار الجدل اليومي.

ووسط تلك الإرباكات التي لا بد منها أثناء الحملة كنت أفكر كثيراً كيف أجعل الأشياء المفضلة عند الرئيس في بؤرة ما كانت الوكالات تفعله على صعيد عملياتها. وخطر ببالي أنه قد يوجد عدد غير قليل من الأشخاص المهنيين في الوكالات يتمنون أن يروا جورج بوش يعود القهقرى إلى تكساس. ربما كانت فكرة غير عادلة، لكنها كانت في ذهني، وأردت أن أتيقن بأن أحداً لن يستسلم لإغراءات تقوده لأن يعامل الرئيس الذي يواجه حملة انتخابية قاسية وكأنه بطة عرجاء.

ولأن موضوع الأمن القومي كان النقطة الأساسية والحاسمة في الكثير من الجدالات قررت أن ألقي سلسلة من الخطب في مختلف أنحاء البلاد لأوضح للناخبين ماذا نفعل. ولم يغرب عن بالي أن الآخرين قد يرونها "جزءاً من الحملة"، وأنها تخالف التقاليد العريقة التي تقضي بأن يبتعد فريق الأمن القومي عن السياسة. لقد تحدثت بالفعل في عدد من الولايات التي تعتبر أمكنة لمعركة انتخابية، ولكني تحدثت أيضاً في ولايتي تكساس وكنتاكي اللتين لا يعتد بدورهما في

السياسة المتعلقة بالانتخابات. وحرصت على تفادي أية رسائل سياسية في خطبي، لكنني غمزت من قناة منتقدي الرئيس. وسألت هل يفاجأ أحد منكم بأنني أريد أن ينتخب جورج دبليو بوش للرئاسة مجدداً؟ وظننت أن من المفيد لقضيتنا لو أنني شرحت السياسات خارج حجرة أصداء واشنطن. ومع ذلك، كان ثمة قدر كبير من القيل والقال حول ما كنت أفعله وحتى إن مكتب المشورة القانونية الخاص أجرى تحقيقاً. ولم يجد شيئاً يشير إلى أنني قد تجاوزت الحدود.

والسؤال الذي يطرح نفسه: كيف تحملنا كل ذلك وسط هذا الخصام والنزاع؟ لا شك أن ما يبعث على الأسى أن يكون المرء صاحب منصب رسمي يضطر للدفاع يومياً عن كل جانب من جوانب سِجِلّ عمله ويجيب على اتهامات بعدم الكفاءة، أو وهو الأسوأ، بالفساد. وعندما يتضمن هذا السجل أحداث 9/11 وأفغانستان والعراق فالمهمة بكل تأكيد هائلة تثير الفزع. كنت أشعر كل صباح بأننا مقيدون إلى واحدة من أدوات التعذيب المستخدمة في العصور الوسطى في وسط ساحة عامة والناس من حولنا يقذفوننا بثمار الفاكهة. وقلت لإحدى قريباتي مرت بنا أيام شعرت فيها بمثل شعور الذئب الأمريكي الصغير وايل كويوت Wile E. Coyote في فلم الكرتون *Road Runner* (الطائر الجوّاب). فهذا الذئب التعيس قد يلتقط غصن الشجرة لكي لا يسقط من فوق الجرف الصخري العالي ويتمسك به بقوة، وقائمتاه تتأرجحان فوق حفرة عميقة في الأسفل بينما كان الطائر الجوّاب السريع يعمل على قطع الغصن.

يبدو أن كل صباح كان يجلب لنا تهمة جديدة أو تسريباً استخباراتياً. في الأسبوع الأخير للحملة ظهرت قصة إخبارية في الصحف تقول إن المتمردين يحصلون على أسلحتهم الكثيرة من مستودعات لا يوجد عليها حراس ولم تستطع المؤسسة العسكرية أن تعلل ذلك. وهكذا باتت الصورة التي توحي بأن جنودنا يتعرضون لهجوم بأسلحة سرقت من مستودعاتنا التي يفترض بها أن تكون تحت حراستنا المشددة قضية تثير الرأي العام.

ولم تنته هذه القصة، كل دورة إخبارية كانت تأتي بتقارير جديدة عن الصلة بين التمرد والمتمردين ومستودعات الأسلحة غير المحمية. وبعد استعطاف والتماس كبير من البيت الأبيض قرر البنتاغون أخيراً أن يدعو لمؤتمر صحفي ويفند المزاعم بأفضل ما لديه من أقوال، لا سيما وأن البينة والبرهان كانا

دامغين. عملية السرقة الظاهرة التي حصلت كانت نتيجة لنقص القوة البشرية التي كنا نعاني منها.

كنت على الطريق مع الرئيس عندما عقد المؤتمر الصحفي وحيث إنني لم أرد يوماً أن يشاهدني أحد في المهرجانات الخطابية كنت عادة أبقى على متن الطائرة الرئاسية إذا كان توقفها قصيراً، أو ربما أنتحي مكاناً في مؤخرة القاعة أثناء هذه الفعاليات. شخص صحفي ماهر من وزارة الدفاع وجد ضابطاً شاباً برتبة نقيب في الجيش قائداً لنفر من الجنود يحرسون المستودعات. كان النموذج المثالي: جندي حليق الذقن، جاد غير هازل ويحب وطنه. الناطق باسم البنتاغون لاري دي ريتا Larry Di Rita، قدمه للجمهور، لكن هذا التقديم كان مطولاً ومرتبكاً ما أدى إلى اقتطاع جزء من الرسالة الدالة على الأهلية والكفاءة المقصودين. جلستُ هنالك وشاهدت الصحافيين يصرخون بوجه شاشة التلفاز قائلين "ابتعد عن المسرح يا لاري!" وخرج عن المسرح أخيراً، لكن اللحظة الهامة انقضت وضاعت رسالة هذا الضابط ولم تصل إلى الجسم الصحفي.

لم تكن هذه القصة شيئاً بالمقارنة مع القنبلة التي ألقيت قبل أربعة أيام من موعد الانتخابات. كنا في أوهايو عندما سمعنا نبأ يقول إن أسامة بن لادن قد بث شريطاً مصوراً يطلق فيه تهديداته ضد الولايات المتحدة. لا بد أن المقصود به زعزعة الثقة بجورج دبليو بوش، ويعمل على خسارته. لكن بن لادن لا يفهم السياسة الأمريكية. علمت أن جماعة جون كيري ظنوا بأن هذه الرسالة تساعد الرئيس من حيث إنها تعيد إلى أذهان الشعب الأمريكي صورة ذلك الرجل الذي وقف على أنقاض مركز التجارة العالمي ليحشد الجميع دفاعاً عن الوطن. لكن المسؤولين عن الصحافة في حملتنا انتابهم القلق، علماً أنني أظن أن تقييمات معسكر جون كيري هي الصواب. وفي نهاية المطاف، قد لا نعرف بأي اتجاه حرّك ذلك الشريط المصور مؤشر الآراء، أو ما إذا كانت له أي أهمية بالمطلق.

* * *

في اليوم السابق للانتخابات ذهبنا بالطائرة إلى دالاس لحضور المهرجان الخطابي الضخم، ومن ثم لقضاء الليل في المزرعة. تشاركت وكارين منزل الضيافة. قضيت الليل كله أتقلب في الفراش بينما هي قضت الجزء الأكبر من

الليل على الهاتف. في صباح اليوم الثاني وقبل التوجه إلى واشنطن أراد الرئيس أن يخرج إلى الجمهور من وراء شاشة التلفاز للمرة الأخيرة ليعبر عن شكره وتقديره لكل من تطوع بهذه الحملة في تلك المدينة. بعد هذه الفعالية ومن الطائرة الرئاسية تابعت التغطية الإخبارية للانتخابات على شاشة التلفاز، وعلى الموقع الإلكتروني المفضل عندي Realclearpolitics. وبينما كانت الطائرة تستعد للهبوط تلقى كارل الخبر على هاتفه المحمول Blackberry يبدو أنه كان خبراً غير سار. فقد امتقع لونه، وهو يقرأ التوقعات الأولية: إخفاق في أوهايو، إخفاق في ميتشيغان، تفوق في ألاباما. وقلت في نفسي "تفوق في ألاباما، هذه ستكون هزيمة كاسحة".

أتى الرئيس ولورا إلى قمرة الموظفين في الطائرة الرئاسية بينما كان كارل يتابع القراءة المحزنة. فقال الرئيس بصوته الهامس: "مؤسف!" غالبني الحزن وخرجت من القمرة متوجهة إلى حجرة الاستراحة. لم أدر ماذا أقول للرئيس. لم أدر ماذا أقول لصديقتي.

حطت بنا الطائرة الرئاسية في قاعدة أندروز الجوية، وترجلنا منها لنستقل الطائرة الرئاسية الثانية Marine One لنتوجه بها إلى البيت الأبيض. أشار كارل قائلاً إن التوقعات الأولية تخطئ في كثير من الأحيان وأشار إلينا أن نمتنع جميعاً عن التعليق حتى تأتينا معلومات أفضل. وكان ذلك صعباً علينا.

بينما كنت جالسة في مكتبي ملتصقة أكاد لا أتحرك أمام موقعي المفضل Realclearpolitics، أطل شون ماكورماك برأسه من الباب، وقال: "أتدرين، ثمة شيء ما خطأ في تلك المعطيات. وذلك لسبب واحد هو أن النسبة المئوية للنساء في العينة تصل إلى ضعف ما يجب أن تكون". وهذا شعاع من أمل، على أية حال.

وقررت أن أذهب إلى البيت. حاولت النوم بعد أن فشلت في ذلك الليلة السابقة، ولم أستطع. استحممت وخرجت في طريقي إلى البيت الأبيض حيث نستطيع مشاهدة تقارير نتائج الانتخابات. بعد دقائق قليلة من وصولي توقف الرئيس جورج بوش الأب أمام مكتبي، وقال: "لا تبدو الأمور جيدة".

أجبته: "لا أدري، لكن كارل يخبر الجميع بأن تكوين عيّنة استطلاعات الرأي للنتائج الأولية قد شوّهت لتكون ضدنا".

"فلنأمل ذلك". قالها وعلت وجهه علائم الاستسلام.

اقتضت الخطة الموضوعة أن يتواجد في قاعة روزفلت بالبيت الأبيض كبار الموظفين والموظفات يصحب كل واحد زوجه لمشاهدة نتائج الانتخابات على التلفاز. مضت ساعة أو نحو ذلك، وأحسست أنني لم أعد أحتمل. وقلت في نفسي "سأذهب لأجد كارل".

وجدته في الطابق العلوي في صالة الطعام العائلية حيث جعل الصالة غرفة حرب. سألت: "هل أستطيع أن أساعد في شيء ما؟" إذ لم أرغب أن أظل جالسة لا أفعل شيئاً. قال: "أجل! يمكنك متابعة أوهايو". وقد أعطاني نبذة عن طريقة عمل برنامج الكمبيوتر. وبدأت تدريجياً تتراكم الأصوات الانتخابية، وتبين أن استطلاعات الرأي الأولية كانت خاطئة. عندما تبين من برنامج كمبيوتر كارل أننا ربحنا أوهايو ساد التهليل والفرح أجواء القاعة. وتأكد القرار بعد دقائق على قنوات إخبارية تلفزيونية عدة. واحتضنت كارل. وقلت مشيرة إلى سلسلة من عثرات وتسريبات حصلت في الشهر الأخير للحملة "حاولنا أن نثير أعصابك لكنه نجح".

ومع توالي الساعات تبين لنا أن جون كيري غير مستعد للتنازل. فقلت في نفسي "هذه هي المرة الثانية. وهل يحتمل الناخبون عملية ثانية لإعادة فرز الأصوات؟" وحيث إنه تم تأجيل الاحتفالات غادرت متوجهة إلى منزلي عند الثالثة صباحاً وأنا غير واثقة من النتائج. لكن لن يحصل هذه المرة إعادة فرز للأصوات، فقد تنازل السناتور كيري في صباح اليوم التالي. وهكذا فاز الرئيس بولاية ثانية.

دخلت إلى المكتب البيضوي بعد أن علم الرئيس بالنتائج مباشرة. قلت: "تهانيّ يا سيدي!" شكرني عما فعلته ثم قال: يجب أن نتحدث عن المستقبل. قبل أسابيع قال لي أكثر من مرة: إن كولن يريد التنحي وأنه يريدني أن أكون وزيرة للخارجية، لذا كان لدي إحساس حيال ما سوف يحدث. غيرت مجرى الحديث للحظة، إذ قلت: سوف يتاح لنا الوقت للحديث في كامب ديفيد، حيث سنقضي إجازة نهاية أسبوع طويلة بدءاً من اليوم التالي. أوراق التقويم تشير إلى الثالث من تشرين الثاني/نوفمبر. بعد أحد عشر يوماً سأبلغ الخمسين من عمري، وأنا على وشك أن أصبح وزيرة الخارجية. لكن يجب أن أتحدث مع الرئيس أولاً، وبشكل مباشر كما نفعل دوماً. لقد أحببت منصبي مستشارة للأمن القومي عنده، لكن أشياء كثيرة

سوف تتغير لحظة مغادرتي للبيت الأبيض وعبوري نحو فوغي بوتوم Foggy Bottom (القاع الضبابي) حيث بهذا الاسم غير الرسمي تعرف وزارة الخارجية. يتوجب علينا، هو وأنا، أن نتفهم كيف سنعالج هذه العلاقة الجديدة، وهي علاقة لم تكن على مر التاريخ سلسة، خلواً من لحظات عسر وإزعاج: هكذا كان دوماً التفاعل بين رئيس الولايات المتحدة ووزير الخارجية.

21

وزيرة الخارجية

لا بد لي أن أعترف أن احتمال أن أصبح وزيرة للخارجية قد حرك في نفسي مشاعر مختلطة. ولكن ليس ثمة أدنى شك بأن اختيار الرئيس لي لأكون رئيسة للدبلوماسية هو شرف عظيم لي. وفي الوقت عينه لا يسعني إلا أن أذكر بفخر واعتزاز تلك الأهمية التاريخية المتاحة لي لأكون الخلف الخامس والستين لتوماس جيفرسون(*).

بعد أربع سنوات قضيتها مستشارة للأمن القومي أجدني راغبة بأن أصبح مسؤولاً رفيعاً لديه السلطة التي لا تكون إلا بيد الوزراء. أحسست بالتعب من جراء تولي أعمال التنسيق مع الآخرين، والتعب من جراء انعدام الانسجام بين السلطة والمسؤولية التي هي التحدي اليومي لمستشار الأمن القومي. لقد تنبأ بهذا منذ زمن صديقي الكبير ومعلّمي جورج شولتز عندما تركت جامعتي وجئت إلى واشنطن، فقد قال لي: "سيأتي يوم سوف ترغبين فيه أن تكوني سيدة حانوتك!" كان محقاً بكل تأكيد.

وفكرت أيضاً بأنني أستطيع أن أساعد الرئيس مع وزارة الخارجية، وأساعد وزارة الخارجية مع الرئيس. فقد أصاب الرئيس غضب من تلك التسريبات المعروفة عن وزير سابق اسمه دين أتشيسون Dean Acheson كان دوماً يقول: "ما الذي يقصد الرئيس قوله هو ..." فقد أفضى هكذا كلام إلى شيء من انعدام الثقة. وشعرت أن الكثيرين من العاملين في وزارة الخارجية لم يفهموا أو يقدّروا نقاط القوة عند الرئيس. وانطلاقاً من علاقاتي القوية معه شعرت بأنني أستطيع أن أجسر تلك المسافة بين فوغي بوتوم والبيت الأبيض.

(*) توماس جيفرسون (1743 – 1826)، وهو أيضاً الرئيس الثالث للولايات المتحدة (1801–1809)، ويعتبر الواضع الرئيسي لوثيقة إعلان الاستقلال عام 1776 (المترجم).

كنت أعلم أن ثمة عملاً كبيراً ينبغي إنجازه لإحراز تقدم في سبيل تعزيز الدبلوماسية من حيث كونها واقعاً وإدراكاً متفهماً لسياسات إدارة الرئيس بوش. وقد اتخذنا بحكم الضرورة الكثير من الخطوات الصعبة المثيرة للجدل بعد أحداث 11/ 9، وتمنى الكثيرون، وبخاصة في أوروبا، لو أن هذا التكساسي الفظ في كلامه قد أُبعد إلى موطنه. وهو الآن سوف يصبح رئيساً للبلاد لأربعة أعوام أخرى.

قبيل الانتخابات جاء لزيارتنا جون لويس غاديس John Lewis Gaddis المؤرخ الشهير من جامعة ييل Yale وقال وهو على مأدبة الغداء شيئاً تتردد أصداؤه بداخلي. فقد قال "لا تنسي كم أن العالم كله يعتمد على أمريكا. وهم يعرفون ذلك. بعد كل تراكمات السنين القليلة المنصرمة يأتي الآن وقت الطمأنة". لكن زميلاً لي من فرنسا قال ذلك أيضاً ولكن بطريقة مختلفة: "عرفنا بعد 11/9 أنكم ستفعلون ما تجدونه ضرورياً وتريدون فعله. كنا فقط نأمل أن نعرف نواياكم حتى لو كنا غير قادرين على التأثير فيها". ظننت آنذاك أن في هذا القول شيئاً من المغالاة، لكنني حين أعود بذاكرتي لتلك الأيام الخوالي وأفكر بردود الفعل على استراتيجية الأمن القومي أجد أنها تؤشر لمشاعر الآخرين. في صباح ذات يوم شاهدت غلاف مجلة "الإيكونوميست" *The Economist* الصادرة بعيد الانتخابات، حيث يقول عنوان الغلاف "الآن، وحِّدينا". واحتفظت بهذا العدد من المجلة في الدرج العلوي بطاولة مكتبي طوال مدة ولايتي لأربع سنوات.

عندما أخذت أفكر بالعمل الذي ينتظرني لا بد لي أن أعترف أنني متعبة – متعبة جسدياً. أعرف أنه يتعين على وزير الخارجية أن يسافر ويسافر ويسافر. وأعرف أيضاً أن من الأسهل لوزير الخارجية أن يروج للأجندة عندما يكون خارج البلاد. حين يكون الوزير في واشنطن يكون في صراع مع آخر عناوين الصحف، وحين يكون خارج البلاد يكون معه فريق صحفي يتلهف لسماع أخبار كل اجتماع. وطبيعي أن يكون لديه تغير زمني يعمل لصالحه فلا يصنع الأخبار وهو في وسط دورة الأحداث، ولديه صور تفرض نفسها وتفيد في توكيد السياسات. السفر والانتقال من مكان لآخر شيء جيد لوزير الخارجية. لكنني تفهمت لماذا كان كولن باول يتخوف من قضاء الكثير من الوقت في الخارج، فهو لا يثق بالبيت الأبيض ولا البنتاغون، ويخشى دوماً حصول شيء ما من وراء ظهره عندما يكون خارج البلاد. وأقول صدقاً لا أظن أنه بحاجة ليشعر بالقلق، لكنه قلق. ومع ذلك فإنه على

الرغم من كل تلك الإمكانات التكنولوجية للصوت والصورة إلا أن أفضل ممارسة للدبلوماسية هي تلك التي تكون ممارسة شخصية. أعرف ذلك، وهو أمر يخالف أفضلياتي في طبيعة الأشياء حين أكون في منزلي على سبيل المثال. فأنا أحب فراشي وأحب رتابة حياتي.

غير أن أكثر ما شغل تفكيري هو ما سوف يحدثه انتقالي إلى شارع (C) في علاقتي مع الرئيس. كنت أراه كل يوم، وأحياناً خمس أو ست مرات باليوم وأنا مستشارة أمن قومي. وكنت أدرك جيداً أهمية المحافظة على هذا التواصل مع المكتب البيضوي، لكنني كنت أخشى أن يكون ذلك عسيراً على الرغم من أفضل جهودنا. ستيف هادلي سوف يصبح مستشار الأمن القومي، وهذا ما يطمئنني لأنني أثق به وأثق أنه سيعلمني - ولو بكلام فظ - إن حصل تباعد بين الرئيس وبيني. ولم أكن أرغب البتة بأن أترك الرئيس يتساءل بما أفكر وماذا أفعل.

بهذا الإطار الذهني عبرت تلك المسافة القصيرة من مكان إقامتي إلى مكتب الرئيس في مبنى لوريل لودج Laurel Lodge في كامب ديفيد صباح يوم الجمعة بعد الانتخابات. دخلت غرفة المكتب وجلت بنظري على الصور المعلقة على الجدار. هنالك، في مكان بارز، توجد صورة تضمنا نحن الاثنين في المكتب البيضوي التقطت لنا بعد أيام قليلة من تنصيبه رئيساً للبلاد. كان الرئيس يتكلم على الهاتف، وكنت واقفة تلقاء مكتبه أنظر للأسفل مستغرقة في التفكير. تلك هي الصورة الظليلة التي التقطها إيريك دريبر Eric Draper، المصور المعتمد عند الرئيس، حيث كانت شمس الصباح تخترق النوافذ من خلفنا، وجالت بخاطري أفكار كل تلك الأحداث التي مررنا بها سوية على مدى أربع سنوات.

لم يكن من عادة الرئيس أن يضيع الوقت بأحاديث ودية غير رسمية. اكتفى بالقول: "أريدك أن تكوني وزيرة الخارجية". أجبته قائلة إنني أتشرف بهذا التعيين ولكن ثمة أشياء قليلة ينبغي أن نتحدث بشأنها. وقلت بأنني أتمنى ألا يأخذ ما سوف أقول على أنه نقد لسنوات أربع مضت. فأولاً وأخيراً، كنت منخرطة حتى الأعماق في القرارات. لكنني استذكرت نبوءة غاديس، وقلت إن أمامنا عملاً ترميمياً يجب إنجازه مع الحلفاء، ونحن بحاجة لنعيد التأكيد على أولية الدبلوماسية في سياستنا الخارجية. وهذا يعني أيضاً إعادة التأكيد على أولية وزير الخارجية بصفته العنصر الرئيسي في تطوير وتنفيذ هذه السياسة. ثم تحدثنا عن الوسيلة الكفيلة

بنجاح هذا المسعى، وبخاصة ضرورة أن نفعل لأربعة أعوام أخرى ما كنا نفعله، وألا نجعل المسافة تتطور بيننا حتى لا يستغلها الآخرون، من الأجانب ومن المحليين. وسألت: "كيف لي أن أعرف ما الذي تفكر به إن لم أرك كل يوم؟"

فقال إننا نستطيع التحدث كل يوم، "أنت تعرفين كيف تسير الأمور في البيت الأبيض. وقد أكون مشغولاً فأنسى أن أتحدث، لذا عليك أنت أن تتصلي بي".

فأجبت: "حسن، سوف تسمعني كل يوم"، وفي كلامي شيء من الدعابة.

وفيما بعد ذكرت لزميلي هنري بولسون Henry Paulson عندما أصبح وزيراً للخزانة بأن يقضي وقتاً مع الرئيس على انفراد. فالوزراء أناس تكثر أشغالهم بما لديهم من مؤسسات ضخمة يتعين عليهم إدارتها، والكثير الكثير من المطالب على أوقاتهم. لكن لديكم رئيس واحد فقط هو رئيس الجمهورية، وعليكم أن تجدوا الوقت الكافي للاجتماع به ولتتحدثوا عن خلافاتكم على انفراد، ويفضل دون تأخير. وبعدئذ بعد أن يضع المعايير يستطيع الوزير أن ينفذ السياسة بحرية بالنيابة عن الحكومة. أنا لا أرغب أن أكون في موقع يجعلني أتصل هاتفياً بالوطن كلما اضطرت إلى إجراء مكالمة شديدة اللهجة بالنيابة عن الولايات المتحدة. يتعين على الرئيس أن يثق بي ليعرف متى أحتاج لتوجيه، ومتى لا أحتاجه. قبيل صدور المصادقة على تعييني قدمت للرئيس نسخة لسيرة حياة دين أتشيسون(*). ومذكرات أتشيسون في كتابه *Present at the Creation*. لقد نجح في مسعاه ليكون دوماً قريباً من الرئيس ترومان Truman، وبذلك حافظ على السلطة والمصداقية في كونه الصوت الناطق باسم السياسة الخارجية للولايات المتحدة. وكان من شأن التعاون الوثيق بينه وبين الرئيس أن تمكنا من قيادة الولايات المتحدة والعالم خلال الأوقات الصعبة المضطربة.

ثم انتقلت إلى موضوع أساسي وجوهري كنت أفكر به كثيراً. وقلت: "سيدي الرئيس، ينبغي أن نتوصل إلى اتفاق ونعمل على إقامة دولة فلسطينية". فقال إنه يريد ذلك لكنه سألني إن كنت أعتقد أن بالإمكان تحقيق ذلك. كنا، نحن الاثنين، تواقين للاستفادة من انسحاب إسرائيل الوشيك من غزة والانتخابات القادمة لرئيس

(*) دين أتشيسون (1893 – 1971) وزير خارجية الرئيس هاري ترومان (1884–1972) الرئيس الثالث والثلاثين للولايات المتحدة (1945 – 1953) الذي أجاز استخدام القنبلة الذرية ضد اليابان (1945)، وكان أتشيسون ممن أسهموا في نشوء حلف شمال الأطلسي. (المترجم)

فلسطيني جديد، يتوقع أن يكون محمود عباس، الذي نفضله نحن الاثنين. ثم قال بعد المزيد من المناقشات: "سوف نعمل على تحقيق ذلك. ولكن ماذا عن عرضي؟"

أجبت إنني بحاجة لبعض الوقت لأهضم حديثنا هذا، وسألت لو أمكن أن نستأنف الحديث صباح الغد. لكننا لم ننتظر حتى صباح الغد. وعندما تحدثنا سوية من جديد بعد العشاء قلت: نعم، ويشرفني أن أكون الوزيرة السادسة والستين للخارجية.

* * *

بلغت الخمسين من عمري يوم الرابع عشر من تشرين الثاني/نوفمبر، وقد دعوت عدداً من الأصدقاء وبعض أفراد عائلتي إلى واشنطن للاحتفال بهذه المناسبة. ابنة العم لاتفيا وزوجها ويل Will وعمتي غي Gee والعم آلتو Alto وزوجته كوني، وزوجة أبي كلارا، وأخي غير الشقيق غريغ Greg جميعهم جاؤوا من كاليفورنيا البعيدة ليحتفلوا معي بالرقم الجديد "50".

ذهبنا إلى مطعم فاخر وسط المدينة، مطعم غاليليو، يوم الجمعة. لذا قررت أن أرتب شيئاً أقل فخامة لسهرة السبت - أو على الأقل فكرت بذلك. واقترحت عشاء في مطعم مفضل لدي وهو ليس بالمطعم الفخم في شارع وسكنسون. كل ما أردته هو قضاء وقت خاص مع عائلتي - لا شيء من الرسميات.

عندما رأيت سيارة رجال الشرطة السرية تقف على جانب شارع ماساتشوستس باتجاه المطعم، جلست مسترخية وأغمضت عيني وقررت ألا أفكر بشيء لما تبقى من الليل. عمتي غي هي الوحيدة التي تعرف أن الرئيس قد اختارني لأكون وزيرة للخارجية. وأفراد العائلة لا يتحدثون مطلقاً مع الصحافة ووثقت بهم، لكنني ارتأيت أن أنتظر قليلاً قبل إخبار الكثيرين.

وعلى نحو مفاجئ انعطفت السيارة نحو السفارة البريطانية بدلاً من الذهاب مباشرة إلى شارع ماساتشوستس. "هذا غريب!" قلت في نفسي. ثم خطر لي أن عائلةماننغ، وهم أصدقائي، ربما فكروا بدعوتي لنخب من الشمبانيا قبل العشاء. عندما توقفت بنا السيارة عند المدخل جاء ديفيد وكان يرتدي ملابس السهرة الرسمية. فقلت في نفسي: "آه، لعل كاثرين وديفيد مدعوان لحفل عشاء بعد ذلك".

اصطحبني ديفيد من السيارة وحتى الردهة. وهنالك، ودون سابق دراية رأيت نحو مئة من أعز الأصدقاء والأقارب يرتدون الملابس الرسمية رجالاً ونساء. غريب

ما تراه العين عندما يكون المرء أمام مفاجأة لم يتوقعها. ومباشرة ركزت بصري على أولئك المدعوين الذين جاؤوا من أماكن بعيدة: كارمن وغيل بوليسي، وماريان ودان بيغوفتش، وسوزان ومايكل دورسي، وفريد ولِدي، وراندي بين، وغيرهم وقد جاؤوا من كاليفورنيا. أشخاص مروا بمختلف مراحل حياتي وقفوا جميعاً في اصطفاف بديع على جانبي الدرج اللولبي في منزل السفير.

سررت كثيراً وأصابتني الرعشة لشدة البهجة، ثم أدركت وقلت في نفسي: "يا إلهي، أنا لا أرتدي الملابس اللائقة بهذه المناسبة!" بل أقف بين هذا الجمع مرتدية بنطالي الأسود الفضفاض والكنزة الصوفية ذات العنق الشبيه بالسلحفاة والجاكيت الأحمر. ولحسن الحظ اهتم السيد والسيدةماننع بالأمر أيضاً بمساعدة خفية من إحدى الموظفات لدي سارة لنتي. وبحركة سريعة قادتني إلى الطابق العلوي، حيث كان مصفف شعري بروس جونسون ينتظرني، وكان بانتظاري أيضاً ثوب من الساتان الأحمر صممه خصيصاً لي صديقي أوسكار دو لا رنتا Oscar de la Renta. وما هي إلا ساعة من الزمن حتى خرجت مثل ساندريلا. واحتفلنا الليل بطوله. الموسيقي الشهير Van Cliburn عزف النشيد الوطني، وبعده لحن "عيد ميلاد سعيد" Happy Birthday، واقترح الرئيس شرب الأنخاب. رقصنا حتى وقت متأخر من الليل، وكانت لحظة من لحظات تلك القصص الخيالية.

حانت لحظة جلت فيها بنظري في أرجاء القاعة فرأيت كولن باول، وساءلت نفسي ما الذي يفكر به. كان الشخص الوحيد، ما خلا الرئيس والسيدة الأولى وآندي كارد وعمتي غي Gee، الذي يعرف أنني سأكون وزيرة الخارجية. لكننا لم نتطرق لهذا الموضوع أثناء حديثنا معاً تلك الليلة. لقد قام بعمل رائع استثنائي في تلك الظروف. لا أحد منا كان له أن يعلم في عام 2001 كيف ستتشكل خدمتنا هذه بسبب الحرب والصراع. فالبنتاغون يخطف الأضواء في زمن الحرب. ولم أستطع مغالبة النفس عند التفكير كيف يمكن أن تكون مدة ولاية كولن لو لم تكن تلك الحرب أو لو كانت الظروف أقل اضطراباً.

* * *

بعد ثلاثة أيام وقفت والرئيس في المكتب البيضوي لبضع دقائق وكنا وحدنا قبل أن نتوجه نحن الاثنين إلى غرفة روزفلت حيث سيصدر الإعلان. كنا ثنائياً يندر مثيله. رجل سليل أسرة عريقة لسلالة سياسية من الحزب الجمهوري –

ولو أنه ينطق بلكنة تكساسية – وفتاة سوداء من الطبقة الوسطى من الجنوب. لقد مررنا معاً بتجارب مريرة كثيرة منذ ذلك اللقاء الذي جمعنا في كينبنكبورت Kennebunkport. أحداث مفاجئة عنيفة وردودنا عليها كانت الدافع وراء إعطاء رئاسته شكلها الحالي حتى الآن. والآن وبعد أن زال الغبار وصفت مظاهر الأشياء لدينا فرصة لإرساء أسس متينة لسياسة الولايات المتحدة الخارجية في هذه الظروف المتغيرة لعالم ما بعد 9/11.

استمعت إلى ملاحظات الرئيس وهو يقدمني للصحافة على أنني من يرشحه لمنصب وزير الخارجية. لكنني بصراحة لم أشأ أن أصغي كثيراً وعن كثب لئلا تسيطر علي عواطف قد يشاهدها الآخرون. بعد ما أنهى تقديمه قلت بضع كلمات – كلمات قليلة لا أكثر – وعدت أدراجي معه إلى المكتب البيضوي حيث قال: "عليكِ بهم!" ضحكت وقلت: "نعم، سيدي". وغادرت متوجهة إلى مبنى الكابيتول لأبدأ عملية معروفة لدى العامة بأنها "مصادقة". لكن التسمية الصحيحة لها هي "موافقة مجلس الشيوخ على ترشيح الرئيس". أعجبني رجع هذه العبارة وكذلك معرفتي أن هذا العمل قد حصل خمساً وستين مرة فقط قبل هذا اليوم من تاريخ أمتنا.

الانتقال

قررت بمشاركة ستيف هادلي وبعد موافقة الرئيس أن يقوم ستيف بأعمال مستشار الأمن القومي بدءاً من الأول من كانون الأول/ديسمبر. فهذا التوقيت يتيح لي الوقت للإعداد لجلسات استماع موافقة مجلس الشيوخ والتخطيط للانتقال إلى وزارة الخارجية. وحيث إنني وستيف قد عملنا معاً بتعاون وثيق – فقد كان أكثر من مجرد معاون المستشار، بل إن الرئيس أيضاً يثق به كل الثقة – لذلك سيكون الاستلام والتسليم سلساً.

وسوف يتيح لي الوقت أيضاً للتعاطي مع مشكلة مزعجة وقديمة هي مشكلتي الصحية. فأنا أعاني منذ أكثر من عشرين عاماً من مرض الورم الليفي بالرحم. وهنالك إجراء جديد نصحني طبيبي شارون مالون Sharon Malone بإجرائه. وبعد اجتماع مع الدكتور جيمس سبايز James Spies في مستشفى جامعة جورج تاون قررت إجراء تلك العملية الجراحية الصغرى.

كان مقرراً أن يقوم الرئيس بزيارة إلى تشيلي لحضور مؤتمر قمة منظمة التعاون الاقتصادي لآسيا والباسيفيك APEC، وقررنا أن يقوم ستيف بمرافقته. كان بمقدوري أن أعتذر عن الذهاب بالادعاء أن ذلك بسبب عملية الانتقال، ولكن أمام كل ذلك الاهتمام الناتج عن تعييني وزيرة للخارجية كنت متيقنة بأن الصحافة ستأخذ علماً بدخولي المستشفى لليلة واحدة.

وقررت أن أصدر بياناً حول حالتي الطبية. وكما أشار علي شون ماكورماك من الأفضل أن أدلي بهذا البيان بنفسي كي لا أفسح المجال لتكهنات بأنني قد أموت بسبب مروّع. ومع ذلك، فوجئت بالتغطية الحاصلة لهذا النبأ كان منها مقطع طويل من الدكتور سانجاي غوبتا Sanjay Gupta من CNN، حول طبيعة الورم الليفي الرحمي، مع الشروح والصور وتفاصيل العلاج الذي سأخضع له. من المؤكد أن شيئاً ما لن يكون محض "شخصي" بعد الآن. غير أنني قلت في نفسي لعلي أقدم عوناً للملايين من النساء اللاتي يعانين من هذه الحالة. لكنني لا أخفيكم أنني استأت كثيراً لهذا التدخل.

لحسن طالعي كل شيء كان جيداً وسلساً بهذا الإجراء، وأمضيت فترة النقاهة في البيت طول إجازة نهاية الأسبوع لمناسبة عيد الشكر. وفي الأسبوع التالي تابعت زياراتي إلى الكابيتول مع دِب فيدلكه Deb Fiddelke، الموظفة في دائرة الشؤون التشريعية بالبيت الأبيض المسؤولة عن قيادة عملية موافقة مجلس الشيوخ على تعييني. وكانت جادة دؤوبة في عملها وثاقبة البصيرة جعلت من عملية الموافقة على تعييني عملاً سهلاً أقل إجهاداً مما هو في واقع الحال. لكن خطأها الوحيد حبها الدائم لوجبة من رقائق ذرة نبراسكا Nebraska Cornhuskers.

كانت الاجتماعات مع أعضاء مجلس الشيوخ مثيرة للاهتمام وملهمة. والمؤكد أن لا أحد يريد أن يرتكب غلطة ما قد تضعف هذه الموافقة، إنما كان مفيداً جداً الاستماع إلى ما يدور في أذهانهم. وحيث إنني من موظفي الرئيس فقد كنت أتصل بالكونغرس، وأقدم الإيجازات لأعضاء مختارين من مجلس الشيوخ أثناء الإعداد لحرب العراق، وقمت بإحالة ملف تمويل إعمار العراق. وفي مناسبات متفرقة كنت أقدم الإيجازات عن أشياء أخرى لها أهميتها عند الرئيس، مثل قضية الشرق الأوسط. لكن التفاعل مع الكونغرس ليس جزءاً رسمياً من عمل مستشار الأمن القومي. أما، وزير الخارجية، من جهة أخرى، فهو موظف دستوري ولديه التزامات

نحو هذه المؤسسة التي أحدثت بموجب المادة الأولى من الدستور. ويحرص أعضاء الكونغرس بين وقت وآخر على تذكير المرء بأن الآباء المؤسسين أسسوا الفرع التشريعي أولاً وقبل غيره من الفروع. وانسجاماً مع هذه القاعدة حسمت أمري بأن أضع مسؤولياتي نحو مجلس النواب ومجلس الشيوخ على محمل الجد.

حقيبة وزارة الخارجية حقيبة واسعة تثير اللهاث. ولأعضاء مجلس الشيوخ كافراد نزعة لمتابعة القضايا الضيقة للولاية التي يمثلونها، مثل معاهدة المياه هذه أو تلك، أو مشكلة بيئية مع جيراننا في الشمال أو الجنوب، أو قضايا الزراعة والتجارة مع الأصدقاء والأعداء على السواء. ولكن ثمة أيضاً اهتمامات إدارية لا حصر لها تتعلق بإدارة السفارات - كل شيء ابتداء من برنامج بناء يكلف عدة ملايين من الدولارات وحتى التنافس على الرواتب مع القطاع الخاص بشأن أفضل الموظفين المحليين. والسلك الخارجي يشمل الاتحاد كله، وللكابيتول اهتمام دائم بقواعد العمل والتعويضات حتى لأعلى الموظفين مرتبة. هنالك أشياء كثيرة يجب أن أتعلمها وأعرفها قبل أن أتولى زمام قيادة وزارة الخارجية. وشعرت بالكثير من الامتنان بأنني كنت سابقاً عميدة إدارية في جامعة ستانفورد، حيث كنت المسؤولة الأولى عن الشؤون الإدارية، وحيث أحببت العمل بالميزانية وبالأعمال الإدارية اليومية. وأنا جادة بقولي هذا - أحببت ذلك حقاً وبصدق.

من خلال اجتماعاتي في الكابيتول تعرفت على معظم هؤلاء الشيوخ الأعضاء الذين أحترمهم وأقدر أعمالهم، ذلك أنهم قدموا الخبرة والدأب والإتقان في العديد من قضايا السياسة الخارجية. كنت أتوقع مثل هذه الأشياء من أناس أمثال ريتشارد لوغار وجون كيري وتشك هاغل وجو بايدن. وعلمت أيضاً وبسرعة أن جيمس ويب من ولاية فرجينيا يعرف جنوب شرق آسيا معرفة عميقة جداً، وأعجبت أيضاً براس فينغولد Russ Feingold من ولاية وسكنسن الذي لديه معرفة جيدة واهتمام كبير في أفريقيا. أما جورج فوينوفتش George Voinovich من أوهايو فهو مغرم كثيراً بأوروبا الشرقية. وليزا مركوفسكي Lisa Murkowski من آلاسكا فهي التي أدين لها بمعرفتي بشؤون القارة القطبية الشمالية.

مع اقتراب موعد جلسات الاستماع عرفت بأن ثمة بعض الشيوخ لن يدعموا الموافقة على تعييني بسبب حرب العراق، وأعرف أيضاً أن إقرارنا بتاريخ 12 كانون الثاني/يناير عام 2005 بأننا ألغينا البحث عن أسلحة الدمار الشامل قد كان له شأن في

ازدياد النقد الموجه للإدارة قبيل جلسات الاستماع. لكنني عموماً كنت في موقف جيد، ولم يكن ثمة شك إزاء الموافقة إلا إذا كان السبب غلطة كبرى أرتكبها أنا.

حُدد موعد جلسات الاستماع بتاريخ الثامن عشر من كانون الثاني/يناير. وقد استمتعت بفترة الانتقال التي دامت لنحو ستة أسابيع. كنت أذهب إلى الوزارة يومياً لإيجازات كانت عملياً تغطي كل دائرة وقسم فيها. وكنت أدرس كل مساء لكي أعرف جميع الأمور بتفاصيلها. فأنا من بيئة أكاديمية ولا أحب "العوم" على ارتفاع ثلاثين ألف قدم. أشعر بالراحة حين أتناول قضية ما من الأعماق العميقة أكثر مما لو أخذت "أفكاراً بكلمات" يعدها الموظفون.

صباح يوم الجلسات استيقظت وقمت بالأعمال الروتينية المعتادة. واستعرضت سريعاً جدول الأعمال الوجيز، ولم أقرأ المواضيع. قليلون جداً أولئك الذين ساورتهم شكوك إزاء معرفتي لجوهر العمل، وكان ثمة شكوك على نطاق واسع بأنني لن أكون أكثر من قنصل واسع الصلاحية للبيت الأبيض في وزارة الخارجية. لكن السؤال المطروح على الطاولة هو أي نوع من الأشخاص سأكون في منصب وزير الخارجية. وكما قالت صحيفة "كريستيان سينس مونيتور " *Christian Science Monitor*: "عندما تذهب كوندوليزا رايس إلى مجلس الشيوخ في الأسبوع القادم ... سوف تمثل أمام عدد من الشيوخ لتبدو شيئاً كأنه الأحجية ... مستشارة أمن قومي أشرفت على التحول الثابت للسلطة على السياسة الخارجية نحو البنتاغون ومكتب نائب الرئيس، واليوم سوف تستلم الوكالة التي عملت على تغييبها". كان هذا التقييم يفتقر إلى الدقة، لكنه بصدق التعبير يعطي صورة لما كان يفكر به الناس.

أعتقد أن هذا النقد غير عادل. كنا في حرب والبنتاغون له حصة من المسؤولية لا تتكافأ مع أحد أثناء القتال. ومع ذلك كان علي أن أتعامل مع الإدراك الملموس. حتى إنه كان في الصحافة ما يوحي بأنني أريد فعلاً أن أكون وزيرة للدفاع. وقد تحدثت مع الرئيس حديثاً عابراً حول ملاءمتي لهذا المنصب، وأحياناً بخصوص حادثة سجن أبو غريب، حين عرض دونالد رامسفيلد استقالته. ومرة أخرى وبإيجاز قبل الانتخابات. ولا أجافي الحقيقة إن قلت إنني أعجبت كثيراً بأن أكون أول امرأة تتولى إدارة البنتاغون.

لكنني كنت أعرف منذ مدة طويلة أن الرئيس يريدني أن أكون في الخارجية. وحيث إن أثر هذه الحروب على حلفائنا وعلى موقعنا في العالم قد بدأ يأخذ مداه

أحسست أن وزارة الخارجية هي المكان الذي أستطيع فيه أن أفعل الكثير. وقررت استعمال إحدى العبارات في جلسات الاستماع قد توضح موقفي وبأن أردد ذكرها مراراً ما استطعت إلى ذلك سبيلاً وهي "الآن هو أوان الدبلوماسية" وأقصد بها التعبير عما كنت أعتزم فعله لجهة إعادة توازن سياسة الولايات المتحدة الخارجية مع الدبلوماسية – وتنفيذ ذلك باتجاه وزارة الخارجية. وأقررت أيضاً بتهمة أحادية الجانب. وقلت: "يجب أن يكون تفاعلنا مع باقي دول العالم حواراً ومحادثات وليس حديثاً يحتكره شخص واحد. والتحالفات والمؤسسات المتعددة الجوانب تكثر وتتزايد بقوة الدول المحبة للحرية. إذا تمت الموافقة على تعييني فإن هذه القناعة الأساسية ستكون دليل عملي للأيام القادمة". كان المقصود بهذه الرسالة أصدقاءنا في العالم وزملائي في هذه الإدارة.

ابتدأت جلسات الاستماع بالسناتورة ديانا فينشتاين Dianne Feinstein، عن كاليفورنيا، التي قدمتني إلى لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ. وهذا تقليد حسن متبع حيث يقوم بتقديم المرشح سناتور من الولاية التي ينتمي إليها المرشح أو المرشحة. عرفت السناتورة ديانا وزوجها ريتشارد بلوم منذ سنوات عدة. وتجلت قوة شكيمتها في ذلك اليوم المريع حين قتل رئيس البلدية جورج موسكون George Moscone والمشرف هارفي ميلك Harvey Milk في سان فرانسيسكو. كانت آنذاك سياسية شابة لم تتمرس بالخبرة بعد، لكنها أظهرت شجاعة فائقة تدعو للإعجاب وعملت على إخراج المدينة الجريحة من محنتها. ومع أنها كانت تنتمي للحزب الآخر إلا أنني أحترمها لعنادها ولمعرفتها الجيدة بالشؤون الخارجية ولروحها المرحة، وشرفتني أن تكون هي من قدمني لمجلس الشيوخ.

إلا أن علاقتي بالسناتورة الأخرى عن ولاية كاليفورنيا بربارة بوكسر Barbara Boxer كانت أقل حميمية، إذا جاز لي أن أقول بلا مبالغة. واتضحت هذه العلاقة أثناء جلسات الاستماع عندما قالت بصورة غير مباشرة إنني لم أكن صادقة عند تقديم المعلومات الاستخبارية قبل حرب العراق. كان ينبغي لها أن تكون أكثر دقة فيما تقول منذ ما قبل الجلسات، لا سيما وأن الصحافة قد حذرتني بأنها سوف تتهمني بأنني جعلت المهمة العراقية تطغى على احترامي للحقيقة وصدق القول. وقد رددت على ذلك بقولي الغاضب بأنني لم أفقد احترامي للحقيقة يوماً خدمة لأي غرض. ولم تكن تلك المرة الأخيرة التي تبادلنا فيها كلمات غاضبة عندما

أدليت بشهادتي أمام اللجنة. هنالك تاريخ بيني وبين بربارة بوكسر. وكانت على دراية بأنني كنت أعمل دوماً لصالح كل مرشح جمهوري في كاليفورنيا حاول أن يهزمها. ولعلها اتخذت هذا الموقف العدائي مني لمجرد أنها فكرت بأنني سوف أهزمها لأفوز بهذا المقعد. لكن ما كان لها أن تقلق، فالمسألة ليست مجرد خلاف في السياسة عند السناتورة بربارة بوكسر، فهي قد تنحدر أيضاً لمستوى الهجوم الشخصي.

عند منتصف اليوم الأول للجلسات تقريباً تولى توجيه الأسئلة سيناتور نحيل مبتدئ من إلينوا. وكانت أسئلته حادة وقوية إنما ليست فظة، ويبدو فعلاً مهتماً بإجاباتي. وتبادلنا السؤال والجواب سريعاً لبضع مرات وتولد لدي انطباع جيد. تلك كانت أول مواجهة لي مع السناتور باراك أوباما آنذاك. وقد أدلى بصوته لصالحي على الرغم من معارضة البعض في معسكره، وأصبحت العلاقة بيننا فيما بعد ودية. لم نكن نتفق في كل الأوقات لكنني كنت أعرف أن الأحاديث بيننا كانت تتسم بالابتعاد عن العداوة الشخصية أو الحقد والكراهية.

غير أن اللحظة الرديئة في جلسات الاستماع جاءت في وقت متأخر في اليوم الأول. فالجميع تقريباً غادروا المكان – الصحافة والشيوخ ومعظم الموظفين، وبدت القاعة خافتة الأضواء بعد أن خرجت منها أنوار شبكات التلفزة التي كانت تضيء القاعة ذلك النهار. ولم يبق فيها إلا رئيس الهيئة والسناتور لوغار الذي بدت عليه علائم التعب، والسناتور جورج فوينوفيتش من أوهايو والسناتور كيري. عندما سئل السناتور فوينوفيتش إذا كان لديه أسئلة أخرى تردد قليلاً وقال إنه باق فقط ليكون بمرافقة رئيس الهيئة. ثم غادر بعد أن ترك الدور في الكلام للسناتور كيري.

هذا السناتور القادم من ماساشوستس الذي بدا يعتصره الألم من جراء هزيمته في الانتخابات قبل شهرين أطلق رحلته الخطابية مستعيداً جل النقاط التي تحدث عنها في حملته. أما أنا فقد نال مني التعب كل منال بعد ما يقرب من تسع ساعات وأنا أدلي بشهادتي وكنت أنتظر الذهاب إلى البيت، فقد قلت في نفسي إن كلامه هذا كله يدور حوله وحده وليس لي شأن به. لكن الموقف أفاد في أنني احتفظت له آنذاك ولا أزال حتى يومي هذا بقدر كبير من الاحترام لما يعرفه جون كيري عن مجمل القضايا. لهذا حاولت الإجابة عن الأسئلة دون أن أظهر شيئاً من

الانزعاج. أخيراً، وعند الساعة السابعة والنصف تقريباً في المساء أرجئت جلسات الاستماع. قال السناتور لوغار بأنه يوجد عدد من الشيوخ الآخرين يريدون طرح الأسئلة ويسألون إذا كان باستطاعتي القدوم في الغد. وجئت في الغد، وانتهت الجلسات دون أي حادثة تذكر. ثم دخلت اللجنة فيما يعرف بـ "جلسة عمل" وخرجت بنتيجة 16 إلى 2 توصي بالموافقة على تعييني لترفع هذه التوصية إلى المجلس بكامل أعضائه.

كان البيت الأبيض يأمل أن يحصل التصويت في مجلس الشيوخ بكامل أعضائه بعد أن يقسم الرئيس اليمين الدستورية في العشرين من كانون الثاني مباشرة. إلا أن بعض المشرعين بقيادة السناتور روبرت بيرد من فرجينيا الغربية أصر على مناقشة يشارك فيها جميع أعضاء المجلس. أزعجني هذا الأمر لأن هذه المناقشة لن يكون لها أي أثر، سوى أن الغرض منها إتاحة الوقت للمزيد من الاتهام لسياسة بوش الخارجية.

لهذا حضرت احتفالات تنصيب الرئيس ليس بصفتي وزيرة للخارجية بل وزيرة الخارجية المكلفة. في مأدبة الغداء في صالة روتندا Rotunda بالكابيتول التقط زعيم الأغلبية السناتور بيل فريست Bill Frist البطاقة التي تحمل اسمي، وشطب عبارة "مستشارة الأمن القومي" وكتب بدلاً عنها "وزيرة الخارجية". وقال مداعباً إن السبب لعدم المصادقة على تعييني يعود لخطأ منه. وهكذا سوف يستمر كولن باول بعمله وزيراً للخارجية لبضعة أيام أخرى.

رافقني صديقي الوفي جيني واشنطن إلى حفلات تنصيب الرئيس الراقصة. لكن حقيقة الأمر أن هذه الحفلات أكثر شبهاً بحفلات الكوكتيل حيث يكون الحاضرون جميعاً وقوفاً ولا يرقصون. أما الرئيس والسيدة الأولى فيحضران للحظات ثم يغادران لحضور حفلة أخرى.

في عام 2001 شعرت بالحماسة والزهو لحضور احتفالات التنصيب والحفلات المسائية. ابتعت فستاناً جديداً للمناسبة ودعوت العشرات من الأصدقاء والعائلة لحضورها. أما اليوم فقد رغبت كثيراً بالتغيب عنها. لكنني ذهبت بداعي الواجب لحضور ثلاث حفلات (مرتدية الثوب الذي صممه أوسكار دي لارنتا لمناسبة عيد ميلادي) ولم أدخل لأكثر من مجرد الاستماع إلى التهاني والتبريك عند الباب الأمامي. وسألت جيني إذا كان لا يمانع بالتغيب عن البقية الباقية من

الحفلات. وعدنا أدراجنا إلى شقتي، وبينما لا نزال في أبهى حلة تناولنا من الطعام ما هو متبق من اليوم السابق. وأويت إلى فراشي ونمت نوم طفل أضناه التعب.

بعد ستة أيام، في السادس والعشرين من كانون الثاني/يناير، جرى الاقتراع في مجلس الشيوخ وكانت النتيجة 85 صوتاً لصالح الموافقة مقابل 13 صوتاً. حوالي الساعة السابعة وقف آندي كارد لكي أقسم اليمين الدستورية بحضرته في البيت الأبيض، ومنذ تلك اللحظة أصبحت الوزيرة السادسة والستين للخارجية. وما هي إلا دقائق قليلة حتى خرجت من باب القبو في الجناح الغربي، وركبت السيارة بحراسة الأمن الدبلوماسي. وانتهت عندها ولايتي كمستشارة للأمن القومي.

وبعد يومين جرى احتفال رسمي بأداء اليمين في قاعة بنجامين فرانكلين في وزارة الخارجية. تلك الحجرات المتقنة التفاصيل التزيينية في الطبقة الثامنة من مبنى وزارة الخارجية تبدو وكأنها تعود لقصور أوروبية وليس لمبنى يعود بناؤه لخمسينيات القرن المنصرم في حي فوغي بوتوم Foggy Bottom. لكنها برغم ذلك محاولة من الولايات المتحدة لتجسيد جدية وعظمة الدبلوماسية. أطلقت على هذه الحجرات أسماء الآباء المؤسسين، وتضم في جنباتها قطعاً فنية رائعة الجمال تحكي لحظات زمنية من تاريخنا ومنها الطاولة التي كان يجلس إليها توماس جيفرسون في مكتبه. لكن الحجرة المسماة باسم فرانكلين هي الأثيرة عندي، فهي مزينة بالألوان الوردية والبيج الدافئة، وتزين الجدار فوق المدفأة لوحة ضخمة لواحد من أكثر الآباء المؤسسين شعبية ومحبوباً من الناس أجمعين. لقد كان فرانكلين أول دبلوماسي للولايات المتحدة، أوفد إلى باريس في كانون الأول/ديسمبر عام 1776.

بحضور الرئيس وعمتيّ غي وماتي والعم ألتو وقفت صديقتي وجارتي في حي ووترغيت القاضية في المحكمة العليا روث بادر Ruth Bader وقرأت نص اليمين. رددت وراءها كل كلمة: "أقسم بأن أعمل بأحكام دستور الولايات المتحدة وأن أدافع عنه في مواجهة جميع الأعداء الداخليين والخارجيين، وأن أخلص له صدق الولاء، وبأنني أقبل بهذا الالتزام بمحض حريتي ودون أي تحفظ ذهني أو لغرض التهرب، وبانني سأقوم بواجبات هذا المنصب الذي سوف أتبوّؤه الآن خير قيام وبكل إخلاص. والله على ما أقول شهيد". ثم شكرت كل من ساعدني وبخاصة أولئك الذين هم من ذرية آل راي Ray وآل رايس Rice الذين اعتقدوا دوماً أن يوماً كهذا سوف يأتي. ورفعت بصري ورأيت لوحة فرانكلين. وتساءلت ما

رأيه الآن بهذه الحفيدة البعيدة لأولئك العبيد الرقيق وابنة جيم كرو بيرمنغهام Jim Crow Birmingham وهي تتعهد بالدفاع عن دستور الولايات المتحدة الذي رأى أن أجدادها يعدون "ثلاثة أخماس" الرجل الواحد؟ ولكن بطريقة ما، كما أحببت أن أعتقد، لعل فرانكلين كان يحب تحول التاريخ نحو العدالة، ولعل تعييني هذا جاء من خلال ما سار عليه.

في تلك الأمسية اجتمعت مع أصدقائي المقربين: تشيب بلاكر، القادم من ستانفورد، وماري بوش، وستيف هادلي وقرينته وعائلتي وذهبنا لتناول العشاء في مطعم فندق ووترغيت. لم تكن لدي رغبة في أي شيء منمق ورسمي لأنني أزمعت أن أتوقف عن الاحتفالات وأبدأ العمل. لكنها لحظة جديرة بالاحتفاء حين أكون بين هذه المجموعة الاستثنائية من أناس عاديين كانت لهم أهميتهم البالغة في حياتي. تحدثنا عن أمي وأبي، جون وأنجلينا، اللذين كانا معنا بروحيهما ينظران إلى هذا المشهد الذي يكاد لا يصدق، سعيدين به إن لم تأخذهما الدهشة. وقبل أن آوي إلى فراشي صليت ودعوت بألا أستخف بهذه المسؤولية التي أوكلت إلي أو بتضحيات أولئك الذين مهدوا لهذه المسؤولية.

تشكيل فريق العمل

صباح اليوم التالي وقفت على درجات السلم في بهو وزارة الخارجية، وكان الموظفون يحيطون بي من كل جانب. لم يكن المكان الأكثر أناقة لكي أقدم نفسي - وبالطبع انطلق من الميكروفون صوت مزعج جداً عندما مرروه لي - إنما كان غرضي من دعوتهم جميعاً إلى هذا المكان أن أبلغهم أنني أنتظر منهم العمل الكثير وبالمقابل سيتوقعون مني صوتاً قوياً في الشؤون الخارجية.

وتعمدت أن أسرد مثالاً مشابهاً من الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية مباشرة عندما كان في هذه الوزارة أشخاص من الأوزان الثقيلة مثل جورج مارشال ودين أتشيسون وحتى بول نيتز الذين أسسوا للمستقبل ووضعوا أسس انتصارنا في الحرب الباردة بعد أربعين عاماً. أردت أن أستلهم قصة من عصر جليل في تاريخ وزارة الخارجية - عصر كانت له نتائجه ونجاحه العظيمين في سياسة الولايات المتحدة الخارجية.

كان التحدي الكبير أمامي في تسلمي زمام قيادة الخارجية أن أضمن الولاء النشيط لموظفي هذه الوزارة. وقد استخدمت النعت "النشيط" لأنني لا أقصد أن يفهم من كلامي أن هؤلاء الأفراد غير مخلصين. بل لأجل ما بدا عليهم أنهم قد يكونون في بعض الأوقات أقل حماسة لسياسات الرئيس وفي أسوأ الظروف، يحتفظ بعضهم (وليس جميعهم) بشكل ما لمسافة نفسية بينهم وبين القرارات المثيرة للجدل والتي اتخذت في حينها. وبعبارة جافة تخلو من التجميل، أريد لحرب العراق أن تكون أيضاً حرب وزارة الخارجية - ليست حرب بوش ولا هي حرب البنتاغون، بل حرب أمريكا. وكذلك أريد أن تكون رؤية الرئيس لشرق أوسط ديمقراطي أكثر من مجرد شعار يردده الدبلوماسيون دون أن يؤمنوا بأنها رؤية قابلة للتحقق.

بعد تعييني مباشرة شكلت فريق عمل صغير يضم في عضويته مساعدين أثق بهم يساعدونني في التخطيط للفترة الانتقالية ويكونون معي في وزارة الخارجية، وكانوا، في جلّهم، أناساً كنت أعتمد عليهم في البيت الأبيض. طلبت إلى جون بيلنغر John Bellinger أن يكون مستشاري القانوني Legal Advisor. كان من شأنه وضع الإطار القانوني للحرب على الإرهاب - وقضايا مثل دور اتفاقيات جنيف وعمليات التحقيق وغوانتانامو - التي تركت طعماً غير مستساغ لدى بعض حلفائنا ولدى الكثيرين من الأسرة القانونية داخل البلاد. سيعمل جون من دون كلل في التصدي لهذه الاهتمامات والمخاوف بأسلوبه الجاد. ولن يكون المتشكك الدائم ولا النصير الذي لا يفكر وهو المؤيد لقواعد السلوك والأخلاق في المجتمع الدولي. وهذا الاختيار سيكون مناسباً لنا في الخارج وهاماً جداً في المناقشات المحلية داخل البلاد.

وسوف ينضم جيم ولكنسون Jim Wilkinson إلى فريقي بصفته كبير المستشارين، فهو مثل أحد الدراويش الذين يرقصون الرقص الدوراني ويقدم فكرة جديدة كل دقيقة، ليس له مثيل. وهو رجل من تكساس قادم من بيئة متواضعة لكنه واسع الثقافة وله "عين" رائعة تحسن النظر إلى العلاقات العامة وصورتها. فهو يساعدني في إرسال الرسائل الصحيحة للشعب الأمريكي وللعالم حول ما الذي نحاول فعله وكيف نفعله. وفيما بعد سوف ينضم إلينا كولبي كوبر من البيت الأبيض ليكون عوناً لجيم في تطوير وتنفيذ الجانب العام لدبلوماسيتي.

وسيأتي برايان غوندرسون Brian Gunderson ليكون رئيس الأركان عندي،

إنما لسخرية القدر أننا التقينا عندما حضر لمقابلتي لملء هذا المنصب. وأقول "لسخرية القدر" لأن رئيس الأركان عادة يكون الشخص الأكثر قرباً من رئيسه، وسوف يصبح برايان المؤتمن على الأسرار والقريب جداً. عمل في هذا المنصب لدى بوب زوليك، وبوب هو الذي اقترحه وأوصى به. وبرايان رجل كثير الصمت قادم من ولاية مينيسوتا في الشمال، عمل لدى عضو الكونغرس ريتشارد آرمي شأنه في ذلك شأن جيم، ويمتلك أوراق اعتماده لدى المحافظين لا يطالها الشك. وهو رجل متمكن وهادئ ولديه الفطرة السياسية الاستثنائية والهائلة. وأنا أريد رئيساً لأركاني الا يرى نفسه "حارس البوابة" بل نقطة اتصال مسهّلة لدي. وهذا توازن يصعب الحفاظ عليه ذلك أنه لا ينبغي لكل شخص أن يكون قادراً للوصول إلى أمين السر. ومع ذلك اشتهر العديد من أسلافي في هذا المنصب بما لديهم من "حرس القصر". فهذه المؤسسة يجب أن تكون منبسطة قدر المستطاع. وهنا يأتي دور روث إليوت Ruth Elliott التي عملت لدي في مكتبي حين كنت عميدة إدارية وكانت هي في سنتها الجامعية الأولى في جامعة ستانفورد وجاءت معي إلى البيت الأبيض عام 2001. أصبحت معاونة لبرايان وبمجيئها جلبت تلك اللمسة التي لا يمكن لأحد أن يجلبها إلا من كان يعرفك منذ مدة طويلة.

وانضم إلى فريقي شون ماكورماك Sean McCormack في وزارة الخارجية بمنصب مساعد الوزيرة للشؤون العامة والناطق باسم الخارجية. وقد شغل هذين المنصبين في مجلس الأمن القومي. فهو أصلاً موظف في السلك الخارجي له خبرة جيدة في الاقتصاد، وليس بالعلاقات مع الإعلام. خدم في عدد من المناصب المعقدة في الخارج منها الجزائر وتركيا. أضف إلى ذلك، اهتمامه القوي في ظاهرة الإعلام الاجتماعي الناشئة مؤخراً وأراد أن يحدّث عمليات الإعلام والعلاقات العامة في وزارة الخارجية. لكنني كنت أثق به كثيراً في الخطوط الأمامية مع الصحافة كل يوم. وكان معي طوال أعمال لجنة 9/11، ووقائع "الكلمات الست عشرة"، وغيرها كثير من الأزمات مع الصحافة، ولم أره يوماً يتذمر.

وانهيت تشكيل دائرتي الضيقة باختيار اثنين قصدت بهما أن يكونا تحدياً ثقافياً لي – واخترت لفظة "ثقافياً" بالمعنى الأكاديمي للكلمة. فيل زيليكوف Phil Zelikow سيكون المحامي ومستشاري القانوني الخاص. ودور المستشار القانوني Counselor يتباين كثيراً تبعاً لرغبات الوزير. لم يكن لدى كولن باول مستشار

قانوني. بل إن هذا الدور عينه كان في معظم الأوقات دور ناقد من الداخل، أو هو نوع من شخص فضولي يكثر التدخل ويدفع عملية التفكير في الوزارة إلى ما وراء الحدود البيروقراطية القائمة. لقد علمتني علاقتي وتعاوني مع فيليب التي تعود في تاريخها إلى أيام إدارة بوش الأب وأيام عملنا معاً حيث تشاركنا في تأليف كتاب عن توحيد ألمانيا أن أستفيد من مواهبه. وهو لا يخجل من مجادلتي، وقد يكون زميلاً مبدعاً ومستفزاً. وله مرفقان بذراعيه قويان ولا يعدم الثقة بالنفس، لكنه ذكي وقد يتحدى افتراضاتنا للتقدم للأمام.

أما ستيف كراسنر Steve Krasner الذي اخترته ليكون مدير تخطيط السياسات فهو زميل قديم وعالم فذ في العلوم السياسية بجامعة ستانفورد. وهو كما المستشار القانوني له دور كادت أهميته تتضاءل تبعاً لرؤية الوزير له. كان بول نيتز Paul Nitze قد كتب التقرير رقم 68 لمجلس الأمن القومي حين كان في هذا المنصب، وكان الجميع ينظرون إليه على أنه أفضل من شغله وأكثرهم نفوذاً. وهذا المكتب في أفضل صوره يدفع بالتخطيط السياسي للأمام ويمنع "التفكير الجماعي" داخل الوزارة. كثيرون من الناس ظنوا بأنه جهاز للتخطيط البعيد المدى يأخذ في اعتباره سنوات عديدة في المستقبل. لكنني أردت شخصاً يُدخل في هذا الجهاز أفكاراً جديدة إلى جانب الدقة البالغة حيال المشاكل الراهنة التي نواجهها. فأنا ليس لدي وقت للتفكير في العام 2020 ونحن في خضم حربين وفي صراع مرير ضد الإرهاب.

عندما جاء ستيف إلى وزارة الخارجية شكّل مجموعة من الموظفين الرائعين كانوا بمثابة "مدافع فتيّة شابة" تطلق الأفكار الجديدة. وكان واحداً من أكثر من عيّنهم إلهاماً شاب جاء عام 2006 وعمره في أوائل العشرينيات اسمه جارد كوهين Jared Cohen، كان طالباً في جامعة ستانفورد، وأقام لمدة أربعة شهور على نفقته الخاصة في إيران. وقد استفاد من موقفه في إدارة تخطيط السياسات لدمج الإعلام الاجتماعي في جعبة أدوات الدبلوماسية. وهذا ما آتى ثماره بعد سنين معدودة عندما باتت مواقع التفاعل الاجتماعي في تويتر Twitter وفيسبوك Facebook عناصر تسريع لعملية التغيير الديمقراطي في الشرق الأوسط.

أما فيما يتعلق بكبار الموظفين أصحاب المناصب العليا فقد أردت أن أختار أناساً يكون من شأن تعيينهم أن يبعث برسالة دالة على الكفاءة والاستقلالية والثقل

البيروقراطي. ومن هذا المنطلق ينبغي أن يكون معاون وزيرة الخارجية شخصاً له أوراق اعتماد في السياسة الخارجية لا يطالها شك ويتمتع بذكاء يقر به الجميع. وعلى هذا الشخص أن يعمل إلى جانب ذلك بوظيفة كبير إداريي التشغيل في الوزارة ويكون مسؤولاً عن إدارة هذه المؤسسة الضخمة في شؤونها اليومية. وهذا العمل في مؤسسة تضم نحو 57,000 موظف يقيمون في ما يزيد عن 180 بلداً موزعة على مناطق توقيت مختلف عبر العالم تبلغ اثنتي عشرة منطقة ليس بالعمل السهل. وإلى جانب هذه الوظيفة الحساسة تحتاج الوزارة إلى شخص يحمل عبء المجادلات في السياسة الخارجية داخل واشنطن وفي الخارج، ويستطيع أن يمثل الولايات المتحدة دبلوماسياً بكل قوة. لقد كنت سعيدة جداً في اختياري لبعض المهام اليومية ذات الصلة بإدارة هذه الوزارة لا سيما وأنا أحب، صدقاً، "أن أجعل القطارات تنطلق في أوقاتها المحددة".

وكان أول من اخترت لهذه المهمة بوب زوليك Bob Zoellick الذي شغل منصب الممثل التجاري للولايات المتحدة. فهو لن يجلب إلى عملنا الفكر والذكاء فحسب بل والخبرة الرائعة في الاقتصاد والتجارة أيضاً. كان زوليك بصفته الممثل التجاري يتمتع بمرتبة وزير، ولذلك كان لديه تخوف نفهمه لجهة أن يصبح "الرجل الثاني". لكن الرئيس طمأنه بأنه سيكون "الأنا الآخر" الموثوق لديّ وأنه سيقدم مساهمة فريدة في نوعها من موقعه كمعاون وزيرة.

أعجب الرئيس كثيراً باختياري زوليك لهذا المنصب، وهو الذي يعرفه جيداً ويثق به. وكان بعضهم في الإدارة قد طرح اسم جون بولتون John Bolton، لكنني لم أرغب بأن تتكرر معي تجربة كولن باول. وانتابتني شكوك حيال إمكانية أن أكون على ثقة بأنه يتبع منهجي بهذه الوزارة، ولم أشأ أن يحصل صدام بيني وبينه فيما بعد فيما لو أبدى - أو تبين أنه أبدى - تمرداً. ومع ذلك بدا لي بأنه سيكون سفيراً ممتازاً في الأمم المتحدة، حيث سيكون لتشككه في هذه المؤسسة قوة لدى المحافظين، ومن وجهة نظري، تصحيحاً للتعددية المفرطة لدبلوماسيتنا في نيويورك.

وطلبت إلى سفيرنا في حلف شمال الأطلسي (الناتو) نيكولاس بيرنز Nicholas Burns أن يكون وكيل وزارة الخارجية للشؤون السياسية، وهو الموقع الثالث في التراتبية الوظيفية في الوزارة، وهو منصب يشغله بشكل تقليدي موظف من داخل وزارة الخارجية وليس شخصاً يكون تعيينه سياسياً. عرفنا بعضنا من

أيام إدارة الرئيس بوش الأب حين عمل أولاً بمنصب المساعد الخاص لزوليك في وزارة الخارجية، وفيما بعد معاوناً لي للشؤون السوفياتية في مجلس الأمن القومي. لم يكن ذلك الشخص الخبير بالاتحاد السوفياتي عندما طلبت إليه أن يعمل معي في البيت الأبيض عام 1990، لكنه كان واحداً من أولئك الشباب الأذكياء المهرة في السلك الخارجي آنذاك. وقد انطلق انطلاقة الشهاب النيزك في عمله المهني. كما عمل الناطق باسم وزيرة الخارجية مادلين أولبرايت في إدارة الرئيس كلنتون. هذا وقد فوجئ بعض السياسيين حين اختاره الرئيس بوش ليكون سفيرنا في حلف شمال الأطلسي عام 2001. لكنه مع الزمن أصبح الرجل الذي يطلقون عليه لقب "P" لشدة إخلاصه والتزامه بأجندة الرئيس. وحيث إنه دبلوماسي مبدع يتمتع بالرقة والكياسة أضحى "الشاب الموفد" الذي أكلفه بالمهام التفاوضية الأكثر صعوبة.

وأما تعيين وكيل الوزارة للدبلوماسية العامة فهو أيضاً عمل يحتاج للتيقظ والانتباه، ذلك أنه توجد مشاعر قوية لدى أسرة السياسة الخارجية، وأيضاً في الكابيتول، بأن الولايات المتحدة غير موفقة في عرض قيمها وصورتها الإيجابية في الخارج. وكان منشأ هذه المشاعر في أحد جوانبه تلك النظرة المتفائلة لدى الدبلوماسية العامة الأمريكية في الماضي. فكانت إذاعة صوت أمريكا وراديو أوروبا الحرة وراديو الحرية إبان الحرب الباردة حكايات نجاح تنقصها الكفاءة. كانت شعوب شرق أوروبا والاتحاد السوفياتي تعتمد على هذه الإذاعات لتخترق دعايات وأكاذيب الحكومات التي أخضعتها.

لكن ظروف العالم فيما بعد الحرب الباردة تختلف اختلافاً كبيراً عما كانت عليه في أيام الحرب الباردة. لم يتغير الإعلام فحسب حيث حل التلفزيون عبر الأقمار الصناعية والإنترنت محل موجات الإذاعة المختلفة، بل تغير أيضاً هدف التوجه الأمريكي، حيث صار العالم الإسلامي الذي لا يكن المودة للولايات المتحدة، تلك المودة التي تكنها لها وتتمسك بها الشعوب المناهضة للشيوعية داخل الكتل السوفياتية، حتى صار السؤال "لماذا يكرهوننا؟" سؤالاً بالغ التعقيد جعل كراهية السياسات الأمريكية مساوية لكراهية الولايات المتحدة. لكن شهادة ينالها المرء من جامعة أو كلية أمريكية تشكل أوراق الاعتماد الأكثر إجلالاً في العالم. والناس يقفون في أرتال طويلة تمتد على امتداد مباني عدة للحصول على تأشيرة دخول للولايات المتحدة. فالمشكلة إذن هي سياساتنا التي لم تكن مقبولة لديهم منذ زمن بعيد قبل

وصول جورج دبليو بوش للسلطة. والولايات المتحدة بنظر الكثيرين في العالم العربي مرتبطة بالأنظمة الاستبدادية - وليس بالحرية كما كان الحال في شرق أوروبا، لذلك كانت الشكوك بالرسول أقوى كثيراً من الرسالة التي يحملها.

لأجل ذلك كانت أهدافي في السياسة العامة أقل طموحاً من أهداف الآخرين في مؤسسة السياسة الخارجية، فالتصدي للدعاية التي تبثها القنوات التلفزيونية الفضائية العربية والأخبار على مدى أربع وعشرين ساعة عمل ضخم وهائل يهدف إلى إعطاء المزيد من الناس - وبخاصة الشباب - إمكانية الوصول إلى الولايات المتحدة والأمريكيين، دون أن ننسى مهمة تمكين دبلوماسيينا في الخارج للتعاطي مع الشعوب داخل الأماكن التي يعملون بها. إن جهاز الدبلوماسية العامة في وزارة الخارجية بحاجة للإصلاح ليتمكن من القيام بدور مركزي وحساس في بعثة هذه الوزارة بالخارج، والدبلوماسية العامة يجب ألا تكون فكرة مؤجلة.

فكرت وتأملت ووجدت أنه ليس ثمة خيار لهذه المهمة المفعمة بتوقعات عامة ضخمة سوى صديقتي في البيت الأبيض كارين هيوز Karen Hughes. فهي أفضل من يحسن التواصل مع الآخرين وأكثرهم إبداعاً، وهي مقربة من الرئيس، ومع أنها ليست خبيرة بالسياسة الخارجية إلا أنها كانت محورية في انخراطها بتنفيذ سياساتنا منذ البداية. وبعد الكثير من العمل المضني وليّ الأذرع من جانب أولئك الذين طلبت مساعدتهم بما في ذلك الرئيس وافقت كارين على تولي هذا المنصب. لكن هذا المنصب الحساس سيشغله في السنة الأخيرة من ولايتي جيم غلاسمان Jim Glassman الذي عمل مؤخراً، بعد عمل مميز في الصحافة والتحرير والنشر، رئيساً لهيئة الإرسال التابعة لحكام الولايات.

أما مكتب شؤون التعليم والثقافة فهو المجموعة ذات الأهمية القصوى ضمن مؤسسة كارين هيوز، فهو المكتب الذي يشرف على الحوارات مع الطلبة الأجانب ونشطاء المجتمع المدني. لهذا فهو ذو أهمية جوهرية في جهودنا الهادفة إلى الوصول إلى العالم الإسلامي وأجندة الحرية. وقد قام المكتب بوظائفه كافة على النحو الأكمل إلا أنه لم يظهر شيئاً من الإبداع في عمله. وهكذا كان حاله منذ جئت إليه متدربة في عام 1977. لذلك طلبت إلى دينا باول Dina Powell المعروفة بنشاطها وفاعليتها والتي كانت مديرة مكتب الرئيس لشؤون العاملين في البيت الأبيض أن تتولى منصب مساعدة الوزيرة للشؤون التعليمية والثقافية. فهي أمريكية

من أصل مصري، تتحدث العربية بطلاقة وتعشق الوعد الأمريكي. ومن المتوقع لها أن تجعل المكتب مفعماً بالطاقة والحيوية والأفكار الجديدة. وفيما بعد أطلقت مبادرات فاعلة عديدة بما في ذلك مبادرة الشراكة بين القطاع العام والخاص. كما أطلقت برنامجاً أحبه يجعل الرياضيين سفراء للرياضة مثل ميشيل كوان Michelle Kwan، بطلة التزحلق على الجليد، وكال ريبكن Cal Ribken, Jr. المتميز في مباريات البيسبول وزميله كن غريفي Ken Griey, Jr.. وباتت طوال مدة ولايتي واحدة من أقرب المستشارين لديّ وموضع ثقتي.

منصب وكيل الوزارة للشؤون الاقتصادية والزراعية والأعمال هو أيضاً منصب حساس، واخترت له جوزيت شيران Josette Sheeran، التي كانت في السابق معاونة بوب حين شغل منصب الممثل التجاري للولايات المتحدة، ومن موقعها هذا جعلت الممثلية مكاناً مفعماً بالنشاط والحيوية والخبرة. كان مسار حياتها العملية مساراً غير عادي بطريقة ما، ومن ضمنه دورها حين عملت في مهمة محددة كمديرة تحرير في صحيفة "الواشنطن تايمز" المحافظة.

وعندما غادرت جوزيت هذا المنصب في مرحلة لاحقة لتصبح رئيسة برنامج الغذاء العالمي التابع للأمم المتحدة، تسلم هذا الدور الحساس في الشؤون الاقتصادية روبن جيفري Reuben Jeery الذي عمل لدى بول بريمر في العراق. كان روبن شريكاً سابقاً في شركة غولدمان ساكس Goldman Sachs ويتمتع بخبرة ممتازة في أسواق المال والاقتصاد العالمي. وقد رأيت حين كنت مستشارة للأمن القومي تلك الأهمية المتصاعدة لقوة الاقتصاد في موقعنا الدولي. ولا أشك قط بأنني سوف أكرس الكثير من وقتي كوزيرة للخارجية لقضايا الاقتصاد والتجارة. وبوجود جوزيت أولاً ثم روبن ثانياً كان لوزارة الخارجية صوت قوي في قضايا بدأت تتخذ ثقلاً مساوياً لثقل القضايا العسكرية والسياسية في سياستنا.

وتولت هنرييتا هولسمان فور Henrietta Holsman Fore منصب وكيل الوزارة للشؤون الإدارية. إذ لا بد من القول إن وزارة الخارجية عمل ضخم بكل ما فيه من مشكلات ذات صلة بالعاملين والمنشآت. كانت هنرييتا قد أسست لنفسها عملاً صغيراً وأشرفت في الآونة الأخيرة على تحديث هيكليات الإدارة في دار السك الأمريكية U.S. Mint. من هنا يجدر بي أن أشير إلى أن لدى هنرييتا ومعاونيها بات كنيدي Pat Kennedy وراجكومار شيلاراجا Rajkumar Chellaraja المهارة

والحس الذكي الجيد بما يضمن حسن إدارة هذه الوزارة. وهنالك أيضاً ممارسات إدارية تحتاج للانتباه والعناية. فمثلاً، فوجئت حين علمت أن لدى الوزارة أكثر من خمسين عقداً مختلفاً للهواتف الخلوية بدلاً من أن يكون لها حساب موحد يخفض التكاليف كثيراً. وقد ساعدني في قيادة جهود الإصلاح الهام التي كان من شأنها تحسين إدارة الوزارة مستشاري الخاص عندما كنت عميدة إدارية في جامعة ستانفورد تيم ورنر Tim Warner.

وأخيراً احتفظت بباولا دوبريانسكي Paula Dobriansky وكيلة للوزارة للشؤون العالمية، وهو منصب استُحدث في عهد الرئيس كلنتون لغرض الإشراف على مسائل متعددة ابتداء من البيئة، ومروراً بقضايا المرأة والاتجار بالبشر والعلاقات مع الوكالات التابعة للأمم المتحدة. أعرف باولا منذ ثمانينات القرن المنصرم، حين كنا نحن الاثنتين متخصصتين بشرق أوروبا ونشارك في فعاليات هادفة للقضاء على الشيوعية في أوروبا. وقد ميزت باولا نفسها سابقاً عندما حملت مذكرة عن التغير المناخي لم يشكرها أحد عليها في وقت كانت الشبهات بالإدارة في ذروتها. لكننا فيما بعد أضفنا إلى عنوان منصبها كلمة "الديمقراطية"، فأصبح اسمه وكيل الوزارة للشؤون الديمقراطية والعالمية، وهي إضافة مناسبة إذا أخذنا بنظر الاعتبار التزامها الدائم بسياسة الولايات المتحدة الخارجية القائمة على القيم. وفي عملها هذا كان يساعدها باري لوينكرون Barry Lowenkron الذي عملت إلى جانبه في عهد الرئيس جورج بوش الأب. كان باري مساعد الوزير للشؤون الديمقراطية وحقوق الإنسان، ولعله من موقعه هذا يشرف على عناصر ومكونات هامة في أجندة الحرية.

لقد هيأت لي هذه التعيينات في مستوى وكيل الوزارة فريقاً قوياً من أشخاص قادرين على أن يكونوا قادة وصانعي قرار في كثير من الأمور، بحيث لا تكون ثمة ضرورة لأن تُرفع كل مسألة إلى القمة لاتخاذ القرار. ومع ذلك كنت بحاجة للاحتفاظ بصلة مباشرة مع جميع مساعدي الوزيرة للمناطق المختلفة من العالم. فهؤلاء هم الأشخاص الذين عولت عليهم ليمثلونا في الخارج وليضمنوا في الوقت عينه تماسك سياسة الولايات المتحدة. وقد أسهموا في تكوين المسار الجوهري للسياسة، والإشراف على السفارات والحفاظ على العلاقات مع الحكومات الأجنبية والتفاوض بالنيابة عن الولايات المتحدة. فوزارة الدفاع لديها قادة مقاتلون

في كل منطقة، وبالمثل كان مساعدو الوزيرة هم القادة الدبلوماسيون والنظراء الهامون للقادة العسكريين في جميع أنحاء المعمورة. يجب أن يكونوا متمكنين مفوضين بالصلاحيات ومحترمين ليكونوا قادرين على الوصول إلى المسؤولين في أعلى المستويات بالعواصم العالمية، وليكونوا في نظر الآخرين الناطقين باسمي وباسم الرئيس. وكنت أصر على أن يكون لديهم معاونون أقوياء قادرون على إدارة مكاتبهم في واشنطن ليستطيعوا السفر والقيام بالزيارات الخارجية بما لا يقل عن 50 بالمئة من أوقاتهم. إن مساعدي الوزيرة هؤلاء يجب أن يكونوا الوجه الذي يراه الآخرون والصوت الذي يسمعونه لسياسة الولايات المتحدة الخارجية في مناطقهم.

ولكن يجدر بي أن أشير إلى أن المزج بين التعيينات السياسية والمهنية في تلك المراكز الحساسة قد تباين كثيراً في مراحل مختلفة. فمثلاً، في عهد جورج شولتز كان يجري تعيين نصف عدد مساعدي الوزير للأقاليم أو أكثر قليلاً سياسياً، ولم يكونوا من موظفي وزارة الخارجية. وارتفع هذا الرقم إلى الثلثين في عهد مادلين أولبرايت. أما أنا فقد أردت أن يكون الاختيار لهذه المراكز استناداً إلى المهنة والقدم قدر المستطاع. وبذلك تكون رغبتي هذه رسالة إلى السلك الخارجي بأنني أثمن عملهم وأقدره ورسالة أيضاً بأنني أنتظر من الجميع بالمقابل الالتزام بأجندة الرئيس. وبالتحليل النهائي كان خمسة أو ستة أفراد من مساعدي الوزير للأقاليم من صفوف الوزارة.

المنصب الذي اخترته من خارج هذا السلك كان من نصيب جندايي فريزر Jendayi Frazer التي جئت بها إلى الوزارة لتكون مساعدة الوزيرة للشؤون الأفريقية. كانت جندايي في البيت الأبيض ومنه غادرت لتتسلم منصب سفير الولايات المتحدة في جنوب أفريقيا. وعندما كان علي أن أقرر من سوف يخلف كوني نيومان Connie Newman مساعد الوزير العالي الفاعلية في عهد كولن باول والذي استمر بالعمل لغاية 2005 لم أفكر بغيرها. كانت جندايي مهندسة سياسات الرئيس الأفريقية التي نالت استحسان الجميع، وكانت أهلاً للثقة وموضع الإعجاب في المنطقة عينها.

أما بخصوص التعيينات الأخرى فقد وجدت اثنين من موظفي الوزارة أظهرا كفاءة ومقدرة وتفانياً في عملهما حين عملا في مجلس الأمن القومي فكانا من المرشحين الرئيسيين. حين كانا مساعدين خاصين للرئيس كانا جزءاً لا يتجزأ من

دائرته الضيقة في البيت الأبيض، وكان يعرفهما جيداً ويثق بهما. وكانا في الوقت عينه يتمتعان باحترام الجميع في وزارة الخارجية وفي عواصم المناطق التي سيشرفان عليها.

طلبت إلى دانييل فرايد Daniel Fried الذي كان سفيرنا في بولونيا وفيما بعد المساعد الخاص للشؤون الأوروبية في مجلس الأمن القومي أن يتسلم مهام مساعد الوزيرة للشؤون الأوروبية. ومعرفتي بدانييل تعود إلى عام 1989 عندما كان المسؤول عن مكتب بولونيا في وزارة الخارجية. وآنذاك تآمرنا معاً لدفع سياسة الإدارة قدماً وسريعاً نحو الاعتراف بالأحداث الجارية حينذاك والتي أفضت إلى انهيار القوة السوفياتية. وعندما لم يتمكن دانييل من جعل وزارة الخارجية المحافظة تقبل أوراق تعبّر عن موقفه قام "بتهريبها" إليّ وقد استخدمتها في صياغة سياسة البيت الأبيض.

يقتضي عمل دان أن يكون في الخطوط الأمامية لإصلاح علاقاتنا مع الحلفاء، لكنه رجل عنيد وقد يفعل شيئاً بانفعال عاطفي دون أن يعتذر عن كل ما يكون قد ارتشح عنه. وهو موضع احترام لكونه دبلوماسياً من الدرجة الأولى داخل الوزارة وفي العواصم الأوروبية على حد سواء.

وكذلك الأمر، كان توم شانون Tom Shannon أيضاً مساعداً خاصاً في مجلس الأمن القومي لشؤون نصف الكرة الغربي. وكما نوهت سابقاً فقد فكرت والرئيس معاً بضرورة وأهمية إعادة تنشيط سياساتنا في الجوار. كانت رغبته أن يبدأ ولايته بأمل أن يجعل أمريكا اللاتينية في صدر الأولويات، لكننا لم نستطع حتى الآن إبداء النشاط والابتكار في تلك المنطقة كما كان يرغب. كان توم شانون المساعد الموثوق والدبلوماسي المعروف ويستطيع القيام بهذه المهمة. كما أنه تمكن من إدارة قضية كوبا على خير وجه. كان لدى الرئيس، وكذلك أنا، ازدراء كبير حيال كوبا الشيوعية ولم يكن لدينا أي تسامح مع الدعوات المنادية بـ "مد اليد" إلى هذا الدكتاتور الدموي، فيدل كاسترو، الذي يذكرني كثيراً بقراره القصير النظر القاضي بنصب الصواريخ السوفياتية الموجهة إلى الولايات المتحدة على أراضيه. لكن موقفنا هذا غير المهادن الذي لا يلين حيال كوبا كان يُنظر إليه بعدم الاستحسان في أوروبا وفي أوساط السياسة الخارجية. وتبين أن توم كان متمكناً وقديراً في إدارة هذه القضية، وبخاصة لأنه هو نفسه لديه التزام قوي نحو أمريكا لاتينية

تكون أكثر ديمقراطية – وهذه رؤية لا يمكن أن تتحقق إلا إذا تمتع شعب كوبا بالحرية. كما أنه بكل اقتدار عالج السياسات المحلية الشائكة إزاء هذا الموضوع أيضاً.

ثم طلبت إلى ديفيد ويلش David Welch، الذي كان آنذاك سفيرنا في مصر، ليتولى مسؤولية موقع حساس جداً هو منصب مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى والإشراف على شؤون الشرق الأوسط. وهو واحد من أفضل دبلوماسيي جيله، متخصص بالشؤون العربية، وقد عمل في بعض الأماكن الأكثر صعوبة. كان حاضراً في الباكستان عندما أحرقت سفارتنا هناك عام 1979، وكان حاضراً في سورية إبان الحرب الأهلية اللبنانية. وكما هو الحال مع دان فرايد، عرفته منذ زمن لا بأس به وعملت بتعاون وثيق معه في عهد إدارة الرئيس بوش الأب.

غير أن ديفيد كان متشككاً إزاء قرار غزو العراق، وكنت أعرف ذلك. لكن لديه الخبرة الجيدة في هذا الموضوع، فقد فاوض لوقف إطلاق النار الذي لا يزال ساري المفعول بين العراقيين والأكراد عام 1998. وهو إلى جانب ذلك حذر بخصوص أجندة الديمقراطية في الشرق الأوسط. لكن أحاديثي معه أقنعتني بأن الاختلافات هي في التكتيك وليس في الاستراتيجية، وشيء من التوتر في هذا المجال ليس بالأمر السيئ. وإذا أردنا أن نحرز تقدماً في الشأن الفلسطيني فسوف يكون ديفيد العنصر الأساسي. اللاعبون جميعاً يحترمونه، وهذا هو مفتاح النجاح.

لا حاجة لي لأن أقول المزيد عن دان وتوم وديفيد، فهم يتحدثون عن أنفسهم. لكن لم يكن هكذا الحال مع مساعد الوزيرة لشؤون شرق آسيا. ففي هذه المنطقة مشاكل كثيرة، كل ما يخطر بالبال من مشاكل، ابتداء من إدارة صعود الصين إلى تعزيز العلاقات مع دول جنوب شرق آسيا إلى التعامل مع الانتشار النووي لكوريا الشمالية. وفي آسيا لا توجد مؤسسات إقليمية ناضجة مثل حلف شمال الأطلسي، أو الاتحاد الأوروبي، والعلاقات بين اللاعبين الأساسيين كانت كثيرة المنازعات، ناهيك عن وجود قضايا لا تزال دون حل منذ الحرب العالمية الثانية. فكيف يتعامل المرء مع حليف ديمقراطي ناضج في كوريا لديه شكوك عميقة إزاء حليفنا الياباني الدائم؟ وماذا عن صراعات روسيا مع اليابان التي لم تعرف طريقها للحل، وعلاقات طوكيو المتوترة مع الصين؟ وماذا عن التوتر القائم بين

سيؤول وبيجينغ؟ لذا لا غرابة في توصيف شرق آسيا بأنه غابة من العلاقات الثنائية السيئة. وكانت الولايات المتحدة تسعى جاهدة للحفاظ على علاقات طيبة مع كل واحدة من تلك القوى، وغالباً ما تجد نفسها قد أقحمت في عداوات المنطقة التي لم تُنْسَ بعد الحرب العالمية الثانية.

وشرق آسيا هو أيضاً الاقليم الذي يحتفظ فيه البنتاغون بوجود قوي. والقائد القتالي للباسيفيك يكون دائماً بمثابة القنصل، وهو أميرال بأربع نجوم مقر عملياته في هاواي، ولديه النزعة بإعطاء تصريحات في أمور تتماهى على الحدود بين الدبلوماسية، والسياسة العسكرية وفي أسوأ الحالات تلغي هذه الحدود. ولا يهم من الذي يجري تعيينه في المنصب، يبدو أن تلك هي ميزة دائمة في هذه القيادة. لذلك كانت وزارة الخارجية بحاجة لشخص يحسن العلاقات مع قيادة الباسيفيك، وفي الوقت نفسه يكون على قدم المساواة مع الأميرال عند اللزوم.

إضافة لذلك كنت بحاجة لشخص لديه تفكير مختلف حول منطقة شرق آسيا. صحيح أن وزارة الخارجية لا تخلو من اختصاصيين خبراء في الشأن الكوري وفي الشأن الصيني، كما يوجد أشخاص يعرفون اليابان جيداً (يشار إليهم بسخرية على أنهم "عملاء عرش زهرة الأقحوان")، ولكن لا يوجد من هم متخصصون بالمنطقة كلها كما يعرف ديفيد الشرق الأوسط كله أو كما يعرف دان أوروبا قاطبة. واتجهت أنظاري إلى كريستوفر هيل Chritopher Hill الذي يمكن توصيفه بالمتعدد المهارات والاختصاصات والذي قد نجده في وزارة الخارجية، ولو أن معظم عمله تركز حول أوروبا. كان عائداً لتوه من مهمة ناجحة له كسفير في كوريا الجنوبية، فوجدت لديه فهماً جيداً للمنطقة، مع أنه فهم بعيد عن التحاملات المتأصلة التي أعجزت الاختصاصيين. كان مفكراً لا ينقصه الإبداع ودبلوماسياً مشاكساً ومثابراً ساعد ريتشارد هولبروك في مواجهته الباسلة لسلوبودان ميلوسيفتش في الصرب.

المكتب الباقي الآن هو مكتب جديد وحساس له أهميته ألا وهو مكتب جنوب ووسط آسيا. ذكرت ذات مرة ردة فعلي التي أحسست بها في الخامس عشر من أيلول/سبتمبر في كامب ديفيد عندما بسطنا خارطة أفغانستان. كان اهتمامنا الأول والفوري يتمثل في تجريد تنظيم القاعدة من ملاذها الآمن، لكن القيمة الاستراتيجية لأفغانستان تكمن في جغرافيتها. لقد كان ثمة سبب أكيد بأنها كانت دوماً موضع اهتمام القوى الكبرى فيما كان معروفاً على مر التاريخ بـ "اللعبة الكبرى". فهي

تقع فوق الباكستان والهند في الجنوب ودول وسط آسيا في الشمال وإيران في الغرب، ومن هذا الموقع تكون لأفغانستان مستقرة وديمقراطية الإمكانية الكامنة لإحداث التغيير في المنطقة بأسرها. لكن هكذا تغيير لن يحدث سريعاً، وإن قدر له أن يحدث فسوف تتمثل الخطوة الأولى بإعادة تعريف الحدود المناطقية لجنوب آسيا. وهذا يعني أن دول وسط آسيا، التي تشمل قرغيزستان وأوزباكستان وطاجيكستان وكازاخستان وتركمانستان، يجب أن تعتبر ذات صلة بجنوب آسيا وليس أوروبا. أما سبب اعتبار هذه الدول ضمن مسؤولية الشؤون الأوروبية داخل وزارة الخارجية فيكمن في كونها الإرث الباقي لانضمامها في السابق للاتحاد السوفياتي. وقررت أن أفصلها وألحقها بمجموعة دول جنوب آسيا، وبالتالي أُنشئ مكتباً جديداً يمثل الجيوسياسية الحالية والمستقبلية للمنطقة. كانت ثمة أصوات معارضة قوية من أنصار التقاليد، كان منهم بعض من هم في تلك البلدان التي لم يعجبها أن تكون في دائرة واحدة مع أفغانستان المتخلفة بدلاً من إلحاقها بأوروبا المتقدمة. لكن أفغانستان لن تشهد نمواً سياسياً واقتصادياً دون أن يكون لها موطن له معنى مفيد.

إذن مكتب شؤون جنوب ووسط آسيا بحاجة لشخص مخضرم قادر على إحداثه، وإخراجه إلى حيز الوجود، وفي الوقت نفسه يحارب التحديات البيروقراطية العديدة الماثلة أمام هذا الكيان الجديد. وفي هذا الإطار تجدر الإشارة إلى كريستينا روكا Christina Rocca مساعدة وزير الخارجية لشؤون جنوب آسيا في عهد كولن باول التي عملت بدأب شديد معي على مدى السنة التالية لتسهيل هذا العمل. لكنني اخترت ريتشارد باوشر Richard Boucher لقيادة هذا المكتب بعد إعادة تنظيمه. كان باوشر الناطق الرسمي باسم كولن كما كان أيضاً من كبار موظفي الوزارة ولديه تركيز قوي على الشؤون الاقتصادية، إذ كان يعتقد أن معظم المحاولات الأولى الهادفة إلى التكامل الإقليمي يجب أن تكون على الجبهتين التجارية والاقتصادية.

وأخيراً لا يسعني إلا أن أقول أنني ذهلت لما علمت بعدم وجود مكتب مستقل لإيران في وزارة الخارجية. وتبين لي أن الوزارة تفكر بمنطق "العلاقات" مع البلدان. وحيث إنه لا يوجد لنا "علاقات" مع إيران، لم نجد مسوغاً لاستحداث مكتب خاص بها. أمر عجيب! فأنشأنا مكتباً لإيران في الوزارة وفيما بعد موقعاً في

دبي لمتابعة الشؤون الإيرانية من موقع له قرب جغرافي من طهران. اقتبست هذه الفكرة من عشرينيات القرن العشرين حين أنشأت الولايات المتحدة موقعاً متقدماً في لاتفيا لمراقبة الأحداث في الاتحاد السوفياتي قبل إقامة العلاقات الدبلوماسية. ولأن محطة دبي مسؤولة عن منح تأشيرات الدخول للإيرانيين، على سبيل المثال، استطعنا أن نعرف مجريات الأحداث داخل إيران من الأشخاص القادمين إلينا. كان مكتب إيران يتبع مباشرة إلى نيك بيرنز، وهذا ما يعطيه مكانة رفيعة وقرباً من الطبقة السابعة في مبنى الوزارة، حيث مكتب الوزيرة.

بعد أحداث 11/9 مباشرة اتضح لنا أن ثمة تهديدات وتحديات جديدة مثل الإرهاب. فالإرهابيون لا يتقيدون بحدود جغرافية. كان المعتاد أن نؤسس مناصب منسقين داخل الوزارة لملء هذا الفراغ. وهؤلاء المسؤولون يتبعون الوزير مباشرة، ويستفيدون من الخبرة الوظيفية، وليس الإقليمية، في إدارتهم لردود الحكومة الأمريكية على موضوع معين يأتي من الوكالات. فاخترت لمنصب مدير مكتب المنسق العام لمكافحة الإرهاب، وهو المسؤول عن وضع وتنفيذ السياسة الأمريكية لمكافحة الإرهاب، هنري "هانك" كرامبتون Henry "Hank" Crumpton، وهو موظف سابق في وكالة الاستخبارات المركزية (CIA) حيث قاد حملة أفغانستان التي قامت بها هذه الوكالة في عامي 2001 و 2002. في عام 2004 أسس كولن باول مكتب المنسق العام للإعمار وإرساء الاستقرار، الذي تولى مسؤولية مأسسة القدرات المدنية لدى الحكومة الأمريكية لإعادة بناء مجتمعات ما بعد الحروب. وكان كارلوس باسكوال Carlos Pascual أول منسق عينته وزارة الخارجية وأنجز أعمالاً رائعة في تأسيس هذا المنصب منذ بداية نشأته. ثم اخترت سفير الولايات المتحدة السابق في أوكرانيا جون هربست John Herbst خلفاً له في عام 2006. وقد أثبتت قيادة جون للمنصب فاعليتها ما أفادنا في استحداث فرقة الاستجابة المدنية، وهي قوة انتشار سريع مؤلفة من موظفين مدنيين مدربين ومجهزين يساعدون في أعمال إعادة البناء في ما بعد الصراعات. فهذه الفرقة تترك العسكريين ليهتموا بالأمن دون أن يتحملوا أعباء إضافية لتحقيق أهداف هي أكثر ملاءمة لاختصاصيين مدنيين في الميدان.

أما أفضل قرار اتخذته بخصوص العاملين في الوزارة فكان قراري باستعادة ليز لاينبري Liz Lineberry التي لا يضاهيها أحد في وزارة الخارجية معي. كانت

ليز مساعدة لوزراء الخارجية جيمس بيكر ووارن كريستوفر ومادلين أولبرايت. ولأنها أرادت شيئاً من التغيير جاءت إلى البيت الأبيض لتعمل معي في مجلس الأمن القومي، وكانت عملياً معي وإلى جانبي يومياً. فهي تعرف الطريقة الأمثل لفعل الأشياء. وكانت تعرف ماذا أريد قبل أن أخبرها. عندما عينت وزيرة للخارجية عادت ليز معي إلى مبنى فوغي بوتوم. كانت تهتم بالمواقيت وتساعدني للاحتفاظ برزانتي. تذكرني بين الفينة والفينة بأن أتناول العشاء مع بعض الأصدقاء، وأن أتصل هاتفياً بعائلتي أو أن أستمتع بإجازة بعد ظهر يوم الأحد للعب الغولف أو عزف الموسيقى.

وإلى جانب ليز كان ستيف بيكروفت Steve Beecroft، سكرتيري التنفيذي، وهو من كبار موظفي وزارة الخارجية ولديه حس فكاهة بارع. والاثنان يحرصان على أن يكون للمكتب الأمامي علاقات دافئة ومنفتحة مع جميع الموظفين، وهذا الأمر على جانب كبير من الأهمية، حيث يكون الوزير مثقلاً بالعمل وتحت ضغط وجهد كبيرين. فإذا عمل المكتب الأمامي على زيادة خطورة الأزمة سيشعر بها كل العاملين فتتناقص فعالية العمل. لهذا حرص كل من ليز وستيف، وفيما بعد جو ماكمانوس Joe Macmanus عندما أضحى ستيف سفيراً في الأردن، على فعل خلاف ذلك. كانا يهدئان الآثار. وهذا إسهام جيد قدماه لي ولعملي.

* * *

كرست الأيام الأولى من عملي في الوزارة للتعرف على "المبنى" التابع لي، كما يقولون، ولأعتاد على سماع تسميتي بـ "S". يبدو الأمر وكأنني قد فقدت اسمي منذ أن سمعت الجميع يتحدثون عني بهذا الاسم. "S" تقول كذا، "S" تحتاج إلى كذا. وما لبثت أن أدركت ضرورة ألا أفكر بصوت عالٍ لكيلا أسبب انطلاقة عملية بيروقراطية كاملة لتقديم ما تريده "S".

وهذه المؤسسة بحاجة أيضاً لأن تكون أكثر انبساطاً. عندما كنت في مجلس الأمن القومي في كلتا المرحلتين أعجبت كثيراً بالتراتبية الهرمية البيروقراطية في وزارة الخارجية. كل شيء يستغرق وقتاً طويلاً للإنجاز ذلك أن أشخاصاً كُثُراً ومكاتب متعددة يجب أن يعطوا موافقاتهم على كل ورقة ولو كانت بسيطة. عندما كنت مستشارة للأمن القومي، كنت أشعر بشيء من التسلية أثناء محادثاتي الهاتفية كل صباح، حيث كنت أعلم ما يجري داخل مبنى كولن أو مبنى دونالد قبل أن يدروا. أحد مساعدي الخاصين لأي إقليم في العالم قد يعطيني فكرة مسبقة حول

موقف الوزارة بينما تكون الوزارة عينها تشق طريقها خطوة خطوة لتصل إلى الوزير. وسألت أسئلة بسيطة إذا كان بمقدورنا تخفيض عدد الموافقات، وتمرير الأوراق من يد إلى يد من لهم علاقة بصنع القرار. وقال الجميع لي "بالطبع!" وبعد أربع سنوات ما زلت أسأل الأسئلة نفسها. إذا كان شيء ما سيذهب إلى "S"، كل واحد يجب أن يكون له رأي فيه حتى لو كان اهتمامه بالموضوع عابراً. وبالتالي كنت أتخذ الخطوة من تلقاء نفسي في مناسبات معينة وأطلب المعلومات مباشرة من مدير المكتب الذي كتب الورقة فعلاً.

وكانت ثمة أيضاً مشكلات إدارية فورية استرعت انتباهي أثناء الفترة الانتقالية. مكتب الشؤون الدولية للمخدرات وتطبيق القانون، على سبيل المثال، كان مكلفاً بالإشراف على نفقات ضخمة لتدريب رجال الشرطة في أفغانستان والعراق. لكن عمليات حفظ السجلات وبالتالي المحاسبة عن هذا العمل كانت دون المستوى الكافي، وكان مساعد الوزير القائم على عمله في هذا الإطار يعارض القيام بتغييرات ضرورية. كان ممكناً أن تسير الأمور على خير وجه، وسمحتُ له أن يعرض قضيته. ولكن عندما جاء برايان، رئيس أركاني في الوزارة، ذات مساء إلى مكتبي وأخبرني أن هذا الرجل ذهب من وراء ظهري ليشكو أمري إلى أصدقائه في الكابيتول، حسمت أمري وقررت أن هذا المكتب بحاجة لقيادة جديدة. فالرسالة يجب أن تكون واضحة ويفهمها الجميع، ذلك أنني أشجع الاختلاف في الرأي الصريح والمكشوف أما هذا النوع من السلوك فغير مقبول.

عندما شغر منصب رئيس هذا المكتب أصبحت نانسي باول القائم بالأعمال، وهي من كبار موظفي وزارة الخارجية والتي كانت في إجازة بين مهمتين أوكلتا لها. وبعدئذ عينت آن باترسون Anne Patterson بهذا المنصب، وهي من كبار الموظفين المتفوقين وأصبحت فيما بعد سفيرة في الباكستان. لا يوجد مدير وقائد أقوى شخصية من آن في وزارة الخارجية.

تولت آن قيادة المكتب الذي لم تكن لديه أساليب العمل الكافية للتعاطي مع عبء هذا العمل الهائل لمشروعين ضخمين ومتزامنين لبناء الدولة. وإيجاد التكافؤ بين الموارد والمسؤوليات أمر حتمي لنجاح أي مؤسسة، وقد أعرت الاهتمام اللازم لمشكلات من هذا الصنف.

لا شيء قد يحتاج لزمن أطول من محاولة جعل السياسات المتعلقة بالعاملين

بالوزارة أكثر مرونة وأكثر تجاوباً مع احتياجاتنا. فمن موقعي حين كنت مستشارة للأمن القومي شاهدت الصعوبات التي واجهت وزارة الخارجية حين إرسالها لكبار موظفي السلك الخارجي إلى أفغانستان والعراق. وهذه الخدمة صغيرة بما لديها من أحد عشر ألف موظف في العالم. وتحضرني بهذه المناسبة دعابة تبادلتها أنا وبوب غيتس تقول: إن لدى وزارة الخارجية من الموظفين أقل مما في العصابات العسكرية. لكن هذا العدد تحسن بفضل مشروع كولن باول الذي رفد وزارة الخارجية بأكثر من ألف موظف جديد على مدى السنوات الأربع لولايته. ومع ذلك كنا بحاجة لموظفين كثر وبخاصة في المواقع الصعبة حيث لا يمكن للموظف أن يصطحب عائلته. وحيث إن الخارجية تعتمد نظاماً يقتضي بأن يتقدم الناس بطلباتهم لملء الشواغر، تظل المواقع الأقل رغبة شاغرة – وعلى وجه الخصوص المناصب بمستوى منتصف العمل المهني، حيث تكون الاعتبارات العائلية شديدة البروز.

إضافة لذلك، لم يكن الموظفون الذين عيناهم موزعين على المهام المتوفرة بالشكل الصحيح والمناسب. فكان لدينا على سبيل المثال عدد كبير من الموظفين في ألمانيا التي يبلغ تعداد سكانها 80 مليوناً كما في الهند التي عدد سكانها نحو مليار نسمة. والسبب في ذلك يعود في معظمه إلى ما ورثناه من الحرب الباردة عندما كانت أوروبا محور أجندة أمننا القومي. وقد تولى بوب زوليك مسؤولية إعادة انتشار موظفي الخارجية. أثناء جلسات الاستماع في معرض موافقة مجلس الشيوخ على تعييني تحدثت عن دبلوماسية التحول والتغيير. وبهذه العبارة أقصد القول إن عمل الدبلوماسية اليوم يتجسد في تعزيز نشاط الديمقراطية والإغاثة من وباء الإيدز وإعادة بناء الدول الفاشلة، وما إلى ذلك. أما وظيفة هذه الوزارة التي نعتز بها كثيراً، أقصد إرسال التقارير السياسية عبر الكابلات الطويلة فهي الآن وفي عالم الاتصالات السريعة أقل أهمية مما كانت عليه. إذن ينبغي لوزارة الخارجية أن تتبنى وظائف جديدة وتنفذها في أماكن نائية تكون في بعض الأحيان كثيرة التقلب.

توضح هذه الأشياء بمجملها شدة اتساع حقيبة الوزير. الأزمات وقضايا السياسات تهيمن على جدول الأعمال. لكن يجب أن تقوم الوزارة بوظائفها على أكمل وجه إذا أريد لها النجاح في تنفيذ السياسة. وأدركت في الحال ضرورة ألا أعتمد أسلوب الإدارة الصغرى. ومع ذلك يوجد مستوى معين لمعرفة تفاصيل ما يجري داخل هذا المبنى ينبغي أن يكون ضرورياً ويجب الحفاظ عليه. ومع ذلك،

وكما شهدت في مناسبات عدة، كانت تحدث اختلالات ومشكلات بيروقراطية تصل إلى مكتبي عندما يكون أوان إيجاد حل لها قد فات. وفي الوقت عينه ليس سهلاً التعامل مع الصحافة لاستدراك نقد، أو إيجاد جواب لتساؤلات كونغرس غاضب. في أول لقاء لي مع الموظفين أرسلت رسالة واضحة بأنني لا أتسامح مع الأخطاء لكنني قد أتفهمها وسأتعاون مع الجميع لحلها. وبأنني أمقت المفاجئات. وقلت: "لا تقصروا بإبلاغي شيئاً يجب أن أعرفه قبل أن يعرفه أناس من خارج هذا المبنى". والإنذار المبكر مفتاح الإدارة الناجحة، لكن تحقيقه بالغ الصعوبة.

* * *

كان انهماكي بالعمل اليومي للوزارة يتيح لي أحياناً لحظات يجدر بي التوقف عند روعتها تنكرني بهذا الشرف الذي حظيت به في كوني وزيرة للخارجية. وكان من هذه اللحظات التي لا تنسى حضوري مناسبة إلقاء الرئيس لخطابه عن حالة الاتحاد عام 2005.

وقفت خارج قاعة مجلس النواب أنظر عبر الباب إلى أعضاء الكونغرس المجتمعين. لطالما أحببت مناسبة خطاب حالة الاتحاد، وبالكاد يفوتني ذلك المشهد الرائع المنقول على التلفاز والذي يؤكد الشرعية المؤسساتية واستقرار الديمقراطية الأمريكية، وبخاصة وأنا أستمع لـ: "السيد رئيس المجلس، السادة وزراء رئيس الجمهورية".

وفتحت الأبواب على مصراعيها وبغتة لمعت أضواء الصحافة البراقة التي تعمي الأبصار. وابتدأتُ السير نحو الصفوف الأولى، أمد يدي لأشد على أيدي النواب الممتدة نحوي من كلا جانبي الممشى الفاصل بين الجناحين. عند تأسيس هذا البلد لم تنشأ إلا أربعة مناصب وزارية هي: وزير الخارجية ووزير الخزانة ووزير الحرب والمدّعي العام. وهذا الترتيب متبع في جميع المناسبات الرسمية ومراسيمها. وزير الخارجية يأتي في المرتبة الرابعة في التسلسل الرئاسي بعد نائب الرئيس ورئيس مجلس النواب والرئيس المؤقت لمجلس الشيوخ. وحيث إن هذا الوزير هو العضو الأعلى مقاماً في مجلس الوزراء فهو يجلس أولاً وبالتالي يقود موكب الوزراء قبل قدوم الرئيس.

عندما وصلت للصف الأمامي أدركت أنني مشيت سريعاً نوعاً ما إذ لم أرغب بأن أؤخر من هم ورائي. كان زميلي وزير الخزانة جون سنو خلفي مباشرة يشد

على الأيادي ويستمتع بلحظته. ووضعت في ذهني أن يكون سيري أكثر بطئاً في العام القادم. بعد لحظات قليلة توقف التصفيق. وسادت لحظة صمت وترقب، وصدر الصوت يعلن قدوم الرئيس. "السيد رئيس المجلس، رئيس الولايات المتحدة". لحظة مرور الرئيس تبادلت معه بعض النظرات الخاطفة. ثم صعد المنبر وسط تصفيق حاد جداً. ثم تحدث دينيس هاسترت Dennis Hastert، رئيس المجلس، قائلاً "السادة أعضاء الكونغرس، بما لدي من امتيازات عليا والشرف الرفيع أقدم لكم رئيس الولايات المتحدة". هذه كانت البداية، وتلك كانت لحظة حضوري خطاب حالة الاتحاد بصفتي وزيرة للخارجية ولحظة اعتزازي بالتاريخ والتقاليد الملازمين لدوري هذا.

وبت أستمتع بكل ذرة من التاريخ الخاص بموقعي هذا، وعرفت، على سبيل المثال، أن وزير الخارجية هو الحافظ للختم العظيم للولايات المتحدة الأمريكية. فوجدت نفسي في أحد الأيام أوقع بإمضائي مئات الوثائق، بما في ذلك شهادات تكليف وزراء آخرين. فسألت: "ولِمَ أنا أدمغ هذه الوثائق؟"

فقال أحدهم: "أنت الحافظ للختم العظيم".

"ومنذ متى أصبحت حافظ الختم العظيم؟"

فقيل لي: "توماس جيفرسون كان الحافظ للختم العظيم".

قد يتخيل المرء أولئك الآباء المؤسسين الذين قرروا بأن يكون للجمهورية الوليدة التي تفصلها بحار واسعة عن سياسة الدولة العظمى الحد الأدنى من الاهتمام بالسياسة الخارجية. وكان توماس جيفرسون بحاجة إلى عمل كثير يفعله. فلماذا لا يعطى تلك الوظيفة الإدارية؟ كنت أتساءل كثيراً ولم أجد جواباً: لماذا طلب إلى هنري كيسنجر أن يوقع كتاب استقالة ريتشارد نيكسون في عام 1974. لكنني وجدت الجواب الآن. وزير الخارجية هو الذي يوقع كل وثيقة رسمية ويمهرها بالخاتم العظيم، فأنا كاتب العدل للدولة. ولدي الختم العظيم - الوسيلة الميكانيكية التي تدمغ الختم - المعروض بمكان بارز في صالة المعارض في وزارة الخارجية، وقد أنشأت المعرض المتنقل إحياء للذكرى الخامسة والعشرين بعد المئتين.

22

تعزيز مصالح أمريكا وقيمها في الخارج

في اليوم التالي ليوم خطاب حالة الاتحاد غادرت البلاد في أول جولة لي في الخارج. لم يمض على بدء ولايتي سوى أسبوع واحد، وقد رغبت من خلال جولة أقوم بها إلى الخارج أن أرسل رسالة انفتاح ومد اليد إلى أصدقائنا.

وصلت إلى قاعدة أندروز الجوية وركبت الطائرة التي لا تحمل إلا شعار "الولايات المتحدة الأمريكية". هذه الطائرة التي يطلق عليها عادة اسم "الأزرق والأبيض" من طراز بوينغ 757 (Boeing 757)، وذات زخرف قديم يعود إلى نحو عام 1980. لكنني حين مشيت متوجهة إلى قمرتي في مقدمة الطائرة وجلست إلى طاولة مكتبي لأول مرة أحسست بشعور العُجب والزهو. وقبل أن أغوص في أفكاري دخل إلي الناطق باسمي شون ماكورماك وقال بأنه بعيد إقلاع الطائرة يجب أن أتحدث مع الفريق الصحفي المرافق، ومعظمهم ممن هم معتمدون بوزارة الخارجية بشكل دائم. هكذا تقضي الطقوس أنه بمجرد إقلاع الطائرة من أرض المطار يتعين علي أن أعطي فكرة عن الجولة من خلال قصص صحفية أولية يمكن للصحفيين إرسالها لصحفهم بمجرد هبوط الطائرة. وعملاً بمقتضى الواجب المهني توجهت إلى مؤخرة الطائرة وحاولت الوقوف منتصبة القامة بالرغم من اضطراب الطائرة التي جعلتنا نهتز للأمام والخلف.

كان الصحفيون بمزاجهم الجيد، لعلهم أرادوا أن يعطوا هذه الوزيرة الجديدة شيئاً من شهر عسل. هم أعضاء كبار في مهنهم يعرفون أمور السياسة الخارجية بجميع تفاصيلها الدقيقة. ستيف فايسمان من "نيويورك تايمز"، وغلن كيسلر من "واشنطن بوست"، وآن غيران من وكالة الأسوشييتدبرس، وأندريه ميتشل من شبكة NBC نيوز الإخبارية كلهم جاؤوا إلى مبنى الوزارة مرات عديدة. ومعروف

عن الفريق الصحفي في وزارة الخارجية أنهم جميعاً "أغبياء في السياسة الخارجية"، خلافاً لأولئك الصحفيين ذوي الثقافة العامة الواسعة الذين يحبون أضواء السبق الصحفي من البيت الأبيض. وهؤلاء سوف يكونون رفاقي على مدى أربعة أعوام في إطار علاقة شبه عدائية أملتُ من خلالها أن تولّد احتراماً متبادلاً. وهذا في الواقع من صميم تقاليد "السلطة الرابعة". سوف نكون معاً في الكثير من المناسبات، وكبادرة مني أعطيت كل واحد منهم أطلس الخرائط الذي يعرفون منه مسار جولتي.

لقد عمل جيم ولكنسون، كبير مستشاريّ، وشون وباقي أفراد الفريق بحرص على رسم مسار جولتي بحيث يكون التوقف الأول في بريطانيا، "أقرب الأصدقاء إلينا". وبالمناسبة، تعلمت ألا أقول ذلك لأن الجميع برغم علمهم بهذه "العلاقة الخاصة" فقد يكون فيها إساءة لأصدقاء آخرين مقربين إلينا. لذلك قررت أن أستعمل عبارة "أحد أصدقائنا المقربين"، فهذا يظل على الجانب الأسلم.

كان البريطانيون تواقين لمساعدتي في جعل رحلتي هذه تنطلق من بداية جيدة. وابتدأ يومي بمقابلة ممتازة مع الصحفي الجليل سير ديفيد فروست Sir David Frost. ثم اجتمعت برئيس الوزراء طوني بلير في رقم 10 دواننغ ستريت. كان دخولي سابقاً إلى منزل ونستون تشرشل لحظة خصوصية. ومع ذلك دهشت ثانية بالتواضع الذي يتصف به (علماً أنني أزوره اليوم للمرة الثالثة أو نحو ذلك). هو منزل ريفي - لكن اللوحات على الجدران تعود إلى أيام رئيس الوزراء بنجامين دزرائيلي في القرن التاسع عشر. شعرت بالهدوء قبل هذا اللقاء الأول لي كوزيرة للخارجية، حيث إنني من موقعي السابق كمستشارة للأمن القومي كنت أعرف قادة معظم الدول معرفة جيدة، وكنت أعرف طوني بلير أكثر مما عرفتهم جميعاً، والصحافة المتاحة لديه كانت الوسيلة المريحة لي لبدء لقاءاتي العامة في العالم.

وكان اجتماعي مع وزير الخارجية جاك سترو Jack Straw لقاء ودياً وإيجابياً أعقبه مؤتمر صحفي رسمي وموسع. هنالك نوعان من اللقاءات الصحفية: "إتاحة" وجود الصحفيين حيث يخرج المشاركون من الاجتماع ويقفون أمام رجال الصحافة ويدلون بتصريحات ارتجالية وربما يجيبون على سؤال أو سؤالين، والنوع الثاني هو "المؤتمر الصحفي" حيث توجد المنصات في قاعات مذهبة وإجابات محضرة مسبقاً، وما قد يبدو أسئلة لا يحصى عددها. حين خرجت أنا وجاك سترو

ودخلنا قاعة مزدانة باللونين الأبيض والذهبي، ثم صعدنا إلى المنصة، شعرت بهول المفاجأة إزاء هذا العدد الضخم من الصحفيين. لكنني قلت في نفسي: "أثبتي. اتخذي وضعيتك. قفي منتصبة القامة. لقد فعلتِ ذلك ألف مرة من قبل. حسن، ربما ليس ألف مرة بل، ما يكفي من المرات".

أدلى جاك ببيانه، وأدليت ببياني. ثم بدأت الأسئلة تتوالى. ولشدة دهشتي كان ثمة أسئلة قليلة جداً عن العراق. ففي الثلاثين من كانون الثاني/يناير ذهب الملايين من العراقيين إلى صناديق الاقتراع ليدلوا بأصواتهم في أضخم وأقوى عرض لما يبدو عليه الطريق نحو الديمقراطية في الشرق الأوسط. كان قرارنا بالإطاحة بصدام حسين، مضافاً إليه فضيحة الخبر العاجل حول تورط أشخاص عاملين في الأمم المتحدة في فضيحة النفط مقابل الغذاء، يبدو الآن في حال أفضل مما كان عليه قبل شهور قليلة، حتى في نظر المنتقدين. والمعروف أن للصحافة ميلاً لتغيير الموضوع عندما يخمد أجيج الأزمة. فقد تحول اهتمام الصحافة نحو إيران وتلك الفجوة الواسعة بين الولايات المتحدة وحلفائها حول السبيل لمقاربة طموحات طهران النووية.

حين استمعت للأسئلة تبين لي أن الأوروبيين بطريقة ما يرون أنفسهم أصحاب وساطة بين الولايات المتحدة وإيران. وبأنهم ينظرون إلى واشنطن على أنها جزء من المشكلة، وليست شريكاً في محاولة التوصل إلى حل. وساءلت نفسي: "كيف وصلنا إلى هذه الحالة؟" وكانت الأسئلة، الواحد تلو الآخر، تحاول البحث عن دليل يشير إلى أن الولايات المتحدة تعتزم الشروع في عمل عسكري ضد إيران. ومع أن جاك حاول أن يقلل من شأن ذلك التصور حول وجود انشقاق في الصفوف إلا أنه، هو أيضاً، كما بدا لي، يفكر بأن الولايات المتحدة وأوروبا ليستا في موقف موحد. وقلت في نفسي: "هذا ما يحبه الإيرانيون". وقررت أن أتحدث مع الرئيس حول هذا التطور المثير للقلق على الهاتف تلك الليلة. يجب أن يعرف مدى اتساع تلك المسافة بيننا وبين أصدقائنا.

عصر ذلك اليوم انطلقنا مسرعين إلى برلين. فهذه العاصمة الألمانية واحدة من مدينتين اثنتين أثيرتين لدي في أوروبا (والأولى روما)، وهي المدينة التي تستفز ذكريات تاريخية منها الجيد ومنها الرديء. كنت مشاركة في عملية توحيد ألمانيا، وعادت إلى ذاكرتي أحاديث مطولة كنا نعقدها في مقاهي بون حول احتمال

أن تستعيد برلين موقعها كعاصمة لألمانيا. كان رأي البعض أن اسم هذه المدينة العظيمة مرتبط بقوة بحربين عالميتين وبسيطرة الطبقة العسكرية. ولحسن الحظ اتخذ الألمان قرارهم لصالح برلين، لتكون عاصمة تلائم قوة عظمى.

لكن الحقيقة الثابتة هي أن ألمانيا الموحدة لا تزال تتصالح مع دورها بأنها البلد الأوروبي الأكثر سكاناً والأكثر ازدهاراً على الصعيد الاقتصادي. وعندما يقول المرء شيئاً عن "القوة" الألمانية يتصدى محاوره ليذكره بأن كلمة "قوة" ليست الكلمة التي ينظر إليها الألمان بارتياح. لكن تعريف دور ألمانيا تعريف معقد، فهي متمسكة بقوة بمشروع التوحيد الأوروبي الذي يقصد به أن تكون "قوة" برلين جزءاً منه من خلال دمجها في إطار سلمي أكبر. علاقة هذا البلد مع الولايات المتحدة دعمت ألمانيا طوال مدة الحرب الباردة وعاونتها في التغلب على هذا الانقسام قبل انتهاء القرن. ومع ذلك، لا تزال ألمانيا الجديدة تبحث عن هوية سياستها الخارجية. وما قرار غيرهارد شرودر بالانضمام إلى فلاديمير بوتين في معارضة التدخل في العراق إلا صدى للنزعة التاريخية لألمانيا نحو التوجه شرقاً. ولم أشأ أن أضخم الموضوع لكنني رأيت أن علاقتنا مع ألمانيا، وأكثر من أي حليف آخر، قد ساءت من جراء الانقسام بشأن العراق. لكن ألمانيا الموحدة لا تزال في حمأة تعريف توجهاتها في السياسة الخارجية وأنا لا أحب العائدات المبكرة.

دخلنا المبنى الجديد الذي يضم مكاتب المستشار. يصف الناس هذا المبنى بأنه "آلة غسيل الثياب" بسبب البرج المركزي الأسطواني الشكل الذي يرمز إلى الدوران الدائم للحركة. أنا أعشق العمارة الألمانية التقليدية وأجد الحداثة الألمانية تبعث على القلق، وقلت في نفسي إن هذا المبنى هو الرفيق غير المريح للبندستاغ إبان القرن التاسع عشر والكائن على الطرف الآخر للساحة حتى بعد أن استبدلت القبة الحجرية للبندستاغ بالزجاج رمزاً لشفافية الجمهورية الاتحادية. إنما قد يبدو تركيزي على المباني غريباً بعض الشيء، بالنظر للأهمية التي أعلقها على الاجتماعات التي سأعقدها هنا، ولسبب لا أعرفه استرعت العمارة الألمانية انتباهي.

صعدنا بالمصعد إلى مكاتب المستشار شرودر الذي رحب بنا بحرارة. وبعد لقاء ودي، خرجنا نحن الاثنين عبر ممر ضيق لنواجه الصحافة. حين دخلنا القاعة كانت أضواء آلات تصوير الصحفيين تعمي الأبصار. احتشد نحو مئات الصحفيين في بهو لا يستوعب إلا عدداً قليلاً منهم. وكانوا يتدافعون، ويشد الواحد منهم الآخر

عله يلتقط صورة لنا نحن الاثنين. هذا يقول: "انظري هنا يا كوندي!" وآخر يقول "الوزيرة رايس، إلى هنا." وثالث يقول: "انظري إلي يا كوندي". آلات التصوير تومض بأضوائها الساطعة من كل اتجاه. وتابعت سيري إلى جانب شرودر، لكنني ذهلت بكل هذه الفوضى العارمة حولنا.

بعدما وصلنا إلى المنصة قال المستشار بعض الكلمات الدافئة حول أهمية العلاقات الأمريكية الألمانية وعن قيمنا المشتركة. أكد على مساهمة ألمانيا في إعادة بناء العراق مركّزاً على جهودها في تدريب القوات الأمنية. ثم أدليت ببياني الذي ركزت فيه بدوري على المستقبل وليس الماضي. أما فترة السؤال والجواب فكانت مشابهة لما حصل في لندن، حيث تركزت الأسئلة على إيران دون العراق، بشكل حاد إنما ليس عدائياً.

في لحظة معينة اخترت صحفياً ألمانياً عندما كان في الحقيقة دور شرودر ليختار أحد الصحفيين، فقال: "هذه هي سلطة المرأة!" بصوته العالي والأجش ورطانته الألمانية. أوه! حسن! لعله أراد قولها على سبيل المداعبة – على ما أعتقد. بعد انتهاء المؤتمر الصحفي قبلني شرودر في وجنتي. التغطية الصحفية صباح اليوم التالي لزيارتي لبرلين تضمنت صورة كبيرة الحجم للمستشار الألماني وأنا في لحظة عناق ودي. لقد حملت هذه الصورة ما هو أكثر من كلام يقال عن وضع الماضي وراءنا، وشعرت بالامتنان. في وقت متأخر من عصر ذلك اليوم، وعلى الطائرة المتجهة بنا من بولونيا إلى تركيا، اتصل الرئيس بوش وتبادلنا بعض الضحكات حول مدى التقارب البادي علينا أنا والمستشار. لكنه في نبرة جادة قال إنني أنفذ ما كان يأمله، لقد حان الوقت الآن للتحرك بعيداً عن ذلك الانشقاق الذي سببته جراح العراق ونعيد توحيد التحالف خدمة لقضية تعزيز القيم المشتركة.

ليس ثمة مكان غير بولونيا يستثير ذكريات قوة تلك القيم الديمقراطية، وكان توقفي في وارسو مدفوعاً بنيتي في تذكير الجميع ليفكروا بتاريخ هذا القوس الطويل، وليس في عناوين الصحف لهذه الأيام. فالبولونيون لم يكونوا فقط من أول المشاركين وبحماس في تحرير العراق، بل فعلوا ذلك لأسبابهم المحقة. فهم يؤمنون بعالمية الحرية، ويشعرون بالامتنان لأن العالم الحر لا يزال يذكرهم إبان ذلك الأفول الطويل للحرب الباردة. وهذا ما جعلهم يرغبون بفعل الشيء نفسه من أجل الشعوب المقيّدة في كل مكان.

قبل أربع سنوات، عندما قمنا، الرئيس وأنا، بزيارة وارسو، هزت مشاعري مراسم استقبالنا، استمعنا إلى النشيدين الوطنيين ولم يكن العلمان الأمريكي والبولوني فقط المرفوعين بل كان إلى جانبهما علم حلف شمال الأطلسي (الناتو). وجالت بذهني أفكار كثيرة حول مدى استحالة حصول هذا المشهد في تلك الأيام المظلمة للهيمنة السوفياتية على أوروبا الشرقية. وتذكرت في الآن عينه أيضاً زيارتي إلى بولونيا عام 1989 مع الرئيس جورج بوش الأب الذي أسهم في إطلاق الثورة على النظام الشيوعي بزيارته إلى مدينة غدانسك Gdansk ودعمه المطلق لحركة التضامن المعارضة. كانت بولونيا التنكار الحيوي بأن السياسة الخارجية الأمريكية، القائمة على القوة والمبدأ قد ساعدت في تغيير ما كان يبدو ظروفاً ثابتة عصية على التغيير.

لو استطاعت أوروبا "القديمة" و"الجديدة" وإلى جانبها الولايات المتحدة أن تركز الطاقة والاهتمام على المناطق المضطربة، وبخاصة في الشرق الأوسط، فباستطاعتنا بناء توازن للقوى يخدم الحرية. وبالطبع، لن يكون هذا العمل سهلاً. ولكن من كان يظن في عام 1945 بأن الرئيس الأمريكي سيقوم، بعد ستين عاماً، باستعراض الفرقة البولونية التابعة لقوات حلف شمال الأطلسي، والتي لا زالت تعتمد خطوة الإوزة المتبعة في دول أوروبا الوسطى نظراً لانتمائها السابق إلى حلف وارسو؟ من كان يظن ذلك ممكناً في عام 1985؟

وبرغم ذلك فقد كنا ندرك جيداً أن هذا التحدي قد تفاقم كثيراً من جراء علاقة الولايات المتحدة غير الجيدة مع العالم الإسلامي. ونقطة توقفي التالية في تركيا سوف تركز على هذه الناحية.

تركيا حليف قديم وعضو في حلف شمال الأطلسي (الناتو) منذ عام 1952. لكنها كانت حتى عهد قريب بلداً شبه ديمقراطي بوجود مؤسسة عسكرية وصفوة سياسية تفرض وجودها، وتفرض العلمانية على السكان - بالقوة الوحشية أحياناً. فالكمالية، كما يدعى مبدأ العلمانية، أتاحت الحداثة لتركيا لكنها لم تتح لها الديمقراطية. وحرية العبادة محظورة خارج المساجد. أما الآن، وبعد فوز حزب العدالة والتنمية بالانتخابات انتقل زمام السلطة إلى قادة إسلاميين معترف بهم. أصروا على أن لا نية لديهم بجعل تركيا تحت حكم ديني، إنما أرادوا أن يعيدوا التوازن إلى المجتمع وأن يعطوا التعبير الديني والعبادة والأشخاص المتدينين مكاناً

في الساحة العامة. وظهرت التوترات حين وقع الصدام بين الصفوة القديمة (المؤمنين بالمدرسة الكمالية) والقادة الجدد حول المسار المستقبلي للبلاد. حتى ظهور زوجات المسؤولين في حزب العدالة والتنمية "مغطيات" رؤوسهن بوشاح الرأس كان مصدر إزعاج الكثيرين من الأتراك الذين يخشون من أسلمة البلد. لكنني رأيت تركيا دولة في خط المواجهة الأول في هذا الصراع التاريخي للتوفيق بين مبادئ الإسلام ومطالب حرية الفرد.

ولا يزال هذا الصراع مستعراً في الشرق الأوسط حتى اليوم. فإذا أريد للديمقراطية أن توجد في المنطقة فيجب أن تتطور كما تطورت في تركيا. وكما حصل فيها يجب أن يوجد حل للتوتر القائم بين حقوق الفرد، بما في ذلك حقوق المرأة، والمعتقدات البيئية الإسلامية. أما مكان الدين ورجال الدين في السياسة، وهذه مسألة محسومة في أوروبا منذ مئات السنين، فيجب أن يتقرر من جديد في العالم الإسلامي.

وهكذا نجد الصراع في إسطنبول وفي أنقرة وعلى امتداد المساحات الشاسعة للبلاد يكتسب أهمية تاريخية كبيرة جداً. ذهبت إلى تركيا وأنا أعلم بمكانة تركيا المركزية في سياسة إدارة الرئيس بوش الخارجية وتوجهها نحو الشرق وأجندة الحرية.

لقد وضع الرئيس بوش في خطاب تنصيبه للولاية الثانية مسألة السعي لتطبيق حرية الإنسان في مركز الوسط في سياسة الولايات المتحدة الخارجية. وكان للرئيس اليد المباشرة في هذا الخطاب منذ بداية إعداده فأصبحت مسألة الحرية انعكاساً أكيداً لقناعاته الشخصية حول كرامة الإنسان وحريته. وكان الرئيس يسير على خُطى رتل طويل من القادة الأمريكيين الذين يؤمنون بأن المصالح الأمريكية لن يحميها على المدى البعيد إلا الحرية. فقال: "إن بقاء الحرية في وطننا يعتمد اعتماداً متزايداً على نجاح الحرية في البلدان الأخرى". ومع ذلك تابعت السياسة الأمريكية على مدى ستين عاماً شيئاً مختلفاً في الشرق الأوسط، ألا وهو الاستقرار على حساب الديمقراطية. ولم نحصل على أي منهما. فأصبح القرار الآن بالتخلي عن فكرة "الاستقرار قبل الديمقراطية" في هذه المنطقة، العنصر الأخير في رد سياستنا الخارجية على ما حصل في الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، والقطعة الأخيرة في مبدأ بوش.

لكن تطور تفكيرنا – من هدف تكتيكي لملاحقة تنظيم القاعدة إلى ابتكار أجندة استراتيجية للحرية في الشرق الأوسط – لم يحصل بين عشية وضحاها. فقد كان لدى الرئيس، بالطبع، ومنذ البداية إيمان شخصي بقوة الحرية، وإحساس فطري حيال سياسة خارجية أمريكية قائمة على القيم، وتجلى ذلك بوضوح في الطريقة التي نظر بها إلى احتمال قيام دولة فلسطينية، وفي إصراره على أن الولايات المتحدة ستساعد في بناء عراق "ديمقراطي" وليس فقط بناء عراق محرر.

في خطابه عند بدء ولايته الثانية تحدث الرئيس عن خياره لتعزيز الحرية في الشرق الأوسط وفي غيره من المناطق بكل وضوح وصراحة، وفجّر جدالاً بين صناع السياسات والمحللين والأكاديميين حول مكان المثالية والأيديولوجية في سياسة الولايات المتحدة الخارجية. انكفأ أصحاب المذهب الواقعي إلى ثكناتهم ليطلقوا جرس الإنذار بأن "المصالح" وليس "المثالية" هي التي يجب أن تكون المرشد والدليل في تفاعلات الولايات المتحدة مع العالم. لكن الشيء الذي لم يروه هو أن أجندة الحرية لم تكن مجرد قضية أخلاق أو قضية المثالية، بل هي إعادة تعريف لما يشكل مذهب الواقعية، هي تغيير للطريقة التي ننظر بها إلى مصالح الولايات المتحدة في ظل الظروف الجديدة المفروضة علينا بفعل الهجمات التي وقعت في ذلك اليوم البغيض. لكننا توصلنا سريعاً إلى حد ما إلى الاستنتاج بأن مصالح الولايات المتحدة وقيمها يمكن أن ترتبط معاً بطريقة متماسكة لتشكل ما أدعوه واقعية أمريكية متميزة.

كان ردنا بصورة عامة على ما حصل في 9/11 يشبه تقريباً الرد الأمريكي على هجوم بيرل هاربر وما مر بها من تجارب بعد الحرب العالمية الثانية. روزفلت لم يدخل الحرب لينشر الديمقراطية في ألمانيا واليابان. وعندما وضعت الحرب أوزارها لم يكن اهتمام الأوروبيين، وبخاصة بريطانيا العظمى، منصباً على شكل الحكومة الألمانية الجديدة بقدر اهتمامهم باحتواء قوة هذه الحكومة. يروى أن تشرشل قال بأنه يحب ألمانيا كثيراً حتى إنه يرغب أن يرى أكبر عدد ممكن من هذا البلد المسمى ألمانيا. وهذا يعني بعبارة أخرى أنه يريد تفكيكها ويعيدها إلى وضعها الذي كانت عليه قبل عام 1871، والسلامة تأتي من تحقيق التوازن الصحيح للقوة، وهذا يعني ألمانيا ضعيفة.

لكن، كان للأمريكيين رأي مختلف. فهنالك بالتأكيد بُعْدٌ أخلاقي لإصرارهم

على العمليات والمؤسسات الديمقراطية. وكان ثمة سبب عملي أيضاً: فقد بدأ ترومان وأتشيسون ومارشال يوازنون نظاماً جديداً ومستقراً مع تغيير دائم في طبيعة أنظمة الحكم المهزومة، وهو تغيير لا يمكن تأمينه إلا بالديمقراطية. وكانوا يؤمنون بأن توازن القوى يمكن أن يتحسن لصالحنا إذا نشأت في أوروبا دول ديمقراطية. فهذا الربط بين مصالحنا (توازن القوة) وقيمنا (الديمقراطية) هو جوهر تفكيرنا الاستراتيجي. وفي مرحلة لاحقة سوف تعمل الولايات المتحدة وحلفاؤها على إدخال ألمانيا الغربية في نوع جديد من التحالف الأمني، تحالف قائم على قيم الديمقراطية. وسيعمل حلف الناتو على منع تقدم الاتحاد السوفياتي بقيادة جوزيف ستالين وعلى خلق مظلة أمنية يكون تحتها الأعداء السابقون شركاء ديمقراطيين في السلام. أما في اليابان فسوف يتخذ هذا الحلف شكل تحالف دفاعي لديه حكومة جديدة ودستور شبيه بدستور الولايات المتحدة. لقد كان ذلك تعبيراً عملياً مبكراً للاعتقاد الذي سيظهر لاحقاً على صيغة نظرية أكاديمية تدعى نظرية "السلام الديمقراطي". والتاريخ ينبئنا بأن الديمقراطيات لا تحارب إحداها الأخرى. لذلك فالديمقراطية والاستقرار - داخل البلدان وفيما بينها - يعزز كل منهما الآخر.

غير أن الإيمان بقوة الديمقراطية في التغلب على النزاعات القديمة ووضع أساس للسلام والازدهار لم ينتقل حرفياً إلى الشرق الأوسط. ومع ذلك كانت أصداؤه جلية لا تحتمل الخطأ في الطريقة التي بتنا ننظر بها إلى تلك المنطقة المضطربة بعد الفظائع الحاصلة في 9/11. فالمشكلة الآنية كانت ملاحقة تنظيم القاعدة، والدفاع عن بلدنا، والتعامل مع دول تستخدم أسلحة الدمار الشامل التي يُحتمل أن تعطي هذه الأسلحة إلى الإرهابيين. ولكن يوجد بكل تأكيد رسالة كبيرة معينة تكمن تحت أنقاض البرجين والبنتاغون. كانت، كما بتنا نعتقد، الأثر السمّي "لثغرة الحرية" في الشرق الأوسط وعلاقة الولايات المتحدة التي لا يمكن الصفح عنها في الدفاع عن الوضع الراهن الاستبدادي.

فالأصول الفكرية للرابط بين ثغرة الحرية والإرهاب بالغة التعقيد. وغني عن القول بأن أعمال برنارد لويس Bernard Lewis وفؤاد عجمي Fouad Ajami تركت أثرها فينا. لكن الوثيقة الوحيدة ذات الأثر الأقوى عند الرئيس، وعندي بكل تأكيد، هي تقرير التنمية البشرية العربية لعام 2002 الصادر برعاية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ففي هذا التقرير عرض المفكرون العرب تكاليف مبدأ الاستبداد والسلطوية

وخضوع الفرد لمصلحة الدولة في الشرق الأوسط على مدى ستين عاماً. وقالوا: "العالم العربي على مفترق طرق" ويخشى أن يُترك وراء الآخرين. والوضع الراهن السلطوي الاستبدادي أدى إلى ثلاثة ضروب للعجز كان من شأنها خنق التطور والتقدم، وهي العجز في المعرفة والتعليم، وفي تمكين المرأة، وفي الحرية. ومن خلال تحديد المصادر الرئيسية للمشكلة عمل التقرير على تبيان الطريق نحو الأمام.

لكن غياب الحرية في العالم العربي لم يعن غياب السياسة. والراحة التي أحس بها الكثيرون في الاستقرار الجوهري في المنطقة كانت راحة كاذبة. والحكام السلطويون، وأكثرهم من أصدقائنا، وضعوا خياراً كاذباً هو الاستقرار أو الديمقراطية. "المتطرفون الإسلاميون أو أنا" هكذا يقولون. ثم انخرطوا في سياسات حققت توقعاتها وثبّتت مقولة الرأيين المتناقضين. قُمعت القوى السياسية الصحية، وسُجن المنادون بالحرية وضُربوا ومُنعوا من تنظيم أنفسهم. وفي الآن عينه اتخذ الإسلاميون ملاذاً لهم في المساجد والمدارس الدينية، وبرزوا كقوى سياسية وفي أماكن كثيرة على هيئة مقدمي خدمات اجتماعية للسكان لم يكن نظام الحكم السلطوي يقدمها لهم. فاشتهرت الأعمال التي يقوم بها كل من حزب الله في لبنان وحماس في المناطق الفلسطينية والإخوان المسلمين في مصر بارتباطها بأعمال الخير بين الفقراء مثلما اشتهرت هذه الجماعات بآرائها الراديكالية.

في هذا السياق يحضرني مثال لا يمكن وصفه إلا بحالة تشبه حالة الدكتور فاوست(*) في الأساطير الألمانية. فقد عقدت الأسرة المالكة السعودية التي أقلقها الهجوم على الحرم المكي في أعقاب الثورة الإيرانية عام 1979 اتفاقاً مع رجال الدين السلفيين المتطرفين. ويمكن تلخيص موقف العاهل السعودي بالقول: "الحرم لكم والساحة العامة لنا". في زيارة قمت بها لأحد أماكن إقامة الملك عبد الله غير العادية صُعقت عندما وجدت نفسي أمشي داخل حوض مصنوع لعرض الأسماك، وكل ما فيه أسماك من المناطق المدارية وسمك القرش المفترس. سألت أحد الأمراء: ماذا يصنعون لمنع القرش من التهام الأسماك، فقال "إذا أطعمتِ القرش جيداً وبما يكفي لن يكون له رغبة بالأسماك". وقد استخدم ستيف هادلي هذا القول قائلاً: بهذه الطريقة عينها يعامل آل سعود السلفيين: أطعمهم فلن يأكلوك. وانهارت تلك

(*) فاوست أو فاوستس: ساحر وعالم كيمياء في الأساطير الألمانية، باع نفسه للشيطان لينال بالمقابل القوة والمعرفة (المترجم).

الصفقة عندما وقع الاعتداء على مركز التجارة العالمي، ثم، بعد سنتين، عندما وقعت الاعتداءات الوحشية على المملكة ذاتها. فالأيديولوجية الجديدة تجسدت في تنظيم القاعدة الذي كان مصمماً على طرد الولايات المتحدة من الشرق الأوسط وتدمير أنظمة الحكم التي كنا ندعمها وإفساح الطريق لقيام الخلافة الإسلامية. لهذا يمكن القول من حيث الجوهر إن غياب قوى سياسية لائقة وجديرة بالاحترام قد ترك فراغاً ملأه المتطرفون الذين أصبحوا المتنفس "للسياسة" في بلدان تعاني من "ثغرة الحرية".

لا يمكن إلحاق الهزيمة بالإرهاب وبالإسلام السياسي المتزمّت إلا من خلال نشوء المؤسسات والممارسات الديمقراطية. كنا نعرف أن الطريق ليس سهلاً، وقد تكون ثمة من دون شك مقايضات على المدى القصير. ولا تستطيع الولايات المتحدة إعادة توجيه سياستها الخارجية بشكل جذري، رافضة التعامل مع الأنظمة الصديقة مثل السعودية ومصر في مسائل ذات أهمية استراتيجية.

إنن يقصد بأجندة الحرية أن تكون تحولاً استراتيجياً بعيد المدى في الطريقة التي عرّفنا بها مصالحنا، وليست انحناءً وركوعاً إزاء قيمنا. طوّرنا مؤسسات دولية جديدة عبر سلسلة من البرامج التي عُرفت باسم المبادرة الواسعة للشرق الأوسط وشمال أفريقيا. "منتدى المستقبل" الذي أُحدث عام 2004، حضره ممثلون للمجتمع المدني والحكومات من جميع أنحاء المنطقة ليناقشوا حقوق الأفراد وتمكين المرأة والتنمية الاقتصادية. واجتمع المسؤولون من الولايات المتحدة وأوروبا مع وزراء قادمين من دول ملكية مثل السعودية والأردن ومن دول دكتاتورية مثل سورية في جلسات كُرِّست المناقشات فيها حول حقوق الإنسان والديمقراطية. وكان الهدف الدفع عبر أبعاد مختلفة ودعم المجتمع المدني وممارسة الضغط على الحكومات. ولن يندهش المرء بأن كانت المداخلات عقيمة، وفي بعض الأحيان معادية لنا. ومع ذلك، حضر المشاركون - وهم ممثلون للحكومات والمجتمع المدني - وكان الإصلاح السياسي بنداً دائماً للمناقشة في كل اجتماع.

في عملنا هذا حاولنا أن نصنع نسخة لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا الذي أُحدث في عام 1975. آنذاك انتاب المحافظين قلق بأن مؤتمر الأمن والتعاون سوف يكرس الوضع الراهن، حيث إن الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية شاركا كأعضاء متساوين مع دول أوروبا الحرة. لكنه فعل العكس تماماً. فقد تضمن ميثاق المؤتمر

حقوق الإنسان التي كانت واحدة من "السلال" الثلاث (كانت السلتان الأخريان الأمن والاقتصاد)، واستخدم المنشقون هذا الأسلوب كثيراً ليحرجوا حكامهم الذين في نهاية المطاف وقعوا على هذه الوثيقة. وما يجدر ذكره أن العديد من برامج التبادل والمؤتمرات التي نظمها مؤتمر الأمن والتعاون قد أتاحت الفرص لمواطنين من الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية ليلتقوا معاً وليتحدثوا مع نشطاء من الغرب في بيئة محمية. وعندما انتهت الحرب الباردة أشاد الكثيرون من المنشقين السابقين بالعمل الذي قام به مؤتمر الأمن والتعاون في تسريع انهيار الشيوعية في أوروبا.

وكنا نعلم أيضاً أن أجندة الحرية عمل لأجيال وليس لجيل واحد. ومع ذلك من المهم على المدى القصير أن يكون ثمة مثال ملموس حول إمكانية نجاحها. ولم يكن مستقبل العراق أكيداً ليكون المثال المطلوب. أما تركيا البلد الذي ينعم بالاستقرار، وفي مرحلته الانتقالية، فهي الدليل والبرهان على أن الديمقراطية والإسلام يمكن أن يعيشا جنباً إلى جنب.

ولتركيا أهمية أيضاً لسبب آخر، فهي جغرافياً وتاريخياً تشكل جسراً بين الشرق الأوسط وأوروبا. وقد كتب العالم السياسي العظيم صمويل هنتنغتون Samuel Huntington مقالة في عام 1993 بعنوان "صدام الحضارات"، وألف فيما بعد كتاباً حقق أفضل المبيعات. ففي مقالته وكتابه قال: لا يوجد شيء اسمه قيم عالمية وأن العالم الإسلامي، وغيره، كيان بحد ذاته. وهذه الحقيقة سوف تفرز بالتالي صداماً، يرجح أن يكون عنيفاً، تصطدم فيه مبادئ التسامح الديني عند الغرب مع الإسلام السياسي. وبدا هنتنغتون بعد أحداث 9/11 وكأنه نبي.

عرفت هنتنغتون حين كنت زميلة زائرة في مركز للبحوث بجامعة هارفارد اسمه "مركز الشؤون الدولية" في عام 1986. كان من أكثر أساتذتي أهمية لديّ، ويشاركني افتتاني بنظريات العلاقات المدنية-العسكرية. قليلة هي العقول الخصبة مثل عقل هنتنغتون. كان يفكر بمصطلحات فلسفية وتاريخية كبرى. وكتابه كذلك، شامل بما فيه من تحليل، بل وأكثر من ذلك بما فيه من مضامين.

قرأت كتابه ثانية بعد أحداث 9/11، وهذه المرة أصابني ذعر شديد. لكنه بدا لي أنه يقلل من قدرة المؤسسات على تشكيل الأحداث، وليس بأن تكون الأحداث سبباً لتشكيل المؤسسات. والتاريخ يقدم لنا الكثير من الأمثلة. تحت مظلة حلف الأطلسي (الناتو) أمست ألمانيا وفرنسا صديقتين. وعند انتهاء الحرب الباردة خشي

الكثيرون من اندلاع أعمال العنف الإثني في أوروبا الشرقية، لكن هذا العنف لم يحدث باستثناء يوغوسلافيا السابقة. بل تجاوزت هنغاريا ورومانيا وبلغاريا كل ما بينها من نزاعات، لو أنها حصلت قبل قرن من الزمان لتفجرت على ميدان المعركة. وانتقل الأوروبيون في شرق ووسط القارة إلى الديمقراطية بسلام، ولم يكن النجمان المرشدان لهما في هذا السبيل سوى الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي (الناتو)، والعضوية في أي منهما أو في كليهما هي المرشد الهادي لهم.

وتركيا عضو في حلف شمال الأطلسي وتريد الدخول في الاتحاد الأوروبي. وكان من شأن الشروط الصارمة للعضوية، الاقتصادية منها والسياسية، أن دفعت تركيا لاعتماد الديمقراطية. لكن الأوروبيين اتبعوا الازدواجية إذ ليست لديهم الرغبة في إدخال سبعين مليون مسلم في الاتحاد. وأحس الأتراك بأن أوروبا تخوض معها مفاوضات للدخول في الاتحاد لكنها لا تريد الانتهاء من المفاوضات. ولم تكن مخاوفهم بلا أساس، ولا يحتاج المرء للغوص إلى الأعماق ليكتشف عدم رغبة الأوروبيين بانضمام تركيا إلى أوروبا. وباعتقادي يعتبر هذا الموقف برهاناً على صحة أقوال هنتنغتون: إن أوروبا بإصرارها على وضع تقسيم جديد بين تركيا المسلمة وأوروبا المسيحية ترتكب خطأ استراتيجياً كبيراً.

لهذا توجهت إلى أنقرة وفي نفسي رغبة عارمة بأن أفهم ما الذي يجري هناك وفي الآن عينه أعزز أواصر الصداقة بيننا وبين الأتراك. فجاء لقائي مع القادة الأتراك ليعزز اعتقادي بأن هذا البلد قد يكون المركز الرئيسي للتغيير الواسع في الشرق الأوسط، مركزاً يؤمن بالقيم الديمقراطية وبالتالي يهزم الإرهاب.

وزير الخارجية عبد الله غُل الذي أصبح فيما بعد رئيساً للجمهورية رجل قوي البنية يشبه المصارع ويتكلم الإنكليزية بطلاقة مع أن لكنته ثقيلة نوعاً ما. ومع أنه يتوجب على المرء أن يلتزم الحذر عند تفاعله مع زميل أجنبي معتمداً على الشخصية، لكننا نحن جميعاً بشر. وللكيمياء دورها الهام، ومع غُل كانت هذه الكيمياء جيدة منذ اللحظة الأولى.

حين تحدثنا معاً عن مستقبل تركيا ونحن في السيارة تولّدت لدي القناعة بأنه رجل ديمقراطي في الصميم. أقرّ بأن بعض الأتراك أبدوا انزعاجهم لكون حزب العدالة والتنمية يجاهر بأنه إسلامي، مشيراً إلى أن الناس سيدركون بأنه يتطور باتجاه ما هو معروف عن الحزب الديمقراطي المسيحي (CDU) في ألمانيا. وقال

ضاحكاً: "وهؤلاء ما عادوا مسيحيين!" وقد بدا منزعجاً لأن بعض الناس ينتقدون زوجته لارتدائها غطاء الرأس قائلاً إن هذه المسألة يجب أن تعد اختياراً شخصياً. وأضاف: "لدي أقرباء من النساء بعضهن يرتدين الحجاب وبعضهن الآخر سافرات حاسرات". ثم انتقل للحديث عن الأقلية الكردية في تركيا معرباً عن رغبته بمعاملتهم معاملة أفضل مما عاملتهم به الحكومات السابقة وبذلك تُوقَظ فيهم هويتهم التركية. وعموماً لم أر شيئاً لا أحبه في زميلي - وهذا ما أنا عليه حتى اليوم.

لكنني لم أستطع أن أتفهم رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان بالسهولة عينها التي فهمت بها وزير الخارجية. كان يجلس في مكتبه المعتم إلا قليلاً والستائر الحمراء الداكنة محاطاً بصور مصطفى كمال أتاتورك المعروف بأنه أبو تركيا الحديثة، وانتابني إحساس بأن تركيا ليست بلداً أوروبياً حقاً. ومع أن رئيس الوزراء قال جميع ما يمكن قوله عن الديمقراطية والإسلام إلا أن دفاعه عن حزب العدالة والتنمية كان سياسياً أكثر من دفاع غُل.

وانتقل الحديث إلى العراق والتوترات التي أحاطت برفض تركيا السماح للقوات الأمريكية بالمرور عبر أراضيها في عام 2003. وطمأنت أردوغان بأن الرئيس قد وضع هذا الرفض وراء ظهره الآن، وأنه الآن يركز على العلاقة الهامة جداً بين تركيا والعراق. أعرب أردوغان عن غضبه إزاء الهجمات المستمرة التي يشنها المتمردون الأكراد مستخدمين قواعد لهم في العراق. ووعدته بأخذ هذه المشكلة إلى واشنطن، وستكون هذه القضية حقاً واحدة من القضايا الحساسة في هذه العلاقة. وتعهد أردوغان بالتزامه بإعادة بناء العراق ليكون جاراً موحداً وديمقراطياً وينعم بالاستقرار.

وفي الختام وضعنا سريعاً أرضية مشتركة حول رغبة تركيا بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وأكدت له تكثيف جهود الولايات المتحدة لدعم هذه القضية مع حلفائنا. وقلت: "نحن لسنا عضواً في الاتحاد الأوروبي"، مشيرة إلى السبب الواضح الذي يحد من إنجازنا الشيء الكثير. فقال: "عندما ندخل الاتحاد سوف نقترح اسمكم لعضويته". يوجد لديه في الحد الأدنى حس الفكاهة.

في الطائرة التي أقلتني إلى القدس أحسست بأن زيارتي إلى تركيا كانت ناجحة. أحببت الأتراك كشعب، فهم قوم أشداء، مختلفون عنا، ولهم جاذبيتهم.

يذكرونني بالروس وهم يكافحون للحفاظ على موقع لهم بين أوروبا وآسيا. وأدركت أنني سوف أقضي الكثير من الوقت معهم في محاولة لتفادي "صراع الحضارات".

المدينة المقدسة

يوجد شيء من روحانية العالم الأخروي في النور داخل مدينة القدس وبخاصة عند شروق الشمس أو مغيبها فتشكل ستارة خلفية للمدينة القديمة. فكلما جئت إلى هذه المدينة أجدني لا إرادياً أصلي "ليعم السلام في القدس". وهذا سطر عمل على تلحينه وصياغته في واحدة من الأناشيد الدينية الأثيرة إلى قلبي الموسيقار الإنكليزي سير هيربرت باري Sir Hurbert Parry. كانت آخر زيارة لي إلى القدس في عام 2003 حين كنت أحاول بعث الحياة في اتفاقيات العقبة. والآن، ومن موقعي كوزيرة للخارجية، أحسست بمسؤولية شخصية إزاء مجموعة كبيرة من القضايا تحول دون تحقيق السلام في الشرق الأوسط. يقال: إن وزراء الخارجية الأمريكيين ينجذبون إلى الصراع الإسرائيلي الفلسطيني كما الفراشة التي تهوى الاقتراب من اللهيب. والمعنى الضمني لهذا أن الطيران القريب جداً من مشكلة قابلة للاشتعال سينجم عنه الاحتراق في أكثر الاحتمالات. لكن بدا لي في هذه الجولة في شهر شباط/فبراير وجود فرصة حقيقية كما لم توجد سابقاً لأشهد ولادة دولة فلسطينية.

انتُخب محمود عباس رئيساً للسلطة الفلسطينية في التاسع من كانون الثاني/يناير وبمجرد انتخابه أعلن أنه لا يؤمن إلا بحل تفاوضي لهذا الصراع. وفي كلامه، ليس فقط للأجانب بل ولشعبه أيضاً، لم يرد ذكر لكلمة المقاومة والانتفاضة. ورحبنا بانتخاب عباس، وكان الترحيب من خلال عرضنا لمنح الفلسطينيين 200 مليون دولار سنوياً. وقام الرئيس أيضاً بحث دول الخليج الغنية على زيادة مساعداتها زيادة جيدة. لكن الدرس الأول الذي تعلمته هو أن ذلك النداء وتلك الدعوة سوف تقابل بآذان صماء ما يدل على مدى شُحّ العرب في تقديم شيء لقضية فلسطين التي يتمسكون بها ويدافعون عنها بكل حماسة.

وكانت تحصل تغييرات كبرى داخل إسرائيل أيضاً. آرييل شارون يعد العدة لرفع خطة الانسحاب من غزة إلى الكنيست خلال أسابيع معدودة. فبعد كل هذا الإخفاق في المفاوضات كانت إسرائيل على وشك إزالة المستوطنات والمستوطنين

طوعاً ومن جانب واحد من غزة ومن الضفة الغربية. لقد ساعدنا شارون كثيراً من خلال رسالة الرئيس بوش في نيسان/أبريل عام 2004 التي أقرّ فيها بضرورة تسوية أوضاع المراكز السكانية الإسرائيلية الكبرى في الضفة الغربية. والآن يستطيع العالم كله أن يرى منافع التغييرات الهامة التي أدخلناها على النسخة الأولى لعملية السلام. فالآن يوجد قائد فلسطيني جديد محترم على المستوى الدولي ويوجد رئيس وزراء إسرائيلي محافظ على استعداد لاقتسام الأرض. ورئيس الولايات المتحدة الآن لديه الشروط التي أصر عليها في شهر حزيران/يونيو عام 2002 على الرغم من الأصوات العالية التي يطلقها المتمسكون بالتقاليد في ذلك الحين.

* * *

ذكرني الاقتراب من مكتب رئيس الوزراء أن إسرائيل لا تزال تعتبر نفسها في حالة حرب. كل زعيم في العالم يقيم ويعمل داخل مربع محمي. لكن مستوى الأمن في ذلك المربع الإسرائيلي أعلى كثيراً من غالبية الزعماء. حالما صرنا داخل المبنى فوجئنا بمظهره المتداعي الآيل للسقوط: يبدو شبيهاً إلى حد ما ببناء مدرسة ثانوية مهجورة، أرضها من البلاط الذي لا يكسوه شيء والجدران بحاجة للطلاء. في داخل مكتب رئيس الوزراء الصغير، بحجمه الذي يعادل نصف حجم مكتبي في وزارة الخارجية جلست وشارون نستعرض آراءه حول الانسحاب من غزة. وأعدت التأكيد على ضرورة التنسيق مع الفلسطينيين، وطلبت إليه أن يجتمع بعباس لأجل ذلك ودون تأخير. أكد لي رئيس الوزراء أنه سيقوم بذلك ولكن عليه أن ينجز الكثير من الأعمال داخل إسرائيل أولاً. وسألني: "هل رأيت تلك الرايات الزرقاء على السيارات؟"

وأجبت: "أجل، واعتقدت أنها من أجل إجازة معينة".

فقال: "كلا. بل يقصد بها أن تكون إشارة دعم للمستوطنين". وبعد مغادرتي مع موظفيّ لهذا المجمّع وخرجنا إلى عرض الطريق رأيت الكثير من تلك الرايات الزرقاء.

عصر ذلك اليوم توجهت بالسيارة إلى مقر السلطة الفلسطينية المعروف بـ "المقاطعة". وفي الطريق الطويل والمستقيم المار عبر صحراء قاحلة لا نبات فيها ولا ماء أخذت أسائل نفسي لماذا يريد أحد ما هذه الأرض؟ وبسبب معتقداتي

الدينية كنت دوماً أتصور لبضع لحظات يسوع المسيح يمشي في تلك الشعاب الترابية، الشديدة الانحدار في بعض مراحلها في هذه الأرض المقدسة. ثم أعود إلى حديثي مع قنصل الولايات المتحدة العام في القدس الجالس إلى جانبي في مؤخرة السيارة المدرعة الرباعية الدفع (SUV). ليس لدينا سفير لأن فلسطين ليست دولة. نأمل أن يتغير هذا الوضع عما قريب.

الطريق إلى المقاطعة يمر عبر رام الله، المدينة التي تبدو مزدهرة بما فيها من حوانيت وأبنية حكومية وشقق سكنية جميلة. ورام الله، وكذلك أريحا وبعض المدن الأخرى القليلة العدد هي الاستثناء عند الشعب الفلسطيني الذي يعيش معظمه في ظروف تعيسة بائسة.

عندما وصلنا إلى المقاطعة انعطفت السيارة (SUV) انعطافاً حاداً لتتفادى ضريح ياسر عرفات. كانت لحظة شديدة الحساسية. لم أرغب أن أكون قليلة الاحترام بل أحسست أن من الأهمية بمكان أن أكون بعيدة عن الموقع فلا أضطر لأخرج وأنظر إلى قبره. والمفرزة الأمنية المرافقة لي قد مارست هذه المناورة، وانطلقنا في الطريق الصحيح حتى وصلنا إلى حيث تجمّع الوفد الفلسطيني. ومرة أخرى فوجئت بالتغطية الصحفية، فقد اصطف الصحفيون الفلسطينيون على الجانب، وكانوا يصيحون بصوت عال، ورأيت الأضواء الساطعة من آلات التصوير. لدى خروجي من السيارة استقبلني مرحباً مساعد عباس صائب عريقات، والصحفيون يصيحون: "الوزيرة رايس!" "إلى هنا" "لطفاً صورة واحدة فقط". وقلت في نفسي يجب أن أعتاد على هذا الوضع.

مباحثاتي مع عباس غطت معظم الأرضية التي قطعتها مع شارون. وعباس لا يتقن الإنكليزية لكنه يفهمها ويستطيع أحياناً أن يرد على بعض الأسئلة. هو رجل أنيق شعره أبيض كثيف، يبدو واثقاً من نفسه وقلقاً في آن معاً. كان بالتأكيد مسروراً للقائي وأعرب عن أمله بأن "أظل منخرطة بالعملية. فنحن بحاجة إليك" كما قال. في ختام المباحثات عقدنا مؤتمراً صحفياً في غرفة متواضعة، وعلى الجدار خلفنا صورة لياسر عرفات. يبدو أنني لم يقدر لي أن أتفادى "القائد". وكما قلت في إسرائيل، قلت هنا ثانية إنها فترة من الزمن "لتفاؤل كبير". وقد أكدت لي الأخبار صحة حكمي. فقد سمعت وأنا متوجهة إلى باريس بأن عباس وشارون اتفقا على عقد لقاء قمة في شرم الشيخ بمصر. سيتعهد الرجلان بوقف أعمال العنف

ضد بعضهما في اتفاق لوقف متبادل للنار. لقد قطعنا شوطاً طويلاً منذ تلك الأيام الحالكة للانتفاضة في ربيع عام 2002.

كانت جولتي الأولى كوزيرة للخارجية أفضل كثيراً مما كنت أحلم. أحسست بالنشاط والحيوية، وكان تجاوب الآخرين مع رسالتي عن دبلوماسية أمريكية ناشطة وفاعلة تجاوباً رائعاً.

وبهذه الروح توجهت إلى باريس، وأنا أعرف أن الفرنسيين يحبون الثرثرة والقيل والقال عن الدبلوماسيين الأمريكيين. ابتدأ نشاطي عند الصباح بزيارة مدرسة هكتور برليوز للموسيقى والفن المسرحي حيث عزف الطلبة معزوفات لبرليوز وبيتهوفن. والاستماع للموسيقى طريقة جميلة للتواصل مع الفرنسيين ولتنعيم حواف صورة أمريكا التي كان معظم الأوروبيين آنذاك يربطونها بالإرهاب والحرب.

لكن النقطة المركزية لهذه الزيارة ستكون الخطاب الذي سوف ألقيه في معهد العلوم والتكنولوجيا الذي يعد جامعة رائدة في فرنسا. وستكون كلماتي موضع رقابة وتدقيق شديدين لما تحتويه وللإشارات والرسائل التي تتضمنها. ولا بد لي من الاعتراف أيضاً أن ما أرتديه سيكون محط أنظار الجميع لجهة طرازه. أنا أعرف أن من المزعج التفكير بأن على وزيرة الخارجية أن تهتم بمثل هذه الأمور. لكن هذه هي طبيعة الأشياء حين تكون امرأة في منصب الوزير. لذلك كنت شديدة الحرص عند الانتقاء، فاخترت بذلة طراز فالنتينو كحلية اللون لها ثنيات وعقدة أنشوطة في أسفل التنورة، وارتديت عقداً من اللؤلؤ، ولبست حذاء متوسط ارتفاع الكعب. فالفرنسيون يحبون هذا.

بعد أن تجاوزت هذه العقبة وصلت رسالتي وتُقبِّلت قبولاً حسناً. في كلمتي هذه دعوت التحالف للكف عن التنازع حول العناوين السائدة وأن يتوحدوا في العمل معاً لغاية عظيمة هي مساعدة الشعوب للتخلص من الاستبداد. بعض الصحفيين كانت لديهم ردود فعل إزاء الرسالة الخاصة بأجندة الحرية مبدين تعليقات حول السذاجة الأمريكية. وكان ثمة ملاحظات ساخرة لدى الأوروبيين حول عالمية الحرية. كما لو أنهم نسوا تاريخهم ونسوا ما بذلته الشعوب الأخرى (وبخاصة الأمريكيين) في سبيل الدفاع عن حريتهم. وبين الحين والآخر كنت أعيد إلى أذهانهم أن ألمانيا جاءت مؤخراً إلى حلبة الديمقراطية. وقد يقول قائل ألماني: "أوه! لكن لنا تقليداً تاريخياً في الحرية". وقد أرد عليه قائلة: "وما هو هذا التقليد؟

أهو بسمارك أم القيصر؟ أم لعله تلك الفترة الوجيزة التي جاءت بأدولف هتلر إلى السلطة؟" كانت لكمة بلاغية، إلا أنها لكمة جاءت لتبعد أصدقاءنا عن وجهة نظرهم الأبوية حول "استعداد" الآخرين ليحكموا أنفسهم.

عند لقائي مع الرئيس شيراك أدركت أنني لا أزال أحمل في نفسي شيئاً من العداوة له بخصوص العراق. وقلت في نفسي ليس لصالحي أن أتقبل إغراء يجرني للجدال مع هذا الرئيس الفرنسي المتعجرف السريع الغضب. ولا ينبغي لي أن أقلق. وعندما سألت شيراك عن رأيه حول الشرق الأوسط، وهدفي من السؤال أن أكسر الجليد، فاجأني بتحليله المقنع، وإن كان رفضه للديمقراطية في الشرق الأوسط مزعجاً. ومع ذلك، فقد تحدثنا مطولاً في صدّ وردّ على المستوى الاستراتيجي، مركزين بصورة خاصة على ما يمكننا فعله لمساعدة لبنان.

في المؤتمر الصحفي مع وزير الخارجية تحدث ميشيل بارنيير Michel Barnier بكل لطف عني قائلاً "عزيزتي كوندي"، مشيراً بذلك إلى رغبته الأكيدة في جعل المصاعب وراء ظهورنا. وحصل الشيء نفسه في بروكسل في مقر حلف شمال الأطلسي والمفوضية الأوروبية، وفيما بعد في لوكسمبورغ التي كانت آنذاك رئيسة الاتحاد الأوروبي لمدة ستة شهور. وكان واضحاً بما لا يدع مجالاً للشك بأن الأوروبيين راغبون كثيراً في إصلاح العلاقة معنا. وشعرت بأن الوقت قد حان لمبادلتهم بالمثل.

قد يسبب لنا حلفاؤنا الإحباط أحياناً وقد يكونون مناصرين لنا، يعاملون الولايات المتحدة على أنها الشقيق الأكبر والأقوى، إنما الشقيق الأصغر الأقل ثقافة والأقل تهذيباً، الذي يحتاج للّجم بين وقت وآخر. وجدت الاتحاد الأوروبي مؤسسة غريبة، وقد يكون أفضل وصف موجز لها يكمن في إطار سؤال طرحه هنري كيسنجر قائلاً: "لو أردت أن أكلم أوروبا على الهاتف فبمن أتصل؟" والحقيقة هي، أن عليك أن تتصل ببروكسل وأيضاً بالعواصم الأوروبية.

وبرغم كل التحديات نحن بحاجة إلى أوروبا، بكل ما فيها من ثروة وقيم، لكي نبني عالماً أكثر حرية وأكثر ازدهاراً. علاقات القربى الوثيقة بيننا ضعفت كثيراً بسبب تعدد الأعراق في الولايات المتحدة، لكن المُثُل العظيمة لعصر التنوير والمبادئ التي أسست لبلدنا باقية وتشدنا إلى أوروبا أكثر من أي مكان آخر. أضف إلى ذلك أن تحالف أوروبا والولايات المتحدة كان ولا يزال الشراكة الأكثر استقراراً

ونجاحاً بين الدول في التاريخ الدولي. وصمدنا معاً حتى انهار المارد السوفياتي وأوروبا الآن مجتمعة كلها وحرة وتنعم بالسلام. وهذا ما يبشر بالخير لما يمكن لتحالف موحد ومتحد أن يفعله في المستقبل.

* * *

أسبوعان فقط انقضيا بعد عودتي من جولتي حتى حان موعد ذهاب الرئيس إلى أوروبا لحضور قمة حلف شمال الأطلسي. جلسنا في المكتب البيضوي غداة عودتي وتحدثنا مطولاً عما وجدته في هذه الزيارات: تحالف متعطش لمداواة الانقسامات لكن شرخاً يفصلنا عنه بخصوص إيران. وقلت للرئيس: "هم على يقين بأننا نريد الانقضاض على طهران تالياً".

وسأل الرئيس ما مدى شدة التغيير الذي نريده في سياستنا لنطمئن الأوروبيين. هنالك قراران صغيران معلقان، وهما: ما إذا كنا نسحب معارضتنا لشروع الإيرانيين في التفاوض حول عضويتهم في منظمة التجارة العالمية، وما إذا كنا سنسمح لهم بشراء قطع غيار لطائرات مدنية من صنع أمريكي قديمة الطراز، مع الموافقة على اعتبار هذا السؤال الأخير عملاً إنسانياً حيث إننا لا نريد لطائرات ركاب إيرانية أن تسقط في الأجواء بسبب مشكلات لها صلة بالصيانة. من خلال إظهار المرونة في هذين الشأنين نستطيع تقديم رافعة للاتفاق مع حلفائنا على توحيد سياساتنا، ونشدد الموقف إزاء طهران. والتوقيت مؤات لأن الأوروبيين قد أُحبطوا من جراء تعنت إيران في المفاوضات الجارية منذ عام 2003 بين توقف واستمرار. وقد يغتنم الرئيس فرصة زيارته إلى أوروبا ليتثبت من وجهة نظري إزاء هذا الموقف بنفسه ويتعرف على موقف الحلفاء حيال توجه جديد.

وحقيقة الأمر أن الخطة نجحت وأعطت ثمارها. عندما أشار الرئيس أثناء جولته إلى هذا التغير المحتمل تلقف الحلفاء هذه الإمكانية وتوافقوا معنا. بعد شهرين اثنين أعلنّا عن قرارنا باتخاذ إجراءات متواضعة لدعم الدبلوماسية الأوروبية. وهم بدورهم وافقوا على إحالة قضية إيران إلى مجلس الأمن الدولي إن لم يتحقق أي تقدم. وكانت هذه الخطوة الأولى نحو بناء تحالف دولي للتعامل مع المشكلة الإيرانية.

مسيرة الحرية

كانت الأجواء في مطلع العام 2005 توحي بأن قوى الحرية ستنتصر في غضون شهور وليس سنين. في أواخر شهر شباط/فبراير طلب الرئيس مبارك إلى البرلمان المصري أن يسمح بإجراء انتخابات رئاسية مباشرة مع تعدد المرشحين وذلك للمرة الأولى في تاريخ هذا البلد. وأجرت السعودية أول انتخابات لها على مستوى الدولة بأسرها لاختيار نصف أعضاء المجالس البلدية، علماً بأن النساء مستبعدات من التصويت. إن أخذت هذه الاختراقات معاً وأضيف إليها الانتخابات البرلمانية العراقية فهذا مؤشر على أن الشرق الأوسط يتحرك – أو لعل الصواب أن نقول يميل – نحو اتخاذ أولى خطواته في الإصلاح السياسي.

لكن هذه التطورات ليست مثيرة للدهشة في أي مكان بالقدر الذي أثارته في لبنان. كثيراً ما طُرح علي على مدى سنوات سؤال حول عدد من الأحداث: "هل فوجئت؟" لكن الحق أقول يمكن للمرء أن يرى في كثير من الأحيان جمراً يتراكم تحت هيكلية ما. ثم تأتي المفاجأة دون أن تدري من جراء شرارة قد تشعل ناراً تلتهم البنيان فتحيله إلى ألسنة من اللهب.

وكانت الشرارة في لبنان سيارة مفخخة أدت إلى مصرع رفيق الحريري، رئيس الوزراء السابق واثنين وعشرين شخصاً آخرين. كنت واقفة قبالة طاولة مكتبي في وزارة الخارجية عندما بدأت صور المجزرة تعرض على شاشة التلفاز. وعادت إلى ذهني ذكرى أول لقاء جمعني بالحريري. جاء يومئذ إلى البيت الأبيض ليطلب إلى الرئيس بوش أن يدعم مؤتمر المانحين لخفض ديون لبنان. أعجبنا بهذا الملياردير الدمث الأخلاق، وآنذاك قلنا مازحين إنه قادر على تسديد هذا الدين شخصياً. لقد استعمل قدراً كبيراً من ثروته الشخصية لتحسين البنية التحتية في بلده. يهز مشاعري دوماً موت مفاجئ وعنيف لشخص التقيته ولو مرة واحدة. لكن الأمر مختلف هذه المرة، وتذكرت أن الحريري كان أكثر من رئيس وزراء سابق، وعما قريب سيكون شهيد قضية.

في عصر ذلك اليوم تلقيت توصية بأن نستدعي سفيرتنا في سورية. فالقوات المسلحة السورية احتلت لبنان، ودعمت حزب الله، وكانت دوماً تتدخل بالأوضاع السياسية اللبنانية، والقادة السوريون يكرهون الحريري الذي لديه ارتباطات قوية مع

الغرب وبخاصة الفرنسيين. يعتقد الجميع بأن البصمات السورية موجودة في هذا الاغتيال بأسره. تحدثت مع الرئيس وقررنا سحب سفيرتنا من دمشق تأكيداً على اشتباهنا بتواطؤ سورية ولكي نجعلهم في موقف الدفاع.

كان القرار في حينه حكيماً، ولكن بعد سحب السفيرة يصعب إعادتها. وفي مناسبات عدة على مدى السنوات الثلاث التالية شعرنا أنه لو كان لدينا حضور دبلوماسي في دمشق لكان ذلك أفضل لنا. ولم أطلب من الرئيس أن نستدعي سفيراً آخر بالرغم من استفزازات كثيرة قابلتنا في فنزويللا وبيلاروسيا.

وتحركت الأحداث سريعاً في لبنان. في الثامن والعشرين من شباط/فبراير استقال رئيس الوزراء عمر كرامي الموالي لسورية، مؤكداً باستقالته هذه الصراع حول التوجه المستقبلي للبلاد. واللافت أن القطع بدأت تتساقط لتتخذ أماكنها بقصد الشروع في إنهاء السلطة والنفوذ السوريين في لبنان. وكان الأساس الذي أفضى إلى هذه النتيجة وضعه في عام 2004 تحالف قائدين شريكين غير متوقعين هما جورج دبليو بوش وجاك شيراك.

في زيارة قام بها الرئيس إلى فرنسا عام 2003 تحدى شيراك الرئيس بوش قائلاً إنه يتحدث دوماً عن الديمقراطية في الشرق الأوسط. فلماذا لا نقوم بعمل ما بشأن الديمقراطية في لبنان الذي كان له ذات يوم مؤسسات سياسية حرة نسبياً؟ وقال شيراك: "يجب أن ننقذ هذا البلد من سورية". وتحرك اهتمام الرئيس بوش فصدرت التعليمات لمستشار شيراك موريس غوردو مونتان Mourice Gourdault Montagne ولي بأن نضع معاً الاستراتيجية اللازمة. واتفقنا على استصدار قرار من مجلس الأمن الدولي يطالب بسحب القوات السورية وتوجيه إنذار إلى سورية بعدم التدخل في الشؤون اللبنانية. صدر القرار في الليلة التي تم فيها ترشيح الرئيس بوش للمؤتمر الوطني الجمهوري في مدينة نيويورك. وقد حظي القرار بموافقة تسعة أعضاء وامتناع ستة عن التصويت، ولا أحد صوت ضد هذا القرار. وفي حقيقة الأمر أنني اتصلت هاتفياً بوزير خارجية الفيلبين عند الساعة الثالثة صباحاً لأضمن الصوت الأخير بكلمة "نعم".

في ذلك الوقت لم يبدُ أن لهذا القرار أهمية كبرى. والواقع أن دمشق هزأت به وطلبت إلى الأمم المتحدة أن تهتم بأعمالها وأن لا شأن لها به. أما الآن، وبعد أقل من عام، وفي أعقاب اغتيال الحريري تغير الرأي العام الدولي وأصبح متشدداً ضد

السوريين. ولي العهد السعودي، الأمير عبد الله، الذي لا يحب الرئيس السوري بشار الأسد الأصغر سناً (كان لا يحب والده أيضاً إنما كان يحترمه لصرامته وحزمه) أنذر دمشق علانية بوجوب سحب قواتها من لبنان.

أما البريطانيون فقد قرروا عقد اجتماع دعماً للسلطة الفلسطينية في لندن في الأول والثاني من شهر آذار/مارس. ومع أنني ذهبت مرتين إلى أوروبا منذ أن توليت حقيبة وزارة الخارجية إلا أن طوني بلير طلب من الرئيس أن يوفدني إلى هذا الاجتماع. كان الأوروبيون دوماً يبحثون عن دور قيادي للتعبير عن التضامن مع الفلسطينيين. وهذا الاجتماع واحد من هذه المحاولات، وأراد الرئيس أن يلبي طلب صديقه.

كان مقرراً أن أجتمع بوزير الخارجية الفرنسي ميشيل بارنيير ذلك الصباح، فقررنا لدى رؤيتنا لعاصفة بدأت تستجمع قوتها في بيروت أن نصدر نداءً مشتركاً إلى سورية لسحب قواتها. لحظت الصحافة بداية حقبة جديدة للتعاون بين فرنسا والولايات المتحدة. وليس مستغرباً في هذا العصر للاتصالات السريعة أن تبدأ "الحقبة الجديدة" سريعاً.

قبيل العشاء في ذلك اليوم دخلت إلى الجناح المخصص لي في فندق تشرشل وأدرت التلفاز. عشرات الألوف من اللبنانيين كانوا في الشوارع يحملون صور الشهيد الحريري. وكانت السيارات تطلق أبواقها والناس يشتمون السوريين طالبين خروجهم. وللحظة واحدة حسبت أن المؤتمر الفلسطيني الذي دعا إليه طوني بلير تراجع إلى الظل. ثم تذكرت أنه لا يوجد شخص أكثر إخلاصاً لمسيرة الحرية من رئيس الوزراء البريطاني. يا لها من طريقة لإنهاء مؤتمره حول الشرق الأوسط.

في الخامس من آذار/مارس أعلنت سورية عزمها على سحب قواتها العسكرية من لبنان. لكن لدمشق نفوذاً جيداً ورجال استخبارات مستترين في لبنان تستطيع من خلالهم أن تمارس هذا النفوذ، وستغتنم شراكتها مع حزب الله. لكن ميزان القوى في الشرق الأوسط بدأ يتغير. بتاريخ 14 آذار/مارس تظاهر مئات الآلاف من اللبنانيين ضد وجود القوات السورية في بيروت. فولدت يومئذ حركة جديدة موالية للغرب حملت اسماً لها هو تاريخ هذا اليوم - 14 آذار - بقيادة سعد الحريري نجل رئيس الوزراء المقتول.

23

جبال شاهقة وتراب

رجعت إلى واشنطن من لندن ومكثت عشرة أيام فقط قبل أن أغادرها في زيارة إلى دول جنوب وشرق آسيا. منذ أن توليت منصبي وزيرة للخارجية لم أمكث في واشنطن لأكثر من سبعة عشر يوماً، وكانت مدة كافية لأدلي بشهادتي لصالح ميزانية وزارة الخارجية أمام الكونغرس، وغير ذلك لم أفعل سوى القليل. الميزانية المقترحة تطالب بزيادة قدرها 13 بالمئة لتمويل الأنشطة الدبلوماسية. لكن تحضيراتي للدفاع عنها أقنعتني بأن عملية ميزانية هذه الوزارة فيها خلل. وسألت: "كم من الأموال تنفق في سبيل تعزيز الديمقراطية؟" ولا أحد يملك الإجابة، ذلك أن البنود تصنف وفق حسابات، والحسابات تخدم الإدارات التي تخصها وليس للأولويات الواردة في السياسة. وسألت أيضاً: "كم من الأموال تنفق كمساعدات خارجية إلى نيجيريا؟" حسن، يجب أن يرجعوا إليّ لإعطائي الجواب، ذلك أن ميزانية الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) وميزانية وزارة الخارجية للمساعدات الخارجية غير موحدتين. وعندما أجاب واحد من ذوي الاختصاص المقتدرين عن أسئلتي عن بند بنحو (1) مليون دولار قائلاً (بهدوء) بأن لا حاجة بي لأعرف التفاصيل، قررت الشروع في إصلاح الميزانية داخل الوزارة بعد أن أجبته: "أنا لا أرضى أن أطلب من أحد الموظفين جواباً عن سؤال يسألني إياه عضو في الكونغرس. مليون دولار هنا، ومليون دولار هناك، وسرعان ما تصبح أموالاً كثيرة". لقد كنت في السابق مسؤولة عن الميزانية حين كنت عميدة إدارية في جامعة ستانفورد. فالميزانية هي كشف حساب للأولويات وليس تجميع أرقام. وتولى ستيف كراسنر Steve Krasner، مدير تخطيط السياسات في الوزارة، مسؤولية إصلاح عملية تخصيص المساعدات الخارجية، وتولى كبار الموظفين مسؤولية التحضير لإيجازات كثيرة التفاصيل في المرات القادمة.

ركبت الطائرة للمرة الخامسة في شهرين اثنين فقط، ولا بد لي أن أعيد إلى الأذهان بأنني صاحبة فكرة "الدبلوماسية الشخصية" فلا ينبغي لي أن أتذمر. وبدأ جيم ولكنسون، كبير مستشاريّ، يحصي عدد الأميال التي أقطعها بأمل أن أصبح الوزيرة الأكثر سفراً في تاريخ الولايات المتحدة. هي لعبة للتسلية فقط لكنه لقب لم أكن متأكدة من حصولي عليه.

كانت غايتي من زيارة الهند والباكستان أن أقيم تواصلاً شخصياً مع اللاعبين الأساسيين في المنطقة: برويز مشرف وجنرالاته، والقيادة الهندية مع معارضتها. والتقيت صونيا غاندي أيضاً، زعيمة حزب المؤتمر الوطني الهندي للمرة الثانية. وهي إيطالية المولد وأرملة ابن إنديرا غاندي القتيل، جاءت إلى البيت الأبيض عندما كنت مستشارة الأمن القومي. آنذاك لم يكن حزب المؤتمر الوطني الهندي في الحكم، فكان ثمة تساؤلات لدى الخبراء الإقليميين حول مدى صحة وملاءمة اجتماعي بها. لكننا اجتمعنا وبادلتني هذه المجاملة عند زيارتي هذه. والناس يتذكرون رغبتك برؤيتهم حين يكونون خارج السلطة.

والتحدي الماثل أمامي الآن هو العمل على تنفيذ أجندة تعميق العلاقات الأمريكية الهندية التي ابتدأها الرئيس بوش على الرغم من اعتلاء ائتلاف ذوي ميول يسارية للسلطة في نيودلهي. كان لصونيا غاندي قوة سياسية حقيقية في البلاد لكونها زعيمة حزب رئيس الوزراء مانموهان سنغ Manmohan Singh. ولرأيها أهمية، ومن غير المتوقع أن يتخذ رئيس الوزراء خطوات تثير الجدل دون موافقتها. من خلال حديثنا الودي داخل غرفة الجلوس المشمسة في منزلها المتواضع تولدت لدي قناعة بأنها على استعداد لأن تتيح لرئيس الوزراء سنغ وحكومته الفضاء الكافي الذي يحتاجه لمتابعة الطريق معنا.

بعد زيارة قصيرة إلى ضريح الإمبراطور المغولي همايون Humayun خارج العاصمة نيودلهي اجتمعت مع رئيس الوزراء سنغ وزعيم المعارضة أدفاني L.K. Advani، ثم عقدت مؤتمراً صحفياً مع نظيري وتوجهت إلى إسلام أباد. تلك هي طبيعة الجولات السريعة. كانت لدي الرغبة بأن أقدم واجبات الاحترام لثقافة البلدان التي أزورها، وربما أقوم بزيارة للمواقع التاريخية التي طالما أردت رؤيتها، لكن الأعمال والواجبات تطغى على محاولة الاستمتاع بنكهة المكان. خلال المدة التي قضيتها في منصب وزيرة الخارجية قصرت كثيراً مناسبات حضوري للنشاطات

الثقافية، حتى لكأنني تخليت عنها كلها. رأيت أشياء كثيرة في هذا العالم من خلال فرصة الدخول إلى المباني الحكومية وقاعات الاجتماعات لكنني لم أستمتع بألوان وعجائب البلدان القديمة التي زرتها. تلك هي الخسارة التي شعرت بها وليس ثمة ما يمكنني أن أفعله بهذا الخصوص.

صورة عالم ما بعد 9/11 بكامله تجسدت أمامي وأنا أنظر من نافذة طائرة النقل العسكرية C-17 وهي تتوجه للهبوط في كابول. التحليق فوق جبال هندوكوش ثم الحدود الفاصلة بين الباكستان وأفغانستان أتاح لي أن أرى وأفهم بسهولة لماذا أصبحت هذه المنطقة المركز الرئيسي للإرهاب والتطرف: جبال شاهقة وممرات وشعاب ضيقة وكهوف منتشرة في كل مكان. فلا عجب أن اختار الإرهابيون الاختباء في هذا المكان.

حطت بنا الطائرة في كابول حيث التقيت جنودنا ودبلوماسيينا، وهذا شيء طالما أحببت أن أفعله. وزير الخارجية عادة يخاطب العاملين في السفارة فيما يسمى "اجتماع وترحيب". وهي فرصة للتعبير عن الشكر لأولئك الرجال والنساء في السلك الخارجي لما يقومون به من أعمال ضخمة خارج البلاد. والتعبير عن التقدير له أهميته الخصوصية بما له صلة بالموظفين المستخدمين محلياً، وهم مواطنون من بلدان مختلفة يقومون بجزء كبير من عمل السفارات. وحقيقة الأمر أن ما يزيد عن 35,000 شخص هم من الأجانب من أصل 57,000 هم موظفو وزارة الخارجية في العالم، ومعظم هؤلاء عملوا لدى وزارة الخارجية طوال حياتهم. ولكن يوجد في كابول موظف واحد غير عادي، احتفظ هو شخصياً بمفتاح السفارة الأمريكية إبان الحرب الأهلية الطويلة وإبان حكم طالبان. عندما تم تحرير كابول قدم هذا المفتاح بكل فخر واعتزاز للقوات الأمريكية لتفتح هذا البناء المتداعي. وقد سررت كثيراً إذ شكرته شخصياً على خدمته هذه.

في المناطق الحربية مثل كابول وبغداد اتبعت عادة إلقاء التحية على المدنيين والعاملين في القوات المسلحة. وفي أماكن مثل أفغانستان والعراق هي عمل مزدوج، لا يوجد حد فاصل بين أعمال المحاربين وأعمال الدبلوماسيين.

بعد هذا الاجتماع والترحيب توجهنا بالسيارة إلى وسط مدينة كابول. لم يدر بخلدي ما الذي أتوقع أن أراه. فالذي أعرفه هو أن أفغانستان تعد خامس أفقر بلد

في العالم، وأنها تعاني من دمار وخراب من جراء عقود طويلة من الحروب الأهلية. عندما مرت بنا السيارة في الشارع الرئيسي الوحيد في المدينة رأيت التجار الأفغان جالسين في الوحل خلف أكشاك متواضعة يبيعون الأطعمة أو الملابس أو بعض الحلي المصنوعة في المنازل. هم رجال محبون للعمل ومصممون على البقاء لكنهم فقراء. والتفت إلى فيل زيليكوف وقلت: "لم يُعط الشعب الأفغاني شيئاً سوى جبال شاهقة وتراب". وأعتقد أن الخارطة التي وضعت على الطاولة في كامب ديفيد بعد أحداث 11/9 لم تنصف صعوبة العمل الذي نقوم به.

وإذا كان عملنا صعباً وقاسياً فإن عمل حميد قرضاي ذو صعوبة استثنائية. اجتمعت بالزعيم الأفغاني مرات عدة في واشنطن، لكن الاجتماع به في بيئته حيث يعيش مفيد علمياً وثقافياً. فهذا الرجل الذي وضع حياته على حد فاصل حين أطلقت "عملية الحرية الدائمة" كان يعاني من صعوبات جمة في حكم بلد كان طوال القسم الأعظم من تاريخه يفتقر إلى سلطة مركزية. وبدا قرضاي فخوراً بما أنجزه بهذا الإطار. هو أول رئيس يتولى رئاسة البلاد من خلال انتخابات حرة في تاريخ أفغانستان، وإذ كنا نسير في حديقة القصر الرئاسي بعد إصلاحها وتزيينها تحدث عن شجاعة وعزيمة شعبه. وقال: "يستحسن أن تشاهديهم وهم يبنون بيوتاً صغيرة من الطين من اللبنات التي يجدونها على قارعة الطريق". ومع ذلك فالمشهد كله يوحي باللاواقع. لم يستطع قرضاي الذهاب بعيداً عن كابول لأن القسم الأعظم من البلاد لا يزال خاضعاً لأمراء الحرب الذين كان يربطهم به تحالف هش إبان الحرب وهم الآن يعملون على تثبيت سلطانهم. أما الجيش الوطني الأفغاني فيكاد يكون غير موجود، والشرطة ليست إلا قوة اسمية. ومن جهة أخرى تأثر الاقتصاد الأفغاني كثيراً بالإنتاج الغزير للخشخاش ما أدى إلى استفحال الفساد. وما كدت أصدق ما أسمعه من كلام قرضاي عن الأنواع الممتازة للتمور الأفغانية وما تنتجه من أنواع الرمان، كما لو أن قطاعاً زراعياً محدوداً قد يشكل أساساً للنمو. وأشار في حديثه إلى اكتشاف خبراء بلاده لخرائط قديمة تبين وجود ترسبات للنفط والغاز شمال البلاد. والآن وبعد أن تحررت البلاد من حكم طالبان تستطيع استكشاف هذه الترسبات. أنا لم أكن يوماً في حياتي في بلد توجد فيه مسافة بين آمال القائد وتطلعات شعبه أكبر من هذا الواقع الذي أراه والظروف المحيطة به.

وبرغم ذلك كله حقق الشعب الأفغاني تقدماً جيداً. قمت بزيارة إلى مركز

لديمقراطية المرأة، وتذكرت كيف أن مثل هذا المركز كان مستحيلاً منذ سنوات قليلة مضت. التقيت هناك امرأة شرطية تتباهى بالزي الشرطي الذي ترتديه ولا تضع على رأسها غطاء – وهذا شيء يحدث في بلد كانت فيه المرأة تعاقب في ظل حكم طالبان لو أن شيئاً يسيراً كشف من كاحل قدمها. غادرت كابول وفي نفسي إحساس بأن الأفغان سوف ينجحون، ولو أن هذا النجاح لن يكون سهلاً.

وصلت إلى إسلام أباد وتذكرت بأن مصير أفغانستان لا تقرره أفغانستان وحدها. فالباكستان تمسك بيدها كثيراً من مفاتيح استقرارها. وهذا شيء غير مقبول.

استغرقت زيارتي لإسلام أباد أربعاً وعشرين ساعة أو نحو ذلك. كانت المفرزة الأمنية المرافقة لي متخوفة من هذا البلد، ولم ترغب بقضاء أكثر من ليلة واحدة فيها. أعرف جدول أعمالي مع القادة الباكستانيين جيداً، عرفته مذ كنت في البيت الأبيض، وبنوده محددة وهي: مكافحة الإرهاب والتطرف، وإصلاح الجيش والأمن، وتحول الاهتمام من الهند إلى القاعدة وطالبان وأفغانستان. كانت محادثاتي مع برويز مشرف ودية بعيدة عن الرسميات، حيث جلسنا في غرفة الجلوس بمنزله التابع للجيش في روالبندي، واستمعت إلى تأكيداته على كل ما يفعله في سبيل تحديث بلاده ومكافحة التطرف. وأحسست بالتعاطف معه، علماً أنني لا أهتم كثيراً بأشخاص يقومون بانقلاب عسكري. لكن الباكستان في فوضى عارمة، ولم أستطع أن أتناسى حقيقة أن الولايات المتحدة مسؤولة جزئياً عن التطرف فيها. وقد جرى التأكيد على هذه الناحية في مأدبة العشاء التي أقامها في تلك الليلة نظيري وزير الخارجية خورشيد كاسوري الذي بدا لي ممتلئاً عُجباً وغروراً. ولكن مع طول الإقامة في تلك الأمسية تبين لي الجانب الآخر له. والحديث "غير المسجل" في ذلك المساء كان بين الباكستانيين أنفسهم الذين عرجوا في أحاديثهم إلى أوضاع الباكستان لعقود طويلة قبل الحرب في أفغانستان. واعترفوا بأن الرئيس السابق الجنرال ضياء الحق سعى للحصول على شرعيته من خلال دعم المتطرفين الإسلاميين في مطلع ثمانينيات القرن الماضي. كان ذلك خياراً له شأنه في سياسته.

وبرغم ذلك، أشاروا، وهم على حق في ذلك، إلى دعم الولايات المتحدة لكفاح المجاهدين ضد الاتحاد السوفياتي، حيث لعب هذا الدعم دوراً كبيراً في جعل الباكستان ممراً للجهاديين. وبعد الحرب بقي بعض هؤلاء في أفغانستان وشكلوا

نواة لحركة طالبان المنبثقة عن قبائل البشتون الإثنية. وعاد آخرون، ومنهم عدد غير قليل من السعوديين والمصريين، إلى الباكستان وتجمعوا في المساجد والمدارس الدينية في المدن وفي بعض المناطق القبلية على الحدود مع أفغانستان حيث يجندون ويدربون جيلاً جديداً من المتطرفين. والباكستانيون يعرفون أنهم مسؤولون عن التطرف المتجذر عميقاً في بلادهم لكن الولايات المتحدة قد أسهمت في ذلك. وبعدئذ، وبعد اندحار الاتحاد السوفياتي فقدنا اهتمامنا - وبالتالي الاتصال - بإسلام أباد إلى أن برزت القاعدة وأكرهتنا على العودة لنكون معاً.

ولكن وبالرغم من كل ما سوف يحصل فيما بعد، يصعب التذكر بأننا في عام 2005 اعتقدنا بأن المشروع الأفغاني كان بحالة حسنة نسبياً. ولم نكن نعرف آنذاك أن الرئيس مشرّف يفكر بعقد اتفاق سلام جديد مع زعماء القبائل في وزيرستان بالشمال، وبالتوصل إلى صفقة ليعيش ويدع غيره يعيش مقابل وقف مرور المسلحين عبر الحدود الأفغانية. هذه السياسة سوف تؤدي في نهاية المطاف إلى ملاذ آمن لطالبان وإلى التدهور السريع للأوضاع في أفغانستان. وهذا وضع لن نكون قادرين على إنهائه قبل انتهاء مدة ولايتنا.

أما أخبار هذه الجولة فقد ركزت بدلاً من ذلك على تخفيف التوتر الذي أضر كثيراً بمنطقة جنوب آسيا. فقد أبلغتنا الباكستان والهند معاً بأنهما قد بدأتا حواراً هادئاً عبر قنوات خلفية بخصوص قضية خطيرة جداً هي كشمير. فقد اقتنعتُ بعد محادثات مطولة مع زعيمي هذين البلدين أنهما جادان بالموضوع وثمة احتمالات للنجاح. لكنني في اليوم التالي عندما بدأت زيارتي لشرق آسيا من خلال التوقف في طوكيو وردتنا أخبار عن اندلاع الاضطرابات في الباكستان. قتل خمسة وعشرون شخصاً عندما انفجرت قنبلة وسط حشد من الناس تجمعوا أمام ضريح في بالوشستان. وأي بريق أمل عن تطورات إيجابية في الباكستان يكون دوماً قصير الأجل.

اتجاه جديد في آسيا

بالطريقة نفسها التي ابتدأتُ بها جولتي في أوروبا بزيارة إلى "واحد من أقرب أصدقائنا إلينا"، ابتدأت جولتي هذه بالتوقف أولاً في اليابان لأؤكد محورية تحالفنا

الأطول أمداً في شمال شرق آسيا. مراسم استقبال وزير الخارجية تكون عادة مسألة مملة. فالوزير الضيف يهبط سلم الطائرة ليستقبله رئيس المراسم ويصافحه، يبدو رئيس المراسم على الهيئة نفسها في جميع البلدان، ولو كان غريباً عن غيره، ويعقب ذلك بعض الصور التذكارية من المسؤولين الحكوميين قبل الانطلاق في الموكب الرسمي.

في هذا السياق اقترح كبار الموظفين في الخارجية أن نجعل مراسم الاستقبال شيئاً مختلفاً، وذلك باعتماد أسلوب حضور "فريق من المرحبين" يمثلون ثقافة البلد. وقد يكون هؤلاء المشاركون من الأفراد المعروفين مسبقاً، مثل بنات صغيرات يحملن الخبز والملح في أوكرانيا أو نجوماً محليين قد يحضرون بين وقت وآخر.

ولكن قد يكون هؤلاء بين الحين والآخر أشخاصاً لهم فرادتهم. وهكذا كان الحال في اليابان. ذات يوم ذكرت أمام بعضهم أنني أحب مصارعة السومو اليابانية، وقد تولد عندي هذا الاهتمام عندما كنت أحاضر في أكاديمية الدفاع الوطني في اليابان حين كنت أستاذة في جامعة ستانفورد. لهذا، قال جيم، سيكون من المعقول جداً أن يحضر لاستقبالي والترحيب بي واحد من هؤلاء الرياضيين. عند أسفل سلم الطائرة وجدت نفسي محمولة للأعلى بين أحضان كونيشيكي باسوكيشي الذي رفعني إلى الأعلى وضمني بين ذراعيه الضخمين. فزعت كثيراً ولكن ما لبثت أن احتفظت برباطة جأشي، وضحكت إذ شاهدت الصورة والتغطية الصحفية في اليوم التالي. وعلى أية حال كان ترحيباً أفضل كثيراً من الترحيب الذي قوبلت به بعد شهور قليلة في قيرغيزستان، حيث كان البطل المحلي من مربي الصقور. هنالك نظرت إلى الطائر وهو يرمقني بعينيه من فوق كتف سيده، وقررت آنذاك ألا تتضمن مراسم الترحيب أي حيوان. وانتهيت سريعاً من هذه المراسم وأسرعت لألوذ بأمن سيارتي.

كان الهدف من زيارة اليابان التأكيد على علاقتنا مع هذا البلد وأيضاً لوضعه في إطار الاستراتيجية الإقليمية لآسيا. في الكلمة التي ألقيتها بجامعة صوفيا كان هدفي توضيح المقصود من الشعار القائل "آسيا أكثر أماناً" يكون محورها الجهود المبذولة من الديمقراطيات الثلاث الكبرى: الولايات المتحدة واليابان وكوريا الجنوبية. وقد تم التأكيد على الصعوبات المحيطة بهذا العمل قبل أسبوع عندما أرسلت كوريا

الجنوبية طيرانها الحربي رداً على طائرة يابانية حلقت في أجواء منطقة ليانكورت روكس Liancourt Rocks المتنازع عليها (تعرف هذه المنطقة باسم Dokdo عند الكوريين الجنوبيين وتاكيشيما Takeshima عند اليابانيين). وقد أحرزنا تقدماً خلال السنين الماضية لتحسين العلاقات بين حليفينا - ولو أن هذا التحسن أصيب ببعض النكسات أحياناً.

الغريب في الأمر أن أحد مصادر هذا النزاع يحمل ضمناً احتمال الحض على التعاون - بحيث تنضم الصين إلى هذه المعادلة. كما أن البرنامج النووي لكوريا الشمالية قد أفرز توتراً بين دول الإقليم التي كانت كل واحدة منها، بالطبع، تنظر نحو مصالحها.

كانت اليابان مهتمة بصورة رئيسية بحل قضايا الاختطاف والتوقيف التي وقعت في السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين. وبالنسبة لطوكيو يعتبر التحرك الإيجابي نحو بيونغ يانغ دليلاً لاهتمام غير كاف بالمأساة الإنسانية. أما سيؤول فكانت تريد إيقاف برنامج كوريا الشمالية النووي لكنها تخشى من أن تؤدي أي خطوة نحو المواجهة إلى توتير الأجواء في شبه الجزيرة. وفي الوقت عينه كان يساور بيجينغ قلق بأن يؤدي البرنامج النووي لدى كوريا الشمالية إلى تشجيع اليابان - وربما كوريا الجنوبية - لأن تصبح دولة نووية. إلا أن قلقها كان أكبر بخصوص استقرار النظام في كوريا الشمالية، خوفاً من أن يتسبب أي شرخ في العلاقات إلى نزوح أعداد كبيرة من اللاجئين إلى الصين. وهذا يعني بعبارة أخرى، الجميع يريدون كوريا الشمالية منزوعة البرامج النووية، لكن أولويات أخرى كانت تحول دون القيام بعمل موحد لتحقيق هذا الهدف.

غير أن المحادثات السداسية، حيث انضمت روسيا إلى المحادثات، لم تحقق أي تقدم منذ انطلاقها عام 2003. ومع ذلك كان يساورني اعتقاد بأنها واعدة، وعلى وجه الخصوص إذا استطعنا تطوير إطار أطول أمداً يرسم معالم السبيل نحو وقف البرنامج النووي وإيجاد حلول للتوترات القائمة في المنطقة. وشرعنا في وزارة الخارجية بالعمل على وضع مقاربة تجسد هذه الأفكار. وكان من الصعوبة بمكان التوصل إلى اتفاق فيما بعد بين الأطراف الستة. وكانت المهمة الأولى تحقيق اتفاق داخل واشنطن حيث كانت الآراء متباعدة بخصوص كوريا الشمالية منذ بدايات عهد هذه الإدارة.

ويجدر بي أن أشير إلى أنني، وقبل مغادرتي إلى آسيا، أجريت محادثات "من القلب للقلب" حول المشكلة الكورية الشمالية مع الرئيس وبمشاركة ستيف هادلي. فالرئيس يجب أن يكون مطمئناً لفكرة أننا قد نعقد محادثات مع الكوريين الشماليين لنحقق مبتغانا. وهذه بالتأكيد رمية طويلة لعل كيم جونغ إيل يقتنع، شيئاً فشيئاً، بالتخلي عن طموحاته النووية مقابل منافع قد تُقَدَّم أيضاً شيئاً فشيئاً. فمثلاً، قد تؤدي موافقة كيم على عودة المفتشين إلى تجديد عمليات تسليم الوقود. فإن نجحت الخطة سنبدأ المسار السياسي، أي إجراء مقابل إجراء. كما يتعين أن يتاح للدبلوماسيين الأمريكيين هامش للمناورة أثناء المفاوضات، وينبغي أيضاً وضع حد للإدارة الضيقة في واشنطن التي كانت واضحة كل الوضوح في الولاية الأولى. ويمكن للرئيس أن يثق بي في إبقاء المفاوضين التابعين لي ضمن الخطة المرسومة.

ولكي تنجح هذه الاستراتيجية يتعين علي القيام بثلاثة أشياء. أولاً، يجب علينا أن نوحّد القوى الخمس الأخرى لكيلا تستغل كوريا الشمالية أحداً منهم إن لم تف بالتزاماتها. فكوريا الشمالية واحدة من البلدان الأكثر استهدافاً في العقوبات، ونحن بحاجة للعون لتطبيق هذه التقييدات. ولا يمكننا أن نترك الصين وكوريا الجنوبية واليابان وروسيا كل يسير على هواه. ولم أجد صعوبة في إقناع الرئيس.

والشرط المسبق الثاني لنجاح الاستراتيجية، حسبما أرى، هو أن نوضح لجميع اللاعبين أن تغيير سياسة النظام، بدلاً من تغيير النظام نفسه، سيكون كافياً للبدء بالمفاوضات - حالياً. وواقع الحال أن زعيم كوريا الشمالية شخص كريه، لكن السؤال هل يهضم الرئيس مقاربة قد تبقي كيم في السلطة إن غيّر الدكتاتور اتجاهه؟

وثالثاً، علينا أن نتابع عملنا في تطوير إجراءات دفاعية، وتحديداً، حظر بيع مادة نووية كورية شمالية، ورفض حقوق الطيران في الأجواء لشحنات يشتبه بأمرها، وتعزيز منظومة الدفاع الصاروخي عند حلفائنا في شرق آسيا. هذا وقد عمل المساران، الدبلوماسي والدفاعي، بتنسيق متكامل بينهما عندما أعدنا تنشيط المحادثات السداسية.

فكر الرئيس طويلاً وكثيراً بهذه المقاربة، ثم قدم واحدة من تحليلاته الاستراتيجية التي كان يفاجئني بها دوماً - حتى بعد انقضاء سنوات على معرفتي بطبيعة تصرفاته، إذ قال: "حسن، لعلنا يجب أن نتحمل بقاءه لفترة من الزمن. لكن ذاك المكان لا يحتمل إشراقة شمس حقيقية". وفي قوله هذا إشارة إلى سياسة

العلاقات الودية المخزية التي تبناها الرئيس الكوري الجنوبي كيم داي جونغ بخصوص الشمال. وأشار الرئيس بأن كيم جونغ إيل قد يحاول أن ينصلح، لكنه سيفعل الشيء عينه الذي يفعله معظم الحكام المستبدين في مثل هذه الظروف – التسبب في موته. ثم قال شيئاً غريباً: "ربما نصدق كذبه ونعرض عليه معاهدة سلام إذا تخلى عن أسلحته وانفتح على العالم".

ما قاله الرئيس كان أبعد قليلاً مما كنت على استعداد له، لكنني طلبت إلى مستشاري القانوني فيليب زيليكوف وبوب زوليك أن يدرسا الأمر جيداً. هل يكون الجواب على برنامج كوريا الشمالية حركة دبلوماسية كبرى تنهي هذا الصراع؟ هو سؤال يجب أن يسأل. ورأينا أيضاً، إذا أريد لأي تقدم أن يحصل، فعلى المحادثات السداسية أن تتطور نحو شيء أكثر أهمية، وأقصد بذلك، نحو أساس لآلية أمنية لشمال شرق آسيا.

اتصلت بهنري كيسنغر ودعوته للعشاء. فنحن الاثنين لنا تاريخ أكاديمي، وهو، مثلي، كان مستشاراً للأمن القومي ووزيراً للخارجية. فهو الذي انفتح نحو الصين، وهو من عظماء المفكرين الاستراتيجيين الذين شغلوا هذا المنصب. ومثله مثل صديقي جورج شولتز أجده قريباً حين أحتاج للمساعدة لكي أعلو فوق انشغالات اليوم وأستطلع التغيرات الاستراتيجية التي تحدث. ومن فوره رأى الصورة الكاملة ورأى إمكانية وضع مخطط كلي لشمال شرق آسيا ينهي الصراع ويقود في نهاية المطاف إلى توحيد الكوريتين. وهذا كله، بطبيعة الحال، في المستقبل البعيد جداً.

في تلك الأثناء، سأذهب إلى سيؤول وبيجينغ مسلحة بمعرفتي بأن الرئيس على استعداد للتفكير بانفتاح. وهذا ما أعطاني هامشاً لأقترح جولة جديدة للمحادثات السداسية تكون فيها الولايات المتحدة أكثر مرونة.

وبالطبع ابتهج الكوريون الجنوبيون لسماع نبأ رغبتنا بالعودة إلى المحادثات. لكن شرطنا لذلك الوحدة المطلقة في مقاربتنا مع بيونغ يانغ. وعندما يظهر على الشماليين رداءة في السلوك (وهو شيء متوقع بلا شك)، أو إن لم يفوا بالتزاماتهم، فسوف تتخذ سيؤول خطاً متشدداً. وافق الوفد المفاوض، ولكن بعد مفاوضات لم تكن يسيرة.

كانت اجتماعاتي في بيجينغ أكثر صعوبة. في شهر آذار/مارس الماضي

شكك الصينيون علانية في وثوقية استخباراتنا حيال برنامج كوريا الشمالية واقترحوا أن تحمل الولايات المتحدة هذه المشكلة لمباحثات ثنائية مع بيونغ يانغ. لكن هدفي أن يعلم الصينيون بأن هذه المقاربة التي أعرضها ليست خطوة أولى، بل إن مشاركتنا في حل المسألة تتطلب مشاركتهم أيضاً.

في الطريق ونحن ننطلق سريعاً عبر الشارع الجميل باتجاه قاعة الشعب الكبرى فكرت بهذا التغير الكبير الحاصل في هذا البلد منذ زيارتي الأولى عام 1988. في تلك السنة، وفي أي يوم من الأيام كان المرء يشاهد في شوارع بيجينغ القليل من عربات النقل التي تجرها الخيول، والقليل جداً من السيارات ولكن الكثير من الدراجات الهوائية. أما اليوم فالسيارات في كل مكان، وجدول أعمالي مع القيادة الصينية سوف يركز كثيراً على قضايا ذات صلة بنهوض البلاد الاقتصادي كما المشاكل الأمنية التي أمامنا.

وصلنا إلى البوابة الأمامية لهذا البناء الضخم ذي الطراز الستاليني. ومع صعودي تلك الدرجات كانت تفزعني تلك التحية المعتادة التي يصيح بها الحرس الصيني أمر التحية والوقوف بحالة انتباه. ومع أنني زرت هذه القاعة مرات عدة لاحقاً لكنني لم أعتد على تلك الصيحة التي يطلقونها لتحيتي والتي تروّع النفس وتجعلني دوماً أقفز لا إرادياً من الخوف.

ثم أُدخلت إلى غرفة واسعة الأرجاء حيث وقف ما لا يقل عن عشرين عضواً في الوفد الصيني أمام مقاعدهم انتظاراً لوصول هيو جنتاو Hu Juntao. وأخيراً أطل الرئيس ووقفنا أمام عدسات المصورين. الصحفيون في الصين لا يرفعون أصواتهم حين يسألون، هم يفعلون ذلك في الديمقراطيات فقط. واتخذنا مقاعدنا، الرئيس هيو وأنا، وعلينا أن نستخدم المايكروفونات لأجل حوارنا عبر تلك القاعة الشبيهة بالكهف.

ألقى الرئيس الصيني كلمته الترحيبية ثم انطلق، كما يفعل الصينيون دوماً، في حديث مطول أحادي الجانب حول تايوان. وقد سمعت هذا الكلام عينه من وزير الخارجية ومن رئيس الوزراء وين جياباو Wen Jiabao، ومن عضو مجلس الدولة تانغ جياتشوان Tang Jiaxuan الذي تحدث لمدة خمس وأربعين دقيقة في اجتماعنا الذي استغرق ساعة واحدة.

بعد انقضاء ما يزيد على عشرين عاماً منذ إحكام النظام الشيوعي بقيادة ماو

تسي تونغ سيطرته على البلاد اعترفت واشنطن بجمهورية الصين الشعبية وأقامت علاقات دبلوماسية معها. لكن "سياسة الصين الموحدة" تحمل التناقضات في طياتها لا سيما وأن الولايات المتحدة لم توقف دعمها وتسليحها لتايوان، التي كانت في عام 2005 بلداً ديمقراطياً ينبض بالنشاط والحيوية. وهذا الوضع يشكل مصدر توتر دائم لبيجينغ التي كانت ترى في موقف الولايات المتحدة تدخلاً بشؤون الصين الداخلية. لذلك، كان كل اجتماع مع الصينيين يبدأ بمحاضرة حول "سياسة الصين الموحدة" وعن "البيانات المشتركة الثلاثة" (وقد تم التوقيع عليها كل على حدة في سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين)، وعن مساوئ مبيعات الأسلحة إلى تايوان. وفي تلك المناسبة تحديداً تضمنت تلك المحاضرة الرنانة هجوماً على رئيس تايوان تشن شوي بيان Chen Shui-bian الذي يمقتونه ويعدونه انفصالياً معادياً.

استمعت إلى كلمته تلك متجلدة بالصبر، وبادلته المعروف ببيان طقسي حول سياسة بلادي. فقلت: أجل، لدينا سياسة الصين الموحدة المستندة على البيانات المشتركة الثلاثة. لكننا لدينا أيضاً قانون العلاقات مع تايوان الذي ينص على قيام الولايات المتحدة بتقديم العون لتايوان في الدفاع عن نفسها، ونحن لا نقبل أبداً التغييرات الأحادية الجانب للوضع الراهن. الصينيون تبنوا مؤخراً قانون "مناهضة الانفصاليين" ونحن نشعر بالقلق إزاء كون هذا القانون طعماً يوقع تشن في الفخ فيصبح المستفز. (لم يقم الرئيس التايواني بأي عمل مباشرة، لكنه مع مرور الزمن قد يتخذ خطوات خطرة يتحدى بها بيجينغ فتجعلنا نقطع العلاقات معه - وهذه خطوة تبهج الصين).

وبعد "تبادل وجهات النظر" حول تايوان، انتقلت في حواري إلى مشكلة الحقوق الفكرية وسجل الصين التعيس بحمايتها. فأجاب الرئيس هيو بلغة خشبية موضحاً كل ما تفعله بلاده لوقف هذه القرصنة. ثم انتقلنا إلى استعراض سريع للوضع في كوريا الشمالية. ولم أستطع أن أقول شيئاً له صلة بعيدة في هذا الإطار، وهو كذلك.

لكن ذهني شغل بأشياء أخرى عندما ألقى هيو كلمته. وهذه "المباحثات" الهامة مع القيادة الصينية لن يكتب لها النجاح إن أجريت في قاعة مترامية الأطراف مثل ملعب كرة القدم. فطلبت إلى سفيرنا ساندي راندت Sandy Randt أن يفعل ما بوسعه ليقنع الصينيين باجتماعات أصغر عدداً لتتاح الفرصة للمزيد من الأخذ

والرد. ويمكن القول إن نحو 70 بالمئة من السفراء الأمريكيين هم دبلوماسيون بمحض الخبرة، إنما يحتفظ الرئيس بحق تعيين بعض السفراء المعينين من خارج أوساط وزارة الخارجية. وكان ساندي الذي كان أخاً للرئيس في أخوية خاصة بالجامعة، واحداً من أولئك السفراء السياسيين من خارج أوساط الوزارة، ويختلف عن زملائه، فهو يتكلم اللغة الصينية (الماندرين Mandarin) بطلاقة إذ عاش ثمانية عشر عاماً في هونغ كونغ، وباستثناء هيو جينتاو، يعرف الكثيرين جداً من الصينيين. وتولى السفير راندت المحترم إجراء محادثات مع الجانب الصيني، ولحسن الحظ عند زيارتي التالية اقترح موظفو هيو اجتماعاً مصغراً بعد الاجتماع الرسمي، هو مصغر بالمعايير الصينية إنما كان ثمة ستة أفراد من كل جانب.

أنهيت زيارتي إلى بيجينغ وأنا أظن أنني لم أقدم الرسالة التي جئت من أجلها. ولكن تبين لي لاحقاً أن الصينيين سمعوا صوتي عالياً وواضحاً. وأبلغوا ساندي أنهم تواقون لاستئناف المحادثات السداسية وسوف "يستطلعون" رغبة كوريا الشمالية بذلك أيضاً.

* * *

بعد أربع وعشرين ساعة توجهت إلى مزرعة الرئيس وإلى اجتماع "شراكة الأمن والازدهار لأمريكا الشمالية" بعنوانه الجميل وطموحاته المتواضعة. حضر المكسيكيون والكنديون بوفدين كبيرين، كان من الأعضاء وزراء أمن الوطن والتجارة. ولكيلا يفهم كلامي خطأ كان هدف المؤتمر "تطبيق تحسينات في أمن الطيران والأمن البحري" بالإضافة إلى "تحسين الإنتاجية عبر التعاون التنظيمي ... وفي الوقت نفسه الحفاظ على المعايير العليا للصحة والسلامة" وهذا يشكل جدول أعمال جديراً بالعناء. ولكن بدا لي أنه لا يوجد فعلاً جدول أعمال لوزير الخارجية. فهذا المؤتمر مناسبة أخرى من "اجتماعات أصحاب البيت".

بيد أن القيام بزيارة إلى كراوفورد كانت فرصة لقضاء بعض الوقت مع الرئيس في جو مريح ومناسبة أيضاً لالتقاط أنفاسي. فقد قضيت في الجولات ستة أسابيع من مجمل ثمانية منذ أن توليت منصب وزيرة الخارجية. وعندما رجعنا إلى واشنطن، عزمت البقاء في المنزل لبعض الوقت ريثما تكتمل جلسات الاستماع في الكونغرس حول الميزانية، وللعمل على خطط تتعلق بتنسيق الانسحاب الإسرائيلي من غزة، وأيضاً لقضاء بعض الوقت في مساعدة العراقيين على تشكيل حكومتهم.

لكنني علمت في تلك الأثناء بوفاة البابا يوحنا بولس الثاني. وأن عليّ أن أستقل الطائرة في الأسبوع التالي لمرافقة الرئيس والسيدة بوش والرئيس كلنتون والرئيس جورج بوش الأب إلى الفاتيكان لحضور الجنازة.

وصلنا إلى روما قبل يومين من موعد الجنازة وذهبنا مباشرة مع المرافقين إلى بازيليكا (كنيسة) القديس بطرس لإلقاء نظرة الوداع الأخيرة، وكان علينا، نحن الخمسة، أن نستقل السيارة الليموزين الرئاسية التي تتسع لأربعة أشخاص. وفي المسافات الطويلة وطوال الرحلة جلست بين الرئيس كلنتون الذي لا يكف عن الكلام والرئيس بوش الأب القليل الكلام.

في ذلك المكان المعتم قليلاً في البازيليكا حاولت التركيز على صلاتي بدلاً من هول المشهد، ثم ركعنا على بعد ياردات قليلة عن المكان حيث سُجّي جثمان البابا. ولا أخفيكم أن المكان مروع ولم أستطع النوم تلك الليلة حيث كانت تتراءى أمامي صور النعش المسجّى.

غير أن الفعاليات التي انطلقت صباح يوم الجنازة كانت تتسم بالألق والروعة. جلست في الصف الخامس من المقدمة إلى جانب الرؤساء السابقين ووزراء الخارجية، بينما جلس الرئيس والسيدة الأولى في الصف الثاني حيث خصص الصف الأول للملوك والملكات، وكان بينهم ملك ليسوتو الذي كان يرتدي قبعة نمر ضخمة.

عندما اقترب القداس الذي دام ثلاث ساعات من نهايته، نهضت لأتوجه نحو الصف الأمامي. فقد أبلغتنا الفاتيكان بأن نكون أول المغادرين بالنظر لطول موكبنا. وكلفت بمهمة صعبة تقضي بالعمل على إخراج الرئيسين السابقين من الحشد الضخم والتحضير للمغادرة. حين دنوت من الرئيس وزوجته لورا جاء حملة بساط الرحمة ليحملوا نعش البابا عائدين به إلى البازيليكا. وبدأت أجراس كاثدرائية القديس بطرس تجلجل، فتختلط مع هذه الجلجة أصوات الترانيم السماوية الحزينة، وفي الساحة تجمهر مئات الألوف من الناس، ومنهم أعداد ضخمة جداً يلوحون بأعلام بولونيا وجماعة التضامن. كان المشهد رمزاً ملائماً لوداع هذا الرجل الذي صار رمزاً لقوة أخلاقية أركعت الشيوعية.

رفع حملة بساط الرحمة النعش وحولوا وجهته نحو الجماهير. كان الطقس بارداً كثير الرياح وقاتماً. وفي تلك اللحظة عينها انبلجت الشمس من وراء الغيوم

كما لو أنها تمجد صعود يوحنا بولس إلى عرش أبيه. وهنا التفتت لورا نحوي وسألت: "هل رأيت ذلك؟" أومأت برأسي موافقة لكنني لم أستطع الكلام لهول ما رأيت. وحين دخلنا البازيليكا ثانية، ومررنا أمام لوحة العذراء تنتحب شكرت الله على نعمة الحياة الأبدية.

أثناء عودتنا ونحن على متن الطائرة الرئاسية تحدثنا عن تلك اللحظة وما حملته من معانٍ. سألت الآخرين الذين شاهدوا المأتم الجنائزي على التلفاز إذا كانت الصحافة قد ذكرت ذلك، وعلمت أن لا أحد من الصحفيين أتى على ذكره. بعد شهور وحين كنت في الأرجنتين استعاد وزير الخارجية تلك الأحداث عينها. لعل المؤمنين وحدهم رأوا ذلك الإثبات القوي لحقيقة البعث. وحمدت الله أنني كنت هنالك.

بعد أسبوع انعقد مجمع الكرادلة، واختاروا جوزيف كاردينال راتزنغر Joseph Cardinal Ratzinger ليكون البابا بيندكت السادس عشر Pope Benedict XVI. في عام 2004 رافقت الرئيس بوش لحضور احتفالات الذكرى الستين لنزول النورماندي في فرنسا. ولم يكن شريكي على مائدة الغداء سوى كاردينال راتزنغر. وتركز الحديث آنذاك على محبتنا نحن الاثنين لموزارت. فهو أيضاً يحب العزف على البيانو. وتبادلنا بضع كلمات حول مستقبل الدين، لكنه كان حديثاً عابراً يكفي أن نستعيد ذكراه. والآن، أتمنى لو أنني استمعت له عن كثب أكثر.

24

تكاثر الثورات "الملونة"

الأحداث التي كانت تحصل في الشرق الأوسط، وأكثرها حدة في لبنان، كانت مرآة لثورات بدأت تندلع في جوار روسيا. كان إدوارد شيفاردنادزه، الرئيس الجورجي، يلقى كل تقدير واحترام في الغرب لدوره الأساسي في الانهيار السلمي للاتحاد السوفياتي. عرفته جيداً من خلال زياراتي العديدة إلى موسكو بمرافقة جيمس بيكر عند نهاية الحرب الباردة وزياراته إلى واشنطن، وفي أجواء مريحة داخل منزل الوزير بيكر في بلدته جاكسون هول Jackson Hole في جبال ولاية وايومينغ.

شيفاردنادزه رجل وقور أشيب الشعر ولديه حس فكاهة محبب، كان دوماً لطيفاً معي يعرب عن إعجابه لافتتاني بروسيا. عندما كان وزيراً للخارجية ساعد ميخائيل غورباتشوف في تكييف وإعادة توجيه السياسة السوفياتية الخارجية نحو التعاون مع الغرب. وفي الأيام الأخيرة من حياة الاتحاد السوفياتي، عندما تبيّن بأن المتشددين يحاولون إعادة عقارب الساعة إلى الوراء استقال شيفاردنادزه من منصبه محذراً من سوء تنامي مقاومة الرجعيين لغورباتشوف وإصلاحاته. وعندما أطيح بغورباتشوف وانهار الاتحاد السوفياتي عاد شيفاردنادزه إلى موطنه في جورجيا التي باتت مستقلة، حيث انتخب أول رئيس لها.

إنما بعد انقضاء عشر سنين كبر شيفاردنادزه في السن وشاخ وأصابه المرض وأحاط به أفراد عائلته ورفاقه الفاسدون وجروا البلاد في انحدار سريع نحو الركود والتراجع. وبات الوضع شديد السوء ما حدا بالرئيس جورج دبليو بوش ليطلب إلى جيمس بيكر أن يزور صديقه العجوز ويقترح عليه بأنه آن أوان الرحيل. لكن شيفاردنادزه لم يأبه بهذه النصيحة، فأزيح عن السلطة بطريقة غير لائقة عندما خرج مئات الألوف من الجورجيين إلى الشوارع في تظاهرات يطالبون بوضع حد

للفساد والاستبداد. كانت هذه الثورة التي دعيت بالثورة الوردية عام 2003 الأولى في سلسلة من الثورات التي اجتاحت دول الاتحاد السوفياتي السابق والتي عرفت فيما بعد بالثورات الملونة.

في بادئ الأمر لم تسبب الثورة الوردية أي إزعاج للروس الذين يضمرون الاستياء لشيفاردنادزه لدوره في انهيار الاتحاد السوفياتي. ولكن عندما انتخب الجورجيون رئيساً لهم ميخائيل ساكاشفيلي Mikheil Saakashvile، الرجل المثير للفتن وكان قد تلقى علومه في أمريكا ولا يستطيع أن يخفي بغضه لموسكو انتقلت العلاقة بين روسيا وجورجيا من توتر كامن مستتر إلى عداء مستفحل مكشوف.

كانت القضايا ذات الصلة بالأراضي الإقليمية مشكلة طويلة العهد بين البلدين. وتحدث ساكاشفيلي موضحاً بأنه سيدافع عن وحدة أراضي جورجيا ضد الانفصاليين المدعومين من موسكو والمقيمين في منطقتي أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا اللتين انفصلتا عن جورجيا. وكان الروس، من جهة أخرى، يعتقدون بأن الجورجيين يغضون الطرف – إن لم يكونوا محرضين – عن الإرهابيين الشيشان في ممر بانكيسي Pankisi Gorge في أعالي الجبال الفاصلة بين البلدين.

هذا الادعاء الأخير جعلنا نقوم بمجهود رئيسي في ولايتنا الأولى لتدريب قسم من قوات جورجيا العسكرية على مكافحة الإرهاب. وبالتالي نطمئن الروس بأن جارتهم ثروة وقوة لهم وليست عبئاً أو عائقاً في الحرب على الإرهاب. الجدير بالذكر أن الإرهابيين الشيشان كانوا مصدراً دائماً للصراع مع سيرجي إيفانوف وزير الدفاع الروسي ومحاوري الرئيسي عندما كنت مستشارة الأمن القومي. وكان يهاتفني كثيراً ليتحدث بسوء عن الجورجيين. في واحد من الأحاديث التي جرت بيني وبينه قال محتداً: "إن لم يعمل الجورجيون على نفض أيديهم من هذا فالجيش الروسي سيتصرف!" وكنت في بعض الأحيان أجد من المفيد أن أرد بغلظة في القول على هذه الأكاذيب، فقلت: "سيرجي، لن يقوم جنرال روسي بقيادة قواته إلى ممر بانكيسي. أنت وأنا نعرف ذلك، لذا كف عن التهديد بفعل ما لن تفعله". لم يرغب الروس أن يكون لأحد دور في وكر الجرذان لمقاتلي الشيشان والقاعدة الكائن في مكان مهجور منبوذ. ولكن فيما بعد اعترف إيفانوف وأيضاً بوتين بأن الجورجيين أصابوا نجاحاً في حربهم ضد الإرهاب.

لكن لعداوة موسكو لساكاشفيلي سبب آخر أكثر عمقاً من مجرد مخاوف

أمنية أو سياسية. الكثيرون من الروس يضمرون كراهية غير معقولة للجورجيين كشعب. وقد يخبرك الرجل العادي في الشارع ومن تلقاء نفسه دون إلحاح بأن سكان القفقاس ذوي البشرة الداكنة لصوص وقطاع طرق. في يوم من الأيام وحين كنت في أحد فنادق موسكو، فندق أوكرانيا Ukrania، وكان فندقاً رديء السمعة، ولدى عودتي من عشاء خارج الفندق أخبرتني واحدة من النساء وكانت "سيدة صالون" (كان المواطنون الكهول في الاتحاد السوفياتي السابق يبقون ساهرين طوال الليل لـ "يراقبوا" الداخل والخارج من نزلاء الفندق) أن بعض الرجال الجورجيين يسألون عني. وقد أبلغتني رسالتها المطولة الخالية من المجاملة والمناهضة لجورجيا دون أن تحاول أن تنظر إليّ، لترى بأنني أنا أيضاً بشرتي داكنة.

ومن جهة أخرى، وعلى المستوى السياسي، ما يعرفه الروس عن الجورجيين أنهم كانوا "القوة" ذات البأس الشديد للثورة البلشفية. وبالطبع كان جوزيف ستالين من جورجيا. وكذلك كان لافرنتي بيريا Lavrenti Beria الرئيس المقيت للاستخبارات، الذي أعدم عام 1953 لمحاولته الإطاحة بزملائه أعضاء المكتب السياسي بعد وفاة ستالين. ومنهم أيضاً كان رجل اسمه سيرغو أوردجونيكيدزه Sergo Ordzhonikidze الحقير الذي صار اسمه رمزاً لكل حركة تطهير.

ولكن برغم ذلك كله فإن ثورة ذات توجه غربي في جورجيا على المدى القصير مقبولة، وإن كانت مسببة للمتاعب. إلا أن الاضطرابات الحاصلة في أوكرانيا مسألة أخرى.

غير أن ارتدادات الصدمة التي أحدثتها الثورة البرتقالية في أوكرانيا لا يمكن أن تفهم إلا في سياق الإرباكات التي شعر بها الروس من جراء إعلان أوكرانيا استقلالها عن الاتحاد السوفياتي في شهر آب/أغسطس عام 1991. وقد قيل إن ما خسرته روسيا بإعلان أوكرانيا استقلالها يعادل خسارة الولايات المتحدة لولاية كاليفورنيا أو تكساس. وليست هذه البداية، بل إن هذا الوضع شبيه بضياع المستعمرات الأصلية الثلاث عشرة. فجذور اللغة السلافية بما في ذلك الأبجدية السيريلية Cyrillic(*) تعود إلى كييف ومنها امتدت إلى روسيا. وما يجدر ذكره أن أوكرانيا كانت تنتمي لبولونيا قبيل انهيار الإمبراطورية الروسية في القرن السابع

(*) الأبجدية السيريلية هي الأبجدية السلافية القديمة، ويقال: إن مخترعها القديس سيريل. وأشكالها الحديثة تستعمل أيضاً في صربيا وبلغاريا وروسيا (المترجم).

عشر، وقد اعترفت ألمانيا باستقلال أوكرانيا القصير الأمد عند نهاية الحرب العالمية الأولى. كما أن بعض زعماء النازية علقوا هذا الاستقلال بمقابل التعاون في الحرب العالمية الثانية. أما بالنسبة للروس، فقد ثبت أنه بسبب ضعفها لم تتمكن موسكو من الدفاع عن وحدة الشعوب السلافية - الشعب الأوكراني والشعب الروسي.

في عام 1954 قدم نيكيتا خروتشيف شبه جزيرة القرم وكذلك البحر الأسود إلى الشعب الأوكراني احتفاءً بمرور مئات من السنين على الصداقة الأوكرانية الروسية. ولم يكن هذا الأمر بذي بال في ذلك الحين. لكن انهيار الاتحاد السوفياتي اثبت الآن أن تلك الهدية كانت خطأً استراتيجياً، إذ وجدت روسيا وعلى حين غرة أن ثرواتها الهامة وقسماً كبيراً من سكانها موجود في أوكرانيا المستقلة. وقاعدة الأسطول الروسي الأكثر أهمية في سيفاستوبول توجد الآن في بلد آخر ومعها نحو 700,000 نسمة من السكان ذوي العرق الروسي، ويشكلون نحو 70 بالمئة من عدد سكان هذه المدينة. إذن من منظور المصالح الاستراتيجية لروسيا وهويتها القومية شكلت الثورة البرتقالية ضربة كبرى لموسكو.

قمت بزيارات عدة إلى روسيا وأوكرانيا إبان الحقبة السوفياتية وبعدها. واتضح لي بجلاء أن الأوكرانيين - وبخاصة أولئك الذين يقطنون القسم الغربي من البلاد - لا يشعرون بعلاقات أخوية دافئة مع روسيا. واتضح لي أيضاً أن الروس كانوا يستخفون بمقدار كراهية الأوكرانيين لهم. فالأوكرانيون كانوا وما زالوا شعباً متميزاً عرقياً ولغوياً على الرغم من تعاقب أجيال عديدة شهدت تزاوجاً بين الشعبين. لكن الروس بأحاديثهم التي تأتي في غير محلها حول روابط الأخوة التي لا يمكن فصم عراها بين الشعبين قد زادوا في التباعد بينهما. لأجل ذلك كله لم يكن مفاجئاً لي بأن لا يخفي قادة الثورة البرتقالية عداءهم للروس، إلا أنه تبين لنا أن موسكو قد فوجئت بما حصل.

لكن بوتين سرعان ما استفاق من فجاءة الأحداث الحاصلة في كييف. وقد واجهتُ هذا الواقع مباشرة عندما قمت بزيارة إلى الرئيس الروسي في منزله الريفي في ضواحي موسكو في أيار/مايو عام 2004. كان توقيت هذه الزيارة قبل شهور من حصول الانتخابات الرئاسية في أوكرانيا. صحبني بوتين بجولة في أنحاء مكتبه المجدد حديثاً. وما هي إلا دقائق حتى أطل فيكتور يانوكوفيتش Victor Yanukovych من غرفة مجاورة. فقال بوتين: "يسرني أن أقدم لك فيكتور. وهو

مرشح للرئاسة في أوكرانيا". حييت هذا السياسي الموالي لروسيا وفهمت الرسالة التي أراد بوتين توجيهها لي، وهي أن تعرف الولايات المتحدة بأن لموسكو فرساً في السباق الرئاسي يدافع عن مصالحها.

لكن نتيجة الانتخابات كانت على عكس ما يرحب به الكرملين. فقد فازت كتلة فيكتور يوشنكو ويوليا تيموشنكو، وشكل السياسيان المواليان للغرب حكومتهما بينما كانت حشود المؤيدين المرتدين اللون البرتقالي تهتف لهما في الشوارع. وسيعمل الاثنان معاً بجد لخمس سنين ليحددوا مسار وهوية أوكرانيا.

الانتخابات في أي بلد خارج من عهد استبدادي هي خطوة أولى نحو الديمقراطية. كانت المؤسسات ضعيفة والفساد مستفحلاً، وكان ثمة نزوع للشخصانية والعداوات الشخصية للهيمنة على السياسة. والمؤسف أن القادة الأوكرانيين مع مرور الوقت انقلبوا ضد بعضهم وصار الصراع بينهم أكثر مما هو صراع لأجل مستقبل بلدهم.

على هذه الخلفية قمتُ بأول جولة لي إلى روسيا بصفتي وزيرة للخارجية. لكن شهراً قد مضى منذ انضمت قرغيزستان للثورات التي تحمل كل منها لوناً خاصاً بها، حيث أُجبر الرئيس عسكر أكاييف Askar Akayev للهروب من غضب شعبه واللجوء إلى مكان آمن في موسكو. وغني عن القول بأنني لدى وصولي وجدت الرئيس الروسي هادئاً بمظهره لكنه منزعج جداً وقلق إزاء الاتجاه الذي تتخذه الأحداث على حدود بلاده.

اتخذت نمطاً أتبعه دوماً كلما قمت بزيارة إلى موسكو. وبالطبع سيكون مضيفي في الزيارة نظيري سيرغي لافروف، الذي كان فيما سبق سفيراً لبلاده في الأمم المتحدة لما يقرب من عشر سنين. يتكلم الإنكليزية بفارق ضئيل من الدقة، ومعروف على نطاق واسع بأنه دبلوماسي عنيد وقدير. كان يحب النبيذ الجيد والطعام الممتاز. ويحب الصيد في براري سيبيريا. فهو روسي أولاً وأخيراً.

أسسنا لعلاقة جيدة فيما بيننا، هي رسمية إلى حد ما لكنها في بعض الأحيان لا تخلو من الخصام. وهو مثلي مجادل بطبعه ولا يمانع في حرب كلامية. وهذا بالطبع كان يزعج أصدقاءنا الأوروبيين أحياناً، لكننا كنا، نحن الاثنين، برغم الجدالات نحرز تقدماً في أي قضية – أو في الحد الأدنى إلى أن اندلعت الحرب الجورجية، فانقطعت العلاقة بيننا ولم نتصالح.

ولكن كنت، فيما سبق، أحب التعاون مع لافروف، وعلى وجه الخصوص لأنه موضع احترام كبير في موسكو لقدرته على إنجاز الأشياء. كان الزملاء الذين أقدرهم عالياً على مر السنين من الذين لهم رأي في سياسات حكوماتهم. وجميل أن يكون للمرء علاقات جيدة وودية. غير أنني في الكثير من الأحيان كنت مجبرة على التعامل مع عدد من النظراء الذين كانوا رفاق طعام جيدين ولكن سياسيين غير فاعلين.

قبل تلك الزيارة إلى موسكو في شهر نيسان/أبريل عام 2005 كنت قد التقيت لافروف في تركيا بعد تبوُّئي منصب وزيرة الخارجية مباشرة. وهناك ألقى كلمة لنحو ساعة من الزمن تضمنت لائحة بشكاوي روسية على سياسة الولايات المتحدة. استمعت متجلدة بالصبر غير أنني طلبت إلى بيل بيرنز، سفيرنا آنذاك في روسيا، أن يبلغه الرسالة بأن التفاعلات بيننا يجب أن تتحسن وإلا لن تستحق الاجتماعات حضوري. توقعت أن نتبادل وجهات النظر، لا أن أستمع إلى حوار من جانب واحد. إضافة إلى ذلك، ينبغي لوزراء الخارجية أن يركزوا على القضايا الكبرى، وليس على كل مشكلة تافهة بيننا. عندما التقيت ولافروف في موسكو كان الحديث بيننا أفضل نوعاً ما، ومع الوقت وصلنا إلى مكان نستطيع فيه الحوار الجاد بدلاً من قيام كل واحد منا باستعراض لائحته.

كان من المقرر أن ألتقي الرئيس بوتين بعد اجتماعي مع لافروف، حيث كانت هذه اللقاءات تعقد في مكتبه الجميل في الكرملين أحياناً وأحياناً أخرى في منزله الريفي. والروس يحبون منازلهم الريفية، أو الصيفية، التي قد تكون كوخاً صغيراً دون تدفئة وقد تكون بيوتاً فخمة. ولا حاجة بي للقول إن منزل بوتين كان من الصنف الأخير ويقع على بعد خمسة عشر ميلاً خارج موسكو. على الطريق المؤدي إلى خارج مركز المدينة قد يرى المرء ذلك الطابع اللافت للأنظار لروسيا الجديدة، فالطريق مليء بحوانيت من مثل Dolce & Gabbana ورولزرويس Rolls-Royce. لقد ولّت أيام سياسة الاكتفاء الذاتي السوفياتية.

قلما كنا نجتمع أنا وبوتين في لقاءات تضم أكثر من اثنين لاثنين، ولكن مع السنين ازدادت اللقاءات الثنائية بيننا. وكنا نستعرض موضوعات قليلة، ولكن مع مرور الوقت، بدأ يستخدم الحديث ليس فقط لشرح "خيبات أمله" من السياسة الأمريكية، بل وأيضاً ليشرح رأيه في الديمقراطية. وقد يقول "أنت تعرفيننا"

مستشهداً بخلفيتي الأكاديمية. فتكون هذه العبارة مقدمة لخطبة مطولة يتحدث فيها عن الطريقة التي تنتقل بها روسيا إلى الديمقراطية: أي عبر اليد الحديدية (يده) والتطور التدريجي لـ "فصائل" داخل حزبه، تمثل آراء متباينة. كان رأيه بالديمقراطية شبيهاً بالحزب الديمقراطي الليبرالي الذي يضم فصائل عدة في اليابان، والذي كان، فيما عدا فترة وجيزة في مطلع تسعينيات القرن الماضي، الحزب الحاكم في اليابان منذ عام 1955 وبداخله أصوات متباينة. فالروس، كما يقول، قوم عنيدون ومشاكسون ولم ينجحوا في الثورات الكثيرة التي قاموا بها. يجب أن يكون لهم قائد.

ومع أن هذا الكلام قول راديكالي يقوله ماركسي سابق، إلا أنه بعيد كل البعد عن أفكارنا الحديثة للتطور الديمقراطي. وفي اجتماعنا هذا المنعقد في شهر نيسان/ أبريل لم يتحدث بوتين صراحة ليقول إن الثورات الملونة هي أداة تستخدمها أمريكا لإبعاد روسيا عن المسار الذي رسمته لنفسها، لكن مضمون الكلام مستتر تحت السطح. وأخبرني بوتين أنه يعارض "أي ثورة تحدث في الشوارع". وأضاف إن من السخف القول عن إعادة خلق اتحاد الدول السوفياتية الاشتراكية، مع أنه أراد أن يذكّرني بأن هذه الدول المستقلة حديثاً قد أخذت مؤسساتها وثروتها من الاتحاد السوفياتي. لذلك ليس من المستغرب أن يكون لدى موسكو "اهتمام متواصل" بها.

وفي هذه المناسبة يحضرني أن أقول إن قرب حلول الذكرى الستين لانتهاء "الحرب الوطنية الكبرى"، كما يصف الروس الحرب العالمية الثانية أعطى بوتين سبباً قوياً للتخوف من مقاربتنا لدول الجوار. وكان الرئيس بوش قد وافق على حضور هذه الذكرى التي تعد حدثاً عظيم الأهمية في التاريخ الروسي لكنه سيزور البلطيق أولاً. هذا وقد طلب إلي الرئيس بوش أن أخبر بوتين بأنه لن يفعل شيئاً يسبب إحراجاً لروسيا، لكن الدول الجديدة الأعضاء في حلف شمال الأطلسي (الناتو) ينتظرون منه أن يتطرق لتاريخ معاناتهم الطويلة مع موسكو. وقد اغتنم بوتين فرصة هذا اللقاء ليشجب بقوة دول البلطيق التي تحاول مقاضاة الماضي. فقال: "يريدونني أن أعتذر عن حلف مولوتوف ريبنتروب Molotov-Ribbentrop. لعلهم لا يحسنون القراءة لأننا فعلنا ذلك في عام 1989". والواقع أنه كان ثمة اعتراف مشوب بالفتور من قبل ميخائيل غورباتشوف بهذه الصفقة المشؤومة بين أدولف هتلر وجوزيف ستالين. ولا يمكن وصف ذلك بالاعتذار.

وقررت ألا أتوقف عند هذه الملاحظة مقدرة مرارة الجراح التي خلفتها الحرب العالمية الثانية في روسيا، فقد خسر الاتحاد السوفياتي ما يقدر بـ 26 مليون نسمة من جراء العدوان الألماني. والتاريخ أكثر تعقيداً من محاولة الخوض في نقاش حوله في تلك اللحظة. قبل سنة واحدة وعندما احتفى الفرنسيون بذكرى (D-Day) يوم إنزال قوات الحلفاء في إقليم النورماندي بفرنسا، شاهدنا جميعاً مدى حساسية قصص التاريخ هذه. كنت جالسة خلف المستشار الألماني غيرهارد شرودر - الذي دعي على ما يبدو لتأكيد مصالحة فرنسا وألمانيا - وهو يحملق وعلائم الغضب بادية على وجهه في شريط فيديو يعرض صوراً تثير المرارة في النفس (لكنها دقيقة) لجرائم ارتكبها بلده ضد الإنسانية. شعرت بالأسى تجاهه، وتذكرت لقاءنا الأول حين روى لي قصة مؤثرة عن عثوره على صورة لوالده الذي قتل على الجبهة الشرقية حين كان شرودر طفلاً صغيراً. وقال بلهجته الإنكليزية غير القويمة "هذا وجهي". كانت القصة تذكرة جيدة بأن حيوات الكثيرين من المواطنين العاديين الكثر على كلا جانبي الصراع قد تغيرت كثيراً بسبب الحرب. وتذكرة جيدة أيضاً بأن هكذا قصص تنطبق على أي حرب.

وعدت مباشرة لرسالتي إلى بوتين بأن الرئيس سوف يدلي ببيان يحاول فيه لأم الجراح لا أن ينكأها. وبعد أن بدت عليه علائم الرضا تابع بوتين قوله بأنه مسرور جداً إذ تكون وزيرة الخارجية اختصاصية في الشأن الروسي، حيث قال: "وهذا يعني أن العلاقة ستكون محورية بالنسبة لك". لست أدري إذا كان حقاً يعتقد ذلك، أم أنه يقصد المجاملة. ووضعت في ذهني ألا أستخفّ بالروس - في كلا الأمرين، العون الذي يستطيعون تقديمه والضرر الذي يمكن أن يتسببوا به.

وانتقل بوتين بعد ذلك إلى البنود الأخرى في جدول الأعمال، بما فيها طلبه للانضمام إلى مجموعة وزراء مالية دول مجموعة السبع (G7). فموسكو تهتم بالوضعية وقد اتخذت موقفاً عدائياً بسبب استبعادها من المجموعة الاقتصادية وفي الوقت نفسه سُمح لها بالمشاركة في المباحثات السياسية لمجموعة الثماني. قال معترفاً: "أنا أعرف أننا نأتي في الترتيب السادس عشر"، ومع ذلك فقد أكد على أن اقتصاد بلاده هام. فهذا البيان في ظاهره يحمل التناقض، وانتقلت من ثم إلى مناقشة عضوية روسيا في منظمة التجارة العالمية.

في تلك الليلة تناولت العشاء على مائدة سيرغي إيفانوف الذي كان آنذاك



اللجنة الاستكشافية التمهيدية في آذار/مارس 1999 المخصصة لانتخاب حاكم ولاية تكساس جورج دبليو بوش رئيساً للولايات المتحدة. (AP Photo / Donna McWilliam)



الحاكم بوش ووالدي أثناء الحملة الانتخابية عند توقفنا بمدينة بالو آلتو في تموز/يوليو 1999. كان والدي جون ويسلى رايس عضواً في الحزب الجمهوري طوال حياته. (Palo Alto Daily News)



ترأست بمشاركة بول ولفوويتز رئاسة جماعة الاختصاصيين بالسياسة الخارجية (التي دعيت جماعة Vulcans تيمناً باسم مسقط رأسي في بيرمنغهام بولاية ألاباما) التي تقدم المشورة للحاكم أثناء الحملة الانتخابية. (AFP /Getty Images/Paul Buck)



الجنرال كولن باول وهو أحد الرجال الأكثر تميزاً في واشنطن هو اختيار الرئيس الطبيعي ليكون وزير خارجيته. وهو دوماً الصديق الوفي.

(George W. Bush Presidential Library / Tina Hager)



أثناء حديث في المكتب البيضوي مع ستيف هادلي الزميل والصديق المؤتمن في الحكومة. وقد أصبح فيما بعد مستشار الأمن القومي.

(George W. Bush Presidential Library/Eric Draper)



في لقاء مع نائب الرئيس تشيني في ملجأ البيت الأبيض في 11 أيلول/سبتمبر 2001.

(Presidential Materials Staff, National Archives)



خارج مبنى البنتاغون في 12/.9 لدى عودتي إلى البيت الأبيض وجدت ملابسي مغطاة بالسخام.

(Courtesy of Donald Rumsfeld)



مدير وكالة الاستخبارات المركزية (CIA) جورج تينيت يقدم إيجازاً للرئيس في كامب ديفيد بحضور رئيس أركان البيت الأبيض أندي كارد وأنا، حول عمليات وكالته في أفغانستان. (George W. Bush Presidential Library/Eric Draper)





أثناء استقبالي لواحد من الأبطال الأعزاء عليّ، نيلسون مانديلا، في المكتب البيضوي. سفيرة جنوب أفريقيا في الولايات المتحدة شيلا سيسولو في الوسط. (George W. Bush Presidential Library / Eric Draper)



كان لي شرف عزف مقطوعات لبرامز بمرافقة يويوما في نيسان/أبريل 2002. (George W. Bush Presidential Library / Paul Morse)



داخل غرفة المواقف في البيت الأبيض دونالد رامسفيلد وأنا نناقش خطط العمليات العسكرية في العراق. جلوساً: الجنرال ريتشارد مايرز والجنرال تومي فرانكس، من كبار القادة العسكريين. *(George W. Bush Presidential Library / Eric Draper)*

10 DOWNING STREET
LONDON SW1A 2AA

THE PRIME MINISTER

8th April

Dear Condi,

Good luck today. You will be brilliant, I know, and we will all be thinking of you and wishing you well!

Yours ever,

Tony

أداء القسم قبيل جلسات استماع لجنة الحادي عشر من سبتمبر/أيلول في نيسان/أبريل 2004. من اليسار الناطق الرسمي باسم مجلس الأمن القومي شون ماكورماك، ومساعدتي جين إيسترلي، ومدير الاتصالات جيم ويلكنسون والمستشار القانوني لمجلس الأمن القومي جون بيلنغر. *(AP Photo / Charles Dharapak)*

بعث لي رئيس الوزراء طوني بلير مذكرة قصيرة جداً بخط يده أعتز بها كثيراً وذلك قبل إدلائي بشهادتي. *(Personal Collection)*

في لحظة استراحة بعيداً عن المشاغل مع لورا بوش بالمزرعة في كراوفورد بولاية تكساس. *(George W. Bush Presidential Library)*





أفراد عائلتي وأصدقائي المقربون أثناء حفلة مفاجئة بمناسبة عيد ميلادي الخمسين في السفارة البريطانية. *(MAI / Greg Mathieson Sr.)*



في تلك الأمسية رقصت مع أستاذي وصديقي وزير الخارجية الأسبق جورج ب. شولتز *(MAI / Greg Mathieson Sr.)*



أثناء توقيعي على القَسَم الدستوري وحولي أفراد عائلتي المقربون. أقسمت اليمين أمام القاضية روث بادر غينزبرغ. *(State Department Photo)*



السناتورة ديانا فينشتاين عن ولاية كاليفورنيا هي التي قدمتني لمجلس الشيوخ للمصادقة على تعييني وزيرة للخارجية. *(Jay Clendenin / LA Times)*

فيسبادن عام 2005، صورتي وأنا أرتدي الرداء العصري الطويل والأنيق كما نشرت في الصفحة الأولى من صحيفة "الواشنطن بوست". وقد ارتديت هذا الرداء بسبب هطول الثلج. *(Reuters / Kevin Lamarque)*.



في عام 2005 رحّبت بانتخاب المستشارة أنجيلا ميركل التي جسّدت التحوّل الحاصل في ألمانيا حيث كانت سياسية في ألمانيا الشرقية سابقاً بعد انتخابها لأعلى موقع رسمي في البلاد. *(Getty Images / Sean Gallup)*



أقدم تحياتي لصاحبة الجلالة الملكة أليزابيث الثانية قبل إحيائي لحفل موسيقي في قصر باكنغهام. *(State Department Photo)*.



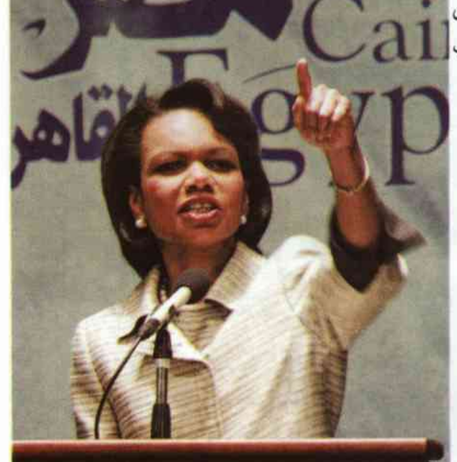
أثناء مشاركتي لوزير الخارجية البريطاني جاك سترو في احتفالية أقيمت في مسقط رأسي بمدينة بيرمنغهام تكريماً للضحايا من الأطفال من جراء تفجير الكنيسة المعمدانية في الشارع السادس عشر عام 1963. *(AP Photo / The Birmingham News / Bernard Troncale)*



أجلس بمواجهة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين. *(AFP / Getty Images / Alexander Zemlianichenko)*



الترحيب بالأطفال في مخيم أبوشوك للاجئين في دارفور حيث التقيت أيضاً بعض النسوة من ضحايا الاغتصاب. لم أشعر يوماً بمثل هذا الألم والقسوة الظالمة.
(AFP / Getty Images)



في الجامعة الأمريكية بالقاهرة حيث قلت في كلمتي إن بلادي عملت لستين عاماً لأجل الحفاظ على استقرار منطقة الشرق الأوسط على حساب الديمقراطية. وقد اتخذنا الآن مساراً مختلفاً.
(Getty Images / Cris Bouroncle)



أثناء إحدى اجتماعاتي مع الرئيس المصري حسني مبارك قلت لهذا الزعيم الهرم إن عليه أن يمنح شعبه صوتاً في ديمقراطيتهم. لكنه أبى. *(AP Photo)*

أشاهد الخراف مع رئيس الوزراء الإسرائيلي أرييل شارون في مزرعته جنوب إسرائيل. وقد أبدى هذا الزعيم الإسرائيلي فيما بعد التزامه للعمل على إقامة دولة فلسطينية. *(U.S. Embassy Photo Tel Aviv / Matty Stern)*



أسير مع الرئيس الأفغاني حميد قرضاي في رواق الجناح الغربي بالبيت الأبيض. *(Presidential Materials Staff, National Archives)*



قرضاي والرئيس الباكستاني برويز مشرّف تبادلا كلمات لاذعة بينما جلسنا نحن مشدودي الأعصاب ومبتسمين أثناء حفل عشاء عام 2006 في صالة طعام العائلة في البيت الأبيض.

(Getty Images / Eric Draper)



أقف بجوار رئيس الوزراء اللبناني فؤاد السنيورة في مؤتمر صحفي عقد في روما أثناء حرب عام 2006 بين إسرائيل ولبنان.

(WPN / Andreas Solaro)



مع أننا اختلفنا بخصوص العراق إلا أن الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان قد أصبح الشريك الهام غداة الحرب وعلى نحو أكثر عمومية في الشرق الأوسط. *(AP Photo / Plinio Lepri)*



في اجتماع لمجلس الأمن الدولي في آب/أغسطس 2006 أدلي بصوت الولايات المتحدة لصالح قرار يقضي أخيراً بإنهاء حرب دامت لشهر كامل في لبنان.
(AP Photo / Frank Franklin)



في لقاء مع الملك عبد الله ملك المملكة العربية السعودية في الرياض. لقد أعرب الملك عبد الله وكثير من الزعماء العرب عن شعورهم بالارتياح عندما قررنا مضاعفة عديد قواتنا في العراق بسبب الوضع الأمني المتدهور.
(AP Photo / Saudi Press Agency)



اجتماع لمجلس الأمن القومي في كامب ديفيد في حزيران/يونيو 2006 بعد خمسة أيام من مقتل أبو مصعب الزرقاوي قائد تنظيم القاعدة في العراق من جراء ضربة جوية أمريكية.
(Contact Press Images / Charles Ommanney)



مع وزير خارجية كندا بيتر ماكاي في هاليفاكس بولاية نوفا سكوتيا بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة لاعتداءات 11/9. فقد استضافت كندا ركاب الطائرة النازحين عقب صدور الأمر بمنع جميع الطائرات من التحليق في المجال الجوي الأمريكي. *(CP Photo / Andrew Vaughn)*



مع وزير الدفاع روبرت غيتس ووزير الخزانة هانك بولسون ووزيرة العمل إيلين شاو أثناء إلقاء الرئيس لخطابه عن حالة الاتحاد عام 2007 في الكابيتول.

(AP Photo / Lawrence Jackson)



أثناء اجتماع مع كبار المسؤولين العسكريين والمدنيين في العراق الجنرال ديفيد بترايوس والسفير زالماي خليل زاد عند ابتداء زيادة عديد القوات في شباط/فبراير 2007.

(Agentur FOCUS / Tina Hager)



مع الجنرال راي أوديرنو الذي كان ضابط ارتباطي مع البنتاغون ومارتي كراوس رئيس المفرزة الأمنية المرافقة لي لدى وصولنا إلى مطار بغداد في أواخر عام 2007.

(State Department Photo)



متحدثة مع الصحافة في السفارة الأمريكية ببغداد أثناء زيارة للعراق مع وزير الدفاع دونالد رامسفيلد وجنرال الجيش جورج كيسي والسفير زالماي خليل زاد. *(AP Photo / Jim Watson/ Pool)*



أقدم تحياتي للرئيس العراقي جلال طالباني وهو كردي برز قائداً وحّد الجميع في العراق الحر.
(State Department Photo)



عند اجتماعي مع رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي عام 2007. المالكي الذي أحترمه هو أول رئيس وزراء منتخب ديمقراطياً في ظل الدستور العراقي الجديد.
(AP Photo / Wathiq Khuzaei / Pool)



عند اجتماعي مع وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل أثناء مؤتمر صحفي مشترك في جدة.
(AFP /Getty Images / Hassan Ammar)



أثناء لقائي مع الملك الأردني عبد الله الثاني، وهو واحد من أفضل حلفاء أمريكا في الشرق الأوسط.
(AP Photo / Nader Daoud / Pool)



يقدمون لي مشروب الفريز (الفراولة) في دبي أثناء زيارتي إلى الشيخ عبد الله بن زايد آل نهيان وزير خارجية الإمارات العربية المتحدة وأحد أفراد الأسرة الحاكمة.
(AFP / Getty Images / Mandel Ngan)



في عام 2007 رافقني وزير خارجية أستراليا إلكساندر داونر في رحلتي إلى كاليفورنيا حيث التقينا السيدة الأولى السابقة نانسي ريغان في مكتبها الخاص في مؤسسة ومكتبة رونالد ريغان الرئاسية.
(Cliff David / Ronald Reagan Presidential Foundation)



أثناء انعقاد القمة الثلاثية في شباط/فبراير 2007 مع الرئيس الفلسطيني محمود عباس ورئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت في فندق قلعة داود بالقدس. *(US Embassy Photo Tel Aviv / Matty Stern)*

عند استقبال الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في تموز/يوليو 2007 في منزل بوش العائلي في كينيبنكبورت بولاية مين.
(AFP / Getty Images)



في تشرين الثاني/نوفمبر 2007 وبعد شهور من التحضيرات افتتحنا مؤتمر أنابوليس حول السلام في الشرق الأوسط حيث اتفق الإسرائيليون والفلسطينيون على البدء بمفاوضات ثنائية رسمية.
(Colby Cooper)



في اجتماعي مع بان كي مون الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس وزراء المملكة المتحدة الأسبق طوني بلير الذي أصبح الممثل الرسمي للجنة الرباعية للشرق الأوسط.
(Getty Images / Rick Gershon)



مع سلام فياض ووزير الدفاع الإسرائيلي إيهود باراك في آذار/مارس 2008 في فندق الملك داوود بالقدس. وقد تبين أن سلام فياض شريك مرحب به في بناء مؤسسات حكم يمكن الاعتماد عليها لتطوير الدولة الفلسطينية.
(U.S. Embassy Photo Tel Aviv / Matty Stern)



الرئيس بوش وأنا في استراحة أثناء انعقاد مؤتمر قمة حلف الناتو في نيسان/أبريل 2008 في بوخارست في رومانيا.

(George W. Bush Presidential Library / Eric Draper)



في اجتماعي مع الرئيس هو جنتاو في صالة الشعب الكبرى في بيجيغ بعد حديثي مع ضحايا زلزال أيار/مايو 2008 في إقليم سيشوان.

(AP Photo / Oded Balilty)

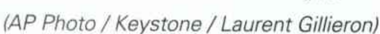


مع نظرائي من مجموعة *(P5+1)* (الأعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الأمن الدولي بالإضافة إلى ألمانيا): مساعد ووزير خارجية الصين هي يافي، ووزير الخارجية الفرنسي برنار كوشنير، ووزير الخارجية البريطاني ديفيد ميليباند، ووزير الخارجية الألماني فرانك فالتر شتاينماير، ووزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف، ورئيس السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي خافيير سولانا في أيار/مايو 2008. أصبحت مجموعة *(P5+1)* الهيئة الدولية الرئيسية للتعامل مع المشكلة النووية الإيرانية.

(AP Photo / Sang Tan / WPA Pool)



كنت في كثير من المرات أطلب المشورة والرأي الحكيم من وزير الخارجية الأسبق هنري كيسنجر لأعرف رأيه حول القضايا الأساسية في الشؤون الخارجية.



(AP Photo / Keystone / Laurent Gillieron)



قمت بزيارة إلى السفارة الباكستانية في واشنطن العاصمة لأسجل كلمة في سجل التعازي إثر وفاة رئيسة وزراء الباكستان السابقة بناظير بوتو.

(Getty Images / Brendan Smialowski)



الزعيم الليبي معمر القذافي ترك لدي الانطباع بأنه غير متزن أثناء اجتماعي به في أيلول/سبتمبر 2008 في طرابلس، وهي أول زيارة يقوم بها إلى هذا البلد وزير خارجية أمريكي منذ عام 1953.

(AP Photo / Nasser Nasser)



مع وزير خارجية الهند براناب موخرجي في 2008/10/10 إثر التوقيع على الاتفاقية الأمريكية الهندية التاريخية حول البرنامج النووي المدني.

(State Department Photo)



الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي وأنا نناقش قضية وقف إطلاق النار التي تولى قيادة التفاوض بشأنها لإنهاء الصراع الروسي الجورجي عام 2008 في مزرعته الخاصة بجنوب فرنسا.

(AFP / Getty Images)

أفضل قرار اتخذته بخصوص العاملين في الوزارة عندما أصبحت وزيرة للخارجية أنني أحضرت معي مساعدتي التنفيذية ليز لاينبري التي لا يضاهيها أحد.
(Agentur FOCUS / Contact Press Images / Tina Hager)



أراجع إحدى الوثائق مع رئيس أركاني برايان غندرسون في مكتبي الداخلي في الطبقة السابعة من مبنى وزارة الخارجية.
(Agentur FOCUS / Contact Press Images / Tina Hager)



قبل ساعة واحدة من مغادرتي وزارة الخارجية في آخر يوم عمل لي فيها وقعتُ ووزيرة خارجية إسرائيل تسيبي ليفني مذكرة تفاهم حول شروط إنهاء الصراع في غزة. تسيبي قائدة قوية وصديقة وفية. *(AP Photo / Luis M. Alvarez)*



أثناء توديعي لموظفي وزارة الخارجية في آخر يوم عمل مقرر لي بصفتي وزيرة للخارجية. وقد اصطف على الدرج بعض من كبار الموظفين منهم (من اليسار) مساعدا الوزيرة دان فرايد وجندايي فريزر ومعاون وزيرة الخارجية جون نيغروبونتي الذي يعد واحداً من أكثر دبلوماسيي بلدنا تميزاً.
(Reuters / Jonathan Ernst)

وزيراً للدفاع. وقد تحدثت في موضع سابق عن علاقتي مع إيفانوف. وبسبب هذه الشراكة الطويلة كان بمقدوري أن أتحدث معه بصراحة ودون تحيز. لم يكن ديمقراطياً بحسب معايير جيفرسون، لكنه كان - ولا يزال - مؤيداً للتحديث. وهكذا كان دوماً الانقسام في روسيا، أو بمعنى أصح هو انقسام بين محبي الثقافة السلافية والمنادين بتفوقها من جهة وأنصار الحداثة في الجهة الأخرى، وليس انقساماً بين ديمقراطيين من جهة وسلطويين دكتاتوريين من جهة ثانية. تحدث عن ضرورة إصلاح القوات المسلحة الروسية المتخلفة وإنقاذها من نظام التجنيد الإلزامي العسكري إلى نظام حديث، وأنه يريد لروسيا أن تصبح دولة أكثر تطوراً على الصعيد التكنولوجي وتقدم مساهماتها للاقتصاد العالمي. وتبين لي أن إيفانوف واحد من اثنين كان فلاديمير بوتين يحرّض أحدهما ضد الآخر لكي يقرر بعد سنتين من الذي سيخلفه رئيساً للبلاد. وعندئذ يكون إيفانوف الخاسر.

ومع أن تلك الانتخابات سوف تجرى في المستقبل إلا أن نتيجتها كانت بادية لعيني عندما رجعت إلى موسكو مرافقة للرئيس بوش في الشهر التالي لمناسبة الاحتفالات بذكرى الحرب الوطنية الكبرى. كانت الشوارع مزدانة باليافطات التي تمجد انتصار القوات السوفياتية في الحرب العالمية الثانية. وعلى أعمدة الإنارة قبالة محلات أوروبية الطراز رفعت يافطات كتب عليها "يوم النصر" و"المجد للشعب". وعادت بي الذاكرة إلى أيام كنت فيها طالبة بالمرحلة الجامعية الأولى في الاتحاد السوفياتي، فالشعارات كانت مألوفة لدي. ثم نظرت وحدقت في إحدى اليافطات وإذا بها تحمل عبارة "مقدمة إليكم من نوكيا Nokia". تغيرت الأشياء كثيراً لا ريب في ذلك.

لكن نبوءتي المبكرة جداً بخصوص مستقبل إيفانوف تراءت لي أثناء العرض العسكري في الساحة الحمراء. وقف سيرغي، بصفته وزيراً للدفاع في مؤخرة سيارة ليموزين طراز زيل Zil يستعرض الآلاف من الجنود الروس المصطفين أمام ضريح لينين. في معرض تحيته للجيوش المجمّعة من روسيا الاتحادية كان يهتف بالتهاني بصوت هادر لكل تجريدة من هؤلاء الجنود. حسن، بدا لي رئيساً. فقلت في نفسي: "لن يسمح له بوتين بأن يصبح رئيساً لروسيا. فهو لا يريد خلفاً له يكون قوياً ومنافساً في الكرملين عندما يخرج منه في النهاية".

لأن الرئيس بوش وفى بوعده عندما وصل إلى البلطيق كانت أجواء زيارته

إلى موسكو جيدة. لم أكن على يقين إزاء طريقة رد فعل الروس على خطاب الرئيس في لاتفيا قبيل وصولنا إلى موسكو. فقد التقى رؤساء دول البلطيق، بمن فيهم رئيس وزراء لاتفيا إيغارس كالفيتيس Aigars Kalvitis، والرئيس الأستوني آرنولد روتل Arnold Rüütel، ورئيس ليتوانيا فالداس آدامكوس Valdas Adamkus، ليستمعوا إلى الرئيس الأمريكي وهو يقول لهم إن انضمامهم إلى حلف شمال الأطلسي (الناتو) عام 2004 يعني أن أحداً لن يهددهم ثانية. وشاهدت الرجال والنساء المتقدمين بالسن يذرفون الدموع لمجرد معرفتهم أنهم آمنون من الاحتلال الروسي.

لكن الرئيس حرص على التأكيد لهم بأن عليهم أن يتعايشوا مع جارهم وأن ثمة العديد من المواطنين الروس يعيشون بين ظهرانيهم ويجب أن يكون لهم مكان في الديمقراطيات الجديدة المتعددة الأعراق. ويبدو أن الرسالة حققت التوازن الصائب. فقد فهم الروس هذه الرسالة وقدروها حق قدرها.

في هذا الصدد، لا يسعني إلا أن أقول بأن زيارتنا إلى تبليسي في جورجيا ستكون بعد - وليس قبل - زيارة موسكو. فالمشاعر المضادة للروس لدى المواطنين الجورجيين أكثر قوة وأشد ظهوراً. فالجمهور الكبير الذي احتشد في ساحة الحرية بمدينة تبليسي أنشد النشيد الوطني بالأصوات عندما تعطل التسجيل الموسيقي. ولم ندر آنذاك أن رجلاً قد اعتقل وبيده قنبلة يدوية قريباً من مكان الرئيس بوش.

* * *

لفت نظري ونحن عائدون إلى الفندق من الساحة الحمراء عقب احتفالات ذكرى الحرب الوطنية الكبرى منظر عائلات روسية شابة يسيرون الهوينى في الشوارع ويأكلون البوظة الروسية الشهيرة. يبدو منظراً مماثلاً لأي بلد آخر حين يكون اليوم عيداً فيخرج الأطفال من المدارس وتخرج العائلات للاستمتاع بيوم ربيعي دافئ. كان المشهد في تناقض صارخ مع لمحات تمرّ كل هنيهة لمحاربين قدماء تم تكريمهم في الساحة الحمراء فساروا في الشوارع. روسيا اليوم تنفض عن ذاكرتها الوطنية ذلك العبء النفسي الذي بقي في نفوس مواطنيها إثر الحرب الوطنية الكبرى التي استغلها ستالين ليبرر القمع وهزال الشعب. فهذا "الجيل العظيم" الذي تشكل من فتيان فلاحين جُندوا من قراهم ليصدوا الجيوش

الألمانية، آخذ بالتلاشي. وساءلت نفسي عما إذا قُدّر لذكرى انتهاء هذه الحرب أن يكون لها أي صدى في البلاد عندما يحين موعد ذكراها السبعين.

فهذه روسيا الجديدة بكل ما في الكلمة من معنى. وعلى الرغم من اقتراب العودة إلى التسلط، يتمتع الروس بحرية شخصية تفوق كثيراً أي عصر من عصور تاريخهم. جئت إلى موسكو لأول مرة عام 1979، عندما لم يكن أحد من الروس ينظر في عيني من يخاطبه، بل كانت عيونهم دوماً تنظر للأسفل نحو أقدامهم. لكن الأمور مختلفة هذه الأيام. المواطنون الروس باتوا يسافرون ويتحدثون مع الأجانب بكل ثقة وارتياح. ويقطنون في شقق خاصة تزينها نماذج يشترونها من محل IKEA الضخم للمفروشات خارج المدينة. المواد الغذائية متوفرة بكثرة والمحلات التجارية ملأى بأنواع البضائع المختلفة. ويمكن وصف الصفقة التي عقدها فلاديمير بوتين مع شعبه بالقول: "سأوفر لكم النظام والازدهار والكرامة، وتتركون الشأن السياسي لي".

غير أن تشديد قرار بوتين في تطبيق الشق الثاني من الصفقة هو الذي سيكون المحك لاختبار علاقتنا خلال السنوات التالية. قبل شهور قليلة من تسلمي منصب وزيرة الخارجية اقترح بوتين تشريعاً جديداً راديكالياً يهدف إلى تمركز القوة السياسية في الكرملين. وباسم تعزيز الوحدة في أعقاب الاعتداء الإرهابي في مدينة بيسلان اقترح بوتين الاستغناء عن انتخاب حكام الأقاليم في البلاد البالغ عددهم 89. وأراد أن يتم تعيينهم من قبل الكرملين بدلاً من الانتخاب. وقد نجح بوتين في تمرير خطته عبر البرلمان (الذي يسيطر حزبه عليه) وبالتالي تقوية قبضته على السياسة الروسية كما كان يفعل بخصوص العديد من الإصلاحات التي كان يقترحها في عهد ولايته.

وأصبح الإعلام المستقل مستهدفاً أيضاً. في عام 2006 تحولت الحملة ضد الصحافة إلى حملة عنيفة عندما قتلت الصحفية آنا بوليتكوفسكايا Anna Politkovskaya التي صعّدت انتقادها للنظام. التقيت ببعض زملائها في موسكو بعيد مقتلها ورأيت الألم والخوف في عيونهم. ومع أن بوتين تعهد بإجراء تحقيق في هذه الجريمة إلا أنه لم يكن عسيراً تصور أن مقتلها كان بفعل حلفاء الكرملين، سواء بعلمه أو من دون علمه. وبدأت محطات الإذاعة والتلفزة المستقلة تختفي بسرعة مذهلة لتحل محلها قنوات تملكها الدولة لا يمكن التمييز بين واحدة وأخرى

لقوة دفاعها عن النظام. وفيما بعد، عندما أجرت محطة ABC الإخبارية مقابلة مع المتمرد الشيشاني شامل باساييف أقدمت موسكو على طرد هذه الشبكة الأمريكية ومراسليها من البلاد. فكانت الرسالة واضحة إلى الصحفيين، من الروس والأجانب على حد سواء، ألا وهي إياكم وانتقاد الدولة الروسية.

كانت الحملة ضد الإعلام تجري على قدم وساق، لكنها كانت في المرحلة الأولى للقمع الذي قام به الكرملين. فقد أطلق في الوقت نفسه هجوماً على القضاء المستقل حين رفعت بدوافع سياسية دعاوى بالفساد و"التهرب الضريبي" ضد أفراد في حكومة النُّخْبة الروسية. عندما جاءني ميخائيل خودوركوفسكي، المعروف أكثر من غيره من هؤلاء الرجال، ليراني في البيت الأبيض حين كنت مستشارة الأمن القومي، تحدث بجرأة واصفاً كيف استغل ثروته ليغير طبيعة السياسة الروسية. لكنه أخطأ حين وثق بالنظام القضائي وقرر المثول أمام المحكمة ليدفع عن نفسه تلك التهم، وهو لا يزال في السجن إلى اليوم. أما الآخرون ففروا، ومنهم بوريس بيريزوفسكي الذي لاحقه الروس حتى لندن. فهؤلاء الرجال لم يرتكبوا خطيئة إذ أصبحوا أثرياء فقط، بل حاولوا استخدام أموالهم لدعم القضايا السياسية. وهذا أمر غير مقبول لفلاديمير بوتين.

كان هؤلاء النُّخْبة أهدافاً سهلة ذلك أنه في فترة الفوضى التي أعقبت انهيار الاتحاد السوفياتي استغل الكثيرون فرصة غياب تطبيق القانون والنظام ليصبحوا أغنياء. فكان أمراً يسيراً على الكرملين أن يخلق قضية دفاع عن الشعب بتوجيه اتهام لعدد من الأشخاص بأنهم نهبوا ثروات البلاد، وعملوا على خصخصة مشاريع النفط والغاز والثروات المعدنية لأجل مكاسبهم الشخصية على حساب البلاد. وهذه الحجج تجد صدى لها في نفوس الروس.

ولا بد من القول في هذا السياق أن غورباتشوف حكى ذات يوم للرئيس جورج بوش الأب قصة رمزية تدور حول نزعات الروس لـ "المساواة" منذ ما قبل الاتحاد السوفياتي. تقول القصة إن فلاحاً عثر على مصباح علاء الدين. فظهر المارد وسأله: "ماذا تريد أن أفعل لك؟" فقال الفلاح: "انظر إلى جاري. لديه عائلة جيدة ومحصول جيد وأحدث وسائل النقل. وانظر إلي، زوجتي بغيضة، وليس لدي غلال، ولا أملك أية وسيلة للنقل". فسأله المارد: "وهل تريدني أن أجعل حياتك مثل حياته؟" لكن الفلاح قال: "كلا، أريدك أن تجعل حياته مثل حياتي".

هذا هو واقع الحال في روسيا بوتين: زيادة تكريس القوة في الكرملين، وهجوم شامل على الإعلام المستقل، واستغلال القضاء بقصد الانتقام.

ومع الزمن ستتضمن لائحة السياسات المتشددة حملة ضد المنظمات غير الحكومية الأجنبية التي تجبر على التسجيل لدى الحكومة الروسية لمنع "الأنشطة التخريبية والفساد". ربما كان علينا أن نشهد قدومها. لكن بوتين هذا يختلف عن الرجل الذي التقيناه لأول مرة في سلوفينيا. فهذا الزعيم الروسي الذي اعتقدنا أننا نعرفه – والذي ساعدنا كثيراً في أفغانستان بعد اعتداءات 9/11 وتحدث عن التعاون الاستراتيجي – لم يعد كما كان. وسواء كان المحفّز لذلك تعاظم السلطة في رجل واحد، أو تزايد القلق مع انتشار الثورات الملونة، أم الاثنين معاً، فإن مبدأ السلطوية وإخضاع الفرد لمصلحة الدولة آخذ بالتصاعد في روسيا. ومع تصاعد هذه السلطوية في روسيا سوف يقابلها سياسات أكثر قسوة نحو جيران روسيا، وعلى وجه الخصوص تلك الدول التي وجدت في نفسها الشجاعة لتتصرف اعتماداً على انسلاخها من جبروت قوة إمبراطورية سابقة. ولسوف تتفاقم هذه النزعة مع ارتفاع أسعار النفط. فهذه التطورات، وليس قضايا العالم العظمى، سوف تصبح نواة الصراع بين موسكو وواشنطن.

25

بغداد والقاهرة

الرحلات المسائية إلى قاعدة آندروز الجوية تصيبني بالاكتئاب دوماً. بعد عمل طويل لنهار بأكمله، أذهب سريعاً إلى البيت لألتقط أمتعتي وأستقل السيارة الليموزين أياً كانت وجهة سفري في برنامج زيارتي. سألت السائق لدى انعطافنا نحو شارع Suitland Parkway: "قل لي يا أوتيس، ماذا لديك لإجازة نهاية الأسبوع؟"

وكان جوابه: "لدى ابنتي مباراة لكرة السلة، وأنا سوف أخرج لركض طويل".

أحب أن أسأل هكذا أسئلة لأنه من المهم عند أناس يعملون لديك أن يعرفوا أنك تهتم بأمرهم وبأسرهم. لكن الجواب يجعلني أشعر بالحزن، ذلك أنني فقدت كل تفكير بإجازات نهايات الأسبوع.

كان أوتيس ضابط صف في الجيش منذ عام 1975 وحتى 1995 حين أصبح سائقاً موظفاً في الحكومة. وكان السائق الشخصي لوزيري دفاع سابقين، ولمدير سابق لوكالة الاستخبارات المركزية قبل أن ينضم إلى مكتب الأمن الدبلوماسي بوزارة الخارجية ليعمل سائقاً لسيارة كولن باول. ومثله ستيف إيستل، السائق في جهاز الشرطة السرية لسيارتي في البيت الأبيض، وكان من موظفي الحكومة الأمريكيين الأفارقة المتفانين في عملهم، ينفذونه دون جعجعة وتذمر بالرغم من ساعات العمل الطويلة. كان أوتيس وستيف يعرفان كل شارع وحارة في واشنطن العاصمة، ويستطيعان بقدرة ساحر أن يحولا رحلة تستغرق عشرين دقيقة إلى رحلة عشر دقائق لما يعرفونه من الدروب المختصرة. وعندما تحدثت مع هيلاري كلنتون وأعطيتها بعض الملاحظات حول العاملين في الوزارة، كانت ملاحظتي "احتفظي بأوتيس" على رأس القائمة.

لكن الرحلة إلى قاعدة آندروز الجوية في صباح الرابع عشر من أيار/مايو كانت مختلفة. فقد كنت متوجهة إلى قطر لأستقل طائرة عسكرية إلى أربيل في كردستان العراق ومنها إلى بغداد في زيارتي الأولى لها كوزيرة للخارجية. كنت متلهفة وأتوق لهذه الزيارة حتى إنني لم أستطع السيطرة على انفعالاتي. ولدواع أمنية لم يعرف بهذه الزيارة إلا حفنة من الموظفين، وكان قراري أيضاً الا أخبر أحداً من أفراد عائلتي عندما أسافر إلى العراق أو أفغانستان؛ سوف يقلقون.

بعد توقف قصير في الإقليم الكردي بالشمال، ركبنا طائرة عسكرية لنقل الأفراد طراز C-17. سألني قائد الرحلة إن كنت أرغب في الجلوس في قمرة الطيار، فوافقت دون تردد. وقبل نصف ساعة من موعد الهبوط في المطار أحضر لي طاقم الركب الطائر قميصاً ومقعداً واقيين من الرصاص - أجل هو صفيحة مدرعة نجلس عليها تحسباً من صاروخ يأتي من الأسفل. وفي تلك المناسبة انتهت الرحلة الجوية دون أي حادثة، مع أن الوضع ليس هكذا دوماً. ذات مرة، وبينما كانت الطائرة متوجهة بنا إلى بغداد، انحرفنا بشكل مفاجئ عند اقترابنا من المطار. فسألت القبطان: "ما هذا؟"

فأجاب: "المطار يتعرض لقصف بمدافع الهاون. ولا ندري ما إذا كان القصف عشوائياً، أم أنت هي المقصودة".

فقلت مازحة: "أظن أن ذلك لا يهم". وبالتالي حطت بنا الطائرة بعد أربعين دقيقة.

في رحلة أخرى، كان مقرراً أن أغادر بغداد إلى إسرائيل، وهذا يقتضي أن نحلق فوق الأراضي الأردنية. وشاهدت طائرة على الجهة اليمنى فسألت القبطان عنها.

فقال بهدوء: "أوه، سيدتي، هذه طائرة مقاتلة سورية يحاول الطيار أن يتأكد بأننا لن ندخل مجاله الجوي".

فقلت: "حسن آمل أن يكون لدينا أجهزة ملاحية جيدة".

فأجاب: "لا تقلقي بشأن ما لدينا. اقلقي بشأن ما لديه".

العراق منطقة حربية وأحببت أن أزوره بالرغم من سرية الرحلة والأمن غير الاعتيادي. وكنت دوماً أشعر بالسلامة التي أجدها خارقة للطبيعة. في زيارتي الأولى لهذا البلد ارتديت خوذة أعطوني إياها، فبدوت وكأنني إعادة إنتاج لصورة خبيثة

لمايكل دوكاكيس Michael Dukakis وهو على متن دبابة إبان حملته للانتخابات الرئاسية عام 1988. بعد ذلك قررت أن أمتنع عن لبس الملابس الواقية وبشكل خاص لباس الرأس عندما أخرج من الطائرة.

الخطوة الأخيرة في الرحلة كانت ركوب حوامة من طراز بلاك هوك Black Hawk على كلا جانبيها جنود يحرسونها. عندما هبطت الحوامة بما يشبه الانقضاض في داخل المنطقة الدولية المحصنة والمعروفة باسم المنطقة الخضراء أحسست بمشاعر الحماس والتوقع الهائلة. أخيراً وصلت إلى بغداد، وأنا على أهبة الاستعداد لتسليم الرسالة بأن الولايات المتحدة تؤكد ثقتها بقدرة العراقيين على تأمين مستقبلهم الديمقراطي. وحين وصلت إلى القصر الرئاسي تذكرت بأن بغداد كانت حقاً مهد الحضارة – منبع الأعاجيب والآثار القديمة لبلاد ما بين النهرين وبابل بما فيها من قوانين حمورابي. فهذه ليست أفغانستان، ثقل العراق السياسي والثقافي قادر على إعادة صياغة الشرق الأوسط.

لكن يقيني هذا اهتز قليلاً عندما دخلت إحدى الغرف مع رئيس الوزراء إبراهيم الجعفري. لهذا الرجل سمعة حسنة بالأمانة والصدق، لكنه لم يقع الاختيار عليه ليقود حكومة انتقالية بسبب شعبيته الواسعة، فالمسلمون السنّة عموماً لم يشاركوا في الانتخابات التشريعية في شهر كانون الثاني/يناير، وقد رشح نفسه للمنصب لعدم وجود مرشح آخر. الجعفري رجل غريب الأطوار، كان أستاذ مادة الإنسانيات في الجامعة. أمضى نصف الساعة الأولى من اجتماعنا في التغني بالتاريخ الأمريكي والآباء المؤسسين (يخلط بينهم قليلاً) والإلهام الذي استوحاه من حياتي الشخصية حيث كبرت وترعرعت في الجنوب أيام الفصل العنصري.

شكرته لما قال وانتقلت مباشرة إلى جدول أعمالي. فالتحدي الكبير الماثل أمامنا في ربيع عام 2005 هو إدخال المسلمين السنّة في المؤسسات السياسية بالبلد، وعلى نحو خاص كسب تأييدهم في وضع دستور عراقي جديد. سوف يجري استفتاء حول مسودة الدستور في شهر تشرين الأول/أكتوبر، ومع أن الأكراد والشيعة قادرون على وضع الدستور وتنفيذه دون تأييد من السنّة، إنما ستحدث كارثة إن لم يؤيد هذه الوثيقة التأسيسية الجديدة للعراق أقلية لها أثرها. في عهد صدام حسين كان السنّة يشكلون نحو 30 بالمئة من السكان، وما يقرب من مئة بالمئة من القوة السياسية. وهم الآن 30 بالمئة من السكان ويخافون من

التهميش في ظل حكومة يرأسها الشيعة. وهذا الخوف عينه هو الذي أذكى نار التمرد والعصيان السنيّ.

وإذا أريد لدولة ديمقراطية أن تنعم بالاستقرار فإن قاعدة "لكل رجل صوت في الانتخابات" لا يمكن أن تعني حرمان الأقليات من امتيازاتهم. واحترام هذا الواقع واحد من أكثر المشكلات صعوبة في الحكم الديمقراطي في أي مكان. لكن تحقيق هذه القاعدة في العراق سوف يعني بداية جديدة للجماعات المهمشة في الشرق الأوسط بأكمله. واليوم نشهد في البحرين والسعودية (حيث السنّة يحكمون أعداداً كبيرة من السكان الشيعة) ضرورة إيجاد معادلة سياسية ناجحة.

إن ما أقلقني كثيراً هو أنني وجدت الجعفري لا يعطي هذه المشكلة الأساسية إلا اهتماماً هامشياً. قال أشياء جيدة وصائبة حول رغبته بأن يمد يده للسنّة، لكنه لم يعط دليلاً واحداً يشير إلى أنه يعرف كيف يفعل ذلك. وقلت في نفسي لعله مشتت الذهن أثناء حديثنا. لكن شيئاً واحداً اتضح لي ألا وهو أن هذا الشخص ليس الرجل الذي يمتلك الأهلية الكافية ليقود العراق.

* * *

من سخرية الأقدار أن محادثاتي مع العراقيين كانت أفضل من تعاملي مع الجنرال جورج كيسي George Casey، القائد الأمريكي لقوات التحالف على الأرض في بغداد. كانت تجمعني به مودة. فقد درسنا، نحن الاثنين، في معهد الدراسات الدولية بجامعة دنفر، وكان ضابطاً لطيفاً مهذباً وأميناً برتبة أربع نجوم. لكنني أصبت بإحباط شديد من جراء موقف البنتاغون تجاه العراق، فكانت التوترات بيننا تتزايد.

في أواخر عام 2004 تحولت الإيجازات المقدمة للرئيس من كلام غير مفهوم إلى كلام لا يمكن تفسيره. والتقارير حول الحالة الأمنية كانت تركز على "مقاييس": أعداد مستودعات الأسلحة التي دمرناها، وأعداد قوات الأمن العراقية التي دربناها، وأعداد حوادث إطلاق الرصاص الحي. ولا شيء من هذه المقاييس له صلة مباشرة بالوضع الأمني المتدهور وتزايد قوة التمرد. فالهجمات على المشاريع العمرانية، وبخاصة أنابيب النفط وشبكة الكهرباء كانت في تزايد. والتفجيرات الانتحارية تكاد تحدث يومياً تقريباً. والطريق العام بين المطار وبغداد بات من المستحيل المرور به لأنه تحت قبضة الأشرار.

عندما نلح على وزارة الدفاع بخصوص هذه الوقائع يكون جوابها عموماً كجوابها السابق، حيث تقول سوف يتحسن الوضع الأمني إذا تحسن الوضع السياسي. وهذا، بالطبع، معلق على السؤال كيف يمكن للعراقيين أن يفكروا بالسياسة حين يسعون للنجاة بأنفسهم من القتل.

بعد دخولي وزارة الخارجية مباشرة طلبت إلى مستشاري القانوني فيل زيليكوف أن يقوم بمهمة سرية لتقصي الحقائق في العراق. وقد رافقه في هذه الزيارة العماد ريموند أوديرنو Raymond Odierno، ضابط الارتباط معي من هيئة الأركان المشتركة الذي قاد فرقة المشاة الرابعة عند ابتداء الغزو. والمعتاد أن يعين البنتاغون ضابطاً كبيراً يقدم الرأي لوزيرة الخارجية حول الجوانب العسكرية من عملها ويشكل نقطة اتصال مع وزارة الدفاع. وكان من حسن حظي أنني ورثت ريموند من كولن باول: هو رجل ضخم الهيئة - طوله نحو ستة أقدام وخمس بوصات، عذب الكلام، مهذب، ومرح وكريم. ومن خلال التعامل اليومي معه قد ينسى المرء خشونته إلى أن يتذكر بأنه هو القائد الذي كان يقود الوحدة التي ألقت القبض على صدام حسين. واتفقنا على الفور، مستفيدين من محبتنا المشتركة لكرة القدم لكسر الجليد، لكنه هو يحب فريق نيويورك New York Giants، ويحرص دوماً على السخرية من الفريق الذي أناصره وهو Cleveland Browns.

وريموند رجل "مفكر" أيضاً. كان واحداً من الضباط العسكريين الذي قادوا الحملة الأولى في عملية "حرية العراق" Operation Iraq Freedom - وهم: ديفيد بترايوس، وجيمس ماتيس، وبيتر تشيارلي، وهـ.ر. ماكماستر، وريموند، وغيرهم - إذ عاد هؤلاء من ميدان المعركة ما بين 2004 و 2006 ولديهم التصميم على فهم أسباب عدم نجاحنا. المهمة الأولى لإزاحة صدام حسين عن السلطة أنجزت بنجاح، لكن الاستقرار لم يتحقق والعلاقات مع الشعب العراقي تتأرجح ما بين اللامبالاة والعداء المستحكم لوجودنا. لعل السبب في ذلك مرده جزئياً إلى عدم قدرتنا على حمايتهم من أعمال التمرد المتنامية، وكان الناس يتجنبون الرهان. ففي حروب من هذا النوع يهيئ السكان بموقفهم السلبي أو المتخوفون من الإرهابيين إمكانية نجاحهم. وعندما لا تستطيع أن تميز عدواً من صديق، يصعب عليك أن تربح، فضلاً عن أن المتمردين والسكان قد اختلطوا معاً على نحو متزايد.

والأكثر من ذلك، أن قوة النيران العسكرية في بيئة قتالية معقدة ومدنية

وكثيفة السكان عند ملاحقة المتمردين والإرهابيين غالباً ما تؤدي عن غير قصد إلى ازدياد نفور الناس. كان الجنود الأمريكيون يغيرون على القرى والبلدات بحثاً عن الأعداء، وغالباً ما يعودون إلى قواعدهم سالمين. ويُترك العراقي العادي ليتعامل مع تبعات تلك الأعمال. يجب أن يؤمن الناس بأن قواتنا لديها القدرة والعزيمة على حمايتهم.

وبسبب هذه الاهتمامات والمخاوف أُصدر كتيب تعليمات ميداني جديد لفرق الجيش ومشاة البحرية في مكافحة أعمال التمرد والشغب. يقول هذا الكتيب إن على الجنود من كلا هذين الفريقين أن يتكيفوا مع ميدان القتال وإلا فسوف يلقون حتفهم. وما يدعو للإعجاب أن أشاهد رجالاً من مثل الضابط العقيد آنذاك ماكماستر الذي كتب قصة حرب فييتنام المؤثرة لينال بها شهادة الدكتوراة، وأشاهد غيره من الضباط الشباب الذين كانوا بحماية جنرالات كبار يبحثون عن الأجوبة. لكن تفكيرهم لم يكن ليلقى الترحيب الفوري في الأماكن العليا بالبنتاغون، لكن هذا التفكير عينه وضع فيما بعد الأسس لاندفاعة عسكرية موفقة في عام 2007.

وما لبثت أن أدركت أن تغيير مبادئ مقاربة العسكريين لحرب العراق ليس من اختصاصي. إلا أنني، أنا أيضاً، درست تاريخ مكافحة أعمال التمرد وأعرف أن هذه الأعمال لكي تنجح تقتضي دعماً مدنياً. وقد قدم ديفيد كيلكولن David Kilcullen، وهو ضابط متقاعد في الجيش الأسترالي كان مستشاري الخاص بخصوص مكافحة التمرد والشغب، خبرة هائلة لوزارة الخارجية في هذا الصدد. وكسبُ دعم السكان المحليين يقتضي العون الاقتصادي والإعمار والحكومة الجيدة. لأجل ذلك كان التوتر يتصاعد بين وزارة الخارجية والمؤسسة العسكرية التي تكون تقييماتها عادة "الخارجية ليست في ميدان القتال". والصحيح أيضاً أن ثمة عدداً قليلاً جداً من الدبلوماسيين، وبخاصة من ذوي الخبرة الرفيعة، قد أرسلوا للعراق. ولكن ثمة فجوات كبيرة في الخبرة المدنية، وغالباً ما يملأ هذه الثغرات احتياطيون من الجيش أو رجال الحرس الوطني. وهنالك تصور في المؤسسة العسكرية وفي الكابيتول وفي البيت الأبيض بأن هذا الوضع يعكس تكافؤ الضدين لوزارة الخارجية في أحسن الحالات، واستياء من حرب العراق في أسوئها.

كانت تعليماتي إلى ريموند وفيليب أن يطّلعا على الأوضاع في العراق ثم يرفعان توصياتهما إليّ حول السبيل لتحسين دعم وزارة الخارجية للمجهود

العسكري ولاستجابتها للضجيج المتصاعد بشأن إجراء تغيير في مقاربة الولايات المتحدة للحرب. وقد أدت النتائج التي توصلا إليها فيما بعد إلى إرسال فرق إعادة إعمار في المحافظات، وهي قوة هجينة تأسست أولاً في أفغانستان وتضم ضباطاً من الجيش ودبلوماسيين وعمال إعمار من مختلف الجهات المدنية بما فيها وزارة الزراعة ووزارة العدل والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID). وهكذا كانت عملية رفع مستوى مساهمة الخارجية قد بدأت في زيارتي الأولى هذه، وهي زيارة سوف تُبذل فيها جهود ضخمة وتتضمن إعادة تعريف للدور الذي يُنتظر من الدبلوماسيين أن يفعلوه في الحرب.

أشار الاستنتاج الأولي لزيارة فيليب وريموند إلى ضرورة توضيح ما الذي نحاول فعله في العراق. أثناء شهادتي التي أدليت بها في تشرين الأول/أكتوبر 2005 أمام لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ استخدمت عبارة بدت لي بأنها تلخص جوهر العمل. إذ قلت في بداية شهادتي: "خلاصة القول، إن استراتيجيتنا السياسية والعسكرية مع حكومة العراق يجب أن تكون: تنظيف وإمساك وبناء ... وهي تنظيف المناطق من المتمردين والإمساك بهم بأمان وبناء مؤسسات عراقية ... وطنية ودائمة". قد تكون عبارة جذابة مخادعة لكنها تصف بدقة أفكار مبدأ مكافحة أعمال التمرد. وهي في حقيقة الأمر تفصيل مقتضب للاستراتيجية التي اتبعها بنجاح العقيد ماكماستر لاسترجاع مدينة تَلْعَفَر بشمال العراق. ولأنها كانت واحدة من التصريحات القليلة عن أهدافنا وسهلة الفهم فقد حظيت باهتمام صحفي كبير. وقد سمعت من مصادر سرية بأن دونالد انزعج من أقوالي هذه وقال إنني تجاوزت الحد. لكنني لم أبال. وقلت في نفسي: "لا بد لأحد أن يكون قادراً على توضيح ما نقوم به من أعمال".

لم يكن في نيتي أن أنتقد أحداً أو أن أقلل من جهود أحد، وعلى وجه الخصوص جورج كيسي. ظننت أن ريموند قد أخبره عن شهادتي. لذلك، عندما عدت إلى العراق في تشرين الثاني/نوفمبر للاحتفال ببدء أعمال فريق الإعمار في المحافظات دهشت عندما طلب جورج الحديث معي على انفراد، وقال: "إن كلمتي نظف وأمسك، وظائف عسكرية. وأنا لا أحب أن تتحدث وزارة الخارجية عن مبدأ عسكري".

حاولت الاحتفاظ بهدوئي وقلت في نفسي إنه يتعرض لضغط شديد. فقلت:

"أنا آسفة يا جورج، لأنك لم تر الصورة الكاملة. وهذا خطأ. إنما دعنا نوضح أمراً واحداً. أنا وزيرة الخارجية ولست وزارة الخارجية. وهذا يعني بأنني كبير مستشاري الرئيس بخصوص هذه الحرب. وسأقول ما أشاء". ثم كررت له بأنني ظننت أنه أُبلغ بذلك وبأنني سأحرص على تنسيق أفضل.

ولم تكن تلك المرة الأخيرة التي نصطدم بها، إذ تشاء الظروف أن يحصل بيننا اختلافات في الرأي كثيرة حول اتجاه المجهود الحربي. عندما أقلعت بنا الطائرة من العراق بعد زيارتي الأولى بصفتي وزيرة، نظرت من الطائرة ورأيت طبيعة أراضي هذا البلد - نهران عظيمان وأرض زراعية خصبة في الشمال، النفط في الشمال والجنوب والمباني الرائعة الفخمة لعاصمة البلاد الجميلة. اتصلت بالرئيس من الطائرة وقلت: "بغداد ستكون مدينة عظيمة. وهذا البلد سيكون عظيماً". وغاب العراق عن ناظري مع ابتعاد الطائرة. واسترخيت في مقعدي أفكر بكل ما ينبغي عمله قبل أن تتحقق هذه النبوءة.

* * *

لم يكن العراق إلا بضع قطع من الأحجية الهادفة إلى تغيير منطقة الشرق الأوسط. فهذه المنطقة تبدو خليطاً بين الأمل واليأس، وهكذا كان الحال بلا ريب في ربيع وصيف عام 2005. فمن جهة تحرر لبنان من القوات السورية، والعراقيون يناقشون دستورهم الجديد بمشاركة العرب السنّة. والمصريون يتحركون سريعاً نحو انتخابات رئاسية هي الأكثر انفتاحاً في تاريخهم، ومجلس الأمة الكويتي تبنى قانوناً يعطي المرأة حق التصويت والترشح. وفي الكويت قُدِّم لي قميص "تي شيرت" لا أزال أرتديه، وكُتِب عليه - "الديمقراطية المنقوصة ليست ديمقراطية". ومن جهة أخرى انتُخب محمد أحمدي نجاد، رئيس بلدية طهران المتشدد دون شك رئيساً لإيران ليخلف محمد خاتمي الأكثر اعتدالاً.

ومع ذلك، بدأت تتضح معالم شرق أوسط مختلف - يكون أكثر حداثة وديمقراطياً - إن أتيح له الوقت أن يشكل أرضاً أقل خصباً لن يستطيع فيها تنظيم القاعدة والمتطرفون الإسلاميون نشر مذهبهم المتزمّت. فكان من الأهمية بمكان أن تواصل الولايات المتحدة تشجيع أصدقائها وتحضهم وتقنعهم للقيام بالإصلاحات. كنا نعرف جيداً أن لكل دولة سرعتها في هذا التحرك. وعلى العراق أن يرسي دعائم استقرار ديمقراطيته الجديدة وأن يعود إلى محيطه العربي الذي طرد منه حين

أقدم صدام حسين على غزو الكويت. ولبنان دولة غير عادية حيث الطوائف الدينية متفقة على صيغة لتقاسم السلطة. وفي الانتخابات التي أجريت بعد ثلاثة شهور من الانسحاب السوري أثناء ثورة الأرز (وسميت كذلك تيمناً برسم شجرة الأرز على العلم اللبناني) فاز تحالف 14 آذار السياسي المعتدل بأغلبية كبرى. ومن خلال مساعدتنا تمكن اللبنانيون من العمل على إضعاف دور دمشق وإضعاف نفوذ حزب الله. ويبدو أن القوى المناهضة للولايات المتحدة بدأت تتراجع في المنطقة بأسرها. واعتقدنا أن باستطاعتنا استخدام الزخم في سبيل توحيد أصدقائنا العرب للتصدي ولمقاومة التوسع الإيراني وتغلغله في الشرق الأوسط.

كان دور مصر في هذه المعادلة الشاملة دوراً حاسماً. أما العراق الذي تحده ست دول مجاورة له ومنها إيران، فهو من أكثر البلدان أهمية جغرافياً. وأما مصر فهي قلب الشرق الأوسط ثقافياً وسياسياً. ومصر ديمقراطية دون غيرها هي التي تحدث التغيير في المنطقة.

بهذه الروح ذهبت إلى الجامعة الأمريكية في القاهرة في حزيران/يونيو عام 2005 لألقي كلمة حول الديمقراطية في الشرق الأوسط. قبل مغادرتي واشنطن اجتمعت مع كاتب خطبي كريس بروز Chris Brose ومساعد الوزيرة لشؤون الشرق الأدنى ديفيد ولش، وغيرهما من المستشارين. قلت لهم: أريد أن أكون جريئة بكلمتي. ففي خطابه عند بداية ولايته الثانية تحدى الرئيس العالم بأسره بقوله إنه سوف يضع نهاية للاستبداد وسيدعم الحركات الديمقراطية في كل بلد وكل ثقافة. ووجدت في الكلمة التي سألقيها في القاهرة فرصة للاستطراد بهذه الفكرة والإطناب في توضيح مضامينها وتداعياتها على سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط. وطلبت إلى مايك غيرسون الذي وضع مسودة خطاب الرئيس إن كان يرغب في مرافقتي بهذه الزيارة. فوافق، وبينما كنا داخل قمرتي بالطائرة المتجهة بنا إلى مصر قمنا جميعاً، مايك وكريس وديفيد وفيل زيليكوف وشون ماكورماك وبريان غندرسون وأنا، بمراجعة كل كلمة بالخطاب، نلفظ كل واحدة بصوت عال، نتأكد من معاني الكلمات. لقد أردت أن أوضح بأن الولايات المتحدة تعني ما تقول، لقد حان الوقت للتغيير – التغيير الديمقراطي.

قبل أن أصل إلى القاهرة اجتمعت بالرئيس المصري حسني مبارك في شرم الشيخ، كما جرت العادة في السنوات التالية. فهذا الرئيس المسن يفضل العمل في

هذه المدينة المنتجع المطلة على البحر. عرضنا لعدد من القضايا بما فيها الانسحاب الإسرائيلي الوشيك من غزة. ثم طلبت أن نتحدث على انفراد إن كان ذلك ممكناً. فقد أردت أن أتحدث عن الديمقراطية والإصلاح لكنني لم أشأ أن أحرج الرئيس أمام الآخرين. بعد أن طلب من الجميع مغادرة الغرفة، اقتربت منه. فمبارك يعاني من صعوبة في السمع، ولا يحب أن يستخدم وسيلة تقوية للسمع. لذا تكلمت بصوت عالٍ ونظرت إليه مباشرة، آملة بأن يسمعني الرئيس الكهل، أو ربما من خلال قراءة الشفاه. وقلت: "سيدي الرئيس، لديك الفرصة بأن تفعل شيئاً عظيماً لبلدك. فقد حان الوقت لأن يكون لشعبك رأي وصوت. أنت لن تنتظر إلى الأبد، فهم سوف يطالبون به. لذلك افعله الآن".

واعتدل مبارك في جلسته ومال إلى الأمام ونظر إلي مباشرة. بدا لي بأنفه العريض وعينيه المتهدلتين شبيهاً بفرعون. وقال: "أنا أعرف شعبي. المصريون بحاجة ليد قوية وهم لا يحبون التدخل الخارجي، نحن شعب أبيّ فخور بنفسه".

بعد أن استمعت له لبضع دقائق حاولت ان أناشد هذا الإباء وغروره الشخصي فقلت: "لقد أنقذت بلدك من الهلاك بعد اغتيال السادات"، مشيرة إلى سلفه الذي اغتيل عام 1981، "والآن خذ بيد شعبك إلى الأمام". وأنهيت لقاءنا هذا بأن أخبرته ما سوف أقوله في القاهرة، إذ قلت له: "لا أريد لك أن تفاجأ". أومأ برأسه موافقاً، وأشار إلي بأن المصريين لا يحبون أن يقال لهم ماذا يفعلون.

في الأجواء الأكاديمية بالجامعة الأمريكية بالقاهرة شعرت بالاطمئنان والراحة فور دخولي إليها. احتشد في القاعة الصغيرة نسبياً نحو ستمئة طالب وأستاذ جامعي وأعضاء المجتمع المدني، وأضاف إلى دفء القاعة أضواء التلفزة الساطعة. لم أنس تنبيه الرئيس مبارك، وأدركت وجود تشكيك كبير حيال الولايات المتحدة لدى الحاضرين. ومضى الخطاب على خير ما يرام إلى أن وصلت إلى النقطة حيث تحدثت عن خطئنا بدعم الأنظمة السلطوية، فتغير المزاج داخل القاعة. فقلت: "على مدى ستين عاماً، كانت بلادي، الولايات المتحدة، تؤيد الاستقرار على حساب الديمقراطية في هذه المنطقة، هنا في الشرق الأوسط، لكننا لم نحقق أياً منهما. ونحن الآن اتخذنا مساراً مختلفاً. نحن نساند تطلعات الشعوب نحو الديمقراطية".

في تلك اللحظة، وفيما بعد عند اجتماعي مع نشطاء ديمقراطيين، أحسست بالتباهي

إزاء تلك الصلة التي بدأتها مع الأشخاص الوطنيين في مصر الذين نفد صبرهم. لكنني فيما بعد ساءلت نفسي إن كنت قد قدمت وعداً دون أن أقصد بتغيير أكثر سرعة مما يستطيع أحد الوفاء به، وبخاصة الولايات المتحدة.

تذكرت حديثي مع الرئيس حسني مبارك وكلمتي التي ألقيتها في الجامعة الأمريكية بالقاهرة وأنا أشاهده وقد تزايدت عزلته وهو يكافح للتمسك بالسلطة في شباط/فبراير عام 2011 بينما كان شعبه يسخر منه في الشوارع. كان يعتزم السماح بإجراء انتخابات رئاسية حرة نسبياً وكثيرة الضجيج في خريف عام 2005. وقبل هذه الانتخابات قمنا، ستيف هادلي وأنا، بدعوة عمر سليمان صديق مبارك والمؤتمن على أسراره ورئيس المخابرات المصرية، إلى مأدبة عشاء في مطعم ووترغيت. وهنالك، في ركن معتم في المطعم تحدثنا عن الطريقة التي تستطيع بها الولايات المتحدة دعم التحول الديمقراطي لمصر، وما الذي ينبغي عمله إذا أريد للانتخابات المصرية القادمة أن تكون ديمقراطية بحق. تحدثت مع مبارك مرتين في شهر آب/أغسطس أحضه على ضمان أن تكون الأجواء الانتخابية حرة وعادلة. ثم شاهدناه وهو يقوم بحملته الانتخابية متنقلاً بين مدينة وأخرى ولأول مرة في حياته على ما يبدو استرد نشاطه وحيويته في هذه العملية الديمقراطية. دبت الحياة في المقاهي المصرية بما يحصل فيها من مناظرات سياسية، وأعربت تعليقات الصحف المصرية عن بهجتها بأن السياسة المصرية لن تكون مستقبلاً كما هي الآن.

لكن مبارك سرعان ما غير هذا المسار. ففي الانتخابات البرلمانية التي جرت في شهري تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر اتُّهم النظام بإنزال المهاجمين (البلطجية) إلى الشوارع حاملين المُدى وغيرها من الأسلحة لتخويف الناخبين. وفي السنة التالية رفض مبارك الوفاء بتعهده بإلغاء قانون الطوارئ الذي يحدّ من حرية التعبير والتجمع. في عام 2007 أجرى استفتاء على تعديلات دستورية تعطيه صلاحية حل البرلمان المصري دون موافقة عامة الناس. وأعلنت الحكومة أن نحو 76 بالمئة من الناخبين وافقوا على هذه التعديلات، ما أفضى إلى مزاعم حول التزوير في الانتخابات. وعندما انتقدنا طريقته في التعامل مع الانتخابات قال غاضباً إن المساعدات الأمريكية الخارجية لا تعطي واشنطن حق التدخل في شؤون مصر الداخلية.

غير أن مشكلته لم تكن معنا، كانت مع شعبه. واعتقدت آنذاك أن الشعب لن يرضى بالعودة إلى الأساليب القديمة حين لم يكن مسموحاً لهم إعطاء رأيهم في مستقبلهم السياسي. فهذا الإحباط وهذا الغضب هو الذي جعلهم يخرجون إلى الشوارع بعد ستة أعوام ويزيحون مبارك من السلطة في عام 2011.

* * *

بعد زيارتي لمصر توجهت للقاء ولي العهد السعودي الأمير عبد الله، وهي المرة الأولى التي ألقاه فيها وأنا وزيرة للخارجية. فالأمير عبد الله، الذي كان آنذاك في أوائل الثمانين من عمره سوف يعتلي العرش بعد وفاة الملك فهد، وسوف يصبح كسلفه خادم الحرمين الشريفين تقديراً لدور العاهل السعودي في الإشراف على المكانين المقدسين في مكة والمدينة.

اجتمعت بولي العهد مرات عدة حين كنت مستشارة الأمن القومي. كان في بادئ الأمر يشتبه بأمري، استناداً إلى شائعات تقول إنني أبديت رأيي أمام زعماء عرب آخرين بأن تنظيم الإخوان المسلمين لا يشكل تهديداً للمنطقة. لست أدري من أين خرج هذا الخطأ في الاقتباس وكبر حتى صار نوعاً من الثرثرة والشائعات التي ترددت أصداؤها بانتظام في جميع أنحاء الشرق الأوسط. كان لدي نظرية تقول إن المصريين هم في الغالب من أطلقها. ولحسن الحظ، أتيحت لي فرصة إزالة هذا الخطأ عندما جاء الأمير عبد الله إلى كراوفورد في نيسان/أبريل عام 2002. استقبلته في المطار ورافقته بالحافلة عندما ذهب إلى مزرعة الرئيس. فالزعيم السعودي رفض ركوب الحوامة.

أثناء تلك الرحلة التي استغرقت نحو ساعة من الزمن تقريباً تحدثت وولي العهد عن الدين والقيم. ولا أدري ماذا كان رد فعله حين أنبأته أن والدي كان كاهناً في الكنيسة المشيخية وبأنني غير متزوجة. أما بالنسبة لهذا النبأ الأخير فقد رأى أنه أمر محزن، لكنه طمأنني بأنني ربما أجد لي زوجاً. وأما بخصوص النبأ الأول فقد وجده مطمئناً، وقال من الجيد أنني مؤمنة - وإن كنت مؤمنة بيسوع المسيح وليس بمحمد. عندما وصلنا إلى كرافورد حسم الأمير عبد الله أمره بأنني امرأة صالحة، وأبلغ الرئيس بنفسه بهذه الكلمات اللطيفة.

حين وصلت إلى الرياض بعد سنين من هذا اللقاء وبصفتي وزيرة للخارجية رأيت بأم العين ما كان يحذرني منه كل وزير خارجية سابق لي. وصلت إلى الفندق

عند الساعة التاسعة وانتظرت، وانتظرت، وانتظرت. وأخيراً عند الساعة الحادية عشرة تقريباً كان ولي العهد مستعداً لاستقبالي. يبدو أن السعوديين يفضلون الاجتماعات في وقت متأخر من الليل، بعد أن ينهضوا من الفراش بعد وقت العصر، ثم يتناولون العشاء حوالي الساعة التاسعة، وعندئذ، عندئذ فقط يكونون مستعدين لاستقبال الضيوف.

رحب بي ولي العهد بحرارة في قصره ثم قال إنه يريدني أن ألتقي عدداً من الوزراء السعوديين الآخرين. اصطف الأمراء بحسب ترتيب الأكبر سناً، وكان كل واحد منهم يتقدم للأمام ويومئ برأسه، ويصافحني ويحييني. الأمراء الذين بمثل عمري قالوا "هالو" واتبعوها بعبارة "I'm a Trojan" دلالة على تخرجه من جامعة USC أو "I'm an Aggie" (دلالة على جامعة Texas A & M). وكان ثمة واحد من الأمراء قال "I'm a Pioneer" (نسبة إلى الكلية التي درست فيها بجامعة دنفر). بعض الأمراء الأكبر سناً، مثل نظيري سعود الفيصل، فقد درسوا في كليات أمريكية تعد من الصفوة. فكان سعود خريج جامعة برنستون Princeton.

علمت من مطالعاتي أن المملكة حرصت على أن يتعلم الأمراء الصغار في الولايات المتحدة وذلك حتى ثمانينيات القرن الماضي، حين حصل تحول نحو المحافظة رداً على الثورة الإيرانية. لذلك كان الأمراء الصغار يُرْسَلون للدراسة في جامعة الملك فهد حيث الدراسة في معظمها تكون بالعلوم الدينية على حساب اكتساب المهارات التقنية واللغوية. لكن هذا الاجتماع أحيا في نفسي اهتمام الأمير عبد الله بإرسال المزيد من الطلبة إلى الولايات المتحدة، وهذا شيء ازدادت صعوبته في أعقاب اعتداءات 9/11. ولكن قبيل انتهاء ولاية هذه الإدارة، وبفضل جهود الرئيس وسفرائنا في المملكة مثل جيمس أوبروتر James C. Oberwetter وفورد فريكر Ford M. Fraker ازدادت أعداد السعوديين الدارسين في الولايات المتحدة وتجاوزت معدلات ما قبل 9/11. غير أن التعلم في الغرب ليس ضماناً للتفكير الليبرالي، فإن ثلاثة من الانتحاريين الذين اختطفوا الطائرات في 9/11 تلقوا علومهم في ألمانيا. لكن دخول المدارس والجامعات في الولايات المتحدة قد أوجد المزيد من التآلف مع نظامنا – وربما مزيداً من الاحترام – قياساً على الحالة التي بقي فيها السعوديون معزولين عن الغرب.

بعد الانتهاء من التقديم دخلت مع ولي العهد إلى غرفة جلوسه ومعي

مترجمي الذي أثق به جمال هلال. أخرج ولي العهد رزمة مغلفة بغلاف هدية، وقال: "هذه هدية لك". لقد بت معتادة على هدايا الأمير عبد الله، وهي عادة من المجوهرات التي لا أستطيع الاحتفاظ بها بالنظر لقواعد الأخلاق الفدرالية التي تقتضي مني شراء أي تقدمة لي تزيد قيمتها عن حد أدنى معين. لكنني هذه المرة فتحت الهدية ورأيت أنها عباءة طويلة ومطرزة بأسلوب جميل، وهي عبارة عن رداء أسود وحجاب ترتديه عادة النساء السعوديات. وقال بعذوبة: "طلبت صنعه خصيصاً لك، فنساؤنا يرتدينه".

ومع أني لا أحبّذ فكرة الحجاب، إلا أنني قلت: "شكراً صاحب الجلالة، إنها هدية ثمينة وجميلة جداً".

ثم جلسنا معاً لساعتين أجرينا خلالهما جولة أفق في الشرق الأوسط، تحدثنا عن المملكة العربية السعودية، وعن "تحديث" البلاد، وبالطبع عن إيران. وحثني ولي العهد على التعامل مع طهران وعلى حل الصراع الفلسطيني من خلال الضغط على إسرائيل. وهذه كلها وجهات نظر أعرفها جيداً. لكن حديثه عن بلده أثار دهشتي. عرفت الأمير عبد الله مصلحاً في بلد هو أشد البلدان محافظة. تحدث عن ضرورة الاستماع لمواطنيه ليعرف بماذا يفكرون، وأكد أهمية الخروج من القصر وزيارة الأماكن النائية من البلاد. وقد أجاز إجراء الانتخابات لنصف مقاعد المجالس البلدية في البلاد، وهذا ما دفع المحامين ورجال الأعمال وأساتذة الجامعات وزعماء القبائل للترشح. إنما لم يسمح للنساء بالانتخاب ولا بالترشح، ورأي الأمير عبد الله أن الزمن كفيل بذلك. وكان يستقبل وفود النساء بين وقت وآخر ليستمع إلى اهتماماتهن.

تحدث ولي العهد عن خططه لتغيير نظام التعليم العالي في البلاد من خلال بناء جامعة تقنية توفر للسعوديين - والسعوديات - المهارات اللازمة للقرن الواحد والعشرين. إنما لا ينبغي لأحد أن يغالي في هذا الأمر، فالأمير عبد الله يختلف عن إخوته غير الأشقاء المعروفين بثرواتهم، وقبضتهم الشديدة على السلطة. فهو رجل تقي وورع يريد التغيير في بلاده - وإن كان تدريجياً وضمن معايير المحافظة. وقد تحدثنا فيما بعد، الرئيس بوش وأنا، عن السبيل لمساعدة الأمير عبد الله في قيادة بلاده نحو الإصلاح. وأحسسنا بأننا سنكون كمن يحاول دفع باب مفتوح، وقد لا يهيأ لنا أن نتوقع حصول انتخابات عامة في القريب العاجل، لكننا نستطيع أن نساعد المملكة على مواصلة عملها في وضع تعريف جديد للعلاقة بين الحاكم

والمحكوم. وهذا بحد ذاته سيكون عملاً ثورياً بكل ما في الكلمة من معنى في المملكة العربية السعودية. وما استطعت إلا أن أسائل نفسي: "رجل في الحادية والثمانين من عمره، هل لديه الوقت الكافي لذلك؟"

كان العالم العربي طوال النصف الثاني من القرن العشرين منعزلاً عن التحرك العالمي نحو الديمقراطية، لكن التغيير قادم، حتى لو كان بطيئاً بما يدعو للإحباط. والطرف الهام الآخر من المعادلة يتمثل في إيجاد جواب عن سؤال مطروح منذ عقود طويلة من السنين بخصوص المسألة الإسرائيلية الفلسطينية. ليس الموضوع أن الإصلاح في العالم العربي يعتمد على حل الصراع، علماً أن أصدقاءنا كانوا غالباً ما يدّعون ذلك. بل كان نوعاً من تعويذة شرعية لحكومات غير شرعية. عندما كان الحكّام المستبدون بحاجة لتهدئة "الشارع"، هكذا يشيرون إلى شعوبهم، تكون حالة البؤس عند الفلسطينيين الصرخة الملائمة لتجميعهم ولمّ شملهم.

وهذا ما جعلني أناقش جماعة من العرب حول هذه الفكرة تحديداً في بداية عملي كمستشارة للأمن القومي. سألتهم: "إن كنتم تهتمون كثيراً بشأن الفلسطينيين فلماذا أقدم كل واحد منكم في لحظة معينة من الزمن على طردهم من بلادكم؟" كانت كلمة فيها شيء من المبالغة، ولكن كانوا يُبدون أحياناً اهتماماً في الحديث بقوة عن قضيتهم أكثر مما هو في حقيقة الأمر اهتمام بمساعدة الفلسطينيين. لا أستطيع أن أحصي عدد المكالمات الهاتفية التي أجريتها مع أثرياء من العرب متوسلة إليهم أن يعطوا جزءاً يسيراً من عائداتهم النفطية الزائدة إلى محمود عباس والسلطة الفلسطينية. ولشد ما كان يحزنني أن أرى القائد الفلسطيني الوقور يزور أشقاءه العرب متوسلاً بعض المال، ثم يضطر لمحادثتي على الهاتف، أنا وزيرة الخارجية الأمريكية، ليطلب إليّ أن أمارس ضغطاً لأجل قضية معهم.

نعم، الإصلاح في الشرق الأوسط يجب أن يحدث سواء قامت دولة فلسطينية أم لم تقم، وهذا الأمر لن يقلل من إلحاحية إيجاد حل لهذا الشعب المحاصر. الفلسطينيون وقادتهم شعب يستحق الإعجاب بما لديهم من دأب ومثابرة وللتسامح الديني النسبي لديهم (بعضهم مسيحيون وبعضهم الآخر مسلمون) ولاجتهادهم يحتاجون لدولتهم، ولن تكتمل ديمقراطية الشرق الأوسط دون دولة فلسطينية

ديمقراطية. في ربيع وصيف عام 2005 شكل الانسحاب الإسرائيلي الوشيك من غزة مقدمة لحركة عاجلة نحو حل الدولتين. أصر الرئيس بوش على أن يتعاون الإسرائيليون مع الفلسطينيين وعلى التنسيق بين الجانبين لكيلا يتسبب الانسحاب في حصول أي فوضى بعد إتمامه. ومن هذا المنطلق وافق جيمس ولفونسون James Wolfensohn الذي تقاعد من العمل، إذ كان رئيساً للبنك الدولي، على أن يكون الموفد الخاص بالنيابة عن اللجنة الرباعية للشرق الأوسط (التي تضم كلاً من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة وروسيا) ليشرف على هذا التنسيق.

ولم يألُ جيم جهداً في دفع العملية نحو الأمام، مع أنه في الظاهر كان لا يثق بالإسرائيليين وهذا ما ترك انزعاجاً في تل أبيب. ولكن من خلال جهوده الحثيثة تمكن من تأمين التمويل اللازم للفلسطينيين ليستفيدوا من الانسحاب الإسرائيلي ويتخذوا الخطوة الأولى نحو بناء الدولة. وعلى سبيل المثال، أقيمت في غزة أثناء الاحتلال الإسرائيلي بيوت زجاجية ضخمة لإنتاج الخضار ذات الجودة العالمية الممتازة. وكان ثمة مصادر خاصة، منها مؤسسة بيل وملندا غيتس Bill and Melinda Gates Foundation والأمريكيون اليهود مثل مورت زوكرمان Mort Zuckermann وليونارد شتيرن Leonard Stern، أمّنت الأموال لشراء هذه الخضار من المستوطنين الإسرائيليين. إضافة لذلك، أمنت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) مشاريع اجتماعية مختلفة، منها جهود تنقية المياه التي كانوا بأمس الحاجة لها والتي يمكن البدء بها في المناطق التي ستصبح تحت السيطرة الفلسطينية.

وكنا جميعاً نشعر بالقلق الشديد حيال عنف المستوطنين، فذهبت إلى إسرائيل في تموز/يوليو، وللمرة الثالثة منذ أن توليت منصب وزيرة الخارجية، لأبحث الأمر مع رئيس الوزراء. في هذه الزيارة سألني شارون لو نعقد اجتماعنا في مزرعته بالنقب جنوب إسرائيل لكي نتحدث في أجواء أكثر استرخاء. فوجئت بهذه الدعوة، وأظن أنني لم أفكر يوماً بأن شارون يود الاسترخاء من عناء العمل. وكان شخصاً مختلفاً في تلك الأجواء، أكثر هدوءاً وأكثر تأملاً. فقد زوجته التي يحبها منذ سنوات، وكانت صورها موزعة في كل مكان داخل المزرعة. تحدث كيف أنه صار يعتكف في مزرعته بعد أن اعتُبر المسؤول عن المآسي التي وقعت في

مخيمي صبرا وشاتيلا للاجئين الفلسطينيين. كان أفراد عائلته يستيقظون في الصباح، يتناولون الفطور ثم يخرجون للعمل في الحقول. ووصف ذلك بقوله: "في بعض الأحيان كنت أستغرق كثيراً في العمل فأنسى العودة للبيت لتناول الغداء". وفي إشارته إلى زوجته قال: "كانت تكره ذلك". فكانت لحظة مؤثرة في شخص هذا الرجل الصارم.

ثم سألني إن كنت أود رؤية خِرافه. فقلت: إنني بنت مدينة ولم أر الخِراف عن قرب. وأسعده أن هيأ لي تلك الفرصة الأولى في حياتي، وقال إنه يعرفها فرداً فرداً وليس كقطيع فقط. أثناء مشينا بين هذه المخلوقات تحدث شارون بجدية مفاجئة، وقال: "أريد لو تأتين لزيارتنا في الخريف. عودي إلينا هنا في هذه المزرعة، يجب أن نتكلم عن المستقبل". أومأت برأسي موافقة.

وبينما كنت أجهز نفسي للمغادرة سألته للمرة الثانية عن مشاعره حول احتمالات انسحاب سلمي من غزة. كان سؤالي الأول قد استدعى جواباً روتينياً برغم أنه مطمئن. وقال: إن جيش الدفاع الإسرائيلي جيش انضباطي وسينجح. لكن جوابه هذه المرة اتخذ منحى آخر. حكى لي قصة عن زيارته للمستوطنين شارحاً لهم الأسباب التي تحتم عليه الانسحاب من غزة. فقال: "طلب إليّ أحدهم أن أنهض وأذهب معه. فأخذني إلى باب منزله، وفي أعلى الباب توجد كتابة دينية"، هي رمز يهودي يتضمن آيات من التوراة حول مراعاة أوامر الله ونواهيه في حياة المرء اليومية. تابع شارون كلامه قائلاً: "وقال الرجل 'أنت ثبّتت هذه بيدك والآن تقول لي أن أرحل!'" وفجأة ظهرت على شارون علائم الانفعال. عندها فهمت بأن خطابه الذي ألقاه منذ بضع سنين حين قال "تضحيات مؤلمة" لم يكن فقط بالمعنى السياسي. فهذه التضحيات تمسه شخصياً.

أكمل الإسرائيليون انسحابهم في الثاني عشر من أيلول/سبتمبر. وكما تبين استغرق الانسحاب أربعة أسابيع فقط، وانخفض عنف المستوطنين إلى حدوده الدنيا.

غير أن سلوك الفلسطينيين رداً على هذا الانسحاب لم يوح بالثقة بأنهم جاهزون للدولة. نزلت حماس إلى الشوارع لتحتفي بـ "طرد" الإسرائيليين من غزة فالتهب الرأي العام في تل أبيب والقدس. وعاث رجال عصابات فلسطينية خراباً بالبيوت الزجاجية التي سيكون إنتاجها لهم. اتصلت هاتفياً ببيل غيتس وجيم

ولفنسون لأعتذر عما حصل لاستثماراتهم الخاصة، فأجاب غيتس بكل تهذيب: "سأفعل ذلك ثانية في سبيل قضية السلام".

وبالرغم من تلك النكسات خرج الإسرائيليون من غزة ومن أربع مستوطنات صغرى في الضفة الغربية. وبعد الانسحاب مباشرة جاء إيهود أولمرت معاون شارون إلى واشنطن يحمل رسالة من رئيسه. تضمنت الرسالة خططاً إسرائيلية جديدة للانسحاب من الضفة الغربية، وأن شارون سوف ينسحب من الليكود ويؤسس حزباً سياسياً جديداً، هو حزب كاديما، يؤيد إقامة دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنباً إلى جنب بأمن وسلام.

26

مكان يدمي القلب اسمه دارفور

يبدو أن التطورات في الشرق الأوسط قد استرعت اهتمامي كله، فأشياء كثيرة تتغير وأشياء كثيرة معرضة للأخطار. ومع ذلك كان ثمة أمور أخرى ملحة لا يمكن تأجيلها. كان الرئيس يعتزم التوجه إلى قمة مجموعة الثماني المقرر انعقادها في فندق Gleneagles في اسكتلندا، ومع أن وزراء الخارجية لا يرافقون رؤساء الحكومات عادة إلا أننا تناقشنا معاً حول ما إذا كان ينبغي لي أن أرافق الرئيس. سيكون ذلك نوعاً من الاختبار لعلاقتنا الجديدة، إذ لم أعد كما كنت مستشارة الأمن القومي وينبغي أن أواصل سفري معه.

اقترحت أن أذهب إلى آسيا بدلاً من تلك الرحلة. فالكوريون الشماليون بدؤوا يثيرون المتاعب، والأعضاء المشاركون في المحادثات السداسية بحاجة لجمع الشمل لتوحيد الرد. ظنت الصين أن كوريا الشمالية مستعدة للعودة إلى مائدة المفاوضات، وكوريا الجنوبية عادت لتزويدها بالوقود مجدداً. واعتقدت أن وجودي هنالك قد يفيد؛ ووافق الرئيس.

في السنوات المتبقية من ولايتي قلّت مرافقتي له في أسفاره بصفتي الوزيرة، وازدادت سفراتي لوحدي. وكلما اقتربت نهاية الولاية صار يتصل بي هاتفياً ليسأل مداعباً: "وهل هذه الزيارة مهمة لك بما يكفي لتستدعي سفرك؟" ربما نحن الاثنين افتقدنا تلك الأيام القديمة الجميلة، لكن الحق أقول إنني عندما أسافر معه أشعر وكأنني مثل الدولاب الخامس الاحتياطي للسيارة. عندما كنت مستشارة الأمن القومي كنت أرتب الوفد المرافق له، وأتعامل مع الصحافة بالنيابة عنه، وأتولى أمر الوكالات الأخرى خلال تلك الزيارة. أما الآن فستيف هو الذي يتولى هذه المسؤوليات. وأما وزير الخارجية فيجلس هناك مثل نبتة في أصيص وضعت داخل

الحجرة. والرئيس قد يتصل بي مراراً إلى حد ما وبخاصة إذا اشتكى له رئيس دولة ما عن شيء لم ينجز. والسفراء عادة قادرون على التعاطي مع مثل هذه المواقف.

أظن أنني لا أزال أسمع في ذهني صدى قول جيمس بيكر حين قال لي سوف يأتي يوم تشعرين فيه أنك لا تريدين السفر مع الرئيس. آنذاك قلت في نفسي: "لعله يمزح!" لكنه كان على صواب. فنحن قلما نحتاج لأن نكون في مكان واحد. وهذا القول ينطبق، دون شك، على الزيارات الدولية ومؤتمرات القمة، أما فيما يتعلق بمعظم الاجتماعات الدولية، فلا ضرورة لذلك. لكنني أصدقكم القول إن من الأفضل لي أن أسافر على طائرتي ولديّ جدول مواعيدي؛ فالطائرة الرئاسية ليست بالطائرة المريحة عندما لا يكون لك سرير فيها.

إذن، توجهت إلى آسيا، مبتدئة جولتي هذه المرة بجنوب شرق آسيا، وتحديداً في تايلاند، ثم إلى الصين، فكوريا الجنوبية واليابان. أثناء جولتي وافق الكوريون الشماليون على العودة إلى المفاوضات بتاريخ 25 تموز/يوليو، لذلك سيكون أمامنا عمل كثير استعداداً لهذه المفاوضات. ولهذا السبب قررت عدم حضور مؤتمر قمة آسيان (ASEAN) المقرر عقده في أواخر تموز/يوليو وأن أرسل معاوني بوب زوليك عوضاً عني. وقد فوجئت بردود الفعل من وراء البحار، إذ قد يظن المرء أن الولايات المتحدة قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع جميع دول جنوب شرق آسيا. فقد عدوا غيابي عن المؤتمر إشارة عدم اكتراث بالمنطقة. ولم يهمهم أن يكون بوب هو المندوب المباشر عن الرئيس. ومهما حاولت أن أؤكد أهمية المنطقة للولايات المتحدة إلا أن الاتهام طال إدارة الرئيس بوش بأسرها. ولم يكن مقبولاً إصراري على وجود أولويات، فالجميع يريدون وقتك. بعد أن تعلمت هذا الدرس، وفي السنة التالية عندما تصادف انعقاد قمة مجموعة آسيان (ASEAN) أثناء الحرب اللبنانية، ذهبت إلى ماليزيا مباشرة من الشرق الأوسط وعدت إليه.

انتهى فصل الصيف ذلك العام وأنا في السودان حيث انعطفت الأحداث انعطافاً خطيراً منذ إبرام اتفاقية السلام الشامل (CPA) في مطلع عام 2005. كان السودان على شاشة رادار الرئيس منذ وصولنا الأول إلى واشنطن. وأراد أن يضع نهاية لحرب أهلية استمرت عقوداً من الزمن بين الجنوب والشمال أدت إلى مصرع ملايين البشر. وقد تبنى المسيحيون الأنجيليون في الولايات المتحدة قضية

المسيحيين في جنوب السودان الأفريقي الذين يعانون الاضطهاد من العرب المسلمين في الشمال. في عام 2001 قرر الرئيس ووزير الخارجية كولن باول تعيين السناتور السابق جون دانفورت John Danforth مبعوثاً خاصاً للسلام في السودان. وبذلك قد يتغلب على تقييدات الكونغرس بخصوص الخيارات السياسية، حسبما اعتقدا، وبما أنه أيضاً كاهن في الكنيسة الأسقفية يستطيع تعبئة المتدينين.

وتبين أن دانفورت كانت خياراً ممتازاً فتمكّن من التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار في كانون الثاني/يناير عام 2002. وكان من شأن عمله إلى جانب عمل كل من جندايي فريزر الاختصاصية بالشؤون الأفريقية في البيت الأبيض، وولتر كانشتاينر Walter Kansteiner، مساعد وزيرة الخارجية للشؤون الأفريقية أن أفضى إلى اتفاقية السلام الشامل الآنفة الذكر. وهي مجموعة من الاتفاقيات والبروتوكولات التي شكلت الصيغة النهائية لتقاسم السلطة والترتيبات على الأرض، وإجراء استفتاء يؤدي بالنتيجة إلى انفصال الجنوب في تموز/يوليو عام 2011.

وبمساعدة المجتمع الدولي جرى التوقيع على هذه الاتفاقية في التاسع من كانون الثاني/يناير عام 2005. تولى كولن باول إدارة المجهود الأمريكي، وقد تدخل شخصياً في نهاية الأمر لإنجاز الاتفاق. هذا وقد تعرضت المفاوضات للانهيار مرات عدة، لكنه هو ودانفورث ثابرا ولم ييأسا. وكنا نعرف دوماً متى يقترب الفريقان من النجاح. يبدو أن الاحتفال يتضمن تضحية بقرة بيضاء، لذلك عندما اتصل كولن هاتفياً ليقول إن المشاركين قد اشتروا البقرة سررت بهكذا علامة دالة على التقدم وحزنت لهذه البقرة التي اختيرت. ومع أن التحضيرات في ذلك اليوم كانت سابقة لأوانها إلا أن نجاح المفاوضات تحقق سريعاً. انتهت الآن اثنتان وعشرون سنة من حرب أهلية – هي أطول حرب حصلت في أفريقيا. وانتهت كما ينبغي لها أن تنتهي تحت أنظار كولن.

والمؤسف أن نهاية الحرب الأهلية في الجنوب تزامنت مع حصول أزمة أخرى في السودان. في عام 2003 وفي الإقليم الشمالي الغربي من البلاد، ويدعى دارفور، قامت جماعتان من المتمردين هما حركة تحرير السودان/الجيش وحركة العدالة والمساواة بمهاجمة مواقع عسكرية تابعة للحكومة. كانت الشكوى الرئيسية لهؤلاء المتمردين أن الحكومة المركزية التي يهيمن عليها المسلمون أهملت وهمّشت الجماعات الأفريقية الإثنية السوداء في هذا الإقليم. ردت الحكومة السودانية على

هذه الهجمات بتعبئة وحشد ميليشيا بالوكالة تدعى الجنجاويد Janjaweed ارتكبت أعمال قتل وحشي للمدنيين وتخريب للقرى على نطاق واسع. تسببت هذه الفظائع والأعمال الوحشية بتهجير ما يقرب من 1.9 مليون نسمة. وقتل نحو 450,000 شخص، وهددت بانهيار اتفاقية السلام الشامل. في شهر آذار/مارس عام 2005 أصدر مجلس الأمن الدولي قراراً بالإجماع يقضي بنشر 10,000 جندي وأكثر من 700 شرطي مدني لفترة أولية قدرها ستة أشهر لتنفيذ اتفاقية السلام الشامل. وأشار قرار المجلس هذا بأن بعثة الأمم المتحدة في السودان UNMIS سوف تعزز أيضاً محاولات لتحقيق السلام في دارفور، مع أنه تحاشى استخدام لغة تعتبر تلك الفظائع جريمة إبادة جماعية.

يبدو أن لفظة "إبادة جماعية" تستخدم بشكل فضفاض وبالترادف مع أعمال عنف جماعية ضد شعب ما. إنما لهذه اللفظة في القانون الدولي تعريف دقيق يتألف من مكوّنين اثنين تقوننا في اتفاقية عام 1948 الخاصة بمنع ومعاقبة جريمة الإبادة الجماعية. المكون الأول هو عنصر عقلي ألا وهو النية في "التدمير، الكلي أو الجزئي، لجماعة قومية أو إثنية أو عرقية أو دينية". والمكوّن الثاني هو العنصر البدني ويتضمن خمسة أعمال محددة عددتها الاتفاقية. ولكي توصف الفظائع بالإبادة الجماعية يجب أن يتحقق هذان العنصران القانونيان.

الرق في أمريكا، على سبيل المثال، وبالرغم من كونه بغيضاً لا يرقى لأن يكون إبادة جماعية، علماً أن مئات الألوف من الأفارقة لقوا مصرعهم نتيجة لتجارة الرق الأمريكية أو على أيدي ملّاك العبيد من الأمريكيين البيض. والمحرقة (أو الهولوكوست كما تدعى) من جهة أخرى هي بلا ريب جريمة إبادة جماعية ذلك أن سياسة الإبادة في ألمانيا النازية أصبحت مقصودة عند لحظة معينة.

ولأن الإبادة الجماعية لفظة لها قوتها وحجمها قرر كولن باول تعيين مجموعة من الخبراء الاختصاصيين لتقييم الوضع في دارفور. عندما عادت هذه المجموعة بخلاصة ما وجدته اتخذ الوضع في السودان صفة الاستعجال من جديد. وتغيرت سياسة الولايات المتحدة من تنفيذ اتفاقية السلام الشامل لتتضمن محاولة إنقاذ شعب دارفور.

لهذا السبب سافرتُ إلى السودان ودارفور. وهنا يجدر بي أن أقول إن جمال السودان يأخذ بالألباب. تقع الخرطوم عند نقطة التقاء رافدين يشكلان نهر النيل،

وبالتالي فهي غزيرة المياه بالرغم من أن القسم الأكبر من الأرض صحراوي. ابتدأتُ زيارتي باجتماع مع جون غارنغ دو مابيور John Garang de Mabior، الرجل الذي قاد جيش التحرير الشعبي في جنوب السودان لمدة طويلة، وبجودة حققت انتهاء العنف ضد شعبه في عام 2005. غارنغ رجل ضخم الهيئة يبلغ طوله أكثر من ستة أقدام. لون بشرته أسود يبدو مائلاً للزرقة. بدا خارج المكان عندما حضر إلى القصر في الخرطوم حيث يجلس بصفته نائب الرئيس عملاً باتفاقية السلام الشامل التي قضت بتعيين شخص من الجنوب في ثاني أعلى مرتبة في هرمية السلطة. وهو رجل من الغابة ومن الكفاح المسلح، ومع ذلك فهو مستعد لأن يحاول قيادة شعبه كرجل سياسي. وهو دافئ رقيق المعشر، له كاريزما، يشعر بامتنان عميق لما فعلته الولايات المتحدة لأجل شعب السودان. لكن وفاته إثر سقوط طائرة عمودية في أواخر شهر تموز/يوليو ولم يمض أكثر من ستة شهور على توقيع اتفاقية السلام الشامل ترك الجنوب دون واحد من قادته الذين عملوا على تأسيسه وهذا ما جعل عملية إنهاء مآسي دارفور وإنصاف الشعب السوداني عملاً بالغ الصعوبة.

عقب اجتماعي مع غارنغ دخلنا القصر الرئاسي للقاء رئيس السودان عمر البشير. كان مجلس الأمن الدولي قد أحال الوضع في دارفور إلى مدعي عام المحكمة الجنائية الدولية في شهر آذار/مارس. وكان دعم الولايات المتحدة لهذا الإجراء موضع نقاش حاد داخل الإدارة وخصوصاً لأن الولايات المتحدة ليست دولة طرفاً في هذه المعاهدة، ومع أن إدارة الرئيس كلنتون قد وقعت عليها إلا أن الرئيس نفسه لم يرفع توصيته بهذه المعاهدة إلى مجلس الشيوخ، ونصح خلفه باتخاذ موقف مماثل إلى أن تتم معالجة المخاوف الأمريكية. أما الرئيس بوش فقد عارض هذه المعاهدة بقوة، والسبب في ذلك أن المدعي العام في هذه المحاكمة ليس مسؤولاً أمام أي حكومة. وهذا الوضع في نظرنا قضية سيادية، وخطوة تبدو شديدة الشبه بـ "حكومة عالمية".

ومع ذلك عندما وصل موضوع الإبادة الجماعية في دارفور إلى مجلس الأمن، لم تكن بي رغبة لأن أرى الولايات المتحدة تسمح للمرتكبين بالإفلات من العقاب لمجرد أنها تطرح قضية إيديولوجية حول تركيب المحكمة أو القانون الروماني. بعد أخذ ورد طويلين ومعارضة قوية من جانب جون بولتون تحدثت مع الرئيس واتفقنا

على أن تمتنع الولايات المتحدة عن التصويت على القرار، دون معارضته باستعمال حق النقض (الفيتو). وأحيلت قضية دارفور إلى المحكمة الجنائية الدولية بتاريخ 31 آذار/مارس عام 2005.

إذن سوف أجتمع مع الرجل الذي أشرف على الإبادة الجماعية في دارفور والذي ستوجه له محكمة الجنايات الدولية تهماً بثلاث جرائم إبادة جماعية وخمس جرائم ضد الإنسانية وتهمتين بجريمتي قتل. وقد نبهتني جندايي فريزر مساعدة وزيرة الخارجية للشؤون الأفريقية بأن عمر البشير يتكلم اللغة الإنكليزية إلا أنه سرعان ما يعود إلى العربية حين يريد أن يكون فهم ما يقول صعباً. حين صافحته تذكرت ما كنت قررته في نفسي بألا أبتسم ونظرت إلى ما ورائي فوجدتني وحيدة في الغرفة لولا مساعدتي ليز لينبري ومفرزتي الأمنية. رجال أمن عمر البشير منعوا دخول أعضاء الوفد المرافق لي وكذلك السفير. غضبت ورفضت التحدث مع البشير إلى أن يحضر وفدي. لهذا جلسنا ينظر الواحد منا إلى الآخر. أحسست بالنفور والاشمئزاز منه، وأعتقد أنه يبادلني الشعور.

وأخيراً دخل الغرفة رجال الأمن السودانيون يرتدون البزات السوداء والنظارات الشمسية ويدفعون أمامهم أعضاء وفدي. أخذت نفساً عميقاً وسلّمت الرسالة بأننا ننتظر من الحكومة السودانية أن توقف العنف ضد المدنيين وأن تتعاون مع الأمم المتحدة. لكنني لم أستطع أن أركز على ما كنت أقول. تكلم البشير ببطء وهو يحرك رأسه يميناً ويساراً وإلى الوراء والأمام. وبدا لي كما لو أنه مدمن على المخدرات. كان حقاً مشهداً عجيباً غير اعتيادي.

بعد دقائق معدودة أُدخل الصحفيون الأمريكيون من الباب، حيث حدثت مشادة لكنني لم أرها إذ كانت خارج مجال رؤيتي. وقد علمت ونحن في الطائرة بأن الوفد الصحفي المرافق قد عومل بخشونة فظة، وبأن الصحفية أندريه ميتشل Andrea Mitchell أُخرجت بالقوة من الغرفة عندما سألت سؤالاً لعمر البشير. اتصلت بالسفير الأمريكي على الهاتف وطلبت إليه أن يعود إلى عمر البشير ويطالبه بالاعتذار وإلا فلن يراني ثانية ولن يرى أي دبلوماسي أمريكي آخر. لقد جعل وزيرة الخارجية الأمريكية عدواً له وهذا ليس في صالحه. وعندما حطت بنا الطائرة قيل لي إن وزير الخارجية السوداني قد اعتذر.

ليست هذه الحادثة إلا تجربة غريبة واحدة. كنت أتوقع لقاء حاكم إقليم

دارفور. لكن زيارتي لمخيم اللاجئين لم تترك لي الوقت الكافي لهذا الاجتماع. وعلى أية حال كان هذا الحاكم من الأشرار الذين لا أرغب أن أعطيهم الشرعية. وعندما توجهت نحو الطائرة رأيت حالة من الفوضى والارتباك. تقدم نحوي مايك إيفانوف، رئيس المفرزة الأمنية المرافقة، وأخبرني بأن الحاكم مصرّ على مقابلتي في صالة الاستقبال بالمطار.

فقلت: "لا بأس. لن يستغرق اللقاء أكثر من دقيقة واحدة".

قال مايك: "لكننا لم نتفحص الصالة".

أجبت: "حسن، سوف أجازف".

عندما دخلنا هذه الصالة وجدنا أمامنا تجمعاً غريباً لما لا يقل عن نحو خمسين رجلاً يرتدون الثياب البيضاء، ويصيحون "الله أكبر" بأعلى أصواتهم ويضربون الأرض بعصيهم الطويلة. كان الضجيج يصم الآذان ومايك يضيّق الدائرة حولي حتى يكاد يلتصق بي. فقلت له: تابع السير. واقترب كثيراً مني حتى لقد صعب علي التحرك. تقدم الحاكم نحوي وجلسنا جنباً إلى جنب، وخاطبني عبر المترجم قائلاً: "لدي بعض الهدايا لك". وعلى الأرض رأيت عدداً من الصناديق يصعب عدها. لا بد أن مايك اعتقد بأن أحد هذه الصناديق يحتوي قنبلة. وأنهيت اللقاء بالسرعة الممكنة وتوجهت إلى موكب السيارات. لقد تحاشينا حصول حادث دبلوماسي، إنما ليس بدون أخطار.

ولكن لا شيء هيأني لرؤية أكثر المشاهد المفزعة في زيارتي هذه. حالما وصلنا إلى دارفور، توجه موكب السيارات بنا إلى المنطقة الصحراوية في دارفور حيث موقع مخيم أبو شوك للاجئين. وما أن اقتربنا من المخيم حتى وجدنا الأطفال يصطفون على جانبي الطريق وهم يحملون يافطات صنعوها بأيديهم كتب عليها: "مرحباً بالوزيرة رايس"، "أهلاً آنسة كوندي"، "شكراً أمريكا". دخلنا المخيم، وحين ترجلت من السيارة جاء الأطفال من كل مكان يحاولون ملامستي ومعانقتي. كثيرون هم أولئك الأطفال. مددت يدي نحو بعضهم. وتوجهت إلى خيمة أُعدّت للاجتماع. في أحد جوانبها توجد "روضة أطفال" تضم أطفالاً في الثالثة أو الرابعة من أعمارهم يلهون فرحين مع عمال الإغاثة الذين يقومون بأدوار المعلمين الذين يساعدون الأطفال الأكبر سناً في دروسهم. كل ما استطعت أن أفكر به هو هذا الدعاء: "إلهي، لك أصلي كي لا يكبر هؤلاء الأطفال في هذا المكان".

ومررنا بجماعة من النسوة يتعلمن صنع معجنات "الباستا" بأمل تصديرها. لكن الذباب الذي يغطي الطعام جعلني أعتقد بأن هذا الغذاء لن يحقق أدنى معايير السلامة. لكنني لم أقل شيئاً، وشاركت الجميع بالتعبير عن إعجابنا باجتهاد هؤلاء العاملات.

وأخيراً توجهت إلى خيمة فيها عدد قليل من عاملات الإغاثة ونحو عشر نساء هن ضحايا الاغتصاب. كانت كل واحدة من هؤلاء تحكي قصتها ببطء وبترو تتوقف بين لحظة وأخرى لتستجمع أفكارها ثم تتحدث. قليلات هن اللواتي أنهين حكاياتهن، لكن معظم النسوة لم يكملن قصتهن. قالت إحداهن: "ذهبت ذات صباح لأجلب الماء، وجاء بعض الجنود نحوي على الطريق. شدوني من شعري وجروني طويلاً، وأنا أتوسل إليهم بأن يكفوا، ثم ألقوا بي داخل خيمة". وتوقفت. ولم تكن بحاجة لأن تقول شيئاً آخر حول ما الذي حدث. نهضت إحدى عاملات الإغاثة ووضعت ذراعها حول تلك المرأة التي بدأت تبكي وتتنهد.

لم أشعر في حياتي قط بمثل هذا الألم ومشاعر النقمة على الظلم اللاحق بهن، ولم أدر ماذا أقول. فكل كلمة تخرج من فمي قد تبدو قليلة الأهمية ولا تستجيب لأحزانهن، ولم أجد غير عبارة: "أنا آسفة. أنا آسفة".

غادرت والحزن يملأ قلبي، أشعر بالأسف، وبالاستياء العميق مما رأيت. كيف يمكن للمجتمع الدولي أن يتسامح مع هكذا بؤس ووحشية؟ وعادت إلى ذهني ذكريات إرث أمريكي طويل للتعاطف مع الآخرين وتقديم مساعدات الإغاثة من مرض الإيدز والمساعدات الغذائية والاهتمام باللاجئين. وما أن ركبت السيارة حتى التفتُّ إلى المدير القيم على مساعدات وكالة التنمية الدولية (USAID)، آندرو ناتسيوس Andrew Natsios، وسألته: ماذا يمكننا أن نفعل لمساعدة أولئك النسوة. آندرو رجل متدين وقد عمل على خدمة المحرومين في العالم طوال القسم الأكبر من حياته المهنية. في عام 2006 كان مبعوث الولايات المتحدة الخاص إلى السودان، وفيما بعد خلفه في هذا المنصب ريتشارد ويليامسون Richard Willimson. أثناء عمله وضع أندرو برنامجاً متعدد الشعب لمعالجة العنف الجنسي في دارفور. وكان من أهم مساهمات هذا البرنامج أنه ألغى فكرة مفادها أن مقاضاة هكذا دعاوي لا يمكن أن تأخذ مجراها إلا بعد انتهاء النزاع. وقد تمكن البرنامج بعد إدانات قليلة العدد (تضمنت إدانة ضابط شرطة وضابط عسكري) من مساعدة الناجيات في

مكافحة حالات الإفلات من العقاب على مستوى المجتمع. إثر مشاهداتي لمآسي دارفور وظروف الحياة فيها كبر احترامي لملائكة الرحمة هؤلاء - عمال وعاملات الإغاثة في أصعب الظروف على الإطلاق. لهذا فإن تكريم تضحياتهم أمر على جانب كبير من الأهمية، كما كان مهماً لي أن أفعل ما بوسعي في سبيل مساعدتهم في عملهم.

تضمنت تلك الجهود مكافحة العنف الجنسي على المستوى العالمي. حين غادرت دارفور أخذت أفكر كثيراً بما يمكن فعله لمعاقبة أولئك الذين يعتدون على الناس بهذه الطريقة، لا سيما وأن المجتمع الدولي، حتى ذلك الحين، لم يعترف بالاغتصاب بأنه جريمة من جرائم الحروب. وتضمنت مساعيّ الأولى تشكيل "مجموعة عمل القيادات النسائية". بتاريخ 23 أيلول/سبتمبر عام 2006 دعوت زهاء تسع عشرة امرأة من القيادات النسائية (بما فيهن رئيسة ليبيريا) لاجتماع يعقد على مائدة الفطور الصباحي. أسست هذه الجماعة بهدف تعزيز تمكين المرأة وللتصدي لقضايا ذات أهمية بالغة للمرأة: كالتعليم والتنمية السياسية والاقتصادية ودخول القضاء. وكبرت هذه الجماعة ونمت حتى صار عدد أعضائها ما يقرب الستين عند آخر اجتماع لها في أيلول/سبتمبر عام 2008.

قادت السفيرة شيرين طاهر خلي Shirin Tahir-Kheli العمل المضني للإضاءة على قضايا العدالة وتمكين المرأة. كانت شيرين معي في مجلس الأمن القومي حيث عملت ضمن هيئة موظفي السيدة الأولى عند التفويض ببناء مشفى الأطفال المتطور في البصرة. كانت معدلات وفيات الأطفال في جنوب العراق أعلى كثيراً من مثيلاتها في الدول الأخرى حيث تقدر معدلات الإصابة بالسرطان في العراق ما بين ثمانية إلى عشرة أضعاف مثيلاتها في الغرب. هذه المنشأة المقامة في البصرة ستقدم الرعاية الطبية والجراحية وخدمات دراسة الأورام وأمراض الدم لآلاف الأطفال. وكانت أول مشفى جديد ينشأ في العراق منذ ثمانينيات القرن المنصرم. وأصبحت لورا بوش وأنا الراعيين لهذا المشروع، نستمد الدعم من مؤسسات غير حكومية عديدة مثل مشروع "الصحة للناس في كل مكان" (HOPE) والمانحين من الأفراد والشركات التي تنظمها السفارة الكويتية بواشنطن. وبدعم من وزارة الخارجية وفرقة المهندسين التابعة للجيش الأمريكي تم افتتاح مستشفى الأطفال في البصرة في عام 2010، ليعكس ليس فقط القيادة الناجحة

لوزارة الصحة العراقية، بل وأيضاً التزام الممرضين والممرضات والأطباء والطبيبات والعاملين في المجال الطبي بالعراق الذين يملؤون ردهات هذا الصرح.

توافقني شيرين في الرأي القائل إن أعمالاً من هذا النوع هي الشكل الأمثل للعمل الدبلوماسي في الخارج الذي يعكس تعاطف الولايات المتحدة. وكذلك في سبيل الدفاع عن قضية تمكين المرأة فقد كنا في الوقت عينه نضع أداة قوية جداً ضد الفقر والظلم. إن أردت أن تفعل شيئاً بخصوص التزايد المفرط في أعداد السكان علّم المرأة فتقل احتمالات أن تضع المرأة مولودها الأول وهي في الثانية عشرة من عمرها أو لأن تلد نحو عشرة من الأبناء. وإن أردت أن تفعل شيئاً بخصوص الإتجار بالبشر، علّم المرأة فلن ينتهي بها الحال في المواخير في جنوب شرق آسيا وفي شرق أوروبا - وأجل - حتى في الولايات المتحدة الأمريكية. وإن أردت أن تفعل شيئاً بخصوص الفقر أعطِ النساء قروضاً متناهية الصغر فيبنين في قراهن مشاريع صغيرة توظف الناس وتنشر الازدهار. أما المجتمعات التي تعامل المرأة بسوء فهي مجتمعات خطرة. وتمكين المرأة ليس فقط هو العمل الصائب أخلاقياً بل هو أيضاً إجراء عملي لما يحمله من أثر إيجابي للكثير من الأمراض الاجتماعية.

لكن أكثر قضايا الظلم إثارة ضد المرأة تتعلق، كما حصل في دارفور، بأولئك النسوة اللاتي تدركهن الحروب والصراعات. بعد مضي ردح من الزمن تقدمت وزيرات الخارجية وواجهن الأمم المتحدة والعالم بأسره برأي يقول: إن الاغتصاب يستعمل حالياً كأداة من أدوات الحرب، وليس نتيجة من نتائجها. إنه استراتيجية متعمدة لإذلال الخصم الذي لا يستطيع حماية نسائه من الذل والمهانة والخزي. والمفزع في هذا أن الذين يرتكبون الاغتصاب ليسوا دوماً من المتمردين أو الجنود، بل إن عدداً كبيراً من قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة اتهموا بهذه الجريمة نفسها. وقبل العمل الذي قمنا به كانت الأمم المتحدة تتلكأ في تسليط الضوء على انتهاكاتها نفسها.

تكلل هذا العمل عند ترؤسي في التاسع عشر من حزيران/يونيو عام 2008 لمناقشات مجلس الأمن لفكرة العنف الجنسي إبان النزاعات المسلحة، واغتنمت فرصة ترؤس الولايات المتحدة لمجلس الأمن لأمرر القرار رقم 1820. فقد أعلن القرار صراحة بأن الاغتصاب سلاح حربي ويجرّم العنف الجنسي في الحرب ويجعل هذه الأعمال خاضعة للعقاب بموجب قوانين جرائم الحروب.

وأخيراً، لقد علمتني تجربتي في دارفور أن أقدر مجدداً الدور الذي لعبته الأمم المتحدة في الدفاع لصالح إعادة إسكان اللاجئين الذين هُجّروا بسبب مخاوفهم من الحرب والصراع. وقد قال جورج واشنطن إن "صدر أمريكا مفتوح لاستقبال ... المضطهدين والمظلومين من جميع الأمم وجميع الديانات". وقد استقبلتهم أمريكا وساعدت في إعادة إسكان عشرات الألوف من اللاجئين كل عام.

على سبيل المثال، بعدما يقرر الرئيس كم ألفاً من اللاجئين سوف تقبل الولايات المتحدة دخولهم إليها في السنة التالية، يأخذ وزير الخارجية بنفسه توجيهات الرئيس إلى الكونغرس ويذكر عدد اللاجئين الذين تتوقع الإدارة دخولهم. عندما علمت بهذا الالتزام لأول مرة لم أفهم لماذا لا يمكن التفويض بهذه المهمة للغير، كما هو الحال مع غيره من المهام. وبعد تجربتي في دارفور سررت لقيامي بهذا العمل وقمت به بكل تواضع، أتعاون مع أنصار اللاجئين القدامى مثل السناتور إدوارد كنيدي الذي دافع بقوة ولما يزيد عن ثلاثين عاماً عن الأشخاص المهجرين من أوطانهم. وبت أكن كل تقدير واحترام لجهود الآخرين في الكونغرس مثل النائب زو لوفغرين Zoe Lofgren عن كاليفورنيا والنائب كريستوفر سميث Christopher Smith عن نيوجيرسي، وكذلك جهود المشاهير مثل أنجيلينا جولي Angelina Jolie التي عملت خلال ولايتي سفيرة للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. كانت أنجيلينا، مثل بونو Bono بخصوص أفريقيا، لم تجلب المشاهير فقط لهذه القضية بل المعرفة الحقيقية أيضاً والشغف.

كان لأحداث 9/11 أثر هام جداً في هذه القضية مثلما أثرت على كل شيء آخر. وبهدف ملاحقة الإرهابيين على نحو أكثر شمولية، فقد عمل القانون المتعلق بالهوية الحقيقية (REAL ID Act) لعام 2005 على توسيع تعريف المنظمات الإرهابية وحظر الدخول إلى الولايات المتحدة لأي شخص يثبت أنه قدّم دعماً مادياً للجماعات الإرهابية. ولحسن الطالع سمح هذا القانون لوزير الخارجية، وبالتشاور مع وزارة الأمن الداخلي والمحامي العام، بأن يستنتج بأن معيار الدعم المادي لا ينطبق على شخص معين أو جماعة معينة، وبأن يصدر وثيقة تنازل. وأصدرتُ أول وثيقة تنازل في أيار/مايو عام 2006 لكي أسمح بدخول لاجئي كارين Karen البورميين القاطنين في مخيم ثام هين Tham Hin على حدود تايلاند. وهؤلاء اللاجئون هم أقلية عرقية ودينية مسالمة في بورما قاتلوا في سبيل الاستقلال عن

حكومة بلدهم غير الشرعية. تعرضوا للاضطهاد والذبح والطرد من وطنهم حتى أووا إلى مخيمات للاجئين على الحدود مع تايلاند. وبالنظر لدعمهم السابق للأعمال المضادة للطغمة العسكرية القمعية فقد حُرم العديد من جماعة كارين من تأشيرة الهجرة إلى الولايات المتحدة. وفيما بعد وجد أفراد هذه الجماعة صوتاً يتحدث باسمهم من خلال عدد من النواب في الكونغرس. بعد شهور معدودة من إصداري لوثيقة التنازل بخصوص جماعة كارين، أعلنتُ أننا بصدد إصدار وثائق تنازل بخصوص مجموعات أخرى من اللاجئين. وفيما بعد علمت بقصص حياة من أُفرج عنهم من المخيمات البائسة والقذرة قرب بورما ليعيشوا حياة جديدة في الولايات المتحدة، وأحسست بالفخر والاعتزاز لأنني فعلت ذلك. ومع ذلك، جعلني هذا الشعور أتساءل عن أحوال لاجئين في العالم لا يحصى عددهم ولم يسعفهم الحظ بأن يكون لهم مدافعون داخل منظومتنا.

كان موضوع اللاجئين كثير التعقيد أيضاً بسبب الأعداد المتزايدة للأشخاص الذين هُجّروا من العراق - المسيل الضئيل الأولي للمهجرين كبر حتى صار سيلاً عارماً عندما تدهور الوضع الأمني في عام 2006. كنت أعرف أن خصوم الحرب استغلوا هذا الموضوع ليحرجونا، ومع ذلك كان في هذا الإحراج نقطة إيجابية. فللولايات المتحدة التزام خاص نحو المهجرين، وعلى وجه الخصوص الذين تعاونوا معنا ويلاحقهم المتمردون.

أجريت بعض المحادثات غير السارة مع القيادة العراقية حول الدعم الاقتصادي للمهجرين الذين أرادوا مغادرة بلدهم. والعراقيون المتغطرسون لا يُلزمون أنفسهم بالتعاطف مع من يريد الهجرة حين يكون البلد بحاجة لهم. أثناء إحدى لقاءاتي مع رئيس الوزراء نوري المالكي سألني بصوت يشي بالعاطفة عن الطريقة التي يستطيع بها مساعدة بعض الناس على المغادرة وفي الوقت نفسه يشجع آخرين على البقاء والنضال من أجل بلدهم. إنه حقاً عمل بحاجة للموازنة، عمل من تلك الأعمال المنبثقة عن المبدأ والتي تتحدى التطبيق البسيط والثابت.

في عام 2007 عينتُ جيمس فولي James B. Foley في منصب جديد هو المنسق الرئيسي للاجئين العراقيين. حيث يتولى إدارة المساعدات، وتوجيه القرارات بخصوص قضايا معينة ويتعاون مع دول الجوار لمساعدة جهودنا.

وكان هذا التحدي واضحاً بجلاء في سورية. حيث تم استيعاب القسم الأعظم

من اللاجئين. وكان عليّ أن أناشد الرئيس شخصياً للسماح لجيمس فولي بزيارة سورية والتعاون معها. لا أحد يتوق للعمل مع بشار الأسد ويعطي الرئيس السوري الفرصة للتبجح بخصوص تدفق العراقيين الذين غادروا بلدهم غداة إطاحتنا بصدام حسين. ولكن على الرغم من جهودنا، وكما الحال في مناسبات عدة، لم يكن النظام السوري متعاوناً.

27

كاترينا

ذهبت إلى ست وأربعين دولة وقطعت 171,628 ميلاً في تسعة شهور. أردت إجازة من العمل وقمت برحلتي السنوية إلى غرينبرير Greenbrier، لكن هذه الرحلة لا يمكن وصفها بالإجازة، بالنظر لموضوع الانسحاب الإسرائيلي من غزة الذي اقتضى مني مكالمات هاتفية في الليل والنهار. ومع ذلك، فقد أخذت بيدي مضرب الغولف بجدّ لأول مرة في ذلك الصيف عندما أصرّ زوج ابنة عمي، وهو لاعب غولف محترف، على أن أتعلّم هذه اللعبة أنا ولاتفيا Latvia. أحببت اللعبة، وبخاصة لأنني أكون خارج المنزل، في الهواء الطلق، وأزمعت أن أبقي الكرة في حراك دائم وأنا في واشنطن. لكن تعلُّم هذه اللعبة حقاً يجب أن ينتظر لحين عودتي إلى كاليفورنيا. ولحسن الطالع وجدت ألان بيرتون Alan Burton، اللاعب المحترف في قاعدة آندروز الجوية، والذي ساعدني في تعلّم هذه الرياضة على نحو أسرع كثيراً مما ظننت. وسأذكر دوماً شهر آب/أغسطس ذاك لاكتشافي شغفاً جديداً، وليس الإجازة التي كانت مؤشراً لي ينبئني بأن من العسير جداً لوزيرة الخارجية أن تبتعد عن عملها.

وحيث إن أي فرصة تدعو للابتعاد عن الأعمال المضنية اليومية لها سحرها، فقد وافقت من دون تردد عندما سألني بعض الأصدقاء إذا كان باستطاعتي أن أكون معهم في نيويورك لحضور بطولة الولايات المتحدة المفتوحة في كرة المضرب في الأيام الأخيرة من آب/أغسطس. وكما فعلت منذ بضع سنين مضت، اعتزمت أن أقضي أياماً معدودة في مدينة نيويورك أتجول وأتسوق ثم أذهب إلى ملعب آرثر آش Arthar Ashe Stadium لحضور مباريات البطولة. وستحضر ماريان بايرولتر وراندي بين، من كاليفورنيا، وهما من أعز الأصدقاء، لقضاء بعض الوقت معي.

لم أفكر كثيراً بتلك التحذيرات الرهيبة المنذرة بكارثة مع اقتراب إعصار من

البلاد اسمه كاترينا. فوكيلة الوزارة لشؤون الإدارة، هنرييتا فور Henrietta Fore، كانت على علم جيد أولاً بأول بأمور وزارة الخارجية. فلهذه الوزارة مكتب جوازات في مدينة نيو أورلينز New Orleans، واتخذنا ترتيبات رديفة لموظفينا في هيوستن. وحضرت اجتماعاً للجنة المديرين في وزارة الأمن الداخلي يوم الخميس في الثلاثين من آب/أغسطس، ثم عدت أدراجي إلى وزارة الخارجية للتحقق مجدداً من الخطط الموضوعة لتأمين مكاتبنا في خليج المكسيك. ثم توجهت بالطائرة إلى نيويورك.

في ذلك المساء ولدى وصولي إلى فندق بالاس Palace Hotel أدرت جهاز التلفاز. وصل الإعصار فعلاً إلى نيو أورلينز. اتصلت بهنرييتا التي قالت إن القضية الرئيسية هي التأكد بأن موظفينا سالمون وبأمان. ثم شكلت قوة مهام خاصة في الوزارة، ذلك أن عروضاً بمساعدات خارجية بدأت تصلنا. اتصلت بوزير الأمن الداخلي مايك شيرتوف Mike Cherto أستفسر عما إذا كان ثمة شيء أفعله. فقال: "الوضع سيئ". وبحثنا مسألة المساعدات الخارجية بإيجاز، يبدو أن مايك كان على عجلة من أمره، فقال: سأتصل إذا لزم الأمر. أعدت سماعة الهاتف إلى مكانها، وارتديت ملابس الخروج وذهبت لمشاهدة *Spamalot*.

صباح اليوم التالي ذهبت للتسوق في محل Ferragomo للأحذية القريب من الفندق، ثم رجعت إلى الفندق لأنتظر مجيء ماريان وراندي، ومرة ثانية أدرت جهاز التلفاز. كانت الشاشات تعرض صوراً لخراب مدمر في مدينة نيو أورلينز. وجوه معظم الناس الذين عانوا من جراء الإعصار كانت سوداء. وأدركت ساعتئذ بأنه ما كان يجب أن أغادر واشنطن. اتصلت برئيس أركاني بريان غندرسون وقلت له: "أنا عائدة".

فأجاب: "نعم. يُفضّل أن تحضري".

ثم اتصلت بالرئيس وقلت: "سيدي الرئيس، أنا عائدة. ولست أدري مقدار ما أستطيع فعله، ولكن يبدو أننا أمام مشكلة سباق مع الزمن".

فأجاب: "نعم، لماذا لم تسرعي بالعودة؟"

لم أتوقع هذا الجواب من الرئيس، وقلت في نفسي: "هذا غريب. لقد كان يلح علي أن أذهب وآخذ قسطاً من الراحة". لا بد أنه قلق جداً". فقلت له: "ربما أستطيع الذهاب إلى هيوستن بالنيابة عنك".

قال: "حسن، فقط أسرعي بالعودة وسوف نتحدث عن ذلك حينئذ".

بعد دقائق قليلة جاءني في جناحي بالفندق جيم ولكنسون، كبير مستشاريّ، وقال: "سيدتي، كان عليّ أن أدرك بأن هذا الأمر قادم". وأطلعني على العنوان الرئيسي في صحيفة *Drudge Report* على موقعها الإلكتروني، وقرأت: "شاهد عيان: وزيرة الخارجية كوندي رايس تقهقه في 'Spamalot' بينما ساحل الخليج يتمزق". فقلت له: "أحضر الطائرة إلى هنا لتأخذني إلى مكتبي". واتصلت بماريان وراندي لأعتذر لهما، ثم جلست أؤنب نفسي لأنني لم أستمع للإنذارات. فأنا لست فقط وزيرة الخارجية ولدي مسؤوليات في الشؤون الخارجية، بل أنا أيضاً أرفع مسؤولة سوداء مرتبة في هذه الإدارة، والمستشارة الأولى عند الرئيس. فيماذا أفكر؟

لدى وصولي إلى واشنطن توجهت مباشرة إلى وزارة الخارجية حيث عقدت هنرييتا اجتماعاً لأعضاء قوة المهام الخاصة. يتعين علينا أن نكون كرماء في قبول العروض الكثيرة التي تنهال علينا من مختلف أنحاء العالم وما تتضمنه من عبارات مؤثرة عن القلق، وبخاصة ذلك التبرع بمبلغ 100,000 دولار من أفغانستان. الاكتفاء الذاتي شيء، والتغطرس والعجرفة شيء آخر.

عندما سألت الصحافة عن المساعدات القادمة من الدول الأجنبية، أجاب شون ماكورماك، الناطق باسم وزارة الخارجية، قائلاً: "أوضحت الوزيرة رايس بعد التشاور مع البيت الأبيض بأننا سنقبل جميع عروض المساعدات الخارجية. كل شيء يساعد في تخفيف هذا الوضع الصعب والوضع المأساوي لسكان المنطقة التي ضربها الإعصار كاترينا مقبول". أرسلت أربع وأربعون دولة مساعداتها، بعضها مفيد، وبعضها الآخر غير مفيد. لكن المبدأ هو الشيء الهام، والولايات المتحدة الأمريكية لن تغلق أبوابها أمام الكرم والتمنيات الطيبة القادمة من مختلف أنحاء العالم.

صباح يوم الجمعة إثر عودتي إلى واشنطن دعا الرئيس إلى اجتماع لمجلس الأمن القومي. ذكّرتني هذه الدعوة قليلاً بالأيام التي أعقبت أحداث 9/11. كان الرئيس متألماً وحزيناً إزاء عجز الحكومة الفدرالية عن التعاطي مع الفوضى الضاربة أطنابها. وركزنا اهتمامنا على المشهد المريع في Superdome حيث انهار النظام كلية. وبدت وزارة الدفاع غير متيقنة من القوانين المتعلقة بقانون Posse

Comitatus Act(*) لعام 1878 الذي لا يسمح للعسكريين الذين هم في الخدمة الفعلية بتطبيق القانون داخل الولايات المتحدة.

ارتأى دونالد بأن الشعب الأمريكي سيُصدم إن رأى العسكر في الشارع وقد يكون رد الفعل مخيفاً. كنت ألوذ بالصمت طوال الاجتماع لكنني الآن قررت أن أتكلم فقلت: "سيدي الرئيس، الشعب الأمريكي يريد أن يرى شيئاً مختلفاً في الشارع. يجب أن يؤمنوا بأن حكومتهم مسيطرة على هذا الوضع وسيُرحبون بمنظر العسكر". وقد أيد هذا الرأي جوش بولتن Josh Bolten رئيس الأركان الآن. لكن الوجه الذي يعيد إرساء النظام هو العماد راسل أونوري Russel Honoré، ابن ولاية لويزيانا الذي تولى قيادة جهود الإغاثة العسكرية بموجب أمر تشكيل قوة المهام الخاصة المشتركة للإعصار كاترينا. وكانت المصادفة السعيدة وكأنها مرسلة من عند الله أنه هو أيضاً أسود البشرة.

ومع ذلك كان لدى الرئيس قضية أعراق خطيرة. فقد اتهمه أشخاص يصفون أنفسهم بزعماء سود بجميع أشكال الفساد والتحيز، لأن الأثر الأكبر للإعصار أصاب السكان الأمريكيين من أصول أفريقية. والناس الميسورون ومنهم أصدقائي وأقارب أصدقائي غادروا قبيل اقتراب الإعصار. أما الذين بقوا في المكان فهم الضعفاء الذين لا يملكون القدرة على مساعدة أنفسهم. كانت صورة حزينة يهيمن عليها الوجه الأسود.

طلبت إلى الرئيس أن نتحدث سوية على انفراد بعد الاجتماع، واقترحت أمرين. سأذهب لأتفقد المهجّرين في هيوستن (زيارة مسؤول رفيع المستوى إلى نيو أورلينز قد يعوق أعمال الإغاثة) وليروا علم الإدارة ولأعرب لهم عن قلقي الشخصي للمصابين. وفي الوقت عينه ألتقي الرئيس الجديد للجمعية الوطنية لتقدّم الملوّنين (NAACP) بروس غوردون Bruce Gordon، وأقترح عليه اجتماعاً مع الرئيس. كان بروس لطيفاً وكريماً، وعلى الرغم من بعض الانتقادات، فقد جاء إلى البيت الأبيض ليجتمع بالرئيس. وفيما بعد اتصلت الإدارة مع دونا برازيل Donna Brazile وهي ناشطة ديمقراطية لها نفوذها وهي ابنة مدينة نيو أورلينز، وما زالت حتى اليوم تشعر بالتقدير والإجلال لما فعله الرئيس من أجل مدينتها.

(*) كما ينص هذا القانون الصادر عام 1878 على السماح لعمدة البلدة Sherif بأمريكا بدعوة جماعة من المواطنين لمساعدته في تطبيق القانون وإقرار الأمن والنظام. (المترجم).

وقررنا في نهاية الأمر أن أذهب إلى مدينة موبايل Mobile في ولاية ألاباما التي أنتمي إليها بدلاً من الذهاب إلى هيوستن. كان يوم أحد، لذلك يجب أن أذهب إلى الكنيسة قبل تفقد ضحايا الإعصار. حضرت قداس الساعة العاشرة والنصف صباحاً في كنيسة Pilgrim Rest AME Zion، وهي كنيسة معمدانية للسود حيث اضطر الواعظ لاختصار موعظته بسبب حضوري. رغبت أن أغوص تحت مقعدي لأنه قال وكرر القول للمصلين بأنه سوف يختصر كلامه لأن "الوزيرة يجب أن تغادر في غضون ساعتين". لم أكن واثقة من طريقة استقبالهم لي. لكن سكان هذه الأبرشية كانوا لطفاء ورائعين استجابوا بقوة بكلمة "آمين" لتضرعي بأن "الرب سوف يأتي في الوقت المحدد - وليس علينا إلا أن ننتظر". فابنة الكاهن لها تصرف وراثي لتعرف ماذا تقول داخل الكنيسة.

اختتمت زيارتي إلى مدينة موبايل، وأعربت عن مواساتي لصيادي القريدس القادمين من جنوب شرق آسيا الذين خسروا كل شيء. وقصة ثلاثة من أولئك المهاجرين كانت حزينة على نحو خاص. فقد غادروا بلادهم إثر حرب فييتنام ليبدؤوا حياة جديدة في الولايات المتحدة، ثم ليروا الإعصار كاترينا وقد دمر لهم كل شيء.

في تلكم الأيام لم تتوفر فرصة جيدة للتفكير بأزمة مثل أزمة كاترينا. حين أستعيد في ذهني ما حصل أرى أن ما بعد الإعصار كان بداية تصاعد لولبي للأحداث السلبية التي كادت تغرق وتربك رئاسة بوش. ليس ثمة شك بأن استجابة الحكومة الفدرالية كانت بطيئة ولم يكن الرئيس يريد ذلك، وكان ثمة كثير من الخطوات الخطأ من حيث إدراكنا الحسي ومن حيث الواقع معاً. غضبت، ولا أزال، من نفسي لأنني لم أستوعب دوري ومسؤولياتي في هذه الأزمة إلا في وقت متأخر.

ومع ذلك كان جرح كاترينا الباقي في نفسي ولا يزال يؤلمني استخدام البعض "للورقة العرقية" المتفجرة ليرسموا صورة للرئيس على أنه رجل متحيز ومتحامل ولا يكترث. عمل غير عادل، يشكك بالدوافع البشرية، ولا مسؤول. في ختام زيارتي لمدينة موبايل أدليت بحديث للصحافة وقلت: "لا أحد، وعلى نحو خاص الرئيس، يفكر بترك الناس دون رعاية على أساس العرق". ولا أزال أذكر حتى هذا اليوم ما أصابني من روع من جراء ضرورة قول هذا الكلام.

***

أخذ الإعصار كاترينا يتراجع وينكفئ مبتعداً عن واجهة الأحداث لتحتل الواجهة الاجتماعات المقبلة للجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك والتي استأثرت باهتمامي كله. ففي كل عام يأتي العالم كله إلى مانهاتن. رؤساء الحكومات ووزراء الخارجية من كل بلاد العالم تقريباً يأتون لحضور ولو جزء من هذا النشاط الذي يستغرق أسبوعين. ومع أنني في كل عام لا أطيق أن أنتقل للإقامة لمدة أربعة عشر يوماً في فندق والدورف أستوريا الفخم إلا أن ثمة فائدة أيضاً من الإقامة هناك، حيث إن الجدول الزمني يبدأ عادة بوجبة فطور مبكرة وينتهي بعشاء متأخر كثيراً. والفائدة هي أن يرتب الشخص مواعيد لقاءاته ما بين هذين التوقيتين، ناهيك عن كونها تنقذني من عناء السفر. واللقاءات مع رؤساء الدول والوزراء القادمين من دول صغرى لها مكاسبها. وهم يغادرون البلاد شاعرين بالرضا والسرور بأنهم رأوا وزيرة خارجية الولايات المتحدة، ولا يكون ثمة حاجة بي لزيارة بلد آخر. فهذه صفقة عادلة.

وهذا اللقاء السنوي يوفر أيضاً فرصة للمنظمات غير الحكومية لتسترعي انتباه العالم. فالرئيس كلنتون، على سبيل المثال، أطلق مبادرة كلنتون العالمية Global Initiative من نيويورك في هذا الوقت أيضاً. اتصل بي الرئيس الثاني والأربعون للولايات المتحدة وطلب أن أشارك في نقاش حول مائدة مستديرة مع طوني بلير والملك الأردني عبد الله الثاني حول قضايا عالمية والفقر. وهذه فرصة نعرض فيها التزام الإدارة القوي نحو المساعدات التنموية عموماً وأفريقيا على وجه الخصوص. وفي الوقت عينه أردت أن أكون متجاوبة مع الرئيس بيل كلنتون. فقد كان طوال عهدي بالوزارة داعماً لي، يتصل بي ليعرض أفكاراً حول بعض ما نواجهه من تحديات ودوماً يسأل عني قبيل سفري وبعده. وكان يفعل ذلك دون ضجيج إعلامي، ولم أكن أرى أي إشارة لهذه الاتصالات في الإعلام إلا إذا اتفقنا نحن الاثنين على أنه من المفيد الإعلان عن تواصلنا.

أتاحت لي الجمعية العامة للأمم المتحدة عقد لقاءات تضم وزراء الخارجية في أطر إقليمية أو وظائفية. وعلى مدى بضعة أعوام التقيت بوزراء الأعضاء الدائمين بالإضافة إلى ألمانيا، فهذا الإطار السداسي يتولى مسؤولية إيران، ووزراء خارجية دول آسيان (ASEAN) وجماعة الاتصال بشأن هاييتي – هكذا هي الصورة. في هذا الاجتماع للجمعية العامة للأمم المتحدة الأول بالنسبة لي التقيت أعضاء مجلس

التعاون الخليجي. كل واحد منهم قرأ بيانه، ولم يُذكر شيء يثير الاهتمام بالرغم من الأحداث الجارية في الشرق الأوسط. وقررت في تلك اللحظة أن أغير ديناميكية هذه المجموعة واقترحت بأن علينا أن ندعو الأردن ومصر والعراق. لم يكونوا جاهزين بعد للقاء العراقيين، لكن اجتماعاتنا سوف تتطور بشكل لافت وسيكون لمجلس التعاون هذا دور هام في التنسيق مع حلفائنا في الشرق الأوسط.

في أيلول/سبتمبر من ذلك العام كان استئناف المحادثات السداسية بتاريخ الثالث عشر منه خبراً رئيسياً عاجلاً. ما يدعو للدهشة أن تزامن وصولنا إلى نيويورك مع تقدم أحرزه موفدو المحادثات السداسية في بيجينغ. كريس هيل Chris Hill، مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية لشؤون شرق آسيا والباسيفيك، اتصل بي في وقت متأخر من مساء الثامن عشر من الشهر ليقول إنه قريب من التوصل إلى اتفاق حول بيان مشترك يحدد الإطار لنزع السلاح النووي من شبه الجزيرة الكورية. وعندما تعثرت المحادثات اغتنمت فرصة وجود وزراء الخارجية في نيويورك فدعوت للاجتماع المشاركين الأربعة الآخرين في المحادثات: روسيا والصين وكوريا الجنوبية واليابان. أراد الصينيون القول بأن المحادثات قد بدأت لتوها، ويقصدون بذلك أنهم غير مسؤولين عن نجاحها.

ثم بدا لي زاوشنغ Li Zhaoxing أكثر قبولاً لمسؤوليات الصين عند حضور نظرائه. وأرسل رسالة إلى بيجينغ وعلى ما يبدو إلى الكوريين الشماليين أيضاً. وحقق الموفدون مزيداً من التقدم. غير أن كريس اتصل عند منتصف الليل ليقول إن الكوريين الشماليين يطالبون ببناء مفاعل جديد للماء الخفيف قبل التخلي عن برنامجهم للأسلحة النووية. واتصلت بالوزير لي وأيقظته من نومه العميق وهو الذي لا يزال يعاني من فرق التوقيت، وناقشته حول لغة جديدة وأنا جالسة في سريري بفندق والدورف. كانت هذه المحادثة واحدة من المرات التي أحسست فيها بسرور لثقة الرئيس بي (والمرونة التي زودتني بها هذه الثقة). وقررنا أن يقدم الصينيون اقتراحاً لحل يرضى به الجميع بما يتيح للكوريين الشماليين الاحتفاظ بالعناصر التي لا تشكل خطراً في البنية التحتية الحالية لديهم والتي لها صلة بالأغراض السلمية للطاقة النووية. وسيذكر البيان - يذكر فقط - إمكانية استلام كوريا الشمالية مفاعلاً للماء الخفيف في مرحلة معينة، وذلك بعد أن تتخلى بشكل مرضٍ (أي مرض للولايات المتحدة) عن مساعيها لإنتاج أسلحة نووية.

هاتفت ستيف هادلي وأخبرته عن الحل الذي يرضي الجميع والذي يشكل تبدلاً عاماً في سياسة الولايات المتحدة. فقد كنا دوماً نرفض مناقشة، بل حتى ذكر، مفاعل الماء الخفيف. مع أن هذا المفاعل من الناحية النظرية لا يمكن استخدامه لصنع أسلحة نووية إنما كانت هنالك مخاوف بأن يتمكن الشماليون من تعديله لهذه الغاية.

فقال: "سوف أتحدث مع الرئيس حول هذا الاقتراح في الصباح وإن كان ثمة مشكلة فسوف أتصل بك عصراً".

وأجبته: "لا يوجد مشكلة، يا ستيف، أنا ملتزمة بالنص".

وتناهى إلى سمعي عن بعد صوت ستيف وهو يغص بكلامه، إذ قال "حسناً". حصل ستيف على تأييدي في هذه الناحية.

ظهرت عناوين الصحف في صباح اليوم التالي تقول: "كوريا الشمالية تقول إنها سوف تتخلى عن المجهود النووي"، و"كوريا الشمالية تتعهد بالتخلي عن برنامج التسلح، اتفاقية نووية في المحادثات السداسية". لكن المؤسف أن قضية كوريا الشمالية سوف تصبح نمطاً يمكن توقعه والتنبؤ به: تعاون مع بيونغ يانغ، وتقدم في المفاوضات. تتبعه أعمال غير مقبولة وتوقف. هذا وقد تعثرت المفاوضات مجدداً في شهر تشرين الثاني/نوفمبر، وبقيت هاجعة لأكثر من عام كان الكوريون الشماليون خلاله يبحثون عن ثغرة لبث الانقسام بين الأطراف وتتراجع عن اتفاقيات سابقة. ومع ذلك ظل البيان المشترك الصادر في أيلول/سبتمبر وثيقة تعد اختراقاً وستكون ناظمة للمحادثات السداسية للسنوات الثلاث المقبلة. وفي غضون أيام معدودة أرسل الإيرانيون إشارة إلى الأوروبيين بأنهم يرغبون في استئناف المحادثات. يبدو أن الأشياء الجيدة على جبهة الانتشار النووي لا تأتي فرادى.

* * *

بعد قضاء أسبوعين في اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة استأنفت جولاتي خارج البلاد وتوجهت إلى هاييتي المضطربة. ترافقت زيارة كولن باول منذ عشرة شهور مضت مع أعمال عنف وتبادل للنيران، وقد تكون زيارتي هذه محفوفة بالمخاطر مثلها. لكنني كنت أدرك أنه من الأهمية بمكان للإدارة أن تظهر دعمها للعملية السياسية التي تواجه المصاعب في البلد الأكثر فقراً في نصف العالم الغربي. كان مقرراً إجراء الانتخابات في هاييتي في شهر تشرين الثاني/

نوفمبر (وقد تأخرت حتى شباط/فبراير من العام التالي)، وقد توجهت إلى هذا البلد لأحث الهيئة الوطنية للانتخابات على إنهاء عملها بخصوص القواعد والأحكام التي تضمن العدالة.

أثناء تجوالنا بالسيارة في داخل العاصمة بورت أوبرنس ذهلت لشدة الفقر - وكنت قد زرت سابقاً بعض الأماكن الفظيعة. طبيعة الفقر في العالم النامي تختلف عما في جيوب العالم المتقدم، كنت أرى على الدوام الأطفال لا يلعبون. وفي هاييتي، كما في غيرها من البلدان الفقيرة المتخلفة التي زرتها، نرى الأطفال واقفين في كل مكان. فالمشهد يوحي كما لو أن خطورة البيئة حيث يعيشون - الفقر والعنف - قد سرقت منهم فتوتهم وشبابهم.

أعضاء الهيئة المجتمعون في القصر الرئاسي المتهدم قالوا كل ما هو صواب حول الانتخابات والحوكمة، ولكن كان ثمة سمة بعيدة عن الواقع في هذا الاجتماع كله. على الرغم من كل ما فعلته هاييتي من أشياء حسنة، فقد أُغرق البلد في دوامة من الفقر والصراع والكوارث الطبيعية تصعب معالجتها. ومهما بذلت الدولة والمجتمع الدولي من جهود في محاولة لإحداث تغيير إلا أن عدم الاستقرار هو المسيطر على شعب هاييتي. رجعت إلى واشنطن وفي نفسي تصميم على أن أركز اهتمامي الشخصي على هذا البلد، وشرعت في عقد مؤتمرات تلفزيونية دورية من أعضاء مجموعة الاتصال بخصوص هاييتي.

مجموعة الاتصال هي جهاز دبلوماسي يهدف إلى توحيد البلدان الرئيسية في شأن التعاطي مع أزمة ما، أو لتقديم الدعم لدولة تعاني من أزمة معينة مثل هاييتي. تكونت هذه المجموعة من البرازيل، التي تتولى قيادة قوة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، وكندا المسؤولة عن تدريب رجال الشرطة، والولايات المتحدة وفرنسا وممثل الأمم المتحدة الخاص بهاييتي، ومنظمة الدول الأمريكية (OAS). وعملنا معاً من خلال التعاون الجيد واستطعنا أخيراً إجراء أول انتخابات رئاسية في البلاد منذ الإطاحة بـ جان برتراند أريستيد Jean-Bertrand Aristide من منصبه قبل عامين. وقد تميزت الانتخابات بنسبة إقبال عالية وبانخفاض أعمال العنف إلى ما دون التوقعات بالرغم من حدوث القليل من الاحتجاجات والطعن بها. وبعد ثلاثة شهور أقسم رينيه بريفال Rene Preval اليمين الدستورية. وكان هذا الإنجاز واحداً من تلك النجاحات الدبلوماسية الصغيرة التي قلما تحتل العناوين الرئيسية في الصحف

لكنها لو أخفقت لكان الاهتمام بها كبيراً جداً. لكن المؤسف أن هذا البلد لم يستطع استثمار تلك اللحظة النادرة للنجاح. وبقيت هاييتي البلد الفقير الذي لا يعرف الاستقرار بعد أن عانت من نكسات عدة كان آخرها ذلك الزلزال المدمر عام 2010.

ومن ناحية أخرى، على الرغم من ذلك الوضع المتأزم الذي سيطر (ولا يزال) على هاييتي، إلا أن العمل في باقي الدول الأمريكية من خلال منظمة الدول الأمريكية (OAS) كان كثير التحديات وفي الوقت عينه مكافئاً. في شهر حزيران/يونيو اجتمعت هذه المنظمة في الولايات المتحدة لأول مرة منذ إحدى وثلاثين سنة مضت وقد لحظت أن من بين الدول الأعضاء البالغ عددها ثلاثاً وعشرين عام 1974 كانت عشر دول في ظل الدكتاتوريات العسكرية. بالمقابل كانت غالبية بلدان أمريكا اللاتينية الأعضاء في المنظمة تؤمن إيماناً ثابتاً بأن الحرية السياسية والاقتصادية هي الطريق الوحيد للنجاح. وعلاوة على ذلك يمكن القول إن الانقسام المركزي في المنطقة لم يكن انقساماً بين "يسار" و"يمين" بل بين الحرية والاستبداد.

في مرحلة سابقة أيدت انتخاب خوزيه ميغيل إنسولزا Jose Miguel Insulza، الدبلوماسي التشيلي، لمنصب الأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية. وكانت الولايات المتحدة قد رفضت في السابق دعم أنسولزا لأنه كان يسارياً كما ساد الاعتقاد آنذاك وعوضاً عنه دعمت واشنطن الدبلوماسي المكسيكي لويس أرنستو ديربيز Luis Ernesto Derbez منافساً لأنسولزا. لكن المرشح التشيلي يحظى بتأييد معظم دول المنطقة، ومعارضتنا المستمرة له قد تحرج أصدقاءنا في سانتياغو وعلى وجه الخصوص الرئيس ريكاردو لاغوس Ricardo Lagos الذي تبنى ترشيحه.

أثناء اجتماع أسرة الدول الديمقراطية المنعقد في نيسان/أبريل في سانتياغو، بدلت التشيلي موقفنا وفاوضت بشأن حل يقضي بانسحاب ديربيز وانتخاب إنسولزا بالترحيب والهتاف دون إحصاء عدد الأصوات. وطلبت إلى صديقتي وزيرة خارجية كولومبيا القديرة والقوية كارولينا باركو Carolina Barco أن تعلن النتيجة.

إنني أروي هذه القصة لأنها توضح الكثير من الأعمال الدائمة للدبلوماسية بخصوص أحداث تجري خلف الكواليس وتستهلك الكثير من الجهد ولا يجري الحديث عنها. أولاً، العمل على حشد المواقف الدبلوماسية الدولية عمل يتطلب مجهوداً كبيراً مع دول ترشح مندوبيها ثم تنظم حملات معقدة. وعلى الولايات

المتحدة أن تكون حذرة أين ترمي بثقلها في الوقت المناسب: إن تسرعت قد يوصف المرشح بأنه "ألعوبة واشنطن"، وإن تأخرت، فقد تؤدي المقايضة إلى فوز شخص غير مقبول. وثانياً، تقدر البلدان الأخرى مقاربة أمريكية لتلك الانتخابات لا تكون ثقيلة الأثر: فالقرار الخاص بتحول الموقف لصالح إنسولزا يكسبني الارتياح لكوني وزيرة الخارجية المقبلة. وثالثاً، الشعور بالامتنان لا يدوم طويلاً. فمع أنني أعجبت بميغيل شخصياً وكانت علاقاتنا جيدة إلا أنه كان حذراً جداً بصدد خاصرته اليسرى. وهذا ما جعل من الصعوبة بمكان تعبئة منظمة الدول الأمريكية بخصوص أماكن كثيرة المتاعب مثل فنزويلا وكوبا. يبدو أن مبادئ الميثاق الديمقراطي لهذه المنظمة قد دخلت حيز النسيان وسط إجماع تجرفه العاطفة والصمت الانعكاسي بخصوص الحكام الدكتاتوريين في المنطقة. لقد كانت المنظمة محايدة على الأقل ولم تكن داعمة لأولئك الأشخاص السيئين في المنطقة، وكذلك بخصوص قضايا معينة، مثل قضية هاييتي، حيث لعبت دوراً مفيداً جداً.

وبالمناسبة يحضرني أن أشير إلى أن اجتماع الجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية المنعقد في فورت لاودرديل Fort Lauderdale أفضى أيضاً إلى موقف محرج للوزيرة. إذ كان عليّ بصفتي وزيرة خارجية الولايات المتحدة أن أترأس الاجتماع، ولكن بسبب أزمات كثيرة في واشنطن اضطررت لمغادرة هذا الاجتماع في وقت مبكر. عند الغداء شكرت الوفود على حضورهم وقلت إنني آسفة لاضطراري للمغادرة، وبأن علي أن "أعود إلى الولايات المتحدة". وإذا بالقاعة تضج بالضحك، ما جعلني أشعر بالحرج إلى أن ذكرتني كارولينا بما قلته. عندما يسافر المرء كثيراً ينسى أحياناً أين هو.

28

استرجاع سهر الليالي

بعد وقت قصير قمت بجولة في آسيا الوسطى حيث أمّنت حقوقاً طويلة الأجل لقاعدة جوية في قيرغيزستان. كانت المفاوضات شديدة التوتر حيث ما فتئ الرئيس القيرغيزي كرمانبك باكييف Kurmenbek Bakiyev يحاول تأجيل القرار. جلست في مكتبه بينما كان يناقش الأمر مع فريقه. وعندما عاد ليناقش الأمر معي قال إنه يريد مزيداً من الوقت للبحث في التفاصيل. وحيث إننا قدمنا رزمة كبيرة الحجم من المساعدات الخارجية وهي لا تزال على الطاولة - وقد كُسيت بأموال أكثر من أجل حقوق إقامة القاعدة - قلت له: لن يكون ثمة مزيد من الوقت. الآن وإلا فلا. كان عملاً فيه الكثير من البراعة التي لا تخلو من الأخطار، لكننا بحاجة شديدة للقاعدة. وقد نجحنا وأعلنا التوصل إلى هذه الاتفاقية قبل مغادرتي.

غير أن ما جعلني أشعر بالأسف أن زياراتي إلى آسيا الوسطى كانت في أغلب الأحيان أقصر مما تستوجبه أهمية هذه المنطقة. أدركت الأهمية الجغرافية لهذه البلدان منذ اللحظة الأولى لغزو أفغانستان. فهي بلدان أساسية أيضاً بسبب موقعها الاستراتيجي ولما فيها من موارد الطاقة وما فيها من شبكات نقل للنفط والغاز الطبيعي كبيرة وشاسعة. كازاخستان، على وجه الخصوص، عملاق منتج للطاقة - وهي المكان الذي جئت إليه حين كنت مديرة لشركة شيفرون Chevron في أوائل تسعينيات القرن المنصرم. ورئيسها نورسلطان نزاربابييف Nursultan Nazarbayev هو الرجل الأقوى في المنطقة وهو من المنادين بالتحديث. وكنا نأمل أن يكون لديه اهتمام بالتنمية الاقتصادية للمنطقة. فهو رئيس لدولة لها حدود مع روسيا والصين، فكان حذراً وحريصاً مع أنه كان راغباً بعلاقة معنا تساعده في الحفاظ على "استقلال متوازن" لبلاده كما أخبرني ذات مرة. والمنطقة برمتها

تستحق اهتماماً أكبر مما كان بمقدوري أن أوليه لها، إنما كان لنا علاقات جيدة نسبياً مع زعمائها باستثناء رئيس أوزبكستان إسلام كريموف Islam Karimov.

* * *

في طريق عودتي من هذه الجولة السريعة لآسيا الوسطى توقفت في باريس وموسكو قبل أن أتوجه إلى لندن. عندما وصلت إلى العاصمة البريطانية اتصلت هاتفياً بواشنطن لأستطلع الأخبار عن وضع الجداول الانتخابية بخصوص الإجراء الخاص بالاقتراع على دستور العراق المقرر في الخامس عشر من تشرين الأول/أكتوبر. كان المناوئون من العرب السنّة يعملون لحشد ما يكفي من المقترعين لإبطال الاستفتاء، فهم يعلمون بأن تمرير هذه الوثيقة بالأغلبية في المناطق الشيعية والكردية وإخفاقها في المناطق ذات الأكثرية السنيّة ستكون نتيجته كارثية. لكن من حسن الحظ أنني عندما توجهت في اليوم التالي إلى قصر Chequers (المقر الريفي لرئيس الوزراء بلندن) حيث ألتقي مع طوني بلير سمعت النبأ بأنه تم إقرار الدستور وتبنيه. فقد وافق أكثر من 78 بالمئة من المقترعين العراقيين في الاستفتاء، وهذه رسالة حازمة تعبر عن توق المواطنين للحكم الديمقراطي الذي ينص عليه هذا الميثاق الذي تبنوه. وقد تبين أن معظم الذين عارضوا الاستفتاء الذين بلغت نسبتهم 21 بالمئة كانوا من العرب السنّة ومن محافظة الأنبار ذات الغالبية السنيّة، إذ بلغت نسبتهم نحو 96 بالمئة. ومع أننا نحن الاثنين شعرنا بالارتياح، إلا أننا أخذنا نفكر بما يعنيه هذا الاقتراع في العمل الذي ينتظرنا حيث كنت ورئيس وزراء بريطانيا على مائدة الغداء في ذلك اليوم الخريفي الهادئ والجميل. فالمواطنون السنّة ليسوا جميعاً معنا، وهذا شؤم ينذر بالمتاعب.

ولكن، مع أن أجندة الحرية سارت إلى الأمام بشكل جيد وهام إلا أن نهاية العام كانت تحمل لنا إشارات تذكرنا بالطريق الخطر المليء بالخيانات. التقرير الأول الصادر عن الأمم المتحدة بخصوص اغتيال رئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري أشار إلى تورط مسؤولين أمنيين سوريين ولبنانيين. ومع أن الحكومة اللبنانية الراهنة برئاسة فؤاد السنيورة قد ردت بشجاعة وتعهدت بالتعاون مع التحقيق ومعاقبة المرتكبين إلا أن صيحات الانتقام والسخط والتهديدات المبطنة من قبل حزب الله جاءت لتذكرنا بأن تحالف 14 آذار السياسي المعتدل لم يكن مُحكماً سيطرته الكاملة على هذا البلد.

ثم وقع حادث مريع في الأردن ذكرنا أيضاً بأن الحرب على الإرهاب لا تزال قائمة. ففي التاسع من تشرين الثاني/نوفمبر هاجم انتحاريون ثلاثة فنادق في عمّان تبين لنا أنها هجمات منسقة، طالت فندق غراند حياة Grand Hyatt وفندق راديسون ساس Radison SAS وفندق ديز إن Days Inn. وحيث إن استهداف فنادق ذات ترخيص أمريكي يقصد به أن يكون رسالة إلينا فإن الضحايا هم في معظم الأوقات مسلمون. وبحسب التقرير الصادر عن مركز مكافحة الإرهاب الكائن في أكاديمية وست بوينت West Point العسكرية فإن الغالبية العظمى من ضحايا القاعدة مسلمون، ففي الفترة الممتدة بين 2006 و2008 كان 98 بالمئة من هؤلاء الضحايا من مواطني بلدان ذات أغلبية مسلمة.

ففي فندق راديسون كان ثمة حفل استقبال بمناسبة زفاف ضم بضع مئات من المدعوين عندما دخل انتحاريان بهو الفندق وفجر أحدهم نفسه داخل صالة الاحتفال. لكن حزام التفجير الذي كانت ترتديه زوجة هذا الانتحاري لم ينفجر، فألقت قوات الشرطة الأردنية القبض عليها لاحقاً. أما الانفجار الثاني فقد وقع داخل بهو فندق حياة والانفجار الثالث داخل فندق ديز إن. كانت نتيجة هذه الهجمات التي يشتبه بأنها من تخطيط وتنسيق أبو مصعب الزرقاوي في العراق (الذي يمقت الملكية الأردنية) أكثر من سبعة وخمسين شخصاً وأكثر من مئة جريح.

***

اعتزمت أن أقوم بزيارة أخرى إلى الشرق الأوسط قبل انتهاء العام. فقد اكتمل الانسحاب من غزة، ولكن سرعان ما نشأت قضية أخرى بين الإسرائيليين والفلسطينيين. كنا نقول ونؤكد منذ أن ألقى الرئيس خطابه في الحديقة الوردية Rose Garden بالبيت الأبيض عام 2002 بأن تكوين الدولة الفلسطينية مهم بقدر أهمية حدودها. فهي دولة يجب أن تكون ديمقراطية وجديرة بالاحترام وقادرة على الوفاء بواجباتها تجاه شعبها. وقد وجدنا في شخص سلام فياض، الذي أصبح رئيس وزراء السلطة الفلسطينية، القائد الذي يؤمن بهذه الأشياء. كان سلام يقول في مناسبات عدة إنه ينوي بناء الدولة ولو كانت تحت الاحتلال. وكنا نعتقد أن مساعدته فيما يسعى إليه من شأنها أن تسرّع حركة التقدم نحو إنهاء الصراع. وعلى الإسرائيليين أن يقرروا في النهاية بأن لديهم شريكاً للسلام.

وبغية دعم هذا الهدف عمل الرئيس على استصدار تفويض من الكونغرس

لإرسال 50 مليون دولار كمساعدة مباشرة إلى السلطة الفلسطينية. ومع أن الولايات المتحدة قد واظبت على تقديم المساعدات إلى السلطة الفلسطينية منذ توقيع اتفاقات أوسلو عام 1995 إلا أننا في عام 2005 زدنا المساعدات الاقتصادية زيادة هامة من خلال إعادة البرمجة والمخصصات الإضافية التكميلية. كما بذلنا جهوداً لا بأس بها لإقناع أعضاء لجنة المخصصات وأصدقاء إسرائيل في الكابيتول بأنه من الأسلم أن نفعل ذلك. وقد امتد دعمنا ليشمل بناء قوات أمن مناسبة لدولة ديمقراطية - أو بعبارة أخرى حل العصابات التي كانت تخدم عرفات باسم الأمن، ودربناها لتكون قوات محترفة. وفي غضون سنتين قدمنا المساعدة على شكل دعم مباشر لميزانية السلطة الفلسطينية. وكان هذا اختراقاً نحققه وإشارة ثقة، ذلك أنها أتاحت للفلسطينيين صرف الأموال كما يرون ذلك مناسباً بدلاً من ربط هذه المساعدة ببرامج محددة.

وحيث إن الانسحاب الإسرائيلي أعطى وقع مصالحة فقد بدا لنا أن الوقت مناسب للضغط من أجل تحقيق اختراق. وحانت الفرصة على هيئة اتفاق بين الطرفين لإعادة فتح المعابر الحدودية في رفح بين مصر وغزة. وبسبب انسحاب إسرائيل كان ثمة مخاوف مبررة حيال الإرهاب في منطقة غزة ثبت أنها عصية على الحكم. ومع ذلك فهذا المعبر هام جداً للفلسطينيين لكي يستطيعوا عبره نقل بضائعهم.

لم أكن عازمة على مغادرة القدس دون إنجاز اتفاق حول حرية حركة الفلسطينيين وبضائعهم. الجدير بالذكر أن إسرائيل ومصر كانتا قد وقعتا معاهدة سلام عام 1979 تتضمن إقامة منطقة عازلة بين مصر وغزة، والتي هي شريط من الأرض معروف باسم ممر فيلادلفي Philadelphi Corridor. ورفح هي نقطة التفتيش الوحيدة الواقعة بعيداً عن حدود إسرائيل، وهي طريق التهريب العالي الكثافة للبضائع والأسلحة غير المشروعة. وتتولى قوة إسرائيلية ومصرية مشتركة الإشراف على أمن معبر رفح، علماً أن الإسرائيليين يساورهم قلق بأن المصريين لن يتصدوا، وهم لا يستطيعون التصدي لعمليات التهريب. وهذه معضلة عسيرة، فالمعابر يجب أن تكون ذات فعالية جيدة للسكان ليتمكنوا من الحصول على بضاعة عبر الحدود تظل صالحة للاستعمال، إنما بإشراف جيد ومتقن يمنع دخول الأسلحة. بعد انسحاب إسرائيل من غزة برزت الحاجة لوضع قواعد وأحكام جديدة تكون

ناظمة للمعبر الذي ظل مغلقاً لمدة شهرين. وكان علينا أن ننجز اتفاقاً بشأن حرية الحركة والدخول لكي يفتح معبر رفح ويكون آمناً.

سبقني ديفيد ويلش بالذهاب ليبدأ المفاوضات، لكن لم يتحقق أي تقدم حين وصولي إلى المطار. اتصلت بوزير الدفاع الإسرائيلي شاؤول موفاز ودوبي فايسغلاس وأنا في طريقي إلى رام الله، وقلت: "سوف ننجز هذا الأمر. أرسل من يستطيع أن ينوب عن رئيس الوزراء ليجتمع بديفيد". ثم توجهت لزيارة الرئيس عباس وسألته من الذي سيمثله. فقال: محمد دحلان، رئيس جهاز الأمن الموجود حالياً في القدس.

بعد اجتماعي مع عباس اتصلت بديفيد وأنا في السيارة لأستفسر عن مجريات المفاوضات، فأجابني: "ليست على ما يرام". لدى وصولي إلى فندق قلعة داوود توجهت مباشرة إلى القاعة حيث تعقد المفاوضات. واتضح لي أن الجانبين توقفا عند عدد من النقاط لم يتفقا بشأنها. وكنت قد وعدت الأردنيين بزيارتهم لأضع إكليلاً من الورد عند فندق راديسون وأقوم بواجب العزاء للملك. فقلت لديفيد: "أريد إيجاد حل لهذا الوضع قبل عودتي".

وفي عمان لم أستطع أن أتمالك نفسي وأركز ذهني على واجباتي الطقسية. فالمشهد عند الفندق مريع حيث شظايا الزجاج وبقع الدماء لا تزال موجودة على أرضية القاعة حيث نصبت المأدبة. ذهبت أمام كاميرات الصحافة لأقدم تعازيّ للشعب الأردني، وأوجه إشارة تحدٍ قوية بوجه الإرهاب المستمر. بعد ذلك قمت بزيارة قصيرة للملك عبد الله الذي وافق بكل سرور على اختصار اللقاء معه لتتاح لي العودة إلى المفاوضات.

كانت الساعة بعد الواحدة صباحاً حين وصلت إلى فندق قلعة داوود. وقضيت الجزء المتبقي من الليل أنتقل كالمكوك بين غرفة وأخرى، فالفلسطينيون والإسرائيليون يتفاوضون الآن في جلسات منفصلة مع ديفيد وإليوت أبرامز، الخبير بشؤون الشرق الأوسط في مجلس الأمن القومي. وكادت المفاوضات تنهار مرات عدة، حيث يعلو صوت محمد دحلان وهو يقول لي: "إن وقّعت على هذا، فسوف أُقتل!" وذلك حين اقترحت أن تقوم السلطة الفلسطينية بتسليم أسماء الإرهابيين المشبوهين لتوضع هذه الأسماء في لائحة مراقبة تسهيلاً لأعمال التدقيق الأمني عند المعابر. عند الساعة الرابعة رأيت الجميع منهكين، فقلت للمفاوضين: "اذهبوا

وناموا وسنستأنف العمل عند السابعة". وهنا تقدم ديفيد مني وهمس قائلاً إذا رجع الفلسطينيون إلى ديارهم لن يتمكنوا من العودة عبر نقاط التفتيش الإسرائيلية ليكونوا هنا بعد ثلاث ساعات. فقلت: "إذن جهزوا غرفاً لهم هنا". ثم ذهبت للنوم.

وابتدأنا ثانية في الصباح. وتوصلنا إلى ما يشبه الاتفاق لولا بعض القضايا التي لم يمكن حلها. واتصلت بوزير الدفاع الإسرائيلي موفاز وطلبت إليه المجيء. والإسرائيليون لا يطيب لهم العمل في الصباح، شأنهم في ذلك شأن معظم شعوب الشرق الأوسط. لكنه جاء وتم الاتفاق.

في ذلك الوقت كان خافيير سولانا Javier Solana الممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية (عملياً هو وزير خارجية الاتحاد الأوروبي) وجيم ولفنسون Jim Wolfensohn في القدس، فطلبت إليهما الحضور ليشاركاني في المؤتمر الصحفي، إذ كنت أرى أن الكثير من الدعم الدولي أمر ضروري لجعل هذا الاتفاق قائماً وثابتاً لا ينهار. لذلك يجب أن يشاركاني في لحظة الإنجاز النادرة هذه.

حوالي الساعة العاشرة نزلت إلى البهو لأواجه الصحافة. وقلت: "يسعدني أن أبلغكم بأنه بعد مفاوضات صعبة توصلنا إلى اتفاق حول الحركة وحرية الوصول". وارتفعت في أرجاء القاعة همسات موافقة. وبطريقة ما لمحت روبن رايت Robin Wright، الصحفية المخضرمة في شؤون الشرق الأوسط التي انتقدت الإدارة بشدة في كل شيء. وقلت في نفسي: "هي تعرف أن هذه اللحظة على جانب كبير من الأهمية". وتابعت بياني أمام الصحافة أتحدث عن هذه الاتفاقية.

لم يكن أمامي الكثير من الوقت. اتصلت هاتفياً بدوبي والرئيس عباس لأشكرهما وأهنئهما على هذا الإنجاز، كما اتصلت أيضاً بأحمد أبو الغيط وزير الخارجية المصري. ثم ذهبت بالطائرة للقاء الرئيس في كوريا الجنوبية حيث يحضر قمة مجموعة دول منظمة التعاون الاقتصادي في آسيا والباسيفيك (APEC). وبهذه المناسبة رتبت كارول بيريز Carol Perez معاونة السكرتير التنفيذي جدول السفر بسحر ساحر، حيث استطعت الانتقال من إسرائيل إلى الأردن ثم العودة إلى إسرائيل وبالتالي إلى كوريا الجنوبية وذلك كله في مدة لا تتجاوز ستاً وثلاثين ساعة. وصلت متأخرة يوماً واحداً، ومع ذلك كانت الرحلة جديرة بما أفضت إليه. في غمرة كل هذه المشاعر الفياضة والأعمال نسيت أن هذا اليوم يصادف عيد ميلادي الواحد والخمسين. فما إن صعدت إلى الطائرة واتخذت مقعدي حتى جاءني

قالب من الحلوى وبطاقة من الصحفيين كتب عليها عبارة "شكراً لك لإنجاز أعمال تستغرق سهر الليل بطوله". فالصحفيون يحبون الأعمال المفعمة بالحركة والنشاط والأدرينالين النقي لاتفاقية تنجز في الساعة الحادية عشرة، وهكذا أنا.

عندما حطت الطائرة بنا في مطار كوريا الجنوبية كانت أخبار الاتفاقية قد انتشرت ووصلت. لم يتسع لي الوقت لأقدم إيجازي للرئيس الذي كان في اجتماعين متتاليين، الأول مع الرئيس الماليزي والثاني مع الرئيس الأندونيسي، وكلا الرئيسين من بلدين غالبية سكانهما مسلمون. وقد أبلغا الرئيس تهانيهما إذ قالا: "نشكركم عظيم الشكر لما أنجزتموه لأجل فلسطين". لكن الرئيس بعد هذين اللقائين أراد أن يضايقني قليلاً فسأل: "ما الذي فعلته أنا لأجل فلسطين، وما الشيء الذي وافقتِ أنتِ عليه؟" كان ستيف هادلي قد أبلغه بالطبع، لكنه أراد أن يعرف القصة بكاملها. ضحك وأنا أسرد له تفاصيل الجلسة التي استغرقت الليل بطوله. فقال: "عليهم أن ينتظروا هذا الشيء كل حين"، مشيراً إلى تلك الآمال التي برزت مؤخراً في الشرق الأوسط، وأردف قائلاً: "عندئذ يتعين علينا أن ننجزها".

كانت نهاية جيدة لسنة أولى لا تكاد تصدق في عملي كوزيرة للخارجية. أحسست ببهجة منعشة عند مجيء عطلة عيد الميلاد. فريق العمل في وزارة الخارجية يقوم بواجباته خير قيام، وفي كلتا حالتي التصور الإدراكي والواقع كنا نؤكد على أولية الدبلوماسية في سياسة الولايات المتحدة الخارجية. عشقت حرية تمتعت بها لأتحدث باسم الولايات المتحدة الأمريكية من موقع السلطة. فعلاقتي مع الرئيس اختلفت عما كانت عليه سابقاً لكنها علاقة ممتازة جداً. وبدت أجندة الحرية تترسخ وتمد جذورها في الشرق الأوسط. وأحسست بتوق شديد لاستهلال عام 2006.

29

هل يمكن لشيء آخر أن يُمنى بالفشل؟

يبدو أن السنة التالية ستكون بائسة مزرية – سنة تحوُّل بزاوية 180 درجة عن التوجه الإيجابي للسنة التي سبقتها. بعد كل تلك الشهور العديدة وما تخللها من نكسات طلب إليّ الرئيس في أول اجتماع لمجلس الوزراء لعام 2007 أن أقدم تقريراً موجزاً عن أوضاع الشؤون الخارجية. فقلت: "حسن، سيدي الرئيس، قوى القمع ردت الضربة في العام المنصرم. وكانت سنة سيئة لمسيرة الحرية إلى الأمام، لكننا سوف نشد وتر قوس التاريخ صوب العدالة". لعل جوابي هذا كان مغالياً في شاعريته، إلا أن الأمر بدا كما لو أن كل شيء بحاجة للدعم والتعزيز. مرت بي ليال عديدة في عام 2006 أذكر أنني كنت أعود إلى المنزل في حي ووترغيت بعد عمل يوم طويل وأنا أتساءل "هل يمكن لشيء آخر أن يُمنى بالفشل؟" وبعد برهة أكف عن التساؤل لأن الجواب يبدو لي دوماً "أجل سوف يمنى بالفشل وقد حدث ذلك".

ابتدأ العام بأزمة في أوروبا تؤكد جيوسياسة النفط والغاز. لقد أدركت منذ وقت مبكر في عملي بواشنطن بأن أي احتفالية بالعام الجديد يجب أن تكون مختصرة ولا تتضمن أي سفر. والمعتاد في مثل هذه المناسبات أن أصطحب ابنة عمي وزوجها وبعض الأصدقاء لحضور حفل لموسيقى الـ "بوب pop" في مركز كنيدي يتبعه عشاء وحفل راقص في شقتي يمتد حتى وقت متأخر جداً – أي حتى الساعة الواحدة صباحاً.

وبينما كنت أهيئ نفسي للذهاب إلى الحفل الموسيقي جاءني الخبر بأن فلاديمير بوتين يخطط للإعلان بأن روسيا سوف تقطع تدفقات الغاز الطبيعي عن أوكرانيا صباح اليوم التالي. وهذا العمل لن يضر بأوكرانيا وحدها بل سوف يوقف توريد الغاز إلى أوروبا. وعادت إلى ذهني محادثات جرت بين الرئيس بوش

والمستشار الألماني شرودر قبل بضع سنين، ذلك أن الرئيس عندما سمع بأن الحكومة الألمانية تفكك ما تبقى لديها من قدرات نووية لم يصدق ما سمعه، مشيراً بأن ألمانيا ستصبح أكثر اعتماداً على الغاز الروسي. لكن شرودر لم يهتم بالأمر ولم يعرب عن خشيته، ذلك أنه وصف روسيا بـ "الشريك الموثوق". وقد ذهلنا جميعاً عندما أصبح هو نفسه رئيس مجلس إدارة مشروع خط أنابيب يصل روسيا بألمانيا عبر بحر البلطيق بعد أيام قليلة من انتهاء ولايته. والآن اتضحت وتأكدت تداعيات اعتماد ألمانيا على موسكو.

أعلن بوتين بيانه هذا في اليوم التالي مدعياً أن لا شأن للسياسة بهذا الأمر بل إن الدافع له اقتصادي بحت، حيث يتعين على أوكرانيا أن تدفع سعر الغاز حسب سعر السوق. عندما قلت علانية إن روسيا تستخدم النفط والغاز كسلاح بيدها يُذكّر الدول الضعيفة بأنها لا يجب أن تتحدى موسكو، غضب الكرملين وأزبد. وأدى ذلك إلى رد غاضب من وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف الذي اتهمني بالنفاق. فقد قال: "أنت دائماً تتحدثين عن حرية الأسواق وعندما نطبق هذه المبادئ على أصدقائك [يقصد أوكرانيا الديمقراطية] تبتعدين عن المبادئ". وأجبته بأنه لا مشكلة لدي مع حرية الأسواق لكن أوكرانيا بحاجة للوقت لكي تسوي أوضاعها. ثم رددت حجته عليه إذ قلت: "وفي المرة القادمة إن أردت أن تعطي حجة اقتصادية يا سيرغي لا ترسل رئيسك في صباح يوم رأس السنة ليعلن قطع إمداد الغاز".

قد يظن المرء أن هذه القصة تكفي لتحفيز الأوروبيين على وضع سياسة مشتركة للطاقة تقلل من اعتمادهم على موسكو. لكن وبكل بساطة هنالك مصالح كثيرة متضاربة. فرنسا محمية من كل هذه الأخطار، ذلك أنها تنتج نحو 80 بالمئة من إنتاجها الكهربائي من الطاقة النووية. أما الدول الاسكندنافية في الشمال فهي ذات اكتفاء ذاتي، وكذلك حال بريطانيا. لكن الأوروبيين الشرقيين الذين كانوا رهينة يعتمدون بالكامل في توريداتهم على خطوط الأنابيب الروسية فليس لهم صوت مسموع داخل الاتحاد الأوروبي. إضافة لذلك هناك قضية تتعلق بالسلطات بين المفوضية الأوروبية التي تختص بالسياسة التجارية والدول التي تمسك كل منها على حدة بزمام قضايا الاقتصاد والطاقة. لهذا يستحيل رأب كل تلك التصدعات في سبيل جعل أوروبا أقل اعتماداً على شبكات نقل الطاقة الروسية.

ولاحقاً، عينت مسؤولاً رفيع المستوى هو بويدن غراي Boyden Gray الذي شغل في السابق منصب سفير لنا في الاتحاد الأوروبي ليتولى مهمة تعزيز سياسة مشتركة للطاقة الاستراتيجية مع حلفائنا. هي سياسة صعبة وبالغة الصعوبة لكنها ضرورية وبخاصة حيث إن جيوسياسة النفط والغاز تعمل على حرف الدبلوماسية عن مسارها فتكشف جبن الأوروبيين، والألمان على وجه الخصوص، أمام موسكو. لقد أطلق الكرملين طلقة تحذيرية بأن الثورات بتعدد ألوانها تضعف أمام ضغط اللعب "بورقة الطاقة". ونحن ليس لدينا في الواقع رد جيد عليها.

***

في وقت متأخر من يوم الرابع من كانون الثاني/يناير، كنت جالسة إلى مكتبي في الغرفة الداخلية أراجع بعض البرقيات المتعلقة بقطع موسكو إمداد الغاز. كان مكتبي بنوافذه الداكنة إلى حد ما معتماً وبخاصة في الشتاء حيث لا يدخل إلا القليل جداً من الضوء عبر النوافذ "الأمنية" الموضوعة لحمايتي. وفي هذا اليوم جاءتني مكالمات هاتفية عديدة من وزراء خارجية أوروبيين، وبخاصة من دول البلطيق والمجر، مذعورين يخشون تصاعد الضغط من الكرملين. شعرت بالتعب وقررت الذهاب إلى البيت مبكرة حيث أنهي قراءتي بدفء عريني.

وعلى نحو مفاجئ وقعت عيني على برقية لنشرة صحفية تتحدث عن شيء ما بخصوص آرييل شارون. وقبل أن أتأكد مما قرأت دخل بريان غندرسون ليقول إن دوبي فايسغلاس يريد أن يكلمني على عجل. وتحدث دوبي ولم يكد يستجمع أنفاسه قائلاً: "رئيس الوزراء أصيب بنوبة قلبية بالغة الشدة. وأنا في طريقي إلى المستشفى لكنني لا أظن أن الوضع سليم". تعرض شارون قبل شهر تقريباً لنوبة مرض عصبي لكنه شفي منها. وكنت على وشك أن أسأل عما إذا كان لهذه النوبة صلة بأزمتين صحيتين لكن دوبي كان يحاول إنهاء المكالمة. فهو متأثر جداً وشارون ليس مجرد رئيس وزراء له بل هو صديقه الحميم.

فقلت: "سوف أصلي له".

وأجاب: "شكراً". وسمعت صوت إغلاق الخط. كان شارون قد أعطاني سابقاً نسخة قديمة للتوراة بمناسبة عيد ميلادي. وتناولتها وقرأت صلاة قصيرة لأجل شارون ولأجل إسرائيل. ثم هاتفت الرئيس، ثم قلت: "يا إلهي، آمل أن يشفى".

ورد الرئيس قائلاً: "أعرف. أعتقد أن كل ما نستطيع فعله هو الصلاة".

انتابني إحساس بأن الرئيس فقط، وربما ستيف أيضاً، يشاطراني مشاعري هذه في تلك اللحظة. فقد عرفنا شارون وما له من أهمية في السلام، وهذا رأي ما كان ليفكر به أحد في تلك الأيام السوداء من عام 2001 عندما أصدر أوامره للقوات الإسرائيلية بسحق الانتفاضة الفلسطينية الثانية. فهو ينتمي إلى جيل المحاربين في إسرائيل الذين ضمنوا أمن دولة إسرائيل في مواجهة الجيوش العربية. ولأنه كذلك فهو يتمتع بمصداقية صنع السلام مع الفلسطينيين من خلال اقتسام الأرض. فمن ذا الذي يشك بالتزام شارون بأمن إسرائيل؟

قبل شهور معدودة أدركت أهمية الخط الفاصل بين جيلين في إسرائيل. عندما شاركت في إحياء الذكرى العاشرة لاغتيال إسحاق رابين فاجأني شارون بتعليقاته. وأدركت أن رابين وشارون لا ينتميان للنسيج السياسي نفسه، فالأول رجل سلام والثاني رجل حرب. لذلك ذهلت حين سمعت شارون يصفه بقوله "هو أخ أحببته". والواقع هما "أخوان" ولكل طريقته في العمل على حفظ أمن دولة يهودية ديمقراطية في إسرائيل. وهذا جيلهم آخذ بالزوال ومعه زوال السلطة المعنوية لاتخاذ القرارات الصعبة حول مستقبل إسرائيل.

قبل شهور معدودة من إصابته بهذه النوبة للمرض قرر شارون الانشقاق عن حزب الليكود وشكّل حزب كاديما، الذي عرف عنه رسم الخطوط النهائية لحدود إسرائيل. كان ثمة خلافات كثيرة داخل إسرائيل حول تلك الخطوط الكفافية لكن شارون بدّل الأرض السياسية فقبل معظم الإسرائيليين "بحل الدولتين". ولم يكن الانسحاب من غزة إلا خطوة أولى. كنت على ثقة، وكذلك الرئيس، بأن شارون مستعد لاتخاذ الخطوات الباقية نحو إقامة دولة فلسطين.

في اليوم التالي اتصل دوبي ليقول إن رئيس الوزراء قد لا يشفى على الأرجح. أغلقت عيني للحظة. وعادت بي الذكرى إلى تلك اللحظة حين وقفت إلى جانب شارون المعافى ممتلئ الجسم وهو يعتني بخرافه. وتذكرت كلماته لي. فقد اتصل بي هاتفياً قبل انتهاء العام ببضعة أيام ليبحث مسألة ما بعد الانسحاب من غزة. فسألته: "كيف هي خرافك؟"

فأجاب: "تفتقدك". وكرر دعوته السابقة لي، إذ قال: "عودي إلينا في الخريف – هنا في المزرعة. نحن بحاجة لنتحدث عن المستقبل". وعندما فتحت عيني فوجئت بمقدار الدموع فيهما.

اجتمع الكنيست الإسرائيلي في اليوم التالي في جلسة طارئة وقرر تسمية إيهود أولمرت رئيساً للوزراء بالوكالة. فاتصلت به لأقدم له التعازي ولأتعهد بوقوفنا إلى جانب إسرائيل وهي تتخذ الخيارات الصعبة الماثلة أمامها. لم يكن الوقت مناسباً للحديث عن تلك الخيارات، لكن أولمرت من فوره ذكرني بأن شارون قد أرسله إلى الولايات المتحدة في العام السابق لوضع الخطوط العريضة لخطط مزيد من "الانفصال" عن الفلسطينيين. لم تعجبني نبرة تلك اللفظة لكنني رأيت أن من الممكن صوغها لتعني الحل التفاوضي – أي ليس حلاً من جانب واحد – للمسألة الفلسطينية. واتفقنا أن نتحدث عن ذلك كله في يوم آخر.

وواقع الأمر أن حديثنا التالي جرى بعد أربعة أيام فقط بهدف مناقشة الانتخابات التشريعية الفلسطينية القادمة. كان الإسرائيليون مشدودي الأعصاب، وكذلك نحن، إزاء قدرة حركة فتح على إجرائها. وأعرب أولمرت عن خشيته بأن الفلسطينيين قد يؤخرون "للمرة الثانية" هذا الجدول الزمني.

قبل أسابيع معدودة من انتهاء العام السابق عُقد اجتماع في قاعة اجتماعات مكتبي ضم مسؤولين من مجلس الأمن القومي ووزارة الخارجية، وكان منهم إليوت أبرامز من مجلس الأمن القومي وديفيد ويلش مساعد وزيرة الخارجية لشؤون الشرق الأدنى بالإضافة إلى جون حنا John Hannah من مكتب نائب الرئيس. فقد بدأنا، أنا وستيف هادلي، بتنظيم جلسات بخصوص استراتيجية شرق أوسطية تهدف إلى إشراك كل من لهم صلة بالموضوع، حيث الغاية الرئيسية تتمثل بالعمل على جسر أي انقسام بين البيت الأبيض وفوغي بوتوم [وزارة الخارجية] في شأن الأحداث المتسارعة الجارية في الشرق الأوسط.

وكان الموضوع لجلسة اليوم هو الانتخابات المزمع إجراؤها. فكانت الأسئلة قيد البحث: هل نحث عباس على تأجيل الانتخابات؟ وهل ستربح فتح؟ كان ثمة بعض المخاوف بأن الشعب الفلسطيني قد يعاقب فتح على ذلك الفساد الكبير الحاصل والذي لم يعالج – مع أن عباس نفسه غير متهم بالفساد. وبعد جدال صريح بين أخذ ورد لخص إليوت ما كنا نفكر به جميعاً، إذ قال " لن تكون فتح في حال أفضل من الآن بعد ستة شهور". واتفقنا على أن نحض عباس للمحافظة على الموعد المحدد لها. لم نر أية إشارة تدل على نيته بتأجيل الانتخابات على أي حال. وكان الإسرائيليون على وفاق معنا وعلى استعداد للمساعدة في قضايا حرية

الحركة والوصول - حتى داخل غزة وما فيها من متاعب - بغية أن تكون الانتخابات حرة وعادلة.

أسرد هذه القصة بشيء من التفصيل لأن ثمة أسطورة تقول بأن عباس والإسرائيليين معاً قاوموا الضغط الأمريكي لإجراء الانتخابات. هذا ليس صحيحاً. كان الجميع - أولمرت وعباس والحكومة الأمريكية - على اتفاق تام بوجوب إجراء الانتخابات. والآن وأنا أستعيد بذهني تلك الأحداث أرى أنه كان يتعين علينا أن نصرّ على أن يكون نزع السلاح من كل طرف شرطاً للمشاركة في الانتخابات. فالسلاح يجب أن يكون حصراً بيد المؤسسات الأمنية للجهة الحاكمة - وفي هذه الحالة السلطة الفلسطينية. وقد اقترحنا هذه الفكرة على الرباعية في اجتماع عقد في تشرين الثاني/نوفمبر، ووافق عليها الجميع، حتى الروس. وآنذاك طلبت إلى ديفيد وإليوت معاً أن يتصلا بعباس لإبلاغه بما نعتزم قوله. لكنه اعترض قائلاً إن هكذا بيان سوف يفسر على أنه محاولة لاستبعاد حماس. وأكد بأن مشاركة الفلسطينيين جميعاً هي وحدها التي تجعل الانتخابات شرعية. وهكذا كان الجميع متفقين وعلى نسق واحد، بمعنى أن الانتخابات يجب أن تجري بموعدها، وحماس يجب أن تشارك. لكن الفشل يتيم، وعندما أعلنت النتائج بدأ توجيه أصابع الاتهام.

صباح الخامس والعشرين من كانون الثاني/يناير يوم الانتخابات حضرت الإيجاز اليومي للرئيس في البيت الأبيض. ولم تكن المعلومات الاستخباراتية في ذلك الصباح بخصوص عمليات التصويت تثير الاهتمام. قد تربح فتح بفارق ضئيل مع أن قرار تسوية باقتسام القوائم بالنصف في بعض النواحي يضعف العديد من المرشحين. وكنت أتابع الأخبار والنتائج دورياً مع دبلوماسيينا في القدس ورام الله طوال اليوم. وعندما تأهبت للذهاب إلى البيت دخلت إلى مكتبي ليز تشيني Liz Cheney معاونة مساعد وزيرة الخارجية. كانت ليز، وهي ابنة نائب الرئيس، من المدافعين بقوة عن أجندة الحرية وأحياناً تعارض بشدة أفضليات الوضع الراهن داخل هذه الوزارة (وهذا مفيد في رأيي).

قالت: "بعض موظفينا على الأرض يظنون بأن حماس في وضع أفضل مما هو متوقع".

أجبت: "هذا ليس بالأمر الجيد". وعدت إلى عملي أرتب ما تبقى من المهام

الرتيبة لهذا اليوم قبل الذهاب إلى البيت. ثم قدم لي مركز العمليات التقرير النهائي قبل أن آوي إلى فراشي. كل شيء كان كما توقعناه، فتح سوف تفوز بمعجزة.

في صباح اليوم التالي ارتديت ملابس الرياضة وخرجت للجري. وكما هي عادتي أدرت جهاز التلفاز لأسمع الأخبار المحلية. كانت بربارة هاريسون Barbara Harrison من القناة الإخبارية WRC - TV News 4 تبث تقريراً عن أحدث ما لديها من أخبار عن الجريمة الواقعة في العاصمة الليلة السابقة، ووقعت عيني على الشريط الإخباري المتحرك على الشاشة، حيث ورد فيه الخبر "مسؤولون من فتح يستقيلون من السلطة الفلسطينية غداة فوز حماس". وقلت في نفسي "هذا ليس صواباً". استحثثتُ المزيد من السرعة لهذا الخبر الموجز. وتزايد نبض قلبي - ليس من الحركات الرياضية، بل من الشريط الإخباري وهو يعيد ذكر الخبر "مسؤولون من فتح يستقيلون غداة فوز حماس". ورأيت أن الأفضل أن أتصل بالوزارة. فسألت عاملة الهاتف: "من فاز في الانتخابات الفلسطينية أمس؟"

أجابت "حماس".

"ماذا؟" وبدأ ذهني يتحرك سريعاً. وقلت في نفسي: "لو أن شخصاً ما اتصل بي وأبلغني ذلك لكان فعل حسناً". تشتت ذهني وطلبت أن أتحدث مع سفيرنا في لبنان، ولست أدري السبب، لكنني أخطأت بينه وبين قنصلنا العام في القدس. فوجئ السفير عندما سألته عن الانتخابات الفلسطينية، إلا أنه قال إن المسؤولين اللبنانيين صدموا بها. وفيما بعد اتصلت بالسفير الأمريكي بإسرائيل ديك جونز Dick Jones والقنصل العام جاك واليس Jake Walles (مسؤول كبير له خبرة بالشؤون الفلسطينية) وحصلت على تأكيدات بأن المنطقة شهدت أيضاً أعمال فوضى واضطراب، وهذا ليس بالأمر المستغرب. طلبت إلى مركز العمليات ترتيب حديث هاتفي مع وزيرة خارجية إسرائيل تسيبي ليفني Tzibi Livni التي كانت في اجتماع طارئ لمجلس الوزراء وستكون جاهزة خلال ساعتين. وقلت في نفسي سيكون يوماً طويلاً. بقيت أمامي عشرون دقيقة من التمارين الرياضية التي أجريها بشكل روتيني. لكنني قررت أن أتوقف للحظات كي أصفّي ذهني.

حين وصلت إلى المكتب اتصلت بالرئيس بوش مباشرة. كان هادئاً ساكناً حيث كان على رأيه الدائم بأن فتح ضعيفة وعرضة لمخاطر كثيرة لما فيها من فساد. سألني: "ما رأيك فيما ينبغي علينا فعله الآن؟"

قلت: "كانت الانتخابات حرة وعادلة".

فأجاب: "إذن علينا أن نقبل النتيجة".

وأبلغته بأنني سأكون على اتصال مع الإسرائيليين وحلفائنا العرب والأوروبيين. أمامنا وقت قصير قبل أن نضطر لنقول شيئاً. في الواقع كان مقرراً أن أبلغ رسالة عبر مؤتمر تلفزيوني إلى المنتدى الاقتصادي العالمي الذي سينعقد عما قريب في دافوس. واتفقنا على أن أعيد تلاوة المبادئ الأمريكية بما فيها رفضنا للتعاطي مع حماس حتى تعلن رفضها للإرهاب. لكنني بعد دقائق قليلة اتفقت مع ستيف هادلي على أسلوب معين واستعرضته مع ديفيد ويلش وشون ماكورماك.

ثم استطعت محادثة تسيبي ليفني. كانت شديدة القلق وبدا عليها أنها أصيبت بصدمة شديدة، إذ قالت: "هذه كارثة. العالم كله لا يمكن أن يعترف بشرعية حماس". لكن الشيء الجيد بخصوص تسيبي أنها ماهرة بحل المشكلات، وقد تطورت بيني وبينها علاقة قائمة على الثقة. قرأت لها البيان الذي حضّرناه وقلت بأن الأشياء ستبقى على حالها لحين اجتماعنا مع حلفائنا. وأنهت الحديث لكي تعود إلى الجلسة الطارئة لمجلس الوزراء. بدت إسرائيل على نحو مفاجئ معزولة وحتى ضعيفة بنظري. كيف يمكن للشعب الفلسطيني أن ينتخب جماعة من الإرهابيين نذروا أنفسهم لتدمير دولة إسرائيل؟

لكن حقيقة الأمر أن الشعب الفلسطيني انتخب ساسة أقل فساداً وأكثر قدرة من ساسة فتح. لم تقل حماس الشيء الكثير عن "المقاومة" إبان حملتها الانتخابية، بل ركزت كثيراً على التقوى والعمل الاجتماعي الصالح. والشيء المؤكد أن لهذه الجماعة شبكة من دور الأيتام والمستوصفات والمدارس وعلى وجه الخصوص في غزة. وقد رحب الفلسطينيون الفقراء بهذه الخدمات، وصار الكثيرون يجدون اسم حماس مرادفاً للصدقات وأعمال الخير.

وبرغم ذلك، وبكل المقاييس كانت قيادة حماس تتوقع أن تحقق نجاحاً جيداً ولم تتوقع الفوز، فكانت نتيجة أفرزتها كفاءة فتح الضعيفة والفاشلة، وعلى نحو خاص الاستراتيجية الانتخابية الخاطئة بالسماح لمرشحين كثر للمقاعد التي يتنافسون عليها. وكذلك الأمر لدى السلطة الفلسطينية التي لم تقم بحملة انتخابية فاعلة. ذهب جيم ولكنسون إلى رام الله لينصح عباس بخصوص الطريقة الفاعلة في الدفاع عن قيادته – وحتى لأجل مساعدة السلطة الفلسطينية في بناء منشأة

صحفية مناسبة ليتمكن عباس الذي لا يزال يحظى بشعبية جيدة من التواصل مع شعبه. لكن عباس رفض تنظيم الحملة مفضلاً البقاء فوق المناظرات والنزاعات. وهكذا يمكن القول إن أخطاء فتح أهدت الانتخابات إلى حماس. لقد أصيب الشرق الأوسط بصدمة. وواجبي اليوم يدعوني لأجد توازناً جديداً لسياستنا كي نتمكن من الدفع قدماً نحو سلام الشرق الأوسط.

أولاً علينا أن نقبل بنتيجة الانتخابات، فقد كانت حرة وعادلة حتى لو لم نقبل بالفائز. والاعتراف بفوز حماس شيء وقبول برنامج عملها شيء آخر. وخيارنا الوحيد، أنه طالما ظلت حماس منظمة إرهابية مصرة على رفضها نبذ العنف وطالما لم تقبل الاتفاقات التي أبرمتها منظمة التحرير الفلسطينية بقيادة عرفات مع إسرائيل فإننا لن نعطيها الشرعية الدولية أو المساعدة الخارجية. ومع ذلك كانت رغبتنا أن نواصل مساعدتنا للسلطة الفلسطينية. وحيث إن حماس قد فازت بالانتخابات التشريعية فإن عباس الذي انتخب رئيساً بصفته الشخصية في العام السابق فهو في حقيقة الأمر السلطة التنفيذية في فلسطين، وهو العنوان الذي ترسل إليه المساعدات الخارجية. بعد أيام قليلة من الانتخابات شكل عباس حكومة تصريف أعمال برئاسة أحمد قريع المعروف أيضاً باسم أبو العلاء، ونحن نعرفه مذ كان مفاوضاً مخضرماً في عملية السلام. أما عباس فهو الرئيس وسوف يكون المسؤول عن التوجيه العام للسلطة الفلسطينية ولديه التفويض للتفاوض بالنيابة عن الشعب الفلسطيني. وقريع سوف يتولى مسؤولية الوظائف اليومية للحكم. حماس تسيطر على السلطة التشريعية، ولن يكون لها في الوقت الراهن أي مسؤولية في شأن المفاوضات أو الحكومة.

من هذا المنطلق تستطيع الولايات المتحدة مواصلة دعمها للسلطة الفلسطينية التي نبذت العنف وتعهدت بالتمسك بالاتفاقيات القائمة مع إسرائيل وأكدت حق إسرائيل في الوجود. وبناء على تشجيعنا أدلى عباس ببيان أعاد فيه التأكيد على تلك التعهدات. والآن نستطيع التمييز بين حماس والسلطة الفلسطينية.

واتصلتُ بعدد من المشرّعين البارزين وتعهدتُ لهم بعدم إرسال أية أموال إلى المنظمة الإرهابية. وكان النواب إيريك كانتور Eric Cantor عن ولاية فرجينيا، وإليانا روس ليهتينن Ileana Ros-Lehtinen عن ولاية فلوريدا، وغاري أكرمان Gary Ackerman عن نيويورك، وصديقي المحترم توم لانتوس Tom Lantos عن

كاليفورنيا، حجر المحك في التأكيد بأن نحصل على دعم الكونغرس. وكمجرد صمام أمان أوقف الرئيس تقديم المساعدات لبعض الوقت إلى حين نتأكد بأن لدينا قناة آمنة نوصلها إلى السلطة الفلسطينية دون أن تصل حماس إليها.

ومع ذلك كان من الأهمية بمكان أن نجعل هذه السياسة متعددة الجوانب لا سيما وأن المساعدات الأوروبية للفلسطينيين أكبر كثيراً من مساعدات الولايات المتحدة. فطلبت إلى زملائي في الرباعية الخاصة بالشرق الأوسط - الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي (الذي تمثله النمسا آنذاك) وروسيا - أن نجتمع معاً على هامش اللقاء حول أفغانستان في لندن وذلك بعد انقضاء ثلاثة أيام على الانتخابات. فالأوروبيون أيضاً يصنفون حماس على أنها منظمة إرهابية، ولهذا كانت الحجة معهم بسيطة: لا تمولوا الإرهابيين.

أما روسيا فكانت سياستها مختلفة، فهي تعترف بأن حماس لاعب له شرعيته في السياسة الفلسطينية وهي على اتصال دائم مع قيادتها في دمشق. وتجادلنا، أنا ولافروف، بصوت صاخب تلك الليلة حول ما تعنيه الانتخابات. لكنه تفهم بأن الإسرائيليين سيجلسون جانباً رافضين التفاوض إذا أجبروا على قبول حماس بأنها جزء من المشهد السياسي الفلسطيني. كان عزل حماس قرص دواء مر لموسكو لكن التضحية جديرة لأجل جعل عملية السلام حية ونشطة. غير أن الروس كانوا عموماً شركاء مساعدين بخصوص القضية الفلسطينية الإسرائيلية. كان من شأن انتهاء الحرب الباردة أن أفضت إلى إذابة الجليد في العلاقات - حتى العلاقات الجيدة - بين موسكو وتل أبيب. وزاد في دفئها هجرة مليون يهودي روسي إلى إسرائيل وحصولهم على المواطنية الإسرائيلية. وافقت روسيا على موقف موحد، وأعلنت الرباعية أن المساعدات المستقبلية للسلطة الفلسطينية سوف تكون بالموازنة مع مدى التزام هذه الأخيرة في نبذ العنف، والاعتراف بحق إسرائيل بالوجود وقبول الاتفاقات والالتزامات السابقة. فكان هذا الإعلان بمثابة طلقة مباشرة موجهة إلى حماس.

وفي المساء أخبرني لافروف بأنه سوف يسلّم رسالتنا إلى حماس، قائلاً: "سوف يجد طريقة لقبول شروط الرباعية". لكنه سأل بعد تفكير آخر: "وماذا سوف تفعلين إن رفضوا؟"

وبعدما فكرت بالسؤال لثانية واحدة قلت: "إن وافقوا فسوف تعيد الولايات

المتحدة النظر بموقفها أيضاً". ولم يدر أحد بأن الرسالة قد أرسلت إلى الرئيس وستيف. ولو قبلت حماس بشروط الرباعية لكان علينا أن نتخذ قراراً صعباً. لكنها لم تقبل. وبعد بضعة شهور تلقيت رسالة تفتقر إلى الترابط في موضوعاتها من إسماعيل هنية الزعيم المفترض لحماس. ربما يفترض بأنها رد على توسلات من لافروف. لكنها لم تذكر شيئاً بخصوص شروط الرباعية. وتناسيت الأمر ولم أجب عليها. ولم نسمع أي رد بالمطلق من خالد مشعل صاحب السلطة الفعلية داخل حماس والمقيم في المنفى في سورية.

مع أن العرب رفضوا الاعتراف بدعمهم علانية لشروط الرباعية إلا أن المصريين والسعوديين أكدوا سراً بأنهم سيرسلون مساعداتهم بطريقة لا تجعلها تصل إلى حماس. أنجزنا مهمة عزل حماس، ولكن مع هذا الإنجاز جاءت مشكلات جديدة. سوف يصاب قطاع غزة، معقل حماس، بالشلل اقتصادياً، وتتزايد المخاوف الإنسانية، وسيصبح مكاناً لتصعيد الحركات المسلحة. وقطع المساعدات عن حماس أوجد منفذاً لدخول المساعدات الإيرانية. ومع أن الفلسطينيين، كما كل العرب الأخيار لا يثقون بالفرس، إلا أن جناحاً أكثر راديكالية في حماس تقرّب أكثر من طهران، فقبل منها السلاح والصدقات وحوّل غزة إلى أرض بوار للعنف الذي سوف يتفجر مراراً في السنوات الثلاث القادمة.

استراتيجية للمشكلة الإيرانية

لم يكن الإجماع في الرأي داخل الرباعية بخصوص حماس الخبر الجيد الوحيد في زيارتي إلى لندن. فالمحاولة التي كنا نبذلها لجعل سياساتنا منسجمة ومتناغمة مع سياسات الأوروبيين كانت تلاقي النجاح. فقد وافق الأوروبيون (وبصورة خاصة فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة) معنا بأن أي رفض جديد من جانب إيران للتفاوض يجب أن يؤدي إلى إحالة القضية إلى مجلس الأمن الدولي، ويقتضي تعاوناً مع الروس والصينيين. وصلتُ إلى لندن لحضور مؤتمر حول أفغانستان. وقد قرر الأوروبيون وشاركتهم هذا القرار دعوة سيرغي لافروف ووزير الخارجية الصيني لي زاوتشنغ Lee Zhaoxing للانضمام إلينا في مكان الإقامة الرسمي لوزير خارجية المملكة المتحدة جاك سترو في كارلتون غاردنز Carlton Gardens مساء

الثلاثين من كانون الثاني/يناير. صارت هذه المجموعة تعرف باسم "الدول 5+1" (P5+1) - أي الدول الخمس ذات العضوية الدائمة في مجلس الأمن الدولي بالإضافة إلى ألمانيا. كانت ألمانيا وفرنسا وبريطانيا العظمى تفاوض بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي منذ العام 2005. أما بريطانيا وفرنسا مع الولايات المتحدة وروسيا والصين فيفاوضون بالنيابة عن مجلس الأمن. لذلك كانت ألمانيا هي المقصودة بالقول "زائداً واحداً" مع أن وزير خارجية ألمانيا فرانك فالتر شتاينماير Frank-Walter Steinmeier كان يفضل الرمز EU 3+3 (الاتحاد الأوروبي 3+3) للتمويه على حقيقة أن ألمانيا ليست عضواً في مجلس الأمن. وقد أصبحت مجموعة "5+1" الهيئة الدولية الرئيسية للتعاطي مع مشكلة إيران النووية.

ابتدأ اللقاء على مأدبة عشاء - الوزراء فقط مع مساعد واحد فقط لكل منهم، والمقصود بهذه المشاركة المحصورة أن تتيح الصراحة ومفاوضات حقيقية. وقد صحبني إلى هذا المؤتمر نيك بيرنز وكيل وزارة الخارجية للشؤون السياسية، وكان قد التقى نظراءه سابقاً وأخبرني بأن الروس ليسوا متحمسين حتى لذكر أي نوع من فرض بالقوة يتعلق بالقضية الإيرانية.

وقد التقينا، جاك ووزير خارجية فرنسا ميشيل بارنيير وفرانك فالتر وأنا، لبضع دقائق قبل وصول الروس والصينيين. كنا نريد نتيجة تتضمن تعهداً بإحالة القضية إلى مجلس الأمن الدولي إذا تعنتت إيران في المفاوضات. واتفقنا جميعاً بأن الروس على الأرجح لن يقبلوا بكل ما نريده نحن. ولكن إذا انتهى الاجتماع إلى الفشل فسوف نعمل على تشجيع إيران. وفي هذه المرحلة المبكرة سيكون الهدف توحيد المجتمع الدولي. وكنا على استعداد لقبول أقل من نصف الرغيف، لو اضطررنا، فالغاية هي اتخاذ الخطوة الأولى نحو الوحدة واجتناب حصول خرق في صفوفنا.

علم الإيرانيون بهذا الاجتماع وانهمكوا "باتصالاتهم الهاتفية" حول العالم ليعرفوا ماذا يجري. وقد أصبح الأمر نمطاً مألوفاً. فإيران تقوم بجهد دبلوماسي مكثف قبل كل اجتماع يعقد لمجموعة "الخمس زائداً واحداً" تمسك جزرة التعاون باليد وتتوعد بالرد بالمثل باليد الأخرى. ولم تكن جهودها ذات أثر، بل لتتذكّر الناس، وبخاصة الروس، لماذا لا يمكن الوثوق بطهران.

لم تنطلق المفاوضات ببداية جيدة. قبل تقديم طبق السلطة ونحن على المائدة

تحدث سيرغي لافروف عن الموقف الروسي المطلق والواضح بأن تهديد إيران ليس بالخيار. وقال إن للإيرانيين حقاً في الطاقة النووية المدنية بموجب معاهدة عدم الانتشار النووي، حتى لو شوهدوا متلبسين بالغش (عدم رفع تقارير عن أنشطة التخصيب وإعادة التصنيع للوكالة الدولية للطاقة الذرية **لثمانية عشر عاماً**)، والحل الوحيد هو بالمفاوضات وليس المجابهة.

بعد أن تحدث سيرغي مستغرقاً معظم وقت تناول الطبق الرئيسي، تكلمت وقلت: "أنتم دون كل الناس يجب أن تروا السلاح النووي الإيراني غير مقبول. أنتم في الجوار. وهم قادرون على الوصول إلى القفقاس بقوة صواريخهم المتوسطة المدى. فهل تثقون بهم؟" رد لافروف قائلاً: لا أحد يثق بالإيرانيين لكن السياسة الروسية تقضي بتزويدهم بالطاقة النووية المدنية من خلال بناء مفاعل بوشهر. موسكو سوف تدير هذا المعمل، وتجمع الوقود المستنفد وتعيده إلى روسيا. ولا يحتاج الإيرانيون إلى التخصيب وإعادة التصنيع - وقد فهم ذلك - ولكن علينا أن نعطيهم بديلاً عن الطاقة المدنية النووية وشيئاً من إنقاذ ماء الوجه سبيلاً للخلاص.

وتبادلت أنا وهو الحجج أثناء ما تبقى من مائدة العشاء وتناول الحلوى ثم القهوة وكذلك أثناء وقت المشروبات الكحولية - التي رفضها الجميع. في لحظة معينة اتهمني لافروف بالنفاق حين قلت إن الولايات المتحدة لا تحاول أن تمنع إيران من الطاقة النووية المدنية. ثم لحظ أن الولايات المتحدة لم تقبل بالعمل الروسي في بوشهر الإيرانية. فسألته: "وهل هذا القول يصنع فرقاً لديك؟" يبدو أنني فاجأته بهذا السؤال ولم يرد. وتركت الملاحظة تمضي، ذلك أنني أعلم بأن الولايات المتحدة مستعدة لإسقاط معارضتها بشأن المعمل الذي يبنيه الروس. لكننا لم نقل ذلك بقوة، مع أننا عملنا على تخفيف معارضتنا. والحق أقول فقد اتخذنا مقاربة موسكو بمثابة جواب على مطالب إيران للطاقة النووية للأغراض المدنية. هذا التحول في السياسة يقوي أوراقنا مع الروس ويجعل من العسير على الإيرانيين أن يدّعوا بأننا نغلق السبيل أمامهم للحصول على برنامج مشروع لن تكون له استعمالات عسكرية.

وعدت ولافروف إلى النقطة الرئيسية. فقلت: "حسناً. أنت لا تعجبك فكرتي في إحالة القضية إلى مجلس الأمن الدولي. فما هي فكرتك؟" كان سؤالي هذا

تكراراً لحديث أجريته أنا وستيف مع لافروف ونحن على مائدة العشاء في أواخر عام 2005. فقد قال حينئذ بأن ما يخشاه هو أن شدة الضغط قد تدفع الإيرانيين للخروج من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، و"عندئذ سوف يطردون المفتشين من بلادهم ولن تكون لدينا وسيلة لمراقبة البرنامج". ولكن حين شددنا على معرفة البديل أقر لافروف بأنه ليس لديه بديل. ولم يتغير هذا الموقف عند اجتماعنا على مائدة عشاء جاك سترو في لندن بعد شهور عدة.

أصبح الجو متوتراً، وهذا ما يثير أعصاب الأوروبيين عادة، وبصورة خاصة الألمان، فقد قال فرانك فالتر: "الآن، يا سيرغي ويا كوندي ..."

لكن لافروف قطع عليه كلامه، وقال: "حسن، فكرتك بشأن العراق لم تكن جيدة".

أحسست بارتفاع الضغط في دمي. فأجبت: "كلامنا اليوم ليس عن العراق، وأنت تعرف ذلك".

حاول جاك تهدئة النقاش، إذ قال: "دعونا نرجع إلى البيان".

ثم حصل اختراق. وعرضت على الجميع: "ما رأيكم لو نتبنى مسارين متوازيين".

سأل لافروف: "ماذا تقصدين؟" ثم أجاب عن سؤاله قائلاً: "هل تقصدين أن نعرض عليهم التفاوض ثم نخطط لاتخاذ إجراء ما إذا لم يكونوا صادقين؟"

"أجل" كان جوابي.

هذا التراشق بيننا نحن الاثنين لم يكن استثنائياً في تلك الاجتماعات، وبخاصة حين يكون الجو بعيداً عن الرسميات. لكن هذا لا يعني أن الآخرين لم يبدوا آراءهم، أو لم يتمكنوا من التعبير عنها. لكن لافروف وأنا كنا الوحيدين أكثر المتحدثين. أما الحلفاء - وكذلك الصين في المراحل الأولى - فهم يقبلون الشروط التي تتفق عليها الولايات المتحدة وروسيا.

بعدئذ غيّر الروس سياستهم قائلين إن الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وليس مجلس الأمن، هي المنبر المناسب لفرض الامتثال للقرارات. وكان ذلك كافياً في البداية، ثم اتفقنا على أن الخطوة الأولى ستكون بإحالة القضية إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وأضفت ملاحظة بأن الحكم بعد الالتزام يتبعه إحالة إلى مجلس الأمن الدولي. وكمثال أسوقه يؤكد نجاح الدبلوماسية عندما يكون وزراء الخارجية

مفوضين بالصلاحيات اللازمة لا يضطر أحد منهم للاتصال هاتفياً بالوطن ليحصل على الموافقة على صيغة الاتفاق.

أما جاك سترو الذي أضناه التعب فقد خرج ليواجه الصحافة التي تجمهرت عند مدخل منزله، فقرأ بياناً موجزاً عن الاتفاق. ووقفنا نحن الخمسة كالرواق وراءه. كان المشهد لوحة سيريالية حيث لا يوجد إلا أضواء آلات التصوير لتنير المدخل المعتم. كانت الساعة الواحدة والنصف صباحاً، عندما توصل وزراء مجموعة الخمس زائداً واحداً إلى اتفاق حول كيفية المضيّ قدماً.

اتصل الرئيس بينما كنت أوضب حقائبي لمغادرة لندن. وقال: "أنت مرهقة". وشكرته: "شكراً، سيدي الرئيس، أنت محق، فإنني مرهقة وأنتظر بفارغ الصبر لحظة إغفاءة وأنا في الطائرة. وقلت في نفسي "لم يأت شباط/فبراير بعد".

إذن لدينا الآن استراتيجية جديدة بشأن المشكلة الإيرانية. مجموعة (P5+1) سوف تجتمع لتتخذ موقفاً موحداً لإحالة المشكلة إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وعندئذ يتخذ مجلس حكام الوكالة هذه قراراً بإحالة المسألة إلى مجلس الأمن.

ونفذت أيضاً فكرة المسارين المتوازيين. يُقصد بهذه الفكرة تقديم عرض لإيران للمحادثات وفي الوقت عينه تهديدها بالعقوبات إن رفضت المفاوضات. لقد طبقت الولايات المتحدة عقوبات على إيران منذ سنين وتحديداً منذ احتلال سفارتنا في طهران عام 1979. ومع أننا قد نواصل استخدام قوة عقوباتنا الأحادية الجانب إلا أن العقوبات المتعددة الجوانب - ولو كانت ضعيفة - تزيد الضغط على طهران. فقد كانت توقعاتنا بأننا إذا حصلنا على قرار من مجلس الأمن فيجب أن يكون للقرار "أثر الهالة"، وهذا يعني أن بعض البلدان التي تشاطرنا رأينا تستطيع أن تستفيد من هذا القرار فيكون لها غطاء لكسب الدعم الذي تحتاجه لفرض عقوباتها الوطنية. إضافة لذلك تتمتع قرارات مجلس الأمن بقوة إثارة مخاوف الشركات الدولية والمؤسسات المالية فتحجم عن التعامل مع إيران، وإبطاء الاستثمارات (هذا إن لم توقفها). ولهذا سيتعين على قرارات مستقبلية للاستثمار أن تأخذ بنظر الاعتبار حقيقة أن لا أحد يدري ما إذا كان ثمة حذاء آخر سوف يسقط. فالهدف هو زيادة عزلة إيران الدولية، وإجبارها على تغيير سلوكها. وسوف تستمر هذه الاستراتيجية حتى ما بعد انتهاء ولايتنا.

كانت هذه الخطوة الأولى نتيجة الاجتماع الأول لمجموعة (P5+1). وبعد

اجتماع لندن هذا بوقت قصير اتخذ مجلس حكام الوكالة الدولية للطاقة الذرية قراره بإحالة قضية إيران إلى مجلس الأمن الدولي. وبعد أسابيع عدة، وبينما تابعت الدبلوماسية عملها، ظهر عنوان رئيسي في الصحف يقول: "القوى الخمس الكبرى في العالم في جبهة موحدة بخصوص إيران". كان في الواقع تلخيصاً بليغاً لهذه الاستراتيجية. لكن المحافظة على وحدة الجميع ليس بالأمر اليسير، وما هو أكثر صعوبة منه جعل الإيرانيين يستجيبون.

30

دبلوماسية التغير والتحول

لم تكن كل القضايا التي عالجناها في الشهر الأول من العام ذات صلة بالشرق الأوسط مع أنها تبدو في الظاهر كذلك. فقد كان علي أن أتابع تقدم أجندة التغيير داخل الوزارة حيث كانت تحديات إدارة الوزارة تتراكم وتتكدس. وكنت عازمة على وجه الخصوص على ألا أنتج ميزانية من خلال عملية تبادل خدمات صعوداً من الأسفل إلى الأعلى المتبعة حالياً. في تلك الأثناء قررت إلقاء كلمة في جامعة جورج تاون أعرض فيها أجندة إصلاحية في وزارة الخارجية. كانت الكلمة إلى حد ما تميل لأن تكون دراسة شاملة إلى حد ما، فقد أخذت جماعة السياسة الخارجية علماً بها، وهذا هو المقصود.

وإذ تذكرت عبارة استخدمتها أثناء جلسات الاستماع في الكونغرس بشأن المصادقة على تعييني، تحدثت عن دبلوماسية التغيير والتحول، مع التركيز على ضرورة تشجيع نماء الدول الديمقراطية ذات الحوكمة الجيدة. ومغزى هذا القول أن عمل الدبلوماسية يجب أن يكون أقل تركيزاً على وضع التقارير السياسية - فنحن عملياً لا نحتاج لبرقيات مطولة عن الشؤون السياسية البريطانية لأنني أتحدث مع البريطانيين كل يوم تقريباً - بل أكثر تركيزاً على الأفعال. فما نريده نحن هو خدمة خارجية تقوم بالحملات وتعمل في سبيل الإغاثة من مرض الإيدز (AIDS) في بوتسوانا، وتعزيز الديمقراطية في مصر، وتعليم المرأة في أفغانستان.

وقد أقمنا مواقع لوجود أمريكي تسمح لنا بتعيين ضابط واحد من وزارة الخارجية في مدينة خارج البلاد ليس لنا فيها قنصلية (ولا نملك المال اللازم لإقامتها). وهذا البرنامج يشكل اعترافاً بتزايد أهمية المناطق والمدن خارج العاصمة، مثل التجمع الصناعي في مدينة بوسان Pusan في كوريا الجنوبية.

وإلى جانب ذلك قمت بعملية ضغط كبيرة لتشجيع تعلّم اللغات ذات الأهمية القصوى لنا. وأطلقت بمشاركة دونالد رامسفيلد وجورج تينيت ومارغريت سبلنغز "مبادرة اللغات الهامة" لدعم تعلم اللغة الفارسية والصينية والعربية، وغيرها من اللغات "الصعبة". وذكّرت الجميع بقانون لغات الدفاع الوطني الذي فعل الشيء نفسه إبان الحرب الباردة بهدف زيادة عدد الناطقين باللغة الروسية ولغات أوروبا الشرقية. فالحكومة الأمريكية بحاجة لأن تقوم بمثل هذا العمل في عالم ما بعد 11/9.

ذكرتُ في كلمتي بجامعة جورج تاون أن مئات من ضباط وزارة الخارجية سوف ينقلون من أوروبا إلى آسيا والشرق الأوسط. وأي موظف يريد الارتقاء إلى مرتبة عليا يجب أن يكتسب خبرة في منطقتين بالحد الأدنى. واعترفت بتنامي المواقع الصعبة في مختلف بقاع العالم، واقترحت بنبرة متلطفة أن العمل في فيينا وباريس ليس هو مستقبل العمل في وزارة الخارجية. وهذا ما جعل مجلة "تايم" *Time* تنشر مقالة تسلط فيها الأضواء على جيل جديد من ضباط وزارة الخارجية أطلق عليهم بكل جدارة ومحبة لقب "عصابة الأماكن التعيسة" Hellhole Gang [أو حرفياً عصابة قعر جهنم]. وكان من هؤلاء آن باترسون Ann Patterson سفيرتنا في كولومبيا ثم في الباكستان، وديفيد ساترفيلد المستشار في الشأن العراقي وقد خدم في لبنان أيضاً، وديفيد ويلش، وغيرهم. ومن أعضاء هذه القائمة أيضاً ريان كروكر Ryan Crocker الذي خدم في الباكستان وعما قريب سوف يتوجه إلى العراق. والرسالة واضحة: المستقبل يكمن في فعل الأشياء الصعبة في الأماكن الصعبة.

وبغية الاطمئنان بأن وزارة الخارجية تفكر تفكيراً مبتكراً بهذه المبادرات، عملت على تعيين لجنة استشارية من خارج الوزارة حول دبلوماسية التغيير والتحول برئاسة كل من باري بلشمان Barry Blechman وسفير الولايات المتحدة السابق في الأمم المتحدة توماس بيكرنغ Thomas R. Pickering. وكذلك بغية إجراء تقييم لأعمال تعزيز الديمقراطية في الوزارة شكلت هيئة مماثلة من خبراء خارجيين برئاسة آن ماري سلوتر Ann-Marie Slaughter التي كانت آنذاك عميدة معهد وودرو ولسون للشؤون الدولية بجامعة برنستون Woodrow Wilson School of International Aairs وفيما بعد مديرة تخطيط السياسات في عهد خلفي بالوزارة.

غير أن الجانب الأكثر إثارة للجدل في كلمتي التي ألقيتها في جامعة جورج تاون هو كلامي عن إحداث مكتب جديد لمدير المساعدات الخارجية يهدف إلى توحيد الميزانية وسياسات التنمية في الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) ووزارة الخارجية. فقد كانت هذه الوكالة دوماً ترى مهامها منفصلة عن وزارة الخارجية بل ومكافئة لها. والتنمية بنظرنا عملية طويلة الأجل - ومن الناحية النظرية - ليس لها دوافع سياسية واستراتيجية، أي هي نوع من السخاء الأمريكي على حساب دافعي الضرائب.

وهاتان الجهتان منفصلتان تماماً عن بعضهما في الكثير من البلدان وعلى سبيل المثال بريطانيا. وقد أدى هذا الفصل إلى ظروف غير طبيعية في أماكن مختلفة مثل أفغانستان، حيث لا يستطيع وزير خارجية بريطانيا توجيه المساعدات الخارجية لدعم المجهود الحربي. لكن وكالة التنمية الدولية الأمريكية ولله الحمد ليست وكالة مستقلة، ميزانيتها يحددها وزير الخارجية، وهو الذي يدافع عنها في الكونغرس. ولكن برغم ذلك يوجد إلى حد ما توتر غير مريح للعلاقة بين مدير الوكالة ووزير الخارجية بحيث تُرك المقصود بهذه التبعية مغلفاً بضبابية. وقد أكدتُ على ضرورة أن تحتفظ هذه الوكالة بوحدتها المؤسسية إنما يجب أن تخضع لتوجيه الوزير.

بيد أن المشكلة تكمن في أن ثقافة كل من هاتين الجهتين، الخارجية ووكالة التنمية، مختلفة عن الأخرى، فالوكالة لا تقبل فكرة أنها منخرطة "بسياسة الولايات المتحدة الخارجية". وقد يشكل هذا الوضع، باعتقادي الأكيد، صدمة لدافعي الضرائب، وقد أشرت إلى هذا الفصل أثناء دفاعي عن التغييرات المقترحة أمام الكونغرس. وبرغم أنني من أنصار التعاطف (كما جاء في مجهود الإغاثة من مرض الإيدز الذي أعلنه الرئيس) يتعين علي أن أوضح وأؤكد بأن الولايات المتحدة ليست منظمة غير حكومية. ونحن بكل بساطة لا نستطيع أن نركز على قضية واحدة على حساب قضايا أخرى. ولم أر - وما زلت لا أرى - خطأ في قضية أن المساعدة الخاصة بالتنمية يجب أن تدعم أهداف السياسة الخارجية الأمريكية الكبرى.

إن إدارة الرئيس بوش في موقف قوي للدفاع عن هذه القضية لا سيما وأننا قد زدنا المساعدات الخارجية زيادة كبيرة في مختلف أنحاء العالم. فالمصالح الأمريكية، برأينا، مرتبطة بالديمقراطية والحوكمة الجيدة، والمساعدات الخارجية على

جانب كبير من الأهمية في تحقيق هذه الأهداف. فما نفع انتخاب حكومة ديمقراطية جديدة إن لم تستطع هذه الحكومة أن تساعد شعبها؟ وفي بعض الأحيان يتوجب على الولايات المتحدة أن تعطي مساعدة خارجية لأغراض استراتيجية محضة - حتى لو لم يكن المتلقي طفل الملصقات الإعلانية عن الديمقراطية. غير أننا نريد لهكذا حالات أن تكون الاستثناء وليس القاعدة.

* * *

طلبت إلى راندل توبياس Randoll Tobias الذي أطلق برنامج الرئيس للإغاثة من مرض الإيدز أن يتولى منصب مدير المساعدات الخارجية إلى جانب كونه مديراً لوكالة التنمية الأمريكية USAID. وكانت ولايته هذه كثيرة الصعاب لكنه أنجز الكثير - رغم أنه قد يكون أحياناً شديداً تعوزه اللباقة. لكن ما هو اكثر اهمية أنني عندما أجريت المراجعات بشأن الميزانية قدم المدير الإقليمي لوكالة التنمية الأمريكية ومساعد الوزير الإقليمي ميزانية موحدة. وأخيراً أستطيع أن أقدم الجواب عن أسئلة كثيرة من مثل "كم من الأموال ننفقها على نيجيريا؟" دون أن أعود إلى عشرين حساباً مختلفاً. وأستطيع أن أقدم حجة معقولة بأن أموالنا سوف تعزز التحول الديمقراطي وتكافح الفساد - وإن لم ننجح في ذلك.

وقد شهدتُ ثمرات أعمالنا من خلال زيارة قمت بها إلى اتحاد ائتماني صغير في المكسيك، حيث تحدثت إلى امرأة تلقت قرضاً مالياً متناهي الصغر لتوسيع حانوتها لبيع الخزفيات والأشغال الحرفية، أو في زيارة إلى المرتفعات في غواتيمالا حيث المزارعون الذين كانوا يعيشون بمستوى الكفاف صاروا يصدّرون منتجاتهم إلى محلات Walmart في الولايات المتحدة. وقد اغتنم هؤلاء المزارعون فرصة زيارتنا لينتقدوا بشدة رئيس غواتيمالا لعدم وفائه بتنفيذ طريق كان وعدهم به. فالديمقراطية قائمة وبحالة جيدة في ذلك المكان البعيد. وكانت تجربة أثبتت مفهومي لهذه الطبيعة المتغيرة للدبلوماسية. وعلينا نحن أن ننخرط في تغيير أسلوب حياة الشعوب، ولا نكتفي بالحديث عن أنشطة حكوماتهم.

وكان شعوري جيداً إزاء تلك البلدان التي مُنحت المساعدات من خلال "هيئة تحدي الألفية". تولى وزير الخارجية رئاسة مجلس إدارة هذه المؤسسة التي عاونت الرئيس في إحداثها عام 2003. فقد أُنفقت أموال كثيرة هدراً على شكل مساعدات خارجية على مدى سنين طويلة، ذهبت إلى جيوب قادة فاسدين كانت زوجاتهم

يلبسن المجوهرات الباهظة الأثمان بينما كانت شعوبهم تعاني الفقر والجهل والمرض. اعتمدت هيئة تحدي الألفية معايير صارمة وعمليات تفاوض لخلق مواثيق واتفاقات بين البلدان المتلقية للمساعدات والولايات المتحدة. والبلدان المرشحة تُعلم بضرورة استخدام مؤشرات الكم مثل الحوكمة الحكيمة ومكافحة الفساد والاستثمار في الشعب. وتلك التي تنفذ هذه المؤشرات جيداً وتفوز بعقد مع هيئة تحدي الألفية تكون المبالغ التي تتلقاها كبيرة، مثل 698 مليون دولار لتنزانيا، و547 مليون دولار لغانا، و697 مليون دولار للمغرب، و461 مليون دولار للسلفادور، على سبيل المثال لا الحصر. وحددنا معايير عالية، ولم تحرز جميع الدول النقاط المؤهلة لها لتحظى بتلك الشهادة، في البداية على الأقل. لكن البلدان التي لم تكن جاهزة بعد منحت جوائز تسمى جائزة العتبة حيث استهدفت مجالات إصلاح محددة. وإذا طبقت دول العتبة الإصلاحات المطلوبة وأخذت البرامج على محمل الجد قد تغدو مؤهلة لعقد كامل مع هيئة تحدي الألفية وإمكانات الحصول على مساعدات بمئات ملايين الدولارات.

بدأت هذه الحوافز تؤتي ثمارها وتغير السلوك، وشاهدنا عملياً زعماء من كل البلدان الفقيرة يأتون إلينا ولديهم أوراق تثبت أنهم مرشحون مؤهلون أمام هيئة تحدي الألفية. وبما أن الميثاق يجب أن يحظى بتأييد المجتمع المدني (تعاونيات زراعية، نقابات عمال، أنصار البيئة، رجال ونساء أعمال) فقد كان من شأن العملية عينها أن قرّبت الحكومات من شعوبها. وهكذا شكلت الدول المتلقية الناجحة "جامعة هيئة تحدي الألفية" حيث تجتمع وتتحدث عن تجاربها مع المرشحين المحتملين.

غير أن آلية العمل بطيئة، وكان الكونغرس – وبالتالي الرئيس – يشكو من أن المخصصات لم تكن تنفق سريعاً. وفي بعض الأحيان كانت البلدان نفسها تنكص على عقبيها – ومثال ذلك عندما بدأت جماعة الساندينستا التي انتخبت مجدداً تحل الإصلاحات الديمقراطية واقتصاد السوق عام 2008. فيما بعد تولى جون دانيلوفيتش John Danilovich منصب كبير المسؤولين التنفيذيين لهيئة تحدي الألفية بديلاً لبول أبلغارث Paul Applegarth الذي حقق نجاحاً باهراً بإطلاق البرنامج. كان جون سفيرنا بالبرازيل، وقد أدخل إلى هذه الهيئة طاقة جديدة وتركيزاً أكيداً، وبدأت الأموال تتدفق بيسر. ومع ذلك، وبالرغم من النجاحات

والإخفاقات، فقد كسبت هيئة تحدي الألفية تأييد كلا الحزبين وبقيت حتى اليوم الابتكار الناجح لتقديم المساعدات الخارجية.

ولا يسعني إلا أن أقول باعتزاز بأننا، عند دنو نهاية ولايتنا، استطعنا أن نشهد بأهلية ليبيريا لبرنامج عتبة هيئة تحدي الألفية. فقد كانت ليبيريا نموذجاً لكل ما حاولنا فعله في أفريقيا: إنهاء الحروب الأهلية، وتعزيز انتشار الديمقراطية، وتقديم الأمل وفرص الازدهار. بعد انقضاء عامين على مساعدتنا في تحرير هذا البلد من وحشية تشارلز تايلور انتخب الشعب الليبيري رئيساً له هو إيلين جونسون سيرليف Ellen Johnson Sirleaf الباحثة الاقتصادية في البنك الدولي وخريجة جامعة هارفارد. وكانت تحب أن يناديها شعبها بلقب "الأم" أو "ماما إيلين"، وهي جديرة بهذا الدور. وهي امرأة ممتلئة الجسم تميل إلى البدانة تضع النظارات وتفضل الملابس الإفريقية التقليدية ذات الألوان الزاهية، وتبدو عليها علائم من لديه العزيمة والتصميم على إنقاذ شعبها من الفقر واليأس - وبالقول المسموع إن لزم الأمر.

حضرت لورا بوش وأنا احتفالات تنصيبها الرئاسي في العاصمة مونروفيا بتاريخ السادس عشر من كانون الثاني/يناير. ووصلنا في صباح اليوم عينه ذلك أنه لا يوجد مكان نقيم فيه. حتى منزل السفير كانت تنقصه الحاجات الأساسية، إذ تأتي الكهرباء والماء على نحو متقطع. تحت شمس الظهيرة الحارة استمعنا إلى إيلين جونسون سيرليف وهي تتحدث متفائلة عن واجباتها نحو شعبها وتحقيق مستقبل متفائل. وذكرتني بالصلات الوثيقة بين الأمريكيين الأفارقة وشعب ليبيريا عندما أنشدت الجوقة "The Heavens Are Telling" من سيمفونية *Creation* لهايدن، وهي الأغنية المفضلة عند جوقات المغنيين في جامعات السود على مر التاريخ.

القادة الأفارقة الذين جاؤوا جميعاً ليرحبوا بأول امرأة تنضم إلى صفوفهم صفقوا بحرارة أثناء إلقائها لكلمتها - أو في الحد الأدنى إلى أن قالت إن على أعضاء إدارتها أن يقدموا بيانات بأموالهم الشخصية. فقد قالت: "وفي هذا الصدد سوف أقود بالقدوة وسأكون أول من يلتزم من خلال الإعلان عن أموالي". هنا ساد الصمت. لا أحد من القادة الآخرين يريد حقاً أن يحذو حذوها في هذا الشأن.

بعد الاحتفال غادرنا، لورا وأنا، ومشينا في الشارع نحو السيارة، وكان علينا

أن نتفادى الحفر والتصدعات في الرصيف المحاذي للطريق كي لا تعلق كِعابنا العالية فنسقط أرضاً. لقد فعل الليبيريون كل ما بوسعهم لكن البنية التحتية هي الأسوأ في العالم. عندما قرر البنتاغون إحداث قيادة مستقلة لأفريقيا باسم "قيادة أفريقية" (Africom) حاولت سيرليف جاهدة ليكون مقر هذه القيادة في مونروفيا. كانت ترى أن الوجود العسكري الأمريكي في بلادها سوف يحسّن البنية التحتية. فكرة جيدة، لكن البنتاغون رفض ذلك متذرعاً بالاستثمارات الهائلة التي يقتضيها ذلك المقر.

وقُدِّر لي أن أعود إلى مونروفيا مع الرئيس بوش في عام 2008. كان الشعب الليبيري يشعر بالامتنان لما فعلناه من أجلهم. كانت مراسم الاستقبال في المطار ثم انتقلنا إلى القصر الرئاسي حيث كان المصعد معطلاً، وكان على الرئيس ومضيفته إيلين جونسون سيرليف أن يصعدا السلم للطبقات الخمس - حيث كان جورج بوش يتوقف عند كل منبسط في الدرج "ليستريح" ولكي تستريح صديقته.

وبعد وقت قصير انطلق بنا الموكب إلى ملعب رياضي مهلهل لنشاهد الرئيس بوش وهو يستعرض قوات الأمن المشكلة حديثاً، بينما كانت فرقة موسيقى الجيش تعزف أنغام جون فيليب سوسا John Philip Sousa. يبدو أن ضابطاً متقاعداً من الجيش الأمريكي برتبة عقيد كرس بضع سنوات من العمل ليقدم إلى الليبيريين فرقة موسيقى عسكرية لائقة. ثم قدم لنا الليبيريون أفضل مأدبة غداء يستطيعون تقديمها - كانت شهية لولا الذباب - ودعوا الرئيس ليراقص رئيسة بلدهم، وقبل الرئيس الدعوة، وهذا ما أبهج المضيفين لكنه لم يفرح موظفي الرئيس.

ولسوف يتكرر حدوث هذا المشهد كلما قمنا بزيارة إلى القارة الأفريقية: النساء في تنزانيا مرتديات التنانير وعليها صورة الرئيس بألوان زاهية، والرئيس يراقص السيدة الأولى لغانا، و"يرفع السقف" منسجماً ومتناغماً دون أي مجهود يذكر، ما جعل مساعدة الوزيرة جندايي فريزر تتساءل متشككة بأسلاف الرئيس. وكان ثمة أمثلة عديدة أخرى. وبهذه المناسبة يحضرني سؤال وُجِّه إلى الرئيس التنزاني عام 2008 حول اعتزاز الأفارقة بالمرشح أوباما، فقال: إن هذا الأمر بالطبع يقرره الأمريكيون أنفسهم، ثم أضاف قائلاً: "أما بالنسبة لنا فإن الشيء الأكثر أهمية أن يكون صديقاً جيداً لأفريقيا كما كان الرئيس بوش". أعجبني كثيراً هذا الرأي. لقد كانت أفريقيا تبهج مشاعري وأحاسيسي - ولا غرابة في ذلك فأنا سليلة

العبيد. واللافت أيضاً أنها بدت وكأنها منبت جذور جورج بوش، وهذا ما جعلني شديدة الاعتزاز والفخر.

* * *

في شباط/فبراير رجعت إلى الشرق الأوسط لمواصلة العمل في تهيئة الأرضية المناسبة لاستئناف المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين. وقد أتاح موقف الرباعية من حماس قدوة للإسرائيليين ليقتدوا بها ولكي يميزوا بين عباس والسلطة الفلسطينية والمجلس التشريعي بقيادة حماس. شعر العرب بالتفاؤل والبهجة مؤمنين بالتزام الرئيس بسلام الشرق الأوسط، وبقدرتهم على جعل حماس في موقف حرج مغلولة اليدين. وكنت أجد المؤتمرات الصحفية مزعجة ذلك أن العرب لا يعترفون بما قالوه لي سابقاً، بأنهم يريدون أن يروا حماس مفلسة. ولكن كان من المفيد أن نبقيهم مشغولين بسياسات هادفة لعزل الإرهابيين الذين يخشونهم بقدر خشية إسرائيل منهم.

وما أن ركبت الطائرة في مصر ميممة شطر الرياض حتى لحق ديفيد ويلش بي إلى قمرتي. كان وجهه مصفراً وكأن الدماء ذهبت عنه. وقع انفجار قوي جداً في ضريح الإمام العسكري بالعراق. يُعرف هذا المسجد بـ "الجامع الذهبي" بسبب قبته المذهبة، وهذا الضريح واحد من أكثر المواقع الدينية تبجيلاً عند المسلمين الشيعة. استطعت الاتصال مع خليل زاد، سفيرنا في بغداد، الذي أخبرني بأنه يعقد جولات مباحثات مع الزعماء العراقيين. وسرعان ما علمنا أن هذا الهجوم كان من عمل أبو مصعب الزرقاوي الذي وصفه أسامة بن لادن بأنه "أمير القاعدة في العراق". الزرقاوي رجل شديد التعصب ويكره الشيعة. ويتمتع بذكاء شيطاني، قرر أن يحرّض الشيعة ضد السنّة في محاولة منه لإطلاق شرارة حرب أهلية في العراق.

جاء هذا الاعتداء في أعقاب الانتخابات الوطنية، وحين كان العراقيون يحاولون تشكيل أول حكومة لهم في ظل الدستور الجديد. ومع ذلك، وفي هذه اللحظة بدت الأمور تدل على أنهم يتصرفون بنضج حيال هذه المأساة. الزعماء العراقيون من مختلف ألوان الطيف السياسي والديني أدانوا بجرأة وشجاعة هذا الهجوم مستخدمين ألفاظاً متماثلة. وأفاد خليل زاد بأن هؤلاء الزعماء يريدون زيارة الضريح معاً ليظهروا التضامن بين الطوائف. هكذا كان الوضع عندما هبطت بنا الطائرة في

لبنان، لا أركز تفكيري على العراق بل على العمل الماثل أمامي لدعم فريق 14 آذار، هذا التحالف السياسي الذي يكرس جهده لاستقلال لبنان ولتصعيد الضغط على سورية.

لبنان بلد جميل، مناخه في الشمال يشبه مناخ جبال الألب، وعلى طول ساحله مشاهد البحر الأبيض المتوسط. في هذا اليوم من أيام شباط/فبراير – ولعله حاسة الاحتمال – بدت بيروت متألقة متلألئة، والقوى التي التقت معاً عقب اغتيال الحريري قبل سنة واحدة كانت دون ريب تُحْكم سيطرتها. أما سورية وحزب الله ومن يرعاهما من الإيرانيين فقد اختل توازنها، وعلى ما يبدو في حالة تراجع.

توجهنا عبر شوارع بيروت نحو السرايا الكبرى، وهي بناء مميز من الحجر من الطراز العثماني، أرضياته وجدرانه مكسوة بالبلاط المتعدد الألوان. تقدم رئيس الوزراء فؤاد السنيورة ليستقبلني عند المدخل حيث هرعت متفادية الصحافة. توقفنا للحظات لالتقاط الصور التذكارية ثم انتقلنا إلى قاعة اجتماعات السنيورة الشبيهة بالكهف. كان فؤاد رئيس وزراء غير متوقع. معروف بصدقه وأمانته، وهو رجل اقتصاد تولى هذه المسؤولية لأن ابن رفيق الحريري، سعد، لم يكن بعد مجرباً بما يكفي. يتكلم فؤاد على نحو سريع، وهذا ما يجعل كلامه عسير الفهم لسامعه أحياناً، وليس له حضور مميز. ولكن مع مرور الوقت بتنا نعجب بصلابة السنيورة وكفاءته ونتطلع لقيادة مثل قيادته في أفغانستان والعراق.

بدا لي فؤاد ونحن نرشف قهوة شرق أوسطية حذراً شديد الحرص فيما يقول. أما حكومته التي توازن بين الجماعات السياسية والدينية فقد تضمنت عدداً قليلاً ممن هم متعاطفون مع سورية، مثل وزير الخارجية الشيعي الذي كان حاضراً. فقلت في نفسي يجب أن أتوخى الحذر بألا أقول شيئاً يسبب لفؤاد حواراً غير مريح حول سورية أو حزب الله. ولم يغب عن ذهني بأن وزير الخارجية سوف يهرع إلى الهاتف ليتكلم مع دمشق فور مغادرتي للمبنى. حتى إنني دعوت الرجل لزيارة واشنطن مع أنني كنت أتمنى من صميم قلبي ألّا يأتي.

بعد ما يقارب ساعة من الزمن دعاني فؤاد للاجتماع به في مكتبه الخاص، وهناك باح بكل آماله ومخاوفه – أكد لي أنه يسير على حبل مشدود في الهواء كما في السيرك محاولاً أن يقود لبنان نحو المزيد من السيادة والديمقراطية بينما سورية وحزب الله على استعداد للانقضاض في أي لحظة. طلب مساعدة اقتصادية

وعوناً في بناء الجيش، كما طلب خدمة أخرى حيث قال إذا كان بالإمكان أن أتكلم مع الإسرائيليين بخصوص إعادة مزارع شبعا؟ إن هذه الأرض التي تبلغ مساحتها نحو عشرة أميال مربعة تقريباً والتي تسمى مزارع شبعا لا تساوي الكثير من الناحية الموضوعية. فقد احتلت هذه الأرض عام 1967 وهي مرتبطة بالنزاع بين سورية وإسرائيل حول مرتفعات الجولان وللإسرائيليين موقع مراقبة هام فيها.

كان قرار الأمم المتحدة ينص على أن مزارع شبعا جزء من سورية، لذلك عندما انسحبت إسرائيل من لبنان عام 2000 صادقت الأمم المتحدة رسمياً على الانسحاب الإسرائيلي واعتبرت القضية قد أغلقت، ذلك أن جميع الأراضي اللبنانية قد أخليت. لكن بعض اللبنانيين لم يقبلوا بهذا الرأي ونبشوا خرائط قديمة "ليبرهنوا" على قضيتهم بأنها أرض لبنانية. وتمسك حزب الله بشبعا ورأى فيها أساساً منطقياً مناسباً لموقفه القتالي. ووعدته بأن أكلم الإسرائيليين بهذا الشأن، وظننت أن ذلك فرصة جيدة لإقناع أولمرت بالحكمة في الجلاء عن مزارع شبعا.

وفي فترة زيارتي في شهر شباط/فبراير من عام 2006 كان ثمة نزاع حول رئاسة إميل لحود، ذلك أن مدة ولايته مُدِّدت بأمر من سورية وبشكل مخالف للدستور اللبناني. ولحود ليس صديقاً للديمقراطية أو للولايات المتحدة، إن لم أغلط القول، وكان حلفاؤنا يريدون إقصاءه. أما أنا وعلى الملأ من الناس فقد ابتعدت عن هذه المنازعات قائلة إن اللبنانيين بحاجة إلى رئيس يثقون به ويدافع عن سيادتهم، وقررت عن سابق إصرار بألا أجتمع به. وبما أن صلاته مع سورية معروفة جيداً كانت الرسالة واضحة بما يكفي.

عندما التقيته في زيارتي الأولى لهذا البلد في عام 2005 كان يرتدي بزة لونها بلون الخردل ما كان منها إلا التأكيد على سمرة بشرته الاصطناعية. بعد أن صافحته اقشعرّ بدني. لم أتأنق في اختيار الألفاظ عند حديثي معه بل قلت إن عليه أن يضغط على "كفلائه وحلفائه" ليلتزموا بقرارات مجلس الأمن الدولي الداعية إلى احترام سيادة لبنان. وأكد لحود بأنه لبناني وطني أولاً وبالطبع يريد لبلده أن يدير شؤونه بنفسه. وهذا جيد كما قلت في نفسي وأنهيت اللقاء بأسرع ما أستطيع. وتمنيت في تلك اللحظة أن يكون من شأن قراري بعدم الاجتماع به ما يؤكد ازدراءنا له ولما يفعله لبلده.

وبعد لقاء مع البطريرك الكاثوليكي الماروني في دير بمكان عالٍ في الجبال ولقاء آخر في منزل يشبه الدير لوليد جنبلاط الشيوعي السابق والآن زعيم الطائفة الدرزية (وهي واحدة من الأقليات الدينية ذات الأهمية السياسية في لبنان) شعرت بأنني لامست جميع القواعد الضرورية. لبنان بلد بالغ التعقيد، وكل زيارة له تحتاج لأقصى ما يمكن من التعقل والحذر واللباقة. أحببت بيروت كثيراً لكنني كنت دوماً أشعر بالارتياح عند مغادرتها.

* * *

لم يكن الحال في الإمارات العربية المتحدة على هذا النحو، فالأسرة الحاكمة منضبطة ومنظمة وفتية ومستقيمة. وكنت دوماً أشعر بالراحة والاطمئنان في هذا البلد الذي يعد الدولة الاتحادية الوحيدة في شبه الجزيرة العربية. ولكن، أجل، يوجد شيء من التعقيد حيث يتعين الاجتماع بعائلتين ملكيتين هما حاكم دبي وعائلة آل زايد في أبو ظبي. كما يوجد فارق كبير بين هاتين الإمارتين الأقوى في الاتحاد. أبو ظبي محافظة وتسيطر على أغلب النفط والسلطة في الاتحاد. وهذه الثروة النفطية تستخدم لتمويل نهضة عربية لجهة إنشاء المتاحف ودور الأوبرا واستثمارات الأعمال الدولية العالية التطور.

أما دبي فتشتهر بجزيرتها التي هي من صنع الإنسان وتشبه شجرة النخيل بشكلها، كما تشتهر بأن لديها بناءً هو الأكثر ارتفاعاً في العالم، ولديها أيضاً صالة داخلية للتزحلق على الثلج – أجل منحدر مسقوف للتزحلق على الثلج – وفي وسط الصحراء. ثم صارت تشتهر بأنها شديدة الإسراف والتبذير في الإنفاق حتى لتدنو من حافة الإفلاس. كانت في العام 2006 مركز الشرق الأوسط لأعمال المصارف والمركز المتنامي الجامع للتجارة الدولية.

ذهبت إلى الإمارات العربية المتحدة واهتمامي الرئيسي أن أركز على الحرب على الإرهاب في محادثاتي القادمة وعلى أفغانستان والعراق وإيران والقضية الإسرائيلية الفلسطينية. وكنت أصبو للقاء والدة آل بن زايد الشيخة فاطمة. هي السلطة عينها في شخصها والمدافع الشرس عن عائلتها والراعية الحقيقية لتعليم المرأة وتمكينها. كانت ترتدي العباءة السوداء والنقاب الحريري التقليدي الذي يغطي وجهها كله عدا العينين. ومع ذلك لم يكن عسيراً أن يدرك المرء ما لها من رأي قوي لدى أبنائها وبالتالي في إدارة بلدها. الشيخة فاطمة لا تلتقي الرجال من خارج

أسرتها، وقد استقبلتني. هنالك فوائد حقيقية في كون وزير الخارجية امرأة في ثقافة الشرق الأوسط.

حطت الطائرة بي في مطار أبو ظبي عاصمة الاتحاد وأحسست براحة أكبر وسررت بأن لدي محطة واحدة أخرى مريحة نسبياً قبل عودتي إلى الديار من جولة مرهقة. حين ركبت السيارة سألني السفير ماذا سأقول بخصوص مسألة شركة موانئ دبي العالمية المثيرة للجدل. أعرف أن ثمة مشكلة لم تهدأ، ذلك أن مجموعة الشركات الضخمة هذه قد استحوذت على الشركة التي تشغّل ست موانئ في الولايات المتحدة بما فيها نيويورك. وكان ثمة رد فعل غاضب في الكونغرس إزاء هذه الصفقة دام لأكثر من أسبوع، مع أنني كنت أعتقد أن الصفقة سوف تُمَرَّر. اتصلت بالرئيس لأتأكد، فأجاب "قولي لهم إننا نؤمن بهذه الصفقة وبالأسواق الحرة وبأصدقائنا".

كانت زيارتي الأولى إلى حاكم دبي الذي كان آنذاك في زيارة للعاصمة ونقلت له تلك الرسالة، ثم انتقلت مباشرة للحديث عن القضايا الأخرى المدرجة في جدول أعمالي. وعلى مأدبة العشاء مع محمد بن زايد آل نهيان وولي العهد وأخيه عبد الله وزير الخارجية ذكرت لهم ما قاله الرئيس لي. وقد افترضت لدى مغادرتي دولة الإمارات أن كل شيء سار حسناً.

ورجعت إلى واشنطن. بعد أيام قليلة اتصل الرئيس بي، وقال: "لن نستطيع إخماد الغضب الثائر حول شركة دبي للموانئ العالمية. عليك أن تتصلي بالإمارات وتخبريهم. واتصلت بعبد الله بن زايد آل نهيان عصر ذلك اليوم لأنقل له الخبر السيئ. ودعوته لزيارة واشنطن لنثبت له أن علاقتنا لن تتأثر بسبب انهيار صفقة تجارية. وربما نوقع الصفقة الخاصة ببرنامج نووي مدني كانت معلقة منذ مدة. قبل عبد الله دعوتي لكنه فضل الانتظار في تلبيتها. (فيما بعد تم توقيع الاتفاقية ورفعت للدراسة في الكونغرس في كانون الثاني/يناير عام 2009).

سحبت شركة موانئ دبي عرضها لإدارة الموانئ بتاريخ التاسع من آذار/ مارس. ولا أعرف حتى هذا اليوم لِمَ لم تظهر للوجود. لا بد أن العرب والموانئ ونيويورك خط أحمر. وعندما أعرض هذه الحالة أثناء تدريسي في كلية الأعمال بجامعة ستانفورد أسمع من الطلبة انتقادات شديدة حول كوننا ننظر من جانب واحد فقط. حاولتُ تفسير الوقائع التي أفضت إلى انهيار الصفقة - كان من هذه

الوقائع أن الموافقة على الاستحواذ لم تتخط معاوني الوزراء بسبب عدم وجود قضية أمن قومي، والمغالاة بالثقة بأن الآخرين رأوا علاقتنا مع دولة الإمارات حميدة كما كنا نراها، والإيمان العميق بأهمية الحواجز المنخفضة أمام الاستثمارات الأجنبية. كان ثمة أسباب عدة لكن كان علينا أن نتوقع حصول الضجة الغاضبة، ولم نفعل.

31

بناء علاقة جديدة مع الهند

لم **تشغل أزمة انهيار** صفقة شركة موانئ دبي العالمية حيزاً كبيراً من اهتمامنا مع أنها ظلت تستأثر عناوين الصحف لمدة لا بأس بها. في الثامن والعشرين من شباط/فبراير غادر الرئيس في جولة خارجية شملت الهند والباكستان وأفغانستان. وهذه الجولة تقتضي عملاً شديد الحساسية لتحقيق التوازن في صوابية إرسال الرسائل في كل من هذه البلدان. ويبدو أن خطتنا في فصم عرى الصلة بين العلاقات مع كل من إسلام أباد ونيودلهي تأخذ سبيلها للنجاح – فلم يعد ثمة حديث عن سياسة الولايات المتحدة نحو الهند–باكستان، أو إندوباك Indo-Pak كما كنا ندعوها أحياناً. لدينا الآن مقاربتان متميزتان تجاه هذين البلدين الهامين. وكنا نحقق نجاحات حقيقية مع الهند: ففي أثناء وجود الرئيس هناك سيوقع على اتفاق هام في المجال النووي المدني.

كان هذا الاتفاق النووي النقطة المحورية في جهودنا لبناء علاقة مختلفة كثيراً في الهند. فقد كان في نيتنا منذ المراحل الأولى لحملتنا الانتخابية عام 2000 أن نغير شروط التعامل الأمريكي الهندي. وكما ذكرت في موضع سابق، يقتضي الاتفاق النووي الهام كسر العديد من المحرمات. فالهند رفضت التوقيع على معاهدة عدم الانتشار النووي عام 1968 ثم أجرت تجربة نووية في عام 1974. خمس دول فقط هي "المعفاة" وتسمى القوى النووية منذ عام 1968 – وهي الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وبريطانيا العظمى وفرنسا والصين. وأي دولة تستحوذ فيما بعد على القدرات النووية تعتبر مخالفة لهذه المجموعة الهامة من المحظورات. هذا وقد أصدر الرئيس جيمي كارتر عام 1976 قانوناً قضى بقطع التجارة النووية مع الهند بأشكالها كافة.

وقد حافظت الولايات المتحدة على شبكة من التقييدات على نقل التكنولوجيا والتعاون مع الهند. وكانت قائمة المحظورات تزداد سنة بعد أخرى، حيث وصل الشجب والإدانة إلى ذروته في عام 1998. ففي ذلك العام ورداً على تجربة لصاروخ بعيد المدى أجرتها الباكستان أجاز رئيس الوزراء أتال فاجبايي Atal Vajpayee للمؤسسة العسكرية الهندية إجراء سلسلة من التجارب النووية تحت الأرض تضمنت أول تجربة هندية لسلاح نووي حراري. وعندما تبعتها الباكستان وأجرت تجربتها النووية أصبح البلدان طفلي الملصقات الإعلانية لجرائم ارتكبت بحق نظام منع الانتشار النووي. لكن سلوك كل من هاتين الدولتين كان مختلفاً. فقد أنجزت الهند سجلاً ممتازاً في احترام ضمانات الانتشار من حيث عدم نقل التكنولوجيا النووية للبلدان الأخرى. أما الباكستان – حسن فهي موطن رجل الأعمال المتخصص في الانتشار النووي، عبد القدير خان الذي نشر تكنولوجيا التخصيب النووي إلى كوريا الشمالية وإيران وغيرهما.

كانت الهند بحاجة إلى كهرباء نووية مدنية وأرادت مخالفة التقييدات التي تعوق نماءها والمفروضة على التعاون في مجال التكنولوجيا العليا. وهذا الاتفاق النووي المدني المقترح سوف يجعل الولايات المتحدة – والشركات الأمريكية – تساعد الهند في تطوير سوقها الغني بإمكاناته كمصدر للطاقة صديق للبيئة. لكن هذا الاختراق لم يقتصر على الكهرباء النووية – بل سوف يفتح آفاقاً واسعة في مجالات التعاون مع بلد يعتبر قوة صاعدة في الثورة المعرفية للشؤون الاقتصادية. كما أوضح الهنود أيضاً بأنهم يأملون بأن يصبحوا زبوناً للعتاد العسكري الأمريكي. وهذا مجال واعد في الصناعة الدفاعية. أما بالنسبة لنا، ومع أننا لم نكن نسعى "لموازنة" الصين فإن التعاون مع قوة صاعدة أخرى في آسيا وبخاصة إذا كانت قوة ديمقراطية، فهذا تطور نرحب به.

أما مصالح كل من الولايات المتحدة والهند فهي في توائم كبير. لكن أي تغيير في هذه الدرجة من الأهمية قد يجلب المعارضة. ففي واشنطن اتهمنا كهنة عدم الانتشار النووي بإفساد معاهدة عدم الانتشار النووي (NPT) من الداخل، وهذه المعاهدة تحد بشكل كبير ظهور دول تملك أسلحة نووية.

كانت مشاكلنا كثيرة في عام 2006، لكن مشاكل رئيس الوزراء الهندي مانموهان سنغ Manmohan Singh كانت أكثر تعقيداً بكثير، وناشئة عن انتماء

وجودي لصفوة الأمن القومي الهندي لـ "استقلالية" برنامجهم النووي. ففي نظر بعض المسؤولين يعد شرط وضع المفاعلات النووية الهندية (المفاعلات المدنية الموجودة فقط وأي مفاعلات جديدة) تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية IAEA اعتداءً على سيادة الهند. كما أن العديد من البيروقراطيين والعلماء الهنود يثمنون عالياً "وضعية عدم الانحياز" لبلدهم، وهذه الوضعية من بقايا الحرب الباردة عندما أعلنت الهند أنها لا تنتمي لأي من الكتلتين السوفياتية أو الأمريكية. عندما واجهته بهذه الحجة رد علي نظيري الهندي ك. ناتوار سنغ K. Natwar Singh قائلاً: "الحرب الباردة انتهت، فضد من نحن غير منحازين حقيقةً؟" جواب صائب. ولكن في نظر الكثيرين داخل العاصمة نيودلهي تعتبر فكرة تعاون تكنولوجي وثيق مع الولايات المتحدة فكرة أكبر من أن يبتلعها أحد.

نتيجة لهذه التوترات تعرض الاتفاق للكثير من المعاناة التي كادت تودي بحياته قبل وبعد توقيع سنغ وبوش عليه في نيودلهي. وجاءت أول معاناة في واشنطن قبل سنة من توقيعه حينما جاء رئيس الوزراء مانموهان سنغ بزيارة إلى الولايات المتحدة في تموز/يوليو عام 2005.

كان متوقعاً أن يوقع الزعيمان وثيقة إطار تنهي الحظر المفروض على التجارة النووية وتمهد السبيل أمام اتفاق كامل حول التعاون في المجال النووي المدني. وكنت التقيت قبل الزيارة بنظيري الهندي ناتوار سنغ في جناحه بفندق Willard. ولا أخفيكم أنه كان ثمة كثير من الضجيج حول وزارة الخارجية، فأردنا أن نعمل في موقع بعيد عن الصحافة وفي جو غير رسمي. كما أنني اعتقدت أن ذهابي إليه دلالة على احترام له ولو أننا في واشنطن. كان ناتوار عنيداً صلباً في رأيه. أراد هذا الاتفاق لكن رئيس الوزراء غير واثق من احتمالات إقناع الآخرين به في نيودلهي. وضغطنا قدر استطاعتنا لنتوصل إلى اتفاق. وأخيراً قال ناتوار بأنه سوف يأخذ الوثيقة إلى رئيس الوزراء ويبلغني بالمستجدات.

في ذلك المساء طلب نيك بيرنز أن يجتمع بي. جاء من مكتبه إلى مكتبي يرافقه بوب زوليك معاون الوزير وعدد من كبار الموظفين: فيل زيليكوف وبريان غندرسون وشون ماكورماك، وقال: "لن ينجح. وزير الخارجية حاول كثيراً لكن رئيس الوزراء رفض التوقيع على الاتفاقية".

فوجئتُ، لعلي أخطأتُ في ظني بأن إصرار ناتوار مؤشر على أن لديه السلطة

ليتحدث بالنيابة عن حكومته. لكن الوقت تأخر، وأنا متعبة. فقلت: "حسن، إن لم يرغبوا بالخروج من الغيتو النووي، فلمَ لا نذهب ونجتمع بالهنود ونحاول مرة أخرى". واتصلت بالرئيس وقلت: "يبدو أن الاتفاق لن ينجح، وسنغ لن يجعله يحدث".

فأجاب: "هذا أمر مؤسف". ولم يقل شيئاً آخر. في وقت متأخر تلك الليلة اتصل بي نيك ليخبرني ما كنت أعرفه – لن يكون هنالك صفقة. وأويت إلى فراشي، أحاول إنشاء صيغة في ذهني أدلي بها إلى الصحافة في اليوم التالي حول الحاجة إلى مزيد من المفاوضات. وقلت في نفسي قبل أن أستغرق في نوم متقطع "تبدو هذه الصيغة عرجاء".

استيقظت عند الرابعة والنصف صباحاً وجلست منتصبة في السرير، والأفكار الكثيرة تراودني حتى قلت في نفسي: "لن أدع هذا الاتفاق ينهار". اتصلت بنيك عند الخامسة صباحاً، وقلت: "لست على استعداد لأن أسمح بفشل هذا الاتفاق. رتب لي زيارة إلى رئيس الوزراء". وكان موعد لقائي بالرئيس عند العاشرة. فسألته: "ما رأيك في فطور في الساعة الثامنة؟" اتصل نيك بينما كنت أمارس الرياضة ليقول إن رئيس الوزراء لا يريد هذا الاجتماع، فقلت: "اتصل بوزير الخارجية". وإذا بالوزير ناتوار على الهاتف. تسارع نبض قلبي – لعل ذلك من أثر الرياضة، أو ربما بسبب إحساسي بأن مبادرة لها أهميتها تكاد تفلت من يدي. وسألته: "لماذا لا يريد رئيس الوزراء أن يجتمع بي؟"

فقال: "لأنه لا يريد أن يقول لك لا. لقد فعلت ما أقدر عليه. وأخبرته بأن الولايات المتحدة تريد أن تنزع عن عنقك عبئاً ثقيلاً أرهقك لثلاثين عاماً. أرى أنك يجب أن تفعل. لكنه لا يستطيع تسويقه في نيودلهي".

لكنني لن أستسلم، فقلت: "اسأله ثانية". بعد دقائق قليلة اتصل ناتوار ليبلغني أن الاجتماع سيكون مع رئيس الوزراء في فندقه عند الثامنة صباحاً.

ذهبت إلى مكتبي لبضع دقائق ثم إلى فندق Willard بعد أن اتصلت بالرئيس لأبلغه بأنني سأحاول مرة أخرى وشخصياً. سألني ستيف مستفسراً عما إذا كنت أريده أن يرافقني، فقلت: "كلا، أعتقد بأنه يجب علي أن أقوم بهذا العمل وحدي". دخلت جناح رئيس الوزراء حيث اجتمعت بناتوار سنغ ورئيسه – ثلاثتنا هناك ولم نهتم لأن نلمس الحلوى والقهوة التي قُدِّمت لنا.

وقلت: "السيد رئيس الوزراء هذه صفقة العمر. أنت والرئيس بوش على وشك أن تضعا العلاقات الأمريكية الهندية على مسار جديد كلياً. أنا أعلم أن الأمر شديد عليك، وهو شديد على الرئيس أيضاً. أنا لم آت إلى هنا لأناقش نص الاتفاق - بل جئت لأطلب إليك أن توعز إلى المسؤولين لديك ليحاولوا إنجاز الاتفاق. ولننته منه قبل لقائك مع الرئيس". رئيس الوزراء سنغ رجل عاقل رقيق السلوك يتكلم بتؤدة وبصوت خفيض، عارض في بادئ الأمر لكنه ما لبث أن أومأ برأسه إشارة الموافقة ليحاول مع أعضاء وفده مجدداً.

توجهت مباشرة إلى البيت الأبيض وأخبرت الرئيس بما فعلت. وعندما وصل الهنود جلس وفدنا المفاوض مع وفدهم في قاعة روزفلت يحاولون صوغ الاتفاق، في حين جلس الرئيس ورئيس الوزراء سنغ وناتوار وأنا في المكتب البيضوي والقلق يساورنا ونتظاهر بالتركيز على مسائل أخرى. وأخيراً وصلتني رسالة قصيرة تطلب انضمامي إلى الوفد المفاوض. ودخلت وناتوار إلى الغرفة لنجد نيك بيرنز ونظيره الهندي ينظران إلينا بابتسامة عريضة، وإذا نيك يقول: "حصلنا عليه".

أطلق الزعيمان اتفاقية الإطار إلى الصحافة، وكان معظم الصحفيين كتبوا تقاريرهم مشيرين إلى فشل الاتفاق. جاء بوب زوليك إلى مكتبي وقال: "أحياناً يتعرض وزير الخارجية للاختبار. أما أنتِ فلا تقبلين الجواب بكلمة كلا". أحسست بالسعادة لكن افتتاحية صحيفة "نيويورك تايمز" أشارت بأنه قد يكون ثمة معارضة. فقد قالت إن الاتفاق الأمريكي الهندي سوف يجعل الموقعين المسؤولين عن معاهدة عدم الانتشار النووي أكثر ميلاً لاعتبار هذه المعاهدة مفارقة تاريخية، وليعيدوا النظر بمواقف ضبط النفس التي اتخذوها، وليجدوا سابقة أمامهم بأن الهند قد نجحت بما قامت به وأنها اليوم قد حصلت أخيراً على مباركة أمريكا".

غير أن التعليقات الواردة من جماعة معاهدة عدم الانتشار النووي كانت موضوعية، إذ تقضي حيثيات هذا النظام برمتها بأن الأقطار الراغبة بالحصول على طاقة نووية مدنية بموجب الضمانات - التفتيش ورفع التقارير وما إلى ذلك - **لن** تسعى لامتلاك أسلحة عسكرية. فكان ثمة اعتقاد بأن من السهل جداً تحويل التكنولوجيا من واحدة إلى الأخرى. ويقول بعضهم إن تلك الحجة قيلت بخصوص إيران. فكيف نقول إن الهند مختلفة؟

سؤال جيد. لكن الهند، بخلاف إيران، لم تكن تكذب على الوكالة الدولية للطاقة

الذرية بخصوص أنشطتها في التخصيب، ناهيك عن أن الحقيقة القائلة بوجود برنامج عسكري معروفة على نطاق واسع. ومع أنه من المنظور المثالي يمكن القول بأن الهند - أو الباكستان في هذه المسألة - ما كان لها أن تبني برنامج أسلحة نووية، فقد بات هذا الأمر حقيقة واقعة. لكن الشيء الهام من وجهة نظرنا يكمن في إدخال الهند في نظام الوكالة الدولية للطاقة الذرية حتى لو لم تستطع أو لم تشأ أن تكون طرفاً في معاهدة عدم الانتشار النووي (NPT). وهناك تطابق بين تفكيرنا وتفكير محمد البرادعي. رئيس الوكالة ومن موقفه هذا فهو الوصي على معاهدة عدم الانتشار. فالأفضل أن تكون الهند داخل الخيمة بطريقة ما حتى لو لم تنضم رسمياً إلى هذه المعاهدة. وقد تفهّم البرادعي هذه الفكرة.

ففي الحد الأدنى سيكون أي بناء جديد للمفاعلات بموجب الضمانات. ولدى الهند حالياً مواد نووية أكثر من كافية لأجل برنامجها العسكري. وهي تريد العون في الجانب المدني ونحن بحاجة لإنجاز استراتيجي حقيقي مع هذه القوة الديمقراطية الناشئة.

بيد أن العمل اللازم للانتقال من ذلك الإعلان الأولي عن اتفاق نووي مدني عام 2005 إلى اتفاقية إطار أكثر تفصيلاً مع حلول شهر آذار/مارس عام 2006 عندما يقوم الرئيس بزيارة إلى نيودلهي كانت تكتنفه صعوبات جمة وكان يخفق مرات عدة. لقد واجه رئيس الوزراء المصاعب عندما عاد إلى بلاده من واشنطن في صيف عام 2005. أثناء تلك الجولة كان الوفد الهندي يحاول التراجع عن بعض العبارات الخاصة بالضمانات. وقد ذهب ستيف ونيك إلى وزارة الخارجية الهندية في محاولة لإيجاد حل ما. وفكرت آنذاك بالابتعاد قليلاً هذه المرة بحيث تتاح لنا قضمة أخرى من التفاحة فيما لو أخفقا. لكنهما حققا النجاح بعد مناقشات كان منها الصعب واليسير وكادت تفشل أحياناً. فقد أصبح لدى الولايات المتحدة والهند اتفاق بخصوص الاستخدام المدني للتكنولوجيا النووية. والآن سوف يبدأ العمل الشاق الفعلي. غير أن هذا الاتفاق في الواقع لن يوضع موضع النفاذ حتى نطبق عدداً من المعايير ينص عليها القانون الأمريكي. وقد عشنا لنقاتل في يوم جديد - لكن ما أنجزناه حتى الآن يكفي حالياً.

هذه الصفقة النووية هي الخبر الذي حمله الرئيس معه في زيارته للهند. وفوق ذلك كان ثمة عناصر أخرى في الجولة أكدت لماذا كان الوقت مناسباً لتغيير

العلاقة مع هذه القوة العالمية الناشئة. أذكر جيداً لقاء الرئيس مع طلبة كلية الأعمال في جامعة حيدر أباد التي تعد مركز التقدم التكنولوجي الذي يجسد إمكانات الهند التي تؤهلها لتكون رائدة التكنولوجيا العليا والمحرك للاقتصاد. فقلت في نفسي "قد تكون هذه الجامعة صنواً لجامعة ستانفورد".

كان ثمة الكثير من المناقشات - إنما دون التزام - بخصوص سعي الهند للحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن الدولي. ولدى الهنود حجة قوية في ذلك، وهي حجة تعاطفتُ معها. مجلس الأمن الدولي لا يعكس التغيرات الحاصلة في ميزان القوى من جراء الحرب العالمية الثانية. والمؤسسات الدولية تشبه الحلقات في جذع الشجرة - تستطيع أن تعرف تاريخ مولدها من خلال النظر إلى عضويتها. فالأعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الأمن (ولديهم حق النقض "الفيتو") هي الاتحاد السوفياتي (الذي ورثته روسيا عام 1991) والصين (حيث حلت الجمهورية الشعبية محل جمهورية الصين التي كان بقيادة شانغ كاي شيك في تايوان عام 1971) وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة. أما الآن فتوجد قوى هامة أخرى وقارات بكاملها غير ممثلة في هذا المجلس. ماذا عن اليابان ثالث أكبر اقتصاد في العالم؟ وماذا عن الشرق الأوسط؟ وبالطبع قوى السوق الناشئة كالبرازيل والهند فهي أيضاً لا تملك العضوية الدائمة.

دافعت الولايات المتحدة بقوة عن قضية اليابان، ولكن، وبصدق القول إن سياسة إصلاح مجلس الأمن الدولي أكثر تعقيداً مما يمكن الأخذ بها. الصين تعارض إدخال الهند. وترشيح البرازيل يثير مسألة استبعاد المكسيك. والدول الأفريقية لا تتفق على مرشح يمثل قارة منقسمة بين الشمال العربي والجنوب الأسود وراء الصحراء الكبرى. والإصلاح قد يثير مسألة مؤلمة تغضب حلفاءنا الأقربين. ألمانيا أيضاً تريد هذه العضوية. هل يعقل أن يكون ثمة ثلاثة مندوبين أوروبيين - وبخاصة في وقت يفترض فيه أن الاتحاد الأوروبي لديه سياسة خارجية مشتركة؟

اعتمدنا استراتيجية تعترف بأهمية الإصلاح وترحب بالمقترحات المعقولة، لكننا لم نعمل بأي منها. بعد هذا الشرح يظل التركيز المتواصل من جانب القوى الناشئة مثل الهند على القضية المطروحة عاملاً مؤكداً على الإلحاح المتنامي على صوت لها في الشؤون الدولية.

* * *

وعلى سبيل المفارقة حيال زيارتنا إلى نيودلهي فقد ابتدأت زيارتنا إلى الباكستان بخبر سمعناه بمجرد وصولنا، ألا وهو وقوع هجوم على قنصلية الولايات المتحدة في كراتشي. قُتل موظف قنصلي أمريكي. لكن الرئيس الذي يكون دوماً لبقاً وسمحاً مع مضيفيه فقد حاول إقناع الباكستانيين أن هذا الحادث لن يلقي بظلاله على هذه الزيارة. لكنه بالطبع قد ألقى الظلال. كانت ثمة أجواء من اللاواقع ونحن نقاتل لتبدو الزيارة عادية. أصر الباكستانيون أن يقضي الرئيس ليلته في إسلام أباد ليثبتوا له أنها آمنة. وبعد جدال طويل قرر أن يدفع الشرطة السرية إلى ما وراء منطقة الاطمئنان وبأن يوافق على طلب الباكستانيين، ذلك أننا سوف نمكث في منزل سفيرنا الذي يشبه الحصن.

لكن المفارقات استمرت. اللقاءات مع رئيس الوزراء سنغ تركزت على التعاون التكنولوجي وإزالة الحواجز البيروقراطية المعوقة للاستثمارات الأجنبية. كما التقى الرئيس على مأدبة غداء مع أعضاء مجلس التعاون الاقتصادي الهندي الأمريكي. أما اللقاء مع الرئيس الباكستاني مشرّف فقد ركز على الإرهاب وردنا عليه.

لم تكن المحادثات وحدها وجه الاختلاف بين الزيارتين. في الهند دعينا إلى عشاء فاخر وجميل في الهواء الطلق على شرفة القصر الرئاسي حيث النسيم عليل وحيث نطل على حديقة غناء بديعة التصميم. أما في الباكستان فقد جلسنا في القصر وتناولنا العشاء على عجل لمدة ساعتين، ذلك أننا على وشك السفر عائدين إلى واشنطن. وتخلل العشاء "عرض ثقافي" تضمن عرض أزياء بأسلوب غربي كان في غير محله.

وبرغم ذلك أتاحت لنا زيارة الباكستان أن نلقي نظرة خاطفة على باكستان مختلفة. مشرّف ذلك "الفارس الممتطي صهوة جواده" الذي جاء إلى السلطة بانقلاب عسكري، أجرى تغييرات هامة في بلاده. فوجئت بوجود وزيرات من النساء القويات يمثلن الحكومة في اجتماعاتنا. وكان من اللافت أيضاً أن نرى فريقاً من الصحفيين النشيطين يوجهون أسئلتهم إلى الرئيسين حول كل شيء بدءاً من إمكانية إبرام اتفاق نووي مدني مع الباكستان – وهو ليس ممكناً من وجهة نظرنا – وحتى التوقعات حول الانتخابات المقبلة في البلاد. ولكن برغم كل سيئاته فقد عمل مشرّف على إطلاق حرية الصحافة وحرية القضاء ووضع الأرضية الجيدة

لعودة حكومة مدنية. ومن سخرية القدر أن هذه التغييرات سرعان ما غدت سبب دماره.

الهند والباكستان بلدان كان الفصل بينهما عملاً ناجحاً. والمؤسف أن محطتنا في كابول أكدت على رابطة من نوع آخر - فالباكستان وأفغانستان تشدهما إلى بعضهما رابطة أقوى من السابق ألا وهي مشكلة الإرهاب عبر الحدود. وأي تغيير مقترح في السياسة داخل الباكستان لن تكون نتيجته إلا تفاقم المشكلة.

في أيلول/سبتمبر عام 2006 سمعنا لأول مرة عن صفقة متوقعة بين الجيش الباكستاني وزعماء القبائل في شمال وزيرستان، هذا الإقليم المتوغل عميقاً في المنطقة الجبلية بين الباكستان وأفغانستان. أثناء محادثات مشرّف مع طالبان الباكستانية وافق على سحب قواته من أراضيهم مقابل ضمانات تزعم بأن تتوقف القبائل عن شن هجماتها على الجيش ووقف تسلل المسلحين عبر الحدود الأفغانية. فهذا الإقليم ظل طوال تاريخه بلا حكومة. حاول البريطانيون حكمه وفشلوا. والاتحاد السوفياتي آثر أن يترك القبائل المتدينة ذات النزعة للشك بالآخرين ورهاب الأجانب وشأنها. ونادراً ما تدخلت الباكستان في هذه المناطق التي لجأ إليها تنظيم القاعدة وجماعة طالبان بعد احتلالنا لأفغانستان.

وقد تبين أن الجيش الباكستاني يفتقر إلى العتاد والتدريب لهكذا مهمة، ويكره أن يغير قدراته وإمكاناته ليقوم بعمل أفضل. وهذا الجيش الذي لا يزال يركز على الهند على استعداد للقتال في كشمير، لا للقتال في مناطق قبلية تحت إدارة فدرالية وإقليم حدودي في الشمال الغربي. ومع أننا قدمنا للباكستان مساعدات أمنية بما يزيد عن 4.5 مليارات دولار قبل تشرين الأول/أكتوبر عام 2005، إلا أن هذا البلد لم ينجز إلا القليل جداً في إعادة هيكلة قواته المسلحة. وحقيقة الأمر أن الهم الأساسي عند إسلام أباد هو الإفراج عن صفقة طائرات F-16 التي اشترتها ثم أوقفت عام 1990 عندما ظهرت شبهات حول قيام الباكستان بإنتاج أسلحة نووية سراً. وافق الرئيس على طلب مشرّف بتسليم هذه الطائرات. وفي هذا الصدد قال مشرّف لي في إحدى المناسبات: "إن هذا سوف يسهّل العمل مع جيشي ويبني روح الشراكة". لكنها تعطي فكرة عن تفكير الباكستانيين بأن الطائرات ذات الأداء العالي وليس المعدات الميكانيكية العادية والتدريب لأجل مكافحة الإرهاب هي التي هيمنت على محادثاتنا.

والحقيقة الساطعة هي أن الباكستانيين ليس لديهم رغبة في القتال في منطقة حدودية وعرة تفصل بلدهم عن أفغانستان. وقرر مشرّف عقد صفقة مع زعماء القبائل - قوامها المثل القائل "عش ودع غيرك يعيش". وبمقابل انسحاب الجيش الباكستاني وافق هؤلاء الزعماء على إحكام سيطرتهم على "ضيوفهم" الإرهابيين. والواقع أن الشق الأول من الصفقة تحقق فأصبح هذا الإقليم ملاذاً آمناً للعديد من الجماعات الإرهابية: المقاتلون بقيادة بيت الله محسود، وشبكة حقاني التي لا تزال تمارس أنشطتها بعد انتهاء ولايتنا، وكذلك ما تبقى من فلول القاعدة.

جاء مشرّف إلى واشنطن في أواخر شهر أيلول/سبتمبر ليقدم هذا الاتفاق إلى الرئيس. وقلنا له إن الولايات المتحدة لن تنتقده علانية، لكننا سوف نعطي الاتفاق فرصة للنجاح. وأوضح له الرئيس في لقاء عقد بالمكتب البيضوي قرار الولايات المتحدة بأنها سوف تأخذ على عاتقها القيام بأي إجراء إذا علمنا بتهديد وشيك لأراضينا أو إن علمنا بأن أشخاصاً من القاعدة مختبئون هناك. وقلنا لمشرف مباشرة وبكل صراحة بأن من حقنا أن نتصرف ونعمل دون إذن منهم أو - ربما - دون علم إسلام أباد.

في تلك الليلة دعا الرئيس كلاً من مشرّف والرئيس الأفغاني قرضاي مع سفيريهما إلى مأدبة عشاء مصغرة في غرفة الطعام العائلية بالبيت الأبيض. وحضر المأدبة نائب الرئيس وستيف هادلي وأنا فيما تبين لنا أنها قصة تثير النزاع.

ابتدأ العشاء على نحو روتيني حيث أبدى كل من قرضاي ومشرّف رأيه حول مسير الأمور ضد طالبان والقاعدة. ولكن بعد نحو ساعة من الزمن بدأ مشرف يشرح الاتفاقية التي أبرمها مع زعماء القبائل. وأخذ يجّمل الوقائع ليجعلها مستساغة الطعم محاولاً إقناع الجميع بالفوائد المتوقعة، وتحدث لما يزيد عن نصف ساعة. قاطعه قرضاي فجأة قائلاً إن مشرّف قد عقد اتفاقاً مع الإرهابيين وليس مع زعماء القبائل. وعندما اعترض مشرّف محتجاً على قوله هذا أخرج قرضاي بحركة مسرحية قطعة ورق من داخل ردائه الفضفاض، وقال: "انظروا، إنها تنص هنا على عدم إزعاج طالبان". حاول مشرّف أن يرد عليه، لكن قرضاي لم يتوقف عن الكلام، بل توقف إذ كاد يتهم الرئيس الباكستاني بالتواطؤ في الغارات التي تشن عبر الحدود في بلاده.

بدأت الأمور تحتد. وأخذ السفيران يتململان في مقعديهما، وكذلك نحن. وبدا

المشهد أمامنا صراعاً من الوزن الثقيل دخل إلى حلبته بالخطأ مصارع أكثر قوة. كان قرضاي يحاول أن يثبت بأنه نائب عام ذكي، ومشرّف لا يملك الإجابة عن أسئلته، وبدا على حين بغتة بأنه لا يعرف على ماذا وقع.

تدخل الرئيس بوش مبدياً فكرة تقول لعلهم يستطيعون مراقبة مسيرة تنفيذ الاتفاق معاً. هو اتفاق ضعيف لكن كل ما يستطيع المرء أن يفكر به في تلك اللحظة هو الفصل بين طرفي هذه الحرب الكلامية. ولم يفلح أحد، إذ أخذت حدة كل منهما تتزايد سريعاً. والصورة التي نشرت في الصحف تختصر القصة بكاملها: قرضاي ومشرف يحملق كل منهما غاضباً بوجه الآخر، بينما نحن الأمريكيون المتفائلون المرحون دوماً، ننظر وعلى وجوهنا ابتسامة تشي بخوف - يقترب من السخف.

وأخيراً ذكر قرضاي شيئاً عن مجلس القبائل كان قد اقترحه. ولم يتلق جواباً. فاغتنمنا هذه الافتتاحية وحولنا مجرى الحديث نحو إنشاء هكذا مجلس. فقلت بأنني سوف أتصل بريان كروكر Ryan Crocker ورونالد نيومان Ronald Neumenn سفيرينا في إسلام أباد وكابول للمساعدة في تنسيق إحداث هذا المجلس. بعد أن غادر الرئيسان وقفنا، الرئيس ونائب الرئيس وستيف وأنا، ننظر إلى بعضنا بعضاً، ثم قال الرئيس: "كادا يتقاتلان بالأيدي". وأومأ كل منا موافقاً.

لقد بدت على نحو مفاجئ إدارة العلاقة بين حلفائنا في الحرب على الإرهاب مشوبة بالخوف ومثبطة للهمم حتى التطرف. ولكن لا بد من القول إن العلاقة بين هذين الرجلين قد ساءت كثيراً حتى من قبل ذلك العشاء، وكان التوتر بينهما ظاهراً لا يخفى على أحد عندما قمنا بزيارة أفغانستان أثناء جولة الرئيس في الأول من آذار/مارس عام 2006، أي قبل شهور من هذا اللقاء في واشنطن. حين وصلنا إلى كابول تحدث قرضاي صابّاً جام غضبه على مشرّف متهماً إياه بالرغبة في ضم الباشتون الأفغان إلى الباكستان. وسمعنا من مشرف اتهاماً مماثلاً حول رغبة قرضاي بإنشاء باشتونستان الكبرى إبان زيارتنا إلى إسلام أباد.

وانتقل الرئيس بالحديث مع قرضاي إلى موضوع تدريب القوى الأمنية الأفغانية ومكافحة الفساد - وإلى الموضوع الشائك جداً - الجهود التي لم تنجح في تخليص هذا البلد من نبتة الخشخاش. واقترح الرئيس متلطفاً إمكانية الاستفادة من بعض الطرائق التي حققت نجاحاً في كولومبيا، بما في ذلك رش المبيدات بالطائرات.

حميد قرضاي رجل مغرور، وكما كان الحال حين التقيته في العام السابق بدا يؤكد في حديثه على الأشياء الإيجابية. لكن الوضع محبط برغم تصريحه عن كل مشكلة نطرحها بأنها تحت السيطرة. فقد أدلى ببيان يتناقض مع تقديرات العديد من المنظمات الرقابية، إذ قال: "نحن نحرز تقدماً حقيقياً مع الحكام المحليين بخصوص التخلص من الخشخاش. وكل ما نحتاجه بعض المحاصيل البديلة - ربما الرمان - ليزرعوها". وأشار إلى أن شبكة الطرق لا تسمح بنقل الخضار والفواكه السريعة التلف إلى الأسواق، فأضاف: "إذن نحن بحاجة للطرق والطرق والطرق - وبالسرعة الممكنة. وكان لا ينفك يردد قصة القرويين الذين يأتون إليه يعدونه بزراعة النباتات الجيدة وليس النباتات الرديئة.

والحق يقال، من الجيد أن قرضاي رجل متفائل - ولعل هذا هو الشيء الذي أيقظه في الصباح ليقوم بعمل هو من أشد الأعمال صعوبة على وجه البسيطة. لكنني في بعض الأحيان لا أدري إن كان هو نفسه يصدّق ما يقول أو أنه يعتقد أننا قد نصدّقه. وهو لا يريد حتى الاعتراف بإمكانية تطبيق إجراءات شديدة مثل إتلاف المحصول من خلال رش المبيدات من الجو. وقد قُدّر لهذا الأمر أن يكون مصدر توتر بين بلدينا طوال المدة المتبقية من ولاية الرئيس. ولكن برغم شدة الإحباط الذي أصاب علاقتنا مع قرضاي في بعض الأوقات إلا أنه الرئيس المنتخب لأفغانستان. ومع أننا مع مرور الزمن بتنا نرى أهمية حكام المقاطعات في التصدي لتحديات هذا البلد، إلا أنه لا يوجد بديل لقرضاي الذي تقدم ليكون أول رئيس لبلاده يفوز بانتخابات حرة.

عصر ذلك اليوم قام الرئيس بحضور لورا وقرضاي وسفيرنا رون نيومان وأنا بقص الشريط إيذاناً بافتتاح المبنى الجديد الضخم برغم انعدام الجاذبية فيه لسفارتنا في كابول. سألني الرئيس عن رأيي في التصميم المعماري وعما إذا كان يعجبني. فقلت له ليس لدي ما أقوله. أما البناء فهو يفتقر إلى الجمال على كبره إنما يفي بالغرض ويبعث برسالة بأننا باقون في أفغانستان لأجل بعيد، بحلو الأشياء ومرها.

32

الديمقراطية في أمريكا اللاتينية وما وراءها

أربعة أيام فقط قضيتها في واشنطن بعد عودتي من جنوب آسيا عندما حان موعد جولتي المقررة إلى أندونيسيا وأستراليا. جدول الزيارات لشهر آذار/مارس كان دليلاً واضحاً يفسر سبب تخصيص طائرة لوزيرة الخارجية. وقد علمت قبل سفري بنبأ انتخاب التشيلي امرأة رئيسة للبلاد لأول مرة - هي ميشيل باشليت Michell Bachelet - وهو نبأ يبهج النفس لسببين، أولاً بسبب نوعها الاجتماعي وثانياً لأن شعب التشيلي استطاع أن ينسجم مع عملية انتقال السلطة سلمياً. وبهذه المناسبة بعث سفيرنا رسالة بأن الرئيسة المنتخبة تدعوني إلى سانتياغو لحضور احتفال تنصيبها، وبأنها تعتبر قبولي لهذه الدعوى تكريماً شخصياً لها. رغبت أن أعتذر بالقول إن تشيلي خارج مسار جولتي إلى جنوب شرق آسيا وأستراليا لكنني لم أفعل. ركبت الطائرة في العاشر من آذار/مارس وتوجهت إلى هذا الحدث العظيم الأهمية. وسررت بأنني لبيّت هذه الدعوة.

صباح ذلك اليوم التقيت بباشليت وتباحثنا باختصار حول التحديات الماثلة في هذه المنطقة. أعربت عن مخاوفي إزاء أوغو شافيز، ووافقت على تعهدها بأنها ستدافع عن الديمقراطية في أمريكا اللاتينية. غير أنني أدرك عن قناعة بأن تشيلي لن تقف في وجه شافيز. يتعين عليها أن تراقب خاصرتها اليسرى، ويوجد في هذا البلد الكثيرون ممن يتعاطفون مع شافيز وآرائه الراديكالية. وكانت غايتي هناك أن أقر وأعترف بمسار التشيلي الطويل والصعب نحو الديمقراطية. كان من الجميل جداً أن أرى البنات الصغيرات مرتديات الملابس البيضاء وقد جئن ليشهدن عصراً جديداً في تاريخ هذا البلد. وكان منظراً رائعاً أيضاً مشاهدة ريكاردو لاغوس Ricardo Lagos، الرئيس السلف لباشليت وهو يمشي إلى جانبها مرافقاً لها حتى المنصة

قبل أن يغادر المسرح - وهذا عمل يؤكد على الانتقال السلمي للسلطة. لقد مرت على التشيلي متاعب ومشكلات جمة من انقلابات عسكرية وثورات اشتراكية. فكان منظر استقرار الديمقراطية جديراً بهذه الزيارة. إضافة لذلك شعرتُ ببالغ السرور بأن الولايات المتحدة الأمريكية قد حضرت هذا الاحتفال، حيث رأيت أوغو شافيز حاضراً ليشهد هذه اللحظة. وقد رآني أيضاً - إنما على الجانب الآخر للقاعة. فطريقي وطريقه لا يلتقيان.

غير أنني في وقت سابق من ذلك اليوم التقيت باثنين من رؤساء دول أمريكا اللاتينية كانا من اليساريين، وأتوقع لهما أن يكونا حليفين لشافيز. (فقد لاحظنا وجود نزعة نحو الشعبية الراديكالية في الانتخابات الجارية في نصف الكرة هذا). وليس من المتوقع أن يكون كل من إيفو موراليس Evo Morales في بوليفيا وتاباري فازكيز Tabaré Vázquez في الأوروغواي مختلفين عنه. أما فازكيز فهو من حيث تخصصه طبيب أورام ومتمكن من علمه هذا. أعجبت به مباشرة وبخاصة لجهة تأكيده على إصراره لتحسين أحوال شعبه - وكذلك لدعوته الولايات المتحدة لتشاركه في هذا العمل.

أما موراليس، من جهة أخرى، فقد بدا لي سطحياً. ليس لديه أفكار - كل ما يقوله شعارات. عندما قدم لي قيثارة شعبية ذات أصل برتغالي، قائلاً بأنه يعرف أنني موسيقية، لم أفكر كثيراً بها وبما قال. وعندما خرجنا إلى الصحفيين المحتشدين رفعنا معاً "هذه الهدية" ليراها الجميع وتلتقطها عدسة الكاميرات. وقد أخبرني بعض الصحافيين لاحقاً أنها مزينة بورق الكوكا (التي يستخرج منها الكوكائين) وهي مادة ممنوعة يهدد موراليس بجعلها مشروعة في بلاده. ذعرت، لكنها تحكي الكثير عن عدم نضجه. أخبرت الرئيس بأنه قد يحب فازكيز وبأننا يمكن أن نتعاون مع هذا الرجل من الأوروغواي. إنما ليس مع موراليس الذي يُعتبر نسخة من شافيز ما عدا أنه ليس بمكر سيده.

ومع ذلك سررت بزيارتي إلى أمريكا اللاتينية حين ركبت الطائرة التي أقلتني إلى جاكرتا. كان سهلاً التركيز على شافيز وموراليس. ولكن يمكن القول إن جيراننا قد قطعوا شوطاً بعيداً في هذه المنطقة التي عاشت عقوداً من الزمن في ظل حكم دكتاتوري عسكري حتى الآونة الأخيرة.

لم تكن بلدان أمريكا اللاتينية وحدها التي تسير قدماً. فعندما تولى الرئيس

بوش منصبه كانت أندونيسيا بلداً كثير الاضطرابات. أطيح بالدكتاتور سوهارتو الذي حكم البلاد لسنين طويلة. وأنتجت الانتخابات حكومتين ضعيفتين، كانت الأولى برئاسة ميغاواتي سوكارنو بوتري ابنة سوكارنو أول رئيس سلطوي لأندونيسيا، وهي امرأة حسنة النية لكنها كانت قائدة تفتقر إلى الفاعلية والتأثير، ويزعمون أن زوجها غير مستقيم. وكان التحدي الإرهابي من "الجماعة الإسلامية" وهي فرع تابع للقاعدة يهدد بجعل الأرخبيل الأندونيسي ملاذاً آمناً ومكان انطلاق عمليات في جميع أنحاء جنوب شرق آسيا.

ولكن مع انتخاب سوسيلو بامبانغ يودويونو Susilo Bambang Yudhoyono المعروف باسم SBY، في أيلول/سبتمبر عام 2004 تراجعت أندونيسيا عن هذه الحافة. كان سوسيلو ضابطاً عسكرياً تلقى علومه في الولايات المتحدة. ويُعدّ التجسيد الحي لنجاح برنامجنا في التعليم والتدريب العسكري الدولي. وكان واحداً من أولى القرارات التي اتخذتُها بعد أن أصبحت وزيرة أن أعدتُ العمل بهذا البرنامج مع أندونيسيا بعد تعليقه على أثر قمع جاكرتا للإقليم المنشق عنها، إقليم تيمور الشرقية (الذي أصبح مستقلاً).

كان بول وولفويتز سفيرنا في أندونيسيا يطالب ولمدة طويلة بأن تعيد الولايات المتحدة العمل ببرامج تبادل الضباط، وكان محقاً في دعوته تلك. فالولايات المتحدة غالباً ما تقطع علاقاتها مع المؤسسات العسكرية احتجاجاً على انتهاكات حقوق الإنسان. ومع أن هكذا إجراء يعتبر إشارة هامة وله في بعض الأحيان أثره على سياسات الحكومات إلا أن له جانباً سلبياً أيضاً، إذ تفقد الولايات المتحدة الاتصال والنفوذ مع تلك المؤسسات. لكن الحافز لقطع العلاقات يأتي في معظم الأحوال من الكونغرس حيث يستخدم قلة قليلة من أعضاء مجلس الشيوخ قوة المال لغرض تغيير في سياسات السلطة التنفيذية. وفي حالتنا هذه كان باتريك ليهي Patrick Leahy عن ولاية فيرمونت من أقوى أنصار تعليق البرنامج. ولحسن الحظ عندما اتصلت به وأخبرته بأنني سوف أجدد مصادقتي على هذا البرنامج لم يعترض وهذا ما فوجئت به.

أما سوسيلو (SBY) فهو رجل عريض المنكبين، قليل الكلام، أشاع الاستقرار والكفاءة في الرئاسة. وكان صارماً – هو صارم مع الإرهابيين علماً أن لأندونيسيا سمعة تستحقها بأنها تفضل الصلح في النزاعات. وقد عرفنا سوسيلو بأنه شريك

عظيم في مكافحة الإرهاب، وقد استطاع أن يعبئ قواته الأمنية وكذلك شعبه لدعمه في أعقاب التفجير الذي وقع في بالي في تشرين الأول/أكتوبر عام 2002 وذهب ضحيته 202 من الأشخاص.

العالم اليوم بحاجة لأمثلة دالة على التعايش السلمي بين الإسلام والديانات الأخرى. وبدت أندونيسيا في هذا الشأن الحالة الرائعة. عندما قمت بزيارة إلى مدرسة دينية محلية لم أدر ما أنتظر أن أراه. فقد وجدت الصبية والبنات يتعلمون معاً، كما استمتعت كثيراً حين شاركت أحدهم، وكان يرتدي زي ألمو Elmo، لكي يطلق النسخة الأندونيسية لمسلسل "افتح يا سمسم" *Sesame Street*. وستبقى طويلاً في ذاكرتي صورة البنات الصغيرات يلوحن بأيديهن ليجيبوا عن أسئلة طرحتها عليهن في حين بدا الصبية خجولين. وقلت في نفسي وأنا أغادر حجرة هذا الصف في المدرسة الابتدائية "ليت هذا المشهد يحدث في الشرق الأوسط في يوم من الأيام".

أنهيت رحلتي هذه ذات التحدي الجغرافي الكبير حين حططت الرحال في أستراليا حيث مكثت في هذا البلد لأيام عدة. العلاقة بين الولايات المتحدة والأستراليين علاقة سلسة جداً ويبدو أن ليس أمامي عمل حقيقي أفعله. فالبلدان شديدا الارتباط ببعضهما، وفي الواقع كانت حكومة جون هوارد John Howard تقوم بعمل من الوزن الثقيل في العراق وأفغانستان. والرئيس بوش ورئيس الوزراء هوارد متشابهان كثيراً: كلاهما ذو شخصية صارمة قوية العزيمة لا تهاب المناظرات والنزاعات. كما تتولى أستراليا حل النزاعات في جنوب الباسيفيك. ولأن منصب وزير الخارجية في الولايات المتحدة هو العنوان الذي توجه إليه كل قضية تقريباً، فقد أحسست بارتياح لأن يكون لي حليف مثل أستراليا، مستعد دوماً لحل المشاكل، وليس مجرد الحديث عنها. وكان من دواعي سروري أن أتلقى مكالمة هاتفية من ألكساندر داونر Alexander Downer، وزير الخارجية، ليقول: "نحن نتعامل مع تلك القضية في جزر سليمان Soloman Islands" أو "نحن نعمل على قضية تيمور الشرقية". وأنا بدوري أسأله: "هل يوجد ما أستطيع أن أساعدكم به؟" فيجيب: "كلا، سوف أخبرك إن احتجت إلى شيء". جميل جداً أن أسمع صوته.

في هذه الزيارة عينها رتب ألكساندر لأجل عدد من الأنشطة التي تريح النفس وتتمم محادثاتنا الاستراتيجية المطولة. أوه، أجل. ألقيت كلمة في الجامعة

ورأيت في مواجهتي، كما كنت أرى في كثير من الأحيان، عدداً لا بأس به من المحتجين يهتفون بأعلى أصواتهم. وقد رأيت أن أتركهم يهتفون بشعاراتهم، وبعدئذ أقوم بتذكير الجماهير بنعمة الديمقراطية وحرية التعبير، فهذا يجعل الجمهور – حتى من غير المتعاطفين – يأتي إلى جانبي. كنت دوماً أقول: "يستطيع الناس الآن التعبير بحرية في كابول وبغداد، أيضاً". وقد ذكرت بعض الصحف أنني سئلت أسئلة لم تعرض علي مسبقاً. وهذا أمر على ما أرى لا يخلو من الأخطار وشيء غير عادي. فلماذا يتوقع شخص ما أن يرى الأسئلة مسبقاً؟ هنالك، بكل تأكيد، فوائد أن يكون المرء أستاذاً جامعياً لعدد لا بأس به من السنين، حيث يمكنه دوماً الاعتماد على احتمال أن يواجه فتى في التاسعة عشرة يريد أن يلعب "بعض الحيل" مع الأستاذ. وهذا ما أنا معتادة عليه.

وحضرت أيضاً مباريات السباحة في دورة ألعاب دول الكومنولث. ووجدت أن حبي للرياضة، مثل حبي للموسيقى، يوفر لي جسراً سهلاً للتواصل مع السكان. وكان ممتعاً أيضاً جلوسي مع بطل السباحة Ian Thorpe أو كما يلقبونه "توربيدو"، وكان ممتعاً أيضاً تقديم الميداليات للفائزين. توجد أنشطة ممتعة حقاً تتناسب مع عملي.

لكن الحق أقول لم يكن ثمة ما يكفي من وقت لاغتنام فرص في الأماكن الجميلة التي زرتها. لم يمض وقت طويل إثر عودتي من أستراليا حتى ذهبت إلى ناسو Nassau لحضور اجتماعات مجموعة دول الكاريبي CARICOM، برئاسة فريد ميتشل Fred Mitchell وزير خارجية البهاما وخريج جامعة هارفارد. هذه المنظمة تضم في عضويتها جميع البلدان الصغيرة في الكاريبي. وقد سبق أن أسستُ لعلاقات جيدة مع قادة تلك الدول القائمة على الجزر، وعلى نحو خاص من خلال حضوري الشخصي وإشراكهم في مسائل تتعلق بمشكلات السياحة أو الإغاثة من الكوارث والأمن إبان بطولات الكريكيت العالمية. هم أناس محبون ودوماً يطلبون إلي البقاء لمدة أطول للاستمتاع بالطقس الجميل والشواطئ ورياضة الغولف. وما كان باستطاعتي ذلك. وكنت أمكث عادة أقل من أربع وعشرين ساعة ثم أعود إلى الديار ومن ثم لأعيد توضيب حقائبي وأنطلق بجولة جديدة.

ولا أخفيكم أنني لا أجد مانعاً من كثرة السفر – وقد جعل الموظفون لدي وكذلك الطائرة هذه الأسفار سهلة. وقد حاولت أن أتبع روتيناً منتظماً حتى لو كنت

على سفر. ففي واشنطن أنهض صباحاً عند الرابعة والنصف وأصعد إلى الطابق العلوي وأنجز أعمالي لأكون في مكتبي في السادسة والنصف. وأحاول أن آوي إلى فراشي في العاشرة مساء لأقصى حد. أما حين أكون على سفر فمن النادر جداً أن أجد من الأجانب من يريد الاجتماع عند الساعة السادسة والنصف صباحاً، لذلك قد أنهض من فراشي عند الخامسة والنصف. والمعتاد أن تكون رحلة الطائرة أثناء الليل، وهذا ما يتيح لي النوم في الطائرة، فيبدأ العمل الرسمي بمجرد وصولي. لكنني أحس بالتعب عند انتهاء يوم العمل ما يجعلني أغفو مباشرة بالرغم من اختلاف التوقيت. ولا بد لي أن أعترف بأنني كنت أحياناً أغفو لبضع دقائق في السيارة أثناء انتقالي من مكان إلى آخر. وهذا يعني بأن على سفير الولايات المتحدة في البلد أن يقصر إيجازه لكي أفيد من مقدرتي الخارقة في الاستغراق في نوم عميق لعشر دقائق ثم أستيقظ نشيطة وجاهزة للعمل.

وقلما أحضر اجتماعات في وقت متأخر من الليل إلا إذا اقتضت المفاوضات ذلك، وكنت أخبر نظرائي بضرورة انتهاء مآدب العشاء عند التاسعة والنصف كحد أقصى. وأخبر أركاني قبل ذلك "أنتم لا تريدون لي أن أتخذ القرارات بالنيابة عن الولايات المتحدة بعد أربع ساعات نوم". وكنت أحاول اجتناب "الأطعمة" الشهية المحلية. ولعل هذا التصرف قد يكون أسهل مما يظن المرء. فالأطعمة في هذه الأيام متجانسة في مختلف أنحاء العالم. وليس عسيراً أن يجد المرء السمك المشوي أو اللحوم المشوية والخضار المطبوخة أينما ذهب. لكنني أترك مجالاً للاستثناء عندما أذهب إلى الشرق الأوسط ذلك أنني أهوى المازة (المقبلات) والأرز وأطباق اللحوم الشهية. ولكن لا بد من القول إن مواظبتي على التمارين الرياضية والنظام الغذائي والنوم الكافي جعلني أحتفظ بصحة جيدة طوال مدة ولايتي في هذا المنصب وجدول الأسفار المرهق الذي تحملته.

لكنني ما أحببت شيئاً أكثر من توقي لقضاء بضعة أيام أخرى في واشنطن حيث أستمتع بكل ما هو طبيعي. مديرة منزلي الاستثنائية آيمي غيلبرت Amy Gilbert تعتني بي جيداً وتتولى الأمور المنزلية كلها فلا أجد ضرورة للذهاب إلى البقال أو التسوق أو القيام ببعض المهام. وبرغم ذلك كنت أجد المتعة في الذهاب إلى سوق Watergate Safeway المركزي بين الحين والآخر ويحاول رجال المفرزة الأمنية المرافقة لي ألا يتطفلوا وأنا أجول بين صفوف منصات الرفوف

حيث تعرض أنواع الأغذية. قد تتلفت الرؤوس إليّ قليلاً لكن الناس عادة يتركونني وشأني لأخدم نفسي في المكان المخصص للخضار.

بالإضافة إلى التمرينات الرياضية التي أقوم بها لوحدي، كنت أتدرب مرتين في الأسبوع - أو كلما أتيح لي ذلك - مع تومي توملو Tommy Tomlo، وهو جندي سابق في مشاة البحرية شديد في تدريبه لا يرحم المتدربة لديه التي تجاوزت الخمسين من عمرها. وتومي من ولاية الاباما أيضاً ومن مناصري فريقي Auburn وRedskins ومع ذلك لم نكن لنختلف. وقد جندته إلى جانبي ليشاركني في مناسبات المشي/الجري التي تقيمها سوزان كومن Susan G. Komen(*) للتوعية من سرطان الثدي - ولا يزال مواظباً على هذه الرياضات حتى يومنا هذا. وقد بذل تومي مجهوداً كبيراً - وممتعاً - للمحافظة على صحته.

كما أنني حاولت ما أستطيع لأن أكرس وقتاً معيناً كل أسبوع للأنشطة التي تمتعني. فقد تعلمت درساً قاسياً في أعقاب 9/11 حيث أرهقت كثيراً من جراء عمل متواصل لتسعة وثلاثين يوماً. وكانت أوقات ما بعد الظهيرة من أيام الآحاد ملاذي الوحيد. أنهض في الصباح وأجري المكالمات الهاتفية مع مختلف أنحاء العالم بالإضافة إلى المكالمة الدائمة مع وزير الخارجية البريطاني. ثم أذهب للقداس في الكنيسة المشيخية الوطنية عند الحادية عشرة ظهراً أستمع إلى المواعظ، وأحياناً أقوم بزيارة قصيرة للعناية الرعوية لصديقي الكاهن المحترم أونيس ماك غاراهان Eunice McGarrahan.

وحين أعود للبيت أحاول ألا أقوم بأي عمل، بل غالباً ما أذهب لممارسة لعبة الغولف في قاعدة آندروز الجوية حيث يشاركني أصدقائي ساندي لانغدون وآن جونسون وماري بوش، أو قد ألتقي صديقي العظيم ومحترف الغولف ألان بيرتون حيث نمضي معاً في المضمار - وحتى عندما تكون درجة الحرارة حوالي 37 درجة فهرنهايت، التي هي الحد الأدنى لدي للخروج من المنزل. في إحدى المناسبات تجمدت الأرض واضطر ألان ليطرق الوتد بمضرب الكرة في كومة الرمل حيث توضع الكرة - حسن - لا يضير شيء من الطقس البارد جداً حين لا يكون لدي متسع من الوقت للعب.

(*) عمل على تأسيس المنظمة التي تعرف باسم "سوزان كومن للعلاج والدواء" صديقتي نانسي برنكر Nancy Brinker سفيرتنا النشيطة السابقة في هنغاريا ومديرة المراسم.

وفي أحيان أخرى أشاهد برامج NFL أو أعزف الموسيقى مع الخماسي الذي يرافقني دوماً. طالما كنت أعتز بتلك الساعات الخمس أو الست كلما أتيحت لي – أحياناً – فلا أفكر بكل ما هو حولي. ولكن عند الساعة السابعة مساء أو نحو ذلك أتصل بمركز العمليات وأسترجع في ذهني كل ما يلزمني لاستئناف العمل في الأسبوع المقبل. كنت فعلاً أكتشف ما صرت أدعوه "وقت الغروب" أو هو شيء من الرهبة بأن صباح يوم الاثنين على وشك الانبلاج.

33

تغيير في القيادة في العراق

كان لهذا الخوف ما يسوّغه لا سيما وأن الأحداث ازدادت سوءاً وعلى وجه الخصوص في العراق. فالهدوء النسبي الذي اتسم به رد الفعل العراقي في أعقاب التفجير الذي حصل في الجامع الذهبي (مسجد الإمام العسكري) في شهر شباط/فبراير لم يدم طويلاً. كانت هجمات المتمردين في تصاعد مستمر وفي محافظة الأنبار كان ثمة حرب حقيقية مفتوحة. تنظيم القاعدة في العراق بقيادة أبو مصعب الزرقاوي حقق لنفسه موطئ قدم في المحافظة. وكنا نخسر المزيد من الجنود الأمريكيين أيضاً، ليس فقط في محافظة الأنبار، بل وأيضاً في بغداد وفي الجنوب حيث ضاعف الإيرانيون دعمهم للميليشيات الشيعية الراديكالية. وبدأ العراقيون ينحدرون نحو صراع طائفي مذهبي وصل إلى حافة حرب أهلية شاملة.

كان البلد يسير متعثراً إلى الأمام ضمن فراغ في القيادة بعد أن تعثرت محاولات تشكيل الحكومة. بعد الانتخابات طُرح اسم إبراهيم الجعفري الذي رشحه حزبه ليكون مرشحاً توافقياً. لكن أحداً لا يريده رئيساً للوزارة، ناهيك عن كونه لا يستطيع كسب الأصوات الكافية. وتبع ذلك أزمة وصلت إلى طريق مسدود استمرت لأربعة شهور. وفي كل يوم يؤكد العراقيون بأن الجعفري لن يحصل على الأصوات الكافية في البرلمان التي تؤهله ليكون قائد هذا البلد. ومع ذلك كان عنيداً صلب المراس. يتحدى الجميع ويقول إنه لن ينسحب ويخيب آمال شعبه.

اجتمع رئيس الوزراء بلير والرئيس بوش وقررا أن من الأفضل أن نذهب، جاك سترو وأنا، إلى بغداد معاً. فهذه الزيارة تؤكد تضامن بريطانيا والولايات المتحدة وعزمهما على السيطرة على الوضع الأمني المتدهور وإيجاد حل له، علماً أننا في واقع الحال لدينا مهمة واحدة فقط ألا وهي إبعاد الجعفري.

وبدأت الجولة حيث توقفت في لندن لينضم جاك إلينا قبل وصولنا إلى بغداد. لقد بتنا صديقين حميمين كما كنا زميلين تجمعهما صلة وثيقة. في خريف عام 2005 أخذت جاك إلى مدينة بيرمنغهام مسقط رأسي في ولاية ألاباما، بعد أن أخذت على نفسي عهداً بأن أصطحب وزراء الخارجية إلى خارج واشنطن ليتعرفوا على بلدنا. إلا أن هذه الرحلة الشخصية جداً إلى مكان مولدي كان أثرها أكبر من ذلك كثيراً، فقد أعطت جاك الانطباع الجيد حول مدى التقدم الذي حققته الولايات المتحدة. ذهبنا لزيارة كنيسة والدي، ومنزل طفولتي. وأحسست كم كان جاك وزوجته مذهولين لدى مشاهدتهما بداياتي المتواضعة دون أن ينطق أحدهما بكلمة.

مدت بيرمنغهام لهما السجادة الحمراء وتصادفت زيارتنا مع احتفالية افتتاح النصب التذكاري للبنات الأربع الصغيرات اللاتي قُتلن عام 1963 في الكنيسة المعمدانية بالشارع السادس عشر. شاركت في هذه الاحتفالية، وبخاصة لأنني أعدها حدثاً شخصياً لي حيث كانت دينيس ماك نير رفيقة صفي في روضة الأطفال واحدة من هؤلاء الضحايا. سرت وجاك تلك المسافة القصيرة من الكنيسة نحو متنزه Kelly Ingram نمسك بأيدي أربع بنات صغيرات مرتديات الثياب البيضاء والوردية لهذه المناسبة. كانت تجربة قوية التأثير وعلى وجه الخصوص عندما علمنا كيف حطم الانفجار جميع النوافذ - إلا واحدة. فهذه النافذة التي رُسمت عليها صورة عيسى المسيح صمدت أمام الانفجار الذي لم يُحدث إلا ثقباً واحداً هو في مكان وجه المسيح.

إلى جانب ذلك أردت لهذين البريطانيين أن يريا الوجه الجديد لبيرمنغهام أيضاً، فذهبنا لزيارة جامعة ألاباما وتحديداً مركز بيرمنغهام الطبي الذي يعد من الطراز الرفيع. وأوضحت لهما كيف تحولت مدينة الفولاذ هذه وأصبحت محطة توليد الطاقة التكنولوجية بفضل خطة الحاكم جورج والس George Wallace الناجحة التي هدفت إلى جعل مدرسة للقطارات جامعة من الدرجة الأولى.

ثم كان ثمة شيء آخر نقوم به. ذهبنا يوم السبت إلى مدينة توسكالوزا Tuscaloosa حيث مشيت وجاك عبر النفق مع ما يزيد عن ثمانين ألفاً من أنصار فريق كريمزون تايد Crimson Tide وهم يهتفون بأصواتهم العالية للمباراة الكبيرة مع منتخب تينيسي Tennessee. وجاك رجل سياسي توقدت انفعالاته وهو ينعم بمحبة الجماهير. وأردت أن أخبره بأن المخلصين في ألاباما قد يهتفون تحية

لسنجاب يخرج من هذا النفق في تلك اللحظة. فهذه مناسبة مباريات اتحادات النوادي الكبرى لكرة القدم. نقفت قطعة النقد في الهواء، فأنبأتني أن ألاباما الرابحة. "نقفة جميلة" قالها برودي كرويل اللاعب الظهير الربعي في منتخب الاباما. أعرف أن صديقي البريطاني لا يعرف جيداً مجريات هذه اللعبة، ومع ذلك سر كثيراً لها. ربح منتخب ألاباما، وانتهت الأمور على خير ما يرام. وكانت خاتمة الأمسية وجبة طعام شهية في مطعم "جيم ونك للمشاوي" (Jim'N Nuk's Bar-B.Q.). أحب أصدقائي الجنوب كثيراً.

بادلني جاك هذه المبادرة في بداية عام 2006 عندما دعاني إلى دائرته الانتخابية في لانكشاير. كانت قمة الاحتجاجات غير متوقعة التي يحاول كل مضيف أن يعتذر لضيوفه عنها ولا حاجة لهكذا اعتذار. وفي الحفلة الموسيقية التي دعينا إليها ذلك المساء، غنت إحدى المؤديات أغنية Hey Jude الشهيرة لفريق البيتلز Beatles بعد أن استبدلت جزءاً كبيراً من كلمات الأغنية بعبارات مناهضة للحروب. وحاولت بطريقتها الخاصة جعل الجمهور يشاركها الغناء، لكن الجمهور لم يفعل. وجلس الحاضرون بصمت مطبق، ما أعطى الفعالية بكاملها نكهة هزلية.

وفي اليوم الثاني ذهبنا إلى الحي الذي يقطن فيه جاك خارج المدينة، وهي منطقة معظم سكانها من المسلمين غالبيتهم باكستانيون. فكان يسيراً أن أفهم لماذا يعاني الأوروبيون كثيراً من اندماج سكان من أقلية متمردة غير موالية. كثيرون أولئك الأشخاص المقيمون في هذا الحي لا يفكرون بأنفسهم بأنهم بريطانيون. ويبدو أن هذه المشاعر متبادلة.

سبق لجاك أن رتب نقاشاً لساعة من الزمن مع الزعماء المسلمين الذين كانوا جميعاً ينظرون إلي بكثير من الريبة حيث إنني وجه إدارة بوش في الخارج. ولم تنته الجلسة الحوارية بأفضل من بدايتها. كنت صادقة معهم إزاء ما الذي نحاول فعله، وإزاء تاريخ الولايات المتحدة الذي شهد الكثير من المتاعب مع الأقليات. وقد كُسِر الجليد حينما قلت: "عندما قال الآباء المؤسسون لأمريكا عبارة 'نحن الشعب' لم يقصدوني أنا". بعدئذ تبدلت الأسئلة لتصبح سؤالاً حول كيف يمكن لامرأة سوداء من ألاباما أن تصبح وزيرة للخارجية، وهل صادفت أنا أي تحامل أو تحيز؟ وقالت واحدة من النسوة: كيف يمكن أن يكون لها رأي عندما لا يكف الرجال عن الحديث. وقد تكرر هذا المشهد كثيراً إبان ولايتي في منصبي – مع البرازيليين من

أصل أفريقي في ولاية باهيا Bahia، ومع الطلبة الصينيين في جامعة تسنغ هوا Tsinghua، ومع الصحفيين في تركيا. وزيرة خارجية سوداء البشرة لا تنسجم مع النمط المعروف لدى معظم الناس عن الولايات المتحدة. ولعل طوني بلير كان أفضل من لخص هذه الصورة عندما قال بأنه دهش كثيراً بالمنظر الذي رآه في أول لقاء له بكامب ديفيد مع الرئيس حيث وجده وإلى جانبيه كولن باول في جانب وأنا في الجانب الآخر. وتساءل في نفسه "هل يمكن لهذا أن يحدث في بريطانيا؟" قال بأن جوابه كان بصمت "ليس بعد".

كانت الزيارة مناسبة تنويرية فتحت عيوني على أشياء كثيرة على الرغم من التركيز الصحفي على الاحتجاجات التي كانت ناجحة إلى درجة كبيرة. ولكن أثناء جلسة حوارية لسؤال وجواب عُقِدت بعد ملاحظات قلتها في مركز كاثام للمحاضرات التابع لهيئة الإذاعة البريطانية BBC-Catham House Lectures في بلاكبرن Blackburn، قلت شيئاً جرى تفسيره على نحو لم أقصده. طُلب إلي أن أقدم أمثلة لدروس تعلمتها من بعض الأخطاء التي ارتكبت على مدى الأعوام الثلاثة السابقة. وبعد أن قدمت مناقشة مطولة حول مدى صعوبة اتخاذ القرار في خضم حادثة تاريخية، سواء كان القرار تكتيكياً أم غير ذلك، أم هو جيد أم سيئ، وختمت مناقشتي هذه بالقول على سبيل السخرية "أعرف أننا ارتكبنا أخطاء تكتيكية - بل الآلاف منها. وأنا على ثقة من ذلك. ولكن عندما تنظر إلى الوراء في التاريخ فإن الشيء الذي سيصدر الحكم فيه هو هل اتخذتم القرارات الاستراتيجية الصائبة؟ إن كنت تقضي وقتك كله تحاول إصدار حكم على هذا القرار التكتيكي أو ذاك، فإني أعتقد أنك تغفل الامتداد الأوسع؟"

ولأنني ظننت أن الملاحظة الأخيرة - تغفل الامتداد الأوسع - توضح ما سبقها من ملاحظات، لم أفكر كثيراً بما قلت إلى أن رأيت عناوين الأخبار في ذلك المساء، وكلها تقول "رايس تعترف بآلاف الأخطاء في العراق". وحيث إنني استخدمت لفظة "تكتيكية" افترض العسكريون أنني أضع اللوم عليهم. وحاولت إزالة هذا اللغط، وقلت للصحفيين بأنني لم أقصد المعنى الحرفي للكلمة. وكان احتجاجي بقولي: "حين أقول إنني فعلت ذلك ألف مرة فهذا لا يعني حرفياً أنني فعلته فعلاً ألف مرة". ولم أجد فائدة. وظلت القصة هذه في التداول لأيام عدة. لم أتوقع قط كيف يكون وقع كلماتي في الأسماع. ولم تكن تلك المرة الأخيرة.

إذن، عندما أُوفدنا، جاك وأنا، إلى بغداد معاً في الثاني من نيسان/أبريل عام 2006 كنا حقاً صديقين حميمين. عندما صعد جاك إلى الطائرة كان مصاباً بالأنفلونزا. شاهدته وهو يهيئ نفسه للنوم على الأرض في تلك الرحلة الليلية. فقلت له: "أنت، يا جاك، تنام على السرير في قمرتي وأنا أنام على الأرض". شكرني على ذلك وكان في صحة أفضل في اليوم التالي. لم أفكر كثيراً بالأمر، لكنه كان قصة في اليوم التالي، حيث وجه الصحفيون المرافقون سؤالاً إلى جاك: "هل صحيح أنك أخذت سرير الوزيرة رايس وهي نامت على الأرض؟" لست أدري لماذا بدا غريباً أن أعرض ذلك الأمر على جاك وجاك يقبل عرضي. الصحافة تستطيع أن تجعل قصة من أي شيء.

تصادفت رحلتنا إلى بغداد ذلك الصباح مع طقس رديء، لكن هذا الطقس لا يمنع طائرتنا من الهبوط. وقيل لنا إن الطائرات العامودية لا يسمح لها بالتحليق. ولكن جاك ومفرزتي الأمنية تمسكوا بإصرارهم. إما أن ننتظر حتى يصفو الجو أو أن نذهب إلى منطقة أخرى في العراق - لعلها كردستان. المشكلة أن طريق بغداد المطار أو "طريق الموت" كما يصفه العراقيون، بسبب ما اشتهر به من هجمات مميتة يقوم بها المتمردون، هو الطريق الوحيد من المطار إلى المنطقة الدولية. والوفيات بسبب تفجيرات في الطرقات كثيرة وليس ثمة وقت لأي محاولة لتأمين الطريق.

اجتمعت وجاك واتفقنا بما أن القيادة العراقية تنتظرنا في بغداد فسوف نجازف. بعد أن حطت الطائرة وترجلنا ركبنا جميعاً في سيارة سباربان Suburban سوداء اللون ومعنا السفيران وانطلقنا في رحلة ستة أميال محفوفة بالأخطار إلى وسط العاصمة. وفجأة توقف الموكب. لقد أقام العراقيون حاجزاً على الطريق وتباطأت حركة المرور كثيراً. وعلى كلا جانبي موكبنا توجد حافلات وسيارات شاحنة، أي واحدة منها قد يكون على متنها قنبلة محتملة. وليس أمامنا شيء نفعله سوى الانتظار. لم أكن خائفة بوجه خاص مع أنني لا أعلم الكثير عن الخطر. لكنني شعرت بالارتياح عندما تمكنا أخيراً من المرور وعبرنا بوابة المنطقة الخضراء حيث الحرس الأمنيون واقفون في حراستهم.

هذا وقد تبين لنا أن هذه الرحلة بقدر ما كانت غريبة خارجة عن المعتاد، كان اجتماعنا هكذا مع الجعفري الذي لا يمكن وصفه إلا بأنه بعيد عن الواقع. كل ما

ظننته به الآن ومن قبل أنه شخص ملائم لمنصبه الجامعي، ولا يصلح لقيادة سياسية. رحب بنا وتكلم بالتفصيل شارحاً خططه عندما يصبح رئيساً للوزراء. وتساءلت في نفسي: "هل هو قادم من عالم آخر؟"

اتفقت وجاك على أن يأخذ كل منا دوراً في الحديث عن وجوب أن يكف عن سعيه للوصول إلى منصب رئيس الوزراء، أي سوف أتحدث أنا عن الوقائع الأساسية لهذا الوضع وبعدئذ يحدثه جاك حديث رجل سياسي مع رجل سياسي. لكن كل شيء عرضناه كان يواجه بالعناد وبذهن متبلد. فقد قال: "لا أستطيع أن أخيب آمال الناس الذين رشحوني". وأحسست بالرغبة في الرد عليه قائلة "لا أحد يريد لك أن تكون رئيس وزراء – حتى من رشحك". لكنني أمسكت لساني وتركت جاك يحاول ثانية. وبعد برهة من الزمن قلت له: "أنت لن تكون رئيس الوزراء. وعليك أن تتنحى. وهذا ليس لأن الولايات المتحدة تريد ذلك. العراقيون لا يريدونك، وهذا هو المهم". بدا لي أن جاك فوجئ بما قلت لكنني أردت أن أكون صريحة في الحديث مع الجعفري الذي بدا لي أنه انزعج وتألم بينما كان المترجم يتابع ترجمته. لكنه تمسك بموقفه.

ثم ذهبنا لمقابلة الزعماء العراقيين الآخرين الذين سألونا بصريح العبارة إن كنا قد أقنعنا الجعفري بالتنحي. وتساءلت في نفسي: "لماذا تعتمدون علينا لنقوم بعملكم البغيض؟" وإذ كنا لم نقتنع بما حققنا عدنا أدراجنا للقاء الجعفري. وفي هذه المرة كان ثمة مترجم واحد في الغرفة وأوصل الرسالة مجدداً. ومع أنه اعترض وقاوم لكننا علمنا أننا نجحنا هذه المرة. وبدأ يقترح علانية بأنه قد يضطر للانسحاب وقد انسحب بعد ثلاثة أسابيع، أي في 20 نيسان/أبريل.

بتاريخ 21 نيسان/أبريل قدم التحالف الشيعي ترشيحه لنوري المالكي الذي انتخبه البرلمان. والآن صار لدى العراق رئيس منتخب ديمقراطياً وبدأت حقبة جديدة.

بعد أقل من شهر من زيارتي مع جاك سترو لتأكيد الوحدة البريطانية الأمريكية قرر الرئيس بوش بأنني يجب أن أسافر إلى بغداد ثانية – وفي هذه المرة مع دونالد رامسفيلد بهدف تأكيد وحدة البنتاغون والخارجية. لا مانع لدي بهذه الفكرة علماً أنني كنت غير واثقة بأنها سوف تمتص موجة كل تلك القصص الإخبارية التي أوردتها الصحف تحت عناوين شتى مثل "دون يكره كوندي" و"كوندي تكره دون" والتي باتت الحديث المتداول في واشنطن. لا أنكر أن علاقتي

مع دون كانت مشوبة بنكد وغضب. فقد استاء من دوري كمستشارة للأمن القومي لأنه لا يحب أن يتدخل "البيت الأبيض" في شؤونه. والآن، وأنا وزيرة للخارجية، فإنني أظن أنني بدوت أمامه أستعرض عضلاتي مجازاً وأدفع للتدخل في الزقاق المخصص لمسار البنتاغون.

وصلنا إلى ما يشبه المبارزة بالسيف بخصوص أوزبكستان، على سبيل المثال، حيث أصدرت الخارجية تقريراً شديد اللهجة بخصوص حقوق الإنسان ضد النظام في أعقاب الاضطرابات التي اندلعت في شهر أيار/مايو عام 2005. ورد الرئيس الأوزبكي، إسلام كريموف على هذا البيان مهدداً بطردنا من القاعدة العسكرية التي سمح لنا بها عندما غزونا أفغانستان. ولنستذكر أيضاً أننا دفعنا ثروة صغيرة لأجل هذا الامتياز، لكن هذا الدكتاتور أحس بأنه غير ملزم باحترام هذا الاتفاق وقال ذلك.

اتصل دونالد بي ليقول بأنني يجب أن أتراجع، وقال: "المؤسسة العسكرية بحاجة لهذه القاعدة. وأمننا معرض للخطر". وأجبته بأنني أتعاطف مع البنتاغون وموقفه لكنني أرى أن الولايات المتحدة لا يمكن أن تليّن موقفها بشأن حقوق الإنسان كبديل عن الوجود العسكري في أوزبكستان. وأضفت قائلة: "وعلاوة على ذلك، وبما أنه الآن يهددنا فنحن لا يمكن أن نستسلم". سمع دونالد هذا القول ورأى فيه بأن "حقوق الإنسان هي الورقة الرابحة مقابل الأمن" وطلب إلى ستيف هادلي أن ينقل هذه القضية إلى الرئيس. والرئيس دون شك يريد الاحتفاظ بهذه القاعدة لكنه لم يطلب إلي أن أخفف نبرتي. لذلك لم أخففها. وبالتالي تابع كريموف تهديداته، إلا أنني دخلت في مفاوضات حول حقوق القاعدة في قيرغيزستان وقد أوضحت طاجكستان بأن بمقدورنا أن نستعمل أراضيها أيضاً "إذا لزم الأمر".

كانت هذه واحدة من قضايا النزاع مع دونالد. ولا أخفيكم بأننا لم نحاول مرة إصلاح هذه العلاقة بعد حادثة "مجموعة تحقيق الاستقرار في العراق" التي وقعت في خريف عام 2003. فاتسعت الفجوة بيننا بعد ما صادق الرئيس على مبادرة "نظف وامسك وابنِ" التي عرضتها أنا في تشرين الأول/أكتوبر عام 2005 لأوضح للرأي العام ما الذي نحاول إنجازه في العراق كما ذكرت آنفاً.

ولكن بالرغم من كل ذلك لم تكن الخلافات بيني وبين دونالد شخصية، فما زلنا نحافظ على علاقتنا المدنية – وحتى الاجتماعية. أما في مسائل السياسات فقد

كنا في الغالب نصطدم. لهذا كنت في ارتياب إزاء زيارتنا المشتركة لبغداد. وكان دونالد معارضاً شديداً للفكرة. كانت التحضيرات لهذه الرحلة في منتهى الصعوبة أمام أركاني لأن كل قرار إلى جانب البنتاغون، مهما كان صغيراً، يحتاج لموافقة دونالد. وأخيراً أصبحنا جاهزين للسفر. وذهبنا إلى بغداد كل على حدة، أنا توجهت إلى هناك من اجتماع وزراء خارجية حلف شمال الأطلسي عن طريق اليونان وتركيا، بينما وصل دونالد من الكويت.

سارت الأمور جيداً مع قادة العراق لولا مأساة وقعت في تلك الأثناء. فقد توفيت شقيقة طارق الهاشمي، وهو زعيم عربي من السنّة تولى منصب نائب الرئيس العراقي مرتين، إثر إطلاق المتمردين النار عليها يوم وصولنا. وكان الهاشمي قد فقد أخا له قبل أسبوعين في حادثة إطلاق نار منفصلة، وقد قتلت شقيقته بعد يوم واحد من اجتماع عقده الهاشمي مع نظيريه الشيعي والكردي ليصدروا دعوة مشتركة موحدة لسحق التمرد. كان واضحاً وبشكل متزايد بأن الإرهابيين لن يدخروا جهداً في محاولتهم لترهيب وتهديد ومنع العراقيين من تشكيل ديمقراطية موحدة تتمتع بالاستقرار.

لقد وجدنا، دونالد وأنا، نوري المالكي، رئيس الوزراء الجديد شخصاً يدعو للاطمئنان، والسبب يعود في معظمه لكونه يعرف ماذا يريد أن يفعل. لم يكن قد تسلم منصبه رسمياً لذلك كانت أفكاره كلها قائمة على مفاهيمه، إنما على الأقل لديه أفكار وكان ذلك بمفارقة مدهشة مع الجعفري.

من ناحية أخرى كان كل ظهور علني لي مع دونالد يشكل كارثة. وقد بدأ ذلك عندما عقدنا أول لقاء صحفي. أثناء مناقشة حول مائدة مستديرة لأعضاء الفريق الصحفي لكل من الدفاع والخارجية سألت جانين زكريا Janine Zacharia من بلومبرغ Bloomberg عما إذا كان قدومنا "السري" يحكي شيئاً عن الوضع الأمني. حسن، هو كذلك، وما يحمله السؤال من معان ليس جيداً بخصوص الظروف على الأرض. رد دونالد سريعاً بقوله: "أعتقد أنه لا يحكي شيئاً حول ذلك ... وأنا لا أرى أي شيء رداً على سؤالك". وحاولت أن أصلح الأمور فقلت شيئاً حول التحسن الحاصل لدى قوات الأمن العراقية، ثم أخذت السؤال التالي. وفي الواقع أخذت عدداً من الأسئلة بينما كان دونالد يسلي نفسه بالرسم وهو شارد الذهن على قطعة من الورق. أحسست بأن مشاعري جُرحت وأشرت إلى شون لينهي هذا اللقاء.

ففعل. ثم غادر دونالد. ولأول مرة أقضي الليل في العراق. كان من شأن أدائنا هذا أن أكد ما تتناقله الصحف حول الشقاق بيننا، وليس ثمة شيء يمكن فعله لإصلاح الوضع.

لقد كان ذلك، بصراحة القول، أقلّ القليل من مشاكلنا. العراق ينحدر نحو الفوضى وأشياء كثيرة معلقة على نجاح رئيس الوزراء الجديد. في ذلك المساء طلبت الاجتماع بالمالكي في منزل السفير زال.

كان رئيس الوزراء الجديد يرتدي بزة بنية اللون يشعر بارتياح وتباهٍ، وبدا لي ظل الساعة الخامسة. جلسنا سوية في غرفة الجلوس بمنزل السفير ومعنا المترجم فقط، نحاول أن نتعرف على بعضنا ونتحدث عن مستقبل بلده. قال إنه يتفهم ضرورة تحسين الوضع الأمني لكن ذلك يحتاج لوقت طويل. وإذا استطاع تحسين أوضاع الكهرباء سريعاً سيشعر الشعب بالتحسن الفوري. وسأل عما إذا كنا نستطيع أن نساعد في هذا الأمر. وقلت: سوف نفعل ما نستطيع، لكنني كنت أعرف في قرارة نفسي أن الشيئين مرتبطان معاً ولا ينفصمان. وفي تلك اللحظة فكرت بكل تلك الجهود الفاشلة لتحسين أوضاع الكهرباء لغاية الآن.

كان انطباعي العام جيداً. المالكي رجل واقعي ويتكلم الإنكليزية قليلاً. قضى مدة نفيه في سورية، وليس في طهران لأنه لا يطيق الإيرانيين. هو شخص يميل إلى الفظاظة ويحب الصراحة في القول وهذا ما نال إعجابي حقاً. قال: "عانى العراقيون ما فيه الكفاية، وإذا لم نثبت لهم بأننا قادرون على الحكم فلن نكون قادرين على ذلك. سوف يضيع كل شيء إن لم نثبت أننا قادرون على الحكم". أدهشني قوله هذا. هذه هي المرة الأولى التي نجد فيها قائداً عراقياً يأخذ الأمور على عاتقه بدلاً من أن يسأل ماذا نستطيع نحن، الولايات المتحدة، أن نفعل. عندما قلت له إن معظم العرب السنّة لا يشعرون بالأمان عندما يشاهدون قوات الأمن العراقية يهيمن عليها الشيعة، أبدى المالكي ما يمكن وصفه بالفكاهة السوداء إذ قال "وأنا أيضاً لا أشعر بالأمان عندما أراهم". والحق أقول لقد ارتحت لنوري المالكي. عندما غادرت بغداد في اليوم التالي كنت أشعر بتفاؤل فاق ما شعرت به منذ ذلك التفجير الواقع في الجامع الذهبي قبل أربعة شهور.

34

تغيير المسار بخصوص إيران

أتاح **لي إحساسي المؤقت** بالارتياح في الشأن العراقي أن أركز اهتمامي على مشكلة إيران المستمرة. سبق وأن اتخذنا عدداً من الخطوات الصغيرة قبيل حلول ربيع عام 2006 بهدف توحيد المجتمع الدولي حيال القضية الإيرانية. التقيت بنظرائي في مجموعة "5+1" في نيويورك على هامش اجتماعات عدة في الأمم المتحدة في محاولة لدفع هذه العملية قدماً، ولكن لم يبد إلا القليل جداً من الدوافع لاستصدار عقوبات من مجلس الأمن ضد طهران. وحقيقة الأمر أن الإجماع غير المريح الذي توصلنا إليه في لندن قد بدأ يعطي علامات توتر، ذلك أن الروس شرعوا في إرسال إشارات علانية بأنهم لا يحبذون اتخاذ إجراءات عقابية. إذن نحن بحاجة للقيام بتحرك جديد.

لكن الجزرة الكبرى للإيرانيين هي مشاركة الولايات المتحدة في المفاوضات. وكما قال خافيير سولانا، رئيس السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي: "هم يريدون أمريكا. هذا كل ما يريدونه - أمريكا". ونحن غير مستعدين للدخول في المفاوضات دون شروط، ولكن هل حان الوقت لنصدق خداع الإيرانيين؟ وماذا لو عرضنا الدخول في المفاوضات مقابل تعليق إيران لأنشطتها التخصيبية والمعالجة؟

الجدير بالذكر أن التوصل إلى إجماع حول تغيير في السياسة الأمريكية بهذه الدرجة لن يكون سهلاً. ولست أدري إن كنت قادرة على إقناع الرئيس بهذه الفكرة. أثناء عطلة عيد الفصح فعلت ما كنت أجده دوماً مفيداً، ألا وهو أنني كتبت دراسة ألخص فيها الخطوط العريضة لتغيير محتمل في السياسة. ففي بعض الأحيان يصعب على المرء أن يتنحى قليلاً ليفكر أمام زحمة الأحداث

اليومية. وكنت أجد من المفيد لي أن أقتطع جزءاً من الوقت، غالباً ما يكون ذلك أيام نهاية الأسبوع أو العطل الرسمية، فأكتب دراسة أوضح فيها ما يجول بخاطري. وفي هذه الدراسة أردت أن أكون على ثقة أكيدة بما لدي من حجج قبل أن أتحدث مع الرئيس.

بدأت بمناقشة هذه الأفكار مع الرئيس بعد عطلة عيد الفصح مباشرة. لم يقتنع الرئيس من فوره بأن علينا أن نعرض دخولنا في المفاوضات. وواصلنا التقدم والتراجع في كل من الاجتماعات الست المنفصلة. ولم يزل على موقفه، غير جاهز لاتخاذ القرار عندما حل منتصف شهر أيار/مايو، ولم يكن أعضاء لجنة المديرين في مجلس الأمن القومي على قرار واحد بخصوص هذا الموضوع. وعندما يقارب الرئيس فوائد ومساوئ الاقتراح يتصل بي عادة ويقدم رأياً أو يطرح سؤالاً. وهذا ما حصل، إذ اتصلت ليز وقالت: "الرئيس على الهاتف".

"نعم، سيدي".

سأل الرئيس: "كنت أفكر، افترضي أننا لعبنا هذه الورقة وعمل الإيرانيون على إطالة المفاوضات؟"

فقلت: "نحن نستطيع دوماً الانسحاب بعد فترة من الزمن - ستة شهور مثلاً".

اعترض الرئيس قائلاً: "كلا. أنت تعرفين بأننا لن نستطيع أن نفعل ذلك. أستطيع الآن سماع أصدقائنا يتوسلون للاستمرار في المفاوضات لمدة أطول. سنكون في فخ".

في إحدى محادثاتنا الهاتفية صباح يوم أحد أثار الرئيس تخوفاً آخر، إذ قال: "ولنفترض أننا فعلنا، وتحدث الأوروبيون أو الروس متملقين، ولم يمضوا قدماً نحو فرض عقوبات؟"

وأجبت: "هذه مخاطرة، سيدي. لكننا الآن نحن غير قادرين على الحراك. وعلينا أن نجازف".

وأخيراً سألته إن كان ممكناً أن نتناول العشاء معاً بمشاركة ستيف هادلي ونفكر فيما يمكن عمله. يجب علي أن أقدم هذا الاقتراح قبل موعد جولتي الأوروبية المقررة في بداية حزيران/يونيو. وكنت آمل أن أجتمع مع مجموعة "5+1" في ذلك الحين. فقال: "تعالي غداً مساءً".

في مساء اليوم التالي التقينا على العشاء مع الرئيس والسيدة الأولى وستيف هادلي في قاعة الطعام حيث يتناول الرئيس والسيدة الأولى وجباتهم اليومية. في العديد من المناسبات حين أشاركهم في هذه القاعة تكون الأحاديث ودية، وتدور حول أصناف الأطعمة المقدمة في الوجبة - والرئيس يهتم كثيراً بالحلويات في ختام الوجبة. في تلك المناسبة تحديداً تناولنا الطعام سريعاً، ثم توجهنا، الرئيس وستيف وأنا، مباشرة إلى مكتب الرئيس في الطابق العلوي. وكما ذكرت في موضع سابق هذه هي الغرفة التي اتخذ فيها الرئيس قراراته الهامة جداً يوم السادس عشر من أيلول/سبتمبر عام 2001 التي أفضت إلى الحرب في أفغانستان. هذه الغرفة باردة وكئيبة، لا تدخلها الشمس ولا تغري، كما المكتب البيضوي. وفي ذلك المساء تحديداً كانت شديدة البرودة - أو لعل ذلك هو حقيقة أنني وجدت نفسي لا أصل إلى مكان ما. وعرضنا لجميع العوامل ذات الصلة: ذلك المأزق الذي يحاول الإيرانيون استغلاله بينما يواصلون تحسين قدراتهم، والانزلاقات الحاصلة داخل التحالف الدولي، وتصاعد الهجمات على قواتنا بقيادة حلفاء إيران في العراق. وهذا العامل الأخير جعل الرئيس وأعضاء مجلس الأمن القومي يتساءلون عما إذا كانت "مكافأة" الإيرانيين بعرض التفاوض معهم قد تفيد بينما هم يقومون بقتل جنودنا.

في اجتماع آخر لمجلس الأمن القومي حول هذا الموضوع عينه هدأت حدة المعارضة عما كنت أتوقعه من جانب المديرين الآخرين في المجلس. لم يقل نائب الرئيس شيئاً سوى أنه أكد على نقطة ذكرها الرئيس سابقاً، ألا وهي علينا أن نكون على ثقة أكيدة بألا يفسر الإيرانيون هذا العرض بأنه تعبير عن الضعف. ولم يقل دونالد شيئاً. وعلى نحو غير متوقع سأل الرئيس حول ما إذا كنا سنقدم عرضنا للدخول في المفاوضات دون شروط. فهذه الفكرة كادت تتلاشى أمام شدة تركيزنا على أهمية التحقق من تعليق البرنامج. أما أسوأ نتيجة محتملة فسوف تكون في إجراء المفاوضات بينما يواصل الإيرانيون تحسين قدراتهم.

لكن الرئيس أبدى اعتراضه ثانية عند نهاية الاجتماع قائلاً إنه يريد أن يفكر في ذلك. وانتحيت جانباً مع ستيف خارج غرفة المواقف وسألته: "ما الذي لا يزال يفكر به؟"

أجاب ستيف: "يعتبر هذا الموضوع صفقة كبيرة. وأعتقد أنه سوف يصل".

ثم اتصلت بالرئيس بعد عودتي إلى الوزارة وسألته مقترحة عليه "أن يتصل مع بلير وشيراك وميركل وبوتين" آملة بأن تفضي محادثاته مع هؤلاء القادة إلى القيام بتحرك ما. وقلت: "اعرض هذا الاقتراح عليهم وانظر ماذا يرون". ذكر بأن بلير سوف يحضر إلى البيت الأبيض، وسوف يتحدث معه. وبأنه سوف يطلب إلى بلير أن يجس نبض الآخرين أيضاً. ثم قال: "سوف أتصل ببوتين".

كانت المحادثات مع بلير كعادتها، تغطي مجالات واسعة. ولكن عندما انتقل رئيس الوزراء في حديثه إلى الموضوع الإيراني، طلب الرئيس إرجاء هذا الحديث مفضلاً طرحه أثناء تناول الغداء. وبعد حديث قصير حول الطاولة المستطيلة في قاعة الطعام العائلية قال الرئيس على نحو مفاجئ: "طوني، لدى كوندي هذه الفكرة، وأريد أن أعرف رأيك". كدت أبتلع قطعة اللحم الإسكالوب بكاملها من هول المفاجأة. وابتسم بلير. والزعماء الذين يعرفوننا جيداً معتادون على هذا التفاعل غير المعتاد وغير الرسمي أحياناً بين الرئيس وبيني.

سأل بلير: "حسن ما الذي لديها وتخفيه عنا؟"

ثم تحدث الرئيس عن هذا الرأي، وسأل عما إذا كان الأوروبيون جاهزين لتطبيق عقوبات صارمة على إيران إذا دخلت طهران بالمفاوضات ولم تثبت حسن نيتها. فقال بلير إنه يحبذ التغيير في الاستراتيجية وبالطبع سيكون على استعداد لاتخاذ خطوات صارمة إن تعنتت إيران. ولم يرد أن يتحدث عن الآخرين إنما سوف يجتمع بشيراك وميركل أثناء الاجتماع القادم للمجلس الأوروبي ويطرح عليهما هذا الرأي مباشرة. وما هي إلا أيام قليلة حتى اتصل الزعيمان بالرئيس وقدما له الرسالة التي يريدها، ألا وهي أنهما لن يكونا "ناعمين" بخصوص إيران إذا غيرنا استراتيجيتنا. وكان بوش مثلهما، وأعرب عن سعادته بأننا أخيراً "قبلنا بنصيحة روسيا".

فقلت مداعبة: "أنت لا تحتاج إلى وزيرة للخارجية. تستطيع أن تقوم بهذه الدبلوماسية بنفسك". وضحكنا، لكنني حصلت على ما أريد. وكلفت بوب جوزيف Bob Joseph بوضع مسودة بيان حول هذا الموضوع، وبوب هو الذي ترأس مهمة سياسة الانتشار النووي بالنيابة عني في مجلس الأمن القومي سابقاً وفي الخارجية حالياً. وهو صاحب رأي متشدد ولكنه صريح وواضح وواسع التفكير. وغالباً ما كنت أطلب مشاركته في مناقشة بعض القضايا معي كي يجبرني على

مواجهة اعتراضات الصقور على جهودي الدبلوماسية. وآخر بيان حول إيران كان بتوقيعه. عندما أرسلت البيان إلى ستيف بهدف التنسيق بين الوكالات قال: "إنه عنيف"، لكنه كان بالتأكيد مسروراً بأسلوبه.

فقلت: "يجب أن يكون كذلك". فأنا لا أكتفي بحماية خاصرتنا اليمنى في وطننا. وأردت أن أتأكد بأن الإيرانيين لن يخطئوا في فهم مقاربتنا. والأمور ليست على ما يرام في العراق. ولم تكن بي رغبة بأن تعتقد طهران بأن لديها اليد العليا هناك.

بتاريخ 31 أيار/مايو واجهتُ الصحافة لأعلن التغيير في سياسة الولايات المتحدة. الولايات المتحدة سوف تشارك شركاءها الثلاثة في الاتحاد الأوروبي (المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا) وتجلس وجهاً لوجه مع مندوبي إيران في المفاوضات وذلك مقابل تعليق إيران القابل للتحقق منه لأنشطتها في التخصيب والتصنيع. وأوضحت أيضاً بأن جميع المواضيع – وليس فقط الموضوع النووي – ستكون على الطاولة.

كان هذا العرض الأخير مفتاحاً. أرسلنا إشارة إلى إيران بأنه قد يكون ثمة ذوبان في الجليد السياسي في الصفقة أيضاً – قد نتحدث حول قضايا إقليمية مثل أفغانستان والعراق والاقتصاد والتجارة. كان حلفاؤنا الأوروبيون والروس والعديد من البلدان الأخرى يعتقدون بأن الجائزة الكبرى التي تفوز بها إيران تتمثل بتحسين علاقتها مع الولايات المتحدة واعترافها بدورها في السياسة الدولية. ونحن الآن نختبر هذا العرض. إن كانت إيران تبحث عن سبيل لتطبيع العلاقات مع الولايات المتحدة فقد تكون المفاوضات النووية نقطة الانطلاق. ولكن يجب أن يكون ثمة تغيير في سلوك هذا النظام. أما الشيء الذي لم يذكر فهو النقطة المحورية، ألا وهي أننا لا نريد على المدى القريب تغيير النظام. وأقولها بصراحة، نحن نرى إذا أخذت إيران هذه الجزرة وسارت بالمفاوضات ونفذت الالتزامات بتعليق قابل للتحقق لأنشطتها النووية فسوف يكون نظامها مختلفاً على أية حال.

قلت في بياني: "يريد الرئيس علاقة إيجابية بين الشعب الأمريكي وشعب إيران، علاقة مفيدة لزيادة التواصل بالتعليم والتبادل الثقافي، وفي الرياضة، والسياحة، والتجارة والاستثمار". لكن القضية النووية ليست وحدها العقبة التي

تقف في وجه تحسين العلاقات. وذكّرت المجتمع الدولي قاطبة بقولي: "الحكومة الإيرانية تدعم الإرهاب. وهي متورطة في العنف داخل العراق، وتعوّق عودة السيادة الكاملة للبنان بموجب قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1559".

لذلك فإن إيران بعيدة كل البعد عن أن تكون دولة مسؤولة، لكننا نحن والأوروبيون على استعداد لأن نعرض مساراً يقودها للتصالح مع المجتمع الدولي. تلك هي الجزرة. أما العصا فسوف تكون عقوبات أشد ومزيداً من العزل.

بعد ساعات معدودة ركبت الطائرة متوجهة إلى فيينا في النمسا للاجتماع مع مجموعة "5+1". أحسست بالارتياح في كوني قادرة على الحديث مع زملائي على أرضية صلبة. وكما هو متوقع انصب رد فعل الإيرانيين على "اللهجة البعيدة عن الاحترام" لهذا البيان، وقال سيرغي لافروف كان ينبغي أن تكون المقاربة أكثر "دبلوماسية". لم يكن الروس متعاونين كما تمنيت، بالنظر لهذه الخطوة الكبرى التي قمنا بها، وأعادوا ترديد أقوالهم حول عدم دفع إيران إلى الزاوية. لكنهم هم وغيرهم يعرفون أن التغيير في سياسة الولايات المتحدة جعل إيران تعود لموقفها الدفاعي. كانت مجموعة "5+1" متحدة وصار لنا الآن أساس متين ننطلق منه نحو عقوبات يفرضها مجلس الأمن الدولي.

* * *

غير أن تحفظاتي إزاء تقديم غصن الزيتون إلى طهران تزايدت كثيراً بسبب ذلك الإحساس المتنامي بخصوص ضعفنا في العراق. فبات واضحاً بما يؤلم النفس بأننا لا نملك الاستراتيجية العسكرية المناسبة في العراق، وليس لدينا ما يكفي من القوات لتنفيذ الاستراتيجية الخاطئة التي كنا نتبعها. وباتت اجتماعات مجلس الأمن القومي مخيبة للآمال إزاء تبدل المقاييس والادعاءات حول عدد أفراد قوات الأمن الذين يجري تدريبهم. بعد واحد من تلك الإيجازات المعتادة قلت لرئيس أركاني بريان غندرسون بأنني لن أستخدم الأرقام التي يقدمها البنتاغون حول عدد المتدربين والتجهيزات عندما يتم إطلاع الكونغرس عليها. فأنا "لا أصدقها،" كما قلت له.

وعندما وصل الأمر إلى المساءلة المالية بخصوص المجهود الحربي اعتمدت على العمل الشديد الدقة والكثير التفاصيل الذي أنجزه ستيوارت براون Stuart Browen الذي، لكونه المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق، أشرف على صرف الأموال الخاصة بأنشطة الإغاثة وإعادة الإعمار. ومع أن ستيوارت قدم خدمة

عامة هائلة إلا أنني كنت أشعر بالخوف من لقاءاتنا، لأن هذه اللقاءات تعيد إلى ذهني تلك التكاليف الباهظة لجهود إعادة الإعمار في بيئة تفتقر كثيراً إلى الأمن. كلما حاولت مجموعة تحقيق الاستقرار في العراق توجيه اهتمام البنتاغون نحو حماية البنية التحتية الحرجة – خطوط الأنابيب وشبكة الكهرباء، على سبيل المثال – كانت وزارة الدفاع لا تفتأ تقول "ليس لدينا ما يكفي من مدنيين في هذه الحرب".

وقبلت ذاك النقد القائل إن وزارة الخارجية بحاجة لأن يكون لديها مزيد من الموظفين في العراق، وكنا نجري تغييرات وتنقلات في العاملين لنجعل ذلك ممكناً، بما في ذلك إيجاد طريقة لإرسال أفراد مؤهلين يتكلمون العربية من بعض المواقع مثل القاهرة وفي الوقت نفسه لأجل السماح لعائلاتهم للإقامة بالمنطقة. وقبل تلك التنقلات، يتعين على العائلة أن تقتلع جذوراً، قد تكون أحياناً في منتصف العام الدراسي، ثم تعود إلى واشنطن بينما يرسل الموظف إلى منطقة حربية. وكنت أهدد أحياناً بضرورة قيام كبار الدبلوماسيين بالخدمة في العراق. كان هذا التغيير مخالفة جذرية للممارسة المعتادة في التقدم الطوعي للمواقع. ولم يجر العمل بها منذ حرب فييتنام. لكنني في النهاية لم أضطر لذلك بسبب تطوع عدد كاف من الأفراد من مختلف المراتب. وبرغم ذلك كنت على استعداد لفعل ذلك ولمواجهة الرابطة الأمريكية لموظفي السلك الخارجي – وهذه الرابطة، تشبه نقابة للدبلوماسيين الأمريكيين – وأمام الكونغرس والشعب الأمريكي إن لزم الأمر. لكنني في الواقع شعرت باستياء بالغ إزاء ما يقوله البنتاغون وبعض الزوايا في الكونغرس بأن اللوم يقع على الخارجية لتزايد الإخفاقات في العراق.

ووصلت القضية إلى ذروتها في اجتماع لمجلس الأمن القومي عقد في أيار/ مايو. عندما قدمت آخر المعلومات حول عدد العاملين المدنيين الراغبين في العمل بالعراق تصدى جورج كيسي George Casey القائد العام في العراق، قائلاً: "هذا رقم تافه، يا سيدتي". وقالها أمام الرئيس.

في تلك اللحظة دافعت بقوة عن وزارتي مشيرة إلى أن البنتاغون لم يرتد لباس المجد. إذ قلت: "أيها الجنرال عندما تستطيع أن تحمي أربعين ضعفاً من عدد المدنيين الذين هم على الأرض الآن، فإني أعدك بإرسال المزيد".

عندئذ تدخل الرئيس وختم الاجتماع بقوله: "حسن، بهذه النغمة السعيدة نؤجل الاجتماع".

عصر ذلك اليوم توجهت إلى كامب ديفيد وبمجرد وصولي اتصلت بجورج واعتذرت لما سببته من إحراج له أمام الرئيس. ولكن عندما أشار ستيف قبيل العشاء بأن الجميع، بمن فيهم الرئيس، شعروا بانزعاج أمام هذه المجابهة، قلت ببساطة كان يجب أن أقولها، لن أسمح للبنتاغون بالاستمرار بتلك الترهات. وأثناء العشاء سألني الرئيس: "هل أنت وجورج بحال جيدة؟"

فأجبته: "أجل". ولم أتحدث بالتفصيل، ولم يطلب الرئيس مزيداً من التفاصيل.

وتشاء الظروف أن أجيب عن أسئلة طُرحت في صيف عام 2006 حول العراق، فذكرت التحديات التي نواجهها بكل صراحة وتحدثت عما نحاول فعله. لكنني لا أخفيكم كنت أشعر بقلق يساورني إزاء كوننا في دائرة خطر احتمال الخسارة. الصحف في جميع أنحاء العالم مليئة بأخبار مرعبة عن تفجيرات انتحارية وهجمات على قارعة الطريق على قوات التحالف، وما هو أكثر إثارة للمشاعر خسائر القوات الأمريكية التي تظهر بخاصة في "الواشنطن بوست" تحت عناوين "وجوه القتلى". وأجبرت نفسي بأن أنظر إلى كل صورة لكل جندي كي تزداد كراهيتي لما تنتجه الحروب من تكاليف بشرية.

وحرصنا على القيام بزيارات إلى مركز وولتر ريد Walter Reed الطبي التابع للجيش وكذلك المركز الطبي للبحرية كل بضعة شهور. وكانت أفضل المناسبات لهذه الزيارات أيام عيد رأس السنة ويوم الجمعة العظيمة حيث تكون أعداد الزائرين أقل من أعدادها أيام عيد الميلاد أو عيد الفصح. لم أصطحب الصحافة معي ولم أقل شيئاً عن هذه الزيارات للصحافة. أرتب هذه الزيارات لأقضي بعض الوقت مع المرضى وعائلاتهم، ومع الهيئة الطبية، أستمع لقصصهم وأتحدث عن تحديات الشفاء. وعندما أعربت عن شكري للجنود ولتضحياتهم، وتقبلت شكرهم لما أقوم به من أجل بلادي، لم أجد أن مبادلتي هذا الشكر كانت في محلها. وأذكر أنني قلت في نفسي في تلك اللحظة "أنا لا أستحق كل هذا". كثيراً ما كنت أسمع جندياً يقول إنه يريد العودة ليقاتل، أما شجاعة ج.آر. سالزمان J. R. Salzman فكانت قصة مثيرة تدعو للفخر. حين كان يقود قافلة تحمل الوقود قرب بغداد انفجرت عبوة ناسفة وُضعت على جانب الطريق بالقرب من السيارة التي يقودها. فقد يده اليسرى وساعده الأيمن من تحت المرفق. كان جي آر قبل أن

ينضم إلى الفرقة 34 مشاة رياضياً جاداً ومجداً، وكان مصمماً على الدخول في المباريات مجدداً، يشعر بالامتنان بأن ساقيه سليمتان. بعد خروجه من مركز وولتر ريد دخل جي آر المنافسات وفاز برقمين عالميين جديدين في مباريات دحرجة الأخشاب الطافية على الماء بالدوس عليها. ولم أضع في جدول أعمالي أي فاعلية بعد هذه الزيارات، ذلك أن مشاعري وعواطفي كلها كانت مع هؤلاء الشباب والنساء المحبين لوطنهم. ومع ما تحملوه وما الذي يحاولون التغلب عليه.

شاب واحد تبقى صورته في ذهني ولا تفارقني. حذرني الطبيب في مشفى باتيسدا Pathesda بأن حالة الشاب الخاصة الناجمة عن إصابة رضّية في الدماغ أشد سوءاً من معظم الحالات. تعرضت الوحدة التي ينتمي لها هذا الشاب وبشكل مباشر لعدة عبوات متفجرة ارتجالية الصنع لكنه نجا بأعجوبة. قال لي الطبيب "لن أدخلك إليه. لكن والدته تصر على رؤيتك". شجعت نفسي وتجلدت ودخلت إلى غرفة معتمة حيث يوجد شاب أسود يصيح ويصرخ ولا يمكن السيطرة على صراخه. وعادت إلى ذهني سريعاً إصابة والدي بداء نقص أكسجين الأنسجة الدماغية عندما كان يفعل الشيء نفسه. آنذاك قال الطبيب إن الدماغ يقوم بترميم نفسه. وبدا لي كما لو أن والدي قد قذف بقوة إلى أعماق الجحيم. وها أنذا أرى الشيء نفسه مع هذا الشاب.

ابتعدت أمه عن سريره وتقدمت نحوي لتحييني، فقلت لها مترددة: "أنا آسفة لما حدث لابنك".

فأجابت: "يكون أفضل حالاً في بعض الأوقات". طلبت التقاط صورة لي معها ووعدت بأن أصلي لأجلهما. وكنت أسأل عن هذا الشاب لأطمئن عليه بين وقت وآخر. وعرفت أخيراً أنه لم ينج من المرض. ومع أنه يصعب على المرء أن يشاهد الخسائر البشرية إلا أنني أعتقد أن التضحية لم تكن عبثاً. فالعراق الجديد سيكون الأساس لشرق أوسط أكثر أمناً وسلاماً وازدهاراً. لكن هذا الهدف بدا بعيد المنال في صيف عام 2006.

كان من شأن الوضع المتدهور على الأرض أن جعل الدعم داخل البلاد يتراجع بسرعة تثير المخاوف. طرحت جميع أنواع الأفكار الراديكالية. السناتور جوزيف بايدن وليسلي غيلب الرئيس السابق لمجلس العلاقات الخارجية كتبا مقالة بتوقيعهما المشترك اقترحا فيها تقسيم العراق إلى ثلاث مناطق ذات حكم ذاتي على

أساس عرقي وطائفي - فكرة سيئة لم تحظ بمن يصدقها ويقبل بها إلا لأن كل شيء كان أفضل من الوضع الحالي في العراق. وصرحت شبكة NBC الإخبارية بأن العراق دخل في حرب أهلية، وهذا توصيف كنا نرفضه بالمطلق. قمت بزيارة إلى الكابيتول لأستطلع الأمر مع القادة من كلا جانبي المجلس. توقعت أن أجد الديمقراطيين ثائرين لكنني وجدت اليأس عند كلا الحزبين. لم يستسغ الجمهوريون العودة إلى ديارهم في الصيف وحجر المسن العراقي على رقابهم. قال لي السناتور ميتش ماكونيل Mitch McConnel: "يجب القيام بتغيير ما قبل حلول الخريف. فأنا لا أستطيع الحفاظ على استمرار المؤتمر الحزبي لمدة أطول". كنت أجلّ السناتور ميتش وأجده واحداً من أفضل المشرّعين الذين عرفتهم. ولا يمكن تجاهل تحذيراته.

وفي داخل الإدارة لم نتمكن من الوصول إلى حل. وكلما زاد الضغط على البنتاغون قلّت مرونته. كل اجتماع يعقد لمجلس الأمن القومي وللجنة المديرين كان ينتهي بدونالد متمسكاً بقوله إن تحسناً في المشهد السياسي هو الوحيد الذي يحل الوضع الأمني.

وفي غمرة أحداث الرعب هذه تلقينا أخيراً نبأً ساراً. الفوضى في العراق، في جزء منها، من صنع أبو مصعب الزرقاوي المشتبه بأنه المخطط لعملية التفجير في الجامع الذهبي في شهر شباط/فبراير. ومع أن أيمن الظواهري المعروف بأنه الرجل الثاني عند بن لادن قد انتقد من يسمي نفسه أمير القاعدة في العراق بسبب ارتكابه أعمال العنف ضد المسلمين إلا أن مخطط الزرقاوي الهادف إلى زعزعة استقرار العراق قد نجح، فأدخل العراقيين في صراع داخلي - إن لم يكن في حرب مكشوفة - بين السنّة والشيعة. بتاريخ 7 حزيران/يونيو كنت في مكتبي عندما تلقيت الخبر: قتل الزرقاوي بغارة شنتها الطائرات الحربية الأمريكية. بعد شهور قليلة قدمت لي الوحدة الحربية التي قتلته حجراً نقش عليه AMZ [أبو مصعب الزرقاوي] والتاريخ 2006/6/7. واحتلت هذه القطعة التذكارية بمنظرها الرهيب مكاناً عزيزاً في خزانة كتبي بوزارة الخارجية. واليوم وضعتها على رف في مكتبي بجامعة ستانفورد. لقد أخذت أتأمل في الآونة الأخيرة كيف بت صلبة المشاعر آنذاك إذ رأيتني أحتفي بموت رجل دون أن أشعر بتأنيب الضمير. لكن الحق أقول لقد فرحت كثيراً لسماعي هذا النبأ. ربما يكون من شأن موت الزرقاوي أن يخفف

من أجيج التمرد السني ويهيئ لنا الفرصة للقتال على جبهة واحدة - وليس جبهتين - ونحن نتعامل مع تهديد جيش المهدي التابع لمقتدى الصدر في الجنوب.

لكن الشيء الذي لم نره مباشرة هو تلك التغييرات الحاصلة في عمق أرض السنّة والتي بدأت تبدّل الوضع على الأرض لصالحنا. أول إشارة وصلتني لم تكن من أجهزة الاستخبارات بل بالبريد الإلكتروني مرره لي أحد الأصدقاء. بل وردني من ابنه، وهو ضابط شاب يخدم في محافظة الأنبار تحدث عن تحسين البيئة والتعاون مع السكان المحليين. يبدو أن القاعدة ومقاتلي المتمردين قد باتوا ضيوفاً غير مرحب بهم لدى العشائر في محافظة الأنبار. وقد ملّ شيوخ العشائر من الترهيب الذي يقوم به هؤلاء الغرباء الذين كانوا يجبرون الأهالي على التعاون مستخدمين الأعمال الوحشية - يسلّمون رؤوس الأطفال إلى ذويهم، على سبيل المثال، ليضمنوا إخلاصهم لقضية الإرهابيين. وكما قيل، بعض بنات العشائر أجبرن على الزواج من المتمردين. ويبدو أن خليفة الزرقاوي، أبو أيوب المصري، قد رفع وتيرة هذه الممارسات، ومع مرور الزمن شعر زعماء العشائر بأن الكيل قد طفح. لقد زُرعت بذور "صحوة" الأنبار، وعما قريب سيكون لنا حلفاء جدد في وسط أراضي الأنبار المعروفة بقسوتها وعدم تقيدها بالنظام.

كما شهد الصيف أيضاً ما يشبه الصحوة في واشنطن أيضاً. كثيرون منا، أفراداً وجماعات، بدأنا نبحث عن مقاربة جديدة في العراق. في السادس من حزيران/يونيو أرسل لي فيليب زيليكوف المستشار القانوني في الوزارة وجيمس جيفري، من كبار من عملوا في الشرق الأوسط وفي العراق، مذكرة من إحدى عشرة صفحة، بعنوان "استراتيجية عسكرية سياسية محتملة لصيف عام 2006". تعكس هذه المذكرة وجهة النظر القائلة بأننا لا نستطيع دعم وجود قواتنا للمزيد من الوقت، وتضمنت التوصية "استراتيجية انتقائية لمكافحة التمرد". لن تحاول الولايات المتحدة أن تتواجد في كل مكان داخل هذا البلد، ونحن نستطيع أن نزيد عدد الجنود مؤقتاً لنقاتل دفاعاً عن المعاقل الرئيسية وخلق جو أفضل للقوات العراقية المدربة مجدداً، ومن ثم ننسحب. وجدت المذكرة تستحق الدراسة فأرسلتها إلى ستيف هادلي. واتفقنا على الشروع في عملية غير رسمية بين أفراد الموظفين لدينا لمناقشة الخيارات. وما لا يدعو للاستغراب أن ستيف يحظى بتفويض الرئيس للبحث عن مسار مختلف في العراق.

35

اندلاع الحرب في الشرق الأوسط

في غضون أسابيع قليلة تفجرت الأوضاع في الشرق الأوسط وآسيا ما جعل اهتمامنا يبتعد عن العراق لنحو شهرين. عدت لتوي من زيارة إلى فيينا حيث شاركت في قمة أمريكية أوروبية وزيارة إلى بودابست حيث حضرت الذكرى الخمسين للثورة المجرية. وهذه الفعالية الأخيرة عزيزة على قلبي حيث درست الشيوعية في أوروبا الشرقية - وبخاصة عندما عثر المجريون على مقالتي الأكاديمية التي نسيتها منذ زمن بعيد بعنوان "القرار السوفياتي بغزو المجر". انتهت هذه الزيارة في الرابع والعشرين من الشهر وكان مقرراً أن أغادر مجدداً إلى الباكستان وأفغانستان.

يوم الخامس والعشرين من حزيران/يونيو وكان يوم أحد هادئ جلست صباحاً أرشف القهوة في مطبخ منزلي في ووترغيت أعلل الآمال بقضاء بضع ساعات وحيدة ثم أذهب للعب الغولف قبل مغادرتي في اليوم التالي. رن جرس الهاتف. كانت تسيبي ليفني، وزيرة خارجية إسرائيل. ثمانية مسلحين فلسطينيين في غزة بينهم أفراد من حماس دخلوا إسرائيل عبر نفق سري وقتلوا جنديين إسرائيليين وجرحوا ثلاثة آخرين واختطفوا عريفاً في الجيش عمره تسعة عشر عاماً اسمه جلعاد شاليط. استطعت أن أسمع الغضب في صوت تسيبي وهي تصرخ قائلة: "الشعب الإسرائيلي يطالبنا بأن نفعل شيئاً".

فقلت لها: "اهدئي، يا تسيبي، ولا تقومي برد فعل. حماس سوف تدفع الثمن دولياً على ما فعلوه". لكنني كنت أعرف في قرارة نفسي أن إسرائيل لن تتأخر في الانتقام لهذا الهجوم، وبأننا سنغوص عميقاً في أزمة في غزة.

بعد انتهاء المكالمة اتصلت بالرئيس، وقلت: "هم [الإسرائيليون] مشحونون بالغضب. هل تريد أن نتصل بأولمرت؟"

لكنه سأل سؤالاً معقولاً: "كلا، فما الذي سيخبرني به سوى ما كنت قد سمعته؟"

وسألت: "وهل تريدني أنا أن أحادثه؟"

"أجل. وأبلغيه تعازيّ".

في بعض الأحيان يكون من الأفضل لي أن أقوم بالمكالمة الأولى. وهذا ما يتيح للرئيس "قضمة ثانية من التفاحة"، إذا احتجنا لها - وعندما يكون الوضع على الأرض أكثر وضوحاً.

كان حديثي مع رئيس الوزراء الإسرائيلي كما الحديث مع تسيبي. قدمت بعض النقاط حول ضرورة إدراك وجود مدنيين ضعفاء في غزة. وأقر أولمرت بهذه المسؤولية لكنه قال بأنه لن يترك هذا الهجوم دون رد. وكان جيداً أن الحديث جرى بيني وبينه. فالمرء لا يريد أن يضع رئيس الولايات المتحدة في موقف يطلب فيه ضبط النفس عندما يعلم أن هكذا طلب لن يلقى آذاناً صاغية.

وغادرت صباح اليوم التالي إلى الباكستان وأفغانستان محاولة أن أركز على المشاكل في تلك المنطقة وفي الوقت نفسه أنتظر الأخبار - التي سوف تأتي بالتأكيد - عن هجوم إسرائيلي على غزة. كان جدول أعمالي في جنوب آسيا معروفاً: مواصلة الضغط لأجل التعاون بين هذين الشريكين غير المحتملين والحساسين والسريعي الغضب في الحرب على الإرهاب. لكن الأخبار في الباكستان اتخذت منعطفاً مختلفاً. امتد العشاء مع وزير الخارجية لأكثر مما كان متوقعاً، وكاد يمتد حتى منتصف الليل عندما واجهنا الصحافة. توقعت أن آخذ قليلاً من الأسئلة الناقدة للهند ولقرضاي، وتدعو للتعاون ثم أنهي اللقاء.

لكن السؤال الأخير كان من صحفي انتبه بأن الولايات المتحدة لم تدع "لانتخابات حرة وعادلة". وبصريح القول لم أكن واثقة بأنه كان مصيباً وأنا لم أرغب بأن أفاجئ مضيفي. فلم أجد سوى أن أقول: "الولايات المتحدة تؤيد الانتخابات الحرة والعادلة وتساعد الباكستان بتحقيق ذلك". في تلك اللحظة لم يكن لدي أدنى فكرة عن مقدار تورطي في هذا الأمر وكيف سيصبح فيما بعد. في غضون عام رتبت لعقد اتفاق بين بناظير بوتو وبرويز مشرّف، جرى الإصرار فيه على ضرورة خلعه الزي العسكري بغية تسهيل العودة إلى الحكم المدني. وقد ساعدت في تمهيد الطريق لعودة بوتو المأساوية إلى الباكستان.

بيد أن اهتمامي بأمور جنوب آسيا لم يدم طويلاً، ذلك أن الشرق الأوسط بدأ يتفجر. عندما وصلت إلى موسكو لأنضم إلى نظرائي في مجموعة الثماني لأجل تهيئة الأرضية لاجتماع القمة المرتقب بدأ الرد الإسرائيلي المتوقع يأخذ مداه في غزة. أُرسلت قوات الدفاع الإسرائيلية إلى جنوب غزة حيث قامت بضربات جوية طالت الجسور والبنية التحتية للطاقة. وألقت القوات الإسرائيلية القبض على عدد من أعضاء حماس في الضفة الغربية. الصدامات في غزة لها إيقاع معروف. حماس تستفز إسرائيل وإسرائيل ترد عسكرياً والمجتمع الدولي يقلب اليدين. لكن حوادث هذه المرة مختلفة. قاومت بشدة فكرة صدور بيان عن مجموعة الثماني يطالب الإسرائيليين بوقف عملهم العسكري وعاونني في موقفي هذا وزير الخارجية الكندي بيتر ماكاي Peter McKay. وقلت لنظرائي: "ممن نحن نسخر؟ لا نستطيع أن نطالب بوقف إطلاق النار حتى نكون قد فشلنا نهائياً. إذ لن يتوقف إطلاق النار حتى تنهي إسرائيل عمليتها".

المشكلة أن الإسرائيليين دوماً يبالغون. مبدئياً كان ثمة شيء من التعاطف مع الرد ولكن عاجلاً أو آجلاً سوف تعمل الصور التي تبثها الجزيرة عن البؤس بين المدنيين على قلب تيار الرأي العام. فإسرائيل التي صممت على تدمير حماس وعلى إرسال رسالة ردع قوية لم تكن تدري بما فيه الكفاية أن الوقت أمامها ينقضي قبل أن يعدَّها الجميع هي المعتدية، وليس حماس. فكان من واجب الولايات المتحدة – ووزيرة خارجيتها على وجه الخصوص – أن تسير على الخط الدقيق جداً الذي يؤكد حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها وحماية المصالح الأمريكية أمام مجموعة عريضة من الحلفاء والأصدقاء. هكذا كان يتعين على وزير خارجية في الولايات المتحدة أن يعمل منذ عام 1948. وأتساءل أحياناً كم وزيراً سيأتي ويذهب قبل أن ينتهي هذا التحدي.

* * *

الانفجار المجازي في الشرق الأوسط سرعان ما أفسح المجال لعناوين عن انفجار بكل ما في الكلمة من معنى في آسيا. في الرابع من تموز/يوليو أطلقت كوريا الشمالية تجربة سبعة صواريخ متضمنة صاروخاً بالستياً عابراً للقارات من طراز Taepodong-2. أخذت قضية كوريا الشمالية تعتمل وتفور منذ انهيار المحادثات قبل عام تقريباً. وبعد أن حاولت إلقاء اللوم على الولايات المتحدة

عرضت العودة إلى المحادثات السداسية بشرط أن ترفع واشنطن التجميد عن أموال بيونغ يانغ في البنك الذي تملكه الصين في ماكاو. تبلغ هذه الأموال المحتجزة في بانكو دلتا آسيا Banco Delta Asia ما مجموعه 25 مليون دولار فقط لكنها مهمة رمزياً لكيم جونغ إيل. عندما اجتمع الرئيس بوش مع الرئيس الصيني هيو جنتاو Hu Jintao في البيت الأبيض في نيسان/أبريل طلب هيو بصراحة رفع التجميد عن هذه الأموال ليصبح من الممكن استئناف المحادثات. آنذاك أعاد الرئيس إلى ذهن هيو بأن المشكلة ليست مشكلة عقوبات بل هي تهديدات كوريا الشمالية وسلوكها السيئ. فجاءت تجربة الصواريخ لتحشر الرئيس الصيني في الزاوية.

اتصلت بنظيري الصيني لي زاوتشنغ Li Zhaoxing وأخبرته بأنه آن الأوان لكي تتقدم بيجينغ للأمام. لقد وُجهت إلى كوريا الشمالية إنذارات عديدة بعدم إجراء التجارب لكنها مع ذلك مضت قدماً بإجرائها. والواقع أن احتمال القيام بالتجربة قد دفعنا إلى وضع منظومة الدفاع الصاروخية الوليدة لدينا موضع التنفيذ. ومن خلال استخدام منظومة في ألاسكا وفي البحر يصبح بإمكان البنتاغون القدرة على إسقاط صاروخ كوري شمالي فيما لو شكل خطراً على الولايات المتحدة أو على مصالحها. وقد حبذت هذه الفكرة لكنني قلت للرئيس بأنها قد تكلفنا كثيراً على الصعيد الدولي أو في الكابيتول. (كان موضوع الدفاعات الصاروخية حساساً ولا يزال، كما أن مشاهدة الصواريخ المعترضة توضع في مواضعها قد يستفز رداً سلبياً). ولكن لم يحدث شيء منها. حلفاؤنا والكونغرس وحتى الروس رأوا الحكمة في التحدي "الدفاعي" للعدوان الكوري الشمالي.

كان الوزير لي Lee والزعماء الصينيون معزولين دولياً وهم يعرفون ذلك. ففي باريس وفي اجتماع مجموعة "5+1" الذي سبق وأن وجهت الدعوة له لمناقشة أنشطة إيران النووية رفض الصينيون أولاً أن يرسلوا مندوباً عنهم، ثم ادعوا بتضارب المواعيد وأخيراً أرسلوا شخصاً يأتي في المرتبة الثالثة من مساعدي الوزير لي. إنني على قناعة أكيدة بأن ليس للأمر صلة بإيران. لي لم يرغب أن يشارك في مناقشات تتعلق بكوريا الشمالية فاجتنب حضور الاجتماع. جلست في وزارة الخارجية الفرنسية وفي يوم حار لا يحتمل ووجدتني أستشيط غضباً من بيجينغ لسياسة الاجتناب والابتعاد. ووضعت في ذاكرتي أن أخبر لي بأن الصين

من القوى العظمى لكنها لا تتصرف كذلك. وعندئذ سمعت صوتاً في داخلي يهمس لي قائلاً "لعل في ذلك خيراً".

وبرغم تحفظ الصين عملت اليابان والولايات المتحدة على استصدار قرار من الأمم المتحدة بفرض عقوبات مشدّدة على كوريا الشمالية بموجب الفصل السابع. لم يصوّت الصينيون حول هذا الموضوع بموجب الفصل السابع الذي يدعو لاستخدام جميع الوسائل الضرورية للحماية ضد أي "تهديد للسلم والأمن". وفي نهاية المطاف لم يكونوا على استعداد ليفعلوا ذلك في هذه المناسبة أيضاً. ولكن عندما اتصل بي جون بولتون سفيرنا في الأمم المتحدة بعد أسبوع واحد فقط من التجربة الصاروخية ليخبرني بأنه حصل على موافقة مجلس الأمن الدولي على فرض العقوبات بشرط حذف الإشارة إلى الفصل السابع وافقت دون تردد. استخدم جون بذكاء في هذه المسودة الجديدة القسم الأكبر من نص لقرار أكثر ترابطاً منطقياً. والآن كانت الصين مع الآخرين ووافقت على فرض العقوبات على زبونها. لقد كانت التجربة الصاروخية أكبر كثيراً من أن تقبل بها الصين. لكن ما هو أكثر أهمية أن هذه الخطوات وضعت الأساس لعمل أشد قوة ضد بيونغ يانغ عندما قام كيم جونغ إيل بعد شهور قليلة بعمل يمكن وصفه بما قال الرئيس بوش "يلقي طعامه على الأرض بطريقة كثيرة الضجيج" حين فجرت قنبلة نووية.

*   *   *

حين كانت المفاوضات في الشأن الكوري الشمالي جارية على قدم وساق كنت في طريقي للقاء الرئيس بخصوص اجتماعاته الثنائية مع نظرائه الأوروبيين، ولكن في أعقاب المشكلة الحاصلة في غزة حدثت أحداث في الشرق الأوسط أكثر خطورة. فقد شن حزب الله هجوماً عبر الخط الأزرق (وهو الحدود المعترف بها دولياً بين لبنان وإسرائيل) تسبب بقتل جنود إسرائيليين وخطف آخرين. وبعد محادثات أجريتُها مع تسيبي ليفني وفؤاد السنيورة رئيس الوزراء اللبناني أصدرت بياناً أُدين فيه هذا الهجوم. وعادت المنطقة للانفجار مجدداً.

أدركتُ الرئيس بوش في ألمانيا وحاولت أن أُبعد عنه ما كان يتسرب من أنباء عما يجري في الشرق الأوسط كي يبقى تركيزه على الزيارة التي كانت تهدف إلى التأكيد على علاقتنا مع برلين. وقد قررت المستشارة أنجيلا ميركل إقامة حفل شواء ألماني على العشاء تكريماً للرئيس. كان المشهد غريباً إلى حد ما كما لو أن

هذا الحدث الثقافي قد قلب على رأسه - بعض أناس من تكساس يجلسون هناك مرتدين أحذية رعاة البقر المعروفة والمستشارة ميركل ترتدي مثل زيهم. ومع ذلك كانت مناسبة جميلة تقام في الهواء الطلق، وقضيت قسماً كبيراً من الوقت مع زوج ميركل وهو أستاذ جامعي نتبادل الأحاديث حول أمور تجري في الجامعات.

ولكن قبيل وصولنا إلى قصر كونستانتينوفسكي Konstantinovsky Palace خارج مدينة سان بطرسبرغ كان الوضع في لبنان آخذاً بالتدهور سريعاً. كنت آمل أن نتوقف قليلاً على نحو روتيني لحضور اجتماع ثنائي بين الرئيس بوش والرئيس بوتين قبل انعقاد قمة رؤساء دول مجموعة الثماني. والمعتاد ألا يحضر وزراء الخارجية هذه القمم إلى جانب رؤسائهم لذلك سررت بالعودة إلى واشنطن حيث تكون مدة إقامتي طويلة لنحو أسبوعين قبل أن أتوجه إلى جنوب شرق آسيا.

كانت غرفتي في مبنى منفصل عن البناء الذي يحل فيه الرئيس في أراضي القصر. أجريت مكالمات عدة مع الإسرائيليين، واتصلت أيضاً مع ستيف هادلي لأرى ما إذا كان الرئيس مستعداً لأكلمه على الهاتف. فقال: "إنه يقول عليك أن تأتي إلى هنا". ارتديت ملابسي على عجل بينما كان المرافقون الأمنيون يبذلون جهودهم لإحضارة السيارة سريعاً. فقد قرر الروس ألا تبقى السيارات في الجوار. لذلك لم يكن لدى عناصر المرافقة أي وسيلة نقل. وبدا لي أن أسرع وسيلة أستخدمها للوصول إلى الرئيس هي عربة التجوال في مضمار الغولف القريب.

بعد أن أغضبهم الاستفزاز في غزة منذ مدة قريبة لم يكن الإسرائيليون على استعداد لسماع أي رأي بخصوص ضبط النفس. وكان من شبه المؤكد أن أولمرت - الذي يريد أن يُظهر للجميع بأنه ليس أقل قوة من سلفه شارون - سوف يرد بقسوة على حزب الله. وبعد يوم واحد عمد حزب الله إلى مضاعفة المشكلة من خلال شن هجوم شبه متواصل بالصواريخ على شمال إسرائيل. وزاد في غضب الرأي العام تلك الصورة التي عرضها التلفزيون الإسرائيلي لمواطنين يهرعون إلى الملاجئ.

قامت إسرائيل بمحاصرة الساحل اللبناني رداً على تسلل حزب الله وبدأت حملة قصف عنيف طالت المطار الرئيسي في لبنان وخزانات الوقود ما سبب

انفجارات عنيفة وحرائق. عندما سألت مساعدي أولمرت لماذا قصفوا خزانات الوقود، قال صادقاً: "لأننا نريد للشعب الإسرائيلي أن يرى بأننا نقوم بعمل مشهدي".

يبدو أن اجتماعات قمة مجموعة الثماني تهيمن عليها أزمة غير متوقعة. في السنة السابقة كانت الأزمة هي الهجوم الذي وقع على منظومة النقل العام في لندن وأودى بحياة اثنين وخمسين فرداً. مأساة من هذا النوع أتاحت لمجموعة الثماني أن تتوحد في ردها الفوري - لا أحد يقبل بهجمات إرهابية. لكن ردود الفعل على اندلاع الأعمال العدائية في الشرق الأوسط مسألة أكثر تعقيداً بدرجات. وسيكون الرد طبقاً للنمط المألوف الذي شهدناه قبل شهر في غزة: ألا وهو التعاطف مع إسرائيل، والانزعاج الشديد من الإصابات الواقعة بين صفوف المدنيين نتيجة للرد ثم الانقلاب ضد إسرائيل التي سيجدونها في غضون أسابيع قليلة هي المعتدي. لكن الفارق في هذه المرة هو حجم المواجهة. فهذه لم تكن غارة تشن على قطاع غزة ومناوشة مع حماس، بل كانت تحمل أخطار حرب شاملة بين إسرائيل ودولة لبنان التي كانت أسيرة حزب الله.

وتحدثنا، الرئيس وستيف وأنا، حول الإفادة من مجموعة الثماني لإصدار بيان مشترك باسم المشاركين في القمة يضع شروطاً لنقاش يومي حول لبنان. وما ساعدنا في ذلك أن الفرنسيين لا يتعاطفون مع حزب الله، وجاك شيراك مدافع قوي عن سيادة لبنان، فكانت الولايات المتحدة وفرنسا رأس الحربة في الجهد المبذول لإخراج القوات السورية من لبنان. حتى الروس كانوا أيضاً غاضبين من زعيم حزب الله حسن نصر الله، وعلى استعداد لتأييد لهجة قوية في البيان. وكانوا مؤيدين للرأي القائل بأن أي وقف للنار يجب أن يضمن عدم قيام حزب الله ثانية بتجاوز الخط الأزرق ومهاجمة إسرائيل.

وهكذا، بعد أن عرفنا مشاعرهم وضعتُ وستيف مسوّدة البيان ليُعرض على قادة مجموعة الثماني. ثم سأل ستيف: "من أين نأتي بمن يطبعه على الآلة الكاتبة؟"

أجبت: "أنا أطبع بسرعة ثمانين كلمة بالدقيقة". وأوضحت له أن والدتي كانت تصرّ علي أن أتعلم الضرب على الآلة الكاتبة "تحسباً" لاحتياجي لمهارات سكرتارية. يا لسخرية القدر! وأنا الآن بحاجة لمهارة سكرتارية بكل تأكيد - كتنويع بين عمل الكاتب وعمل الدبلوماسي.

أنشأنا بياناً تضمن عناصر عدة. أولاً، وضع البيان اللوم بحزم وألقى

مسؤولية هذا العنف على المتطرفين: حماس في غزة وحزب الله في لبنان. وكانت العمليات الإسرائيلية رداً مباشراً على غارات تحمل التحدي عبر الحدود تقوم بها جماعات مدعومة من إيران. اختارت حماس وحزب الله القتال، ومن الأهمية بمكان أن يؤكد المجتمع الدولي ذلك.

ثانياً، أعرب البيان عن قلقه العميق والمتزايد بخصوص وقوع إصابات بين المدنيين من جراء العنف. وهذا الصراع يتسبب في قتل المدنيين وتدمير البنية التحتية ويؤثر سلباً في حياة وأرزاق الألوف من الناس. ونحن واثقون بأن على إسرائيل يقع معظم اللوم على الوضع الإنساني الخطر، إلا أن ما يتم التغاضي عنه في أغلب الأحيان أن حماس وحزب الله جعلا الأزمة أكثر سوءاً لأنهم تعمدوا الاختباء بين المدنيين.

ثالثاً، حث البيان إسرائيل على العمل متوخية أقصى درجات ضبط النفس وهي تؤكد حقها في الدفاع عن نفسها. نحن لا نستطيع لوم الإسرائيليين إن أرادوا أن يردوا على هذه الهجمات على أرضهم لكن طريقة الرد هي التي تهمنا. وللعمليات الإسرائيلية تبعات استراتيجية وإنسانية معاً، وطالبنا الإسرائيليين بتوخي الحرص الشديد لتفادي قتل أو جرح المدنيين الأبرياء واجتناب تقويض حكومة لبنان المنتخبة ديمقراطياً.

وأخيراً، طالب البيان بوقف العنف من جميع الأطراف – وما هو أهم من ذلك وقفه من دون أي شروط. يجب وضع حد للقتال وفق شروط تكون إيجابية وقابلة للاستمرار، والإطار المناسب لتحقيق تلك النتيجة قد ذكر بخطوطه العريضة في قرارات سابقة صدرت عن مجلس الأمن. وهذا يعني، في لبنان، نزع سلاح حزب الله وانتشار القوات المسلحة اللبنانية في جنوب البلاد حيث منعت من العمل منذ عقود من الزمن. ولا يمكن للحكومة اللبنانية أن تدخل في حوار مع إسرائيل وتجد حلاً للعقبات المتواصلة – والتي يمكن التغلب عليها – في سبيل تحقيق السلام الدائم إلا من خلال تأكيد إدارتها على كامل أراضيها.

مساء ذلك اليوم التقينا مستشاري الأمن القومي الفرنسي والبريطاني على مائدة العشاء لنتفق على النص الذي سنقدمه معاً إلى الروس في اليوم التالي. وكان ثمة بعض الجدال والأخذ والرد حول بعض المصطلحات وبصورة خاصة فيما يتعلق بحظر السلاح الذي يستهدف سورية دون شك. فالروس يحرصون دوماً على ألا يقولوا شيئاً يكون من شأنه تقييد تجارة السلاح مع دمشق المربحة لهم.

عند موعد الغداء في اليوم التالي، كان البيان جاهزاً لتقديمه عصر ذلك اليوم إلى اجتماع القادة وحدهم. وأخبرتُ ستيف باحتمال أن أمضي ببرنامجي وأسافر. فاقترح أن أبقى، وقال مشيراً إلى الرئيس: "يريدك أن تكوني في الجوار لأجل هذا الأمر". وعدت أدراجي إلى غرفتي وأجريت مكالمات هاتفية مع حلفائنا الأوروبيين واستطلعت الأمر مع الإسرائيليين.

بعد نحو ساعة من الزمن تلقيت مكالمة على الهاتف الآمن (مع أن الروس يستطيعون من دون شك أن يستمعوا إلى أحاديثنا) من جارد فاينشتاين Jared Weinstein، مساعد الرئيس الشخصي، الذي قال: "الرئيس يريدك أن تأتي إليه". واتصل الرئيس بستيف أيضاً، واستخدمنا، نحن الاثنين، عربة التجوال في مضمار الغولف، وذهبنا إلى المبنى الذي يجتمع فيه القادة.

عندما وصلنا دعاني الرئيس إلى الطاولة حيث يجتمع مع القادة الآخرين، ناسياً على ما يبدو أنه استدعى ستيف أيضاً، وقال: "كوندي سوف تنجز ما تبقى من هذا النص". نظرت حولي ولم أجد بلير وبوتين في الاجتماع حول الطاولة. لقد ذهبا إلى غرفة صغيرة ليناقشا الشروط، فدخلت إليهما وأشرت إلى ستيف ليدخل معي.

قال بلير إذ رآنا ندخل الغرفة: "تعالي يا كوندي". وفي غضون وقت قصير نسبياً اتفقنا على ما هو مطلوب من الأمم المتحدة أن تفعل بدقة، فتلك كانت النقطة الحساسة حيث كانت رغبة الروس أن يكون للأمم المتحدة دور أكبر في "التحقيق" في الظروف التي اكتنفت الهجوم، والبريطانيون يعلمون أن ذلك لن يقبل به الإسرائيليون. وانتهى العمل ورجعنا إلى الغرفة الأخرى وتم تبني البيان.

وحانت مني التفاتة إلى ستيف، فسألته: "ما الأمر؟"

قال: "لا يمكن أن أكون مستشار الأمن القومي إذا كان لا يثق بي في فعل هذه الأشياء له. يجب أن أستقيل".

لم يخطر ببالي بأن قرار الرئيس بدعوتي قد وضع ستيف في موقف حرج. فهو محق بخصوص تداعيات الطريقة التي ينظر بها إليه. لقد كنت في مكانه وأعرف كيف يبدو الوضع عندما يتصرف الرئيس أحياناً كما لو أن وجودي أمر مسلم به. فقلت: "سوف أكلمه".

رد قائلاً: "لا، لا تفعلي! أنا من يجب أن أتعاطى مع هذا الأمر".

وعدنا أدراجنا إلى حيث يقيم الرئيس، وطلبت أن أراه. وقلت: "سيدي الرئيس، لقد أحرجت ستيف هادلي لتوك. فهو يظن أنك لا تثق به ولا تجد له قيمة عندك".

فوجئ الرئيس وقال: "أنا أردت أن تقومي أنت بالتفاوض ومناقشة النص – فأنا لم أرغب بالقيام بذلك".

فقلت: "أعلم ذلك. ولكن هكذا فسرها ستيف. وقد يكون ذلك تفسير الآخرين". وغادرت. ثم طلب الرئيس ستيف ليحضر إليه واعتذر منه. كانت لحظة غضب لكنها انتهت نهاية سعيدة. بعد هذه الحادثة توثقت العلاقة بين الرجلين على نحو لا يصدق – كانت علاقة تختلف عن علاقة الرئيس بي إلا أنها وثيقة بالقدر عينه. وكان لها أهمية كبرى عندما تولى ستيف قضية إعادة توجيه جهودنا المتعثرة في العراق.

كان بيان مجموعة الثماني بداية جيدة لكنه لم يكن بديلاً عن الدبلوماسية الناشطة. كلما اشتعل لهيب، وبخاصة في الشرق الأوسط، ينتظر الناس من وزيرة خارجية الولايات المتحدة أن تذهب وتحاول إيجاد الحل. وتحدثنا، الرئيس وستيف وأنا، حول ما إذا كان عليّ أن أذهب ومتى. وقد سبق لبلير أن قال للرئيس: "على كوندي أن تذهب، ولكن ليس الآن. وعندما تذهب وزيرة الخارجية الأمريكية فإن شيئاً ما يجب أن يتحقق". كنا جميعاً نعلم أن لا شيء سوف يحدث في القريب العاجل. لذلك رجعت إلى الولايات المتحدة لأراقب الأحداث من واشنطن.

كثيراً ما كان الناس يسألونني عن أكثر التحديات صعوبة في خدمتي بالحكومة. وهي تحديات كثيرة، لكن يبدو أن العدد غير المتناسب قد اجتمع في عام 2006: العراق يشتعل، وحماس في الحكومة الفلسطينية، وكوريا الشمالية تستعرض عضلاتها في آسيا، وإيران تسعى لامتلاك سلاح نووي، والأوضاع في أفغانستان تتدهور. وكان عسيراً في بعض الأيام أن أرى مخرجاً لها. قد أقرأ السير الذاتية للآباء المؤسسين، وأتذكر بأن الأشياء المستحيلة قد أُنجزت وتحققت في السابق. وقلت في نفسي: "ما كان للولايات المتحدة الأمريكية أن تظهر للوجود بعد حرب خاضتها ضد أعظم قوة عسكرية آنذاك، حين كان هاملتون وجيفرسون يتحاربان بشراسة. لكنها ظهرت. ومن كان يصدق بأن الاتحاد السوفياتي قد ينهار سلمياً؟ إذن تستطيعين أن تقومي بهذا العمل".

ولكن حتى في عام كثير المتاعب والمخاوف قد يبرز شيء يطغى على غيره

من الأحداث. كان ذلك الشيء لعام 2006 الحرب في لبنان، التي كانت بحق توهن النفس. ولما اشتد الصراع وامتد متطاولاً أحسست بمسؤولية شخصية في محاولة وقفه - وقدر المستطاع حالاً. ومع ذلك كنت أعلم بأن عليّ أن أهيئ الشروط الصحيحة لوقف النار بحيث لا ينال حزب الله نصراً على عدوانه.

كل يوم كان يشهد أهوالاً جديدة، حيث كان حزب الله يطلق صواريخه على السكان الإسرائيليين، وجيش الدفاع الإسرائيلي من خلال رده يسبب الخراب والدمار للبنية التحتية في لبنان. وعلقت حكومة فؤاد السنيورة في الوسط بينهما. لم تكن حكومته بحال من الأحوال مسؤولة عن غارة حزب الله. ولم تكن تعلم عنها شيئاً مسبقاً. لكنها تدفع الثمن. لم أجد يوماً حكومة تبدو بمثل هذا الضعف والعجز - غير قادرة على إيقاف حزب الله الذي هو نظرياً جزء من الحكومة، ولا إيقاف قوات الدفاع الإسرائيلية التي من خلال ردها الانتقامي تدمر البلد.

في المراحل الأولى اختصرت جهودي إلى مجرد التوسل إلى الإسرائيليين ليتراجعوا - ولو قليلاً في الحد الأدنى تقديراً لموقف حكومة السنيورة المحفوف بالمخاطر. وحصلت على موافقة إسرائيل بعدم التعرض لشبكة الكهرباء، وذلك تحاشياً للتسبب في بؤس اللبنانيين القاطنين وراء الجنوب الواقع تحت سيطرة حزب الله. وفي هذه المرحلة لم تستخدم إسرائيل قواتها على الأرض إلى حد كبير. في تلك الأثناء بدأ المجتمع الدولي ينتقل من حالة اليأس إزاء ما يحدث من إصابات بشرية إلى مرحلة متوقعة هي لوم إسرائيل. وبدأ الضغط يتزايد لوقف إطلاق النار.

دعا الرئيس إلى اجتماع لمجلس الأمن القومي في التاسع عشر من تموز/ يوليو. وكان ثمة توافق على أن الهجوم الإسرائيلي سيستمر ولن يتوقف مهما قلنا. إضافة إلى ذلك، فلعله أمر جيد أن يُمْنى حزب الله بمزيد من التدمير في بنيته التحتية وقواته لكيلا تجد هذه الجماعة ما يغريها بشن هجمات جديدة في المستقبل القريب.

إلى جانب ذلك كان ثمة الكثير من التعاطف مع السنيورة والشعب اللبناني. واتفقنا بأن نضغط على إسرائيل من كافة الجبهات للامتناع عن هجمات تعاقب حلفاءنا في بيروت. كان ذلك بإقرار الجميع خيطاً رفيعاً، إنما هو خيط يجب أن نسير عليه لبرهة من الزمن.

بعد هذا الاجتماع سرتُ والرئيس معاً عائدين إلى المكتب البيضوي، فسألني:

"هل أنت جاهزة لتذهبي؟" أجبت: "أعتقد ذلك" فقد شاهدتُ في الأمسية السابقة تقريراً على قناة CNN – كان واحداً من تقارير إخبارية عدة – يسأل متى على وجه الدقة سوف تظهر وزيرة الخارجية الأمريكية. وقد جرى أيضاً استطلاع لآراء الناس إن كنتُ أنا قادرة على تحقيق السلام. لا أذكر الأرقام، لكن معظم الناس أجابوا بأنني أستطيع. وقلت في نفسي: "لقد أصبح الأمر شخصياً إلى حد ما".

وسألني الرئيس ونحن لا نزال نواصل سيرنا: "وما الذي سوف تفعلينه هناك؟"

فقلت: "لست أدري الآن. ديفيد ويلش يعمل على وضع شروط لوقف إطلاق النار. وسوف أحاول جعل الفريقين يقبلان بها". لكنني سوف أذهب أولاً إلى الأمم المتحدة حيث دعوت لاجتماع تشاوري. وقد وافق زملائي من مختلف أنحاء العالم على الحضور من دون تردد. فالوزراء لا يمكن أن يظلوا في حالة انتظار، وعلى الأقل قد نبدو وكأننا نفعل شيئاً في نيويورك.

وبعد يومين غادرت إلى لبنان وإسرائيل في محاولة لنضع معاً صيغة مستعجلة لشروط وقف دائم ومستدام للنار. آنذاك كان المجتمع الدولي بصورة طاغية إلى جانب وقف فوري للنار. وكنت لا أنفك أطلب إلى زملائي ألا يركزوا فقط على التوقيت بل على الشروط – يجب أن تكون استراتيجيتنا محاولة وضع أساس أكثر ضماناً لأمن إسرائيل ولبنان بغية اجتناب أعمال تشبه ما قامت به حماس. كان العمل على جعل الناس يفعلون الشيء الصواب محبطاً حقاً. وكان من الصعوبة بمكان التفاوض على اتفاقية لها أهميتها – وسهل جداً الدعوة لإنهاء الحرب.

حطت بي الطائرة أولاً في لبنان لأحاول بادئ ذي بدء أن أحرك مختلف الفصائل نحو اتفاق على شروط وقف النار. كان فؤاد السنيورة يريد إنهاء الحرب بأسرع ما يمكن، لكنه قال إنه لا يستطيع ذلك وحده. فهل أتكلم مع نبيه بري، رئيس البرلمان وقائد حركة أمل الشيعية السياسية؟

لم يكن بري صديقاً للولايات المتحدة ومع ذلك فهو المفتاح لأي اتفاق يقضي بإرسال الجيش اللبناني إلى الجنوب ومنع حزب الله من إعادة تأسيس وجوده هناك. كان اللقاء شديد التوتر. وبدأ حديثه بالسؤال: "هل تتوقعين مني أن أعقد اتفاقاً مع الإسرائيليين الذين يقتلون شعبي؟"

قلت له محاولة أن أحتفظ بهدوئي: "أنا آسفة لخسارة هذه الأرواح". في

إحدى اللحظات كان يريدني أن أصدق بأنه يهتم بشعبه، وفي اللحظة التالية أظن أنه يستغل أفضلية سياسية له عليّ. لم أصل إلى مكان ما مع الرئيس بري، لكنني في الحد الأدنى وجدت أنه لا يميل إلى معارضة تحرك الجيش اللبناني نحو جنوب البلاد. وأدركت في تلك اللحظة أن تلك كانت خطوة هي الأكثر أهمية من كل الخطوات التي نستطيع اتخاذها: إعادة انتشار الجيش الوطني في جميع أنحاء البلاد سيكون نصراً للسيادة اللبنانية حيث إنه سوف يتمركز في المواقع التي كانت سابقاً مواقع لحزب الله والقوات السورية. وهذا لن يبدّل في الميزان السياسي فوراً، إلا أنه خطوة واحدة نحو تعزيز قوة حلفائنا في بيروت. ويضاف إليه قوة متعددة الجنسيات متمكنة وأكثر قدرة، وسيكون ممكناً أن نشهد بعد وقف القتال بيئة آمنة بشكل مستدام.

عندما عدت للقاء السنيورة أثار ثانية موضوع مزارع شبعا الذي بقي دون حل. ومزارع شبعا منطقة متنازع عليها بين إسرائيل ولبنان وسورية. سرعان ما وافق على بعض العناصر الأخرى لوقف القتال بما في ذلك انتشار الجيش وضرورة وجود قوة حفظ سلام. كما أراد أن تكون هذه القوة هي ذات القوة المؤقتة التابعة للأمم المتحدة في لبنان (اليونيفيل UNIFIL) إنما بتفويض جديد. وكنت أعلم أن هذا الشرط لن يكون مقبولاً لدى الإسرائيليين الذين لا يثقون بقدرة "اليونيفيل" على حفظ السلام في الجنوب عندما ينسحب جيش الدفاع الإسرائيلي.

توجهت بعد ذلك إلى القدس للاجتماع بأولمرت وليفني وباراك وآخرين. كان واضحاً أن الإسرائيليين كانوا يستعدون للبدء بعمليتهم. ولم يبدُ لي أن نهاية هذا الصراع قد تكون وشيكة. أنهيتُ مباحثاتي في القدس وبيروت ولم أحرز أي تقدم، وعلى وجه الخصوص في العنصر المحوري لقوة دولية لحفظ السلام تحل محل الجيش الإسرائيلي بعد انسحابه. وأخبرت الطرفين بأنني سأعود بعد انتهاء المؤتمر الدولي الذي سيُعقد في روما. وقد وافقت على حضور هذا المؤتمر لأعرب عن دعمي للبنانيين، ولأنني بحاجة لمساعدة الفرنسيين والإيطاليين في وجود أي قوة جديدة.

لكن الواقع أبدى لي أن حضوري هذا المؤتمر كان غلطة كبيرة جداً.أراد الأوروبيون أن يظهروا نشاطاً - كما الحال في اجتماع نيويورك - وأن ذلك هو الهدف الحقيقي من الاجتماع. كنت أعلم بأن الولايات المتحدة سوف تكون معزولة

لرفضها الدعوة إلى وقف فوري للقتال، لكنني ذهبتُ على أي حال متسلحة بثقتي بمهاراتي وبتأكيدات زملائي بأننا سنتوصل إلى الإجماع فيما سنقول.

وصلت إلى روما وفي نيتي أن ألتقي خافيير سولانا والأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان. أصبح خافيير سريعاً واحداً من الزملاء الذين أثمنهم عالياً. كان هذا الإسباني الأمين العام السابق لحلف شمال الأطلسي (الناتو) ومن أقوى المؤيدين للعلاقات الدولية مع الولايات المتحدة ويعلم جيداً مدى حاجة الاتحاد الأوروبي للتعاون معنا لينجح على الصعيد الدبلوماسي. لكن منصبه بأنه المفوض الأعلى للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية كان ضعيفاً بنيوياً - لا يستطيع فعل شيء دون موافقة الدول الأعضاء في الاتحاد. وبرغم ذلك، فهو دبلوماسي قدير واستثنائي. من نقاط قوة خافيير سلوكه وتصرفاته الهادئة، ولم يصدر عنه انفعالات شديدة سواء في مواجهة الأزمات أم في الأعمال اليومية.

قبيل وصوله جاءني نبأ بأن قوات الدفاع الإسرائيلية بطريق الخطأ قصفت ملجأ تابعاً للأمم المتحدة ما أدى إلى مصرع عدد من الموظفين. أبلغني خافيير أنه تحدث مع كوفي الذي كان شديد الانزعاج ولم يفهم كيف ارتكب الإسرائيليون هكذا غلطة. ولم تُفد الأخبار المتناقضة القادمة من تل أبيب. قال الإسرائيليون إن هذا الملجأ كان موقعاً قيادياً لحزب الله. لكن المؤسف أنه مليء بموظفي الأمم المتحدة. إضافة لذلك، كان الإسرائيليون قبيل ساعات من القصف قد تعرضوا لخسائر كبيرة في معركة للسيطرة على بلدة هامة - كانوا في مزاج مشحون وضبابية الحرب جعلت من الصعوبة بمكان معرفة الحقائق بصوابيتها. هل استخدم حزب الله موظفي الأمم المتحدة درعاً بشرياً؟ أم هل كان الإسرائيليون لا مبالين في استهدافهم؟

طلبت إلى كوفي أنان أن يشاركنا في اجتماعنا، وكان قد أصدر بياناً كاد يوجه الاتهام إلى إسرائيل بالقيام بهجوم مقصود على موظفي الأمم المتحدة. ووعدته بأن أتصل فوراً بأولمرت وأطلب من الإسرائيليين إجراء تحقيق بما حدث. اعتذر الإسرائيليون. لكن المناخ بدأ يفسد كثيراً لغير صالح أصدقائنا، حتى الأصوات المنادية بوقف فوري للقتال بدأت تعلو. في تلك الليلة اتصلت بستيف وأخبرته: "غداً سيكون يوماً عاصفاً، لكنني سأحاول أن أبقي درجة الحرارة منخفضة".

صباح اليوم التالي التقيت بوزير الخارجية الإيطالي ماسيمو داليما Massimo D'Alema. وهو شيوعي سابق ومع ذلك كان تعاوني معه جيداً. أوضح لي في اجتماع عُقد صباحاً بأن ليس لديه أي نية لعزل الولايات المتحدة. واتفقنا بأن يتضمن بيان المؤتمر إشارة إلى الحاجة لوقف القتال وكذلك الشروط إنما دونما إشارة إلى التوقيت. كلمة "فوراً" يجب اجتنابها مهما كلف الأمر.

ومضت الجلسة كما كان متوقعاً حيث كان كل مشارك يعرب عن تضامنه مع الشعب اللبناني مضيفاً إلى ذلك - بحسب المتحدث - غضبه من حزب الله وألمه إزاء هذا الرد الإسرائيلي. وتحدثت عن موقف الولايات المتحدة الذي يركز على ما نحن بحاجة لتحقيقه في منع حزب الله من الاستفادة من عدوانه والقيام بضغط قوي في سبيل تعزيز سيادة لبنان على أراضيه من خلال نشر الجيش الوطني في الجنوب وللمرة الأولى منذ ثلاثين عاماً. وينبغي أن تكون أيضاً قوة حفظ سلام دولية أكثر قدرة من قوة اليونيفيل السيئة الحظ، والتي بقيت في هذا البلد لعقود من الزمن إنما، وللأسف، وبموجب تفويض ضعيف جداً كانت مجرد مشاهد ينظر إلى الأحداث عندما تحدث.

اغتنم فؤاد السنيورة فرصة انعقاد المؤتمر، وهذا ليس مستغرباً، ليدين إسرائيل بقوة وليطالب بوقف فوري للقتال. لكنه بذكائه قدّم برنامجاً من سبع نقاط تضمن بأسلوب رشيق ما نريد نحن أن نفعله. والفكرة الرئيسية لهذا البرنامج تقوية الجيش الوطني اللبناني ليكون هذا الجيش - وليس الميليشيات (يقصد حزب الله) - حامي الدولة والمدافع عنها. هذه الخطة، التي طالبت أيضاً بمساعدات دولية لإعادة بناء ما تم تدميره من هذا البلد، وازنت بدقة بين لوم إسرائيل وإضعاف حزب الله. كانت مخرجاً يدعو للإعجاب.

كان الاجتماع على وشك أن ينتهي بتأييد بالإجماع للبيان الذي وضع مسودته الإيطاليون. عندما رفع وزير الخارجية الفرنسي فيليب دوست بلازي Philippe Douste-Blazy يده طالباً الكلام وقال: "يجب أن ينص البيان على وقف فوري للقتال، هذا ما ينتظره الشعب اللبناني". تميزتُ غضباً. الروس والعرب وحتى الشعب اللبناني لم يعترضوا على البيان لعلمهم بأنني أنا من سوف يقنع الإسرائيليين به. لقد قام دوست بلازي، وهو طبيب عينه شيراك في هذا المنصب ليس لما لديه من خبرة بل لغرض إدارة تحالفه الداخلي، بإلقاء هذه القنبلة

الاحتجاجية البغيضة داخل القاعة. وتساءلت في نفسي "هل يعرف ماذا يفعل أم لا علم له بما يجري؟"

ولكن أياً كانت دوافعه فقد تمكن هذا الوزير الفرنسي من نسف المؤتمر. وبعدما بُذلت محاولات كثيرة لإيجاد صيغة مشتركة - وعلى وجه الخصوص من جانب البريطانيين - طالبتُ بوقف الجلسة وقلت بأنني لن أقبل بكلمة "فوري". واعتُمد البيان من دون التقيد بوقت. وخلال خمس ثوان فقط تسربت أنباء من داخل هذه القاعة مفادها أن الولايات المتحدة كانت معزولة دعماً لإسرائيل. أدركت كارين هيوز وأنا في طريقي لمؤتمر صحفي، قالت: "حسن، يبدو أننا وحدنا الذين يريدون للحرب أن تستمر".

تجمهر بضع مئات من الصحفيين داخل قاعة أُعدّت لتستوعب مئة شخص كحد أقصى. حين صعدت خشبة المسرح ومعي كوفي أنان وماسيمو وفؤاد السنيورة أخذت لحظة من الوقت لأمسح العرق عن جبيني. كان الجو حاراً لا يطاق ولم أرغب أن يراني أحد أتعرق أثناء المؤتمر الصحفي. وقلت في نفسي: "ليتني ارتديت بذلة خفيفة". ثم بدأت أوضح بأن الولايات المتحدة سوف تعمل بأسرع ما يمكن لوقف القتال، لكن المفتاح لذلك يكمن في التوصل إلى شروط تحول دون عودة الوضع إلى سابق عهده. نظرت إلى فؤاد السنيورة الذي أعجبتُ به كثيراً. هذا الرجل الجليل كان يتألم كثيراً ويرجو العالم لوقف هذه الحرب. يجب علي أن أقف إلى جانبه وأقول إن الوقت لم يحن بعد. في صباح اليوم التالي نشرت صحيفة "نيويورك تايمز" على صدر صفحتها الأولى صورة المؤتمر الصحفي. ظهرت في الصورة وأنا أمسح جبيني، لكنها بدت كما لو أنني أعاني من حالة تشبه الإغماء. لا يمكن فعل شيء حيال هذه الصورة، وقد لا تكون الصورة في بعض الأحيان تساوي عشرة آلاف كلمة، وهذا ما قلته للوفد الصحفي المرافق وأنا على متن الطائرة التي كانت متجهة بنا إلى كوالالمبور في ماليزيا.

فاتني حضور المنتدى الإقليمي لدول آسيان ASEAN في العام السابق وليس لدي نيّة بعدم حضوره هذا العام. شعرت بشيء من شغف مضحك ذلك أنني ذاهبة إلى جنوب شرق آسيا وفي الوقت نفسه أحاول إجراء مفاوضات لوضع نهاية لحرب تستعر في الشرق الأوسط. لكنني قررت أن أقبل بهذه المفارقة وبأن أقوم بعمل سريع لأجل هذه المحطة التي تبعد ما يقرب من خمسة آلاف ميل عن المكان الذي يجب أن أكون فيه.

لكن هذا المنتدى الإقليمي قدّم لي مشكلة أخرى. بل هي تقليد سخيف معتمد فيه حيث يقوم وزراء خارجية من دول لا تنتمي إلى منظمة آسيان بأداء مسرحية هزلية موسيقية. قدم كولن باول نسخة من YMCA عند الأرياف. وقدمت مادلين أولبرايت ووزير خارجية اليابان أغنية من *Evita*. أعتقد أنكم عرفتم الصورة.

لم أرغب بأي دور من هذه، ذلك أنني وجدت الوضع كله بعيداً عن الوقار ناهيك عن كونه غير مضحك – وعلى وجه الخصوص في عصر اليوتيوب YouTube. وهذا ينطبق بصفة خاصة في وقت يشهد الشرق الأوسط فيه حرباً مدمرة. لكنني لا أستطيع أن أرفض وقررت أن أقوم بشيء جاد عوضاً عن ذاك الهزل. قلت لرئيس أركاني برايان غندرسون: "أستطيع العزف على البيانو. قل لهم بأنني سأعزف مقطوعة لبرامز Brahms". واعتقدت بأنه سيكون عملاً جميلاً أن أعزف المقطوعة مع موسيقي ماليزي معروف. وهكذا قدمت عزفاً منفرداً، أكملته بعزف ثنائي بمرافقة عازف الكمان الأول في الأوركسترا السيمفونية الوطنية الماليزية، ثم أديت حركة من سوناتا الكمان الثالثة لبرامز Violin Sonata No. 3 in D Minos. كنت أعرف هذه المقطوعات جيداً وقد تمرنت عليها فور وصولي. لكن كانت ثمة لحظة مؤلمة عندما وجد عازف الكمان نفسه قد ضاع في منتصف المقطوعة. ومع ذلك استطعنا الوصول إلى نهايتها معاً. ما قدمناه قوبل بالاستحسان، حيث قال سيرغي لافروف، "لم أعرف أنك تعزفين بهذه الروعة. لقد كان أداء جميلاً حقاً. أنت رائعة".

وقلت في نفسي: "وهل كنت تظن بأنني كذبت بخصوص قدرتي على العزف. كف عن قسوتك وقل شكراً". ثم قلت له: "شكراً، سيرغي. سررت بأنك استمتعت به". وبالمناسبة كان الأداء الموسيقي الروسي الهزلي يتسم بالمرح الصاخب، كان شيئاً حول استيلاء منظمة آسيان ASEAN على العالم ولم يخل من إشارات إلى حصاد "الأرز" من الولايات المتحدة. ولكن بعد بضع سنوات قرر وزراء هذا المنتدى التخلي عن هذه الفكرة. وبالتالي نجت هيلاري كلنتون من هذه التفاهة.

* * *

عند عودتي إلى الشرق الأوسط كانت محطتي الأولى في القدس حيث لم نحرز أي تقدم بخصوص انتشار قوة حفظ سلام دولية. وكاد الوقت ينفد ذلك أن الإسرائيليين أوشكوا على اتخاذ قرار حول ما إذا كان عليهم أن يوسعوا الحرب بشن هجوم بري كبير في العمق اللبناني.

وذهبت مباشرة لتناول العشاء في بيت رئيس الوزراء أولمرت وعرضنا لوضعية المفاوضات. كان همي الأكبر أن أعمل على منع اتساع الحرب وفي الوقت عينه إنجاز شروط لوقف إطلاق النار. إضافة لذلك، أردت أن أقنع الإسرائيليين بضرورة التخلي عن تصعيد الأزمة الإنسانية من خلال إتاحة الوقت الكافي لعمال الإغاثة للعمل دون خوف من الضربات الجوية لقوات الدفاع الإسرائيلية. ووعدني أولمرت بأن يتحدث بهذا الشأن مع وزير دفاعه عامير بيريتز ثم يعود إلي.

ثم توجهت إلى الفندق لأنعم بشيء من الراحة قبل أن يحين صباح الغد حيث سألتقي مع رئيس أركان قوات الدفاع ووزير الدفاع بيريتز. بعد لقاء قصير مع أعضاء وفدنا حيث ركزت على القضية الإنسانية اجتمعت مع بيريتز على انفراد. وقلت له إن الوقت كاد ينفد وأنا لا أستطيع التمسك بموقفي للمزيد من الوقت ضد وقف فوري للقتال. في اللحظة التي كنت أحذر فيها من أي تصعيد في الحرب رن جرس هاتفه الجوال من نوع بلاكبري Blackberry. نظر إليه سريعاً ثم عاود الحديث معي. ومع انتهاء هذا اللقاء قلت له إنني ذاهبة إلى لبنان مباشرة وسأعود إلى القدس في يوم أو نحو ذلك. وقد قررت بأن جولة مكوكية أقوم بها بين القدس ولبنان ضرورية لإيجاد حل لهذه الحرب.

عندئذ وعلى حين غرة قاطع ديفيد ويلش هذا الاجتماع ليريني جهاز هاتفه Blackberry. لقد تلقى بريداً إلكترونياً من سفيرنا في لبنان يذكر أن ضربة جوية إسرائيلية أوقعت إصابات كبرى في صفوف المدنيين. فقد انهار بناء لشقق سكنية في قانا ذهب ضحيته أكثر من عشرين مدنياً لبنانياً. وأدركت من فوري أن بيريتز أخذ علماً بهذا الحادث لكنه لم يخبرني. وواجهته بذلك، وما لبث أن أقر بما حصل، قائلاً: أجل، لقد حدث خطأ ما. وقال إنهم يحققون لكنه ليس متأكداً بعد من التفاصيل.

كان ديفيد وشون وبرايان وكارين بانتظاري عندما خرجت من هذا الاجتماع. وهرعنا إلى جناحي بالفندق وأدرنا جهاز التلفاز. كانت الصور مريعة حيث تبدو فيها الجثث المدماة تسحب من تحت الأنقاض. العالم العربي كله يشتعل الآن وأصوات الاستنكار والإدانة تصلنا من أنحاء المنطقة برمتها.

اتصلت بالسنيورة وقلت له: "أظن أنني يجب ألا آتي".

فأجاب: "الأفضل ألا تأتي. يجب أن يتوقف هذا الأمر. يجب أن يتوقف".

قالها بصوته العالي على الهاتف. وبدأت حديثي بقولي: "أنا آسفة يا فؤاد". لكنه سكت ولم يتكلم. وأنهيت المكالمة وطلبت الاجتماع بأولمرت الذي وافق على هذا الاجتماع بعد ساعة. تميزت من الغضب على بيريتز. والآن يجب أن أقول للصحافة بأنني كنت في اجتماع مع وزير الدفاع الإسرائيلي من دون أن أعلم بأن الجيش الإسرائيلي قتل العديد من المدنيين اللبنانيين في هجوم شنه. كانت الصحافة أكثر اهتماماً بحقيقة أنني قد ألغيت زيارتي إلى لبنان، فجاءني السؤال: "هل هذا يعني أن الولايات المتحدة فقدت قدرتها في التوسط لعقد اتفاق؟" لكنني احتفظت برد قصير جداً على كل سؤال – كلمات عزاء للبنانيين ووعد بالعمل لإنهاء الحرب. ولم أتطرق للتداعيات التي تضمنها السؤال بأنني قد فقدت الأرضية الأخلاقية العليا من خلال دعم الإسرائيليين طوال الوقت. ولكن عندما اجتمعت مع أولمرت كنت أكثر صراحة. وقلت له: "يجب أن تضع حداً لهذا كله. بعد اليوم لن يكون لك أرضية تقف عليها. وأنا لن أدع الولايات المتحدة تخسر مع خسارتكم". وسرعان ما توصلنا إلى تعليق الضربات الجوية لثمان وأربعين ساعة لأغراض إنسانية. وبينما كانت الطائرة تقلع بنا من أرض المطار عائدة إلى الولايات المتحدة اتضح لي مدى هشاشة هذا الوقف القصير للضربات الجوية. فالجيش الإسرائيلي خفض نشاطه الجوي لكن القتال تواصل ولم يتوقف. ومع ذلك سمح هذا الإجراء النصفي متنفساً لعمال الإغاثة باستكمال توريدات الأغذية والأدوية الضئيلة.

لدى عودتي ذهبت مباشرة إلى البيت الأبيض للقاء الرئيس. عرضنا للوضع ولتراجع التأييد الدولي لموقفنا. وهو أيضاً ساوره قلق شديد بأن تكون حكومة السنيورة معرضة للانهيار. قلت: "لقد علقت هذه الحكومة بين صخرة وموضع صعب. والناس يتساءلون عما إذا كان يمكن التعويل على أمريكا لمساعدة أصدقائها اللبنانيين. وافقني الرئيس على ما قلت وطلب الاتصال مع أولمرت ليشدد على الإسرائيليين الاستعجال بإنهاء عمليتهم سريعاً.

تتمثل المشكلة بأن الإسرائيليين لم يدركوا حقاً أهدافهم الاستراتيجية. ما برحوا يقولون إنهم يريدون تدمير حزب الله، وقد فهموا أنهم لن ينجحوا في القضاء على هذه المنظمة. أرادوا أن يعاقبوا حزب الله لكنهم أقروا أنهم يلحقون الآن ضرراً بلبنان – وبأصدقائنا – أكبر من تلك التي يلحقونها بحزب الله. وظلوا يهددون بشن هجوم كبير، لكنهم لا يريدون إعادة احتلال أرض لبنانية انسحبوا منها عام 2000.

وبما أنهم لا يعرفون ما الذي يحاولون إنجازه فهم لا يعرفون متى ينجزونه. هذا، وقد توصلت عملية مراجعة مستقلة تماماً لطريقة صنع القرار الإسرائيلي (تقرير لجنة فينوغراد Winograd) إلى الاستنتاج بأن إدارة الحرب كانت سيئة من وجهة النظر السياسية العسكرية. دخلت إسرائيل الحرب دون أن يكون لها أهداف محددة. ونحن كنا ندفع الثمن.

وقررنا أن نتعاون مع فرنسا ومجلس الأمن الدولي لوضع مسوّدة قرار ينهي هذه الحرب. لم يعد بمقدوري أن أنتظر حتى يقرر الإسرائيليون ما الذي يحاولون فعله. وسوف يعمل ستيف بتعاون وثيق مع قصر الإليزيه من خلال مستشار السياسة الخارجية لدى الرئيس شيراك. وأنا سأتعاون مع اللبنانيين والإسرائيليين والأمم المتحدة.

سوف تكون عناصر الاتفاق كما يلي: دخول الجيش اللبناني إلى الجنوب ليفرض سيطرته على كامل البلاد، وقوة حفظ سلام كبيرة تابعة للأمم المتحدة بموجب الفصل السابع لديها القوة الحقيقية لتحل محل اليونيفيل ليتمكن جيش الدفاع الإسرائيلي من الانسحاب، ومنظومة لمراقبة الحدود لمنع تدفق السلاح عبر الحدود البرية مع سورية ومن البحر لكي يتم رفع الحصار الإسرائيلي، بالإضافة إلى صيغة معينة تتضمن التعهد بدراسة مسألة مزارع شبعا. وينفذ وقف القتال بمجرد انتشار قوات الأمن.

حاولنا خلال الأسبوع التالي أن نحصل على الموافقة على هذه النقاط الأساسية. ولم نستغرب أن السنيورة كان في الوقت عينه يفاوضني ويفاوض بعض الأطراف داخل حكومته. كما شهد أولمرت انقسامات داخل تحالفه أيضاً. الصقور في القدس، وبخاصة داخل الجيش، أرادوا الاستمرار بالقتال. والبعض في جيش الدفاع يضغطون لتوسيع العمليات على الرغم من نجاح متقطع لغاية الآن، علماً أنني كنت على معرفة بأن تسيبي ليفني وأولمرت يبحثان عن مخرج من هذا المأزق. وكان علي أن أساعدهما للعثور على المخرج.

كان التحدي الأكبر إيجاد صيغة يقبل بها السنيورة وأولمرت معاً بخصوص قوة حفظ السلام. أراد أولمرت وبالاتفاق معنا قوة لديها تفويض قوي بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة يخولها القيام بعمل عسكري. رأى الإسرائيليون أن من الأهمية بمكان ألا يحصل بعد انسحابهم تسلح سريع لحزب الله، وبأن تفويض قوة حفظ السلام بموجب الفصل السابع قد يمكنها من منع ذلك

ويساعد بشكل أفضل الجيش اللبناني على فرض سلطته. لكن الفصل السابع ليس مقبولاً عند السنيورة والأطراف اللبنانية الأخرى الذين أحسوا بأن قوة بمثل هذه التفويض سوف تكون شرارة لاندلاع القتال وبالتالي تهدد بقيام حرب أهلية. أراد اللبنانيون تفويضاً بموجب الفصل السادس الذي يقصر عمل هذه القوة على الوسائل السلمية، بخلاف الفصل السابع. وفي النهاية أنجزنا حلاً وسطاً يقبل به الفريقان – قوة يونيفيل موسعة تعمل بموجب الفصل السادس ولكن مع تفويض "باتخاذ كل إجراء ضروري" بما يضمن عدم استخدام الجنوب اللبناني لأغراض معادية.

أثناء المفاوضات مع هذين الفريقين غاب أصدقاؤنا في باريس عن الأنظار فجأة. ولم أجد تفسيراً لما حدث حتى الآن، إنما لا يسعني إلا أن أقول إن جهودهم الناشطة لإيجاد حل توقفت دونما سبب. ظننا بأن مستشاري شيراك المدنيين أشاروا عليه بأن حزب الله قد يهاجم أي قوة حفظ سلام فرنسية في لبنان. لذلك أرادت فرنسا وقفاً للقتال وقوة لحفظ السلام بعد أن تتم تسوية جميع الأمور السياسية – بما في ذلك آلية معينة للتعامل مع مزارع شبعا. حتى السنيورة لم يتحدث عن ضرورة حصول اتفاق سياسي قبل وقف القتال – وهذا لم يكن ليحدث. وتعاملنا مع رأي يقول بقرارين، أحدهما لإنهاء الحرب والثاني يعالج الشأن السياسي. حاول الفرنسيون تغيير هذا الترتيب. وبعد أيام معدودة توقفوا عن العمل للوصول إلى اتفاق. وتولى كوفي أنان هذا الأمر وأصبح شريكي في المفاوضات بطريقة لم يكن لي أن أتصورها بعدما رأيت غضبه من الإسرائيليين في ذلك اليوم بروما. ولأنه يستطيع التحدث مع السوريين – محذراً دمشق من عدم تعويق أي اتفاق – فقد كان عمله هذا ضرورياً.

كان تركيز المفاوضات الآن على الأمم المتحدة حيث كان جون بولتون يسعى لاستصدار القرار. كنت أتحدث معه كل ليلة بعد انتهاء يوم عمله في نيويورك، ثم أذهب للبيت لأجري المكالمات الهاتفية العديدة مع الفرقاء في المنطقة بغرض تحريك الكرة للأمام. ثم نبدأ مجدداً في اليوم التالي ولنجد، كما وصفه بيرنز، كما لو أنه يوم "بقاء الطائرات على الأرض دون تحليق". أذهب للنوم وباعتقادي أننا حصلنا على اتفاق لأستفيق في اليوم التالي لأجد أن شيئاً ما قد حصل في الليل. وظل ديفيد ويلش في الطائرة العمودية ينتقل ذهاباً وإياباً بين إسرائيل ولبنان.

كان الرئيس آنذاك في كراوفورد وطلب لي أن أذهب إليه هناك لنتحدث معاً في الشأن اللبناني. وصلت يوم الخامس من آب/أغسطس وقدمت له إيجازاً حول آخر ما توصلنا إليه. في صباح اليوم التالي كان لدينا اجتماع مقرر لمجلس الأمن القومي عبر المؤتمر التلفزيوني. وطلب الرئيس أن أبلغ الجميع بآخر المستجدات، وهذا ما فعلته. دهشت عندما قال نائب الرئيس رداً على ما ذكرت بأننا يجب ألا نعمل لاستصدار قرار، مؤكداً: "يجب أن نترك الإسرائيليين ينهون عملهم". كتبت بضع كلمات على قطعة من الورق ومررتها للرئيس، تضمنت السؤال: "أين كان خلال الأسبوعين المنصرمين؟" لكن الرئيس لم يعط جواباً. وواصل نائب الرئيس كلامه وكأنه مناجاة للنفس يبين فيها محادثاته المتحيزة من جانبه فقط (من وجهة نظري) مع الإسرائيليين. غضبت وازداد غضبي. هل كان يتحدث مع بعض الأفراد في الحكومة الإسرائيلية من وراء ظهري، ويقول لهم إن الولايات المتحدة قد تؤيد توسيع الحرب؟ ليس هكذا كان نائب الرئيس الذي عرفته شخصاً صريحاً ومستقيماً حتى لو لم نتفق. وخطر لي أن هذا الأمر كان رأياً "بدافع من موظفين" إلا أنه غير مقبول.

بعدما أنهى كلامه أوضحت له بكل هدوء وصبر بأنني - وإلى جانبي ستيف هادلي - عملت كثيراً مع الإسرائيليين واللبنانيين حول شروط لوقف القتال. ونحن كدنا ننتهي وعلى الأرجح سنذهب إلى الأمم المتحدة لأجل التصويت على قرار في غضون أيام قليلة. ولا يمكن التراجع الآن. حلفاؤنا في لبنان على وشك الانهيار. وإذا كان لدى لجنة المديرين رأي آخر، فيجب أن أعرفه.

وأعاد نائب الرئيس القول بأن الحرب يجب أن تستمر. وقلت للرئيس - وبصوت عالٍ جداً يسمعه الجميع: "افعل ذلك، وسوف يحكم عليك بالموت في الشرق الأوسط". أنهى الرئيس هذا الاجتماع قائلاً إنه سيعود للحديث مع الجميع، تبعته خارج قاعة المؤتمر التلفزيوني. وقلت: "أنا هناك أفاوض للتوصل إلى حل والآن لا تريدون هذا الحل؟"

مع حلول صبيحة اليوم التالي أخرج الرئيس وثيقة - بخط يده - حول الشرق الأوسط. جوهر ما جاء فيها أن ثمة أخطاراً كبيرة وكثيرة إن سمحنا باستمرار الحرب - بما في ذلك وضعنا في العراق ورغبته بالضغط لأجل إقامة الدولة الفلسطينية. ولحظ عن عمق تبصر بأننا لا نستطيع التخلي عن قواتنا الديمقراطية وموقعهم في لبنان ودعم أجندة الحرية. وحيث إن هذه الجزئية

الصغيرة للاختلاف قد حُلّت عدتُ إلى واشنطن لأواصل السعي لوقف إطلاق النار.

واستمرت الأمور على ما هي عليه بحلوها ومرها، إنما مع حلول مساء الأربعاء اعتقد جون بولتون أنه حصل على الموافقة بشأن الصيغة. ثم حصل ما يؤخر اتخاذ القرار: قررت جامعة الدول العربية أن ترسل وزراء خارجيتها إلى واشنطن للمطالبة بوقف إطلاق النار. وأبلغني جون من موقعه في نيويورك قائلاً: "الأمور هنا تزداد تعقيداً على نحو مفاجئ. يريدون الانتظار إلى حين وصول العرب". لم أرغب بهذا الوضع لأنه يعني انتظاراً طويلاً بينما يعزز أولئك الذين يريدون توسيع الحرب مواقعهم في تل أبيب.

وبعد يوم طويل من المكالمات الهاتفية مع كوفي أنان في محاولة لتثبيت تأييد الأطراف للقرار اتصلت بي مارغريت بيكيت Margaret Beckett وزيرة الدولة للشؤون الخارجية البريطانية، وقالت: "أنا قادمة إلى نيويورك، فقد قرر طوني بأنه حان الوقت للذهاب إلى الأمم المتحدة لا سيما وأن العرب ذاهبون".

فقلت لها: "يقلقني بأننا سنقعد هناك ونبدو كالأغبياء إن لم يكن القرار جاهزاً".

ردت قائلة: "سأبدو كالغبية في لندن، أو يمكنني أن أبدو كالغبية في نيويورك. وأعتقد أنني عما قريب سوف أبدو كالغبية في الأمم المتحدة". واتفقنا على أن ألتقيها في نيويورك يوم الجمعة لنقوم بمحاولة ضغط أخيرة.

عند وصولي إلى نيويورك كنا قد ثبتنا جميع عناصر القرار تقريباً. كان ديفيد ويلش في لبنان مجتمعاً مع السنيورة حين وصلتُ إلى الجناح المخصص لي في فندق والدورف. وستيف كان يعمل مع الإسرائيليين بشكل مكثف، لحلّ مشكلة أخرى طرأت في الليل. فقد وصلت إلى طاولة أولمرت نسخة أولى لمسودة القرار التي لم تتضمن التعديلات التي طلبتها تل أبيب. فاتصل شالوم ترجمان Shalom Turgeman، مستشار أولمرت الدبلوماسي، هاتفياً بستيف، معرباً عن شديد غضبه بأن الولايات المتحدة تضع على الطاولة قراراً لا يمكن لإسرائيل أن تؤيده. وأكد له ستيف بأن لدينا النسخة الصحيحة للقرار. ولم أعلم إلا بعد سنين عدة أن جون بولتون كان يقدم المعلومات للإسرائيليين عبر سفيرهم في الأمم المتحدة دون إذن له بذلك. وقد أحدث هذا العمل ارتداداً عكسياً ذلك أن السفير الإسرائيلي كان متأخراً خطوة واحدة عن المباحثات التي جرت بين البيت الأبيض ورئاسة مجلس الوزراء.

وبينما كان جون بولتون داخل حجرة مجلس الأمن يستعد لتقديم القرار عند الساعة الثالثة شاهدت تقريراً على شاشة التلفاز فجأة أدى إلى انهيار كل الجهود. جاء في التقرير أن الدبابات الإسرائيلية عبرت الحدود إلى لبنان، فقد بدأ الجيش الإسرائيلي هجومه البري قبل التصويت داخل مجلس الأمن.

كنت أتحدث بالهاتف مع ديفيد ويلش والسنيورة في محاولة لإنهاء تفاصيل آخر لحظة عندما لفت انتباهي هذا التقرير الإخباري. فقلت لليز لينبري Liz Lineberry التي كانت بقربي: "اطلبي تسيبي على الهاتف!" وعندما سمعت صوت تسيبي لم أتمالك أن أحتوي غضبي، وسألتها: "ماذا تفعلون؟" وأدركتُ من فوري أنها لا تعرف الجواب على هذا السؤال. وخطر ببالي أن جيش الدفاع قد شن الهجوم المفاجئ تصعيداً في الحرب كما كان يفضل البعض داخل المؤسسة الدفاعية. لعل الإسرائيليين يحاولون إرسال رسالة مفادها أن الدبلوماسية فشلت. إنها طريقة مسرحية للفت انتباهنا.

اتصلت بستيف وطلبت إليه الاتصال بمكتب أولمرت، ثم هاتفت أولمرت شخصياً. قال شيئاً عن امتلاك موقف أقوى يستطيع منه أن يبدأ وقف القتال. هذا غير معقول. وقررت مباشرة أن أواصل الضغط للتوصل إلى القرار. وقلت لبرايان: "قل لجون أن يتوقف عن الرقص لدقائق". فأخبره فوراً بأن يلزم حجرة مجلس الأمن. بعدئذ، ومن خلال حديثي المتزامن مع رئيس الوزراء اللبناني على هاتف ورئيس الوزراء الإسرائيلي على هاتف آخر ثبتت وأكدت الصيغة النهائية. ثم اتصل بي كوفي أنان قبيل دخوله الحجرة طالباً حضوري إلى مكتبه وسأل: "كم من الوقت يحتاج الإسرائيليون للبدء بالانسحاب؟" فاتصلت بأولمرت ثانية واتفقنا على أن يدخل وقف إطلاق النار حيز التنفيذ خلال ثمان وأربعين ساعة.

بعد أن قدم جون قرار وقف إطلاق النار الذي تم التفاوض بشأنه دخلت حجرة المجلس وأدليت بصوت الولايات المتحدة بالموافقة. صدر قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1701 بالإجماع بتاريخ 11 آب/أغسطس. قال السنيورة كلمات غاضبة بخصوص إسرائيل، ورغم ذلك فإن آخر حرب لبنانية على وشك الانتهاء – بعد شهر بالتمام والكمال من ابتدائها.

في تلك الليلة وأنا على متن الطائرة سمحت لنفسي أن أرشف كأساً من النبيذ الأبيض، وهذ شيء لم أفعله منذ أسابيع بسبب المفاوضات التي شغلتني على

مدار الساعة. لم أشعر بالرضا حقاً لكنني شعرت بالارتياح. سوف ينسحب الإسرائيليون وستدخل قوات أمن قادرة، وحكومة السنيورة بقيت مكانها. نظمنا الخيط بالإبرة وحمينا مصالح أصدقائنا من الجانبين. استيقظت صبيحة الأحد لأطّلع على صفحة الرأي في صحيفة "الواشنطن بوست". كان عنوانها: "الشرق الأوسط بيد كوندي الآن". وجاء فيه: "غداة حرب مدمرة في لبنان يتعين على وزيرة الخارجية أن تصلح النظام المتداعي في الشرق الأوسط". فقلت في نفسي: "هذا هو الصواب بالتأكيد. ويجب علي ذلك، وسوف أقوم به بطريقة ما".

بعد أيام غادرت إلى غرينبراير Greenbrier حيث قضيت معظم النهار على الهاتف، أسعى جاهدة لحشد قوات تساهم في قوة حفظ السلام. وتجميع هذه القوات عمل ليس بالسهل، لا سيما وأن الولايات المتحدة منذ مدة طويلة تُعرض عن وضع قوات بعديد كبير في عملية تقودها الأمم المتحدة وليس لها هيمنة عليها. وفي الحالة اللبنانية سيكون الجنود الأمريكيون هدفاً مغرياً كما كان الحال عندما فُجّرت ثكنة مشاة البحرية في عام 1983. ولكنه بفضل كبير من الإيطاليين تشكلت قوة يونيفيل "جديدة". الفرنسيون الذين ما زالوا متمنعين رفضوا أن يتولوا قيادة هذه البعثة حتى قال الإيطاليون (ومرة أخرى بقيادة داليما D'Alema صديقي) إنهم هم سيتولون القيادة. عندئذ ليّن الفرنسيون موقفهم ووافقوا على تسلم زمام القيادة، حيث قدمت إيطاليا وإسبانيا وتركيا القسم الأكبر من هذه القوة.

غير أن القرار رقم 1701 كان ولا يزال موضع جدل، وعلى وجه الخصوص بين المعلقين المحافظين وبعض "أصدقاء" إسرائيل. وواقع الحال أن هذا القرار مع أنه وضع نهاية للحرب إلا أنه لم يقدم حلاً لجميع مشاكل لبنان الأمنية. ولم نستطع إيجاد حل عملي لقضية الحدود البرية مع سورية. السنيورة خائف من وضع قوات دولية على الحدود ويتحدى سورية مباشرة. وبقيت حتى آخر يوم في ولايتي بهذه الوزارة أبحث عن حل، بما في ذلك نشر فنيين من ألمانيا يراقبون الحدود بهدوء وسكينة. ولم يفلح شيء. وبالتالي تابع حزب الله تلقي الأسلحة - ولو كان بمستوى منخفض - مخالفاً بذلك القرار 1701 مباشرة.

لكن لجنة فينوغراد Winograd تقول في تقريرها إن القرار كان "إنجازاً" لصالح إسرائيل. انتشر الجيش اللبناني في الجنوب، وتم إضعاف حزب الله من خلال الواقع ومن خلال قيام القوات الوطنية بإخراجه من نقطة نفوذه. هلل

اللبنانيون وفرحوا عندما رأوا جيشهم الوطني يدخل الجنوب لأول مرة منذ ثلاثين عاماً. وقوات اليونيفيل قادرة على حفظ السلام.

لهذا، ومع أنه لم يكن قراراً مثالياً إلا أن قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1701 كان نصراً لفؤاد السنيورة الذي أنقذ شعبه من أهوال الحرب التي لم يبدأها هو. وحاول حسن نصر الله، زعيم حزب الله، أن يدعي النصر له. لكن هذه المنظمة لم تنجز شيئاً سوى تهجير الناس وإضعاف البنية التحتية ودخول الجيش اللبناني والقوة الدولية إلى المنطقة التي كان مقاتلوه يتجولون فيها. وفيما بعد اعترف حسن نصر الله بأنه ما كان ليبدأ هذه الحرب لو أنه استطاع أن يتنبأ برد فعل إسرائيل ونتائج هذا الصراع.

واشتكى الإسرائيليون وتذمروا بمرارة حول عدم تأمين الحدود البرية مع سورية، وقال بعض الصقور: كان عليهم أن يواصلوا الحرب. أما نحن فقد ساعدنا تل أبيب على النجاة من رد كان ضعيف التنفيذ على هجوم كان دون استفزاز من أحد باعتراف الكثيرين. وكان لدى أولمرت وليفني شيء من اللباقة على الأقل للاعتراف بأن الحل الدبلوماسي قد جاء في الوقت المناسب.

وخلافاً لما كان عليه حال وقف إطلاق النار عام 1996 التزمت دمشق موقف المتفرج، ولم تأت بحركة بسبب إنذارات كوفي أنان بأن تبتعد وأيضاً بسبب موقفها الضعيف بعد انسحاب قواتها عام 2005. عندما قام وزير الخارجية وارن كريستوفر بمفاوضات لإيجاد حل لاندلاع العمليات العسكرية سابقاً في عام 1996 كانت "تحميه" القوات السورية التي ملأت شوارع بيروت - وكانت هيمنتها ظاهرة على مرأى الجميع. قام كريس، حيث هو معروف بهذا الاسم، بزيارات إلى دمشق أكثر من الزيارات التي قام بها إلى بيروت، وكان الاتفاق النهائي بين سورية وإسرائيل. أما الآن، وفي عام 2006 قد يكون المرء ساذجاً إن افترض أن ليس لسورية نفوذ. ومع ذلك، فإن قيام اللبنانيين بأنفسهم بهذه المفاوضات أصالة عن أنفسهم هو خطوة كبرى إلى الأمام في تلك الحكاية الطويلة لأعمال بطولية نحو استعادة السيادة اللبنانية. لقد عملت الولايات المتحدة على إنقاذ أشياء كثيرة من لهيب حرب إسرائيل مع حزب الله.

36

تعديل إطار الحرب على الإرهاب

تلك الحرب في لبنان التي استمرت لمدة شهر اقتضت مني اهتماماً كلياً لم أستطع أن أنتزع منه جزءاً لغيرها. وتراكمت المشاكل في أماكن أخرى: هنالك الوضع المتدهور في العراق، والتعنت المتواصل من جانب كوريا الشمالية الذي بدأ الآن يتخذ شكل تجربة نووية محتملة، وضرورة إحراز تقدم في المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية. لكن المشكلة الضاغطة كانت ضرورة الرد على أولئك الذين يتحدون سياساتنا إزاء الموقوفين المحتجزين ووضع إطار قانوني للحرب على الإرهاب يكون قوياً قدر المستطاع.

في أواخر شهر حزيران/يونيو عام 2006 أصدرت المحكمة العليا حكمها في قضية حمدان ضد رامسفيلد (*Hamdan v. Rumsfeld*) القاضي بأن نظام اللجان العسكرية لمحاكمة المحتجزين غير كافٍ بسبب قصوره في ضمان حمايات قضائية معينة تقول المحكمة بأنها غير مقدمة لهؤلاء المحتجزين بموجب القانون المحلي والقانون الدولي، مثل حق المثول أثناء المحاكمة وقابلية قبول أنواع معينة من الأدلة. واستنتجت المحكمة أيضاً، وخلافاً للآراء القانونية لمحامي وزارة العدل بأن النص القانوني المعروف بالمادة الثالثة المشتركة من اتفاقيات جينيف تنطبق على حربنا ضد القاعدة وأن أعضاء تنظيم القاعدة لهم الحق بالحدود الدنيا من ضمانات معينة تضمّنها ذلك النص.

إن استنتاجات المحكمة بمصطلحات السياسة بخصوص المادة الثالثة المشتركة في حقيقة الأمر ليس لها أثر في الطريقة التي يعامل بها المحتجزون في سجون عسكرية أمريكية. وكان الرئيس بوش قد قرر في وقت سابق بأن يعامل جميع هؤلاء المحتجزين معاملة إنسانية وبطريقة تنسجم مع مبادئ جينيف، وهذه

هي سياستنا. ولم يكن ثمة أي سؤال بهذا الخصوص. إضافة لذلك فإن حكم المحكمة لم يرفض الاعتراف باستخدام اللجان العسكرية صراحة - بل هاجم المحاكم بشكلها الحالي وأشار إلى تفويض من الكونغرس هو المفتاح لتأكيد شرعيتها. بعد أحداث 9/11 مباشرة أيدتُ قرار الرئيس باتخاذ كل إجراء يُعدّ ضرورياً وقانونياً للحيلولة دون وقوع هجوم آخر. وكنت أعتقد آنذاك، كما أعتقد الآن، بأن تلك الإجراءات أنقذت حياة الأمريكيين من خلال إخراج الأعداء من ساحة المعركة حيث كانوا يستهدفون الجنود الأمريكيين وثانياً من خلال تنشيط الاستخبارات وهذا ما ساعدنا في التعرف على الإرهابيين ومنع هجماتهم المحتملة.

وفي مرحلة مبكرة من ولايتي كوزيرة للخارجية تبين لنا بمزيد من الوضوح بأن تلك السياسات كانت تخلق تحدياتها الأمنية بنفسها. فالعلاقات الدبلوماسية مع حلفائنا، وأخص بالذكر الأوروبيين، كانت تزداد توتراً بسبب تصور خاطئ بأن سياسات الولايات المتحدة في الاحتجاز والتحقيقات كانت تنفذ من خارج إطار القانون الدولي. وبسبب التهديدات المتعددة الجنسيات كنا نعتمد كثيراً على تعاون حلفائنا في جمع المعلومات الاستخبارية والعمليات على أرض المعركة. حتى المملكة المتحدة وهي أقرب حلفائنا إلينا، أعربت عن هواجس إزاء الاحتجاز المتواصل دون محاكمة لأربعة بريطانيين في غوانتانامو.

وقد حزمت أمري منذ أيامي الأولى في وزارة الخارجية بأن أعمل طبقاً لرغبة الرئيس في جعل سياساتنا تحت الأضواء ونؤطرها لأجل عامة الناس واكتساب التفويض التشريعي لها. وكان الرئيس قد أعرب عن رغبته في ذلك حين كنت مستشارة للأمن القومي والآن وأنا وزيرة للخارجية، سوف أسعى في هذا السبيل انطلاقاً من قوة موقعي في مجلس الوزراء.

مستشاري القانوني جون بيلنغر، وكذلك مستشاري القانوني الخاص فيليب زيليكوف عملا بلا كلل من خلال عملية بينية للوكالات لوضع خيارات لإصلاح سياسات الإدارة في احتجاز المعتقلين. وبالتشاور مع بيلنغر وماثيو واكسمان Mathew Waxman مساعدي التنفيذي السابق في مجلس الأمن القومي والذي يعمل الآن مسؤولاً رئيسياً في وزارة الدفاع لشؤون المحتجزين وضع زيليكوف بالتعاون مع غوردون إنغلند Gordon England الذي كان آنذاك قائماً بأعمال معاون وزير الدفاع مذكرة من تسع صفحات في حزيران/يونيو عام 2005 اقترحا فيها أن

تقوم الإدارة بالحصول على موافقة الكونغرس على سياساتها وأن تُقبل رسمياً في إطار سياساتها المعايير الدنيا لمعاملة المحتجزين التي وردت تفاصيلها في المادة الثالثة المشتركة من اتفاقيات جينيف - وهذان اثنان من الإصلاحات عينها التي بعد عام من صدورها طلبت إلينا المحكمة العليا أن نقوم بها.

إضافة لذلك أوصت المذكرة بأن تعمل وكالة الاستخبارات المركزية على نقل عدد صغير من المحتجزين ذوي القيمة العليا إلى خارج منشآت الحجز السرية التي تديرها في بقاع أخرى من العالم. أقيمت هذه المواقع السوداء كما وُصِفَتْ إبان الفوضى الحاصلة في أعقاب هجمات 9/11 وحيث احتُجز فيها إرهابيون مشبوهون من أمثال خالد شيخ محمد الذي كان العقل المدبر لهجمات 9/11 وأبو زبيدة الذي زودنا بمعلومات ساعدت في اعتقال خالد شيخ محمد. وكان ثمة سابقة لبرنامج الوكالة المركزية للاستخبارات للاحتجاز في بقاع مختلفة من العالم، ذلك أنها منذ عقود من الزمن استخدمت الولايات المتحدة وبلدان أخرى وثائق تسليم لنقل الإرهابيين المشبوهين من البلد الذي احتُجزوا فيه إلى بلدان أخرى يمكن حجزهم فيها أو استجوابهم. وقد تبين مع حلول العام 2005 أن المحتجزين الذين ليس لهم قيمة استخبارية أو قيمة إضافية يمكن نقلهم إلى خارج منشآت التوقيف التابعة للوكالة المركزية إما إلى موطنهم الأصلي أو إلى غوانتانامو انتظاراً للمحاكمة.

وقد قوبلت توصيات غوردون وزيليكوف بمعارضة قوية من جانب وزارة الدفاع ومكتب نائب الرئيس. ويبدو أن هذه المذكرة قد أغضبت دونالد خاصة لأن القائم بأعمال معاونه قد عمل عليها دون تفويض مباشر منه. واعترض أيضاً على تولي مسؤولية من احتجزتهم الوكالة المركزية فيما لو توجب نقلهم إلى غوانتانامو. واعترض مكتب نائب الرئيس على التبني الرسمي لمعايير المادة الثالثة المشتركة. ومع أن الرئيس التزم علانية بإغلاق معتقل غوانتانامو في مرحلة سابقة من ذلك العام إلا أننا لم نجد الوسيلة للقيام بذلك بأمان.

ومن سخرية القول إن مظهراً واحداً يعد الأكثر ضعفاً في تلك البرامج ألا وهو السرية التي أحاطت به. فكان من العسير تفسير ماذا نفعل والحمايات المطبقة إن كنا لم نعترف حتى بالحقائق الأساسية لهذا الوضع. وقد أسهمت هذه الأمور في نشوء معلومات خاطئة ومزاعم لم تكن غير حقيقية فحسب بل كان لها أيضاً عواقب مميتة. في شهر أيار/مايو عام 2005 نشرت مجلة "نيوزويك" مقالة وجهت فيها

أصابع الاتهام إلى جنود أمريكيين يدنسون نسخة من القرآن ألقوها في المرحاض. وتبين لاحقاً أن الخبر كاذب لا صحة له وسحبته لاحقاً - إنما بعد أن أشعل احتجاجات عنيفة ضد الولايات المتحدة في أفغانستان والباكستان وفي جميع أنحاء العالم الإسلامي. وحصدت أعمال الشغب هذه ما لا يقل عن خمسة عشر قتيلاً.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر عام 2005 نشرت صحيفة "الواشنطن بوست" خبراً في صفحتها الأولى يميط اللثام عن وجود منشآت اعتقال سرية في أنحاء مختلفة من العالم تابعة لوكالة الاستخبارات المركزية كان من شأنه أن أجج انتقادات لاهبة. نُشر هذا الخبر قبل شهر واحد من موعد رحلتي إلى برلين لحضور اجتماع لحلف شمال الأطلسي (الناتو). وتلقيت مكالمات هاتفية دالة على ذعر غير مبرر من نظرائي الأوروبيين الذين طالبتهم برلماناتهم للإجابة عن أسئلة حول التواطؤ مع وكالة الاستخبارات المركزية (CIA). فأدى هذا الوضع إلى الكثير من الاستفسارات الرسمية الموجهة لي بصفتي وزيرة الخارجية. قالت لي مارغريت بيكيت وزيرة الخارجية البريطانية: "أكره أن أرسل هذه لك، ولكن ليس لدي خيار". وطمأنتها وطمأنت الجميع بأنني أتفهم المأزق الذي هم فيه. وكنت أعلم أيضاً أن ذلك سيكون الموضوع الوحيد على الطاولة عندما وصلت إلى أوروبا. ويتعين علي أن أتصدى له مباشرة.

اتصلت بمدير الوكالة المركزية CIA مايك هايدن Mike Hayden وأخبرته بأن علي أن أقول شيئاً جوهرياً قبل أن أتوجه إلى أوروبا. المسودة الأولى التي أرسلتها هذه الوكالة كانت خجولة جداً وغير مقبولة. فاتصلت به ثانية. ووعدني بأن يفعل ما يستطيع لمساعدتي. وبعد أن ناقشنا النص بدقة بالغة طلب شون ماكورماك حضور الصحافة إلى قاعدة آندروز الجوية قبل سفري. كان ذلك من غير المعتاد إطلاقاً - كنت عادة أقدم إيجازي للصحافة ونحن على متن الطائرة - لكننا كنا نريد انتشار الخبر في أوروبا قبل وصولي.

وقفت أمام مؤتمر صحفي دُبِّر عقده على عجل وأدليت ببياني: "منذ عقود من الزمن استخدمت الولايات المتحدة وبلدان أخرى 'مذكرات تسليم' لنقل الإرهابيين المشبوهين من البلد الذي اعتقلوا فيه إلى وطنهم الأم أو لبلدان أخرى حيث يمكن التحقيق معهم أو يتم توقيفهم أو حيث يقدمون للعدالة". وأوضحت أنه "عند القيام بعمليات التسليم هذه فإن سياسة الولايات المتحدة، وأعتقد سياسة أي

بلد ديمقراطي آخر يستخدم هذا الإجراء أن تلتزم بقوانينها وتلتزم بالتزامات المعاهدات التي وقعت عليها".

وكنت آمل أن يكون بياني هذا كافياً وملبياً لاستفسارات الصحافة. وفي الطائرة تابع الصحفيون طرح أسئلة حول المواقع السرية لوكالة الاستخبارات المركزية (CIA) وأرادوا أن يجعلوني أؤكد لهم إن كانت موجودة فعلاً. ووجدت نفسي موثقة اليدين. أردت أن أتحدث عن سياسات الإدارة ولكن أي جواب قد يجبرني على الكشف عن معلومات سرية غير مرخص التصريح بها.

وقلت لأركاني: "لا أستطيع أن أواصل صمتي. يجب أن أكون قادرة على الإقرار بممارسات الـ CIA لكي أوضحها". واتصلت بستيف هادلي في واشنطن وتمكن من الحصول على موافقة الرئيس ولجنة المديرين في مجلس الأمن القومي بشأن مقاربة تسمح لي بأن أتكلم وأقول إن التزاماتنا الدولية في نطاق سياسة الولايات المتحدة "تمتد إلى جميع الأشخاص الأمريكيين أينما كانوا، سواء داخل الولايات المتحدة أو خارجها". وأشار البيان بطرف سريع بأن وكالة الـ CIA تدير منشآت في بقاع أخرى من العالم.

كان وقع البيان في أوروبا وقع الخبر العظيم. دافعت بقوة عن ممارساتنا لأنني أؤمن بها. وأحرزت تقدماً لأنني أعدت إلى أذهان الجميع أن هكذا عمليات استخباراتية ليست عملاً تنفرد به الولايات المتحدة – وأن المعلومات التي تُجْمع تُسْتخدم للدفاع عنهم، وليس عنا فقط. وأكدت: "إن لم تعرفوا ما الذي يخطط له الإرهابيون فسوف يموت الألوف من الناس الأبرياء "هذا العمل بعيد الشبه عن أعمال تطبيق القانون حيث تجري معاقبة الجريمة بناء على الوقائع".

أقام وزير الخارجية البلجيكي كاريل دو غوخت Karel De Gucht مأدبة عشاء تلك الليلة قبل الاجتماع الوزاري لحلف الناتو. وقال: "لا تهتمي، سوف أعمل على ألا يهيمن هذا الموضوع على الاجتماع إذ سأقول لهم سوف نتطرق له عند نهاية الاجتماع".

فقلت: "كلا، سوف نتطرق له في البداية". وعندما أعطاني كاريل حق الكلام، قلت: "إن غوريلا تزن ثمانمئة رطل تجلس وسط طاولة كاريل الجميلة. ولنتكلم عن قضايا المحتجزين. أنا على استعداد للبقاء هنا حتى يقول الجميع ما لديهم". كان كلامي صريحاً ومسهّلاً. وبعد الاجتماع كنا في موقف أفضل مع حلفائنا. ربما لم

يوافقوا على كل شيء نفعله، إلا أنهم لم يعودوا يشعرون بأن موقفنا نابع عن الغطرسة أو عدم الاكتراث بالأعراف الدولية. في اليوم التالي ذكرت منافذ إعلامية كثيرة أنني أحرزت بعض التقدم في هذه القضية. وعندما رجعت إلى واشنطن قال لي صحفي معروف بميوله اليسارية: "أنت تلعبين ورقتين أفضل من أي شخص آخر أعرفه".

لهذا فإن الحكم الصادر في قضية "حمدان" بعد ستة شهور أتاح لنا أن نذهب أبعد من ذلك في متابعة الهدف من وضع إطار قانوني محسّن لأجل الحرب على الإرهاب. تقول المحكمة العليا إن المشكلة الرئيسية في اللجان العسكرية تكمن في أن الكونغرس لم يفوض بإقامتها. ومع أنني قد خاب ظني إزاء انتقاد المحكمة العليا للجان العسكرية بشكلها الحالي فإنني على ثقة أكيدة بأننا قادرون على إحداث نظام أكثر قوة للمحاكم التي تحمي عملياتنا الاستخبارية وفي الوقت نفسه تضمن للمحتجزين حقوقاً معينة متوجبة. كان ستيف هادلي يعمل بالنيابة عن الرئيس لاستصدار التشريع المناسب. وأحسست أنا أيضاً بأن حكم المحكمة بخصوص تطبيق المادة الثالثة المشتركة على المحتجزين لدينا سوف يطمئن في الحد الأدنى حلفاءنا الأوروبيين بأننا فعلاً نعمل بطريقة متناغمة مع القانون الدولي.

لهذا فوجئت عندما قال بعض الأعضاء في الإدارة بعد صدور الحكم مباشرة بأن على الرئيس أن يدعم تشريعاً ينقض قرار المحكمة. وقالوا أيضاً بأن الرئيس بدلاً من السعي للحصول على تفويض الكونغرس لإحداث نظام لجان عسكرية عليه أن يطالب الكونغرس بالاعتراف بصلاحيته بأن يفعل ذلك دون تفويض. فهذه المقاربة سوف تكون إشارة ذات أثر قوي للعالم كله بأن هذه الإدارة لا تحترم حتى آراء المحكمة العليا الأمريكية ذاتها في هذه الأمور فكيف لها أن تحترم رأي حلفائها. فناشدته أثناء اجتماع عقد في المكتب البيضوي لمراجعة القرار الخاص بقضية "حمدان" وقلت: "سيدي الرئيس لا نستطيع نقض المحكمة العليا". وفي نهاية المطاف عملت الإدارة مع الكونغرس على تبني قانون اللجان العسكرية لعام 2006 الذي فوض المحاكم تشريعياً.

لا أحد كان يحاول التهرب من القرارات التي اتخذناها في غمرة الفوضى التي أعقبت الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، وعلى وجه الخصوص أنا. اتخذت تلك القرارات في وقت كان لدينا فهم ملتبس عن عمليات القاعدة وبنيتها الداخلية. وبعد

أقل من شهر من 9/11 جوبهنا بهجمة مرض الجمرة الخبيثة أعقبتها مخاوف من مرض الجدري وعمّ القلق الكثيرين بأننا نواجه الموجة الأولى لتهديدات ضد الشعب الأمريكي.

لكن القسم الأكبر من هذه الوقائع تغير في عام 2006. صار لدينا فهم أفضل كثيراً لبنية القاعدة ومكائدها المستقبلية، ولم يكن فهماً مجتزءاً والسبب في ذلك تلك الآليات التي طبقناها في الأيام الأولى التي أعقبت 9/11. نقلنا المعركة إلى أرض العدو وراء البحار، ودمرنا قدرة القاعدة على القيام بالهجمات من خلال حرمانها من ملاذها الآمن في أفغانستان.

وفي مرحلة مبكرة من ولايته الثانية قرر الرئيس بأن الوقت قد حان لمراجعة تلك القرارات في ضوء التقدم الذي أحرزناه في الحرب على الإرهاب. لقد فهم هو وكبار مستشاريه أن صنع قرارات الأمن القومي تقتضي بالضرورة فعل ما هو قانوني وضروري لحماية البلاد وفي نفس الوقت نبقى مخلصين للقيم الكائنة في صميم هذه الأمة. وكان الرئيس عازماً على تحقيق هذا التوازن دون مهادنة على فاعلية البرنامج وعلى ما يراه الشعب الأمريكي مقبولاً لضمان الأمن.

وبهذا الصدد أحسست بأن الوقت قد حان للاعتراف بأننا نحتجز خالد شيخ محمد وغيره من الإرهابيين السيئي السمعة. ولن نسمح لهم بالبقاء "مختفين" وخارج إطار أي نظام قضائي. ذكّرت الرئيس بأمره التوجيهي بأن علينا أن نرفع الستر الحاجب لعملياتنا وأن نشرك ممثلي الشعب في الكونغرس في صوغ إطار قانوني للحرب على الإرهاب، فهذا ما يفعله الديمقراطيون.

ولم يوافق الجميع وبات هذا الموضوع موضع جدل كبير بين نائب الرئيس وبيني. وصلت الخلافات بيننا إلى ذروتها أثناء اجتماع مجلس الأمن القومي في آب/أغسطس 2006 المنعقد في غرفة روزفلت (حيث كانت غرفة المواقف قيد التجديد). قلت وقال الآخرين إن على الرئيس أن يقر علانية ببرامج الوكالة المركزية (CIA) للحجز والتوقيف والاستجواب ونقل ما تبقى من المحتجزين إلى مواقع تابعة للوكالة خارج البلاد في خليج غوانتانامو حيث سيقدمون للمحاكمة. اعترض نائب الرئيس قائلاً بوجوب بقاء هؤلاء الموقوفين في الحجز لدى الوكالة المركزية للاستخبارات (CIA) حيث إن من الممكن أن يكون لهم قيمة استخبارية متواصلة. وأعرب عن قلقه بأن الكشف عن وجود سجون قد يشكل خيانة لثقة البلدان التي

وافقت على استضافتها داخل حدودها. وقلت للرئيس إن للمواقع السرية أثراً بطيء التخريب على قدرة الدولة في تأمين التعاون الاستخباري وبأن عليه أن يجد حلاً لهذا الموضوع بدلاً من أن يتركه لمن يأتي بعده. وقلت "سيدي الرئيس لا تدع هذا الموضوع ليرثه من يخلفك".

واستمر الجدال في أخذ ورد بين نائب الرئيس وبيني لعدة دقائق، ولم يتحدث أحد غيرنا. كانت مواجهة شديدة التوتر. بل أشد مواجهة تعرضت لها طوال مدة ولايتي في هذا المنصب - إنما كانت حضارية ولم تكن قط شخصية. كنت أعرف أن ستيف هادلي وجوش بولتن، رئيس أركان البيت الأبيض آنذاك يشاطرانني الرأي. ولم أدر ما الذي كان الرئيس يسمعه من المحامي العام، إذ مرت لحظة لم أفهم فيها موقف الرئيس، وعندما قال إنه سيفكر بالأمر، تمنيت لو أنه أدرك النتائج جيداً.

لقد فهمها. وبناء لتوجيهاته جرى الإعداد لخطاب ألقاه في القاعة الشرقية بالبيت الأبيض بتاريخ السادس من أيلول/سبتمبر 2006. أعلن الرئيس أن أربعة عشر إرهابياً قيادياً بينهم خالد شيخ محمد العقل المدبر لاعتداءات 9/11 سينقلون إلى معتقل في خليج غوانتانامو حيث سيحاكمون أمام لجان عسكرية حازت على تفويض الكونغرس. خاطب الرئيس الشعب الأمريكي قائلاً إن عدداً صغيراً من الإرهابيين المشبوهين أوقفوا واستجوبوا خارج الولايات المتحدة بناء على برنامج تديره وكالة الاستخبارات المركزية (CIA). وأقر بأنه في عدد محدود من الظروف استخدمت وكالة CIA إجراءات تحقيق بديلة في استجواب الإرهابيين المشبوهين وبأن هذه الإجراءات خضعت لمراجعات موسعة قامت بها وزارة العدل لتتأكد بأنها متوافقة مع قوانينا ودستورنا والتزاماتنا بالمعاهدات.

غير أن هذه الأمور كلها سوف تعود للظهور مجدداً في العام التالي عندما طلبت وكالة الاستخبارات المركزية موافقة الرئيس على سياستها لتجديد برنامجها في الاستجواب والتحقيق الذي عُلّق عقب صدور قانون معاملة المحتجزين لعام 2005 والحكم الذي أصدرته المحكمة العليا في قضية حمدان. فقد أثارت هذه الأحداث بعض الشكوك حول ما هو مسموح به بموجب هذه المعايير القانونية، لذلك طلبت الوكالة المركزية أن تقوم وزارة العدل بإجراء مراجعة قانونية جديدة لبرنامجها لتتأكد من انسجامه مع قانون معاملة المحتجزين والمادة الثالثة المشتركة لاتفاقيات جينيف. وطلبت أيضاً أمراً تنفيذياً من الرئيس يوضح ويفسر خلاصات

مراجعة وزارة العدل وبالتالي يعطى التفويض للوكالة المركزية باستئناف العمل بالبرنامج.

عندما أرسلت مسودة هذا الأمر التنفيذي للموافقة وجدت بأنني لا أستطيع أن أصادق على خلاصات ما توصل إليه. فقد رأى مستشاري القانوني جون بيلنغر أن برنامج الـ CIA المقترح في صيغته الحالية لا ينسجم مع ما رأته المحكمة العليا في تطبيق المادة الثالثة المشتركة. وقد وافقته على ما رآه ورفضت الموافقة على الأمر. وبالتالي بقي البرنامج معلقاً إلى حين تقرر الوكالة (CIA) إلغاء بعض الأساليب الأكثر عدوانية دون أن تضحي بفاعلية البرنامج.

واصلنا عمليات إعادة الدراسة لهذه الأمور طوال المدة المتبقية من ولايتنا. وقد بقي جزء من أهدافنا لم يتحقق. فالرئيس لم يستطع أن يغلق ملف غوانتانامو من رقابته، وكان ذلك عملاً ظل في غاية الصعوبة لدى خلفه. غير أن التعديلات التي أدخلها الرئيس أتاحت لإدارة الرئيس أوباما أن تستخدم - وفي بعض الحالات أن تسرّع - برامج الأمن القومي التي وُضعت أسسها في أعقاب أحداث 11/9 مباشرة.

سررت إذ وضعت الإدارة سياسات الحجز والاعتقال وغيرها من أدوات مكافحة الإرهاب على قواعد مستدامة. وعندما وقفت في القاعة الشرقية في أيلول/ سبتمبر 2006 أستمع للرئيس وهو يميط اللثام عن تلك البرامج نظرت في عيون عائلات ضحايا 11/9 الذين تجمعوا هناك ليستمعوا لهذا الخطاب. بعضهم صفق، وبعضهم الآخر بكى، والبعض توجهت عيناه للأعلى نحو السماء وكأنهم يصلون. وانتابني شعور آنذاك بأننا جميعاً اجتزنا المنعطف، سننتقم لما حدث في 11/9 والمخططون المشبوهون سيواجهون القضاء.

* * *

في ذلك اليوم من شهر أيلول/سبتمبر عام 2001 تحول جورج دبليو بوش إلى رئيس دولة في زمن الحرب، ونحن جميعاً تحولنا لنصبح أعضاء مجلس حربي. وبصفتي وزيرة للخارجية فأنا الآن رأس الدبلوماسية، ومنخرطة في قضايا وأنشطة كثيرة تبدو بعيدة كل البعد عن أيلول/سبتمبر عام 2001. لكنني أنا أيضاً تأثرت بالهجمات الواقعة على مركز التجارة العالمي والبنتاغون تأثراً ترك في نفسي ندوباً لا يمكن أن تمحى. وأدركت من جديد، ونحن في الذكرى الخامسة، أن رد فعلي كان مفاجئاً وغير متوقع جعلني أقول أخذنا بالثأر.

ذهب الرئيس إلى نيويورك بمناسبة مرور خمسة أعوام على هذه الهجمات. وذهب الوزراء بقيادة نائب الرئيس لحضور القداس في كنيسة القديس يوحنا الأسقفية، كما يفعلون كل عام منذ 2001. وفيما بعد اجتمعنا لنقف لحظة صمت في حديقة البيت الأبيض. أثناء وقوفنا نظرت نحو السماء ورأيت طائرة تقترب من مطار ريغان الوطني إلى جانب نهر البوتوماك. وبدت لي لوهلة من الزمن أنها متجهة نحونا مباشرة. أصابنا الفزع لولا أنني بعد دقائق أدركت أنها تحلق في مسارها الطبيعي. وقلت في نفسي: "إنني أتحمل هذا الشيء نفسه منذ مدة طويلة. وغداً سأقول للرئيس بأنني أريد أن أترك المنصب في نهاية العام. فلم أعد أستطيع احتمال ذلك".

وبما أن الرئيس سيقود إحياء هذه الذكرى في نيويورك، ونائب الرئيس سيقودها في واشنطن قررت أن أفعل شيئاً يحمل نكهة دولية. كان لكندا، وبصفة خاصة ساحلها الشرقي، ردّ أيضاً على اعتداءات 9/11، وكان ردها بطريقة تدعو للتقدير والاحترام، وذلك عندما استقبلت إحدى الطائرات التي طُلب إليها الهبوط فوراً وبصورة مفاجئة وآوت ركابها. وقام أهالي مقاطعة نوفاسكوتيا Nova Scotia باستضافة المئات من الأمريكيين في منازلهم. كان هؤلاء المضيفون غرباء عنهم وقدموا العون حين دعت الحاجة. ووزير الخارجية وصديقي وزميلي بيتر ماكاي Peter McKay من هذه المقاطعة عينها. فقررت أن أذهب لهذه المقاطعة حيث مسقط رأسه لأعرب عن الشكر لكندا لكل ما فعلته.

بعد احتفالية بسيطة تكلم فيها كثر ثُناء ثُناء - كل ثنائي مكون من أحد ركاب الطائرة والشخص الذي استضافه - كلاماً مؤثراً حول ذلك اليوم. استضافني بيتر، العازب، إلى عشاء "عائلي" في فندق صغير على ساحل الأطلسي. وهذا هو الشيء الذي أريده - الاسترخاء ودون الكثير من المدعوين. في تلك الليلة نمت جيداً حيث كان نسيم بارد يهب من المحيط عبر نافذتي المفتوحة.

صباح اليوم التالي سرت وبيتر معاً نحو مقهى محلي لتناول الفطور. أثناء تقديمه لكلمة كان مقرراً أن ألقيها ذلك اليوم بدأ بيتر بالقول إنني نمت جيداً ثم أضاف: "وتركت النافذة مفتوحة ليلة البارحة" مكرراً ما قلت له. وسمعتُ مباشرة ضحكاً خفيفاً بين الجمهور، وحاولت أن أتلقى كلمات الوزير التقديمية بضحكة حقيقية. لكن المشهد المسرحي ابتدأ: في اليوم التالي كتبت هيلين كوبر، المراسلة

الدبلوماسية لصحيفة "نيويورك تايمز"، شيئاً عن غزل مفترض بيننا. تحدثت عن وسامة الوزير وعن تنورتي السوداء، وصنعت جبلاً من حفنة رمل صغيرة. لكنني أعترف إنه شيء مضحك ولو أنه في غير محله. لدى عودتي إلى المنزل اتصلت ببيتر، وقلت مداعبة: "لا يمكن لفتاة أن تشاهد معك وتنجو من الفضيحة". أحس بيتر بالإحراج. فهو صديق رائع. ولم أخبره بأنني ما كنت لأستطيع أن أستجمع قواي وأعود لواشنطن لأناضل ليوم آخر لولا تلك الرقة والانتعاش اللذين شعرت بهما في تلك الزيارة.

37

انحدار لولبي في العراق

ويا **له من نضال!** كان الصيف وقت حساب لنا كلنا الذين شاركنا في قرار الرئيس بغزو العراق. كنت على يقين بأننا لا نقبل بالخسارة، لأن مصداقية الولايات المتحدة وقوتها قد تتراجعان بشكل مؤلم وبما يفوق أي لحظة سابقة منذ حرب فييتنام. وبالنظر لأهمية الشرق الأوسط النسبية فإن الضرر دون شك سيكون أشد عمقاً وأكثر بقاءً. عندما كان الرئيس يسأل عن أولئك الذين انتقدوا المجهود الحربي كان دوماً يقول: "احسبوني بينهم". وقد انتابني هذا الشعور عينه وحاولت جاهدة أن أعثر على موقع لي - بوصلة ترشدني للأمام. الانسحاب ليس خياراً نقبل به. والحفاظ على الوضع الراهن ليس خياراً هو الآخر. الظروف الحالية غير مقبولة، ولا نستطيع تخيل دربٍ جديد. فما الذي سوف نفعله؟

وكان ستيف يسأل هذه الأسئلة نفسها وبدأ بإجراء عملية مراجعة غير رسمية داخل مجلس الأمن القومي لينظر مجدداً في خياراتنا. وقام الجنرال بيتر بيس Peter Pace، رئيس هيئة الأركان المشتركة، بتكليف مجموعة من العقداء في الجيش للقيام بمهمة مماثلة. سألت فيل زيليكوف وسألت جيم جيفري Jim Jerey كبير مستشاريّ العراق (وفيما بعد خلفه ديفيد ساترفيلد David Satterfield) بأن "يفكروا خارج الصندوق" ليجدوا مخرجاً من تلك اللجة التي غرقنا فيها. وفي بحثي عن استراتيجيات بديلة طلبت إليهما إجراء تقييم صريح لا شيء فيه ممنوع وأن يشككا في افتراضاتنا ويضعا خيارات تتصدى للتحديات السياسية والعنف الطائفي الذي أخذ يهدد بتمزيق البلد. وقد فعلت ذلك لثلاثة أسباب: أولاً، كانت تنتابني أفكار حول ما جرى قبل الحرب. فقد خططنا وخططنا واختبرنا خططنا في ألعاب الحرب، لكننا لم نقم بعمل جيد بما يكفي لنفكر بالذي لا يمكن توقعه.

وثانياً، لم أكن على ثقة أكيدة بأن المؤسسة العسكرية على استعداد لوضع وتنفيذ استراتيجية جديدة. وعلى مدى الشهور التالية التي أمضيتُها في تقييم خيارات جديدة لم أكن أكيدة بأن "زيادة عديد الجنود" سيفي بالغرض. وهذا لا يعني أنني لم أرغب بنشر المزيد من الجنود، فقد بت أُفضّل حضوراً أكبر عندما اتضح لنا أن قواتنا لا تستطيع تأمين المناطق التي تطهرها من المتمردين. لكن مزيداً من الجنود الأمريكيين يؤدون العمل نفسه - وطبقاً للاستراتيجية الخاطئة نفسها - لن ينجم عنه إلا المزيد من الخسائر البشرية. وعندما كنت مستشارة للأمن القومي لم أكن ملحاحة بما يكفي عندما قبل الرئيس بافتراضات البنتاغون حول ما الذي يستطيع إنجازه في العراق. والآن، وأنا وزيرة للخارجية لا أريد أن أرتكب هذه الغلطة مجدداً.

وأخيراً، ليس لدي الثقة بأن يفعل العراقيون ما ينبغي فعله لوقف العنف ضد بعضهم. ولم أعرف ما إذا كانوا يفتقرون للرغبة أم للقدرة - أو ربما الاثنين معاً - على وضع حد لإراقة الدماء. وبصريح القول بدأت أتساءل فيما إذا كان الزعماء العراقيون مصممين على الانتحار وجر بلادهم التي تحررت أخيراً معهم نحو هذا الانتحار. وإن كانوا كذلك، فليس لدي سبب يدعوني لإرسال جنود أمريكيين ليموتوا وهم يحاولون منع الآخرين من الموت.

هذه الجدالات استمرت داخل وبين وزارة الخارجية والبنتاغون ومجلس الأمن القومي طوال الصيف وحتى الخريف. ولكن على الرغم من كل تلك الشكوك التي صبغت مداولاتنا فإن شيئاً واحداً فقط كان واضحاً، ألا وهو أن العراق واقف على شفا جرف هارٍ. في هذا الإطار من التفكير قمت بزيارة أخرى إلى الشرق الأوسط.

بعد توقف قصير في السعودية وصلت إلى القاهرة لأجتمع بمجلس التعاون الخليجي GCC "زائداً اثنين" هما مصر والأردن. التقينا جميعاً على مائدة الإفطار والوجبة التقليدية التي يتناولها المسلمون في نهاية يوم صوم طويل بشهر رمضان. كنت أعرف أنه اجتماع على جانب كبير من الأهمية ذلك أن مجلس التعاون زائداً اثنين يمثل التحالف الأكثر اعتدالاً والمناهض لإيران في الشرق الأوسط. وقد نشأت علاقة ثقة بيني وبينهم. وكانت لقاءاتنا صريحة وفي أغلب الأحيان لا تخلو من الخصام والنزاع. فهم يريدون دفعاً لدور أكثر فاعلية في محادثات السلام الفلسطينية

الإسرائيلية. وأنا أرد عليهم بأن زياراتي إلى إسرائيل كانت أكثر عدداً من زياراتي إلى أي بلد آخر في العالم وبأنني أمّنت دعماً مباشراً في ميزانية الولايات المتحدة للفلسطينيين، وانتقدت علناً سياسة المستوطنات الإسرائيلية. وكنت أذكّرهم بأن دعم الفلسطينيين في ميزانياتهم لا يتكافأ مع ما يقولونه من كلام خطابي. وننتقل إلى موضوع آخر.

ثم يطالبونني بـ"فعل شيء ما بخصوص الفرس". وينتابني شعور بأنهم سيسعدهم بأن يتمسكوا بمعاطفنا في مواجهة مع طهران. لكن أحداً، باستثناء الشيخ خالد بن أحمد آل خليفة وزير خارجية البحرين، لا يريد أن يقول شيئاً من هذا القبيل علناً وجهاراً. فأحاول أن أهدئ من مخاوفهم وأوضح لهم بأن ليس لدى الولايات المتحدة النية بالسماح لإيران بأن تصبح شريكاً نووياً.

ثم أشدد عليهم بأن يدعموا الديمقراطية الفتية في العراق. فيعبرون عن رأيهم بأن نوري المالكي شيعي ولذلك فهو منحاز لإيران. وأرد عليهم بأنه عربي أولاً وقضى سني نفيه في سورية لأنه لا يحب الإيرانيين. وكنت أقول إذا أريد عزل واضطهاد العرب الشيعة من قبل أشقائهم العرب السنّة ولم يجدوا نصيراً لهم فسوف يجدون جذب طهران لهم قوي الإغراء تصعب مقاومته. وأقول: "ما لم تعترفوا بالهوية العربية للعراق فسوف تجبرونه على الوقوع في أيدي الإيرانيين". ثم ندور وندور حول ضرورة أن ترسل الدول العربية سفراءها المعتمدين إلى العراق كبادرة دعم له. في مرحلة لاحقة وبعد سنة ونصف السنة أصبح مجلس التعاون الخليجي زائداً ثلاثة بعد أن كان زائداً اثنين وذلك حين دُعي العراق للانضمام لهذه المجموعة. وكان علينا أن نؤسس علاقة العالم العربي مع العراق، وكنا نؤمن بأن مجلس التعاون الخليجي زائداً ثلاثة سوف يساعد في تجاوز هذه الخلافات. فهو خطوة كبرى إلى الأمام. بيد أن مجلس التعاون الخليجي ما هو إلا مجموعة محافظة من حكام من الطائفة السنّية. ولعل هوشيار زيباري وزير خارجية العراق قال الصواب حين خاطبهم بقوله: "أنتم تعاملوننا كما لو كنا فيروساً. أنا لا أعلم ما الذي يجعلكم متوترين، أهو العنصر الشيعي أم العنصر الديمقراطي". والآن، في خريف عام 2006 كنت بحاجة ماسة ليلتف العرب حول العراقيين.

وصلت إلى القاهرة قبيل غروب الشمس واستقبلني وزير الخارجية أحمد أبو

الغيط. وأحمد يحب الملابس الأنيقة والنبيذ الجيد. وهو عنوان للمصري "العلماني"، لا يثق بالإسلاميين، ويعتز بأن عدداً كبيراً من النسوة في وزارته لا يرتدين الحجاب. وقد يبدو أيضاً محباً للظهور بمظهر من يحب رعاية الآخرين، فيقول مشيراً إلى حسني مبارك المتقدم في السن: "إنه يعتبرني مثل ابنة له". وأقول في نفسي: "بالتأكيد ولعله يمقت جرأتي بسبب ما قلته عن الديمقراطية في مصر". أما أحمد أبو الغيط فكان دبلوماسياً جيداً، وقد نشأت بيننا علاقة عمل منتجة وإيجابية حول كل شيء بدءاً من عملية السلام وحتى العراق. حتى إن مصر كانت أول دولة عربية ترسل سفيرها إلى بغداد. والمؤسف أن هذا السفير اختطف ثم قتل في تموز/يوليو عام 2005، فكانت القاهرة حذرة في إرسال سفير آخر يحل محله، وقد تفهم الجميع حذرها هذا.

رافقني أحمد أبو الغيط إلى الطابق السفلي حيث بدأ الوزراء يتجمعون لوجبة الإفطار وطقوسها التي بدأت بتناول التمور. بعد انضمامي إليهم ومشاركتي لهم متعة تناول بضع لقيمات حلوة طيبة المذاق غادر عرب الخليج الأكثر محافظة ليؤدوا الصلاة. قال أحدهم "سوف نعود في غضون ربع ساعة. ولكن إذا وجد بيننا أفراد من فريقك الشيعي فسوف نستغرق ساعة من الزمن. مشدداً على "فريقك" ليؤكد أن ما يعنيه هو الحكومة العراقية المدعومة أمريكياً.

ووقفت في هذا المكان مع المصري والأردني ننتظر الآخرين لينتهوا من صلاتهم. وقلت في نفسي: "يا له من مكان غريب عجيب هذا الشرق الأوسط - فهو مليء بالتناقضات والانقسامات". ولكن قبل أن أفكر أكثر انتهت الصلوات. فقد استغرقوا أقل من ربع ساعة.

دخلنا القاعة التي أقيمت بها المأدبة. وبالطبع كنت المرأة الوحيدة بينهم. وسئلت عما إذا كنت رأيت أن من الغريب وجود وزيرة خارجية في هذا الجزء من العالم حيث ينظر إلى المرأة بأنها مواطن من الدرجة الثانية - إذا جاز لي أن أقول "مواطن". والحق أقول عندما تكون المرأة وزيرة خارجية أمريكية فلا أحد يرغب في الإساءة لها، هي فقط وزيرة الخارجية. لكن نوعي الاجتماعي كان في بعض الأحيان ميزة أفضلية - ومثاله عندما اجتمعتُ وتعرفتُ على الأم الرئيسة الحاكمة في دولة الإمارات العربية المتحدة، وكانت تمر بي لحظات أحياناً شعرت فيها بالسرور لأن منصب وزير الخارجية تتولاه امرأة. وحانت لحظة كهذه في لقاء مع

الراحل عبد العزيز الحكيم قائد المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق. فهذا المجلس وثيق الصلة بإيران، والحكيم، وهو رجل دين شيعي محافظ لا يصافحني لأنني امرأة. إنما بعد تناولنا للفطور في منزل السفير الأمريكي في العراق قال الحكيم إنه يريد أن يطلب خدمة مني. وسألت نفسي: "ماذا عسى أن تكون؟"

قال: "حفيدتي ابنة الثلاثة عشر عاماً تحبك. هلا ترسلين لها رسالة قصيرة وتلتقنها عندما تكون هي ووالدتها في الولايات المتحدة؟" أشرق وجهه وهو يتكلم إشراقة لا تكون لغير الجد. دهشت ووافقت دون تردد على لقائها.

وصلت حفيدة الحكيم ووالدتها إلى وزارة الخارجية بعد بضعة شهور. كانت الفتاة الذكية الفاتنة تلتف بوشاح لكنها ترتدي أيضاً قميصاً (تي شيرت) وردي اللون. خاطبتني بلغة إنكليزية سليمة وقالت: "رأيتك على التلفزيون وأريد أن أصبح مثلك وزيرة للخارجية". كان لدى الحكيم آمال عظيمة لحفيدته. وربما كان ذلك دليلاً لوجود شق صغير في جدار يقاوم تقدم المرأة في هذه المنطقة. جميل أن أكون امرأة – ورأس الدبلوماسية في الولايات المتحدة، ولا سيما في الشرق الأوسط.

الاجتماع على مائدة الإفطار في تلك الليلة بمصر ركز على المسألة الإسرائيلية الفلسطينية أكثر من غيرها من المسائل. كان زملائي يحثونني على الدفع باتجاه مفاوضات مباشرة بين الطرفين وبصورة خاصة في ضوء الحرب اللبنانية. لم أكن لأوافق على ما هو أكثر من ذلك، وكتبت مذكرة للرئيس بوش أقترح فيها الشيء نفسه. قد نستفيد من إنهاء الحرب في لبنان لنفرض إطاراً استراتيجياً للشرق الأوسط. ونستطيع أن نحشد التحالف المناهض لإيران في سبيل دعم الحكومتين الديمقراطيتين في لبنان والعراق. أجل، كان غريباً بعض الشيء أن أحشد حكاماً سلطويين لأجل قضية الحرية – لكنني برغم ذلك كنت أعوّل على سمعة طهران وسلوكها الداعيين للخلاف والشقاق لنكون متحدين حول مصالحنا المشتركة إن لم نكن حول قيمنا.

ولكن مع أن الطريق إلى أجندة الحرية يمر عبر بغداد وبيروت إلا أن الطريق إلى الهدف المشترك مع العرب يمر عبر القدس. وأردت أن أعمل على تربيع الدائرة – أي أدفع باتجاه دولة فلسطينية تنهي هذا الصراع وفي الوقت نفسه أصر على فلسطين ديمقراطية تكون الأساس "لشرق أوسط جديد". استخدمت هذه العبارة في السياق اللبناني حيث وصفت الحرب بأنها "آلام المخاض لشرق أوسط جديد". وقد

استدعت هذه العبارة نقداً شديداً من جميع أنحاء المنطقة، بما في ذلك صورة كاريكاتورية تصورني أمرأة حاملاً بالشرق الأوسط الجديد والدم يقطر من أسناني. فهمت الرسالة. لذلك أسقطت هذه العبارة وبدأت أتكلم عن "شرق أوسط مختلف". للكلمات أهمية كبرى في منطقة تحب أن تقول شيئاً وتفعل خلافه.

وقد أقنعتني جولتي بين القدس ورام الله بأن لدينا فرصة لإحراز تقدم وفق هذه الرؤية. أسعف الفلسطينيون قضيتهم مع الإسرائيليين ومعنا من خلال جعل شجبهم للحرب في لبنان في حده الأدنى. فمحمود عباس والفلسطينيون يمقتون حزب الله وليس لديهم أي تعاطف نحوهم. ولكن لا يستطيع أي عربي أن يتكلم صراحة عن عدم رضاه عن حزب الله، ذلك أن هكذا كلام يستدعي عقاباً للوقوف إلى جانب إسرائيل في زمن الحرب. ولكن بعد أن وضعت الحرب أوزارها باتوا جاهزين لاستئناف المفاوضات حول إقامة الدولة بالسرعة الممكنة.

إضافة لذلك اندلع القتال في الأسابيع المنصرمة بين حماس وفتح في غزة - قتال يذكّر الجميع، والإسرائيليين أيضاً بأن ثمة فصيلين متميزين أحدهما يعمل لأجل السلام والآخر لأجل الحرب. كان عباس غاضباً من حماس حين حضرت للاجتماع به، فذكّره هذا الخصام بأن ورقته الرابحة هي إنجاز دولة فلسطينية - وهذا شيء لا تستطيع حماس فعله. وفي عملية سلام الشرق الأوسط كان ذلك قصبة رفيعة للتعاون - ومع ذلك فهي كافية. كان الإسرائيليون والفلسطينيون ولأسبابهم المختلفة جاهزين للمفاوضات.

* * *

يعرف المرء أن الأوقات تكون صعبة عندما تكون القضية الفلسطينية الإسرائيلية هي النقطة المضيئة في جولة إلى الشرق الأوسط. غادرت القدس إلى بغداد. وفي هذه المدينة تعمق الشعور الكئيب الذي أحسست به في واشنطن. كانت هذه الجولة - دون ريب - أسوأ جولة قمت بها في مدة ولايتي كلها كوزيرة للخارجية.

كانت الأوضاع السياسية في العراق في حالة مسمومة بالمطلق في جميع الاتجاهات حيث تصاعد العنف الطائفي بين الشيعة والسنّة. قبل وصولي إلى بغداد أبلغت الصحافة بأنه ليس من شأن الولايات المتحدة أن تداوي الانقسامات وتشفيها، وقلت: "يجب عليهم أن يحلوا هذه الأمور بأنفسهم".

وعندما قمت بجولة مكوكية إلى القصر الرئاسي للقاء رئيس الوزراء نوري المالكي تبين لي أن على العراقيين أن يقطعوا شوطاً طويلاً. عندما قرأ لائحة اتهامات ضد السنّة بدا هذا الزعيم الشيعي أنه قد أضاع ما تعنيه مسؤوليته الخاصة بتوحيد شعبه. كانت توقعاتي منه أكبر من ذلك كثيراً، وبخاصة بعد الوعود التي قطعها على نفسه أمام الرئيس في شهر حزيران/يونيو أثناء زيارته المفاجئة إلى بغداد. ففي اجتماع مشترك ضم الرئيسين وأعضاء الوفدين من المسؤولين في مجلسي الوزراء - الرئيس مجتمع مع العراقيين والوزراء الأمريكيون يشاركون عبر المؤتمر التلفزيوني من كامب ديفيد - ترك المالكي لدينا انطباعاً ممتازاً حين عرض استراتيجيته لتأمين بلده وإعادة بناء الاقتصاد العراقي. وبعد ذلك بوقت قصير ألقى خطاباً أمام البرلمان العراقي تحدث فيه عن مشروعه للمصالحة الوطنية ومداواة الانقسامات الطائفية.

وقبل انتهاء الصيف بدا رئيس الوزراء الشيعي هذا قد لف نفسه بعباءة الطائفية. بدأت حكومة المالكي باتخاذ الإجراءات الصارمة ضد جيش المهدي التابع لمقتدى الصدر، وهكذا إجراءات سوف تسبب له بارتداداتها السياسية وغيرها معاناة بدون أدنى شك إذا تابع ملاحقته لقوات رجل يعد أقوى زعيم شيعي في العراق. عوضاً عن ذلك، كان من الأيسر له لو أنحى باللائمة حول العنف على شخص آخر. بل إن بعض مستشاريه أعلنوا صراحة أن فرق العُنْف الشيعية التي لم تفلح حكومته بالقضاء عليها هي من وحي خيال الطرف السُنّيّ.

ولم يكن اجتماعي مع جلال الطالباني على مأدبة عشاء بأفضل من ذلك. فهذا الرجل الكردي البدين هو رئيس العراق وقد أكد بأن الجميع يشعرون بأنهم مبعدون عن القرارات الهامة. لكن تناول الطعام معه تجربة تثير الأعصاب. فهو يأكل بكلتا اليدين يلقي بمقادير كبيرة من الطعام في فمه كما لو أنه يستخدم ملعقة كبيرة لهذا الغرض وفي الوقت عينه يدفع بقوة قطعاً كبيرة من الدجاج ولحم الضأن والأرز في طبقي. ومع ذلك فقد برز رجل دولة وقوة للخير. وقلت في نفسي: "لكننا سنكون في مأزق عميق عندما يكون الأكراد الأمل الأفضل للوحدة العراقية". وقد وعدته بأن أقنع المالكي ليكون أكثر حرصاً على شمول الجميع.

حين وصلت إلى مقر إقامة زال خليل زاد، سفيرنا في العراق، كنت متعبة حقاً وشديدة الانزعاج من العراقيين. كان السفير قد رتب لي اجتماعاً مع عدد من الزعماء السياسيين السنّة بمن فيهم زعيم كتلة السنة في البرلمان عدنان الدليمي.

يعقبه اجتماع مع مجموعة من المسؤولين الشيعة لأتعرف على وجهة نظرهم في هذا العنف.

بدأ اجتماعي مع الزعماء السنة بملاحظة غريبة غير مستساغة. فقد روى رئيس البرلمان العراقي، محمود المشهداني قصة تبدو في ظاهرها إطراء لي لكنها جعلت بشرة جسمي تنمّل. قال إنه كان في السجن عندما بدأ غزو العراق عام 2003. ويبدو أن زملاءه في السجن كانوا يتابعون أخبار الاستعدادات الأمريكية وحشودها العسكرية، بما في ذلك كلامي الهجومي على صدام حسين، ثم قال: "وضعنا صورتك على الجدار، فنحن نحبك". لست أدري إذا كانت قصة حقيقية أم لا، لكنها طريقة مبتكرة استخدمها رئيس البرلمان ليعرف بنفسه.

ثم أخرج هؤلاء الزعماء السنة صوراً غرافيكية لا تصدق لما كانت تقوم به فرق العنف الشيعية ضد قومهم. بينت الصور رؤوساً وأعضاء بشرية مبتورة وأجساداً مدماة شُوِّهت حتى بدت بعيدة كل البعد عن شكل الإنسان. نظرتُ إليها – اعتدت على رؤية الدماء – وأعربت عن تعاطفي معهم. وفهمت ما أرادوا قوله بأنهم يخاطرون بأنفسهم عندما يشاركون في حكومة المالكي، ثم يجدون عائلاتهم أهدافاً لتهديدات بالموت ومحاولات الاغتيال بسبب ما يشعر به المتطرفون بأنه خيانة لقضيتهم.

بدا زعماء السنّة وأنا أستمع إليهم يضعون اللوم كله على الشيعة دون أن يعترفوا بمسؤوليتهم في الضغط على أبناء طائفتهم ليلقوا أسلحتهم. وواقع الحال أنهم على ما يبدو يتناسون ذلك الخراب الكبير الذي يسببونه. بعد أن استمعت لهم ولشكاويهم من الشيعة لنحو ساعة من الزمن قلت لهم بصوت حاد: "دعوني أخبركم بشيء. لدينا في أمريكا قول مفاده: يمكن أن تُشنقوا معاً أو تُشنقوا فُرادى. إن لم يتحسن هذا الوضع عندما أعود بعد ستة شهور سوف تُعَلّقون على أعمدة إنارة الشوارع. آن الأوان لتصالحوا بعضكم بعضاً".

نقلت الرسالة نفسها إلى الزعماء الشيعة في البرلمان الذين جاؤوا لزيارتي أيضاً. كانت الشكاوى والاتهامات متماثلة. قلت لهم: "يفهم الأمريكيون محاربة القاعدة. حتى إننا نفهم أن بعض العراقيين يعتقدون بأننا محتلّون لبلدكم، وأنتم لا تحبون هذا. أما أن يقتل العراقيون العراقيين – فهذا لا يقبل الأمريكيون به، ونحن لن نضع أجسادنا وسط صراعكم الدموي".

لاحقاً، حوالي العاشرة مساء وكنت في غاية الإرهاق التقيت بالمالكي ثانية. واجهته بالقول بأننا لا يمكن أن نحل الصراع الأهلي العراقي بالنيابة عنهم. وقلت: "أنا لا أعني بالمصالحة أن تحبوا بعضكم. عليك أن تسيطر على الجيش والشرطة. سمعت بأن الناس يعاقبون لقتلهم الشيعة لكنك لا تلاحق الشيعة الذين يقتلون السنّة. لا يمكن لهذا الوضع أن يستمر. كلماتك لا تتطابق مع أفعالك. ولا تستطيع الولايات المتحدة أن تبقى هنا إذا لم تصلح هذا الوضع". وكررت له إنذاري الذي ذكرته سابقاً: "إن لم يتحسن هذا الوضع ففي غضون ستة شهور سوف تعلقون على أعمدة إنارة الشوارع".

كان عسيراً علي أن أنام تلك الليلة في منزل السفير خليل زاد. الطائرات العمودية تحلق جيئة وذهاباً طوال الليل في دورياتها فوق المنطقة الخضراء المعرضة للخطر. في وقت سابق في المساء أُطلقت قذائف هاون باتجاه المنزل. ربما أكون أنا المقصودة بهذه النيران، أو لعلها عشوائية. إطلاق النار العشوائي بات شائعاً في بغداد.

في صباح اليوم التالي توجهت بالطائرة إلى شمال العراق للاجتماع بمسعود البرزاني رئيس إقليم كردستان العراق، وطلبت إليه بإصرار أن يقضي مزيداً من الوقت في بغداد. العلاقة بينه وبين جلال الطالباني ليست جيدة فقد كان لهذين الزعيمين فصيلان متنافسان، وبعد التوقيع على اتفاقية وقف إطلاق النار برعاية وتوسط ديفيد ويلش في عام 1998 وضع هذان الزعيمان خلافاتهما جانباً ليواجها صدام حسين. ونحن نريد لهما أن يستثمرا في عراق موحد، ونريد البرزاني تحديداً ليساعد في قمع حزب العمال الكردستاني (PKK) الذي تقوم مجموعته الكردية المسلحة بشن هجمات ضد تركيا عبر الحدود.

حاولت مناشدة كبرياء البرزاني واعتزازه في الإطاحة بصدام حسين وأيضاً زهوه بنفسه بأن قلت بأنه الأب المؤسس للعراق الديمقراطي. كان يستمع ويعد دوماً بالتعاون مع الزعماء في بغداد. حتى إنه عرض القدوم من الجبال إلى أربيل للمساعدة في الحكم. لكنه قلما يفي بوعده، وهو بحاجة لأن يشعر بأن الآخرين يحترمونه لئلا تبعد المسافة بينه وبين الحكومة العراقية المركزية. لذلك كان اجتماعي به ضرورياً وإن لم يكن فاعلاً برمته.

بعد اجتماعي مع البرزاني توجهت إلى المطار إنما قيل لي بأنني لا ينبغي أن

أستقل الطائرة. أحسست بالقلق بأن ثمة حادثاً لم يحدث بعد، لكنهم أخبروني بعطل ميكانيكي أصاب الطائرة. يبدو أن شيئاً من الأنقاض على مدرج المطار دخل في محرك الطائرة طراز C-17 ما جعلها تتعطل. كان مقرراً أن ألتقي بزملائي في لندن لاجتماع له أهميته لمجموعة "1+5" ورئيس السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي خافيير سولانا. شاهدت هذا المنظر للاهتياج بينما كان أعضاء الوفد المرافق لي ومعهم جنرال الجو ويل فريزر Will Frazer وضابط الارتباط مع هيئة الأركان المشتركة لا يهدؤون في متابعة الاتصالات الهاتفية لإيجاد طريقة أخرى. من المفيد دوماً أن يكون ضابط عسكري رفيع الرتبة قريباً في الجوار ليوجه انتباه البنتاغون لظروف مثل هذا الظرف.

بعد ساعتين أخذتني طائرة إسناد عسكري من تركيا إلى المملكة المتحدة. ولكي أصل إلى الاجتماع في وقته المحدد كانت طائرة عمودية تابعة لشرطة لندن تنتظرني في مطار هيثرو نقلتني إلى الاجتماع وسط المدينة. مناظر العاصمة البريطانية الرائعة من الجو قبيل غروب الشمس مذهلة - وتبعث الهدوء في النفس، وشعرت بالامتنان لمغادرة العراق للمرة الأولى منذ بدأت زياراتي لهذا البلد عام 2005.

* * *

توجهت للقاء الرئيس بمجرد وصولي إلى واشنطن لأبلغه بمشاهداتي ولقاءاتي في بغداد. أحس بشيء من الألم لأنني، بالرغم من كل المصاعب التي واجهناها في العراق، كنت دوماً قادرة على أن أبتعد للوراء قليلاً، أحتفظ بقدرتي على رؤية الأشياء ونسبية أهميتها وأحتفظ بقليل من التفاؤل. كنا وحدنا، الرئيس ونائب الرئيس وستيف وأنا - وكنت صريحة وأنا أعرض الأمور في تقييمي على حقيقتها دون زخرف بقدر ما أستطيع.

وقلت: "لديهم مشكلة بُل كونور Bull Conner"، في إشارة إلى ذلك الشرطي العنصري الذي كان يقوم بدورياته في شوارع بلدتي بيرمنغهام، وأضفت: "في الحي الذي كنت أقطنه لم يكن خبر ظهور الشرطة خبراً جيداً، ذلك هو الحال مع السنّة، ولست واثقة بأن المالكي يهتم لهذا الأمر. ولا يتعلق الأمر به وحده. هكذا هم جميعاً: الهاشمي ومشهداني والدليمي والبرزاني وطالباني. لا أحد يريد أن يعمل لما فيه صالح العراق - كل يعمل لنفسه ولأجندته الشخصية وأجندة طائفته".

سألني الرئيس وفي صوته شيء من القلق: "كيف عرفت ذلك؟"

فقلت: "هم حتى لا يعترفون بالمشكلة، الشخص العراقي العادي لا يثق بأحد - لا يالحكومة ولا بنا. والحياة في العراق بعيدة عن الوضع الطبيعي وحتى إنها لا تقترب منه، ولن تعود إلى طبيعتها حتى يتحسن الوضع الأمني".

لم يقل نائب الرئيس أو ستيف شيئاً. وبت والرئيس في حديث شبه انفعالي. كان محبطاً من جراء هذا الوضع وحيال العراقيين أنفسهم. أدركت أنه يفكر جدياً بزيادة عديد القوات الأمريكية، فأخبر المالكي بعدئذ بأنه على استعداد لإرسال المزيد من القوات إذا صعّد العراقيون الوتيرة. كنت متعبة ومنفعلة ومتوترة. نظرت إليه مباشرة وقلت: "سيدي الرئيس إن ما نفعله غير مجد - غير مجد حقاً. بل إنه الفشل".

فسأل: "وماذا تفعلين؟ كيف نستطيع جعل ذلك مجدياً".

وبدأت عملاً في وزارة الخارجية يهدف إلى إيجاد الإجابات على هذا السؤال. فكرت ملياً بالوضع في العراق. ومع ذلك لم تكن بي رغبة لألتزم بـ"حلول" في هذه اللحظة. فأجبت: "لا أدري. دعني أذهب وأفكر". تلك كانت لحظة يأسي العميق جداً إزاء العراق. لست أدري إن كان ثمة جواب عن سؤال الرئيس. لكن هذا الرد غير مقبول. فأنا وزيرة الخارجية وواحدة من أقرب مستشاريه المقربين - وأنا مسؤولة كغيري عن هذا المسار الذي اتخذناه والمأزق الذي نواجهه.

38

انفجار في آسيا وتحدٍ يواجه العلاقات الأمريكية الصينية

أخذت قرارات الحياة والموت بخصوص العراق تستفحل وهي في طريقها إلى ذروة الحمى. والجزء المتبقي من العالم لم يتوقف ليترك لنا فرصة العمل الحصري مع هذا التحدي الطاغي. في تلك الأثناء واصلت كوريا الشمالية سلوكها المتغطرس وبدت الآن جاهزة لرفع مستوى الأخطار ببرنامجها النووي. تلقينا تقارير في أوائل شهر تشرين الأول/أكتوبر تفيد بأن بيونغ يانغ على الأرجح تخطط لإجراء تجربة نووية تحت الأرض. كانت حادثة الصواريخ في تموز/يوليو رديئة بما يكفي، أما تفجير قنبلة نووية فهو مرتبة أخرى للخطر.

صبيحة يوم التاسع من تشرين الأول/أكتوبر نفذ الكوريون الشماليون تهديدهم. وقد سبق هذه الواقعة مكالمة هاتفية شديدة للرئيس بوش من هيو جنتاو. تلقى الرئيس الصيني إخطاراً بذلك من بيونغ يانغ قبل ساعة واحدة. وأعاد الرئيس إلى ذهن هيو بأن ما تفعله كوريا الشمالية يشكل لطمة إلى بيجينغ أولاً وقبل غيرها، وسأله عما تعتزم الصين فعله أمام هذا الإحراج الذي سببته لها كوريا الشمالية. ولم يجب هيو مباشرة، ولكن لم يكن ثمة شك بأن كيم جونغ إيل هذه المرة قد تجاوز الحدود.

اتصل بي مايك هايدن، مدير وكالة الاستخبارات المركزية CIA عند الساعة العاشرة تقريباً مساء الثامن من تشرين الأول/أكتوبر - هو التاسع من الشهر في شبه الجزيرة الكورية - ليقول بأن التجربة المتوقعة قد حدثت. ومن فوري عملت على ترتيب حديث في مؤتمر هاتفي مع الوزراء الخمسة الآخرين المشاركين في المحادثات السداسية، حيث اتصلت بهم في الساعات الأولى من الصباح. وزير

خارجية الصين لي زاوتشنغ لم يقل شيئاً بل كان واضحاً بأننا كنا جميعاً موحدين إزاء ضرورة الذهاب إلى الأمم المتحدة. وفي غضون ستة أيام أصدر مجلس الأمن الدولي القرار رقم 1718 حيث أدلت بيجينغ بصوتها الموافق (نعم) في ضربة مباشرة إلى زبونتها في بيونغ يانغ، وهو قرار يعكس غضب المجتمع الدولي لهذه الحادثة. وتعززت قوة هذا القرار من خلال عقوبات تستهدف المعدات العسكرية والكماليات من البضائع (التي يحبها هذا النظام) وهذه المرة بموجب سلطة الفصل السابع.

أمام هذا الغضب إزاء كيم جونغ إيل لم يكن القرار غير متوقع. لكن الاختبار الحقيقي لعلاقتنا مع الصين سوف يأتي عما قريب. إلى أي مدى ستمضي بيجينغ في الضغط على كوريا الشمالية؟ وهل نستطيع أن نعوّل على الصينيين في فعل ما هو صواب؟ أدركت بيجينغ أخطار كوريا شمالية نووية لكن خشيتها من زعزعة الاستقرار فيها كان أشد. كانت هذه التقلبات تحد من رغبة الصين في الضغط على بيونغ يانغ إلى درجة قد تؤدي إلى سقوط النظام. والصينيون يعلمون أيضاً أن انهيار كيم جونغ إيل قد يعجل في توحيد شبه الجزيرة - وطبقاً لشروط كوريا الجنوبية.

بدأت علاقة إدارة الرئيس بوش مع الصين بطريقة لا تدعو للتفاؤل وذلك عندما تم إسقاط طائرة استطلاع أمريكية في نيسان/أبريل عام 2001. لكن التفاعل بين البلدين على مدى السنوات التالية بات أكثر استقراراً وإيجابية. أما مهمة إدارة نشوء الصين كقوة سياسية واقتصادية فهذا أمر شديد الأهمية لمستقبل النظام الدولي. عقب وصولي إلى الخارجية مباشرة طلبت إلى بوب زوليك أن يتولى مسؤولية خاصة في تعزيز التفاعل الأمريكي الصيني. في أول زيارة له إلى بيجينغ ألقى بوب خطاباً هاماً حث فيه الصين لتكون "صاحب مصلحة مسؤولاً" في الشؤون الدولية.

وقد احتاج الصينيون لبعض الوقت ليترجموا هذه العبارة، لكنهم أحبوها عندما عرفوا معناها وبعد أن فكروا واستنتجوا بأن الولايات المتحدة سوف ترحب بصعود الصين ولا تخشى ذلك، وأنها تريد لبيجينغ أن تكون شريكاً ناشطاً بما يتناسب مع نفوذها المتنامي.

لكن هذا الكلام سهل قوله، صعب تطبيقه. لم تكن المشكلة أن بيجينغ كانت

ناشطة أكثر مما ينبغي. بل لقد أظهر الصينيون سلبية مدروسة كانت مستقلة بطريقة فلسفية سقراطية، بمعنى أنهم يبدون آراءهم بقضايا لكنهم لا يحاولون حلها. وقد ضقت ذرعاً من سماع لازمة لا يفتؤون يرددونها - "الصين تعمل دوماً لصالح السلام والازدهار" - حتى إنني ذات يوم قاطعت لي وهو في منتصف هذه الجملة وقبل أن يتمها وقلت "كلا، إنكم لا تفعلون، أنتم تعملون لمصلحتكم". فوجئ بقولي، لكنني شعرت بالارتياح إذ قلت ذلك. مع أنه عاد ليردد تلك العبارة الجوفاء في مرة قادمة. هذا وقد سألت زميلاً لي يتحدث لغة الماندارين الصينية عما إذا كان في هذه اللغة شيء يجعل الصينيين دوماً يظهرون بمظهر من يردد الشعارات. وأكد لي عدم وجود هكذا شيء.

ومع ذلك أحرزنا تقدماً بطيئاً ولكن أكيداً في جعل الصينيين يتصرفون بطريقة مفيدة. كان رد فعل الصين على أحداث 9/11 سريعاً وقدموا لنا معلومات أفضل مما كنا نتوقع حول أنشطة الإرهابيين في آسيا الوسطى، وفي المناطق الملاصقة لأراضيهم التي شهدت اضطرابات عرقية. كان التعاون رائعاً لأن قضية الإرهاب -كما هو الحال في الشيشان بروسيا - تتشابك مع صراع إثني - وفي هذه الحالة مع قوم الويغورس Uighurs(*). ومع أن بعض الأفراد من شعب الويغورس كانوا شديدي التطرف - شاهدنا عدداً منهم يحاربون في أفغانستان - إلا أنهم بصورة عامة معارضون لقمع بيجينغ الجائر للأقليات.

كما أن الصينيين باتوا يقدرون معالجة الرئيس العادلة والحليمة لأمور تتعلق بالنمو الاقتصادي للصين والمطالبات المتزايدة في واشنطن الداعية "لمعاقبة الصين" بسبب اتباعها لمبدأ الحمائية التجارية والتلاعب بالعملات. فقد كان من شأن ضخامة انعدام التوازن التجاري أن شكل مصدراً دائماً لتوتر شديد مع الكونغرس. قبل شهور قليلة من موعد الانتخابات عام 2004 رفض الرئيس قبول استدعاء بخصوص "الإغراق" (وهو ادعاء بأن بلداً أجنبياً "يغرق" البضائع في اقتصاد بلد آخر بسعر أدنى من ذلك السعر المقبول في البلد الهدف لكي يكسب حصة السوق) لفرض عقوبات ضد بيجينغ. وأدرك الصينيون بأن جورج بوش قد

(*) أقوام الويغورس هم من الشعوب التوركية ولغتهم تنتمي إلى أسرة اللغات التوركية التي تشمل التركية والأذربيجانية والتركمانية والقيرغيزية ويقطنون إقليم زنيانغ ويغور Xinjiang Uighur الذي يتمتع بالحكم الذاتي في أقصى غرب الصين وقد سيطرت عليه الصين في القرن السادس عشر. (المترجم)

قطع ميلاً إضافياً بهدف حماية هذه العلاقة ولن يستسلم أمام فرص سهلة لينحي باللائمة على الصين بسبب المصاعب الاقتصادية في الولايات المتحدة. والمؤسف أن بيجينغ لم تبادله هذه المواقف إلا نادراً جداً.

وقد أفادت إدارة العلاقات الاقتصادية من وصول هانك بولسون Hank Paulson لمنصب وزير للخزانة. عندما كان في مؤسسة غولدمان ساكس Goldman Sachs عمل هانك بمسائل متعددة لها صلة بالاقتصاد الصيني والعلاقات الأمريكية الصينية. وكانت له اتصالات على درجة رفيعة مع جميع أركان الحكومة الصينية الذين يكنون له الاحترام والتقدير.

جاء هانك للاجتماع بي بعد تعيينه مباشرة. تناولنا الغداء معاً في الطبقة الثامنة في وزارة الخارجية، وعلى مائدة الغداء عوّم بطريقة ما فكرة معينة إنما بشيء من التردد. أراد أن يؤسس لحوار اقتصادي أمريكي صيني يرأسه هو بالاشتراك مع نائب رئيس الوزراء الصيني، بحيث يتطرق الحوار إلى قضايا البيئة والتجارة وأمور اقتصادية عامة. وقد علمت فيما بعد أنه اقترح هذه الفكرة على الرئيس. وقد أجابه الرئيس بقوله: "لست أكيداً كيف سيكون رد فعل كوندي. قد تظن بأنك تحاول أن تكون وزير خارجية للشؤون الاقتصادية". وما كان له أن يشعر بالقلق. فأنا واثقة بأن وزارة الخارجية تحتفظ بنفوذها وتأثيرها في أي قرار رئيسي، وبأنني قد أطلب من معاون الوزير أن يرافق هانك كلما عقد هذا الحوار. وعلى أية حال، بدا لي أن قناة مستقلة لجملة من القضايا الاقتصادية فكرة جيدة. لم أكن في يوم من الأيام من أنصار سياسة الربط، ولم أؤمن يوماً بأن تهديد العلاقة الاقتصادية الأمريكية الصينية رداً على اختلافات في الميدان الأمني أو بخصوص حقوق الإنسان قد يجدي نفعاً. يتعين علينا أن نحل القضايا الاقتصادية مع الصين بسبب محورية هذه القضايا لصحة اقتصادنا والاقتصاد العالمي. وأيضاً، عندما تدعو الحاجة أستطيع أن أسند رسالة هانك وهو يستطيع أن يساند رسالتي، ذلك أن العلاقة بمجملها لها أهمية حتى لو لم تكن ثمة تعويضات فعلية. وبالرغم مما قيل فإنني لم أكن البتة لأنجو من المصاعب لأجل قضايا محض اقتصادية.

كانت تلك المشكلات حاضرة في اجتماعاتي في بيجينغ حتى إن هيو Hu في أحد الأيام فاجأني في أعقاب محادثة أخرى كثيرة الاستطراد حول سجل الصين المفزع بخصوص حقوق الملكية الفكرية، فقد قال: "أنتم دوماً تتحدثون عن حقوق

الملكية الفكرية. والآن اسمحوا لي أن أقدم لكم المرأة المسؤولة عن متابعة أمور تقديم القرصنة للقضاء". ودخلت السيدة وو يي Wu Yi، وهي امرأة قوية البنية طولها لا يزيد عن خمسة أقدام (150 سم). وكنت قد التقيتها في السابق في مكتبي حين كنت مستشارة الأمن القومي. في ذلك اليوم ضحكنا معاً على كوننا نحن الاثنتين وردت أسماؤنا في مجلة *Forbes* في قائمة "النساء الأكثر قوة في العالم". كانت حقاً قوية الجسم، وهي مديرة سابقة لمعمل بتروكيميائي أصبحت فيما بعد الخبير في حل النزاعات لدى الحكومة. وعلى سبيل المثال، أشرفت وو Wu على التنفيذ الناجح لأعمال احتواء وباء متلازمة الضائقة التنفسية الوخيمة (SARS) في عام 2003. لكن التحدي الذي مثل أمامها هذه المرة كان واضحاً لا لبس فيه على أرض الواقع وذلك حين رأيت الكثيرين من الباعة الجوالين في الشوارع يبيعون بضاعة مقرصنة وأنا في طريق عودتي إلى الفندق - الذي لا يبعد أكثر من ميلين عن قاعة الشعب الكبرى.

لهذا يمكن القول بأن حقيبتي الوزارية تتقاطع كثيراً مع الفريق الاقتصادي. وبالإضافة إلى العلاقة السلسة التي تربطني بهانك فقد كنت أستمتع بتفاعل سهل ووثيق مع الممثلين التجاريين روبرت بورتمان وفيما بعد سوزان شواب Susan Schwab ووزير التجارة كارلوس غويتيرز Carlos Gutierrez ومع سام بودمان Sam Bodman في وزارة الطاقة. عندما كنت مستشارة الأمن القومي عملت أيضاً في قضايا اقتصادية، كان أغلبها فيما يخص روسيا مع وزير التجارة دون إيفانز Don Evans ووزير الطاقة سبنس أبراهام Spence Abraham. ولكن في عملي بصفتي وزيرة الخارجية كانت القضايا الاقتصادية جزءاً نظامياً من عملي اليومي، وعلى وجه الخصوص مشاكل التجارة.

في هذا العمل أصبحت وسوزان صديقتين، وبقيت هذه الصداقة تجمعنا على المستوى الشخصي، نتشارك في محبتنا للتسوق ولفنون الأداء في مركز كنيدي. نستمتع أيضاً بما يدعو للضحك بين وقت وآخر حين نلفت الأنظار بثيابنا الحمراء في قاعة كل من فيها رجال يرتدون بذلات داكنة الألوان. لكن لسوزان عملها الصعب، ذلك أن السياسة التجارية شأن سياسي داخلي بقدر ما هي ذات شأن في العلاقات الدولية. كنت أحاول أن أساعد قدر المستطاع، وكثيراً ما حملت الرسالة حول فتح سوق لحوم الأبقار بكوريا، وسوق لحوم الخنازير في روسيا، وقطاع

الخدمات المالية في الصين. وكثيراً ما كنت أسألها في مكالمة هاتفية معتادة أو في اجتماع معها قبل أن أسافر: "ماذا تريدينني أن أقول؟"

وتجيب بقولها: "أنت تعرفين النص، ليس ثمة شيء خطأ في ...... املأ الفراغ. افتحوا أسواقكم". ثم ترسل لي بعض المطبوعات الداعمة التي تجعلني أكثر إلماماً بالمزاعم الروسية حول داء "الدودة الشعرية في لحم الخنزير الأمريكي" أو مخاوف الكوريين من وباء جنون البقر في اللحوم. لقد غدوت أكثر دراية بهذه القضايا مما كنت أتوقع.

حقيقة الأمر أنني لم أشعر يوماً بأي شيء من الضيق والتوتر الذي يتحدثون عنه في معظم الأحيان بين رأي وزارة الخارجية "الاستراتيجي" في الصين وبين مستشاري الرئيس الاقتصاديين. ربما يوجد بعض التوترات في المستويات الأدنى. أما على المستوى الوزاري فلا أذكر حادثة واحدة لنزاع يتصل بالسياسة الاقتصادية مع الصين - أو روسيا أو أوروبا بهذا الخصوص - ويقتضي تدخلاً من الرئيس. زملائي يحترمون قيادتي في كل شيء في العلاقات الجوهرية، وأنا أتفهم مهمتهم الخاصة في إدارة التحديات الكامنة في اقتصاد عالمي متكامل.

هذه الراحة في علاقاتنا لها أهميتها الخاصة بالنظر للتداخل المتزايد بين المسائل الأمنية والاقتصادية. عندما كنت مستشارة الأمن القومي جعلت وزير الخزانة يحضر بانتظام اجتماعات مجلس الأمن القومي. وبتنا نعتمد كثيراً على وزارة الخزانة لتساعد في الضغط على اللاعبين الرديئين - نستفيد من قوة الأوامر التنفيذية، والفصل 311 من قانون USA PATRIOT Act وغيرهما من الإجراءات لمقاطعة الأفراد والمؤسسات المالية بسبب دعمهم لانتشار أسلحة الدمار الشامل وغسيل الأموال والإرهاب.

في اجتماع عقد داخل قمرتي في الطائرة أثناء عودتنا من الشرق الأوسط، تحدث ستيوارت ليفي Stuart Levey وكيل وزارة الخزانة لشؤون الإرهاب والاستخبارات المالية مع مستشاري فيل زيليكوف ومعي حول ما الذي يمكن فعله أكثر مما فعلناه بخصوص إيران. وقد أشار إلى أننا نستطيع استخدام هذه الأدوات في مستوى جديد من خلال الضغط على المؤسسات المالية والشركات الدولية - حتى في ظل غياب عقوبات رسمية - للحد من استثماراتها في إيران وتعاملاتها معها.

كنت معجبة بقدرتنا على تعبئة العمل المالي الدولي ضد كوريا الشمالية دون الحاجة للذهاب إلى الأمم المتحدة. ففي إيجاز قدمه في مرحلة مبكرة من ولايتي في وزارة الخارجية تحدث ديفيد آشر David Asher، كبير مستشاري شؤون شرق آسيا والمنسق الخاص لسياستنا نحو كوريا الشمالية، بشكل مقنع حول نقاط قوة هذه المقاربة. يمكن تلخيص هذه العملية كما يلي: تسمي وزارة الخزانة الكيانات - شركات واجهية، على سبيل المثال - وتصفها بأنها داعمة للإرهاب أو انتشار الأسلحة، أو كما في حالة العقوبات التي ينص عليها الفصل 311 بأنها كيانات "ذات اهتمام رئيسي في غسيل الأموال". والكيان الذي تضعه وزارة الخزانة "بالقائمة" يُمنع من الدخول إلى المنظومة المالية الأمريكية، وأي مؤسسة أخرى - لنقل بنكاً ألمانياً - يتعامل معه يجازف بأن يكون ممنوعاً بالمثل من دخول السوق الأمريكية.

كانت النتائج الأولية لهذه الإجراءات مذهلة. بعد أن صنفت الولايات المتحدة بنك دلتا آسيا Banco Delta Asia المقيم في ماكاو Macau بأن له "اهتماماً رئيسياً في غسيل الأموال" بسبب تسهيله لتعاملات مشبوهة لصالح كوريا الشمالية، قطعت مؤسسات مالية عدة علاقاتها مع بيونغ يانغ. وقلما وجدنا مصارف أجنبية لديها الاستعداد للمجازفة بخسارة دخولها إلى المنظومة المالية الأمريكية لمجرد أنها تتعامل مع "مملكة الناسك".

ولإيران علاقات أكثر عمقاً مع البلدان والشركات الأجنبية وأكثر اندماجاً بالنظام الدولي. إن استطعنا أن نمنع المصارف والشركات الدولية من التعامل مع الكيانات الإيرانية فسوف يساعدنا ذلك من إبعادها عن السوق المالية الدولية. وبما أن الدولار واليورو والين هي العملات ذات الأهمية القصوى في الاقتصاد العالمي نستطيع أن نتفادى ضرورة إقناع الروس والصينيين بالوقوف إلى جانبنا.

ولكن مع أن هذه الإجراءات أفضل في بعض الأحيان نظرياً مما هي عملياً فقد تصبح رغم ذلك واحدة من روافعنا الأكثر أهمية. وعلينا أن نحرص على عدم استخدام هذه الأداة الاقتصادية لأغراض سياسية شديدة الوضوح. ووزارة الخزانة هي الوصي اليقظ الذي يتأكد بأن الأدلة التي تجمعت لديها تؤيد الحجة القائلة بأن الكيان المشتبه به يعمل فعلاً على دعم انتشار الأسلحة أو الإرهاب.

غير أن العقوبات والإجراءات المالية الأخرى المقوننة في الأحكام والأوامر

التنفيذية لوزارة الخزانة لم تضعف الإيرانيين مباشرة، إلا أنها جعلت تعاملاتهم المالية أغلى ثمناً وأكثر صعوبة. وقد نجحنا فيما بعد في وضع بعض أكبر المصارف في إيران على القائمة السوداء مثل بنك صادرات إيران وبنك سيباه Sepah وكذلك الشركات والأفراد التابعين لفيلق الحرس الثوري الإسلامي في إيران الذي يشرف على برنامج الأسلحة غير التقليدية لهذا النظام، ويشتبه به بإقامة علاقات واسعة جداً مع منظمات تمارس العنف في الشرق الأوسط. وبالنظر لمدى عمق تغلغل هذا الجهاز العسكري في شؤون الدولة الاقتصادية تركز تفكيرنا على قاعدة أن الكيانات الشرعية يجب أن تحد من تفاعلاتها مع الشركات الإيرانية - حتى تلك التي لم توضع على القائمة السوداء - لكي تجتنب الوقوع في مشاكل مع المنظومة المالية الأمريكية.

هذا وقد كانت عملية إقناع بلدان أخرى للانضمام إلينا في هذا العمل أشد بطئاً مما توقعناه. لكن العديد من المؤسسات الغربية عندما أجبرت على الاختيار بين أنشطتها في إيران أو دخول المنظومة المالية الأمريكية اختارت أن تخفف كثيراً من عملياتها في طهران. وكانت قيادة هانك بولسون وستيوارت ليفي حاسمة في تحقيق هذه النتيجة، وقد أدركتُ لماذا نجحت. فقد كنت مديرة شركة في اثنتين من المؤسسات المالية. والسمعة هي الثروة الأكثر أهمية، ولا أعرف أن مسؤولاً تنفيذياً كبيراً يريد مواجهة مجلس الإدارة ويقول إن شريكاً مصرفياً تبين أنه يدعم الحرس الثوري الإسلامي.

* * *

وما يدعو للسخرية أن التعاون مع وزارة الخزانة بخصوص العقوبات التي بدأت مع كوريا الشمالية قد دار دورة كاملة عندما حاولنا أن نجد الوسيلة للعودة إلى المحادثات السداسية. كانت قضية كوريا الشمالية نعمة ونقمة في الآن نفسه في علاقتنا مع الصين. وتبادرت إلى ذهني الكتابة الصينية وتحديداً وي جي (*Wei ji*) التي بدت تصور الوضع. تعني كلمة وي wei "الخطر" وكلمة جي ji "الفرصة". والكلمتان معاً تشكلان الكلمة الصينية التي تعني "الأزمة". إذن التحدي المتجسد في المشكلة النووية لكوريا الشمالية يتمثل في تحويل الأزمة إلى فرصة وليس إلى خطر في العلاقة الأوسع مع بيجينغ والمنطقة عموماً.

ومع أن آسيا واجهت عدداً من التحديات الأمنية الإقليمية إلا أنها كانت تفتقر

إلى مؤسسات قوية تتعامل معها. وهي تختلف عن أوروبا حيث يشكل حلف الناتو تحالفاً للديمقراطيات متعدد الجوانب في هذه القارة وعبر الأطلسي حيث لدى الولايات المتحدة ترتيبات دفاعية ثنائية منفصلة مع كل من كوريا الجنوبية واليابان وأستراليا ونيوزيلندة وتايلاند والفيلبين. كما أن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE) تشكل غطاء متعدد الجوانب للجهود الهادفة إلى نزع فتيل النزاعات التي تسمى نزاعات متجمدة من مخلفات الحرب الباردة في القفقاس وأوروبا الشرقية. ومع أن هذه المنظمة لم تكن ناجحة دوماً في مساعيها، والسبب في معظمه يعود للتعنت الروسي، إلا أنها قد تفيد في إضفاء الشرعية وتضمن تركيز دبلوماسية أطراف متعددة. لا يوجد شيء كهذا في آسيا، بل إن الدول المطلة على الباسيفيك هي شبكة عنكبوتية لعلاقات ثنائية - سيئة في معظمها: اليابان مع كوريا الجنوبية، وكوريا الجنوبية مع الصين، واليابان مع روسيا، واليابان مع الصين. وهي جميعاً تحمل جروحاً لم تلتئم من آثار الحرب العالمية الثانية. لذلك غدت الولايات المتحدة محور دولاب تنطلق أشعته في اتجاهات مختلفة. وقد نجحنا على مدى سني هذه الإدارة في تطوير علاقات أفضل مع كل طرف من هذه الأطراف أكثر مما عملت كل واحدة منها مع الأخرى. لكن التحدي الذي تشكله كوريا الشمالية دفع المقاربة الثنائية إلى حدودها القصوى، إذا أخذنا بنظر الاعتبار المصالح العديدة المتنافسة والأولويات بين اللاعبين الإقليميين الأساسيين بخصوص مصير بيونغ يانغ.

إذن، المبدأ الأساسي للمحادثات السياسية يتمثل في منع كوريا الشمالية من بث الفرقة والعداوة بين هذه الأطراف. وقد خطر لنا أن هذه المحادثات قد تفعل ما هو أكثر من ذلك، فقد تغدو منتدى أمنياً حيث تتعاطى الأطراف في شمال شرق آسيا بالانتشار النووي والإرهاب، وحتى النزاعات الأمنية فيما بينها. ولم يكن ثمة أية نية لاستبدال العلاقات الثنائية القوية التي تتمتع بها سوى أن تزيدها قوة. وفي الواقع عملنا على تحديث تحالفاتنا الدفاعية كثيراً مع كوريا الجنوبية واليابان. فمثلاً، كان تطبيق مبادرة مراجعة السياسة الدفاعية عملاً طموحاً يهدف إلى تكييف التحالف الأمريكي الياباني بما يتلاءم مع التهديدات الأمنية للقرن الواحد والعشرين. وكانت ثمة أيضاً اجتماعات منتظمة لاثنين مع اثنين، وقمة مشتركة بين وزيري خارجية ودفاع الولايات المتحدة مع نظيريهما اليابانيين. وقد عقدت اجتماعات ثلاثية مع اليابان وكوريا الجنوبية، وأيضاً مع أستراليا واليابان. وأشركنا حلفاءنا في

منتديات عدة. ومع ذلك رأى الرئيس من فوره احتمال عقد منتدى متعدد الأطراف من خلال المحادثات السداسية يضم الصين.

لقد أدى هذا النشاط إلى نص في البيان المشترك الصادر في أيلول/سبتمبر عام 2005 تضمن توقعاً بتأسيس "آلية السلم والأمن" بعد أن يتم حل القضية النووية بشكل مرض. وعن قصد تركنا التوقيت وتعريف ما المقصود "بشكل مرض" مفتوحة وذلك بغية الحفاظ على المرونة عند مناقشة قضايا أوسع فيما وراء برنامج كوريا الشمالية النووي عندما نرى الوقت ملائماً.

في مخططاتنا الطموحة للمنتدى فكرنا بأن المحادثات السداسية قد تفضي في نهاية المطاف إلى حل نهائي للحرب الكورية، أو حتى إلى معاهدة سلام. وقد يكون هذا الطموح قفزة كبرى تنطلق من حيث نقف الآن، أو على الأقل هو طموح جدير بأن نفكر به. ماذا لو أمكن إقناع كوريا الشمالية بالتخلي عن أسلحتها النووية – حقاً مع قابلية التحقق – مقابل الاعتراف الذي ينتج فعلاً عن إنهاء الحرب الكورية بشكل قانوني؟ هل سيكون من شأن هذه الخطوة أن تقوي نظام كيم جونغ إيل الدكتاتوري، أم هل يكون من شأن إنهاء الحرب أن تحرم هذا الدكتاتور من سبب وجوده بالطريقة التي أفضت نهاية الحرب الباردة إلى دمار ألمانيا الشرقية؟ هل سيكون كيم على استعداد لفتح كوريا الشمالية أمام المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي في محاولة لتحسين حياة شعبه أم أنه سيجد أن نظامه الشبيه بمصاصي الدماء لا يستطيع العيش في الشمس الساطعة؟ كانت فكرة جريئة، وفكرة لم أكن واثقة بأنها مقبولة لدى الرئيس الذي سوف يجعل الجميع يعرفون أنه يمقت كيم جونغ إيل.

ناقشنا هذه المقاربة الجديدة أولاً في اجتماع لمجلس الأمن القومي في أوائل عام 2005. عرضت القضية وحرصت على القول بأن كوريا الشمالية لن تنال أي تنازلات دون أن تقوم بتحرك جاد نحو نزع السلاح. ولم أستغرب أن نائب الرئيس لم يقتنع، بل رفض الفكرة مباشرة. أما دونالد من جهة أخرى فكان داعماً على نحو رائع. فقد قال مؤيداً: "أحياناً، عندما يكون لديك مشكلة عصية على الحل [مثل النووي الكوري الشمالي] فالأفضل أن توسعها – تجعلها مشكلة أكبر". ووعد بأن يطلب إلى البنتاغون أن يدرس كيف يمكن أن تكون الترتيبات الأمنية لما بعد الحرب الكورية، سواء على الصعيد الثنائي أم المتعدد الأطراف. وكان الدافع لاهتمام دونالد

أيضاً رأيه القائل بأن على الكوريين الجنوبيين أن يتحملوا مسؤولية أكبر في دفاعاتهم ويرفعوا العبء عن قواتنا. لقد كان ذلك دون شك واحداً من الوسائل الهادفة إلى تحقيق توزيع جديد للالتزامات.

لم يتحدث الرئيس كثيراً في الجلسة الأولى، اكتفى بسماع الحجج، إنما في إحدى الأمسيات، وأثناء العشاء في البيت الأبيض فتح الموضوع مجدداً وسأل: "هل تظنين أن كيم سوف يتخلى عن أسلحته إذا اعتقد أننا سنتركه على قيد الحياة؟" وأجبته صادقة بأنه لا يوجد سبيل لمعرفة الجواب عن هذا السؤال دون اختبار هذا الزعيم السلطوي. فقال الرئيس: "إذن لنختبره".

وهنا سأل ستيف: "هل ستكون مطمئناً لما سيتعين علينا أن نفعله؟" مشيراً بأن هكذا مقترحات قد تعني بأن "تغيير النظام" قد سحب من الطاولة.

فقال الرئيس: "كلا، هو تغيير للنظام بوسائل أخرى. وهو لن يظل على قيد الحياة إذا حصل انفتاح في ذلك المكان".

في شهر نيسان/أبريل عام 2006 جاء هيو جينتاو في زيارة رسمية إلى واشنطن – ومعها جميع مظاهر الأبّهة التي تتسم بها زيارة دولة. ضاع التمييز عند معظم الناس الذين لا يعرفون دقائق المراسم الدبلوماسية. لكنني أؤكد لكم إنها كانت على جانب كبير من الأهمية عند ضيوفنا الذين كانوا يعرفون جيداً ما هي الأنشطة المتبعة عند كل مستوى من التقدير. تتضمن زيارة الدولة استقبالاً رسمياً كاملاً في الحديقة الجنوبية للبيت الأبيض متضمناً فرقة الطبول وآلات النفخ المصاحبة Colonial Fife and Drums Corps بقيادة الرائد حامل الطبل مرتدياً القبعة الكبيرة المصنوعة من فراء الدب. وكانت تلك الزيارات تتكلل بعشاء رسمي موسع في قاعة الطعام الرسمية. أما الزيارة الرسمية من جهة أخرى فتكون لقاء مع الرئيس في المكتب البيضوي يتبعه غداء عمل يحضره أعضاء مجلس الوزراء. ومن الممكن المزج قليلاً بينهما إنما تظل زيارات الدولة نادرة قليلة الحدوث ولم يتجاوز عددها ثماني زيارات في مدة ولايتي الرئيس الأولى والثانية، وهي مخصصة للقادة الذين نريد أن نؤكد لهم علاقتنا الوثيقة الاستثنائية معهم.

غير أن الصينيين وجدوا مشكلة بهذا الخصوص. أرادوا جميع مظاهر الأبهة، لكن بيئة واشنطن حيث توجد قضايا شائكة مثل العملة الصينية وقضية الفائض التجاري جعلت إدارة هذه العلاقة محفوفة بالمصاعب، وكان من الأجدى ألّا تظهر

العلاقة على النحو الوثيق جداً. وهذا صحيح أيضاً فيما يتعلق بخلافاتنا الواسعة بخصوص حقوق الإنسان والحرية الدينية.

وقررنا أن يكون الاستقبال الرسمي في الحديقة الجنوبية إنما بالاستعاضة عن العشاء بمأدبة غداء فاخرة. سُرّ الصينيون – أو في الحد الأدنى إلى أن ظهر محتج ينتمي إلى Falun Gong وأطلق صيحاته من المكان المخصص للصحفيين عندما كان هيو يلقي كلمته. كانت لحظة ارتباك شديد لنا ولهم – لكن هيو تصرف تصرف الجندي الشجاع واستطاع أن يبدي عدم انزعاج من الموقف. ولحسن الحظ لم يلحظ بأن المسؤول المكلف بإعلان حضور الضيوف في البيت الأبيض قدمه على أنه رئيس جمهورية الصين. وهذا هو الاسم الرسمي لتايوان.

ولكن، بالرغم من تلك المنغّصات سارت أمور هذه الزيارة حسناً وعلى نحو سلس، سوى أن الرئيس واجه مشكلة هي ذات المشكلة التي واجهتها أنا في زيارتي الأولى هناك. كل اجتماع مع هيو كان موسعاً كثيراً يصعب معه الحديث عن أمور حساسة، وكان في ذهن الرئيس موضوع حساس. أراد أن يخبر هيو بنقل صفقة كبرى إلى كيم جونغ إيل، ألا وهي تَخَلَّ عن أسلحتك النووية ونحن نعطيك معاهدة سلام تنهي الحرب الكورية وتعترف بنظام حكمك. وهذه الرسالة لا يمكن أن تبلّغ أمام عدد كبير من الناس.

عندما حان موعد الغداء لم تكن ثمة أيضاً فرصة للحديث بهذا الموضوع. لذلك قام الرئيس بدور سكرتيره الاجتماعي، أعاد ترتيب المقاعد لكي يكون جلوسي بجوار هيو من جانب والرئيس من الجانب الآخر. ثم التفت بكل أدب واحترام إلى الآخرين الحاضرين في هذه المأدبة، وهم وليام دالي William Daley وزير التجارة السابق، وميشيل كوان Michelle Kwan بطلة التزلج الأولمبية، وريتشارد ليفين Richard Levin رئيس جامعة ييل Yale. وقال: "كوندي وأنا لدينا شيء نريد التحدث به مع الرئيس هيو. اعذرونا للحظة". وهكذا جرى الحديث بيننا، المترجم وهيو والرئيس وأنا. أومأ هيو برأسه متفهماً الرسالة وقال سوف ينقلها. وعززنا هذه الرسالة بوساطة هنري كيسنغر الذي استفاد من صلاته العميقة والقديمة مع الصينيين ليضيف تقييمه قائلاً إن الرئيس جاد برسالته هذه. كانت هذه المأدبة وما تخللها من أحاديث نقطة تحوّل حقيقية في الطريقة التي قاربنا بها قضية كوريا الشمالية وفي تفاعلنا مع بيجينغ.

ومن تلك اللحظة فصاعداً تابعنا جهودنا لنزع سلاح كوريا الشمالية النووي وفي ذهننا ثلاثة أهداف: زيادة شفافية برنامج كيم جونغ إيل النووي من خلال "إدخال رجالنا على الأرض"، وتخفيض قدرة كوريا الشمالية على صنع الأسلحة النووية وبيعها واستخدامها من خلال تعويق قدرة كيم على إنتاج البلوتونيوم، وثالثاً، إنهاء الحرب الكورية إذا أبدى كيم استعداده للتخلي عن سلاحه النووي. ولعلنا نستطيع بالدبلوماسية – وليس بالمجابهة – أن نضع نهاية لهذا النظام المقيت.

وثب الرئيس وثبة استراتيجية في تفكيره هذا. وهذا ما أتاح لنا – عبر كريس هيل مساعد وزيرة الخارجية لشؤون شرق آسيا والباسيفيك – لمواصلة مفاوضات ناشطة مع كوريا الشمالية كنا نجتنبها في عهد ولايتنا الأولى. لم تكن قط توجهاً نحو تليين سياستنا مع الشمال، ولم يكن الرئيس ليتخلى عن هدف تغيير النظام لأجل رغبة وزارة الخارجية المعروفة بخصوص التفاوض مع نظام دولة مارقة. بل كانت نوعاً من مقامرة استراتيجية – وهي مقامرة آمنة من منظور الولايات المتحدة، ذلك أن كوريا الشمالية لن تحصل على منفعة حقيقية حتى تبدي استعدادها للتخلي عن سلاحها النووي. كانت كوريا الشمالية دولة هي الأكثر عرضة للعقوبات في العالم، وهذه العقوبات هي العصا بيدنا. ونستطيع رفع العقوبات بشكل انتقائي إذا أحرزنا تقدماً. وكنا على ثقة بأننا بهذه المقاربة الجريئة نستطيع المحافظة على ضغط من الأطراف الخمسة المشاركة في المحادثات السداسية على بيونغ يانغ.

ولسخرية الأقدار أن التجربة النووية هيأت لنا مدخلاً لإطلاق هذه الاستراتيجية. توجهتُ إلى شمال شرق آسيا ولدي ثلاثة أهداف، هي: أن أطمئن حلفاءنا، وأن أحصل منهم على تأييد للتنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن الدولي رقم 1718 الذي فرض عقوبات مشددة على نقل الأسلحة على نطاق واسع والتكنولوجيا النووية والكماليات من البضائع إلى دولة كوريا الشمالية، وأخيراً خفض الأزمة على نحو سريع والرجوع إلى المحادثات السداسية. كنت أعتقد بأن الحديث عن "محادثات" مع أشخاص أشرار حديث مضلل. وفي العمل الدبلوماسي يتعين على المرء أن يفاوض أنظمة مارقة. وأنت لا تستطيع الإطاحة بها جميعاً بالقوة، والعزل الدبلوماسي بالرغم من أنه يلبي الحاجة سيكولوجياً إلا أنه ليس دوماً فاعلاً. ولكن إذا قدر لي أن أتفاوض مع عدو فلا بد لي أن أقوم بذلك من موقع قوة. ونحن بغتة

لدينا اليد العليا بسبب عدوان كوريا الشمالية. وأي فرصة أفضل من هذه الفرصة للتفاوض مع بيونغ يانغ بعد أن خسرت كل دعم دولي بما فيه دعم بيجينغ؟

بعد اجتماع لمجلس الأمن القومي وضعنا فيه إطار سياسة التعاطي مع الأزمة، توجهت إلى شمال شرق آسيا بتاريخ 17 تشرين الأول/أكتوبر مبتدئة جولتي في اليابان. كان اليابانيون هادئين نسبياً بعد أن طمأنهم الرئيس ببياناته الشديدة اللهجة مؤكداً التزامات الولايات المتحدة الأمنية حيالهم. فكان لقائي مع رئيس وزراء اليابان شينزو آبي Shinzo Abe إيجابياً إنما نموذجاً من لقاءاتي المعتادة مع اليابانيين. وكان أيضاً مختلفاً عن لقاءاتي مع رئيس الوزراء كويزومي Koizumi الذي يتمتع بشخصية مفعمة بالحيوية. عُرف عن اليابانيين أنهم عندما يجتمعون بالأجانب يكونون متحفظين - يُخفون انفعالاتهم ويجعلون رسائلهم غامضة بشكل يصعب اختراقها. لم يكن هكذا الحال عندما تعاملنا مع كويزومي الذي كان محاوراً منفتحاً وصريحاً ومتحمساً مثل أي زعيم آخر تعاملنا معه. التقيته أول مرة عندما قام بزيارة إلى كامب ديفيد في أوائل عهد ولاية الرئيس الأولى. في تلك الزيارة تحدث صراحة عن الركود الاقتصادي في اليابان وعما يريد أن يفعله لإصلاح الاقتصاد والمجتمع - وقد وفى بوعده. وغنّى أيضاً بعض أغاني إلفيس برسلي، وذكر بعض العبارات التي حفظها من الفلم السينمائي *High Noon* الأثير لديه، وشارك مع الرئيس بمباراة بيسبول على مرأى من الصحافة. كان مدافعاً قوياً عن التحالف الأمريكي الياباني وعن أجندة الحرية وأرسل قوات يابانية لدعم المهام في كل من أفغانستان والعراق.

بالمقابل كان رئيس الوزراء آبي Abe زعيماً تقليدياً متحفظاً. لكنني وجدته آنذاك رجلاً قوياً وفعالاً. عندما تحدثنا عما فعلته كوريا الشمالية أكد بأنه ليس لديه النية لإثارة احتمال اعتماد اليابان الخيار النووي لو أن كوريا الشمالية آثرت المضي إلى أبعد من ذلك. لكنه أعرب عن حذره قائلاً: "ولكن هنالك الكثيرون ممن يرغبون ذلك، وأصواتهم تتعالى". كان مفيداً أن أسمع تلك الأصوات من اليابان كي ترى بيجينغ أن برنامجاً نووياً في كوريا الشمالية يكون غير مكبوح ستكون له عواقب خطيرة. كما أن اليابان لا تتمتع بالثقة في المنطقة، ليس من جانب الصين فحسب بل وأيضاً من جانب كوريا الجنوبية. فالقليل من اتخاذ وضعية إلى جانب ما يمكن أن تفعله اليابان قد يفيد - ولكن دون تماد.

أرادت طوكيو أن يتوقف برنامج كوريا الشمالية النووي لكنها خشيت احتمال أن نتوصل نحن إلى اتفاق مع بيونغ يانغ قبل أن تحل مشكلة خطف اليابانيين. وبرغم أن وزير الخارجية تارو آسو Taro Aso ذكر قضية هؤلاء المخطوفين في المؤتمر الصحفي المشترك إلا أنني ركزت على الموضوع النووي الذي بين أيدينا وعلى قرار مجلس الأمن. لم تكن بي رغبة بالتوصل إلى اتفاق يقضي بوقف برنامج كوريا الشمالية النووي لمجرد التوصل إلى حل كامل لقضية المخطوفين قبل دخوله حيز التنفيذ. وظل هذا الموضوع عملاً لموازنة الأمور طوال العامين التاليين.

غادرت اليابان بعد أن تأكدت، كما كان متوقعاً، من استعداد الحكومة لتنفيذ العقوبات الشاملة التي نص عليها قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1718 بأمانة وصدق، وباتخاذ الموقف الصلب قدر المستطاع ضد كوريا الشمالية. ولكن ماذا عن سيؤول؟ لم يكن من السهل فهم الرئيس الكوري الجنوبي روه مو-هيون Roh Moo-hyun. يقول أحياناً أشياء يشوبها عداء لأمريكا، كما كان الحال في محاضرة ألقاها إبان زيارة سابقة مقترحاً ضرورة أن تكون كوريا الجنوبية العنصر الموازن بين الصين والولايات المتحدة.

ثم كان ذلك الحادث الذي وقع في السنة التالية والذي لخص طبيعته الغريبة. حين أوشك لقاؤهما على نهايته طلب روه إلى الرئيس أن يعرب عن استعداده أمام الصحافة للتحرك نحو علاقات طبيعية مع كوريا الشمالية إذا تخلت هذه الأخيرة عن أسلحتها النووية. ليس ثمة ما هو جديد في هذا، لا سيما وأنه جزء من اتفاقية الإطار بتاريخ 19 أيلول/سبتمبر عام 2005. وبدافع من الواجب أعاد الرئيس ذكر وعده أمام الصحافة عند دخولها القاعة. وعلى نحو مفاجئ التفت روه نحو الرئيس وقال: "قد أكون مخطئاً - أعتقد أنني لم أسمع الرئيس بوش يذكر - إعلاناً بإنهاء الحرب الكورية الآن. هل قلت ذلك أيها الرئيس بوش؟" دهش الرئيس لهذه المداخلة وأعاد قوله ثانية. لكن روه قال بإصرار: "لو تتفضل وتكون أكثر وضوحاً في رسالتك، أعتقد ـــ". في هذه اللحظة أحس الجميع بالارتباك. أما المترجمة التي صدمت فقد توقفت عن الكلام، فنظر روه إليها وأصر بأن تتابع ترجمتها. أمام هذا الوضع طلب الرئيس إنهاء حضور الصحفيين. تصافح الزعيمان، ابتسم روه وشكر الرئيس - متظاهراً بعدم إدراكه لمدى غرابة تلك اللحظة.

وحيث إنني أعرف جيداً سلوكه الذي لا يمكنني أن أتوقعه، لم أدر حقيقةً ما الذي

أتوقعه في كوريا الجنوبية. في السنتين الأوليين من عهدي في وزارة الخارجية كنت أعتمد على زميلي، وزير الخارجية بان كي مون Ban Ki-moon "ليفسر" لي رئيسه. لكن بان ترك هذه الوزارة ليصبح الأمين العام للأمم المتحدة. أما خلفه سونغ مين سون Song Min-soon، فكان مثله قديراً، واسع الأفق. ومع ذلك كان لدي إحساس بأنه يميل للنفور من الاعتراض على تفكير رئيسه غير القويم.

ولم يكن ثمة ما يدعوني للقلق. فقد نجح الكوريون الشماليون في تقسية موقف سيؤول إلى درجة كبيرة. ولم أر نقطة ضوء بين الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية بخصوص العقوبات أو تطبيقها. حتى أولئك المحتجون المؤيدون للشمال الذين اعتدت رؤيتهم اختفوا من الشوارع عند هذه الزيارة.

وفي بيجينغ وجدت القيادة الصينية أكثر تشدداً في السر تجاه كوريا الشمالية مما رأيتهم من ذي قبل، مع أنهم لا يزالون يتحدثون عن شعاراتهم المعروفة جهاراً وعلناً. أرسل الرئيس هيو مسؤولاً صينياً من المرتبة الثالثة هو عضو مجلس الدولة تانغ جياتشوان Tang Jiaxuan، إلى كوريا الشمالية بخصوص التجربة النووية. وقيل لي إن زيارة تانغ "لم تكن دون جدوى"، لكنني لم آخذ علماً بالتفاصيل آنذاك. وقد علمت عبر قنوات أخرى بأن الصينيين أوقفوا إمداد قطع الغيار العسكرية إلى بيونغ يانغ. جعلني هذا الخبر آخذ إصرار محاوريّ الصينيين على محمل الجد بأنهم لن يتركوا كيم إيل جونغ ينجو من اللوم لمقامرته النووية غير المدروسة. كان الصينيون على استعداد للبحث في مستقبل كوريا الشمالية.

وكان تانغ يحمل رسالة أخرى. أدركت بيونغ يانغ أنها أخطأت - بالرغم من تبجحها وتهديدها جهاراً وعلانية بأن العقوبات عمل حربي. هل تعتزم الولايات المتحدة دراسة إمكانية استئناف المحادثات السداسية؟ سبق ووافقت على السماح لهيل Hill بحضور اجتماع ثلاثي هادئ في بيجينغ ضم الصينيين والكوريين الشماليين. وقد غضبتُ كثيراً إذ علمت أن الصينيين لم يأتوا للاجتماع إلا بعد تأخير طويل ثم غادروا مبكرين فتركوا كريس في اجتماع ثنائي مع نظيره الكوري الشمالي. في تلك الليلة وكنت في الفندق جاءني كريس من ذلك اللقاء الثلاثي المفترض ليشرح لي ما حدث، فقلت: "انتهِ من هذا الاجتماع في أقرب فرصة ممكنة. وسوف أثير هذا الموضوع مع نظيري الصيني غداً".

طلبت الاجتماع مع هيو Hu بحضور عدد قليل جداً من المستشارين. وهذه

المرة وافق الصيني على طلبي. وأنهى عملاً قصيراً جداً في الجلسة الرسمية ثم دخلنا غرفة خلفية حيث كنا ثلاثة مع ثلاثة. حضر الاجتماع إلى جانبي ساندي راندت سفيرتنا وكريس هيل. وقلت لهيو وتانغ إنه يجب على الصين أن تكف عن تمثيل دور المخطط للاجتماع وأن تتحمل مسؤوليتها الفعلية في إنجاح المحادثات السداسية. لقد كان من شأن عمل الشمال العدواني المتمثل في إجراء تجربة نووية أن غيّر الظروف. لم أستطع أن أحمل الرئيس بوش على الالتزام باستراتيجيته الحالية إن لم تضطلع بيجينغ بدورها بشكل فاعل. لكنني قلت إنني أعتقد أن الرئيس قد يكون راغباً في استئناف المحادثات استناداً إلى تفاهم واضح مع الصين حول كيفية المضي قدماً. هذا التكتيك في جعل موافقة الرئيس مؤجلة كان على جانب كبير من الأهمية في إنجاح الأمور. فالرئيس وأنا لنا في كثير من الأحيان لحظات رقص مماثلة. فكان يقول لي: "أنت تسلمين الرسالة فيما نريده. وتقولين لهم سوف تحاولين إقناعي". من المفيد دوماً أن يكون وزير الخارجية المفاوض وعليه أن يوضح أيضاً أن وراءه رئيساً يتخذ القرار ويصعب إقناعه. سأل هيو إذا كان ممكناً لكريس أن يبقى يوماً إضافياً: الصين سوف تتعاون معنا في وضع اقتراح لتحريك العملية للأمام.

* * *

كانت روسيا محطتي الأخيرة في شمال شرق آسيا. والجدير ذكره أن الكرملين عموماً أبدى تعاوناً جيداً في المحادثات السداسية. وقد اهتم على وجه الخصوص في آلية السلام والأمن، التي رأى فيها، كما أظن، سبيلاً لتقوية نفوذ روسيا في المنطقة الضعيفة نسبياً.

لم أتوقع أية صعوبة بخصوص ما ينبغي فعله حيال كوريا الشمالية ولم أجد أية مشكلة. ولكن كان ثمة العديد من القضايا الشائكة الأخرى التي ينبغي معالجتها، بما في ذلك بعض المشكلات الاقتصادية التي كانت تؤخر دخول روسيا بمنظمة التجارة العالمية. وكان ثمة سُحُب تنذر بعاصفة بخصوص جورجيا حيث التوتر يتصاعد بين بوتين وساكاشفيلي.

وصلت إلى موسكو وتوجهت إلى الفندق مباشرة لأنتظر هاتفاً يقول لي إن بوتين جاهز لاستقبالي. المعتاد أن هاتفاً لهذا الغرض يأتي في غضون دقائق - وفي بعض الأحيان كنت أذهب مباشرة إلى الكرملين لعلمي أن أي تأخير يحصل

لن يكون طويلاً. لكننا في هذه الزيارة علمنا أن الرئيس يريدني أن أجتمع به في قلعة مايندورف Meiendorf Castle، وهي منتجع رئاسي في بارفيخا Barvikha خارج موسكو. قلت في نفسي لا بأس، وجلست متجلدة بالصبر أشاهد مباراة في كرة المضرب على إحدى القنوات الرياضية الروسية، وأدرب "أذني" على سماع اللغة. بعد انتظار طال لساعتين عن الموعد المقرر طُلب إلينا الذهاب إلى الاجتماع.

سألت بيل بيرنز، سفيرنا في موسكو "لِمَ كل هذا؟" رد علي بدافع من حدسه أن بوتين منزعج وغاضب ويحاول إرسال رسالة بأنه لا يريد لأحد أن يستخف به. غضبت وقلت في نفسي: "وهل أنا أريد لأحد أن يستخف بي؟" لكنني قررت أن أضع كبريائي جانباً وعلى وجهي ابتسامة.

عندما دخلنا من الباب الأمامي ذهلت إذ رأيت حول طاولة كبيرة مستطيلة الشكل كامل أعضاء مجلس الأمن القومي الروسي جلوساً. رأيت هذا المشهد من قبل وأنا مستشارة الأمن القومي عندما دعاني بوتين لألتقيهم في منزله الريفي. قال وهو يحاول الإشارة دون إفصاح إلى خلفيتي الأكاديمية بصفتي اختصاصية بالشؤون الأمنية الروسية: "أراهن أنك طالما أردت أن تري هذا المشهد". ولم أدر آنذاك هل المقصود بادرة لطيفة أم مناورة للتأثير علي.

لكنني اليوم لم يكن لدي أي شك. قال: "نحتفل اليوم بعيد ميلاد ديمتري وإيغور". مشيراً إلى الرئيس الروسي ومستشار الأمن القومي. "ورأينا أن تشاركينا". وجلسنا، بيل وأنا، في لقاء غريب عجيب مع الروس نشرب النبيذ الجورجي المخبأ – الذي فرضوا مقاطعته في محاولة لإضعاف اقتصاد جورجيا – ونستمع لنكاتهم غير المهذبة عن "الغروزيني" Gruzini، الكلمة الروسية للجورجيين.

في مرحلة ما تطرقت المفاوضات إلى الإرهاب. حيث تظاهر بوتين بالاهتمام بالمحتجزين في غوانتانامو، إذ قال: "يجب أن تعاملوهم معاملة إنسانية". صعب علي مواصلة العشاء وأنا أفكر بما كان يفعله دون شك هذا الضابط السابق في جهاز الاستخبارات (KGB) بأشخاص أكثر براءة من أولئك المقيمين في غوانتانامو.

وأخيراً قلت له: "سيدي الرئيس، لقد كان هذا هزلاً ولكن لدينا عدد من الأمور نود التحدث فيها. هل يمكنني أن أحدثك على انفراد؟" في تلك المباحثات المغلقة أراد أن يشرك لافروف، وهذا جيد، فأشركت معي بيل بيرنز. وتوجهنا لغرفة

مجاورة لصخب الحفلة.

* * *

بدأت المباحثات في جو ودي. وعلى نحو سريع استعرضنا لائحة من التشريعات الروسية بخصوص الملكية الفكرية والدخول في الأسواق. وهذا ما كان بحاجة للتغيير حيث أوضح بوتين أن التغيير في هذا السياق سيكون أيسر بعد أن توقع الولايات المتحدة على اتفاقية قبول روسيا عضواً في منظمة التجارة العالمية، إذ قال: "فهذا يعطينا حجة نقدمها إلى مجلس الدوما". ويقصد بذلك تمكين المجلس التشريعي الدمية بسلطة أكبر مما لديه. ومع ذلك، فهذا مقبول لوجود جماعات مصالح ينبغي إرضاؤها. ووعدته بأن أنقل رأيه هذا إلى الرئيس لنرى إذا كنا نستطيع الموافقة على هذه الاتفاقية قبل ان تعدل السلطة التشريعية الروسية قوانينها لتتوافق مع معايير منظمة التجارة العالمية.

ثم انتقلت إلى موضوع آخر هو جورجيا، وقلت بكل بساطة إنني أحمل رسالة من الرئيس. وقلت بهدوء: "نحن نعرب عن قلقنا إزاء ذلك الخطاب نحو تبليسي والحظر التجاري. وأي تحرك ضد جورجيا سوف يؤثر كثيراً على العلاقات الروسية الأمريكية". نهض بوتين واقفاً للحظة ونظر إلي محتداً وقال: "إذا أراد ساكاشفيلي الحرب فنحن لها. وأي دعم له سوف يقضي على علاقاتنا أيضاً". كانت حركة منه يقصد بها بث الخوف فينا. ونهضت أنا واقفة أيضاً وبكعبي العالي صار طولي خمسة أقدام وإحدى عشر بوصة أي أكثر طولاً من بوتين الذي يبلغ طوله خمسة أقدام وثماني بوصات. وأعدت ذكر رسالة الرئيس. وقفنا للحظة أو أكثر هناك وجهاً لوجه - حسن. تقريباً.

قرر لافروف تهدئة الوضع وما لبثنا أن عدنا إلى جدول أعمالنا. خففت حدة وضعيتي وصوتي أيضاً قائلة نحن لا نريد أي سوء تفاهم بيننا حول أهمية جورجيا للولايات المتحدة. وقلت بأنني سوف أتحدث مع سيرغي حول إعادة تنشيط جماعة "أصدقاء جورجيا" بهدف البحث عن حل. وعند هذا انتهت المواجهة، وخرجت من القاعة يرافقني بيل. قلت لبيل الذي استغرق في التفكير: "يمكن ترويعه".

نجاحات على جبهة الانتشار النووي

وافقت كوريا الشمالية على استئناف المحادثات السداسية بعد أسبوعين، لكننا لم نهرع لاتخاذ الترتيبات للجلسة الأولى. كنت بحاجة لبعض الوقت كي أقوي عزم الفرقاء الآخرين واختبار التزام بيجينغ.

حانت تلك الفرصة في هانوي بعد ثلاثة أسابيع، وتحديداً في الثامن عشر من تشرين الثاني/نوفمبر. ولا أخفيكم أن قمة منظمة التعاون الاقتصادي في آسيا والباسيفيك أو دول آبيك (APEC) هي الحدث الأثير عندي لما يضمه من أطراف متعددة. فهذه المنظمة وحّدت الاقتصادات الناشطة للدول المطلة على المحيط الهادئ (الباسيفيك) بدءاً من التشيلي في أقصى جنوب أمريكا الجنوبية وصعوداً شمالاً والدوران نحو الجنوب حتى نيوزيلندا. وهي قمة تبعث الراحة والاطمئنان بأن الاقتصاد العالمي يستطيع الاعتماد على محركات النمو هذه، وبأن الولايات المتحدة تشكل تلك المادة اللاصقة التي تضمهم جميعاً بين القارتين. والحديث عن النمو والتجارة والمشاريع الخاصة يظهر في تناقض صارخ مع قمة الأمريكتين، على سبيل المثال، حيث أوغو شافيز ونستور كيرشنر وأشباههما يتقيؤون سماً مضاداً للرأسمالية ولأمريكا.

لكن هذه القمة دون غيرها حملت رسائل أكثر عمقاً حول قوة الأسواق وبخاصة بالنظر لمكان انعقادها في فييتنام. تذكرت لقائي الأول مع الفييتناميين وكان اجتماعاً لدول جنوب شرق آسيا على هامش أول اجتماع حضرته للجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 2001. يومئذ قال رئيس الوزراء: "إن الشيء الأكثر أهمية لفييتنام هو انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية". وقلت في نفسي "لا بد أن هوشي منه يتقلب في قبره". ثم، حين رأيت فييتنام للمرة الأولى أثناء انعقاد قمة دول الآبيك APEC، زاد يقيني بأن هذا المنتصر في حرب طويلة ومؤلمة عرفتها حين كنت طفلة صغيرة هو حقاً لا يزال يتقلب في قبره داخل ضريح كبير وفخم لا يزال قائماً.

لست أدري ما الذي كنت أتوقعه، لكن فييتنام كانت أعظم مفاجأة لي صادفتها في عهد ولايتي في الحكومة. فهذا الشعب الفتي – يبدو أنه لا يوجد مُسِنّون في هذا البلد – يتميز بطموحه وبحبه للعمل وصديق لأمريكا. أينما ذهب الرئيس بوش

كان يرى جماعة كبيرة من الفتيات يتحدين الشرطة السرية ويقتربن كثيراً ليلتقطن صورة له بآلات التصوير العالية التقنية. وكانت واحدة من أفضل وجبات الطعام التي تناولتها في أي مكان بالعالم تلك الوجبة التي قُدِّمت لنا في مدينة هوشي منه Ho Chi Minh حيث اشترى صاحب مطعم شاب أحد الملاجئ من الغارات الجوية وحوّله إلى قبو للنبيذ ثم حوله إلى مطعم واستقدم له كبير طهاة من إيطاليا. أما سوق الأوراق المالية الذي قمنا بزيارته فكان لا يزال صغيراً، ولكنه سوق مزدهر بما فيه من شبان جادون يتداولون الأوراق وهم خريجون جدد من الكليات ومعاهد الأعمال. الأسماء فقط - مثل هيو Hue وميناء هايفونغ Haiphong - تذكرني بما حدث في هذا البلد. وسماعي لهذه الأسماء يحرك في نفسي مشاعر غير متوقعة. ذات يوم قال كولن باول إن على الولايات المتحدة أن ترى فييتنام بلداً وليس حرباً. ولم يكن عسيراً حصول هذا التحول عندما وقفت في شوارع هذه الأمة الفتية النابضة بالحياة.

لكن الوضع السياسي لم يواكب النهضة الاقتصادية. الحزب الشيوعي الفييتنامي ما زال متمسكاً بأساليبه المعتادة: قمع المعارضة ومعاقبة من يتجاوزون الخط لينضموا إلى المعارضين. كان ثمة تقدم ضئيل - ضئيل جداً - في موضوع الحرية الدينية، حتى بما يتعلق بالكنائس غير المسجلة. كان ثمة عمل كثير ينبغي إنجازه لدفع الحزب الشيوعي الفييتنامي نحو التغيير. ومع ذلك كانت النسخة الفييتنامية للقمع أقل ظهوراً للعيان من كثير من أنظمة الدول السلطوية الأخرى، وكان الشعب يبدو وكأنه يتمتع بقسط قليل من الحرية الشخصية.

زعماء فييتنام أنفسهم أحسوا بذلك التنافر في ولع الحزب الشيوعي لحرية الأسواق. وقد انتحى بي وزير الخارجية جانباً بعد الاجتماع مع رئيس الوزراء، وطلب مني خدمة حين قال: "هل يمكن للرئيس أن يذهب للقاء الأمين العام للحزب الشيوعي؟ فهو قد يثير متاعب كثيرة إن شعر أن ثمة من يتجاهله". وتساءلت لِمَ لم يقدّم هذا الطلب سابقاً، وقد تحدثت به مع الرئيس وستيف. وقررنا أنه لا يوجد ما يمنع ذلك، متناسية كل ما له صلة بمكان الاجتماع. ودخلنا القاعة حيث جلس الرئيس بوش مع الرئيس الفييتنامي ووراءهما تمثال ضخم لهوشي منه، والأمين العام جالس إلى جانبهما، وقال: "لقد تنبأ القائد العظيم بهذا التعاون بين الولايات المتحدة وفييتنام". وتساءلت بداخلي: "ومتى على وجه الدقة تنبأ بذلك؟" ولحسن

الحظ كان الاجتماع قصيراً. لا تزال ثمة بعض "التناقضات" كما وصفها كارل ماركس، ويجب تصفيتها.

وجاءت الفرصة في صباح انعقاد قمة دول آبيك APEC بعد يومين اثنين لأضع الأرضية المناسبة لاستئناف المحادثات السداسية طبقاً لشروطنا. فقد طلبت إلى الوزير الفييتنامي استضافة اجتماع يدعى إليه وزراء خارجية الصين وروسيا وكوريا الجنوبية واليابان وأنا. وطلبت دعوة أستراليا وأندونيسيا والفيلبين (بصفتها رئيس مجموعة دول آسيان ASEAN). كانت الفكرة وراء عقد هذا الاجتماع مناقشة الأمن في هذه المنطقة. حضر الجميع، وكان الاجتماع على أفضل ما يكون. سمع الوزير الصيني ما عرضه كل وزير، حتى الوزير الروسي، من رسائل قوية تأييداً للمحادثات السداسية إنما بشرط أن تحقق شيئاً. وزير وراء آخر قال: "لقد عرّضت كوريا الشمالية النظام الدولي برمته للخطر". ذهل الصيني بقوة أمام هذا الشجب والإدانة لبيونغ يانغ. وصلتهم الرسالة، ومع انتهاء هذا العام كنت واثقة بأننا نستطيع إيجاد السبيل للعودة إلى المحادثات - ولفرصة تمكننا من فعل شيء بخصوص واحد من اثنين هما أكبر من ينشر السلاح النووي.

وشعرت بالارتياح أيضاً بخصوص توقعاتنا إزاء الثانية. في أعقاب التغيير الحاصل في السياسة الأمريكية في شهر أيار/مايو استطعنا في نهاية المطاف توحيد مجموعة الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن الخمس زائداً واحداً (P5+1) للسعي لاستصدار قرار من مجلس الأمن الدولي في شهر تموز/يوليو. هذا القرار الصادر للمرة الأولى بموجب الفصل السابع يطالب إيران بتعليق جميع أنشطتها في التخصيب وإعادة التصنيع، وأعطى إيران مهلة حتى نهاية شهر آب/أغسطس للامتثال وإلا فسوف تواجه عقوبات اقتصادية ودبلوماسية.

ولكن، وكما هو الحال دوماً في السياسة الدولية، جاء موعد انتهاء المهلة وذهب. ومع ذلك، كنا في الآن ذاته نحرز تقدماً في الدفع نحو قرار آخر. وواقع الأمر أننا قمنا بدفع باتجاه آخر في خريف ذلك العام لإقناع الإيرانيين بالجلوس على طاولة المفاوضات - وكدنا ننجح.

من جهة أخرى، واستباقاً لانعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر من ذلك العام وبعد إجراء محادثات مع لجنة مديري مجلس الأمن القومي،

توجهت إلى الرئيس وبيدي خطة لاتخاذ خطوة أخرى مع حلفائنا في مجموعة الدول (P5+1). فقد كان هدفي أن أستعين بالاجتماعات في أيلول/سبتمبر لإقناع الإيرانيين بالجلوس إلى الطاولة، وإن لم يقبلوا، لاستصدار قرار آخر. وقمت شخصياً بوضع برنامج زمني على التقويم السنوي للأحداث والتحركات التي سوف ننظمها في ذلك الصيف حتى يحين موعد الاجتماعات في نيويورك: الخطوات التي اتخذناها أحادية الجانب كانت بلون معين، والأعمال التي يقوم بها حلفاؤنا بلون آخر، وتحركات مجلس الأمن الدولي بلون ثالث. وحملت هذا الجدول المقترح إلى اجتماع صباحي مع الرئيس وستيف. كان جدولاً بالغ التعقيد، وكثير الألوان والخطوط حتى إن ستيف قال ما كان يدور بذهن الرئيس: "لا أستطيع أن أفهم منه شيئاً". حسن يجب علي أن أضيف بعض التفاصيل.

كانت الفكرة بسيطة. يجب أن نشدد الضغط على الإيرانيين من خلال فرض عقوبات مالية على بعض الكيانات الأخرى، آملين أن يكون ذلك بالتزامن مع الأوروبيين ثم نعطيهم فرصة إنقاذ ماء الوجه إن غيروا مسارهم. كنت بحاجة لأستعير شيئاً من مسرح كابوكي الياباني(*).

أكدت طهران بأنها لن تعلق التخصيب دون أن تسبقها "المفاوضات" أولاً. وهذا من دون شك غير مقبول لدينا، ذلك أن التعليق هو شرطنا المسبق للاشتراك في المحادثات. وقررنا أن يقوم خافيير سولانا، رئيس السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي، بالتفاوض حول التعليق مع الإيرانيين والأوروبيين والروس والصينيين. بعدئذ أنضم أنا إلى المحادثات فور الاتفاق على التعليق. وعلى أن يحدث هذا كله في غضون يوم واحد أو نحو ذلك في الجمعية العامة للأمم المتحدة بنيويورك. نقل خافيير هذه الفكرة إلى نظيره الإيراني علي لاريجاني. وتم كل شيء.

قبل يومين من مغادرتي إلى نيويورك جاءتني مسؤولة الشؤون القنصلية في الوزارة وقالت: إن الإيرانيين طلبوا بشكل مفاجئ تأشيرات إضافية ولم يكن ثمة وقت لإعدادها. قلت في نفسي: "هذا احتيال". قلت لها بأن تخبر قنصليتنا في بيرن لتظل مفتوحة طوال الليل ولينفذوها. وبعدما مُنح الإيرانيون جميع التأشيرات

(*) مسرح الكابوكي :Kabuki أداء مسرحي شعبي يرتدي فيه المؤدون ملابس زاهية الألوان وبأساليبهم المعينة يؤدون أدواراً هزلية أو مأساوية بمصاحبة الغناء والرقص. تعني كابوكي فن الغناء والرقص (المترجم).

التي طلبوها، طلب لاريجاني وعلى نحو مفاجئ تأشيرة أخرى لمترجم ثان. ووجهت قسم الشؤون القنصلية للتنفيذ.

والآن، وبرغم أنه لم يعد لديه أي عذر بخصوص تأشيرات الدخول رفض لاريجاني القدوم إلى نيويورك، ولا نزال نجهل ما حدث. تقول بعض التقارير بأنه لا يريد التفاوض بينما رئيسه الجديد والراديكالي محمود أحمدي نجاد موجود في نيويورك لأول مرة. وقال الروس: كان ثمة رفض في اللحظة الأخيرة للمضي قدماً في هذه المقامرة من قبل آية الله خامنئي.

أياً تكن القضية، فقد استطاع الإيرانيون تعزيز توحيد مجموعة دول (P5+1). استمر هذا الجدال وتلك المماحكة بضعة شهور، لكن مجلس الأمن الدولي تبنى القرار 1737 قبل يومين اثنين من عيد الميلاد. وكان أشد القرارات قسوة حتى الآن.

أدان القرار 1737 إيران لامتناعها عن وقف أنشطتها في التخصيب وفرض عليها عقوبات تظل نافذة حتى يمتثل النظام. واستهدف القرار قدرة إيران على استيراد المواد اللازمة لها لمتابعة برامجها النووية والصواريخ البالستية. كما فرض تجميداً على أموال شركات وأفراد لهم ارتباطات بهذه البرامج. لكن ما هو أكثر أهمية أن هذا القرار قضى بإحداث لجنة من مجلس الأمن تتولى إدارة لائحة بالكيانات التي تخضع لتقييدات مالية، وأعطى اللجنة المرونة الكافية لتضيف إلى هذه اللائحة ما تراه لاحقاً، وبذلك تتمكن العقوبات من التصاعد نحو المزيد من القسوة دونما حاجة لقرارات إضافية. كما أنه حدد مهلة أخرى، هذه المرة ستين يوماً، تكون خلالها إيران قد أوقفت برنامجها النووي بحيث يكون قابلاً للتحقق منه، وإلا فسوف تخضع "للمزيد من الإجراءات المناسبة" من قبل مجلس الأمن.

وهكذا بات النظامان العاملان على الانتشار النووي تحت الضغط مع حلول نهاية عام 2006. وأحسست بأن جاهزيتنا لتنشيط المسار الدبلوماسي وإظهار المرونة تؤتي ثمارها. ولم أكن قط أتوهم بأن وحدة المجتمع الدولي سوف تدوم إلى ما لا نهاية، أو بأن الإيرانيين والكوريين الشماليين جاهزون للتوصل إلى اتفاق. ولكن كنا في حال أفضل كثيراً عما كنا عليه في شهر كانون الثاني/يناير، حتى المشرعون والمعلقون المحافظون كانوا على استعداد لإعطائنا فسحة صغيرة لإنجاح مقارباتنا الجديدة.

بعد إعلاني بأن الولايات المتحدة قد تنضم إلى المفاوضات مع إيران إذا

أوقفت أنشطتها النووية بشرط أن يكون ذلك قابلاً للتحقق منه، عقدت واحداً من جلساتي الدورية "ليس للنشر" مع مجموعة Fox Tong، وهي جماعة من الشخصيات العامة في شبكة فوكس نيوز Fox News. كنت في معظم الأحيان أدعو الصحفيين للحضور إلى جلسة من هذا النوع لكي أوضح ما الذي نفعله دون إنشاء قصص إخبارية للصحف في غير وقتها. يشترك في هذه الجلسات ديفيد أغناطيوس وتوم فريدمان وديفيد بروكس وآخرون بين الحين والآخر، ذلك أنهم يجدون فيها إطاراً للسياسات التي نطلقها. وكانت مجموعة فوكس نيوز تضم وليام كريستول، وتشارلز كراوتهامر وجيم أنغل، ومورت كوندراك وبريت هيوم وفريد بارنز وجوان وليامز. ولدهشتي لم أجد كثيراً من النقد للتبدل في الاستراتيجية – تشكيك بالتأكيد، إنما لم أسمع اتهامات بأننا نلين موقفنا. أتاحت لي هذه الجلسات أن أعرف الآراء السياسية المحيطة بقراراتنا – بل كان هؤلاء أيضاً مفكرين من طراز رفيع يجعلونني أكثر حدة في تقييم هذه السياسة والدفاع عنها. وهذا ينطبق بصورة خاصة على تفاعلاتي مع كراوتهامر الذي كان دون مبالغة واحداً من أفضل المفكرين في واشنطن العاصمة. أما في الجلسة الخاصة بالموضوع الإيراني فيمكن تلخيص الرأي الذي أبداه المشاركون بالإجماع بعبارة "نأمل أن ننجح". كان الجميع مدركين بأنه ليس لدينا المجال الواسع لمواجهة أحادية الجانب مع إيران وكوريا الشمالية أمام هذا الوضع السائد في العراق. لقد هيأت لنا هذه الاستراتيجية، في حدها الأدنى، أدوات إدارة متعددة الأطراف للتصدي للتهديد النووي. وهذا بحد ذاته يعد إنجازاً جيداً في عام لا يذكر إلا بما مر فيه من متاعب.

39

يلعب الورقة الأخيرة

لم **تكن مشاهدة الضغوط** التي يتعرض لها الرئيس لكي يغير المسار في العراق في خريف عام 2006 بالأمر المحتمل. صباح ذات يوم توقفتُ عند المكتب البيضوي لمجرد الحديث وأنا في طريقي إلى اجتماع لمجلس الأمن القومي. أخبرته بالمحادثات التي أجريتها في الكابيتول حيث لحظت العداء المتنامي حتى من الجمهوريين إزاء مجهودنا. ناقشنا الصدور الوشيك لتقرير المجموعة الدراسية بشأن العراق. هذه المجموعة الدراسية المشكلة من الحزبين ويرأسها كل من جيمس بيكر وزير الخارجية الأسبق ولي هاملتون العضو السابق في الكونغرس معاً هي من بنات أفكار النائب فرانك وولف Frank Wolf عن فرجينيا الذي أراد إيجاد "أرضية مشتركة" بخصوص حرب العراق. عندما جاءني فرانك ليناقش هذا الاقتراح في مطلع 2006 وجدت أنه فكرة جيدة، وقلت له سوف أتحدث مع الرئيس بشأنه. ومع أن الرئيس خشي بأن ينظر إليه على أنه استعان بمصدر خارجي في السياسة الخارجية إلا أنه تفهم جيداً بأنه بحاجة لعون مجموعة تحظى باحترام كبير من مفوضين بهدف تحقيق استقرار في تأييد استمرار الحرب في العراق - وليمنحنا الحزبان معاً "منطقة آمنة للنزول على البر" لوضع سياسة جديدة. كانت هذه الفكرة قرص دواء مُرّ علينا أن نبتلعه، علماً أن الكثيرين من المعلقين وصفوا هذه اللجنة فيما بعد بأنها تجمع للحكماء من إدارة الرئيس جورج بوش الأب جاؤوا ليعلّموا ابنه المسرف درساً أو درسين عن الواقعية والكفاءة في السياسة الخارجية.

والآن، وأنا جالسة في المكتب البيضوي مع الرئيس، ذكرت على سبيل الاقتراح أن التقرير قد يتيح لنا فرصة "إعادة تموضع" في العراق. عرفت بأن ستيف وافق. لكن الرئيس ليس على استعداد لإعطاء أحد شيكاً على بياض

بخصوص سياسة العراق. وهو لن يرفض نتائج التقرير - حيث تبين لاحقاً أن قسماً كبيراً منها متوافق مع تفكيره - لكنه أوضح بأنه سوف يجد طريقته الخاصة للتحرك للأمام. قال مؤكداً: "ما زلت القائد الأعلى". وبقيت هذه العبارة معلقة في الهواء.

لدى مغادرتنا المكتب البيضوي سألت ستيف عما إذا كان الرئيس قادراً على الاعتراف بمدى عمق الحفرة التي وقعنا فيها في العراق. وكنا متفقين بأنه يدرك ذلك - لكنه كما قال ستيف "رجل عنيد". وافقته الرأي وقلت "أجل هو كذلك".

واصل كبار مستشاري الرئيس الأمنيين ووكالاتهم مراجعاتهم للوضع في العراق طوال الصيف. ودعوت وستيف فريقي عملنا للاجتماع معاً في أواسط شهر تشرين الأول/أكتوبر لنقاش ليس فيه محظورات حول خياراتنا. العاملون في مجلس الأمن القومي - بتوجيه من ج. د. كروتش J. D. Crouch وميغان أوسوليفان Meghan O'Sullivan وولیام لوتي William Luti وبيتر فيفر Peter Feaver وبريت ماكغورك Brett McGurk - توافقوا حول خيار "زيادة عديد" القوات الأمريكية وإعادة توجيه المؤسسة العسكرية نحو وضعية "مكافحة التمرد". أما في بيئة مدينية ذات كثافة سكانية مثل بغداد حيث يصعب تمييز المتمردين بملابسهم العادية عن المدنيين الأبرياء فسوف يكون من شأن استخدام الجيش لقوة نيران هائلة أن يوقع خسائر بين المدنيين. فمثل هذا الدمار الملازم أثار غضب المواطنين المحليين في الماضي وقوض دعمهم لقواتنا. وبالمقابل سيكون من شأن مكافحة التمرد تأمين السكان العراقيين، وليس فقط قتل المتمردين، ذلك أن هذه هي استراتيجية الجيش في دحر العدو. ومن خلال القيام بدوريات في شوارع المدن الكبرى والمحافظات النائية وتأمين مشاريع إعادة الإعمار تستطيع القوات الأمريكية أن تؤكد التزامها نحو العراق وتقنع العراقيين للاستثمار في مستقبلهم وأيضاً تسليم أسلحتهم.

إن هكذا مقاربة سوف تجبر قواتنا على اتخاذ الخيارات الصعبة وتعرض نفسها لخطر أكبر إذا غامرت وخرجت من مناطق آمنة. وهذا المبدأ يقضي بأن على هؤلاء الجنود أن يمتنعوا عن إطلاق النار في بعض الأوقات حتى لو تعرضوا لاعتداء، وذلك تفادياً لإطلاق النار في أسواق تكتظ بالناس على سبيل المثال.

وبدأت أعتقد أن استراتيجية مكافحة المتمردين هي المقاربة الصحيحة لميدان

معركة شديد التعقيد في العراق. في شهر حزيران/يونيو مرّرت مذكرة إلى ستيف تتضمن اقتراحاً بوضع خيار "مكافحة انتقائية للتمرد" يكون تطبيقاً جوهرياً لهذا المبدأ في مناطق ذات أهمية جوهرية في البلاد. هذا الاقتراح الذي وضعه فيل زيليكوف وجيم جيفري منسق العراق معاً، يدعو إلى إدخال مؤقت للقوات الأمريكية لتنفيذ هذه الاستراتيجية. ولكن بعد صيف دامٍ لعنف طائفي لا يهدأ، لم أعد مقتنعة بأن الظروف قد نضجت - سواء داخل البنتاغون أو في بغداد - لإنجاح هذه الاستراتيجية الجديدة.

اعتمد التطبيق الناجح لمبدأ مكافحة التمرد كثيراً على قدرة الجيش على التكيف مع مبادئه ومعتقداته. والتغيير داخل مؤسسة ضخمة بهذا الحجم ليس سهلاً إنجازه حتى في أوقات السلم، فكيف به وسط صراع لم ينته. وما كان يقلقني أن قيادة البنتاغون غير مستعدة لتطبيق هذه الاستراتيجية الجديدة.

وما هو أكثر أهمية، كما لحظت سابقاً، أنني لست واثقة من التزام العراقيين أنفسهم. فالعراقيون لا يقومون بدورهم في إطفاء هذا العنف الطائفي، إما لافتقارهم للقدرة على ذلك أو لعدم وجود الرغبة لديهم. إذا كان السبب لديهم افتقارهم للقدرة من جانب قوات الأمن فلعل إدخال القوات الأمريكية في صفوفهم قد يفيد على المدى القصير. ولكن إذا كان انعدام الرغبة في قمع العنف هو من جانب حكومة برئاسة الشيعة - وهذا ما كنت أشك فيه وأظنه صحيحاً - فإن إدخال المزيد من القوات الأمريكية في وسط هذه المذبحة سيكون رأياً غير مقبول.

من المؤكد أن ستيف يحبذ "زيادة عديد" القوات الأمريكية بغية إنهاء العنف وإعطاء العراقيين الفرصة للعمل السياسي. لكنني ما برحت أشكك بالأمر. وبات الموظفون يروحون ويجيئون بيننا، حيث أعد فيل زيليكوف خطة مختلفة للتقليص التدريجي للتدخل الأمريكي. فكان الاقتراح الصادر عن وزارة الخارجية بشكله المجرد يدعو إلى تعزيز التوازن الراهن للقوى بين العراقيين بهدف إرساء الاستقرار في البلد، وتكييف تدخلنا المستمر بحسب إمكانية الحكومة وقدرتها على لجم الصراعات الطائفية. وبحسب هذا الاقتراح تعلن الولايات المتحدة وتنفذ سحب قواتها العسكرية من المدن إذا واصلت الحكومة دعم العنف الطائفي أو حتى إن نظمت برنامجها للتطهير العرقي. وأملنا أن تعطينا مصداقية هذا التهديد الرافعة لنضع المسؤولية وأعباءها على العراقيين أنفسهم لإنهاء أعمال القتل الداخلي. ولم

أكن على قناعة بأن هذه الخطة ستنجح، ولم أكن متيقنة بأن زيادة عديد القوات سيجدي نفعاً أيضاً. ولكن على الأقل سوف ينخفض عدد من يقتل من الأمريكيين بهذه الطريقة.

بعدئذ وقبل أيام قليلة من موعد انتخابات نصف المدة اتصل الرئيس ليسألني سؤالاً جعلني أعيد ضبط تفكيري: "ما رأيك في بوب غيتس Bob Gates وزيراً للدفاع؟"

ما استطعت أن أحتوي سروري. قلت: "هذا عظيم. لماذا لم نفكر بذلك من قبل؟" تجمعني مع بوب غيتس صداقة قديمة تعود بداياتها إلى أيام العنف في أواخر الحرب الباردة في عهد إدارة جورج بوش الأب، وحافظنا على صداقتنا بعد أن تولى أدواراً أكاديمية في معهد جورج بوش للإدارة والخدمة العامة في جامعة تكساس A & M. ثم أصبح فيما بعد رئيس الجامعة.

حرصت على ألا يكون لي دخل في القرار المتعلق بمصير دونالد رامسفيلد. يوجد شيء من عدم اللباقة عندما يبدو أحد الوزراء، مهما كانت منزلته قريبة من الرئيس، يحاول التغلب على وزير آخر ودحره. وكان الرئيس يعرف شعوري. حانت فرصة لي لأكون أقرب ما يكون من إعطاء رأي حول دونالد عندما كنا في حديث أولي في كامب ديفيد عندما طلب الرئيس أن أكون وزيرة للدفاع. يومئذ قلت: "لا أعتزم أن أنفق طاقتي في نزاع مع دون. سوف أتولى قيادة السياسة الخارجية للولايات المتحدة ولا أريد مدخلات منه". تلقى الرئيس هذا البيان، وأظن أنه قد فوجئ قليلاً بحدة كلامي. ومرة أخرى أؤكد أنه لا يوجد شيء شخصي بيني وبين دونالد. كل ما أريده أن يكون خارج الخط الدبلوماسي.

وعدت الرئيس بأن أتصل ببوب وأبلغه مقدار ترحيبي لتعيينه في وزارة الدفاع. وكان بوب قد أبلغ الرئيس بأن التعاون معي سيكون سهلاً ومريحاً ومنتجاً. وما هو أكثر أهمية أنني واثقة بأن البنتاغون قد يواجه الآن التحدي في العراق مباشرة ووجهاً لوجه وبإبداع. في تشرين الثاني/نوفمبر عام 2006، وتحديداً اليوم التالي لانتخابات منتصف المدة أعلن الرئيس بوش أنه يرشح بوب ليكون وزير الدفاع القادم. تعززت ثقتي ببداية جديدة عندما علمت فيما بعد أن بوب ينوي تعيين ديفيد بترايوس David Petraeus خلفاً لجورج كيسي.

ومع ذلك كانت لدي تحفظات إزاء خيار زيادة عديد القوات وتابعت إلحاحي

على الرئيس ليدرس البدائل. رأى ستيف بأن من المفيد أن نشرك في مناقشاتنا هانك بولسون - ليس للاستفادة من خبرته كوزير للخزانة بل لنحصل منه على "رؤية جديدة" بخصوص هذه المشكلة. كانت فكرة عظيمة. في يوم الأحد بعد عيد الشكر اجتمع فريق الأمن القومي مع الرئيس في الحجرة المشمسة في البيت الأبيض. دونالد كان حاضراً - لا يزال يقوم بأعمال وزير الدفاع لحين موافقة الكونغرس على تثبيت غيتس - وكان أيضاً نائب الرئيس ورئيس الأركان المشتركة بيتر بيس وبولسون، وهادلي ومعاونه ج. د. كروش. وما أدهشني أنني لم أدخل هذه الغرفة لست سنوات.

شهدت هذه الغرفة المحاطة بنوافذ من جميع الجهات تدخل منها أشعة الشمس في النهار اجتماعاً ترأسه الرئيس دوايت إيزنهاور أطلق فيه مراجعة استراتيجية لسياسة الحرب الباردة في ضوء المكاسب المبكرة التي حققها الاتحاد السوفياتي. ولا أدري ما إذا كان الاختيار قد وقع على هذه الغرفة لأجل مراجعة استراتيجية العراق وفي الأذهان تلك السابقة التاريخية أو ما إذا كان الرئيس يفكر بمجرد تغيير المكان. اياً كان السبب فقد كان يحدوني الأمل بأننا قد نستلهم فكر أسلافنا لأكثر من خمسين عاماً، فنحن بحاجة لكل مساعدة نحصل عليها.

اقترح ج. د. كروس في إحدى اللحظات ما نعرفه جميعاً، ألا وهو أن هيئة موظفي مجلس الأمن القومي يحبذون زيادة عديد القوات. وسألت ثانية: ما الذي ستفعله هذه القوات؟ فقال: "تحسين الوضع الأمني للسكان". واعترضت متسائلة: "إذن، هل نحن الآن مسؤولون عن أمن سكان العراق، أم أن هذا الأمن هو واجب حكومتهم؟" وعرضت لالتزامات المالكي تجاه شعبه. وقلت نحن لن نسمح لزعيم عراقي أن يستخف بوجود القوات الأمريكية. كان النقاش محتداً وكثير الانفعالات ولم يؤدِّ إلى قرار نهائي.

في اليوم التالي غادرت مع الرئيس إلى إقليم البلطيق لحضور قمة حلف الناتو في لاتفيا. وتساءلت في نفسي "من ذا الذي كان يحلم بأن يحضر رئيس الولايات المتحدة في يوم من الأيام قمة لحلف الناتو في ريغا عاصمة لاتفيا؟" وكانت هذه القمة فرصة أخرى تعكس ذلك القوس التاريخي الطويل - فرصة تعيد التأكيد بأن القرارات الصعبة يمكن لها في نهاية المطاف أن تغير اتجاه القوس.

ثم جاءت فرصة بعد يومين لاختبار هذا الافتراض عندما التقينا مع المالكي

في عمان بالأردن. قضى الرئيس ما يزيد عن ساعة من الزمن مع المالكي في اجتماع منفرد. وبينما كانا مجتمعين تحدثت أنا وستيف وخليل زاد مع مستشاري رئيس الوزراء بمن فيهم مستشار الأمن القومي موفق الربيعي. وقد ذهلت عندما قال الربيعي بعدم وجود عنف شيعي ضد السنّة بموافقة حكومية. عندئذ قلت محتدة: "إما أنك تكذب علينا أو أن أحدهم قد كذب عليك". تدخل ستيف وزال خليل زاد داعمين قولي إنما بآراء أقل صرامة وقوة. وسُررت لأنهما تدخلا، ذلك أني برغم إعجابي واحترامي لموفق فقد أردت أن أوجه لكمة في حينها. وساءلت نفسي "متى سوف يسيطر هؤلاء الناس على المشكلة؟" وفي تلك اللحظة مباشرة دعينا للانضمام إلى الاجتماع داخل الغرفة.

قدم المالكي للرئيس خطته لإنهاء العنف في بغداد. وأخبره الرئيس بأنه إذا كان مستعداً لرفع هذه الوتيرة فإن الولايات المتحدة جاهزة لإرسال المزيد من القوات، حيث قال: "سوف أرسل عشرات الألوف إذا كان هذا هو المطلوب. ولكن عليك أنت أن تكون على استعداد لفعل الأشياء الصعبة". وقدم الرئيس له لائحة مطولة - تتعلق في معظمها بالعمل دون تحيز في شأن العنف الطائفي. وقلت في نفسي "سوف يزيد عدد القوات. ولكن قبل أن يفعل يتعين على الجيش أن يعرف أن عليه أن يغير المسار على الأرض. وبوب غيتس قادر على ذلك. وعندئذ سنكون في وضع أحسن إن شاء الله".

افترقت عن الرئيس وتوجهت إلى أريحا والقدس لأعطي دفعة جديدة لمحادثات السلام الفلسطينية الإسرائيلية. لكن ذهني كان منشغلاً بشيء آخر غير هذا الصراع - فنحن سنقف مرفوعي الرأس أو نسقط اعتماداً على ما يجري في العراق.

واتضح لي هذا الخيار على نحو جلي عندما اجتمعت بوزراء خارجية مجلس التعاون الخليجي بالإضافة إلى وزيري خارجية مصر والأردن (GCC+2). بدأت تتسرب استنتاجات تقرير المجموعة الدراسية حول الشأن العراقي، وبدا للعالم كله كما لو أن التوصية سوف تؤيد الانسحاب - ليس انسحاباً غير مدروس، لكنه بالرغم من ذلك هو انسحاب. وأفضل ما يمكن قوله بهذا الصدد بأنه توجد فسحة لدفعة أخرى قبل الانسحاب الأمريكي - لكن الهدف هو بالتأكيد الخروج من العراق بطريقة أو بأخرى. لكن وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي مع مصر والأردن أبدوا انزعاجهم الشديد لمغادرتنا العراق والتخلي عن السنّة. قال الوزير

المصري: "يؤلمني كعربي أن أقول ذلك، ولكن يجب أن تزيدوا من وجودكم وتنهوا المهمة. سيُقضى علينا إن لم تفعلوا".

وأحس وزراء الخارجية أيضاً بانزعاج شديد إزاء ذلك الضجيج حول تأكيد التقرير على حراك دبلوماسي جديد يهدف إلى إشراك إيران - وهذا شكل لحل إقليمي للمشكلة العراقية. فقد خالجتهم شكوك بأن الإيرانيين سوف يستغلون هذا الموقع الدبلوماسي المعزز الذي سوف يحظون به في المشاورات مع الولايات المتحدة لتوسيع نفوذهم في المنطقة، فأراد الوزراء تعهداً بأن الولايات المتحدة لن تبيعهم لطهران مقابل إنهاء الحرب في العراق. فقلت لهم معترفة بأننا "لسنا في موقع القوة الآن. لكننا لسنا في موقف ضعيف. وليست لدينا النية لدعوة إيران إلى الشرق الأوسط".

رد زملائي من مجلس التعاون الخليجي بالقول: "إنهم [الإيرانيين] يصطادون في الماء العكر، هم يشمون رائحة الدم، ويجب أن تكونوا أنتم في موقف أقوى لتصدوهم".

عندئذ أصدرنا بياناً عاماً لم يتضمن شيئاً عن إيران. الشرق الأوسط مكان التناقضات والقصص. ومع ذلك كان زملائي الوزراء على حق. ليس الأوان أواناً يتيح لطهران أن تلمس تنازلاً من جانب الولايات المتحدة. وهذا هو الدرس الذي تعلمته من تلك الأحاديث، والدرس الذي أثر في تغيير نظرتي لزيادة عديد القوات.

*   *   *

عدت أدراجي إلى واشنطن في الوقت المناسب قبيل صدور تقرير المجموعة الدراسية حول العراق، وجعلت رد فعلي يقتصر على الاقتراح الوارد في التقرير والقائل بـ "الهجوم الدبلوماسي" بخصوص المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية والمحادثات العالية المستوى مع إيران وسورية. ففي الأولى كنا ضالعين بعمق، واحتضنت هذه الفكرة. أما بالنسبة لطهران ودمشق فقد أوضحت بأن ذلك ليس مستساغاً. "إذا كان لديهما اهتمام في استقرار العراق فسوف يفعلون". أما رأيي الخاص فكان بأن ذلك جدير بالدراسة - وبخاصة سورية - لكنني لن أركع وأتوسل هذين النظامين المعاديين ليساعدونا في العراق.

بعد يومين من صدور التقرير عن مجموعة الدراسة اجتمعنا مع الرئيس في جلسة أخرى بخصوص استراتيجية مجلس الأمن القومي في الشأن العراقي.

وتحدثت من جديد بخصوص مسألة التزامات المالكي، لكنني كما في السابق لم أستفرد رئيس الوزراء. فقلت: نحن جميعاً أخطأنا. وهذا لا يتعلق بالمالكي وحده. يتعلق أيضاً بالطالباني والهاشمي والحكيم – كلهم". وقلت بصراحة وألفاظ فظة: قد يقتلون بعضهم بعضاً قبل أن يفهموا المطلوب. إن لم يرغبوا بتأمين شعبهم فلماذا يتعين على الولايات المتحدة أن تكون قادرة على فعل ذلك بالنيابة عنهم؟ ودون التزام منهم لن تفيد زيادة عديد القوات.

فقال الرئيس وقد بدا عليه الانزعاج والتوتر: "فما هي خطتك إذن، يا كوندي؟ هل نتركهم يقتلون بعضهم بعضاً ونحن نقف مكتوفي اليدين ثم نحاول التقاط القطع المتساقطة؟"

غضبت إزاء ذلك المضمون الذي يفهم منه بأن اهتمامي بالفوز في الداخل العراقي أقل من اهتمام أولئك الذي يؤيدون زيادة عديد القوات. فقلت محاولة الاحتفاظ بهدوئي: "كلا، سيدي الرئيس. نحن لن نكسب الفوز بوضع قواتنا في وسط نزاعهم الدموي. إذا أرادوا حرباً أهلية فعلينا أن ندعهم يخوضونها". كان ثمة حركة متواصلة في تحريك الأقدام حول الطاولة. كنت والرئيس على حافة الصدام في تلك اللحظة وذلك المكان – وهذا ما لم يحصل مطلقاً أمام الآخرين.

ولحس الحظ انتهى الاجتماع بعد ذلك مباشرة. تبعت الرئيس إلى المكتب البيضوي. وقلت: "أنت تعلم أن ذلك ليس ما أعنيه. لا أحد أكثر التزاماً بالفوز في العراق مني أنا".

رد الرئيس بصوت خفيض: "أعلم ... أعلم". أحسست بانزعاج شديد جداً بداخلي. ألمه ظاهر للعيان. وهو عازم على إيجاد مخرج، ومستعد لوضع كل شيء على الحبل.

اتصلت ببوب غيتس أسأله متى نستطيع قضاء بعض الوقت معاً. والتقينا على العشاء يوم الثاني عشر من كانون الأول/ديسمبر وتحدثنا عن الخيارات أمامنا. كان يحبذ زيادة عديد القوات لكنه في الوقت نفسه يشاطرني الكثير من مخاوفي. وأخبرني آنذاك بأنه يريد لديف بترايوس Dave Petraeus أن يتولى قيادة قوات التحالف في العراق، ويحل محل جورج كيسي الذي سوف يرقيه إلى منصب رئيس أركان الجيش. عرفت بترايوس منذ أولى أيام الحرب وكنت أحترمه وأجله كثيراً لذكائه ولحسه الاستراتيجي. شارك في وضع مسودة كتيب التعليمات الميداني

الجديد في مكافحة التمرد للجيش ولفيلق مشاة البحرية، لذلك كنت على ثقة بأنه سيكون قادراً على تنفيذ التغيير المطلوب المصاحب لتدفق الجنود. وشعرت باطمئنان أفضل بخصوص التوقعات المحتملة أمام هذه الزيادة في القوات، لكنني أجريت مكالمة واحدة أخيرة. كان راي أوديرنو Ray Odierno ضابط الارتباط مع هيئة الأركان المشتركة وهو الآن قائد في موقع ريادي في العراق. حاولت دوماً احترام التسلسل القيادي، لكن هذا القرار كان مهماً جداً ولا يحتاج لاحتفالية. فقلت له بعد أن اعتذرت لاتصالي به مباشرة: "هل تفضل إرسال المزيد من الجنود، يا راي؟ هل يمكنك استخدامهم لتعزيز صحوة الأنبار؟" أجابني بأنه يريد المزيد ويستطيع استخدامهم.

* * *

بعد عيد الميلاد، اجتمع فريق مجلس الأمن القومي في المزرعة لمراجعة استراتيجية العراق للمرة الأخيرة. وتوجهت بالسيارة إلى منزل الرئيس حيث وجدته في الشرفة الخلفية المطلة على البحيرة وعلى الامتداد الواسع للمزرعة. قلت له: "سوف نفعل ذلك. وهو الشيء الصواب الواجب فعله". ولم أذكر كلمة "زيادة العديد". ثم أضفت قائلة: "أنا هنا في الجوار وسأفعل كل ما أستطيع فعله لدعمه. ولكن، يا سيدي الرئيس، هذه ورقتك الأخيرة والأفضل أن تربح". ثم خرجت.

إذن الولايات المتحدة مقدمة على مغامرة لها أهميتها البالغة وتضاعف عديدها في العراق. لدينا فرصة للقتال، ولدينا قيادة جديدة في البنتاغون وسيكون لدينا قوة بشرية إضافية واستراتيجية جديدة. وسنرسل إشارة للمنطقة عينها وللعالم أجمع عن التزامنا بإنهاء المهمة في العراق. ومع ذلك كانت زيادة عديد القوات استراتيجية محفوفة بالمخاطر، ذلك أنها تعتمد على وفاء العراقيين بدورهم في هذه العملية. لكنها أفضل ما لدينا من خيارات - وربما خيارنا الأخير.

وهكذا سوف نقلّب كل حجر ونفتش عن السبيل الأنجع لإنجاح هذه الاستراتيجية، ومن موقعي كوزيرة للخارجية فهذا يعني أن أحشد الدعم المدني للمجهود العسكري. يجب إزالة كل عقبة، العمل كالمعتاد وعمليات وزارة الخارجية يجب ألا تكون حجر عثرة. دعوت كبار الموظفين المقربين وأبلغتهم بأنني متيقنة بأن الرئيس قد اتخذ قراره لصالح زيادة عديد القوات - بهدف أن أزيل أي غموض ولكيلا أستبق الإعلان. وقلت لهم: "أريد أفضل فريق عمل في العراق وفي فرق

إعادة الإعمار في المحافظات تساندهم أفضل الخبرات. وسوف أوجه التعليمات للأفراد وتكليفهم بالمهام إن لم يتطوعوا. أريد ريان كروكر Ryan Crocker أن يكون السفير. فهو يعرف كيف يتعامل مع الجيش". وبعد أن ألمعت إلى خدمته الفاعلة في الباكستان. قلت: "أبلغوا لجنة D لترفع لي توصياتها ومقترحاتها" حيث أشرت إلى العمل الذي كلف برئاسته معاون الوزيرة لوضع المقترحات اللازمة للسفير. "وأريد أن أجتمع بالسفير رايان لأقنعه بقبول المنصب. وسوف يحصل على كل ما يريده - ومني مباشرة".

بتاريخ 30 كانون الأول/ديسمبر نفذ حكم الإعدام بصدام حسين. نُظِّف السجل السياسي ومَثَل وحش بغداد أمام العدالة. لكن الشياطين القابعين تحت نظامه المروع لم يندحروا - الإرهاب والعنف الطائفي يهددان مصير العراق. لكن رئيس الولايات المتحدة عازم عزماً أكيداً على محاربتهم ويرسم طريقاً مختلفاً. وقلت في نفسي "رجائي إلى الله أن يكون العراقيون جاهزين للعمل لأجل مستقبل ديمقراطي، ولكن أياً يكون ذلك، فقد سبق السيف العذل".

40

تكثيف العمل الدبلوماسي

سألني الرئيس: "**إذن كيف سارت الأمور؟**" كان ذلك في اليوم التالي لإعلانه بخصوص "زيادة العديد" بإرسال أكثر من 20,000 جندي أمريكي إضافي إلى العراق في العاشر من كانون الثاني/يناير عام 2007، وكنت قد عدت لتوي إلى البيت الأبيض بعد أن أدليت بشهادتي أمام لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ.

قلت له بعد أن اتخذت مجلسي إلى جانبه قبالة المدفأة حيث ألسنة اللهب تهدر: "ليست جيدة. أمامنا مهمة تسويقية صعبة". لكنني قلت في نفسي "مهمة تسويقية صعبة" إنها مهمة تكاد لا تحدث خدشاً". لقد توقعت شكوكاً كثيرة من أعضاء مجلس الشيوخ، والعراق ليس في حال مقبول، ولا أحد يرغب في دعم عملنا. في اليوم السابق اتصل بي السناتور جون ماكين ليحذرني قائلاً: "لا تنتظري شيئاً منهم. أنتم في موقف تدافعون فيه عن أعمالكم". كان نوعاً من كلام يبعث على النشاط والحيوية وقدّرته كثيراً له.

كان الاستجواب قاسياً وأكثر إيلاماً مما توقعت، حيث كان كلام الشيوخ مبطناً بما يفهم منه أنهم ما عادوا يثقون بهذه الإدارة. وهكذا كانت فعلاً كلمات السناتور بيل نلسون من فلوريدا حيث قال هذا السناتور الديمقراطي: "لم يبلغني أحد الحقيقة. لم أسمع الحقيقة من شهود الإدارة مراراً وتكراراً والشعب الأمريكي لم يسمع الحقيقة". فماذا أقول لمثل هذا الكلام؟ حاولت الاحتفاظ بهدوئي وأجبت قائلة بأنني دوماً أقول الحقيقة كما أعرفها – قد نكون مخطئين أحياناً لكننا لم نقصد يوماً أن نضلل أحداً. كان هذا الجدال واحداً من أسوأ اللحظات التي مرت علي في عملي الحكومي.

كم كان مؤلماً الاستماع إلى هؤلاء المشرعين وهم يحاولون أن يبز أحدهم الآخر في مباريات نقدهم للرئيس. وواصلت محاولاتي لأركز على ما الذي قد تنجزه خطة زيادة عديد القوات، ألا وهو دمج العمل العسكري والعمل المدني معاً في مكافحة التمرد ونشر الجنود الأمريكيين بين الناس ليوفروا للشعب الأمن وإعادة الإعمار والحوكمة. وأكدت أيضاً أن هذه الطريق إلى الأمام في العراق سوف تكون بمقابل استراتيجية دبلوماسية إقليمية موسعة في الشرق الأوسط تحرّض الإصلاحيين المعتدلين ضد النظامين العسكريين في إيران وسورية. ثم قلت في نفسي: "لا تكثري الكلام وحافظي على تركيزك. أوصلي الرسالة".

أما السناتور تشك هاغل Chuck Hagel عن نبراسكا فقد وصف قرار الرئيس بأنه "الخطأ الفادح الأكثر خطراً في السياسة الخارجية لهذا البلد منذ فييتنام". وهو من الحزب الجمهوري. شيوخ كثر أدانوا بقوة رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي، وبعضهم قال إننا وصلنا إلى نقطة اللاعودة: النصر في الحرب بعيد المنال.

بعد هذا الوابل الذي لا يهدأ من النقد أتاحت لي السناتورة بربارة بوكسر Barbara Boxer عن كاليفورنيا واحدة من الفرص النادرة التي أستطيع من خلالها اتخاذ مبادرة الهجوم. فقد قالت كلاماً يصعب تعليله بأنني لا أدرك تضحيات من فقدوا أرواحهم في الحرب لأنني لست أماً وليس لدي أبناء. وهذا القول ليس كلام غبي أحمق فحسب بل هو هجومي. وتساءلت في نفسي "وهل كان لأحد أن يقول هكذا لوزير خارجية من الرجال؟ لا أفهم ما هي تلك العلاقة بين أن يكون للمرء أبناء ليكون أهلاً للقيادة". وقررت ألا أبادلها الكلام حول هذه النقطة عينها فقلت إنني أدرك جيداً تضحيات رجالنا ونسائنا في الجيش. وأضفت: "أزورهم وأعرف ما يعانون. وأتحدث إلى عائلاتهم. أفهم ذلك كله". تراجعت لكنها تعرضت لنقد شديد لما قالته من كلام غير مقبول.

وصبرت حتى النهاية دون أن أفقد هدوئي أدافع بأقصى ما أستطيع عن الاستراتيجية التي كنت أنا أول من انتقدها. "كان ذلك بمنتهى القسوة". قالها برايان غندرسون رئيس أركاني ونحن ننطلق بالسيارة بعيداً عن الكابيتول.

وأجبت: "كان ممكناً أن يكون أسوأ من ذلك".

لكن الحق أقول كنت أشعر بتحسن إزاء احتمالات نجاح هذه الزيادة في

العديد. بوب غيتس الآن في البنتاغون وربما نعمل معاً لتوحيد الجهود الدبلوماسية والعسكرية. وفي مرحلة لاحقة من العام انضم العماد دوغ لوت Doug Lute إلى هيئة العاملين في مجلس الأمن القومي بصفة كبير مستشاري الرئيس حول العراق وأفغانستان يبني فوق ما بناه ميغان أوسوليفان Meghan O'Sullivan من عمل رائع واستثنائي في التنسيق بين المجهودين. ومن جهة أخرى اجتمعت وستيف هادلي على مائدة عشاء مع ديفيد بترايوس العماد آنذاك قبل عيد الميلاد، فهو قائد عسكري أثق به كل الثقة. "هذه هي المرة الثانية التي نلتقي فيها معاً على ما أعتقد". قال ديفيد حين وصلنا إلى مطعم في حي ووترغيت. ولم أفهم ما الذي يقصده، فأردف قائلاً: "أخذت موعداً لآتي وأراكم في مجلس الأمن القومي قبل مغادرتي للعراق عام 2003. وقد عرف الوزير رامسفيلد بهذا الوعد وألح علي بإلغائه". عندئذ لم يكن بمقدوري إلا أن أقول الحمد لله أن تلك الصراعات لانعدام الثقة والعمل في الخفاء قد انتهت.

* * *

توجهت إلى الشرق الأوسط غداة إدلائي بالشهادة. كنت أركز على اللقاء الوشيك مع مجلس التعاون الخليجي الذي من المقرر أن يُعقد قرب انتهاء جولتي، حيث أستطيع من دون شك أن أكسب الدعم لزيادة عديد القوات. ولكن أثناء توقفي في كل من رام الله والقدس حققت تقدماً لم أكن أتوقعه بخصوص الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، إذ أمّنت اتفاقاً مع أولمرت وعباس لإجراء حوار ثلاثي بمشاركة الولايات المتحدة التي تكون مشاركاً نشيطاً. كان اختراقاً حمل إشارة بأن الرئيس وأنا قد كسبنا ثقة الجانبين. كان الإسرائيليون بطبيعة الحال يؤثرون محادثات ثنائية مع الفلسطينيين، ومحادثات ثنائية منفصلة معنا لخشيتهم بأن يُحشروا في الزاوية في إطار ثلاثي. فضلوا أن "يوافقوا على موقف مع الولايات المتحدة" وفيما بعد يتحدثون مع الفلسطينيين. وأوضحت بأن "هذا غير مجد" مؤكدة بأنني يجب أن أكون وسيطاً نزيهاً. وأعلنت هذا الاتفاق في مصر في محاولة مني لأظهر احتراماً خاصاً لدور القاهرة في عملية السلام. إذا أردنا الحصول على اتفاق فسوف نحتاج العرب.

وكما توقعت كان اهتمام مبارك بالعراق وإيران أكثر من اهتمامه بالفلسطينيين. ومثله مثل الملك السعودي عبد الله سُرّ كثيراً بأن الرئيس قد ضاعف عديد قواته

داخل العراق. فقد كان هذان الزعيمان العربيان يخشيان من أن الولايات المتحدة قد تلوذ بالفرار وتتركهما في مواجهة الفوضى داخل العراق وأمام تنامي النفوذ الإيراني في المنطقة. وقلت في نفسي: "هم لا يعرفون الرئيس بوش حق المعرفة".

في اجتماع مجلس التعاون الخليجي في اليوم التالي تبين أن تلك الزيادة تحظى بدعم واسع. كان نظرائي من الخليج العربي داعمين لنا بقدر ما كان الكونغرس معارضاً لنا. أخذ وزراء دول الخليج مع الوزيرين المصري والأردني يتبارون أيهما يبز الآخر في التعبير عن شكره للرئيس لقراره هذا، وبهذه المناسبة أصدروا بياناً عاماً يعرب عن التأييد للقرار. وعندما واجهت أسئلة نقدية متشككة حول عدم قدرة بغداد على الحكم في وقت سابق من ذلك اليوم سُررت كثيراً عندما سمعت وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل يأخذ جانب الدفاع عن العراقيين حين طُرح السؤال: "لماذا نتكهن بهكذا نتائج كئيبة؟" مستلهماً تراث العراق عبر التاريخ في كونه مهد الحضارة. ثم أردف قائلاً: "لا أتصور بحياتي أن بلداً مثل هذا سوف ينتحر إذا تهيأ له حسن نية الجميع ورغبتهم بمساعدته في هذا الأمر". كنت أقف إلى جانبه في هذا المؤتمر الصحفي وشعرت بالامتنان لما قاله. ثم خطرت لي عبارة قلتها بداخلي: "أرجو من الله أن يكون على صواب".

كان أحد أكبر اهتماماتنا أثناء الاجتماع المغلق قرارنا بإشراك جيران العراق بمن فيهم إيران، في مؤتمر حول مستقبل العراق. سألوني: "ولماذا تريدين الإيرانيين فيه؟" وأجبتهم قائلة إن العراقيين يريدون مشاركة الجميع والولايات المتحدة لا ترى مانعاً. رد الوزراء محذرين "لا تدعوهم يكسبون موطئ قدم في العراق بهذه الطريقة". الجدير بالذكر أن بياني الذي أدليت به قبل أيام بأننا ألقينا القبض على عملاء إيرانيين في العراق قد ساعد في تهدئة قلقهم. وكان الرئيس بوش قد أمر بسلسلة من الغارات ضد عملاء إيرانيين يقدمون عبوات تفجيرية متطورة وأسلحة أخرى والتدريب للميليشيات الشيعية. فأرسل هذا العمل موجات صدمة في جميع أنحاء المنطقة، وقلت للوزراء: "يجب أن تعلم طهران بأنه لن يسمح لمجموعاتها المسلحة بالعمل داخل العراق ويفلتوا من العقاب". وحيث إن واحداً من الذين ألقي القبض عليهم كان ضابطاً رفيع الرتبة في فيلق القدس فإن على طهران أن تخشى من الكشف عن أنشطتها السرية داخل العراق. وليس ثمة أدنى شك بأن النظام الإيراني قد أوقف نشاطه مؤقتاً إثر هذا الاعتقال.

ثم انتقلت للحديث عن التقدم الحاصل في موضوع الصراع الإسرائيلي الفلسطيني. سُرّ وزراء مجلس التعاون الخليجي لسماعهم هذا النبأ، ولم يحصل نقاش مستفيض. وقلت في نفسي: "هذا أمر جيد. القضية الإسرائيلية الفلسطينية تراجعت عن مركز الصدارة وإيران الآن هي الأولوية الأولى والثانية والثالثة والرابعة".

عدت أدراجي إلى واشنطن وأنا على أتم استعداد لأستغل هذا الواقع الجديد. ورتبت أموري بحيث أعود مجدداً إلى المنطقة بعد شهر، وتحديداً في شباط/فبراير، لحضور أول محادثات ثلاثية مع إسرائيل والسلطة الفلسطينية. في الثاني من شباط/فبراير انضم إليّ زملائي في اللجنة الرباعية حول الشرق الأوسط وهم ممثلون من الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا حيث اجتمعنا معاً في وزارة الخارجية لإعطاء دفعة جديدة للمفاوضات القادمة. وكان ثمة جو من التفاؤل حول عملية السلام، لا سيما وأن الولايات المتحدة تولت زمام القيادة.

تمثل هدفي في الحصول على موافقتهم لتسريع التقدم في خارطة الطريق - وهي وثيقة وضعت عام 2003 توضح التزام الأطراف جميعاً خطوة بخطوة نحو إقامة دولة فلسطينية. لكنني أملت، أيضاً، بأن نتفق على البدء في حوار حول قضايا الوضع النهائي: وهي الحدود والأمن واللاجئين والقدس. وكنت أعلم بأن رئيس الوزراء إيهود أولمرت لا يرغب في الحديث عن هذه النقاط "الجوهرية" للنزاع. فقد قال، كما قال سلفه أرييل شارون، إن على الفلسطينيين أن يبدوا التزاماً أقوى في محاربة الإرهاب قبل مناقشة هذه المواضيع، وبالتالي أوقف أي تقدم في خارطة الطريق في مرحلتها الأولى.

لكن هذه الحجة باتت بالية ومبتذلة واعتقدتُ أن الإسرائيليين - في إطار المباحثات الثلاثية معي - قد يبدؤون بالتفاوض حول هذه القضايا بجدّ. كان الرئيس محمود عباس وسلطته الفلسطينية منشغلين في حرب شبه خفية مع حماس خصومهم المتطرفين في غزة وفي صدامات مميتة شبه يومية بين قواتهما الأمنية. وكان من العسير على الإسرائيليين أن يدّعوا عدم وجود شريك ضد الإرهاب وهذا الصراع الدموي بين الفصائل الفلسطينية يحدث كل يوم.

لم أكن أدري بأن الملك عبد الله ملك السعودية كان يقرأ المشهد الفلسطيني أيضاً - وإنما بذعر لافت. فهو ليس صديقاً لحماس، والسبب في ذلك صلات هذه

الحركة بتنظيم الإخوان المسلمين الذي يطعن بشرعية أنظمة الحكم الملكي في المنطقة. ومع ذلك كان منظر قتل الفلسطينيين بعضهم بعضاً أكثر مما يحتمله. وبحسب مستشاريه كان الملك يشاهد على شاشات تلفزة بحجم الجدار في القصر تظل تعرض الصور دوماً. وعلى كل شاشة صور نزيف الدم في غزة. فيقول: "يجب وقف الإسرائيليين عن التمادي". وعندما قالوا له الفلسطينيون يطلقون النار على بعضهم بعضاً وليس الإسرائيليون الذين يطلقون النار قرر "أن يفعل شيئاً". رفع سماعة الهاتف واتصل بمحمود عباس وخالد مشعل زعيم حماس ودعاهما إلى مكة. عندما تأتي الدعوة من خادم الحرمين الشريفين فلا زعيم أو قائد في الشرق الأوسط يرفض أن يلبي.

حبست أنفاسي ونحن ننتظر نبأ ما الذي تنص عليه الاتفاقية. لم يكن ثمة شك بأنها سوف تتضمن ميثاقاً، فالفلسطينيون ليسوا أغبياء حتى يُحرجوا الملك السعودي. وعندما جاء الخبر بأن ثمة اتفاقاً تبين لي أنه ضربة موجعة. جمال هلال، المترجم الذي أثق به، جاءني مسرعاً في مكتبي. كان يتصل باستمرار على الهاتف مع جماعة محمود عباس، وكان يتابع الأخبار على قناة الجزيرة أيضاً. سألته: "ما الجانب السيئ فيه؟" صاح قائلاً "إنه ..." معتذراً عن الألفاظ النابية. واتضح لي أن الاتفاق تضمن تشكيل حكومة وحدة وطنية تدخل فيها حماس إلى جانب السلطة الفلسطينية. وعلى أن يكون رئيس الوزراء إسماعيل هنية الزعيم المفترض لهذه الحركة. وبهذه الاتفاقية تماهى التمييز بين منظمة فتح المعتدلة وحركة حماس المتطرفة، ذلك أن السلطة الفلسطينية سوف تسمح الآن بدخول مسؤولين في الحكومة الفلسطينية هم من جماعة نَصِفُهم نحن والأوروبيون والإسرائيليون بأنهم تنظيم إرهابي. ولذلك فإن أي احتمال لمفاوضات إسرائيلية فلسطينية لن يكتب له النجاح.

وما هي إلا دقائق قليلة حتى سمعت على الهاتف أولمرت يصيح قائلاً: "لا أتفاوض مع الإرهابيين". لم أعترض على ما قاله لعلمي أنه لا يوجد رئيس وزراء في إسرائيل يقبل أن يتحدث مع حكومة فلسطينية تكون حماس في عدادها. أجبته بأنني سأعاود الاتصال معه، وحاولت الاتصال مع عباس الذي كان بصريح العبارة يحاول التملص من مكالمتي. وتمكنت أخيراً في اليوم التالي من الاتصال مع رئيس السلطة الفلسطينية وأخبرته بأن "اتفاق الوحدة" هذا قد دمّر كل فرصة

للمفاوضات. وتوسّلني بأن أتفهم بأنه حين كان في اجتماع مع الملك السعودي في مكة لم يكن له أي خيار سوى التوقيع. أما حلفاؤنا العرب الآخرون فكانوا أيضاً مُحبطين لكن ما بيدهم حيلة لإصلاح الضرر.

وقررتُ إرجاء زيارتي للقدس لحضور الاجتماع الثلاثي مع أولمرت وعباس لأسبوع. قلت لستيف وللرئيس ونحن في المكتب البيضوي صباح اليوم التالي: "سأواصل العمل في هذا الاتجاه. وربما أضع هذا الأمر كله على جهاز دعم الحياة إذا استطعتُ أن أجمع الرجلين في غرفة واحدة". وإن لم يفاوض محمود عباس فسوف تربح فوراً أجندة حماس القائلة "لا مفاوضات"، بسبب غيابه. ووافق الرئيس، وعندما اتصل به أولمرت محتجاً طلب إليه المشاركة في الاجتماع. هذا وقد وافق الإسرائيليون بعد الكثير من الأخذ والرد وبعد أن تأكدوا بأننا نتفهم موقفهم بعدم تطرق المحادثات "لأي شيء جوهري".

لم يكن ذلك أفضل بداية لمبادرة دبلوماسية ولكن على الأقل وافق الطرفان على المحادثات. لم تكن آمالي كبيرة من هذا الاجتماع، بل كان كل أملي أن أمنع انهيار اللقاء. وفي حديثي مع الصحافة قلت بأننا سوف نبحث في طريقة لرسم "أفق سياسي" لإقامة دولة فلسطينية. وعلى الطرفين أن يقتنعا بأنه توجد نهاية قريبة لهذا الصراع. قد تكون هذه العبارة غامضة بعض الشيء وقد تعني أيضاً أي شيء بدءاً من تأملات فلسفية حول المستقبل وحتى أدق تفاصيل المفاوضات حول الوضع النهائي. قال أولمرت بأنه سوف يقتصر في المحادثات على الأولى لكن عباس يريد الثانية. سألني الصحفيون ونحن في طريقنا إلى القدس عما إذا كان الوضع معقداً جداً ولا يسمح بعقد الاجتماع، فأجبتهم: "لو أراد المرء الانتظار حتى يحين الوقت المناسب لكي يأتي إلى الشرق الأوسط، فربما لن يركب الطائرة". ولكن قد تكون بعض الأيام أفضل من سواها. أما هذه الظروف فلم تكن مؤاتية.

فندق قلعة داوود مفيد لي كثيراً إذ أجد فيه الراحة في زياراتي العديدة إلى القدس. لكننا في هذه الزيارة عرفنا سريعاً أنه لا توجد قاعة مناسبة لاجتماع ثلاثي. وخرجت كارين هيوز مع مستشاري كولبي كوبر منذ كنت في البيت الأبيض لتفقد خيار واحد فقط، ألا وهو قاعة رحبة واسعة تبتلع طاولة صغيرة يُفترض أن نجلس إليها نحن الثلاثة. فعلا كل ما يستطيعان، أحضرا أصص النبات وقد غرست فيها شجيرات نخيل كما أحضرا ثلاثة أعلام، إسرائيلي وفلسطيني وأمريكي، ليجعلا

المكان حميمياً. وقد علمت فيما بعد بحصول تبديل في اللحظة الأخيرة حيث جيء بطاولة أفضل ملاءمة لجميع الأطراف – فالأولى كان منقوشاً عليها نجمة داوود.

بعد التقاط الصور التي لا بد منها ونحن الثلاثة نبتسم ونتصافح – ليس سهلاً أن يصافح المرء زعيمين في آن – خرجت الصحافة وجلسنا، نحن الثلاثة فقط. الطاولة صغيرة والقاعة رحبة وواسعة. قال عباس: "أشعر وكأنني في محطة قطار". أما أولمرت فقد اتخذ الموقف العدائي في القاعة، وسأل عباس: "كيف يمكنك أن تحتضن مشعل؟" وأخذ الفلسطيني يشرح ويقول بأنه لم يكن لديه الخيار فالسعوديون كانوا يضغطون للتوصل إلى اتفاق، ولكن بدا واضحاً أن أولمرت في موقف أقوى. وسرعان ما أخذ الرجلان يتبادلان وابلاً متواصلاً من الإهانات وأنا جالسة ألتزم الصمت في الوسط بينهما. قال أولمرت: "ما كان لك أن تجري تلك الانتخابات". مشيراً إلى الانتخابات التي جرت عام 2006 وجاءت بحركة حماس إلى السلطة في غزة.

رد عليه عباس فوراً بقوله: "نحن لم نرغب بإجراء الانتخابات".

قطبت حاجبيّ لدى سماعي هذا الرد. وتساءلت في نفسي: "عمّ يتكلمون؟ كلاهما أراد الانتخابات". وما لبثت أن وجدتها فرصة أغتنمها ليعود الاثنان لما نحن عليه. فقلت: "حسن. **نحن** أردنا الانتخابات. الولايات المتحدة أرادت الانتخابات. هل هذا حسن؟" استعاد الاثنان جلستهما المريحة في مقعديهما، بعد أن رضيا بأن الطرف الأمريكي تحمل هذه المسؤولية. عندئذ قلت لهما متلطفة: "هل نذهب الآن إلى جناحي في الأعلى ونتحدث عن المستقبل؟" وافقا، وأمام دهشة مساعديّ وموظفي الفندق دخلنا، ثلاثتنا، المصعد وصعدنا إلى الطبقة التاسعة.

وما أن وصلنا حتى كانت الأمزجة قد هدأت كثيراً. خرجنا إلى الشرفة المطلة على المدينة المقدسة. أشار أولمرت إلى كل تلك الأبنية التي أشرف على تشييدها عندما كان رئيس البلدية – وهذا ليس خطأً مفيداً في المباحثات. فقد قال عباس مداعباً إلى حد ما: "أجل، أنت بنيت تلك الشقق السكنية البشعة أمام بوابة دمشق (باب العامود)".

رد عليه أولمرت قائلاً: "بنيتها لأجل الفرنسيين والأمريكيين". وضحك الجميع.

عندئذ أضفت قائلة بأن لدي "قضيتي في الوضع النهائي". فسألت: "أتعلمون أنه لا يوجد مكان للبروتستانت في كنيسة القيامة، أريد لهؤلاء مكاناً عندما تتوصلان لتسوية نهائية للقدس". كان من شأن سؤالي هذا أن زاد في تهدئة المزاج، وعدنا إلى الداخل حيث تحدث الاثنان عن رغبتهما في تسوية النزاع. لم تكن ثمة مفاوضات ولا اختراقات ولكن في ظل الظروف الراهنة كان اللقاء نصراً دبلوماسياً. فهما يتحدثان.

وقررت أن أدلي ببيان صحفي من طرفي - دون مشاركتهما - إذ لم أكن على استعداد للمجازفة في الكشف عن هشاشة هذه المجاملة بين الطرفين التي أحرزناها. فسألت: "هل يمكنني القول بأننا سنلتقي مجدداً؟" وافقا بإيماءة من الرأس. فقلت "سأعود في الشهر القادم"، وخرجت للقاء الصحافة.

سألني أحد الصحفيين: "اتفقا فقط على اللقاء ثانية؟"

وأجبت: "نعم، سوف يجتمعان ثانية". وقلت في نفسي: "لا تعرف كم شعرت بالارتياح عندما استطعت أن أقول ذلك". حزمت أمتعتي وعدت أدراجي إلى أرض الوطن.

* * *

وأخيراً تولت وزارة الخارجية المهمة بجدية وأخذت تجند نفسها للقيام بواجبها في العراق. قرر بوب زوليك التنحي عن منصبه معاوناً للوزيرة، وهي خطوة أسفت عليها. فقد كان تعاوننا جيداً لكن بوب أقر أخيراً بأنه لم يستطع التأقلم مع وضعيته في كونه الرجل الثاني بالوزارة. وبقي زميلاً مخلصاً وموضع تقديري واحترامي أستشيره في مختلف القضايا وألتقيه دائماً طوال عهد ولايتي في الخارجية.

لكن رحيله هذا جاء في وقت رديء حيث المتاعب كثيرة في جميع أنحاء الشرق الأوسط. وأعرف أنني أردت منذ البداية لجون نيغروبونتي John Negroponte ليكون معاوني، لكنه كان آنذاك أول مدير للاستخبارات الوطنية DNI في البلاد. وأراد أن يأتي للخارجية لكنه لم يرغب بأن يبعث برسالة بأن منصب مدير الاستخبارات الوطنية ينوء بأعباء صراعات بيروقراطية داخلية حتى إنه لم يصمد فيه لأكثر من عام. وأصرّ الرئيس على إيجاد مرشح آخر لمنصب مدير الاستخبارات الوطنية قبل الإفراج عن جون ليأتي ويتسلم منصبه في الخارجية. تفهمت هذه المخاوف كلها برغم أنها جعلت إدارة هذه الوزارة صعبة. ومع أن نيك

بيرنز تولى منصب معاون الوزير بالوكالة بكفاءة عالية، إلا أن المشهد في عين الرائي من الخارج يبدو وكأن فريق العمل بدأ يتشتت - وبخاصة عندما قرر مستشاري القانوني فيل زيليكوف المغادرة أيضاً. وحيث إن أحداً لا يدري بأن نيغروبونتي سوف يصبح معاون الوزير فقد كثرت الشائعات بأنني سوف أعاني من المتاعب في إدارة هذا المبنى المعروف باسم فوغي بوتوم Foggy Bottom. ولكن عندما جاء جون أخيراً شعرت بالارتياح، فهو الخيار المثالي. فهو واحد من أكثر موظفي وزارة الخارجية مهابة واحتراماً في جيله، وكان عضواً في وفد هنري كيسنغر أثناء الانفتاح على الصين عام 1972، وعمل في فييتنام، وسفيراً خمس مرات، منها العراق. فكان لسلطته ولشعبيته في السلك الخارجي العون الأكبر لي في دعم المهام الصعبة التي يتعين علي القيام بها بخصوص إيفاد العاملين في مهام إلى الأماكن الصعبة.

وهنالك عامل آخر ساعد في تمكين عمل وزارة الخارجية ألا وهو طلب الرئيس لزيادات كبرى في ميزانية هذه الوزارة لدعم احتياجات الدبلوماسية التحويلية وتكثيف العمل الدبلوماسي. فهذه الزيادة ستوفر الأموال لملء 254 منصباً جديداً شاغراً للعمل في بلدان حرجة مثل الهند والصين وأندونيسيا ولبنان، و57 منصباً شاغراً في مكتب المنسق الخاص للإعمار وتحقيق الاستقرار وذلك بهدف الانتشار السريع لكفاءات مدنية استجابة لأزمات في العالم ومهام تحقيق الاستقرار. إضافة لذلك، تضمن طلب الرئيس المشار إليه مبلغ ستة مليارات دولار كتمويل إضافي لأجل أفغانستان والعراق ولبنان.

غير أن المباحثات الأولية مع مكتب الإدارة والميزانية (OMB) لم تكن واعدة، لا سيما وأن واجب مدير هذا المكتب أن يحاول تقليص الإنفاق الحكومي. لكننا في حرب، ومع أن الجميع يتكلم عن أهمية المدنيين في الحرب فإن أحداً لا يريد تمويلهم. ضقت ذرعاً بما أسمعه من البنتاغون بأن الخارجية لا تقوم بواجبها، وأحسست بالامتنان لبوب غيتس حين طالب بمزيد من التمويل للشؤون الخارجية في خطاب ألقاه في تلك الآونة أو نحوها وكان خطاباً رائعاً.

توسعت أعمال الوزارة كثيراً - من حيث العمليات وتمويل المساعدات الخارجية - في إطار مساعدة الدول الديمقراطية المتزايدة والمعتمدة على أمريكا. وقد تعهدت بمبلغ 770 مليون دولار أثناء مؤتمر باريس للدول المانحة للبنان. وكان حتمياً دعم حكومة رئيس الوزراء فؤاد السنيورة التي لا تزال تحاول إعادة البناء

بسبب الحرب والوقوف بوجه المسلحين. وقدمت تعهداً آخراً بمبلغ 10.6 مليارات دولار لأفغانستان وذلك أثناء اجتماع وزاري لحلف شمال الأطلسي (الناتو) فرضته ضرورات تنامي الأدلة عن عودة حركة طالبان للظهور مجدداً. وعندما بدأت أضيف هذه التعهدات إلى ما كنا قد رصدناه من اعتمادات للعراق أدركت مدى اتساع عمليات الوزارة عما كنا عليه.

ومع ذلك لم أعتقد قط أن الفاتورة كلها ستدفعها حكومة الولايات المتحدة، والفضل يعود إلى العمل المبدع الذي قامت به دينا باول Dina Powell مساعدة الوزيرة، وهي أمريكية ذات أصول مصرية للشؤون التعليمية والثقافية والتي كانت تعمل تحت إدارة كارين هيوز، في قيامنا بعمل رائد في إنشاء شراكات بين القطاعين العام والخاص في لبنان وفيما بعد في الأراضي الفلسطينية. ففي الأولى شكلنا جماعة من التنفيذيين رفيعي المستوى من أمثال كريغ باريت من شركة Intel، وجون تشامبرز من شركة سيسكو سيستمز Sisco Systems، وجاي كولنز من مجموعة سيتي غروب Citigroup، ورجل الأعمال اللبناني يوسف غفري لتمويل مشاريع إعادة الإعمار وخدمة المجتمع في أنحاء هذا البلد كافة. وكان السنيورة بحاجة ليقدم شيئاً، وعلى وجه الخصوص في الجنوب الشيعي، للرد على الهبات التي وهبها حزب الله للسكان. وغني عن القول إن مجتمع الأعمال في معظم الأحيان أكثر سرعة وأفضل فاعلية من حكومتنا في تقديم العون.

وفي مرحلة لاحقة من ذلك العام أطلقنا مشروعاً مماثلاً مع الفلسطينيين. اتصلت بوولتر آيزاكسون Walter Isaacson من معهد آسبن Aspen Institute ودعوته للمجيء إلى الوزارة وسألته: "ما رأيك بفعل شيء لمصلحة السلام؟" ووافق دون تردد ونظَّم "الشراكة الأمريكية الفلسطينية"، وهي جمعية تضم مشاريع أعمال خاصة وقادة مؤسسات مثل زياد عسلي وجين كيس Jean Case. وقد أسهمت جهودها الأولى في جمع ما يزيد عن 1.4 مليار دولار على شكل التزامات استثمارية تساعد سلام فياض في جعل الضفة الغربية مزدهرة اقتصادياً وآمنة.

لكن هذه الجهود تكمّل، ولا تحل محل، مساعدة الحكومة الأمريكية. عندما وصلتني حسابات مكتب الإدارة والميزانية حول مقدار التمويل الذي تستحقه وزارة الخارجية اتصلت بصديقي روب بورتمان Rob Portman، مدير هذا المكتب، وقلت

له أريد أن أستأنف. وفهم فوراً ما أقصد، فالأمر ليس شخصياً بيني وبينه. وكان نائب الرئيس الذي أشرف على عملية الاستئناف بالنيابة عن الرئيس متعاطفاً معي وطمأنني بأنه سيساعد من خلال عرض الحجج المؤيدة للتمويل الكافي. وبدلنا أيضاً تسمية وزارة الخارجية لتصبح "وكالة الأمن الوطني" فوضعناها في فئة وزارتي الدفاع وأمن الوطن. لكن هذا التمييز الذي لا يعني شيئاً فيما له علاقة بالميزانية أرسل رسالة بأن الدبلوماسية شريك مكافئ في إدارة الحرب في أفغانستان والعراق وبأنها شريك أساسي في نجاح أجندة الحرية.

أتاح لي هذا التمويل الإضافي والتأكيد على ضرورة زيادة عديد المدنيين أن أزيد من تعزيز وتقوية فرق الأعمار في المحافظات، فضاعفت عدد هذه الفرق في العراق واستقدمت نحو ثلاثمئة موظف مدني للقيام بأعمال الإعمار. عملت هذه الفرق بعيداً عن المنطقة الخضراء الحصينة في بغداد. وضمت في صفوفها دبلوماسيين وعمال مساعدات وعسكريين توزعوا في وحدات قادرة على تنفيذ مبدأ محاربة التمرد حسب المخطط. ولم يكن ثمة تمييز واضح بين الحرب والسلام. بل كانت الفرق مسؤولة عن الحوكمة والإعمار في المناطق غير الهادئة وحيث الأمن دوماً مسألة فيها نظر. لقد كان عملاً محفوفاً بالمخاطر حقاً.

غير أن المدنيين في فرق الإعمار هذه بحاجة لأن تكون حمايتهم متكاملة مع عمل الوحدة المدنية والعسكرية المشتركة. وقد علمت أن هذه المسألة سببت حرباً بين الخارجية والدفاع حول الإشراف عليها ومن يكون في موقع القائد على العاملين في هذه الفرق. عندما قال لي برايان غندرسون رئيس أركاني إن رجاله يستفسرون عن هذا الشأن قلت له صراحة: "حسن، بالطبع هو آمر الفوج".

فقال: "السفارة تعترض على ذلك"، مؤكداً أن السفير لا يريد "لموظفيه" أن يكونوا تابعين لشخص آخر. أجبته: "حسن، هم عاملون لدي، وسيتبعون آمر الفوج. واسألهم إن كان لديهم رأي آخر حول الطريقة التي يكونون فيها سالمين وآمنين بما أن أحداً منهم لا يحمل سلاحاً". بقولي هذا وضعت حداً لهذا الجدل، وأصبحت فرق العمل المتكاملة بما فيها من دبلوماسيين وعمال مساعدات وعسكريين نموذجاً لواحدة من تجاربي الناجحة فعلاً في الحرب العراقية.

يقال: الحاجة أم الاختراع، وهي حقاً كذلك في معظم الأحيان وعلى وجه الخصوص في زمن الحرب. معظم من عملوا في فرق الإعمار في المحافظات وجدوا

عملهم هذا فاعلاً ومكافئاً. والرئيس الذي يكن احتراماً كبيراً لما يفعله الجيش في العراق وأفغانستان اكتسب فهماً جديداً لما يمكن أن يفعله الدبلوماسيون أيضاً. وتعرف، شخصياً في بعض الأحيان وعبر الفيديو أحياناً أخرى، على قصص هؤلاء "المحاربين القدماء" المدنيين الذين عملوا في فرق الإعمار في المحافظات، أشخاص هم في العقد الخامس أو السادس من أعمارهم يجازفون ويعرضون أرواحهم للأخطار بعيداً عن السفارات والعواصم.

ومع بدء تدفق الأعداد الكبيرة من المدنيين إلى العراق صرنا نعتمد أكثر على قوات أمنية نتعاقد معها لحراسة ونقل الدبلوماسيين وعمال الإغاثة في جميع أنحاء هذا البلد. فليس لدينا ما يكفي من جنود للقيام بهذه المهام، ناهيك عن أن عمل الجنود هو في واقع الحال محاربة المتمردين وليس حماية المدنيين الأمريكيين. أما مكتب الأمن الدبلوماسي في وزارة الخارجية فهو مسؤول عن حماية وزير الخارجية وحماية السفارة. وهذا المكتب المعروف بـ DS يضم أفراداً بكفاءات عالية جداً ولكن عددهم صغير. ومع أنني قد رفعت أعداد العناصر الخاصة في هذا المكتب إلى ما ينوف عن المئتين، إلا أنه لا سبيل لجعل هذا الذراع الأمني لوزارة الخارجية يقوم بحماية تجريدة كبيرة العدد من المدنيين في المناطق الحربية داخل العراق وأفغانستان. وإن أمكن توفير الضباط فهم يكلفون بحماية المسؤولين أو الشخصيات ذوي المناصب الرفيعة. لهذا كان خيارنا الوحيد أن نتعاقد مع قوات أمنية.

وقد نجح هذا الترتيب إلى درجة لا بأس بها. لكننا علمنا وبتكلفة عالية بوجود مسؤوليات قانونية حقيقية لهذا النظام. ذات يوم من شهر أيلول استيقظت صباحاً على أخبار تقول بأن بعض العاملين في شركة بلاك ووتر Black Water USA – وهي أكبر مصدر لدينا آنذاك للشركات الأمنية الخاصة في العراق – أطلقوا النيران وسط ساحة عامة في بغداد. ومع أن سبب هذا العمل لم يعرف ولا من ابتدأ إطلاق النار فقد أودى هذا الحادث بحياة سبعة عشر مدنياً. بعد سماعي هذا الخبر توجهت إلى المكتب البيضوي لحضور اجتماع مع الرئيس كان مقرراً من قبل. قال لي بمجرد دخولي: "تبدين وكأنك قد فقدت آخر صديق لك". أخبرته بالحادث الذي ارتكبته شركة بلاك ووتر، وقلت هذه مشكلة كبرى. وهي فعلاً كذلك. بدأ العراقيون يطالبون برحيل بلاك ووتر عن بلادهم، وقد أجريت تحقيقات وعقدت جلسات استماع حول حادثة إطلاق النار. وحاولت أن أتجاوز هذه الأزمة عبر الإدلاء

بشهادة حول هذا الموضوع أمام الكونغرس ومن خلال إجراء مراجعات داخلية حول الطريقة التي ندير بها المتعهدين وإجراء تعديلات في أسلوب الإشراف عليهم. وأصدرت أمراً إلى مكتب الأمن الدبلوماسي بنشر العشرات من العناصر الإضافية لمرافقة المفارز الأمنية التابعة لبلاك ووتر والتي تتحرك داخل العراق، حتى إنني ووزير الدفاع بوب غيتس اتفقنا على وضع المتعهدين المسلحين العاملين في ميدان المعركة تحت إشراف البنتاغون. وطلبت إلى الضابط الذي يرأس مكتب الأمن الدبلوماسي في الوزارة أن يقدم استقالته.

ولكن عندما تبدأ قواتنا بالانسحاب من العراق وأفغانستان فمن المرجح أن تصبح الولايات المتحدة أكثر اعتماداً على تلك القوات. ففي حزيران/يونيو عام 2011 أشارت وزارة الخارجية بأنها سوف تنفق ما يقرب من ثلاثة مليارات دولار على متعهدين أمنيين من القطاع الخاص لحماية دبلوماسييها في العراق بعد أن يستكمل الجيش الأمريكي انسحابه من هذا البلد مع انتهاء العام. وتساءل خبراء كثر حول ما إذا كان يتعين علينا أن نعتمد على هؤلاء المتعهدين لا سيما وأنهم يتولون القيام بمهام مخصصة تقليدياً لمؤسستنا العسكرية أو لغيرها من الجهات الحكومية. وهذه مخاوف لها ما يسوغها، وأشاركهم بها. ولكن إن لم نعمل على زيادة أعداد العاملين داخل الحكومة ليقوموا بهذه الإمكانية داخلياً فلا سبيل سوى الاعتماد على هذه القوات، أو على المدى القصير في الحد الأدنى. ولكن هذا الخيار ليس واقعياً في إطار متشدد للميزانية. وهو لا ينفي الحاجة لتعزيز الإشراف على هؤلاء المتعهدين ومساءلتهم. وعلى وزارتي الخارجية والدفاع معاً أن تعملا لضمان المواءمة الدقيقة جداً بين القواعد التي يعمل على أساسها هؤلاء المتعهدون، وعلى وجه الخصوص القواعد ذات الصلة بكيفية استعمال القوة مع القواعد المتبعة في مؤسستنا العسكرية ودون مهادنة في جودة الأمن الذي يوفرونه لدبلوماسيينا.

* * *

بدأت أشعر بأن الشكاوي التي كانت تقال في أروقة البنتاغون وفيما بين الصقور داخل الكونغرس حول عدم قيام وزارة الخارجية بحصتها في هذه المعركة قد أخذت تتبدد وتتلاشى، فقد عملت منذ تسلمت حقيبة الخارجية على الدفاع عن هذه الوزارة بمواجهة البنتاغون والكونغرس. وقد آتى هذا الدفاع أكله والحمد لله.

ولكن كانت ثمة استثناءات على الدوام. لن أنسى ما حييت ذلك اليوم الذي جاءني فيه جون ماكين ليشتكي بخصوص دور الخارجية في العراق. جون وأنا أصدقاء من زمن بعيد وبدأ الحديث بكلام لطيف مهذب. ولكن وعلى نحو مفاجئ أخذ صوته يعلو واحمرّ وجهه. وقال: "نحن على وشك أن نخسر ثاني حرب أشهدها في حياتي. ووزارة الخارجية بعيدة عن هذه الحرب".

تركته ينهي صراخه لأنني أعرف أنه منفعل. ثم عددت له التغييرات التي نفذناها، واقترحت عليه أن يلتقي رايان كروكر الذي أصبح منذ أيام سفير الولايات المتحدة في العراق. وقلت له إن رايان لديه كل ما يريد أن يعرفه بما في ذلك فريق العمل المؤلف من أفراد بمرتبة سفير يعملون لديه. وقلت: "أنت تعرف يا جون أن لا أحد أكثر تفانياً في سبيل الربح في العراق مني أنا".

أجاب بهدوء: "أعرف".

قلت في نفسي: "هو رجل وطني أُعطي الكثير ويطلب الكثير. لا بأس! ولكن لا يُردّ على النيران بمثلها". وانتهى لقاؤنا عن مودة ومحبة.

* * *

كبر دور الدبلوماسية دعماً للعمل داخل العراق وواصل نموه، متطلباً المزيد والمزيد من الوقت. وقد تم تجاوز ما تبقى من توتر مع الأصدقاء والحلفاء الذين كانوا في البداية يعارضون الحرب، وحل محله إحساس عام بالخوف من المسار الكارثي لهذه الحرب. بعض شركائنا الأصليين غادروا العراق - إسبانيا انسحبت بسبب انتخاب حكومة يسارية برئاسة خوزيه لويس ثاباتيرو، وإيطاليا لأنها لم تعد قادرة على المحافظة على الدعم الداخلي للحرب. وفي شهر شباط/فبراير عام 2007 أعلنت بريطانيا العظمى عن سحب نحو 1600 جندي من جنودها البالغ عددهم 7600. ولكن بينما كانت الضغوط الداخلية على شركائنا في التحالف تتصاعد تراجعت حتى لتكاد تختفي الأصوات التي تكيل الاتهامات حول دخولنا العراق. فالآن بتنا جميعاً موحدين في محاولة إيجاد طريقة لنترك وراءنا بلداً مستقراً.

وفي هذا الصدد تنفس الجميع الصعداء عندما أعلنتُ دعم الولايات المتحدة لمؤتمر برئاسة العراق يطلب مدخلات من دول الجوار حول طريقة إرساء الاستقرار في هذا البلد. ولا أخفيكم أنني لم أتوقع الكثير من سورية، وأنا واثقة بأن إيران لا

تنوي المساعدة، ولكن هذا المؤتمر في حده الأدنى يشكل ضغطاً دولياً على هذين البلدين للكف عن إحداث القلاقل. واتخذنا موقفاً أكثر تشدداً مع طهران بعد اعتقال أشخاص إيرانيين في العراق وتمرير سلسلة ثانية من العقوبات في الأمم المتحدة بخصوص برنامج إيران النووي.

وهكذا عُقد المؤتمر في بغداد في شهر آذار/مارس وحضره ديفيد ساترفيلد المنسق الخاص بالعراق وزال خليل زاد سفيرنا المنتهية ولايته في العراق والذي سوف يتبوأ منصب كبير دبلوماسيينا في الأمم المتحدة، بالإضافة إلى الجوار العراقي بمن فيهم سورية وإيران. كان ثمة "تباعد" زمني قصير بين وفدنا والإيرانيين، فهذه هي المرة الأولى منذ ثلاث سنوات يجتمع فيها الطرفان في مؤتمر وجهاً لوجه. ونبهت السفير بقولي: "لا تعطهم شيئاً يتبجحون به". وما كان لي أن أحس بقلق. فالإيرانيون شعروا بمزاج عصبي أمام الأمريكيين فقرؤوا بياناتهم بنصها الحرفي دون أن ينظروا بعيون أحد، واختصروا أعمالهم في هذا المؤتمر. لاحقاً التقى رايان كروكر بنظيره الإيراني في بغداد. وهذا اللقاء أيضاً لم يكن مثمراً.

ولم يكن المشهد مختلفاً عندما حضرت الاجتماع الوزاري لدول جوار العراق الذي انعقد في شرم الشيخ بمصر. غير أن معظم التغطية الصحفية لهذا المؤتمر ركزت على مباحثاتي مع وزير الخارجية السوري. فكان لقاؤنا هذا الاتصال الأعلى مستوى بين واشنطن ودمشق منذ استدعينا سفيرنا في عام 2005. وصلت متأخرة إلى الاجتماع الذي رتب له مسبقاً، حيث كنت في اجتماع آخر ما استدعى تأخري. وعندما وصلت شعر وليد المعلم البدين والذي يبدو نسخة عربية لآرييل شارون، بالارتياح لحضوري. فقد قال: "ظننت بأنك لن تأتي".

أجبته: "ولماذا لا؟" كان هذا الحوار القصير الجزء الأكثر أهمية في مباحثاتنا. عرضت أفكاري بخصوص التدخل السوري في لبنان وفي العمل على منع الإرهابيين من عبور حدود بلدهم إلى العراق.

فقال: "من الصعب منعهم"، ولكن لم أقتنع بهذا الكلام.

أجبت: "هم يأتون عبر مطار دمشق". ذكّرني هذا الحديث بشيء قاله أحد الوزراء العرب عندما سألته عن احتمالات التعاون مع سورية: "أنت لا تستطيعين شراء السوريين. ولكن قد تستطيعين استئجارهم. لكن المشكلة أنك لا تعرفين إلى

متى يظلون مستأجرين". وقررت في تلك اللحظة وفي ذلك المكان أن التعاون مع دمشق هو شارع باتجاه واحد. وتلك الأغنية العذبة الألحان حول التعاون مع سورية قد أغوت الكثير من الدبلوماسيين الأمريكيين لكنني فقدت شهيتي لهكذا تعاون في ذلك اليوم بعد حديثي مع المعلم في شرم الشيخ.

لم يكن ثمة خطط أُعِدّت مسبقاً لألتقي نظيري الإيراني منوشهر متكي الذي بدا لي شخصاً لا شأن له في قضية ولا سلطة لديه ليفعل شيئاً. إنما حين وصلت عند الظهيرة لمأدبة الغداء لاحظت أن وزير الخارجية المصري – صديقي أحمد أبو الغيط – قد اختار أن يضع الإيرانيين في مكان لا يحجبهم عن ناظري شيء. وزير الخارجية السعودي كان بيننا. سأله أحمد أبو الغيط وعيناه متلألئتان: "هل ألقيت التحية على كوندي؟ أم أنك كنت تقصدها عندما قلت 'السلام عليكم'؟" وزيرا خارجية العراق والسعودية وآخرون ممن سمعوا هذا الحوار ضحكوا فيما بينهم بينما بدا متكي محرجاً. فقلت لهذا المسكين "مرحباً" لأخرجه من ورطته. أومأ برأسه واستأنف طعامه.

في ذلك المساء حاول أبو الغيط ثانية. فقد أعد المصريون عشاء رائعاً وجميلاً قرب البحر. وصلت متأخرة بسبب بعض المقابلات الصحفية التي أخذت وقتاً أطول مما ينبغي. وحين دنوت من الطاولة وجدت مقعداً فارغاً إلى جانبي كان أحمد قد حجزه للإيراني. لكن متكي غادر قبل وصولي، متذرعاً بانزعاجه من الحفل الذي ضم عازفة كمان أوكرانية ترتدي ثوباً أحمر اللون يبدي بعض عري جسدها، لكن شون ماكورماك ألقى نكتة ساخرة إلى الصحافة قائلاً: لم نعرف ما إذا كان متكي خائفاً من المرأة ذات الثوب الأحمر أم المرأة التي ترتدي بذلة وبنطالاً أسود اللون؛ وهو لباسي الذي أختاره للسهرات.

إذن لم يحصل أي حوار حقيقي مع نظيري الإيراني. لكنني وجدت من المفيد بعد مضي بعض الوقت أن أوجه له لسعة في مؤتمري الصحفي عارضة الاجتماع به في أي مكان وأي زمان ولنتحدث بأي شي – إذا علقت إيران برنامجها النووي. لكن هذا لم يحدث، إنما أفادني هذا العرض في الحفاظ على وحدة مجموعة الدول (P5+1) وإبقاء إيران في عزلتها.

من المؤسف أن طبيعة هذا النظام جعلت من المحال السعي للتقارب مع إيران. فالشعب الإيراني أكثر شعوب المنطقة حباً لأمريكا – ولسخرية الأقدار

أكثرهم دعماً لأجندة الحرية. وقد سمعت قصصاً كثيرة من أولئك الذين زاروا إيران تؤكد هذه النقطة. وزير خارجية أستراليا ألكساندر داونر Alexander Downer تحدث كيف تصدى له الطلبة حين كان في جامعة طهران لأنه لم يتكلم بوضوح عن الديمقراطية "مثل جورج دبليو بوش". كما روى لي مستشاري في الوزارة جارد كوهين أن الناس هناك لم يتيحوا له أن يدفع ثمن أي شيء عندما علموا أنه أمريكي. وكذلك زميلي من جامعة ستانفورد وليام بيري William Perry وزير الدفاع الأسبق سئل ذات يوم أثناء زيارة قام بها إلى هناك إن كان يعرفني شخصياً، فقال: "نعم أعرفها"، عندئذ قال هذا السائل إنه معجب بي. يبدو أن وزيرة الخارجية الأمريكية محبوبة لأنها تتصدى للنظام.

وهكذا، حاولنا التقرب إلى الشعب الإيراني. في عام 2006 طلبت اعتماداً بقيمة 75 مليون دولار كتمويل إضافي لدعم برامجنا للديمقراطية والدبلوماسية الثقافية في إيران. وأخبرت لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ بأن 200,000 إيراني درسوا في الولايات المتحدة في السبعينيات، وفي عام 2006 انخفض هذا الرقم إلى 2000. وهذا التمويل المطلوب سوف يستعمل في زيادة "التبادل" مع الطلبة والاختصاصيين الإيرانيين بالإضافة إلى تحسين خدمات البث الإذاعي بغية تعزيز الاحتمالات لديمقراطية حقيقية في هذا البلد. وأضفت قائلة أمام الشيوخ "وقد قرأت بأن عزف موسيقى بيتهوفن وموزارت ممنوع في بعض أحياء طهران. ونحن نأمل أن يتمكن الإيرانيون من عزف هذه الموسيقى في نيويورك أو لوس أنجلس". حتى إنني دعمت فريقاً أمريكياً في رحلته إلى طهران في إطار منافسات البطولة. رُفِعت أعلام أمريكية في الملعب الرياضي، وبالتالي قام النظام بقمع "الدبلوماسية الرياضية".

في شهر أيار/مايو وصل إلى الولايات المتحدة مجموعة من الفنانين الشباب الإيرانيين لعرض أعمالهم في مركز مريديان الدولي Meridian International Center بواشنطن العاصمة. ألقيت كلمة أمام هذه المجموعة وتحدثت مع الصحافة متفادية توجيه أي رسائل سياسية قد تضع مصاعب أمام ضيوفنا هؤلاء. ولكن عندما اقترحنا قيام أمريكيين برد هذه الزيارة رفض النظام. لا بد أن رجال الدين يعرفون مدى شعبية الولايات المتحدة والأمريكيين - وهذا ما يخيفهم.

41

مقاربة جديدة نحو أمريكا اللاتينية

لدينا في واقع الحال عدد لا بأس به من مبادرات كبرى في السياسة الخارجية، ولكن في هذا المناخ الذي أوجده العراق لم يكن سهلاً توجيه الانتباه إليها. في مطلع عام 2007 بدأنا نعيد هيكلة مقاربتنا نحو أمريكا اللاتينية. وبينما كان قادة رجعيون يستأثرون بعناوين الأخبار من أمثال أوغو شافيز في فنزويلا ودانييل أورتيغا في نيكاراغوا وكيرشنر في الأرجنتين الذين يصعب التعامل معهم، كانت المنطقة برمتها تحرز تقدماً جيداً في مسيرتها نحو توطيد الديمقراطية وإصلاحات الأسواق الحرة.

في هذه الأثناء يجدر القول إن المساعدات الأمريكية الخارجية لأمريكا اللاتينية والكاريبي تضاعفت فوصلت إلى 1.6 مليار دولار بعد أن كانت 860 مليون دولار، وكانت الولايات المتحدة قد استثمرت ما يقرب من 900 مليون دولار من خلال مواثيق تحدّي الألفية الموقعة مع السلفادور وهندوراس ونيكاراغوا بالإضافة إلى اتفاقية "العتبة" مع الباراغواي. وجمعتنا علاقات ممتازة جداً مع كولومبيا وتشيلي والبيرو والبرازيل ومعظم دول أمريكا الوسطى. ولكن هل ما زلنا نبخس حق أصدقائنا من خلال توجيه الاهتمام الكبير نحو أعدائنا؟

وجدنا أننا كنا كذلك، وما هو أكثر سوءاً أننا كنا نفسح المجال "للسيئين" في المنطقة ليفرضوا شروطهم في الجدال. وبينما كنا نتحدث عن التجارة والاستثمارات الأجنبية كانوا يتكلمون عن العدالة الاجتماعية. وبينما نتكلم عن النمو الاقتصادي كانوا يتحدثون عن الصحة والرفاه وفرص العمل. فلماذا نسمح لشافيز بمصادرة الكلام عن معيشة الناس عندما لا تعني هذه الكلمات شيئاً؟

بدأ الرئيس جولة في أمريكا اللاتينية تستغرق ستة أيام لإيصال رسالته الجديدة هذه. كانت رسالة يتوق أصدقاؤنا لسماعها من الولايات المتحدة. فقد وضع

هانك بولسون مبادرة تقضي بتقديم قروض للمشاريع الصغيرة، وقدمت "هيئة الاستثمار الخاص الدولية" تمويلاً إضافياً تكفل بموجبه الرهون العقارية للعائلات العاملة في المكسيك والبرازيل والتشيلي وأمريكا الوسطى (وهو عمل بدأ حقيقة قبل أزمة السكن في الولايات المتحدة)، كما أعلنا عن شراكة برأسمال قدره 75 مليون دولار لتعليم طلبة أمريكا اللاتينية اللغة الإنكليزية. كانت هذه الجولة تتويجاً لعمل شاركت فيه جهات عدة بقيادة دان فيسك Dan Fisk من مجلس الأمن القومي ومساعد الوزيرة توم شانون Tom Shannon الذي يحظى باحترام وتقدير كبيرين في المنطقة. وطلبنا أيضاً مشاركة رئيس بنك التنمية الأمريكي Inter-American Development Bank، لويس مورينو الذي سبق له أن عمل سفيراً لكولومبيا في الولايات المتحدة في دعم برامج لتعزيز بعض البلدان الأكثر فقراً في المنطقة.

وقمنا بعمل آخر أيضاً. فقد امتنعنا، الرئيس وأنا، عن الحديث عن أوغو شافيز، الذي ذهب إلى الأرجنتين لتنظيم مسيرة مناهضة لبوش أثناء زيارته. وفي الوقت الذي وصلنا فيه إلى الأوروغواي بعد محطة في البرازيل بدأ شافيز يخترع النظريات حول أسباب امتناع الرئيس بوش عن الحديث عنه ويحتج علانية. كان التكتيك الذي اتبعناه مجدياً وناجحاً، لأنه عندما انتقدناه بسبب كونه المدافع عن الفقراء أمام "جشع" الشمال أحب ذلك وأعجب به. لكن تجاهله كان أفضل.

وهذا التكتيك نفسه طبقناه على روسيا أيضاً في العام التالي. في معرض "ردها" على جوابنا عن الحرب في جورجيا أرسلت موسكو قاذفاتها من طراز "بلاك جاك Blackjack" التي ورثتها من الحقبة السوفياتية للتحليق فوق سواحل فنزويلا. فيما بعد تحدث بوب غيتس مازحاً وقال: إن من دواعي سرور الولايات المتحدة أن تقوم بمهمة بحث وإنقاذ لو تحطمت إحدى هذه الطائرات القديمة. وقد تحدثتُ إلى الصحافة قائلة: إن تحليق هذه القاذفات غير المسلحة الباقية من الحقبة السوفياتية لا يغير ميزان القوى في النصف الغربي من الكرة الأرضية. وكنا نسخر من تلك الأفعال السخيفة.

لكن شافيز برغم ذلك يشكل خطراً. فهو متهم بتزوير الانتخابات في المنطقة حتى إنه يمول ويسلح إرهابيي المخدرات من جماعة FARC ضد الحكومة الكولومبية. وقد وجدنا أن مقاومته بهدوء ونعومة أفضل من إثارة الضجيج حوله. كما أن بناء الأصدقاء من خلال المساعدات يعد طريقة من الطرق الهادفة إلى إضعاف العدو. وهذا هو المسار الجديد الذي رسمناه لأجل أمريكا اللاتينية.

وحاولنا من جديد تقوية علاقتنا مع المكسيك أيضاً. عندما قمت بزيارة إلى زميلتي باتريسيا إسبينوزا Patricia Espinoza قبيل انتهاء مدة ولايتي ذهلت بالأسئلة التي وُجّهت لي في مؤتمرنا الصحفي المشترك التي كانت في معظمها تدور حول العنف الذي ترتكبه كارتيلات المخدرات التي لا تبرح تتجول في المنطقة الحدودية بين المكسيك والولايات المتحدة. وعندما التقى رئيس المكسيك الجديد فيليب كالديرون Felipe Calderon عقب تنصيبه مباشرة مع الرئيس بوش للمرة الأولى في آذار/مارس عام 2007 كان صريحاً للغاية إزاء ما يواجه، إذ قال: "نحن نريد مساعدتكم في تدريب الجيش ليقوم بعمل لا تستطيع الشرطة القيام به". صدمت لسماع الرئيس المكسيكي يطلب عون الأمريكيين في مسألة أمن داخلي لا سيما وأن موقف المكسيك كان منذ سنين موقفاً يدافع بعزة وكبرياء عن "سيادته" بمواجهة "الأجانب" الأغراب في الشمال. وقد اتخذت في هذا الصدد مبادرة ميريدا Mérida Initiation التي شكلت شراكة رأسمالها 1.4 مليار دولار لتدريب وتقديم المعدات للقوات المسلحة وأجهزة تطبيق القانون في الدول المجاورة لنا وتحديداً المكسيك وأمريكا الوسطى، ولم تكن لتنجو من شغب وعنف أعضاء الكونغرس. يبدو أن السناتور باتريك ليهي Patrick Leahy كان متخوفاً من وقوع هذه الأموال في أيدي مسؤولين في الجيش المكسيكي مذنبين ثبتت إدانتهم بانتهاك حقوق الإنسان في الماضي. وحين وجدت بأنني لم أستطع أن أقنع السناتور ليهي بأن يفرج عن مشروع القانون من اللجنة ويعرضه على التصويت اتصلت هاتفياً بشيوخ كاليفورنيا ونيومكسيكو وأريزونا وتكساس (وهي الولايات المحاذية لحدود المكسيك وتعاني من وصول العنف إليها) وأخبرتهم بهذه المشكلة. ولم يجدوا مشكلة في إقناع زميلهم السناتور عن ولاية فيرمونت بأن مبادرة ميريدا أولوية من أولويات الأمن القومي.

وأقول أتمنى لو أننا استطعنا فعل المزيد. توجد أماكن في المكسيك بدأت تبدو مشابهة لدولة فاشلة. اختارت نظيرتي باتريسيا لاجتماعنا مكاناً مريحاً جداً في مدينة بورتو فالارتا Puerto Vallarta الساحلية. عندما جلسنا معاً على الشاطئ روت لي قصصاً مدعومة بالإحصاءات شكلت صدمة لي حينئذ: قالت: إن نحو خمسة آلاف موظف رسمي قتلوا أو خطفوا والآلاف من المدنيين وقعوا ضحايا العنف المرتبط بالمخدرات. وانتشرت أعمال القتل التي ترتكبها كارتيلات المخدرات إلى ما وراء المدن الحدودية مثل مدينة سيوذا خواريز Cindad Juárez حتى وصلت إلى كبرى المراكز الاقتصادية مثل مدينة مونتري Monterrey.

في بعض الأحيان تكون حادثة ما مجازاً لغوياً قوي البيان في التعبير عن وضعية معينة. في عام 1996 حين كنت عميدة إدارية في جامعة ستانفورد رافقت فريق كرة القدم إلى مباريات Sun Bowl بمدينة إلباسو El Paso. كانت مناسبة رائعة انتهت بمأدبة عشاء احتفالية فخمة عبر الحدود في مدينة سيوذا خوارين، اكتملت بعرض لمصارعة الثيران "لم يكن فيه دماء". عندما رجعت إلى ستانفورد عام 2009، تمكن فريق كاردينال Cardinal من الوصول إلى تصفيات Sun Bowl ثانية. فكانت مواد جولتنا هذه المرة تحمل في جنباتها تحذيراً ينبهنا في جوهره بأن "لا تعبروا الحدود لتدخلوا إلى سيوذا خوارين، فحياتكم عرضة للمخاطر هناك".

لم أستطع أن أنفض عني هذا الشعور الذي ولد بداخلي قبل سنين عدة في مزرعة الرئيس فيسنت فوكس بأننا لم نصل إلى كامل إمكاناتنا الكامنة مع المكسيك. ولكن، العلاقة بين هاتين الديمقراطيتين كانت في الحد الأدنى علاقة صداقة متينة بعد أن واجهت تحديات كثيرة في الماضي.

* * *

لكن الفشل الأكثر ضرراً في تعاملاتنا مع المكسيك كان بسبب شؤون داخلية ولا علاقة له بالسياسة الخارجية. اعتلى الرئيس منصبه تحدوه الرغبة بدفع الإصلاحات الشاملة في نظام الهجرة المتبع في الولايات المتحدة. وقد بحث هذا الأمر مع الرئيس فوكس ثم مع الرئيس كالديرون، ولو تحقق لكان إنجازاً رائعاً في علاقة الولايات المتحدة مع جارها الجنوبي. لكن ذلك لم يكن السبب الرئيسي الذي دعا جورج دبليو بوش لإصلاح نظام الهجرة. عندما كان حاكماً لولاية تكساس كان نصيراً مؤيداً لمعالجة جرح عميق ناجم عن وجود مهاجرين بلا وثائق يعيشون في الظل – أناسٍ كادحين لولاهم ما أمكن قطف العنب من كروم كاليفورنيا، ولتوقف بناء أسطح المنازل في تكساس. وحيث إنه ليس من هواة "العفو" فقد فكر في "برنامج العامل الزائر" الذي يسمح للفرد في البقاء داخل البلاد بصورة شرعية طالما أن لديه عملاً. وهنالك عقوبة لمن يخالف القانون، إنما قد يتاح لهؤلاء الحصول على المواطنية إذا دفعوا غرامة وتعلموا الإنكليزية. وقد حظي مشروع القانون هذا بتأييدٍ منقطع النظير من السناتور جون ماكين والسناتور جون كيل الجمهوريين والسناتور الديمقراطي تيد كنيدي.

لم أر الرئيس يوماً في حالة من الإحباط مثل ذلك اليوم الذي تم فيه رفض

مشروع القانون هذا. كان جالساً يكاد النعاس يغالبه وهو في كرسيه المفضل في المكتب البيضوي، وقلت له: "أنا آسفة".

فأجاب: "أجل وأنا أيضاً". لكنه قال صراحة وعلانية: "الشعب الأمريكي يدرك أن هذا الوضع الراهن غير مقبول عندما يتعلق الأمر بقوانين الهجرة في بلدنا. لقد عمل الكثيرون منا بجد واجتهاد كبيرين ليروا ما إذا كان بمقدورنا أن نجد أرضية مشتركة. ولم ننجح".

لم ننجح، ولا نزال في دائرة الإخفاق. فأنا على قناعة أكيدة بأن إصلاح قوانين الهجرة واحد من المهام الأكثر أهمية التي تواجه الولايات المتحدة اليوم. أؤمن بالتمسك بقوانينا والدفاع عنها لكنني بكل تأكيد واحدة ممن يؤمنون بـ "بوتقة الانصهار" وبضرورة أن يتعلم الجميع اللغة الإنكليزية (مع أنه ليس سيئاً أن يتعلم المرء اللغة الإسبانية أيضاً). فهذه الصور التي تبثها قنوات التلفزة الإخبارية عن أشخاص مكسيكيين يزحفون أرضاً ليعبروا الحدود لا تغني الحوار حول هذه المشكلة العسيرة. بل على العكس أجدني أكاد لا أعرف بلدي حين يتكلم الناس عن رفض المواطنية لأطفال ولدوا هنا لأبوين دخلا البلاد بصورة غير مشروعة. ولا أرى سبباً يدعونا لمواصلة تعليم المهندسين والعلماء ورجال العلم من جميع أنحاء العالم – ثم نعيدهم إلى أوطانهم.

الولايات المتحدة بلد المهاجرين. وعبر أجيال عديدة جاء إلى هذا البلد أناس هم الأكثر طموحاً، أتوا من بقاع المعمورة قاطبة ليكونوا جزءاً من هذه التجربة. هؤلاء المهاجرون ينعشوننا ويحصنوننا من التصلب الديموغرافي الموجود في أوروبا واليابان وروسيا. ذات يوم سألني لي كوان يو Lee Kuan Yew الأب المؤسس لدولة سنغافورة إن كنت أعرف سبب كون أمريكا أمة عظيمة.

سألته: "وما السبب؟"

فقال: "لأنكم تجيزون الاختلاف وتتسامحون معه. وهذا ما يجعل كل شاب ذكي يريد الذهاب إلى هناك. والمهاجر لا يمكن أن يصبح ألمانياً أو صينياً أو يابانياً – ولكن يمكن أن يصبح أمريكياً". لقد قال عين الصواب.

سئلت مرات عدة عن الشيء الذي ندمت عليه خلال مدة عملي في واشنطن. أعترف أنه كان ثمة إحباطات كثيرة، لكن لم يكن أي منها أكبر وأشد مرارة من ذلك الإخفاق في تمرير إصلاح قوانين الهجرة عندما أتيحت لنا الفرصة. لقد نجحت

الولايات المتحدة وازدهرت من خلال اعتمادها على أناس موهوبين جاؤوا من مختلف أنحاء العالم ليغنوا بلادنا. كان والداي وجداي من المؤمنين بالقوة التحويلية للتعليم في الارتقاء بالحياة واختراق الحواجز العرقية والطبقية. والمهاجرون عموماً يملكون هذه الآراء، أيضاً، كما يملكون العزيمة والتصميم على العمل استناداً إليها. وقد كنت أشعر دوماً بصلة قربى مع هؤلاء.

لكن المؤسف أننا مع حلول عام 2007 كنا بلا حول ولا قوة ولا ذخيرة - إذ استنزفت هذه الإمكانات كلها بسبب أحداث 11/9 في أفغانستان وفي العراق. بعد الهجوم الذي وقع على البرجين وعلى البنتاغون تعين علينا أن نجري بعض التعديلات في الأولويات وننتقي المعارك. ولعل معركة إصلاح نظام الهجرة جاءت متأخرة كثيراً.

ومع ذلك، وعلى الرغم من خيبة أملنا لعدم إنجاز المزيد في هذا المجال فإن القصة الحقيقية في أمريكا اللاتينية هي قصة التقدم الذي تحرزه القوى الديمقراطية - صحيح أنه ليس مثالياً وهشاً من دون شك إلا أنه جارٍ على قدم وساق. في واشنطن ألقيت كلمة أمام مؤتمر رعته منظمة الدول الأمريكية والاتحاد الأفريقي يهدف إلى أن يستفيد كل طرف من العبر التي استخلصها الآخر بخصوص الانتقال نحو الديمقراطية. كان هذا المؤتمر خطوة كبرى تتخذها دول نصف الكرة الغربي التي لا تزال تتحدث بلغة "عدم التدخل" في الشؤون الداخلية لكل منها.

لا يوجد مكان تُسمع فيه لغة عدم التدخل سوى في كوبا. لم يعد سراً أن فيدل كاسترو موشك على الموت - في يوم ما - لكن أصدقاءنا في أمريكا اللاتينية لا يريدون الدفاع عن الديمقراطية أمام الشعب الكوبي حتى لو كانوا هم أنفسهم ينعمون بها. ولم يتجرأ على تحدي هذا التزمت تجاه كوبا إلا كوستاريكا ذلك البلد الصغير ورئيسه أوسكار آرياس Oscar Arias الحائز على جائزة نوبل.

عندما أذيع نبأ مرض كاسترو ظننا بأنه قد يكون ثمة انفراج معقول يتيح لنا إقناع الأوروبيين والأمريكيين اللاتين للمشاركة في مباحثات حول مستقبل كوبا. شكل الرئيس هيئة لتقديم العون إلى "كوبا حرة" تهدف إلى حشد طاقات الحكومة الأمريكية لبناء أساس للانتقال الديمقراطي حين يأتي أوانه. وتولت هذه الهيئة القيام بتقييم شامل يتيح للحكومة الأمريكية التعرف على احتياجات كوبا التنموية وحددت

سبل المساهمة لتوفير هذه الحاجات. وتولينا رئاسة هذا العمل وزير التجارة كارلوس غويتيريز Carlos Gutierrez وأنا. كارلوس أمريكي من أصول كوبية فر من الجزيرة مع والديه وأخيه بعد عام واحد من قيام ثورة عام 1959. فقد أسعف الحظ كارلوس ووالديه لفرارهم من الجزيرة. والألوف المؤلفة من الكوبيين الشباب الذين عرفوا باسم Peter Pan هربوا من الجزيرة أيضاً ليتفادوا التجنيد الإلزامي، والكثيرون جداً منهم لم يروا عائلاتهم ثانية. لذلك ليس بالأمر المستغرب أن يكون لدى كارلوس شعور قوي بالانتماء لكوبا والانتماء أيضاً لتوق شعبها للحرية. ولم يكن عقائدياً، أراد فقط أن يشجع التغيير وكان على استعداد لدعم الأفكار الإبداعية. ولكن كان ثمة شيء من الغيرة داخل وزارة الخارجية، ذلك أن وزير التجارة يمسك بزمام القيادة في هذا العمل الدبلوماسي. أما أنا فلم أشعر بشيء من هذا القبيل، بل آثرت أن أكون إلى جانب كارلوس ونحن نحاول الدفع بمواجهة قوة أشقاء كاسترو الذين تمسكوا بمواقعهم ولا يمكن زحزحتهم عنها. فبقاؤهم حيث هم يشكل مأساة للشعب الكوبي.

وعلى الرغم من كل ما بذلناه من جهود بقيت كوبا القاعدة الأمامية الوحيدة للقمع في نصف الكرة حيث ننتمي. في عام 2002 تحدث الرئيس بوش عن عزمه التقدم بطلب إلى الكونغرس لتخفيف الحظر المفروض على كوبا والبدء بتطبيع العلاقات الدبلوماسية معها إذا التزمت بالقيام بانفتاح سياسي ديمقراطي وإجراء الانتخابات واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية. فجاء الربيع الأسود عام 2003 ليجسد رد كوبا على مبادرة بوش حيث قامت السلطات الكوبية باعتقال وحبس خمسة وسبعين ناشطاً ديمقراطياً.

كما اتخذت إدارة الرئيس بوش عدداً من الخطوات الأخرى لمد اليد للشعب الكوبي. استخدمنا التكنولوجيا للتغلب على محاولات كاسترو منع التدفق الحر للمعلومات. فمثلاً بدأنا البث التلفزيوني والإذاعي Radio Marti من الطائرة لاجتناب عمليات التشويش الكوبية على الإشارة، ورخّصنا شحن الهواتف الخلوية وأجهزة فك التشفير التلفزيوني المباشر TV Decoders والأجهزة الحاسوبية التي تساعد الكوبيين في الاتصال مع العالم الخارجي. وفي محاولة لتعزيز الهجرة السليمة زدنا أعداد اللاجئين الذين نستوعبهم كل عام. ورداً على الأعاصير والعواصف المدارية المدمرة قدمنا مساعدات إنسانية وعمرانية جيدة لكوبا. حتى إننا أعربنا عن

استعدادنا للعمل من خلال النظام الحاكم لضمان استلام الشعب الكوبي لما يحتاجه للبقاء على قيد الحياة وإعادة بناء مجتمعاتهم. وما يدعو للأسف أن النظام رفض العديد من عروضنا للمساعدة.

وبالرغم من تنامي أعداد جوقة السياسيين الذين يطالبوننا بالتكيف والتعايش مع نظام كاسترو إلا أننا لم نتراجع أو نتردد في دعمنا للحرية السياسية في كوبا والانتقال السلمي للحكم الديمقراطي. سينال الكوبيون في يوم ما حقوقهم الأساسية مثل غيرهم من الشعوب في الأمريكتين. وعندما يأتي هذا اليوم، بعد انتهاء حقبة كاسترو، سنكون قد تركنا الكوبيين على ثقة أكيدة بأننا كنا إلى جانبهم.

تقدم في المحادثات السداسية

عاد الشمال الآسيوي مجدداً ليكون جبهة ناشطة في الشهور الأولى من عام 2007. كنت عائدة من جولة في الشرق الأوسط فتوقفت في برلين لألتقي المستشارة أنجيلا ميركل ونظيري الألماني فرانك فالتر شتاينماير. وبمجرد وصولي أخبرني رئيس أركاني برايان غندرسون بأن كريس هيل Chris Hill مساعد الوزيرة لشؤون شرق آسيا يريد أن يراني في الفندق لبضع دقائق. كان كريس قد أنهى اجتماعاً سرياً مع الكوريين الشماليين. (وقع الاختيار على برلين لتكون مكاناً للاجتماع لأن كوريا الشمالية هذا البلد الأكثر عزلة في العالم لها تمثيل دبلوماسي فيها منذ العلاقات مع ألمانيا الشرقية في الحقبة السوفياتية).

وصلت إلى فندق آدلون Adlon، وهو فندق جميل بهي المناظر يعود تاريخه إلى ما قبل الحرب، يقع عبر بوابة براندنبرغ Brandenberg حيث كان الجدار يفصل شرق المدينة عن غربها. كان جناحي في الفندق مريحاً يطل على البندستاغ Bundstag، فيه بيانو رائع وممتاز عزفت عليه لأريح نفسي من عناء النهار. وساعدني في ذلك موظفو الفندق اللطفاء الذين أحضروا لي عشرات من المقطوعات الموسيقية الأثيرة لدي من مؤلفات براهمز Brahms. لكن العنصر النشاز كان في حجرة الطعام حيث رأيت على جدارها لوحة مخيفة للقيصر فريدريك الكبير. بدت نظراته الثاقبة موجهة إلي. وبرد فعل انعكاسي كنت أبعد ناظري عن اللوحة حين آتي لهذه الحجرة.

في تلك الليلة وصلت إلى الفندق عند الساعة السادسة تقريباً وكان كريس ينتظرني. بدا منفعلاً بعد لقائه مع كيم كيي غوان Kim Kye Gwan المفاوض الكوري الشمالي في المحادثات السداسية. وقال: الكوريون الشماليون مستعدون لإغلاق المفاعل النووي في يونغ بيونغ Yongbyong ولقبول استئناف دخول مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية. سألته: "ما الذي يريدونه؟ أهو مفاعل للماء الخفيف؟" إذ كانت بداخلي شكوك وظنون، مشيرة إلى النوع المستخدم نظرياً للأغراض المدنية.

فأجاب: "كلا، هم يريدون استرداد أموالهم".

يقصد بقوله هذا مبلغ 25 مليون دولار من أموالهم المجمدة لدينا. فقد نُفِّذ هذا التجميد بموجب الأمر التنفيذي الذي فرض عقوبات على كوريا الشمالية بسبب أنشطتها غير المشروعة التي تضمنت فيما تضمنته تزوير عملتنا الدولار. فقلت: "سيكون من العسير تسويق هذا الأمر مع الرئيس". ناولني كريس قطعة ورق صممها هو وكيم تتضمن خطة خطوة بخطوة لتحريك المحادثات السداسية قدماً، وتضمنت أيضاً رفع التجميد عن الأموال. وسيمكث هؤلاء الكوريون في المدينة ليوم آخر. قال كريس بأنه يظن بأن كيم قد تصرف خارج إطار التعليمات المعطاة له من بيونغ يانغ. وإن عاد دون موافقتنا فقد نعود إلى المربع الأول. بدا الأمر في ظاهره مقاربة معقولة رغم أنني أدرك صعوبة تسويقها في عملية تشمل جهات عدة.

وقررت أن أذهب مباشرة إلى الرئيس. تحدثت مع ستيف على الهاتف وأخبرته بما حدث. وقلت: "أريدك أن تنقل هذا للرئيس مباشرة". وكما يفعل كل مستشار أمن قومي أمين ومخلص اعترض وقال إنه يريد عقد اجتماع للجنة المديرين أولاً. فقلت له: "ليس لدي وقت كاف لهذا، يا ستيف، أود التحدث مع الرئيس". وسرعان ما جاءني صوت الرئيس على الهاتف، فقلت: "سيدي، لدينا اليوم فرصة لنرفع هذا الشيء عن الأرض، وقد لا تتاح غداً".

أجاب الرئيس وقال: "أرسلي لي هذه الورقة".

وهذا ما فعلته ثم انتظرت حتى الساعة الواحدة صباحاً بتوقيت برلين (السابعة مساء في واشنطن) قبل أن أتصل ثانية. وافق الرئيس على الورقة. وبالطبع كان قد استشار نائب الرئيس، وتحدث ستيف مع بوب غيتس الذي لم يجد مشكلة في هذه المقاربة. وفي غضون شهر واحد أفرزت المحادثات السداسية

اتفاقية استندت على الخطوط العريضة التي أعدها كريس وكيم. سوف تتلقى بيونغ يانغ مساعدات ووقوداً بقيمة 400 مليون دولار مقابل توقيف منشآتها النووية عن العمل والسماح بعودة المفتشين النوويين. وبالتالي سيحصل الكوريون الشماليون على أموالهم البالغة 25 مليون دولار.

وتبين لي أنه من العسير جداً الالتفاف على قانون العقوبات 311 - الخاص بالمالية بعد رفعه. لا توجد مؤسسة مالية ترغب بلمس هذه الأموال كيلا تتهم بغسيل الأموال. اتصل هانك بولسون بكل وزير مالية يستطيع أن يساعده. ولا أحد يرغب في ذلك. لكن رد الفعل اللافت والاستثنائي جاء من بنك الصين. قالوا لهانك: "نحن لدينا مجلس إدارة دولي وهم لا يريدون لنا أن نتعامل بأموال مجمدة تخص كوريا الشمالية". حاول هانك أن يقنع المسؤولين هناك بأن الولايات المتحدة **تريد** هذه الحوالة لكيلا يتخذ أحد إجراء ضدهم. ومع ذلك لم يرغب أحد بالتورط. وتدخل الرئيس، فاتصل بي في برلين في وقت كان فيه جمع من الأشخاص، بينهم المستشار السابق هيلموت كول، ينتظرون ليقدموا لي جائزة لدوري في توحيد ألمانيا. وسأل: "هل يوجد شيء آخر يرضى به الكوريون الشماليون؟"

فقلت: "كلا، سيدي، لا يوجد".

فسأل: "هل أنت متعبة؟" لعله سمع شيئاً يدل على الإجهاد في صوتي.

وأجبت: "كلا، مجرد إحباط".

وأخيراً طلع علينا هانك بفكرة جديدة: فقد رتب الأمور مع البنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك Federal Reserve الذي يتعامل مع مصرف خاص في روسيا يقبل الأموال من بانكو دلتا آسيا Banco Delta Asia حيث الأموال مودعة. ومع ذلك لم تنته المسرحية. استغرقت شهوراً عدة حتى أمكن أخيراً تحويل الأموال إلى كوريا الشمالية في شهر حزيران/يونيو. لا يوجد شيء سهل عند التعامل مع "مملكة الناسك".

أتاح حل هذه المشكلة لكريس هيل أن يقوم بزيارة إلى كوريا الشمالية، هي الأولى لموظف في إدارة الرئيس بوش منذ زيارة جيم كيلي عام 2002. وأتاحت لي أيضاً لقاء مع نظيري الكوري الشمالي على هامش منتدى دول آسيان ASEAN في تموز/يوليو عام 2008 إلى جانب وزراء الخارجية الآخرين في المحادثات السداسية. ففي هذا اللقاء القصير لم يقل هذا المسؤول السيئ الطالع العصبي المزاج شيئاً. بل كانت مناسبة لالتقاط الصور دفعت العملية قدماً - قليلاً.

42

تحسين أحوال حياة الفلسطينيين اليومية

عدت إلى الشرق الأوسط كما وعدت في أواخر آذار/مارس لإجراء محادثات مع عباس وأولمرت. كانت الأجواء ملبدة لا سيما وأن الفلسطينيين قد تصرفوا على أساس اتفاقية مكة وشكلوا "حكومة الوحدة". وبما أن الإسرائيليين غير مستعدين للجلوس مع عباس فقد عملت على إدخال الجانبين في "محادثات على التوازي" أتنقل بينهما.

لم يكن الوقت مؤاتياً لإحراز تقدم في القضايا الجوهرية، لذلك وجدت أن ثمة مقادير كثيرة من ثمار دانية في التفاعل بين الطرفين. عندما تتحدث الصحافة عن "عملية السلام" تركز على الحدود والأمن والقدس واللاجئين وحقوق المياه - وهي مسائل يجب أن تحل لأجل إنهاء الصراع. ولكن، هنالك مشكلات أخرى لا تقل عنها تعقيداً بخصوص حياة الفلسطينيين اليومية والأمن للشعب الإسرائيلي.

يتضمن هدف المرحلة الأولى من خارطة الطريق تأمين حياة للشعب الفلسطيني تكون أقرب إلى الطبيعية قدر المستطاع، وفي الوقت نفسه احترام المخاوف الأمنية الإسرائيلية. كل من يسافر داخل الأراضي الفلسطينية يرى أرتالاً طويلة من الفلسطينيين عند الحواجز الطرقية التي يقيمها جيش الدفاع الإسرائيلي. وقد يستغرق هذا الانتظار ست ساعات لتقطع عائلة فلسطينية مسافة أميال قليلة، والسبب تفتيش واستجواب أفراد العائلة لمنع الإرهابيين من التنقل بحرية. وحُكيت قصص مفزعة عن نساء في حالة مخاض فقدن أجنتهن لأن سيارات الإسعاف يجب أن تفتش. وحركة البضائع - منتجات زراعية على سبيل المثال - كانت من الصعوبة بمكان، حتى إنها تستغرق وقتاً طويلاً فتتلف المنتجات على الطريق. وقليلة هي الطرق المباشرة التي لا يسمح للفلسطينيين اتخاذها، وهذا ما يجعل التنقلات عبر المسافات القصيرة تستغرق يوماً كاملاً في بعض الأحيان.

قضيت ساعات طويلة مع الإسرائيليين بهدف إزالة أكبر قدر ممكن من هذه الحواجز على الطرقات. وبت معتادة على التفاوض لرفع العقبات الهامة واحدة بعد أخرى. وحيث إنه لا يوجد وزير دفاع إسرائيلي يريد أن يستيقظ ذات صباح ليجد إرهابياً قد عبر من طريق رفعت منه مؤخراً نقطة تفتيش حدودية فقد كان هذا العمل بالنسبة لي مرهقاً ومحبطاً في آن.

أما القضية الأخرى على الأرض فهي تسهيل أعمال تدريب قوات الأمن الفلسطينية ليتولوا مسؤولية المزيد من الأراضي التي يعيش فيها قومهم. عندما يكون الفلسطينيون قادرين على تأمين الأمن لن يضطر السكان ليعيشوا في ظل جيش الدفاع الإسرائيلي - وبذلك يقل الاحتكاك بين هذين الشعبين. لكن الإسرائيليين غير مستعدين لإعطاء الأرض لقوات أمن قد تغض الطرف عن الإرهاب، أو قد تسهل الأعمال الإرهابية، وأنا أدرك أنه لا يمكن إقناع الكونغرس بتمويل هذه القوات في ظل حكومة وحدة وطنية. ويكمن الحل أولاً وأخيراً في تدريب الفلسطينيين الذين أثبتوا كفاءة ويمكن الوثوق بهم للقيام بهذا الواجب (وذلك لكيلا يضطر الإسرائيليون للقيام بذلك)، وكذلك في إثبات أن حماس لا دور لها في هذا الأمر.

ولحسن الحظ أن الإسرائيليين والفلسطينيين يثقون بالدور الأمريكي في مساعدتهم لتحقيق هذه الأهداف، وجيش الدفاع الإسرائيلي يثق بالأمريكيين خاصة. لذلك طلبت إلى دونالد بعد تعييني وزيرة للخارجية أن يكلف ضابطاً برتبة جنرال ثلاثة نجوم ليعمل على حل مشكلات الأمن والحركة والتنقل والوصول. وكان أول ضابط وقع الخيار عليه وليام "كيب" وورد William "Kip" Ward وهو ضابط متفوق في الجيش وضع أسس تدريب الفلسطينيين. ثم جاء العماد كيث دايتون Keith Dayton الذي كان خلفاً لوورد وعمل على هذه المهام لخمسة أعوام، وحقق إنجازاً رائعاً في بنائه للثقة بين الإسرائيليين وقوات الأمن الفلسطينية التي أظهرت تحسناً سريعاً. كان يصطدم مع وزارة الدفاع الإسرائيلية بشكل يومي تقريباً لأجل إزالة الحواجز على الطرقات وتسليم البلدات للفلسطينيين. وكان لا يفتأ يتحدث مع عباس وأركانه لاجتثاث الفساد وانعدام الكفاءة من قوات الشرطة التابعة له.

وعندما يجد كيث عقبات تمنعه من إحراز التقدم كان يتصل بي. وبالتالي أقوم بإجراء اتصالاتي مع وزير الدفاع الإسرائيلي إيهود باراك وسلام فياض أو محمود عباس وأثير احتجاجات غاضبة حول انعدام التقدم. وفي بعض جولاتي في الشرق

الأوسط كنت أصر أحياناً على الاجتماع بباراك وفياض معاً وذلك ليتهم كل واحد منهما الآخر وجهاً لوجه وبحضوري حول التقاعس بتنفيذ الالتزامات. وكنت أقول لهما بإحساس أبوي: "يجب أن تحلوا هذه المشكلة قبل عودتي".

لكن هذا العمل المضني قلما يظهر للعلن، وبرغم ذلك فقد صنع الفرق. أحد مساعدي باراك البارزين وجه لي تهنئة وهو يطري جهودي ونحن نغادر المكتب قائلاً إنه يفتقد الرقيب دايتون والعريف رايس. هكذا كان حقاً مستوى عملنا. ولكنه سيؤتي أكله ونحن ننتظر رعاية المفاوضات حول الوضع النهائي. لن يكون للإسرائيليين سبب يدعوهم للقول بأن الفلسطينيين لا يكافحون الإرهاب - ولن يكون لهم مسوغ للزعم بأنهم لا يجدون شريكاً للسلام.

وعلى الرغم من التوترات المتعلقة بتشكيل حكومة وحدة وطنية إلا أن زيارتي هذه في آذار/مارس قد أنتجت اتفاقاً بأن يعقد أولمرت وعباس اجتماعاً كل أسبوع. وفي اليوم التالي مباشرة، وتحديداً في الثامن عشر من آذار/مارس، وبعد أربعة أيام من عمل متواصل في المنطقة، أعادت جامعة الدول العربية التأكيد على مبادرة السلام العربية لعام 2002، فكان نبأ ساراً. لكن المؤسف أن شيئاً ما أفسد هذا النبأ السار ألا وهو اللوم العنيف من الملك السعودي أثناء اجتماع الجامعة العربية قائلاً: إن في العراق "حماماً للدم لا يتوقف في ظل الاحتلال الأجنبي غير المشروع والطائفية البغيضة". لقد كان من شأن هذا اللوم المفاجئ أن جعل السعوديين يتدافعون ليقدموا لنا تطمينات أن خيبة أمل الملك لا تعني البتة أنه يريدنا أن نخرج من العراق، فقلت للسفير السعودي: "أحقاً تقول؟ لعلك تخدعني". هذا الأسلوب في الكلام عند العرب شي لا أحبذه.

لم نعلّق على هذا القول علانية، ومع ذلك فهو مثال من أمثلة كثيرة لبعض الزعماء العرب يقولون شيئاً ويقصدون شيئاً آخر. وأعتقد أن هذا الأسلوب في الكلام شائع بينهم. وهذا بالطبع ليس نتاج كونهم عرباً، بل بسبب أنماط حكمهم. ولذلك يحس الكثيرون من العرب بالحاجة لعمل أو قول يؤثر في نفوس الآخرين ويستثير أهواءهم. وهم يفعلون ذلك غالباً، وطثيراً ما يُلقون باللوم على الولايات المتحدة.

لقد جاءت كلمات الملك عبد الله في التوقيت غير المناسب. فالضغوط المحلية تتزايد في كلا مجلسي الكونغرس، معربة عن سخطها واستيائها من المهمة في العراق. في شهر شباط/فبراير الفائت تبنى مجلس النواب قراراً يرفض الاعتراف بزيادة عديد القوات بأغلبية 246-182 صوتاً، بعد انشقاق سبعة عشر نائباً عن

الحزب الجمهوري وانضموا لهذه الأغلبية. وفي الثالث والعشرين من آذار/مارس تبنى هذا المجلس أيضاً قانوناً للإنفاق مع جدول زمني للانسحاب، وبعد أربعة شهور قدم مجلس الشيوخ مشروع قانون مع جدول غير ملزم للانسحاب واضعاً هدف انسحاب كامل للقوات الأمريكية من العراق بتاريخ 31 آذار/مارس عام 2008.

كنا بحاجة ماسة لشيء يقودنا إلى الصواب لكن الأمور أخذت تسوء. في الثاني عشر من نيسان/أبريل فجر انتحاري نفسه أمام البرلمان العراقي ذهب ضحية الانفجار ثمانية أشخاص، علماً أن هذا البرلمان يقع في المنطقة الخضراء الآمنة. وبعد أربعة أيام استقال ستة أعضاء من مجلس الوزراء العراقي بناء لأوامر من مقتدى الصدر. فانتابني شعور مؤلم بأن زيادة القوات جاءت متأخرة.

في وسط هذه الأيام الصعبة صدرت مذكرات جورج تينيت الذي كان رئيس وكالة الاستخبارات المركزية (CIA) أثناء الاعتداءات التي وقعت على مركز التجارة العالمي والبنتاغون وأثناء غزو أفغانستان فيما بعد. جورج الذي قال أمام لجنة 9/11 بأنه كان قد "حذر" من هجوم وشيك وأنني "تلقيت" هذه المذكرة، يقول الآن ودون سابق إنذار بأنني تجاهلت إشارته الواضحة. فقلت في نفسي "أية إشارات واضحة؟ في ذلك الوقت وعندما اكتشفت شبكة CBS المذكرة تاريخ 6 آب/أغسطس التي يُفترض بها أنها حذرت من هجوم أنت لم تتذكر ذلك. وقلت لي بأنك كنت في مكان ما على الشاطئ في نيوجرسي ذلك اليوم". ولكي أرد على تلك القصة التي رواها جورج، أجريت لقاء تلفزيونياً في برنامج صباح الأحد وقصصت ثانية ما فعلناه في الأيام التي سبقت 9/11، معيدة إلى أذهان الناس ما قاله جورج آنذاك. ومع ذلك كان عسيراً جداً أن أحقق تقدماً. فقد كنت أواجه مشكلات جمة وحقيقية في مختلف أنحاء العالم، وهذا ما شغلني عن استعادة لعبة الملامة. ومشكلة العراق وحدها كافية. بالإضافة طبعاً لإنقاذ عملية السلام في الشرق الأوسط، كما كنا بحاجة لجواب على تلك الأزمة الإنسانية المتصاعدة في السودان، وعلى حين غرة، ودون سابق توقع شُغلنا في حرب كلامية مع موسكو حول منظومة الدفاع الصاروخي وتخفيض القوات التقليدية في أوروبا. فهل كان الكرملين يحاول بعث الحرب الباردة للحياة؟

العلاقات مع موسكو نحو الأسوأ

شهدت علاقاتنا مع موسكو شيئاً من عدم الاستقرار منذ شهور. فقد اشتكى

الكرملين من قرارنا بوضع منظومة دفاع صاروخي في بولونيا وجمهورية التشيك موضحاً بأن هجوماً كهذا مرتبط بوضعية البلدين اللذين كانا عضوين سابقين في الكتلة السوفياتية. وقال سيرغي لافروف آنذاك: "ضعوا أسلحتكم الاعتراضية في تركيا".

ونحن الآن نتحرك نحو تطبيق اتفاقيات مع حلفائنا. جاء وزيرا خارجية بولونيا والتشيك إلى واشنطن. ولم يكن سراً أننا نتحرك قدماً للأمام.

حاولنا ألا نجعل منها لعبة محصلتها الصفر، نصر دوماً وباستمرار بأن المنظومتين موضوع النقاش لا تشكلان تهديداً لقوة موسكو الرادعة، ونعيد التأكيد على عرضنا لموسكو لأجل الشراكة في مجال الدفاع الصاروخي. وقد أوضحنا هذه القضية وموجباتها في صفحة الرأي بصحيفة "ديلي تلغراف"، حيث عرضنا اقتراحاً بإنشاء مجلس يضم حلف الناتو وروسيا يكون منتدى فائق الجودة للتعاون في هذا المجال.

ومع ذلك كان الروس يتخذون الموقف المعادي، وكنت أعد العدة لألعاب نارية عندما جاء سيرغي لافروف في زيارة إلى مقر حلف شمال الأطلسي (الناتو) ولم أدر حينها أنها زيارة تكاد لا تصدق.

كنت دوماً أشعر بالرضا حين أرى الروس يأتون إلى الناتو ويجلسون بين أعضاء الحلف ومن بينهم ألمانيا الموحدة ودول البلطيق الثلاث والأعضاء السبعة السابقين في حلف وارسو. وقد دافعنا بقوة عن دخول الأوروبيين الشرقيين في هذا الحلف، وكانوا من أقوى وأخلص المدافعين عن أجندة الحرية في العالم بما فيه الشرق الأوسط. والأوروبيون الشرقيون لم يتركوا الروس ينسون أنهم خسروا الحرب الباردة، وفي بعض الأحيان يعاملون الروس بأسلوب يدنو جداً من السخرية، وهذا ما جعلني أشعر بالقلق.

ولكن في تلك الجلسة عينها استحق الروس ما نالوه. فقد علمت قبيل الاجتماع الوزاري لحلف الناتو أن بوتين أعلن تعليق العمل بمعاهدة "القوات التقليدية في أوروبا" (CFE). ففي خطاب ألقاه في البرلمان الروسي سخر بما اعتبره معاهدة غير متكافئة وليست لمصلحة روسيا الاتحادية. كان الروس يمقتون هذه المعاهدة التي تنص على خفض عديد القوات ومواقعها في أوروبا. وقد جرى التفاوض بشأنها في أواخر الحرب الباردة، وفي لحظة الضعف الشديد للاتحاد السوفياتي المحتضر. وكانوا محقين بخصوص إعادة النظر بالمعاهدة التي برغم ما خضعت له من بعض التعديلات، كُتبت أصلاً بهدف موازنة قوات الناتو وحلف

وارسو. وبالطبع لم يعد الحلف الأخير موجوداً، وبعض أعضائه انضم إلى الحلف الأول.

جاء سيرغي لافروف إلى أوسلو بالنرويج لحشد التأييد ضد مخططاتنا في مجال الدفاع الصاروخي. لكنها لعبة قديمة يلعبها الروس في محاولة لشق صفوف الحلفاء وعزلهم عن الولايات المتحدة مستغلين خوف الأوروبيين، ولا سيما الألمان، من نزاع مع الكرملين. لكن خطاب بوتين أفسد المشاعر نحو روسيا. وعندما ألقى لافروف كلمته – التي هدد فيها دون إفصاح بشأن الدفاع الصاروخي ومتنصلاً من التزامات روسيا بموجب معاهدة الحد من القوات التقليدية – فَقَد كل أمل له بكسب التأييد. ووقف وزير إثر آخر يوجه النقد الشديد لروسيا على خلفية خطاب بوتين ويعلن التأييد لمنظومة الدفاع الصاروخي. أما أولئك الذين لديهم تحفظات حول خططنا لنصب هذه المنظومة في أوروبا الشرقية فقد احتفظوا بآرائهم لأنفسهم. غير أن وزير خارجية التشيك كاريل شفارزنبرغ Karel Schwarzenberg قال شيئاً واحداً: "تباً – شيء جميل مجيئك إلى هنا بعد تهديدك بإلغاء التزاماتك بموجب المعاهدة". كانت لحظة مواجهة رائعة بين تشيكي يبلغ من العمر سناً يجعله يتذكر جيداً عام 1968 وروسي يتذكر ذلك العام أيضاً.

جاء لافروف طالباً أيضاً التعاون بين الناتو وشيء اسمه "منظمة معاهدة الأمن المشترك". وقد جلب معه شرائح ضوئية تعطي بعض الشرح والإيضاح حول هذه المنظمة – وهي محاولة يُرثى لها لإعادة بعث هيكلية شبيهة بحلف وارسو. أعضاء هذه المنظمة هم روسيا وكازاخستان، وبيلاروسيا، وأرمينيا، وقيرغيزستان، وطاجكستان وفيما بعد أوزبكستان – وهذه الدول هي الجزء المتبقي من جذع شجرة الاتحاد السوفياتي القديم. أشفقت عليه في تلك اللحظة.

وأخيراً اختتم سيرغي كلامه (إذ كان يريد الخروج من القاعة). لكنه لم يستطع أن يقاوم إغراء قول عبارة أخيرة: "سمعت أقوالكم عن الدفاع الصاروخي – وهي عبارة واحدة تكرر قولها بلغات مختلفة". لكنه وعد بالبحث عن مجالات للتعاون، إنما كلامه يوضح أنه لا يقصد ما يقول.

لولا ذلك الواقع بأننا بحاجة فعلاً للتعاون مع موسكو في مشكلة بالغة الاستعجال لكان الوضع بمجمله مرضياً. نتج عن انهيار يوغسلافيا ظهور ست دول مستقلة هي: الصرب وكرواتيا وسلوفينيا ومونتنغرو (الجبل الأسود) والبوسنة

والهرسك ومقدونيا (أو جمهورية مقدونيا اليوغسلافية - سنتحدث عنها لاحقاً). وبقيت قطعة واحدة لم تحل مشكلتها وهي كوسوفو. كانت كوسوفو جيباً داخل جمهورية الصرب فقيراً ومشبعاً بالشحن العرقي، وقد تعرض لحملة تطهير عرقي وحشية قامت بها جيوش سلوبودان ميلوسيفتش. ألبان كوسوفار الذين يشكلون أكثر من 90 بالمئة من السكان طالبوا بالانفصال عن الصرب، والصرب لا تقبل باستقلالهم. والحق يقال إن إحدى المعارك الأكثر شهرة والتي لن تنسى مطلقاً في تاريخ الصرب هي تلك المعركة التي خسرت فيها منطقة كوسوفو لصالح الأتراك العثمانيين عام 1389.

لكن القسم الأعظم من بلدان العالم قبلوا بانفصال واستقلال كوسوفو، أما روسيا الحليف الأقدم للصرب فلم تقبل بذلك. وشعب كوسوفو مصرّ على الاستقلال ومستعد لأخذه بالقوة إن لم يحصل عليه سلمياً. وكان علينا أن نجد حلاً دبلوماسياً لكن موسكو عارضت. لهذا لم يهيئ لنا المناخ المشحون في هذا الاجتماع الوزاري المنعقد في أوسلو فعل أي شيء لتحسين فرص التعاون حول هذه القضية الخطرة. في شهر أيار/مايو ذهبت إلى موسكو في مهمة لتحسين طابع وإيقاع هذه العلاقة في الحد الأدنى. وجرى بين بوتين وبيني حديث مباشر اعترفنا فيه نحن الاثنين بالمسؤولية عن ضعف العلاقات الأمريكية الروسية.

بعد أسبوعين تقريباً التقيت سيرغي لافروف أثناء الاجتماع الوزاري لمجموعة الثماني المنعقد في بوتسدام بألمانيا. وكان فرانك فالتر شتاينماير يشعر بالفخر والاعتزاز جراء ذلك التجديد الجميل جداً لقصر سيسيليانهوف Cecilienhof حيث عقد مؤتمر بوتسدام في عام 1945 حين كانت الحرب العالمية الثانية تقترب من نهايتها. كانت أعلام الدول المنتصرة معروضة في زوايا قاعة المؤتمر هنا في ألمانيا الموحدة - العلم الأمريكي بنجومه وخطوطه وعلم المملكة المتحدة ورمز الاتحاد الظاهر عليه وعلم الاتحاد السوفياتي ورسم المطرقة والمنجل - فقلت في نفسي "أمر مذهل. ما رأي ترومان الآن؟ وماذا يظن ستالين؟" لكن مشاعري في تلك اللحظة سرعان ما قطعتها تعليقات من صديقي وزير الخارجية الياباني تارو آسو Taro Aso الذي قال: "لولا تحولات ضئيلة لرأينا اليوم أعلام ألمانيا وإيطاليا واليابان". وقلت في نفسي: "حسن، حان الوقت لنتابع المسير".

اغتنمنا، سيرغي وأنا، هذه المناسبة لنتناقش في موضوعي كوسوفو ومنظومة

الدفاع الصاروخي بالرغم من وعود كانت موسكو قد أطلقتها منذ بضعة أسابيع بصدد إيجاد مجالات للتوافق حتى لو لم نكن متوافقين سياسياً. حاول الأوروبيون كعادتهم أن يتوسطوا - ولم يفلحوا. فكان مشهد ذلك اليوم نذيراً لما سيأتي لاحقاً: علاقة مع الكرملين تتزايد صعوبتها للشهور الثمانية عشر التالية، أو لحين انتهاء سني حكم بوش.

هذا، وقد شهدت هذه العلاقات ذوباناً في الجليد لفترة قصيرة جداً عندما وجه الرئيس دعوة لبوتين لزيارته في منزل العائلة في Walker's Point في مطلع تموز/يوليو، بأمل الإفادة من الدفء الذي يشعر به الروس نحو جورج بوش الأب الذي لقيت دبلوماسيته عند نهاية الحرب الباردة كل تقدير واحترام في موسكو.

اصطحب الرئيسان بوش ضيفهما بوتين لصيد السمك - ولم يصد بوتين إلا سمكة واحدة - ومن ثم توجه الرئيس جورج دبليو بوش وبوتين إلى المنزل حيث عقدا اجتماعهما بينما توجه الرئيس بوش الأب لإعداد العشاء. اتخذ الرئيسان الروسي والأمريكي مجلسيهما في غرفة الجلوس ذات الأثاث القطني الملون بالألوان الفاتحة، هي الغرفة عينها التي تحدثتُ فيها لأول مرة مع الرئيس الذي كان الحاكم آنذاك حول السياسة الخارجية. جلس الرئيسان في استرخاء وتحدثا بصراحة حول المشكلات الطارئة على العلاقة الأمريكية الروسية. وإذا نظر المرء إلى ما وراءهما يرى المنظر البديع للمحيط الأطلسي.

كان بوتين متشدداً في حديثه عن إيران لم أسمعه يتحدث هكذا من قبل، موضحاً أنه لا يحب آية الله خامنئي أو محمود أحمدي نجاد. لكنه استدرك قائلاً إن بلاده يجب أن تفي بتعهداتها في شحن الوقود إلى مفاعل بوشهر المتوقف منذ شهور. وقال بهدوء: "شركاتنا سوف تبدأ بخسارة الأموال بسبب العقد". ولم يطلب الرئيس منه سوى الإمساك عن إعلان أي تصريح دون التنسيق الكامل معنا. وافق بوتين والتزم بكلمته. هذه حادثة واحدة تشكل رمزاً للتعاون الجيد نسبياً بصدد إيران - وهي أفضل كثيراً من التصور العام.

ثم انتقل الرجلان في حديثهما إلى موضوع الدفاع الصاروخي، واتفقا على إيجاد سبيل للتعاون. ويساورني الآن اعتقاد بأنه كان ثمة شيء من سوء التواصل بينهما لكنني لم ألحظه آنذاك. كان الرئيس يحاول التوضيح بأنه لن يتراجع عن قراره بخصوص مواقع الصواريخ في بولونيا وجمهورية التشيك. وكان بوتين

يعرض مواقع بديلة. ومع ذلك وجدنا ما يشجعنا في تلك الإشارة التي أبداها بوتين أثناء المؤتمر الصحفي المنعقد عصر ذلك اليوم حين ذكر أن الدفاع الصاروخي مجال من مجالات "الشراكة الاستراتيجية" وكذلك في اقتراح بأن نواصل محادثاتنا في منتدى مجلس حلف الناتو وروسيا. وقد اتفق الرئيس وبوتين على أن أقوم أنا وبوب غيتس بمتابعة الموضوع خلال زيارة نقوم بها إلى موسكو. وفي اليوم التالي أصدرنا، لافروف وأنا، بياناً مشتركاً نؤكد فيه رغبتنا في التوصل إلى معاهدة لما بعد معاهدة ستارت START. ليس ثمة شك بأن الكيمياء بين جورج دبليو بوش وفلاديمير بوتين كانت جيدة، وقد أسهمت هذه المناسبة عينها في تهدئة الأمواج – مؤقتاً – في علاقتنا التي تشهد تقلبات كثيرة. بعد عشاء كانت وجبته السمك والكركند (لم تكن السمكة التي صادها بوتين) غادر الروس وشعر الجميع بارتياح لهذه العلاقات.

* * *

ولكن لا بد من القول بأننا في بعض المسائل تعاونا تعاوناً فاعلاً مع موسكو. وكان ذلك بكل تأكيد في مسألة الشرق الأوسط حيث كان دعم سيرغي لمقاربتنا في اللجنة الرباعية بخصوص القضية الإسرائيلية الفلسطينية ثابتاً دون تردد. والحق يقال كانت اللجنة الرباعية حول الشرق الأوسط آلية قوية الفعالية للسياسة التنسيقية إزاء جميع جوانب عملية السلام.

ازدادت مرة أخرى احتمالات التحرك قدماً. وكما كان متوقعاً لم تستطع حركتا حماس وفتح أن تتعايشا معاً في انسجام بموجب اتفاقية مكة. كما أن عزل قطاع غزة كشف ضعف حكومة تقودها حماس. وكما قال لي صديق فلسطيني: "برهنت هذه الحكومة بأنهم ليسوا تلك الحركة العظيمة للمقاومة – هم مجرد مجموعة سياسيين لا يستطيعون تسليك منظومة صرف صحي".

كان "رفع القناع" عن حماس واحدة من الفوائد غير المتوقعة والمرحب بها الناتجة عن فوزهم في الانتخابات. وكنت أقول دوماً إن من الأفضل إجبار المتطرفين ليثبتوا أنهم يستطيعون الحكم وليس مجرد قيامهم بتفجير وقتل الأبرياء. ولم تستطع حماس فعل الأولى فعمدت لشن ضربة استباقية ضد قوات أمن محمود عباس التي تشهد تحسناً سريعاً. الجميع يعلم أن لحماس اليد العليا في غزة، لكن الجميع يؤمن أيضاً بأن قوات فتح في الحد الأدنى قادرة على القتال. لكنها لم تكن كذلك. حين كان

مستشار الأمن الوطني لحركة فتح، محمد دحلان، (وهو أحد القادة الأمنيين السابقين) في مصر يجري عملية جراحية في ركبته، تعرضت قوات فتح لهزيمة منكرة، هي آخر إهانة لها، وذلك عندما قامت حماس بالاستيلاء على مقر أبو مازن في غزة.

وهكذا أُجبرت السلطة الفلسطينية على الخروج من غزة والبقاء في الضفة الغربية. وفي هذا الشأن ثمة خبر جيد وخبر سيئ معاً. سوف يكون قطاع غزة ملجأ آمناً للإرهابيين أكبر مما كان سابقاً. وفي الوقت نفسه تستطيع السلطة الفلسطينية الآن التركيز على بناء مؤسسات معقولة وتعمل في سبيل النمو الاقتصادي في الضفة الغربية. وستحظى بالدعم الدولي في عملها هذا - حتى إسرائيل سوف تستأنف إرسال العائدات الضريبية إلى حكومة سلام فياض. وسوف تتيح لأولمرت البدء بجد لمتابعة المحادثات السياسية مع عباس بعد أن تخلص من عبء حماس الذي كان يحول بينه وبين النجاح.

تصادف هذا كله مع قرار طوني بلير بالاستقالة من منصبه كرئيس للوزراء لصالح منافسه من داخل حزبه ووزير ماليته غوردون براون Gordon Brown. أرسل بلير رسالة قصيرة خاصة إلى الرئيس وطلب إليه أن يطلعني عليها. يطلب في رسالته هذه دعم الولايات المتحدة لاستحداث منصب له ليكون الممثل الخاص للجنة الرباعية لشؤون الشرق الأوسط.

قال لي الرئيس وهو واقف إزاء مكتبه داخل المكتب البيضوي: "طوني يريد هذا المنصب، لكنه لا يريد أن يُسيئ إلى مشاعرك". قرأت رسالة بلير فوجدتها تتضمن جدول أعمال لتقوية المؤسسات الفلسطينية، وأوضح فيها أن على الولايات المتحدة أن تتوصل إلى الحل التفاوضي.

أجبت الرئيس: "جميل! أعتقد أن بمقدورنا أن نتعاون معاً وهو يستطيع الذهاب إلى أماكن ويفعل أشياء لا قدرة لي عليها".

فسأل الرئيس: "مثل ماذا؟"

قلت: "يذهب إلى غزة". وافق أعضاء الرباعية الآخرون على هذه الفكرة. وتمت تسمية بلير لهذا المنصب.

ويشاء بلير أن يأتي بطاقة ونشاط جيدين لمسعانا الهادف إلى بناء المؤسسات الفلسطينية ويرعى جهود التنمية الاقتصادية في الضفة الغربية. وأخيراً بات أولمرت وعباس جاهزين للتفاوض بجد للتوصل إلى اتفاقية الوضع النهائي،

فاجتمعنا في شرم الشيخ في الخامس والعشرين من حزيران/يونيو وأعلنا عن عزمهما للتوصل إلى اتفاق. فإذا نجحا يتعين على حماس أن تحسم خيارها. وإذا أصرّت حماس على الاستمرار بالمقاومة فسوف تخسر الشعب الفلسطيني الراغب بالعيش الكريم. وإذا قبلت بهذا الاتفاق تكون قد انتهت من كونها منظمة إرهابية. وبدأت القطع تتساقط في أماكنها وتتكامل لأجل إعطاء دفعة كبيرة للأمام نحو حل للصراع الفلسطيني الإسرائيلي. وفي هذه الأسابيع من صيف ذلك العام بدأتُ بتكتم وحذر شديدين أضع الأرضية المناسبة لعقد مرتمر أنابوليس التاريخي. ليس ثمة عنصر مسرِّع لأجندة الحرية في الشرق الأوسط أفضل من إقامة دولة فلسطينية ديمقراطية بعد طول انتظار.

* * *

سررت كثيراً بالتعاون الذي حققناه في الشرق الأوسط. ولكن كانت ثمة أمور تجعلني أستشيط غضباً وأنا أسعى لإيجاد أرضية مشتركة مع "المجتمع الدولي". والسودان أحد هذه الأمثلة.

اتفاقية السلام الشامل التي تم التوصل إليها من خلال جهود مضنية بذلها بوب زوليك في التوسط بشأنها عام 2005 كانت عرضة للانهيار بسبب الأحوال المتردية كثيراً في دارفور، كما أن اتفاق سلام دارفور الذي تم التوصل إليه في أيار/مايو عام 2006 كان على وشك السقوط لأسباب عدة منها عدم التوقيع عليه ومحدوديته. لقد رأيت بأم عيني المعاناة في مخيمات اللاجئين، ورأيت التقارير المستمرة التي تتحدث عن العنف ضد المدنيين والتي تذكي صيحات الغضب من جماعات حقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية. كانت هذه الأزمة تحتل العناوين الكبرى في الصفحات الأولى تصاحبها نداءات يومية واهتمام كبير من المشاهير مطالبة الإدارة بفعل المزيد في هذا الشأن.

وحقيقة الأمر أنه لا يوجد أحد غير الرئيس يريد فعل المزيد. لقد ضاق ذرعاً من عجز الأمم المتحدة والمجتمع الدولي – وأحياناً، كما أعتقد، ضاق ذرعاً بما أقوله أنا حول أسباب عدم التحرك قدماً. لماذا لا يفعل العالم شيئاً واحداً بسيطاً مثل حشد قوة حفظ سلام لحماية الناس الأبرياء ويرسلها إلى دارفور حتى لو كان ذلك يعني إلقاءها في حلقوم مجرمي الحرب في الخرطوم؟

والجواب بسيط. لم تكن ثمة رغبة أو جرأة لمواجهة مع حكومة السودان، وبخاصة لأن مجلس الأمن قد وقع في مأزق جراء عدم رغبة الصين بفرض عقوبات على دولة غنية بالنفط. لقد فعل الرئيس السوداني عمر البشير ما يكفي لمنع تصاعد الضغوط عليه من الوصول إلى نقطة الفعل وذلك بالتظاهر بالموافقة على النداءات الداعية لدخول قوات من الأمم المتحدة ثم ليختلق الأعذار لمنعهم من الدخول.

وهو في كل ذلك يعوّل على عدم فاعلية الأمم المتحدة أيضاً. فالأمر يبدو مثل اقتلاع الأسنان للظهور بمظهر العاجز في محاولة لجعل مكتب حفظ السلام يجند تلك القوات ويدفع تكاليفها. وعندما علمت من رئيس وزراء أثيوبيا بأنه على استعداد لإرسال قواته - وهي قوات قادرة - إلى دارفور سررت. لكنه اتصل فيما بعد ليقول إن إرسال هذه القوات سيكون بعد ستة شهور - والسبب ليس بطء قواته بل لأن الأمم المتحدة تصر على بناء ثكنات لها. وهذا الأمر يتطلب وقتاً. أخبرني "لقد قلت لهم إن الجيش قادر على السفر زحفاً على البطون" مشيراً إلى قدرة جنوده على بناء ثكناتهم بأنفسهم. فاتصلت بالأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون وطار صوابي وهو يتكلم مدافعاً عن المكتب الخاص بقوات حفظ السلام التابع له. فقلت له: "لهذا السبب لا أحد يحب الأمم المتحدة". لكنني من فوري أحسست بالندم والأسف لما أغلظت له من كلام. لكن المشكلة ليست عند بان كي مون. فهو رجل طيب ولديه قيم الصواب، لكنه يرأس أسوأ بيروقراطية في العالم. فالأمين العام، على سبيل المثال، لا يستطيع فصل موظف من عمله دون اقتراع في لجنة خاصة تابعة للجمعية العامة. فقال بلطف ينم عن سعة حلمه: "سأحاول ثانية". وأجبته: "أعرف أعرف".

ويحضرني في هذه العجالة أن أشير إلى أن اللقاءات الأكثر ضيقاً لي كانت مع الرئيس ودوماً في الشأن السوداني - ذلك أنني لم أستطع أن أضع أمامه خيارات جيدة. واجتماعات لجنة المديرين التي نعقدها قبل جلسات مجلس الأمن القومي قلما كانت تنجز شيئاً، والسبب أن الحضور كانوا دوماً يستعرضون المرة تلو المرة المعوقات المانعة لعمل دولي. لكن إحباط الرئيس انفجر غضباً في النهاية وتكلم أمام المجلس الحربي المنعقد قائلاً إنه يدرس إمكانية القيام بعمل عسكري أحادي الجانب ويريد الخيارات. جندايي فريزر، مساعدة الوزيرة للشؤون الأفريقية،

التي كانت دوماً تطالب برد قاسٍ تحمست للفكرة لكنها سرعان ما قالت إن الاجتماعات على المستوى الفني عجزت عن التوصل إلى شيء. وهذه النتيجة ليست مستغربة فالبنتاغون أوضح سابقاً بأنه يعارض أي تورط عسكري في السودان. وحجته في ذلك مقنعة، إذ يقول نحن لن نقوم بعمل عسكري في بلد مسلم آخر وبخاصة في بلد لا تكون فيه المصلحة القومية الحقيقية عرضة للخطر. قبل الرئيس برغم إحباطاته بواقع هذا الظرف.

لم يترك لنا هذا الوضع مساراً سوى العودة إلى المسار المتثاقل والبطيء للتعاون الدولي. فرض الرئيس عقوبات أمريكية جديدة في شهر أيار/مايو، ووجهني لاستشارة المملكة المتحدة وغيرها من حلفائنا بخصوص فرض عقوبات من أطراف متعددة وحظراً موسعاً على مبيعات الأسلحة للسودان.

لكن المشكلة، بالطبع، لم تكن عند المملكة المتحدة أو أي دولة أوروبية أخرى. وواقع الحال أن انتخاب نيكولا ساركوزي في فرنسا في شهر أيار/مايو قد عزز التحالف بمواجهة السودان. وقد دعا الرئيس الفرنسي سبع عشرة دولة، بما فيها الصين وروسيا بالإضافة إلى دبلوماسيين من منظمات إقليمية ودولية للمشاركة في مؤتمر دولي بباريس حول السودان. وكان صريحاً جداً بما يدعو للإعجاب حين قال إن المجتمع الدولي لا يفي بمسؤولياته.

ذهبت لزيارة ساركوزي في باريس في حزيران/يونيو ذلك العام. وكان الرئيس الفرنسي الممتلئ نشاطاً وحيوية ووزير خارجيته برنارد كوشنير Bernard Kouchner يشكلان ثنائياً رائعاً. فقد تصرف ساركوزي بذكاء عبر الحاجز السياسي الفاصل وانتقى كوشنير من الحزب الاشتراكي المعارض. نال كوشنير جائزة نوبل لما قام به من عمل استثنائي حين أسس مجموعة "أطباء بلا حدود" التي تقدم العون الطبي في سائر أنحاء المعمورة. أما ساركوزي فهو نصير لأمريكا وهو ابن مهاجر من المجر يثمّن الحرية وحقوق الإنسان. وكان الاثنان النقيض الصارخ لشيراك الساخر المشكك في طبيعة الدوافع البشرية الذي يفكر دوماً في إطار عظمة فرنسا ومجدها وسياسة القوة العظمى ولديه ازدراء استعماري كولونيالي لتطلعات الشعوب نحو الديمقراطية في الشرق الأوسط وأفريقيا.

كلما ذهبت للقاء ساركوزي كان يستقبلني بحفاوة ويقول: "أحب هذه المرأة". وهو بالطبع لا يقصد المعنى الحرفي للكلمة. لكننا نرى الأمور بعين

واحدة في كل شيء تقريباً. ولم أستطع إلا أن أقول في نفسي كم قد يكون الوضع مختلفاً حين تصدينا لصدام حسين لو كان ساركوزي مكان شيراك في قصر الإليزيه وأنجيلا ميركل مكان غيرهارد شرودر في برلين. لكن فرنسا لا تستطيع شيئاً في تحريك البوصلة بخصوص دارفور. فالعقبة هي الصين. ولعل السودان أصدق مثال لسياسة الصين الخارجية ذات الطابع التجاري المركنتلي(*) - التي تضع مصالحها الاقتصادية في صدر أولويات اهتماماتها. والسودان من أكبر موردي النفط للصين وهيو جينتاو Hu Jintao الذي يسعى لتحقيق معدل 10% للنمو في الصين لا يستطيع أن يعارض عمر البشير في تكاليف ذلك على حياة البشر في دارفور.

وقد نجحنا في شهر تموز/يوليو في تأمين صدور القرار 1769 عن مجلس الأمن الدولي القاضي بإنشاء عملية حفظ سلام مشتركة مع الاتحاد الأفريقي. وفي ذلك العام أرسلت قوة مشتركة من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي (يوناميد UNAMID) قوامها 26,000 جندي إلى دارفور لتهدئة أعمال العنف. ولم يكن ثمة شك بأن العنف ضد المدنيين يتراجع حيثما انتشرت قوات حفظ سلام دولية. ولكن لم أجد مصدراً للإحباط أعظم مما وجدته في السودان طوال عملي وزيرة للخارجية وحتى يوم غادرتها. فالسودان يمثل المجتمع الدولي في أسوأ صوره - نظيف ومعتد بنفسه، ذو استقامة وصلاح ذاتيتين إذا تعلق الأمر بمبادئه، بما في ذلك "مسؤولية الحماية" لكنه غير فاعل كلياً تقريباً في التصرف وفق هذه الأخلاق في الحالات العسيرة الصعبة.

وثمة حالة أخرى تثير الفزع في بورما وتشكل مثالاً فاضحاً هو أوضح دليل على عجز النظام الدولي عن فعل شيء ما. كانت الطغمة الحاكمة في بورما شديدة القمع ومعزولة حتى إنها رفضت المساعدات الدولية لشعبها عقب ذلك الإعصار المدمر الذي أصاب هذا البلد عام 2008. آلاف الناس ماتوا ولا ضرورة لموتهم بينما كان الجنرالات يقلّبون الرأي ويفكرون ويماطلون. وأخيراً تمكنا من الحصول على بعض العون من خلال استخدامنا المساعي الحميدة للأميرال تيموثي كيتنغ

(*) المركنتلية Mercantilism نظرية ونظام اقتصادي نشأ في أوروبا خلال تفسخ الإقطاعية لتعزيز ثروة الدولة من طريق التنظيم الحكومي الصارم لكامل الاقتصاد الوطني وانتهاج سياسات تهدف إلى تطوير الزراعة والصناعة وإنشاء الاحتكارات التجارية الخارجية (المترجم).

Timothy Keating قائد منطقة الباسيفيك الأمريكية الذي استطاع مناشدة نظرائه في القيادة البورمية. وانقضت عشرة أيام قبل أن تسمح تلك الطغمة العسكرية البورمية بدخول أولى المساعدات الأمريكية للبلد، لكن الإعصار كان قد أودى بحياة 32,000 شخص خلال هذه المدة وترك آثاره في ملايين الأشخاص الآخرين. ولكن بعد تلك الشحنات الأولية أجبر الأميرال كيتنغ على سحب أربع سفن تابعة للبحرية الأمريكية من المنطقة بعد خمس عشرة محاولة فاشلة لإقناع هذه الحكومة بالسماح لها بتسليم المزيد من المساعدات.

لم يكن هذا السلوك مستغرباً إذا أخذنا بنظر الاعتبار طبيعة هذا النظام. زعيمة المعارضة أونغ سان سو كيي Aung San Suu Kyi وضعت لمدة طويلة في الإقامة الجبرية وأصبحت رمزاً لأعمال هذه الطغمة القمعية. تبنت لورا بوش قضيتها معتبرة ذلك قضية شخصية لها ترفع الصوت عالياً لأجل دعم الولايات المتحدة لشعب بورما. لكن الهند والصين كانتا دوماً تضعان العقبات أمام عمل فعلي داخل مجلس الأمن تستشهدان بخوفهما من حالة اللااستقرار بسبب طول حدود هذين البلدين في بورما.

بعدئذ وفي اليوم الثاني من اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة، ظهرت وحشية هذا النظام على شاشات التلفزة. كانت طائفة دينية ناشطة في بورما مؤلفة من رهبان ينشطون في المقاومة السلمية منذ أمد بعيد تشكل مركز المعارضة. وفي السادس عشر من أيلول/سبتمبر عندما خرجوا باحتجاجهم إلى الشوارع لليوم التاسع على التوالي ينشدون مرددين اسم أونغ سان سو كيي قمعتهم الطغمة الحاكمة بقوة وتزايدت أعمال العنف.

وحيث إن هذه الأحداث وقعت أثناء اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة فقد كانت مصدر إحراج كبير لمؤيدي بورما، وبخاصة دول جنوب شرق آسيا التي اتخذت موقف عدم التدخل في شؤون دولة جار. وتصادف آنذاك أن لدي موعداً مع قادة دول آسيان ASEAN بعد ظهر اليوم التالي. عندما دخل الصحفيون للقاعة أدليت ببيان تضمن شجباً وإدانة قوية لتلك الأحداث، ووجهت كلامي مباشرة إلى وزير خارجية بورما. كنت أدرك أن هذا البيان سيزعج نظرائي من جنوب شرق آسيا لا سيما وأنهم يميلون لاجتناب أي نزاع – وهذه خصلة ثقافية لديهم كما كان يقال لي دوماً. وواصلت هجومي على الوزير البورمي بعد مغادرة الصحفيين. حاول أن يتكلم عن التجارة. وقلت له: "لا يمكنك أن تتجاهل ما تفعله حكومتك في الشوارع. أنت

وقادتك حقيرون جديرون بالازدراء". ثم تكلم عدد من الوزراء وعلى وجه الخصوص صديقي ألبرتو روملو Alberto Romulo، وزير خارجية الفيليبين الذي كان أكثر صراحة من الآخرين الموجودين. ومع ذلك لم تتخذ الأمم المتحدة أي إجراء. بل صدر بيان رئاسي عن مجلس الأمن الدولي كان ضعيفاً (ألطف صيغة للإدانة). وفي غضون أسابيع قليلة فرضنا عقوبات أحادية الجانب على بورما. لكن العقوبات المتعددة الأطراف ستكون أكثر فاعلية دون شك إنما لم يكن لدينا هذا الخيار.

وهنالك أيضاً مثال آخر يدل على عجز الأمم المتحدة عن التصرف واتخاذ أي إجراء. أحوال شعب زمبابوي السيئة في ظل حكم الدكتاتور المسن روبرت موغابي Robert Mugabe تستأثر عناوين الصحف في مختلف أنحاء العالم، وبخاصة عندما انتشر وباء الكوليرا ليؤكد نتائج حكمه السلطوي: مياه ملوثة دون مواد كيماوية للتعقيم ومنظومة رعاية صحية منهارة. كانت زمبابوي سلة خبز الجنوب الأفريقي لكنها اليوم تعاني من مجاعة واسعة الانتشار. فكان القادة الأفارقة، وبخاصة في جنوب أفريقيا، ينأون بأنفسهم عن الخصام مع موغابي بسبب معارضته الشديدة لنظام الفصل العنصري قبل عقود من الزمن. وكذلك كان الروس والصينيون أيضاً لا يرغبون بالتدخل في شؤون زمبابوي الداخلية. إذن هذا الواقع ترك الذين يريدون أن يفعلوا شيئاً بخصوص هذا النظام - وأخص بالذكر الولايات المتحدة وأوروبا وعدد قليل من الدول الأفريقية - دون ظهير في مجلس الأمن يؤيد عقوبات متعددة الأطراف.

ولكن كان على الأمم المتحدة أن تثني على جهود إيجابية وبخاصة من بعض الجهات ذات الإدارة الجيدة مثل برنامج الغذاء العالمي واليونيسيف برئاسة جوزيت شيران وآن فينيمان على التوالي. وقد نفذت أيضاً بعض مهام ناجحة لحفظ السلام أشرف عليها بكل اقتدار موظفون عامون من أمثال الأمريكية جين هال لوت Jane Hall Lute. وإضافة لذلك فإن الأمم المتحدة هي المكان الذي يجتمع فيه العالم برمته لمناقشة مشاكل هامة ومجلس الأمن هو السبيل للتعبير عن إرادة المجتمع الدولي في مسائل تتعلق بالسلام والأمن. والأمم المتحدة في التحليل النهائي هي مجموعة من الدول المستقلة. والدبلوماسية فيها ليست بالمهمة اليسيرة وقد وجدت العون الكبير في التعامل مع هذه الأنظمة في شخص كريستن سيلفربرغ Kristen Silverberg مساعدة الوزيرة لشؤون المنظمات الدولية التي كانت متماسكة قوية

الذاكرة ولحسن الحظ أكثر صبراً مني. عندما تمر بنا أوقات لفعل الأشياء الصعبة تزداد كثيراً صعوبة مواءمة مصالح الدول الأعضاء. لذلك صرت أقدر كثيراً الترتيبات التي تتخذ لكل غرض بذاته، وهذا ما يدعى أحياناً "تحالف الراغبين"، وجدتها أفضل وسيلة لتحقيق الهدف.

لهذا كنت دائماً أشعر بالغضب عندما تتهمنا الصحافة والخبراء بأننا أصحاب الموقف الأحادية الجانب. أجل، قد يكون من الأفضل لنا في بعض الأوقات أن نضم المجتمع الدولي إلى صفنا. لكن التجربة علمتنا، وبخاصة تجربة بورما وزمبابوي، أنه من الصعوبة بمكان إقناع الآخرين بفعل الأشياء الصعبة. واتُّهمت الولايات المتحدة أحياناً بأنها من أصحاب "المذهب الأخلاقي والتمسك بالفضيلة" ومع ذلك هنالك في الحد الأدنى اهتمام حقيقي وخوف على أحوال أولئك الذين يعيشون في ظل الاستبداد، وهذه صفة تبدو نادرة وقليلة الوجود لدى الطيف الأوسع لمجموعة الدول.

وبرغم أن العقوبات الأحادية الجانب ليست فعالة في جميع الأوقات إلا أن مجرد "ذكر الاسم وإشعار صاحبه بالذنب" كان سلاحاً قوياً. كانت وزارة الخارجية في كل عام تصدر تقارير عدة تقيّم فيها مدى التقدم الذي تحرزه كل دولة في مجال حقوق الإنسان والحرية الدينية. واثنان من التقارير يكونان تحت مراقبة أكثر من غيرهما هما التقرير السنوي الخاص بحقوق الإنسان - الذي يتضمن لوماً للدول التي تنتهك هذه الحقوق - والثاني هو التقرير المتعلق بالاتجار بالبشر. لقد وضع الرئيس الرق المنتشر هذه الأيام على أجندته الدولية في خطابه الذي ألقاه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 2003 وأتبعه بإصدار "توجيه رئاسي حول الأمن القومي" الهادف إلى مكافحة الإتجار بالبشر.

لقد ظهرت للعلن قصص محزنة جداً في العالم عندما بدأ الناس يوجهون اهتمامهم الشديد لمآسي الاتجار بالبشر والرق: أطفال صغار يباعون عبيداً للجنس على النطاق العالمي - وعلى وجه الخصوص في جنوب شرق آسيا وفي أوروبا الشرقية، وأطفال يجبرون قسراً للعمل بالسخرة في صنع السجائر وصنع لبنات البناء أو للعناية بالجمال، وأطفال يجري تهريبهم عبر الحدود ويباعون "للتبني." هذه كلها جرائم ترتكب منذ سنين وقد أسهمت جهودنا في تسليط الضوء عليها. وفي كل عام نضع تصنيفاً للبلدان بحسب التزامها في مكافحة هذه الممارسات

الشنيعة. ويقوم السفير غير المقيم بالتركيز على هذه القضايا وكان أول من تولى هذه المهمة عضو الكونغرس السابق جون ميلر John Miller، ثم مارك لاغون Mark Lagon. وكانت الدول تكره أن تصنف في الفئة الثالثة Tier III التي تضم أكثر المرتكبين سوءاً. وحيث إنه لا توجد حكومة ترضى بأن يقال عنها بأن لها صلة بالرق الحديث فقد حققنا تقدماً ملحوظاً في جعل البلدان تغير قوانينها وتقدم المرتكبين للقضاء. وقد تعزز عملنا كثيراً بفضل ما قام به مساعدو الوزيرة في مكاتب الديمقراطية، وحقوق الإنسان والعمل في هذه الوزارة، باري لوينكرون وديفيد كرامر. ومع ذلك، في هذه اللحظة التي أكتب فيها هذا الفصل أصدر مكتب مراقبة ومكافحة الاتجار بالأشخاص في وزارة الخارجية تقديراته بأن نحو 12,3 مليون نسمة من الأطفال والبالغين يجري الاتجار بهم للعمل بالسخرة والعمل رقيقاً والدعارة في العالم. ويستمر الكفاح ضد هذه الجرائم.

43

العراق وجبهتنا الداخلية

كانت خطتي تقضي بالعودة إلى أفريقيا خلال الصيف، فثمة الكثير من الأعمال الواجب إنجازها، منها متابعة العمل لحشد طاقات الاتحاد الإفريقي لمعالجة الفوضى في دارفور. وقد سبق أن عيّنا سندي كورفيل Cindy Courville سفيرة لنا في الاتحاد الإفريقي، وبذلك نكون نحن أول بلد يعتمد التمثيل الدبلوماسي في هذه المنظمة. وقد جاء الترحيب بهذه الخطوة من كل حدب وصوب على أنها بادرة تؤشر على الاحترام الذي نكنه لجهود هذه القارة في إدارة شؤونها. إضافة لذلك، كان ثمة عدد لا بأس به من القادة الأفارقة الذين وجهوا لي الدعوة لزيارتهم للتأكيد على شعبية البرامج التي وضعتها إدارة الرئيس بوش ولأعطي دفعة محلية لمبادراتهم. وهذا القول ينطبق على غانا التي كانت أحد المستفيدين من ميثاق تحدي الألفية وشريكنا في الإطاحة بتشارلز تايلور في ليبيريا، وقدمت النموذج الأمثل للقادة المتفوقين في شخص جون كوفور John Kufuor.

يبدو أن زيارة غانا لم تتحقق منذ خططت لها عام 2005. كنت أقوم بجولاتي بمعدل جولة كل ثلاثة أسابيع وأحياناً جولتين كل ثلاثة أسابيع، أفاوض وأحاول تحقيق تقدم في عملية سلام الشرق الأوسط، وأهتم بعلاقاتنا مع حلفائنا في القارات المختلفة، وأحث الزعماء العراقيين والأفغان للتركيز على المهام الماثلة أمامهم. واجبي يقضي أن أكون دوماً في حراك مستمر خارج البلاد – ذلك أن الدبلوماسية لا تنجح من خلال التحكم عن بعد.

لكن ذلك كله تغير في صيف عام 2007. التقينا، الرئيس وأنا، على مأدبة العشاء في إحدى هذه المآدب التي تقام في أواخر حزيران/يونيو. تحدث مطولاً عن الوضع في العراق مؤكداً وجود مؤشرات على الأرض تدعو للتفاؤل. فقد تحسنت

كثيراً الظروف في محافظة الأنبار حتى قبل تنفيذ الزيادة في عديد القوات. والنجاح المتحقق في هذه المحافظة تم من خلال التعاون الذي انتهجناه مع حكام المحافظات المحليين وزعماء القبائل، كما هو الحال في العديد من معاركنا داخل العراق. ففي الأنبار قرر شيوخ القبائل جميعاً مقاومة تنظيم القاعدة ووجهوا قوات أمنهم المحلي لمواجهة المتمردين السنّة. وكانت "صحوة الأنبار" كما كانت تدعى، المثال الجيد لمبادرة محلية قام بها العراقيون بالتعاون مع شركائهم في الجيش الأمريكي، فبات هذا التطبيق المبتكر لمبادئ مكافحة التمرد أساساً لاستراتيجية تصعيد الوتيرة لعام 2007. لكن جبهتنا الداخلية كانت معتمة، وأعرب الرئيس بصوته العالي عن قلقه حيال احتمال ألا نحتفظ بالإجماع داخلياً لمدة تكفي لإنجاح استراتيجية تكثيف الجهود.

قبل شهر واحد اعترض الرئيس بقوة النقض على مشروع قانون تمويل إضافي للعراق لأن مبلغ 124 مليار دولار كان مرتبطاً بشروط. وكان من بين هذه الشروط وضع موعد نهائي لانسحاب القوات الأمريكية. أُجريت مراجعة لمشروع القانون هذا رفعت عنه الجدول الزمني لكنها وضعت بالمقابل "محطات علام" يصعب تحقيقها بخصوص التقدم الذي تنجزه الحكومة العراقية. وقد دعي ديفيد بترايوس ورايان كروكر إلى واشنطن في أيلول/سبتمبر ليرفعا تقريريهما حول حالة الحرب. والتقى الرئيس وأنا مع قيادة الحزب الجمهوري التي أبلغت الرئيس بأن الوضع في العراق "يعرض مستقبل الحزب الجمهوري للخطر". رأيت على وجه الرئيس مدى انزعاجه من هذا القول على الرغم من هدوئه الذي يحتفظ به عادة. وقلت في نفسي آنئذ: "مستقبل الحزب الجمهوري؟ وماذا عن مستقبل البلد ومصداقية أمريكا؟" كان واضحاً دون لبس أن النتيجة النهائية وحل العقدة محلياً آخذة بالاقتراب سريعاً.

وهنا قال الرئيس: "أريد للجميع أن يبقوا هنا ويخوضوا المعركة هنا. أريدك أنتِ وبوب غيتس أن تجتمعا مع الكونغرس وتلتقيا الصحافة - أريدك أنت أن تخرجي وتدافعي عن السياسة وتحاولي شراء الوقت". في بادئ الأمر لم أستوعب ما قاله. هل يعني بأنني يجب أن أبقى في الداخل أيضاً؟ نعم، أراد ذلك. وفي اليوم التالي ألغيت كل الزيارات ما عدا تلك الزيارة الضرورية المقررة في تموز/يوليو، ووجهت كل اهتمامي نحو الداخل.

والآن، وأكثر من أي وقت مضى، أحتاج لأن تكون وزارة الخارجية مُعَبَّأة

بكامل عدتها وعديدها ومعي وورائي. أرسل رايان كروكر مذكرة يقول إنه لم يحصل بعد على الأفراد الذين يحتاجهم في العراق. تسربت هذه المذكرة للصحافة، واغتنمت هذه اللحظة لأجري تغييراً بالغ القسوة في سياساتنا الخاصة بالعاملين في الوزارة. استدعيت المدير العام، وهو مسؤول رفيع المرتبة في وزارة الخارجية وهو المسؤول عن جميع القرارات المتعلقة بالتدرج الوظيفي وإدارة الفريق، للحضور لنجلس معاً في اجتماع مطول نناقش فيه التحديات الماثلة أمامنا في العراق وأفغانستان. كان هاري توماس Harry K. Thomas الخيار الجيد لهذا العمل، فهو شديد الشبه بسلفه الممتاز جورج ستابلر George Stapler، وهو رجل مبدع ولا يخشى الجدال والنزاع مع أنه يحاول إبقاء هذه السمة الأخيرة في حدودها الدنيا. سألته: "ماذا يمكنني أن أفعل أكثر من ذلك؟ هل أعطي التوجيه للآخرين ليذهبوا؟" بمحض المصادفة كان هاري وجورج أسودي اللون ويشغلان هذا المنصب الأعلى مرتبة في وزارة الخارجية.

طلب توماس بضعة أيام ليفكر في الأمر، وحين عاد اقترح بأن أعلن عدم قبول العروض بخصوص المناصب إلا بعد أن تُملأ الشواغر داخل العراق وأفغانستان. قبلت بهذا الاقتراح وأصدرت بياناً بهذا الخصوص. كانت سياسة جائرة، وكنت أدرك جيداً أنها لن تلقى القبول، ذلك أن كبار الموظفين في مختلف أنحاء العالم ينتظرون لمعرفة ماذا ستكون مهمتهم التالية. ولكنها نجحت، وحصل رايان على ما يحتاجه من أفراد عاملين – وبالتالي انضم إليه في العمل أربعة سفراء – هم تشارلي ريز Charlie Ries ومارسي ريز Marcie Reis وآدم إيرلي Adam Ereli ومارغريت سكوبي Margaret Scobey – فصار فريق سفارتنا في العراق الفريق الأكثر خبرة في العالم.

الخطوة الثانية الهامة هي جعل فريق عملي بكامل أعضائه إلى جانبي ويؤازرني – لا أخص بالذكر أولئك العاملين في الحقل السياسي مثل برايان غندرسون وبرايان بيزانسيني Brian Besanceney الذي حل محل جيم ولكنسون. فأنا أعرف موقفهم أثناء الحرب. جاء إليوت كوهين Eliot Cohen، وهو رجل علم استثنائي من معهد جونز هوبكنز للدراسات الدولية المتقدمة، ليحل محل فيل زيليكوف، وهو أيضاً من المؤيدين للحرب مع أنه كان إلى حد ما ينتقد الطريقة التي اتبعناها في شن الحرب. كلا، بل أنا أريد كبار الإداريين في الوزارة ليكونوا إلى

جانبنا وعلى وجه الخصوص الذين ارتقوا إلى مناصبهم بحكم التدرج الوظيفي في الوزارة.

وقد حانت الفرصة لأتحدث معهم حول التحدي العراقي في أواخر حزيران/ يونيو. سبق وأن بدأت جدولة لقاءات سنوية على مدى يومين نعقدها خارج واشنطن مع كبار المديرين نستعرض فيها الأولويات ونضع التوجيهات للعام المقبل. وفي هذا العام اجتمعنا في مركز أيرلي Airlie Center في فرجينيا في وقت متأخر من عصر يوم الثامن والعشرين من الشهر. تكونت هذه المجموعة من مساعدي الوزيرة الإقليميين فقط ووكلاء الوزارة ومكتبي الأمامي.

جلست في كرسي وثير جداً أمامهم وسألتهم ما الذي يريدون التحدث عنه. قليلون منهم تكلموا عن مشكلات مختلفة في العالم. وبعد دقائق قليلة أوقفت النقاش. وسألت: "ألا يريد أحد منكم أن يتكلم عن العراق؟" علمت أن شخصاً منهم قال لأحد الصحفيين فيما بعد بأنه شعر وكان ثقلاً كبيراً قد أزيح من القاعة. تحدث كل واحد من هؤلاء المساعدين عن مخاوفهم، بأننا نخسر العراق. وقال أحدهم: "لا يمكننا أن نخسر – أمريكا لا يمكن أن تخسر، بينما العالم كله يعتقد بأننا نخسر". تركتهم جميعاً يبوحون بما في نفوسهم طويلاً ثم تحدثت عما نحاول نحن أن نفعله. وقال الجميع دون استثناء بأن العراق سيكون أولوية شخصية كبرى لديه وهم يفكرون بأعمالهم. ولسان حالهم يقول يجب أن نكسب.

* * *

كانت أيام الصيف عام 2007 حافلة بالتوتر وطويلة تكاد لا تنتهي، وكنت أحاول بين وقت وآخر أن أهرب من الضغوط فأعزف على البيانو أو أزور الأصدقاء. وحيث إنني كنت متعبة جداً قررت أن أستمتع بإجازة حقيقية في عطلة الرابع من تموز المترافقة مع نهاية الأسبوع، فدعوت ابنة عمي وزوجها للقدوم إلى واشنطن. درج الرئيس بوش على أن يحتفي بميلاده في السادس من تموز/ يوليو لكن لورا تقيم حفلة ميلاده في البيت الأبيض مع يوم الاستقلال. بعد أن أقمت حفل الاستقبال الرسمي لكبار الشخصيات الأجانب في وزارة الخارجية، توجهت للمشاركة في احتفالات البيت الأبيض ومشاهدة الألعاب النارية من شرفة ترومان.

كان نادي تايغر وودز Tiger Woods قد ابتدأ دوري المباريات في النادي

الريفي التابع للكونغرس في عطلة نهاية الأسبوع. دعا الرئيس لاعبي الغولف المحترفين لحضور حفل يوم ميلاده. وكانت فرصة رائعة أن أجلس مع فريد كوبلز Fred Couples وفيل ميكلسون Phil Mickelson نتحدث عن محبتي الجديدة للغولف.

وحيث إن هذا الدوري يكرم المحاربين القدماء قررت أن أذهب في اليوم التالي لدعم هذه القضية وأستمتع بقضاء يوم خارج الوظيفة. جلست مع جرحى المحاربين، أشاهد هؤلاء اللاعبين المدهشين. وعلى نحو مفاجئ قفز أحد مرافقيّ الأمنيين أمامي مباشرة وأنا أشاهد القطعة الحديدية التي قذفها فيل تمر من أمامي بصوتها الذي يشبه الصفير. لم تقترب مني كما بدت – وأنا متأكدة. وقلت في نفسي: "يا عجباً، كان بمقدوره فعلاً أن يلتقطها بهذه الطريقة". وبعد أسبوع نشرت صحيفة "الواشنطن بوست" قطعة صغيرة تضمنت كلاماً فظاً يؤشر إلى أنني لدي بتصرفي وقت كثير بل أكثر مما ينبغي. وقلت في نفسي أيضاً: "أكاد لا أطيق الانتظار للخروج من هذه المدينة".

* * *

لكن الأوضاع بدأت تتحسن في العراق، ولأول مرة في ما يقرب من عامين شعرت بأننا وصلنا نقطة انعطاف. وبدأت استراتيجية زيادة عديد القوات تُحْدِث أثرها على أمن السكان، من حيث التصور والواقع معاً. انخفضت حدة العنف الطائفي بسبب مكاسب تحققت في محافظة الأنبار حيث تمكن الجيش من تأمين التعاون مع القبائل. وكان لقائي مع شيوخ صحوة الأنبار في الأول من تشرين الثاني/نوفمبر مشجعاً – ولو أنه تضمن شيئاً من الغرابة. وكان حلفاؤنا متصلبين بالرأي وقد يتساءل المرء حول التزامهم الطويل الأمد نحو السياسة التعددية. ومع ذلك كانوا وطنيين مصممين على استعادة أراضيهم من القاعدة، فكانوا خير تمثيل لأفضل فرصة للاستقرار في العراق. هؤلاء الرجال هم النموذج الحقيقي لما تكلم عنه ستيف هادلي يوم سقط تمثال صدام حسين في بغداد. لقد حسم العراقيون أمرهم أخيراً على تحرير أنفسهم – وهذه هي حربهم الآن، وليست حربنا.

رأيت طوال هذا الوقت لمحات عن التطور السياسي في العراق، أيضاً. عندما قمت بزيارة إلى الموصل عام 2005 والتقيت بمجلس المدينة هناك تهيأ لي أن

الموصل ستكون من أكثر الأماكن صعوبة في العراق لوضع أسس مؤسسات سياسية. فهي مدينة متعددة الأعراق تشهد النزاعات الكردية - السنية التي غالباً ما تكون عنيفة. وفريق الإعمار في المحافظات العامل في هذه المدينة هو الأكثر خبرة في هذه الفرق العاملة في العراق - حيث الدبلوماسي الخبير جيسون هايلند Jason P. Hyland يقود عملاً سياسياً. دخلت إلى قاعة المؤتمرات - التي كانت بحاجة أكيدة لطبقة طلاء جديدة - واستمعت إلى إيجاز قدمه هذا الفريق. وبعد دقائق طلب الرئيس الكردي لهذا المجلس أن يلقي كلمة. كان واحداً من أشد الشخصيات قسوة وصرامة رأيتها بحياتي، وشعيرات لحيته النابتة لم تعط القناع الذي يخفي الجزء الأسفل من وجهه حقه.

بدأ النقاش على نحو لا باس به حيث تكلم رئيس المجلس عن ضرورة أن يعمل الجميع معاً ويتعاونوا كما تحدث عن التزامه بالديمقراطية والتسامح. ثم التفت إلى معاونه، وهو من السنّة، الذي بدأ الحديث عن حقوق شعبه ومعبراً عن رأيه في الانتخابات الجارية في المنطقة والتي لم تكن منسجمة مع انتخابات المجلس الأوسع. جميع الأعضاء شرعوا يتململون في مقاعدهم. وأحسست بأن التوتر بدأ يتصاعد، وكان أول ما خطر لي أن أقول شيئاً يهدئ الوضع. لكن صوتاً بداخلي همس يقول "اهدئي - لنر كيف يعالجون الوضع". سررت لعدم تدخلي. انتهى الرجل السني من كلامه وقال رئيس المجلس ببساطة: "شكراً على آرائك هذه". كان كلامه شديداً ضده يكاد يقتله لكنه عرف أن عليه أن يدع الناس يعبرون عن آرائهم في هذا "العراق الجديد". فقلت في نفسي "ربما لديهم الآن فرصة لعمل سياسي يقوم على احترام الآخر".

هذه اللحظات كانت نادرة قليلة الوجود في المرحلة الأولى، لكن العراقيين بدؤوا ينضجون سياسياً وبشكل بطيء بعد أن بدأ تطبيق تلك الزيادة في عديد القوات. ووجدت نفسي أدافع عن العراقيين بقوة ونشاط أفضل مما كنت أظن في أعقاب لقائي الصعب معهم في شهر تشرين الأول/أكتوبر من العام السابق. وبدا لي فجأة أن توجه أعضاء الكونغرس لتأنيب وتأديب العراقيين لعدم تبني الميزانية أمر فظ يدل على اعتقادهم بأنهم أقوم أخلاقاً من الآخرين. وتساءلت بداخلي: "منذ متى لم تقر الولايات المتحدة ميزانيتها في الوقت المحدد؟" وبدأت أستشهد أكثر فأكثر بخبرة الولايات المتحدة وتجاربها. وكم من الوقت احتاجت ديمقراطيتنا الناضجة

لتتعامل مع حقوق الأقليات؟ ولم يحصل السود في هذا البلد على ضمان حق الانتخاب إلا في حياتي. إذن، الولايات المتحدة ودون غيرها من البلدان يجب أن تتحلى بالصبر.

ولحسن الحظ، بدأ العراقيون يثبتون بأنهم يستطيعون الاستفادة من اللحظة وأن لديهم واحدة من أعظم مصادر القوة التي لا تملكها غالبية الديمقراطيات الجديدة، ألا وهي الثروة. أعلنوا أنهم سوف ينفقون مبلغ 7.3 مليارات دولار من أموالهم الخاصة على تدريب وتجهيز وتحديث قواتهم. وهذا عمل يسهل إنجازه. ولكن علينا أن نضغط على المالكي ليستعمل موارد البلد أيضاً في مجالات الإعمار بالمحافظات، وبأن يخصص جزءاً كبيراً منها للصحوة.

لكن رئيس الوزراء الشيعي كان غير واثق من ولاء الشيوخ وليس هذا بالأمر المستغرب. وكان علينا أن نعمل ذهاباً وإياباً مع العراقيين لنجعلهم يدعمون حلفاءهم الجدد في محافظة الأنبار. وأخيراً كان من شأن الإحباط الذي ألم بالرئيس بهذا الخصوص أن جعله يدعو لاجتماع في محافظة الأنبار في أواخر عام 2007 حضره المالكي والطالباني وطارق الهاشمي النائب الثاني لرئيس الجمهورية وشيوخ القبائل. بدا على المالكي وكأنه يجر إلى حبل المشنقة. جلس في وضعية تشبه الجنين في بطن أمه بينما كان الزعماء السنة يطالبون بمشروع وراء مشروع للإعمار تقديراً لدورهم في تأمين المناطق الداخلية. وكان جلال الطالباني متفهماً لكل شيء. فقال: "أنتم، يا أبناء الأنبار العظماء، ستحصلون على ما تريدون. أجل، يجب أن يكون لديكم كلية عسكرية. لقد سمعنا ما تقولون". يا له من سياسي! وأدركت من فوري لماذا يعد هذا الرجل الكردي الشخصية التي توحّد البلاد، يعرف كيف يلعب اللعبة مثل أفضل زعيم من أحياء شيكاغو.

لكن الساعة في العراق ليست متزامنة مع الساعة في واشنطن. كان الرئيس محقاً في قوله بخصوص تركيز اهتمامنا على الجبهة الداخلية حيث ستعقد في شهر أيلول/سبتمبر عملية مراجعة للتقدم الحاصل. ونحن بحاجة للحفاظ على الانسجام والتوافق حتى ذلك الوقت ونأمل بحصول ما يكفي من الأخبار الإيجابية التي تدعم عملنا. وقمنا، بوب غيتس وأنا، بتقديم الإيجازات حول كل جانب من عملنا داخل العراق، فأضاف بوب المزيد من المصداقية لتقييماتنا التي نعرضها. وبالتوازي مع تلك الإيجازات الواسعة في كلا مجلسي الكونغرس كنا، بوب وستيف

وأنا، نلتقي بشكل فردي مع المشرعين المؤثرين وبعدد كبير قدر المستطاع من الصحفيين. وكنا نحاول الثبات في موقعنا بمواجهة رياح عاصفة بدأت تهب ضد الحرب. عندما أصدر الرئيس تقريراً مؤقتاً في شهر تموز/يوليو حول محطات العلام التي وضعها الكونغرس تحدث السناتور جون ورنر John Warner والسناتور ريتشارد لوغار Richard Lugar مطلقين دعوتهما للبدء بوضع خطط لإعادة انتشار القوات الأمريكية من الخط الأمامي ونحو أمن الحدود ومكافحة الإرهاب. لا يوجد في الكابيتول من يتمتع بالاحترام أكثر من هذين الشيخين الجمهوريين. الجميع يشهد بمعرفتهما بالأمن القومي ولصمودهما. ومن هنا كانت دعوتهما لإعادة انتشار القوات رمية لسهم من قوسنا بأن الزمن بدأ ينفد – لقد نفد حقاً لدى الشعب الأمريكي.

ثم حصل اختراق – ليس في العراق، بل على صفحات جريدة "نيويورك تايمز". نشر مايكل أوهانلون Michael O'Hanlon وكينيث بولاك Kenneth Pollack من معهد بروكينغز Brookings مقالة في صفحة الرأي في أواخر تموز/يوليو أكدا فيها بأن استراتيجية حرب العراق تحقق أهدافها وأن الجيش يجب أن يعطى مزيداً من الوقت لتنفيذها. والرجلان لهما سمعة عالية ويتمتعان باحترام وتقدير كبيرين وكانا في السابق ينتقدان العمل الحربي. وحيث إن معهد بروكينغز ليس مستنبتاً للمبادئ الجمهورية فقد أرسلت هذه المقالة موجات صدمة في جميع أنحاء واشنطن. لعل شروط الجدال بدأت تتغير – أو في الحد الأدنى بعض أفراد النخبة السياسية قد بدأت تنظر نظرة جديدة.

شُغلنا في مباحثات حول طريقة الرد على جلسة المراجعة التي ستعقد في أيلول/سبتمبر – وعلى سبيل المثال، هل يتعين على الرئيس أن يلمّح إلى انسحاب قادم؟ أعتقد أن الشعب الأمريكي يريد تطمينات بأن وجودنا القتالي سوف ينتهي في يوم ما. وافق بوب غيتس وستيف هادلي لاعتقادهما بأن الأفضل لنا أن نتحكم نحن بالحديث عن الانسحابات من أن نترك هذا الأمر للآخرين. والآن وأنا أستعيد في ذهني ذلك المشهد، أستطيع القول بأن الاحتكاك داخل الإدارة حول هذه النقطة كان أقل مما قد يظن المرء. والآن وحيث إن الأوضاع في العراق تتجه نحو الأفضل نستطيع الكلام عن "نهاية قريبة" دون حديث مبطن بأننا نلوذ بالفرار. بهذه الروح بدأنا نفكر بكيف يمكن لترتيبات إطار مع العراقيين أن يضع نهاية للحرب – إطار

يشمل اتفاقية حول وضعية القوات ووثيقة سياسية تنظم العلاقة. ولم يبق أمام الرئيس سوى ثمانية عشر شهراً، والعراق بحاجة لأن يكون في وضع مستدام حين يحصل انتقال للسلطة.

عندما عاد ديفيد بترايوس وريان كروكر إلى واشنطن في شهر أيلول/سبتمبر ليدليا بشهادتيهما حول سير الأعمال في العراق كان المزاج في واشنطن قد تعدل. أولئك الذين يتحدثون عن الانسحاب وفق جدول زمني لا يزالون على حالهم، لكن اختفى هذا الشعور بأننا قد خسرنا الحرب. ولعب الرئيس بشجاعة ورقته الأخيرة بأن أعطى التفويض بتكثيف العمل. وتبين أنها ورقة رابحة.

بدأ التقدم الحاصل في العراق يجد أصداء له في المنطقة أيضاً. دول مجلس التعاون الخليجي، إذ أدركت أخيراً وجود مسار لعراق مستقر، وافقت على دعوة وزير خارجية العراق لحضور اجتماع لهم معي. وبدأ العرب يعدون الخطة للعودة إلى العراق دبلوماسياً، حيث أعلنت السعودية عزمها إرسال سفيرها إلى بغداد. لكن العمل الصعب لم ينته، وما زال العرب ينظرون بريبة إلى تلك الحكومة التي يرأسها شيعي. ومع ذلك كان البلد قد قطع شوطاً بعيداً، ومختلفاً كثيراً عن تلك الأيام المظلمة من عام 2006.

* * *

مع أن الأوضاع في العراق آخذة بالتحسن إلا أن عاصفة جديدة قد بدأت تستجمع زخمها في المنطقة، إنما بين الأكراد والأتراك. في الحادي والعشرين من تشرين الأول/أكتوبر شنت جماعة كردية إرهابية من حزب العمال الكردستاني (PKK) هجوماً عبر الحدود التركية العراقية أسفر عن مقتل سبعة عشر جندياً تركياً. وكان عدم الاستقرار على الحدود قد دفع البرلمان التركي ليعطي التفويض قبل أيام قليلة بدخول الجيش إلى داخل العراق لقمع المسلحين. وبالطبع يشكل هذا التفويض تحركاً استفزازياً وخطراً ويضع الحكومة العراقية الفتية في مأزق بمواجهة انتهاك فاضح لسيادتها. وكان ثمة فرصة جدية لإمكانية إشعال حرب على نطاق ضيق، ذلك أن ميليشيا مسعود البرزاني - الجناح المسلح للحزب الديمقراطي الكردستاني - قد تتصدى على الأرجح وتقاوم التوغل التركي. والآن، أمام هذا الاستفزاز الأحدث لحزب العمال الكردستاني (PKK) لا يبدو كبح جماح تركيا ممكناً.

اتصلت برئيس وزراء تركيا رجب أردوغان وطلبت إليه التريث في اتخاذ القرار

ووعدته بأن تضغط الولايات المتحدة على حلفائها الأكراد للقيام بعمل ما ضد المسلحين. واتصلت بالبرزاني وأخبرته بأن الوقت بدأ ينفد. فإما أن يتعاطى هو مع هؤلاء المسلحين وإما أن يقوم الأتراك بذلك. وأنا أعتقد أن الأتراك محقون. ثم أبلغت الصحافة بموضوع هذا الحديث إنما دون ذكر ما قلته بأن الأتراك محقون. فقد أردت أن أهدئ الرأي العام في أنقرة، ولم أرغب بأن أقدم لأردوغان ذريعة لغزو شمال العراق. قلت ببساطة: "أوضحت نقطة شديدة الوضوح [للبرزاني] بأن على حكومة إقليم كردستان (KRG) أن تبعد نفسها عن حزب العمال الكردستاني (PKK) بطريقة خطابية واضحة جداً ... وهذه الحكومة (KRG) لن تحقق الازدهار في ظروف يسود فيها عدم الاستقرار في شمال العراق وحزب العمال (PKK) هو المصدر الخطير لعدم الاستقرار في شمال العراق".

من المقرر أن أذهب إلى المؤتمر الثاني لدول جوار العراق في إسطنبول في مطلع تشرين الثاني/نوفمبر. ولغرض كسب الوقت قرر الرئيس أنني يجب أن أذهب إلى أنقرة أولاً. وطلبنا إلى الأتراك ألا يفعلوا شيئاً حتى آتي إليهم. في السادس والعشرين من تشرين الأول/أكتوبر أشار أردوغان علانية بأنه سوف يتريث في قراره بخصوص نشر القوات حتى يلتقي بالرئيس بوش.

ومع ذلك، حين وصلت إلى أنقرة كان حجم الغضب الشعبي واضحاً، ولا يستطيع المرء أن يتفادى النظر إلى اليافطات والإشارات المفعمة بالمشاعر الوطنية وإدانة الأكراد. عقدت مؤتمراً صحفياً مع زميلي وزير الخارجية الشاب علي باباجان Ali Babacan، تعهدت فيه بأن أضع ثقل الولايات المتحدة دعماً للعراقيين في تصديهم وقمعهم لحزب العمال الكردستاني. وأعدت تذكير الصحافة بأن الولايات المتحدة لا تميز بين الإرهابيين. وأوضحت بأنني أكدت لرئيس الوزراء أننا نعتبر هذه القضية "تهديداً مشتركاً - وليس مجرد تهديد لتركيا بل هو تهديد لمصالح الولايات المتحدة أيضاً". وقلت إن الرئيس سوف يلتقي مع رئيس الوزراء أردوغان في الخامس من تشرين الثاني/نوفمبر للمزيد من المباحثات. لكنني فوجئت بما قاله علي باباجان مشيراً بأن أعمال حزب العمال الكردستاني التمردية هي نتيجة لغزو العراق، فأعدت إلى ذهنه بأن مشكلة تركيا مع حزب العمال (PKK) تعود إلى ما قبل عام 2003.

أثناء لقائي مع أردوغان ورئيس الجمهورية عبد الله غل عرفت دون جهد

يذكر أن الأتراك لا يريدون هذا الصراع. لكنهم دفعوا إلى الحدود القصوى بسبب غضب الرأي العام، وبدا لي- مع أنهم لم يقولوا ذلك - أن الجيش يتوق للقتال. وفي اللقاء الذي جمع الرئيس مع أردوغان صدرت التوصية بالتخطيط لقيام الولايات المتحدة والعراق وتركيا بالتعامل مع حزب العمال (PKK). كنت منذ سنة مضت قد كلفت جنرال الجو المتقاعد جوزيف رالستون Joseph Ralston ليقوم بمهمة المبعوث الخاص في هذه القضية. كان عملاً باعثاً للسأم وهو يلتقي معارضة بيروقراطية داخل الحكومة الأمريكية وفي تركيا. وقد عاد إلى حياته الخاصة قبل حدوث هذه الأزمة، لكنه وضع أرضية بالغة الأهمية تفضي إلى الحل المنشود.

وفي السنة التالية وضعت عناصر ذات أهمية بالغة للتعاون بين الجيش والمخابرات وتم الاتفاق عليها. وأصبح البرزاني وحكومة إقليم كردستان أكثر تعاوناً، وابتعدا عن حزب العمال الكردستاني ونهجه العنيف. تحسنت العلاقات مع تركيا بعد أن اتضحت جدية العمل الأمريكي. لكن ما هو أكثر أهمية أن تركيا لم تنفذ تهديدها بالتعاطي من جانب واحد مع حزب العمال الكردستاني (PKK) - أو على الأقل حالياً.

لكن الدبلوماسية الناعمة كادت تنهار بسبب الكونغرس الأمريكي. جماعة الضغط الأمريكية الأرمنية القوية والنافذة كانت منذ سنين تضغط على الكونغرس بهدف إصدار قرار يعتبر أعمال القتل الجماعي التي ارتكبتها الإمبراطورية العثمانية بدءاً من عام 1915 جريمة إبادة. هنالك تفسيرات تاريخية كثيرة لما حدث لكنها برغم ذلك مذبحة وحشية مدفوعة بدافع عرقي. وليس ثمة شك بأن أعمال القتل حدثت فعلاً في عام 1915.

كانت تجربتي الأولى مع هذه المشكلة في عام 1991 عندما كنت أعمل في البيت الأبيض في عهد ولاية الرئيس جورج بوش الأب. حينئذ كلفت بصفتي المساعد الخاص للشؤون الأوروبية بالوكالة بأن أحشد الجهود للحيلولة دون صدور القرار في مجلس النواب. فالأتراك الذين كانت مساهمتهم فعالة في حرب الخليج الأولى، ثارت ثائرتهم لمجرد احتمال أن يوصموا بهذه التهمة في حادثة وقعت قبل نحو قرن من الزمان - على يد العثمانيين.

في تلك الآونة نجحت في المهمة الموكلة لي، وخلال السنين التي أعقبت ذلك حاول كل رئيس وكل وزير خارجية مقاومة صدور قرار الإبادة الجماعية الأرمنية المريع. لم يكن السبب أن الجميع أنكروا تلك الأحداث البشعة أو الوفيات المأساوية

لمئات الألوف من الأرمن الأبرياء. فالأمر يعود للمؤرخين - وليس للساسة - لأن يقرروا كيف تكون تسمية ما حدث.

والآن، في عام 2007، وفي غمرة التوترات القائمة على الحدود التركية العراقية وحيث القوات التركية في حالة تأهب قصوى صوتت لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب لصالح القرار. توسلت إلى رئيسة المجلس نانسي بيلوسي Nancy Pelosi بأن تفعل شيئاً لمنع التصويت. لكنها قالت ما بيدها شيء. أدليت ووزير الدفاع بوب غيتس ببيان للصحافة خارج البيت الأبيض نؤكد معارضتنا مشيرين بأن قادتنا العسكريين في العراق أثاروا احتمال أن نفقد قواعد هامة في تركيا. وجاء ثمانية وزراء خارجية سابقون للتوقيع على كتاب يعارض الإجراء الذي اتخذه الكونغرس بهذا الخصوص. كل ذلك حصل بشأن قرار يدين شيئاً وقع قبل ما يقرب من مئة عام.

استطعنا إقناع الأتراك بأننا سنفعل كل ما يمكن عمله لمنع التصويت في الكونغرس بكامل أعضائه، وقد فعلنا. إن هذا مجرد مثال واحد لنزوع الكونغرس للتلاعب بأمور ساخنة جداً للتدخل في مسار السياسة الخارجية. وكانت هذه القضية أكثر إثارة للحنق لأن الحكومة الأرمينية المنتخبة ديمقراطياً ليست مهتمة بهذا القرار. بل الواقع أنها كانت تسعى لتحسين علاقاتها مع تركيا، ولم تكن بحاجة له. إن فصل السلطات لم يكن يوماً لفائدة المصالح الأمريكية. ولم تكن الدول راغبة في تصديق أن رئيس الولايات المتحدة لم يستطع منع التصويت لمثل هذا النوع من القرارات لو أنه أراد ذلك حقاً.

44

الطريق إلى أنابوليس

أخذ الوضع العام في الشرق الأوسط بالتحسن وكانت الأجواء كانت إيجابية ومؤاتية بشكل خاص في موضوع الصراع الإسرائيلي الفلسطيني حين كنا نسعى لإطلاق مفاوضات سياسية ثنائية حول جميع القضايا الكبرى. في السنوات الأولى من ولاية إدارة بوش لم يكن الوقت مناسباً لمؤتمر دولي - بالتأكيد هو غير مناسب أثناء الانتفاضة ولا أثناء الانسحاب الإسرائيلي من غزة، ولا عندما فازت حماس في الانتخابات التشريعية، وبالتأكيد ليس مناسباً عندما شكل الفلسطينيون حكومة وحدة وطنية. ولكن غداة استيلاء حماس العنيف والمذهل على غزة وطردها لمسؤولي فتح من المنطقة صار الوضع مختلفاً. كان عباس يريد اتفاقاً مع إسرائيل، وبدا أولمرت على استعداد لمحادثات حول "قضايا جوهرية". إذن آن الأوان لإعطاء دفعة حقيقية لحل الدولتين. ولتحقيق ذلك نحن بحاجة لمؤتمر دولي.

طرحت فكرة المؤتمر في اجتماعي الأسبوعي مع الرئيس في أوائل حزيران/ يونيو. تردد في بادئ الأمر في قبول هذه الفكرة لكنه لم يعارضها. وأشار وهو على حق في ذلك بأن إدارة مؤتمر دولي ليست بالأمر اليسير. فالوفود قد تظن بأن مسؤوليتهم تنحصر في البدء بالتفاوض وليس دعم المفاوضات الثنائية بين الجانبين. ثم، هنالك مسألة التوقعات: بمعنى، إذا دعونا العالم للاجتماع لمناقشة مسألة سلام الشرق الأوسط فقد يتوقع الناس بأن شيئاً هاماً جداً سوف يحدث.

سألني: "كيف لنا أن نمنع التوقعات من الخروج عن السيطرة؟ وماذا لو لم نتوصل إلى اتفاق؟" فقلت: أظن أن علينا أن نجازف. والشيء الهام هو الترويج للمؤتمر على أنه منتدى يهدف إلى المصادقة على العمل الذي يقوم به الطرفان حالياً مع أنه قد يطلق فعلاً مفاوضات رسمية أيضاً. وقد يكون أيضاً منتدى للدول

العربية لتؤكد التزامها بعملية السلام. أما الفلسطينيون، على وجه الخصوص، فقد يجدون عوناً دولياً مفيداً. وبعد أن عرضتُ لما أحرزه سلام فياض رئيس وزراء السلطة الفلسطينية من تقدم قلتُ: إن المؤتمر قد يسهم في مؤازرة الرجال الطيبين من خلال إعطاء العملية زخماً دولياً. كنا نقول دوماً إن الفلسطينيين بحاجة لقيادة جيدة قبل أن تكون لهم دولة. وهاهم الآن قد قاموا بدورهم من الصفقة، وعلينا الآن أن نقوم بدورنا. وسيكون من شأن المؤتمر أن يُطلع الأوروبيين والعرب على حقيقة ما يجري عندما تسلط الأضواء على المفاوضات الثنائية، وأيضاً من خلال إعطاء هؤلاء اللاعبين الآخرين إحساساً بالملكية وبعض المسؤولية يفخرون بهما. وهو مناسبة أيضاً لمتابعة الدعم المتزايد لبناء مؤسسات الدولة الفلسطينية، وبخاصة من العرب.

أراد الرئيس أن يقيد التوقعات ويتأكد بأن الإسرائيليين موافقون. فقلت: "سوف أتصل بأولمرت ولكن أود أن أعلم بأنك تريد ذلك. فالإسرائيليون لن يتقبلوا الفكرة لأنهم لا يحبون 'مؤتمراً' دولياً في عملية السلام. كذلك عندما أتحدث مع أولمرت يجب أن أكون على بيّنة حين يتصل بك أولمرت بأنك على استعداد لتقول بأنك تؤيد هذه الفكرة".

طلب إلي الرئيس الاجتماع بستيف لنضع مخططاً يبين طريقة عمل هذا اللقاء الدولي. وسأل: "هل يمكننا أن نسميه اجتماعاً؟" وبدا السؤال لي على نحو ما أقل تكلفاً بالفخامة.

فقلت: "لا بأس بالنسبة لي، إنه اجتماع".

وضعنا هيكلية للاجتماع تدور حول ثلاثة عناصر، أو "مسارات" لتحقيق التقدم نحو الدولة الفلسطينية. أولها، سوف نسرّع التقدم بخصوص المرحلة الأولى من خارطة الطريق – تتعلق بمسائل من مثل إزالة حواجز التفتيش وتحسين التعاون الأمني لنبين للفلسطينيين أن الاحتلال بدأ ينحسر. ثانياً، سوف نطلق المفاوضات الثنائية حول "قضايا جوهرية" هي المفتاح لإنهاء الصراع، وثالثاً، سوف نجعل تطبيق الاتفاق السياسي خاضعاً لإتمام الوفاء بالالتزامات التي تضمنتها خارطة الطريق.

وقد ساعدتنا هذه النقطة الأخيرة في حل مشكلة عسيرة هي "مشكلة التسلسل". فقد تضمنت خارطة الطريق الأصلية هيكلية من ثلاث مراحل واجبة

التنفيذ، وبحيث لا تبدأ المفاوضات السياسية إلا بعد انتهاء المرحلة الثالثة. وهذا يعني بعد أن ينشئ الفلسطينيون مؤسساتهم كافة ويكونوا في النتيجة قد أوقعوا الهزيمة في صفوف الإرهابيين. وهذا هو العنصر الجوهري لقبول شارون بهذه الوثيقة. ومع ذلك وبهدف ضمان المزيد من التقدم في سياق تنفيذ المرحلة الأولى المتمثلة ببناء المؤسسات كنا بحاجة لمسار سياسي. لذلك أعددنا ترتيب هذا التسلسل لكننا في الوقت عينه اتفقنا على أن تطبيق معاهدة سلام وإقامة الدولة الفلسطينية يخضعان لإتمام الوفاء بالتزامات خارطة الطريق، وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بإعادة هيكلة قوات الأمن الفلسطينية. وكان ذلك مقبولاً لدى كل من الفلسطينيين والإسرائيليين.

ومع ذلك، لم يتقبل الإسرائيليون فكرة اللقاء الدولي (أو مؤتمر أو اجتماع، أياً كانت التسمية). كان لدى أولمرت اجتماع في واشنطن تم الترتيب له منذ زمن بعيد وموعده الآن في التاسع عشر من حزيران/يونيو. ولحسن المصادفة أن حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية التي جمعت فتح وحماس انهارت منذ أقل من أسبوع مضى. وحيث إن شراكة فتح المؤقتة مع حماس قد انتهت لم يعد لدى أولمرت أسباب كثيرة للاعتراض على اجتماع دولي طالما أن أحداً لا ينتظر منه إنجاز الكثير. قال: "أنا مستعد للتفاوض، لكنني لا أريد الأوروبيين وغيرهم في الوسط". إذن الفكرة الأساسية لهذا الاجتماع ستكون إطلاق مفاوضات ثنائية بين الطرفين لا أن نحل محلهما. وبعد أربعة أسابيع أعلن الرئيس بأنه سوف يعقد اجتماعاً دولياً حول القضايا الإسرائيلية الفلسطينية قبل انتهاء العام. ولم يحدد موعداً أو مكاناً. ولا يزال أمامنا عمل كثير يجب إنجازه تحضيراً لهذا الاجتماع. ولن نوجه الدعوات للمشاركين إلا بعد انتهاء هذا العمل.

لقي احتمال عقد اجتماع دولي حول سلام الشرق الأوسط ترحيباً وقبولاً واسعين لدى زملائي في اللجنة الرباعية الخاصة بالشرق الأوسط – الروس والأوروبيين. لكن مشكلتي الكبرى كانت الحيلولة دون تسرعهم نحو الميكروفونات لإعلان النبأ قبل أن يعلن الرئيس عنه. وكنت أدرك أنني لن أجد مشقة مع هؤلاء الزملاء أثناء الإعداد للاجتماع. لكن المشقة مع العرب ستكون أكبر.

وفجأة ودون سابق معرفة كان لدى العرب كل أنواع التحفظات وبواعث القلق والمطالب، وهم الذين ما برحوا لسنين طويلة يتوسلون لأجل مؤتمر للسلام. كان

ديفيد ويلش مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى، يقضي الساعات الطوال في التجوال والزيارات وعلى الهاتف معهم. أثناء زيارتي التي قمت بها بعد أسبوعين من الإعلان اجتمعت مع المصريين والسعوديين. رفضوا قبول الفكرة، تاركين لي أمر أن أشرح للصحافة بأنني لا أتوقع لأحد أن يقبل دعوة لم تصدر بعد. حسن سيكون ذلك نقطة جيدة للحديث على أية حال.

عدت إلى الشرق الأوسط لأربع مرات قبل الاجتماع - كانت الزيارة الأخيرة العشرين خلال عملي وزيرة للخارجية. فقد التزمنا بعقد اجتماع دولي في أنابوليس في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر. والمؤسف أنه لم يكن ثمة توافق حول ما الذي سيفعله هذا الاجتماع، فقررنا ألا نرسل أي دعوة حتى يوافق الجميع على الحضور. وعلى مرات عدة أوشك هذا الأمر كله على الوقوع في خطر الانهيار.

ولكن في بداية شهر تشرين الثاني/نوفمبر بدأت الأمور تتحسن. أعلنّا أن الاجتماع الدولي سوف يعقد في الأكاديمية البحرية في أنابوليس، وهي المدينة التي استضافت سابقاً عملية سلام كان لها أهمية تاريخية. ففي عاصمة ولاية ماريلاند صادق الكونغرس على معاهدة باريس عام 1873 التي أنهت رسمياً الثورة الأمريكية وجعلت بلدنا يخرج للوجود. وهذا المكان يشكل موقعاً آمناً خارج واشنطن لمختلف الوزراء ورؤساء الدول ليطلقوا عملية سلام من نوع مختلف في موقع له أهميته التاريخية.

في مطلع الشهر حضرتُ منتدى سابان Saban Forum في القدس وألقيت كلمة لقيت قبولاً حسناً أكدت فيها بقوة ومحبة على صداقتنا مع إسرائيل. فقد قلت إن زيارتي الأولى إلى إسرائيل كانت "مثل العودة للديار إلى مكان لم آتِ إليه من قبل". وبناء على طلب أولمرت لم أذكر شيئاً بخصوص الاجتماع الدولي. فقد قال لي في حديث هاتفي في الأسبوع الفائت "أريد أن أفعل ذلك بطريقتي". وعندما تكلم بعدي ألقى خطاباً شكل اختراقاً حقيقياً أوضح فيه أنه جاهز للمفاوضات، ومؤيد بقوة للاجتماع في أنابوليس. وقالها بلغته العبرية، ذلك أنه كان على ثقة بأن كلامه يذاع على الهواء مباشرة إلى جميع أنحاء البلد.

لم يكن سهلاً تأمين تعاون العرب. أثناء زيارتي السابقة قبل شهر اقترح وزير الخارجية المصري تأجيل الاجتماع. ولم أفهم ما الذي يُفترض بنا أن ننجزه من جراء هذا التأجيل. فأدركت أن عملي قد قسم لي وذلك أثناء مأدبة عشاء في

الجامعة العربية واللجنة الرباعية الخاصة بالشرق الأوسط في القاهرة. وجدت نفسي أدافع عن القرار الخاص بعقد الاجتماع وعن الاجتماع ذاته، مهاجمة إياهم لغياب الحماس الظاهر. وأخيراً، تحدث وزير الخارجية السعودي سعود الفيصل وكشف السر، قائلاً الجميع يريدون الاجتماع ولكن يخشون الفشل. واستشهد ثانية بأعمال العنف التي اندلعت في أعقاب كامب ديفيد. وقلت في نفسي: "لأربع سنوات وأنتم تريدون اجتماعاً لتثبتوا أن إدارة الرئيس بوش ضالعة في عملية السلام، والآن تخشون الفشل".

أجبته قائلة: إن العبارة الأثيرة عندي هي من الفلم السينمائي *Apollo 13* التي تقول "الفشل ليس خياراً". وابتسم الجميع، وقال سعود على مسمع من الجميع وللمرة الأولى: إن السعودية تعتقد بأن الاجتماع الدولي سيخرج بنتيجة حسنة.

والآن، بعد أن حصلت على دعم لفكرة الاجتماع بدأت مهمة وضع مسودة الدعوة التي ستذكر ما الذي يعتزم هذا الاجتماع فعله وما الذي يفترض بالعرب والإسرائيليين أن يقولوه. أراد العرب أن تنص الدعوة على شروط لاتفاقية سلام. وأراد الإسرائيليون ما هو أكثر من الزمان والمكان. أراد العرب الإشارة إلى مبادرة السلام السعودية لعام 2002 لتكون أساساً للمفاوضات. وهذا غير مقبول لدى الإسرائيليين الذين لم يروا فيها أساساً لأي شيء. واتفقنا على ذكرها دون توصيف دورها. أراد الفلسطينيون تسمية القضايا الجوهرية – الحدود والأمن واللاجئين والقدس. وقال أولمرت: "هذا الأمر سوف يؤدي إلى سقوط حكومتي". وأراد العرب وضع موعد نهائي لإبرام اتفاقية. فسألت: "في الدعوة؟" وتنازلوا عن هذه الفكرة.

ثم برزت مسألة من يجب أن ندعو. لا أحد اقترح إيران، أما سورية فهذه مسألة أكثر صعوبة. بشار الأسد مكروه من معظم زملائه، لكن أحداً لا يريد استثناء السوريين. وقد أكد لنا المصريون قبل إعلان الرئيس عن المؤتمر بأنهم لا يهتمون إن دُعيت سورية، والآن يصرون على مشاركة السوريين. تحدثتُ مع الرئيس بهذا الشأن واتصلت مع أولمرت الذي وافق أخيراً على توجيه الدعوة لدمشق. لكن السوريين قالوا قبل قبولهم للدعوة بأنهم لن يأتوا إلا إذا كان ثمة ذكر لمسار مفاوضات لاستعادة مرتفعات الجولان، وهي منطقة متنازع فيها على الحدود بين الإسرائيليين والسوريين. وأراد اللبنانيون ذكر مزارع شبعا. وقررنا القول بأن

الاجتماع هو بشأن المسار الإسرائيلي الفلسطيني وأن نذكر القضايا الأخرى المعلقة على أنها مفتاح للسلام الشامل.

ووصلت القضايا النهائية إلى ذروتها أثناء اجتماع للجامعة العربية عُقد في نهاية الأسبوع وذلك قبل أسبوع واحد من موعد الاجتماع في أنابوليس. فقد أوضح العرب بأنهم سيصوتون ككتلة واحدة حول حضور الاجتماع. ها نحن هنا، عشرة أيام باقية على الموعد المحدد ولم نتلق أي موافقة حول من سيأتي وما الذي سوف تنص الدعوة عليه. أجريت أكثر من عشرين مكالمة هاتفية في نهاية الأسبوع، ومعظمها مع المصريين والأردنيين وعبد الله بن زايد آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة. في مرحلة معينة سمعت أن العرب سيوافقون، لأجد أن الإسرائيليين يتشددون في موقفهم. ذهبت إلى كراوفورد لأجتمع بالرئيس قبل أسبوع، وكان عند كل وجبة طعام في إجازة نهاية الأسبوع يسألني: "هل انتهيت؟"

وكنت أجيب: "كلا سيدي ولكن سوف ننتهي". كنت آمل ذلك، في الحد الأدنى.

وأخيراً، في مساء يوم الأحد وضعتُ القطع جميعاً في أماكنها، ويوم الاثنين أرسل الرئيس دعوته. أولمرت قفز من هول المفاجأة عندما رآها، قائلاً توجد فيها إشارات لمبادرة السلام السعودية التي لم يوافق عليها. اتصل بالرئيس لكن الرئيس لم يشأ أن يضعف مكانتي، قال له: "اتصل بكوندي". وأخيراً قلت: إن تلك الإشارة التي أساءت إليه هي نتيجة مفاوضات اللحظة الأخيرة ولكنها لا تغير شيئاً في طبيعة الاجتماع. وبأنني أنا أتحمل المسؤولية إن خرج شيء عن المسار في أنابوليس. يبدو أن قولي هذا هدأ من روعه. وأصبحنا الآن جاهزين للاجتماع الدولي الذي، بالمناسبة صار يدعى مؤتمراً.

45

الحكم بقانون الطوارئ

كان **التحضير لاجتماع دولي** حول الصراع الإسرائيلي الفلسطيني عملاً يتطلب تفرغاً كاملاً، فهو بالطبع عمل يتصدر الأولويات. ولكن لم تكن ثمة مشكلة استأثرت الاهتمام في ربيع وصيف عام 2007 أكثر من الوضع السياسي المتدهور في الباكستان.

كانت المعارضة للرئيس برويز مشرّف تتصاعد من مناطق عديدة مع اقتراب الانتخابات الرئاسية. وقد علق الرئيس الباكستاني في جدال مع المحكمة العليا في الباكستان حول دستورية قراره في الترشح للانتخابات وهو رجل عسكري: هل يمكن لرئيس الباكستان أن يكون في الوقت عينه رئيس أركان جيشه؟ في شهر آذار/مارس عام 2007 أقدم مشرّف على تعليق عمل رئيس القضاة قبل أن تنظر المحكمة في قرار تصدره. فكانت خطوة مشرف هذه شرارة البداية لانطلاق احتجاجات من المحامين وغيرهم من جهات أخرى في المجتمع المدني استمرت لشهور. وتزايدت انتقادات الصحافة الباكستانية أيضاً لحكم مشرّف.

في غضون ذلك، تصاعدت المواجهات بين الحكومة الباكستانية والمسلحين الإسلاميين الذين احتلوا المسجد الأحمر في إسلام أباد منذ عام 2006. فأقدم الجيش الباكستاني على مداهمة المكان في العاشر من تموز/يوليو منهياً بذلك هذا الحصار، وهذا ما أشاع الارتياح لدى المواطنين. وبالرغم من ذلك، رأى البعض أن هذا العمل الذي قام به الجيش جزء من حملة كبيرة كان من شأنها أن جعلت من الصعوبة بمكان التمييز بين المسلحين وخصوم مشرّف السياسيين.

كنت أرقب الأحداث الجارية في إسلام أباد بعين حذرة، وأبقيت على اتصالي الوثيق مع سفيرتنا هناك آن باترسون Anne Patterson. تعتبر آن واحدة من أقوى

سفرائنا في العالم وهي جديرة بهذه الصفة، لها اتصالات جيدة في الباكستان حيث لديها علاقاتها الوثيقة مع مختلف ألوان الطيف السياسي.

تتمتع آن بهدوء أعصاب لا مثيل له وقلما تنفعل، ومع ذلك استطعت أن ألمس المخاوف في صوتها حين طلبت مكالمتي بإلحاح في الثامن من آب/أغسطس. كانت البرقيات الواردة من السفارة تتحدث عن تقارير تقول بأن مشرّف قد يعلن حالة الطوارئ. فقالت السفيرة: والآن هو على وشك أن يفعل ذلك. سوف تلتقيه صباح اليوم التالي. في وقت لاحق من ذلك اليوم من المقرر أن أجتمع مع الرئيس بوش في موعد محدد مسبقاً، وتحدثنا عن ضرورة منع مشرف من "فعل شيء غبي". وذهبت إلى البيت في تلك الليلة وأنا أشعر بقلق عميق إزاء ما سمعت.

يوجد فارق قدره ثمان ساعات في التوقيت بين إسلام أباد وواشنطن. رن جرس الهاتف وأيقظني مذعورة من نوم عميق عند الساعة الواحدة بعد منتصف الليل. سوف تذهب آن للقاء مشرّف، وكانت أكثر تخوفاً من الليلة الفائتة، ذلك أنه على حافة فرض الحكم العسكري. وطلبت إليها أن تتصل بي عقب لقائها معه، وحاولت العودة للنوم. ثم رن جرس الهاتف ثانية بعد نصف ساعة. لست أدري إن كنت قد نمت أم لا لكنني فزعت لسماع رنين الهاتف.

قال الضابط المناوب في مركز العمليات بوزارة الخارجية: "سيدتي، السفيرة باترسون تريد التحدث إليك بإلحاح". قالت السفيرة مباشرة ودون الكثير من القلق: "أعتقد أن من الأفضل أن تكلميه".

وسألت: "الآن؟"

أجابت: "نعم، سيدتي الوزيرة. أعتقد أنه سيقوم بهذا الإعلان قبل انتهاء النهار".

فقلت: "اتخذي الترتيبات؟" ونهضت لأغسل وجهي وأجمع أفكاري.

عند الساعة الثانية اتصلت بالرئيس مشرّف وقلت: "السيد الرئيس، سمعت بأن قراراً صعباً أمامك الآن"، محاولة أن أحتفظ باحترامي له وفي الوقت عينه أبدو حازمة. أوضح لي أن من الضروري إعلان حالة طوارئ في البلاد بسبب العنف المنتشر في الباكستان، ومع ذلك سوف تجرى الانتخابات في الخريف، ولكنه، كما قال، مضطر لإنقاذ البلاد.

توسلت إليه بألا يفعل. فقد كانت الباكستان تتخذ خطوات مترددة نحو

الديمقراطية، حيث الانتخابات سوف تجرى في غضون شهور قليلة. وتعليق الدستور من خلال الإعلان عن حالة طوارئ سيكون خطوة كبرى للوراء. ولم يكن ثمة ما يؤكد بأن هذا الإعلان سيضع نهاية للعنف، بل سوف يفاقم الأوضاع في الواقع. وكنا على قناعة بأن مشرّف بعمله هذا يلحق ضرراً كبيراً بمنصبه الرئاسي لا يمكن إصلاحه. فقلت: "ستفقد مصداقيتك، ولا أرى كيف يمكنك الترشح للرئاسة بعد أن تفرض حالة الطوارئ". فقد كان لدي أمل بأن يكون ثمة أثر لهذه الحجة في نفسه. تحدثنا بين أخذ ورد لنحو ربع ساعة. وتوسلته للمرة الثانية بألا يفعل ما كنت أخشى من وقوعه. ولم يكن ثمة ما هو أكثر من ذلك لأقوله. بعد ساعات أعاد مشرف التأكيد أمام الرأي العام عن التزامه بالانتخابات الرئاسية والبرلمانية القادمة ولم يقل شيئاً بخصوص حالة الطوارئ.

قال الرئيس حين تحدثت معه في اليوم التالي: "لقد نجحتِ في ذلك".

أجبت: "حالياً."

فسأل الرئيس: "أتظنين بأنك قدمت له النصيحة الصائبة؟ وافترضي أن أعداءه انقضوا عليه الآن؟ فسوف يحمّلنا المسؤولية".

أجبته: "ربما يحمّلني أنا المسؤولية. أما علاقتك أنت به فلا دخل لها".

برغم ذلك، كان واضحاً بأن مشرّف باق في مكانه في الوقت المستقطع. وكنت أعتقد بأنه حظه السعيد هذا قد بدأ يتلاشى، لكن الكثيرين في هذه الإدارة لا يشاركونني هذا الرأي. والسؤال الآن: كيف نستفيد من الوقت الذي اشتريناه لنخلق الظروف الأفضل للانتخابات القادمة؟ وكان الجواب، كما نعتقد، يكمن في إيجاد تحالف بين القوتين السياسيتين العظميين في البلد وهما مشرّف ورئيسة الوزراء السابقة بناظير بوتو.

كان مشرّف في مطلع عام 2007 قد طلب المساعدة لترميم خلافاته مع بوتو زعيمة المعارضة القوية التي عاشت في منفى من اختيارها طوال مدة حكمه. كانت محاولة يائسة، ولكن إن تمكن هذان الخصمان من التوصل إلى ترتيب لتقاسم السلطة فذلك سوف ينقل ثقل السياسة نحو المعتدلين ويضعف الإسلاميين، كما يضعف أيضاً رئيس الوزراء السابق نواز شريف الذي تحوم حوله شبهات أكثر من أي شخصية أخرى بارزة في الباكستان بوجود علاقات وثيقة له مع المسلحين.

أصبح ريتشارد باوشر Richard Boucher، مساعد الوزيرة لشؤون جنوب

ووسط آسيا، الرجل الذي اختارته الولايات المتحدة لاستكشاف آفاق التوصل إلى هكذا اتفاق. قام بجولات مكوكية بين الفريقين - إذ كان يلتقي بناظير بوتو في لندن - وتوصل إلى جعلهما قريبين جداً من الالتقاء مباشرة وجهاً لوجه. وحصل اللقاء بينهما في الإمارات العربية المتحدة في أواخر تموز/يوليو، وكانت محادثات شاملة غطت كل شيء. عندما تحدثت مع مشرّف لأقنعه بعدم إعلان حالة الطوارئ وعدته بأن نضاعف جهودنا للتقريب بينهما.

وتابع باوشر جولاته المكوكية مرات عدة في خريف ذلك العام. ومع مطلع تشرين الأول/أكتوبر كان ثمة أربعة قضايا معلقة، هي: متى سيتخلى مشرّف عن زيه العسكري (قبل أم بعد الانتخابات)، وهل ستتمتع بناظير بوتو وزملاؤها في الحزب بالحصانة في قضايا فساد عديدة ضدهم (ومنهم زوجها)، وهل ستصبح رئيسة للوزراء بالرغم من وجود شرط دستوري يمنع ولاية ثالثة (تولت المنصب لولايتين)، وأخيراً هل يؤيد مشرّف عودتها إلى الباكستان قبل الانتخابات؟

طرحت هذه الأسئلة على مشرّف في مكالمة هاتفية أجريتها معه في الثالث من تشرين الأول/أكتوبر عند الساعة 4:47 مساء. وعند الساعة 5:47 مساء نقلت أجوبته إلى بناظير بوتو. وعند الساعة 6:18 مساء تحدثت ثانية مع مشرّف، وفي الساعة 6:53 تكلمت مع بوتو. واستمر هذا الوضع لكل نصف ساعة حتى صارت الساعة 11:28 ليلاً، حيث أجريت خلالها تسع مكالمات إضافية بين أخذ ورد.

كانت بوتو ترتاب في دوافع مشرّف، وهو بدوره يرتاب بدوافعها. مكالمة هاتفية تقربنا خطوة نحو الاتفاق لتأتي بعدها خطوة لتلغي ما تم إنجازه. فقد كانت بوتو تقول دائماً بأن عليها أن تقنع مؤتمر حزبها، لأن أعضاء المؤتمر لا يرغبون بعقد اتفاق مع مشرّف. وكنت أذكّرها بضرورة فعل ذلك لمصلحة البلد - ولا شيء كالتحالف بينهما يتيح إجراء الانتخابات في بيئة مستقرة.

وبينما كنت أقوم بهذه المكالمات الهاتفية المكوكية تساءلت كثيراً عما إذا كنت أفعل الصواب. ترتيبات اقتسام السلطة لا تخلو من المصاعب، ذلك أن الأحزاب، عموماً، لا ترغب حقاً بمن يشاركها في السلطة. وكنت أخشى أيضاً بأن نُتّهم بالتدخل في العملية الديمقراطية. لماذا لا نترك الانتخابات تحدث ومن ثم تتساقط القطع كيفما تسقط؟ لا أخفيكم أن لكلا الفريقين سلبياته وإيجابياته: مشرف جاء للسلطة بانقلاب عسكري لكنه يحكم سيطرته ويدعمه جيش قوي؛

وبوتو وأفراد عائلتها متورطون في مشكلات فساد كبيرة، ومع ذلك فقد برزت هي رمزاً للإصلاح في الباكستان ولديها نبض سياسي ليبرالي عموماً. وكلا الخصمين معتدلان وعلى استعداد لمحاربة التطرف - أو على الأقل كما قد يفعل أي سياسي باكستاني. لكن ترتيب تقاسم السلطة سيكون مجرد خطوة واحدة باتجاه الديمقراطية في الباكستان، وكنت أعتقد بأنها خطوة جوهرية بكل تأكيد قبل أن يمضي هذا البلد قُدُماً.

أويت إلى فراشي عند منتصف الليل تقريباً، وفي الساعة 12:41 بعد منتصف الليل أيقظني مشرّف. وليس لي أن أنزعج فأنا قلت له إنه يستطيع أن يكلمني وقت يشاء. ثم اتصلت ببوتو عند الساعة 58:4 صباحاً لأنقل لها آخر عرض. وفي الصباح تكلمت مرة أخرى مع كل واحد منهما. أمامهما اتفاق غير مؤكد - ليس نهائياً لكنه كثير التفاصيل بما يكفي ليتيح لبوتو العودة إلى الباكستان والترشح للانتخابات التي سوف تُجْرى في منتصف كانون الثاني/يناير.

كان ثمة شائعات أدخلت تعقيدات في هذا الاتفاق، تقول إن مشرّف يعتزم خلع بزته العسكرية بعد الانتخابات الرئاسية، وبأنه سيرشح نفسه بصفته رئيس أركان الجيش الباكستاني. لكن بوتو أخبرتني بأنها لا تثق بأنه سيفي بعهده. وقالت: "سوف أعتبر هذا كضمانة أمريكية بأنه سوف يفعل".

جرى الإعلان عن هذا الاتفاق في الرابع من تشرين الأول/أكتوبر. وعندما عادت بوتو إلى الباكستان في الثامن عشر من الشهر استُقبلت لدى عودتها بمحاولة اغتيال حيث تم تفجير قنبلتين في تجمع احتفالي بعودتها. نجت هي لكن قُتل ما يقرب من 140 شخصاً.

وما كان من شأن "نصر" مشرف في الانتخابات الرئاسية في السادس من تشرين الأول/أكتوبر إلا أن زاد في تأجيج الوضع. في هذا الشهر وحتى نهايته نظرت المحكمة العليا في استدعاء يطعن في صحة النتائج بحجة أن مشرف خالف الدستور من خلال ترشحه للانتخابات وهو لا يزال محتفظاً بموقعه العسكري. ومع اقتراب صدور قرار المحكمة تزايد اهتياج مشرّف - يبدو في الظاهر متخوفاً من أن توجه له اتهامات بالخيانة لو تصرفت المحكمة. في هذه الآونة لا يمكن لأي حجم من التدخل من جانبي - أو من جانب الرئيس الذي حذره - من منع مشرّف من إعلان حالة الطوارئ. وفي الثالث من تشرين الثاني/نوفمبر علق مشرّف العمل

بالدستور وفصل عدداً من كبار القضاة من مناصبهم بمن فيهم رئيس المحكمة العليا.

* * *

صباح ذلك اليوم قلت للرئيس ونحن في المكتب البيضوي: "انتهى مشرّف". فرد قائلاً: "لا أظن ذلك. فالجيش معه".

عندئذ بدا الرئيس أكثر حزماً وتوكيداً إذ قال: "لا أريد لأحد أن يسحب البساط من تحت قدميه. ولن تكون الولايات المتحدة في موقف من يحاول الإطاحة به". لم أخالفه الرأي، ولكننا كنا معروفين بميلنا لتأييد الديمقراطية في الباكستان، وأن مشرّف قد نسف كل الفرص للانتقال السلمي للسلطة.

فقلت: "سيدي الرئيس، لقد بذلتُ جهوداً كثيرة معه ليخلع بزته العسكرية ويسمح لبوتو بالترشح لمنصب رئيس الوزراء. وقدم تعهداً صريحاً لوزيرة خارجية الولايات المتحدة. وإذا تراجع عن ذلك الآن فلن يكون لنا علاقة في الباكستان، حتى لو كان لنا علاقة مع مشرّف".

لم يكن أحد في المكتب البيضوي آنذاك سوى نائب الرئيس وستيف وجوش بولتن، لذلك استطعنا أن نكون بمنتهى الصراحة فيما بيننا. قال الرئيس: "لا أريد لأحد أن يعترض عمله". وأضاف نائب الرئيس قائلاً بأن مشرّف عنصر جوهري وضروري في الحرب على الإرهاب.

فقلت: "لم يتبق له مصداقية لدى الشعب الباكستاني. والمسألة مسألة وقت قبل أن ينتهي". وأكدت للرئيس بأنني لن أقول شيئاً علانية يهز كيان مشرّف، ولكنني أصررت بأن علينا أن ننتقد فرض قانون عسكري. وقد فعلنا ذلك، وهذا ما جعل مشرّف يؤنّب آن باترسون بقوة "لتخلّينا" عنه. وقال الرئيس بأنه سوف يقوم شخصياً باستغلال الوقت المتبقي قبل موعد الانتخابات البرلمانية القادمة للتشاور مع مشرّف ويجعله يفعل الصواب، أي الوفاء بوعده بأن تكون المنافسات حرة وعادلة. إنه عمل صعب دون شك لكن الرئيس قام به دون كلل.

واستمر الوضع في البلاد في التدهور. وكنا نحث مشرّف بشكل يومي تقريباً على الالتزام برفع حالة الطوارئ وإجراء الانتخابات. وأخيراً وفي الحادي عشر من تشرين الثاني/نوفمبر تعهد بإجراء الانتخابات البرلمانية في شهر كانون الثاني/يناير، لكنه دافع عن قراره الخاص بفرض حالة الطوارئ. سئل الرئيس بوش عن

الوضع، وكما اتفقنا، ناشد مشرّف بإجراء الانتخابات وإعادة العمل بالدستور الباكستاني. لكن الرئيس في محاولة لموازنة مصالحنا دافع عن دور الرئيس الباكستاني في قمع المتطرفين، وأوضح بأنه لا يزال حليفنا. وقد ظن البعض أن هذا الموقف كان قريباً جداً من تبرئة مشرف مما فعله. وتحدثنا عن ذلك، الرئيس وأنا. وكنا في موقف ضعيف لا نحسد عليه. يتعين على مشرّف أن يرفع حالة الطوارئ.

ظهرت بناظير بوتو أمام عدسات التلفزة من مقرها في لاهور حيث وُضعت تحت الإقامة الجبرية. وقالت للعالم أجمع بأنها لن تتعاون مع مشرّف بعد الآن، مستبعدة أي أمل باق لاتفاق حول اقتسام السلطة، ومعلنة التحدي والمجابهة في الانتخابات القادمة في كانون الثاني/يناير. كانت خطة تقاسم السلطة تقضي بأن تصبح بوتو رئيسة للوزراء إذا فاز حزبها بأكبر عدد للمقاعد في البرلمان ويبقى مشرف رئيساً للدولة. وعلى هذا النحو تتوحد قوى الاعتدال.

والآن تراجعت بوتو عن هذا الاتفاق بسبب حالة الطوارئ. فقد قالت: "لقد انتهى حواري معه". اتصلت بها وطلبت إليها أن تعيد النظر في موقفها هذا، لكنها كانت مصرة. بعد أيام قليلة عاد نواز شريف إلى الباكستان من منفاه. وبدا بيت الكرتون الذي بناه مشرّف يتداعى.

وجاء الفصل الأخير للرئيس الباكستاني المحاصر عندما اتضح بجلاء بأنه بدأ يفقد التأييد من داخل الجيش، هذه المؤسسة التي كان يعول عليها لدعم استمرارية حكمه. وبعد مفاوضات مضنية استقال من منصبه العسكري كما وعد وسلّم القيادة للجنرال أشفق برويز كاياني Ashfaq Parvez Kayani، وذلك في اليوم الذي سبق أداءه اليمين الدستورية رئيساً للبلاد. ثم رفع حالة الطوارئ أخيراً في الخامس عشر من كانون الأول/ديسمبر. وبقي رئيساً للبلاد لثمانية شهور فقط. لقد انتهى أخيراً الحكم السياسي لبرويز مشرّف. أجريت في الباكستان انتخابات برلمانية حرة وعادلة. وعندما تعين عليه أن يتنحى أخيراً فقد تنحى بشكل سلمي. وهذا يعد إنجازاً بالغ الأهمية بالنظر للظروف الراهنة، لكن ذلك كله كان بفضل الجهد الكبير الذي بذله معه الرئيس بوش.

46

وبدأت محادثات الوضع النهائي

خلع **برويز مشرّف** زيه العسكري في السابع والعشرين من تشرين الثاني/ نوفمبر المصادف لتاريخ افتتاح مؤتمر أنابوليس لسلام الشرق الأوسط. والجدير ذكره أن الأيام التي سبقت افتتاح المؤتمر شهدت نقاشات ومماحكات بين الأطراف المشاركة حول ما إذا كان سيصدر عن المؤتمر بيان مشترك، وما الذي سوف يتضمنه هذا البيان. ومرة أخرى كان الفلسطينيون يريدون نصاً يكون كاملاً قدر المستطاع لشروط اتفاق. بينما أراد الإسرائيليون ذكر القليل جداً في هذه الوثيقة.

لكننا نحن كنا نفضل إطاراً يتضمن العناصر الثلاثة للاتفاق، وهي: تنفيذ خارطة الطريق، وتأييد المفاوضات الثنائية المباشرة بين الطرفين حول القضايا الجوهرية، وفقرة شرطية تجعل تطبيق الاتفاقية خاضعاً للوفاء بكامل الالتزامات التي تنص عليها خارطة الطريق. وكنا أيضاً على استعداد لوضع جدول زمني لهذا الوفاء: وهو سنة واحدة. غير أن الشرط الأخير كان مثار نقاش ومحفوفاً بالأخطار. إن لم يبرم الطرفان اتفاقية بينهما فسوف يتحدث الجميع عن الفشل. لكنني وكما قلت لكل من يسألني أكدت بأن إدارة الرئيس بوش لديها موعد نهائي مهما كانت النتائج. ففي خلال عام واحد سيكون ثمة رئيس جديد للولايات المتحدة سواء تم التوسط لسلام فلسطيني إسرائيلي أم لم يتم.

بقي يومان فقط لافتتاح المؤتمر ولم يحصل أي اتفاق حول بيان مشترك. كان الإسرائيليون والفلسطينيون يتفاوضون فيما بينهم بمساعدة من ديفيد ويلش، والتقيت بهم على انفراد أولاً ثم مجتمعين معاً طول فترة ما بعد الظهيرة ولم نتفق على نص ما.

في تلك الليلة صحبت تسيبي ليفني والمفاوض الفلسطيني أحمد قريع (ويدعى أيضاً أبو علاء) لتناول العشاء في مطعم 600 Restaurant في حي ووترغيت. كانت إدارة المطعم متعاونة كعادتها دوماً، وخصصت لنا غرفة خاصة للعشاء والمباحثات. قلت لهما: "لن أفاوض حول النص الليلة ولكن يجب عليكم أن تجدوا أرضية مشتركة. لا نستطيع البدء بالمؤتمر ونحن على خلاف". كانت الأمسية ممتعة، بل ولعل قيام النادل في الخلط بين الطلبات – حيث قدم وجبة الطعام المشروعة لليهود إلى الضيف الفلسطيني ووجبة لحم البقر إلى ليفني النباتية – فقد شكل كناية رمزية للارتباك الحاصل تلك الأمسية.

في الأمسية التي سبقت يوم الافتتاح أقيمت مأدبة عشاء إيذاناً بانطلاق المؤتمر في قاعة فرانكلين بمبنى وزارة الخارجية. كانت دقة دبلوماسية الشرق الأوسط وحساسيتها ظاهرة للعيان بشكل لافت، لا سيما وأننا عملنا جاهدين لنحرص على عدم تقاطع درب الإسرائيليين ودرب السعوديين. وقد وعدت الأمير سعود بألا يتعرض لما يجبره على مصافحة محرجة مع وزيرة خارجية دولة إسرائيل اليهودية. لو حصلت لكان ذلك اختراقاً، لكنه ليس جديراً بالعناء: فقد نحتاج للسعودية لاتخاذ قرارات أكثر أهمية من هذه المصافحة بكثير إن اقتربنا كثيراً من إبرام اتفاقية. وبعد العشاء التقيت ثانية بالمفاوضين وحققنا بعض التقدم. ولكن مع انبلاج صباح المؤتمر جاءني ديفيد الذي ظل يعمل على هذه الوثيقة طوال الليل وقال إنها لم تنته.

جئت إلى البيت الأبيض لكي أستقل الطائرة العمودية إلى جانب الرئيس ونتوجه معاً إلى أنابوليس. سألني آملاً بجواب إيجابي: "هل لديك اتفاقية؟"

فأجبته: "كلا، سيدي. سوف يتعين عليك أن تضعها بنفسك. لقد جئت بهم إلى مرمى سهل. وعليك أنت أن تسلّمهم الاتفاق". ابتسم الرئيس ابتسامة عريضة. وأدركت أنه يستمتع بهذه اللحظة ويعمل بنفسه في قضية سلام الشرق الأوسط. واتفقنا على أن يجتمع هو على انفراد مع أولمرت وعباس عندما يصلان إلى الأكاديمية البحرية. وأنا سأواصل عملي مع المفاوضين.

بعد أن جلس لدقائق قليلة مع الزعيمين طلب الرئيس انضمامنا جميعاً إلى المحادثات. فقال: "حسن، نحن نريد اتفاقاً. وهذا ما اتفقنا عليه، أصدقائي وأنا. والآن، يا تسيبي ويا أبو علاء ويا كوندي، اذهبوا معاً وعودوا إليّ باتفاق". هذا ما

كنا بحاجة إليه، فالساعة تدق والوقت يمضي. أمضى أولمرت بضع دقائق مع ليفني، والفلسطينيون اجتمعوا معاً. وأنهينا البيان قبل بدء المؤتمر بعشر دقائق.

أخذ ستيف هادلي الوثيقة وبدأ البحث عن أحد المساعدين ليصوغها بنص يستطيع الرئيس أن يقرأه، وأقصد بالحروف الكبيرة. فقال الرئيس: "أعطنيها، سأقرؤها كما هي".

ومضى الرجال الثلاثة معاً نحو قاعة المؤتمر – واصطف على جانبي الممر نطاق من ضباط صف سلاح البحرية. رُفعت في ساحة الأكاديمية البحرية الأعلام الأمريكية والإسرائيلية و الفلسطينية. لم يكن هذا العلم معروفاً على المستوى العالمي، لكن تلك هي المرة الأولى التي يحضر فيها الفلسطينيون مؤتمر سلام دولي تحت علمهم الخاص. شعر عباس بفخر كبير.

عندما دخلوا القاعة المكتظة بالحضور كان ثمة توقع كبير لما سوف يقولونه. أما الرهان فكان بأنه لن يصدر عن المؤتمر بيان مشترك. لذلك عندما قرأ الرئيس نص الاتفاق بعد أن وضع نظاراته الخاصة بالقراءة وهذا ما أضاف شيئاً للحظة هي مكهربة أصلاً، لمست تنفس الجميع الصعداء. بدأ المؤتمر وأمامه نتيجة النجاح، ألا وهي انطلاق مفاوضات ثنائية رسمية تنهي الصراع بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

ثم ألقى الزعيمان كلمتيهما، كانت كلمة أولمرت بصراحة القول أكثر تصالحية من كلمة عباس. ولكن كان جالساً إلى الطاولة سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي الذي تجشم عناء خاصاً للحضور على الرغم من سوء صحته في ذلك اليوم. كان يرتدي لباسه التقليدي مع أن هذا الرجل الذي تلقى علومه بجامعة برنستون غالباً ما يرتدي الزي الغربي عندما يأتي إلى الولايات المتحدة. كنت على علم بأن الأمير سعود سيغادر بعد إلقائه لكلمته إلا أن مجرد حضوره له أهميته البالغة. والسعوديون أيضاً جاؤوا وحضروا المؤتمر تحت علم بلادهم وليجلسوا قبالة الإسرائيليين للمرة الأولى. كانت لحظة عظيمة أن أرى ممثل المملكة العربية السعودية يصفّق لكلمة رئيس الوزراء الإسرائيلي.

بعد مغادرة الرئيس وأولمرت وعباس توليت أنا رئاسة المؤتمر. رحبت بالوزراء وتحدثت قليلاً عن المهمة الماثلة أمامنا، مؤكدة بأننا جئنا إلى هذا المؤتمر لندعم الطرفين لا لنفاوض بالنيابة عنهما. دعوت الأمير سعود للكلام أولاً ليتمكن من المغادرة. كانت الكلمات جميعها إيجابية بامتياز. حتى كلمة الوفد السوري كانت

تصالحية، وحرصت على أن أعاملهم بكل احترام. وبالطبع أرسلتْ دمشق نائب وزير الخارجية. وقلت لنفسي: "هذا ما هو مناسب لها. قَدَمٌ في المجتمع الدولي والقدم الأخرى في ممارسة العنف".

كل من يريد أن يقال عنه بأنه "لاعب" سعى للحضور إلى مؤتمر أنابوليس، الذي يعتبر أول مؤتمر لسلام الشرق الأوسط منذ نحو عشرين عاماً. كان لقاءً رائعاً جمع وزراء من بلدان ليس لها مصالح في الشرق الأوسط إن صح القول. البرازيل لها الحق في مكان بهذا المؤتمر بسبب ما لديها من جالية فلسطينية كبيرة. وطالب الفاتيكان بحضور مندوب عنه. ومن ذا الذي يقول لا للبابا؟ بعض البلدان الأوروبية الصغيرة استندت إلى علاقاتها الجيدة مع الولايات المتحدة لتحظى ببطاقة دعوة للمؤتمر. كان مشهداً رائعاً بحضور أكثر من خمسين وفداً.

كان التحدي الصعب أمامي أن أجلس في المنصة وأبدو مهتمة بكل خطاب يلقى بغض النظر عما له صلة بفرص حصول مفاوضات ناجحة. وكنت قد اقترحت ألّا ضرورة ليتحدث الجميع. ولكن من ذا الذي ليس لديه الرغبة بألا يغتنم فرصة ثمينة كهذه - كل وزير تكلم.

وأخيراً وعند انتهاء يوم طويل بدأتُ كلمتي التي تُجمل أعمال المؤتمر. كنت قد أعددت بعض الملاحظات الجيدة نوعاً ما أعيد التأكيد فيها على دعم الولايات المتحدة للمفاوضات مستخدمة عبارات نمطية تؤكد على مواقفنا الجوهرية. لقد نظرتُ إلى هذا الجمع من الحضور وقررتُ أن أضع جانباً كلمتي التي سبق وأعددتها.

وارتجلت كلمة استهللتها بالقول: "لقد ذكرنا كلمة 'حل الدولتين' مراراً حتى إنها لتبدو اليوم خالية من التشويق ولا معنى لها. لكننا نتحدث اليوم عن حياة الناس التي يمكن تغييرها. أرايتم، أعرف شيئاً عما يشعر به الفلسطينيون والإسرائيليون. فقد نشأت وترعرعت في بيرمنغهام بولاية ألاباما في عصر كان بغيضاً جداً لمن هم سود البشرة. أعتقد بأنني أعرف كيف يبدو وضع أم فلسطينية وهي تقول لطفلها بأنها لا تستطيع السفر في ذلك الطريق - لأنها فلسطينية. وأعرف ذلك الغضب والذل الناتجين عن هكذا وضع. وكان على والدتي أنا أن تقول ذلك - لأنني سوداء وهنالك أماكن لا أستطيع أن أذهب إليها بسبب لون بشرتي. وأعرف أيضاً كيف يبدو وضع أم إسرائيلية وهي تؤوي طفلها إلى فراشه ولا تدري

ما إذا كان ثمة قنبلة ستقتله في الليل. لقد تعيّن على والديّ أن يواسياني عندما قُتلت صديقتي الصغيرة في تلك الكنيسة بمدينة بيرمنغهام عام 1963. لا بد أنهما تساءلا كثيراً إن كنت أنا حقاً في أمان. لا ينبغي أن يعيش الناس على هذا النحو. لذلك علينا أن نؤسس لدولة فلسطينية تعيش بسلام وأمن إلى جانب دولة إسرائيل اليهودية وليس بسبب السياسة. يتعين علينا أن نفعل ذلك لأجل التغيير الذي سوف تجلبه في حياة الإسرائيليين والفلسطينيين".

ضجت القاعة بالتصفيق بعد أن أنهيت كلمتي. وأعلنت انتهاء الاجتماع، وجاءني الوزراء واحداً بعد الآخر ليشكرني لهذا الالتزام الذي أعلنته. وقال كل من تسيبي ليفني وأبو العلاء كلاماً متماثلاً إلى حد ما: "أنت فعلاً تتفهمين الوضع". وبصفتي وزيرة فأنا قلما أدع مشاعري تسيطر علي. ومن هذا المنطلق يتحتم على أسلوبي أن يكون تحليلياً هادئاً، وإن لزم الأمر قاسياً وحازماً. وأنا لم أخطط مسبقاً لهذا الاحتكام الذي تغلب عليه العواطف، وأحسست بأنه صائب وتبعت فطرتي. وسررت لذلك.

* * *

شكل مؤتمر أنابوليس رمزاً لما هو أكثر من مجرد تحرك للأمام في قضية الصراع الإسرائيلي الفلسطيني. فالبلدان الممثلة فيه - باستثناء سورية - هي أيضاً حصن المقاومة في مواجهة إيران. كنا نأمل بصدور قرار آخر عن مجلس الأمن الدولي قبل انتهاء العام. لكننا عملنا، هانك بولسون وأنا، ومن جانب واحد على تصنيف الحرس الثوري الإسلامي الإيراني بأنه يعمل على نشر أسلحة الدمار الشامل، وكذلك فيلق القدس الذي يعد النخبة في هذا الحرس لدعمه العنف، وهي المرة الأولى التي نضع فيها مؤسسات حكومية بكاملها في إيران على القائمة السوداء. كما صنفنا أيضاً ثلاثة مصارف إيرانية تملكها الدولة هي بنك مللي Bank Melli وبنك ملات Bank Mellat لتورطهما في أنشطة الانتشار النووي وبنك صادرات إيران Bank Saderat لتمويله الإرهاب. وعليه لا يسمح لأي مواطن أو منظمة خاصة في الولايات المتحدة بالتعامل بتعاملات مالية مع هذه الكيانات أو مع أعضائها، وأيضاً تُمنع الشركات الأجنبية من هكذا تعاملات لا سيما وأن الحرس الثوري الإيراني قد بات واسع التشابك في الاقتصاد الإيراني.

وأطلق هانك أيضاً ما أسماه، وهو المصرفي الاستثماري السابق، "معرض

طريق" محذراً فيه المسؤولين التنفيذيين في الشركات والماليين من أخطار التعامل مع إيران. كانت تلك فكرته الرائعة - نوعاً من حملة هامسة يقوم من خلالها وزير الخزانة بتذكير عمالقة المال والاقتصاد في العالم بأن إيران مكان معقد لا تكون فيه ارتباطات الشركات بالإرهاب وأسلحة الدمار الشامل ظاهرة للعيان دوماً. ويسألهم عن قصد: هل تريدون أن تستيقظوا ذات يوم لتجدوا أن مصرفاً أو شركة في إيران كنتم تتعاملون معها هي في واقع الأمر جبهة للحرس الثوري الإيراني؟ هل تريدون أن تجازفوا بسمعتكم؟ وكانت حملة ذات أثر فاعل. أعجبت بها المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل كثيراً حتى إنها خططت لاجتماع مع مجتمع الأعمال في بلدها لتحضهم على خفض ارتباطاتهم المالية مع إيران وقطعها.

ثم تلقينا في شهر تشرين الثاني/نوفمبر عام 2007 "تقديرات الاستخبارات القومية" تحت عنوان "سري للغاية" بأن إيران قد أوقفت برنامجها للأسلحة النووية الذي اشتبهنا به في خريف عام 2003. كل من يقرأ هذا التقييم سيصاب بصدمة، ذلك أن مضامين هذه الاستنتاجات تختلف كثيراً عن تلك التقديرات المقدمة إلينا قبل عامين. وما هو أكثر إثارة للقلق هو الأسلوب الذي بدت من خلاله عبارات تقديرات الاستخبارات القومية لعام 2007 تقلل من أهمية الأحكام الهامة التي تضمنتها. إن مجرد حقيقة تقول بأن برنامجاً لأسلحة نووية وجد في إيران - بصرف النظر عن زمن إيقافه - أو ما إذا تم إيقافه - تنبئنا بأن قائد البلاد الأعلى لديه النية للسعي للحصول على أسلحة نووية في لحظة زمنية معينة. وعلاوة على ذلك، إذا كان هذا التقييم دقيقاً فإنه يعني أن إيران قد وضعت هذا البرنامج وطورته في تحد واضح لالتزاماتها بموجب معاهدة منع الانتشار النووي.

كانت العبارة الهامة مدفونة في وسط نسخة هذه التقديرات التي رفعت عنها السرية. "برنامج إيران المدني لتخصيب اليورانيوم مستمر". هذا الاستنتاج هو في صميم الحجة، أي القدرات الفنية بأن إيران تسعى بنشاط لتحويل البرنامج المدني سراً لإنتاج أسلحة نووية. وبالنظر لمساعيها السابقة عن وجود برنامج أسلحة نووية سري لن يكون من غير المعقول الافتراض بأن طهران قد تعتزم متابعته مجدداً. وكنا نعلم أن هذا الاستنتاج في المجال العام سوف تطغى عليه ظلال تقييمات الاستخبارات القومية التي تحتل موضعاً أكثر بروزاً في النشر.

ناقشنا في مجلس الأمن القومي ولأسابيع عدة ما الذي يمكن عمله بهذه

التقييمات. وحيث إننا نعلم الاستخبارات الفاشلة بخصوص حرب العراق ازدادت شكوكنا بهذه التقييمات. قال نائب الرئيس عبارة موجزة تشير إلى مجرد رفض هذا التقرير الصادر عن الاستخبارات القومية. لكن هذا الرفض ليس عملياً بالنظر لحقيقة الإخفاق في العثور على أسلحة الدمار الشامل في العراق وما تركه ذلك من أثر على مصداقيتنا فيما له صلة بالاستخبارات. لذلك قرر الرئيس رفع السرية عن الاستنتاجات الرئيسية لهذه التقديرات والسماح بنشرها قبل أن تتسرب. وبهذه الطريقة نستطيع في الحد الأدنى أن نعطي السياق لهذه المعلومات.

عندما نشرنا النسخة التي رفعت عنها السرية لتقديرات الاستخبارات القومية في شهر كانون الأول/ديسمبر لم يقبل حلفاؤنا المقربون باستنتاجاته المحورية - لا البريطانيون ولا الفرنسيون وعلى وجه الخصوص الإسرائيليون. قالوا لنا جميعاً إنهم يعتقدون أن هذه التقديرات خاطئة. وأخذ الروس يتبجحون بأنهم كانوا دوماً يقولون بعدم وجود عنصر عسكري في البرنامج الإيراني. لقد أوقعوا بنا. وهذه التقديرات الواردة في تقرير الاستخبارات القومية التي باتت أخطاؤها اليوم معترفاً بها دولياً قد سببت ضرراً وأذى لجهودنا الدبلوماسية.

شعرت بالأسف بشأن نيك بيرنز الذي كان يحاول التفاوض بشأن العقوبات مع نظرائه حين أصبح تقرير الاستخبارات القومية معروفاً لدى الرأي العام. لم يعد قادراً على القول للمفاوضين الآخرين ما الذي يحدث. وغني عن القول إن الزخم الدافع باتجاه قرار قد تعثر. والمستشارة ميركل ألغت اجتماعها المزمع مع مجتمع الأعمال الألماني.

يوم مأساة عظيمة وحداد كبير

مع اقتراب نهاية العام قدّم العالم لنا مشكلات جديدة، لكنني بت الآن معتادة على حقيقة أن ما يردني لن ينخفض. بعد أن شعرت أن الشرق الأوسط بحال أفضل قليلاً قمت بجولة إلى أثيوبيا، حيث دعوت لاجتماع للاتحاد الأفريقي لمعالجة الوضع المتدهور في جمهورية الكونغو الديمقراطية ودارفور وتطبيق اتفاق السلام في السودان وحالة انعدام الاستقرار في الصومال.

بعد انتهاء احتفالات عيد الميلاد عام 2006 قامت المحاكم الإسلامية، وهي

جماعة من الميليشيات الأصولية، بسحق المقاومة الضعيفة لقوات الأمن في الصومال وبدأت تستولي على أجزاء استراتيجية في البلاد. وقد حذر ميليس زيناوي Meles Zenawi، رئيس وزراء أثيوبيا المجاورة، بأن الأوضاع في الصومال باتت لا تحتمل بالنسبة لبلده. كان يخشى من احتمال انتقال آثار قيام مجموعة متطرفة عنيفة كسبت موطئ قدم في أرض مجاورة إلى بلاده.

اتصل ميليس بي في التاسع والعشرين من كانون الأول/ديسمبر. في تلك اللحظة كنت مع ابنة عمي في منزلها بمدينة أتلانتا لقضاء إجازة لبضعة أيام قبل العودة إلى واشنطن. قال: "سأعمل على الاختصار في القول، ذلك أني أريد الخروج بالسرعة الممكنة". فهمت ما يقصد قوله - كان يخطط لنشر قوات إثيوبية عبر الحدود وداخل الصومال بغية القضاء على المسلحين. ولا أخفيكم أنني لم أحاول أن أثنيه عن عزمه. قامت القوات الأثيوبية النظامية بطرد الإسلاميين واحتلت الثلث الأعلى من البلد. فشعرت بالارتياح بأن الجماعات المرتبطة بالقاعدة لم تجد لها ملاذاً آمناً.

أما الآن وبعد ما يقرب من عام فإن القوات الأثيوبية لا تزال في البلد. وكلما طال بقاؤها ازدادت احتمالات انعدام الاستقرار. ذلك أنها سوف تصبح هدفاً للإرهاب ولخصومها من القبائل.

كانت الغاية من الاجتماعات في أفريقيا عند نهاية عام 2007 دفع الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة معاً لتحمل مسؤولية أكبر في العمل على تحقيق الاستقرار في الصومال. لقد فشلت كل الجهود المبذولة في العقود الأخيرة من السنين لضبط الحكم في البلاد فباتت هذه الأرض بالتالي ملاذاً آمناً للإرهاب. فقد كانت الحكومة المؤقتة الأخيرة في هذا البلد مجموعة جديرة بالعطف لأشخاص كرام جديرين بالاحترام ولم يتمكنوا من الإقامة في بلدهم قبل الاحتلال الأثيوبي.

التقيت الرئيس الصومالي المزعوم في أديس أبابا بأثيوبيا وأدركت لتوي أنه ليس لديه أي فرصة لإشاعة الاستقرار في بلده. فهو وزملاؤه حكومة بالاسم فقط. وانتهى اللقاء، كما كانت تنتهي لقاءات عديدة - الدعوة لإيجاد جواب من خلال المجتمع الدولي وزيادة انتشار قوات حفظ السلام من الاتحاد الأفريقي (وربما من الأمم المتحدة). لقد ضقت ذرعاً بهذا كله.

كان من شأن هذه الفوضى المنتشرة في الصومال أن وضعت العالم وجهاً

لوجه أمام مشكلة قديمة قدم الزمان، ألا وهي القراصنة. لقد أصبح هؤلاء الغزاة المسلحون مصدراً مرعباً ينذر بالخراب والدمار في خليج عدن، يهاجمون بواخر الشحن قبالة القرن الأفريقي ويلوذون باللجوء إلى أراضي الصومال حيث الحكومة ضعيفة. بعد حوادث عديدة باهظة الثمن للسطو المسلح قام بها هؤلاء القراصنة تبنى مجلس الأمن الدولي قراراً بالإجماع بموجب الفصل السابع في شهر كانون الأول/ديسمبر عام 2008 يفوض الدول بالقيام بعمليات من قواعد برية في داخل الأراضي الصومالية لملاحقة المرتكبين. ومن خلال عملي في هذه المشكلة لم أستطع إلا أن أتذكر حقيقة تاريخية، ذلك أن توماس جفرسون في فجر إعلان الجمهورية في هذا البلد قد تصدى لقراصنة من قبائل البربر. أظن أن بعض الأشياء لا تتغير.

* * *

حين عقدت مؤتمراً صحفياً عند انتهاء العام أستعرض فيه كل ما فعلناه في كل منطقة من مناطق العالم أحسست بالرضا عما فعلنا في عام 2007. استعدنا الكثير من المواقع التي خسرناها في السنة السابقة. في آخر اجتماع لنا قبل عطلة عيد الميلاد قلت للرئيس إنني أصبو لعام أخير واحد نستطيع فيه أن نعقد الأطراف السائبة وربما - فقط ربما - نعلن إقامة الدولة الفلسطينية. لكن صوتاً بداخلي همس في أذني يقول: "لا تحاولي استعجال الأقدار".

بعد يومين من عيد الميلاد تبين لي أن هذا الصوت الهامس كان محض نبوءة. كنت جالسة في عريني - بعد أن قررت أن أعمل وأنجز بعض الأمور في البيت استباقاً لرحلتي التي سأقوم بها إلى مدينة أطلنطا في اليوم التالي - عندما ظهر خبر على قناة CNN الإخبارية. تعرضت بناظير بوتو لاعتداء بينما كانت تقوم بحملتها الانتخابية في روالبندي. كان ثمة إطلاق نار وانفجار، لكن مدى خطورة إصابتها لم تكن معروفة. اتصلت بآن باترسون التي كانت تتلقى الأنباء من أنصار بوتو الذين أفادوا بأن زعيمتهم قد أصيبت بجروح مميتة. وما هي إلا دقائق معدودة حتى تأكد الخبر. بناظير بوتو قُتلت. وظهرت على الشاشة صور متسارعة لحالات الحزن والحداد والفوضى. وعادت الباكستان لتغرق في أزمة عميقة وعميقة جداً.

عقدنا اجتماعاً لمجلس الأمن القومي في اليوم التالي حول الأوضاع في الباكستان. لم يكن ثمة ما نفعله سوى تقييم الأوضاع وانتظار بدء الفوضى. قمت

بزيارة السفارة الباكستانية وكتبت كلمة بسجل التعازي، وقلت في السفارة: "هذا يوم مأساة عظيمة وحداد كبير. كانت امرأة شجاعة ... السبيل الوحيد لتكريم ذكراها يكمن في مواصلة العملية الديمقراطية في الباكستان لكي تخرج للوجود الديمقراطية التي كانت تطمح إليها".

وركبت السيارة التي كانت بانتظاري، وأحسست بحزن عميق وفراغ. كان مصرع بناظير بوتو خبراً سيئاً جداً للباكستان - وللولايات المتحدة. وبالنسبة لي كان مصرعها ضربة شخصية. لقد عاونتها في سبيل عودتها إلى الباكستان بأمل أن تتمكن من قيادة بلدها للخروج من أزمته. وها هي ذي الآن ميتة. وأحسست بأن أي فرصة أخرى لأجل باكستان ديمقراطية ومستقرة قد دفنت معها.

47

عام أخير

استهل **الرئيس العام الأخير** من ولايته بجولة قام بها في الشرق الأوسط - وهي واحدة من اثنتين قام بهما في غضون ستة شهور. كان ثمة أجواء توحي بالانتظار والتوقع، وحتى التفاؤل، عندما غادرنا إلى القدس. كان من شأن الحادي عشر من أيلول/سبتمبر عام 2001 أن أضاء على الجانب الخبيث والشرير في هذه المنطقة، وعلى وجه الخصوص فجوة الحرية والإيديولوجيات الشريرة التي ملأت الفراغ. لقد شُددنا نحو الأعمق ونحن نحاول معالجة هذا الفراغ من خلال دعم الديمقراطية - عن بعد أحياناً، وأحياناً - كما في العراق - على الأرض من خلال التضحية بأرواح الأمريكيين وثروتهم. فقد ابتدأت حقبة تاريخية جديدة، وكما هو حال كل التغييرات التحويلية كان طريقها وعراً مليئاً بالصخور. ومع ذلك، وحيث تَبَقّى لنا عام واحد فقد بدأت تظهر للعيان منطقة شرق أوسط مختلف، هي طريق ديمقراطي هش أمام العراق، ولبنان يتمتع بالمزيد من السيادة والحرية، وبالنسبة لفلسطين وإسرائيل، فإن المفاوضات المؤدية إلى حل دولتين تعيشان معاً وتنعمان بالديمقراطية والسلام.

كنت أعلم جيداً مدى شوق الرئيس ليقوم بهذه الزيارة إلى إسرائيل ورؤية شعبها. سرنا معاً في كفر ناعوم Capernaum حيث أقام المسيح وعاش وبشّر، وأحسسنا معاً بقوة اللحظة الدينية. وفي متحف ياد فاشيم Yad Vashem أغلق الرئيس فصلاً تاريخياً حيث أقرّ بأنه كان يتعين على الولايات المتحدة أن تقصف خطوط السكك الحديدية في أوروبا الموصلة إلى معسكرات الموت آنذاك. فقد كان الناجون من الهولوكوست والعلماء الذين كتبوا عن الهولوكوست ينتظرون سماع هذا الاعتراف منذ ما ينوف عن خمسين عاماً. كان الرئيس محبوباً كثيراً في إسرائيل

ومنذ أوائل عهد ولايته عندما أيد بقوة وثبات حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها وطالب الفلسطينيين بالبحث عن قيادة جديدة لا تكون موصومة بالإرهاب.

لكن لا تخلو أي جولة إلى الشرق الأوسط من الجدل والنزاع. قرر الرئيس وعلى غير ما يرغبه الإسرائيليون أن يسافر بالسيارة إلى بيت لحم في الضفة الغربية. عندما يسافر المرء بالطائرة العمودية يسهل عليه ألا يرى بشاعة الاحتلال بما في ذلك نقاط التفتيش والجدار الأمني. وقد أصررت على أن يراها الرئيس بأم عينه، وإن لم يرها فسوف يكون ذلك إهانة للفلسطينيين. ركبت السيارة معه ورأيت نظرته إزاء ما يشاهد. كانت السيارة تنطلق مسرعة بنا عبر الحواجز التي فتحت على مصراعيها لكن العبارات المكتوبة على الجدران لا يمكن تجاهلها مع السرعة العالية للسيارة. قال الرئيس بصوته المنخفض: "هذا شنيع".

وافقته على ما قال: "أجل، إنه كذلك. ولهذا السبب يجب أن تكون ثمة دولة فلسطينية". أومأ برأسه موافقاً ومتعاطفاً.

لدى وصولنا إلى بيت لحم استطعنا أن نرى ما أنجزه الفلسطينيون في ظل قيادتهم الجديدة – مع أن القمامة في الشوارع تشير إلى أن السلطة الفلسطينية لم تتقن بعد مهمة الحكم. لكن مركز المدينة بدا جميلاً لا يزال يتألق نتيجة لمؤتمر الاستثمار الناجح الذي ضم نحو ألف مستثمر وعقد في ساحة المهد بالمدينة في الربيع المنصرم. بدا وكأنه بعيد جداً عن تلك الأيام التي سببت نيران القصف الإسرائيلي أضراراً في كنيسة المهد. والفندق البديع في هذه الساحة مليء بالزوار الآن على عكس ما كان عليه خلال زيارتي للمدينة منذ عام مضى. إن أوضاع الضفة الغربية آخذة بالتحسن.

كنت قد نبهت الرئيس بأن كنيسة المهد هي مثل طفل صغير قوي التأثير، وهي ليست مثل كنيسة الأنجيلكانيين للبروتستانت الذين لا يحفلون بالطقوس أمثالنا أنا والرئيس. عندما زرتها سابقاً أحسست بالنفور من بعض الأيقونات بما في ذلك دمية تمثل المسيح مصنوعة من الخزف الصيني تشبه صغار الملائكة وموضوعة في المذود. لكن الرئيس لم ير هذا المشهد إذ يبدو أن تلك الأيقونة الصغيرة قد أخذت إلى الطابق العلوي لتوضع على المذبح إبان موسم الميلاد – ولا تزال هنالك حين قمنا بالزيارة في شهر كانون الثاني/يناير.

لكن الجانب الأكثر إزعاجاً فيما شهدته في زيارتي هو مواجهة حصلت بين

كاهن من الفرنسيسكان وأسقف من الروم الأرثوذكس. تقسم كنيسة المهد، إلى ثلاثة أقسام كل قسم منها بإشراف طائفة مسيحية تختلف عن الأخرى. يبدو أن الأسقف الأرثوذكسي الذي أثاره الحماس من جراء زيارتي قد عبر لسوء طالعه إلى القطاع الخاص بالفرنسيسكان. فصاح هذا الأخ الحامي لقطاعه محتداً قائلاً: "أنت لا تنتمي إلى هذا المكان! هذا ليس مكانك!" وقلت في نفسي "يا يسوع، انظر إلى ما يفعله قومك في ذكراك". ومن حسن الطالع أن هذين الفريقين المتحاربين التزما كل بقطاعه أثناء زيارة الرئيس ومضى كل شيء بيسر.

في وقت سابق من ذلك اليوم قام الرئيس بزيارة إلى رام الله حيث استقبله الرئيس عباس وأعضاء حكومته. وكان عباس قد اتصل بي سابقاً ليبلغني بأنه ليس لديه مكان لائق حيث يستطيع تناول الطعام مع الرئيس، إذ قال: "لقد جئتِ إلى المقاطعة [مقر السلطة الفلسطينية]، وهي ليست بالمكان الجميل المناسب". فأكدت له أن الرئيس يقبل بسرور بوسائل الراحة المتيسرة – وأن الطعام، على أية حال، جيد.

عبرنا البوابة لمراسم استقبال على السجادة الحمراء حيث وقف عباس المتفاخر محاطاً بقواته الأمنية المتجددة التي تلقت تدريباتها في الولايات المتحدة. عزفت فرقة الموسيقى الفلسطينية نشيدنا الوطني والأنشودة التي سوف يعتمدونها عندما تصبح لهم دولة. كانت لحظة مفعمة باللطف والمودة، وتصرف الرئيس، وكأن لديهم فعلاً دولة. عندما توجهنا لمأدبة الغداء سرنا عبر ممرات وأروقة يبدو أنها طليت مجدداً، فرائحة الطلاء ظاهرة.

ثم رافقت الرئيس إلى الكويت والإمارات العربية المتحدة، وقمنا بعدئذ بزيارة إلى العراق لنشهد التقدم الحاصل في هذا البلد. ثم وصلنا إلى السعودية في الوقت المناسب لتناول العشاء مع الملك، دخلت القصر ورأيت الرئيس جالساً هناك مرتدياً سترة للتزحلق على الثلج لونها أزرق فاتح. قال لي الرئيس دون تفكير "إنها هدية من صاحب الجلالة" كما لو أنه يريد أن ينبهني فآخذ حذري ولا أقول شيئاً فيها قد اعتزمت قوله. وشعرت بالامتنان إذ نبهني.

كان لدينا جدول أعمال ضخم نناقشه مع السعوديين، تضمنت بنوده العراق وعملية السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين وأفغانستان، لكن الملك كان يريد الحديث بشكل موسّع عن إيران، ولم يترك كثيراً من الشكوك حول ما الذي يفكر به. كان يريد للولايات المتحدة أن تقوم بعمل حاسم ضد النظام الإيراني.

الجدير بالذكر أن هذه المحادثات كانت دوماً غير مريحة، ذلك أن الرئيس، برغم أنه أبقى خياراته مفتوحة، لا يعتزم شن الحرب على إيران. ولم يكن أمامنا مسار سهل. فالمرء لا يستطيع تدمير برنامج نووي بمجرد مهاجمة أهداف قليلة. ورجال الدين هناك أكدوا بأن أي ضربة على منشآتهم تلك فسوف تحدث قرب المراكز السكانية الكبرى، وهذا ما يعرّض المدنيين للخطر. وكان الرأي لدى معظم الخبراء بأن عملاً عسكرياً محدوداً قد يقوي هذا النظام فعلاً - ذلك أنه يستفز رداً قومياً موحداً ويقوض الإصلاحيين. وهذه نقطة أعدنا التأكيد عليها مراراً للإسرائيليين الذين يواجهون تهديداً لوجودهم من البرنامج النووي الإيراني.

لكن التبعات غير المقصودة للحرب مع إيران كبيرة جداً وبخاصة إذا أخذنا بنظر الاعتبار الأوضاع التي لا تزال هشة في العراق. في اجتماع عقد في وقت لاحق مع الملك، كان بوب غيتس أكثر صراحة بكلامه حول احتمالات هجوم أمريكي على إيران، قائلاً إن رئيس الولايات المتحدة سوف يواجه غضب الشعب الأمريكي من جراء هكذا قرار. وهذا ما أزعج الملك عبد الله الذي كان يأمل من جورج دبليو بوش أن يصل إلى نتيجة ما بشأن "الملف الإيراني" قبل انتهاء ولايته، وذلك على الرغم من اللقاءات التي تتم في بعض الأحيان بين إيران والسعودية.

ومع أن المسار الدبلوماسي كان بطيئاً إلا أننا كنا نحرز تقدماً برغم ذلك التأطير المؤسف للاستنتاجات الواردة إلينا من تقديرات الاستخبارات القومية بخصوص إيران. بعد عودتي من الشرق الأوسط حضرت اجتماعات لمجموعة الدول الخمس الدائمة العضوية بمجلس الأمن بالإضافة إلى ألمانيا (P5+1) في برلين وحاولت أن أبعث للحياة مجدداً قرار مجلس الأمن الذي وُضع على الرف منذ انتهاء العام الفائت. كانت معظم اجتماعاتنا تُعقد في بيئات حميمية مثل منزل رئيس وزراء بريطانيا أو في غرفة صغيرة في وزارة الخارجية الفرنسية. فهذه الأجواء أفادت في جعل مناقشاتنا أحاديث عادية وليست رسمية.

لكنني في اللحظة التي دخلت فيها إلى قاعة الاجتماعات في وزارة الخارجية الألمانية أحسست بأن أمامنا مشكلة. كانت القاعة واسعة وضخمة، في وسطها طاولة كبيرة مستديرة وفيها أيضاً حجيرات صغيرة للترجمة الفورية. وتزامنت برودة القاعة مع برودة التفاعل. وكالعادة تبادلنا الهجوم والدفاع أنا وسيرغي لافروف. وعندما وجدت أننا لا نزال في البند الأول (من أربعة بنود) بعد مضي ساعة من

الزمن طلبت الاستراحة. دعوت مع نيك بيرنز الوزير لافروف ومعاونه سيرغي كيسلياك Sergei Kislyak إلى لقاء جانبي وقلت لهما: "دعونا نجد شيئاً نقبل به كلانا ثم نترك لنيك وكيسلياك أمر التفاوض فيما بينهما حول شروط القرار. وبعدئذ نأخذه إلى الآخرين". لم تكن بي رغبة في أن أسيء إلى مضيفنا أو إلى الأوروبيين الآخرين، ولكن حصول اتفاق بين روسيا والولايات المتحدة يوفر الوقت ويجنبنا الإحباط. وما يدعو للاستغراب أننا توصلنا إلى اتفاق حول مسودة نص لقرار ضد إيران يصدر عن مجلس الأمن الدولي. وسوف ينقضي شهران تقريباً قبل أن يصدر القرار الثالث بحق إيران، لكن مجرد كوننا قد اتفقنا في ذلك اليوم في برلين أذهل العالم كله - وبخاصة الإيرانيين. كما أن حصول هكذا اتفاق بعد شهر واحد فقط من صدور تقديرات الاستخبارات القومية كان حاسماً ومن الأهمية بمكان في جعلنا نعود إلى المسار.

غير أن ما هو جدير بالذكر أن الأساس لهذا الاتفاق مع الروس قد وُضع في الشهور الأخيرة من عام 2007. ففي شهر أيلول/سبتمبر وأثناء اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة طلبت الاجتماع مع لافروف وحده. وأخبرته بأننا يجب أن نرى ما إذا كنا نستطيع أن نكسر المشكلة الإيرانية قبل انتهاء ولاية إدارة الرئيس بوش. وبعد ما أسررت له ما بنفسي أخبرته بفكرة لم أناقشها إلا مع الرئيس وستيف هادلي، علماً أن نيك بيرنز وعدداً قليلاً من الآخرين في وزارة الخارجية قد أخذوا علماً بها. أردت أن أنشئ مكتباً لرعاية المصالح الأمريكية في طهران. ومكتب رعاية المصالح يقوم عادة بأعمال روتينية داخل بلد أجنبي، مثل الدفاع عن مواطنين أمريكيين يتعرضون للمتاعب وإصدار تأشيرات الدخول للمواطنين الأجانب الذين يرغبون بزيارة الولايات المتحدة. وموظفو وزارة الخارجية الذين يعملون في هذه المكاتب لا يقومون بعمل دبلوماسي عالي المستوى، وافتتاح هكذا مكتب لا يعني أن العلاقات في المسار الطبيعي. وقد افتتحنا مكتباً مثل هذا في هافانا، على سبيل المثال، منذ زمن طويل.

وعندما لا يكون لبلد ما مكتب مصالح فإن دولة أخرى تعرف باسم "قوة حماية" تمثلها في مثل هذه الأمور، وفي حالتنا نحن تقوم سويسرا بهذا الدور. فإذا أخذنا هذه المهام على عاتقنا فسوف يكون لنا واحدة من الأفضليات الهامة، أي معرفة أولية مباشرة عن البلد. الجدير ذكره في هذا الصدد أنه منذ ما يقرب من ثلاثين عاماً لم يدخل الدبلوماسيون الأمريكيون إلى إيران. وآخر الأمريكيين الذين

خدموا في إيران باتوا اليوم على وشك التقاعد أو ربما لم يعودوا يعملون في الخارجية. ونكاد نفتقر إلى من يتكلم اللغة الفارسية في صفوف موظفينا أو في الخدمات الاستخبارية. وما هو أهم من ذلك أنه ليس لدينا عيون وآذان هنالك. بل كنا مجبرين على الاعتماد على أصدقائنا في أستراليا أو في المملكة المتحدة ليعطونا التقارير الدبلوماسية بخصوص هذا المكان، وهذا أمر بالغ الأهمية لمصالحنا.

ذات يوم وبينما كنت في جلسة مع السفير الأسترالي القدير وهو يحدثني عن انطباعاته إزاء ما يحدث في إيران تبادر إلى ذهني بأننا نرسم سياستنا بخصوص إيران وإحدى يدينا موثوقة وراء ظهورنا. ومن خلال إقامة محطة لنا في دبي بالإمارات العربية المتحدة لمنح تأشيرات الدخول لمواطنين إيرانيين حاولنا أن نعطي أنفسنا فرصة تتيح للإيرانيين الوصول إلينا ونافذة لنا نرى من خلالها ما يجري هناك. ولكن لا يوجد بديل لحضور حقيقي على الأرض لدبلوماسيين ذوي خبرة يستطيعون، ولو من خلال التناضح، التقاط إشارات أساسية وتوجهات ذات أهمية. وربما يكون هكذا مكتب أيضاً منصة نعرف من خلالها المنشقين في البلاد الإيرانية ونتعامل معهم. ومكتب المصالح الذي أنشأناه في كوبا قد فعل ذلك. ولإيران مكتب مصالح في الولايات المتحدة. فلماذا لا نفعل الشيء نفسه؟

عندما تحدثت بالأمر مع لافروف أعجبته الفكرة وأراد أن يناقش الموضوع مع الإيرانيين مباشرة ودون تأخير. أوضحت له بأن أمامي عملاً كثيراً يتوجب عليّ إنجازه في الوطن إذا كنا سوف نتحرك بهذا الاتجاه، إذ قلت: "انظر يا سيرغي، لا يجب أن تكون هذه الخطوة بمثابة معروف يقدم للإيرانيين. فهذه حسابات عملية وواقعية لما هو في صالحنا، لكنني أردتك أن تعرف ما الذي أفكر به".

ثم سألته عما إذا كان باستطاعة الرئيس بوتين أن يتصل مباشرة مع آية الله خامنئي ليجس نبضه حول إمكانية التوصل إلى حل للقضية النووية المتنازع عليها. فقد أشار الرئيس مراراً إلى أن التعامل مع الإيرانيين يضعنا في موقف لا يتيح لنا التفاوض مباشرة مع صانع القرار. أما علي لاريجاني المفاوض بالنيابة عنهم في القضايا النووية، ووزير الخارجية متكي وحتى الرئيس أحمدي نجاد فليس لديهم السلطة التي يملكها خامنئي الذي لا أحد يعرف ما الذي يفكر به. لقد أراد الرئيس وسيلة لمعرفة ما الذي يفكر به خامنئي مباشرة. وقد أعرب عن رغبته هذه لبوتين

أثناء اجتماعه به في مدينة كينيبنكبورت Kennebunkport موجهاً اهتمام الرئيس الروسي إلى ما هو قادر شخصياً على فعله.

أبلغني لافروف بأنه سيعود إلى موسكو ويتحدث مع بوتين. وقلت له: "لا يمكن تسريب هكذا خبر". ووافق ولم يحصل أي تسريب للنبأ.

وقال: إن باستطاعة بوتين أن يوصل الرسالة بسهولة إلى خامنئي وسيرى ما الذي ينتج عنها، وسألني: "هل يمكن أن يذكر له مكتب المصالح؟"

فأجبته: "كلا، لا أظن ذلك – ليس الآن في الحد الأدنى". بعد أسبوعين ذهبت إلى موسكو مع بوب غيتس لمباحثات بخصوص التعاون في مجال الدفاع الصاروخي. فانتحى بي بوتين جانباً وأبلغني أن رسالة لافروف وصلته. وطلب إلي أن أبلغ الرئيس بأنه سوف يجتمع مع خامنئي أثناء قمة الدول الخمس المطلة على بحر قزوين (الخزر) في الأسبوع المقبل.

وعندما عاد من مؤتمر القمة في السادس عشر من تشرين الأول/أكتوبر اتصل هاتفياً ليقول للرئيس بأنه أوصل الرسالة إلى خامنئي بأن الأمريكيين يريدون حلاً للمشكلة. لكن الإيرانيين لم يستوعبوا مقاربتنا الدبلوماسية، فقد استقال لاريجاني من منصبه بشكل غير متوقع بعد أيام معدودة من حديث بوتين مع القائد الأعلى. فرأى معظم الناس أن هذه الخطوة إشارة على أن العناصر الأكثر راديكالية في النظام الإيراني قد أحكمت سيطرتها على البرنامج النووي. ومع أن الروس أعربوا عن تذمرهم من الإعلان الأمريكي بعد خمسة أيام بفرض عقوبات بحق الحرس الثوري الإيراني إلا أنهم كانوا أكثر انزعاجاً من إيران وقرارها برفض أي فرصة أخرى لحل هذا المأزق النووي. ومع حلول نهاية شهر تشرين الأول/أكتوبر كان الموقف الروسي من الإيرانيين قد تراجع كثيراً. ومنذ ذلك الوقت فصاعداً بدا لنا أن الحصول على موافقة بيجينغ لفرض العقوبات على إيران أكثر صعوبة من موافقة موسكو. لقد أصبحت الصين أكثر تشدداً في الدفاع عن مصالحها الاقتصادية المتنامية في إيران، وبخاصة لأن هذه الأخيرة هي مصدر النفط والغاز. فشكل هذا الموقف تبدلاً مشهوداً عن ذلك الموقف السلبي الذي اتخذته الصين قبل بضع سنين.

ومن جهة أخرى كان من شأن صدور تقييمات الاستخبارات القومية في كانون الأول/ديسمبر أن جعل الروس يتراجعون مؤقتاً عن تأييدهم لعقوبات جديدة.

لكنهم لم ينسوا أن بوتين قد ذهب إلى طهران ولم يحصل على شيء من خامنئي مقابل ذلك. وزاد في تسميم الأجواء إقدام الحرس الثوري الإيراني على استفزاز ومضايقة ثلاث سفن عائدة للبحرية الأمريكية في السادس من كانون الثاني/يناير عام 2008. لقد أبدى القائد الأمريكي ضبطاً للنفس يدعو للإعجاب، أما البنتاغون فقد حذر الإيرانيين بأنهم يلعبون بالنار. شعرت موسكو - وكل شخص آخر - بالارتياح بأن هذا الحادث لم يفض إلى مواجهة مفتوحة. وعادت طهران مجدداً لتغرق نفسها في حفرة دبلوماسية. وبالتالي لم تأت قط لحظة إقامة مكتب للمصالح.

ومع ذلك عندما حان وقت اجتماعات برلين في شهر كانون الثاني/يناير كنا قد عدنا جميعاً للاتفاق على العقوبات. فقد صدر في نيويورك القرار الثالث الذي تفاوضنا بشأنه في ألمانيا في شهر آذار/مارس. هذه القرارات الثلاثة بمجموعها فرضت عقوبات من مجلس الأمن الدولي على العشرات من الأفراد والكيانات الإيرانية بسبب علاقات مشبوهة بالبرنامج النووي الإيراني. تضمنت هذه العقوبات حظراً على تصدير الأسلحة بالإضافة إلى حظر بيع معدات أو تكنولوجيا معينة تسهم في تطوير القدرات النووية. وبالإضافة إلى الإجراءات التي اتخذتها الولايات المتحدة من خلال أحكام تصدرها وزارة الخزانة والأوامر التنفيذية فقد زدنا الضغط على الإيرانيين الذين بدؤوا يشعرون بالأثر الشديد لهذه العقوبات على اقتصادهم. عندما انتهت ولايتنا لم تكن إيران قد تخلت عن أسلحتها بشكل يمكن التحقق منه، ولكنها سوف تكون مجبرة على اتخاذ خيار من اثنين، إما أن تعلق برنامجها النووي أو تتعرض للمزيد من العزلة بسبب تعنتها. ولا تزال هذه الاستراتيجية متبعة حتى اليوم.

* * *

كان اجتماع برلين الأخير في سلسلة اجتماعات يحضرها نيك بيرنز الذي قام بدور فائق الامتياز في كونه رأس الحربة لدي في الموضوع الإيراني لنحو ثلاثة أعوام. فقد جاءني في اليوم الأخير من عام 2007 وقال بأنه يريد المغادرة وأن الأوان قد حان ليتقاعد من عمله في وزارة الخارجية بعد خدمة امتدت لسبعة وعشرين عاماً. قال إنه يريد العمل في القطاع الخاص ليعيل بناته الثلاث ويكفل تعليمهن في مؤسسات تعليمية باهظة التكاليف - وهذه معضلة كبرى تفهمتها. وهكذا كان.

حزنت كثيراً لذهابه بعد ما قال الذي قاله. كان ذراعي الأيمن في معالجة هذه القضية الشاقة وفي كثير غيرها، وكنت أثق به. وقد تعرض نيك للكثير من المضايقات وسوء المعاملة، وعلى وجه الخصوص من الروس. فقد حدث ذات يوم، وكنا في مأدبة عشاء عام 2006 حين اتخذ لافروف خطوة غير معتادة في تأنيب نيك، ما جعل وزيرة خارجية بريطانيا مارغريت بيكيت تتصدى للدفاع عنه، إذ قالت: "لا أجد من المقبول أن يقوم وزراء بمهاجمة مسؤولين [من مرتبة أدنى] تابعين لأشخاص آخرين على مائدتي للعشاء". وكان نيك قاسياً وعنيداً بما فيه الكفاية ليلفت انتباه هذا الروسي وقلة احترامه. لن يكون سهلاً إيجاد بديل له.

وتوجهت للشخص الوحيد الذي كان برأيي قادراً على إعطاء الدفعة الأخيرة في عدد من القضايا ولا سيما التحدي الإيراني، ألا وهو سفيرنا في روسيا بيل بيرنز Bill Burns. لديه الأفضلية في كونه خبيراً في شؤون الشرق الأوسط. لم يكن بيل يرغب بمغادرة موسكو، المدينة التي أحبتها زوجته وابنته وحيث كان حقاً يقوم بعمل رائع. لكنه وافق على العودة إلى واشنطن، بمنصب "P" أو وكيل الوزارة للشؤون السياسية والرجل الثالث في هذه الوزارة. فهو سوف يتابع جهودنا لكسر المشكلة الإيرانية قبل أن تنتهي ولايتنا.

غادرتُ برلين ويَمّمتُ وجهي شطر المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس، حيث تلتقي الصفوة الاقتصادية والسياسية من جميع أرجاء المعمورة في هذه المدينة الواقعة عالياً في جبال الألب السويسرية. كانت آخر سنة لي في الوزارة وقد وعدت مؤسس هذا المنتدى كلاوس شواب Klaus Schuab بأنني سأحضر هذا المنتدى أثناء مدة ولايتي. كانت الرحلة إلى المؤتمر فوق جبال الألب جديرة بالعناء. فالمنظر من نافذة الطائرة العمودية التابعة للجيش السويسري أفضل مشهد يحبس الأنفاس بجماله رأيته في حياتي. أنا دوماً أشعر بالراحة والهدوء في الجبال العالية، كما كنت أحس وأنا في ريعان الصبا حين أذهب إلى جبال روكي (الجبال الصخرية) في مدينة دنفر بولاية كولورادو. لكنني لم أر شيئاً يضاهي هذا المنظر، ولدى عودتي تلك الليلة كان المنظر استثنائياً بامتياز - روحانياً وخارج الزمان.

قررت أن أغتنم مناسبة إلقاء كلمتي في هذا المؤتمر في الثالث والعشرين من كانون الثاني/يناير لأتحدث عن بعض المعايير الخاصة لدى إدارة بوش وأن أبعث برسالة أخيرة إلى أصدقائنا وأعدائنا معاً. فقلت: "حسن، أستطيع أن أؤكد لكم أن

أمريكا ليس لها أعداء دائمون ذلك أننا لا نحمل أحقاداً دائمة". لا أقصد بقولي هذا أن ثمة تقارباً غير مشروط نحو طهران أو بيونغ يانغ. بل أقصد القول إنه دعوة مشروطة لنعمل معاً على التوصل إلى نهاية للأزمات النووية عبر الدبلوماسية وليس من خلال المجابهة. وأي من هذين النظامين لن يدوم، وهذا ما أنا على ثقة أكيدة منه. لكن السؤال هو ما إذا كانا سوف ينهاران قبل أن يصبحا تهديداً نووياً كبيراً. ولا يبدو هذا مرجحاً. فقد بدأت إيران بإنتاج كميات صغيرة من اليورانيوم المخصب. لكن الكوريين الشماليين يُعتبرون تهديداً حقيقياً، ذلك أنهم قادرون على معالجة البلوتونيوم وتخصيب اليورانيوم - ومن ثم بيع هذا المنتج وما لديهم من معرفة لمن يدفع السعر الأعلى. وكل من إيران وكوريا الشمالية معرض الآن لعقوبات شديدة، ولكن ما هو الإطار الزمني اللازم لنجاح هذه العقوبات؟ قد لا يكون لدينا متسع من الوقت لإنجاز تغيير للنظام في غياب حروب لا قدرة لدينا على شنها. وهل نستطيع تغيير سياسة هذين النظامين عوضاً عن ذلك؟ لقد حسمت أمري على أن أسأل هذا السؤال بطريقة تكون مبتكرة وهجومية قدر المستطاع في الوقت المتبقي لنا من هذه الولاية. ففي الحد الأدنى سوف يعرف العالم كله والرئيس الأمريكي المقبل أننا حاولنا إعطاء أعدائنا فرصة ليغيروا المسار.

التجارة الحرة في الأمريكتين

عدت إلى أرض الوطن من سويسرا قبل أربع وعشرين ساعة بالتمام والكمال من ركوبي الطائرة التي أقلتني إلى مدينة ميدلين Medellin في كولومبيا بمرافقة تسعة أعضاء من الكونغرس. كانت الغاية من هذه الزيارة أن نحشد الدعم والتأييد لتمرير اتفاقية التجارة الحرة بين الولايات المتحدة وكولومبيا (CFTA). فهذه الاتفاقية إلى جانب اتفاقيتين مخطط لهما للتجارة الحرة مع بنما وكوريا الجنوبية تكمل أجندة إدارة الرئيس بوش للتجارة الثنائية، وربما تشكل حافزاً يدفع تلك التوقعات المتعثرة للوصول إلى نهاية ناجحة لجولة الدوحة Doha Round لمنظمة التجارة العالمية.

كان الرئيس من أشد المتحمسين للتجارة الحرة، فهو يؤمن بقوة الأسواق المفتوحة في تحفيز النمو الاقتصادي. والحجج الاقتصادية قوية كما هي قوة الأسس السياسية المنطقية على الصعيد العالمي. والولايات المتحدة هي النصير

الأقوى للتجارة الحرة التي كانت محفز النمو الاقتصادي داخلياً وخارجياً وشكلت أساساً لنظام دولي سلمي وأكثر استقراراً. وهذه هي الأسباب الداعية لإقامة مؤسسات تجارة حرة مثل "الاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة (الغات GATT)" عند انتهاء الحرب العالمية الثانية. ففي عام 1945 سجلت الولايات المتحدة حصة عالية جداً من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) العالمي. فكان منطقياً في تلك الآونة أن تعمل على حماية حصتها هذه. لكن الولايات المتحدة سلكت مساراً مختلفاً لاعتقادها بأن التجارة الحرة هي السبيل لتوسيع الكعكة الاقتصادية العالمية. وفي السنوات التالية ابتعدت عن الحمائية التي وصفت بعبارة "جارك الفقير" التي أشعلت صراعاً وحروباً.

ومع ذلك كان ثمة أعداد كبيرة من الرابحين ولكن لا يمكن إنكار حقيقة وجود خاسرين أيضاً - صناعات وعمال جاء محلها من خارج البلاد عمالة رخيصة الثمن وتكاليف أقل. فأدى هذا الظرف إلى وجود جماعات قوية تملك حق الرفض وعلى وجه الخصوص العمالة المنظمة والمصالح البيئية المتنامية التي أرادت فرض المعايير الأمريكية على البلدان النامية. وفي معرض ردهم على ذلك قام ممثلونا التجاريون بالتفاوض على اتفاقيات تتضمن مشترطات بيئية وعمالية قاسية. لهذا نجد اتفاقيتي التجارة الحرة مع كل من كولومبيا وبنما تعكسان هذا التوجه.

لأجل ذلك حدث ما يشبه الصدمة داخل الكونغرس عندما هبت المعارضة تطالب بحماية العمالة وحقوق الإنسان، وبخاصة فيما له صلة بالاتفاق مع كولومبيا، فكانت دعواهم أن الحكومة الكولومبية يجب أن تحاسب على الوفيات الحاصلة في صفوف منظمي العمال على أيدي قوات شبه عسكرية كان لبعضها ارتباطات مع حزب الرئيس ألفارو أوريبه Alvaro Uribe إبان الحرب شبه الأهلية مع جماعات فارك FARC. لكن حكومة كولومبيا كانت تقدم أولئك المسؤولين للعدالة حتى لو كانوا أعضاء في الحزب أو الحكومة أو كما في بعض الحالات من أقرباء القيادة المقربين. نعم، لا أحد ينكر أن لكولومبيا تاريخاً طويلاً من العنف تجاه العمال لكن مستوى هذا العنف الذي واجهه أعضاء النقابة كان الآن أقل من ذلك العنف الذي يواجهه عموم السكان بسبب الحماية الخاصة لقادة العمال. والحقيقة هي أن تلك المعارضة لاتفاقية التجارة الحرة بين الولايات المتحدة وكولومبيا هي الحمائية المقنعة بقناع رقيق.

ففي هذا السياق بذلت جهودي الخاصة إلى جانب هانك بولسون وسو شواب Sue Schwab وكارلوس غوتييرز ضمن جهد كبير وشامل لتمرير تلك الاتفاقيات. قالت نانسي بيلوسي Nancy Pelosi رئيسة مجلس النواب إنها لا تعارض تلك الاتفاقيات. عرفت نانسي منذ سنوات عدة، لا سيما وأننا نحن الاثنتين من منطقة Bay Area، وقد أخذت كلامها على محمل الجد. لكنها كانت في جلسات خاصة عدة تدّعي بأنها تتمسك بمؤتمر الحزب الديمقراطي. من إحدى هذه الاجتماعات برزت فكرة زيارتي إلى كولومبيا مع وفد من الكونغرس.

إن مدينة ميدلين Medellin المكان المثالي لإرسالي رسالة انبعاث كولومبيا من دولة فاشلة إلى حليف ديمقراطي للولايات المتحدة. وكانت هذه المدينة في السابق الصنو المثالي لبابلو إسكوبار Pablo Escobar ملك المخدرات ذي السمعة السيئة، كما ارتبطت بالمتاعب والفوضى، أما الآن فهي مدينة حضارية صاعدة ومتنامية تحكي قصة نجاح حيث الأطفال الصغار يلعبون في متنزهاتها. أخذونا إلى مراكز التأهيل حيث أفراد الميليشيات السابقون - رجالاً ونساءً - يتلقون تدريبات للعمل في الوظائف، وزرنا أيضاً مشتلاً زراعياً حيث رأينا النسوة يقطفن الأزهار لتصديرها إلى هولندا - هن نساء كن في العام السابق مقاتلات يحملن السلاح. الرسالة واضحة. إن استقرار كولومبيا يعتمد على فرص العمل واتفاقية التجارة الحرة هي المفتاح للتنمية الاقتصادية وإيجاد فرص العمل.

والحق أقول إن أعضاء وفد الكونغرس الذين اصطحبتهم في هذه الزيارة أعجبوا كثيراً بما رأوه. وانتهى النهار باجتماع مع أوريبه Uribe الذي كان مثيراً للإعجاب في دفاعه عن المسار الذي اختارته بلاده لنفسها. في هذه الجلسة عينها كان يتحدث بطلاقة لسان وإطناب مع ضيوفه الذين تنتظرهم رحلة خمس ساعات بالطائرة للعودة إلى أرض الوطن. لكنه كان يعني ما يقول، وغادرت كولومبيا ولدي إحساس بأننا كسبنا مزيداً من المؤيدين.

ومع ذلك، وعلى الرغم من المزيد من الاجتماعات وتقديم الإيجازات والجلسات مع نانسي بيلوسي وزعيم الأغلبية في مجلس الشيوخ هاري ليد Harry Leid الذي أعلن عن تأييده للاتفاقية فلم نستطع تمريرها. ولا تزال معلقة لم تكتمل بعد عامين من نهاية إدارة الرئيس بوش.

ولا بد من القول في هذه المناسبة إن الإخفاق في تمرير اتفاقيتي التجارة

الحرة مع كولومبيا وبنما وكذلك اتفاقية التجارة الحرة مع كوريا الجنوبية KORUS قد جعل انهيار جولة الدوحة Doha Round للمفاوضات التجارية الدولية في عهدنا أكثر إيلاماً. بدأت هذه الجولة في تشرين الثاني/نوفمبر من عام 2001. وفي الشهور الستة الأخيرة من ولايته جعل الرئيس بوش أمر اختتام هذه الجولة بنجاح هدفه الشخصي، حيث عقد اجتماعات عدة في المكتب البيضوي مع سو شواب وفريق العمل الاقتصادي ومعي. وأثار هذا الموضوع أيضاً مع مانموهان سينغ رئيس وزراء الهند، ولويس إيناثيو لولا دا سيلفا رئيس البرازيل وهيو جنتاو الرئيس الصيني محاولاً حمل "البلدان الناشئة" على منح الوصول الأفضل لأسواقها للبضائع المصنعة والخدمات. وعمل على نحو مباشر مع الأوروبيين لإيجاد "صفقة رزمة" يمكن للدول المتقدمة أن تقترحها على الدول النامية.

لكن الشأن الزراعي دوماً هو القاتل. وما يدعو للدهشة كيف أن السياسة الزراعية - وعلى وجه الخصوص مساعدات الدعم الحكومي - يمكن أن تعطل أجندة التجارة الحرة. ومع أن الرئيس عرض التخلص من جميع أشكال الدعم الزراعي الأمريكي مقابل توسيع إمكانيات الدخول إلى الأسواق الزراعية في العالم إلا أننا لم نستطع الحصول على اتفاق. وكان من شأن الفيتو الذي وضعه على الفاتورة الزراعية المثقلة بالدعم الحكومي في أيار/مايو عام 2008 أن عارضه الكونغرس وأبطله.

وحيث لم نستطع إحراز أي تقدم بخصوص هذه الاتفاقيات التجارية الأكبر فقد قمنا بمحاولة أخيرة وأطلقنا جهودنا نحو الانضمام إلى الشراكة عبر الباسيفيك، وكان أعضاؤها الأصليون سنغافورة، وبروناي، وتشيلي، ونيوزيلندا. عملتُ جاهدة لحمل الآخرين على الانضمام إليها ومع ذلك لم أستطع مغالبة شعوري بأن التجارة الحرة ماتت أمام أعيننا - وربما لبعض الوقت القادم. لقد قادت الولايات المتحدة العالم كله نحو نظام عالمي للتجارة الحرة، ومن خلال عملها هذا أسهمت في إنقاذ الملايين من البشر من ربقة الفقر. لكنها لم تظهر هذه الدرجة عينها من القيادة في هذا المجال في السنوات الأخيرة. ولا بد لهذه الفجوة أن تكون قصيرة الأجل إكراماً للاقتصاد.

48

يبدو وكأنه حدث بالأمس - بل كأنه دائم لا ينتهي

كنت **على يقين بأن ما أفعله** في عام 2008 فإنني أفعله للمرة الأخيرة. وهذا ينطبق على كل شيء، بما في ذلك النشاطات الاجتماعية مثل مآدب العشاء السنوية في واشنطن، ومنها تلك التي تقيمها رابطة مراسلي البيت الأبيض، وGridiron، ونادي ألفالفا Alfalfa Club. وهذا الأخير هو منظمة عضوية لمن ينتسبون إليها وشاركت فيها لكي أنضم بصفة "برعم" في العام 2002 مع شقيق الرئيس مارفن بوش Marvin Bush وصديقة طفولتي البطلة الاولمبية في مسابقات التزحلق على الجليد تنلي أولبرايت Tenley Albright وغيرهم. والجدير بالذكر أن مأدبة العشاء في نادي ألفالفا واحدة من تلك المناسبات التي يلتقي فيها رسميو واشنطن ليتحدثوا مع الرئيس وينتقدوه كما ينتقدون غيره من الشخصيات البارزة فيما يمكن تسميته استعراض للثنائية الحزبية.

ليس لدي أي اعتراض على هذه اللقاءات على العشاء مع أنها كانت تمتد لما بعد موعد ذهابي للنوم. لكن النكات والمداعبات التي تقال في الأوقات العصيبة كانت تتخذ الطابع المعادي لبوش، وهذا ما لم يكن مريحاً. وكان الرئيس دوماً ينزع السلاح من يد مستمعيه بنكات وروح مرحة مبطنة بنقد ذاتي. لكن ما يخطف الأضواء في تلك المناسبات هو فرقة موسيقى البحرية التي تعزف ألحانها الشجية في بداية الأمسية. وأصدقكم القول بأنني لم أحب معزوفة جون فيليب سوسا John Philip Sousa حتى سمعتها عند عزف هذه الفرقة لها والتي تعرف عموماً بأنها "فرقة الرئيس President's Own". والجميل أيضاً في مناسبات العشاء في نادي ألفالفا أنه لا يوجد سوى نخب واحد فقط هو "نخب الرئيس".

دعوت صديقي فريمان Freeman وصديقتي جاكي هرابوسكي Jackie

Hrabowski إلى آخر عشاء أحضره في نادي ألفالفا دون أن أفكر كثيراً بأهمية دعوة رجل نشأ وترعرع في الشارع حيث كنت أسكن في مدينة بيرمنغهام أيام كان الفصل العنصري على أشده ثم كبر وصار رئيس جامعة ماريلاند في مقاطعة بالتيمور Baltimore. في تلك الليلة وحين نظرت من موقعي على المنصة الرئيسية - وزير الخارجية يجلس عادة إلى الطاولة الرئيسية - فكرت بآبائنا وبالماضي وقلت في نفسي: "في أمريكا فقط يحدث هذا".

بعد ليلتين فقط وإذ كنت في سيارتي نسير في شارع بنسلفانيا نظرت حولي وشاهدت على جانبي الشارع الأبنية الحكومية بأضوائها المتلألئة الساطعة قاصدة الكابيتول حيث يوجه الرئيس آخر خطاب له عن حالة الاتحاد. قمت بهذه الرحلة الاحتفالية مرات عدة من ذي قبل، حضرت ست مناسبات لخطب الرئيس عن حالة الاتحاد، وخطابين اثنين بمناسبتي تنصيبه وحضرت جلسة مشتركة للكونغرس في العشرين من أيلول/سبتمبر عام 2001 حين واسى الرئيس الأمة المصابة والمذعورة. "يبدو كأنني بالأمس جئت إلى واشنطن. كلا، بل يبدو وكأنه شيء دائم لا ينتهي".

وقفت داخل الكابيتول في تلك الليلة في الحجرة الأمامية على رأس رتل زملائي الوزراء. ثم أعلن المسؤول عن التعريف بالقادمين بصوته الجهوري: "السيدات والسادة، وزراء الرئيس". وعندما فُتح الباب رأيت أضواء آلات التصوير الساطعة ورأيت أيدي المشرعين الممتدة وهم مصطفون على جانبي الدرب الذي أسير عليه. وتقدمت لأقود أعضاء المجلس الوزاري للمرة الأخيرة بصفتي وزيرة الخارجية.

* * *

لكن لحظات التأمل كانت تنقضي سريعاً عندما برزت أمامنا الأزمة التالية. كان العراق يواصل سيره نحو التحسن. ولكن ليس دون عنف أو حادث يسبب لنا في بعض الأحيان حيرة وأسفاً عميقاً مثل تلك الضربة الجوية بالخطأ على مدنيين عراقيين عوضاً عن الهدف المقصود وهو القاعدة. أخذ العراقيون يسيطرون أكثر فأكثر على شؤونهم الخاصة - وهذا ليس دائماً عملاً جيداً. أصدروا في شهر شباط/فبراير قانوناً ينذر بإثارة المزيد من غضب العراقيين السنّة، ويوسع حدود مبدأ اجتثاث البعث لدرجة أن فرص عمل الكثيرين من الناس العاديين قد باتت

مهددة. فهو بذلك يدل على أحقاد دفينة كانت تستعر تحت سطح المؤسسات الديمقراطية الجديدة والشاملة للجميع.

بل إن أفغانستان هي التي بدت الآن أكثر عرضة للأخطار. بعد الصفقات التي أبرمها مشرّف مع زعماء القبائل أصبحت المنطقة الباكستانية المحاذية للحدود الأفغانية ملاذاً أكثر أمناً لمقاتلي طالبان. وبالتالي باتت مناطق الباشتو Pashto الداخلية في محافظتي قندهار وهلمند بجنوب أفغانستان مناطق عنف ويصعب حكمها. أما حلف الأطلسي (الناتو) الذي تولى بحماس المهمة العسكرية للقضاء على طالبان فقد أصبح يعاني من التوتر بسبب التوزيع غير المتكافئ للمسؤوليات - والإصابات - وبالتالي صار هذا التوتر مصدراً للنزاع فيما بين أعضاء التحالف. اتخذت حكومات كندا وهولندا والدنمارك وبريطانيا العظمى، على وجه الخصوص، موقفاً عدائياً وهي ترى بلداناً أخرى تضع قيوداً على وجودها العسكري بحيث يكون تعرض جنودها للحرب في حدوده الدنيا. وهذا يعني بنظر حلفائها التعرض لأخطار أكبر. وأما حكومة قرضاي التي بدت تفتقر إلى الكفاءة نوعاً ما فقد بدأت تظهر عليها علائم الفساد - بل فساد متجذر.

في هذه الأثناء تولى إليوت كوهين Eliot Cohen الذي خلف فيل زيليكوف في منصبه كمستشار قانوني في الوزارة مسؤولية البحث والتنقيب في الموضوع الأفغاني. لم يكن لديه محفظة محددة ويستطيع أن يقوم بالواجبات الموجهة له من هذا النواع. وما توصل إليه مزعج جداً وباعث للقلق. كنا نعلم أن المجهود في أفغانستان يتعثر لكن ما رآه إليوت هو إخفاق كارثي. ابتدأ ستيف هادلي بإجراء مراجعة دقيقة وشاملة بهدف التوصل إلى استراتيجية معدلة. وعمل مجلس الأمن القومي على تطوير نوعين مختلفين من السياسات: الأول نستطيع تطبيقه قبل مغادرتنا، والثاني نستطيع الشروع في تطبيقه، فنترك لإدارة الرئيس المقبل برنامج عمل ينطلق منه لتحسين الأوضاع.

كان التنسيق مع حلفائنا واحداً من المشاكل التي تتطلّب اهتماماً فورياً. لذلك انطلقت وزميلي وزير الخارجية البريطاني ديفيد ميليباند David Miliband معاً إلى أفغانستان لنؤكد وحدة الهدف والغاية. إضافة لذلك أردت أن أرى بأم عيني ما الذي يحدث خارج العاصمة كابول، فقررنا الذهاب إلى قندهار. كانت اجتماعاتنا مع قوات المهام الخاصة العسكرية المشتركة - المكونة من جنود كنديين وبريطانيين

وأمريكيين وآخرين –تعرف عادة بـ RC-South – مثيرة للقلق الشديد. اعتدت على الاندماج المتين بين المدنيين والعسكريين الأمريكيين في العراق من خلال فرق الإعمار بالمحافظات. وكانت لدينا مشكلاتنا دون شك، أما هنا فالوضع مختلف وبدا لي كما لو أن المدنيين والعسكريين لا يعرف أحدهما ما يفعله الآخر. وكل ما حصلت عليه هو إجابات غير مرضية لأسئلتي، وعندما قال أحد الجنرالات "حسن هذا ليس ممكناً"، جواباً على سؤالي حول حوكمة أفضل في منطقة ما، استشاط غضبي. وقلت: "أنا أمريكية، ولا شيء مستحيل". ساد الصمت للحظة أو اثنتين، وما لبث أن انتهى الاجتماع. ووضعت في ذاكرتي أن أتحدث مع الرئيس ومع بوب غيتس حول ما عانيت. من الضرورة بمكان أن نعالج هذا الوضع في قندهار على وجه الخصوص التي هي موطن طالبان ومعقلها.

في وقت لاحق من ذلك اليوم اجتمعت وديفيد مع قرضاي. لدي معلومات غير مؤكدة بأن الرئيس الأفغاني يزعم بأن البريطانيين يتآمرون ضده. واتهامه هذا يستند إلى معرفته بأنشطة دبلوماسيين اثنين كانا يجريان مباحثات مع مسؤولين من الحكومة السابقة كانوا، بحسب قرضاي، يخططون للإطاحة به.

ولدهشتي البالغة انتهز فرصة اجتماعنا ليتهم ديفيد والمملكة المتحدة بمحاولة إقصائه عن الحكم. فقال موجهاً كلامه لديفيد: "إما أنك لا تعلم ما يحدث أو أن رجالك لا يخبرونك ما الذي يفعلونه"، دون أن يترك مجالاً لجواب مقبول. حاول ديفيد أن يقنعه بالحجة والمنطق بأن بريطانيا لا تقوم بهكذا عمل. لكن قرضاي لم يهدأ. وأخيراً تكلمت أنا بالنيابة عن زميلي البريطاني، لكنه أسكتني، قائلاً: "ليس لأمريكا علاقة بهذه الخيانة".

وفكرت وديفيد بفكرة واحدة هي "الأفضل أن ننهي هذا الاجتماع". كانت لحظة تبعث على القلق والانزعاج الشديدين، ولم تكن آخر مرة تسيطر فيها مورّثة المؤامرة على قرضاي. لكنه كان شخصاً آخر فيما بعد حين اجتمعنا على مائدة الغداء – سعيداً ومبتسماً. كان مضيفاً كريماً وسخياً يقول "جربوا هذه الفطيرة الرائعة. إنها من الأطعمة الشهية الأفغانية". وقلت في نفسي: "واو، ما الذي يجري أمامي".

عند عودتي إلى أرض الوطن قلت للرئيس بأن علينا أن نكون **فعلاً** قريبين من قرضاي. وافق وكثف اتصالاته الشخصية مع الرئيس الأفغاني. لعل سبب

ذلك التوتر الناشئ عن حكم ما لا يمكن حكمه، لكن قرضاي يبدو في بعض الأحيان مصدّقاً لأسوأ الأشياء بخصوص الأجانب الذين يحاولون مساعدته. وفي ذلك اليوم كان من نصيب الوزير البريطاني أن ينال هذا الذي حدث. والمسألة مسألة وقت حتى تنطبق تلك المشاعر علينا نحن أيضاً.

* * *

لم يمض وقت طويل بعد عودتي من أفغانستان حتى رافقت الرئيس في آخر جولة له في أفريقيا ولتكون الزيارة أيضاً فرصة للاحتفاء بكل ما فعلنا لأجل هذه القارة. ولكن فيما كان الرئيس يواصل جولته في أنحاء هذه المنطقة كانت الأخبار الكبرى تدور حول العنف الواقع في كينيا وعن احتمال اندلاع حرب أهلية.

كانت أفريقيا بكل تأكيد تحرز تقدماً في مسيرتها نحو الحكم الديمقراطي حيث حصل انتقال سلمي للسلطة في بلدان مثل بينين ومالي وسيراليون وليبيريا. وفي أماكن أخرى كان رجال أقوياء كهول يرسلون إشارات عن تمسكهم بالسلطة. ولأن رئيس الولايات المتحدة يلقى كل تقدير واحترام في أفريقيا بعد أن أطلق برنامجي الإيدز والملاريا وأضاف زيادات كبرى للمساعدات الخارجية فقد كان عليه أن يشجع بلطف هؤلاء القادة – وأن يغريهم إن لزم الأمر – ليتنحوا. ذات يوم قال نيلسون مانديلا للرئيس إن شعبه توسل إليه ليرشح نفسه لولاية ثالثة، لكنه قال: "قلت لهم أريد القادة الأفارقة أن يروا بأنه من الجيد أن يحيل المرء نفسه للتقاعد". رأى الرئيس فيه شبهاً بجورج واشنطن الذي رفض أن يصبح ملكاً. فأردف مانديلا قائلاً: "إن بلدكم محظوظ لأنه كان من هذا الصنف من الرجال. لكن أفريقيا ليس لديها ما يكفي من مثل هؤلاء".

استعاد الرئيس في ذهنه ذلك الحديث مع مانديلا مرات عدة. في عام 2006 عندما سار الرئيس النيجيري أولسغون أوباسانجو Olusegun Obasanjo متواضعاً بمحاذاة الرئيس وأشار إلى أنه قد يعدّل الدستور ليتمكن من الحكم لولاية ثالثة، نصحه الرئيس بألا يفعل ذلك قائلاً: "أنت خدمت بلادك جيداً والآن انقل السلطة للغير وكن رجل سياسة".

رفض مجلس الشيوخ النيجيري اقتراح تعديل الدستور الذي سيتيح لأوباسانجو الترشح لولاية ثالثة وذلك بعد توبيخ علني من الولايات المتحدة وشجب

قوي من المجتمع الدولي. غضب أوباسانجو المكتئب لخيبة أمله واتهم جندايي فريزر بأنها شوهت سمعته في الصحافة وأمام شعبه، فقال للرئيس: "لن أتعامل معها بعد الآن".

رد عليه الرئيس قائلاً: "حسن، فهي امرأة رائعة. لكن الشيء الأساسي أن بلدك يريد لك أن تفعل ما هو صواب". لقد تنازل أوباسانجو عن السلطة وخلفه في الرئاسة - رئيس اختاره هو - لكنه على الأقل لم ينجح في تعديل الدستور.

كان الرئيس قد تحدث، قبل حديثه مع أوباسانجو، بحديث مماثل "قرب المدفأة" مع الرئيس الكيني الحاكم منذ مدة طويلة دانييل أراب موا Daniel Arap Moi الذي جاء إلى المكتب البيضوي في عام 2002 آملاً بإقناع الولايات المتحدة بأن بلاده تريده لأجل استقرارها. وأسمعه الرئيس رسالة قاسية قائلاً له عندما ينص الدستور على موعد الانتخابات عليك أن تستقيل. وقد تنازل عن السلطة بضغط من القادة الأفارقة وأجريت الانتخابات لرئيس يخلفه في كانون الأول/ ديسمبر عام 2002.

ولحسن الحظ كانت الانتخابات في كينيا سلسة ويسيرة. فاز مواي كيباكي Mwai Kibaki بعد أن هزم المرشح الذي اختاره موا Moi's بفارق كبير. وبانتخاب كيباكي عم الأمل أنحاء البلاد بأن كينيا قد اجتازت المنعطف نحو ديمقراطية مستقرة. وقد دعونا كيباكي إلى البيت الأبيض لزيارة دولة قلما تحصل، كانت إلى حد ما صعبة بسبب حالته البدنية الضعيفة الناجمة من جراء حادث كاد يودي بحياته إبان الحملة الانتخابية. لكنه بدا لنا الخيار النزيه لحقبة ما بعد موا ولو أنه لم يكن مقنعاً.

لكنه، وبخاصة الأشخاص المحيطين به، أبدى عدم تسامح مع المعارضة ومصمماً على البقاء في السلطة. عندما تقدم للترشح لإعادة انتخابه في كانون الأول/ديسمبر عام 2007 أثبت أنه ليس حاسماً، وبدأت تنتشر مزاعم بالغش والتدليس واندلع النزاع في كينيا استمر حتى الشهور الأولى من عام 2008.

لم تجر الانتخابات على نحو جيد لذلك ليس واضحاً حتى هذا اليوم من الذي فاز. ومع انتهاء كانون الأول/ديسمبر ودخول كانون الثاني/يناير تابع كل من الجانبين ادعاءاته بالفوز. لكن المشكلة الرئيسية تكمن في أن رايلا أودنغا Raila Odinga، منافسه، كان يتمتع بصفات لا يملكها كيباكي (شباب وكاريزما وطاقة)، وهو من جماعة لو Luo العرقية المهمشة، بينما ينتمي كيباكي لجماعة كيكويو

Kikuyu الأكثر قوة تقليدياً. وادعت كل واحدة من الجماعتين أن مرشحها هو الفائز، فكان من شأن تلك الفوضى التي أعقبت الانتخابات أن هددت بإدخال البلاد في أتون حرب أهلية.

طُلِب إلى الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي أنان أن يتوسط في هذا الصراع. وحاولتُ تقديم العون عن بعد أهاتف أودينغا ثم كيباكي وأعود إلى أودينغا ثانية أحثهما على اتخاذ ترتيب معين لتقاسم السلطة. وعندما وصلنا، الرئيس وأنا، إلى بنين، الجمهورية الواقعة على الحدود الغربية لنيجيريا كانت الأوضاع في كينيا قد ازدادت سوءاً. اشتبكت العصابات المسلحة التي "تمثل" هذين المتنافسين في حرب مفتوحة ابتدأت في مدينة كيسومو Kisumu الواقعة غرب البلاد وانتشرت إلى الأحياء الفقيرة في العاصمة نيروبي وما وراءها.

كانت الصحافة تلاحق الرئيس في كل محطة يتوقف فيها. وكانت الأسئلة دوماً "ماذا ستفعل الولايات المتحدة لوقف العنف في كينيا؟" "هل تخشى حرباً أهلية؟" فكانت تلك الأسئلة مناسبة من مناسبات عديدة شعرتُ فيها بأنني أريد أن أصرخ وأقول "وهل كل مشكلة تحدث في العالم من اختصاص الولايات المتحدة؟" لكنني بالطبع لم أفعل. وقرر الرئيس وشاركته الرأي بأن أفترق عنه وأتوجه إلى كينيا. اتصلت بكوفي أنان وسألته: "هل تفيدك مساعدتي؟" فكان ممتناً إذ عرضت عليه ذلك، واتفقنا على أن آتي في اليوم التالي.

قررت أن تكون مغادرتي بعد انتهاء الجزء الخاص بتنزانيا من هذه الجولة. كانت هذه الزيارة محطة على جانب كبير من الأهمية من المنظور السياسي. فقد تلقت تنزانيا منحة من هيئة تحدي الألفية، وكانت أنموذجاً في تلقي مساعدة الإغاثة من مرض الإيدز، وكان رئيسها جاكايا كيكويتي Jakaya Kikwete واحداً من أولئك القادة الديمقراطيين الشباب والأذكياء في أفريقيا. وكانت لدي رغبة أيضاً بحضور مناسبة قيام الرئيس بتكريم عائلات ضحايا التفجيرات التي تعرضت لها السفارة الأمريكية عام 1998. فحضرت هذه النشاطات في العاصمة دار السلام، كما حضرت مأدبة العشاء التي تبقى ذكراها في نفسي ما حييت. غالباً ما تكون مناسبات العشاء روتينية وتتماهى فيما بينها. لكنني في تلك الليلة جلست مع وزير الخارجية وعدد من المسؤولين الآخرين الذين كانوا على الحدود حين وقعت مجزرة الإبادة الجماعية في رواندا. قال أحد المسؤولين: "في بادئ الأمر لم نكن نصدق

القصص التي نسمعها، وبعدئذ بدأ الناس يتدفقون إلى مخيمات اللاجئين - فاقدين أطرافهم، فقد بترت أيديهم وأقدامهم".

وقال آخر: "كان يتعين علينا أن نفعل شيئاً".

وفجأة فقد الجميع شهيتهم للطعام. وعادت بي الذاكرة إلى زيارتنا لرواندا - تذكرت اجتماعي مع الرئيس كاغامي Kagame وأنا أستمع إلى روايته لمشاركته الشخصية في المواجهة العسكرية مع مرتكبي المجزرة. ثم قمنا بزيارة المتحف الخاص بهذه المجزرة في مدينة كيغالي Kigali. كان من بين المعروضات رسالة كتبها طفل يعرب فيها عن إيمانه بأن قوات الأمم المتحدة سوف تأتي في الوقت المناسب لتنقذ عائلته. لكنها بالطبع لم تأت. وقلت في نفسي: "ينبغي أن أستقل الطائرة غداً وأحقق شيئاً في كينيا، إن بدأ العنف العرقي فلا أحد يعرف أين ينتهي؟"

وركبت الطائرة في صبيحة الغد ويممت شطر كينيا. الطريق الذي سلكناه ملأ نفسي رهبة لا سيما حين حلّقت الطائرة فوق جبل كيليمنجارو Kilimanjaro. وقررت أن أعود مرة أخرى في وقت أستطيع فيه أن أستمتع بهذا المنظر. فالوقت آنذاك ليس مناسباً، ولكن في يوم من الأيام قد تكون ثمة فرصة لأشاهد هذه الأعجوبة الطبيعية بعيداً عن ضغط مهمتي الراهنة.

وصلت إلى كينيا وتوجهت مباشرة إلى فندق سيرينا نيروبي حيث يقيم كوفي أنان. في السيارة أعطاني سفيرنا مايكل رانبرغر Michael Ranneberger واحدة من الصحف. كان العنوان الرئيسي مناشدة إلى كيباكي وأودنغا. يقول العنوان "لا تذبحوا ديمقراطيتنا الكينية". وقال السفير: "هذا العنوان يظهر على جميع الصحف وكل محطة تلفزيونية. وهو عمل منسق يقوم به المجتمع المدني والصحافة لدفع هذين القائدين باتجاه التوافق. فالشعب الكيني لا يريد حرباً أهلية".

فسألته: "إذن يوجد شيء نعمل به؟"

أجاب: "أجل، أمامك مجرد اثنين من السياسيين عنيدين وأحمقين لا ينظران إلى ما وراء المصالح الشخصية".

عندما وصلنا إلى الفندق استقبلني كوفي أنان عند الباب. جاء إلى هذا البلد منذ شهر وبدا متعباً. كان يساورني بعض القلق بأنني قد أكون أعتبر نفسي "أكثر أهمية" منه من خلال انقضاضي لكوني وزيرة خارجية الولايات المتحدة. لكنه لم

يكن لديه هذا الإحساس. فهو يريد العون، ولم تكن هذه القضية الأولى التي نعمل عليها معاً كفريق واحد. وقد وعدته بأنني سأوضح وأؤكد بأن ما أبذله من جهد إنما هو دعم له. فأولاً وأخيراً سوف أعود أدراجي إلى الطائرة عما قريب وهو سوف يتابع المفاوضات للتوصل إلى خاتمة. عقدنا مؤتمراً صحفياً أمام من حضر من الصحفيين لكي تكون الفكرة واضحة من بداية زيارتي.

ثم توجهت للاجتماع بالفريقين - كيباكي أولاً ومن ثم أودنغا. تجمع الرئيس ومساعدوه في مكاتبهم الواقعة في الطبقة الثانية من المبنى وكان الجو حاراً جداً. قلت في نفسي: "لعل أجهزة التكييف لا تعمل هذا اليوم، أو لعل هؤلاء الأفارقة يحبون الجو الحار، أو ربما يحاولون أن يجعلوا زيارتي غير مريحة". ولكن أياً يكن التفسير فقد جلسنا في جو حار غير معقول نتباحث في مستقبل كينيا. توصل كوفي أنان إلى حمل الرجلين ليوافقا على تقاسم السلطة، لكن الشيطان يكمن في التفاصيل. أراد أودنغا أن يكون رئيساً للوزراء وبيده صلاحيات حقيقية، أما كيباكي فقد كان مصراً على الحيلولة دون وصول خصمه إلى غايته. وأراد المنافس وزارتي المالية والدفاع. أما الرئيس فلم يرغب بإعطائه أياً من المناصب القوية.

بدأت حديثي بتذكير كيباكي بذلك الوعد الكبير الذي رآه الجميع فيه عندما انتخب أول مرة. فقد قال للرئيس آنذاك بأنه سوف يقيم المؤسسات الديمقراطية في بلده. والآن لديه الفرصة للوفاء بهذا الوعد. لكن الرجل العجوز المتعنت لم يبرح يردد كلماته بأنه الفائز في الانتخابات، وكان يبدو بأنه يركز أفكاره لحظة ثم يبتعد عن التركيز في اللحظة التالية، وعلى نحو مفاجئ يفقد تسلسل أفكاره مرات كثيرة. عندئذ أدركت أن "أتباعه" هم المشكلة وليس هو. غالباً ما تكون القضية أن المستشارين يخسرون كثيراً بمقدار خسارة الرئيس، وبخاصة في أفريقيا حيث تترافق السلطة السياسية بالثروة الطائلة.

ولحسن الطالع أن أحد الأفراد الموجودين في الغرفة، وهو أحد شركاء كيباكي في هذا الائتلاف واسمه أوهورو كينياتا Uhuru Kenyatta، كان له شقيقة دخلت ستانفورد مع جندايي مساعدة الوزيرة للشؤون الأفريقية. طلبت إلى جندايي أن تدعو كينياتا جانباً وترى ما إذا كان بمقدوره أن يتوصل إلى نتيجة نهائية حقيقية. فاتفقا على مواصلة محادثاتهما بعد انتهاء الاجتماع الرسمي.

ثم ذهبت للقاء أودنغا ومستشاريه في مقر حزبهم. كان رجلاً قوي التركيز

وواضحاً وهذا ما سهّل المفاوضات. يريد صلاحيات كافية لرئيس الوزراء في حكم البلاد. وأراد أيضاً اثنتين أو أكثر من الوزارات الهامة. لا يريد أن يكون رئيس وزراء صورياً. نظرت إلى الجانب الآخر من الطاولة ورأيت واحدة من طلابي السابقين في جامعة ستانفورد هي سالي كوسغي Sally Kosgei. لسخرية الأقدار أنني هنا وفي وسط هذا النزاع أجد شخصين لهما ارتباطات بجامعة ستانفورد وكل واحد منهما على جانب مختلف في الصراع. كانا يعرفان بعضهما ويعرفان جندايي. "هم جميعاً أبناء الصفوة في كينيا ويعرفون بعضهم بعضاً منذ أيام المدرسة الثانوية" كما قالت جندايي. وقد ثبت أن هذه الاتصالات قنوات خلفية مفيدة.

وأخيراً التقيت بمجتمع الأعمال والمجتمع المدني وأكدت ما كان السفير قد قاله لي. فهذا النزاع ليس نزاعاً يريده الشعب الكيني أو يدعمه، فلا أحد يريد حرباً أهلية.

في نهاية المطاف استطعنا معاونة كوفي أنان في إنجاز ترتيب معين لتقاسم السلطة، حيث تولى أودنغا منصب رئيس الوزراء، وهو منصب أُحدث مجدداً - وغير واضح المعالم - ليكون مسؤولاً عن تنسيق أعمال الحكومة، وكيباكي رئيس الدولة ورئيس القوات المسلحة بدوره كرئيس للدولة. قبل بضعة شهور من انتهاء ولايتنا جاءني أودنغا يزورني في الوزارة. كان في مهمة لتعزيز الاستثمارات الأجنبية في كينيا بصفته رئيس الحكومة. سألته: "كيف تسير الأمور بينك وبين الرئيس؟"

أجاب: "ليست سيئة. أحاول أن أحترمه لكبر سنه. ويبدو الأمر جيداً".

أحسست بالرضا عما فعلته في كينيا، وكان معظمه دون ضجيج. وعندما عدت إلى جامعة ستانفورد تسلمت رسالة من ديانا كومستوك Diane Comstock، وهي صديقة ولكنيستها أعمال في كينيا. كانت الرسالة قصة امرأة تأثرت كثيراً بما فعلته أنا "لإنقاذ كينيا" فأسمت ابنتها كوندوليزا. فقلت في نفسي: "واو، هذا لا يصدق!" ثم ضحكت إذ تصورت تلك الطفلة الأفريقية الصغيرة تتعلم تهجئة كلمة "كوندوليزا". فقلت لصديقتي: "ستكون لها بداية صعبة في الحروف الهجائية". كانت لي لحظات حلوة لكوني وزير الخارجية. وتلك واحدة منها.

49

الصين إلى أين؟

قدم لنا جميعاً جوش بولتن Josh Bolten رئيس أركان البيت الأبيض ساعة صغيرة "للعد التنازلي" تدق يومياً الأيام الباقية لنا في إدارة الرئيس بوش، وضعتها في زاوية طاولة مكتبي. لا يزال أمامنا عمل كثير. وكنت أعلم جيداً أننا سرعان ما سوف نصل إلى "نقطة العبور"، عندما تبدأ الحكومات الأخرى تنظر للإدارة القادمة بعد أن تجاوزتنا. ولكن، وعلى الوجه الآخر هنالك قادة لا بأس بعددهم يريدون "إنهاء" أعمال هامة قبل ذهابنا من منطلق أن "الشيطان الذي تعرفه خير من شيطان لا تعرفه".

وتساءلت في أي معسكر سوف يكون مقام كيم جونغ إيل. في الربع الأول من عام 2008 بدا لي بأنه يريد "إنهاء" واستكمال ما لديه من أعمال مع إدارة الرئيس بوش. حصل ذوبان في الجليد في عام 2007 حين نفذ الكوريون الشماليون التزاماتهم، وسمحوا لمفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية والولايات المتحدة للدخول للتفتيش، أو كما تحدث عنهم أحد الصحفيين بقوله "زحفوا في جميع أرجاء المكان" حتى إنهم حطموا معدات لها صلة بالبرنامج النووي. وقد تصادف هذا التحسن الذي أظهرته بيونغ يانغ في امتثالها مع انتخاب رئيس جديد لكوريا الجنوبية كان عنيداً وصلب المراس. وما ساعد في ذلك أيضاً أن العلاقات الأمريكية الصينية كانت على أرضية صلبة. وبدا لنا في لحظة من شتاء عام 2008 كما لو أننا على وشك جعل الكوريين الشماليين يتخذون خيارات أفضل. فقد كان هؤلاء الشماليون يريدون عن رغبة أكيدة أن يرفع اسمهم من لائحة الإرهاب التي تحدد البلدان الداعمة للإرهاب أو المشاركة فيه. وعلى نحو ما بدا أن الكوريين الشماليين يعتقدون بأن ذلك يشكل مؤشراً بأنهم مقبولون على الصعيد الدولي برغم أنهم ما

زالوا هدف عقوبات شديدة. لكننا كنا ننتظر حتى نرى التصريح الخاص بما لديهم من منشآت ومواقع وأنشطة نووية كما تعهدوا بموجب خطة الخطوة بخطوة التي وضعها كريس هيل وكيم كيي غوان قبل عام مضى. ومع ذلك، كنا نحقق تقدماً، ولمحاسن الصدف أن تنصيب رئيس كوريا الجنوبية الجديد سوف يحصل على خلفية عدم وجود أزمة في شبه الجزيرة الكورية.

ترأست وفد الولايات المتحدة لهذه المناسبة، أسعدتني فيها فرصة التعرف على ضيف مميز مرافقاً الوفد هو هاينز وورد Hines Ward الحارس القضائي على شركة معامل الصلب في بتسبرغ Pittsburgh Steelers. وهاينز نصف كوري وكان يرتدي الرداء التقليدي، فكانت تلك بادرة منه لقيت التقدير العالي من مضيفينا. حين جلست في المنصة المرتفعة ونظرت حولي إلى تلك الحشود الضخمة نسيت أن كوريا الجنوبية باتت ديمقراطية منذ نحو عشرين عاماً مضت حين كان يحكمها قادة أوتوقراطيون استبداديون مثل سنغمان ري Syngman Rhee المناهض القوي للشيوعية قبل الحرب الكورية. وجّه الرئيس لي ميونغ باك Lee Myung-bak السياسي الذي كان رجل أعمال محافظاً كلمته إلى الجماهير المحتشدة ثم استعرض قوات الجمهورية الكورية. كان مشهداً يكاد لا يصدق في بلد كان في ظل الدكتاتورية العسكرية. ثم عزفت أوركسترا سيؤول الفلهارمونية مقطوعة بعنوان Ode to Joy لبيتهوفن. وكانت نهاية مناسبة لاحتفالات رائعة بالحرية.

اجتمعت مع الرئيس الجديد في وقت لاحق من ذلك اليوم. كان حديثنا موجزاً حول كوريا الشمالية بسبب ضيق وقته واهتماماته في يوم تنصيبه هذا. لكنني برغم ذلك تأثرت كثيراً وأنا أستمع لاهتمامه المشوب بعاطفة جياشة بشعب كوريا الشمالية. قال "هم إخواننا وأخواتنا"، مبدياً تعاطفه الشديد فكانت صرخة تختلف كثيراً عن كلام ذلك المسؤول الكوري قبل بضع سنين الذي أعرب عن يأسه من اندماج "أقزام أُتلفت أدمغتهم" لو حصل توحيد للكوريتين. وقد حاول جاي ليفكوفيتز Jay Lefkowitz، المحامي من واشنطن تعاونت معه في البيت الأبيض، أن يبحث عن نقطة دخول مع حلفائنا في المنطقة لمعالجة هذه المشكلة الصعبة. هذا وقد انتقد الكثيرون من أصحاب الرأي والبعض من داخل الكونغرس وزارة الخارجية واتهموها بأن نشاطها غير كاف في متابعة قضية حقوق الإنسان في كوريا الشمالية. لكنني أقول إذا لم يكن لدينا شريك قوي في الجنوب فليس

بمقدورنا فعل أي شيء. وعلى سبيل المثال، رفضت سيؤول في عهد روه Roh أن تعزز قدراتها للبث الإذاعي إلى داخل كوريا الشمالية. والآن، وفي ظل وجود رئيس لكوريا الجنوبية لديه اهتمام كبير في قضية حقوق الإنسان عند خط العرض الثامن والثلاثين أعتقد أننا قد نبدأ بداية جديدة - حتى في تلك الأيام الأخيرة من عهد ولاية هذه الإدارة. في تلك الليلة اتصلت بالرئيس لأحادثه عن زيارتي إلى الصين في الغد. وقلت له "سيكون لي Lee شريكاً عظيماً لك بآسيا في أجندة الحرية". وقد أسفت لأن هذين الرجلين لن يكون أمامهما وقت كاف ليتعاونا في هذا المجال.

كان واضحاً دون لبس بأن الصينيين شعروا بالأسف أيضاً لأن أيام تعاونهم مع جورج دبليو بوش باتت على وشك الانتهاء. فقد قطعت علاقتنا معهم شوطاً بعيداً منذ حادثة إسقاط طائرتنا فوق جزيرة هاينان Hainan عام 2001 وكذلك إثر تلك التوترات الحاصلة من جراء بيع أسلحة لتايوان. وقد اجتزنا الكثير من التوترات مع بيجينغ على مدى الأعوام الثمانية. وبرغم ذلك لم يتفهم الصينيون مثابرتنا على إثارة قضايا حقوق الإنسان وقضية التيبت إلا أنهم احتملوا وكانوا متسامحين. وحتى عندما اجتمع الرئيس في لقاءات عدة مع الدالاي لاما عام 2007. لكن نوبة الغضب تراجعت وهدأت في غضون فترة قصيرة نسبياً. وواقع الحال أننا وضعنا قواعد الاشتباك بخصوص هذه القضايا الصعبة في وقت مبكر. أي أخذنا على نفسنا عهداً بأن نحترمهم ولكن في الوقت نفسه نؤكد على معارضة الصين في قضية حقوق الإنسان. وتمسكنا بقوة باعتقادنا بأن الزمن ليس في صالح نظام سلطوي يعمل وفق مبدأ إخضاع الفرد وحقوقه لمصلحة الدولة في بلد يغذ السير سريعاً نحو الازدهار.

وكنا نقول للصينيين مراراً وتكراراً بأن نموهم الاقتصادي يأتي في صالح الاقتصاد العالمي. كانوا يستمعون وربما يتجاهلون عندما نقول أيضاً إن من المفيد لهم أن يحصل تحرير للسياسة الصينية. ومع أني كنت أعتقد جازمة بأن التغيير السياسي سوف يأتي إلى الصين. الاضطرابات العمالية وحوادث الشغب العرقية وإهمال سلامة المنتج والرقابة على الإنترنت والكوارث التي طالما سببت أعداداً كبيرة من الضحايا بسبب رداءة البنيان فهذه كلها تشكل تحدياً بالغ الخطورة للتنمية في الصين. وعلى المرء أن يتساءل كيف يمكن لنظام التراتبية الهرمية والنظام السياسي الجامد في الصين أن يستجيب بفاعلية لهكذا تحديات. فالديناميكية

الداخلية في البلاد تغلي تحت غطاء بيجينغ المحكم، وآمل أن تتخذ قيادة الحزب في السنوات المقبلة خطوة لرفع الغطاء قليلاً ليخرج شيء من بخار الغليان. ولعل هذا هو السبب الذي جعل رئيس الوزراء وين Wen يثير الآن ولمرات عدة - ولو بشيء من الحذر - ضرورة إصلاح سياسي. لا أستطيع إلا أن أفكر بأن بعض هؤلاء المسؤولين في الحزب الشيوعي الذين يخططون لمؤتمر الحزب لعام 2012 أن يدركوا ذلك التوتر الذي يحركه التحول الاجتماعي والاقتصادي الأكثر سرعة في التاريخ البشري. ولا بد أن بعضهم يتساءلون: "كيف نستطيع أن نتحرر من دون أن نصبح غورباتشوف؟"

تستطيع الولايات المتحدة، بل يجب عليها، أن تواصل مناداتها لأجل صين ديمقراطية. ففي بلد بحجم الصين وتعقيداتها تبقى أدوات حكومة الولايات المتحدة المباشرة في التأثير على التنمية الداخلية قليلة ونادرة. وهذه الأدوات محدودة في كونها رافعة لقوة الأسواق المفتوحة والمساعدة في ضمان بقاء الشعب الصيني مكشوفاً أمام العالم من خلال الجامعات والشركات. أما المقاربات الأخرى الأكثر مباشرة فقد تتعرض على الأرجح للمقاومة وربما تعطي نتيجة عكسية.

* * *

وهكذا لم يكن ثمة كثير من التساؤل حول ما إذا كان الرئيس سيحضر الأولمبياد في بيجينغ. فقد فهمنا جميعاً بأن هذه المناسبة هي احتفال بظهور الصين على المسرح العالمي، وأي محاولة للحصول على شيء بالمقابل سوف تقابل بكل تأكيد بالسخط والمقاومة. أعلن الرئيس في وقت مبكر ومراراً أنه سوف يحضر الأولمبياد من منطلق أنه حدث رياضي، وبذلك سحب قضية التعويض من الطاولة. وقد قدر الصينيون عالياً سياسة هذه الإدارة الدقيقة، وهم يعرفون أننا قد نتخذ موقفاً متى نشاء - على سبيل المثال قضية الدالاي لاما - وبأننا نبدي احترامنا حين نشاء كما هو الحال في موضوع الأولمبياد.

وفي بعض الأحيان كانت مصالحنا تتلاقى دون أن نتوقع ذلك. هكذا كان الحال مع تايوان. فقد كان الرئيس التايواني تشين شوي بيان Chen Shui-bian، منذ انتخابه شوكة في خاصرتنا، وليس فقط في خاصرة بيجينغ. قضية مضيق تايوان، كما باتت تعرف العلاقة بين الأرض الصينية وجزيرة تايوان، واحدة من تلك المشاكل الدولية التي تقتضي موازنة شديدة الحساسية. فمن الأهمية بمكان منع

حصول صراع مفتوح برغم أن القضية عينها عسيرة الحل - في الوقت الراهن على الأقل. والولايات المتحدة ملتزمة بمساعدة تايوان في الدفاع عن نفسها في حال حصول استفزاز أو هجوم من الصين. ولكن ليس في مصلحة الولايات المتحدة في شيء بأن تساعد تايوان عندما تقوم هذه الأخيرة باستفزاز الصين. وتلك هي المشكلة مع تشين شوي بيان.

تايوان هي الجزيرة التي هرب إليها حزب الكومنتانغ Kuomintang بعد ثورة عام 1949. وحققت الجزيرة نمواً اقتصادياً وأصبحت بالتالي ديمقراطية. وكانت الصين تتمسك دوماً برأيها القائل بوجوب عودة تايوان إلى البر الصيني بينما يقول التايوانيون بأن البر الصيني لهم. وحيث إن جمهورية الصين الشعبية أصبحت أكثر قوة بدلت تايوان موقفها وحاولت الحفاظ على حكمها الذاتي. وقد دعمت الولايات المتحدة هذا الطموح ولكن دون إعلان استقلال رسمي. وكثيراً ما اقترب تشن من حافة إعلان الاستقلال، وفي هذه الخطوة انتهاك خطير لمبدأ أن يمتنع الجانبان عن محاولة إحداث أي تغيير في الوضع الراهن.

في أواخر عام 2007 أعلن تشن أنه سوف يجري استفتاء وطنياً حول انضمام بلاده إلى الأمم المتحدة باسم تايوان. وهذا الإعلان الذي يخفي وراءه مناورة لحمل شعب تايوان على التصويت للاستقلال جعل بيجينغ تهتاج غضباً. فهددت بجميع أشكال الأعمال الانتقامية. ونحن وافقناهم الرأي بأن الاستفتاء عمل استفزازي وأعلنتُ ذلك على الملأ.

كانت إدارة بوش صديقاً جيداً لتايوان تؤمن تأييداً من الكونغرس لرزمة مبيع أسلحة وتعمل جاهدة دون كلل لإقناع الصين للسماح لتايوان بالاشتراك في الهيئات العالمية مثل منظمة الصحة العالمية. لذلك لم يكن ثمة أحد متعاطف بصورة خاصة مع توسلات تشن إلا ما تبقى من أصدقاء بلاده النادرين في واشنطن. فكان ذلك مجرد بضع مكالمات هاتفية من أعضاء في الكونغرس ودون دعم حقيقي لموقف تشن.

عندما وصلت إلى بيجينغ غداة احتفالات تنصيب الرئيس الكوري سألني وزير الخارجية ما إذا كنت أجدّد قولي بأن الاستفتاء عمل استفزازي، وهذه المرة أمام الصحافة الصينية. توقعت هذا السؤال وتحدثت بشأنه مع الرئيس في الليلة السابقة. فالصحافة الصينية تُلَقَّن كي تطرح السؤال - وتتلقى الجواب. وقد تحاشيت استخدام كلمة "استفزاز" ثانية، لكن انتقاداتي في تلك الليلة كانت دقيقة الصياغة،

وعرضت مرات ومرات على شاشات التلفزة. كما عرضت على شاشات التلفزة في تايوان أيضاً حيث بدأ الاستفتاء يفقد الدعم مباشرة تقريباً. فقد أدرك الناس بمعظمهم بأنه لا يمكن لتايبيه أن تكون على الجانب المعاكس للولايات المتحدة.

وهكذا، بفضل قضية تايوان وقرار الرئيس بحضور الأولمبياد كان الصينيون في مزاج جيد إزاء العلاقات الأمريكية الصينية. وكانوا يؤمنون أيضاً بأننا نفعل كل ما نستطيع لحل قضية كوريا الشمالية. ففي زيارتي هذه قال لي وزير الخارجية يانغ جياتشي Yang Jiechi: "آمل أن تمرروا سياسة هذه الإدارة إلى الرئيس المقبل". فقلت: "أنت، يا جياتشي، عشت في واشنطن [كنت مستشاراً سياسياً وسفيراً] وتعرف أن الأمور لا تجري على هذا النحو".

فقال: "حسن، نحن نأمل".

بعد شهور قليلة قمت بزيارة إلى تشنغ دو Cheng du بالصين حيث حصل زلزال مدمر في ربيع ذلك العام أودى بحياة سبعين ألف نسمة. فكان الموقع الذي اختير بديلاً لموقع الزلزال جيد التنظيم، وبدا المواطنون الصينيون ممتنين لحصولهم على هذه المساكن التي ربما تكون منازلهم لثلاث سنين كما قالوا لنا. اقترب مني طفل يبلغ من العمر اثني عشر عاماً وقال: "أنت تلك السيدة من أمريكا". وأجبته بالإيجاب. ابتسم وعانقني. طالما أحببت تلك اللحظات مع الأطفال حيث يشعر المرء بما تعنيه أمريكا للناس من جميع الأعمار. لكنني رأيت أيضاً شيئاً جعلني أشعر بالدهشة لهذا التطور الرائع في الصين. كان علينا أن نمر عبر قرية للوصول إلى مخيم الموقع البديل. كانت تبدو من القرن التاسع عشر – وهي لا تبعد أكثر من بضعة أميال عن مدينة تشنغ دو الحديثة المتلألئة. فقلت في نفسي: "تلك هي المشكلة. لقد أخرجوا أكثر من 500 مليون نسمة من الفقر لكن لا يزال لديهم المزيد. واللامساواة آخذة بالتوسع. فكيف تستطيع حكومة ماركسية أن تعالج ذلك؟"

من هذا المنظور يبدو صعود الصين مختلفاً بعض الشيء – أقل ثباتاً مع احتمال أن يكون أكثر فوضى. جئنا إلى هذه الإدارة ونحن على يقين بأن إدارة العلاقة الأمريكية الصينية ستكون واحدة من أكثر المهام أهمية. والنظام الدولي لم يكن في جميع الأحوال جيداً في التكيف مع القوى الناشئة. وكان أحد الأسباب التي دعتنا للاعتقاد بأننا نستطيع ذلك هو تلك الشبكة العنكبوتية القوية من التحالفات التي نمتلكها. فالولايات المتحدة قوة ثابتة في منطقة الباسيفيك عسكرياً واقتصادياً.

وكانت كوريا الجنوبية واليابان وأستراليا أصدقاء ديمقراطيين أقوياء، وأكثر من قادرين على التمسك بما لديهم في منطقة متغيرة.

لكن اليابان برزت حلقة ضعيفة في هذه السلسلة. وقد ذكرتُ تصميم رئيس الوزراء كويزومي على القيام بإصلاحات اقتصادية وبيروقراطية كانت قد تأخرت كثيراً برغم أن الحاجة لها ملحة. عندما انتهت ولايته عادت اليابان مجدداً إلى سياسة التوافق يكون جوهرها تبديل في رؤساء الوزارات لا يبدو أنهم راغبون بدفع بلادهم قدماً للأمام. فكان الذهاب إلى اليابان يوقع في النفس الحزن، ذلك أن هذا البلد لا يبدو أنه في حالة ركود فحسب بل متمسكاً بعداوات قديمة مع جيرانه. وكنت أيضاً متخوفة على الكيمياء الشخصية بيني وبين اليابانيين الذين هم كما أعتقد مهتمون أكثر مما ينبغي في حل قضية كوريا الشمالية النووية، وغير مستعدين لمواصلة التمسك بقضية المحتجزين. وبدأ يبرز شعور لدي كما لو أن هؤلاء اليابانيين يريدون الفشل للمحادثات السداسية كي لا يفقدوا رافعتهم معنا لنساعدهم في مسألة المحتجزين التي لا يختلف فيها اثنان بأنها مأساوية.

عملت طوال المدة المتبقية من ولايتنا جاهدة لأتفادى الربط بين هاتين القضيتين. لم يكن بيدنا إلا أن نقول بأننا سنضغط على الكوريين الشماليين لحل المسائل المتعلقة بالمواطنين اليابانيين المخطوفين ولكن إذا استطعنا أن نكبح – أو حتى ننهي – برنامج بيونغ يانغ النووي، فسوف يتعين علينا فعل ذلك. بيد أن الحفاظ على هكذا موقف لم يكن بالأمر السهل. كان توم شيفر Tom Schieer، صديق الرئيس الشخصي والشريك المالك السابق لشركة Texas Rangers، سفيرنا في اليابان (وخدم قبل ذلك سفيراً في أستراليا). توم رجل طيب ممتاز لكنه أحياناً قليل الإصرار في عرض قضية طوكيو. في إثر حادثة معينة اتصل توم بالرئيس – ولم يتصل بي – ليتحدث عن شكاوي اليابان. وقد جرى بيننا نقاش بعدئذ حول التسلسل القيادي الصحيح. لم يكن يقصد تجاوز الحدود، ولم تحصل بيننا أية مصاعب بعد ذلك. كنت أعلم أن الأمر كان صعباً له لأن اليابانيين مفرطون في حساسيتهم ولا يشعرون بأمان. هنا تكمن المشكلة: نحن نريد يابانا واثقاً بنفسه يكون شريكاً لنا في آسيا المتغيرة، ولكن مع انتهاء ولاية جونيشيرو كويزومي في عام 2006، انتهت على ما يبدو تلك الأيام.

50

أولمرت يقدم عرضاً

بعد عودتي من آسيا توجهت مباشرة إلى الشرق الأوسط. كانت احتمالات عقد اتفاقية إطار بين الفلسطينيين والإسرائيليين تتوضح مع اقتراب فصل الربيع. فقد تكوّن لدينا انطباع جيد عن رغبة أولمرت بالتوصل إلى اتفاق إبان زيارة الرئيس في كانون الثاني/يناير. وبعد مؤتمر أنابوليس كلّف تسيبي ليفني برئاسة الجانب الإسرائيلي في المفاوضات، وقام محمود عباس بتكليف أبو العلاء. ولكن يوجد شيء من انعدام التماثل، ذلك أن الجانب الفلسطيني كان لديه الخبرة والتجربة بعد قيامه بالتفاوض على هذه القضايا لما يزيد عن خمسة عشر عاماً. وأعضاء الفريق يعلمون تفاصيل الخرائط ودقة التعابير وتاريخ الصراع كما يعرفون ظاهر أيديهم. وقد اعترفت تسيبي بأن معرفتها بهذه الأمور ليست بمثل تلك الجودة لكنها جاءت لتسريع المفاوضات. وقد قمت برحلات وجولات في المنطقة لمرات أكثر مما قامت هي، كنت أعقد الاجتماعات مع كل جانب على انفراد، كما عقدت اجتماعات مشتركة كثيرة. كان التقدم بطيئاً لكنه مستمر ومطرد. في مرحلة معينة وبهدف تكوين فهم أفضل للمخاوف الفلسطينية حيال مستوطنة آرييل الإسرائيلية اقترحت تسيبي جولة ميدانية لمشاهدتها. لذلك كنت على قناعة أكيدة بأن الجانبين يبذلان جهودهما.

في شهر آذار/مارس قمت بزيارتين إلى المنطقة وبزيارة ثالثة في نيسان/أبريل. بهذه الزيارات وضعت لنفسي نمطاً معيناً بحيث ألتقي العرب من خلال مجلس التعاون الخليجي ونغطي كل المواضيع من العراق وحتى أفغانستان ومؤتمر أنابوليس. ومن ثم أذهب للقاء الفلسطينيين والإسرائيليين مبتدئة جولتي في القدس على مائدة عشاء في منزل أولمرت. في بادئ الأمر كنت أصطحب إليوت آبرامز الذي سافر معي من البيت الأبيض وديفيد ويلش والسفير. وكان بصحبة رئيس

الوزراء أولمرت عادة اثنان من المستشارين المقربين له: شالوم تورغمان Shalom Turgeman ويورام توربوفيتز Yoram Turbowitz. وبعد العشاء ندخل، أولمرت وأنا، حجرة مكتبته حيث يدخن سيجاراً وأنا أحتسي الشاي ونتناقش بعمق في الأمور التي استجدّت عند تناول العشاء.

لكنني عندما وصلت إلى القدس في شهر أيار/مايو علمت بأن أولمرت يريدني أن آتي وحيدة لتناول العشاء معه. فوجئت، لكنني اجتمعت به على انفراد في مرة واحدة سابقة على الأقل. عندما وصلت إلى منزله لم يضيع الكثير من الوقت في المجاملات.

بدأ حديثه بقوله: "إن تسيبي جادة ومجتهدة وتحظى بثقتي الكاملة". فتساءلت في نفسي "لِمَ يقول لي ذلك؟" ثم أوضح قائلاً: "المشكلة أن العمل مع أبو العلاء لن يوصلنا إلى نتيجة في الوقت المحدد. إن إسرائيل بحاجة للتوصل إلى اتفاق مع الفلسطينيين قبل انتهاء مدة ولايتكم". وتابع حديثه من دون أن ينتظر جواباً مني "أريد أن أفعل ذلك بشكل مباشر مع أبو مازن". مشيراً إلى محمود عباس باسمه المستعار. "سوف تجتمعين به غداً، قولي له بأنني أريد أن أعين شخصاً. وفي ذهني شخص ما، وهو قاض متقاعد أثق به، وأريد من أبو مازن أن يعين مندوباً له يثق به أيضاً. نحن نكتب الاتفاقية في بضع صفحات ثم نعطيها للمفاوضين ليضعوا اللمسات الأخيرة". ثم بدأت أسأل عن الصلة بين ما الذي يقترحه والذي تفعله تسيبي. أحسست بشيء من الارتباك ذلك أنه اتضح من كلامه بأنه لم يخبرها بما يقوله لي. لكن عندما فتحت فمي أكاد أنطق استأنف أولمرت كلامه.

"أنا أعرف ما يحتاجه. يريد شيئاً بخصوص اللاجئين والقدس. سوف أعطيه ما يكفي من الأرض، ربما نحن 94 بالمئة مع بعض المقايضات. لدي فكرة بخصوص القدس. سيكون ثمة عاصمتان، واحدة لنا في القدس الغربية وواحدة لهم في القدس الشرقية، ويتم اختيار رئيس مجلس المدينة المشترك وفق النسبة المئوية لعدد السكان. وهذا يعني، رئيس بلدية إسرائيلياً لذلك يكون نائبه فلسطينياً. وسوف نستمر بتزويد الأمن للمواقع المقدسة لأننا نضمن حرية الوصول إليها". قلت في نفسي "لعل هذا الاقتراح غير مقبول. ولكن ركزي، ركزي، فهذا شيء لا يصدق". وتابع كلامه: "سوف أقبل بعض الفلسطينيين داخل إسرائيل، ربما نحو خمسة آلاف شخص. لا أريد تسمية ذلك بلم شمل العائلات ذلك أن لديهم أبناء عمومة كثر، ولن يكون بمقدورنا السيطرة عليهم. وكنت أفكر بكيفية إدارة المدينة القديمة. يجب أن

يكون ثمة لجنة من الأشخاص - ليسوا أشخاصاً مسؤولين بل من الحكماء - من الأردن والسعودية والفلسطينيين والولايات المتحدة وإسرائيل. سوف يشرفون على المدينة إنما ليس من خلال دور سياسي". وتساءلت في نفسي ثانية: "هل أنا حقاً أسمع هذا القول؟ هل يقول رئيس وزراء إسرائيل بأنه سوف يقسم القدس ويضع هيئة دولية تكون مسؤولة عن المواقع المقدسة؟ ركزي. اكتبي هذا فوراً. كلا، لا تكتبي ذلك. وماذا لو تسربت؟ لا لا يمكن أن تتسرب. لا يوجد غيرنا نحن الاثنين".

ولم يتوقف أولمرت عن الكلام. "سوف أحتاج لمساعدتكم في الشأن الأمني. لدى جيش الدفاع الإسرائيلي قائمة بالمطالب - بعضها لا بأس به لكن الفلسطينيين لن يقبلوا بها جميعاً. أحتاج لأن تقوم الولايات المتحدة بإنجاز ذلك بما يرضي المؤسسة العسكرية. وسوف يتعاون معك باراك. أستطيع تسويق هذا الاتفاق. لكنني لا أستطيع إذا قال جيش الدفاع بأن ذلك يضعف أمن إسرائيل. وهذا أمر لا يضمن بقاء أي رئيس لوزراء إسرائيل. وهناك أمر آخر، أريد أن أعرف بأنك لن تفاجئيني بطرح أفكار أخرى قبل أن تتاح لنا فرصة الحديث عنها. إنني أقوم بمجازفة كبرى هنا ولا أستطيع أن أقبل مفاجأة غير متوقعة من الولايات المتحدة". كان أولمرت يتكلم وهو مائل للأمام، ولم يلمس الطعام أي منا، وعندما دخلت المضيفة أشار إليها بالخروج فوراً. والآن اعتدل في جلسته، كان متعباً من جراء هذا السرد الطويل لتفاصيل استثنائية في الاتفاق كما يراها.

فتكلمت وقلت: "السيد رئيس الوزراء، هذا كلام رائع وسأحاول المساعدة. سوف أتحدث إلى أبو مازن في الغد". فقال: "كوني حريصة حيث تكلمينه، فقد يستمع بعضهم إليكما".

أسرعت في العودة إلى الفندق بعد العشاء وتحدثت بهذه التفاصيل مع ديفيد وإليوت فقط ولا أحد سواهما - فيما عدا ذلك الاقتراح الخاص بلجنة دولية للإشراف على المواقع المقدسة. أنا أثق بمستشاريّ لكن زلة لسان قد تضر بأولمرت. وقلت لهما بحزم وإصرار وأنا أعلم أنهما لن يفعلا "لا تحدثا أحداً بهذا الأمر". ثم اتصلت بستيف هادلي قائلة له لدي أخبار استثنائية، ومع ذلك لم أكن مرتاحة - حتى على الهاتف الآمن - وأنا أكرر له ما سمعته من أولمرت. فأولاً وأخيراً أنا أتكلم من فندق إسرائيلي، ولا أحد يدري من يستمع. وقلت له: "أخبر الرئيس بأنه كان صائباً في ما قاله عن أولمرت. فهو يريد اتفاقاً، ولا أخفي شيئاً إن

قلت إنه متلهف للحصول عليه". وتذكرت بأن إسحاق رابين قد قُتل بعد أن قدّم أقل من ذلك بكثير. أعدت سماعة الهاتف لمكانها ونظرت من النافذة إلى المدينة المقدسة. وقلت: ربما، ربما ننجز هذا الاتفاق.

ذهبت في اليوم التالي للقاء عباس وطلبت الاجتماع به في غرفة الطعام الصغيرة المجاورة لمكتبه. حدثته بتفاصيل الاقتراح الذي قدمه أولمرت وأخبرته بالطريقة التي يريد رئيس الوزراء السير بها. وبدأ عباس يفاوضني من فوره. وقال: "لا أستطيع أن أقول لأربعة ملايين فلسطيني بأن خمسة آلاف فرد منهم فقط يستطيعون العودة إلى ديارهم".

اعترضت على ذلك قائلة إن عليه أن يعرض مخاوفه على رئيس الوزراء. وسألته: "هل أنت على استعداد لتتحدث معه وحدك؟" فقال إنه مستعد لكنه لن يعين مندوباً عنه يثق به - أراد أن يفعل ذلك شخصياً. وأحسست بأن السياسة الداخلية لحركة فتح لا تسمح له بتجاوز أبو العلاء، وهو قوة لها شأنها وأحياناً هو منافس له في الحركة. وأدركت بداخلي: "هذه مشكلة، ولكن لنجمعهما معاً ونرى ما يحدث - خطوة واحدة في كل مرة".

وتحدثت مع رئيس الوزراء قبل مغادرتي وقلت: إن عباس على استعداد للحديث ولكن يريد القيام بذلك شخصياً. فقال سوف يرتب لعقد الاجتماع. وسألته: "ما اللغة التي ستستعملها؟"

فأجاب: "اللغة الإنكليزية".

وقلت: "لا تنس أنك تتقنها أكثر منه. لذلك سيكون في وضع ضعيف".

أجاب: "ليس في نيتي أن أضعه في موقف ضعيف". وقلت في نفسي: "أعتقد أنه يقصد ذلك فعلاً". ثم خاطبته قائلة: "سوف أظل على اتصال، يا سيدي رئيس الوزراء. وسوف أخبر الرئيس بما دار بيننا من مناقشات".

أنهى أولمرت الاجتماع بقوله: "ذكّري الرئيس بلقائنا الأول عندما قلت بأنني أريد اتفاقاً".

عندما رجعت إلى واشنطن كان لدي فكرة جيدة عما يتعين علينا، في الولايات المتحدة، أن نفعله. تولى الجنرال ويل فريزر Will Fraser مهمة تنسيق خارطة الطريق. طلبت إليه تسريع عمله. وتولى الجنرال جيم جونز Jim Jones دور المبعوث الخاص، وطلبت إليه أن يفكر بطريقة لمقاربة جيش الدفاع الإسرائيلي

بخصوص الترتيبات الأمنية لأجل الدولة الفلسطينية الجديدة. وتبادر إلى ذهني بأن بعض المطالب الإسرائيلية - مثلاً، وجود جيش إسرائيلي دائم داخل الدولة الفلسطينية الجديدة لحراسة وادي (غور) الأردن - يمكن معالجتها من خلال "حل إقليمي". أو بعبارة أخرى، ربما أحاول إقناع الملك الأردني بوضع قواته إلى جانب قوات أخرى، وحتى قوات من حلف الأطلسي (الناتو) على تلك الحدود. طرحت هذه الفكرة حول دور حلف الناتو مع أمين عام هذا الحلف جاب دوهوب شيفر Jaap de Hoop Scheer وقلت له بأن عليه ألا يفعل شيئاً ولا يحدّث أحداً بهذا الخصوص حالياً. ربما يمكن إقناع الإسرائيليين بقبول قوات أردنية لأنهم يثقون بها، وبالتأكيد قد يقبل الأردنيون مساعدة الولايات المتحدة. لست واثقة البتة بأن البنتاغون أو حلف الناتو قد يرغبان القيام بدور ما، ولكن إذا اقتربنا كثيراً من التوصل للاتفاق قد يكون ذلك الدور ممكناً. أما المخاوف الأخرى، مثل التحكم بالمجال الجوي أو أمن الحدود، فقد يكون لها حلول فنية. ربما تسرّع الولايات المتحدة عملية تبادل معطيات رادار الإنذار المبكر مع إسرائيل - وتساعد في الوقت نفسه بخصوص التهديد الإيراني. تحدثت مع بوب غيتس وسألته عما إذا كان لدى هيئة الأركان المشتركة استعداد لتقديم العون إلى جيم جونز. وافق غيتس من فوره مع أنه توجد بعض المعارضة داخل هيئة الأركان المشتركة بخصوص الضلوع العميق فيما يعرف بأنه "عملية سلام". كانت وجهة نظري بأنه لن يكون ثمة اتفاق دون ترتيبات أمنية موثوقة مقبولة لإسرائيل. وعلى الدولة الفلسطينية الجديدة أن تظهر للوجود بطريقة من شأنها تعزيز الأمن الإقليمي - والإسرائيلي - وليس أن تنتقص منه. ووزارة الخارجية لا تستطيع الوفاء بهذه الشروط، إنما وزارة الدفاع تستطيع ذلك.

وأردت أن أطمئن بأن الجهات العربية الهامة أيضاً يجب أن تكون على علم بما يجري، علماً بأنني متأكدة بأن عباس يخبرهم أولاً بأول. كان السفير السعودي في الولايات المتحدة عادل الجبير المستشار الأكثر ثقة لدى الملك. فقد عمل جد عادل الجبير لدى جد الملك، وكان مقرباً منه حتى كاد يكون أحد أفراد الأسرة المالكة من دون أن يكون فعلاً من هذه الأسرة السعودية. أخبرت عادل بما سمعته من أولمرت وعرضت الأفكار الخاصة بالقدس وكأنها أفكاري أنا وذلك بهدف حماية المسؤول الإسرائيلي. وعدني بأن ينقل هذه الأفكار إلى الملك فقط ولا أحد سواه.

وافترضت بأنه سوف يخبر أيضاً سعود الفيصل وزير الخارجية. وهذا جيد. الشيء الجيد لدى السعوديين أنهم لا يسربون الأخبار.

وقبل مغادرتي المنطقة تحدثت مع ملك الأردن. لم أطلب منه أي التزامات محددة، فقد كنت أعلم بأنه سيكون إلى جانبنا عندما يكون الاتفاق وشيكاً إذا حصل. وواقع الحال أنه لن تكون دولة عربية واحدة على استعداد للالتزام إلا عندما نصل إلى حافة الاتفاق، لذلك فقد تركز عملي على إيصال أولمرت وعباس إلى ذلك المكان وعندئذ أطلب المساعدة من العرب.

كان المصريون إلى حد ما محاورين أكثر تعقيداً، ذلك أنهم يسربون الأخبار. ومع ذلك فقد أسررت بهذه الأخبار إلى وزير الخارجية وإلى عمر سليمان رئيس الأمن الداخلي وأقرب المقربين إلى مبارك. يبدو أن الرئيس المصري أخبر مستشاريه بأننا لن ننجح وبأنني سأفشل فشلاً ذريعاً. لكنه بالطبع لم يقل هذا الكلام لي مباشرة. والحق أقول إن مبارك لم يغفر لي كلمتي التي ألقيتها في القاهرة في حزيران/يونيو عام 2005 التي استعملت فيها لغة غير مسبوقة إذ طالبت بإصلاح سياسي في مصر والمنطقة. كنت أدرك ذلك، لكنني بحاجة لمصر لإبرام الاتفاق.

جلسنا، الرئيس وستيف وأنا، في المكتب البيضوي نتدارس هذا العرض. قال الرئيس: "يبدو أنه جاد- جاد فعلاً".

وأجبت: "أجل إنه كذلك. وهو يعرف أن الوقت بدأ ينفد". لكن معمل الإشاعات بدأ ينتج إشاعات ضد أولمرت. تحقيقات تجري حول مزاعم فساد مختلفة، بما في ذلك اتهامات بأنه حوّل مساهمات سياسية لاستعمال شخصي. وصارت كلمة "اتهامات" قيد التداول بشكل منتظم. واتفقنا بأن علينا أن نتجاهل السحب النذيرة بالعاصفة ونتعاون مع رئيس الوزراء حتى نصل إلى نقطة يستحيل عندها الاستمرار. وبأنني سوف أكثف تعاوني مع أبو العلاء وتسيبي ونرى إذا كان ممكناً تحقيق التزامن بين المسارين التفاوضيين – أو في الحد الأدنى تقريبهما معاً. لم يكن ما نقوم به الآن تلك العملية التي تصورناها في أنابوليس، بل كان العملية التي لدينا – ولديها فرصة النجاح.

عندما رجعنا إلى إسرائيل في شهر أيار/مايو لمناسبة الذكرى الستين لتأسيسها ألقى الرئيس كلمة في الكنيست، وتأكد لي أن الإسرائيليين يعتقدون أنه لا

يوجد لهم صديق أفضل من جورج دبليو بوش. كانت كلمته مشوبة بالعاطفة وأعربَتْ عن تقمص كبير لفكرة إحساس إسرائيل المستمر بتعرضها للأخطار.

راجعت هذه الكلمة ووافقت عليها. والآن وأنا أستمع إليها أحسست بأنه كان علي أن أفعل ما هو أكثر. كان ينبغي أن يستخدم الرئيس هذه اللحظة ليدعو الإسرائيليين لاتخاذ قرارات صعبة – حتى إنه لم يرد ذكر لعملية السلام. وتساءلت بداخلي: "كيف سمحت لهذا أن يحدث؟" أنا واثقة بأنه لا يوجد اعتراض على كلام حول أنابوليس – ولكن بشكل أو بآخر لم يحدث ذلك. لقد كانت الكلمة في جميع الأحوال فرصة ضائعة للدبلوماسية ونصراً مؤزراً للصداقة الأمريكية الإسرائيلية.

ومع ذلك، لعل دعوة الإسرائيليين علناً وجهاراً أمام الملأ للقيام بتحرك شجاع ليست صائبة ولا مناسبة بالنظر للحاجة إلى دعم أولمرت ومساندته في مواجهة سحب عاصفة متزايدة تنذر بمتاعب قانونية وسياسية. وقد قال الرئيس في مناسبة لاحقة إن مشاهدة أعضاء الكنيست جالسين إلى جانب رئيس الوزراء ذكرته بأسماك القرش وهي تحيط بفريستها وفي الوقت عينه تنظر بارتياب إليه وإلى بعضهم بعضاً. تلك هي الحالة على وجه الدقة. أيام رئيس الوزراء باتت معدودة.

* * *

بدأت القضية الإسرائيلية الفلسطينية تستغرق الكثير من الوقت. بعد أعوام عدة من النقد بأننا لسنا نشيطين بما فيه الكفاية ظهر فجأة أولئك الأشخاص – من الصحافة ومن مجتمع الخبراء – الذين يتحدثون قائلين بأننا نهدر وقتنا. وقد سخروا من زياراتي العديدة إلى المنطقة وهم يصورونها على أنها جلسات محادثات عديمة الفائدة لا تحرز تقدماً ملموساً. كان أرشاد محمد مندوب رويترز وآخرون يلحون علي باستمرار يسألون عمّا نحاول إنجازه. لكنني وبعد اجتماعي مع تسيبي وأبو العلاء لم أستطع إلا القول بـ "جدية" الطرفين. كان الطرفان حقاً وعلى نحو ممنهج يعرضان لمختلف القضايا، ويتوصلان إلى اتفاق حول القليل منها – بعضها له أهمية بما في ذلك ضرورة التفاوض على أساس خطوط عام 1967 مع مقايضات متفق عليها (وكما كانت تسيبي تضيف دوماً مع الأخذ بالاعتبار الواقع السكاني على الأرض، وتقصد المستوطنات). وبالطبع كنت أقول القليل جداً حول ما الذي يفعله أولمرت وعباس. تنازلت عن كبريائي قليلاً عندما تحدث بعض النقاد مؤكدين فراغ عملية أنابوليس. فقلت في نفسي: "حافظي

على هدوئك في هذه اللعبة واجعلي 'الأنا' لديك تحت السيطرة. فهم لا يعرفون عمّا يتحدثون".

بقي الكثير مما يجب إنجازه

في هذه السنة الأخيرة من ولايتي وجدت أنني لا أستطيع الوفاء بكل الوعود التي قطعتها على نفسي وبأن أقوم "بزيارة واحدة أخيرة" إلى أنحاء أخرى من العالم. وبكل صدق أقول إن تركيزي كان منصباً على عملية سلام الشرق الأوسط حيث قد تُحقق اختراقاً برأيي، وعلى توطيد التقدّم الحاصل في العراق، وإيجاد السبل لإبطال التوجهات السلبية المتنامية في أفغانستان. وأحسست أيضاً بضرورة القيام بدفع أخير للمحادثات السداسية واجتماعات الدول (P5+1) لوقف التقدم الحاصل داخل كوريا الشمالية وإيران في برنامجيهما النوويين. واستطعت أن أتوقف لزيارة سريعة في آيسلندا في الثلاثين من أيار/مايو، وهي زيارة وعدت بها مقابل موافقة القيادة على إعادة انتشار طائراتنا الأربع المقاتلة من طراز F-15 بالإضافة إلى 1200 عسكري من قاعدة كيفلافيك Keflavik إلى مناطق حول العالم حيث يلزم. وكان دون رامسفيلد قد طرح هذه القضية عام 2001 مبدياً رأيه الصائب بأنه لم يعد ثمة وجود لخطر سوفياتي يتهدد المجال الجوي لآيسلندا. وثار غضب الآيسلانديين مدعين بأننا ننكث بعهودنا بموجب معاهدة الدفاع الثنائية بين الولايات المتحدة وجمهورية آيسلندا لعام 1951. واستغرق الأمر خمس سنين لكننا في نهاية المطاف توصلنا إلى اتفاق يؤشر إلى التزامنا المستمر نحو حليفتنا ويسمح بانتشار ملموس. كانت زيارتي القصيرة إلى هذا البلد القائم على صخر بركاني صغيرة بمدتها لكنها لم تخل من جدال وخلاف. فقد علمت لدى وصولي أن البرلمان الآيسلندي قد مرر قراراً يشجب غوانتانامو. وفي المؤتمر الصحفي اقترحت على هذا البرلمان أن يقوم بواجبه المدرسي، وطلبت إليه الرجوع إلى التقييم الذي رفعه مسؤول بلجيكي واصفاً إياه بأنه "سجن نموذجي". لقد ضقت ذرعاً بهراء من هذا النوع ولعلي كنت أقل دبلوماسية مع اقتراب موعد انتهاء مدة ولايتي في هذه الوزارة.

من جهة أخرى لم تكن أمريكا اللاتينية مجرد محطة للوفاء بالوعد. لقد أردت حقاً أن أعود إلى هذه القارة، ووجدت الفرصة في شهر آذار/مارس لجولة تستغرق

يومين. بدا لي توقفي القصير في التشيلي عجولاً وأحسست بالأسف لذلك. وزير الخارجية أليخاندرو فوكسلي Alejandro Foxley زميل رائع وسررت لأن أجد ما يكفي من الوقت لإطلاق برنامج ثقافي بين بلدينا عام 2007، وكذلك شراكة بين تشيلي وكاليفورنيا خلال زيارتي التي قمت بها عام 2008. بعد تعيينه وزيراً للخارجية ذكر أليخاندرو رغبته بتحسين مهارات تعلُّم اللغة الإنكليزية بهدف متابعة الدراسات العليا داخل الولايات المتحدة. وأثبتنا له أن البيروقراطيات قد تنجز هذه الأمور سريعاً.

أؤمن إيماناً راسخاً بأهمية التبادلات الثقافية. وإيماني هذا قائم في جزء منه على خبرتي الخاصة في جامعة ستانفورد مع الطلبة الأجانب الذين تعرّفوا بالولايات المتحدة وبقيمنا. عندما كنت عميدة إدارية في ستانفورد أطلقنا برنامجاً باسم "زملاء الديمقراطية الجدد" كان مخصصاً للطلبة القادمين من أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي. التقيت بعض هؤلاء الطلبة الذين يعملون الآن في مستويات عليا في الحكومة وفي ميدان الأعمال، منهم أليكسي ستنيكوف Alexei Sitnikov، الذي كان طالباً لدرجة الدكتوراة بإشرافي وهو يقدم الرأي والمشورة بانتظام للرئاسة الروسية. لكن ليست كل التجارب إيجابية دون شك. ولكن عموماً ينشأ عند الطلبة الأجانب تقدير كبير للأمريكيين كشعب حتى لو لم تعجبهم سياساتنا. والكثيرون من هؤلاء الشباب يعودون ليصبحوا قادة في بلدانهم.

والمؤسف أننا شهدنا في أعقاب أحداث 11 أيلول/سبتمبر عام 2001 تراجعاً كبيراً جداً في أعداد الأجانب الذين يدرسون في الولايات المتحدة. فالتشدد الضروري في منح تأشيرات الدخول أفرز تبعات غير مقصودة. في كثير من الأحيان تكون عملية التقدم بطلبات التأشيرة طويلة فلا يدرك الطلبة بداية العام الدراسي. وأصبح من الصعوبة بمكان أن يتابع الطلبة دروسهم، ثم يذهبون في الإجازة ويعودون في الوقت المناسب قبل بدء فصل دراسي جديد بسبب ضرورة طلب التأشيرة في كل مرة. كانت تلك الإجراءات تقييداً حقيقياً لهؤلاء. وكان ثمة مشكلات إدراكية أيضاً، هو الشعور بأن الولايات المتحدة لا تريد الطلبة الأجانب وأنها تخاف منهم.

كان هذا الموضوع يبرز بشكل دائم تقريباً في كل حديث يجريه الرئيس مع القادة الأجانب – وليس فقط مع قادة في الشرق الأوسط. أذكر اجتماعي مع رئيس

وزراء سنغافورة الذي قدم لي أعضاء حكومته وكان كل واحد منهم قد تلقى علومه في الولايات المتحدة. يومها قال لي: "أنتم تعرّضون للخطر واحدة من أعظم مكامن قوتكم. الشباب في بلادي يعتقدون بأنكم لا تريدون مجيئهم إلى الولايات المتحدة، وهم يذهبون الآن إلى بلدان أخرى مثل إنكلترا". فوجئ الرئيس كثيراً عندما علم مقدار تقلص التبادلات الطلابية، وعندما أصبحت وزيرة للخارجية كان هذا الموضوع واحداً من الأشياء التي كان يسألني عنها مراراً إذ يطرح السؤال: "كيف هو حالنا اليوم في جعل الطلبة يأتون إلى الولايات المتحدة؟" قبيل حلول عام 2007 استطعت أن أقول له بأننا قد استعدنا عافيتنا من الركود الحاصل في أعقاب 9/11، وعاد الطلبة مجدداً للدراسة في الولايات المتحدة بأعداد متزايدة.

ومع ذلك، كان لدي إحساس بأن هكذا تبادلات يجب ألا تكون شارعاً باتجاه واحد. الأمريكيون مشهورون بأنهم يتكلمون لغة واحدة، وبصراحة هم محليون في تفكيرهم واهتمامهم. وكنت من أوائل المنادين ببرامج الدراسة خارج البلاد. عملت مع وزيرة التربية مارغريت سبلنغز Margaret Spellings كفريق واحد للتركيز على أهمية برامج تبادل الطلبة، ونظمنا مؤتمر قمة لرؤساء الجامعات الأمريكية حول التعليم الدولي في العام 2006. لا ينكر أحد أن التنوع واحد من مواطن قوة نظام التعليم العالي الأمريكي. لذلك دعونا قادة كليات المجتمع ومدارس الفنون العقلية والجامعات البحثية العامة والخاصة. وقامت مارغريت بزيارة بلدان في أمريكا الجنوبية والشرق الأوسط وأفريقيا وأوروبا وآسيا مصطحبة عدداً من رؤساء الجامعات بهدف التأكيد على أهمية هذه القضية.

إذا كان توقفي في التشيلي قد أكد التزامنا ببرامج التبادل الثقافي فإن رحلتي إلى البرازيل كانت فرصة لعرض دفاع هذه الإدارة - وبخاصة دفاعي أنا - عن حقوق الأقليات في أمريكا اللاتينية. لقد كان من الصعوبة بمكان حمل الصحافة على توجيه الاهتمام لقضايا بعيدة عن الشرق الأوسط وأوروبا وآسيا. فقررت أن أبرمج زيارتي إلى البرازيل بطريقة تركز على اتساع جهودنا في أمريكا اللاتينية. كان لدى سفيرنا كليف سوبل Cli Sobel الفكرة المثالية ألا وهي لماذا لا نذهب إلى سلفادور دا بابيا Salvador da Babia التي تعتبر الموطن الثقافي للبرازيليين من أصول أفريقية؟

كانت زيارتي الأولى إلى البرازيل عام 1993 حين كنت مديرة شركة شيفرون

Chevron. اعتادت الشركة أن تسمي ناقلات النفط بأسماء أعضاء مجلس إدارتها، وعندما حان دوري أقيمت مراسم منح الاسم في مدينة ريو Rio. وفي مراسم مهيبة ترافقت مع حفلات على مدى خمسة أيام دشنت ناقلة نفط عملاقة بحمولة 136,000 طن باسم كوندوليزا رايس *Condoleeza Rice*. لكن آنّا بيريز Anna Perez التي كانت تعمل لدى شركة شيفرون (وفيما بعد عملت لدي في البيت الأبيض) اقترحت بعد مراعاة مشاعر الآخرين تغيير اسم الباخرة بعد أن أصبحتُ مستشارة الأمن القومي، وذلك بدافع من خشيتها بأن الاسم قد يلفت انتباه إرهابي مغامر. لذلك لم يعد يوجد ناقلة باسم كوندوليزا رايس، لكن من الممتع حقاً أن ناقلة نفط عملاقة حملت اسمي لبعض الوقت.

فوجئت أثناء زيارتي بذلك الانقسام العرقي في البرازيل. كان البرازيليون يحتجون دوماً بأن ليس لديهم مشكلة أعراق. ومع ذلك تبين لي بأن عمال الحقول أفارقة (بشرة داكنة) وأن العاملين في حقل الخدمات هم من المولّدين (أبناء أبوين من عرقين مختلفين) وأن موظفي الحكومة من الأوروبيين/البرتغاليين. والبرازيل هي البلد الأكثر شبهاً بالولايات المتحدة من حيث تركيبتها العرقية لكنها تبدو بأنها لم تشهد تلك الثورة التي نادت بالحقوق المدنية وغيّرت وجه السياسة والمجتمع في أمريكا.

كان قادة أمريكا اللاتينية يشعرون بالراحة وهم يتكلمون معي عن كفاحهم مع اللامساواة بين الأعراق وعن جهودهم في سبيل رفع الظلم عن الأقليات المضطهدة. وفي الواقع أن الرئيس الكولومبي أوريبه Uribe اتصل بي في اليوم الذي أعلن فيه تعيين أول شخص كولومبي أفريقي في منصب وزاري. ربما كان بعض القادة من أمثال أوريبه مطمئنين لأنني كنت صادقة معهم في حديثي عن الكفاح والنضال في أمريكا. ولا أخفيكم، كما كنت أقول دوماً، أن وزارة الخارجية ليست النموذج للتنوع العرقي.

وقد قلت ذات يوم للمدير العام وأنا أطالب بالمزيد من فرص التوظيف للأقلية: "قد أسير يوماً بكامله ولا أرى شخصاً آخر يبدو شبيها لي". وبالطبع وُجد في وزارة الخارجية موظفون كبار أسطوريون وهم من السود - ومنهم السفراء روث ديفيز، وإدوارد بيركنز، وهوراس داوسون - لكنهم قلة، ومسافات بعيدة تفصل الواحد عن الآخر. وعينتُ أول رئيس لمكتب التنوع في الوزارة: باري ل. ويلز Barry L. Wells، وهو الذي أيد ودعم برامج من مثل برنامج زملاء بيكرنغ

Pickering Fellous وبرنامج زملاء رانغل Rangel Fellows لأجل أقليات لها رغبة في العمل في السلك الخارجي. حتى بعد انتهاء ولايات وزراء خارجية متعاقبين من ذوي البشرة السوداء فإن التركيبة العرقية في السلك الدبلوماسي لا تكاد "تُمثّل أمريكا". وهذا الوضع مأساة لبلد يعد نموذجاً لديمقراطية متعددة الأعراق. وأنا أعلم أن كولن باول أحس بهذا الإحساس.

ولكن برغم أن سجلّ الولايات المتحدة في هذا الموضوع مخيّب للآمال فإن باقي دول العالم متخلفة عنا بمقياس السنوات الضوئية. لهذا فقد أخذت علماً عندما انتقد الرئيس لولا (Lula) سجل بلاده بخصوص العلاقات بين الأعراق، إذ أدان التمييز بعبارات تخلو من الغموض في بيان ألقاه في تشرين الثاني/نوفمبر 2007. وقبل مغادرتي العاصمة برازيليا وقّعت على خطة عمل أمريكية برازيلية مشتركة للقضاء على التمييز العنصري ووقّعها أيضاً الوزير البرازيلي الأفريقي إدسون سانتوس Edson Santos ونظيري وزير الخارجية سيلسو أموريم Celso Amorim.

ثم توجهت إلى ولاية باهيا Bahia قلب الثقافة البرازيلية الأفريقية وحياتها. أحببت هذه الولاية. ذهبنا إلى كنيسة شيدها العبيد الأفارقة، واستغرق بناؤها مئة عام لأن الرجال عملوا في بنائها يوم إجازتهم الأسبوعية الأحد. هي بسيطة لكنها أنيقة، وحرم المَقْدِس الصغير بداخلها ينضح بالروحانية مثل أي مَقْدِس آخر رأيته في حياتي. ثم خرجنا إلى الساحة التي اصطف على جوانبها مواطنو باهيا. أجل، كان ثمة قلة من المحتجين ظهرت أخبارهم في النشرة المسائية. لكن ذكرياتي سوف تظل دوماً ما رأيته من وجوه بشرتها سوداء وأيدٍ ممتدة – هم مواطنون ابتهجوا لرؤية زميلة لهم هي ابنة الشتات الأفريقي.

في الليلة السابقة أقام حاكم الولاية مأدبة عشاء لي كانت بعيدة الشبه عن تلك المآدب الرسمية التي تبعث على الملل والتي اعتدت أن أدعى إليها. والطعام كان عظيماً – يشبه إلى حد ما طهي جدتي في لويزيانا – أما الرقص فكان أفضل. وقدم عازف الجاز البرازيلي الأفريقي الشهير غيلبرترو غيل Gilberto Gil حفلاً أبهج الجميع، وبعدئذ نهضنا جميعاً للرقص، رقصنا داخل القاعة أولاً ثم خرجنا إلى الشرفة في تلك الأمسية البرازيلية الدافئة. أحببت البرازيل والبرازيليين، وقلت في نفسي: "عليك أن تعودي إلى هنا عندما تريدين أن تمرحي!"

المالكي القائد

أعتقد صادقة بأنه لا يوجد الكثير من الوقت لتجربة تشبه تلك التي عرفتها في باهيا مع أنني أعتقد أنها ذات أهمية لعملي كوزيرة. كانت المهام الأساسية أمام الإدارة في عامها الأخير واضحة نوعاً ما ومعظمها لها صلة بالشرق الأوسط. وبالطبع لا شيء أكثر أهمية من إرساء الاستقرار في العراق بعد انتهاء مدة ولاية الرئيس. ولحسن الطالع يوجد أخيراً شيء نتعامل معه. كان ثمة ما يشبه الإقرار الدولي بأننا تجاوزنا المنعطف، وتلك الجوقة من الأصوات المنتقدة لتورطنا في "حرب أهلية" قد صمتت.

لقد تحسّن الوضع الأمني في العراق بكل تأكيد، بل كان أكثر من ذلك. بدأت الحكومة القيام بواجباتها، على نحو متقطع ومتفاوت لكنه أكثر فاعلية، وأظهر رئيس الوزراء المالكي وغيره من القادة نضجاً في قيادتهم للبلاد. عندما اقترب موعد انعقاد المؤتمر الثالث لدول الجوار المقرر في الثاني والعشرين من نيسان/أبريل، كان العراقيون قد رجعوا كما كانوا بحسب وصف ديفيد ويلش. وعندما التأم هذا الاجتماع في الكويت صباح ذلك اليوم كانت الأجواء مختلفة كثيراً عن تلك التي سادت لقاء شرم الشيخ قبل عام مضى. آنذاك كان ثمة حديث حزين عن متاعب العراق.

أمام هذا الوضع خرجت دولة إثر أخرى تهنئ العراقيين على التقدم الذي أحرزوه وتتعهد بالتعاون معهم. وأمام هذا المشهد قلت لديفيد ورايان كروكر: "هذا مختلف جداً، يبدون أكثر احتراماً".

وأجاب هذان الخبيران بالشؤون العربية: "أجل هم كذلك، فالعرب لا يحبون العراقيين، لكنهم يحترمونهم. وهم يأملون ألا يخافوهم من جديد". وأدركت ما قالوا فجأة. لكن المندوب الإيراني بدا وكأنه سحب النص الخطأ من محفظته. فهو ما زال يتحدث عن انهيار العراق ويضع اللوم على الولايات المتحدة لهذه الفوضى السائدة، لكن معظم وفود الحاضرين لم يفعلوا شيئاً سوى أن يقلّبوا أنظارهم دون توقف من جانب لآخر.

عشية انعقاد المؤتمر وبمجرد وصولي إلى الكويت اصطحبت رايان كروكر للقاء المالكي، قال لي: "عليك أن تقنعيه بأن يكون أكثر كياسة ولطفاً في عرض آرائه غداً".

فسألت: "حسن، ما الذي يعتزم قوله؟"

أجاب السفير مخفياً ابتسامته: "سوف يخبرك".

تحدثت مع المالكي حول الاجتماع المقبل وما الذي نريد إنجازه. قال إنه لا يريد الكثير من الدول الأخرى، وأنه سوف يتحدث عن التقدم الحاصل في العراق. ثم أخبرني كيف سيبدأ كلمته، وتفهمت مخاوف رايان. قال: "سوف أقول شكراً لكم جميعاً إذ وقفتم معنا في الأوقات العصيبة - وبخاصة أولئك الذين عاونونا في وقت مبكر. وهذا يعني الولايات المتحدة وبعض الأوروبيين. ثم سوف ألتفت إلى 'إخواني' [يقصد العرب] وأقول 'وإلى البقية الباقية منكم اذهبوا للجحيم'" هذا ما قاله وعيناه تتلألآن.

ضحكت معه، ثم قلت: "السيد رئيس الوزراء، دعنا نتوقف قليلاً حول هذا". كانت كلمته جيدة بالطبع - لكنها تضمنت شيئاً من الحدّة، تعيد إلى أذهان الحاضرين بأن البعض قد شكك بالشعب العراقي. وكانت لحظة هامة جداً له. وقد بت معجبة بنوري المالكي وأحترمه.

لم أكن أتوقع هذا المشهد قبل شهور مضت. في أواخر عام 2007 كاد المالكي يتعرض لثورة داخل أوساط القيادة. لم يترك لنفسه صديقاً بأسلوبه القيادي المتعالي ولعجزه عن إنجاز أي شيء. يبدو أنه كان يعقد اجتماعات سرية ولم يكن يدعو إليها آخرين ممن يهمهم الأمر، وفي أحيان أخرى كان يدعو لعقد اجتماعات للقيادة ثم يرفض حضورها. حقق العراقيون تقدماً بسيطاً وقليلاً بخصوص لائحة المطالب التي قدمها الكونغرس الأمريكي بشأن كل شيء بدءاً من إقرار الميزانية إلى تحويل الأموال للمحافظات وإصدار قانون النفط والمعايير الجديدة لاجتثاث البعث.

قام بوب غيتس بزيارة إلى بغداد ثم عاد ليقول للرئيس إن الطالباني والهاشمي ونائب الرئيس الأول عادل عبد المهدي يدبرون مكيدة للإطاحة برئيس الوزراء - دستورياً بالطبع. كانت فكرتهم طرح طلب تصويت البرلمان على الثقة برئيس الوزراء، وهم يثقون بانه سيخسر إذا أوضحت الولايات المتحدة أنها فقدت ثقتها برئيس الوزراء. أو، وهو الأفضل من وجهة نظرهم، قد نقوم نحن بحمل المالكي على الاستقالة. قال بوب للرئيس بأن القلق يساوره، ربما هو لم يُسْقط هذه الفكرة بقوة كما ينبغي له. وقال: "قد يظنون أن هذا هو الذي نريده. هم يعلمون أننا لسنا مسرورين لبقائه".

وقررت القيام بزيارة إلى بغداد في الأسبوع المقبل، في أعقاب جولة إلى الشرق الأوسط أتحدث فيها عن مؤتمر أنابوليس. وفي هذا الإطار قال الرئيس لي: "عليك أن تجعليهم يفهمون بأننا لسنا مع الإطاحة بالمالكي". وأجبت بأنني سأوصل الرسالة.

ذهبت للقاء المالكي بمجرد وصولي إلى بغداد. كنا منفردين (ومعنا مصطفى سيد المترجم الذي أثق به). لم أنتظر طويلاً قبل الدخول في الموضوع. فقلت: "السيد رئيس الوزراء، أنت تعاني من مشكلات حقيقية مع الزعماء الآخرين. وقد جئت الآن لأخبرك بأن الولايات المتحدة لا تريد أن ترى حكومتك تسقط. نحن لسنا إلى جانب تغيير رئيس الوزراء". ظهرت على وجهه علائم الارتياح. وأردفت قائلة بحزم: "لكنك تقوم بعمل فظيع. أنت على وشك الفشل، ونحن لسنا إلى جانب ذلك أيضاً".

لم أدر ما الذي كنت أتوقع سماعه، لكنني بالتأكيد لم أتوقع ما سمعت إذ قال: "انتظرتُ أسابيع لأسمع هذا الكلام. أنا سعيد أنك جئت. شكراً لك". لم أصدق ما سمعت بعد أن ترجم مصطفى سيد كلامه، فتساءلت في نفسي: "هل سمعني أقول له بأنه يقوم بعمل فظيع؟" وطلبت إلى المترجم أن يعيد على مسمعي ما قلت. فقال مبتسماً: "أجل، أجل، وأنا سعيد جداً لأتحدث عن ذلك". ارتبكت لكنني قررت المضي قدماً.

عندئذ اقترحت عليه سلسلة من الخطوات بما فيها اجتماعات منتظمة مع القادة الآخرين، وقلت: "دعنا نضع برنامجنا لنخرج من هذه الفوضى".

فأجاب: "حسن، إنها فكرة جيدة". وطلبت إليه أن يعيد ذكر الخطوات ثلاث مرات. وفعل ذلك طواعية. ثم قلت له مستفيدة من هذا الحظ: "السيد رئيس الوزراء، لدي طلب آخر منك. لدي اجتماع الآن مع الرئيس طالباني وآخرين، هلّا تأتي معي".

كان ذلك جسراً أبعد من أن يطال، إذ رد قائلاً: "كلا سوف ألتقيهم فيما بعد".

لكنني قلت: "كلا، يجب أن نذهب الآن". وذهبنا. ركبت سيارتي، وهو بسيارته تبعني إلى منزل الطالباني، حيث فوجئ الرئيس العراقي ورحب بـ "أخيه" رئيس الوزراء معانقاً إياه. وتحدثت عن التفاصيل التي اتفقنا على تنفيذها، ثم غادر المالكي. أدرك الطالباني من فوره بأنه لن يكون ثمة انقلاب دستوري بموافقة

أمريكية. وحين التقينا على الغداء اشتكى الآخرون مما يفعله المالكي، ولكن المكيدة انتهت.

كان الخيار بدعم المالكي خياراً حكيماً، وهذه حقيقة اتضحت في آذار/مارس عام 2008 عندما جازف رئيس الوزراء ليؤكد قيادته. بدأت قوات الأمن العراقية أخيراً بملاحقة المتطرفين الشيعة من أتباع مقتدى الصدر في جنوب البلاد ولا سيما في البصرة ثالثة كبريات المدن العراقية. كان ديف بترايوس قد صاغ خطة محكمة مع وزارة الدفاع، تضع العراقيين في المقدمة وكانت تعتمد على دعم أمريكي. وسار كل شيء على خير ما يرام وبترو.

وعلى نحو مفاجئ قام العراقيون بتسريع الجدول الزمني دون علم ديف. أعطى الجيش العراقي إنذاراً مدته أيام معدودة وانطلق نحو الجنوب بتاريخ الرابع والعشرين من آذار/مارس، وبمرافقة المالكي شخصياً الذي أشرف على العملية ميدانياً.

في ذلك اليوم عُقد اجتماع لمجلس الأمن القومي، وحضره كالعادة ديف بترايوس ورايان كروكر عبر مؤتمر تلفزيوني. كان هذان الاثنان شاحبي اللون: "ذهب وفعلها الآن. قد يفشل المخطط. ثم ماذا نفعل؟" تحدث الجنرال والسفير كل بدوره ينتقد ويشجب بقوة المالكي لطيشه وتهوره وانعدام كفاءته. ثم تحدث كل واحد منا بدوره نقول الشيء نفسه. لم يكن لدى أحد منا شيء جيد يقوله حول المالكي. وأخذنا جميعاً نحاول التفكير بطريقة نوقفه عند حده.

لم يقل الرئيس شيئاً، ثم تحدث وقال: "أعتقد أنه يؤكد قيادته. ربما ليست هذه هي الطريقة التي قد أتبعها أنا شخصياً. لكنه رئيس وزراء بلده. ولعله يعرف ماذا هو فاعل". كان جورج دبليو بوش على صواب. غريزة الرجل السياسي عنده أنبأته بأن المالكي بحاجة ليؤكد شجاعته وسيطرته، وهو يفعل ذلك.

حققت مغامرة البصرة نجاحاً مدوياً. دخل الجيش العراقي المدينة دخول المنتصر، واستعاد مرفأ أم قصر الهام بعد أن تخلى جيش المهدي المدعوم من إيران عن مواقعه. فالعراقيون في مختلف الظروف والأحوال سوف يفعلون الأشياء بطريقتهم – وليس بطريقتنا.

* * *

في الوقت الذي كانت الأوضاع فيه تسير نحو الأحسن في العراق وفي الوضع

الفلسطيني كانت الأوضاع في لبنان، للأسف، تسير نحو الأسوأ. حكومة 14 آذار الموالية للغرب بقيادة فؤاد السنيورة نجت من أزمات كثيرة. ولكن في الشهور الأولى من العام قضى وزراء 14 آذار لياليهم وناموا في مكاتبهم، رافضين الانحناء أمام العناصر الذين حركهم حزب الله في الشوارع أو الذين يحاولون القضاء بشكل ممنهج على أغلبيتهم في البرلمان من خلال التخلص من بعض النواب في البرلمان. لقد كان مكاناً كثير الهيجان.

تصاعد التوتر منذ أوضحت حكومة السنيورة أنها تؤيد لجنة التحقيق التابعة للأمم المتحدة في اغتيال رفيق الحريري رئيس الوزراء الأسبق. ومع أن الاستنتاجات الأولية للتحقيق أشارت إلى تورط الاستخبارات السورية وبعض القوى اللبنانية، إلا أن لجنة التحقيق هذه توصلت إلى معلومات جديدة في أواخر عام 2007. لكن ثغرة في القضية تتضمن سجلات هواتف خلوية للفريق الضارب المزعوم قد يفضي إلى استنتاج جديد يكون أكثر إثارة للجدل والخلاف، أي قد يؤدي إلى تورط بعض عناصر حزب الله. وقد ترفع التوترات الطائفية المضطربة أصلاً من نقطة الغليان فتؤدي إلى مناوشات بين قوات متطرفة وقوات ديمقراطية حيث لا يستطيع أي فريق أن ينتصر.

لكن حكومة السنيورة الحريصة والحذرة ارتكبت غلطة في شهر أيار/مايو. فقد طردت من الوظيفة مسؤولاً له ارتباطات بحزب الله وحاولت أن تؤكد سيطرة الدولة على شبكة اتصالات هذه الجماعة. كان رد فعل حزب الله غاضباً، فأرسل مليشياته إلى الشوارع لتلاحق مؤيدي الحكومة. سيطر مسلحو هذه الجماعة على أجزاء من بيروت وبعض البلدات والقرى المحيطة بما في ذلك مناطق درزية بحماية وليد جنبلاط النصير لـ 14 آذار.

وأكد حزب الله ما يستطيع فعله بالقوة. في تلك الأثناء وقف الجيش اللبناني جانباً يخشى من أن يشكل دخوله شرارة تندلع منها حرب أهلية. وبالنتيجة تدخل حاكم قطر ووضع ترتيبات معينة لاقتسام السلطة أنهت مأزقاً استمر لثمانية عشر شهراً حول من الذي يكون الرئيس القادم للبلاد. وتم انتخاب قائد الجيش الوطني ميشال سليمان كمرشح توافقي، وأخيراً عاد البرلمان للاجتماع. لم يكن ثمة شك بأن حزب الله وحلفاءه الذين أشعل خروجهم للشارع تلك المواجهة قد كسب شيئاً من النصر. بينما شعرت قوى 14 آذار باليأس والهزيمة.

من المؤكد أن الحكومة تلقت ضربة، لكن حزب الله دفع الثمن أيضاً. فكان ثمة فزع في المقاهي وزوايا الشوارع وفي جميع أنحاء بيروت من جراء تحويل حزب الله لسلاحه نحو اللبنانيين. فمن المفترض أن يكون حزب الله مقاومة مسلّحة ضد إسرائيل، ولكنه لم يبق على هذا الموقف، فأشاع الفوضى والبلبلة في البلاد. إن المتطرفين حالياً استعادوا مواقعهم، وهم يستخدمون القوة القائمة على الخوف.

اعتزمت الذهاب إلى لبنان في حزيران/يونيو بعد الاتفاق القطري لأؤكد الدعم السياسي لـ 14 آذار. فهذا أقل ما يمكن أن أفعله. أخبرت ستيف هادلي بأنني أحس بأننا غير قادرين على تقديم ما يكفي لمساعدة أصدقائنا في لبنان - أو معاقبة أعدائنا. ولكن هذا هو لبنان، بلد في حالة عدم استقرار دائم وفي وضع يعجز المرء عن تحقيق أي تقدم فيه.

تضمنت خطتي زيارة إلى القدس فقررت أن أتوقف في بيروت وأنا في طريق عودتي إلى أرض الوطن. لم نعلن عن هذه الزيارة لكن الجميع كانوا يفترضون بأنني سأعرّج على لبنان وأنا في المنطقة. لم تقبل المفرزة الأمنية المرافقة لي أن نذهب بالطائرة "الزرقاء والبيضاء" إلى المطار الذي عُرِف عنه أن حزب الله "يسيطر عليه" وبخاصة بسبب وجود بعض التهديدات على المواقع الإلكترونية التابعة للمتطرفين. قال مارتي كراوس، رئيس المفرزة الأمنية: "تتوجه الطائرة إلى قبرص ومن ثم بالطائرة العامودية إلى حرم السفارة ثم بالسيارة إلى الاجتماعات". لكن كان لدي رؤية أخرى، فقلت: "كلا سوف تهبط الطائرة الزرقاء والبيضاء في المطار. وسوف أترجل من الطائرة ويستقبلني وزير الخارجية أمام كاميرات الصحافة ثم نذهب بالسيارة إلى الاجتماعات. إن وزيرة الخارجية لن تذهب إلى لبنان متخفية كما لو أننا نعتقد أن البلد منطقة حربية". وكانت تلك المرة الوحيدة التي أعترض فيها على رأي مارتي. من المهم جداً في هذا الظرف أن يعرف الجميع بأن للولايات المتحدة وجوداً. كل شيء أنجزناه منذ خروج القوات السورية كان في خطر شديد. ونحن نوجه إشارة دعم لحكومة ذات سيادة - ونؤكد عدم الخوف. وكما قلت لمارتي إن حزب الله ليس انتحارياً. فمن يريد حقاً أن يقتل وزيرة خارجية الولايات المتحدة ويجلب قوة الولايات المتحدة على رأسه؟

كانت تلك آخر زيارة لي إلى لبنان. كانت ثمة أوقات حلوة ومرة كثيرة. ولكن في الحد الأدنى يوجد الآن حكومة ديمقراطية شرعية - حتى لو توجب علينا تحّمل

المتطرفين فيها. ومع أن الأمر قد يستغرق عاماً كاملاً أو نحوه فقد عاقب الشعب اللبناني حزب الله لاستخدامه الميليشيا ضد أبناء وطنه. في انتخابات عام 2009 خسر حزب الله كثيراً. وأجبر حسن نصر الله على الشكوى بأن المناطق الانتخابية موزعة بشكل خاطئ. كانت تلك خطوة إلى الأمام على الأقل حتى لو حصلت دون شك خطوات إلى الوراء أيضاً. لكن لبناناً ديمقراطياً حراً تماماً لا يزال بعيداً. ولكن بفضل انسحاب القوات السورية وانتشار الجيش اللبناني على الحدود الجنوبية أصبح الآن أكثر قرباً لذلك مما كان حين بدأنا.

51

إتمام مهمة بناء أوروبا كاملة وحرة وفي سلام

بدأت **أُسُس الشرق الأوسط** القديم تتداعى. وكنت أشعر كل يوم بإلحاحية تأمين أساس ديمقراطي جديد للمنطقة لحقبة ما بعد 9/11. لكن مهمة أن نبني على ما حققناه من مكاسب في أوروبا ما بعد الحرب الباردة بدت لنا الآن عسيرة وكثيرة المطالب. حمل لنا ربيع عام 2008 عدداً من التحديات الهامة، مثل الوضع في كوسوفو، ومستقبل جورجيا وأوكرانيا في حلف شمال الأطلسي (الناتو)، وربما ذلك التحدي الأكثر حساسية ألا وهو علاقة روسيا مع أوروبا الجديدة. وهذا التحدي الأخير سوف تتزايد صعوبته ونحن نتقدم نحو النصف الثاني من السنة الأخيرة من ولاية هذه الإدارة.

لا بد لي من القول بداية بأن الرئيس بوش يؤمن إيماناً لا يتزعزع بحلف الناتو NATO. وقد عمل منذ الأيام الأولى لإدارته على تقوية الحلف وتوسيعه. لقد أنفقنا الكثير من الطاقة في سبيل تحديث قدرات الناتو لجعلها متوافقة مع احتياجات حقبة ما بعد الحرب الباردة. في بادئ الأمر كان ثمة بعض المعارضة للفكرة القائلة بأن الدفاع الصاروخي جزء هام من ذلك المفهوم الجديد. ففي أول قمة عُقدت عام 2001 كان القائد التشيكي الذي قاد الثورة التي أطاحت بالشيوعية عام 1989، الرئيس فاكلاف هافل Vaclav Havel، الوحيد الذي أيد دعوة الرئيس للضغط بقوة في هذا المجال. ولم ينس الرئيس تأييد هافل ودعمه فاعتبره، وهو محق في ذلك، بأنه مثال واضح للحساسيات المتباينة لدى أعضاء الناتو الجدد من وسط أوروبا وحتى شرقها. ولكن في الوقت الذي عقد فيه مؤتمر قمة بوخارست في نيسان/ أبريل عام 2008 لم تعد مسألة الدفاع الصاروخي مشكلة مثيرة للنزاع، وقد وافق الحلف على متابعة الجهود المشتركة للدفاع عن مناطق سلطته – وفي الوقت عينه أمل بإنجاز ترتيبات تعاونية مع روسيا المعارضة.

وقد توسعت أيضاً وبشكل كبير وثيقة الناتو الأساسية حيث تولى الحلف أنشطة تدريبية كبرى مع قوات الأمن العراقية وبالتالي اضطلع بدور مركزي في الحرب الأفغانية. لكن هذه المهمة الأخيرة كانت نعمة ونقمة في آن. بالنسبة لشخص مثلي، قام حين كان أكاديمياً بمناقشة مدى صحة التزام الناتو بالمنطقة الواقعة "خارج مجاله" (أي خارج أوروبا)، أرى أن مشاركة هذا الحلف في أفغانستان يعد تطوراً مذهلاً. ومع ذلك كشفت الحرب قدرات الأعضاء المتفاوتة والآراء المختلفة جذرياً حول استخدام القوة العسكرية. كانت المناقشات في كل اجتماع تمشي على حبل رفيع بين قبول ممتن للمساهمات وإحباط إزاء عدد من التحذيرات التي يضعها بعض الأعضاء بشأن قواتهم. وكان الفصل بين "قوات مقاتلة" وقوات "حفظ السلام" يتزايد بشكل يومي حتى وصل الأمر لدى بعض الجيوش بأن قررت النأي بنفسها على ما يبدو فلم تغادر ثكناتها.

وما لا يدعو للاستغراب أن بعض البلدان التي كانت جيوشها تقوم بالعبء الأكبر وتتعرض لأخطار كثيرة استاءت من التقييدات المطبقة على جيوش أخرى، لا سيما الألمان. وفي هذا الصدد وجدتني أتخذ رأياً أكثر تساهلاً. كيف نتوقع لبرلين أن تقوم بمهمة حربية على نحو مفاجئ؟ لقد عملنا لنحو ستين عاماً لكي يبتعد الجيش الألماني عن القتال في حروب خارجية. فكنت شخصياً أشعر بالامتنان لأي شيء يمكن أن يفعله الحلفاء، مع أنني كنت أدرك أن ذلك التباين في المساهمات سيظل مصدراً للتوتر.

من المبتكرات الأخرى داخل الحلف قرار يقضي بفتح الاجتماعات والمشاورات أمام حلفاء ديمقراطيين غير أوروبيين، وتحديداً اليابان وأستراليا وكوريا الجنوبية ونيوزيلندا. ومع أن بعض أصدقائنا رأوا أن هذا الأمر قد يضعف الناتو، وقد يجعله "رجل الشرطة العالمي"، إلا أنني رحبت بهذا التطور لا سيما وأن قوات هذه البلدان منتشرة أيضاً في أفغانستان. ومع أننا لم نعلن ذلك أثناء ولاية الرئيس فقد علمنا أن الرئيس نيكولا ساركوزي قد اتخذ قراره بإعادة إدخال فرنسا في هيكلية القيادة العسكرية لحلف الناتو بعد أن غادرتها في عام 1966. هذا النشاط كله جعل من الصعوبة بمكان استذكار الأيام الأولى لما بعد الحرب الباردة، عندما كان ثمة من قال إن الحلف مات.

لكن الواقع أن الناتو قد بات أداة حيوية في تحقيق استقرار أوروبا ما بعد الشيوعية. فهذا الحلف إلى جانب الاتحاد الأوروبي أعطى الدول الطموحة من الكتلة

الشرقية سابقاً نجماً يهديها السبيل إلى الإصلاح وإنهاء الصراعات فيما بينها. فكانت هذه الخطوة تكراراً لمهمة الناتو الأصلية عند نهاية الحرب العالمية الثانية. ومع أن العديد من تلك الدول كانت تتذكر هذا الحلف بأنه بشكل رئيسي حاجز أمام التوسع الروسي إلا أن له غاية ثانية ألا وهي أن مؤسسي الناتو رأوا فيه مظلة ديمقراطية ينضوي تحتها الخصوم القدامى ليحلوا خلافاتهم. وهكذا كانت الأمنية الأولى أن تتمكن ألمانيا من إعادة بناء نفسها وإعادة تسلحها ضمن تحالف مع عدوتها اللدودة فرنسا. فباتت الحرب بين هذين الخصمين الأوروبيين الكبيرين أمراً لا أحد يفكر به. ومع ذلك كانت خطوة جريئة ولا تخلو من الأخطار آنذاك - لكنها نجحت. والآن، ونحن في القرن الحادي والعشرين سوف يحذو الأوروبيون في وسط وشرق القارة وبالتالي دول البلقان حذوهما ويتخذون المسار نفسه.

لكن تحقيق هذه الرؤية اقتضى التوسع المستمر للحلف. وقد بدأ الرئيس كلنتون هذا العمل فأدخل جمهوريات التشيك وبولونيا والمجر في عام 1999. واستمر الرئيس بوش على هذا الخط فأدخل في عام 2004 كلاً من رومانيا وبلغاريا وسلوفينيا وسلوفاكيا وبالتالي وهو الأهم دول البلطيق التي أُدخلت سابقاً في الاتحاد السوفياتي بالقوة. وكان من العسير على موسكو أن تهضم ذلك لكنها قبلت بانضمام لاتفيا وليتوانيا وإستونيا. أما الشريحة التالية فكانت البلدان التي استعادت عافيتها من حروب البلقان وهي ألبانيا وكرواتيا ومقدونيا.

وقد تأخر دخول هذه الأخيرة بسبب نزاع غريب عجيب مع اليونان حول اسم الدولة. بعد تفكك يوغوسلافيا قدمت أثينا اعتراضها على استخدام اسم "مقدونيا" ليكون الاسم الرسمي للجمهورية المستقلة حديثاً. فقد ادعى اليونانيون لأسباب ما زلت لا أفهمها أن الاستعمال حديثاً لدولة كانت يوغوسلافيا سابقاً سوف ينقص من أهمية التراث الثقافي الذي ينسبه اليونانيون لإمبراطورية وجدت قبل ألفي عام. وربما شعروا بأن سكان هذا التجسيد الحديث لن يحافظوا على تراث موطن الإسكندر الأكبر القديم. نتيجة لذلك حملت هذه الدولة الجديدة اسم جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. وقد أراد زعماء هذا البلد أن يدخلوا حلف الناتو طبقاً للاسم الذي يفضلونه - فمن يريد أن يسمى "جمهورية .... السابقة"؟ واعترض اليونانيون. بُذلت جهود مضنية ومن خلال ماثيو نيمتز Mathew Nimetz المبعوث الخاص لهذا الموضوع، ولم تفلح بحل النزاع.

أعترف بأنني شعرت بالإحباط إزاء اليونان حول هذا الموضوع. في أحد اجتماعاتي مع نظيرتي دورا باكويانيس Dora Bakoyannis التي تربطني بها علاقات جيدة، فقدت أعصابي وقلت غاضبة: "كان ذلك قبل ألفي عام! ومن يهتم؟"

وردت علي قائلة: "أشعر بأنكم أنتم الأمريكيون لا تفهمون".

أجبت: "نعم، أنت على حق، أنا لا أفهم". لكنها لم تتراجع وتقول إن تغييراً في السياسة قد يطيح بالحكومة اليونانية.

لكنني من جهة أخرى لم أفهم ذلك التصلب عند المقدونيين أيضاً. أظن بأنني أحسست بذلك الجورجي الذي قال لنظيره المقدوني: "يمكنك أن تدعونا 'جمهورية جورجيا الصغيرة الغبية' إذا كان ذلك سوف يدخلنا في الناتو". وأصرّ المقدونيون على موقفهم. لذلك، عندما دخلت ألبانيا وكرواتيا الحلف لم تدخل مقدونيا، ولا تزال حتى الآن تنتظر حلاً لمشكلة "الاسم" قبل أن تكتمل عضويتها في أكبر حلف عسكري في أوروبا.

ولكن، على الرغم من نكسات من هذا القبيل فإن إيماني لا يتزعزع بأن هذا الحلف قد أمسى في حال أفضل من تلك الحال التي وجدناه عليها ونحن نتوجه اليوم إلى قمة بوخارست في رومانيا التي ستكون آخر قمة يحضرها الرئيس.

غير أنه كان ثمة قضية هددت بأن تلقي بظلالها على مسار حلف الناتو المتقدم. بينما كان هذا الحلف يتحرك نحو الشرق كانت قدرة موسكو على الاحتمال والتسامح تحت المحك. لقد حاولنا من خلال إحداث مجلس الناتو وروسيا عام 2002 أن نؤكد فكرة أن توسع الحلف لا يعني معاداة روسيا إنما لتعزيز التعاون العسكري والاستقرار في أوروبا. لكن هذا المجلس لم يحرز تقدماً ملحوظاً، والسبب في ذلك أن الكرملين لم يتقبله بسرور. فكان ابتعاد روسيا عن الناتو يتزايد يوماً بعد يوم تحت الضغط المتزايد في الداخل للشمولية والسياسات التحريرية الوحدوية(*) نحو الكتلة السوفياتية السابقة. كانت جورجيا وأوكرانيا تنتظران دورهما واقفتين في الرتل لكي يُنظر في شأن عضويتهما في خطة عمل العضوية. وهذه

(*) التحريرية الوحدوية: مبدأ سياسي ينادي بتحرير المقاطعات المتصلة تاريخياً أو عرقياً بوحدة سياسية ما وخاضعة حالياً لوحدة أخرى وجمعها في نطاق هذه الوحدة الطبيعية، وقد نشأت أصلاً عن حزب تأسس في إيطاليا (باسم Italia irredenta أي إيطاليا غير المحررة) حوالي عام 1878 يدعو إلى ضم مناطق مجاورة سكانها إيطاليون وخاضعون لحكم أجنبي (المترجم).

الخطة لا تعطي العضوية بل هي العملية التي من خلالها تعد البلدان العدة وتهيئ نفسها للعضوية من خلال القيام بإصلاحات سياسية وعسكرية ضرورية. عندما أثيرت مسألة تعميق علاقة الناتو مع أوكرانيا وجورجيا من خلال خطة عمل العضوية تحطمت قدرة موسكو المتوترة على الاحتمال.

لقد سبق وافترضتُ أننا لن ندفع في هذه الخطوة داخل الحلف قبل مغادرة الرئيس لولايته. وعندما التقيت مع الرئيس الأوكراني فيكتور يوشنكو Viktor Yushchenku على هامش منتدى دافوس الاقتصادي في وقت سابق من العام أخبرته بأن الفرصة ضئيلة جداً لمنح أوكرانيا خطة عمل العضوية. جلسنا في شاليه صغيرة ولاحظت ساقي يوشنكو الطويلتين جداً حتى إنهما اقتربتا كثيراً من ذقنه أدركت من فوري أننا أمام مشكلة. وكاد الرئيس الأوكراني يبكي وهو يقول ملتمساً: "ستكون كارثة، مأساة، إن لم نحصل على خطة عمل العضوية".

انتُخب يوشنكو رئيساً لبلاده في أعقاب الثورة البرتقالية، وكان في تحالف غير مستقر مع يوليا تيموشنكو Yulia Tymoshenko الشقراء ذات الشعبية الواسعة سياسياً. ما زال يوشنكو يحمل على وجهه ندوب حادث تسمّم غريب شوّه وجهه ولوّن بشرته فجلعه أرجوانياً مخيفاً. اعتقد يوشنكو وآخرون كثر أن الروس هم المسؤولون عن ذلك وأنهم كانوا يعتزمون قتله مع أنه لا يوجد ما يؤيد صحة أقواله. لذلك كان الرئيس الأوكراني شخصية مؤيدة ولو أنه سياسي زئبقي إلى حد ما. كانت التوترات شديدة ومتزايدة في شدتها بين "القوى البرتقالية". فكانت تيموشنكو خجولة في تأييدها لخطة عمل العضوية بينما استطاع يوشنكو النجاح في اختبار ورقة عباد الشمس الذي تقتضيه خطة عمل العضوية للتأكد من قدرته على الوفاء أمام أصدقائه الغربيين.

وسمعنا آراء مماثلة من الجورجيين، ولكن بالنظر للضغوط التي تمارسها موسكو على جورجيا كان لدى حكومة ميخائيل ساكاشفيلي Mikeil Saakashvili مطلباً جيداً لخطة عمل العضوية يكون في الوقت نفسه موازناً لروسيا. كانت كل من أوكرانيا وجورجيا تعتبران ذلك تأكيداً جوهرياً لتوجههما الموالي للغرب وكذلك درعاً - ولو أن ذلك لم يذكر - يحميهما من ضغط موسكو.

لكن مسألة ما الذي يمكن فعله بخصوص منح خطة عمل العضوية ليس لها صلة برد فعل الكرملين فقط بل وأيضاً لها صلة بتحفظ بعض أعضاء الحلف لا

سيما ألمانيا في قبول دخول أوكرانيا وجورجيا. فالمستشارة ميركل لا تثق بالجورجيين الذين تراهم فاسدين وما زالوا كذلك، كما أكدت، وهي صائبة، بأن التحالف الحاكم في أوكرانيا خليط غير منتظم وغارق في الفوضى. أما فرنسا فكانت مترددة لكنها تميل للأخذ برأي برلين. ومن جهة أخرى رأت دول وسط وشرق أوروبا بخطة عمل العضوية اختباراً لإخلاص الناتو في الدفاع عن الأراضي السوفياتية السابقة.

لهذا فقد واجهتنا معضلة. في اجتماع مجلس الأمن القومي المنعقد للنظر في موقفنا قدّمتُ عرضاً للحجج المؤيدة والمعارضة لكنني لم أقترح شيئاً. ولا أخفيكم أنني لم أعرف ماذا أفعل. فمع أن الوضع ليس واحداً كعضوية في الناتو إلا أن الجميع يعرف بأنه لا توجد دولة منحت خطة عمل عضوية قد أخفقت في اكتساب العضوية ولو أن الأمر قد استغرق تسعة أعوام بخصوص ألبانيا. كانت تلك خطوة كبرى لكن لا يمكن تهدئة المناوئين بمجرد فروق قانونية بين وضعية خطة عمل العضوية والعضوية الفعلية فكلتاهما قابلتان للاعتراض.

استمع الرئيس لهذه الحجج ثم تحدث منحازاً إلى جانب أوكرانيا وجورجيا، فقال قبيل انتهاء الاجتماع: "إذا أرادت هاتان الدولتان الديمقراطيتان خطة عمل العضوية، فلن أقول لا". أعجبت بموقفه المبدئي. هذا ما أحببته في جورج دبليو بوش الرئيس - فما هو حق له أهميته. وقلت في نفسي: "علي أن أقدم هذه الرسالة، ولن يكون ذلك سهلاً".

ثم ذكّرنا الرئيس بأن الأخطار كبيرة إنما لسبب آخر. فقد سبق أن قبل دعوة من فلاديمير بوتين لزيارة سوتشي Sochi في روسيا مباشرة بعد انتهاء قمة بوخارست. فكيف يجلس الرئيس الأمريكي مع الرئيس الروسي إذا قصّر في تقديم خطة عمل العضوية لأوكرانيا وجورجيا؟ لا يستطيع. وقلت في نفسي" لكن بوتين سيكون في مزاج سيئ إذا صوّت الحلف لصالح تقديم خطة عمل العضوية". لا يبدو أن ثمة مخرجاً جيداً.

* * *

مع اقتراب موعد قمة بوخارست كثفنا مشاوراتنا مع الألمان في محاولة لإيجاد حل، فكان ستيف هادلي يعمل بالتعاون مع نظيره الألماني. ظننا في لحظة معينة أننا وجدنا الجواب - وهو نوع من تعاون معزز يشبه خطة عمل العضوية، وفيه

نكهة هذه الخطة ولا يحمل اسمها. لكن للأسف لم يرض أحد بهذا الحل لا سيما وأن الألمان ليسوا متلهفين لدفع العلاقة مع الدول الطامحة لهذه العضوية إلى ما هو أبعد من موضعها الحالي. ثم جربنا تكتيك تحديد نهاية العام كموعد لاتخاذ قرار نهائي بخصوص خطة عمل العضوية. ولم يرض بهذا الحل أحد أيضاً. وغادرنا ميممين شطر بوخارست وليس بيدنا اتفاقية.

كنت أمقت أن أحضر اجتماعاً على جانب من الأهمية وأمامنا قضية هامة لم نجد لها حلاً بعد. فالصحافة دوماً مليئة بتنبؤات حول الفشل، وفي هذه الحالة لدي شعور عميق بأنها قد تكون على صواب. عندما وصلت إلى المطار كان في استقبالي سفيرتنا إلى حلف الناتو فكتوريا نولاند Victoria Nuland. وفكتوريا عملت طويلاً في السلك الخارجي ولدى نائب الرئيس قبل تعيينها مندوبة لنا في الحلف عام 2005. وهي أول امرأة تتولى هذا المنصب، قديرة جداً ويحترمها زملاؤها الدبلوماسيون. لذلك عندما أبلغتني فكتوريا بأن مشكلتنا كبيرة مع الألمان توجست شراً. وفي الفندق اجتمعت مع دان فرايد Dan Fried، مساعد وزيرة الخارجية للشؤون الأوروبية والأوراسية، الذي كان يحاول إيجاد حل ينقذ ماء الوجه يكون مقبولاً لدى الألمان ولدينا. ولكن لا شيء حصل.

اجتمعنا، الرئيس وستيف هادلي وأنا، لبرهة وجيزة قبل بدء مأدب العشاء، إذ سينضم الرئيس إلى رؤساء الدول والحكومات، وأنا سأكون على مائدة مع نظرائي وزراء الخارجية. وقد تبين لي أن القادة لم يخصصوا وقتاً لهذه المسألة آملين بأن يحلها وزراء الخارجية. وبالنتيجة هيمنت هذه القضية على عشائنا وأفرزت واحداً من أصعب الجدالات مع حلفائنا لم أشهد مثيلاً له من ذي قبل. والحق أقول كان الأكثر سخونة في كل ما شهدته طوال عهدي في الوزارة.

طلب إليّ وزير الخارجية الروماني أن أكون أول المتحدثين، لكنني اعتذرت لأتيح الكلام لوزير الخارجية الألماني فرانك فالتر شتاينماير. لم تكن لي رغبة بأن أحرجه، ورأيت أنه من الأفضل أن يقوم هو بعرض موقف برلين ثم نترك للأوروبيين الشرقيين المجال ليتكلموا. وبهذه الطريقة ستكون لي الكلمة الأخيرة.

عرض شتاينماير وجهة النظر الألمانية مركزاً على ضعف التحالف الأوكراني، وهذه نقطة يفهمها الجميع. لكن بعد ذلك دخل في منطقة ما كان له أن يدخلها. قال إن "الصراعات المتجمدة" في جورجيا تجعل من المستحيل منح خطة عمل

العضوية. بعد تفكك الاتحاد السوفياتي حاولت أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية، وهما منطقتان تختلفان عن جورجيا من حيث العرق لأن غالبية السكان من الروس، أن تعلنا انفصالهما عن جورجيا. ووقفت موسكو إلى جانبهما في الصراع الناتج عن تلك المحاولة. والمنطقتان تحاولان التوازن على حدّ السكين، حيث توجد أعمال قتالية متقطعة وتعديات متزايدة على القوات العسكرية الروسية (التي أرسلت إلى المنطقة في أوائل عقد التسعينيات بصفة قوات حفظ سلام دولية) داخل المناطق المتنازع عليها. وقد فشلت المساعي الدبلوماسية لحل المشكلة وبالتالي ظهر المصطلح "صراع متجمد".

وهنا رد أحد الوزراء من أوروبا الوسطى قائلاً: "لو أخذ حلف الناتو بهذا الرأي لما قبلت فيه ألمانيا الغربية عام 1949". وقال آخر: "لقد كنتم في صراع متجمد كبير حتى عام 1990". عندئذ قلت في نفسي "آه، الوضع بات غير مقبول". ثم تكلم وزير الخارجية البولوني رادوسلاف "راديك" سيكورسكي Radoslaw "Radek" Sikorski. هذا الوزير سياسي تلقى علومه في الولايات المتحدة ومتزوج من صحفية أمريكية وهو مدافع شرس عن امتيازات أوروبا الوسطى وخطيب مفوه. جلست وأسندت ظهري إلى الكرسي. وقال: "لقد حاولنا أن نكون حساسين تجاه المخاوف الألمانية داخل الاتحاد الأوروبي، وأنتم تقولون 'ألمانيا تريد هذا، ألمانيا تريد ذاك'. حسن، هذه مسألة أمن قومي لنا. وأنتم اليوم تأتون لتقولوا بأنكم قلقون بشأن موسكو أكثر من قلقكم لأجل حلفائكم". حينئذ قلت في نفسي "ليس هذا ما قاله فرانك فالتر شتاينماير". ثم مستشهداً باتفاقية ميونيخ للتهدئة لعام 1938 دون أن يتفوه بهذه الكلمات قال راديك مذكراً الوزير الألماني بأن عبودية أوروبا الشرقية لأربعين عاماً تحت الحكم السوفياتي قد حصلت بفضل من برلين.

أسقط في يد فرانك فالتر. وقد قال فيما بعد إن تلك المواجهة كانت الأكثر إيلاماً له طوال عمله وزيراً للخارجية. لكنني لم أستطع أن أتدخل لصالحه، بل كنت أريد الإفادة من الموقف. فقلت: هنالك أوقات يتعين على الحلفاء أن يقفوا معاً. إن خطة عمل العضوية لا تمنح العضوية فوراً لكن لها قيمة عظيمة عند أوكرانيا وجورجيا – ولدى الأعضاء الجدد رغبة عميقة فيها وعلى موسكو أن تعلم أن الحرب الباردة انتهت وروسيا خسرت. ولن ندعها تحدث شرخاً في هذا الحلف".

لم ينبرِ أحد للدفاع عن فرانك فالتر وانتهى الاجتماع. وفي اليوم التالي قالت المستشارة ميركل للرئيس بأنها لن تتركني مرة أخرى في الغرفة وحيدة مع وزير خارجيتها. لكنني لم أكن الوحيدة التي تسببت بهذا الضرر. هم الأوروبيون الشرقيون الذين استذكروا الماضي الألماني الشائن فابتدؤوا تلك النبرة في الخطاب. لم أعتقد بأننا سنتوصل إلى خطة عمل العضوية لكنني أعتقد بأن الألمان قد يقبلون باتفاق. فقد اتصل كريستوف هيوسغن Christoph Heusgen مستشار السياسة الخارجية لدى المستشارة طالباً الاجتماع مع ستيف في صباح اليوم التالي إلى جانب النظيرين الفرنسي والبريطاني. وقد يكون ثمة "آخرون" لتدوين الملاحظات. وقررنا، ستيف وأنا، بأن أكون أنا هو هذا "الآخر". ودعونا البولونيين والرومانيين أيضاً. لن تكون ثمة بعد الآن اتفاقات وصفقات في الغرف الخلفية بين الأعضاء القدامى في الحلف على حساب الأعضاء الجدد.

لم يكن الاجتماع حاسماً لكن كان واضحاً بأن ألمانيا تريد تفادي أي مواجهة وكذلك نحن. والصيغة التي تم التوصل لها كانت مقبولة، بما في ذلك تعهد بأن يقوم وزراء الخارجية بمراجعة سير أعمال أوكرانيا وجورجيا نحو التوصل إلى خطة عمل العضوية في الاجتماع المقبل المقرر عقده في كانون الأول/ديسمبر.

عندما دخلنا قاعة الاجتماع طلب إلي الرئيس أن نراجع البيان مع المستشارة. وافقت. ومن وراء الستار المجاور للقاعة عملت بالتعاون مع هيوسغن وهادلي وسيكورسكي على إنهاء العمل. كان راديك واثقاً بأن بولونيا ستوافق، وبموافقتها تجعل الأوروبيين الشرقيين الآخرين يوافقون. ولكن عندما بدأت الجلسة العامة، اعترض الرئيس البولوني قائلاً ببساطة: "نحن نريد خطة عمل العضوية الآن!" فتساءلت في نفسي "ما الذي حدث؟"

اجتمعت على عجل مع المستشارة ثم دعونا القادة من وسط وشرق أوروبا لينضموا إلينا في إحدى زوايا القاعة. عندئذ فعلت هذه المستشارة شيئاً رائعاً ينم عن ذكاء بارع: جلست وسط هذه الجماعة من زملائها – فهي، أولاً وأخيراً، نشأت وترعرعت في ألمانيا الشرقية. وبكل أناة وصبر قرأنا الصياغة باللغة المشتركة الوحيدة لدينا، وهي الروسية. وبعد برهة من الزمن خرجتُ للتحدث مع الرئيس. عندئذ جاء وزير خارجية النرويج يوناس غاهر ستور Jonas Gahr Store، وقال: "أفضل لو تعودون ثانية إلى تلك النقطة. أنا لست واثقاً بأنها صحيحة باللغة

الإنكليزية". وأسرعت بالعودة إلى المجموعة. وأخيراً خرج النص على النحو التالي: "أوكرانيا وجورجيا **سوف** تصبحان عضوين في الناتو".

لقد فشل الحلف في منح وضعية فورية في خطة عمل العضوية، لكنه الآن يهب هذين البلدين احتمالاً مؤكداً بالعضوية المستقبلية، وهذا ما أكدت عليه أمام الصحافة المتشككة. وقلت للمراسلين الصحفيين: لم يكن واضحاً قبل اتفاقنا ما إذا كنا سننظر في عضوية أوكرانيا، وقد اقترح الكثيرون بأن توسع الحلف باتجاه القفقاس هو تجاوز للحدود. وقلت: "لقد تمت الإجابة عن هذا السؤال بصيغة مفادها إن حلف الناتو يرحب بطموحات أوكرانيا وجورجيا الأوروأطلسية للعضوية. وقد اتفقنا اليوم بأن هذين البلدين سوف يصبحان عضوين في حلف الناتو. لذلك فإن كل تلك الأسئلة سحبت الآن من الطاولة، والمسألة الآن هي متى، وليس إذا". سررت بهذه النتيجة. نستطيع الآن التعامل مع الصيغة المتفق عليها. وتم تبني هذه الوثيقة بالتصفيق.

*   *   *

في وقت لاحق من ذلك اليوم وصل فلاديمير بوتين للمشاركة في قمة حلف الناتو للمرة الأخيرة له بصفته رئيساً لروسيا. فبعد شهور قليلة سوف يستقيل ليصبح رئيساً للوزراء تاركاً المنصب الرئاسي لخلفه الذي اختاره ديمتري مدفيديف Dmitri Medvedev. لم يتوقع أحد أفول سلطته، بل كان ذلك مجرد تغيير في القيادة من نوع رديء.

كان خطاب بوتين الوداعي في معظمه عادياً جداً لا يلفت النظر - سلسلة من الشكاوي والتذمر حول الطريقة التي عوملت بها روسيا بالرغم من مد يدها للصداقة. وفي الجزء الأخير من هذا الخطاب بدأ يهدد ويتوعد أوكرانيا، مذكراً الحاضرين بأن الأجزاء الشرقية من تلك الدولة المستقلة الآن تنتمي لروسيا عرقياً وتاريخياً. ومع ذلك لا يستطيع المرء إلا أن يحس بأن مظهر بوتين يدل دلالة واضحة على اندحار الاتحاد السوفياتي عند انتهاء الحرب الباردة. ولكن برغم كل شيء لم يكن جورج دبليو بوش وأنجيلا ميركل ونيكولا ساركوزي يتكلمون أمام حلف وارسو. لقد انتهى منذ زمن بعيد حلف موسكو العسكري في أوروبا.

توجهنا إلى السيارة والتقينا بوتين على درجات القصر. قال بوتين وفي صوته نبرة من عدم اليقين: "سأراك في سوتشي".

وأكد له الرئيس: "أجل، سأراك في سوتشي". بطريقة ما قسمنا الفارق بالنصف واتفقنا على أن نجعل اللقاء الهام الأخير بين الرئيسين الأمريكي والروسي ممكناً.

* * *

شكلت زيارة سوتشي في نيسان/أبريل نوعاً من الانحدار في النوعية والأهمية. اصطحبنا بوتين بفخر واعتزاز في جولة لزيارة المنشآت المعدة لاستضافة دورة الألعاب الأولمبية عام 2014. وأذكر أنني فوجئت بمظهر المدينة والمواقع المقترحة للنشاطات الرياضية الآيلة للسقوط، وقلت في نفسي: "لا يزال أمامهم عمل كبير".

وقد استطعنا أن نصدر إعلاناً حول العلاقات الأمريكية الروسية أشار - على الرغم من بعض المشكلات - إلى أن تعاوننا كان مثمراً. عندما قرأته تذكرت كيف أن البلدين قد فعلا الكثير في مجالات مكافحة الإرهاب ومناهضة الانتشار النووي. وقد تضمنت منجزاتنا المشتركة اقتراحات لإنشاء بنك دولي للوقود لمنع الدول من تخصيب اليورانيوم بصورة مستقلة، ومبادرة الإرهاب النووي، والتعاون في مبادرة الأمن من الانتشار النووي، والعمل على أجيال جديدة في المستقبل من المفاعلات النووية المقاومة للانتشار. وبخصوص إيران وكوريا الشمالية كنا متفقين دوماً بخصوص التكتيك، واستخدمنا جولات متتابعة من العقوبات. أما في موضوع مكافحة الإرهاب فقد تعاون البلدان من خلال إجراءات مشتركة في مجال تطبيق القانون وتبادل المعلومات الاستخبارية وتمويل الإرهاب وأمن التكنولوجيا والنقل.

وأكد الإعلان رغبتنا بمواصلة العمل باتجاه حل للدفاع الصاروخي، والبناء على ما تم الاتفاق عليه بيننا من حيث المبدأ في كينيبنكبورت Kennebunkport في العام السابق. ولكن بالرغم من جولتين قمنا بهما، بوب وغيتس وأنا، إلى روسيا فإننا لم نستطع تحريك الكرة بعيداً في هذا الموضوع. فقد أعطى اجتماع كينيبنكبورت الأمل لكلا الجانبين بأننا قد نجد حلاً. فما زال الروس على موقفهم من رفض فكرة إقامة منظومة دفاع صاروخي في بولونيا وجمهورية التشيك، غير أن بوتين أظهر رغبة في الحد الأدنى للاستماع إلى مقترحاتنا. وأبلغنا بأن هذه الأفكار تبدو مبتكرة وواعدة، بل أكد أمام الصحافة على العلاقات الودية بيننا. واستباقاً لاجتماع متابعة في موسكو قمنا نحن الثلاثة، ستيف هادلي وبوب غيتس وأنا، بالضغط والاستعجال على موظفي المكاتب لتقديم مجموعة أفكار بعيدة المدى

- بما في ذلك مواضع إقامة الأشخاص العسكريين الروس في قواعد الدفاع الصاروخي. حتى إن بوب قد عرض ترك منصة إطلاق الصواريخ فارغة إلى أن تتوصل الولايات المتحدة وروسيا إلى تفاهم مشترك حول التهديد الصاروخي البالستي البعيد المدى من بعض البلدان مثل إيران.

ثم التقينا مع لافروف والعسكريين واستبد بـ"الخبراء" القلق من جراء هذه المقترحات، إذ أخذوا يكررون ما اعتادوا عليه من عبارات موصولة وكلمات مترادفة عرقلت وبددت اتفاقات سابقة. وقد أبعدنا هذا الموقف كثيراً عن التوصل إلى حل. وإنصافاً في القول، كانت مسودة اقتراحنا التي بعثها البنتاغون بمشاركة الخارجية إلى الروس تمهيداً لزيارتنا تضمنت عبارات مطولة حول المحافظة على ما هو قائم وعبارات مقتضبة حول الابتكار. ولم يكن التشيك والبولونيون راضين أيضاً بوجود جنود من روسيا على أراضيهم، قائلين إن لفظة "وجود" هي تجميل لكلمة "احتلال" إبان الحرب الباردة.

ولا أخفيكم أنني رأيت هذه المشاعر بأم عيني. ففي جمهورية التشيك كان ثمة اعتراض على هذا الانتشار من داخل البرلمان، وقد نظم الكثيرون من التشيك، وأغلبهم من الشباب مسيرة لحشد التأييد للمنظومة الصاروخية. في إحدى زياراتي إلى براغ التقيت بوزير الخارجية التشيكي كارل شفارزنبرغ Karel Schwarzenberg الذي بدا لي من مظهره أرستقراطياً من أسرة هابسبورغ لأعيد التأكيد له على نوايانا بخصوص الدفاع الصاروخي. وبعد حفل عشاء شبه رسمي طلب إلي أن أرافقه إلى حانة أثيرة لديه. وقررت الذهاب معه برغم معارضة مفرزة الأمن في هذا الشأن. لكن مساعدتي آن ليونز Anne Lyons المعروفة بذكائها وروحها المرحة والتي جاءت فيما بعد إلى كاليفورنيا لترأس هيئة الموظفين لدي قد أُخذت على حين غرة. هنالك، وفي حانة معتمة كائنة في أحد الأقبية التقينا مجموعة من منظمي حملة لأجل الدفاع الصاروخي، بينما كانت آن ومفرزتي الأمنية يحاولون باهتياج شديد التغطية على ملصق إعلاني فاحش على الجدران. يا له من مشهد ! لقد بدا هؤلاء المنظمون كما لو أنهم يتظاهرون احتجاجاً على الحرب بينما نحن لا نزال مرتدين اللباس الرسمي. لكنني سررت للقائهم والتقاط الصور والدخول إلى تلك الحانة وتناول البيرة التشيكية الجيدة. كنت على ثقة أكيدة بأن التشيك ثابتون على موقفهم ضد الضغط الروسي، إنما لا يزال أمامنا عمل ينبغي إنجازه.

وواصلنا، بوب وأنا، الضغط على موظفي مكاتبنا، ثم سافرنا إلى موسكو في تشرين الأول/أكتوبر عام 2007. كانت الأجواء في هذه الزيارة أكثر برودة. جعلنا بوتين ننتظر لما يزيد عن ثلاثين دقيقة في حجرة الانتظار بعد أن تم الإعلان عن وصولنا وتبعتنا الصحافة إلى مكتبه. أثناء الاجتماع أبدى تذمره بأن المفاوضات لم تحرز أي تقدم وأن الأوراق التي كنا نرسلها له لم تتضمن أي أشياء مبتكرة مثل التي أعربنا عنها بوب وأنا شفاهة. وعلى الرغم من مباحثات جرت في جو اتسم بالمزيد من الود في اجتماع ثان عقدناه في آذار/مارس عام 2008 حيث ناقشنا صيغة إعلان سوتشي إلا أننا لم نتمكن من إحراز تقدم جوهري بخصوص هذه القضية. ولم ننجح في التوصل إلى خطة مفصلة تكون مقبولة للجانبين. لكن حدسي الخاص ينبئني بأن هيئة الأركان العامة لا تريد اتفاقاً. فهي لم تتقبل فكرة دفاع صاروخي على الرغم من جهود بذلناها لإزالة جميع العناصر التي قد يُعتقد بأنها تشكل تهديداً عن بعد، وساورتني شكوك أيضاً بأن المكان الجغرافي لهذه المواقع أكثر أهمية من أي شيء آخر، فقد كانت بولونيا وجمهورية التشيك عضوين في حلف وارسو سابقاً. ولم يتقبل الروس هذا "التعدي التدريجي" باتجاه الشرق. وعند اقتراب موعد لقاء سوتشي في نيسان/أبريل كانت جهودنا كلها قد فقدت زخمها.

لم يكن إعلان سوتشي ذلك التجسيد الهام الذي يشكل نقطة تحول في إعلان المبادئ الأساسية للعلاقات الأمريكية السوفياتية الذي وقعه هنري كيسنجر ونظيره السوفياتي أندريه غروميكو في ذروة الحرب الباردة. فقد كانت تلك الوثيقة تعطي الانطباع بأن قوتين عظيمتين تقاسمتا مسؤولية إدارة العالم. ولكن كان ثمة وثيقة إطار في الحد الأدنى تتحدى الحكمة التقليدية بأن العلاقة بيننا كانت برمتها حول الصراع. وقد قال كيسنجر نفسه فيما بعد إنه قد "أحب أن يكون لديه وثيقة من هذا النوع".

أتاح اجتماع سوتشي أيضاً الفرصة للرئيس لقضاء بعض الوقت مع ديمتري مدفيديف. سبق لي أن التقيته مرات عدة، ومع أنه كانت لدي شكوك بأنه لن يكون ذلك الرئيس القوي الذي يتحدى راعيه السياسي فقد كان رجلاً يثير الاهتمام. ينتمي مدفيديف إلى جيل مختلف، كان طالباً جامعياً عندما انهار الاتحاد السوفياتي، وخلافاً لذلك المسؤول السابق في جهاز المخابرات KGB الذي سوف يحل محله، لم يكن مدفيديف يوماً عضواً في الحزب الشيوعي. أذكر لقاء واحداً لي معه وكان له وقع خاص في نفسي، إذ كشف عن تغير الأجيال الذي يحدث في البلاد.

في وقت سابق من ذلك اليوم وفي منزل السفير الأمريكي التقيت مجموعة من رجال الأعمال الشباب في روسيا - كانوا مصرفيين ومحامين ورجال أعمال. عندما تحدثت عن آرائي بخصوص عدم وجود محطات تلفزيونية مستقلة في روسيا توقعت أن أتلقى ردوداً متعاطفة. فقلت: "التلفزيون لديكم يبدو كما كان حين كنتُ أنا طالبة في الجامعة عام 1979"، وأدركت من فوري أن هذا القول قد يبدو لهم تاريخاً قديماً.

رد أحد الشباب قائلاً: "نعم أعرف ذلك. إليك كيف تبدو النشرة الإخبارية: الخبر الأول عن الرجل العظيم [بوتين]، والخبر الثاني عن التطور في الإنتاج الزراعي، والخبر الثالث عن أناس أبرياء قتلوا اليوم في الولايات المتحدة، والرابع عن الخلف المختار للرجل العظيم". فقلت في نفسي: "هذا الكلام يختزل كل شيء". لكنه استدرك وسأل: "ولكن من يشاهد التلفزيون؟ نحن جميعاً على الإنترنت".

بعد ذلك مباشرة تقريباً ذهبت للقاء مدفيديف وذكرت له ملاحظاتي نفسها حول الإعلام. فقال: "أعرف". ولم يتحدث كثيراً في دفاعه عن النظام. ثم قال: "ولكن من يشاهد التلفزيون؟ نحن جميعاً على الإنترنت". وفوجئت إذ سمعته يستخدم الحجة نفسها التي قالها رجال الأعمال الشباب، رفض متماثل تقريباً لأهمية التلفزيون. لعل الأشياء تتغير في روسيا.

جلسنا مع مدفيديف إلى عشاء احتفالي صغير هيأه بوتين في المقر الرئاسي الرسمي في سوتشي. لم يبد على الرئيس القادم بأنه واثق، وكان مصمماً على اجتناب الأمور الجوهرية. لذلك بدت الأمسية مناسبة اجتماعية تخللها الرقص التقليدي الروسي وحاول الرئيس عن غير حكمة أن يشارك فيه. لم أصدق ما رأيت عندما حاول جورج دبليو بوش أن يفعل واحدة من تلك الألعاب التي يقوم بها القوزاقيون حيث يباعد فيها الراقص بين ساقيه حتى تصبحا على زاوية قائمة مع الجذع، فقد عجز عن النهوض بالرغم من لياقته البدنية الأسطورية. حسن، قدّر الروس له ذلك كثيراً. وبدت تلك الأمسية كأنها تعطي الانطباع بأنها الشوط الأخير في رحلة العلاقات الروسية الأمريكية إبان ولايتنا.

في حديثي مع مدفيديف تكوّن لدي إحساس بأننا سنلتقي ليس فقط قائداً ينتمي لجيل مختلف، بل قائداً قد يغير مسار روسيا بحسب مخططاته. منذ تولى الرئاسة قاد مدفيديف روسيا نحو اقتصاد قائم على المعرفة. كان يقول إن بلاده لا

ينبغي لها أن تقنع بكونها مصدّراً للنفط والغاز الطبيعي والفحم والمعادن بصورة رئيسية – وهذا ما يلائم دولة نامية. (حوالي 80 بالمئة تقريباً من عائدات روسيا التصديرية تأتي من الثروة الطبيعية). فقد أكد الرئيس الروسي عن صواب بأن في بلاده علماء رياضيات ومهندسي برمجيات أذكياء. لكن هذا القول يحجب حقيقة أن الكثير من الأشخاص ذوي المواهب العالية اختاروا الهجرة أو في الحد الأدنى العمل بموجب بطاقة خضراء في بالو آلتو Palo Alto في كاليفورنيا أو في تل أبيب. وغني عن القول إن العقود التي تفتقر إلى الوثوقية والحمايات غير الكافية للملكية الفكرية والتطبيق غير المتوازن لحكم القانون هذه جميعها تعرقل نشوء اقتصاد قائم على المعرفة.

إن رؤية مدفيديف لروسيا لا تصطدم فقط بالوضع الاقتصادي الراهن بل وأيضاً بهيكلية السلطة الداعمة له. أما فلاديمير بوتين فهو مدافع قوي عن اقتصاد تتركز أدواته الرقابية والتخطيط له بيد الحكومة المركزية. والثروات الشخصية وقدر معقول من العنف السياسي تميزان هذا المسار – وهو مسار يدعمه ارتفاع أسعار النفط تؤازرها قبضة بوتين السلطوية الشمولية.

ستكون روسيا على الدوام المصدّر الرئيسي للنفط والغاز الطبيعي. ولكن هل ستكون أكثر قدرة على الاستثمار في كد واجتهاد شعبها وابتكاراتها في الصعود إلى مستويات أعلى في الاقتصاد العالمي؟ هذا سؤال له تداعياته ليس فقط على تطور البلد الداخلي بل وعلى تفاعلها مع العالم أيضاً.

52

اندلاع الحرب في جورجيا

كانت قمة سوتشي النقطة العليا في عامنا الأخير هذا مع روسيا بوتين. ومع حلول صيف عام 2008 كانت الأوضاع المتوترة تتزايد بخصوص كوسوفو، وكراهية روسيا لجورجيا الجياشة تتجه نحو نقطة الغليان.

لكن مرحلة حل عقدة الوضع المتأزم في كوسوفو بدأت تقترب منذ مباحثاتنا مع روسيا والناتو بخصوص معاهدة القوات التقليدية في السنة المنصرمة. كانت شبه جزيرة البلقان التي دعيت "برميل بارود أوروبا" بسبب الحروب التي نشبت فيها في أوائل القرن العشرين هادئة نسبياً إبان الجزء الأكبر من ولايتنا. وكانت بعض البلدان – ألبانيا وكرواتيا ومقدونيا وسلوفينيا – تحقق بعض النجاحات على الصعيدين السياسي والاقتصادي. أما جمهورية البوسنة والهرسك فلا تزال غارقة في الفوضى في ظل ثلاثة رؤساء وثلاث قوات أمنية منفصلة. لقد وضعت اتفاقات دايتون Dayton نهاية لحرب البوسنة المأساوية لكنها أسست لحكومتين ومنطقة ذات حكم ذاتي، هي اتحاد البوسنة والهرسك ذات الأغلبية السكانية من البوسنيين والكروات، وجمهورية الصرب – سربسكا Srpska، وسكانها من الصرب. ومنطقة ثالثة ذات حكم ذاتي تابعة للاتحاد ولجمهورية الصرب معاً هي بلدية برشكو Brčko Municiplality وغالبية سكانها مسلمون. حاولت خلال عامي 2005 و2006 أن أقنع تلك الدول الصغيرة القيام بإصلاحات دستورية من شأنها أن تقوي اندماجها معاً لتصبح دولة واحدة. بحسب المشترطات الدستورية يجب أن تكون رئاسة البوسنة والهرسك على هيئة مجلس رئاسي يضم ثلاثة أفراد يتولى أحدهم الرئاسة بالتناوب ويكون الآخران عضوين. ويجب أن يتكون رأس الدولة من واحد كرواتي وواحد صربي وواحد بوسني. عندما جاء هؤلاء الرؤساء الثلاثة إلى وزارة الخارجية عام

2005 أدركت أن أي محاولة لإجراء الدمج ما هي إلا مهمة الأحمق. وكان علي أن أتوخى الحرص بأن أترك لكل واحد منهم دوره في الكلام، وأنا علي أن أكلمهم جميعاً بأسمائهم في كل مرحلة من الكلام. فقلت في نفسي: "هذا الوضع لن يوصلنا إلى نتيجة". وبالفعل لم يوصلنا إلى نتيجة. أجري استفتاء على الدستور في عام 2006 ولم ينجح. وبقيت البوسنة والهرسك في حال ليست أسوأ مما كانت عليه قبل محاولتنا.

بالمقابل كانت مشكلة كوسوفو تنذر بنشوب صراع مفتوح آخر. أثناء الحملة الجوية التي قام بها حلف الناتو في عقد التسعينيات من القرن المنصرم للإطاحة بسلوبودان ميلوسيفتش المجرم Slobodan Miloseviæ من السلطة تعرض الكوسوفيون الألبان الذين يشكلون أكثر من 90 بالمئة من سكان المنطقة للتطهير العرقي. قامت قوات ميلوسيفتش الصربية بإخلاء مدن بكاملها – وأجبرت النساء والأطفال على السير على الأقدام إلى حدود كوسوفو بينما ذُبح الرجال وألقيت جثثهم في قبور جماعية. وعموماً فقد أقدمت قوات ميلوسيفتش على إجبار 1.3 مليون نسمة من ألبان كوسوفو على مغادرة منازلهم وبيوتهم. وعندما أوقفته قوات الناتو وخلعته عن الرئاسة عملت الأمم المتحدة على استحداث "بعثة الإدارة المؤقتة في كوسوفو UNMIK" لغرض السيطرة على الإقليم وإدارة الصراعات. وفي غضون ذلك فشلت مساعٍ دبلوماسية عديدة في إيجاد حل كاف لوضعية كوسوفو. لذلك قام الرئيس الفنلندي السابق مارتي أهتيساري Martti Ahtisaari الذي يحظى بتقدير واحترام كبيرين بتكليف من الأمم المتحدة بمحاولة عام 2007 لإيجاد حل لهذه المشكلة. وعندما لم يستطع قدم مقترحاً شاملاً لتسوية وضع كوسوفو (عرف أيضاً باسمه شخصياً "خطة أهتيساري") ضمن تقرير أوصى بقوة باستقلال كوسوفو.

أيدنا بقوة مقترح أهتيساري وطلبت من السفير فرانك ويزنر Frank Wisner، وهو دبلوماسي مخضرم متقاعد، ليكون المبعوث الخاص للمساعدة في تطبيق هذه الخطة. وكان الفرنسيون والبريطانيون والألمان ومعظم الأوروبيين الآخرين متحدين وراء هذا المسعى. لكن الروس كانوا معارضين بإصرار متخذين جانب حلفائهم الصرب. لم يستطع الأوروبيون ونحن التوصل إلى اتفاق مع روسيا فقررنا أنه لا خيار لنا سوى تأييد استقلال كوسوفو. ونتج عن ذلك عملية لا تخلو من الفوضى. لم يكن ممكناً الذهاب إلى مجلس الأمن للتصويت على مشروع استقلال كوسوفو،

فالروس وبالتأكيد سوف يكون الصينيون إلى جانبهم، سوف يستعملون حق النقض (الفيتو) دون أدنى شك، لا سيما وأن ما يقلق بيجينغ أنه كانت لها سابقة انفصالية في قضيتي تايوان والتيبت.

إذن الخيار الوحيد أمامنا يكمن في إدارة المشكلة بطريقة تمنع العنف، وتؤدي إلى إقناع أكبر عدد ممكن من الدول للاعتراف بكوسوفو. فكانت مهمتنا تقضي بإبقاء الحلفاء موحدين في وجه معارضة موسكو وتقديم قرار قبل نفاد صبر الكوسوفيين فيخرجون إلى الشوارع. وأحسست بحتمية إيجاد طريقة لتهدئة واسترضاء الصرب الذين تعاطفت معهم. انتخب الصرب رئيساً ذا توجه نحو الغرب وهو بوريس تاديتش Boris Tadic كانت لديه رغبة ملحة بالاندماج في أوروبا وحلف الناتو.

في أثناء ذلك كان دان فرايد Dan Fried الشخص المكلف بالاتصال يعمل بتعاون وثيق مع ويزنر وجودي أنسلي من موظفي ستيف هادلي ومع البنتاغون. فللولايات المتحدة قوات في هذا الإقليم، وكانت لدينا مخاوف كبيرة خشية أن يتورطوا – هم والتجريدات العسكرية الأوروبية – في حرب أهلية. أما المخاوف الكبرى الأخرى فتتمثل في احتمال أن تحاول بلغراد ضم ثلث كوسوفو الأعلى تدريجياً، لا سيما وأن المتطرفين الصرب يقطنون هناك. كنت على ثقة نوعاً ما بأن موسكو لا تريد ذلك، لكن الروس لم يساعدونا في كبح كلام حلفائهم المثير للقلاقل والفتن.

عندما جاء صيف عام 2007 وأصبح الكوسوفيون أكثر اهتياجاً ضغطت على الأوروبيين ليتصرفوا. كانت فكرتنا بأننا سوف نعترف بالدولة الجديدة معاً ونحمل أكبر عدد ممكن من الآخرين على أن يحذوا حذونا. أما حلفاؤنا في الناتو، وعلى وجه الخصوص، الفرنسيون والألمان، فكانوا يماطلون يحدوهم أمل بأن معجزة ستحدث وتغير موقف موسكو. كل اجتماع كان ينتهي بوعد بالمضي قدماً في هذا الإطار ولكن الوقت كان يمضي. وعندما أصر الفرنسيون في منتصف حزيران/يونيو على تأخير شهر آخر، غضب الرئيس. فوجدت نفسي في اجتماع لمجلس الأمن القومي في الأسبوع التالي أدافع عن رغبة الحلفاء بالمزيد من الوقت على الرغم من تحفظاتي الخاصة. اتصل الرئيس ببوتين الذي أخبره كما أخبرني لافروف، وهو: "نحن نقبل بما يقبل به الصرب".

وبالطبع لم يكن هذا الكلام مفيداً في هذا الوضع. في مؤتمر قمة مجموعة الثماني الذي انعقد في مدينة هايلغندام Heiligendamm بألمانيا اقترح نيكولا ساركوزي مهلة 120 يوماً أخرى للتفاوض، وإذا لم يتم التوصل إلى اتفاق في نهايتها فسوف يصادق مجلس الأمن على خطة أهتيساري. في التاسع من حزيران/ يونيو وبعد اختتام قمة هايلغندام دعا الرئيس إلى استقلال كوسوفو في مؤتمر صحفي عقده في روما. وكرر في اليوم التالي تأييده للاستقلال ولخطة أهتيساري في ألبانيا. ثم قال لي الرئيس: "شهر واحد آخر وعندئذ نعترف بهما حتى لو تعين علينا أن نقوم بذلك وحدنا. لقد وعدتهم وعلينا أن نفي بوعدنا". لكن الرئيس فيما بعد وافق على اقتراح ساركوزي بتمديد المفاوضات لمئة وعشرين يوماً أخرى على أساس تفاهم بأن هذا هو التأجيل الأخير.

في الثامن عشر من شباط/فبراير عام 2008 اعترفنا رسمياً بكوسوفو. وكذلك فعلت الدول الأوروبية الأخرى: أي غالبية دول أوروبا والولايات المتحدة وكندا وأستراليا وعدد من البلدان الأفريقية وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط. ونجا تاديتش وبمساعدة قرار اتخذته الولايات المتحدة تم تأمين مكان لبلغراد داخل الشراكة لأجل السلام في حلف الأطلسي. مُنع الصرب من الانضمام لهذه الشراكة لأنهم لم يقبضوا على مجرمي حرب البلقان رادكو ملاديتش ورادوفان كاراديتش ليسلموهما. كان لدي إحساس بأننا لا نستطيع الانتظار لكي يحدث ذلك. كانت الصرب بحاجة لدليل بأنه يوجد لها مكان في أوروبا وفي حلف الناتو إذا التأم جرح كوسوفو.

وكوسوفو اليوم مستقلة (مع أن موسكو لم تعترف بها) والصرب تقترب أكثر من أوروبا بالرغم من بعض المرارة المستمرة. يوم اعترفنا بكوسوفو سألني برايان غندرسون عما إذا كنت مرتاحة لإقامة دولة ضعيفة أخرى قد لا تكون مستدامة. فسألته: "وما الخيار الذي لدينا؟" ثم أضفت قائلة: "ولكن مع الزمن ستكون كوسوفو بحال جيدة. وهذا هو الشيء الصواب الذي نفعله".

* * *

لكن مشكلة كوسوفو بهتت بالمقارنة مع الأزمات الصغرى نسبياً التي بدأت تشتعل في جورجيا. ففي العام السابق ازدادت التوترات في إقليمي أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية اللتين كانتا أصلاً بعيدتين عن الاستقرار، وكان معظمها

بتحريض من موسكو. في ربيع عام 2008 بدا كل أسبوع محملاً باستفزاز جديد لأوسيتيا الجنوبية بدءاً من زيادة عديد القوات الروسية (ظاهرياً للعمل في بناء خطة سكة الحديد) وحتى مخططات لإصدار جوازات سفر روسية لمواطنين قاطنين فيما كان مناطق جورجية. أرسل لي لافروف مذكرة مطولة تتضمن مظالم وشكاوى من روسيا بحق ساكاشفيلي والجورجيين - بعضها مشروع وبعضها الآخر ملفق. ومع ذلك فهي إشارة تحذيرية. إذن ما هي إلا مسألة وقت حتى تنطلق شرارة لتشعل صراعاً مفتوحاً في المنطقة.

أثناء زيارة قمت بها إلى ألمانيا في الثالث والعشرين من حزيران/يونيو لحضور مؤتمر حول بناء دولة فلسطينية، وضعت بالتعاون مع فرانك فالتر شتاينماير خطة دبلوماسية من ثلاث مراحل للرد على الوضع المتدهور: تتضمن المرحلة الأولى تأكيدات بعدم قيام أي طرف باستعمال القوة (وهذه واحدة من مطالب موسكو من الجورجيين). وتتضمن المرحلة الثانية عودة اللاجئين وتعاونا عملياً لتطوير المؤسسات. أما المرحلة الثالثة فسوف تكون التسوية النهائية للوضع السياسي لأبخازيا. وغادر فرانك بعد ذلك مباشرة لزيارة تبليسي وأبخازيا وموسكو. وقد أبلغ دبلوماسيينا بعد بضعة أيام أنه يحرز تقدماً.

ذهبت إلى تبليسي بعد أسابيع قليلة من زيارته، وتحديداً في العاشر من تموز/يوليو، وذلك في أعقاب رحلة إلى جمهورية التشيك للتوقيع على اتفاقية الدفاع الصاروخي التي حاول الروس منعها. حاولت الصحافة أن تربط بين الزيارتين، وسألت: هل يقصد بهذه الزيارة نخس عصا في عين موسكو؟ كلا هي ليست كذلك مع أنني متأكدة بأن موسكو قرأتها على هذا النحو.

استقبلني ساكاشفيلي على شرفة مطعم كوبالا Kopala الذي يتميز بإطلالته على مناظر للمدينة تأخذ بالألباب. أشار الرئيس الجورجي، وهو رجل ضخم الجثة يحسن التعبير عن مشاعره دون تحفظ، إلى أعمال الترميم الجميلة الجارية على قدم وساق في الأديرة والكنائس والمباني التاريخية الأخرى. يشعر بالفخر والزهو لقيادته لهذا البلد، وله الحق في ذلك. مستويات الفساد في جورجيا (بحسب مؤشر Corruption Perception Index) انخفضت كثيراً في عهده بدءاً بمبادرات ساكاشفيلي لإصلاح الشرطة حيث تم طرد الآلاف من ضباط الشرطة الفاسدين وأعيد تجديد هذه الإدارة. وكان هذا البلد أيضاً يحاول وقاية نفسه من ضغط روسيا

في محاولة لاستجرار الغاز من أذربيجان عوضاً عن روسيا. وعلى الرغم من مقاطعة روسيا للبضائع الجورجية واصل الاقتصاد نموه مع أن قطاعات كبرى من السكان لا تزال في حالة من الفقر والجوع.

ومع ذلك لم يكن من السهل إقناع ساكاشفيلي بأن كل مكاسبه عرضة للأخطار بسبب تردي الأوضاع في أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية. فهو متكبر ومغرور وقد يكون متهوراً، وكنا نحن جميعاً نشعر بالقلق بأنه قد يتيح لموسكو أن تستفزه فتستعمل القوة. لكن الواقع أنه هو شخصياً قد نجح في استفزاز صراع في جزء آخر منشق عن بلده هو أدجارا Adjara وكسب فائدة عندما أعيد دمجه في جورجيا من خلال ضغط داخلي ودولي. وساورتنا مخاوف بأن هذه السابقة قد تجعله يظن بأنه قد ينجو لو كرر هذا الأداء في مناطق قريبة من سوتشي المدينة المحبوبة عند بوتين.

قلت له في محاولة مني لشد انتباهه بعيداً عن تلك الجولة للمدينة من سطح البناء: "السيد الرئيس، أنت بحاجة للتوقيع على تعهد بعدم استخدام القوة".

فأجاب: "وكيف أفعل ذلك وبوتين يفعل هذه الأشياء التي يقوم بها؟" مشيراً إلى أنه لن يوقع هكذا تعهد إلا إذا أعطانا الروس شيئاً بالمقابل.

فقلت: "سوف أتحدث مع الروس، ولكن ليس أمامك خيار. أنت لا تستطيع استخدام القوة، لذلك فالتهديد باستعمالها لن يفيدك في شيء. وقع على هذا التعهد الآن بينما لديك تأييد دولي".

وبدأنا نتحاور في أخذ ورد لما يزيد عن ساعة من الزمن وساكاشفيلي بعناده يرفض الاستسلام. وأخيراً فكرت بأن أكون أكثر صلابة وقلت بحزم: "السيد الرئيس، مهما فعلت فلا تدع الروس يستفزونك. أنت تذكر ما قاله الرئيس بوش لك بأن موسكو قد تحاول حملك على فعل شيء غبي. لا تشتبك مع القوات العسكرية الروسية. لن يهب أحد لنجدتك وسوف تخسر".

أدرك ما أعنيه، وبدا كما لو أنه خسر تواً آخر صديق له. حاولت أن أليّن ما قلته من خلال تكرار تعهدنا بالدفاع عن سلامة ووحدة أراضي جورجيا - بالكلمات. وسألني إن كنت سأقول ذلك علانية وفعلت، متحاشية استعمال أي صيغة كلامية قد يساء تفسيرها مثل التزامنا بالدفاع عن جورجيا بالسلاح.

* * *

كانت نهاية شهر تموز/يوليو شديدة الثقل بما حملته من أسفار إلى أوروبا والشرق الأوسط وسنغافورة وأستراليا ونيوزيلندا وساموا - وكلها في بحر أسبوعين من الزمن. قلت أعاهد نفسي: "ألا ليت الثامن من آب/أغسطس يأتي وأنا بصحة جيدة! سوف ألعب الغولف وأزور الأصدقاء في غرينبراير، وفي غضون أسبوعين سأسافر إلى بيجينغ لحضور حفل اختتام الألعاب الأولمبية. ليت الثامن من آب/أغسطس يأتي".

في الأيام الأولى من آب/أغسطس اندلعت أعمال العنف في أوسيتيا الجنوبية وحولها. وبرغم ذلك استمرت الأنشطة الدبلوماسية، وكان ثمة تقرير جيد نسبياً ورد من اجتماع بين المبعوث الأوروبي ونظيره الروسي. لكنني كدت أفقد أعصابي عندما جاءني دان فرايد ونائبه كورت فولكر Kurt Volker مساء السادس من الشهر وأبلغاني أن ماثيو برايزا Mathew Bryza نائب مساعد الوزيرة لشؤون الإقليم وصل إلى جورجيا وذكر بأن أعمال القتال في ازدياد. واشتد ذعري عندما علمت أن روسيا قد أجلت ثمانمئة شخص من المنطقة.

مساء السابع من آب/أغسطس انهار السد. واصلت قوات المتمردين في أوسيتيا الجنوبية قصفها للقرى الجورجية داخل وحول العاصمة تسخينفالي Tskhinvali بالرغم من وقف إطلاق النار من جانب واحد أعلنته جورجيا في وقت سابق من ذلك اليوم. ورداً على هذا القصف قامت القوات الجورجية بشن هجوم عسكري على المتمردين بعد أن أعلن مسؤول عسكري جورجي كبير أن تبليسي قد قررت إعادة "النظام الدستوري" في أوسيتيا الجنوبية. ولم يمض نصف ساعة على بدء الهجوم الجورجي حتى أتت روسيا لنجدة متمردي أوسيتيا الجنوبية وحركت دبابات جيشها الثامن والخمسين عبر نفق روكي Roki Tunnel إلى داخل الأراضي الجورجية.

كان دان فرايد يزودني بالمعلومات أولاً بأول طيلة الليل. وانتظرت متلهفة في شقتي صباح الثامن من الشهر محاولة أن أحسم أمري حول الذهاب إلى غرينبراير. تجمع الأصدقاء وأفراد عائلتي منتظرين الرحلة بالسيارة إلى فرجينيا الغربية وأنا من يقود الرحلة، ومفرزتي الأمنية لا تذهب إلا إذا كنت أنا من يذهب. جلس هؤلاء الأفراد الذين أعدوا العدة لقضاء الإجازة وقد تقطعت بهم الأوصال في غرفة الجلوس يأكلون شطائر لحم الديك الرومي بانتظار أن أحلّ المشكلة. بعد برهة وجيزة قررت الانطلاق نحو غرينبراير. فأنا أستطيع العودة دائما إذا لزم الأمر.

خلاف ذلك .... سوف أمكث أمام الهاتف داخل قمرتي. نحن في شهر آب/ أغسطس لكننا، كما قال ستيف هادلي، وُضِعنا في المكان غير الملائم. الرئيس في بيجينغ يحضر الألعاب الأولمبية وبوب غيتس في ميونخ. واختلاف التوقيت مع الصين جعل من العسير إجراء الحديث عبر المؤتمر التلفزيوني. لكنني كنت أتحدث مع الرئيس ما لا يقل عن مرتين باليوم. وجد نفسه يجلس إلى جانب بوتين في مراسم افتتاح دورة الألعاب الأولمبية ويدخل في أحاديث لا طائل منها. كان نظيره الروسي يتهم الجورجيين بالإبادة الجماعية ويتظاهر بجهله لما تفعله القوات الروسية.

وقررنا بأننا لا نريد لهذا الصراع أن يصبح شجاراً أمريكياً روسياً، وبأن على الاتحاد الأوروبي بمشاركة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا أن يتدخلا دبلوماسياً بقوة. تحدثت مراراً مع برنار كوشنير Bernard Kouchner وزير الخارجية الفرنسي وألكساندر ستاب Alexander Stubb وزير الخارجية الفنلندي ورئيس منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في محاولة مني لتوجيه الاثنين نحو رسالة واحدة مشتركة. وأصدرتُ بياناً أطالب فيه روسيا بأن "توقف هجماتها الجوية والصاروخية على جورجيا وبأن تحترم وحدة أراضي جورجيا وسلامتها وأن تسحب قواتها البرية من التراب الجورجي".

بتاريخ الحادي عشر من آب/أغسطس ادّعى الجورجيون أنهم سحبوا قواتهم من أوسيتيا الجنوبية. ولا أخفيكم أن البعد الجغرافي لهذه المنطقة يجعل من العسير معرفة ذلك، فالمعلومات التي ترد إلينا كانت متناقضة. وواصلنا الضغط على الجورجيين لوقف الأعمال العسكرية بأمل أن نسحب أي ذريعة للهجوم المتواصل من موسكو.

في عصر ذلك اليوم اتصل بي سيرغي لافروف للمرة الثانية أثناء هذه الأزمة. كانت المكالمة الأولى سيلاً من الذم والقدح بالقيادة في تبليسي. لكنه في مكالمته الثانية هذه كان هادئاً وقال: "لدينا ثلاثة مطالب".

سألته: "وما هي؟"

أجاب: "المطلبان الأولان أن يوقع الجورجيون تعهداً بعدم استعمال القوة وبأن تعود قواتهم إلى ثكناتها".

كانت إجابتي: "عُلم".

يتعين على ساكاشفيلي أن يتفهم ويقبل دون اعتراض، ومع ذلك كنت أكيدة بأننا نستطيع الإصرار عليه بأن يقبل الشروط الروسية. ثم قال سيرغي: "المطلب الآخر هو بيننا فقط. يجب أن يتنحى ميشا ساكاشفيلي". لم أصدق ما أسمع، فكانت ردة فعلي بدافع غريزي وليس من قبيل التحليل.

فقلت: "سيرغي، إن وزيرة خارجية الولايات المتحدة لا تتحدث مع وزير الخارجية الروسي عن الإطاحة برئيس منتخب ديمقراطياً. والشرط الثالث قد أصبح علناً من الآن لأنني سوف أتصل بكل من أستطيع وأخبرهم بأن روسيا تطلب الإطاحة بالرئيس الجورجي".

فأعاد قوله: "أنا قلت هذا بيننا".

"كلا، ليس بيننا. الجميع سوف يعلم". وانتهى الحديث. اتصلت بستيف هادلي لأبلغه بهذا المطلب الروسي. ثم اتصلت بالوزيرين البريطاني والفرنسي وآخرين. وفي عصر ذلك اليوم هنالك اجتماع لمجلس الأمن الدولي. وطلبت إلى مندوبنا ليبلغ المجلس أيضاً. غضب لافروف غضباً شديداً وقال بأنه لا يوجد نظير يبوح بمضمون حديث دبلوماسي. لكنني شعرت بأنه لا يوجد أمامي أي خيار آخر. إذا أراد الجورجيون معاقبة ساكاشفيلي بسبب الحرب فلديهم الفرصة لذلك من خلال العمليات الدستورية. أما الروس فليس لهم الحق بالإصرار على الإطاحة به. هذا الأمر كله يحمل نكهة الحقبة السوفياتية عندما كانت موسكو تتحكم بمصائر القادة في أوروبا الشرقية برمتها. وأنا بالتأكيد لست ممن يريدون عودة تلك الأيام.

صباح اليوم التالي أخرجت من ذهني فكرة الذهاب في إجازة وعدت أدراجي إلى واشنطن. وعاد الرئيس من بيجينغ واستطاع ستيف هادلي أن يعقد اجتماعاً لمجلس الأمن القومي. كانت الجلسة عاصفة إلى حد ما، وكان ثمة الكثير من الكلام ضد روسيا. تدخل ستيف هادلي في مرحلة معينة وهو قلما يفعل ذلك. وجرت أحاديث فضفاضة في كل الاتجاهات حول ماهية التهديدات التي يمكن للولايات المتحدة أن تطلقها. قال بصوته المنخفض: "أريد أن أسأل سؤالاً: هل نحن على استعداد للدخول في حرب مع روسيا بشأن جورجيا؟" كان من شأن سؤاله هذا أن أشاع الهدوء في أجواء الغرفة، فدخلنا في حديث أكثر إنتاجية وفائدة حول ما الذي يمكننا فعله.

لم تكن مصادر معلوماتنا جيدة، وفي غالب الأحيان تتعرض للتصفية والانتقاء

عبر مسؤولين سياسيين وعسكريين جورجيين مصابين بالخوف. وقد أسس الأميرال مايك مولن رئيس هيئة الأركان المشتركة حلقة اتصال مع رئيس الأركان الروسي، كانت الغاية الرئيسية منها منع حصول أي أخطاء في الحسابات بين قواتنا. وكانت في الآن عينه قناة مفيدة لجس نبض الروس. وفي هذا الوقت نجح الرئيس الفرنسي ساركوزي في التوصل إلى وقف لإطلاق النار لكن تبين أن القوات الروسية تتجاهله. وما زاد في تفاقم الفوضى أن مدفيديف ما برح يصرّ على أن قواته قد انسحبت بينما هي لم تنسحب. يبدو أن الرئيس الروسي الجديد لا يعلم حقيقة الوضع. وهذه مشكلة أيضاً.

وبينما كنا في غرفة المواقف كانت تصلنا تقارير من الجورجيين بأن الجيش الروسي يزحف نحو تبليسي بعد أن أجبر الجيش الجورجي على إخلاء غوري Gori المدينة الصغيرة الواقعة على بعد أربعين ميلاً إلى الغرب من العاصمة. وواصل ساكاشفيلي مكالماته مع البيت الأبيض قائلاً إن حكومته على وشك أن يطاح بها. وبعد مكالمته الثانية اليائسة قررنا بأن أصدقاءنا بحاجة لمساعدة ملموسة ظاهرة للعيان. فأرسلنا مؤناً إنسانية بناقلات عسكرية - هي بيان مرئي بالدعم في حده الأدنى ربما يجعل موسكو تتراجع. وقررنا بأن أقوم أنا بزيارة جورجيا.

وبما أن الفرنسيين يقودون التحرك الدبلوماسي الآن فقد اتصل الرئيس بنظيره الفرنسي ساركوزي وعرض عليه موضوع ذهابي إلى باريس أيضاً. كان الرئيس الفرنسي في جنوب البلاد ولم يرغب بالعودة إلى العاصمة. لذلك اجتمعنا يوم الرابع عشر من آب/أغسطس في شرفة المنزل الرئاسي الجميل الخاص بالإجازات Le Fort de Brégançon في منطقة بورم ليه ميموزا Bormes-les-Mimosas على شاطئ البحر الأبيض المتوسط.

سألت ساركوزي عن الطريقة التي أستطيع بها المساعدة. فأوضح أنه يريد توقيع الجورجيين على الوثيقة التي فاوض بشأنها وأن ساكاشفيلي متردد. فوجئت بهذا القول حيث إن الرئيس الجورجي أبلغ الرئيس بوش بأنه يريد وقف الحرب. فنظرت إلى الوثيقة ورأيت المشكلة. فاوض الفرنسيون على "منطقة عزل أمني بعمق 15 كم" يسمح للقوات الروسية بالبقاء فيها لمدة زمنية غير محددة. وجورجيا ليست كبيرة المساحة، وهكذا منطقة تسمح للمحتلين باحتلال الطرق الرئيسية في البلد بالإضافة إلى مدينة غوري Gori التي لا تبعد أكثر من 60 كم عن تبليسي.

واستفسرت عما إذا كان أحد قد شاهد الخارطة ليرى ما الذي تغطيه هذه المنطقة، ولدهشة وفدنا لم يشاهدها أحد. وهنا اعترض جان ديفيد ليفيت Jean-David Levitte الذي كان مستشار ساركوزي للسياسة الخارجية وهو دبلوماسي ممتاز وقال ليس لهذه الاتفاقية ذلك الأثر. وقال: "سوف أتصل بسفيرنا في تبليسي وأسأله عن الحدود الجغرافية". ثم عاد ليفيت الذي شعر بالخزي وخيبة الأمل ليقول إن عواقب المنطقة العازلة هي كما خشينا أن تكون تماماً.

والسؤال الذي يطرح نفسه الآن هو كيف ننقذ الدبلوماسية الفرنسية من غلطتها وننهي الحرب. واتفقنا على أن يبعث ساركوزي برسالة إلى كل من ساكاشفيلي ومدفيديف تكون محددة هذه المرة بخصوص ما المقصود من المنطقة العازلة وكم من الزمن تبقى فيها القوات الروسية. واغتنمنا فرصة لقاء مزمع بين المستشارة ميركل مع الرئيس الروسي لتحصل منه على موافقة نهائية من موسكو.

عندما وصلت إلى تبليسي كانت علائم التوتر بادية على وجوه القادة الجورجيين. هم شباب - أكبرهم سناً في الأربعين من عمره تقريباً - وكانوا متعبين، إذ لم تغمض جفونهم لأيام. اجتمعنا في مكتب ساكاشفيلي وشاشة التلفاز مضيئة في الخلفية. عندما سلمته الرسالة سأل إذا كان بإمكانهم قراءتها لبضع لحظات. فقلت: "خذوا الوقت الذي تريدون". كان ثمة تنهيدة ارتياح مسموعة.

قالت وزيرة الخارجية إيكا تكشلاشفيلي Eka Tkeshelashvili: "قدم لنا الفرنسيون هذه الورقة وقالوا وقعوا عليها". ومع أنني شككت بأن يكون الوضع هكذا بالضبط إلا أنني اعتزمت أن أخفف الضغط عنهم.

وقلت: "سوف نستعرضها معاً ولكن اطلبوا من المحامين عندكم ليدققوا بها جيداً".

وحصلنا على الاتفاقية أخيراً. طلبت إلى دان فرايد أن يتصل بجان ديفيد ليفيت ليسأله كيف تسير الأمور في موسكو. وجرى جدال بينهما على الهاتف بينما كنت أتحدث مع ساكاشفيلي وكبار مستشاريه، وتم التوقيع على الاتفاقية بعد جهود مكثفة، علماً أنه سوف تمضي أيام قبل أن تمتثل القوات لبنودها، أما القوات الروسية فلم تنسحب كلياً إلى مواقعها قبل اندلاع الصراع. وحتى في ذلك الحين وبعد مضي أسبوعين من إعلان الاتفاقية أعلنت موسكو أن أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية مستقلتان، وهذا ما زاد في تفاقم حالة العداء بين جورجيا وروسيا.

خرجنا ساكاشفيلي وأنا للقاء الصحافة. كان الطقس حاراً لا يحتمل في تبليسي وقد توقعت لقاء قصيراً. وكنت أيضاً أشعر بالقلق حيال الرئيس الجورجي المتعب والمعروف بنزواته واندفاعه العاطفي، وحيال ما الذي قد يقوله، فقلت: "السيد الرئيس، أعرب فقط عن شكرك للأوروبيين والأمريكيين لوقوفهم إلى جانبك. وقل شيئاً مشجعاً لشعبك حول انتهاء الحرب ودع ما تريد قوله عن الروس لي".

ابتدأ المؤتمر الصحفي على نحو سلس ويسير، ولكن مع استمراره في الكلام لاحظت أن ضغط دم هذا الرئيس بدأ يرتفع. يتوقف قليلاً ثم يتابع كلامه، كما لو أنه يحاول أن يقرر ما يقول تالياً. ساكاشفيلي يتحدث الإنكليزية بطلاقة جيدة فأدركت أن المشكلة ليست باللغة. وعلى نحو مفاجئ أصبح كلامه هجومياً. وبدأ يصف الروس بأنهم من البرابرة وادعى بأن دباباتهم "تتحرك" ولم تتوقف. فقلت في نفسي: "حسن، فقد توقعت بعض العبارات القاسية يوجهها إلى الروس. الوضع حتى الآن لا بأس". ثم بدأ يهاجم الأوروبيين مشيراً إلى ميونخ والتهدئة. فقلت في نفسي أيضاً: "لا لا! ما الذي يفعله؟"

بعدما أنهى خطبته وتقريعه العنيف على مدى عشرين دقيقة حاولت أن أصلح ما أفسده من خلال توضيح المشاركة الفرنسية في وقف إطلاق النار وإقناع الروس بإنهاء هذه الحرب. وقررت بيني وبين نفسي: "حان الوقت للخروج". وانتهى المؤتمر الصحفي. وكان من شدة غضبي مما فعله ساكاشفيلي أنني لم أكلمه. شددت على يديه وركبت السيارة ومعي إيكا وزيرة الخارجية وذهبنا إلى المشفى لزيارة ضحايا الحرب. وقلت لها: "لقد أفسد الوضع". ورتبت إيكا للإدلاء ببيان إلى الصحافة في المطار حيث تكلمنا، نحن الاثنتين، وأعربنا عن الشكر للأوروبيين، وغادرت.

انعقد مؤتمر وزراء خارجية حلف الناتو في بروكسل بعد أيام قليلة من التوقيع على الاتفاقية. وجدت الحلفاء كرماء جداً بما يدعو للدهشة نحو ساكاشفيلي، مع أن قلة منهم أوضحوا لماذا لا يعدون منح جورجيا خطة عمل العضوية فكرة جيدة. لكنني من جانبي حاولت أن أركز على التجاوزات والانتهاكات الروسية، وكان عمل مجلس الناتو وروسيا قد عُلِّق فعلاً لأمد غير محدود بسبب التوغل داخل أراضي جورجيا. أصدر الحلف إعلاناً يؤكد دعمه لجورجيا ويطالب روسيا بسحب قواتها من المنطقة. وما هو أكثر أهمية أن الحلف قد أعاد التأكيد على عزمه "دعم

استقلال وسيادة جورجيا ووحدة أراضيها ودعم حكومتها المنتخبة ديمقراطياً ويرفض منح روسيا هدفها الاستراتيجي المتمثل بتقويض تلك الديمقراطية". وفي اليوم التالي ذهبت إلى بولونيا للتوقيع على اتفاقية الدفاع الصاروخي. ولم يكن في نيتي أن أبعث برسالة إلى روسيا. لكن الوقت قد حان بكل بساطة. وبالطبع اتخذ ذلك السبيل. وكان ذلك في جزء منه بسبب رؤية البولونيين للوضع، وليس رؤيتنا. كان للنزاع الروسي الجورجي أثر كبير على بولونيا - أصيب الرأي العام في بولونيا بالذعر، وتزايد معه القلق إزاء عدوان روسي نتيجة ما حدث في جورجيا. لذلك عندما ذهبنا إلى بولونيا للتوقيع على اتفاقية الدفاع الصاروخي بصرف النظر عن ذلك النزاع وجدنا تبدلاً قد حصل لدى الرأي العام البولوني إزاء الرؤية العامة للنية التي تضمنتها الاتفاقية لتصبح الدفاع ضد عدوان روسي.

دفعت روسيا ثمن عدوانها على جورجيا، والسبب في معظمه يعود إلى الكرملين الذي بالغ وتجاوز الحدود. كان ثمة غضب كبير من ساكاشفيلي الذي اتهمه الأوروبيون بافتعال الأزمة. أما إصرار لافروف على وجوب تنحية الرئيس الجورجي فكان أمراً مختلفاً كل الاختلاف. وقد تكون موسكو لا تزال قادرة على غزو بلد جار صغير وتهزم جيشه كما في الأيام السابقة. لكن لم يعد باستطاعتها أن تواصل تقدمها نحو العاصمة وتطيح بحكومتها. وفي الوقت نفسه تبين أن اندماج الاقتصاد الروسي في النظام العالمي يشكل تهديداً أيضاً. وبدا أن سوق الأوراق المالية الروسي قد عوقب كيدياً بسبب عدم الاستقرار الذي سببه الكرملين ما جعل من الضرورة بمكان تعليق عمليات التداول في الأوراق المالية لمدة يومين.

اجتمعت بلافروف بعد شهر على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة وكان ذلك للمرة الأولى منذ الحرب. وقلت له في اجتماعنا المنفرد: "لقد فعلت، يا سيرغي، ما لا يمكنني أن أفعله أنا. لقد جعلت من ميشا ساكاشفيلي الشخص الأثير المحبوب في المجتمع الدولي. ولدى الجورجيين الآن أموال للإعمار أكثر مما ينفقون [مليار دولار]، وقواتك لا تتحرك من أوستينيا الجنوبية وتحظى بتأييد دبلوماسي مدوٍ من حماس ونيكاراغوا". وكان الصحفيون عموماً حولنا، يتساءلون عما إذا كانت علاقتنا لم تتأثر بالأحداث في جورجيا. اتفقنا في اجتماعنا هذا على تمرير قرار لمجلس الأمن الدولي بخصوص إيران كان من شأنه أن يعيد التأكيد على قرارات سابقة. والسبب في ذلك إرسال إشارة إلى إيران بأن الحرب

الجورجية لم تمنعنا من مواصلة جهودنا المشتركة باتجاه طهران. لكنها لم تكن قط كما كانت، إنما استطعنا أن نتعاون معاً في المدة المتبقية من ولايتنا. ومع ذلك، ليس لدي شك بأن لافروف يأمل في مجيء فريق آخر إلى واشنطن.

لقد كانت نهاية مرة لما كان بداية مفعمة بالأمل بخصوص العلاقات الأمريكية الروسية في ذلك الاجتماع الأول المنعقد في سلوفينيا. ألقيت خطاباً في مقر صندوق مارشال الألماني بواشنطن في أيلول/سبتمبر من ذلك العام لأضع كل هذه الأمور وفقاً لعلاقاتها الصحيحة وأهميتها النسبية. وأعدت إلى أذهان العالم كل ما فعلناه لنمد أيدينا إلى موسكو وبعض جهودنا التعاونية. لكن المشكلة، كما قلت للجمهور، تكمن في عجز روسيا عن التصالح مع نظام ما بعد الحرب الباردة. لكن هذه العلاقة لم تتعرض للانهيار بخصوص إيران وكوريا الشمالية أو خفض الأسلحة. أنجزنا تعاوناً مثمراً في الشرق الأوسط وتعاوناً ممتازاً جداً في الحرب على الإرهاب والانتشار النووي. وهذه المشكلة لها صلة بالمحيط الروسي ودائرة النفوذ السابقة. كانت موسكو تعتقد أنها لا تزال تملك امتيازات خاصة في أراضي الاتحاد السوفياتي سابقاً وحلف وارسو. وكنا نحن نعتقد أن الدول المستقلة حديثاً لها الحق باختيار أصدقائها وتحالفاتها. لقد تبين أن هذا الواقع ما هو إلا اختلاف لا يقبل المصالحة.

53

توطيد العلاقات الأساسية مع العراق والهند

عدت إلى بغداد في الحادي والعشرين من آب/أغسطس بهدف تثبيت وترسيخ شروط الاتفاقية الخاصة بأوضاع القوات واتفاقية الإطار الاستراتيجية المرافقة لها اللتين تحددان أساس علاقتنا الثنائية البعيدة المدى مع عراق يتمتع بالسيادة الكاملة. فالولايات المتحدة عادة توقع اتفاقيات خاصة بأوضاع القوات [Status of Forces Agreements (SOFAs)] مع بلدان أجنبية لتحدد الثوابت التي بموجبها تستطيع المؤسسة العسكرية أن تحتفظ لنفسها بوجود ضمن نطاق سيادتها وسلطتها. فقد أراد الرئيس أن ينظم وجودنا في العراق استباقاً لأكبر انسحاب لقوات الولايات المتحدة، أولاً من المدن والبلدات وتالياً من البلد كله. عندما وصلتُ كانت مسوّدة الاتفاقية قد استُكملت لكن رئيس الوزراء نوري المالكي توقف عند بعض العبارات التي تمنح الحصانة للقوات الأمريكية من القانون العراقي. وحيث إن قواتنا تخضع أصلاً لقواعد سلوك صارمة ونظام القضاء العسكري فقد كنا نعتقد بإصرار أنه لا يمكن لجندي أمريكي أن يخضع لنظام قضائي وليد في العراق حتى لو كان خارج الخدمة أو خارج القواعد العسكرية الأمريكية. وقد تباينت قليلاً اتفاقيات أوضاع القوات الموقعة مع بلدان أخرى حول هذه النقطة تحديداً، ولكن ببساطة لا توجد وسيلة أخرى لحماية جنودنا من أعمال انتقامية في غير محلها في تلك الهيكليات القانونية غير المتطورة في العراق.

أما القضية الرئيسية الأخرى فكانت بخصوص رأينا حول الجداول الزمنية للانسحاب. فالمالكي يواجه ضغوطاً قومية وهو بحاجة لأسباب سياسية ليتمكن من القول بأن جميع القوات الأمريكية سوف ترحل قبل موعد محدد، هو نهاية عام 2011. والعراقيون أخذوا على عاتقهم مزيداً من المسؤولية في الأمن وعما قريب

سيفرضون سيطرتهم الكاملة على محافظة الأنبار في الأول من أيلول/سبتمبر. لكننا كنا نأمل تحاشي وضع تاريخ ثابت للمغادرة بغية السماح للظروف على الأرض أن تملي علينا قراراتنا. كما أعرب البعض أيضاً عن مخاوفهم بأن تاريخاً ثابتاً قد يعطي الانطباع بأننا أجبرنا على الخروج من البلد. كان ثمة جلسات مفاوضات عديدة وشاقة بين فريقهم المفاوض وفريقنا الذي كان برئاسة بريت ماكغورك Brett McGurk كبير المديرين لشؤون العراق وأفغانستان في مجلس الأمن القومي. ولم نتوصل إلى اتفاق.

عندما توجهت لزيارة المالكي في شهر آب/أغسطس غادرت وأنا أظن أن فريقنا قد ثبّت التفاصيل النهائية للنص. إذا بقيت الأوضاع الأمنية مستقرة فإن الولايات المتحدة على استعداد لسحب كامل قواتها المقاتلة مع حلول نهاية عام 2011 وستترك تجريدة من نحو 40,000 جندي لمساعدة العراقيين في التدريب، واللوجستية. لكنني عندما عدت إلى واشنطن نكث المالكي عهده وطالب بانسحاب لجميع القوات الأمريكية قبل حلول نهاية عام 2011.

كانت عملية التفاوض بشأن هذه الاتفاقية شاقة جداً. وكلما أخفق الإجماع داخل النظام السياسي العراقي طالب المالكي بالمزيد من التنازلات. وكان الرئيس يكبت مشاعره لكنه واصل الدفع للأمام، فهو أكثر من أي شخص آخر يدرك الأهمية الاستراتيجية للاتفاقية.

لكننا في النهاية وجدنا الصيغة المناسبة، واستطاع المالكي تمرير الاتفاقيتين، اتفاقية أوضاع القوات SOFA واتفاقية الإطار الاستراتيجية في البرلمان برغم جميع الخلافات. وقدمنا الكثير من التنازلات حول قضايا مثل الجدول الزمني للانسحاب، والموافقة على سحب جميع القوات الأمريكية مع حلول نهاية عام 2011، حتى إننا تنازلنا بخصوص مستوى محدود للسلطة القضائية العراقية على جنودنا في حالات "جرائم خطيرة عن سابق إصرار وتصميم" معينة عندما تحصل، مثل الجرائم بعيداً عن القواعد العسكرية وخارج أوقات الخدمة. غير أن هذه التنازلات التي قدمناها كانت في نهاية المطاف مفيدة لا سيما أن اتفاقية أوضاع القوات الناتجة وضعت نهاية قريبة للحرب وتركت للرئيس الجديد للولايات المتحدة أساساً راسخاً لإنهاء ناجح لوجودنا هناك.

كانت زيارتي في أواخر الصيف آخر زيارة أقوم بها إلى العراق، وكانت مؤثرة. للمرة الأولى أتاحت لي الأوضاع الأمنية دخول المنطقة الحمراء، وهي المنطقة الواقعة خارج المنطقة الخضراء الحصينة، لزيارة بعض الزعماء العراقيين القاطنين فيها. قبل عام مضى لم تكن زيارة كهذه ممكنة، ولم نتمكن من الوصول إلى هذه المرحلة لولا الجهود الاستثنائية غير العادية التي بذلها كل من الجنرال ديفيد بترايوس الذي كان آنذاك قائد القوات المتعددة الجنسيات في العراق والسفير رايان كروكر الذي يعد واحداً من أفضل رجال السلك الخارجي في البلاد. في مرحلة لاحقة منحت هذين العضوين في فريق مدني عسكري كان عالي الفعالية جائزة الوزير للخدمة المتميزة، وهي أعلى تكريم أقدمه.

عندما انعطفت بنا السيارة ودخلت الشارع الرئيسي في المنطقة الحمراء ببغداد لمحت صبياً صغيراً واقفاً في ملعب حيث كان الصبيان يلعبون كرة القدم. لم يكن هذا المشهد ممكناً منذ عام مضى. رفع هذا الصبي الذي قد يكون في الثامنة من عمره يده لرأسه مؤدياً تحية عسكرية. يبدو أنه اعتاد على رؤية القوافل العسكرية الأمريكية، وظن أننا منها. لم يبدُ عليه الخوف منا أو من الجوار المحيط به. رفعت يدي أنا أيضاً أرد له تحيته - مع أننا قد ابتعدنا عنه.

* * *

قبل أن يبدأ الغزو الروسي لجورجيا فكرت جدياً بالاستقالة من منصبي في أيلول/سبتمبر. سوف أترأس الوفد الأمريكي الرسمي للاحتفالات باختتام الألعاب الأولمبية في بيجينغ وبعدها أقدم الاستقالة. ولكن يا لها من طريقة للخروج من المنصب! لقد كنت متعبة حقاً، وفكرت أيضاً بأن نائبي جون نيغروبونتي سيكون الخيار الأفضل لمنصب وزير الخارجية للفترة المتبقية من ولايتنا. قليلون جداً في الوزارة لهم سجل خدمة مميز مثل سجل جون. وستكون هذه الخطوة خاتمة ملائمة له ولما يتضمنه سجل خدمته. وحين طرحت هذه الفكرة على ستيف هادلي ضحك وقال "لن يقبل الرئيس بها".

فقلت: "حسن، سأحاول". لكن لم تتح أمامي فرصة مناسبة لأطرح الفكرة، وعندما اشتعلت حرب جورجيا عرفت أنني لا أستطيع الرحيل.

وعلاوة على ذلك لا يزال ثمة بعض النهايات التي لم تنجز بعد، إن صح التعبير. وكنت مهتمة على نحو خاص باستكمال اتفاق حول العناصر والمكونات

الدولية للاتفاق النووي المدني مع الهند. فقد كان ذاك الاتفاق التاريخي الذي أعلنه الرئيس بوش ورئيس الوزراء سنغ معاً في تموز/يوليو عام 2005 مجرد بداية. وقد استغرق الاتفاق الأمريكي الهندي أكثر من ثلاث سنوات لنتوصل إلى صيغته النهائية، وهذا يوضح جيداً مدى صعوبة إنجاز تغير كبير في السياسة الخارجية حتى لو كان رئيسا البلدين داعمين لهذا التغير ويشاركان به شخصياً. بعد الإعلان عن الاتفاق في صيف عام 2005 كان لزاماً أن يمر عبر مراحل معقدة عديدة، منها تعديل القانون الداخلي الأمريكي (قانون الطاقة الذرية لعام 1954 Atomic Energy Act of 1954) بحيث يسمح بالتجارة النووية المدنية مع الهند، ومفاوضات ثنائية بشأن "اتفاقية بموجب الفصل 123" بين الولايات المتحدة والهند تضع تفاصيل التزامات وحقوق الهند بموجب الاتفاق، واتفاقية الضمانات (أو التفتيش) بين الهند والوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA)، ومنح عفو للهند من مجموعة الموردين النوويين، وهي مجموعة رقابة على الصادرات كانت تضم آنذاك خمسة وأربعين بلداً. وأخيراً يتعين على الكونغرس الأمريكي التصويت مجدداً على "اتفاقية خاصة بالفصل 123".

كل خطوة كانت مثقلة بالمصاعب. عمل وكيل وزارة الخارجية للشؤون السياسية نيك بيرنز كبير المفاوضين عن الجانب الأمريكي في هذا الاتفاق مع الخبير الهندي أشلي تيليز Ashley Tellis. بذل هذان الاثنان جهوداً مضنية كمن يحرك الجبال لإنجاز أول خطوط عريضة مفصلة للاتفاق في مطلع عام 2006. وأنا شخصياً أدليت بشهادتي أمام مجلسي الكونغرس في شهر نيسان/أبريل من ذلك العام، كما قضى نيك ومعه مساعدته آنيا مانويل Anja Manuel الساعات الطوال يوضحان لأعضاء مجلس الشيوخ ومجلس النواب لماذا ينبغي تعديل قانون أمريكي بحيث يسمح بالتجارة بالمواد النووية المدنية مع الهند. فكان من فوائد ومزايا هذا الاتفاق أنه صديق للبيئة. أما إحدى الحجج التي وضعت نهاية للاحتكاك مع الديمقراطيين فقد تضمنت القول بأن الاتفاق سوف يمكن الولايات المتحدة - والشركات الأمريكية - من مساعدة الهند في تطوير مصدر للطاقة خال من الانبعاثات، وبالتالي يقل الاعتماد على الفحم المحلي العالي التلوث لتوليد الكهرباء. وفي تموز/يوليو وآب/أغسطس صوت النواب أولاً والشيوخ تالياً بالأغلبية الكبيرة، من كلا الحزبين على تعديل القانون الأمريكي. في هذه الأثناء قامت آنيا وبعض

المسؤولين في وزارة الخارجية بالسفر إلى الهند نحو ست زيارات للاتفاق على تفاصيل "اتفاقية الفصل 123"، وهي الوثيقة التنفيذية والتي تم إبرامها أخيراً في الثالث من آب/أغسطس عام 2007.

لكن سباق الماراثون لم ينته. كان على رئيس الوزراء سنغ أن يواجه منتقدي الاتفاق داخل الهند. وقد فاز لاحقاً في اقتراع على سحب الثقة بحكومته بفارق ضئيل كاد يودي بحكومته الائتلافية. وبعد أن توصلت الهند إلى الصيغة النهائية لاتفاقيتها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية احتاجت الاتفاقية إلى مصادقة مجلس حكام هذه الوكالة، وقد تم إنجاز هذه الخطوة بسهولة نسبياً في شهر آب/أغسطس عام 2008 بعد أن وافقت الهند على منح مفتشي الوكالة حرية أوسع في الدخول إلى منشآتها النووية المدنية. لكن تأمين موافقة مجموعة الموردين النووين كان أكثر صعوبة.

هذا وقد أيد كبار موردي التكنولوجيا النووية جميعاً هذه الاتفاقية، وهم روسيا والصين وفرنسا والمملكة المتحدة وبالطبع الولايات المتحدة. إنما كان ثمة معارضة لا بأس بها من النمساويين والإيرلنديين وبلدان الشمال الذين كانوا يعدون أنفسهم الأوصياء على نظام منع الانتشار النووي. وقد عمل جون روود John Rood، من أهم مفاوضينا ووكيل الوزارة بالإنابة لشؤون نزع السلاح والأمن الدولي، جاهداً ولم يفلح في حمل تلك الدول على الموافقة. وحاول يوناس غاهر Jonas Gahr وزير الخارجية النرويجي المساعدة، فوضع صيغة وافقتُ عليها بهدف جلب تلك الدول الممتنعة عن الموافقة إلى جانبنا. كنت في الجزائر أثناء المفاوضات وبقيت مستيقظة طيلة الليل أجري مكالمات هاتفية. (وهذه المكالمات غير تلك التي بلغ عددها عشرين قبل مغادرتي واشنطن). وأخيراً أحيل الموضوع إلى أورسولا بلاسنيك Ursula Plassnik وزيرة الخارجية النمساوية التي كانت تحضر اجتماعاً للمجلس الأوروبي في بروكسل. طلبت إلى وزير الخارجية الألمانية فرانك-فالتر شتاينماير متابعة الأمر معها والحصول على موافقتها. لكن يبدو أنها لا تريد أن يعثر عليها أحد. أما شتاينماير فواصل وثابر فأعطت تعليماتها لمن يفاوض إلى جانبها بالموافقة. اتصل بي جون صباح اليوم التالي ليبلغني بأنه أمّن الموافقة الدولية من مجموعة الموردين النوويين للمضي قدماً بهذا الاتفاق.

ثم جاءت الخطوة التالية المتمثلة بالحصول على موافقة الكونغرس قبل انتهاء

الدور التشريعي، وكان الوقت يمضي مسرعاً. أبلغني جيف بيرغنر Je Bergner مساعد الوزيرة للشؤون التشريعية أننا بحاجة لأصوات. فكانت صفقة اللحظة الأخيرة هي التي أقنعت عضو الكونغرس عن ولاية نيويورك غاري أكرمان Gary Ackerman ومعه جاءت أصوات الديمقراطيين المطلوبة. وهكذا تم تمرير التشريع بأغلبية 289 مقابل 117.

كان من شأن قواعد السرية في الكونغرس أن جعلت التصويت في مجلس النواب أكثر سهولة من مجلس الشيوخ. والمؤسف أن مجلس الشيوخ كان خارج الدور التشريعي، ويبدو أن ذلك كان خطأ من الإدارة. عندما قام البيت الأبيض بإبلاغ قيادة مجلس الشيوخ بأولويات الإدارة لم يكن الاتفاق النووي المدني في اللائحة. وابتدأت من هنا سلسلة من الأحداث الغريبة المضحكة، أو ما يسمى كوميديا الأخطاء، أدت إلى أن كلفت الرئيس واحدة من منجزاته التي ميزت سياسته الخارجية. عندما أخبرني مندوبونا إلى مجلس الشيوخ بما حصل اتصلت بستيف وثم جوش بولتن. اعترف جوش بالخطأ وقال إنه سوف يفعل ما يستطيع. تحدثت إلى زعيم الأغلبية في مجلس الشيوخ هاري ريد. فقال بأن ما يستطيع فعله الآن هو طرح مشروع القانون على التصويت من خلال توافق بالإجماع، لكنه لا يستطيع ذلك بسبب وضع إشارة تريث على هذا المشروع مجهول الاسم. وأن الموافقة بالإجماع لن تكون ممكنة إلا إذا رفعت هذه الإشارة، ويبدو أن ذلك بعيد المنال.

اتصلت بالرئيس. فقال: "ما الأمر!"

لست أدري إن كان قد سمع في صوتي هذا الانزعاج أو أن ستيف قد أنبأه بذلك. فقلت: "سيدي الرئيس، بسبب سوء تصرف من البيت الأبيض فإن باراك أوباما أو جون ماكين سوف يوقع المعاهدة التي كنت تريدها مع الهند". ثم أوضحت له ما حصل.

أنهى الرئيس حديثه الهاتفي معي وبعد بضع دقائق اتصل بي جوش قائلاً: "سوف تحل المشكلة". وما زلت حتى يومي هذا أجهل ما فعله جوش، لكننا حصلنا على التصويت.

فاز الاتفاق التاريخي بأغلبية 86 إلى 13 في مجلس الشيوخ ووقع الرئيس على مشروع قانون الموافقة وتعزيز عدم الانتشار في التعاون النووي بين الولايات

المتحدة والهند بتاريخ الثامن من تشرين الأول/أكتوبر، وصار قانوناً، وذلك باحتفال رسمي أقيم في القاعة الشرقية بالبيت الأبيض. حملت الموافقة المحلية من الكونغرس بيدي وشاركت نظيري الهندي براناب موخرجي Pranab Mukherjee في حفل توقيع رسمي على الاتفاقية في وزارة الخارجية بعد يومين. إن هذا الاتفاق سوف يسمح للولايات المتحدة بتبادل التكنولوجيا النووية مع الهند، لكن ما هو أكثر أهمية، أنه يضع أسس شراكة استراتيجية جديدة مع نيودلهي. شعرت بالفخر والاعتزاز لما أنجزناه وبخاصة بفريق العمل الأساسي الذي حقق هذه الاتفاقية.

لكن ذلك كان في الآن عينه لحظة حقق فيها التعاون بين السلطة التنفيذية والكونغرس إنجازاً في التغلب على معارضة قوية للتغيير. نظرت إلى المشرّعين الذين تجمعوا في القاعة الشرقية ليشهدوا مراسم توقيع الرئيس. غاب عن هذه الجماعة اثنان من أعضاء مجلس النواب كانا متعاونين وساعدانا في هذه العملية التشريعية لصدور القانون – مثلما كانا متعاونين في مناسبات كثيرة غيرها. فقد رحل عن هذه الدنيا في العام المنصرم كل من هنري هايد العضو الجمهوري في الكونغرس عن ولاية إلينوي، وصديقي العزيز توم لانتوس الرئيس السابق للجنة الشؤون الخارجية بالمجلس. تأثرت كثيراً بفقدان توم. فهذا النائب عن شمال كاليفورنيا هو في الأصل لاجئ من المجر هرب من الرعب النازي والقمع الشيوعي وهو الناجي الوحيد من المحرقة (الهولوكوست) في مجلس النواب. كان توم مقاتلاً شرساً دفاعاً عن حقوق الإنسان والحرية، وقد اعتقل مرة قبل عامين اثنين من وفاته حين كان يعرب عن احتجاجاته أمام سفارة السودان ضد المجزرة الجماعية التي ارتكبتها الحكومة بحق المدنيين في دارفور.

كنت ألتقي وتوم بين الفينة والأخرى، وكنت أجده إلى جانبي إن أردت المساعدة، حتى لو لم نتفق في الرأي. أصبحت مقربة جداً إلى أسرته. ذات يوم وجدت توم يكاد يبكي. فقد شخص الأطباء أن لدى حفيدته الجميلة تشارتي سنشاين Charity Sunshine البالغة من العمر واحداً وعشرين عاماً آنذاك مرضاً نادراً جداً ومهلكاً، هو فرط توتر رئوي ذاتي العلة. كانت مغنية السوبرانو في الأوبرا تمتلك "صوتاً ملائكياً" كما وصفه. في تلك اللحظة وذلك المكان طلعنا كلانا بفكرة، وهي أن أصطحب تشارلي في أدائها بمركز كنيدي للتعريف بهذا المرض. كانت ليلة أدائها مميزة. حضر هذا الحفل أطباء وباحثون ومرضى تعايشوا مع الداء وصار

طريقتهم في الحياة. كما حضره أيضاً دبلوماسيون وأعضاء في الكونغرس. أشرق وجها توم وزوجته أنيت بابتسامة الزهو عندما شدت تشارتي ببعض الألحان الأثيرة لهما. لكن الأمر الرائع واللافت، والشكر لله، أنها لا تزال تشدو وتغني حتى هذا اليوم وذلك إثر عملية مزدوجة لزرع الرئة. وقد حققنا فعلاً توعية جيدة لدى أولئك الذين لم يعرفوا شيئاً عن هذا المرض الذي يكاد يكون يتيماً - بمن فيهم أنا.

افتقدت توم كثيراً حين توفي - افتقدت حكمته ودفأه. في قداس ذكرى وفاته ألقيت كلمة وصفته فيها بأنه ضمير الكونغرس في مسائل لها صلة بحرية الإنسان. كان يزورني بين فترة وأخرى جالباً معه دوماً نبتة أو زهرة. وفي آخر زيارة له أحضر لي نبتة الأوركيد، ولم تزهر. لكنني استيقظت صبيحة يوم القداس لأرى زهرة بيضاء في هذه النبتة التي كانت في سبات. هكذا شأن توم ... يرسل دوماً إشارة لطيفة تذكر الآخرين بأنه ما زال قريباً منهم.

54

يسكن داخل رأسه

لم تكن **الشهور** القليلة الأخيرة هادئة أو دون عواقب. بل لقد حملت لحظات تاريخية – كانت إحداها زيارة طال انتظاري لها إلى ليبيا للقاء العقيد معمر القذافي. عندما تخلى الليبيون عن أسلحتهم للدمار الشامل عام 2003 كان ثمة تعويض دبلوماسي واضح: إذ بمقابل ذلك سوف نساعدهم في استرداد وضع جيد لهم في المجتمع الدولي. لكن ذلك لن يكون سهلاً، وليس فقط بسبب سجل القذافي الطويل الحافل بالأعمال الوحشية.

كانت ليبيا قد ألقت القبض على خمس ممرضات بلغاريات وطبيبين فلسطينيين قبل عدد من السنين بتهم ملفقة بأنهن عن قصد وتعمد تسببن بإصابة أربعمئة طفل ليبي بفيروس العوز المناعي البشري (HIV) المسبب لمرض الإيدز. وقد أصرت الممرضات أنهن بريئات لكن القضاء الليبي حكم عليهن بالإعدام. عملت الولايات المتحدة كثيراً وعلى نحو متكرر تحض ليبيا على إيجاد طريقة للإفراج عنهن، وكنت ممتنة في ذلك لتفاني وقيادة المفوضة الأوروبية للعلاقات الخارجية بنيتا فيريرو والدنر Benita Ferrero-Waldner. فلها وبفضل إصرارها صدر قرار ليبي عام 2007 بتعديل حكم المحكمة والسماح للممرضات بالعودة إلى أرض وطنهن.

وكان علينا أيضاً أن نتأكد بأننا مهتمون بما يكفي بحساسيات واحتياجات عائلات ضحايا حكم الرعب لعشرات السنين بقيادة العقيد. وقد أرجأت زيارتي إلى أن توصلنا إلى تسوية ليبية لمطالبات تخص العائلات التي قتل أقاربها في الهجمات مثل تفجير عناصر ليبية لطائرة Pan Am في رحلتها رقم 103 فوق لوكربي بأسكتلندا عام 1988. وقد هيأت لي زيارتي القادمة رافعة قوية في هذه المفاوضات، ذلك أن القذافي كان بحاجة ماسة لقيامي بزيارة طرابلس.

وهناك سببان لهذه الزيارة: أولهما تقليدي والآخر مقلق قليلاً. فأول زيارة لوزير خارجية أمريكي منذ عام 1953 ستكون دون شك نقطة علام كبرى ورئيسية على درب هذا البلد نحو قابلية قبوله دولياً. لكن لدى القذافي افتتاناً غريباً بي شخصياً حيث يظل يسأل زواره لماذا لا تأتي "أميرته الأفريقية" لزيارته.

وقررت أن أغض الطرف عن هذه الأخيرة وأركز على الأولى عند إعدادي لهذه الزيارة. ولم تكن الترتيبات سهلة أمام كثرة تنوع المطالب الليبية بما في ذلك أن أزوره في خيمته. وغني عن القول أنني رفضت هذه الدعوة واجتمعت به في مقره الرسمي.

كانت محطتي الأولى في هذه الجولة في البرتغال حيث مكثت مع صديقي السفير توماس ستيفنسون وزوجته برباره، واغتنمت هذه الزيارة للإفادة من معرفة وزير الخارجية لويس أمادو Luis Amado عن ليبيا والقذافي. واقترح علي أن أستهل حديثي بنقاش حول أفريقيا. ونبهني قائلاً: "ولا تستغربي إن قال شيئاً مجنوناً فهو سيعود إلى مسار الحديث".

عندما وصلت إلى طرابلس طلب إلي أن أنتظر في فندق ذي طراز غربي وحيد في المدينة. ليس ثمة شك بأن هذه العاصمة كانت في يوم مضى جميلة، لكنها بدت متوقفة عن العمل ومتعبة. الأضواء الوحيدة الساطعة هي تلك التي تضيء اللوحات واليافطات الكثيرة والعديدة التي تحمل أقوال القذافي "الملهمة". عندما تحدثتُ مع الليبيين تبدّى لي ذلك الفارق الكبير بين جيلين. كان كبار السن من الموظفين يتكلمون الإنكليزية بطلاقة ذكرتني بزملائي الأوروبيين، بينما تبين أن جيل الشباب من الموظفين لم تتح لهم فرص واسعة للتعليم، وكانت فرص تواصلهم مع الغرب محدودة. وهذه إشارة أخرى تذكرني بالعواقب المحزنة لحكم القذافي الرهيب.

بعد ساعات عدة جاءتنا الدعوة للذهاب إلى مقر الإقامة حيث استقبلني الزعيم الليبي وجلست أمام المئات من عدسات التصوير. قال القذافي كلمات قليلة جيدة وملائمة، وأنا كذلك، ثم غادر الصحفيون. وبدأنا حديثنا كما اقترح أمادو، حيث تكلمنا عن أفريقيا عموماً والسودان على وجه الخصوص. وتعهد قائلاً بأن ليبيا سوف تساعد عبر طريق بديلة لإيصال المساعدات الإنسانية للاجئين. وقلت في نفسي: "الأمور تسير بشكل حسن. ولا يبدو أنه مخبول". وعندئذ، وكما توقع أمادو، توقف

عن الكلام بشكل مفاجئ وبدأ يحرك رأسه للأمام والخلف باستمرار. وقال بصوت عال وغاضب: "قولي للرئيس بوش أن يكف عن الكلام عن حل الدولتين لإسرائيل وفلسطين! يجب أن تكون دولة واحدة! إسرائيلطين!" ربما لم يعجبه ما قلته بعدئذ. ففي نوبة مفاجئة طرد اثنين من المترجمين من الغرفة. فقلت في نفسي: "حسن، هذا هو القذافي".

تصادفت زيارتي مع قدوم شهر رمضان، وبعد مغيب الشمس أصر "الأخ القائد" على أن أشاركه العشاء في مطبخه الخاص. اعترض كولبي كوبر المشرف على ترتيبات هذه الزيارة محتجاً بأن ذلك ليس من البرنامج. وكذلك اعترضت المفرزة الأمنية المرافقة لي، وبخاصة عندما طلب إلى أفرادها البقاء خارجاً. فقلت في نفسي بأنني أستطيع الاعتناء بنفسي ودخلت. وعند انتهاء العشاء أخبرني القذافي بأنه أعد لي شريطاً مصوراً. فقلت في نفسي: "وماذا عساه يكون؟" لقد كان مجموعة من الصور البريئة لي وأنا مع زعماء من العالم - الرئيس بوش، وفلاديمير بوتين، وهيو جنتاو، وآخرين - وقد وضعت بمصاحبة موسيقى لأغنية "الزهرة السوداء في البيت الأبيض" كتبها لأجلي موسيقي ليبي. كانت أغنية غريبة غير مألوفة لكنها في الحد الأدنى بعيدة عن الفحش. غير أن الصحافة قد أعجبت كثيراً بزيارتي هذه، وأجريت مقابلة حوارية مع زين فيرجي Zain Verjee من قناة CNN الإخبارية (وهو غالباً ما يتعاون مع المنتج إليز لابوت Elise Labott الذي يعطي أخبار وزارة الخارجية). سألني عن انطباعاتي الخاصة حول القذافي. وأذكر أنني خرجت من هذه الزيارة بانطباع جعلني أدرك بأن القذافي يسكن ويعيش داخل رأسه، فيما يمكن وصفه بالواقع المتناوب. وعندما شاهدت ما يجري من أحداث في ربيع وصيف عام 2011 تساءلت في نفسي عما إذا كان قد فهم جيداً ما الذي يحدث حوله. وقد شعرت بسرور بالغ جداً أننا نزعنا ما لديه من أسلحة دمار شامل تعد الأكثر خطراً. إذ ليس لدي أي شك بأنه وهو قابع في ملجأ لكان قد استخدمها.

55

فرصة أخيرة أمام كوريا الشمالية

شكلت **المفاوضات** التي أدت إلى وضع نهاية لبرنامج أسلحة الدمار الشامل بليبيا دليلاً أكيداً بأن من الممكن إقناع الدول المارقة - مع محفزات صحيحة ومناسبة - للتخلي عن هكذا برامج. وكان الرئيس يقول بين وقت وآخر "الدكتاتوريون لا يتخلون عن أسلحتهم". لكنه لا يلبث أن يصحح قوله فيضيف قائلاً والدهشة تعلو وجهه "لكن ليبيا فعلت". إن احتمال قيام حكم مستبد يواجه آخر أيامه بالسلاح الأخير في يده يدافع به عن نفسه سبب كاف يدعونا للسعي الجاد في سبيل إنهاء هذه البرامج. وكذلك أيضاً احتمال قيام دكتاتور في محاولة منه للعب سيناريو اللعبة النهائية، أو ربما بسبب حاجته للأموال، بتفجير قنبلة نووية أو ببيع أسلحة هي الأخطر في العالم لمن يدفع له مالاً أكثر.

مخاوف من هذا النوع جعلتنا نسرّع جهودنا لوضع نهاية لبرنامج كوريا الشمالية النووي. كانت مفاوضاتنا مع الكوريين الشماليين تسير على هدي ثلاث وثائق تعد اختراقاً. الأولى هي بيان مشترك وقع عليه الأطراف الستة في أيلول/ سبتمبر عام 2005 وشكل الإطار الأساسي لاتفاقية حول نزع الأسلحة النووية من شبه الجزيرة الكورية. ففي هذا البيان التزمت كوريا الشمالية بالتخلي عن برنامجها النووي مقابل منحها منافع على شكل تدريجي (مثل توريدات نفط الوقود الثقيل) والتطبيع فيما بعد للعلاقات مع الولايات المتحدة واليابان وكوريا الجنوبية. وكما ذكرت في موضع سابق فإن هذه المنافع لن تقدم إلا بعد إحراز كوريا الشمالية لتقدم يمكن التحقق منه في سبيل التصريح والتوقف عن العمل وبالتالي تفكيك البرنامج النووي.

في شهر شباط/فبراير عام 2007 وأيضاً في شهر تشرين الأول/أكتوبر عام

2007 وقع الفرقاء الستة على خطتين مفصلتين للتنفيذ وضعتا خطوات محددة لتلبية الشروط التي تضمنها البيان المشترك لعام 2005 بما في ذلك إغلاق مفاعل يونغ بيون النووي واستئناف التفتيش و"التصريح الكامل عن جميع البرامج النووية" في كوريا الشمالية. كانت تلك اتفاقيات عمل بشأنها كريس هيل Chris Hill مساعد الوزيرة لشؤون شرق آسيا والباسيفيك مع كيم كيي غوان وفيما بعد مع نظرائه في المحادثات السداسية، وهي تقتضي من الولايات المتحدة أن تتخذ سلسلة من الخطوات بما في ذلك إعادة مبلغ 25 مليون دولار من الأموال المجمدة ورفع اسم كوريا الشمالية من لائحة الولايات المتحدة للدول الراعية للإرهاب بمجرد وفاء الكوريين الشماليين بجانبهم من هذه الصفقة. وقد لعب الصينيون دوراً رئيسياً في وضع هذه الوثيقة.

تعرضت العملية برمتها لسلسلة من الإيجابيات والسلبيات حيث حصل اختراق دبلوماسي في عام 2005 أعقبه قيام كوريا الشمالية بتجارب صاروخية ونووية في عام 2006. وكان ثمة أيضاً طفرة من التقدم خلال القسم الأعظم من عام 2007 تبعه تراجع من بيونغ يانغ قبيل انتهاء العام عندما قصرت كوريا الشمالية في الوفاء بتقديم تصريحها النووي وإيقاف العمل كلياً في ثلاث من منشآتها النووية في بيونغ بيون قبيل انتهاء العام.

لكن الدبلوماسية أفرزت بعض النتائج مع حلول عام 2008. مع أن بيونغ يانغ لم توقف العمل كلية في قدرتها المعروفة إلا أنها قد اتخذت خطوات مبدئية هامة باتجاه هذا الهدف، إذ أغلقت وعطلت قسماً كبيراً من البنية التحتية المرتبطة بيونغ بيون. وقبلت أيضاً بعودة مفتشي الأسلحة بمن فيهم خبراء أمريكيون بدؤوا "يزحفون في جميع أرجاء الموقع النووي" ليتحققوا من توقفه عن العمل كلياً. لكن جعل قدرات كوريا الشمالية على إنتاج البلوتونيوم غير قادرة على العمل كان إنجازاً هاماً لا سيما وأننا كنا نخشى قيامهم بنقل المادة إلى الآخرين.

في مطلع العام ركزنا على حمل كوريا الشمالية على تقديم تصريحها. وتوقعنا أن تقدم بيونغ يانغ إفصاحاً كاملاً عن جميع أنشطتها ذات الصلة بالبلوتونيوم. وحيث إن وجود هذا البرنامج معروف لدى الجميع فقد بدا الكوريون الشماليون على استعداد لفعل ذلك بمستوى مقبول نوعاً ما، وكانت لدينا أيضاً مصادر أخرى للمعلومات في حال وجود أي ثغرات.

ولكن، على الرغم من نجاحات حققناها لجهة البلوتونيوم بقيت لدينا مخاوف جادة بخصوص شكوكنا بأن الكوريين الشماليين قد طوروا مساراً ثانياً للسلاح النووي من خلال تخصيب اليورانيوم. وكان ذلك مشكلة منذ بدايات عهد هذه الإدارة في ولايتها عندما وردتنا معلومات استخبارية بأن كوريا الشمالية تمارس العمل بقدرات عالية لتخصيب اليورانيوم. فكان من شأن هذا الاكتشاف أن تم إرجاء زيارة مساعد الوزير جيم كيلي إلى بيونغ يانغ عام 2002. وعندما قام بهذه الزيارة بدا الكوريون الشماليون يعترفون بأن لديهم هكذا برنامج ثم سارعوا لنفي وجوده. وعندما جوبهوا بهذه الاتهامات ردوا عليها بطرد مفتشي الأسلحة من بلادهم في عام 2002 وانسحبوا من معاهدة عدم الانتشار النووي في السنة التالية. ونحن الآن بحاجة لأن يعترف الكوريون الشماليون بقدرتهم على تخصيب اليورانيوم في تصريحهم المطلوب وذلك لكي تجري تغطية المنشآت والبحوث المرتبطة بها من قبل نظام التفتيش الذي سوف نطبقه كجزء من الاتفاقية. ولم تكن هذه بالمسألة الصغيرة، بل هي في الواقع النقطة الحاسمة في هذه القضية.

عمل كريس هيل مع نظيره الكوري الشمالي كيم كيي غوان على هذا التصريح لشهور عدة. وقد علمت أن كل من هو داخل الحكومة كان مشدود الأعصاب إزاء ما كان يتسرب من أنباء. رتب ستيف هادلي لعقد اجتماع لكافة الوكالات ليحدث كريس زملاءه حول المسار الدبلوماسي. لكن المؤسف أن كريس غالباً ما يتصرف كما لو أن هؤلاء الزملاء يتعدّون على تلك المرونة الواسعة التي كسبتها لأجله مع الرئيس. وقد أجاب في جميع الأحوال عن الأسئلة بأسلوب فظ مشوب بالوقاحة، ما كان من شأنها إلا أن عززت المخاوف داخل البنتاغون ومكتب نائب الرئيس وحتى لدى موظفي مجلس الأمن القومي.

وكان ثمة أيضاً نزوع داخل الفريق الصحفي في واشنطن لأن ينسبوا كل اختراق يتحقق لمهارة كريس التفاوضية حصراً، وهذا ما كان من شأنه أيضاً أن يعزز الفكرة المضللة بأن وزارة الخارجية بطريقة ما تكسب معركة بيروقراطية على حساب الوكالات الأخرى التي تعارض المسار الذي نحن عليه. وقد نشرت أخبار كثيرة من هذا الصنف في الصحف في فصل الربيع، وشكل ذلك مشكلة لي ولكريس. لكننا بعد فترة بسيطة اتفقنا بأنه لن يتحدث إلى الصحافة بشيء عن المفاوضات. فأنا التي أتلقى الأسئلة بهدف أن أبعد أي نقد له منذ البداية سواء من

داخل الكابيتول أو من الإدارة. وتراجع كريس أيضاً عن المفاوضات اليومية مع كوريا الشمالية، وسلّم هذه المسؤولية لموظف في وزارة الخارجية يتكلم اللغة الكورية هو سونغ كيم Sung Kimمع بول هاينله Paul Haenle الذي يمثل مجلس الأمن القومي. وقد أوجد هذا الأسلوب جداراً نارياً حيث يستطيع بول أن يمثل ستيف هادلي والبيت الأبيض مباشرة ويسهم في جعل عمل الوكالات على علم ومعرفة أفضل. وأستطيع القول بصدق وأمانة بأن كريس لم يتصرف من خارج التوجيهات المعطاة له، لكن التغطية الصحفية المفعمة بالمبالغات جعلت ذلك يبدو وكأنه شخص يعمل على مسؤوليته – ويعمل بجد ونجاح، هكذا كان الانطباع، لكن ذلك لم يجعله يتوانى في عمله. وعلى أية حال فإن هذه الديناميكية في الشخصية جعلت من قضية صعبة أصلاً قضية أكثر صعوبة.

* * *

وأخيراً قدم الكوريون الشماليون تصريحهم الرسمي بخصوص برنامجهم النووي في الرابع من حزيران/يونيو عام 2008. وبعد أيام قليلة فجروا برجاً لتبريد المياه في المفاعل النووي في يونغ بيون. ومع أن هذه الحادثة قد غطتها قناة CNN بالكثير من الضجيج إلا أن هذا المشهد لم يشكل تعويضاً عن نقاط خطيرة ناقصة في تقرير التصريح المقدم من كوريا الشمالية. كان ثمة حديث شامل نوعاً ما عن برنامج البلوتونيوم لديهم، والتقرير لم يكشف شيئاً عن قدرات كوريا الشمالية ذات الصلة بتخصيب اليورانيوم. كما كان ثمة حديث مطول عن كمية البلوتونيوم التي أنتجها الكوريون الشماليون، والتصريح لم يذكر كم عدد "الأجهزة" التي صنعها الكوريون بالبلوتونيوم الذي أنتجوه. ومع ذلك فقد سمحت لنا معرفتنا بحجم المادة التي صنعوها بوضع تقديرات لعدد الأجهزة التي أنتجوها.

كان المقصود من تقديم هذا التصريح وطبقاً لترتيبات سابقة أن يدفعنا إلى رفع القيود عن كوريا الشمالية الناتجة عن "قانون الاتجار مع العدو" وأيضاً رفع اسم هذا البلد من قائمة الدول الراعية للإرهاب. لكن هذا الإجراء الأخير يقتضي فترة انتظار مدتها خمسة وأربعون يوماً تبدأ من يوم إبلاغ الرئيس للكونغرس عن اعتزامه فعل ذلك.

غير أن النقص الواضح في تصريح كوريا الشمالية اتضح منذ بعض الوقت،

وهذا ما فتح جدالاً داخل الإدارة حول إمكانية المضي قدماً في هذا الشأن ورفع اسم كوريا الشمالية من لائحة الولايات المتحدة للإرهاب والتي تميّز البلدان التي تزود التنظيم الإرهابي بالتدريب أو الدعم اللوجستي أو المواد أو الدعم المالي. فمن وجهة النظر الفنية كان ينبغي رفع اسم كوريا الشمالية من هذه اللائحة منذ مدة، لا سيما وأنه لم يكن ثمة في أي وقت من الأوقات أي حادث إرهابي له صلة ببيونغ يانغ منذ ما يزيد عن عشرين عاماً. لكن الإشارة التي يرسلها رفع الاسم من اللائحة كانت على جانب كبير من الأهمية، وتزداد أهميتها حيث إن كوريا الشمالية كانت تعول على هذه الخطوة التي تعطي الشرعية لنظامها في نظر المجتمع الدولي.

في غضون ذلك كان اليابانيون يضغطون بشدة ضد رفع هذه التسمية. كانوا يخشون، كما في السابق، بأنه لن يكون ثمة ضغط كاف على الشمال لحل قضية المحتجزين هناك. حاولنا المساعدة، وقد وافقت بيونغ يانغ على بعض الخطوات الصغيرة بما في ذلك خطة لإعادة فتح التحقيق في قضية المحتجزين والإجابة عن أسئلة حول مصير هؤلاء الضحايا.

كما كان نائب الرئيس يقف بقوة ضد رفع اسم كوريا الشمالية من لائحة الإرهاب قائلاً إن ذلك يشكل مكافأة على سلوك سيئ بما أن الشمال لم يف بالتزاماته في تقديم التصريح. في إحدى اجتماعات مجلس الأمن القومي حول هذا الموضوع قال أحد الحاضرين: "علينا أن نحمل الكوريين الشماليين على قول الحقيقة". وكنت في بعض الأحيان أتساءل عما إذا كان ذلك وهماً من نوع الخيال الدون كيشوتي. وقلت في نفسي: "يقول الكوريون الشماليون إن بلادهم جنة وأن كوريا الجنوبية معسكر سجون. فهم لا يعرفون الحقيقة". لكن هذه الفكرة درست، وعلينا أن نجد طريقة للحصول على فهم جيد لقضية تخصيب اليورانيوم.

وقررنا مقاربة المشكلة من زاوية مختلفة. يتعين على الكوريين الشماليين أن يوافقوا على بروتوكول تحقق ينظم التفتيش في المواقع بخصوص جميع برنامجهم النووي. وهذا البروتوكول، إن أُحسنت صياغته، سوف يتيح لنا حرية الوصول إلى المواقع المصرح عنها وغير المصرح عنها، وهذا يعني سيكون لنا الحق بتفتيش بناء أو منشأة حتى لو لم يذكرها الكوريون في تصريحهم، وعندئذ نستطيع طلب التفتيش في مواقع يشتبه بأنها ذات صلة بتخصيب اليورانيوم.

وكنا أيضاً نطالب باعتراف من كوريا الشمالية بخصوص مزاعم حول نشرها

للتكنولوجيا والخبرة النووية لكيانات أخرى. كان المقصود من هذا الأمر التعامل مع مشكلة مزعجة جداً، ألا وهي شبهات ودلائل قوية حول مساعدة كوريا الشمالية لسورية في بناء مفاعل نووي غير مصرح به اكتُشف في العام السابق.

وقد دمرت ضربة جوية إسرائيلية هذا الموقع الخفي بعد أن رفض الرئيس بوش طلباً إسرائيلياً بأن ننفذ نحن هذه العملية. واجتمعنا نحن بصفة فريق أمن قومي حول هذا الموضوع لما يقارب الشهرين. كان نائب الرئيس يفضل عملاً تقوم به الولايات المتحدة بينما كنت أنا وبوب غيتس ضد ذلك. وعندما أخبرنا مايك هايدن مدير وكالة الاستخبارات المركزية (CIA) بأنه لا يستطيع أن يشهد بغير ما هو ثقة ضئيلة بأن المفاعل جزء من برنامج سلاح نووي، قرر الرئيس عدم القيام بضربة واقترح مساراً دبلوماسياً على رئيس الوزراء الإسرائيلي. أعرب إيهود أولمرت عن شكره لنا بخصوص مدخلات قدمناها لكنه رفض نصيحتنا وبالتالي قام الإسرائيليون بهذا العمل بمهارة الخبير المتمكن.

ولكن كما يمكن للمرء أن يتصوره كان من شأن ذلك أن زاد في تعقيد مسألة ما الذي يمكن فعله إزاء كوريا الشمالية. في نيسان/أبريل عام 2008 أفرجت وكالة الاستخبارات المركزية عن صور للمفاعل النووي السوري. بعض عناصره كانت مماثلة على نحو مدهش لبعض مكونات التشييد والهندسة في المنشآت النووية الكورية الشمالية في يونغ بيون. "كيف نتعامل مع بلد يكذب في تصريحه ولا يزال يتابع برنامج أسلحته النووية ويشتبه بأنه يساعد سورية في بناء مفاعل لبرنامجها الخاص؟" كان ذلك سؤالاً جيداً ونافذاً يسأله خصوم استمرار الدبلوماسية مع كوريا الشمالية. وقد داخلني إحساس قوي بأنه علينا أن نقطع مسافة الميل الأخير لنرى إذا كنا نستطيع وقف بيونغ يانغ عن مواصلة تطوير الأسلحة النووية. وفكرت أيضاً باحتمال أن نتمكن من إدخال أشخاص على الأرض - مفتشين أمريكيين جيدين ذوي خبرة وتدريب جيد - لكي نعلم ما الذي يجري داخل هذا البلد المعزول الذي يشكل خطراً.

فترة الانتظار البالغة خمسة وأربعين يوماً بخصوص تسمية "دولة راعية للإرهاب" جاءت وانقضت ونحن نعمل بشكل محموم لجعل كوريا الشمالية تحسّن مبادئ بروتوكول التحقق المقترح قبل أن ندرس إمكانية رفع اسم بيونغ يانغ من اللائحة. ولم يكن في ذهني شك كبير بأن الصينيين كانوا يساعدوننا في الضغط

على النظام هذه المرة. فالصين، دون كل الدول الأخرى، لها التأثير الأكبر على كوريا الشمالية لكنهم لا يستطيعون إملاء ما يريدون على بيونغ يانغ، وكان من المتعب أحياناً مشاهدة شعور بيجينغ بالإحباط إزاء كيم جونغ إيل.

ولن أنسى ما حييت حادثة من هذا النوع. في اجتماع عقدته منظمة آسيان ASEAN في ماليزيا سألت مضيفيّ أن يرتبوا اجتماعاً لوزراء خارجية لهم اهتمام بالموضوع للتحدث عن الانتشار النووي. لقد تعثرت المحادثات السداسية ثانية، واعتقدت أننا نستطيع تحريك ضغط دولي على الصينيين والشماليين للتحرك قدماً. وافق نظيري لي زاوتشنغ على الحضور ولكن عندما بدأ الاجتماع لم يحضر. ومضينا قدماً ولكن كان ثمة كثير من التمتمة بأنه قد أخر عمل المشاركين الآخرين - وعلى وجه الخصوص أنا. بعد انقضاء نصف الاجتماع جاء الوزير لي (Li) وهو يبدو مهزوزاً ولم يقل شيئاً. ولكن عندما انتهى الاجتماع تقدم نحوي واعتذر. وقال: "لم يحدثني أحد بهذا الأسلوب!" مشيراً إلى مباحثاته مع الكوريين الشماليين. كان يتميز من الغضب ومهتاجاً بدنياً. وقد علمت فيما بعد بأنه حاول أن يأتي بالكوريين الشماليين إلى الاجتماع، لكنه تعرض لتأنيب من المفوّض السياسي المرافق لوزير الخارجية الكوري الشمالي السيئ الطالع. حتى الصين لا تستطيع أن تجعل بيونغ يانغ تتراجع عن موقفها.

وأخيراً بدأ الكوريون الشماليون في أواخر آب/أغسطس يدفعون بقوة لإيجاد حل لموضوع لائحة الإرهاب. كانوا يعدون الأيام ويعرفون، بأننا تجاوزنا بأيام عدة مدة الخمسة والأربعين يوماً التي تلت تاريخ إخطارنا للكونغرس. أعلنت كوريا الشمالية أنها سوف تعلق عملية وقف عمل منشآتها النووية في يونغ بيون لأن الولايات المتحدة لم تف بجانبها من الصفقة. وقررنا أن يذهب كريس إلى بيونغ يانغ للبحث عن اختراق، وبدا أنه سيحقق مراده في أوائل تشرين الأول/أكتوبر. اتفق الفرقاء على إجراءات التحقق التي ستتيح للمفتشين دخول جميع المواقع التي تم التصريح عنها بخصوص برنامج إنتاج البلوتونيوم، والدخول أيضاً إلى مواقع غير مصرح عنها استناداً "لاتفاق مشترك". وكما ذكر كريس آنذاك سينتظر للحصول على موافقة على أية حال لأننا لن ندخل تلك المواقع من خلال إطلاق النار. وسوف يتمكن المفتشون من القيام بـ "إجراءات علمية" مثل أخذ العينات والأنشطة الخاصة بدراسة التناظر الجدلي - وهي أنشطة جوهرية لفهم ماهية

المواد والكيماويات المستخدمة وطبيعة الأنشطة في أي موقع لا على التعيين. ولعل ما هو مهم في هذا الصدد أن المفاوض الكوري الشمالي، كيم كيي غوان، التزم شفاهة بوضع وثيقة مستقلة تعالج القضايا المعلقة - وتحديداً برنامج تخصيب اليورانيوم لدى كوريا الشمالية المشتبه به ومزاعم حول الانتشار النووي.

لم تكن إجراءات التحقق مثالية، وتجادلنا لثمانية أيام حول ما إذا كنا سنكمل هذا العمل ونرفع اسم كوريا الشمالية من لائحة الإرهاب أم لا. ومرة أخرى واجه الرئيس آراء متناقضة، حيث يقول نائب الرئيس: لا، وأنا أجادل بالقول إن علينا أن نتخذ تلك الخطوة الأخيرة. وسوف تعمل الأطراف الستة على تدوين ما التزمت به كوريا الشمالية أمام كريس شفاهة، ويجب أن يكون بروتوكول التحقق المتفق عليه واضحاً بخصوص ما هو مسموح لنا أن نفعله لأنني لا أطلب من أحد أن يثق ببيونغ يانغ. ولكن، كما قلت، ليس لنا وسيلة أخرى لنكون على الأرض داخل كوريا الشمالية حيث تشير المعلومات التي لدينا بأن أنشطة تثير الشكوك تحدث هناك. وقد حصلنا على معلومات حول أنشطة كوريا الشمالية النووية وصلتنا من نحو ثمانية عشر ألف صفحة سلمتنا إياها كوريا الشمالية في وقت سابق من ذلك الربيع. تضمنت هذه الأوراق سجلات للتشغيل تعود إلى عام 1986. وهذا التعويض جدير بالمحاولة، على أية حال، فإن رفع اسم كوريا الشمالية من لائحة الإرهاب لن يكون له أي أثر، إن وجد، على العقوبات التي فرضناها على هذا النظام. وقد تقوننت هذه الإجراءات في قوانين صادرة عن الكونغرس وفي أوامر تنفيذية وقرارات صادرة عن مجلس الأمن الدولي ستبقى جميعاً سليمة. والولايات المتحدة لن تقدم أي تنازلات إضافية إلى كوريا الشمالية دون وجود بروتوكول للتحقق ترضى به. وإن لم تقدم لنا كوريا الشمالية هكذا بروتوكول فسوف نعلق المساعدة الخاصة بالطاقة التي سيقدمها كل طرف من أطراف المحادثات السداسية بحسب اتفاقاتنا السابقة.

وظننت أنني قدمت حجة مقنعة. كنت مساء التاسع من تشرين الأول/أكتوبر في معتزل تابع لوزارة الخارجية خارج واشنطن العاصمة. وكنت قد تحدثت والرئيس مطولاً ومرات عدة حول القرار الذي يفكر باتخاذه. في مرحلة معينة سأل عما إذا كان ثمة شيء آخر قد يقبل به الكوريون الشماليون. وسألت السؤال نفسه لكريس. فأجاب: "قد يقبلون زيارة تقومين بها".

ونقلت هذا الخيار إلى الرئيس. فأجاب: "كلا، فهذا من شأنه أن يضفي عليه الشرعية". وقد استعاد في ذهنه تلك الزيارة الشؤم التي قامت بها مادلين أولبرايت إلى بيونغ يانغ والتي أجبرت خلالها على أن تتحمل نشاطاً ثقافياً نفذ فيه مواطنو كوريا الشمالية عروضاً فنية متقنة.

في تلك الليلة اتصل بي هاتفياً مرات عدة، كان واضحاً أنه يفكر كثيراً بالقرار الذي سيتخذه. تحدثت مع ستيف هادلي الذي كان بدوره يفكر كثيراً بالقرار، لكنه قرر بأن علينا نحن الاثنين أن نتفق على قرار. وهذا ما فعله الرئيس أيضاً. سألت عما إذا كان الرئيس يريدني أن أعود إلى واشنطن مباشرة. لقد كان يريد ذلك، وقدمت اعتذاراتي إلى إدارة وقيادة وزارة الخارجية وعدت إلى أرض الوطن. بعد أن علمت بأن الرئيس اتخذ قراره اتصلت بعدد من أعضاء الكونغرس. كان معظمهم موافقين، لكن بعضهم مثل السناتور جون كيل Jon Kyl والسناتور جون إنسين John Ensign وكذلك عضو الكونغرس إليانا روزليهتينن Ileana Ros-Lehtinen عن ولاية فلوريدا كانوا قلقين. هؤلاء هم من وثقت بهم واحترمتهم لكن ما أزعجني أنهم كانوا قلقين ومتخوفين.

اعتقدت أن الحجة كانت قوية تسوغ محاولة – للمرة الأخيرة – لجعل الكوريين الشماليين يقبلون الاتفاق الصفقة. هكذا عمل الدبلوماسية. لكنني أدركت أنني قد طلبت من الرئيس أن يخطو خطوة، وأدرك بأنه سوف يتعرض لنقد شديد إن لم يف الشماليون بالتزاماتهم. والمؤسف أن هذا ما حدث فعلاً.

على الرغم من أفضل ما بذلنا من جهود فقد تراجع الكوريون الشماليون ورفضوا كتابة التفاهمات التي اتفقنا عليها شفاهة. وانهارت المحادثات السداسية الأخيرة قبل أن تنتهي مدة ولاية هذه الإدارة بتاريخ الحادي عشر من كانون الأول/ديسمبر. في الثاني عشر من الشهر عينه أعلنا بأننا لن نمضي بتقديم مساعدة الطاقة في حال غياب أي تقدم بخصوص التحقق. اعتقدنا أن الصينيين والروس قد وافقوا لكنهم أشاروا لنا بأنهم سوف يكملون حصتهم من مساعدة الطاقة. أما كوريا الجنوبية من جهة أخرى فلن تستمر.

بعد انقضاء شهر أصدر الكوريون الشماليون بياناً ذكروا فيه أنهم لن يسمحوا للمفتشين النوويين بالدخول ما لم "توقف الولايات المتحدة سياستها

العدائية وتهديدها النووي". فكان هذا القول إشاعة كاذبة قديمة اعتادت بيونغ يانغ استخدامها عندما لا تنوي التعاون. لقد وصلت المحادثات السداسية إلى نهايتها.

في وقت لاحق وتحديداً في عام 2010 دعي عالم الفيزياء النووية سيغفريد هيكر Siegfried Hecker المدير السابق لمختبر لوس آلاموس الوطني لزيارة كوريا الشمالية. وقد أُخذ لزيارة منشأة بمستوى صناعي متطور يجعلها قادرة على إنتاج اليورانيوم المخصب. وبحسب هيكر نفسه تدل حالة هذه المنشأة "دون شك" أن بيونغ يانغ قد عملت على تخصيب اليورانيوم منذ سنوات عدة. لقد كنا على حق في حديثنا عن تخصيب اليورانيوم لكننا لم نكن قادرين على الاستفادة من الدبلوماسية لتأكيد شكوكنا أو لفعل شيء بهذا الخصوص.

وفي الواقع توجد قيود على التعامل مع كوريا الشمالية تحد من الخيارات المتاحة. أثناء مناقشاتي مع نائب الرئيس كنت أوضح غالباً هذه النقطة وأسأل ما هو الخيار الذي يقترحه. ولم يكن يقدم أي خيار يكون مجدياً فعلاً. لقد أظهرت هذه المباحثات على الدوام بأنه لا يوجد حل مثالي للمشكلة.

ولم يكن الخيار العسكري ضد بيونغ يانغ خياراً جيداً، فهو مثقل بنتائج وتبعات غير مقصودة وبضرر كبير شبه مؤكد على سيؤول. لدى كيم جونغ إيل قواعد صاروخية تصل قذائفها إلى عاصمة كوريا الجنوبية في غضون مدة زمنية قصيرة. ومع أن بعض الشخصيات العظيمة الشأن مثل وزير الدفاع السابق وليام بيري William Perry اقترحوا التهديد بشن ضربات جوية على موقع صواريخ بالستية قبل إجراء تجربة تموز/يوليو عام 2006 إلا أن الرئيس بوش ومستشاريه لم يفكروا جدياً بعمل عسكري. والبنتاغون لديه خطط عسكرية للحرب ضد كوريا الشمالية. وقد يأتي اليوم الذي يقرر فيه رئيس ما استخدامها لكن الجميع يريد اجتناب هذه النتيجة وإن كانت محتملة بالمطلق.

لعل الخيار الثاني كان مقاربة تبنّي عقوبات فقط في محاولة للضغط على النظام لكي ينهار أو يغير سياسته. وبدا أن النتيجة الأولى بعيدة الاحتمال. لقد بقيت أسرة كيم على قيد الحياة لما يزيد عن نصف قرن من الزمان بالرغم من عزلتها عن الولايات المتحدة والمجتمع الدولي.

أما احتمال مجرد الضغط على النظام لكي يخضع للإغراءات فهو احتمال آيل للفشل. الكوريون الشماليون مثقلون بالعقوبات ومع ذلك فجروا قنبلة نووية ونشروا

التكنولوجيا النووية إلى سورية. وليس ثمة دليل واحد بأن العقوبات وحدها قد غيرت من سلوكهم أو أبطأت تحركهم نحو تكنولوجيا نووية أكثر تطوراً.

غير أن الإجراءات العقابية المطبقة أسهمت دون شك في تحفيز هؤلاء الشماليين نحو تعاون متقطع. ومع ذلك لن يفيد فرض العقوبات عند غياب الرغبة بالمفاوضات الجادة إلا في عزل الولايات المتحدة عن حلفائها. لذلك فإن الحفاظ على التحالف ضد كيم جونغ إيل يقتضي منا المحافظة على عبء الموقف المتصلب إزاء كوريا الشمالية. والحق أقول إنه عند غياب إجراءات منسقة مع الآخرين فإن عقوبات أمريكية أحادية الجانب لن يكون لها جدوى على الأرجح في وضع حد لطموحات كوريا الشمالية. وفي التحليل النهائي نجد أن بيجينغ على استعداد فقط للمضي قدماً في الضغط على جارتها الشمالية. وبرغم أن وجود كوريا شمالية نووية أمر غير مرحب به فإن ثمة من يعتقد بأن انهيار نظام كيم جونغ إيل سيكون أسوأ من ذلك، نظراً لانتقال عدم الاستقرار الناتج عن الانهيار إلى الأراضي الصينية المتاخمة. وهذه الخشية التي تزايدت بعد النوبة التي ألمت بكيم في عام 2008 كانت تهديداً جاداً.

أمام هذه الخيارات جميعاً اخترنا أن نعطي فرصة للدبلوماسية المتعددة الأطراف – مدعومة بالإجراءات العقابية المطبقة حالياً. وقد أنتج هذا الخيار مجموعة جيدة من المقتضيات التي فرضتها الصين وروسيا واليابان وكوريا الجنوبية والولايات المتحدة على الشمال. فالدبلوماسية أفرزت نتائج. عندما امتثلت بيونغ يانغ لالتزاماتها – أعطتنا معلومات لم يكن لنا أن نحصل عليها، وأوقفت عن العمل أقساماً هامة من بنيتها النووية التحتية وسمحت للمفتشين الأمريكيين بالتواجد على الأرض – بادلناها بخطوات من جانبنا. وعندما رفضت بيونغ يانغ الوفاء بالتزاماتها كان ردنا رفض التحرك للأمام.

كان علينا أن نتخذ خيارنا، ألا وهو السماح لكوريا الشمالية بأن تستمر بتوسيع قدراتها النووية (التي تضمنت مواد نووية مصنعة يمكن بيعها أو نقلها) دون رقابة ودون قيد أو أن نحاول ضم الصينيين إلى جانبنا لإيقافهم عند حدهم. أما فكرة أننا نستطيع تفجير المفاعل السوري لمجرد إثبات فكرة بخصوص الانتشار بمواجهة معلومات استخبارية غير أكيدة فهو عمل متهور إن لم نبالغ بالوصف. أبلغت الصينيين بأن الكوريين الشماليين قد قاموا بعمل غبي ويدل على

الفساد في مساعدتهم لدمشق، وأنه آن الأوان لبيجينغ أن تصعّد ضغوطها. لكنهم (وكذلك الأطراف الأخرى في المنطقة) لن يتسامحوا مع ضربة عسكرية كالتي اقترحها نائب الرئيس. فقررنا، ونحن في الشهور الأخيرة من مدة ولاية هذه الإدارة، أن نقوم بحركة دبلوماسية ضاغطة أخرى. وكانت النتيجة أن بقي الكوريون الشماليون معزولين في المنطقة، وعليه لم يواجه الرئيس المقبل أزمة في شبه الجزيرة في اليوم الأول من ولايته.

لا يمكن الإنحاء باللائمة على الولايات المتحدة لما فعلته كوريا الشمالية، وعلى الأقل في إعطاء المسار الدبلوماسي دفعته الأفضل. لكن الحقيقة الوحيدة هي أن أحداً لن يستريح ويهنأ حتى يحين وقت رحيل هذا النظام الاستبدادي بالنظر لامتلاكه قدرة نووية.

56

الأزمة المالية لعام 2008

عندما طلب إلي الرئيس العودة إلى واشنطن لم تكن رغبتنا أن نوجه إشارة للصحافة بأن إعلاناً خاصاً بكوريا الشمالية سوف يصدر. كان معي العشرات من موظفي وزارة الخارجية ولا بد أن عودتي المفاجئة إلى العاصمة سوف تلفت الأنظار. فقال الرئيس: "أبلغيهم بأنك اضطررت للعودة للمساعدة في بعض الأمور ذات الصلة بالأزمة المالية".

فقلت: "حسن، سأفعل". ولم يكن ذلك مجرد خدعة.

في صيف عام 2008 عانينا بعض المشاكل في الاقتصاد العالمي. أسعار النفط ارتفعت كثيراً حتى وصل سعر البرميل إلى 140 دولاراً، ما سبّب مشكلات في النمو وأدى إلى ارتفاع كبير في أسعار الأغذية، وأفرز أحداث شغب في العالم بأسره. هذه الطفرة المفاجئة عززت الرافعة الدبلوماسية لدى خصوم الولايات المتحدة مثل أوغو شافيز والإيرانيين. عندما كنت مديرة في شركة شيفرون كنت أقول في معظم الأحيان بأن سياسة النفط هي جيوسياسية، والآن نحن نشاهدها بأم العين. شافيز، على سبيل المثال، كان يستخدم أرباحه الزائدة للتأثير على الانتخابات في أمريكا اللاتينية.

ليس من السهل التطرق إلى مشكلة الطاقة بشكل مترابط منطقياً داخل النظام الدولي، لكننا استطعنا أن نؤلف عدداً من شراكات الطاقة، وذلك من خلال عمل رائع قام بالقسم الأعظم منه غريغوري مانويل Gregory Manuel الذي استقدمته إلى وزارة الخارجية. كان غريغ طالباً عندي في جامعة ستانفورد، وقد عمل لدي في مديرية الاقتصاد بمجلس الأمن القومي. فقد كنت بحاجة لشخص يعمل بكد دون كلل أو توانٍ ليضم مختلف الأقسام ذات الصلة داخل الوزارة للعمل معاً في سبيل تقديم

مبادرات في موضوع الطاقة. وقد تعاون مع روبن جيفري Reuben Jeery في سبيل دفع العمل قدماً في هذا النطاق وللحفاظ على حوار مع البلدان الأخرى في الحد الأدنى.

وقد آتى عملهما أكله، فأنتج - كمثال واحد فقط - شراكة شاملة مع البرازيل في مجال الوقود الحيوي يكون مصدراً بديلاً للطاقة. وبالنظر للفوائد الأكيدة لسياسات الطاقة التي تسهم في خفض الاعتماد الفردي للدول على النفط، فمن المفترض أن يكون سهلاً جمع بلدان العالم معاً. فمثلاً، كنت آمل بمشاركة دول وسط آسيا - وبخاصة كازاخستان - في حوار موسع حول أمن الطاقة في آسيا الوسطى والجنوبية وما وراءهما. لكن ذلك لم يكن يسيراً، ولم يكن لدي حقيقةً الوقت الكافي لأكرسه لهذه الحقيقة الهامة. إنه دون شك مجال بحاجة ماسة لقيادة دولية.

كنا تحت ضغط كبير بخصوص قضايا أخرى عديدة، لدرجة أن قضايا اقتصادية بعيدة المدى من هذا النوع لم نوجه لها الجهود الثابتة والمتناغمة التي تستحقها. ولكن في خريف عام 2008 وعلى الرغم من قضايا ذات صلة بكوريا الشمالية وإيران، وسلام الشرق الأوسط والعراق والكثير غيرها، برزت الأزمة المالية على نحو مفاجئ إلى محور وواجهة اهتمامنا واقتضت منا المزيد من العناية.

كان الدور الأكثر أهمية الذي يتعين علي الاضطلاع به أن أقدم الدعم لهانك بولسون Hank Paulson في فترة تشهد أزمة استثنائية غير عادية أعادت إلى ذهني الأيام الأولى التي أعقبت أحداث 9/11. كل تطور جلب معه شكوكاً جديدة كانت تتطلب تعبئة موارد مالية واقتصادية بمقاييس لم نشهد لها مثيلاً منذ فترة الكساد الكبير. وبطلب من هانك أوفدت روبن جيفري من الخارجية ليعمل إلى جانب ديفيد ماكورميك David McCormick وكيل وزارة الخزانة للشؤون الدولية. وكان روبن يأتي إلى الخارجية ليبلغني بآخر الأخبار في مطلع كل يوم ونهايته. وعندما وقعت الأزمة ثم تسارعت صارت لقاءاتنا، هانك وأنا، مع الرئيس في صبيحة معظم الأيام أو كلها تقريباً أثناء الوقت المخصص عادة للإيجازات الاستخبارية. فيدخل هانك وبجعبته قصة جديدة من قصص الرعب عن فشل أحد المصارف وأخبار بأن عمليات الإقراض قد تتوقف. لقد كان الاقتصاد يعاني متاعب خطيرة. في إحدى الليالي، وكنا في حفل استقبال بالقاعة الشرقية، دعاني جوش بولتن جانباً وقال هامساً: "ربما يجب أن تعلمي أن غولدمان ومورغان ستانلي Goldman and Morgan Stanley قد يفلس غداً".

فقلت: "ماذا؟" هكذا كانت الوقائع - كل يوم يحمل لنا نبأ سيئاً جداً.

لم يكن لدي شيء أقدمه كمشورة اقتصادية، ولكن لم يكن عسيراً للمرء أن يرى أثر ذلك على وجوه القادة والدبلوماسيين. يستطيع هانك أن يتعامل مع البلدان من المرتبة الأولى، وقد وعدته بأن أساعده مع تلك البلدان التي لم يكن لديه الوقت للوصول إليها. لقد أردت أن أظهر للعالم بأننا نسيطر على الوضع، لذلك كنت أتصل مع جيم ولكنسون رئيس أركان هانك الذي سبق له وأن عمل لدي بمنصب كبير المساعدين. وأسأله: "ما الذي نقوله اليوم؟" كانت الأمور تشوش الذهن وتربكه.

في أعماق تلك الأزمة عقد الرئيس اجتماعاً في كامب ديفيد مع الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي وخوزيه باروسو Jose Barroso رئيس المفوضية الأوروبية. وجلسوا إلى الطاولة عينها حين قررنا الرد على 9/11 وخططنا لحربين، وأصغيت لما يدل على يأس هؤلاء القادة بسبب عجزهم عن امتصاص موجة هذه الأزمة. وغني عن القول إن للسياسة الاقتصادية أجزاء متحركة كثيرة وأكثر من تلك القضايا المعقدة التي اعتدت إدارتها. اتفق الرئيسان بوش وساركوزي على الدعوة لاجتماع لقادة مجموعة العشرين، لمجرد طمأنتهم وإبداء الثقة. توازن دولي جديد بدأ يحدث أمام ناظرينا. لا أحد تكلم عن اجتماع لمجموعة الدول السبع أو الثماني. فالصين والبرازيل والهند وغيرها يجب أن يجلسوا إلى الطاولة. وفجأة تكلم ساركوزي وقال: "يجب أن يكون الاجتماع في نيويورك! فالأزمة ابتدأت في نيويورك، لذلك يجب أن يكون الاجتماع هناك".

تململت في مقعدي. فسأل الرئيس: "هل لديك شيء تقولينه، يا كوندي؟"

فوجئت بالسؤال لكنني أجبت: "نيويورك ليست اقتصاد الولايات المتحدة كلها. وربما يتوجب عقد الاجتماع في مكان ليس فيه الإحساس بالأزمة". ثم همست بأذن الرئيس قائلة: "إن وافقت على نيويورك فإن كل تاجر صار مفلساً سوف يكون هدف المقابلات الصحفية لدى الشبكات العالمية".

فأجاب الرئيس: "أجادّة أنت!" واقترح علي أن أذكر هذه النقطة للرئيس الفرنسي قبل العشاء. وعندما انفض الاجتماع للاستراحة وتناول المشروبات تحدثت معه موضحة رأيي بخصوص التغطية الصحفية المحتملة. واستطاع الرئيس أن يقنع ساركوزي، وأخيراً عقد الاجتماع في واشنطن العاصمة.

كانت الأزمة تتطور أيضاً في سياق الانتخابات القادمة. وقد حرص الرئيس على أن يتكلم بشأنها مع كل من جون ماكين وباراك أوباما. فالمشكلة سوف تستمر على ما يبدو إلى ما بعد ولايتنا. وكان من شأن التغيير الوشيك في السلطة أن أعطى كل قرار شيئاً من الإحساس باللاواقع. كنت على علم أكيد بأنني أصنع الخيارات التي سوف تكيّف البيئة أمام من يأتي بعدي أيا يكن. تلك هي في واقع الحال بيئة الانتخابات في نظري. وأنا كمواطنة - وأعمل بالسياسة - شاهدت هذا النزاع باهتمام أكيد. لكنني وزيرة الخارجية ولم أشأ أن أكون ضالعة عاطفياً كثيراً في ما كان يجري. فأنا هنا منذ البداية مع جورج دبليو بوش، ولم يتبق لي طاقة للشأن السياسي.

في اليوم التالي للانتخابات كنت في اجتماع معتاد مع كبار الموظفين. سألني شون: "هل ستقولين شيئاً بخصوص الانتخابات؟"

سألته: "ماذا تقصد؟ ولمن؟"

فقال: "للصحافة. سوف يسألون عن شعورك إزاء انتخاب أول رئيس أسود اللون".

أجبت: "فخورة". وهكذا اختطفت تلك الدقائق الأولى من الإيجاز الصباحي الذي قدمه شون وأبلغت الصحافة بما أشعر به. وقلت إنني لكوني أمريكية، وأمريكية أفريقية على وجه الخصوص، أشعر بالفخر والاعتزاز بتلك الرحلة الطويلة التي قطعتها بلادي في تغلبها على الجراح المتعلقة بالعرق. وارتجلت كلمة قلت فيها: "من الأشياء العظيمة لهذا البلد أنها تواصل تقديم المفاجآت، تواصل التجدد، تواصل التغلب على جميع النزاعات والخلافات والتوقعات. أنتم تعلمون أن الأمريكيين لن يرضوا حتى ينجزوا حقاً شكل هذا الاتحاد المثالي".

الإعداد لتسليم السلطة

بدت الأيام تتجه نحو القصر أمام إدارتنا حين أعد الفريق الجديد نفسه لتسلم الزمام. أردت أن أضمن انتقالاً منظماً قدر ما أستطيع، شيئاً يكون إنجازه في وزارة الخارجية أكثر يسراً من البيت الأبيض. عندما يحصل تغيير في الرئاسة، حتى لو لم يتغير الحزب الفائز، يغادر موظفو البيت الأبيض كلهم. أما في الوزارات فيستمر الموظفون الدائمون في عملهم كالمعتاد. وهذا أمر كثير الفائدة للبلاد. وعلى سبيل

المثال، بيل بيرنز استمر في عمله الرجل الثالث في عهد الوزيرة كلنتون، وبذلك فهو يشكل جسراً بين الإدارتين.

وأردت أيضاً أن أضمن بأن خلفي، هيلاري كلنتون، لديها كل ما تحتاجه لتنطلق من بداية جيدة بالسرعة الممكنة. التقينا مرات عدة، كان منها لقاء على العشاء في شقتي السكنية. فعلاقتنا كانت - ولا تزال - علاقة سهلة يسيرة. تعود بدايتها إلى ذلك اليوم الذي جاءت فيه بابنتها تشيلسي Chelsea إلى جامعة ستانفورد عندما كنت عميدة إدارية. وما يفيد في ذلك أيضاً أنه يوجد حقاً، حتى في أوقات العسر، نوع من "الإخاء" بين وزراء الخارجية. نحن جميعاً نعرف ماهية هذا العمل، ونعرف ما في هذا العمل من ضغوط وتوترات، ولذلك يوجد تقمص كبير فيما بيننا. وربما يكون من الأفضل أن ندعو ذلك "نادياً للفتيات" لا سيما وأن ثلاثة من آخر أربع وزراء كن من النساء - مادلين أولبرايت وأنا وهيلاري كلنتون. وعندما تنتهي مدة ولاية الوزيرة كلنتون سوف يكون قد مضى نحو ستة عشر عاماً في الحد الأدنى منذ تسلم رجل أبيض لمنصب وزير الخارجية.

كان الانتقال يسيراً وسلساً. إنما كان ثمة مصدر واحد فقط للحرج في فترة الأسابيع العشرة الفاصلة بين الانتخاب وتنصيب الرئيس رسمياً. ومع أنه لا يوجد إلا رئيس واحد في المرة الواحدة فمن الأهمية بمكان أن نتأكد بأن القائد العام القادم يكون على علم بآخر المستجدات حول المسائل الحرجة حين تقع.

كان ثمة عدد من القضايا الدبلوماسية "الساخنة"، وقررنا، الرئيس وأنا، بأنني سوف أكون على تواصل مع الرئيس المنتخب أوباما مباشرة. وقد لا يكون ملائماً أن أقوم بذلك مع هيلاري، ذلك أن مجلس الشيوخ ينظر متجهماً إلى ذلك الشخص "القائم بالدور" وذلك إلى حين المصادقة على تعيينها. لذلك تحدث الرئيس المنتخب وأنا مرات عدة حول كوريا الشمالية ومشكلة غزة وعن الأحداث الجارية في جنوب آسيا في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر - وهذه تكتسب صفة الاستعجال. وتحدثنا معاً للمرة الأخيرة قبل حفل التنصيب وقلت: "السيد الرئيس المنتخب، ربما تكون هذه آخر محادثة بيننا قبل أن تدخل المكتب البيضوي. أنا فخورة بانتخابك. حظاً سعيداً وبالتوفيق والنجاح".

57

مومباي

في السادس والعشرين من تشرين الثاني/نوفمبر كنت أهيئ نفسي لاستقبال عائلتي بمناسبة إجازة عيد الشكر. انطلقت مبكرة قليلاً لكن الهاتف كان يواصل رنينه عندما وصلت إلى البيت، مركز العمليات على الهاتف. ديفيد مالفورد David Mulford، سفيرنا في الهند وآن باترسون Ann Patterson سفيرتنا في الباكستان كانا على الهاتف. أدرت جهاز التلفاز حيث كان الضابط المناوب يصف ما يجري. كان ثمة مجازر في كل مكان من جراء عشر هجمات منسقة قام بها إرهابيون في أنحاء مختلفة من مومباي، المدينة التجارية الأكثر حيوية في الهند. وقد أودت هذه المجازر بحياة ما يزيد عن 150 شخص خلال الأيام الثلاثة التالية، وأكثر من ضعف هذا العدد من الجرحى.

لقد تلطف الرئيس ولورا بوش بدعوة عائلتي وأصدقائي إلى كامب ديفيد لهذا العشاء الأخير لعيد الشكر. وقد ملأ السرور قلوب ماريان ودان ببغوفيتش وجين واشنطن وعمتي جي Gee كلهم لحضورهم إلى كامب ديفيد. ولم تكن بي رغبة لأن أخيب أملهم، وعلى أية حال سيكون من المفيد لي أن أكون مع الرئيس ونحن نحاول إدارة هذه الأزمة.

كانت رسالة السفير مالفورد صارمة وقاسية، إذ قال: "توجد حمى الحرب هنا. ولا أدري ما إذا كان رئيس الوزراء قادراً على الصمود. الجميع يعلم بأن الإرهابيين جاؤوا من الباكستان". ثم حدثت مع آن. كانت رسالتها واضحة بوضوح رسالة مالفورد. وقالت: "دفنوا رؤوسهم في الرمال".

غني عن القول إنني لم أمتع نفسي بالحفل كثيراً، إذ حضرت وجبة الطعام فقط ولا شيء سواها. كنا نصدر بيانات دعم وتأييد للهند، ونحاول، عبر آن

باترسون، أن نحمل الباكستانيين على قول شيء مفيد. ثم جاء يوم السبت وأدركت مدى سوء الاتصالات بين الفريقين.

كنت على وشك مغادرة قمرتي للعب "ضربات خفيفة للكرة" في الغولف على المرج الأخضر خلف منزل الرئيس عندما اتصل بي عامل مقسم الهاتف في كامب ديفيد وقال إن جودي أنسلي Judy Ansley من مجلس الأمن القومي على الهاتف، وجودي واحدة من نواب ستيف. قالت: "يقول الباكستانيون إن الهنود أنذروهم بأنهم قرروا شن الحرب".

فقلت: "ماذا؟ هذا خلاف ما كانوا يقولونه لي". في أحاديثي العديدة مع الهنود خلال يومين كانوا يؤكدون رغبتهم بنزع فتيل الوضع وعن إصرارهم على أن يفعل الباكستانيون شيئاً يدل على أنهم قبلوا عبء ملاحقة الإرهابيين.

طلبت إلى مركز العمليات أن يطلب وزير خارجية الهند على الهاتف، لكن دون جدوى. بدأت أفقد أعصابي. وتساءلت في نفسي: "هل هو يتحاشى مكالمتي لأنهم يعدون العدة للحرب؟" ومع ذلك لم أفهم، لكن هذه هي الهند والباكستان، وقد يحدث أي شيء.

اتصلت ثانية. لا جواب. والآن شغلت الخطوط الهاتفية الدولية بهذه الأخبار. الباكستانيون يتصلون بالجميع – السعوديين والإماراتيين والصينيين. وأخيراً رد وزير الخارجية الهندي موخرجي Mukherjee على هاتفي. فأبلغته بما سمعت. فقال: "ماذا؟ أنا في دائرتي الانتخابية". (كان الهنود يعدون أنفسهم للانتخابات. وموخرجي وهو عضو في البرلمان كان يقود حملته الانتخابية.) "وهل أخرج من نيودلهي لو كنا سنشن حرباً؟" ثم أوضح قائلاً: يبدو أن وزير الخارجية الباكستاني قد أساء فهم كلامه الشديد والصارم أثناء مكالمتهما الهاتفية الأخيرة. وأضاف قائلاً: "أنا قلت بأنهم لا يتركون أمامنا أي خيار سوى الذهاب للحرب". فقلت في نفسي: "الأمور تتجه نحو الأخطر".

كان مقرراً أن أغادر إلى أوروبا في غضون بضعة أيام لحضور قمة حلف الأطلسي وهي آخر قمة أحضرها. وسألني الرئيس إن كان ممكناً أن أذهب إلى الهند والباكستان أولاً. وافقت ورأيت أن من الحكمة أن أعرج على لندن في طريقي إلى هناك. عندما وصلت إلى لندن انتابني إحساس قوي بأنني رأيت المكان ومررت بهذه التجربة من ذي قبل. ألم نكن هنا في السابق مع البريطانيين نسعى للحيلولة دون

نشوب حرب في جنوب آسيا عام 2001؟ لقد قلت ذات يوم بأنني أعلم بأنه حان الوقت لأن أتنحى عن منصبي عميدة إدارية في الجامعة عندما تعود أمور ظننت بأنني وجدت الحل لها في السنة الأولى لتحدث ثانية في السنة السادسة. وقلت في نفسي: "جنوب آسيا. وها هي تحدث مجدداً".

وحين وصلت إلى الهند رأيت وأحسست بالفارق. لقد تغيرت أمور كثيرة منذ عام 2001، وأكثرها أهمية أن الهنود يثقون بنا. هم لا يريدون الحرب مع أنهم مدفوعون بقوة نحوها بفعل الصحافة والرأي العام المطالبين بالثأر لهذه الهجمات. وعندما وصلت إلى منزل رئيس الوزراء سنغ في ذلك المساء أدركت من فوري مدى شدة الضغط الذي يتعرض له. لكنه مصمم على اجتناب الحرب. وكان لدى وزير الخارجية الإحساس نفسه. فقد قال: "لكن عليكم أن تقنعوا الباكستان بفعل شيء ما". يبدو أن الانتخابات الوشيكة زادت في صعوبة الأوضاع.

وعندما وصلت إلى الباكستان اتضح لي أن أشياء كثيرة قد تغيرت أيضاً. لم يكن مشرّف فاعلاً دوماً، لكنه ينضح ثقة، ومرد ذلك إخلاص الجيش له شخصياً. أما الآن فأنا في مواجهة مباشرة مع حكومة مدنية ضعيفة وجديدة برئاسة آصف علي زرداري، أرمل بناظير بوتو. كان الباكستانيون فزعين ولم يغيروا نبرتهم برفض الادعاءات الهندية. أكد الرئيس زرداري رغبته باجتناب الحرب لكنه لم يقتنع بالاعتراف بدور الباكستان المحتمل في هذه الهجمات. أما رئيس الوزراء الباكستاني يوسف رضا جيلاني Yousaf Raza Gillani الذي التقيته أيضاً فقد ألقى خطاباً مطولاً حول قيام الباكستان بمحاربة المتطرفين أيضاً. لقد قيل لهم إن الإرهابيين الذين شنوا الهجوم ليس لهم أي صلة بالباكستان.

عندئذ قلت: "السيد رئيس الوزراء، إما أنك تكذب علي أو أن قومك يكذبون عليك". ثم أخبرته بأننا نحن – الولايات المتحدة – نعرف منشأ الهجمات. أنا لم أتهم حكومة الباكستان بالتورط، فهذه ليست المشكلة. لكن بعض المارقين في الجهاز الأمني قد يكونون قدموا مساعدة للإرهابيين. فقد آن الأوان للإقرار بذلك وللتحقيق بجدية أكبر. وأخيراً، ذهبت للقاء رئيس الأركان الجنرال أشفق برويز كاياني Ashfaq Peruez Kayani. مؤسستنا العسكرية معجبة به وتعتبره نزيهاً وفاعلاً. هو الشخص الوحيد الذي يتفهم بأنه يتعين على الباكستان أن تقدم تفسيراً لما حدث، مع أنه لم يعترف بأي مسؤولية. هذه بداية مشجعة.

لم أكن أكيدة عندما غادرت جنوب آسيا بأنني أنجزت ما كنت أعتزم فعله. ولكن الأزمة خفت كثيراً مع الأيام. بعد ما يقرب من الشهر وتحديداً في السابع والعشرين من كانون الأول اعترف زرداري بوجود "لاعبين ليسوا من الدولة" في الباكستان ويجب اجتثاثهم. لم يكن بياناً عظيم الشأن، ولكنه مع ما سبقه من تعهدات ووعود بإجراء التحقيق في هجمات مومباي، نجده كافياً. حقق حزب سنغ فوزاً ساحقاً في الانتخابات قبل إجراء انتخابات الأقاليم، ولم يعد رئيس الوزراء مضطراً لاسترضاء مؤتمر حزبي بخصوص الحرب.

بعد انقضاء أيام عدة من عودتي إلى الوطن من جولة في جنوب آسيا وأوروبا حضرت وللمرة الأخيرة بصفتي وزيرة الخارجية احتفالات التكريم لمركز كنيدي. أحب هذا النشاط الذي يكرّم أفضل فنانينا. فالوزير عادة يقيم مساء يوم السبت حفل عشاء احتفالي في قاعة بن فرانكلين في وزارة الخارجية حيث توزع الجوائز على الفائزين. كانت هذه الأمسية الأثيرة لدي بين أماسي السنة كلها، فهي فرصة لي لألتقي يتسحاق بيرلمان Itzhak Perlman وجوشوا بيل Joshua Bell وروبرت ردفورد Robert Redford وإلتون جون Elton John وديانا روس Diana Ross وأريثا فرانكلين Aretha Franklin وآخرين.

وبعدئذ يقيم الرئيس مساء الأحد حفل استقبال للمكرمين قبل النشاطات الموسيقية في مركز كنيدي. توجد احتفالية جميلة جداً تستذكر فيها منجزات الفائزين. في ذلك العام قدمت الجائزة الأخيرة للممثل الرائع مورغان فريمان Morgan Freeman. وقد قدمه الرئيس متحدثاً عن دوره في الفلم السينمائي *Deep Impact* الذي يحكي قصة رجل أسود كان رئيساً للولايات المتحدة حين سقط نيزك على الأرض. وقال الرئيس مازحاً: "هذا يدور حول الشيء الوحيد الذي حصل في الأعوام الثمانية الأخيرة".

عندما عاد إلى مقعده ملت نحوه وقلت: "لا تستعجل الأقدار. فلا يزال أمامنا بضعة أسابيع".

58

فرصة أخيرة لدولة فلسطينية

حاولنا للمرة الأخيرة في تلك الشهور المتناقصة من مدة ولايتنا في واشنطن أن نؤمّن حلّ الدولتين. لم يكن اقتراح أولمرت ليفارق تفكيرنا، الرئيس وأنا. ففي شهر أيلول/سبتمبر قدم رئيس الوزراء إلى محمود عباس خارطة ترسم الخطوط العريضة لأراضي الدولة الفلسطينية. سوف تضم إسرائيل إلى أراضيها ما نسبته 6.3 بالمئة من أراضي الضفة الغربية. (وعمل أولمرت على حمل عباس على الاعتقاد بأنه على استعداد لخفض هذا الرقم إلى 5.8 بالمئة.) وكانت جميع العناصر الأخرى لا تزال على الطاولة، بما في ذلك تقسيم القدس. وأصر أولمرت حينئذ على أن يوقع عباس عليها في ذلك الوقت وذلك المكان. عندما اعترض الرئيس الفلسطيني، إذ كان يريد استشارة الخبراء قبل التوقيع، رفض أولمرت إعطاءه الخارطة. وأبلغني الزعيم الإسرائيلي بأنه اتفق وعباس على الاجتماع بخبرائهما في اليوم التالي. يبدو أن هذا الاجتماع لم يعقد. وعرفت ما الذي تم اقتراحه، وطلبت إلى جوناثان شفارتز Jonathan Schwartz، وهو محام في وزارة الخارجية الأمريكية ولديه خبرة طويلة تمتد لسنين عدة في هذه القضية، بأن ينشئ رسماً تقريبياً لحل وسط بخصوص الأراضي. فقد أردت أن أحافظ على عرض أولمرت.

تحدثت مع الرئيس وسألته إذا كان على استعداد لاستقبال أولمرت وعباس للمرة الأخيرة. ماذا لو أقنعتُ الرجلين بالمجيء وقبول القيم المعيارية في هذا المقترح؟ كنا ندرك جيداً أنها رمية بعيدة المدى. كان أولمرت قد أعلن في الصيف بأنه سوف يستقيل من منصبه. وستجري انتخابات في إسرائيل في بداية العام المقبل، فهو البطة العرجاء، الباقي في منصبه لفترة محدودة، وكذلك الرئيس.

ومع ذلك، كان يساورني قلق بأنه لن تكون ثمة فرصة أخرى مثل هذه. وقد

حثتني تسيبي ليفني (وكذلك عباس على ما أعتقد) بعدم تبني اقتراح أولمرت، إذ قالت: "ليس له مكانة جيدة في إسرائيل". ربما يكون قولها صحيحاً. ولكن وجود رئيس وزراء إسرائيلي يعرض رسمياً تلك العناصر الرائعة ووجود رئيس فلسطيني يقبل بها من شأنه أن يدفع عملية السلام قدماً نحو مستوى جديد. رفض عباس.

كان لدينا فرصة واحدة أخيرة. جاء الزعيمان منفردين إلى واشنطن في شهر تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ليودعا الرئيس. اصطحب الرئيس بوش محمود عباس وحده إلى المكتب البيضوي وناشده بأن يعيد النظر. لكن الرئيس الفلسطيني ظل على موقفه، وماتت الفكرة.

والآن، وأنا أكتب هذه الكلمات في عام 2011، تبدو العملية قد عادت للوراء. يتحدث الفلسطينيون في الجمعية العامة للأمم المتحدة حول الإعلان عن دولتهم من جانب واحد. وتوجد نزاعات مألوفة حول النشاط الاستيطاني الإسرائيلي. أعلم علم اليقين فشل تلك الإعلانات الإسرائيلية عن بناء وحدات سكنية جديدة في أراض متنازع عليها، فهذه الإعلانات تبدو وكأنها تصدر عقب زيارة وزيرة الخارجية إلى تلك الأماكن. وقد حدثت معي مرات عدة. لم أكن أكتفي بالاتصال مع أولمرت وليفني لأعرب عن شكواي فحسب بل كنت أيضاً أشجب ما فعلته إسرائيل علانية، وأذكّر الجميع بأن الولايات المتحدة لن تعترف بتغييرات في الوضع الراهن تحصل من جانب واحد أثناء المفاوضات. لكنني لم أسمح قط بأن يصبح أي تقدم في قضية المستوطنات شرطاً أمريكياً مسبقاً للمفاوضات. كنت أؤمن بأنه حالما يكون ثمة اتفاق فسوف تكون مسألة المستوطنات موضع نقاش.

وفي نهاية المطاف خرج الفلسطينيون من المفاوضات – وعما قريب سيخرج رئيس الوزراء الإسرائيلي الجديد منها أيضاً. لقد تبلغ محمود عباس من إسرائيليين كثر ومنهم بعض مستشاري أولمرت المقربين بأن رئيس الوزراء البطة العرجاء لا يملك الشرعية للتوصل إلى اتفاق. لكنه لو كانت لديه الرغبة والاستعداد لقبول الشروط الاستثنائية المعروضة عليه لكان ذلك نقطة تحول في هذا التاريخ الطويل لصراع عسير. وقد يمضي وقت طويل قبل أن يقدم رئيس وزراء إسرائيلي آخر عرضاً على هذا النحو المثير. سلّمت ملف المفاوضات لمن جاء بعدي. كانت الظروف ناضجة إلى حد كبير لننجز اتفاقاً قبل رحيلنا، ولكن لم تكن بتمام النضج. ومع ذلك ينبغي لي أن أعتقد بأنه سيكون ثمة حل للدولتين عاجلاً أم آجلاً. ليس ثمة بديل عن السلام.

غزة مجدداً

تفجر الصراع لمرة أخيرة عندما اقترب عام 2008 من نهايته. كان التوتر يتصاعد في غزة طوال شهر تشرين الثاني/نوفمبر وحتى في كانون الأول/ديسمبر عندما أطلقت حماس صواريخها على داخل المراكز السكانية في إسرائيل منتهكة بذلك وقف إطلاق النار الهش النافذ منذ الصيف. وقد أوضح أولمرت أثناء زيارته الأخيرة إلى واشنطن أن الأوضاع باتت لا تحتمل. وقال للرئيس بأنه لن يسمح لأعداء إسرائيل بانتهاز فرصة ما قد يفسرونها بأنها فراغ سياسي قبل موعد الانتخابات.

صبيحة يوم الميلاد اتصلت تسيبي ليفني لتبلغني بأنه يتعين على الإسرائيليين أن يتصرفوا. ولم يسبق أن طلب الإسرائيليون الإذن يوماً، ونحن لم نعطه. ولكن بسبب هذا الإنذار لم أفاجأ عندما شنت إسرائيل هجوماً ضخماً على غزة بتاريخ السابع والعشرين من كانون الأول/ديسمبر أصابت فيه مئة هدف تم التخطيط لها مسبقاً في غضون مئتين وعشرين ثانية. واستمر القصف الجوي ليتبعه غزو بري في الثالث من كانون الثاني/يناير. ولا حاجة بي للقول إن إجازتي الأخيرة لم تكن كما تخيلت. جلست في بيت ابنة عمي قرب الهاتف أحاول الاتصال بالإسرائيليين والمصريين والعرب الآخرين لوضع شروط لوقف إطلاق النار.

لقد بت معتادة على نمط دبلوماسي مألوف عندما يتعلق الأمر بالرد الإسرائيلي على الاستفزازات، إذ يكون ثمة غضب أولي على الإرهابيين يتبعه معاناة إنسانية ومن ثم يتوج بإدانة إسرائيل. وبضغط من العرب دعي مجلس الأمن الدولي للانعقاد بخصوص الوضع في غزة. غادرت إلى نيويورك بأمل أن أتفادى قراراً رسمياً، ذلك أنني لم أرغب بأن تستعمل الولايات المتحدة حق النقض (الفيتو) لإنهاء الحرب.

اتصلت بأولمرت وحاولت أن أعرف متى يستطيع إنهاء عملياته. لم يلتزم بموعد بل قال إنه يتعين عليه أن يضع حداً لكل ما يهدد السكان المدنيين. وأبلغته بأنني سأحاول أن أصد أي قرار. فقال أولمرت إن ساركوزي لديه هذا التفكير نفسه. فقلت في نفسي: "جيد. بدعم من الفرنسيين والبريطانيين باستطاعتنا اجتناب قرار من مجلس الأمن". وأويت إلى فراشي ولدي افتراض بأننا منعنا حصول كارثة

دبلوماسية، وبناء على افتراضي هذا اعتزمت العودة إلى واشنطن في اليوم التالي بعد انتهاء جلسة مجلس الأمن في نيويورك.

لكن ما حدث بعد ذلك كان غريباً وخارجاً عن المألوف. اجتمع العرب وطلبوا لقاء الأعضاء الخمسة الدائمين. لم يحضر لافروف هذا الاجتماع، ولم يحضره أيضاً وزير الخارجية الصيني يانغ جيتشي Yang Jiechi. فذهبنا، برنار كوشنير وديفيد مليباند، وزيرا خارجية فرنسا وبريطانيا وأنا للاجتماع مع العرب. توقعت أن نكون متحدين ولكن بعد سماع أحاديثهم العدائية والمنفعلة قال كوشنير على نحو مفاجئ "أنتم على صواب. يجب أن يكون ثمة قرار لوقف القتال". نظرت إلى ديفيد الذي هز كتفيه لا مبالياً. وغادرنا الاجتماع.

سألت برنار: "ماذا فعلت؟ رئيسك أبلغ أولمرت بأنه لن يكون ثمة قرار".

اتخذ برنار موقف الدفاع، لكنه أجاب برد حاسم قائلاً: "لن يقبل العرب بعدم صدور قرار. وعلي أن أكون إلى جانبهم". فقلت في نفسي: "والآن، ماذا؟"

هرعت إلى غرفة الانتظار واتصلت بستيف هادلي ووصفت له ما حدث. فاتصل بنظيره الفرنسي، وتبين له وجود شرخ بين قصر الإليزيه Elysee (الرئاسة) والكي دورسي Quai d'Orsay (مقر وزارة الخارجية). وعدت إلى قاعة الاجتماع مع العرب وأبلغتهم بأننا سوف نتعاون معهم لأجل صدور القرار. وقلت: "سوف أبقى هنا هذا المساء ونرى إن كنا نستطيع أن نجد حلاً". ولا يسعني إلا أن أقول إن وجهة نظري تأثرت بمكالمة تلقيتها من محمود عباس الذي توسل طالباً صدور القرار. فقد قال: "سيكون غداً 'يوم غضب' ولست متأكداً بأننا نستطيع الحفاظ على الهدوء في الضفة الغربية. وسلام فياض شديد القلق".

بعد ساعات طويلة – حيث عملنا حتى الساعة التاسعة مساء – توصلنا إلى قرار. لم يكن مثالياً. فقد كنت أفضّل إدانة أقوى لحماس، لكنه لم يذكر عبارة إدانة لإسرائيل، وفي الحد الأدنى طالب بضرورة وضع حد للإرهاب.

عندما اتصل بي أولمرت في نيويورك كان غاضباً. فقد رأى بأنني خدعته عندما وافقت على القرار. فقلت له: "مشكلتك، يا سيدي رئيس الوزراء، هي مع الفرنسيين. أعتقد أنك قلت لي بأن ساركوزي معك".

واتصلت بي أيضاً تسيبي ليفني، التي سوف تخوض الانتخابات لتكون رئيسة للوزراء بعد أسابيع معدودة، وقالت "هذه كارثة".

رددت عليها بالقول: "أنت لم تقرئيه. هل يفيدك إذا امتنعت الولايات المتحدة عن التصويت؟"

فأجابت: "أجل".

أدرت قرص الهاتف لأتصل بالرئيس فأدركته في مقر إقامته بالبيت الأبيض. وكان قد سمع لتوه من أولمرت الغاضب.

زملائي جميعاً كانوا في جلسة مجلس الأمن. وعرفت أن الجميع سوف يدلون بأصواتهم بكلمة "نعم" وأنا، برغم كل شيء، من فاوضت بشأن هذا القرار. سألت الرئيس: "كيف تريدني أن أقترع؟"

فأجاب: "وكيف تريدين ذلك؟"

فقلت: "عند التعادل قد أقترع بنعم، لكنني بالتأكيد أتفهم الوضع إن أردتني أن أمتنع عن التصويت".

فقال: "نحن يجب أن نمتنع عن التصويت".

وهكذا فعلت، أعطيت الصوت الوحيد الذي لم يكن بالإيجاب. ولدى مغادرتي جاءني وزيرا خارجية السعودية والإمارات عند السيارة وقالا "أنت صديقة جيدة". وشكراني لعدم وقوفي ضد القرار. "فهذا يساعدنا كثيراً".

شعرت بالأسى لأن آخر تصويت لي في الأمم المتحدة كان، إلى حد ما، ضد الإسرائيليين. لكنه في الواقع أكثر سوءاً من ذلك، فهو لم يكن في صالح أحد، ولم يكن ضد أحد. قد يكون أفضل شيء يفعله المرء في بعض الأحيان، لكنه بدا فارغاً. في اليوم التالي تحدث أولمرت مع الصحافة وقال إن الرئيس قد نقض قراري. قلت في نفسي أستشيط غضباً: "حية!" اتصلت به وأبلغته احتجاجي على ذلك، ثم أخبرت الرئيس بأنني لن أثق بأولمرت ثانية. وقلت في نفسي: "لا يهم، فقد انتهى عملنا".

لكننا لم ننته بعد. ولم يوقف الإسرائيليون هجومهم مباشرة، فكانت تسيبي وأولمرت بحاجة لمساعدتنا في وضع أساس ليوقفوا هجومهم. وكما كنت أفعل في العديد من المناسبات قمت بجولات مكوكية على الهاتف ما بين المصريين والإسرائيليين والفلسطينيين لإيجاد حل. وكان السؤال: هل يمكن إيجاد طريقة يمكن التعويل عليها لإغلاق الأنفاق التي كانت حماس تستخدمها لتهريب السلاح إلى غزة؟ إذا استطاعت الحكومة الإسرائيلية أن تقول لشعبها بأن ذلك قد أنجز تستطيع تحقيق نهاية للعملية العسكرية.

بعد أيام عدة كنا قريبين نوعاً ما من التوصل إلى مجموعة ترتيبات متفق عليها، حيث لعب المصريون دوراً رئيسياً - بدعم من تدريباتنا وعوننا الفني - في إغلاق مورد السلاح.

كان يوم خميس في الخامس عشر من كانون الثاني/يناير، أي قبل يوم واحد فقط من مغادرتي وزارة الخارجية نهائياً. تسيبي ليفني على الهاتف. قالت: "علي أن آتي وأوقع الوثيقة. نحن نحتاج لإثبات واضح للعيان بأن الولايات المتحدة تضمن هذه الترتيبات".

فقلت لها: "لا يوجد وقت، يا تسيبي. أنا سأغادر منصبي غداً. لماذا لا نعلن ذلك في عاصمتي بلدينا؟" لكنها أصرت. وقالت: "سأغادر الليلة وسأكون هناك صباح الغد". فأدركت أن الإسرائيليين بحاجة لهذا الإثبات الأخير للدعم والتأييد وأن تسيبي بسبب سعيها لتصبح رئيسة للوزراء بحاجة لهذا الدعم أكثر من أي شيء آخر. وقلت في نفسي بعد أن حسمت أمري: "أظن أنني أستطيع ذلك لمرة أخيرة".

وهكذا قبل ساعة واحدة من مغادرتي وزارة الخارجية جلست في "غرفة المعاهدات" ووقعت على مذكرة تفاهم بخصوص شروط إنهاء آخر صراع في غزة.

ودّعت تسيبي عند باب المصعد في الطبقة السابعة من المبنى. وقالت: "شكراً لك على صداقتك وعلى دعمك لإسرائيل. تعالي لزيارتنا. أنت مرحب بك دوماً". احتضنتها وشكرتها على كل ما عملناه معاً وتمنيت لها الحظ الطيب في الانتخابات.

ثم عدت أدراجي إلى مكتبي وكتبت مذكرة صغيرة لهيلاري كلنتون. من المعتاد أن يترك الوزير المغادر آخر ما لديه من أفكار. لم أقل شيئاً كثير التفاصيل وما قلته سيبقى بيننا نحن الاثنتين. سررت كثيراً بانتهاء العمل.

"حان وقت الذهاب". هذا ما قلته لبرايان ونحن في المصعد نهبط إلى الردهة حيث تجمع موظفو وزارة الخارجية. نظرت إلى وجوههم، بعضها أعرفه جيداً وبعضها لم أعرفه البتة. شكرتهم جميعاً وخرجت من الباب لآخر مرة كما يدعونني بـ "S" [الوزيرة]. كانت سيارتي بانتظاري لتأخذني إلى كامب ديفيد حيث ألتقي مع الرئيس وبعض كبار أركانه. كانت نهاية الأسبوع مفعمة بالنشاط والحركة بسبب وجود تفاصيل لا يحصى عددها ينبغي عقدها بخصوص اتفاقية غزة. لكنني حاولت أن أتقمص هذا الجو للمرة الأخيرة.

تذكرت أول مرة لي في كامب ديفيد. وقرر الرئيس أن نذهب سوية إلى

الصالة الرياضية لنمارس الرياضة. وكدنا نضل الطريق ونضيّع الاتجاه بسبب العاصفة الثلجية التي تعمي الأبصار حولنا من جميع الجهات. وقلت: "قد لا يعثرون علينا".

ضحك الرئيس، وقال مازحاً: "العنوان العريض الأول - الرئيس ومستشارة الأمن القومي فقدا في الثلج".

صباح يوم الأحد حضر الفريق الرئاسي إلى الكنيسة، كما كنا نفعل كثيراً في السابق، في حلو الأوقات ومرّها. وتجمع موظفو كامب ديفيد في حظيرة الطائرات لوداعنا ثم حلقنا في الطائرة العامودية الرئاسية Marine One. يوجد في كامب ديفيد تقليد جميل، في كل مرة يصل فيها الرئيس يرفع العلم الخاص بالقائد العام لحظة تهبط طائرته على أرض المطار. ويُنزل العلم لحظة مغادرة الرئيس، ليرفع ثانية لدى عودته. في هذه المناسبة عندما أنزل مشاة البحرية العلم، فقد أُنزل للمرة الأخيرة. تلفّتّ لأنظر إلى الرئيس الثالث والأربعين فرأيته ينظر بهدوء وصمت من النافذة. أردت أن أقول شيئاً لكن كان الأفضل أن أظل صامتة. أغمضت عينيّ وتركت مشاهد من هذه الأعوام الثمانية تمر أمامي. عندئذ شكرت الله على كل تلك الأحداث غير المتوقعة التي جاءت بي إلى هذا المكان. لم يكن ثمة منزلة تعدله فهو في أسمى مراتب الشرف.

كلمة أخيرة

بما أنني صاحبة الاختصاص بالشأن السوفياتي في البيت الأبيض فقد شهدت تحرير أوروبا الشرقية وتوحيد ألمانيا طبقاً للشروط الغربية وبداية الانهيار السلمي للاتحاد السوفياتي. عند استعادتي لما جرى في السنين الماضية أتذكر كم كان يبدو مستحيلاً حدوث تلك الأحداث حين كان الاتحاد السوفياتي يرخي بظلاله على شرق أوروبا برمته. قليلون جداً هم أولئك الذي يذكرون شخصياً الثورة المجرية عام 1956، وقلة قليلة جداً يذكرون أزمة برلين عام 1948. عندما عدت إلى جامعة ستانفورد عام 2009 ذهلت عندما علمت أن بعض طلبتي لم يكونوا قد ولدوا بعد عندما سقط جدار برلين، وأن الكثيرين منهم لم يروا قط راية المنجل والمطرقة ترفرف فوق الكرملين.

وبينما نجد أيام الحرب الباردة السوداء تغيب عن الذاكرة يبدو الآن أن ما كان مستحيلاً قد صار حتمياً لا مفر منه. لقد كان الخمود السلمي على أرض الواقع للحرب الباردة نتاج قرارات بعيدة النظر اتُّخذت في زمن انعدام اليقين. فقد وضعت الولايات المتحدة وحلفاؤها بعد أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها رؤية وبنت مؤسسات تقودنا إلى النصر عبر "كفاح باهت طويل". كان أساس هذه الاستراتيجية ثقة أكيدة لا تلين في قدرة الأمم الحرة على الأداء المتفوق وبالتالي تستمر بالحياة بعد أن يفنى أولئك الذين يحرمون شعوبهم الحرية.

في آخر مقابلة تلفزيونية هامة في برنامج "واجه الصحافة" *Meet the Press* أعرب ديفيد غريغوري عن شكره لي على كل ما قدمته من وقتي لهذا البرنامج. وقال إن حواري هذا هو الظهور للمرة العشرين في البرنامج. فقلت في نفسي "عشرون مرة. يا إلهي! هذا يعني عدداً كبيراً من صباحات أيام آحاد". سألني ديفيد سؤالاً هو نسخة لسؤال كان يطرح علي مراراً، ألا وهو "ما هو

الإرث الذي تتركه إدارة الرئيس بوش؟" وغالباً ما تترافق هذه الأسئلة مع التضمين - بل أكثر من تضمين واحد - بأن الاضطرابات التي أعقبت أحداث 9/11 وأفغانستان والعراق والشرق الأوسط ستظل على الدوام آثاراً باقية لأعوام خدمتنا الثمانية. وقد أجبت بصدق وأمانة بأن تجاربي الخاصة تؤكد أن "للتاريخ قوساً طويلاً" وبأنني أؤمن بأن هذا القوس "يميل نحو العدالة".

لقد اختبر الماضي هذه الفرضية واختبر أيضاً أولئك الذين كانوا مسؤولين عن قيادة البلد إبان فترات الاضطراب. لقد كان ثمة ثلاث صدمات كبرى أصابت النظام الدولي منذ العام 2001. الصدمتان الأولى والثانية، وهما أحداث 9/11 والأزمة المالية العالمية، كان لهما أثرهما في رئاسة جورج دبليو بوش وأصابتا بأثرهما صميم مصالح بلدنا الأكثر حيوية - أمننا وازدهارنا. أما الصدمة الثالثة فهي الربيع العربي.

منذ مطلع هذه السنة ذات الأهمية التاريخية نهضت شعوب العالم العربي تتحدى النظام الأوتوقراطي الاستبدادي فيما لا يقل عن ست دول. سقطت بعض الحكومات وبعضها الآخر يترنح وقليل منها استعادت توازنها. وهنالك حكومات أخرى لم تواجه الاضطرابات بعد لكنها تتحسب وتستعد لليوم الآتي دون ريب. التوق للحرية سيستمر إلى أن تتأمن الحرية.

ونحن الأمريكيون لا ينبغي لنا أن نستغرب ذلك أو نفاجأ به. للولايات المتحدة رأي في الطريقة التي يأخذ فيها التاريخ مجراه. في عام 1776 طالبنا بحقوقنا غير القابلة للتنازل عنها وأصررنا على شموليتها وعموميتها. وحين اشتد عودها وأصبحت قوة عظمى ثم القوة الأعظم لم تقف على الحياد في ذلك الصراع بين الحرية والاستبداد.

لقد أثبتت أحداث الربيع العربي ذلك الإيمان بشمولية وعمومية قيمنا. وأولئك المعلقون على الأحداث الذين يختزلون المطالب الشعبية في شوارع تونس والقاهرة بكونها مجرد مظالم اقتصادية يسيئون إليها. ليس ثمة أدنى شك بأن الناس يريدون حياة أفضل، ولا يستطيعون أن يطالبوا بها وأن يحمّلوا حكوماتهم المسؤولية إلا إذا كان لهم الحق بتغيير قادتهم. وإن لم يستطيعوا ذلك سلمياً فسوف يستعينون بالعنف لتحقيق أهدافهم.

كان من شأن أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر أن جلبت المضامين

العملية لهذا الحراك إلى بؤرة التركيز الحاد. فقد جاء الإرهابيون الذين ارتكبوا الهجمات التدميرية من بلدان أغلقت حكوماتها جميع المنافذ السلمية للإصلاح السياسي وخلقت ظروفاً ناضجة للتطرف العنفي. وقد استطاع هؤلاء الإرهابيون أن يعملوا في بلدان ضعيفة فاشلة سمحت لهم أن يجندوا الأشخاص ويدربوهم ويخططوا للهجمات مع إفلات نسبي من العقاب. وقد فهم الرئيس بوش وفريق عمله في السياسة الخارجية تلك التداعيات وضبطوا المسار بعد 9/11. وتابعنا العمل بأجندة الحرية ليس فقط لأنها صواب بل وأيضاً لأنها ضرورية. وهنالك قضية أخلاقية وقضية عملية للفرضية القائلة بأنه لا يجب لأي رجل أو امرأة أو طفل أن يعيش في ظل الاستبداد. أما أولئك الذين انتقدوا هذه المقاربة ووصفوها بأنها مثالية أو غير واقعية فلم يعوا هذه الفكرة. والسبب في ذلك أن كل حاكم مستبد يخاف "لحظة شاوشيسكو" التي حدثنا عنها الرومانيون عندما قام الرئيس بوش بزيارة عاصمتهم بوخارست في عام 2002.

في عام 1989 توجه نيكولاي شاوشيسكو Nicolae Ceausescu، الأمين العام للحزب الشيوعي الروماني آنذاك، والمشرف على النظام القمعي، إلى ميدان العاصمة بوخارست ظاناً أنه قد أخضع السخط والاستياء في البلاد بشكل كاف. وابتدأ خطابه بتعداد كل ما فعله لأجل الشعب الروماني. في تلك اللحظات كانت الثورات تعم أنحاء أوروبا الشرقية بأسرها - في بولونيا وتشيكوسلوفاكيا والمجر وألمانيا الشرقية وما وراءها.

أثناء إلقائه لكلمته صاحت امرأة عجوز قائلة: "كذّاب!" وما لبثت أن انضم إليها عشرة أشخاص، ثم مئة ثم ألف وسرعان ما باتوا مئة ألف. حاول شاوشيسكو الهرب لكن الجيش قبض عليه وسلمه للثوار. ونفذ الإعدام بالرئيس الروماني المكروه وزوجته إلينا (Elena).

تلك هي لحظة شاوشيسكو، هي اللحظة التي عندها ينهار الشيء الوحيد الفاصل بين الحاكم المستبد وشعبه - ألا وهو الخوف - ولا شيء يبقى سوى الغضب. سيدة عجوز تصرخ "كذّاب"، وشرطي يرفض إطلاق النار على جدار برلين، وجندي يبعد برج دبابته عن الجماهير المحتشدة في الميدان، وفجأة تتحول الموجة لصالح المضطهدين. لقد كنا نأمل بأن يعمل بعض الحكام السلطويين في الشرق الأوسط، لا سيما "أصدقاؤنا"، على تغيير أساس علاقتهم مع شعوبهم قبل

أن تصل إليهم لحظة شاوشيسكو. لكن بعضهم لم يفعل. وفي هذه اللحظات التي أسطر بها هذه الكلمات أرى الناس في جميع أنحاء المنطقة يطالبون بحريتهم وبأن يكون لهم صوت في طريقة وأسلوب حكمهم.

وبرغم أن الحرية والديمقراطية تشد الواحدة أزر الأخرى فهما ليسا شيئاً واحداً. الديمقراطية عمل ونظام حكم يحمي الحرية. يبدأ هذا العمل بالانتخابات – وهي الخطوة الأولى نحو ديمقراطية مستقرة. لكن المهمة الأصعب تتمثل في بناء الترتيبات المؤسسية التي تحدد العلاقة بين حقوق الفرد وسلطة الدولة وتعمل على استدامة هذا العقد على مدى الزمن.

والولايات المتحدة تفهم أكثر من أي دولة أخرى أن المسار من الحرية إلى ديمقراطية مستقرة مسار طويل وأن عملها لا ينتهي. عندما قال الآباء المؤسسون "نحن الشعب" لم يقصدوني أنا. كانوا يعدّون أجدادي ثلاثة أخماس الرجل في تلك الصفقة التي سمحت بتأسيس هذا البلد. وعانى والدي المتاعب عند التسجيل للانتخابات في ولاية ألاباما عام 1952 بسبب اختبارات الانتخابات والمضايقات المستمرة للناخبين السود. ولم يكن لي رفيقة صف بالمدرسة من البيض حتى انتقلت من بيرمنغهام إلى دنفر وعمري اثنتا عشرة سنة.

وأيضاً، نحن مثال يوضح لماذا تعد المؤسسات ذات أهمية في الانتقال نحو العدل. عندما أراد مارتن لوثر كنغ أو روزا باركس – الأول قائد وطني معروف والثانية مواطنة عادية – أن يتحدى الوضع الراهن احتكم كل منهما إلى مبادئ أمريكا. لم يطلب أحد منهما أن تكون الولايات المتحدة شيئاً آخر، بل أن تكون كما تؤمن بأن تكون فقط ولا شيء سوى ذلك. هذه هي قيمة المؤسسات الديمقراطية حتى لو لم تف بوعودها كلها مباشرة. أولاً قد توجد الدساتير أو قوانين الحقوق على الورق فقط. لكنها موجودة. وعندما يبدأ الناس يحتكمون لها، ويستخدمونها ويصرون على أن يحترمها من هم في مواقع السلطة تكتسب هذه المؤسسات شرعيتها وقوتها.

ومع ذلك فالتغيير السياسي ضروري لكنه لا يكفي بحد ذاته لأجل نجاح الديمقراطية. عندما يختار الناس زعماءهم تكون لديهم توقعات متزايدة فيما له صلة بالازدهار الاقتصادي والعدالة الاجتماعية. لهذا السبب يجب أن تكون الديمقراطية مترافقة مع دعم التنمية. ومن هذا المبدأ أنشئت هيئة تحدي الألفية. والذين يحكمون

بلادهم بحكمة وديمقراطية يستخدمون المساعدات الخارجية ليقدموا لشعوبهم – رعاية صحية أفضل وتعليماً وفرص توظيف. والقادة الجيدون، أولاً وأخيراً، يحررون اقتصاداتهم وأسواقهم ويجذبون الاستثمارات الأجنبية. لكنهم بحاجة للعون في البداية، واستثمارنا فيهم يعطي نتائجه أضعافاً مضاعفة عندما يزداد عدد الديمقراطيات المسؤولة والمستقرة.

ولهذا السبب، بعد أن ساعدنا الأفغان والعراقيين في الفوز بحريتهم، لدينا مصلحة مستمرة في نضج مؤسساتهم الوليدة. إذا طُلب إلى الحكومات أن تفي بالعقد بينها وبين شعوبها فسوف تعرف الديمقراطيات الاستقرار والنضج مع الزمن. سوف يستعين المواطنون بهذه المؤسسات لتوجيه مظالمهم والسعي للحصول على معالجاتها. لكن ما هو أكثر أهمية أنهم سوف يعرفون أن السلاح الأول والأخير بيدهم، أي يستطيعون تغيير قادتهم سلمياً. ومع الزمن سوف يجد الإرهابيون ودول الجوار المعادية أن هز أساسات هذه الحكومات ليس بالأمر اليسير.

وليس ثمة مكان يصدق فيه هذا القول غير الشرق الأوسط حيث عمل الربيع العربي على تحرير الملايين. وبمقدور الأمريكيين الإسهام في توجيه التطورات الحاصلة في الاتجاه الإيجابي. لدينا نفوذ لدى العسكريين في مصر وتونس، ولدى المجتمع المدني والناشطين السياسيين الذين ساعدنا العديد منهم في التدريب من خلال المؤسسات غير الحكومية الأمريكية، ولدى رجال الأعمال وأصحاب المشاريع الذين هم بحاجة لوسيلة يصلون من خلالها إلى قوة الأسواق الدولية لتقديم فرص العمل وتحقيق الازدهار.

وفي أماكن أخرى، لا يزال أمام أصدقائنا – وعلى وجه الخصوص الملوك في المنطقة – فرصة للقيام بالإصلاح قبل أن يفوت الأوان. بمقدور الولايات المتحدة أن تقنع تلك الممالك بتبني الدساتير والإصلاحات التي تتيح لشعوبها صوتاً أعلى. فالتغيرات سوف تعزز الأصوات المعتدلة في جميع أرجاء هذا الإقليم، بما في ذلك الأراضي الفلسطينية. لقد خطا الفلسطينيون خطوات كبرى نحو بناء هيكليات الحكم الديمقراطي والمسؤول – حتى في ظل غياب الدولة. وللولايات المتحدة والمجتمع الدولي – وأخص بالذكر الإسرائيليين والعرب – مصلحة في تقديم إطار نحو السلام يمكن من خلاله تثبيت وتعزيز هذه الإصلاحات التي لم يكن الفوز بها سهلاً.

ولأعدائنا النظام السوري والنظام الإيراني، نقول: "لقد جاء دوركم. وأيما نظام يأتي بعدكم لا بد أن يكون أمام شعوبكم وأمام العالم أفضل من نظاميكم".

لكن القول بأن الديمقراطية سوف تستقر أخيراً لا يعني أن الدرب يسير ويخلو من النكسات، أو حتى العنف. لأن الإصلاح جاء متأخراً إلى الشرق الأوسط فإن القوى الأكثر تنظيماً هي المتطرفون الذين تجمعوا في المساجد والمدارس الدينية الراديكالية بينما عمل الحكام السلطويون على إزاحة القوى السياسية الجديدة بالاحترام وأخرجتها من الساحة العامة. ربما يخوض الإسلاميون الراديكاليون الانتخابات. ربما تكون هذه الطريقة هي الأفضل. وسوف يتعين عليهم في ضوء النهار أن يجيبوا عن أسئلة بخصوص حقوق الأفراد والحرية الدينية ودور المرأة. سوف يتعين عليهم أن يوضحوا كيف سيعملون لأجل تحسين حياة الناس. وعندما تكون الرؤية الوحيدة التي يقدمونها هي القمع والتدمير، فسوف يخفقون بكل تأكيد، وبإخفاقهم يبعدون التهديد الذي يشكلونه للمنطقة بل وللعالم أجمع.

يبدو هذا كله وكأنه حمل أثقال، وحيث إنني قد سافرت خارج بلادي منذ غادرت منصبي فالناس يسألونني عما إذا كانت الولايات المتحدة لا تزال على استعداد لأن تكون عنصراً مساعداً في التغيير الديمقراطي وشريكاً لأولئك الذين يسعون له. يُطرح هذا السؤال في الكثير من الأحيان بدافع من الصدمة الثانية من تلك الصدمات الدولية الكبرى، ألا وهي صدمة الأزمة المالية وما بعدها. فهل فقدت أمريكا قوة دفعها وثقتها وتفاؤلها؟ لا أعتقد ذلك – ولا أعتقد أننا قد اخترنا أن نتراجع نحو الهامش.

قبل بضعة شهور من مغادرتنا مناصبنا قلت للرئيس بوش إن الناس قد ضاقوا ذرعاً بنا. في أعقاب أحداث 9/11 كانت لدينا الجرأة للتفكير بأشواط تاريخية عريضة، مؤمنين بأن الكثير من الافتراضات القديمة حول الاستقرار والأمن لم يعد لها وجود. والآن أدرك أنه ربما يوجد ما يدعو للقلق – وما هو مرهق – داخل البلاد وخارجها. لكن إرث 9/11 يظل تذكرة للجميع بأن مصالحنا وقيمنا مرتبطان معاً. ولم يكن هذا الدرس في يوم من الأيام أكثر وضوحاً مما كان بسبب عواقب انفجار حصل داخل بلدنا من جراء ثغرة الحرية في الشرق الأوسط.

عندما كنت وزيرة للخارجية فقد كنت دوماً على علم بكل ما في العالم من تقييدات كما هي وقررت يومها أن أمارس فن الممكن. لكنني في الوقت نفسه حاولت ألا أفقد نظرتي للعالم كما يمكن أن يكون وأصررت على مسار يقود إلى تلك الغاية. وهذا هو عمل الدبلوماسية البعيد المدى. والتاريخ سوف يحكم على ما فعلناه وبهذا أنا راضية وممتنة أيضاً للفرصة بأننا قد حاولنا.

ملاحظة حول المصادر

استعنت عند كتابتي لهذه المذكرات بمواد متنوعة تكمّل ذكرياتي للأحداث الهامة التي رسمت مجرى حياتي في البيت الأبيض ووزارة الخارجية. اعتمدت على مفكراتي اليومية وسجلات زياراتي الرسمية لأستذكر مختلف الاجتماعات والأسفار على مدى عملي الحكومي الممتد لثمانية أعوام. وفي هذا السياق أعرب عن امتناني لليز لاينبري Liz Lineberry لعنايتها بهذه السجلات البالغة الدقة.

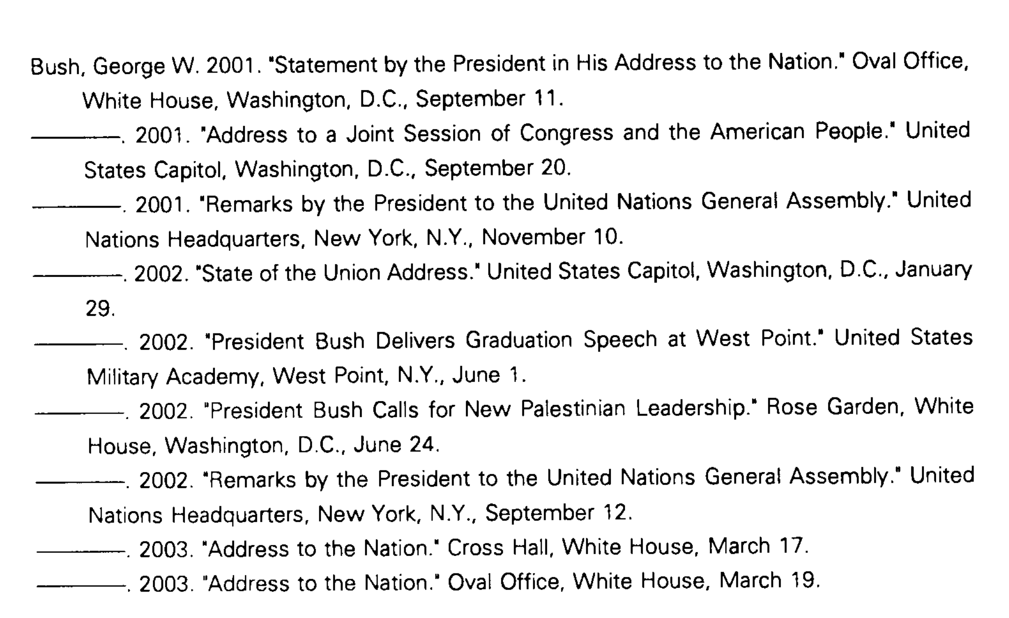
واستعنت كثيراً أيضاً بالأوراق العامة لرئاسة جورج دبليو بوش، وأيضاً بتلك الصادرة عن وزارة الخارجية ما بين عامي 2005 و2009، بما في ذلك الكلمات التي ألقيت والبيانات العامة والتقارير والمطبوعات ونصوص الإيجازات، والشهادات في الكونغرس والمقابلات والمؤتمرات الصحفية. وهذه المواد جميعها متاحة للعموم على المواقع الإلكترونية المؤرشفة لجورج دبليو بوش في البيت الأبيض (http://georgewbush-whitehouse.archives.gov/) ووزارة الخارجية (http://2001-2009.state.gov).

وإضافة لذلك، قمت بمراجعة وثائق محفوظة في المكتبة الرئاسية لجورج دبليو بوش وأوراقي في وزارة الخارجية. وفي مناسبات عديدة تمكنت بمساعدة بيتر هاليغاس من مراجعة أوراقي في مجلس الأمن القومي في المنشأة المؤقتة للمكتبة في مدينة لويسفيل بتكساس، وقد ساعدني هو وشانون جاريت وديفيد سابو في معالجة طلبات رفع السرية. كما أن كلارنس فيني، مديرة مكتب المراسلات والسجلات في وزارة الخارجية، هيأت لي الفرصة لمراجعة أوراقي في كاليفورنيا. وبهذه المناسبة أدين بالشكر والعرفان للموظفين المتفانين في عملهم في إدارة الأرشيف والسجلات الوطنية الذين يحتفظون ويصونون هذه الوثائق العائدة لهذه الحقبة الهامة في تاريخ أمريكا ليس فقط لأجلي بل وأيضاً لأجيال المستقبل من رواد العلم.

وقد شارك أيضاً عدد من زملائي وشركائي السابقين في الحكومة في مقابلات وحوارات لهذا الكتاب، وأسهموا في صقل وتهذيب ذاكرتي للأحداث الهامة. وفي هذا الإطار استضاف برنامج التاريخ الرئاسي الشفهي بمركز ميللر للشؤون العامة التابع لجامعة فرجينيا نقاشاً حول مائدة مستديرة شارك فيه بعض كبار أركان مكتبي في وزارة الخارجية. ولا يسعني إلا أن أعرب عن امتناني إلى كل من راسل رايلي رئيس البرنامج وبرايان كريغ وكاترينا كوهن وبربارة بيري ومارك سلفرستون وسيوم براون لإشرافهم على تنظيم هذه المناقشات. كما شارك زملاء آخرون كثر بتقديم إجابات مفيدة لاستفساراتي المختلفة أثناء قيامي بهذا العمل.

اطلعت أيضاً وراجعت مصادر ثانوية بما في ذلك تقارير صحفية مطبوعة والإعلام الإذاعي لأستوفي ما بذاكرتي. واطلعت أيضاً على مقالات نشرت في صحيفة "نيويورك تايمز" و"الواشنطن بوست" و"وول ستريت جورنال" وغيرها من المطبوعات بالإضافة إلى نصوص إذاعية لبرامج أنتجتها شبكات CNN وFox News وABC News وCBS News وNBC News، وشبكات أخرى غيرها. كما أتاح لي قسم "المكتبات ومصادر المعلومات الكاديمية" التابع لجامعة ستانفورد الفرصة للدخول إلى قواعد معلومات للاشتراكات الإلكترونية.

فيما يلي لائحة جزئية للمصادر:



Bush, George W. 2001. "Statement by the President in His Address to the Nation." Oval Office, White House, Washington, D.C., September 11.

———. 2001. "Address to a Joint Session of Congress and the American People." United States Capitol, Washington, D.C., September 20.

———. 2001. "Remarks by the President to the United Nations General Assembly." United Nations Headquarters, New York, N.Y., November 10.

———. 2002. "State of the Union Address." United States Capitol, Washington, D.C., January 29.

———. 2002. "President Bush Delivers Graduation Speech at West Point." United States Military Academy, West Point, N.Y., June 1.

———. 2002. "President Bush Calls for New Palestinian Leadership." Rose Garden, White House, Washington, D.C., June 24.

———. 2002. "Remarks by the President to the United Nations General Assembly." United Nations Headquarters, New York, N.Y., September 12.

———. 2003. "Address to the Nation." Cross Hall, White House, March 17.

———. 2003. "Address to the Nation." Oval Office, White House, March 19.

———. 2004. "Letter from President Bush to Prime Minister Sharon," April 14.
———. 2005. "Second Inaugural Address." United States Capitol, Washington, D.C., January 20.
———. 2007. "Address to the Nation." Library, White House, January 10.
Commission on Intelligence Capabilities of the United States Regarding Weapons of Mass Destruction. "Report to the President of the United States." March 31, 2005.
Director of Central Intelligence. "Iraq's Weapons of Mass Destruction Programs." October 2002.
Iraq Study Group. *The Iraq Study Group Report: The Way Forward-A New Approach.* New York: Vintage Books, 2006.
Joseph, Robert G. *Countering WMD: The Libyan Experience.* Fairfax, Va.: National Institute Press, 2009.
National Commission on Terrorist Attacks Upon the United States. *The 9/11 Commission Report.* 2004.
National Security Strategy of the United States of America. September 2002.
Office of the Director of National Intelligence. "Iran: Nuclear Intentions and Capabilities." National Intelligence Estimate. November 2007.
Performance-Based Road Map to a Permanent Two-State Solution to the Israeli-Palestinian Conflict. United Nations Security Council Document S/2003/529.
Rice, Condoleezza. "Promoting the National Interest." *Foreign Affairs.* January/February 2000.
———. 2004. Testimony at the Ninth Public Hearing of the National Commission on Terrorist Attacks Upon the United States. Hart Senate Office Building, Washington, D.C., April 8.
———. 2005. "Remarks at the American University in Cairo." Cairo, Egypt, June 20.
———. 2005. Testimony before the Senate Foreign Relations Committee. "Iraq in United States Foreign Policy." 109th Cong., 2nd sess., October 19.
———. 2006. "Transformational Diplomacy." Georgetown University, Washington, D.C., January 18.
———. 2007. "Remarks at the Centennial Dinner for the Economic Club of New York." New York, N.Y., June 7.
———. "Rethinking the National Interest." *Foreign Affairs.* March/April 2008.
United Nations Development Programme, Regional Bureau for Arab States/Arab Fund for Economic and Social Development. *Arab Human Development Report 2002: Creating Opportunities for Future Generations.* New York: United Nations Publications, 2002.
U.S. Army/Marine Corps Counterinsurgency Field Manual. U.S. Army Field Manual No. 3-24/ Marine Corps Warfighting Publication No. 3-33.5. Chicago: University of Chicago Press, 2007.
U.S. Senate Select Committee on Intelligence and U.S. House Permanent Select Committee on Intelligence. "Joint Inquiry into Intelligence Community Activities Before and After the Terrorist Attacks of September 11, 2001." 107th Cong., 2nd sess., S. Report No. 107-351, H. Report No. 107-792, December 2002.

شكر وتقدير

أتاحت لي كتابة هذا المؤلف فرصة الرجوع إلى أحداث تاريخية كثيرة التحدي خلال خدمتي في الحكومة الممتدة لثمانية أعوام. ومن خلال ذلك أشعر بامتنان كبير للفرصة التي أتيحت لي للعمل مع أناس رائعين صار الكثيرون منهم أصدقائي الأعزاء وبقوا ذلك.

أثناء تلك الأيام التي قضيتها في واشنطن كان الضغط في معظم الأحيان عالياً، لكن ما شدّ أزري هو حب عائلتي ودعمهم الذي لم يضعف يوماً. آل راي Ray وآل رايس Rice العاديون والاستثنائيون كانوا على الدوام إلى جانبي - ليسوا أكثر بعداً من مكالمة هاتفية.

ما كان لي أن أنجز هذا الكتاب لولا إخلاص وتفاني كاميرون بيل وثيو ميلونوبولوس. فقد قاد كام وثيو هذا المشروع منذ لحظة ولادته حتى مراحله الأخيرة، فأظهروا لأجله القيادة النموذجية والبحوث والتبصر النافذ والاهتمام الدقيق جداً في التفاصيل. فكان لاندفاعهم نحو التميز ما عزز كثيراً هذه المخطوطة.

أود أن أعرب عن شكري لزميلي كبير الباحثين ليزل بولمان الذي قدم مساهمته في انسجام الرواية وقدّم المراجعة التقييمية المفيدة ولم يضنً بمعلومات تاريخية، وكذلك لفريق البحوث النفيس، كيا غوراشي وجوستين أيزولا وتشارلز نيكاس وفي مرحلة مبكرة دانييل سليت. الدقة التي تميز بها هؤلاء في التأكد من الوقائع وتحرير النسخ كانت جوهرية وحاسمة. كما تلقى هذا الكتاب أيضاً مساهمات قيمة وهامة من محمد علي وجيني أريولا وأمير بادات ودايانا باي وكارولين فورشتاين وأفيري هالفون وفيليب دي كونينغ.

كان فريق عملي في كاليفورنيا نعمة لي، ذلك أنهم كانوا على الدوام يوازنون

ويدعمون التزاماتي العديدة. ولا أنسى رئيسة أركاني الجديدة التي لا تعرف الكلل جورجيا غودفري، وزملاءها المتميزين الذين سبقوها: آن ليونز وكولبي كوبر، فقد أمدوا هذا العمل بقيادة ورأي سديد على مدى السنوات. كما عملت كارولاين بيسويك وجوليان جوشمان على مراعاة جدول أعمالي وتنظيمه، وكذلك مساعدتي الدائمة مارلين ستانلي التي بقيت طوال عملية الإنتاج الإنسانة التي لا يمكن الاستغناء عنها. وهنالك آخرون في مكتبي قدموا لي العون المفعم بالبهجة وهم ناتالي ديفيز وبلير داوكنس وتايلور جاكسون وإيما ويلش ومولي ويلش.

وقد كان للدعم المتواصل الذي قدمه معهد هوفر وجامعة ستانفورد ما أتاح لي أن أصل في هذا المشروع إلى نهايته. جون هينيسي وجون إيتشمندي وجون ريزيان وغارث سالونر وستيفن دننغ وروبرتا بومان دننغ جورج وشارلوت شولتز وتوماس وبربارة ستيفنسون كانوا دوماً يرحبون بعودتي إلى ستانفورد بصدورهم المفتوحة.

وأود أن أخص بالشكر أيضاً فريق العمل في دار النشر Crown Publishing - وتحديداً تينا كونستابل وديفيد دريك ولورا دافي ولينيا نومولر وإليزابث رندفلايش وناتان روبرسون وروبرت سيك وبيني سيمون لجهودهم حيال هذا الكتاب. والشكر الجزيل موصول إلى رئيس التحرير الموهوب ريك هورغان الذي طالبني بالتفكير ملياً ثم أعطاني المتسع لكتابة قصتي.

أشعر بامتنان لأصدقائي وزملائي الذين هم أهل الثقة والذين جعلوا تجربتي في العمل الحكومي تجربة ذات مغزى مفيد. شاطرني الكثيرون بما لديهم من أفكار وذكريات وحكايا ونوادر لهذا الكتاب. فكان الرئيس بوش والسيدة الأولى لورا بوش مثالاً للكرم والكياسة في هذا النطاق. ستيف هادلي وستيف كراسنر وآنيا مانويل أجروا مراجعة للمخطوط، وكذلك فعل زملائي في جامعة ستانفورد ديفيد كنيدي وأيمي زيغارت. والشكر ممتد أيضاً إلى جون بيلنغر ودان فرايد وجندايي فريزر وديفيد ويلش الذين قرؤوا وأضافوا ملاحظاتهم بخصوص مسائل تتصل بخبراتهم.

كثيرون من زملائي السابقين أجابوا أيضاً عن استفسارات بحثية كلما عرضت لي. فإلى كل من بيل بيرنز ونيك بيرنز وفيكتور تشا وإيليوت كوهين وبوب كونكويست وإلكساندر داونر وبرايان غندرسون وكارلوس غوتييريز وألبرت هوكنز ومايكل هايدن وكريس هيل وروبن جيفري وآن كروغر وجاي ليفكوفيتز وغريغ

مانويل وسندي ماربل وشون ماكورماك وفرانك ميلر وكوري شيك وتوم شانون وجيمس شيهان وشيرين طاهر-خلي وفران تاونسند ومات واكسمان وفيل زيليكوف أقول شكراً لكم على مساعداتكم اللطيفة والكريمة.

أثناء قيامي بالبحوث تلقيت دعوة من مركز ميلر للشؤون العامة التابع لجامعة فيرجينيا للمشاركة في برنامجهم المعروف باسم برنامج التاريخ الرئاسي الشفهي. وقد أجرى رئيس البرنامج راسل رايلي ومديرة البرنامج كاثرينا كوهن مقابلات جماعية مفيدة مع فريق عملي السابق في الخارجية والبيت الأبيض. ولا يسعني إلا أن أعرب لهما عن امتناني العميق لهذا المنتدى الرائع الاستثنائي.

أغتنم هذه المناسبة لأنوه بتفاني وحرفية العاملين في إدارة الأرشيف والسجلات الوطنية في مكتبة جورج دبليو بوش الرئاسية الذين لم يألوا جهداً في البحث عن الوثائق والسجلات. فقد أرشدني كل من شانون جاريت المشرف على الأرشيف وبيتر هاليغاس وديفيد سابو العاملين في الأرشيف في البحث في الأرشيف، وجودي ستيك التي برحابة صدر بحثت عن صور لي خلال عملي في البيت الأبيض.

كل التقدير والاحترام للعاملين في واشنطن الذين قدموا لي كل عون ممكن للاطلاع على سجلات ووثائق هامة. وأولئك الذين سهلوا لي عملية مراجعة رفع السرية هم أهل للشكر الخاص لصبرهم وفاعليتهم. كان من عظيم سروري أنني عملت مع بيغي غرافيلد ومارك رامي وكلارنس فيني في وزارة الخارجية ومع بيل ليري في مجلس الأمن القومي.

وأخيراً لا أنسى أن أخص بالشكر كلاً من هاري رودس وليز موريسون في مكتب رؤساء مجلس النواب في واشنطن، وكذلك سوزان غلوك وواين كاباك وتيري توبياس وستيف نيل لدعمهم المتواصل ونصائحهم.

والمسؤوليات عندما أنيطت بها مسؤولية المساعدة في تشكيل وتنفيذ سياسة الرئيس الخارجية عندما تمّ تعيينها وزيرة للخارجية. ومن موقعها هذا أثبتت أنها الصانع الماهر للتكتيكات والمفاوضات الهادفة إلى احتواء أو تقليص التهديدات التي يقوم بها أعداء أمريكا. وهنا تميط اللثام عن مناورات ما وراء الكواليس التي كان من شأنها أن منعت علاقات العالم كله مع إيران وكوريا الشمالية وليبيا من الانهيار والدخول في الفوضى. وتتحدث أيضاً عن دورها المميز في إدارة الأزمات، فتبين بأنها على استعداد في أي ساعة – وبمجرد إخطار للخطة – لجعل جميع الأطراف يأتون إلى طاولة المساومة في أي مكان بالعالم.

كتاب "**أسمى مراتب الشرف**" يُدخل القارئ إلى غرف المفاوضات السرية حيث كان مصير إسرائيل والسلطة الفلسطينية ولبنان متأرجحاً في كثير من الأحيان، وترفع الستار عن مدى قوة اقتراب نشوب حرب مرعبة في الصراعات بين الباكستان والهند وبين روسيا وجورجيا وفي شرق أفريقيا.

وهي صريحة على نحو مذهل في تقييمها لمختلف زملائها وتقييمها أيضاً للمئات من زعماء العالم الذين تعاملت معهم، وفي الوقت عينه تقدم تحليلاً فذاً لمسار التاريخ. وفي كتاب "**أسمى مراتب الشرف**" تعطي درساً نموذجياً من الطراز الرفيع في فن إدارة الدولة وشؤون الحكم – بأسلوب يكشف عن دفء جوهرها وتواضعها واحترامها الشديد للمُثُل والقيم التي قامت عليها أمريكا.

كوندوليزا رايس هي الوزيرة السادس والستون للخارجية في الولايات المتحدة، وهي أول امرأة سوداء تتقلد هذا المنصب. ومن قبل كانت أول امرأة تكلف بمهام مستشار الأمن القومي. وهي أستاذة من جامعة ستانفورد ومؤسسة مشاركة لجماعة رايس هادلي. وهي أيضاً مؤلفة كتاب "أناس عاديون استثنائيون: مذكرات عائلة *Extraordinary, Ordinary People: A memoir of Family*" الذي حقق أكثر المبيعات بحسب صحيفة "نيويورك تايمز".